

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

هذه حاشية جلية على شرح الامشاة

والتظاير للشيخ الامام والعدة الهام سيدنا

ومولانا وعدتنا السيد احمد الحوي

الحقني عامله الله تعالى بلطفه

الحقني في الدين والدنيا

والآخرة يا رب

العالمين

امين

ام



١٢٠٧

Süleymaniye U Kütüphanesi

Kismi | *Yazık*

Yeni Kayıt No

Eski Kayıt No 667



هذا الخبر لا يثبت عليه مقتضاه من حصوله  
 فيكون خبرا لا يثبت عليه مقتضاه من حصوله

القايل الشهاب احمد  
 ابن قاسم العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه اعانة  
**وصلي الله** علي سيدنا محمد وعلي اله وصحبه وسلم **قوله** الحمد لله  
 اخبار صيغة انشاء تعني ولا يجوز في عدم محو ديتة في الازل بما  
 انشاء العباد من الحامد طنا المحذور عدم اتصافه فيه بما جودونه  
 من الكمالات وهو غير لازم وهذا التقدير يسقط ما قيل انه  
 يلزم علي كونه انشائا انتقا الاتصاف بالجميل قيل جدا كما ضرورة  
 ان الانشائات تارة معناه لفظه في الوجود انتهى علي ان اللازم  
 من المقارنة انتقا وصف العاصف المعين لا الاتصاف وانما  
 المستقرحه الله تعالى الجملة الاسمية علي الفعلية وان كانت  
 استعمالها في الانشاء اقل من القليل لا فادتها البثات والدوام  
 كما قيل وفيه انه ان اريد دولا ما الانشاء والمشاكال لثنا فهو  
 غير ثابت او متعلق المشاكال لاتصاف بالجميل فدوام ذلك انما  
 يستفاد بطريق الاخبار والقرينة الانشاء **وجاب** بان  
 المراد انشائية الاتصاف بالجميل علي الدوام بان يتسبب  
 اليه الاتصاف بذلك ولا سلم ان قصد الانشائية في افادة الجملة  
 الدوام فليتأمل في هذا المقام **قوله** علي ما انتم قائلون كانت  
 جملة الحمد صيرتة فينبغي ان يتعلق قوله علي ما انتم باحد تلك  
 امور ما بالمتبادر وهو الحمد والمصني كمد علي انعامه ولا حيلة  
 او صين الحمد علي انعامه ولا حيلة ملكا ومستحق لله تعالى  
 وهذا المعني مما لا شبهة في صحته الا انه لا فائدة في الاخبار به  
 لانه معلوم فان شئت كل حمدا وجنس الحمد علي انعام الله تعالى  
 له تعالى مما لا يخفي علي احد انتهى **اقول** كقائله ان يقول  
 سلمنا ان الاخبار به كما لا يخفي علي احد لعلمه بذلك لكن لا سلم  
 ان ذلك امر محذور مانع من كون الجملة جدا لا تزي انك لو قلت  
 اللهم انت ربي وضالتي او نحو ذلك مما ورد في السنة كان ذلك معلوما

لكل

لكل احد لا يخفي عليه ومع ذلك يثبت عليه مقتضاه من حصوله  
 التوابع كذلك قولك انت السميع البصير ونحوه بل يكون ذلك  
 جدا له فان كانت فيما ذكر خصوصية يثبت عليه كذلك المقتضي  
 فليكن هذه الخصوصية موجودة في قولنا الحمد لله علي ما انعم  
 ولم في السنة الشريفة من حمد معلومة لكل احد بل بالضرورة  
 واما الشارح بها لثبت عليه مقتضاها والثاني بالحمد اللازم  
 لهذا الخبر كانه قيل عدي اللازم في هذا الخبر لاصل انعامه  
**اقول** ان كان تقول فيه ارباب ما هو خلاف المشهور بينهم  
 من ان الجار والمجرور لا بد له من لفظ يتعلق به وظاهر ان الحمد  
 اللازم من هذا الخبر ليس بلفظ وانما هو مجرد معني لزم من  
 المعني الخيري وبهم من قول الكلام ان الحمد عليه هو قوله  
 علي ما انتم وان كان تقول جاز ان يكون الحمد عليه في ذلك هو الذات  
 والصفات الذاتية وكأنه قال عدي اللازم من هذا الخبر لاصل  
 الانعام صادر في مقابلة الذات العلية والصفات الذاتية فلا  
 يقال ان صدور لاصل الانعام ينافي ان يكون في مقابلة الذات  
 لان تقول لا سلم ذلك فقد صدر المحقق بان الحمد عليه ليس  
 باعتبار حقيقة علي الحمد والثالث يتعلقه بخبر المبتدأ اعني به  
 تعالى مع حمد الال علي الجنس وما يتعلقه بخبر المبتدأ اعني به  
 تعالى مع حمد الال علي الاستفراق فلا ينبغي جواره اذ المعني حينئذ  
 ان كل احد حمد مملوك او مملوكه او مستحق لاجل انعامه وقضيته  
 انحصار علة مملوكية الحمد واستحقاقه في الانعام ليس كذلك  
 او غير الانعام كالذات وصفاتها الذاتية يكون علما ايضا ما ذكر  
 بخلاف ما ذكر مع حمد الال علي الجنس اذ ملك جنس الحمد واستحقاقه  
 لاجل الانعام لا ينافي ملكا واستحقاقه لغيره ايضا وكذا انقلقه  
 مجذوق علي كونه الخبر ولله صلة المبتدأ مع حمد الال علي الاستفراق



ايضا اذا المعنى صينفكلا حدسه تعالى كاي لا اجد انما معوليس  
 كذلك اذ بعض الحد كاي لا اجد غير الا انما كالفات والصفات  
 بخلاف ذلك مع علل اعلى الجسم كما تقدم وان كانت انشائية  
 ينبغي تعلق الظرف بضمون الجملة وكأنه قيل اصف الله  
 سبحانه وتعالى بما كليت كل وصف جميل او ملكه او حينه لا  
 انما او باسحقاق ذلك او الاختصاص بمعنى ان كل  
 وصف جميل او حينه ذلك لا اجد الا انما اصفه سبحانه  
 وتعالى بما كليت او اسحقاقه او الاختصاص به لا اجد  
 انما او بابتداء المعنى صينفكلا اصفه تعالى بما كليت كل  
 وصف جميل او حينه لا اجد انما او باسحقاق ذلك  
 او الاختصاص به بمعنى ان كل وصف جميل او حينه ذلك  
 لا اجد انما اصفه سبحانه وتعالى بما كليت واسحقاقه  
 او الاختصاص به ولا اشكال في صحة وصحة انتهى  
 والفرق بين المعنيين دقيق اشار اليه بقوله يعني ان كل  
 وصف جميل او حينه ذلك لا اجد الا انما اصفه سبحانه  
 وتعالى بما كليت كاي اخره فتأمل صق التام ولا يخفى انه  
 يلزم على تعلقه بالمبتدأ الاضمار عن المصدر فيل ان يركل  
 يعني بذكر متعلقه وهو لا يجوز فيه على ذلك الزركشي رحمه  
 الله تعالى في شرحه تلخيص المفتاح واشارته متعلق اي  
 بالاسم الذي متعلقه الخبير ويجوز ان يدعى عليه الحد  
 اي بحد على ما انعم وفي خواشي المولي علا الدين رحمه الله  
 تعالى مصنف على المطول ان الظاهر ان المظهر في مستقر  
 خبر بعد خبر لم يظهر تحقق الاستحقاقين لا القوم متعلق  
 بالحد وصل بينهما وبين عامله تبيينه على ان الاستحقاق  
 الذي لا قدم منه الوصف كما قيل قد يدبر وما مصدره بلام موصول

اسمي  
 ومن التور ما يذكر عليه  
 من التور ما يذكر عليه  
 من التور ما يذكر عليه

انما  
 انما

اسمي وهو المختار وعليه قيل يجوز جعلها انشائية ويجوز جعلها  
 لمصاحبة ويعني في ويعني مع وتكون جعلها للاستعلاء اشارة  
 اليه تقييد الحد انتهى **اقول** اما الاول فظاهر واما الثاني  
 فيمنع واما الثالث فعند صاحب اذ لا معنى لجعل الحد مظهر وفا  
 في الا انما واما الرابع فان لم يكن عين الثاني فهو قريب منه  
 واما الخامس فنظروا في بعض العلماء رحمه الله تعالى بان الحد  
 من جمل النعم ويات الادلة الاستعلاء على الا انما كل بالبلغة  
 في هذا الحد ولهذا كانت النعمة في الفاليتا اذ ذكرت مع الحد  
 في الفلانة القدرين لم تغرب على وصفت اشياء الجدل النعمة  
 اشير بها في قوله صلى الله عليه وسلم اذا راى احدكم ما يكره  
 قال الحمد لله انما الى ستر النعمة واستعلاء الحمد عليها **قوله**  
 وصلى الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ما صنع قيا من مصدر  
 التصلية وهو مجوز فلا يقال الحمد السماع وان كان هو القيا  
 كذا قال غير واحد وفي القاموس ما يؤيد حيث قال صلى صلاة  
 لا تصلية دعا انتهى **اقول** دعوى عدم السماع ممنوعة  
 فقد سمع في الشعر القديم كما في القيد لاين عبد ربه رحمه الله  
 تركت القيات وعزف القيات ولادمت تصلية وابتهالا  
 وهو من شعر بشير بن ثعلبة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قصة مع النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها ثم قال قوله  
 تصلية وابتهالا تصلية من الصلاة وابتهالا من الدعاء  
 يقال صليت صلاة وتصليتا تحي وقد ذكره الزوزني  
 رحمه الله تعالى في مصادر فيقال تصلية عاز كردن  
 ودرود دادن انتهى وكأنه لما تركه الشراة لئلا يقع لانه  
 مصدر قياسي واهل اللغة عابتههم بالمصادر السماعية  
 دون القياسية فتركهم له وان سمعوا ان لا على القياس  
 وعلى هذا فترك استعلاء التصلية في الخطب انما هو لا يهام

وقوله عن القيان اسم لا بد من  
 الالة الملاهي سما القيان والقيان  
 الاله اسم للمعبود



اللقط ما ليس سدا وهو التصلية بمعنى التقرب بالشار  
 فان المصدر مشترك بينهما فانه يقال صلاة تصليته كما يقال  
 صلي تصليته لا قدم السماع وفي شرح النفاية للعلامة محمد  
 القهستاني رحمه الله تعالى والصلاة اسم من التصلية وكلا  
 مستعملين في الصلاة بمعنى اذا الاركان فان مصدره لم  
 يستعمل كما ذكره الجوهري رحمه الله تعالى وغيره والفهم منقلبة  
 عن العوا ولم يكتبها بها الا في القدران العزيز قال بن مرسي  
 رحمه الله تعالى انتهى هذا ما يتعلق بلفظها على سبيل  
 الايجان وما سنها في الكشف في تفسير قوله سبحانه  
 وتعالى يقيمون الصلاة أي يحركها الصلوات حقيقة سميت  
 بها الاركان لخصوصية لحركتها فيها ثم سمي هذا الدعاء شيها  
 للداعي بالصلي في تحشعه فهي في الدعاء استعارة من المجاز  
 المرسل وفي الكشف ايضا عند قوله تعالى هو الذي يصلي  
 عليك وملائكته ان الصلاة عبارة عن الاركان المخصوصة  
 ثم نقلت الى الانقطاع على وجه الترحيم كالنطاق عايد  
 المرصع عليه والبراة على ولدها لوجوده فيها ثم منه  
 الدعا فكون في الدعاء محال عن الاستعارة انتهى وفي  
 القايق ان الصلاة تقوي القود ثم قيل للدرجة صلاة لاشتمالها  
 على تقوية العمل ثم نقلت الى الدعاء فهي في الدعاء محال مرسل  
 عن الاستعارة انتهى ولا يخفى ما بينهما من الخلاف وقد  
 تعقبنا في الكشف العلامة سعد الدين التفتازاني  
 رحمه الله تعالى في حاشيته عليه عند قوله تعالى في سورة  
 البقرة ويقيمون الصلاة عما صله ان الاضاف هو ما  
 عليه الجمهور من انها حقيقة لقوية في الدعاء محال في العبادة  
 المخصوصة لاشتمالها على الدعاء وبين ذلك احسن بيان  
 وهذا هو ما اشهر بينهم وفي يد ايع الفوائد لاين القيم

ها

لها

رحم

رحمة سبحاني قوله الصلاة من الله تعالى بمعنى الرحمة باطل  
 من ثلاثة اوجه احدها ان لا سببا له ويقال عايد بينهما  
 في قوله تعالى وليك عليهم صلوات من ربي ورحمتي الثاني  
 ان سوال الرحمة بشر على كل مسلم والصلاة تختص بالنبى  
 صلى الله عليه وسلم والاله وهي قوله ولا اله الا هو  
 من العلم ارحمهم الله تعالى من الصلاة على معين غيره  
 ولا يمنع احد من الترحيم على معين غيره لان رحمة الله تعالى  
 عامة وسعت كل شي وصلاة خاصة بجوامع عبادته  
 وقوله الصلاة بمعنى الدعاء مستكلم من وصوه امدها ان  
 الدعاء يكون بالخير والشر والصلاة لا تكون الا في الخير  
 والثاني ان دعوت يعدي باللام وصلية لا يعدي الا بعلي  
 ودعا المعدي بعلي ليس بمعنى صلي وهذا يدل على ان  
 الصلاة ليست بمعنى الدعاء الثالث ان فعل الدعاء يقتضيه  
 مدعول ومدعول له تقول دعوت الله تعالى لك خير وفعل  
 الصلاة يقتضي ذلك لا تقول صليت الله تعالى عليك  
 ولا الكفر على انه ليس بعينه فاي تبين اظهر من  
 هذا وكنت التقليد يعجز عن ادراك الحقايق فاياك والاخلا  
 الى ارضه انتهى وقوله علي سيدنا محمد طرف لفظ متعلق  
 بصلي وفي كلامه اطلاق السيد علي عير الله تعالى وفي  
 المسألة ثلاثة اقوال احكامها ابن المنير رحمه الله تعالى  
 في المستقرا جدها حوازا اطلاقه على الله سبحانه وتعالى  
 وعلى غيره الثاني لا يطلق على الله تعالى وعزاه الى  
 الامام مالك رضي الله تعالى عنه الثالث ان لا يطلق الا  
 على الله تعالى بدليل ما روي انه عليه الصلاة والسلام  
 قال لولا سيدنا قال الامام السيد الله تعالى وفي الكتاب



العزيز والسماوي يدعي هذا القول قال الله سبحانه وتعالى وسيدا  
 وصورا ونبيا من الصالحين وقال النبي عليا الصلاة والسلام  
 اناسيد ولما دم يوم القيامة ولا تحزكوا في التقليل وذكر  
 استاذنا رحمه الله تعالى عن الاذكار وحاجته عن النحاس رحمه  
 الله تعالى انه من اطلاقه علي غيره الله تعالى الا ان يعرف  
 قالوا لا ولي جواز به بالالف واللام لغيره سبحانه وتعالى  
 ثم قال قد عرفت الا قول الاربعة والصحيح منها انه يجوز  
 اطلاقه علي الله سبحانه وتعالى وعلي غيره مطلقا وهو في  
 الله تعالى بمعنى العظيم المحتاج اليه وفي غيره بمعنى الشريف  
 القاصد الربيب ويطلق علي ذلك الكتاب العزيز والسنة هـ  
 واستعمال العرب ووجهه ظاهر والقول الثاني المحتاج عن  
 الامام مالك رضي الله تعالى عنه من عدم جواز الاطلاق  
 علي الله تعالى ووجهه انهم ثبتوا الاحاديث الشريفة  
 المشهورة التي اليه والان مفادها الحقيقي من يسود قوله  
 ايجد اسمهم فخره بغيره وفخره بغيرهم بكونه مستوعبا وهذا  
 لا يليق بالله تعالى الفني عن العالمين والقول الثالث وهو  
 اختصاصه سبحانه وتعالى به ووجهات معناه المحتاج  
 اليه المتصرف في امور غيره وهذا لا يليق بغير الله تعالى  
 علي الحقيقة والقول الرابع القابل بالتفصيل مبني علي  
 الاستعمال الاعلي والمعرف باللام هو المعروف المعهود  
 بالفظية وكونه ملجا وهو ايضا لا يليق بغيره وضعفه  
 ظاهر لما مر ومحمد علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 وسلم فيه معنى اللقب من حيث اشعاره بالمدح ذكره من الاشخ  
 البخاري رحمه الله تعالى في شرح الارشاد وهو اشهر اسمائه  
 الشريفة وهما الف عند بعضهم وقيل ثلاثا تامة وقيل تسعة  
 وتسعون وهو منقول من اسم مفعول الفعل المضعف اي  
 المكثر الفين وهو الحمد بالشدة سماه به جده عبد المطلب

كذا في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة

رضي

رضي الله تعالى عنه لموت ابيه في سابع ولادته بالها من الله تعالى  
 نقا ولا يان وكثر حمد الخلق له وفي السير قيل لعبد المطلب رضي الله  
 تعالى عنه سميت ابنيك محمدا وليس من اسماء ابايك ولا قومك قال  
 اجوبت ان محمدا في السما والارض وقد صقق الله تعالى رجاءه لما  
 سبق في علمه وقيل لم يسم به احد قبلها الا خمسة عشر كما بينه  
 بعضهم ولما اسمه احد فلم يسم به احد قبل ولادته وقيل ان  
 الله سبحانه وتعالى سماه قبل خلق الخلق بالفي عام واشتق  
 له من الجاسمان اصدحا يفيد المبالغة كما في المحورية وهو محمد  
 والارض يفيد المبالغة في الحامدية وهو اشهر واشهر الاول  
 منهما وهو الا فضل علي الاصح اشتجا لاكثر وضعت به كلمة  
 الشهادة لانه انشأ له من مقام المحورية وهذا كله مشهور  
 الا بالنصر كمالا فضلية فنقله بعض مشايخ سيوفنا  
 رحمه الله تعالى هذا في الخليل كونه احد يفيد المبالغة  
 في الحامدية مبني علي القول بانه منقول من اقل التفضيل  
 اما علي القول بانه منقول من الفعل المضاف كما قيل به  
 فلا وقد ادعي السخاوي رحمه الله تعالى في سعة السعادة هـ  
 وسفيرا الاقادة ان احدا بلغ من محمدا ان احدا بلغ من  
 محمدا وذكر انه ليس منقول من الفعل المضاف ولا هو  
 اقل تفضيل انما مثال هذا ان يقال لكاتب من كدم اقل  
 فتقول كدم ومن هذا الله اكبر وذكر الكافي رضي الله  
 تعالى عنه الله سبحانه وتعالى سماه يا عبد قتل التسمية محمد  
 للامة الشريفة يعني قوله تعالى ومسير ابرسولياتي من  
 بعد علي سمة احد انتهى وفيه تأمل وما اشهر من ان محمدا  
 منقول من اسم مفعول الفعل المضعف كما سبق هو احد القوم  
 وقيل منقول من المصدر لان هذه الصيغة كما ترون اسم

الشكاح احمد رضي  
 رضي



مفعول كما هو الكثير يكون مصدرا كما في قوله تعالى ومن قتلهم  
كل مذبذب وقيل هو من رجل ومشي عليه ما بين معطي رحمه الله  
تعالى بل مصدر الزجاجة رحمه الله تعالى بان الاعلام كلها  
من جهة صلافا لسيو به رحمه الله تعالى في انما كلها مستقولة  
لان النقل صلافا لاصل فلا يثبت الا بدليل ولا دليل على  
قصد النقل اذ لا يثبت الا بالتصريح من الواضع ولم يثبت  
عنه تصريح **قول** هذا لانتم في اسم محمد وانتم في غيره  
لان دليل قصد النقل من الواضع موجود وهو قول عبد  
المطلب رضي الله تعالى عنه المتقدم وفي شرح الهادي  
محمد معقل من الجدة والتكثير فيه للتكثير منقول من  
الصفة على سبيل التثنية والاضطراب من قال انه من رجل  
وهذا لا يريد ما قلناه قال الاستاذ رحمه الله تعالى كانه  
اي القائل بالارجال ان علي بن العريب انما قال في غير العلم  
محمد لا محمد وهذا من رخصان رضي الله تعالى عنه بقوله  
قد روي العرش محمد وهذا من قديراته **قول** وجه  
التدبير انه سمع في الوصف في علمية محمد قال الاعشي رحمه الله  
التدبير انما للفت كان كلامها الى الماصد الفرع الجواد المجدد  
**قول** وسئل اي عليه وجه من الثاني لدلالة الاول وهو  
كثير ومصدر تسليم التسليم والسلام اسم منه ومعناه السلام  
من التناقض ويكون بمعنى الحية ومع بينهما حروجا  
من خلاف من كذا فردا صرحا عند الاضروا ان كان عندنا  
لا يكره كما صرح به في منية المفتي وهذا الخلاف في حق بيننا  
محمد صلى الله عليه وسلم واما غيره من الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام بخلاف في عدم كراهة الافراد لا صدم العلماء  
رحمهم الله تعالى ومن ادعى ذلك فعليه ان يورد نقلا صحيحا

بمنها باب في  
الشهاب  
الحفائي  
٥١

ولا يجد

ولا يجد اليه سبيلا ان ساءا ببقائي كذا في شرح العلامة ميرزا  
رحم الله تعالى علي الشهاب يدعي ان هذه الجملة والتي قبلها معطو  
على جملة الحمد عطف فعلية على اسمية وهو غير مستحسن كما  
في المعنى الذي بين من البيت الثاني ولما قيل ان يقولها معطو  
على جملة انعم والتقدير الحمد لله علي انعامه وعلى صلواته  
وسلامه على سيدنا محمد وعلى هذا فيكون ان من جملة  
الحمد وعليه الا ان هذا قال وان كان صحيحا من جهة المعنى  
والصناعة الا انه يلزم عليه فوات احد اركان فضلية الصلاة  
بالكتابة وان حصلت بالنطق وهو خلاف ما عليه الناس  
في الخطبة يقال ان المصنف رحمه الله تعالى لم يشهد في  
خطبته وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس  
فيها تشهد فهي كالكلمة ما رواه الترمذي رحمه الله تعالى  
وصححه الامام النووي والبيهقي وقيل والجواب  
عنه بانه تشهد باللسان يدفعه صريح لفظ الحديث  
الشريف انتهى **قول** ليس في لفظ الحديث الشريف ضرورة  
بان الاقايين بالشهد في الخطبة لا يكون الا بالكتابة  
حتى يكون دافعا للجواب كما هو ظاهر لا ولي الا بالباب وما  
قيل في الجواب بان في الحديث الشريف ليس اعترافا بل لانه  
يعبر عن ذلك بعبارة في الفضائل كيف وقد صرح الترمذي  
رحم الله تعالى وصححه الامام النووي رحمه الله تعالى  
وما قيل ان الحديث الشريف في خطبة النكاح لا في الكتب  
والرسائل بل في كونه في كتاب النكاح مبرور وبيان  
الهام يجري على عمومته حتى يرد ما خصه وذكره  
في كتاب النكاح لا يصلح تخصيصا وقول التوريشي رحمه  
الله تعالى المداين تشهد الحمد بالرواية الاخرى كل

فتان

فتان

القايل عبد القادر القوي  
٥١



كل خطية ليس فيها شهادة اذ بان ويات المصني الحقيقي للشهد  
هو الاتيان بالشهادة ولما هذا فهو معني مجازي والجل علي  
الذي تغير قد رتبة صارقة عن الحقيقة غير مرضي **قوله** وبعد  
فات الفقد الي امره بعد كلمة يوتي بها لا تتقال من اسلوب  
الي اسلوب اخر وهي طرف زمان كثير او قد تستعمل في المكان  
وتصبح ارادة كل منهما هنا وهي مبنية علي الضم لحذف المضاف  
اليه وثية معناه اي بعدما تقدمت البسلة والحمدلة والصل  
والسلام قال ابن الملقن رحمه الله تعالى في الاشارات وقد  
اختلفوا في ضبط بعد علي اربعة اوصاف اربعة وقد تقدم  
في انها مع التنوين ثانيا لنها النصب والتنوين رابعها فتح  
الدال مع تقدير لفظ المضاف اليه مكانه الفاسد رحمه الله  
تعالى انتهى وهذه الاوصاف ثانيا هنا ما عدا النصب مع التنوين  
فانها لم ترسم بالفت وقد بينت ههنا ما عدا النصب مع التنوين  
الاول **وجاملة** انها مبنية علي الضم اذ مدق المضاف  
اليه ونوي معناه وقرب في ثلاثة اوجه وهي ما اذا  
ذكر المضاف اليه او حذف ونوي لفظه او حذف ولم ينوي  
شيا ولم يذكر الضم مع التنوين الذي ذكره ابي الملقن  
رحمه الله تعالى وهو محتاج الي التوضيح وقد وجه ذلك  
بعض المشايخ رحمه الله تعالى بانها هنا مبنية ولا تحلوا  
عن نظر وذكر الشهاب بن عجيبة يعني رحمه الله تعالى  
عن بعض المشايخ انها فاعل بفعل محذوف كاي مما يكن  
اي يوجد بعد قال الشهاب ابي احمد الفيني رحمه الله تعالى  
وهو قريب انتهى **واقول** الظاهر انه لم يكن فاسدا فهو  
بعد فاما معني نسبة الوجود الي بعد وكوت المراد لفظها  
بعد غير ظاهر في التعليق والقرينة منه **ثم اعلم** ان

الواو

نالت  
نالت

في قوله تعالى  
فانها لم ترسم بالفت

الواو في قوله وبعد قد اختلفوا فيها فذهب بعضهم الي  
انها عاطفة تامة علي قصة ابي عاتقة مضمون سبق  
لفرض سبب القصة علي مضمون سبق لقصد التبرك  
والعامل في بعد علي هذا حذف تقديره اقول ونحوه وان  
زاوية الاشعار بالضرورة والتقدير اقول بعدما تقدم  
لما قيل **واقول** لا يتاتي الاشعار بالضرورة اذا كانت الواو  
عاطفة ومن ثم قال المحقق الرضي رحمه الله تعالى ان الفا  
دخلت لتوهم ان اما احب المتوهم مجري الحقوق والتقدير  
اما قيل بعد علي ما جوزه الجرحاني رحمه الله تعالى وقد  
جوز العلامة محمد القاسبي رحمه الله تعالى في شرحه علي  
التقاية عند قول المصنف رحمه الله تعالى وبعد فان  
المتوهم الي الله تعالى باقوي الذريعة ان تكون الواو  
للاستئناف والفا للتعليل وبينه ما هو بعد من البعيد  
ثم قال واذا قلنا هذا لما في المشهور من النصف فان  
تقديرها ما مشروط بان يكون ما بعد الخرامدا او غيرها  
نا صبا لما قبلها او مفسرا له كما في الرضي واما قوله اما فل  
يعبره احد من الخويين انتهى وقد جوز القاضل الدما  
رحمه الله تعالى في المنها الصافي شرح الواو في عند قوله  
وبعد فقد قال المصنف عباد الله تعالى ان تكون الواو  
للعطف والفا للسببية او عاطفة او زائدة وقد ذكر في  
يطول فراجع وقيل الواو في وبعد ليست عاطفة بل  
عوض عن اما والعامل في بعد العقل المقدر ووقع في كلام  
بعض المتأخرين رحمه الله تعالى ان العامل في بعد هنا  
الواو النائية عن اما المتضمنة معنى الشرط وقوله  
والتقدير مما يكن من شيء بعد انتهى والهمزة عليه في

ميني







الصحيح وهذه في صحة الدلالة وظهورها لا يضاهاها  
غيرها من الدلالات العقلية والطبيعية والفادية لاقتلا  
وعدم انضباطها لاقتلاف العقول والطباع والعادات  
وقسروا من الفضل المتقبة هنا بالعقل الكرم وهو غير  
مناسب كما هو ظاهر **قول** واعلمها فائدة اعم من العموم وهو  
الشمول بقا لهم بالعطية اي شملهم فلم يفتهم احد منهم  
والفائدة لغة من الفاعل لانها تقبل به وعليه قول اساذي  
من العواد اشتقت الفائدة والنقص يا صاح نيا شاهله  
لذا تدي افيدة الناس قد ما لت لم في قرية فايده  
او من القيد استقيد من علم او ملك وقسرها بغيرهم  
بالزيادة تحصيل للاضيات اسم فاعل من فادت له فائدة  
فيها وافدتها عطية وافدت منها اخذت وعرفا كل نافع  
بيني او ريتوي وهي ما يكون به الشيء صين صالامته  
بغيره **قول** عيلا العيون نور اعلي من التي وهو مقدار  
ما ياضه الانا اذا امتلأ بالملات الوعا فهو ملات  
وامتلاء بطنه وعلامة الطعام والشراب ومن المجاز  
نظرت اليه فملات منه عيني وهو ملات من الكرم  
ذكره الذي يشري رحمه الله تعالى والعيون جمع عين  
الباصرة وهي موشة والعين موشة والمراد عين  
البصيرة لا الباصرة لا يتكلف والنور بالظلم قبل ان  
تفتت عارضة من الشمس والقمر والنار علي ظاهرها  
الاجسام بغير ومنها تصير المربيات المتكسفة متجليه  
ولهذا قيل في تفسيره هذا الظاهر المظهر لغيره والحق  
انه الثاني من الاصنوا والاصنوا قيل هي اجسام شفاقة  
تتفصل عن المعنى لانها متحركة بدليل اخذها عن

المراد به الفاضل  
الفتري  
المراد به الشهاب الخفاقي  
عكس تفسير القافي

الكواكب

الكواكب وانعكاسها وكل متحول هو جسم وزد منع مركبها  
وقوله لانها متحركة ومنكسفة قلنا الانسلا ذلك بل هو كذا  
في قابلية المقابل دفعة لكن لما كانت صرورة من شيء عالي  
او شيء في مكان مقابل سبقه الي الوهم انه متحرك ومنعكس  
فالحق انها كبقيات منها ما هو من اول وهو الحاصل  
في الجسم من مقابلته المصني لانه كمنوع وجه الارض  
يور طلوع الشمس ويسمي ضياء ان قوي وشعاعا ان  
منعف ومنها ما هو ثبات وهو الحاصل في الجسم من مقابلته  
المصني بالغير كالصنوا الحاصل علي وجه الارض وقت  
الاسفار وعقبت عروب الشمس فانه صار مصنياه  
بالهوي الذي صار مصنيا بالشمس وكالصنوا الحاصل  
علي وجه الارض من مقابلته العروب يسمى هذا النوع  
نورا والكلام مشتمل علي تشبيه العقول بالحسوس  
بوجه تنبلي لانه لما كانت البدعة وكل ما هو جهل  
يجهل صا صبا كمن عشي الظلمة فلا يهدي في الطريق  
ولا يامن ان ينال مكرها تشبهت البدعة بالظلمة  
فلزم ان يشبه علم الشرية وكل ما هو علم وهداية بالنور  
وشاع هذا صي انه تحيل بماله بياض واشراق كذا في  
التقريب **قول** علي هذا كانت الظاهرات يصير بالقلوب  
دون العيون لانه المناسب للنون عيني العلم وان يصير  
في الفترة التي بعدها بالتفوس يدل القلوب **واعلم**  
ان النور من اسما به سبحانه وتعالى وله سر عظيم من  
كتبه هكذا اي هو من مدات وعلاقة علي من شكلي  
وضع معدته وحققا قلبه ابا الله تعالى ما يشكوه  
وانا ومنع علي موضع الم سكت **قول** والقلوب سرور

بلة



القلب جمع قلب وهو الفؤاد ولا يصح منه وهو العقل  
 كما في القاموس وقالوا صدي رحمه الله تعالى القلب  
 مصنف في الفؤاد معلق بالنياط فهو اخص من الفؤاد  
 وفي الصالح انهما مترادفات قال البيهقي في روضة  
 والاصح ان قول غيره الفؤاد غشا القلب والقلب جهته  
 وسوايه ويولد الفرق قوله صلى الله عليه وسلم اليقين  
 قلوبا وارق افئدة وفي شرح الشفا للسيد عيسى الصفوري  
 رحمه الله تعالى ان الفؤاد ثابت في الجنب اليسرى على مذهب  
 المتكلمين من انه محل العلم والقوة المدركة قايمة به لا بالدماء  
 انتهى وهو منبع الحياة وغنصر جارية الجسم والتحقيق  
 ان صسر الطبيب به يدرك الادراك ويعبر عنه بهذا الجارية  
 تقريبا لما ذكره في قيل وسمي القلب قلبا لتقلبه وعليه  
 قول بعض الادباء رحمه الله تعالى **القلب**  
 للصب بعد كماله لا يتغير ويتغير من صلب عليه وتغيره  
 واقول للقلب الذي لا يتغير عن صلبه ابد ولا يتغير  
 قد كان كذلك لا يتغير في الوري قلبا لانك عنه لا تتقلب  
 والسرور الفزع **قوله** والمصدر انشأها المصدر وجمع مصدر  
 اعلاه مقدم كل شيء والمصدر انشأها في قول الاعشى رحمه الله  
 ونشروا لقلوب الذين قدامه كما شرقت صدور القفاة من الدم  
 لاكتسابه الثاني من المصنف اليه وقد نقصت عما  
 يكسبه المصنف من المصنف اليه فاصبحت ذلك الى  
 ثمانية عشر شيئا ولم يسبقني احد الى ذلك اذ غاية ما وصلها  
 الى ابن هشام رحمه الله تعالى في المعنى الي عشرة والجمال  
 الشيوخي رحمه الله تعالى في الاشياء والنظام الكونية الى  
 ثلاثة عشر وقد نظمها في ابيات وهي هذه

ثمان

ثمان وعشر نكتها المصنف من مصنفات اليه واستعملها مفصلا  
 فتعريفه تخصيص وتحقير بعده بيا واعراب وتصغير قد تلا  
 وتذكير ثابت وتصدير بعده ان الة فتح والجوز يا فلا  
 وظرفية جنسية مصدرية وشرط وتكثير فلا ترك مهيلا  
 وتشية جمع وقدم جمع **ص** صحت الاداء على رغم من قلا  
 والاشراج مطاوع مشرعه فاشترى اي وسعه فاشترى لكن باب  
 المطاوعة يختص بكامل علاج وشرح الصدر امر معنوي لا  
 معالجة فيه فتأمل **قوله** هذا لان ما بالخاص والعام الخاضعة  
 كلمة هذا مسترلة هنا لربطها بربطها بها فاعلم ان علي  
 حر قوله تعالى هذا وان للظالمين لشرابا والاشارة تقود  
 الى انصاف الفقهاء كذا والمقصود هنا ربط المعلوم بعلته  
 والعام الكافر من كل شيء واسم جمع للمصنف الخاصة وهو  
 المراد هنا والخاص والخاصة الخاصة والعام والخاصة  
 تصغير الخاصة يا وهما ساكنة لان يا التصغير لا يتحرك وقوله  
 من الاستقار بيان لما في محل نصب علي الحال من اقره في  
 مكانه مستقرا ثبت وقوله علي من النظام ظرف  
 لقوله تعلق بالاستقرار والذين مثلته ورضيت الطر  
 الواضحة والنظام بالكسر كل ضابط ينظم به لعل وجوه ومصد  
 لنظام الشيء وانتظام اي اقمه فاستقام وهو علي نظام  
 واحد اي نهج غير مختلف والاستمرار هو المضي على طريقة  
 واحدة والولاية الطريقة او طريقة تلازم الجبل والالتزام  
 الموافقة من لا يملك ملازمة واقعة **قوله** انما هو مجرد في  
 الحلال من الحرام اي تميز الحلال من الحرام والمفرقة العلم  
 لكنها هنا مضممة معنى التمييز ليعرف بها عين والحلال  
 ويكسر ضد الحرام كالحلال والكسر والحرام كالحلال

قوله والتجوز الواو بمعنى وشار ذلك  
 قوله بالبريد الحسن الوجهان الوجه  
 من ان رفع قبيل الكلام نحو الصفة  
 ضمير الموصوف لفظا وان نصب  
 التجوز باجر الوصف القاصر محذوف  
 المتعدي اه



مثل المكدرة قريبا

المورد العلامة قاسم بن  
قلوبغا الحنفى حواشي  
على التلويح

وهو في الشريعة ما ثبت المنع عنه بدليل قطعي وما المكدرة  
تحريما ثبت عنه المنع عنه بدليل ظني وهو الي الحرام اقرب  
بعضه ان فاعله يستحق محذورا دون العقوبة بالنار  
حرمات الشفاعة كذا في التلويح واورده عليه ان المكدرة تحريما  
ليس فوق الكليبة ومركبها ليس محرورا من الشفاعة  
وان مات قبل التوبة عند اهل السنة وقد قال النبي صلى  
الله عليه وسلم شفاعتي لاهل الكبائر من امي فكيف يصح  
ترتيب استحقاق حرمات الشفاعة على فاعله **واجب**  
بان الشفاعة لا يلزم ان تكون للشخص عن النار بل قد  
تكون لرفع الدرجات ولو سلم فالمراد بالحرمان حرمان  
موقت لا مبدئي بان تناقض الشفاعة لمركبها عن الشفاعة  
لمن لم يرتكبها ولو سلم فاستحقاق حرمات الشفاعة لا ينافي  
وقوعها لا ينافي استحقاق العقاب عنه **قوله** والتميز  
بين الجائز والمكروه في وجوه الاحكام التمييز عند الشيء  
من الشيء واقداره كما في القاموس وفي المصباح من  
الشيء عزله وفصلته عن غيره والتشديد مبالغة وذلك  
يكون في المنعيات بخلافه كمنع من الطيب والجائز  
المباح والمأقود والمراد به هنا المباح وقد فرقوا بين  
المباح والجائز بان كل مباح جائز دون المباح لان الجواز  
صند الحرمة والاباحة صند الكراهة فاذا انتفى الجواز ثبت  
صنده وهو الحرمة فتنتفى الاباحة ايضا واذا انتفى الاباحة  
ثبت صندها وهو الكراهة ولا ينتفى به الجواز اجتماع  
الجواز مع الكراهة كذا في العناية والفاسد من الفساد  
صند المصلح والمراد به هنا كل ما منع عنه شرعا **قوله**  
وجوه الاحكام طرقها والاحكام جمع مكر وهو خطاب الله

تعالى

تعالى المتعلقة بافعال المكلفين **قوله** يجوز زاهرة البحر  
الكثير والمالح قطع كما في القاموس وزاهرة من زهر البحر  
طما وتلا وفي الكلام استعارة مكنية وتخيلية مرشحة  
**قوله** رايضه ناضرة الرياض جمع روضة ويجمع على روض  
والرياضة بالكسر من الرمل والعشب مستقع الما الاستعارة  
المافيه اي استعارة والناصرة الشدة والاضرة وبالغ  
به كل لون فيقال لاضرة ناصرة واصفر ناصرة واحمر ناصرة  
وفي الكلام استعارة مكنية وتخيلية وترشيحية **قوله**  
ومجومه ناضرة الخ جمع مجم وهو الكوكب وزاهرة نيرة  
مشرقة من زهر وهو لا تلالا **قوله** واصول ثابتة وفروع  
ثابتة الاصول جمع اصل وهو لغة استعارة الكسوف وفي الفروع  
ما ينبغي عليه غيره والمراد بها الكليات والاشياء العامة والقوانين  
والفروع جمع فرع صند الاصل وفي العرف ما ينبغي عليه غيره  
والمراد بها الاشياء الثابتة احكامها بالاصول المتقدمة  
من الفروع والواجب والمنعوت والمنعوت والاحكام  
والحرام والمكروه كراهة تحريم وكراهة تنزيه والنايت  
اسم فاعل من ثبت المذرة اذا ظهر من الارض والمكروه هنا  
ظهر احكام تلك الفروع **قوله** لا يفتي بكثرة الاتفاق  
كثرة شبه مسايك الفقه بالشيء التفتيش المكتر تحت  
الارض شيئا مضرا في النفس واثبت له شيئا من روافد  
المشبه به تخيلا وهو المكتر على طريق الاستعارة المكنية  
المستعارة للتخييلية وشبهه تعالى مسايك الفقهية  
بالافادة بالاتفاق على طريق الاستعارة الاصلية التقرية  
وقوله بكثرة الاتفاق اي بالاتفاق الكثير من قبيل اضافة  
الصفة الى موصوفها **قوله** ولا يبلي على طول الزمان عزه



يبلي من طبع الثوب ببلاليل في وقوله علي طول الزمان من  
 اصنافه الصفة الي الموصوف اي الزمان الطويل وعلى  
 معنى لام التقليل ومعنى من والتقدير لا يفي عند العلم  
 لاصل معنى الزمان الطويل عليه ولا يفي بالاناسيا من  
 طول الزمان والمراد بهذا العلم الجاه والشرف الحاصل به وفي  
 مشورا الحكم كل عرف في ذلك مضيد للاعنا العلم **والحي**  
 لا يستطيع كنه صفاته الي اخره بيت شعر لا اعلم قابله  
 والاستطاعة القدرة على الشيء والكنه ما لم يجره الشيء  
 كالعلم والسيادة والاعضاء مع عضو بالضم والكسر كل عظم  
 واخر بوطه وتكلم اصله تتكلم فخرقة احدى الساتين تخفيا  
 والمفني الي لا اقدر على ادراك ذكر غاية صفاته او قدر صفاته  
 لو فرقت ان جميع اعضاءي تتكلم بصفاته فما بالك وليس  
 مني اخطائي يتكلم الاعضاء واحد وهو اللسان **اهله**  
 قوام الدين وقوام اهل الدار عشرينه وقدايته واهل  
 الامر ولانته واهل البيت سكانه واهل المذهب من دين  
 به وهذا هو المبدأ هنا والقوام بالكسر نظام الامر وعماده  
 وملاكه والقوام بضم القاف وتشديد الواو جمع قيم وهو  
 من ينصب للشيء ويقوم بخدمته ومنه قيم الوقف وقرق  
 في المبسط بين القيم والمستوي فقال القيم من فوقه اليه  
 الحفظ والجمع والتفريق والقيم تحت يد المستوي وهو يفعل  
 بآذنه **وقوله** ويحكم ايتلافه وانتظامه لا يتلاف مصدر  
 الفه كعلم معني الموافقة والانتظام مطاوع نظمه  
 فانظم اي اقامه فاستقام وذلك الانتظام الحاصل بهم  
 يا خادتهم لسايل الدين تقديرا وتجديرا **وقوله** واليه المفرغ  
 في الاخرة والدين المقرع مصدر لا يمي بمشيئته لا التجمل الاخرة

مظهر  
 الفرق بين القيم والمستوي

والاخرى

والاخرى دار البقا والدين تقتضي الاخرة وقد نبوت والجمع  
 دين كذا في القاموس وفي تفسيره العلامة ثاب عرقته  
 رحمه الله تعالى عند قوله سبحانه وتعالى في سورة البقرة  
 فما جزا من يفعل ذلك منكم الا خزي في الحياة الدنيا **ما**  
 نفعه والدين افعلي ثابك الذي من الدين وهو القرب  
 والنفق للثانيك ولا تحرف منها الا ضرورة **كقوله**  
**يوم تدرى النخوس ما اعدت في سعي طار ما قدمت**  
 وهذه قاعدة مطردة وهي كل فعل صفة لامها او تبدل  
 يا نحو العليا واللات يا ما قولهم القصور عند عبيد الخلو  
 عند الجميع فساد قلوبها كانت فقا لاسماحت الدار وقوله  
 اذ اراهم وعبيد للعبية غيرهم في الهوى يرفض او يترقب  
 وقد استقلت الاسما قاريز كرموصوفها قال الله تعالى تريد  
 عرض الدنيا وقال في السراج رحمه الله تعالى في المقصور  
 والممدود الدنيا موشة مقصورة تكتفي بالان كلفه لغة  
 يخرجون من الالات اهل الحيا لوني اسد بطقونها وتطابرها  
 بالمصادرة ولات الواو في طوعه دليوي سر وحي وكذلك  
 يفعلون بكل فعل موطع لامها واو في تحوت اولها كذا  
 ويقلبون يا ايها الواو اصل الفعل الواو فيضون اليك  
 ويقلبون الواو لا يستعمل الواو مع الضمة **والمرج**  
 في التدريس والفتوى المرص مصدر يمي بمعنى الرجوع وهو  
 القود الي الشيء والتدريس من تدريس الكتاب قراه قال الشاعر  
 هذا سرافقة للقدرا بديست والفتا والفتوى **وتعق**  
 ما افني الفقيه به واقفاه في الامر بانه كذا في القاموس  
 وفي معاشي الكشاف للسيد السد رحمه الله تعالى اشفاق  
 الفتوى من الفتى لاها جواب في حادثه او احداث علم او تقوية



لبيان مسئلة يعني انه لا يلاحظ فيها ما ينبغي عنه الفتوى لمن  
 الحدود والقوة لان المراد حقيقة الاشتقاق وعرفها  
 بقض المحققين بانها الاضمار عن الحكم على غير وجه الالزام  
 قيل اضمر في القيد الاضمار عن القضا وفيه نظر اذا القضا انشا  
 فلا يصدق ما قيل هذا القيد عليه وقال بعضهم الفتوى هـ  
 مأخوذة من الفتوى وهو الشايب القوي يسمى الحكم فتوى هـ  
 لتقوى السائل به في جواب الحادثة وفيه ان الفتوى بيان  
 حكم الحادثة وهو جوابها لا الحكم كما ذكر قال في المجلد افني الفقيه  
 في المسألة ادل من صحتها انهم وقال في البيان افتون  
 اجيبون عن سؤال روي في الكتاب ما فتوى في امرى اجيبون  
 خصوصاً ان اصحابنا رضي الله تعالى عنهم خصوصية  
 السبق في هذا الشأن خصوصاً ما صدر عنهم على غير قياس  
 وهو منصوص بتفصيل في موضع ملاحظه مقبول به مقدر  
 في نظر الكلام والتقدير انهم اصحابنا بالانضمام بما ذكر خصوصاً  
 وقوله ان اصحابنا الى امره قلنا لا تخفصص بما ذكر مع  
 ملاحظة الامم السليل المقدسة التي لا جملها فتحت هذه ان  
 والتقدير انهم اصحابنا بالانضمام بما ذكر ان اصحابنا  
 لهم خصوصية السبق في هذا الشأن والخصوصية والضم والفتح  
 بمعنى الاختصاص والاداء انما هي اصحابنا مذهبنا وهم  
 الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنهم واصحابهم رضي الله  
 تعالى والسبق المظهر وهذا المشايع في كونه من التدريس  
 والفتوى ويحتمل ان يكونا في ان يكون هذا المجلد والناس  
 اتباع لهم بالناس يجوز ان لا يلاحظ في طيف على من يقول  
 ان قبله مع ملاحظة ادلت التقليل والمعنى على هذا انما هـ  
 خصصت اصحابنا بالانضمام بما ذكر لان الناس لهم اتباع

ويجوز

ويجوز ان يقرب بالرفع وتكون العا وال الحال والتقدير على هذا  
 لان اصحابنا لهم خصوصية السبق في هذا الشأن والحال  
 ان الناس لهم اتباع والخاص بالبشر وقد اختلف في اشتقاقه  
 فقيل من ناس بنوس اذ اخرج وقيل من الناس وهو السكون  
 والافتقار قيل من النيات وعلى الثاني قول الشافعي رضي الله  
 عنهما سمي الانسان الالاسه وما لا القلب الا انه يقال  
 والاتباع جمع مبيوع بحركة وهو من يمشي خلفه ويأخذ بقلبه  
**قوله** الناس في الفتوة عيال على اي حنفية رضي الله تعالى  
 عنه هذه الجملة مستأنفة استثنائية وافية في جواب  
 سؤال مقدر تقديره ان يقال لما كان الناس اتباعاً لاصحابي  
 فما ذكر فقال الناس في الفتوة عيال على اي حنفية رضي  
 الله تعالى عنه وافية به رضي الله تعالى عنهما اي كمال  
 والعيال كالكتاب جمع عيل وهو من يكون قوته على غيره  
**قوله** ولقد ائسف الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه حيث قال  
 من اراد ان يتبحر في الفتوة فليتبطل الى كتب اي حنفية  
 رضي الله تعالى عنه انصف من الانصاف وهو القدر  
 وحيث هنا ظرف زمان والمعنى ولقد عدل الامام الشافعي  
 رضي الله تعالى عنه وقت قوله هذا والتبحر التوسع  
 يقال يتجر في العلم توسع وتيقن ونظر الشيء واليه تامله  
 بالبحر وقوله الى كتب الامام اي حنفية رضي الله تعالى  
 اي كتب اصحاب اي حنفية المصنفه على مذهبه لان  
 الامام ان حنفية رضي الله تعالى عنه لم يصف شيئا سوى  
 الفتوة الا كبر في علم الامام على ما اشتهر **قوله** كما نقلنا  
 وهبان رضي الله تعالى عنه صرملة اي على ما نقله والا  
 فما هنا عينه لامثله وصرملة بالحاء المهملة هو بن عبد الله



ابن صرملة صاحب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه كما في  
القاموس وذكر الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى في كتابه المسمى  
في مناقب فقهاء الوقت ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ان  
المرقي رحمه الله تعالى روي عن الامام الشافعي رضي الله  
تعالى عنه هذا الذي رواه صرملة ونقل ايضا في الكتاب  
المذكور عن احمد بن الصباغ رحمه الله تعالى قال سمعت  
الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه يقول قيل للامام  
مالك رضي الله تعالى عنه هذا رايت الامام ابا حنيفة  
رضي الله تعالى عنه قال نعم رايت رجلا لو كلمك في هذه  
السارية ان يجعلها ذهباً لكانت حجة ونقل ايضا في الكتاب  
المذكور عن احمد بن مفضل رحمه الله تعالى قال حدثنا  
معاذ قال سمعت عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى  
ان الاثر قد عرف وان اتي الى الراي فزاري الامام مالك  
وسفيان وابي حنيفة رضي الله تعالى عنهم والامام  
ابو حنيفة رضي الله تعالى عنهم عنهم رايا وارفعهم  
فطنة واغوصتهم على الفقه وهو الفقه الثلاثة **قول**  
وهو كاصدق جملة متأنفة مستقيمة لبيان اصدار  
الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فكتب الملقب في  
الفقه والفضل والصدق كسكت لقب الامام ابي بكر الصديق  
رضي الله تعالى عنه وهو شيخ الخلفاء الراشدين رضي الله  
تعالى عنهم ووصف الشبه بينهما ان كلامهما ابدى امرا  
يسبق اليه وذلك ان الامام ابا حنيفة رضي الله تعالى  
عنه ابتداء قد بين الفقه وكان قبله محفوظا في الصدور  
وابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ابتداء جمع القدران  
العزيز بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بمشورة عمر بن

الخطاب

قائده على الجاني  
قائده زاده

الخطاب رضي الله تعالى عنه كذا قيل وقيل وجه الشبه بينهما  
ان ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه اول من اخرج من الرجال  
والامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه اول من دون الفقه  
وقوله له اجده اي اجرتك ودينك الفقه فالصغير راجع الى الفقه  
مع ملاحظة المضاف الذي قد رتب له كيدل عليه واجر من دون  
الي يوم القيامة كالات لابي بكر الصديق رضي الله تعالى  
عنه اجرتك القدر واجرتك جميعا الي يوم القيامة علي  
القول الاول وعلي القول الثاني يقال ان ابي بكر رضي  
الله تعالى عنه اجرا ليمانه واجر كل من امن بعده من الرجال  
الي يوم القيامة **قلت** والدليل على ذلك قوله  
عليه الصلاة والسلام من سن سنة حسنة فله اجرها  
واجر من عمل بها الي يوم القيامة اي مثلا اجرتك عمل بها الي  
يوم القيامة **القول الثاني** هو الظاهر ان القدران  
العزيز بعد ما جمع لا يتصور جمع ثانيا اللهم الا ان يرد من  
جمع ثانيا كتابته مجموعا وقيل كاي بكر الصديق رضي  
الله تعالى عنه كان له اجرا للصديق واجرتك صدق  
بعد طلائه فتح باب التصديق وقوله دونه اي جملة  
ديوانه والديوان ويقع مجتمعا الصحف والكتاب  
يكتب فيه اهلا الجيش واهل الدولة واولاد من ومنه  
تجربته الخطاب رضي الله تعالى عنه وقوله فرع احكامه  
اي استخرج احكامه اصولها بقواعدا الاستطاب وقوله  
وان المشايخ الكرام عطف علي ان اصحابنا والمشايخ جمع  
شيخ وهو لغة من استيفت فيه السن او من حسن او  
احد من وحببت اليه عمره والي الثمانين وله جمع فلا  
هذا ذكرها في القاموس والمراد به هاهنا من له معرفة في

قائده على بن جابر الله  
المكي



العلم وان لم يبلغ هذا السن والكتاب جمع كثير وهو المصنف  
**قوله** قد افقوا بالتأليف جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق  
 عليها اسم الواحد سواء كانت ببعض اجزائه نسبة الى  
 البعض بالتقدم والتأخر ولا واعليه فتكون التأليف  
 اعم من الترتيب ذكره السيد السند رحمه الله تعالى قال  
 بعضهم واعلم من التأليف وهو صول كل صنف على حدة  
 قال ابن حجر رحمه الله تعالى  
 سقيا الى طرفة عين الكدوم وما صنف من تشبه وتسمية  
 والتأليف يكون مطلقا اعم من التأليف الكوني  
 كل صنف على حدة ولهذا قال بعضهم التأليف يرجع  
 معناه الى كلام الفيلسوف في حجب والتصنيف ايراد صفا  
 المصنف والتأليف الا ان كانا لغزيبه على وجه لا يسبق اليه  
 والمؤلف من يجمع كلام غيره ويضعه بايقاع الالفه من  
 عند التكرار معني من عنده وقال بعضهم واصنع العلم ولا  
 باسم المصنف من المؤلف وان صح ايضا فيه لان العلم  
 مطلقا معني الادراك من وما تحته مما في الظن واليقين  
 نوع فواضع العلم لا الاظراف الفاية المقصودة له فوجدتها  
 ترتب على العلم كاصول الشيء واشياء من جهة خاصة هـ  
 وصنف ليحيى عنه من تلك الجهة فقيده ذلك النوع من  
 العلم بما رصف كل وصار صفا وقيل لو اصفه صنف العلم  
 اي جعله صفا متناشيا فهو باسم المصنف اوفق **قوله**  
 ما بين مختصر وطول اي القوت التأليف منها مختصر ومنها  
 مطول هذا هو المراد من العبارة عبارة والعبارة لا  
 تفيد والمختصر اسم مفعول من الاقتصار وهو تقليل  
 اللفظ وتكثير المعنى والمطول اسم مفعول من التلويح

وهو

وهو زيادة اللفظ على ما يورث اصل المراد مع كون التأليف  
 غير متعين فان تقييد فهو الحشو ويوصف الكلام بكونه  
 طويلا غير ايضا على جهة الاستقارفة لثباته للجسم في  
 انصاف الاجزاء ونوالها فطوله كثرة الفاظه لكثرة معانيها  
 وعرضه كثرة الفاظه لتوضيح معانيه والايجان لهذا المقصود  
 باقل من عبارة المتعارف والاطناب اذا وده بالكثر منها  
**قوله** من متون وشروع وقفا ويحييان لما **قوله** واجتهدا  
 في المذهب اي في تقرير مسائله وتحريرها والمذهب لفظة  
 موضع الذهاب وهو المذهب وصاصله الطريق ثم نقل  
 منه الى الاحكام الشرعية (الاجتهاد) دية التي هي طريق  
 المجتهدين يدرون عليها باقدام عقولهم والراية لخصيل  
 الظن بها واما معناه في الفرق فهو ما اختلفت به المجتهدين  
 من الاحكام الشرعية الفرعية الاجتهادية المستفادة  
 من الادلة الظنية وهذا يشمل جميع مذهب المجتهدين  
 والتقريب الخامس مذهب امامنا وهو ما اختلفت  
 به من تلك الاحكام وعرف بعضهم المذهب بانه  
 الاحكام الشرعية الاجتهادية واسماها وشروطها  
 وموانعها والحق المشيئة لاسباب والشروط والموانع  
 واعتبرت عليه بوجهين الاول ان تقسيم الحكم المذكور  
 ليس بمذهب المجتهدين بل مذهب المساييل الاجتهادية  
 التي يكون ذلك الحكم من جملة مبادئها التصورية الثاني  
 ان البحث عن السبب والشروط والموانع والحق ليس بوظيفة  
 المجتهدين بل هو وظيفة فقهاء واصلاء هو البحث  
 من الاحكام سواء كانت احكاما ادلية والاسباب  
 والشروط جميع شروط الموانع والمراد من الاحكام الوقفية

نية



والندب والخلال والحرام والكراهة والاصحاح دلفة محمد المشقة  
فلا مر ولا مطلقا استمرغ الفقيه الواسع لتخصيل الظن بحكم  
شرعي **قوله** الا انه لم ارجعهم الى امره استدراك من قوله قد  
الفتا وقوله يحكي اي يشابه وقوله يشتمل على فنون في الفقه  
من اشتمل الكل على جزائه لا اشتمال السلكين على الخل  
والفسل فلا يلزم ما تحاد المشتمل والمشتد عليه ولا اشتمال على  
الشي الا احاطة به والفرق بين الاشتمال والمشمول ان المشمول  
يوصف به المفعول والكل بالنسبة الى جزئياته ولا اشتمال  
يوصف به الكل الى جزائه كذا في صوابي الموتي دده على صدر  
الشريعة والفنون جمع فن وهو النوع والفن باب من الشئ  
ويجمع ايضا على فنان **قوله** اي تبيين البيع التبيين في  
اصطلاح المصنفين عبارة عن كتاب الشئ على وجه القبط  
والحرير من غير شطب بهذا ما يتكلم كيف ما اتفق **قوله** في  
الصنوايط والاشتمالات الصنوايط جمع صنابط وهو على ما  
سيد كذا لمصنفه رحمه الله تعالى في ديباجة الفتن الثاني  
ما يجمع فروعها من باب واحد بخلاف القاعدة ما يجمعها من  
ابواب شئ والاشتمالات جمع اشتمالات بمعنى المشتمل ولذا  
جمعها والافاق لمصدر لا يشئ ولا يجمع الا اذا قصد به التنوع  
او الحقيقة الفريدة **قوله** سميت بالفوائد الزينية في المعاج  
سميت فلان زليلا او سميت بزيد يعني واسمته مثله  
فسميته وتقول هو سمى فلان اذا وافق اسمه اسم فتقول  
كما تقول هو كنية انتهى والاسم اللفظ الموضوع على الجوهر  
والعرض على التمييز وهذا اسم الكتب من قبل علم الجنس  
او اسم الجنس قبل هذا وقبل هذا والتحقيق انهما من قبل  
علم الجنس كما صنف الدواني رحمه الله تعالى في شرح التهذيب

واما

واما سماها فالمختار لها الالفاظ من حيث دلالتها على المقام  
والذنية نسبة الى زين الدين رحمه الله تعالى على ما هو  
الاصح من النسبة الى صدر الميراث الاصنافي واما البكري  
والزبير في النسبة الى البكري لصديق وابن الزبير رضي  
الله تعالى عنهما فمستثنات من هذا الاصل كما تقدم في  
محله **قوله** يكون هذا المؤلف النوع الثاني منها اي بمنزلة لان  
يكون عينه فان فيه فوائد وصنوايط لم تذكر في الفن الثاني  
وفي الفن الثاني فوائد وصنوايط لم تذكر فيه وصينية لا يستغني  
باصطلاحه عن الاصل في تصنيفه ظاهر كلام المصنف رحمه الله  
تعالى **قوله** قاله كتابنا في امره الا اننا لم نلق  
الخبر من الله تعالى له ولا يدعيه قوله سبحانه وتعالى  
قاله في خبرها ونقواها لان الاصل في الانية الشريفة بمقتضى  
التعليم والتبيين كما في تفسير المحقق معين الدين السيد  
المصنوعي رحمه الله تعالى والميراث في موضع التاليف والتمط  
الطريق والنوع والميراث تصنيف كتاب في كتاب الشيخ تاج  
الدين السيدي الشافعي رحمه الله تعالى **قوله** معرفة القواعد  
التي تدرج اليها اي تدرج الفروع اليها والميراث يدرج في فروع  
اليها استخرجها من طريق الاستخراج ان تخرج كبري  
الي صغيري سهولة الحصول كان يقال مثلا هذا الثوب  
طاهر يقينا وكل طاهر يقينا لا تنزل طهارته بالشك  
ينسج بعد استبعاد الشك من الشك الاول هذا الثوب لا تنزل  
طهارته بالشك وهذا التقدير يظهر ان الاحاطة الى قوله  
وفروعها الاحكام عليها والمعرفة العلم وقد فرق الاخرون  
بينهما من وجهين احدهما ان العلم متعلق بالنسبة اي  
ومنع نسبة شئ الى غيره وهذا يهدي الى مفعولين بخلاف



عرف فانه وضع للمفردات تعرفت زيدا الثاني ان العلم  
لا يستدعي سبق حصول خلاف المعرفة ولهذا لا يقال الله  
سبحانه وتعالى عارف ويقال له عالم وقد نص جماعة من  
الاصوليين ايضا ومنهم الامدي رحمه الله تعالى في ابحاث  
الاوقاف على نحو فقال لو ان المعرفة لا تطلق على العلم  
القديم قال العلامة محمد بن احمد عا د الدين الاقضي  
رحمه الله تعالى في حواشي على شرح منهاج القاضي  
البيضاوي في العلامة عبد الرحيم الاستوحي رحمه الله تعالى  
في كلام الفرقين نظرا ما الاول فكلما قسم العلم الى مفرد  
واتي مركب ولهذا قال ابن الحبيب رحمه الله تعالى في مختصر  
والفصلان علم مفرد ثم قال وعلم مركب واما الفرق الثاني  
فلان اسم الله سبحانه وتعالى توقيفية فلا يصح إطلاق  
غير المأذون فيه اليه وقد ورد بقوله تعالى في  
الرحمن يعرف في الشدة وقال القرطبي رحمه الله تعالى في  
تفسير قوله تعالى ولقد علمت الذين اعتدوا منكم في السبت  
الاية ان علمه معني عرفتم اعيانهم وقد علمت افعالهم  
والفرق بينهما ان المعرفة مستوحاة الى ذات المسمى والعلم  
متوجه الى الحق الاسمي فاذا قلت عرفت زيدا فالمراد عرفت  
شخصه فاذا قلت علمت زيدا فالمراد العلم باحواله من  
فصله ونقصه فعلى الاول يتقدم الفعل الى مفعوله واحد  
وهو قول سيبويه رحمه الله تعالى ان علمته بمعنى عرفت  
وعان الثاني الى مفعولين وصلى الاضطرار رحمه الله تعالى  
ولقد علمت زيدا ولم أكن اعلمه وفي التثنية لا يقلون ثم الله  
يعلمهم الاية كل هذا معني المعرفة فاعلم ان تنهي كلام الامام  
القرطبي رحمه الله تعالى قال العلامة بن الهادي رحمه الله تعالى

فظهر

فظهر بذلك ان المعرفة ايضا تستدعي سبق علم وفي صحيح  
النجاشي رحمه الله تعالى ان ملكا ياتي الناس وهم في  
الموقف فيقول ان اربك فيقولون انفسنا بالله منك لست ربنا  
وحجت في ملكنا هذا صبي يا ربنا فاننا اذا انار ربنا عرفنا  
فيا تبه الله تعالى في الصورة التي يعرفون فيقول ان اربك  
فيقولون انت ربنا وتقولوا ساجدون فلو لا تقدم علمهم على  
لما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيا تبه الله تعالى في  
الصورة التي يعرفون ثم يحمل ان يكون معرفتهم له انهم  
عرفوه بما وصفوه وحمل انهم لاوة قبل ذلك كما في البرزخ  
واما عند الموت لما ورد في الحديث الشريف انك لن تدرك  
وقال الله تعالى وحيثما كنتم شفوبا ومبايلا لبقا ففما الاية  
فلما تقدم علمه لما تبارك فوافطاح قوله من قال ان المعرفة  
تستدعي سبق حصول خلاف العلم بل لا بد ان الفلس انتهى  
فليحفظ وهو اصول الفقه في الحقيقة اي كاصول  
الفقه والافلاقيات اصول الفقه ففلا بد ان يكون  
ذلك على سبيل الحقيقة فتأمل في ما يترتب عليه الفقيه  
الفاضل عطف على قوله هو اصول الفقه وقوله بها  
متعلق بغيره في قدم الامادة الخطر والمدا انما عزولة  
التخرج على تلك القواعد يبلغ الفقيه درجة الاجتهاد  
والمراد بالتحقيق المقلد في الفقه والدرجة المبرقات  
والمراد بها هذه الدرجة والاجتهاد عبارة عن الملكة  
التي تحصل للانسان فيقدر بها على استنباط الاحكام  
وقوله ولو في الفتوى اي ولو كان ذلك الاجتهاد كالحاصل  
من مزاولة القواعد كما في الفتوى وبجته الفتوى  
هو الذي يقدّر على استخراج احكام الحوادث التي ينص



عليها الامام ولا اصحابه رضي الله تعالى عنهم من قواعدهم  
 واصولهم كنصيرين يحيي والفقيه ابو الميثم والامام محمد بن  
 الفضل رضيهم الله تعالى وغيرهم **قوله** واكثر من وعيها ظقت  
 به في كتب غريبة الظاهر هو الفوز بالمطلوب والمراد الغرابة  
 بالنسبة الى بعض الناس لعدم عنايته بحصيل تلك الكتب  
 لا مطلقا ولا افتد صدره هو في بعض رسائله بانطاجيون  
 النقل من الكتب الغريبة التي لم تشتهر **قوله** وعثرته  
 به في غير مظنته عثر كنصير من العثر وهو الاطلاع  
 على الشيء ويذكر في بعض الابواب الا انه صافى معنى الظفر  
 وصيند بشكل عطفه على الظفر باو والمظنة تكسر  
 الظا المعجمة موضع الشيء ومقدته مفعة من الظن بمعنى  
 العلم وكان القياس فتح الظا او ما كسر لاجل الهاء كذا  
 ذكره بن عساكن في شرحه الله تعالى في شرح سوا هذا كتاب  
 الجدل وفي التقليل المذكور في الظفر **قوله** الا الى بحول  
 الله تعالى وقواته استلزم من قوله ظقت الحاضرة وذلك  
 لان ما في غير المظنة والكتب الغريبة فيكون ان يكون  
 صغيفا فرفع هذا التوهم بالانسان الذي والحوال القدرة على  
 التصرف والتنبه كما قال في كتابه رضي الله تعالى عنه اعلام  
 ما في ضمير المتكلم المماطية وفي الصحاح نبيه على الشيء  
 وقفته عليه فتنبيه هو عليه وقوله عال بالبا في التنبيه  
 وهو منصوب على فزع الخافضة اي بالفعل بسبب  
 اسقاط الخافضة لان نزع الخافضة عامل كاصفة  
 الرومي رضي الله تعالى عنه ويحتمل ان يكون صفة مصدر محذوف  
 كما ذكره العلامة الشيرازي رضي الله تعالى عنه في شرح الفوائد  
 وهو ولي **قوله** وكيف ان ابا طاهر الديلمي هو محمد بن محمد

ابن

ابن سفيان رحمه الله تعالى منسوب الى الملبس الماكول ومن  
 المنسوب اليه واذا طليت العلم فاعلم انه **قوله** فابصر اي شي  
 واذا علمت بانه متفاضل **قوله** فاستفادوا وكيا لذي هو افضل  
**قوله** وزده اليها يعني يتقشف وتكلف وقول جلي وامارده  
 على سبيل التوضيح في رواية علي بن الحسين بل المايتين كذا قال  
 بعض الفضلاء **قوله** وله حكاية مع بين سعيد رحمه الله  
 تعالى الحاضرة المقصود من سوق هذه الحكاية التتويه  
 بشرف من القواعد حيث سافر مثل هذا الامام رحمه الله  
 تعالى لاجل تحصيل تلك القواعد هذا وليس ابو سعيد  
 التهرودي الشافعي رحمه الله تعالى هو صاحب هذه الواقعة  
 مع ابي طاهر الديلمي رحمه الله تعالى وانما هو اقل الحكاية  
 عن بعض علماء الحنفية رحمه الله تعالى بهداه كما في الاشياء  
 والنظائر لجلال السوطي رحمه الله تعالى ومثله في فتح المريد  
**قوله** ويتردد منها سبعة عشر مقاديرها منتظمة منتسقة  
 يسرد الدرر على طريق الاستقارة التبعية وكانت الصواب  
 ان يقول سبع لان المقطوع موزن على ما هو القاعد  
 المشهورة لانها القاعد متعقبة بما اذا كان المميز مذكورا  
 بعد القدر واما اذا حذف او قدر فيجوز حينئذ في اسم القدر  
 الحاق التا وصدقها لان تقول ما ذكر من جواز التا وصدقها  
 اذا كان المميز الايام وصدقها واما اذا كان عين الايام فالوجه  
 مطابقة القاعدة الاصلية من اثبات التا في المذكور  
 وصدقها في الموثق واما اذا كانت الايام مع الميا في المسموع  
 حذف التا تقليبا للبيان كذا اورد الامام السيوطي رحمه  
 الله تعالى في رسالته ابدال الحكم قال وفي كلام سيبويه  
 رحمه الله تعالى وابن مالك رحمه الله تعالى في ما يبدل عليه انتهى

المراد به القاهر محمد السعدي  
 شارح المختار  
 ٨١



المراد به داود الطيب  
صاحب التذكرة المشتهرة  
هـ

فليحفظ **قوله** فحصلت للهروي رحمه الله تعالى سعة السعة  
والسعة البصر او لها حركة تدفع بها الطبيعة اذ هي عند الدية  
والاعضاء التي تتصل بها وقد استشكل بعض المحققين من  
الاطباء عدة في الامراض لان الامور الطبيعية الفارضة  
للانسان لا تعد مرضا **وجاب** عنه ذلك بان عدة مرضا  
باعتبار كثرة عروضة واستمراره لا باعتبار اصل عروضة  
**قوله** فضرته واضربه من المستحقة فيه انه كيف يصدر هذا  
متفعل هذا العالم مع انه لا يجوز له ضرره ولا اضراره من  
المسجد لاجل ما ذكر **قوله** ثم يذكرها الي اضره عطف على قوله  
اضربه **اقول** فيه ان في عدم تكريرها بعد ذلك ضحية  
من يسميها ويستفيد منها كمال العلم وهو مذموم وقد ورد  
في الحديث الشريف من كنم علما اليه الله تعالى بلحار من  
تأرق **قوله** فخرج الهروي رحمه الله تعالى الي اضره وتلاها  
عليه اي القوا على السبع التي سمعها من الرباس رحمه  
الله تعالى قيل منها اليقين لا يزال بالشك والثانية  
المشقة تحلب اللبن والثالثة الصبر في الاربعة  
العادة بحجة والخامسة الامور عفا صدرها كذا في فتح  
المديد **قوله** الثاني الضوابط اي الفن الثاني من الضوابط  
من الفنون السبعة وقوله ما ذكر عنها اي استثنى منها  
ولو عبر به لكان اولي **قوله** ويشتني اشيا جمع شئ وهو  
عارفة عن كل موجود صبا كالاصنام او صلا كالاقوال  
وقال سيبويه رحمه الله تعالى ما يصح ان يقال به ويجوز  
عنه **قوله** ظن القول وهي ظاهري اعتقده وغير خاف  
ما يترتب على ذلك من الخطا والفساد ومن ثم صرح  
المصنف رحمه الله تعالى في الفوائد التي ينبغي ان لا يجوز

(الفتوي)

جها

الفتوي بما يقتضيه الصواب لا بما ليس كلية بل اقلية  
خصوصا وهي لم يثبت عن الامام رحمه الله تعالى بالاستخار  
المشاخ رحمه الله تعالى من كلامه **قوله** وهذا وقع مو  
صبا الي اضره كناية عن تلقي الفضل له يا لفتوى  
والارضاء القدر والاصحاب السروري الشي **قوله** الثالث  
معرفة الجمع والفرق اي الفن الثالث من الفنون  
السبعة معرفة ما يجمع مع اضري في حكم فاحشر ويفتر  
منه في حكم اضري كالمزك الذي والمسل فانها يجتمعان في  
احكام ويفترقان في احكام كما سيوضح لك ذلك في موضعه  
**قوله** الرابع في الاقاراي الفن الرابع من الفنون السبعة  
في الاقاراي الاقاراي جمع لقديا لضم ويضمين وكسر  
وتجديد كالسبح والالفوز ما يعني به والفرد كلامه  
وفيته تمي كذا في القاموس والمراد المسائل التي قصد اضرها  
وجه الحكم فيها لاجل الامتحان **قوله** الخامس الحيلاي  
الفن الخامس من مسائل الحيل جمع صيلة وهي الخدق  
ومعودة النظر والمباراة هنا ما يكون مخلصا شرعا  
لمن ابتلى بخدقة دينية ويكون المخلص من ذلك  
لا يدرك الا بالخدق وجوده بالنظر اطلق عليه لفظ الحيلة  
**قوله** السادس الاشياء والنظاير اي الفن السادس  
الاشياء والنظاير من المسائل والاشياء جمع تشبه  
والشبه والمثب والمثل والنظاير جمع نظير وهو المماثل  
والمثل والمراد بها المسائل التي يشبه بعضها بعضا  
مع اختلافها في الحكم لامور ضفية اذ ركها الفقهاء بدقة  
انظارهم وقد صنفوا بها كتب كنفوق الحيوي والكلد  
وهما عندي وفيه الحمد **قوله** السابع ما يحكي عن الامام

بي







**وبتحديد قوله** هذا لان الفقه اول فنون كلة هذا يعني بها في  
 اثنا الكلام لربطها قبلها بما بعد ما على صد قوله تعالى هذا  
 وان للطلاعت لشرائط والفتون جمع فن وهو النوع من  
 الشيء واصنافه الفنون اليه نفسه لادني ملائمة والحداد  
 ان الفقه اول فنون استغلب به **قوله** طالما اسهرت فيه  
 عيون طال امتد وما مصدرية والسهر عدم النوم ليلا  
 والمضي امتد اسهاري عيني في طلب تحصيل الفقه واستعمال  
 الجمع موصوع المضي وكذا استعمال المصدر موصوع المضي عزلي  
 شايع سابق لقولك ريد ولا مراكب وانما المتكبان ومنه الثاني  
**قوله** ابي ذؤيب رحمه الله تعالى **فما لعت**  
 فالتعت بفتح كان خذا فها تملت يشوك فمعه تدمع  
 وكناية ظالما وفي موصولة بما على ما نقله المطرزي  
 رحمه الله تعالى عن ابن جني واكتفى بدرسونه لم يكن  
 ان يوصل شي من الافعال بما سوي ثم وبين وهذا اذا  
 كانت ما كانت ما مصدرية فليس الا الفصل  
 كذا في لبيان شرح الهداية من باب ما يقطع وما لا يقطع  
 فاحظه **قوله** واعلمت يدني انما الحيد الى اخره اعلمت  
 من الاعمال استعمال الفين واليد من الجسد ما سوي  
 الداس والحيد الجسد للاصباح وقوله ما بين يدي  
 ويدي وظنوني اي على ما مفرقا بين ما ذكره في البصر من  
 ذلك النظر في قوله في كتيبه ولليد كناية مساييله والظن  
 بمعنى حله وهو العقل العذب والمفكر في مساييله واطلق  
 اليد واراد اليد لانها اذا كان الشان لا يفرقان من  
 خلف وغيره اجزا من كدها ذكرا مدها كالعين تفرق  
 كلت عيني وانت تريد عيني ومثل العينين المتحدتين

والرجلين

والرجلين والرجلين والغالب تقول ليست خفي تريد  
 خفي كذا في شرح الحاشية **قوله** ولم ازل منذ رقت الطلب  
 الحياضه اي لم ازل منذ رقت الطلب اي طلب الفقه  
 اي مما ولة تحصيله اعني اي اهتم بكتبه اي ما صنف  
 فيه من الكتب قدما وحديثا اي في الزمن القديم والحديث  
**قوله** واسمي في تحصيل ما هير منها شيئا السعي  
 المشي والميلاد من الاهتمام والتحصيل الجمع وما هير  
 منها اي نزل كشرو الجامع الصغير والكبير والسيد  
 الكبير والحديث الصغير **قوله** الى ان وقفت منها على  
 البحر الفقيه الوقوف على الشيء الاطلاع عليه والجمع الفقيه  
 من الفقيه هو السند والفقهاء الكتب الفقهية التي اطلع  
 عليها لفظ كثيرا تستروصه الارض **قوله** واضطه بقال  
 الوضوء الحياضه من اطاط بالشيء علما اذا بلغ اقصاه وقوله  
 ميلدا القاهره اي المسحات بالقاهرة قال في القاموس  
 القاهره جماعة الذين راى مصدرية **قوله** مطالعة وتاملا  
 منصوبات على التمييز المطالعة من اطلع على الامر علمه  
 والتأمل التثبت في الامور **قوله** حيث لم يقفني منها  
 الحياضه اي اضطه بقال الوضوء مطالعة وتاملا احاطة  
 ملكية بجهتها لم يقفني شيئا فواتا نلتا منها اي من تذكر  
 مطالعتي او تاملتها فكل من الجارين والجارين وقع  
 صفة مصدر حروف والفوت الاعوان يقال غاب الشيء  
 اغوزه وقال الراغب رحمه الله تعالى الغوب غاب الشيء  
 عن الانسان حيث يغفل عليه ادراكه وقوله الا  
 القر السيرة استامفرع والقر الشئ القليل والسيرة  
 مدار فله فهو عطف تفسير **قوله** صبي اختصر تحديدا



الحقيقة من الحما مرصده الله تعالى اي كتابه المسمى بالتحديد  
 وقوله بين الحما ما الدين فالالف واللام عوض عن المضاف  
 اليه الواقع فتعلم بنبه علي فليكن حيي رحمه الله تعالى  
 في شرح ديوان المتنبي عند قوله رحمه الله تعالى **وقد**  
**وقد** السيف حليته صدوق اذا لاقى وغارته حروع  
 فاراد سيف الدولة فصرفه باللام والالف لما كانت مفعولا  
 بالاصناف وقد حمله المتولون على الله تعالى اقتضاه  
 غاية المطالعة كتب الاصول لانه كتاب في غاية العجالة  
 والرفعة فلا تقدم على اقتضائه الا ما بلغ النهاية في  
 علم الاصول كما تحقق ذلك في طائفة من الشرطيات  
 من فاقها لربطها بغيره على ما هو وهو ما ضرر من  
 لعقل الفوق لم يستعمل للفصلية قال الله تعالى ورفنا  
 لك وكذا ورأى فسادا فيهم فسادا فيهم فسادا فيهم فسادا فيهم  
 الفافضة لا الاختيارية والاشروع في الشيء الاخذ فيه  
**قوله** في هذا التاليف من الحما مرصده الله تعالى  
 الخطية على ما حققه الناقل الداعي رحمه الله تعالى  
 في شرح المتنبي **قوله** المتنبي **قوله** المتنبي  
 يقضي ان التسمية لفظا لا اسماء حارة الكلبة والحريية  
 وذلك لان غير الاشياء والظواهر يوصف من ذلك الكتاب  
 ما طلق على كل ما يلائم الله تعالى **قوله** المتنبي  
 القول ما يلائم الله تعالى فاعل شرع وكان عليه ان يقول  
 سائلين لوصوب المطالعة بين الحما لوصافها  
 والقبول الرضا والتفهم ما يستفاد به على الحما **قوله**  
 ومن نظر فيه اي وان كان يتفهم به من نظر فيه اي  
 تأمله قال لا عيب رحمه الله تعالى النظر قد يصاد به

التامد

التامد والخصه وقد يصاد به المعرفة الحاصلة بعد الفحص  
 واستعمال النظر في البصيرة اكثر عند الخاصة والعامة  
 بالمتنبي انتهى وقال بوضوح المحققين النظر في لغة  
 بمعنى الا انتظار ويستعمل بغير صلة كقوله تعالى النظر ونا  
 نقب من نور وبمعنى الفكر ويستعمل بغير صلة يقال وكذا  
 وبمعنى الدارقة ويستعمل بمعنى اللام يقال نظرا لا ميرا فلان  
 وبمعنى الروية ويستعمل بغير صلة قال الشاعر رحمه الله تعالى  
 نظرت الى من حسن الله وجهه فبان طرفة لاد على راسي تقضي  
**قوله** المتنبي **قوله** المتنبي **قوله** المتنبي  
 الروية بمعنى بطريق الحذف والاضافة المتعجم عمل  
 الموصول بالي على غيرها وهذا اتيان ان من وهم ان  
 النظر مطلقا نحو صول التحفي الروية فقد وهم قوله انه خير  
 ما مولا اي انما سالت ما تقدر من لا ته خير من صوا **قوله** وان  
 يرفع عنه كيد الحامد بين عطف على يتفهم من يرفع والرفع  
 المتعجم وهو لا يفهم سبق الشقوت خلاف والرفع ومن ثم  
 قال لا تفهم الرفع اقوي من الرفع كما في المستصفى والليلد  
 المكدر والخيف والي استدراج جمع ما سبقت الحسد وهو عني  
 نحو البقرة من غيره اليه **قوله** وافقنا المتعصبين الافتدا  
 الكذب والمتعصبين جمع متعصب من تعصب **قوله**  
 بالخصية بغير حق **قوله** ولوري ان هذا الفن لا يدرك بالتمني  
 الخاضرة الاولى لا استيفاف ولوري قسم واللام الامر لا ابتدا  
 وعري مبتدا وضرة محذوف وجوبا تقديره ما اقسم به  
 وجواب القسم **قوله** ان هذا الفن الخاضرة ما اقسم به  
 المحذوف وفيه لقا موسى وعمر ك الله ما فعلت كذا وعمر ك  
 الله اصله عمر ك الله تقديره لا وعمر ك الله ان تفعل كذا



تخلعه باسمه تعالى بطول عمره وجا في الحديث الشريف في النهي عن قوله  
لعمري انه انتهى اقول ففلي هذا ما كان ينبغي للمصنف رحمه الله  
فما في انما يتبع بهذا القسم الجاهل الذي ورد النهي عنه في الحديث  
الشريف والمراد بهذا القسم الفقه وقوله لا يدرك اي لا يلق  
من الدرك بركة الحكيم والتمني وهو طلب الشيء المحبوب  
والنفس في الطلب ولا ينفك الى اخره اي بلفظ استوفى بان  
يقول مثلاً استوفى اقراراً كذا او كذا وقوله لا يلفظ  
لعل كان يقول لعل اقراراً كذا وقوله ولا لوان اي ولا يلفظ لو  
اي كان يقول لوان فقلت كذا وقد ورد في الحديث الشريف  
ايانك والوقوفان اللو ففتح عملاً للسلطان وقال الشاعر  
فلمن يدركه ملكات عني بل من ولا يلبس ولو اتيه  
**قوله** لا ياله الا من كسفه عن ساعد الجد وشمر والنوال  
القطا والكشف رفع القطع عن الشئ والساعده من الانسان  
ذراعه ومن الطائر جناحه والجدي كسر الحزم الاجتهاد  
والمراد بالشئ التهيؤ للمامر وقوله ساعده اي استعانة مكنته  
وتحليله من شدة وذلك انه يشبه الجدي انما يشبهها  
مضمراً في النفس ثم انبت له شبه شيا منه لوان المشبه  
به وهو الساعده ثم انبت للساعده الكشف والشمر عني  
طريق الترشيع ثم ان هذا الكلام كتابه عن الاهتمام  
والاعتناء باسم الفقه وعلى هذا فتكون الكناية مبنية  
على الاستعارة المكنته فتأمل **قوله** واعتزل اهله الاخره  
الاعتزال مطاوع عزله فاعتزله اي خبته فنتج واهل  
الرجل عشيرته والشدة المعنوية للابن **قوله** وظاهر الجار  
وخالط الهجر الحوضه الرضوخا لما وظالط من الخلط وهو  
المرج من خلطه فاختلط والجارح المبار والابن الكثيره المراد

من

منه انه لا ينال الفقه وعنده من العلوم على الوجه  
الكل الامن رجلي في تحصيلها او بجمل **قوله** يداب في التكرار  
والملطاف بكرة واصيلاً جملة يداب حال من فاعل تبال  
والداب الجدي في العهد والقبيل والتكرار قيادة المسائل مدة  
بعد اخرى لاجل الحفظ والمطالعة من طلع على الامر علمه  
والبكيرة ضم الفذوة والاصيل الفشي والجمع اصل الضمير  
واصلات واصال وامايك وليس المراد خصوص هذين  
الوقتين بل هذا على حد قول صريته الظاهر والمطن  
اي صريته جميعه وايضا ضم البكرة والاصيل لانها من  
اطايب الاوقات فخصها الضم لكونها فيها حيث  
قالت تذكير في طلوع الشمس **قوله** وذكره لكل منقوبه شمس  
**قوله** ويتصب بنفسه الجاهل عطف على جملة يداب ونصب  
الشئ فقه والمراد بالنفس النفس المأتمنة التي يصبر  
عنها كل احدينا والتأتمنة تقدم معناه وتحرير الكلام  
بما فيها الكناية وتقديره بياناً بالبيان في شرح تلخيص  
التي مع الحق التفسير في رجم الله تعالى الا انه يشتر في  
شرح تلخيص المفتاح بتميز الكلام على ما صرح به بقف  
ايحى الله والبيان فعل الشئ للملا والمقبل بضم النون  
**قوله** لم يصب لذهبه الامه ضلة جال في الهمة الامم الداعي الى  
القلع من الهمة وهو القصد والمضلة من اعطى الامر  
اذ الشدة صغوية والمراد بكلماتها انما انزل اعضاها  
على طريق الاستعارة وذلك لانه شبه البيان المنزلة للصغوة  
كله الرباط **قوله** ثم انبت في المصداق المشبه به العقل على  
طريق الاستعارة التسمية **قوله** او مستصفاة عزت على  
القاصرين فيزني اليها ويجلي المستصفاة الضميمة من



صعب الامر صعوبة صار صعبا فالسين والتا زايه تان للمبالغة  
والصعب تقيض الذلول وعند الشي صار عزيزا لا يوصل اليه لفرته  
والقاصر يجمع قاصروا والمدايه الفاجدة عن ادراك المساييل  
الدقيقة وقوله يحلمها فيه عيب من عيوب السجع وهو الايطا  
وكان الظاهر ان يقولوا ذلك اي يحلمها ذلولا وما قيل يحلمها  
اي ينزلها من علية صلو لا اذا نزل على طريق الخذف ولا يصل  
لكن صنف العطف وصنف الفطن **قوله** علي ان ذلك اي ما ذكر  
من هذا المفصلة والمستصممة وقوله ليس من كسب العبد  
اي مما يكسبه بالتعلم بل هو بالها م الذي هو القاصص في  
القلب بطريق القبط والبقضد **قوله** هاننا يرسم يدوت  
الف وقيل ناكما صرح به في كسب الرسم وها حرف تنبيه وانما  
منير متفصل مبتدأ وقوله اذكر ضربه وفيه اذلالها التنبيه  
علي صمد الرفع الذي لم يجبر عنه باسم اشارة وهو شاذ كما  
في خواشي الشهيد لا ين هشار رحمه الله تعالى حيث صرح  
بشذوذه وقوله الشاعر رحمه الله تعالى اياكم هانت بحمالي  
والذكر بالكتير للذكاء والشي يجري على اللسان والنقل  
التحويل والمدايه الاضداد وقوله التي اجتمعت ه  
عنه اي حصلت عنده ما كانت متفرقة سواء كانت بطر  
الملكاء والعارية او غير ذلك **قوله** والبسوط شرح الكافي قال  
في اعلام الاميار صنف ذلك الحكم الشهيد رحمه الله تعالى صنف  
الكثير المختصر والمتنقي والكافي والاشارة وغيرها ثم  
قال اما الكافي فقد شرطه المشايخ منهم شمس الاله الحري  
رحمه الله تعالى وهو المشهور بالبسوط انه هو بواقع  
ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى لكن قال في البسوط ان  
الصواب في تالف شرح المختصر وهو كما ترى يدور على انه شرح  
المختصر لا شرح الكافي كذا قيل واقول لا مانع من كون شمس

الائمة السرخسي رحمه الله تعالى اطلق على الكافي مختصرا  
وان لم يسمه الحكم الشهيد بالمختصر باعتبار ان الحاكم  
الشهيد رحمه الله تعالى جمع كتب ظاهر الرواية التي  
صنفها محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في كتابه المسمى  
بالكافي علي وصيه الاضطرار كذا في المكيرو وكذا المختصر اطلق  
عليه شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى مختصرا لهذا  
الاختيار **قوله** واوقاف الحصاص وقيل لم يذكر اوقاف هلال  
رحمه الله تعالى فكانه لم يقف عليه مع انه كثير شائع  
ويقل عنه في هذا الكتاب اشيا فانه تعالى علم لاي  
شي تركه **قوله** دعوي انه لم يقف عليه في غاية  
البعد والظاهر انه انما ترك ذكره لانه لم يكن في الكتب  
الما جمعت عنده في اوامر سنة ثمان وستين ولا في  
ذلك نقله لاصحابه ان يكون بالواسطة **قوله** والحاوي  
المقدسي قيل الحاوي لاصحابنا رحمه الله تعالى اثبات  
الحاوي للمقدسي واظنه لم ير متاخر كما يسمى قاضي  
القدس ولا اعرف تفصيل ترجمته والحاوي المختصر  
وهو للشيخ محمد بن ابوش الحصري كان من تلامذة  
شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى وترجمته يدل  
تاريخ بغداد المسمي ولم يذكره عبد القادر في طبقاته  
ولا الشيخ قاسم بن قطلوبغا انتهى **قوله** بني حاوي  
ثالث وهو حاوي الزاهدي مولفه صاحب القنية رحمه  
الله تعالى وهو عندي الوصود رايت عند بعض شيوخنا  
رحمه الله تعالى منه نسخة **قوله** والمحيط الرضوي  
قيل يقف المصنف رحمه الله تعالى على المحيط البرهاني  
ولا على الذخيرة الوضوانية البرهانية التي هي مختصر

قائده على افندي القتال

قائده على افندي

عبد افندي قتال



المحيط بها المصنف واحد وهو الامام برهان الدين محمود بن  
 تاج الدين بن مازة وهو بن اخي الصمد الشهيد عمر بن برهان  
 الدين بن عبد العزيز بن عمر بن مازة وابوه ايضا امام كبير  
 يعرف بتاج السعيد لا انطلا يعرف لمصنف مشهور  
 وكثيرا ما يفلط فيه الطلبة فيطنون انه صاحب المحيط  
 الكبير اعني برهان الدين رضي الله عنهما محمد بن محمد السرخسي  
 رحمه الله تعالى انتهى وليس كذلك كما تقدم **اقول** سيأتي  
 في كلام المصنف رحمه الله تعالى النقل عن المحيط البرهان  
 فان ما ذكره هذا القائل يكون نقل المصنف رحمه الله  
 تعالى عنه بالواسطة **الفن الاول قوله**  
 في القواعد الكلية المراد بالقواعد الكلية القواعد التي لم تدل  
 قاعدة منها تحت قاعدة اخرى وان خرج منها بعض الافراد  
 قبل القواعد جمع قاعدة وهي كفة الاساس واصطلاحا  
 حكم كل ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف احكامها  
 منه قاله في شرح التوضيح الخوي ومثله في شرح التنقيح  
 الاصولي وكان هذا المصنف رحمه الله تعالى بيانا او لا  
 ثم احوض فيها لان معروفها التي قد غلبت تصورها **اقول**  
 وفيه نظرمين وهما اما اولاهما فالتفسير به  
 القاعدة فقلنا عن شرح التوضيح وشرح التنقيح غير صحيح  
 هذا لان القاعدة عند الفقهاء هي الله تعالى عندها  
 عند الحائات والاصوليين اذ هي عند الفقهاء اكثر  
 لاكي ينطبق على اكثر جزئياته ليتعرف احكامها منه  
 واما ثانيا فلا ما ذكره من ان حق المصنف رحمه الله  
 تعالى بيانه ان لو كان هذا التاليف هو من عالمي  
 الذي يحتاج الى تصور معنى القاعدة وليس الكتاب موضع

قايد القاض حسن  
 النوري

له بل موضوع لت يعرف معنى القاعدة ويحتاج الى فروعها  
 كفضلا المدرسين والقصائد والمقربين كما يشير الى  
 ذلك قول المصنف رحمه الله تعالى فيما سبق ولا هو امن  
 كرم القناع الى افرم **قوله** لا ثواب الا بالنية هي بالمشي  
 وقد كتبت لفة عن القلب على الشيء واصطلاحا قصد  
 الطاعة والتقرب الى الله تعالى في اجاد فعل وفيه ان  
 هذا لما يستقيم في عبارة يترتب عليها ثواب لا المنها  
 المترتب عليها ثواب فالصواب تفسيرها بتوجه  
 القلب نحو اجاد فعل او تركه موافقا لفرصته عليه تقع  
 او دفعه من رعا لا او ما لا والمراد من الفهم لا اذ الفهم  
**قوله** صرح بطالبه رحمه الله تعالى ذكر الضميمة  
 الدارجة للقاعدة بما يدل القول **قوله** اولها الوصفية هي  
 بغير قيد الممر وسور الحائلا ما فيها فالنية شرط للصحة  
 كما في البحر للمصنف رحمه الله تعالى وكلامه في تصديق  
 لا طلاقه هنا **قوله** سوا قلنا ان شرط الصحة اليافرة  
 تعبر في قوله صرح به المشايخ رحمه الله تعالى **قوله**  
 وعلى هذا لا يفره اي ما ذكر من انه لا ثواب الا بالنية  
 والحائز والمجرب متعلقا بفعل الذي بعده وقدم عليه  
 لا فائدة الحصر **قوله** قدروا حديثا انما الاعمال بالنيات  
 انه من باب المقتضي اي من قبيل ما الدلالة فيه  
 باقتضا التصح لا بعبارة مقتضى بفتح الصاد باللام  
 المتقدم الذي اقتضى التصح تقديره لتوقف صدق النظر  
 عليه وصحة بشرعا او عملا كما هو من هب المتقربين  
 وامرنا للتأخرين كمن لا يترجمهم الله تعالى فمن  
 باب المصيرين على ان مقتضى عندهم ما يتوقف عليه



صحة المنطق شرعا فقط والموقف علميا انما هو صدق التكامل  
 لا الصحة الشرعية فيكون مصمما لا مقتضي والفرق بينهما  
 ان المقتضي ثابت شرعا والمصمم ثابت لغة والفرق ايضا ان  
 المقتضي لا عموم له عندنا والمصمم له عموم بالاجماع يعني ما  
 عندنا صدق الاسلام اجماعا اليه تعالى وفي فرق اخر مذكورة  
 في كتب الاصول لا يقال كان ينبغي ان نعم ذلك المقدر على جهة  
 الايمان عند المناظرين قلنا لم يرد على انهم من قبله  
 المقتضي لاننا نقول ان عدم العلم في الحديث الشريف ليس  
 لاجل انه من قبل المقتضي بل لان المصمم وان جاز عموم  
 كما مر لك الا انما اضيفت اليه غير محله وهو انية لتحقيق  
 الايمان اليه وفيها كثير افاضيل الى ايمان محل بحمد الله وما  
 امره هذا هو الحكم فانه المناسب لما ذكرنا وهو كنه الحكم  
 الذي هو وهو الحكم بالصحة والفساد والاضروي وهو  
 الثواب والعقاب قلنا كان محتملا ان يكون اطلاقه بالايمان  
 امرها على التقيين وكان مشتركيا والمشتراك لا عموم له  
 عندنا بل حكمه الوقف حتى يقوم الدليل على المراد لكن  
 قلنا الدليل هنا علم ان المراد بالحكم الاضروي وهو  
 الاجماع على ان الثواب والعقاب الا بالنية وهذا الحديث  
 الشريف امره بالامانة الشدة رحمة الله تعالى وغيره  
 من صديقه محمد بن الخطاب رضي الله تعالى عنه والعجب  
 ان ما كان رضي الله تعالى عنه لم يجره في الموطا واعلم  
 ان كلام المصنف رحمه الله تعالى انما يتأتى على راي  
 من لم يفرق بين المصمم والمقتضي بل جعل المصمم قسما  
 من مقتضى المقتضي ومنه ان يورد في الدروس رحمه  
 الله تعالى واما من فرق بينهما فليس في الامة وخير الاسلاك  
 واما من التاخرين فلا يتأتى على قوله **قوله** ادلا يصح بدون

تقدير

تقدير الجاهل يعني ان حقيقة هذا التركيب متروكة بدلالة  
 محلا الكلام لان كلمة انما المحصور قد دخلت على المعرف بلام  
 الاستغراق وذلك يقتضي ان لا يوجد عمل بلا نية ولا يمكن  
 حمل على العموم لان كثيرا من الاعمال توجد بلا نية فصار  
 مجازا عن حكمه فالتقدير علم الاعمال بالنيات من اطلاق  
 اسم النية على المسبب او من حذف المضاف واذا  
 المضاف اليه مقامه **قوله** وهو نوعان الى اخره **قوله**  
 في المستصحب وجه اخر وهو انه يجوز ان يراد بالحكم اما هو ان  
 الاعمال او فضيلتها ولا يجوز ان يكون الاول مرادا لانه  
 يورث الى نسخ الكتاب بخبر الواطدان الله سبحانه وتعالى  
 امر يقبل الاعضاء مطلقا وان النبي صلى الله عليه وسلم  
 علم الاعراب رضي الله تعالى عنه الوصو ولم يذكر النية  
 فلو كانت شرط لا يجوز والصحة ليس بها فتعين الثاني **قوله**  
 اضروي وهو الثواب واستحقاق العقاب وتدل اجماع لفظ  
 الاستحقاق ولم يقل والعقاب كما في الثواب لان العقاب  
 موكول الى مشيئة الله تعالى على ان استحقاق العقاب  
 يحصل بمجرد الخالفة للنبي وان لم يتوجه على انما فعل  
 نية الخالفة وقصرها بكفر فان ارتكب ولم يقصد  
 الخالفة للنبي يكون **قوله** وقيل ان الاضروي بالاجماع  
 يعني بالاختلاف الحكم انما هو الاسم بعد كونه مجازا  
 مشتركيا ويكتفي في صحة فعله بالمتفق عليه وهو  
 الحكم الاضروي ولا دليل على ما اختلف فيه فلا يصلح  
 تقديره حجة علينا وقيل ان في هذا التقدير ما يورده في  
 الكشف وشي من المصنف وشرع المنار ان يكون الحكم مشترك  
 لا عموم له ممنوع بل هذا في المشترك اللفظي اما المشترك



المعنى فله عموم كالشيء والحكم منه فيتناول الكل باعتبار  
 المعنى الاعم اذ تفسير الحكم الاصل الثابت بالشيء مع ان الكل  
 في تقريره اجاب عنه بان هذا بما يستقيم ان لو كان الحكم  
 متعلقا بغيره بالمتوالي وهو ممنوع لان الحيوان والفساد  
 وان كانا اقرب ثابتهما بالاعمال موصفين لهما الكثرة الثواب  
 والعقاب ليسا كذلك على المذهب الصحيح انتهى يعني  
 لثبوتها في الاول لعدم القول بعد الصحة وفي الثاني بالعموم  
 من جهة سببها وتعالى يعني ان يقال كون الاضروي مرادا  
 بالاجماع فيه بحيث لم يأت ذلك عند مسلم لان التراجع بين  
 الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ليس الا في ذلك على  
 ان الاجماع على ان الثواب الا بالنية لا يستلزم الاجماع  
 على ان يرد في الحكم المقدر في الحديث الشريف الحكم الاضروي  
 الذي هو الثواب **وله** للاجماع على ان الثواب والعقاب  
 الا بالنية **وله** فيه انه ذكر في صراحة المفسرين نقلا  
 عن المتقدمين ان الوصف الفير المسمى مباح عليه  
 وعند المتأخرين غير مباح عليه والصحيح قول  
 المتأخرين كما في الجرح المستفاد من الله تعالى في هذا  
 قوله هذا الاجماع اي اجماع المتأخرين لا الاجماع مطلقا  
**وله** انما لا يشتركون ولا عموم له قال في المستصحبين اولان  
 ثبوت الحكم بهذا الطريق لظهور طريق الاقضية ان هو  
 جعل غير المذكور مقادير تصحح الحكم ولا عموم له  
 لان مقتضى مقتضى النظر وهو غير منطوق وقد سبقه  
 وان يرد به الثواب ايضا فانما هي الاضروا ما ثبتت فيكون انه  
 عين مقتضى ذلك وانما هو مقتضى مقتضى الثواب ثبت ان مقتضى  
 الحديث الشريف انما هو الثواب والاعمال بالنية انتهى وفيه واشي

شوه الجمع الملكي للعلامة قاسم بن قطلوبغا يعني ان يقول  
 الحديث الشريف بوجه غير هذا وهو ان يقال المراد بالاعمال  
 المباديات ووجه تقوله انما هو انما هي الا بالنية اما اذا تحق  
 بالوصف بالثبوت فيقيد بنية رفع الحرج او استباحة الصلاة  
 والحديث الشريف مما كتبه عنه **وله** ولا فاع الضرورة  
 به كما مره يعني ان الحكم الذي قد روي في الحديث الشريف بغير  
 الاقضية لا يخفى اما ان يكون مشتركا لفظيا فاما مشترك  
 اللفظي لا العملي له عندنا او معنويا فهو وان كان له عموم  
 لكن الضرورة التي اوصيت بتقديدها في الحديث بزيادة احد  
 قريه وهو الاضروي هذا هو المراد بقريه قوله والثاني  
 اوجه لان الاول لا يسلط الخصم لانه قايلا يقوموا المشترك  
 لكن فيه ما قدمناه عن الكل من ان الحكم انما يستقيم ان  
 يكون مشتركا بينهما اشتركا معنويا ان لو كان مقولا  
 على جميع المتوالي وهو ممنوع **وله** والثاني اوجه قيل وانما  
 حار على الاول وان كان الثاني اوجه لان بين المختلف على  
 المختلف فيه جاز في التحقيق بناء على ما ثبت المصنف كما  
 في كتب الاصول انتهى قال في المستصحبين شرح النافع في  
 اضراب جنابات الحجيج والاستدلال بالاختلاف فيه للايضاح  
 وقال الفاضل حسن جلي رحمه الله تعالى في هو اشي  
 على السكون في حيث المطلق انه يجوز والمختلف والمختلف  
 في طريق الاستدلال اذا كان الخصم ملزما انتهى بيان ذلك  
 فيما اذا اشترى محرمان في قتل صيد فكل واحد  
 منها جازا فكل عندنا لانه جازي على اصدامه وعند الامام  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه عليه جازا واصل الا ان ي  
 ان الشريعة في الاطلاق فوق الدلالة والدلالة على الصيد

له

قايلا على اقتراح الفناء  
 ٥١



توجب الجناح صلا الحلاف يرجع الى اصل وهو ان ما يجب عليه من  
الجناب يقتل الصبي يد الحنف عند الامام الشافعي رضي الله  
تعالى عنه ليس فيه معنى الكفارة وعندنا كفارة ويدل  
واذا كان بدلا لخصا عنه به يتجربا كما في المحل ويتقدم به  
ولا اعني بالبدل في الفاعل ولا الاتحافه **فان قيل** كيف  
يستقيم هذا الاستدلال علي الامام الشافعي رضي الله  
تعالى عنه وعنده لا يجب الجناح علي الدال **فان** يجوز  
ان يستدل بالاختلاف فيه للايضاح فان الشركة لما كانت  
احق للوجوب الجناح من الدلالة وقد دل الدليل السمي علي  
وجوب الجناح في الدلالة فيجب في الشركة وهذا الامر وري  
عن عمر بن الخطاب وعنه علي بن ابي طالب وعنه ابنه بيت هـ  
علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهم انتهى قالوا علي الدال لكانه  
علا منسالة الدلالة كالحج عليها ولم يميز خلاف الامام  
الشافعي رضي الله تعالى عنه انتهى **قوله** فحينئذ اي حين  
لم يكن الحكم الذي يوجب مراد المازكر من الاجتماع علي ان لا تطالب  
والاعتقاد الابالنية **قوله** لا يدل قيل اي ان دفاع الضرورة  
والظاهر ان الضمير في بدل يرجع الي الحديث الشريف **قوله**  
علي بن ابي طالب في الوسايل للصحة المراد بالوسايل ما يكون  
في ضمن شي اخر كلسر وط **قوله** ولا علم المقاصد ايضا اي  
ولا يدل علي استدلالها في المقاصد للصحة وايضا قد من دليل  
اخر والمراد بالمقاصد ما لا يكون في ضمن شي كالصلاة  
والزكاة والحج قال في المستصفي ومن هنا نشأ اشكال  
علي من استدلال بالحديث الشريف علي اشتراطها في  
العبادات كما صرح الهداية رحمه الله تعالى علي ما صرح  
به في الاصول لانه ان صدق انما الاعمال بالنيات من قبيل

ظني

ظني النية والدلالة وهو ينفذ النية والاستحباب بدون  
الوجوب والاقتضاء انتهى قيل كان علي المقصود رحمه الله  
تعالى ان يقول في المقاصد انما هي في الدال لا في الشرط  
علي كذا ابل في كذا وصلا علي يعني في كذا في قوله سبحانه  
ويقال ويدل بالنية علي حين غفلة من اهلها خلافت  
الظاهر في هذا المقام **قوله** وفي بعض الكتب ان الوضوء  
الذي يوجب ما موربه ولو كانت مؤتمرا للصلاة قبل عليه  
ان كونه مقننا للصلاة كصبيته لغير الامر علي هذا  
القول انتهى والجواب انه ثبت بقوله عليه الصلاة والسلام  
مقتضى الصلاة الطهور ولو كونه مقننا باعتبار كونه طاهرا  
علي ما اشترط الله في احيائه الوضوء بقوله سبحانه ويقال  
ولكن يدري ليطهره فانه وان كذا لبيان حال التيمم ولكنه  
لا يلزم من الاشارة الي حال الوضوء لا يخفى لكنه التحقيق  
ان الوضوء لما موربه يتادي بغيره لنية وبيان ذلك  
ان الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ومن وافقه  
امح بقوله سبحانه ويقال يا ايها الذين امنوا اذا قمتم  
الي الصلاة فاعسلوا وجوهكم وايديكم الي المرافق الآية  
الشريفة لان معناه فاعسلوا وجوهكم للصلاة كقوله  
سبحانه ويقال في الزانية والذاني واخذوا كل واحد منها  
ما به جلده والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما اي  
للذن والسارقة وقوله اذا جاء الشافعي اهابا للشيء  
وهذا اي لانه صرح بخرج الجزاء للشرط فتعبد به وهذا  
معني النية فلو توفى للشرط وعنده لم يات لما موربه  
وصلا بقوله سبحانه ويقال ومن قتل مؤمنا خطاء

منه

تأويله الشمس الحاتوني  
هـ



فتجوز في مومنة فانه بشرط الجزئية هذه الكفارة ولا يجوز  
 بدونهما لمتعلق الجزاء بشرط فكذا هنا وهو انما جئنا به هنا  
 في صفة الاول النقص وتقريره ان ما ذكره من مقتضى  
 بقوله سبحانه وتعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة  
 من يوم الجمعة فاسعوا اليه ذكر الله ويقول تعالى يا ايها ادم  
 خذ زوجك عتك كل مسجدا وبقوله تعالى ويذكر بينكم فظهر  
 وبقوله تعالى فويل للذين كفروا عن سوء ما كانوا يعملون فانه  
 السعي وهو فيه اخذ الزينة اي سائر الطهارة للصلاة وكذا  
 التولية الى القبلة ونظر في التولية بشرط النية في هذه  
 المواضع فكذا في الوضوء ما ذكره من المعنى موجود فيها  
 هو صواب كغيرها منها في صوابها في الوضوء على انهم  
 تركوا ما يوجب من الالة الشريفة لانهم قالوا في نية كل ما يحتاج  
 الى الطهارة عند الصلاة حتى نية وضوءه وان لم  
 يتوي بالصلاة والثاني الخل ويجزئه ان ما ذكره في اذا كان  
 حكما غير شرط حكما اما اذا كان شرطا في الشرط النية  
 في هذا الشرط لان الشرط لا يراعي وجوده مطلقا او وجوده  
 وقتها كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة  
 من يوم الجمعة فاسعوا اليه الشريعة طاعة السعي بشرط الاداء  
 صلاة الجمعة لا بشرط النية في السعي ان يكون الاصل الجمعة  
 صحي اذا سعي بغيره وهذا صلاة الجمعة لعقده صالحة ولو نذر  
 انسان وضوء الجمعة فادى يجوز ويؤيد ما ذكرنا ان  
 اشتراط العقد للفعل الاضطراري وفعل العبد عند  
 معتبر في الباب على ما مر انه لو سأل عليه المظفر ففسل  
 اعضا وضوئيه او جميع البدن اجزاه عن الوضوء والفعل

في قوله تعالى فويل للذين كفروا

فقد

فقد تبين بما اوضحناه ان ما قيل لا نزاع الاصح بنا رحمهم  
 الله تعالى في ان الوضوء لما مور في النص المذكور لا يصح  
 بدون النية وان ما يظنه كثير من مشايخنا رحمهم الله  
 تعالى ان الوضوء لما مور به يتأدي بغيره في عطل ليس  
 لذكر كونه بل يصح بدون النية وليس ذلك لظن ظنه  
 كثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى عطل كذا حقيقة الصلاة  
 المور به في الحال رحمه الله تعالى في شرط الهداية وهو  
 تحقيق بالقبول حقيقة لا يوجد في غير ذلك الكتاب  
 ولا مورد عليه في مثل غير هذا فلهذا الباب قوله  
 وانما اشتراطه الى ان يصح ما يوجب سؤالا في تقريره  
 ان يقال اذا لم يدل الحديث الشريف على اشتراطها في القاصد  
 للصحة في الدليل على اشتراط النية فيجب ان يقال بقوله  
 وانما اشتراطه الى اخره واعلم ان الاقوال تحتاج الى النية  
 في ثلاثة مواضع احدها التقرب الى الله تعالى فدارا من  
 الرب الثاني التمييز بين الالفاظ المحتملة لفيدا المقصود  
 والثالث قصد الاشياء الخارج سيق اللسان تعني في  
 غير الاميات والطلاق قوله والاو لا وجه قيل لان عطف  
 التام على الفاعل زيادة التاكيد والاهتمام بما يترافق  
 مع ان ظاهر اللفظ اعني العبادة انما تطلق على العمل  
 لا العلم انتهى وفيه تأمل قوله لان العبادة في الالة  
 الشريفة بمعنى الموصد الى اخره **اقول** فيه نظر  
 من وجه اما الاول فلان قوله والثاني اوجه يقتضي  
 صحة الاستدلال بالالة الشريفة على شرطية النية  
 لصحة العبادة وقوله في القليل الاوجهية لان العبادة

قوله فلان قوله والثاني  
 اوجه كذا بخطه وهو  
 والاو اوجه اه



فيها بمعنى عدم التزميد بقتضي عدم الصحة واماناً ثانياً فلا نه علي  
 تسليم بقا العبادة علي معناها الحقيقي لا يصح الاستدلال  
 ايضاً لانه حينئذ يكون المخلصين بمعنى الناصريين ونوي  
 يتعدي بنفسه لا يحرف الجرا لا ان يقال الامام لم يقل اي  
 وليت مهدياً واماناً ثانياً فلا نه ليس في الآية الشريفة امر  
 يد علي شرطية السنة اذ الآية الشريفة لا امر فيها بل هي  
 اخبارية وان امحت الجواب بان المراد من قوله امر والامر  
 الذي امروا به في كتبهم كما صدر به القاصي ايضاً وي  
 رحمه الله تعالى بنا علي ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد  
 في شرعنا مما خالفه فتأمل **قوله** فلا تشترط اي السنة الي  
 احزه فتدبر علي قوله لا يدل **قوله** واما الاستدلال في التيمم  
 الي احزه فجواب عن قياس الامام الشافعي رضي الله تعالى  
 عنه الوصو علي التيمم بابدال الفارق بين المقيمين والمقيمين  
 عليه وتحريره ان التيمم ينبي عن قصد فلفظه ما يدل  
 علي اشتراط النية بشرط طهارتها فيه ولا كذلك الوصو  
 فانه غسل ومسح وما يتحقق ببلانته فاشتراطها فيه  
 بزيادة علي النص وهي شتي واما قال ينبغي دون يدك  
 لا بدالة علي قصد اللقوي والانتقال منه الي المقصد  
 الخاص وهو ايامه قصد الصلاة المعتبر هنا بقرينة  
 انه يقيد ايما هو لطريق الانبا **قوله** واما غسل الميت  
 الي احزه قال لا لا يجد رحمه الله تعالى قيل السنة لا بد منها  
 في غسل الميت حتي لو اخرج الفريقة وجب غسله الا اذا  
 حرك عند الامم بنية الفصل لان الخطاب بالفصل  
 توجه علي بني ادم ولم يوجد منهم عند عدم التحريك وفيه  
 نظر

في الصلاة  
 في غسل الميت  
 في النية

نظرات الامم من رطبهم فكما لا تحب السعة في غسل الحي فكذا  
 لا تحب في غسل الميت ولهذا قال القاصي فان رحمه الله تعالى  
 في فتاواه ميت غسله اهل من غير نية اجزاءهم ذلك  
**قوله** وانما هي بشرط الاسقاط الفرض الي احزه قيل يشكل  
 علي هذا ما ذكره القاصي فان رحمه الله تعالى في فتاواه  
 حية قال ميت غسله اهل من غير نية القتل اجزاءهم  
 ذلك انتهى وانما صدر في ان لا يشترط في كونه مجزياً عنهم  
 النية وفي التشرع لا احتمال ان يكون معنى قوله القاصي  
 فان رحمه الله تعالى اجزاءهم ذلك في حق طهارته بمعنى ان  
 الطهارة وقعت صحيحة حتي يصح ان يصلي عليه ومعني  
 قوله التشرط بنية ليست بشرط اي في صحة القتل وهذا  
 لا ياتي في حق الفرض في ذمتهم من حيث عدم النية ومن  
 ثم قال لا يثبت رحمه الله تعالى في الفتح الظاهر اشتراط  
 النية فيه لاسقاط وجوبه لاسقاط وجوبه عن المكلف  
 لا التحصيل طهارته وهي بشرط صحة الصلاة عليه  
 انتهى قيل وهذا يتم كونهما من مباحث الفقه لا من  
 اوبك في صدرها من احد المكلفين الظاهر الثاني **قوله**  
 وتفرغ عليه قيل اذ كان طاهراً بوقوعه في الماء لا تشغل  
 ذمة المكلف بنفسه كما لو وقع جثته في الماء او في  
 حية ان يسقط الفرض عن ذمته بالفصل بعد ما وقع خروجه  
 طاهراً انتهى قيل وقد يفرق بينهما بان غسل الميت متعلق  
 بفعل المكلف من جالبي الشارع ولم يوجد واما وقوع  
 الجثث في الماء انتهى وفيه لا ملامة **قوله** غسل ثلاثاً  
 في قول ابن يوسف رحمه الله تعالى الي احزه يعني علي الفسلا  
 الثلاث المزيلة للحدث علي وجه الكمال ووجه غسله

في غسل الميت



مرتين قيا على الشوب النجس بالجا سطر الفيد المردية  
 اذا غسل مرة ثم صيف اليه ثوب اخر طاهر فانه  
 يغسل ما بقي ووجه غسله مرة قيا ساعلي ازا لقلد  
 مرة كذا قيل وقيل يغسل ثلاثا ليكون مودي على  
 وجه الكمال غرضنا وسته فالاول في فرض والثانية  
 والثالثة سنة والثالثة سنة سعة والثالثة تكميل  
 لها او الثالثة تقع فرضا على ما نصوا عليه والثالثة  
 تكميل لها او الثالثة تقع فرضا على ما نصوا عليه  
 في الوضوء والغسل من الاضغاث فليتا ممل **قوله** واما  
 في الغسلات التي هي **اقول** وكذا الاضغاث من عبادة  
 الي غير هذا لا يصح الا بالنية كما سيأتي في احد السانيس  
 من القاعدة الثانية **قوله** يدل قوله ان اسلام المكره  
 صحيح اطلقه المصنف رحمه الله تعالى هنا وفيه في  
 الخبرين الحزبيين لا عن سبيل الثانية وذكر في التمهات  
 التقويديا الحزبي يدكر في الثانية وانما ذكر في المستوط  
 علي انه مذهب الامام الشافعي رحمه الله تعالى عنه  
 وامامه ههنا فلا فرق بين الحزبي والذمي كما صرح  
 به في الكشاف والتلويح والاختيار وصيغ الاطلاق  
 هنا في محله **قوله** ولا يكون مسلما بمجرد الاسلام  
 استيقا في كلامه والرب من نعمة الذليل علي ان الاسلام  
 يصح بدون النية والصحيح في قوله ولا يكون مودع الكافر  
 المعلوم من سياق الكلام لا المكره بقربة قوله  
 بمجرد نية الاسلام اذا المكره لانيه له وهذا التقدير  
 يظهر من كلامه قال لا يكون المكره مسلما بمجرد  
 نية الاسلام لو كانت شرطا فيصير لا بد من النطق

بالشهادتين

بالشهادتين فان الاسلام هو الاقيا دلا واما التوا  
 وهو فعل والفعل لا يتم بمجرد النية دون فعل بخلاف الكفر  
 فانه ترك فاذا حكم بالسلام المكره يدونها علم انها ليست  
 شرطا فيه اذ لا وجود للشروط بدون الشرط **قوله** كما  
 سيبه اي في بحث التروك في احد هذه القاعد **قوله** واما  
 الكفر فيستلزم له النية لا ما فيه الي هذا بعد قوله بخلاف  
 الكفر فانه يقيد بمادة **قوله** انما هو باعتماد ان عينه  
 كفر قال في التوضيح هذا بالردة كذا في الاستحقاق  
 فتكون مبرقا بغير هذا لانه لا يله لانه ليس كفره  
 بما هذا به وهو اعتقاد يعني كلمة الكفر التي تكلم بها  
 هذا لما فانه غير معتقد فعنا هائل كفره بعين هذا  
 فانما يستحق فبالدين فهو كفر قال الله سبحانه وتعالى  
 قل ايا الله واياته ورسوله كنتم تستهزون لا تقدر واعد  
 كفر ثم بعد ما ذكر الآية انتهى وبه يظهر فساد ما قيل  
 ان عينه كفرا في عين هذا يعني انه قصد هذا  
 فتحصل النية بهذا القصد **قوله** فلا يصح صلاة مطلقا  
 الي امده تفريغ علي قوله واما في الهيات كلها **قوله**  
 ولا يصح اقتداء بما في الاية الاقتداء بقربا بيط صلاة  
 المقصد في صلاة (ما منه وقد وه المصنف رحمه الله  
 تعالى في البحر فحمله تقريرا للامامة وقد عرف الامام  
 ابن عرقة رحمه الله تعالى الامامة في حدوده بانها  
 اتباع المصلي في جز من صلاته انتهى ولا يتبع في  
 التقدير المذكور مقصد الفعل الميني للجهول لا المعلوم  
 كما هو ظاهر **قوله** وتصح الامامة بغير نية الا انطلق  
 مثارا عليها لما تقدم من انما انما بالنية **قوله** اذا



صلى خلفه فشا استقامت قوله وتصح الامامة يدون  
نتيجه **قوله** فثبت اقتداهم ببلانية الامامة غير صحيح قيل  
هذا بناء على الراجح في الامارات عموم كلامه متنازل للصلاة  
الجزازة مع انه نية امامتها فيها ليست بشرط الصحة  
اقتدا بها اجماعا كما في الخلاصة اللهم الا ان يراد الصلاة  
الكاملة وهي ذات الركوع والسجود اخذت ان المطلق  
يتصرف للقرعة الكاملة **قوله** وانتشي بعضهم الجمعة  
والعبدن وصح قيل فلا يشترط شيئا في امامة النساء  
لقلة الفتن عند كثرة الجمع وقال في السراج الوهاج  
واما صلاة الجمعة والعبدن فالكلام مستأنج ربه الله  
بقالي قالوا لا يصح اقتداؤها الا ان ينوي امامتها  
كسائر الصلوات وقوله من قال فظاهر كلامه اعتماد  
قوله الاكثر قال في جامع المصنفات والمشكلات ويصح  
اقتدا المداة بالرجل في صلاة الجمعة وان لم ينو امامتها  
وكذا المصنفات وهو الاصح وفيه اختلاف المستأنج ربه  
الله بقالي والاصح ان قسمة المداة تقبل عند كثرة الجمع  
انتهى فيه حيث لنقل المصنف رحمه الله بقالي نصيحي  
ما استشاه بعضهم وان فهم ذلك من النصيحي الثاني  
المتكوري في جامع المصنفات فمنوع لانه يهينه نصيحي ما استشاه  
بعضهم **قوله** يجزى ان نسخة القابل سقط منها لفظ  
وصح الموصود في نسخة المولف رحمه الله بقالي المداة اوله  
عندنا وذكر ان ظاهر كلامه اعتماد قوله الاكثر لا يندلوا ولا  
ان النية بشرط في العبادات كلها ويوصيهم استشي صلاة  
الجمعة والعبدن حيث لم يذكر النصيحي يدل على اعتبار الاول  
ويجوز عدم سقوطها لانه سقط من كلام القابل لفظ

عدم

عدم وتدل قوله اعتماد **قوله** لا اقتدي به انسان صح الاقتدا  
قال الحصري رحمه الله تعالى في الحاوي عند الامامة  
الثلاثة رحمه الله تعالى **قوله** قال في الثانية حيث  
قضا يعني اذ ركع وسجد كما في الخلاصة وفي نسخة قال  
في الخلاصة وهذه النسخة هي الصحيحة لان ما في الثانية  
عشر مذكور فيه ثاويان لا يومه **قوله** الا اذا شهد قيل  
الشرع بان استهداه يصلي صلاة نفسه ولا يوم  
اصد **قوله** ولا يحتك اصلا الى اخره قال القاصي كان رحمه  
الله تعالى في فتاواه لان عيته تنصرف الى الصلاة  
المطلقة وهي المكتوبة او النافلة وصلاة الجزازة  
ليست بصلاة مطلقا انتهى واصلا المصدر مؤكدا لا تنافي  
الحث ويجوز ان يكون حالا من المصدر المعهوم من  
الفعل اي اتفقا الحث اتفقا كلية او اتفقا ملتبس بالكلية  
كما قدره السيد السد رحمه الله تعالى في شرحه المفتاح في  
مثل هذا التركيب **قوله** فاقدي به فلان صحت لانه  
ما نوي ان يوم الناس دخل فيه فلان وعينه انتهى  
فاذا اقتدي به فلان صحت وجوب المحلوف عليه **قوله**  
ثاويان لا يومه ويوم غيره يتعين ان يكون قوله  
ويوم معطوفا على التقي لا على المضي قال في الثانية ولو  
صلى ان لا يوم فلان يهينه وصلي ونوي ان يوم الناس  
فصلي ذلك الرجل مع الناس خلفه حيث الحال ان لم يعلم  
به لانه لما نوي ان يوم الناس دخل فيه هذا الواحد  
انتهى ومنه يصح ان قوله ويوم معطوف على التقي لا على  
المضي **قوله** وسجود التلاوة كالصلاة اي من جهة  
الاصحاج الى النية لانه عبادة مقصودة فسقط ما نوي



بعضهم حيث قال فيه نظر لاننا اذا ارادنا الصلاة من كل وجه  
فغير صحيح لئلا نلحقها في الروم الحث كما مر قريبا وان اراد  
انه مثلها في اشتراط ما يشترط لها من الوضوء واستقبال  
القبلة وغيرها كانت المسألة اجنبية من المقام **قوله**  
ولكن لا ثواب له علي الامامة اي علي امامة من لم ينوي  
الصلاة بعد اقامته نوي الصلاة بهم فيصاب علي امامتهم  
**قوله** وكذا سجد الشكر يعني لا بد في صحتها من التنية  
لانها عبادة علي قول من يراها مشروعة اي جائزة كما  
سنبصره المصنف رحمه الله تعالى في فن الجمع والفرق  
حيث قال ان سجدة الشكر جائزة عند الامام ابي حنيفة  
رضي الله تعالى عنه لا واجبة وهو مذهبنا روي عنه  
انها ليست بمشروعة اي وجوبا انتهى **قوله** والمعدة ان  
الخلاف في نسبتها لا في الجواز **اقول** فعلي هذا ما ذكره  
المصنف رحمه الله تعالى في فن الجمع والفرق خلافاً  
المصنف **قوله** وكذا سجود السهو يعني لا بد له من التنية  
**قوله** ولا يضرك فية عدم طاري لا يضرك زيد السجودنية  
عدم السجود وقت الكبر من الصلاة اي لا يمنع صحة  
الايان به فيل يبي في ذلك هذا عند قوله واذا نوي قطعها  
لا يجزئ عنها انتهى **قوله** واما التنية للخطبة في الجمعة الي  
اخره في فتح المبرور واما خطبة الجمعة فنقلنا شرط بيتها  
خلافاً لمبني علي انها ثمانية ركعتين والواجب ان لا يقصد  
غيرها انتهى **قوله** ظاهر ما نقله المصنف رحمه الله تعالى  
عن فتح القدير ان خلافاً فيها ورويه مصرع في الصلابة  
**قوله** عصي لو عطف بعد صعود المنبر الي اخره فيل هذا  
هو المذهب وفي رواية يزيه ذلك وفي الثانية ولو عطف

فقل

فقل الحمد لله يري بالحمد علي العطاء من قدح الجلال ان الشرط  
ذكر الله تعالى في الذكر وانما يتحقق بالقصد بخلاف  
الخطيب اذا عطف علي المنبر فقل الحمد لله فانه يجوز  
به الجمعة انتهى يمكن المذهب ما تقدم والفرق بين الخطبة  
والذنية علي الرواية القابلة بالاجزاء في الخطبة ان  
الامور به في الخطبة الذكر مطلقا لقوله سبحانه وتعالى  
فاستمعوا الي ذكر الله الاية وقد وجد وفي الذنية الامور  
به الذكر علي ما وذل كما بان يقصده انتهى **قلت**  
هذا الفرق يوجب اليه كلام القاصي خان رحمه الله تعالى  
وهو المذكور في فروع الجوهري رحمه الله تعالى وسياتي  
في كلام المصنف رحمه الله تعالى احدا لقاعدة الثانية  
فتيل قوله تكبيل **قوله** وخطبة العبد كذا منظره  
يا في الخطب وهي خطبة النكاح والاستسقاء والكسوف  
والخطب الثلاثة في الموسم هل هي خطبة الجمعة هكذا  
توقفت ثم رايته في شرح النقاية للعلافة محمد القهستاني  
رحمه الله تعالى عند قوله في المتن ويصت المومنون وكذا  
في الخطبة مانصة والخطبة شاملة لخطبة النكاح  
والموسم وغيرهما كما مر والذي مر في بحث الاوقات عند  
قوله في المتن ويكره اذا خرج للخطبة النقل مانصة  
والاولي ان يقول ويكره عند الخطبة النقل ليشمل خطبة  
النكاح والخطب الثلاث في الموسم فان الاستماع واجب  
فيها كما في الذاهدي رحمه الله تعالى انتهى **قوله**  
ويكره ما ذكره في خطبة العبدين نقلنا عن المشية ان  
الكلام لا يكره فيه الا اخره اي كراهة كالكراهة في صلاة  
الجمعة وصيلا لا تنقل صل الكراهة **قوله** لقولهم يشترط



لها ما يشترط الخطبة لجمعة سوى تقديم الخطبة قبل يفهم  
منه ان الخطبة بشرط لكن قد يجهل ليس بشرط وليس كذلك  
بل الخطبة بنفسها ليست بشرط فضلا **قوله** واما الاذان  
فلا يشترط لصحة في فتح المديروا ما الاذان فالمشهور  
انما يحتاج اليه نية انتهى وفيهم منة انه في غير المشهور  
تشترط له النية **قوله** واما هي بشرط الثواب عليه **اقول**  
خالف هذا ما سياتي في القاعدة الثانية حيث نقل عن  
العبيني رحمه الله تعالى الاجماع على ان الاذان لا يحتاج اليه  
نية فان النية في علامه فلكرة وقعت في غير النفي فتع  
تقيا لنية للصحة والثواب اللهم الا ان تخص بنفي النية  
للصحة **قوله** وعمل بعضهم الاول الى اخره وقيل عليه  
عبارته تفيد ان هذا التفصيل في استقبال القبلة وفي  
القرماني رحمه الله تعالى ما يخالفه فانه قال واما نية اللعبة  
الشرقية بعد ما توجه اليها فلا يشترط ولا فقال ابو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى بشرط وقال ابو بكر بن حامد  
رحمه الله تعالى لا يشترط وقال صاحب النهاية رحمه الله  
تعالى في جيبه لا يشترط في الصحيح وقال بعض المشايخ  
ان كان يصلي الى المخراب فصا قال الحامدي رحمه الله  
تعالى وان كان يصلي في الصحراء كما قال محمد بن الفضل  
رحمه الله تعالى انتهى وفيه تأمل **قوله** ولا يشترط للثواب  
صحة العبادة لان صحة العبادة تكون بوجود شرائطها  
واركانها والثواب عليها بوجود العزيمة وهو الاصلاح  
فان من توضأ بما يحب ولم يعلم به متى صلى ومضى على ذلك  
ولم يكن مقصدا لم يجز في الحكم لفقده شرطه وبسحق الثواب  
لصحة عزمته واذن صلي ربا وصحة لهج في الحكم يعني

لوجود شرائطها وركانها ولم يجب تحقق الثواب لفقده الاصلاح يعني  
لعدم صحة عزمته كذا في المستصفي شرح النافع **قوله** وان كانت  
فاسدة اية العبادة والنية وان كانت اقرب منكروا ولم يظهر  
الضمير لكان اولية **قوله** وسياق تحقيقه حواله غير دلالة  
فان لم يفسر في سياقه على تحقيق ما ذكره بهما **قوله** وعلي  
هذا فذكره القاضي الاستبصار في رده الله تعالى الى اخره قيل  
يمكن حمل على ما اذا نوي عند اخذه منه او عقبه  
لان دينه ونسبته عليه علي ذلك لا يمنع ما له من ان  
مع ان كان تحصيل الثواب فتدبر انتهى وقيل عليه المص  
به عدم الاجزاء وان نوي قال في الصغير فنية اذا ذكر كاة  
الاموال الباطنة ونوي اذا ذكر كاة الصحيح انه لا يجوز وفي  
الواقعات السلطان اذا اذنا الصدقات ونوي باذنها  
اليه الصدقة عليه الاصولات يعني بالاذن انما كان لم  
ينوي لان اذنا الفقير وهو الاختيار للصحيح انتهى عليه  
ان قوله او عقبه ليس علي اطلاقه لما سياتي في البحث  
السابع من النية انه هل يجوز الزكاة بنية متاضرة عن  
الاذن قال في شرح المجموع لورد فيها بالنية شر نوي بعد ها  
ولم كان الما القاي في يد الفقير جائز ولا فلا **قوله** والمفتد  
في المذهب عدم الاذنا كرهاي عدم اجزا اذ الزكاة  
كرها **اقول** كلامه صريح في انه لا فرق بين زكاة  
الاموال الظاهرة والباطنة وفيه نظرفان المفتد عدم  
الاجزاء في الباطنة دون الظاهرة كما هو مصرح به في  
المفتدات وحمله علي زكاة الاموال الباطنة يمنع  
منه **قوله** ومن امتنع عن الادا الزكاة فالساعي هو  
لا ياذنها منه كرها فان الساعي لا ياذن زكاة الاموال



الباطنة لان الدفع فيها الى الفقدان موقوف الى اربابها  
**قوله** واكتب بحره بالحسب الى امره قال في الظهيرية  
ثم الزكاة تجب على الفقراء في رواية ابي شجاع رحمه الله  
تعالى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه محمد بن  
الله تعالى على الفقور وعنه اذا حال عليه حوائج ولم  
يؤد بها ولم تقبل شهادته واذا اوقف عليه الامام  
عزله وصبه وطالبه انتهى والظاهر ان هذا اعني  
التفدير والحسب في زكاة الاموال الظاهرة لا الباطنة  
اذ الدفع فيها الى الفقدان موقوف الى اربابها فلا مطالبة  
للأمر فيها **قوله** وخرج عن ابي شجاع رحمه الله اذا تصدق  
الى امره قيل لفظ التصديق يشترط فيه اصال العيادة  
وجدت وهي كافية ونية الفرض انما تشترط للمراعاة  
بيت الجزاء الذي هو الواجب وسأيد الاجزاء في ادا الكل  
تحقق اذا الواجب فلا يحتاج الى التيقين لصيرورة  
الواجب متيقنا دفعه بخلاف التصديق باليقين **قوله**  
واختلفوا في سقوط زكاة البعض الاجزء فمد محمد رحمه  
الله تعالى بسقوطه عند ابي يوسف رحمه الله تعالى لا  
يسقط لان الواجب عند متقين ومحمد رحمه الله تعالى  
اعتبر الجزاء الكل **قوله** ولا بد ان تكون مقارئة للتجارة  
لكن لا تجب الزكاة الا اذا اجتمعت التجارة فقل لا يتم  
بمجرد النية وتحقق الكلام في هذا المقام ان الزكاة  
قد اعتبر في بعضها النماء والنماء على قسمين خلقه  
وفعلي فالاول الذهب والفضة والثاني ما يكون  
باعدا للمبيك بعد وصفه فالاول لا يحتاج الى نية التجارة  
والثاني يحتاج اليها غنيات التجارة من أعمال الحوارج فلا

تَحْقِيقُ

تتحقق بمجرد النية بلا ايد من انصافها فعمله هو تجارة صحي  
لو اشترى ثيابا للبدلة ثم نوى بها التجارة فلا تكون لها  
مال يبيعها ليكون يد بها التجارة بخلاف ما لو نوى فيما هو  
للتجارة ان تكون للخدمة حيث يقع بمجرد النية لان التزوي  
يكتفي فيها بمجرد ما وبطريقه السفر والقطر والاسلام زاد  
الشك اربع رعه الله تعالى وكونه علوقة لا يثبت واصلا منها  
الربا العمل وتثبت اصلها بمجرد النية وكما لقه مالي الفتح  
ان السائمة تصير علوقة بمجرد النية ووقف المصنف  
رضي الله تعالى في البحر محمد ما في الشرع علي ما اذا وقعت  
النية وهي في المردعي وما في الفتح علي ما اذا وقعت النية  
بقصد الاضمار قال في النهر وفي الدلالة ما في الفقه ثم نية  
التجارة قد تكون صريحة وقد تكون دلالة فالاولي ان  
ينوي عند عقد التجارة ان يكون المملوك به للتجارة سواء  
كان العقد شرا او تجارة لا فرق في ذلك بين كون الثمن نقدا  
او عرضا اما العرض المملوك بالارث فلا يقع فيه نية التجارة  
اجماعا الا اذا تصرف فيه فتجيب الزكاة كما في شرح المجمع رضي  
وينوي وقت التصرف ان تكون بذله للتجارة ولا تكفيه  
النية السابقة كما هو ظاهر كلام المصنف رضي الله تعالى  
في البحر وفيما الى نية لو ورث سائمة كان عليه الزكاة  
اذا مال عليه بالحوال نوي او لم ينوي ويلحق بالارث ما دخله  
من صوب ارضه فنوي امساكها للتجارة فلا تجب لوباعها  
بعد مول واما الدلالة فمحل يشترى عين من الاعيان  
يعرض التجارة او يواجد دأره التي للتجارة تعرضه فبالعرض  
فتصير للتجارة وان لم ينوي التجارة صريحا لكن ذكر في  
البدائع الاختلاف في بدل منافع عين معد للتجارة فغي



كتاب الزكاة من الاصل انه للتجارة بالدية وفي الجامع  
ما يدل على التوقف على النية وكان في المسألة روايتان  
ومشايخ بلخ كانوا يصحون رواية الجامع **قوله** ولو قارنت  
ما ليس بيدك ما لا يملكه الاخر فقلت انك اذا اخرجتها  
هل يعتبر ابتداء الحول من وقت نية التجارة او من وقت  
التجارة يحتاج الي نقل النية **قوله** الظاهر ان  
يعتبر ابتداء الحول من وقت التجارة لانه وقت نقل  
وصوب الزكاة بالذمة **قوله** لا يصح على الصحيح وهذه  
قوله محمد بن عبد الله بن قاضي وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى  
لصحيح وقيل الخلاف على العكس ورجح الصحة في الفتح  
وصحح عدمها في البدائع وفيها لو استقرض عرسا  
وتوفي ان يكون للتجارة اختلف المشايخ رحمه الله  
تعالى فيه والظاهر انه يكون للتجارة واليه اشير في  
الجامع كذا في النهر **قوله** ولو علقها بالمشية صححت اي  
ولو علق النية بالمشية صححت سواء كانت نية صوم  
او غيره لان نية الصوم كما قد يتوهم فان التقليل يدفعه  
ومسألة صحة تعليق النية بالمشية صرح بها في  
الخلاصة وصححها في الفتاوى والظاهرية **قوله**  
لانها انما يتطل الاقوال قيل يشكك على هذا ما في القواعد  
التأصيلية لو وكله بطلاق امدا ته ان شاء الله تعالى  
صح التوكيل ويطلب الاستئذان ولو قال امرك بيدك كان  
شأ الله تعالى صح ولا يكون الامر بيدك لانه تفويض  
بخلاف التوكيل انتهى وظاهر اطلاق المصنف رحمه الله  
تعالى في البحر في الاقوال يشمل الاوامر وفي ذلك خلاف  
قال في القاررية الاستئذان هل يعمل في الاوامر قيل يعمل

وقيل

وقيل لا يعمل وصريح بان ان شاء الله تعالى في الصوم  
لطلب التوفيق فظاهر انها ليست فيه للاستئذان حتى يقال  
ان النية ليست من الاقوال فلا يتطلى بالاستئذان **قوله**  
والنية في الفرض والسنة والنقل سواء في اصلها اي  
النية فتكون شرط الصحة ما تكرر على السواء وما في  
جهة التعيين وعدمه فتختلف وكذا النية بالنسبة  
الى فرض الصلاة او واجبها وسننها ونقلها سواء  
في أصل النية وان اختلفت في جهة النقلين او عدمه  
كما في هو مبين في المطبوع والشرع **قوله** ولا تكون  
الاستئذان نية سنة مؤكدة وهو المصريح به في عامة  
الكتب بل صرح بانها ليست بواجبة يعني بانها  
ان شاء الله تعالى ولا اقل تكون واجبة بالنقل وقد صح  
ابن وهبان رضي الله عنه في مطلقه من غير ان يفتيه  
اقوال فقال وفيه اعتبارا فترضه كفاية **قوله**  
والد لا وجبه والحجيج مقرون **قوله** والمندور كالقرض  
يعني في الاصل يحتاج الى النية للصحة وفي التعيين  
والتشبيه مبني على ان المندور واجبة الفرض وفيه  
كلام يدل على جافة فتح القدير من كتاب الصوم **قوله**  
واما الكفارات فالنية شرط صحتها الى اخره لكن  
الكفارة اذا كانت بالصوم يشترط ان تكون النية  
مبينة **قوله** ولو نذر حجة الاسلام لا يلزمه الاصح الا ان  
يعني لعدم صحة النذر لفقد شرطه وهو ان لا يكون  
لمندور وواجبا وفي خلاصة الفتاوى **قوله** لو قال المندوب  
ان عافاني الله تعالى من مرضي هذا فعلى وجه فيري  
لزمته حجة وان علم قوله تعالى لا ان الحجة لا تكون الا

فان



لله تعالى ولو بدا وجه جاز ذلك عن حجة الاسلام يعني وعليه  
 حجة اخري للنذر ولو نوي غير حجة الاسلام صحته نيت انتهى  
**قوله** والقضا في الكل كالادامت جهتها اصل النية والتعبد  
 الا في حقها مشهور من ان فانه يشترط فيه التعبد ولا يشترط  
 في اداها **قوله** او صيا كان او نية او نية او نية ان الاعتكاف  
 باختيار اصله لا يكون الاستنابة ونقله ولا يكون واجبا  
 الا ان يراد الوضوب بطريقه النذر لا بايجاب الله تعالى  
**قوله** وما المصداق الى اخره قيل ينبغي ان يقال قد تكفي  
 النية عند الشراعية في النية وحق النية وكوثرها شرط  
 عند المشركين لانهم لا يشترطوا النية في النية ولا في يوم  
 الاضحية وفي غيرها ونوي الاضحية خير به بلا شك وما نقله  
 عن الذخيرة اما يدل على عدم اشتراطها عند الذخيرة  
 اشتراطها عند المشركين **قوله** وقد اشتراطها بنيتها بشرط  
 ان يتلفظ الفقير بلسانه فاما ما قاله في تلفظ فلا تتقيد  
**قوله** والصحيح انها تتقيد بطريقه لا بلفظ اذ انوي  
 ان يصحى وانه لا يخطو وقت الشراعية لو كان المشركي  
 غنيا لا يجزى اتفاق الروايات فله يبيعها وان كان  
 فقيرا اذكر في الشافعي انها تتقيد بالنية والجمع هو الا  
 ان يقول بلسانه على ان اضحى بها **قوله** ولكن له ان  
 يقيم غير مقامها كذا في الشيخ وقيل على ان يتأمل في  
 هذا الاستدراك فانه مناف لما تقدم ولعل مراده اذا  
 هلك انتهي **قوله** فقال هذا تكون الاقامة على  
 الفتيان اذ هلكت لبيد واجبت وليست كذلك كما مر منه  
 المعنى رحمه الله تعالى وغيره بخلاف الفقير اللهم الا  
 ان يقال اللام في قوله له يعني على علي صدق قوله تعالى

وان اساءتم فلها الاية **قوله** واما العتق فمنه السيد مباداة  
 بصاحبه ومنه ايدي وان كان قريبا لان العباداة ما تعبد  
 به بشرط معرفة المتقرب اليه وهي توصيل يدون العباداة  
 نحو القرب التي لا تحتاج الى النية كالعتق والوقف وقد ذكر  
 الامام الدارقطني رحمه الله تعالى عن الشافعية ان الاجماع  
 منعقد على ان العتق من القربات **قوله** فان نوي به وجه  
 الله تعالى اي العتق بالمسلم ولا يصح عود المقيم للكافر  
 كما هو ظاهر العبارة **قوله** ان كان مديرا قيل في قوله صح  
 ولو ذكره عتقه كان او لم يكن الحق بالعتق وهو هبت  
 لكفتك او وهبت نفسك منك فيعتق قبل او لم يعتق  
 منكم او لم ينوي ولو تلفظ بالعتق معني بان قال انت  
 حر كان كناية ليعتق النية كذا قيل وفيه تأويل **قوله**  
 واما الكناية الى اخره اي كناية العتق **قوله** وان اعتق  
 للمسلم صح وانما وانما صح الاتفاق لو جرد كونه المولى  
 فانه لا الزك وصحة القربة لا ان يبيعها **قوله** ويبيعي  
 خصيصا لا عتقه الى اخره مثله في البحر المحصف  
 رحمه الله تعالى قيل ليس يلزم في هذا المبحث  
 بل معني ببيع كما في قول القروي رحمه الله تعالى ينبغي  
 للناس ان يبيعوا الهلال في التاسع والعشرين **قوله**  
 فلا بد له من خلوص النية اي النية له الى الصلة  
 ظاهرة في حصول الثواب لا الصلة لان الثواب ينشئ  
 على وجود القرينة وهو الاضلاع واما الصلة فلا  
 تقوم على الاضلاع بل على الصلة النية فانه لم  
 ينشأ من صلاته وكان غير ثابت عليها فكذا  
 الجها **قوله** واما الوصية فكما العتق يعني في الاضلاع



الى النية لحصول الثواب **قوله** فان توفي يعني الواقف المسلم  
 لا الكافر فانه ليس له النية لان من شروطها الاسلام  
**قوله** واما الركاع الى اضره المراد بالركاع هذا الوطى المترب  
 على العقد الصحيح بقدر نية قوله حتي ان الاشتغال به  
 افضل منه التحلي كمن العباداة وقد استدل صاحب  
 البدايع رحمه الله تعالى على ذلك بوجوه الاول ان  
 الستين مقدمة على التوافق بالاجماع الثاني ان  
 علي ترك السنة ولا وعيد علي ترك النافلة الثالث  
 انه فعلة صلي الله عليه وسلم واطب عليه وثبت  
 عليه بحيث علم حاله بل كان يزيد عليه ولو كان  
 التحلي للتوافق افضل لفعله واذا ثبت افضلية في  
 صحة ثبت في حق طه لا في الاصل في الشرايع هو  
 العموم والخصوص يدل والرابع انه سبب موصل الي  
 ما هو افضل علي التوافق لانه سبب لصيانة النفس  
 عن الفاحشة ولصيانة نفسه عن الهلاك بالتفقه  
 والمساكن واللباس وحصول الولد الموطوء واما مدحه  
 بحسب طه الله عليه وسلم يكون مبيدا وصحوا وهو  
 من لا ياتي النسيان القدر فهو في شريعة لا في شريعة  
**قوله** فيحتاج الى النية لتحصيل الثواب يعني لا للمصلحة كما  
 يستخرج به قريبا لا بطلية عباداة بل قربة منها ولما  
 يصير عباداة بالنية قوله وفسرنا الاعتدال في الشرع  
 الكبير ومفهوم الشرع بكونه كبير الكشف وبيان  
 الواقع لا للاعتدال كما انه ليس له شرح صغير وعبارته  
 في الشرع التي امار عليها نفسه حيث قال فيه لا اظهر  
 والمراد بعمل القدرة علي الوطى والمهر والتفقه مع علم

الخوف

الخوف من الرضا والجور وترك الفرائض والسنة قلط بقدر علي  
 واحد من الثلاثا وضاف واحدا من الثلاثة فليس مقتدا فلما  
 يكن سنة في صفة كما افاده في البدايع **قوله** لو عقد بلفظ لا يبر  
 بعناه **اقول** هذا بناء علي ان فهم الشاهد ليس بشرط  
 وصحة في الخلاصة والعمدة بشرط كما اختاره في الثانية  
**والجاء** انه يشترط سماعه مع الشهود **قوله**  
 علم الشهود ولا **اقول** فيما يبان بان فهم الشاهد ليس  
 بشرط وصحة في الخلاصة وفي الجوهرة يشترط السماع وكذا  
 انهم هو الصحيح انتهى فقد اختلفا في صحة ذلك **قوله**  
 وعلي هذا سائر القرب اليه اي علي ما ذكر من ان الكاع  
 يحتاج الى النية لتحصيل الثواب باق القرب جمع قربة  
 وهي ما كان مبطا المقصود منه رجاء الثواب من الله  
 تعالى وقيل القربة ما يصير به المتقرب بشريا وقيل هي  
 الطاعة وليس بصحيح فقد يحسن الشى طاعة ولا يكون  
 قربة لان من شرط القربة العلم بالمتقرب اليه بخلاف وجود  
 القربة وقيل العلم بالمقصود بالنظر والاستدلال بالوديان  
 الي معرفة الله تعالى فهو واجبة الى طاعة الله تعالى  
 وليست بقربة وكل قربة طاعة ولا تنفك ولا الصلاة  
 في الدار المقصوبة واجبة وطاعة وليست بقربة لانه لا ياب  
 عليها والاشغال الفرض عنه كذا في قواعد الزكشي رحمه  
 الله تعالى وذكر شيخ الاسلام زكيا الا انكار رحمه الله  
 تعالى ان الطاعة فعل ما يثاب عليه بوقف علي نية او لا  
 عرف من فعله لاجله او لا والقربة فعل ما يثاب عليه  
 بعد معرفة من يتقرب اليه به وان لم يتوقف علي نية  
 والعبادة ما يثاب علي فعله ويتوقف علي نية فهو الصلاة



الحسن والصوم والزكاة والحج من كل ما يتوقف على النية  
 قربة وطاعة وعبادة وقراءة القرآن العزيز والوقوف بالعتقة  
 والصدقة ونحوها مما لا يتوقف على نية قربة وطاعة  
 لا عبادة والنظر المودعي إلى معرفة الله تعالى طاعة  
 لا قربة ولا عبادة انتهى وقولنا هذا لا ياباه **قوله**  
 وأما القضاء فقالوا إنه من أشرف العبادات قال في العبادة  
 والقضاء بالحق من أقوى العبادات وأشرف العبادات بعد  
 الإيمان أملا لله تعالى بكل بني مرسل **قوله** وكذا إقامة  
 الحدود والتعذيب إلى آخره يعني الثواب عليها يتوقف  
 على النية كلقضاء **قوله** وأما المباحات إلى آخره **أقول**  
 صحة العبادة أن يقول وأما المباحات فلا تقتصر على النية  
 إلا إذا ربيها لثواب عليها فتقتصر إليها وأما المستويات  
 والمندوبات فتقتصر إليها في إقامتها طاعة لثواب  
 عليها وأما الواجبات فما كان منها عبادة يفتقر إليها  
 وما لم يكن عبادة لا يفتقر إليها كقضاء الديون ورد الأبق  
 والمقصود بيان المقصود منها ومن سائر المعاملات  
 الصالحة التي لا تدعي **قوله** والأمان نوي به الإيجاب  
 للحال كان يفي في الكفاية فلا عن الطحاوي رحمه الله  
 تعالى إذا قال لا بيع منك أو اشتري منك وإرادته الحال يصح  
 البيع هو الصحيح انتهى وأما إذا كان في المسألة خلافا  
 ترك المصنف رحمه الله تعالى بيانه **فإن قلت**  
 النية إنما تقبل في المحتملات لا في الموصوعات الأصلية  
 والقول المصنف عننا لفقها رحمه الله تعالى حقيقة  
 في الحال على ما عرفت فلا يحتاج إلى النية ولا يتقدمه  
 لأن وهو أنه عليه الصلاة والسلام استعمل فيه لفظ

الماضي

الماضي الذي يدل على تحقق وجوده فكان الافتقار مقتضيا  
 عليه ولأن لفظ المصانع إن كان من جانب البائع كان  
 عبدة لا يبيعه وإن كان من جانب المشتري كان مساومة  
 لا يبيعنا أسلمنا أنه حقيقة في الحال لكن النية إنما هي لدفع  
 المحتمل وهو العدة لا الإرادة الحقيقية لأن المصنف قد كان  
 المحتاج إلى ما يبيعه إرادة الحقيقة لأن الحقيقة تحتاج  
 إلى ما يبيعه إرادة الحاضر على أنه دافع للمعقولات والآثر  
**فإن قيل** ما وجه ما نقل عن الطحاوي رحمه الله  
 تعالى **والجواب** أن المصانع حقيقة في الحال في غير  
 البيوع والحقيقة الشرعية فيها هو لفظ الماضي والمصانع  
 فيها مجازا فيحتاج إلى النية فعلى هذا يمتد ما ذكره المصنف  
 رحمه الله تعالى وفي القنية إنما يحتاج إلى النية إذا لم يكن  
 أهل البلد يستعملون المصانع للحال لا الوعد والاستقبال  
 فإن كان كذلك كما هو حال هؤلاء فلا يحتاج إليها **قوله** والآن  
 أجي وإن لا ينوي عبدة الحال بأن نوي الاستقبال أو لا ينوي  
 شيئا لا يصح **قوله** وأما المصانع المصحف للاستقبال فهو  
 كالأمير الجاهل منه مثل سايه كالأوسوف أبيهك وفهم منه  
 أن ما يحضف الحال كإيهك إلا لا يحتاج إلى النية **قوله**  
 ولا بالنية أي بنية الحال صريح وإن الأمر لا يصح بنية الحال  
 وهو محال لما يفهم من التحفة حيث قال وأما إذا كان  
 بالمعظمين يعبر بهم عن المستقبل أما على سبيل الأمر  
 أو الخبر من غير نية الحال فإنه لا ينفقه مثل أن يقول  
 اشتري هذا العبد بالف ويقول المشتري اشتري  
 أو يقول البائع أبيع منك هذا العبد بالف ويقول المشتري  
 اشتري انتهى وقد أفهم قوله من غير نية الحال



لا ينعقد بالامر اذا اتى في الحال وفي التمهيد ان الامر لا ينعقد به الا  
 اذا دل على الماضي كتحذه بكنا فقال لا قدرته فانه كالماضي الا  
 ان استدعي الماضي ما ليس كالوصل وهذا بطريق الاقتضا  
**قوله** واما الهية فلا تتوقف على النية قالوا لو وهب ما را  
 صحت كما في البزارية قيل ليس ما في البزارية يعبر منه ما  
 كذلك ان المذكور فيها وفي الاول الحجة لو قال هب لي علي  
 وجه المزاج فهو هب وقيل وسلم جاز ان المزاج انما هو في طلب  
 الهية ثم وقعت هي بلا مزاج ظاهر او مستحقة لغيرها  
 والظاهر كلفي في مثل ذلك فلا يقال ان الهية تصح بلا نية  
 بل لو صدق الموهوب له علي ذلك لا تصح فتأمل ثم ان  
 المؤلف رحمه الله تعالى ذكر في البحر كما ههنا ايضا حيث قال  
 فيه اطلقها اي الهية التسفي رحمه الله تعالى فشملا ما  
 اذا كان علي وجه المزاج فان الهية صحيحة كذا في الخلاصة  
 واعتبر فيه العلامة المقدسي رحمه الله تعالى في كتابه  
 البرزخ شرح نظم الكثر فقال ليس في الخلاصة ما يفيد دعواه  
 انما يفيد ان طلب الهية من الاصل فوجهه جدا وسلم  
 صحت الهية لان الواهب غير مانع وقد قيل الموهوب  
 له فيولا صحتها وقد وقع للمؤلف رحمه الله تعالى مثل هذا  
 في كتابه الاشياء وازلفنا هذا الاستنباه في حاشية كنت  
 في الحاشية ما يريد ما فهمه المؤلف رحمه الله تعالى فانه  
 ذكر حكاية الشيخ بن المبارك رحمه الله تعالى لما مر يقوم  
 بصندوق الطنبور فوقف عليهم وقال هبوه مني حتى  
 ترؤا كيف اضرب وقد فوه اليه وضربه في الارض وكسره  
 وقال ارايت كيف اضرب قالوا ايها الشيخ قد عشت واما قال  
 ذلك اصدا راعن قول الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه

في كسر

في كسر الملاهي انما يوجب الضمان وهذا دليل ما مدان هبة  
 المارح جارية انتهى فهد وفيه حجة فلا دليل على انهم مرفوعا  
 بالهبة بل ظاهر طلب الهية الجارية فاحيا يوه به غايته  
 انه وعده ان يضرب واراد الكسر وانهم هم ان اراد مثل  
 ضربهم فلما وهبوه وملك تصريفها اراد من ضربها  
 بالارض وهو ما مر دليل المقدار في الزهد والعلم في ذلك  
 مؤلفا ما يظن به الاكتفاء في المزاج والله تعالى اعلم ويذكر  
 علي ما قلنا من ان الهية جارية في الهبة صاحب الخزانة رحمه  
 الله تعالى فيها جازت الهية لا سجماع الشرائط وقيل  
 بحتم ان دليل المزاج المقام ان هبة الملاك المشهور بالعلم  
 والزهدي كما ذكره عن مناسبه فالظاهر ان كان مترضا  
 ونقله عن الخزانة لا يدل على المدعي ان المراد بالشرائط  
 التكليف **قوله** وانما هو لفق شرطها قيل فيها ان الهية مع  
 العزل تنصح ولا ريب في معنى هذا انما هو خلاف الطلاق  
 والعناق فانها يقعان في امره قال في البزارية لفق الطلاق  
 بالعربية وهذا لا يعلم او العناق والتدبير او لفق الزوج  
 الا بداعن المهر وثققة القدة بالعربية وهي لا تعلم قال  
 الفقيه ابو البركات رحمه الله تعالى لا تقود بانه وقال  
 مشايخ اوزجند لا يقع اصلا صيانة لاملأك الناس من  
 الاطال بالتلبس وكما لو باع او اشترى بالعربي وهو  
 لا يعلم وبعض فرقوا بين البيع والشراء والطلاق والعناق  
 والخلع والهبة باعتبار ان للرضا اثر في وجود البيع لا الطلاق  
 والهبة غائبة بالقبض وهو لا يكون الا بالتسليم وكذا لو  
 لقت الخلع وهي لا تعلم وقيل يصح الخلع بقبولها وهو المختار



ما قدرت انتهى فتأمل مع ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى  
**قوله** ولو أكره عليها يعني **أقول** المدا بالأكراه على  
 انشا لفظ الطلاق فيقع طلاق المكره لما صححه الحاكم رحمه  
 الله تعالى ثلاث جد هن جد وهذا من جد الطلاق والطلاق  
 واليمين ولا يصير هذا الطلاق فارقا لآخر منه كما في القنية  
 ولا خلاف انه لو أكره على الاقرار به لا يقع قضاء وديانته  
 بخلاف ما اذا اقر به او ادعى انه كان هازلا او كان ذابا حيث  
 يقع قضاء الا اذا شهد قيل ذلك لزوجا لا لغيره به كما في القنية  
 وقيد البزار رحمه الله تعالى بالمطلق ولو أكره على  
 كتابته فكتب خلافة منتهى ان طالق لم يقع وعلمه القاضي  
 كان رحمه الله تعالى بان الكتابة قاحت مقام العبارة  
 باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا وصير بقضائه ما يصح  
 مع الاقرار عشرة فقال رحمه الله تعالى  
 يصح مع الاكراه عتق ورجعة وكا والطلاق مفارقة...  
 وفي ظاهر واليمين ونذر وعقوبة قتل شاب عنه مفارقة  
 وصنعه ابو الليث رحمه الله تعالى في الخزانة في ثمانية  
 عشر ولم يذكر في فرائد تسعة عشر وراى المصنف  
 رحمه الله تعالى في حجة الاكراه على قبول الودعة قال  
 في القنية اكره على قبول الودعة فتلفت في يده فليست بها  
 تضمنت المودع ان كان يقع الدال وهو الظاهر فهو عشرون  
 ونظما احوال المصنف رحمه الله تعالى في ابيات ذكر في النهر  
 فقال طلاق وايل الظاهر ورجعة وكا مع استلاد عفوة عن العدة  
 رضاع وايمان وفي نذره فتولا لا يباع كذا الصلح عنه  
 طلاق على جعل عين به اتي كذا العتق والاسلام تدبير للعبد

واجاب

واجاب اصناف وعتق ففهمه يصح مع الاكراه عشرون في عتقه  
 ثم قال فلهذا بعد ذلك ان ما في القنية هو يكسر الدال  
 لا بالفتح فليس من المواضع في شيء وذلك انه في البزارية  
 قال اكره بالحسن على ابيع ماله عند هذا الرجل او اكره  
 المودع ايضا على قبوله فتضاع الايمان على المكره والقابض  
 لانه ما قبضه لنفسه كالموهبة الرجح والقنية في حجة فافهم  
 لبيده فتضاع في يده لا يضمن انتهى وقال العلامة المقدسي  
 رحمه الله تعالى وحينئذ يستحق حجة من القنية يكسر الدال  
 وصورة المسألة على هذه شخص او دعه عنده رجل شيئا مكره  
 على قبوله فاستحقه اخذ فلم ان يضمن المودع المكره  
 يكسر الدال والاداء يحرم الحساب وانه تعالى الموقوف  
 للمصواب انتهى **قوله** قال في المحيط من المباح من  
 قال يصح الاقرار بالسرقه مكرها انتهى وفي شرح النقاية  
 للعلامة محمد القهستاني رحمه الله تعالى من كتاب الاكراه  
 يصح اقرارها باستيف المهر مكرها قال اكرهت على الاقرار  
 بالصبر يعني قول الامام رحمه الله تعالى وضارت احدى  
 وعشرين مسألة **قوله** الا اولا الاحتياج في وقوعه عليها  
 اليها قال المؤلف رحمه الله تعالى في البحر **والحاصل**  
 ان قول المصنف الاحتياج الى نيته هو في القضاء ما في البرائة  
 فاحتياج لكن وقوع في القضاء بلانية انما هو بشرط ان  
 يقصد بها الخطاب به ليدل ما قاله لو كره مسابدا الطلاق  
 بحضرة زوجته ويقول انت طالق ولم ينوي لا تطلق وفي  
 مستعمل يكتب ما قلنا من كتاب رجل قال في نفسه ويكتب امراتي  
 طالق وكما يكتب حرة الكتابة باللفظ لقصد الحكائية



لا يقع عليه الطلاق وفي القنية امرأة كسب انت طالق  
ثم قالت لزوجها اقد اعلي هذا فقد اطلق وما في فتح  
القدر ولا يد من القصد من الخطاب بلفظ الطلاق  
عالم بمناه او السب الى الفايضة كما يفيد وقوع وذكر  
ما ذكرنا قلبي يصحح لانه صدر بالوقوع فضا فحين هو  
سبق لسانه وان كان شرط للوقوع ديانته لا وقتا  
وكذلك لانه يقتضي الوقوع فضا في لو كرر مسايل الطلاق  
بخصرته وفي المسامحة والحق ما اقتصرنا عليه انتهى  
كلامه قبل وهذا هو ظاهره وذلك لان اذانه شرط  
الوقوع فضا وديانته خرج ملايق فيه لا وقتا ولا ديانته  
فكر مسايل الطلاق وما يقع فيه فضا فظنك سبق  
لسانه ويصدق ان طلاقا عليه سبق لسانه لانه  
لا يقع عليه فيه ديانته كما اوضح به آيت الهام رحمه الله تعالى  
واصر كلامه صبيته قال وهو يشهد اليها اي الوقوع  
فضا فقط **قوله** في الخلاصة بهيكل ما لو سبق لسانه  
بالطلاق ولو كان قبل الفساق زيد بن ابي ربه في الفرق  
بين الطلاق والفساق ولهذا يبطل قوله في الجذرات  
الواقعة في الفضا شرط ان يقصد خطاياها لظهوره ان  
ان يقول اسقي فضا لسانه بالطلاق لم يقصد خطاياها  
**قوله** عا فلا اوسا هي العقله سمع ويعتري الانسان  
من قلبه الخلف واليقظ لانا في عدة الحامضه الله  
تعالى في تفسيره اشرف الالفاظ للعلامه الشيخ  
السميع رحمه الله تعالى ومنه يعلم ان السمع وملا في  
للعقله وصيبيته يشكك عطفها وفي الكتاب ما يكون  
ان

ان السيان بهيريه عن النكر وقال بعضهم السيان  
ترك الانسان صبطا استودع علي صفقه اما لضعفه  
قلبه واماعته عقلة واماعته وقصدا صبي يحذف عن  
قلبه ذكره انتهى ومنه يعلم ان السيان غير السهو  
والعقله **قوله** او خطا في شرح البخاري للمعيني رحمه  
الله تعالى لما يصح طلاق الخطا لان القصد امر باطني  
لا يوقف عليه بل يتعلق بالسبب الظاهر الدال وهو  
اهلية القصد بالعقل والبلوغ **قوله** على هذا  
ينبغي ان يقع طلاق النائم **والجواب** ان النوم ينافي  
اصلا العقل والعقل لان النوم مانع من استعمال نور  
العقل فكانت اهلية القصد معدومة يوجب فاضحه  
**قوله** حتى قالوا ان الطلاق يقع بالالفاظ المصحفة فضا  
والالفاظ المصحفة خمسة تلاف وتلاع وتلاي  
وطلاك فصح فضا ولا يصدق الا اذا شهد على ذلك  
فيل الكلام بان قال امرا في طلبته مني الطلاق وان لا  
اطلق كما قول هذا ولا فرق بين العالم والجاهل وعليه  
الفتوى كذا في البحر وظاهر طلاقه سبلا ما اذا لم يكن  
الشع وفي المحرط من باب الجدل في التقرين في الخلف  
لو قال امرا انه طالق وطارق واودع الداء واصفاها حتى  
لا يقع ذلك من سمع حلفه لا يلزمه بذلك شي فلا يطلق  
امراة لان طارقه ليس بطلاق انتهى وفيه تأمل  
**قوله** لعدم صحة قول صوابه فضا لان قصدها غير  
مستلزم **قوله** فيمنظرون قوله فضا فاضله  
مضا كالمفعول لا لفظا على كذا في المصوب **قوله** ولا  
ينافي فيه قوله ان الصريح لا يحل في القنية قبل المداومته



انه لا يحتاج الى نية الطلاق في الصريح مع ظهور ارادة المراد  
 به صريح يخرج ما لو كان يكرر مسايل الطلاق بحضرتهما كما  
**قوله** وقالوا لو قال انت طالق ناويا الطلاق من وثاق  
 لم يقع ديانته ولو نوى عن العمل لم يصدق اصلا وعنه  
 صدق ديانته كما في الحنفية ولو نوى الاضمار كذا لم يصدق  
 مضافا في المثنى كذا في شرح النقاية للعلامة القسائي  
 رحمه الله تعالى والوثاق يقع الواو وكسرهما القيد  
 وما اطلق المصنف رحمه الله تعالى به تبعا لبعضهم فيه  
 في المحيط بما اذا لم يقرنه بالثلاث اما لو قرنه بالثلاث  
 لم يصدق انه لم ينوي طلاقا لانه لا يتصور رفع القيد  
 ثلاث مرات وانصرف الى قيد الكاخ كذا لا يقع وانتهى  
 وهذا التعليل يفيد اتحاد الحكم فيما لو قال امرتين **قوله**  
 ان السائر جملته من حيث صدقها على الصلاة والسلا  
 حدها من حيث هو من حيث جمل الكاخ والطلاق والعتاق  
**قوله** ولا يصح نية الطلاق في انت طالق الى اخره **قوله**  
 حق العبارة ولا يصح نية التايب واحد كان او اكثر نيل  
 يقع بقوله انت طالق واحدة رجمته وان لم ينوي وذلك  
 لانه نية الايانة وقد تنجز ما علقه الشارع من  
 قضاء القدر فيرد عليه وانما كان واحدة لا اكثر لانه  
 بقى فريضة قيل للمثنى طالقان وللثلاث طوالت  
 فلا يحتمل المفرد لانه صدقها وذكر الطالق ذكر لطلاق  
 هو صفة المداة لا لطلاق هو تطلق والعدد الذي  
 يكثر به يقع لمصدر محذوف معناه طلاقا ثلاثا  
 كقولك اعطيتك مائة مائة في الهداية ومعنى قوله ان ذكر  
 طالق ذكر الطلاق هو صفة المداة ما بينه والعلامة

التقاضي

التقاضي الثاني رحمه الله تعالى في التلويح من ان الطلاق الذي  
 يدل عليه طالعقة طقة المداة وهو ليس بمشدد  
 في ذاته بل يتعدى بعد ملة ومدة اعني المطلق الذي  
 هو صفة الرجل وهو هنا غير ثابت لفة بل مقتضا  
 فلا يصح منه الثلاث فيه فلا يصح فيما بيني عليه ثم  
 قال وهذا الوجه المذكور في الهداية وصاحب الهداية  
 رحمه الله تعالى انما ذكر هذا الكلام جوابا عن قول  
 الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان ذكر الطالق  
 ذكر للطلاق لفة كذا في ذكر العالم ذكر للعالم فذكر  
 الطالق ذكر لطلاق الذي هو صفة المداة لا الطلاق  
 هو تطلق انتهى **وحاصل** ان الطلاق انما  
 يتصم بمصدر وهو صفة المداة انتهى وهو غير مشدد  
 لذاته وانما يتعدى بعد ملة ومدة التي هو صفة الرجل  
 اعني المطلق فتكون ثابتا مقتضا فلا يعاد لغوم  
 للمقتضى عند ما ولا يجوز ان يراد به الوحدة لا اعتبارا  
 كما يراد من الصريح كما تراسى الا اناس ياتون بجمع  
 افراد الجنس من حيث هي مجموع لان ذلك مجاز والمجاز  
 صفة للمفرد والمقتضى ليس يلفظ هذا مراد العلامة  
 التقاضي الثاني رحمه الله تعالى فيما ذكره في التلويح **قوله** لا يصح  
 نية التثنية في انت الطلاق الحاضرة لان المصدر  
 حيثما شغل في الطلاق كان الغالب ارادة الاسم به كرجل  
 عدل ومنه كان صريح كافي ويحتمل ان يراد انت طالق  
 طلاق او انه صريح عليه اراد ما بالفة ويتقدم بها تصح  
 ارادة الثلاث ولما كان هذا من محتملات اللفظ توقف  
 على الشبهة وبهذا انتهى وهذا اندفع ما اورد من انه اذا

قوله



به الاسم يلزم ان لا تصح نية الثلاث **والجواب** بما اشرنا اليه  
 اوجه مما قيل انه وان اريد به الاسم لم يخرج عن كونه مصدرا  
 لان الارادة باللفظ ليست الابعار معناه فاذا قرض ان  
 معناه الذي اريد به ليس الا ما يصلح اراوته معه فكيف  
 يراو به الذي لا يصلح كذا في الفتح ملخصا هذا ونية الثلاث  
 انما صحت باعتبار انها حرة ولا مد بخلاف التثنية في  
 الحرة لا باعتبار مدحوص والفاظ الوعدان لا يداي فيهما  
 العدد المحض بل التوصيد وهو بالقدرة الحقيقية  
 والجنسية والمسمى عمدا عنهما **قوله** وتصح نية الثلاث  
 قبل ان يفيء لم يكن طلعا قبل ذلك وامارة واما اذا طلعت  
 وامارة بكل ذلك تقع وامارة لانه فرد حقيقة ولو نوى  
 تثنية **قوله** واما كتاباته الكناية لفة شيء يستدل به على  
 غيره او يراو به غيره ويشترط فيها استمرارية نفسه  
 معناه الحقيقي او المجازي فان الحقيقة المحصورة كناية  
 كالمجاز عند القائل الاستعمال كناية الطلاق ما تجمل به وغيره  
 فيستمر الملام منه في نفسه ويجوز ان يراو بالكتابة هنا  
 ما ذهب اليه البيانون مما استعمل في معناه ليستعمل  
 بقرينة الى ملزومه الذي هو الطلاق فان البات مثلا  
 يستعمل في معناه ليستعمل بقرينة الى ملزومه الذي هو  
 الطلاق فتطلق بصفة البيوتية كما ذكره في التوضيح ورد  
 بان معناه الحقيقي لا يلزم ان يكون ثابتا في الواقع فمن  
 اين يلزم الطلاق بصفة البيوتية كما في التوضيح ايضا  
**واجب** بانه وان لم يكن لك ملاحظة لازمة فيصح  
 ان تكون المكلف عنه طول التامة اذ الوضو ايضا في طول  
 النجاء ولو فرضنا على ان البات انما يكون كناية عن الطلاق

الملزوم

الملزوم للبيوتية لا عنه مطلقا لطلاق فيستلزم البيوتية  
 لاستتباعه لها فثبت الطلاق بصفة البيوتية **قوله** فلا يقع  
 بها الا بالنية الى قدره فان لم ينوي لا يقع الاحتمال غير الطلاق  
 والقول قوله في نية النية كما في شرح النفاية للعلامة محمد  
 القاسمي رحمه الله تعالى ويفهم من قوله وبيانه انه لا  
 يقع بها الطلاق وقضاوان نوي **قوله** الا في لفظ الحرام فانه  
 لا يحتاج الى التخيير وعليه انه اذا وقع الطلاق به بلا  
 نية ينبغي ان يكون كالصريح فيصح رجعي **واجب**  
 بان المتعارف انما هو ايقاع البات به لا الرجعي والجواب  
 مستها فت هذا ولو قال وهبتك لطلاقك وقع وقضا بلا  
 نية وصريح في المجتبى بان لفظ الصريح بمنزلة الصريح  
 يقع به الرجعي بلا نية به افا في مشايخ حوازمه والمتقدمون  
 والمتأخرون ولو قال اذهب في فتر وجهي وقال لم انوي لم  
 يقع لان معناه ان امكنتك قاله القاضي طاب رحمه الله  
 تعالى وفي الحافظة وقوعه بالاول بلا نية انتهى وبه  
 يعلم عدم ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من ان الحصر  
 في لفظ الحرام والله تعالى ولي القصد والافاق **قوله**  
 واما المجتبى بالله تعالى الى قوله ناسيا وفي بعض  
 النسخ ناسيا هيا قبل الملامد بالناسي المخطي كما اذا اراد  
 ان يقول استغني الما فقال والله لا اشرب الماء قبل  
 من تلقت باليمين فاهلا عنه والمخفي الى ذلك ان  
 حقيقة الشبان في اليمين لا يتصور كما في الذي يلي  
 رحمه الله تعالى قال القسبي رحمه الله تعالى ويتبعه الشيخ  
 التميمي رحمه الله تعالى بل يتصور بان حلف ان لا  
 يحلف ثم نسي الحلف السابق فيلزم بطلان الحلف المصنف رحمه



الله تعالى في الجرم بانه فعل المحلوف عليه ناسيا لانه حلف  
 ناسيا انتهى **قول** يلزم من وجود المحلوف عليه ناسيا في  
 التصديق المذكور وجود الحلف ناسيا حيث كان المحلوف عليه  
 الحلف **قوله** وامانة تخصيص العام في الامانة بالنية لقبولة  
 اريانة اتفاقا ظاهرا طلاقا عدم الفرق ما اذا كان الحلف  
 بالعربية او بالفارسية وهو كذلك على الصحيح كما ذكره في  
 النجاشية حيث قال فيها رمل قال لامرأته ان اعطيت من  
 صطي صا فانه طالق ونوي قال نويته بذلك اما ههنا  
 وريانة لانه نوي تخصيص العام وذلك كما نرى فيما بينه وبين  
 الله تعالى وعلى قول الحنفية رحمه الله تعالى صحت نيته في  
 مثل هذا مطلقا لو اهدا اقا قال بالعربية وان قال  
 بالفارسية فلا تصح نيته لان تخصيص العام من كلام القرب  
 والصحيح انه لا فرق بين العربية والفارسية **قوله** والقوي  
 على قوله نقل المصنف رحمه الله تعالى في الجرم عن الولو الحية  
 من الطلاق ان نية التخصيص العام لا تصح وعند الحنفية  
 رحمه الله تعالى تصح حيث كان من حلف وقال كلاما متروكها  
 فخر طالق ثم قال نويته من بلد كذا لا يقع نيته في ظاهر  
 المذهب وقال الحنفية رحمه الله تعالى نعم وكذا من عصب  
 دلهما اتيان ووقفت باطلقة الحضرى ما نوي خاصا  
 لا تصح نيته في ظاهر المذهب وقال الحنفية رحمه الله تعالى  
 لكن هذا في القضاة ما فيها بينه وبين الله تعالى فنية  
 تخصيص العام صحيحة بالاجماع وما قال الحنفية رحمه  
 الله تعالى فخلصت حلف ظالم والفتوى على ظاهر  
 المذهب في وقوعه في ايدي الظلمة واخذ بقول الحنفية  
 رحمه الله تعالى لا بأس بانه انتهى وفي الخلاصة ان كان  
 الحالف

الحالف مظلوما يعني بقول الحنفية رحمه الله تعالى انتهى  
 وقرئ بين قول الشيخ رحمه الله تعالى الفتوى على قول  
 الحنفية رحمه الله تعالى وقول الاولواحي رحمه الله تعالى  
 ثم وقع في ايدي الظلمة واخذ بقول الحنفية رحمه الله  
 تعالى لا بأس به ولذا قول صاحب الخلاصة رحمه الله تعالى  
 يعني بقول الحنفية رحمه الله تعالى فتأمل لا يشك  
 على هذا ما لو قال لا اشترى جارية ونوي مولدة فان  
 نيته باطللة لانه تخصيص المصفة فان شيه البصرية  
 والكونية بخلاف ما لو نوي من بلدة كذا او كذا في الوصول  
 اليه كبريد الاصول وكما يخصص العام بالنية يخصص  
 بقدرية الى الومنه في الشرطانية لوقا من قبل قتلا  
 فله سلب يقع على كل قتيل في كل تلك السفرة بالتم  
 يرجموا وان قال حال القتال فنقد بذلك القتال وفي الملو  
 ما يدرك ذلك وفي شرح الجامع الكبير للامام محمود بن  
 احمد الحصري رحمه الله تعالى ما صار تخصيصه بالنية  
 جاز تخصيصه بالعرف لانه اذ فيه جميع الناس فلما  
 جاز تخصيصه بالادته وهذه صار تخصيصه بارادة  
 جميع الناس كيف وقد دل الدليل على اراة ايضا لان  
 المقصود بالافهام وتخصيص المقصود من الكلام عند  
 المطلاق ينصرف الى المتعارف وهذا جعلنا اللفظ على الجاز  
 المتعارف انتهى **قوله** والفتوى على اعتبار نية الحالف  
 ان كان مظلوما فبده بعض ارباب الفتاوى بما اذا كان  
 الحلف بالله تعالى اما اذا كان بطلاقة او عتاف فالاعتبار  
 بنية الحالف مطلقا قال في هذا الفتاوى اذا استخلف  
 بقدر الله تعالى فهو ظالم والنية بنية الحالف وان كان ظالما



المستحلف حقا وفيها ايضا اليمين على نية المستحلف  
 ان كان مظلوما وان كان الخالف مظلوما فهي نية وفي  
 تقييد القلاقي رحمه الله تعالى اليمين على نية الخالف  
 ان كان مظلوما وان كان ظالما فهي نية المستحلف وهذا  
 على امر في ما مضى لما في المستقبل وعلى نية المستحلف  
 لانه المستحلف لا يستحلف في المستقبل فلم يكن الخالف  
 ظالما انتهى وفي الخلاصة اليمين اذا كانت بالطلاق او  
 العتاق او ما شاكل ذلك النية نية الخالف ظالما او مظلوما  
 انتهى وفي الظاهر نية رجل حلف بطلاق غيره  
 ان لا المستحلف ان يكون اليمين ان كان اليمين بالطلاق  
 والعتاق ويحتمل ذلك فتعتبر نية الخالف ظالما كان او مظلوما  
 وان كان اليمين بانفسه عز وذل فان كان الخالف مظلوما  
 تعتبر نية وان كان الخالف ظالما تعتبر نية الخالف  
 انتهى وظاهرنا ان اطلاق المصنف رحمه الله  
 تعالى في هذا ان كان الخالف بالله تعالى وبما اذا كان  
 على امر في الماضي فلا يخفى مخالفة ما عابن الطحاوي  
 للاخري ومخالفة تقييد القلاقي رحمه الله تعالى لها  
 فتأمل ومما يمتاز به في الايمان في الثالث والعشرين  
 حلف مسلطان رجلا لياخذ بالثمة عز ما المتقاري  
 واقر بانه لا يعلم وهو يعلم بالحيلة ان يدكر  
 اسم الرجل الذي تقاضى ويريد عنده كما لو اذنه على  
 سب محمد صلى الله عليه وسلم يريد محمد ليس برسول  
 ولا شريك صحت عند المصنف رحمه الله تعالى وفي  
 بقوله في المظلوم ومثله في الحائض هذا ردة ما في المعتبر  
 واعتبه **قوله** وقراءة القرآن العزيز قال ان القرآن

العزيز

العزيز يخرج عن كونه قرآن بالقصد الى اخره المدا في القرآن  
 العزيز في كلامه ما يشهد على قرآن وذكر يد ليدل على  
 كلامه حيث قال الخور والجنب والحيض وقراءة ما فيه من  
 الاذكار بقصد الذكر والادعية فعلى هذا ان لم يقصد  
 اصددها بحرم عليه القدرات لا فرق في ذلك بين الآية  
 الشريفة وما دونها عند الكرخ رحمه الله تعالى ورحمة  
 جمع من الاصحاب رحمهم الله تعالى ويشبه في البدايع  
 الحياتية ما رواه الشريف رحمه الله تعالى وصيه  
 لا يقدر الجنب ولا الى الحيض شيئا من القدرات العزيز وشيا  
 تكره في سياق النفي فتعوي وابع الطحاوي رحمه الله تعالى  
 ما دون الآية الشريفة ورحمة الخلاصة **وجاء**  
 ان النصيحة قد اختلف فيما دون الآية الشريفة وتخرج  
 الاول او الثاني الا اذا دلت الشريفة مطلقا على ان  
 في مقابلته النص مردود وهذا واختلف المتأخرون في  
 تعليل الحائض والجنب والاصحاب لا يثبت به اذا كان  
 يلحق كلمة كلمة ولم يكن من قصد ان يقرأ الآية تمامه  
 كذا في الخلاصة قال في النهاية وهذا على قول الكرخي  
 رحمه الله تعالى ما على قوله الطحاوي رحمه الله تعالى فيقول  
 نصف آية قال المصنف رحمه الله تعالى والاولى يقال  
 ولم يكن من قصد قراءة القرآن العزيز على ان يخرج  
 هذا على قوله الكرخي رحمه الله تعالى نظرا لانه قابل باستواء  
 الآية الشريفة وما دونها في المنع اذا كان ذلك بقصد  
 القدرات العزيز ولا يشك في صدق ما دون الآية الشريفة  
 على الكلمة وان عد على قصد التعليل لم يقيد بالكلمة  
 انتهى **قوله** بل يخرج صحيح اذا ذكر في رحمه الله تعالى



وان متع ما دون الالة لحياتها يسمى قاريا ولهذا قالوا بكونه  
 التخييل بالقدرة وانت صبيديا به بالتعليم كلمة كلمة لا يهد  
 قاريا قنامل **قوله** واجيبنا عنه في شرح الكثرة بانه في محله  
 فلا يتغير بغيره حاصلا الجواب بقتيد قولهم القدران القدر  
 يخرج عن كونه قدرا بالنية مما لم يكن في محله وهذا التقدير  
 سقط ما قبل اذا كان الاشكال انقص القول لك القدران يخرج  
 عن كونه قدرا بالنية فالجواب المذكور تقرير للاشكال  
 انتهى يعني ان غاية ما افاد ان القدران القدر في الصورة  
 المذكورة لم يخرج عن كونه قدرا بالنية لكونه في محله  
 فتدبر بقي ان يقال سبب المصنف رحمه الله تعالى الجواب  
 هذا الى نفسه ونسبه في شرح الكثرة الخاصي حيث قال  
 بعد كلام ثم اعلم انهم قالوا هذا وفي باب ما يقصد الصلاة  
 ان القدران القدرين يتغيران بالقرينة فاورد الخاصي بان القرينة  
 لو كانت مفيدة للقدران لكان ينبغي انهما قدرا الفاتحة  
 في الاول ليس بنية الدعاء لانك تكون مجزية وقد نصوا على  
 انها مجزية واحاب بانها اذا كانت في محليها لا تتغيران  
 بالقرينة حيث لو لم يقدا في الاول ليست قدرا في الاخرين  
 بنية الدعاء لا تجزى بانتهى **قوله** لا تبطل الصلاة **قوله**  
 فيه حيث اذا الذكر لا يبطلها والاصواب في التفسيرات  
 القدران القدرين يخرج عن كونه قدرا بالتقصد الا اذا  
 قد الفاتحة في الصلاة بنية الدعاء بالنية غير مؤثرة  
 فيها قنامل **قوله** مع انه يخرج عليه قدرا في الصلاة  
**قوله** الظاهر ان مراده بهذا الكلام ان الاشكال  
 على عدم ضرورة قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة خلف  
 الامام اذا قصد بها الذكر وفيه انما اذا اراد بالصلاة مطلقا

الصلاة

الصلاة الشامل لصلاة الجنازة فمنوع لمصديحهم بالتقصد  
 بعدم وجوب صحتها في صلاة الجنازة اذا قصد بها الذكر  
 وان اراد بها الصلاة ذات الركوع والسجود وهو الظاهر  
 فمنوع ايضا لظهور الفرق بينهما بان المقصد من منوع  
 عن الصلاة في ذات الركوع والسجود خلف الامام سواء  
 قصد الذكر او قراءة القدران القدرين بطلوبية الانصات  
 فيها بخلاف صلاة الجنازة وهذا التقدير يتضح ما قيل  
 ان اراد به الصلاة مطلقا فمنوع بدليل نقله عدم  
 صحتها في صلاة الجنازة وان اراد الصلاة ذات  
 الركوع والسجود لم يتم الاشكال انتهى **قوله** فقالوا في الجهر  
 اذ ليس ثوبا الجهر **قوله** هذا مقتضى ما اذا لم يفر  
 للاول قال في التمهيد لو تنوع التوب ليل او عاذ وليس هذا  
 وعكسه يجب سائة الا ان يفر على الترتيب عند الخلو فان  
 عزم ثم ليس بقدر الجنازة كغيره للاول اتفاقا ولا فذلك  
 عندهما خلافا لمحمد رحمه الله تعالى انتهى وفي السجدة  
 للمصنف رحمه الله تعالى لو كان ينزع عنه ونها وديها را  
 او عكسه يلزم منه دم واحد ما لم يفر على الترتيب عند الترتيب  
 فان عزم عليه ثم ليس بقدر الجنازة للاول امر لا وفي  
 الثاني خلافا لمحمد رحمه الله تعالى **قوله** عند الكلام على  
 حديث انما الايمان بالنيات حيث قالوا والمراد بالانما  
 ما يشهد عند القلب فيدخل فيه كمال النفس في التخييل  
 فانه علمه لحيات اعتبار النية في الترتيب انما هو حصول  
 الثواب لا الخروج عن عمدة التخييل لان ضابطه الوعد  
 بالثواب في التخييل هو فعل المني في ذكره كان في التقا  
 الوعد ومضاطة الثواب في المني عنك النفس عنه



ومعرفة منه في الحديث الشريف وعلى هذا ففرق الشافعية  
 بين الوضوء والنية المجردة من باب التبرك فلا تقتصر النية  
 كترك الزنا صنف فان التكليف ابد لا يقع الا بالفعل الذي  
 هو مقدور ووجوده قبل التكليف كما عرف في مقتضى النهي  
 انه كف النفس عن الفعل لا عدم الفعل وهذا الايجاب  
 المكلف على الرسول الا اذا قصدوا اذا تركوا صدا فلا يثبت  
 على ترك الزنا الا ان كان كف نفسه عنه قصد اما اذا اعتدل  
 عنه بالنوم والقبالة وتركه بلا قصد فلا فرق بين  
 الفعل والترك الواجبين الموصيين للتوابع والعقاب  
 وما صلح ان ترك المستوعب عنه لا يحتاج الى نية الى حركه  
 لان المكلف به في النية الكفاية لا النية والترك من حيث  
 هو غير مكلف به لانه ليس بفعل والتكليف انما يكون  
 بالفعل اذ هو الذي يقتضيه القدرة واذا لم يكن مكلفا  
 به لا يحتاج الى النية في الخروج عن القهقهة **قوله** واما حصول  
 التوابع يعني فحاجة الى النية فعلى هذا يكون جواب  
 امامية ومالكية في سياق الكلام عليه **قوله** فان كان  
 كفا **قوله** حيث اول التبرك باللفظ والتوابع في الحقيقة  
 ليس الا على الفعل لا تقررات الكف فعل النفس فان  
 الفعل كما يجب للجوارح يجب للنفس وصيغته والترك  
 من حيث هو هو لا يتصور ان يكون مثابا عليه  
**فان قيل** لا يسلم ان الكف فعل بل هو تركه وتركه  
 غيره **والجواب** انه فعل للنفس بدليل قوله سبحانه  
 وقل يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله ولا تاتوا هذا الفلان من  
 عليه الصلاة والسلام في حديث الامام ابي بصير **قوله**  
 الله تعالى عن السوايم اي الاما لصيد فسكنها فقال

صفت

حفظ المسلم **قوله** فلا فتوب على تركه ولا يثاب على ترك الزنا  
 الى حركه تحصيله كما في فصول الابداع للشمس الفتاري  
 رحمه الله تعالى ان الترك يعني عدم الفعل لا يصح طلبه  
 اما لانه غير مقدور واما لانه لو كان مطلوبا لثرب  
 عليه السعاب فيكون كل مكلف مثابا على ما عدا عدم  
 فعل المنهيات التي لا تحصى ولا قائل به ولا المطلوب  
 الفعل كما كانا وغيره **قوله** ولا يثاب الفتن على ترك الزنا  
 الحاصره قبل عليه قد يقال ان الفتن لا تتا في حصول  
 الشهوة فاذا انتهى الى الشهوة ولو بلا ايلاج فلم لا يثاب  
 على الكف فتأمل وقيل عليه ايضا قال في جامع الفتاوى  
 وذكر في بعض كتب الكلام ان توبة الياس هل تقتضي كلف  
 فيه ولا يصح انما يقتضي صحتان من ثاب عنه شيء لا يقدر  
 عليه كالمحبوب يتوب عنه الزنا فانه يصير فكيف تأمل  
 فيها قيل في مسألة الكتاب ما صطربا له فعل الزنا  
 وهذا صطربا له وثاب عنه انتهى **قوله** مراده  
 بقوله صطربا له اي مضى على فعله لا مجرد الخطور  
 فان لا يوافق فيه فضلا عن ان يتوب منه يعني ان يقال  
 لا يلزم من قبول التوبة حصول التوابع **قوله** حيث  
 لا يكون مسافرا ولا مضطرا ولا ساعيا يعني ان يقول  
 ولا علة في تقي الدين **قوله** كما ذكره الزيلعي رحمه  
 الله تعالى وقد يشكك على هذا ما في النهاية من غير  
 للضرورة ولا يجوز شهادة مدعي الخبر قال بشرط  
 الايمان في الشريعة انما اراد الايمان في النية يعني هو  
 يشرب يعني ومن يشرب ان يشرب بعد ذلك اذا وجد  
 انتهى عن توبته مدعي خبر في النية والايمان فعل



وهو لا يتم بمجرد الدلالة لكننا التحقيق ان الادمان بالنية  
ليس بشرط ايضا في شرب الخمر لان شرب قطرة منه كبيرة  
وهي مسطرة للعدالة من غير اضرار ولما ذكر المشايخ  
رحمهم الله تعالى الادمان لم يظهر شره عند القاضي  
**قوله** وصايا اي مع ختم الشروع اذ لو نوى الصوم  
سلام يصير صايا بمجرد النية قبل التي **قوله** ومن هنا  
الاضرار وهو ان ما لا يتجارة اذا نوى ان يكون للخدمة  
كان للخدمة وان لم يهل بخلاف عكسه وقوله ومما  
قدمناه يعني في المباح وهو ان المباح يختلف صفة  
باعتبار ما قصد الاجل وقوله ومما سذكره من بيع  
العصير ومنه الخمر فوق ثلاث **قوله** مع لنا وضع قاعدة  
للفقه الخاضعة لظواهرنا استخرج هذه القاعدة من  
كلامهم ولم يصروا بها وليس كذلك هذه القاعدة  
مصرح بها كما عرفت في المتن وفي كتاب المتن والادمان  
كان كما كان مشابها عليه ولا فلا خلاف ان بيع العصير  
من يتخذه خمر الى اضره حصر في مشكلات القدر  
رحمهم الله تعالى فمن يتخذه خمر بالحيوس لا المسلم  
اما بيعة من المسلم فتكره يعني لان الحيوس مستحلون  
ذلك ويجوز لنا ان يكون لهم يتخذون الخمر ويشربونها  
اما في حق المسلم فغيره امانة على الفقه والمقصود  
فكره في خصوص الاملاي رحمه الله تعالى ولا يابس  
بيعه كرم وعنف وعصير من يتخذه خمر عند الامام  
اي صفة رضي الله تعالى عنه اذا باعه من ذي  
دين لا يشترط به المسلم بل كل الدين فان اشاعه  
المسلم بذلك الدين يكره عند الامام اي صفة رضي

الله تعالى عنه التحريم وهو مقيد لما نقله المصنف  
رحمهم الله تعالى عن فتاوي القاضي طان رحمه الله  
تعالى وفي السراج الوهاج لا يابس بيعة من الحيوس  
لان المقصود لا تقام بهن العصير بل بهد تقديره  
انتهى وعلم من قوله لا يابس ان يكره او كره لان لفظة لا  
يابس تكون لما ذكره او كره عاليا فان **قلت** قد جوزوا  
بيع العصير من يتخذه خمر ولم يجوزوا بيع الامرد  
من يلو طيه في الفرة **قلت** الفرق ان المقصود  
في الامرد يقوم بهينه بخلاف العصير فانه صلا  
**قوله** فان قصد هجر المسلم يعني من غير موجب شرعي  
لا يكره صدم اي ولا يابس ان كان الهجر لموضع شرعي لا حرم  
هذا هو المراد وان كانت عبارته قاصرة عن اضرار  
**قوله** والاحدا للملأ على غير وجهها الاحدا مصدر  
احدت الملأ امتنع عن الزينة والحضاب **قوله** اذا  
قد القدرات القدر في مفرص كلام الناس الى اضره ذكر  
خالف موسى ان معنى قول الزهري رحمه الله تعالى  
لا تظن ولي كتاب الله تعالى ولا يكلام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يجعلوا شيئا نظيدا لها او مقابلا  
لا يجعلوها مثلا لشيء يرضى به كقول القائل حيث علي  
قد ربا موسى لمسي كوني حيا في وقت مطلوب **قوله**  
القفاي سبيل بيع القفاي وهو شراب يتخذ من  
الشعير سمي قفا عا لما يعلوه من الزبد كذا في شمس  
العلوم ومثل القفاي الطرقي ياتم ولا يوجده وبه  
اصدا الفقيه رحمه الله تعالى كما في الملحق **قوله** وكذا  
القاري بالشاف والداوي نسخة القاري بالفتي المجه



والثاني وهو الظاهر في المجتبى بعد كلام والفارسي امر  
بالكبير حيث يار ولا يكره ان يقره **قوله** لان الحارث والفقاعي  
يا ضان بملك اجدا **قوله** هذا التعليل عليه اما  
بالنسبة الى الفقاعي فلان غلة الائمة فيه ليست اخذ  
الا بربلا اعلامهم صورة الفقاعي بالصلاة واما بالنسبة  
الى الحارث فلان غلة الائمة فيه ليست يا هذا الا بربلا  
اعلامه بهما لكرانه مستيقظ كما اعترف هو به **قوله**  
له ان يسلم او يوري الجزية اي اوله ان يوري  
الجزية وفيه اذا اراد الجزية حيث كان ذميا امر محقق  
لا امر جوا **قوله** رجا امسك المصحف الشريف في بيته  
الحاضرة هل ياتي هذا في كتب العلم اذا استقام امره  
**قوله** الذي يظهر لحياتنا ليست كالمصحف الشريف  
لان المصحف الشريف من شأنه ان يترك به وان يقرأ  
فيه خلاف كتب العلم فانه ليس من شأنها ان يترك  
بها دون قراءة وعلى هذا في مخرجها اذا كانت وفقا  
**قوله** فمما فصلوا من اي من ان يذكر الله تعالى وحده  
يقربني **قوله** رجا يذكر الله تعالى في مجلس الضيق  
ويقربني **قوله** في تسلية في مسالة النبي صلى  
من ان يسبح الله تعالى وحده **قوله** ان يسبح على ان  
القاسم يقول القس على قصد اعلام ان القاسم  
يقول القس **قوله** ان يسجد للسلطان الى امره قال  
العبيد رحمه الله تعالى في مختصر الفتاوى الظهيرية  
قال ابو منصور لما تروى رحمه الله تعالى اذ قيل احد  
بن يدي السلطان الارض او اخني له او طاطار اسه  
له لا يقر لانه يريد تعظيمه لا عبادته وقال غير هذا الشاخ

رحمهم الله تعالى ان اسجدوا لله الجبابرة فهو كبيرة من  
الكبائر وقيل يكفر وقال بعضهم يكفر مطلقا وقال اكثرهم  
هو علي وصيه ان اراد به العبادية يكفر وان اراد به التهمة  
لا يكفر ويكره عليه ذلك وان لم تكن له ارادة كفر عند  
اكثر اهل العلم اما تقبيل الارض فهو قريب من السجود  
الا انه اضعف من وضع الخلا والجبين على الارض **قوله**  
وسجدوا لله يوسف عليه الصلاة والسلام يعني  
ليوسف عليه الصلاة والسلام **قوله** اكره على السجود  
للملك الى اخره وقيل صورة السجود فيها واحدة فتيقن  
ان يسجد ويتوكل السجود لله تعالى ولا يصير على  
القتل **قوله** قال افضل هذا الصبر افضل هذا ليس على  
بابه بل يعني فاعل على ما صرح به الرضوي رحمه الله  
تعالى في مثل هذا **قوله** وقالوا الاكل فوق السبع حرام  
في المتيقن تعلل عن المجتبى الاكل على مدارات فزمن وهو  
قد رما به دفع به الهلاك ويمكن الصلاة معه قايما ومما  
وهو ما زاد على قدر الكفاية الى السبع وصدام وهو الاكل  
فوق السبع الا في موضعين صدهما هو الاكل بينة الصوم  
عدا والثاني الاكل مع الصيف فوق السبع لئلا يفسد  
الصيف عن الاكل صا لان اساة القوامد موم ولهذا  
من قدر صنفه على اشان فلم يصفه ولما يابن ان يظهر  
بالشكاية عليه طعنوا على لا يجب الله المحرم بالسوء  
من القول الا ان ظلم يعني منع من صفة في القرا ولا يجوز  
للاشك في الرياضة بتقيد الاكل حتى يصف عن قليل  
العبادة لقوله عليه الصلاة والسلام نفسك مطسك  
فانفقت بها ومن الرفق ان لا يؤذيها ولا يجبهها وقال



النبي عليه الصلاة والسلام المومن القوي غير مت المومن  
 الضعيف فان تركوا الكلام وشربهم فقد عصوا لان من  
 امتنع عن الكلامية عند المحبة حتى مات يكون عاميا  
 فما ظنك بمن ترك الكلام الا حتى مات بالمجاعة انتهى بجلا ف  
 بالومشي بطنه ووردت عيناه فلم يعالج حتى مات انتهى  
**اقول** ومنه يعلم صرمة ما يفعله جملة الصوفية من  
 الرياضة بترك الاكل حتى يصنف عن اشتغاله وعبادته ايضا  
 ويقتعدان ذلك قربة **قوله** وقالوا الكافرا فانتس لمسلم  
 الجاهل في ضلالة الاجل رحمه الله تعالى اذا نرس الكفار  
 بنبي من الانبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليه سبيل  
 ذلك النبي ان ارمي او لان كان قال ارمي يرمي انتهى وبلا  
 وكما انتهى وفيه تأمل **قوله** وان عرس في المسجد الى اخره  
 قيل اطلاق المنفعة مقيدة بما اذا لم تكن المنفعة تداره  
 المسجد فانه يجوز الفرس لهذا الفرض الصحيح كما في الخلاصة  
 والبنار في انتهى وقيل عليه المراد بالمنفعة منفعة  
 العاريس لا غيره وصح لا يرد لو عرس في الدرع من المسجد  
 وعلى هذا فلا حاجة الى التقييد انتهى وفيه انه مردود  
 بما في مناهي العلامة رحمه الله تعالى وان عرس شجرة  
 في المسجد فله ان يأكل ثمره ولا يجوز له ان يأكل ورقه اهـ  
 وقيل الفرق بين الورق والثمران الفرس لما كان لا يجوز  
 في المسجد الا يكون الارض تداره او للاستظلال وهو  
 لا يكون على الوصل الاجل الا بالورق بخلاف الثمرة لكان  
 هذا الفرق لا يتاخر فيما ان كان الفرس لكون الارض تداره  
 الا ان يقال بوجوب الاوراق على الاشجار ليكثر شربها  
 لما التاز فحصل الصلاة للارض **قوله** وان قصد منفعة

اخرى

اخرى كونه قيل عليه في قوله قالوا كافر فانتس لمسلم  
 المسجد بها وكلمة مع ثمرها لصلاح المسجد وقوله نظر  
 انتهى **اقول** وفي النظر نظر قوله وللتمهاون يحرمه  
**اقول** فيه نظر لانه بالتمهاون بالتمهاون يقال يكفر قال  
 في القنن على ذلك لانه تعالى فقال لاهلها انكم كافر  
 للاسبغ انه به من تمهاون بالتمهاون كافر ولذا استخافه  
 بالتمهاون والتمهاون الفريز وخوفه مما يعظم انتهى قال في  
 الصياح استكان به وتمهاون بطاس خفزه واهلها استكان  
 به **قوله** وفيها مباحة في النية والمباحة جمع مباحة  
 موضوع البحث وهو انما التفتيش والمنظرة انما هي المحو  
 للموضوع **قوله** الاول في بيان حقيقة حقيقة الشيء ما  
 به هو هو وان هو مباحة من مفهوم مطلق حقيقة  
 الشيء عبارة عن ذاتها والمفهوم ما هو هو ما يفهم من  
 اللفظ اسواء كان ذلك بالاولى في اللفظة كما في القاموس  
 في الشيء الى اخره **اقول** مباحة العبارة هي في  
 اللفظة القصد من نوي الشيء كما هو ظاهر **قوله** مسددة  
 ومخففة قيل عليه هذا تخفيف غير قياسي لان نية  
 اصلها نوية ادعت الواو في اليا يعني بعد قلبها يا يعني  
 ولا يجوز نية على وزن عدة قياسا انتهى **قوله**  
 مراد صاحب القاموس رحمه الله تعالى انها مخففة فيما  
 سمع وان كان ذلك القياس يعني بالجزء وعدم القلب  
 والادغام **قوله** ولا يرد عليه النية في التروك تقربا للورد  
 ان التفرقة غير جامع لانه لا يشمل التروك **قوله**  
**الجواب** انما مع لان الفلايق فضلا للجوار والقلب  
 في هذا اللف **قوله** قد يكون حمية او تداويا فيه ان الاساك



عند المعطرات تبدأ وبها هذه الحجة كما ورد في الحديث الشريف المصنف  
 بسند الترمذي والحاكم والبيهقي وأصل كل ذلك البرهان في إبطال  
 الطعام على الطعام قبل هضمه ومنه يشكك على عظم التناول  
 على الحجة **قوله** أو لعدم الحاجة إلى ما في الفطر والضمير  
 راجع إلى الجمع باعتبار واميته **قوله** ورفع الماء قد يكون هبة  
 الباصرة **قوله** لا يخفى ما في هذه العبارة من الحجازة ووصف  
 العبارة أن تقول ورفع الماء قد يكون لفرض دليلي هبة  
 أو ليس وقد يكون لفرض ضرورة في ركعة أو صدقة **قوله** أو  
 منه وبالكثرة نسبة التصديق على التقدير **قوله** وللأصحية  
 فيكون عبادة **قوله** صفة العبارة أن يقول فيكون  
 واجبا وعبادة فلا يلزم من كون الشيء عبادة أن يكون  
 واجبا ولا يلزم من كون الشيء واجبا أن يكون عبادة به  
 فتأمل **قوله** صاما أو قلنا **قوله** صفة العبارة أن يقول  
 أو صاما أو قلنا يعني بقوله صاما كما هو ظاهر وتكون  
 الذبيحة مبيحة كاسيانية في المبحث الخامس وفي ذبائح الفتن  
 الثاني **قوله** كالإيمان بالله تعالى كما قدمناه الذي قدمه  
 الإسلام للإيمان وهو غيره وإن كان لا يقتصران **قوله**  
 والأدكار قبل عليه أن ذلك إنما هو بالنظر الحاصل الوضع  
 أما ما حدث فيه عرف كالسبب للتميم فلا كذا في فتح  
 الباري ولم يتقدم للصلوة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم هل هي موصوفة بنفسها للعبادة أو إنما تكون  
 عبادة بالنسبة **قوله** وما عدا الإيمان لم أره صريحا **قوله**  
 صريح بذلك العلامة السبكي رحمه الله تعالى في فتح المذهب  
 ثم قال نعم يجب في العبادات إذا كانت مندورة لم يميز الواجب  
 منه غيره وفيما سبه أن نذر الزكوة والصلوة على النبي صلى

الله

الله عليه وسلم كذا كنتم أن تدل الصلاة كما ذكرنا لظهور  
 أن ذلك لا يحتاج إلى نية لغيره بسببه **قوله** وذكرنا النية  
 لا يحتاج إلى نية قال بعض المحققين إنما لم يخرج النية إلى  
 نية لأنها منصرفة إلى الله تعالى في صورته فلا جرم لم تقتصر  
 النية على نية أخرى ولا حاجة إلى التحليل بها قالوا اقتضت  
 إلى نية أخرى لزم التسلسل ولذلك يشاب الإنسان على نية  
 مفردة ولا يشاب على الفعل منفردا لأنهما بصورتها  
 إلى الله تعالى والفعل متعدد بين ما لله تعالى وما لغيره  
 ولما كون الإنسان يشاب على النية حسنة وعلى الفعل عمل  
 إذا توى فلا تشارك الأفعال هي بين المقاصد والنيات وسأيل  
**قوله** ونقل المصنف رحمه الله تعالى في شرح البخاري الإجماع  
 الجازم هذا كما أنظرهما ما تقدم في القاعدة الأولى من  
 أن الأذان يشترط فيه النية لتحصيل الشك وقديهما  
 على ذلك فيما تقدم **قوله** فلا بد من التعمين كالصلاة في فتح  
 المذهب ودليل اشتراط التعمين قوله صلى الله عليه وسلم  
 وأما كل امرئ ما توى فقد آطاه فقد استلزم التعمين في  
 الفرائض لساوي الظاهر والعصر صورة وفعل فلا يميز  
 بينهما إلا بالتعمين **قوله** كالصلاة الباصرة عمدا لما وقت  
 ظرف له وقوله كان يتوى بصوير التعمين وفي العبارة هـ  
 تقدم وكما صير واجبا للركعة وكان صفة العبارة أن يقال  
 ذات كان وقتها ظرفا للمؤدي بمعنى أنه يسفه وغيره  
 كالصلاة فلا بد من التعمين كان يتوى الظاهر **قوله** كظهر  
 اليوم الأصناف لامية لا ربي ملايسة وكوفا على مصنف  
 في تدريس التحقيق كما صفة الرمي رحمه الله تعالى **قوله**  
 وإن صرح الوقت وأصل ما قبله **قوله** أو بالوقت عطف

في العبارة هـ  
 في العبارة هـ



**على اليوم هو الاصل** في هذه المسألة لا اصل الاصل **اقول**  
 فيه انه يقال لما ذكره في شرحه على الكثر حيث قال ان  
 الجملة فرضية انما يستلزمها التخصيص في الظاهر وان كان فرض  
 الوقت هو الظاهر عن ابدالة الاعاء على ان يخرج الوقت  
 بهما الظاهر وقتا وحين تلك المصداق في تقييد عدم  
 صحة نية فرض الوقت في الجملة بان فرض الوقت هو الظاهر  
 وان كان ما مورين بانها بالجملة **قوله** الا ان يكون اعتقاد  
 انها فرض الوقت يعني بان كان يري راي وقدره الله  
 بقا لي فرضه هو الجملة لا الظاهر حيث يقع نية فرض  
 الوقت وان كان المذهب بان فرض الوقت هو الظاهر هذا  
 تقدير كلامه وفيه شيء فتدبر **قوله** وان كان وقتها  
 مضى المداومت المصداق لا مثبت لقدر الفعل حيث يطول  
 بطوله ويقصر بقصره ووقت الصوم معيار الاظرف  
 بخلاف الصلاة كذا في النهاية **قوله** وان كان مريضا فيه  
 روايتان والصحيح وقوعه عن شهر رمضان لان  
 المصام الحقة بالصحيح واشاره في الاسلام وشمس  
 الاية السرخسي رحمه الله تعالى وصححه في الجمع وقيل  
 يقع عما نوي كالمسافر واشاره صاحب الهداية رحمه الله  
 تعالى واكثر المشايخ رحمه الله تعالى وقيل انه ظاهر  
 الرواية ومن شاع عنه الشيخ محمد بن عبد السلام تاسي  
 رحمه الله تعالى في تحصره تنويدا لايضا وقيل بالتقيد  
 في ان يصدر الصوم **قوله** لان المراد على قسمين  
 ما لا يصدر الصوم معه كالامر من الرطوبة وقسا بالهضم  
 بل يفيد فلا رخصة فيه ولا صفة كالحجيات المطبقة  
 ووضع الرأس والفين ففرضها الرخصة ما بالخير عن الصوم

فيمنع خوف الزيادة  
 ويمنع ان لا يصدر الصوم

اوضوف

اوضوف الا زيادة في صورة ضوف الا زيادة لوصفها فهو كالمسافر  
 وفي صورة الهجر كما للصحيح كذا في شرح القاري على المفتي  
 ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى ما اذا اطلق النية عن  
 صفة النقل الواجب وقوع الخلاف فيها بناء على الروايتين  
 وفيها امت اللتين في النقل فمن قال بوقوعها عن النقل  
 قال بعدم وقوعها عن شهر رمضان لانها صارت رمضان  
 في صفة بمنزلة شعبان حتى قيل ساير انواع الصوم فلا  
 بد من تقييد ليصدر عن صومه اليه واما على الرواية  
 بوقوع النقل عن رمضان فلا شك ان يقع عن فرض  
 الوقت مع انها لا تحتمل الفرض في النية المطلقة التي تحتمل  
 اولي ان يقع عن الفرض لكن الاصح ان اطلق النية بوقوع  
 صومه عن رمضان على الروايتين **قوله** واما المسافر  
 فان نوي عن واصبه اذ وقع ما نواه لان له ان يصوم  
 فله ان يصرفه الى ما نوي وقال لا يقع عن شهر رمضان  
 لانه يفارق المقيم في رخصة الترك فاذا لم يترك صارا للمقيم  
 كذا في شرح الجامع الصغير للمير تاسي رحمه الله تعالى  
 قبل المسافر والمريض اذا صام رمضان بشرط ان نوي  
 كما تنهى ليل على قولها قال القاضي فان رحمه الله تعالى  
 مريض او مسافر لم ينوي الصوم من الليل في شهر  
 رمضان لم ينوي بعد طلوع الفجر قال ابو يوسف رحمه  
 الله تعالى يجوز به وبه اخذ الحسن رحمه الله تعالى ولم ينه  
 عليه المصنف رحمه الله تعالى انتهى **اقول** قد نبه  
 المصنف رحمه الله تعالى في البحر على عدم الاستدراك عند  
 قول الكثر وصح صوم شهر رمضان والترك المصنف بنية  
 من الليل الى ما قيل بصف النكار حيث قال فاذا ادانه



لا فرق بين الصحيح والمريض والمسافر والمقيم لانه لا تقصير  
 بينهما فذكرنا من الدليل وقال في قوله الله تعالى لا يجوز الصوم  
 للمسافر والمريض والايمنه من الليل لان الاداء غير مستحق  
 عليها فصار كالقضاء وروايت من باب التقليل والمناسبات  
 هو التحقيق وفي الحاشية من روى او مسافر لم ينوي الصوم  
 من الليل في شهر رمضان ثم نوى بعد طلوع الفجر قال  
 ابو يوسف رحمه الله تعالى يجوزها انتهى وبهذا الحسن  
 رحمه الله تعالى قال صاحب الكشاف الكبير رحمه الله تعالى  
 هذا يستدل به ان عند الامام ابي حنيفة ومحمد رحمهما  
 الله تعالى لا يجوزها انتهى وهذه الاشارة مدفوعة بصريح  
 المتن من ان عندنا لا فرق كما ذكره في السوط والنهاية  
 والاولوية وغيرها قوله وفي النقل روايتان والصحيح  
 وقوعه عن شهر رمضان في شهر الحرام الصغير للشئ  
 التماسي رحمه الله تعالى ولو نوى المسافر عن النقل  
 فهو عن شهر رمضان على الاصح في اصح الروايتين  
 عن طائفة الامم هذا والمريض عندنا كالمسافر رحمه الله تعالى  
 على هذا وقيل بجعل عن شهر رمضان كمن نوى  
 بالاقام لان المبيح في حقه الحذر وقد ظهروا لا يجوز وفي  
 صفة المسافر المبيح السفر وهو ما عاين انتهى وفيه عن  
 ابي يوسف رحمه الله تعالى نذر صوم بعينه فصامه  
 بنحو النقل يقع عن التذرع وان وقع واصبا اذ يقع عينا  
 بنوي لان النقل مشروع له والفرد من مشروع عليه  
 والعبد لا عليه تقصير الوقت فيما عليه وان كان صراما  
 قيل عليه ليست الحرمة للشروع وانما هي لتأخير المكتوبة  
 عن وقتها انتهى وفيه ان الشروع في النقل لما لم منه

تأخير

وتأخير المكتوبة عن وقتها نسبت الحرمة اليه ولو اما القضا  
 فلا بد من التقصير صلاة او صوما او حجا **اقول** فيه  
 ان اذا الصلاة لا بد فيه من التقصير ايضا كما تقدم قريبا  
**والجواب** ان المراد بالتقصير هنا الزيادة في  
 التقصير لا اصله التقصير اذ في اداء الصلاة يكفية  
 في التقصير ان ينوي الظاهر مثلا ولا يحتاج الى  
 تقصير اليوم بخلاف القضا **قوله** او حقا قيل فيه نظر  
 ولعل وجهه ان في الاداء لا يشترط التقصير فكيف  
 يشترط في القضا **قوله** ولا يجوز في رمضان ما لم يمين  
 الحرامه وقيل عليه هذا خلاف الحق وقيل في البرازية  
 وغيرها لو كان عليه صوم من رمضان نيت يجوز وان  
 لم يمين على المختار والا فضل تقصير السنة انتهى  
**اقول** سياتي في الصفحة الثانية عن فتح القدير  
 انه يجوز وان لم يمين على المختار فالمصنف رحمه الله  
 تعالى لم يفته بيان ما هو المختار على ان الزيلعي رحمه  
 الله تعالى صحيح عدم الجواز قيل وهو الاظهر لموافق  
 القاعدة المذكورة **قوله** بان يمين ظهر يوم كذا **اقول**  
 هذا عند وجود المزاماة عند عدمه فلا كما لو كان  
 في ذمته ظهر واصرفايت فانه يكفيه ان ينوي ما في  
 ذمته من الظهر الفايته وان لم يعلم انه من اي يوم  
 وان ادعى التقصير كاف كما في شرح المنية لابن امير  
 الحاج الحلبي رحمه الله تعالى **قوله** او لو نوى اول ظهر  
 عليه الحاضره قال في شرح المنية لابن امير الحاج رحمه  
 الله تعالى فاذا نوى الاول وصلي فيما يليه يصير اول  
 وكذا لو نوى اخر ظهر عليه وصلي فيها قبلها يصير اخر



**قوله** اذ اذ التمسيد على نفسه كذا في النسخ يا و يقيم منه انه  
 لوني اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه فان علم الاوقات  
 ولم يتسبه عليه **قوله** وهذا مشكك **قوله** وجه اشكاله  
 انه يهدم قاعدتهم التي توطا عليها وهي ان التقيمين  
 يكونون تمييزا للاجناس والصلوات كلها من قبيل المختلف  
 الجنس لا اختلاف اسما **قوله** وقالوا في التيمم الى اخره  
**قوله** هذه المسألة لا محل لها هنا لان الكلام هـ  
 فيما يكون مبنيا من العبادات واما ما يكون مبنيا من  
 غيرها فبما في الكلام عليه قبيل المنهج الرابع باسطر  
**قوله** فنية التقيمين في الجنس الواحد لغو الجنس عند  
 الفقهاء رحمه الله تعالى كذا مقول على افراد مختلفة  
 من حيث المقاصد والاصحام والنوع كانه مقول على افراد  
 متفقة من حيث المقاصد والاصحام كذا في شرح النقاية  
 للبرصندي رحمه الله تعالى **قوله** ويعرف اختلاف الجنس  
 باختلاف السبب وهو عبارة عما يكون طريقا عن  
 الوصول غير موثر فيه **قوله** فانه يحتمل اشهر  
 اختلف في سبب وجوب صوم شهر رمضان فقيل  
 بسبب الايام دون الليالي وهو اضيق القاصح اليه  
 زكي رحمه الله تعالى وغيره بمعنى ان الجناس الاول من كل  
 يوم سبب الوجوب صومه واذا تار شمس الايام  
 السرخسي رحمه الله تعالى ان السبب مطلق شهود  
 الشهر يستوي في ذلك الايام والليالي وقد جمع صاحب  
 الهداية رحمه الله تعالى بين القولين لان الامتافات هـ  
 بينها فاشبه وجر منه سبب لكل يوم سبب وجوب  
 ادائه غاية الامر انه تكرر سبب وجوب صوم اليوم

ملاحظ  
 لنا بطل في هذا البحث

باعتبار

باعتبار خصوصية وفرضه في ضمن غيره كذا في النسخ **قوله**  
 فصامه بينه يوما من مثاله كان عليه وصفا فامس يوم  
 شهر رمضان المعين وصام يوما بينه فصام عاشر  
 يوم شهر رمضان فقالا فانه يجوز **قوله** وصفا يومين  
 جائز في كل يوم واحد من اليومين **قوله** وعلى هذا اذا  
 الكفارات الى اخره انما اشار اليه وصوبه بالتعيين في الاجناس  
 المختلفة ولغويته عند اتحاد الجنس **قوله** وعنده نصاب  
 اضاعي من الارباع السور ليتحقق به اتحاد الجنس  
 فيكون المودي عنه بلانته في قوله وكذا لو كانت من  
 رمضان من وصفتان التقيمين حاصل بقوله اول يوم  
 وصفا على قضا والا فلهذا فاما في اليوم الذي عليه من  
 شهر رمضان الاول **قوله** فانه لو نوى الفضا لا غير  
 جائز قيل تقدر على ما قيل **قوله** وكذا لو كانا من رمضان  
 فيكون المدا في نوى الفضا لا غير وعليه يومان من  
 رمضان واما ان لا يلزم من تشبه يومين من رمضان  
 بيوم من رمضان واما فيكون السنة فيكون السنة  
 سنة اول يوم وصفا على قضا ووجهه انهما في الاكفا  
 بفنية الفضا لا غير ما يردان ما في فتح القدير فوقع ما  
 مهدد المصنف رحمه الله تعالى **قوله** فانه ان  
 ما هنا لا ينافي ما تقدم فانه ما هنا على الخيال وعلى  
 ضلالتهم وصيغته لا صيغة اليه ما ينافي على ما تقدم  
 من عدم الجواز قد صح كما بينا على ما يقال وصاف  
 اضاعي ويستعمل ما عت الوقت والكمارة قبل طاهرته  
 في كل ليلة ليومي الفضا والكمارة قدما الايام فيجري  
 ذلك بينهما وذلك بان يلحق نية الفضا في سبب يومها



فتكون عن الكفارة ويلقى نية الكفارة في الوعدة فتجزي  
 عن الوعدة وان اراد هذا فذلك واللام يتكلم المراد منه  
**قوله** قد علمت ان التفسير واحد عند فقهاء  
 الحنفية والشافعية عند نية النكاح والكفارة معهما  
**قوله** لا يوجب التيمم ما يصلح عند النكاح الا ان كان  
 بالثأمل انتهى **قوله** هذا الفرع ذكره القاضى طائفة  
 الله تعالى مفرا بالاحكام التي رويها الله تعالى وقوله  
 بالافقيدي كان نوعه القضاء في اليوم الاول وستين  
 يوم عن الكفارة انتهى **قوله** وفي الحاشية لو عمل الزكاة  
 عن احد المالين اي المختلفين بقي الكلام فيما اذا عمل  
 زكاة احد النصابين المختلفين كما اذا كان عند اربعين  
 مثقالا من الذهب فجعل زكاة احدى النصابين استحقاقا  
 والاخرى انظر ان استحقاق احدى النصابين استحقاقا  
 مشاعا لا من النصابين والاربعين في ان العمل يكون عن  
 الباقي اما اذا كان كل نصاب مفرا عن الآخر وعمل عن  
 بعضهما احدى النصابين استحقاقا في العمل عنه تعيينه فالظاهر  
 ان العمل لا يجزى عن النصاب الباقي ويكونان كالمختلفين  
 لانهما من النصابين المذكورة وهو ان العمل **قوله**  
 لان في الاستحقاق في عمل ما لم يتكلم في ان اورد عليه  
 ان العمل لا يجزى عن النصاب المذكور استحقاقا في ان العمل  
 هو في العمل في النصاب المذكور استحقاقا في العمل وهو  
 غير معلوم **قوله** في النكاح والوعدة في الاقام روي  
 الله تعالى في النكاح لا بد من تعيينه لانه واحد عند  
 ولا يوجب في طلاق النية **قوله** وذكر النبي روي  
 الله تعالى في شره الكفارات الاصح انه يكفي في الوتر مطلق

النية

النية وهو مخالف لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى وهو يصح  
 عن ربه قلبي نظره **قوله** لا اختلاف فيه قد يقال لم لا  
 يتوعد الوتر الواجب من اعتقاد وصوبه تقليدا  
 للامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه اذا السببية  
 عنده من صوحه فيسبب كون النية على طبق الاعتقاد  
**قوله** لا يلزمه التعميم في سجود التلاوة الى قوله  
 كما في النية قيل كان ممي على اتحاد الجنس باعتبار  
 ان التلاوة التي هي السبب منسوبة واحدة وان اختلفت  
 اجزاها **قوله** وما السنن الرواتب فاصطلقوا واسترا  
 تعيينها كما جازوه قال في فتح المريد في القول باسم  
 تعيينها بغيرها كما في فتح المريد في القول باسم  
 التي فيها او يوردها **قوله** وتفرع عليه لو صلى ركعتين  
 الجاهل وهذا ما ضره من التخصيص وعلمه ان السبب يقطع  
 في تارة نية التطوع ككفره في المزيديان الاصح  
 ان لا يتوعدان عن ركعتي الفجر كما اذا صلى الظهر ستا  
 وقد قد على اسم الركعة الرابعة في الصحيح من الجواب  
 لان السنة ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومواظبته كما تبيح رعية مبداءة لا يقال يفرق بينهما  
 كبراهة التطوع قيل خلافة بعد الظهرا ان تقول في  
 التطوع القصد في واما هذا فقيد قصدي فلا يكره  
 كما هو من سنة السالة قيل وعلى التصحيح الذي ذكره  
 المصنف رحمه الله تعالى يشترط ان يكون ابتداء الشروع  
 بعد طلوع الفجر **قوله** لان السنة لا بد من الشروع فيها في  
 الوقت الجاهل قيل واذا لم يكن على سنة الفجر لقطع  
 على ان لا يراى الله تعالى في السجود اذا انقطع من اصر

ط  
ط



الليلة فليصلي ركعة طلوع الفجر الاولى ثم ركعتين لا  
 لم يتصل باكثر من ركعتي الفجر **قوله** وانما قال  
 اذا صلي ركعة الى قوله فمبني **قوله** كان الصلوة  
 ان يقول خطا كما هو ظاهر **قوله** ولا يكونان عن ستة  
 الظهر على الصحيح كما في المجتبى **قوله** اوله ادرك وقته  
 قبل لفظه اوله مشهور عند النجاشي **قوله** وليس  
 في كلامه من ركعة الله تعالى الذي نقل عنه **قوله**  
 وهو يتقدم انما علم ان الصلاة الاخرى قبل ينفيان  
 بالحق هذا من شرع مع ايامنا ويا الظهر ففسد ظهر  
 اما ما بان من عن القعدة الاخرى وقته الخامسة  
 سجدة من فرضه وفرضت القوم ولم يكن الامام يوم  
 صلي سنة الظهر وتليه شوب هذه الاربع ركعات  
 عن سنة الظهر ولم اره الا لا يجزئ رجه الله تعالى  
**قوله** صلافا ما جدد رجه الله تعالى **قوله** في شرع الجمع  
 الملك قال الامام مظهر الدين رحمه الله تعالى سمعت  
 والدي يقول ليس هذا من هذا المحدث رجه الله تعالى في  
 جميع المواضع بل فيما اذا لم يتمكن من اضرار نفسه  
 عن القعدة بالخطي في تلك الصلاة حتى قال بجدر رجه  
 الله تعالى فمن صلي ركعة من الظهر ثم اقيمت ثم انه  
 اضاف اليها ركعة اخرى ثم قطع شرع مع الامام اضرارا  
 للنقل فانه يتكف من التقصص عن القعدة بالمضي  
 فيها خلافا للصورتين المذكورتين وهو الذي ذكرنا بينه  
 او طلع الشمس بعد ركعة من الفجر انتهى **قوله** ان خلافا  
 بجدر رجه الله تعالى في الصلاة دون الخ فانه لم يذكرها  
 صلافا فيما لو اجمع عنه وهو صحيح حجة الاسلام او كان  
 مريضا

حرر قضاء مع بطلان وصلة الفرضية لفقد شرطه وهو  
 الفجر وفي اصل الخ تطوعا للامم ولهذا المعنى في  
 صحيحه كما يحكي في فائده ذكره المصنف رحمه الله  
 تعالى في البحر في باب الجمع عن الفجر **قوله** وينبغي ان  
 يلحق الصلوات السنوية بالصلاة الخ قوله ولم ارى  
 من يذهب عليه فيل عليه انه صرح به في شرح الوقاية  
 عند قول المصنف رحمه الله تعالى والتقليل ينبت في  
 يصح من التقليل وبينه مطلقه انتهى **قوله**  
 فيحظر ان السنة عند النقل في اصطلاح الفقهاء رجمهم  
 الله تعالى وان استعمل النقل قليلا فزاد على الفرض  
 والواجب **قوله** ركعتان قبل الفجر قال في الخلاصة  
 اجمعا علم ان ركعتي الفجر قاعدتان غير عذر لا يجوز  
 وغيرهما من السنن يجوز اذا وهما قاعدتان غير عذر  
 حتى صلاة السراويج على الصحيح لم يجز انما كان  
 كذلك مراعاة للقول بوجوبها ولم يقل في غيرها وقد  
 فهم بعضهم من قول علماءنا رجه الله تعالى ان سنة  
 الفجر لا يجوز قاعدتي لا يجز اذا وهما قاعدتان وهذا خطأ  
 لما قلنا من مراعات القول بوجوبها وطا في شرح الطحاوي  
 رحمه الله تعالى من ان هذه سنة اقتضت بزيادة  
 التاكيد وترتيب وترتيب ووعيد والتجته بالواقعية  
 فهذا يصريح بان مقتضى لا يجوز الا في **قوله**  
 لا ضرورة في هذا فتدبر **قوله** واربع قبل الفجر  
 اي واربع بعدها قال البيهقي في الخليفة رحمه الله تعالى في شرح  
 المنية الكبير غلظ قد تدبر ان المؤكد بهذا الظهر ركعتان اي  
 ويستحب الاربع وكذا بعد الفجر **قوله** اعلم ان الشيخ كمال



الذي روي عنه تعالى قال قد اختلفوا في الصلاة هل تقصر  
 الاربع في كل سنة او في كل ركعة او في كل ركعة في كل سنة  
 بتسليم واحدة او لا قال جماعة لا الا ان يروي عندهم  
 التسليم لم يصدق في التسليم الثاني والمسلم لم يصدق في السنة  
 قال لا يروي عندهم انه اذا صلى اربعاً بتسليم واحدة او اثنتين  
 يقع عن السنة والتدبير هو الاحتساب بالركعة في كل سنة  
 المعاصي بالحدس الشريف المذكور وهو قوله صلى الله عليه  
 وسلم من صلى قبل الظهر اربعاً كانت كائناً ما كان تحجر عليه ومن  
 صلاها مع التسليم كانت كشأن من صلى الفدرا انما وقع  
 اربعاً بعد الظهر مطلقاً حصل الوعد المذكور وذكره مارق  
 مع كون الرابطة منية وكونها بتسليم واحدة فيجاء وكون  
 الركعتين ليستا بتسليم واحدة علي حدة لا يجمع من وقوعها  
 سنة وان كان عدم كونها بتسليم سنة مستقلة يجمع منه ثبوت  
 الفرق بين المجلد والجمعة فان الحمل للغير مقصود الا  
 بخروج عن العبادة علي وجه حسن واما السنة فلا  
 مانع من قصرها سواء روي اربعاً لله تعالى فقط او يروي  
 المندوب بالاربع او السنة بها بالاربع اما الاول فلا  
 المختار عند المحققين وقوع السنة بتسليم مطلق الصلاة  
 لان معنى كونه سنة كونه مقصوداً للشيء صلى الله عليه  
 وسلم واسم السنة حادث من اما هو عليه الصلاة والسلام  
 قائماً كان يتوي الصلاة لله تعالى فقط لا السنة فلما  
 واظب عليه الصلاة والسلام علي الفصل لذلك سمى  
 سنة فمن فعل مثل ذلك الفصل في وقت فقد فعل ما سمي  
 بلفظ السنة وصيغته في الاوليات سنة لو هو تمام عملها  
 والاخرى ان تفلأمنه وبما فهذا القسم مما يحصل به كلا الامر

واما

واما الثاني والثالث في الصلاة ان قلنا سنة الصلاة وتبارة  
 فتدبر مطلقاً الصلاة والركعة في كل سنة في سنة  
 مطلقاً الصلاة وبها يتأكد كل سنة السنة والمندوب  
 قاله رايان في لفظ الهداية ما يدل علي ما قلناه وهو قوله  
 الا ان الاربع افضل من تسليم واحدة في كل سنة عند  
 الامام احمد رحمه الله تعالى فانما يدل علي ان افضل في النوافل  
 مطلقاً الاربع بتسليم واحدة فاذا حصل المصلي ما يريد  
 صلاة العشا اربعاً اداها بتسليم واحدة فثبتت الفضلية  
 من وجهين من جهة زيادة عدد الركعات ومن جهة  
 زيادة كونها بتسليم واحدة واللام في كل لقوله مقصوداً  
 عند الامام احمد حقيقة روي الله تعالى عنه فائدة  
 يعني ان الاربع افضل من ركعتيه بالاجماع بل كلام الكل  
 في هذا المقام بخلافنا افلا شك في ان الرابطة بعد  
 العشا ركعتان والاربع افضل والاتفاق علي انها تروي  
 بتسليم واحدة عنده من غير ان يفي بها كذا ثبت  
 فيصلي ستاً فالتسليم عند الركعة اما ان يكون سنة  
 السنة او المندوب وقيل هو ذلك واخبرنا عن السنة  
 والحال في السنة بالمفرد كالحال في هذه الاربع فلو احتب  
 الدائبة ان تقصر حسب الموعود وانتهى باقتضار قوله  
 بعد صلاة العشا في ليالي شهر رمضان فيه قصر  
 بان وقت صلاة التراويح بعد العشا وقتاً لا يرد  
 الترتيب ويده وهو الاصح وقيل الدليل كله وقيل بعد  
 صلاة العشا قبل الترتيب وصح جماعة وما قلناه المصنف  
 رحمه الله تعالى من ان التراويح سنة هو الصحيح نص  
 عليه في الظهيرية وغيرها **واعلم** ان صلاة التراويح



لا تقضي على الاصح وقيل تقضي ما لم يات تراويح الليلة  
 المستقلة **قوله** وصلاة الوتر على قولها ولا يجوز من مقود  
 على قولها مراعاة للمؤيد بوجوبه اولاً انه عليه الصلاة والسلام  
 لم يصلي من مقود كما في البحر المصنف رحمه الله تعالى رحمه  
 بطلان ما وقع الا ان من شرطه طلبة الارواح الواقفين  
 في الاوتار من انه يجوز صلاة الوتر من مقود على قولهم  
 كونه سنة **واعلم** ان صلاة الوتر جماعة في شهر رمضان  
 افضل من صلاته في بيته من غير احوال وهو الصحيح كما في  
 الظهيرية وفي الخاتمة وفي النهاية اختار علماء وناجهم  
 الله تعالى ان يوتر في منزله لا جماعة ورجع بين الجماعتين  
 رحمه الله تعالى الاول ولو صلوا جماعة في غير شهر  
 رمضان فهو على الصحيح مكره وقيل في الكافي وغيره  
 بان يكون على سبيل التداخي ما لا يقتدي واحد بواحد  
 او اثنتان بواحد لا اكثر واذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف  
 وان اقتدى واحد بواحد كره اتفاقاً **قوله** ركعتان بعد  
 ركعتي الظهر وقيل اربع **قوله** وسنة الوضوء كانت  
 الصواب ان يقول ركعتا الوضوء وسنة في الصلاة لان الكلام  
 في الصلاة في السنة **قوله** وحجة المسجد جعلها مستحبة  
 مع ان التقاد من الحديث الشريف موافقة صلى الله  
 عليه وسلم المقتضية للسنة **قوله** **اعلم** انه لم  
 اختلفوا في صلاة النجاسة انه يجلس ثم يقوم او يطأ  
 قبل ان يجلس قاله بعضهم يجلس ثم يقوم وعامة العلماء  
 رحمه الله تعالى قالوا انه يصلي كما دخل في الظهيرية  
**قوله** وينوب عنها كل صلاة اداها عند الدخول الى اضره  
 قال في القنية دخول المسجد بنيتا الفرض او الاقتداء بغيره

عن تحية المسجد وانما يومر بحية المسجد اذا دخله لغير  
 الصلاة **قوله** وركعتا الاضلاع ذكرهما في المستحبات والمذكور  
 في التداخي كما في سنة **قوله** كذلك ينوب عنها كل صلاة  
 قيل فيه نظرون صلاة الاضلاع سنة مستقلة كصلاة  
 الاستخارة وغيرها مما لا تنوب الفريضة مقامها بخلاف  
 تحية المسجد وشكر الوضوء فانه ليس بها صلاة على  
 صفة كما صفت في فتاوى حجة فقوليه كذلك ينوب  
 عنها كل صلاة ويتبين مع الفارق وهو غير صحيح كما  
 يستفاد من شرح مناسك السالكين الى البيت الحرام  
 رحمه الله تعالى **قوله** وصلاة الصبح الى اضره وقت صلاة  
 الضحى من ارتفاع الشمس الى ما قبل الزوال **قوله**  
 قال صاحب الحاوي رحمه الله تعالى ووقتها المختار  
 اذ مضى ربع الكمال الحديث زيد بن ارقم رضي الله تعالى  
 عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة  
 الاضلاع بين صبي وتر من الضحى الى زوال سلم رحمه الله  
 تعالى وتر من تفتح التاء والميم الى ترك من سدة  
 الحجر في اخافها كذا في شرح المنية للبيهقي الحلي  
 رحمه الله تعالى وفي البداية من كتاب الامان فيما اذا  
 حلف لا تكلمه الضحى انه من الساعة التي تحل فيها  
 الصلاة الى الزوال وهو وقت صلاة الضحى وقد ذكر  
 العلامة بين امير الحاج الحلي رحمه الله تعالى في شرحه  
 على المنية انه لم يرد ولم يوقف على نص لما يختارهم  
 الله تعالى على اول وقتها واخره ويتبعه المصنف رحمه  
 الله تعالى في البحر **قوله** وقد علمنا ان اول وقت  
 صلاة الضحى واخره **قوله** اربع الى اخره عبارة ان يسير



الحاج رحمه الله تعالى تقيد ان اقلها ركعتان وهو مخالف لما  
 في له المصنف رحمه الله تعالى وعبارته واما نسخة الصني  
 فقد وردت الاصلية الشريفة في قولها من ركعتين  
 الي ثنتي عشر ركعة **قوله** وصلاة الحاجبة عن عبد الله  
 ابن ابي اوفى رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الي الله تعالى  
 او الي امر من هذه ادم فليست في ولحسن الوضوء ليصلي  
 ركعتين ثم ليثني عليه الله تعالى وليصلي علي النبي صلى  
 الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله الخليم الكريم سبحان  
 الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين اسألك  
 موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنمة من كل  
 والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنبا الا غفرتة ولا هالا  
 فرصته ولا عيبا الا سترته ولا حاجة لك فيها رضا الا  
 قضيتها يا ارحم الراحمين رواه ابن ماجة والترمذي وعما  
 الله تعالى وضعفه وعن عثمان بن حنيفه رضي الله  
 تعالى عنه ان رجلا صرير البصير الي النبي صلى الله عليه  
 وآله فقال لا ادع الله تعالى لي ان يعافيني فقال ان شئت  
 دعوت وان شئت صبرت فهو خير لك قال فادع قائم  
 ان يتوصني فيحسن وضوؤه ويدعوا بهذا الدعاء اللهم اني  
 اسألك ولا تخرجني اليك نبذني الي رحمة صلي الله عليه  
 وسلم يا ارحم الراحمين فوجهت الي ربي في حاجتي هذه لتقضي  
 لي اللهم فتشفعه في ربه ايضا وقال الترمذي رحمه الله  
 تعالى حسن صحيح كما في شرح المنة للبرهان بن ابراهيم  
 الحلبي رحمه الله تعالى وتعالى اذا عيى الامام من يصلي به  
**اقول** يتعين ان يقدر الامام بالرفع علي الفاعلية والمفعول

من

من ولا يجوز ان يقدر بالرفع علوانه مفعول مقدم والفاعل  
 من لما سياتي قريبا من انه اذا نوي الاقتداء بزيد فاذا هو  
 عمر وكان الخطاب مفعولا **قوله** ثم يشهد واعند الدعوي  
 يعيدان ذكرهم اولا كان قبل الشهادة وفيه بعد كذا قيل  
 وفيما تطلب بعد الجواز ان يذكر الشاهدان اللوث علي طريق  
 الاضمار ولا الشهادة **قوله** ومن ذلك ما اذا نوي الاقضاء  
 بزيد الي اخره **اقول** فيه ان هذا ليس من ذلك فان  
 الكلام في الخطا في بشرط فيه التعيين وتعيين الامام  
 ليس بشرط كما يدعي عليه قوله والا فقل ان لا يصح  
 الامام بل يكفي نية الاقتداء بالامام الحاضر وامام الجماعة  
 الذين مضوا ان يحسن باسمه العلم واصطاك كان نوي  
 الاقتداء بزيد فبان انه عمر وطلعت صلاة وصعد كان  
 الصواب ذكر هذه المسألة علي طريق الاستشمام لا بشرط  
 فيه التعيين فلا يصرف في الخطا لا علي اي فرد من افراد  
 ما بشرط فيه فمضى فيه الخطا **قوله** كايضا من كان  
 اضلع في كان وكان في مثل هذا فقال الفارسي رحمه الله  
 تعالى هما ناقصان وفي كايضا صريح هو اسمه وصبره من  
 وهي موصولة وصلته كانت واسمها ضمير مستتر فيها  
 وصبرها محذوف تقديره اياه والصبران غايدان علي  
 الشخص المنوي وتقدير الكلام صبره نوي القائم  
 كايضا الذي كان اياه وكايضا من القائم ومور بعضهم  
 ان يكون من تكثر موصوفة قال بعض الفضلاء وهذا الكلام  
 يحتاج الي زيادة بيان **قوله** جازا اقتداء به لا حاجة اليه لان  
 الشرط هو صلي لا يحتاج الي صواب **قوله** صلي الظهر ونوي ان هذا  
 ظهر يوم الثلاثاء الي اخره مثله في منية المصلي قال البرهان



الخليج رحمه الله تعالى في شهر صلاه في نوي ظهر هذا اليوم الذي  
هو فيه ونوي ان هذا ظهر يوم الثلاثاء اي ظن ان  
ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان الظاهر منه وتبين انه  
من يوم الاربعاء اي تبين ان ذلك اليوم يوم الاربعاء  
وان الظاهر منه جاز ظهره والفاط في تعيين الوقت  
لا يفي اذا حصله في عين الفرضه بان لم يكن عليه  
غيره من نوعه اما اذا كان عليه ظهران مثلا ونوي  
الظهر ولم يقين امره ان ظهره في يوم فانه لا يجوز  
استيه وذلك لانه لا يثبت امر الحاج رحمه الله تعالى  
في شرفه ان في هذه الصورة نقصان وهو انه لا  
يكون من ان يكون نوي ظهر هذا اليوم يوم الثلاثاء  
او ظهر هذا اليوم الذي هو يوم الثلاثاء او نحوها  
فيجوز عن ظهر ذلك اليوم الذي هو فيه كما بان  
ما كان اعني سوا كان هو في الواقع يوم الثلاثاء او يوم  
الاربعاء او يوما الاثنين لان قد عرفه بالاشارة فلفت  
التمية وعلى هذا جاز اطلاق الجواز في هذه الصورة او  
يكون نوي ظهر يوم الثلاثاء اي ظهر الوقت المسمى  
بهذا الاسم وقد كان ذلك اليوم الذي هو فيه غير  
يوم الثلاثاء فلا يصح شرعه في ظهر يومه الذي  
هو فيه لعدم تعيينه له لعدم مطابقة هذا المقصد  
والارادة له انتهى هذا رتبة ما في الشرح وبه وصح  
الصحيح الذي عينه **قوله** والفاط في تعيين الوقت  
لا يفي قال الزاهد رحمه الله تعالى لا بد من تعيين  
الوقت في القضاء دون الاداء وفي الخلاصة رجلي صلي  
الظهر ونوي ان هذا من ظهر يومه وهو يوم الثلاثاء

فتبين

نوي ظهر يومه في يوم الاربعاء ان ظهره وتبين  
ان وقت ليس عينا انتهى قال العلامة في امير  
اليوم ونوي ان هذا في والذي يظهر ان تعيين الوقت  
لا يفي في القضاء والاداء عند وجود المزام لذلك  
المورد في ضرورة وطور في عينه اذا كان او قضاء  
لان تعيين الوقت لا يفي عند مقتضى تعيين المودي  
عند وجود المزام كما يستدل به في بيان وقوع الباب  
بشر قال وانما قلنا عند وجود المزام لان عند عدمه  
لا يحتاج اليه في تعيين الوقت لان عدمه منزهة  
تعيينه كما استدل به في الحاشية فانه يفي بان لو كان  
في وقت ظهر واحد ما يثبت ان نوي في وقت  
من الظهران ثابت وان لم يعلم انه من اي يوم وان ادى  
التعيين كاف **واعلم** ان هذا صاحب الخلاصة  
رحمه الله تعالى يقول في تعيين الوقت ليس بشرط  
تعيين اليوم باسمه الطابق له بعد تعيينه باضافة  
او اشارة ليس بشرط فاعلم انه ومثله في الصوم قبل  
عليه لا يفي ان الظاهر كون المبادي مسألة الصلاة  
الاداء وقد صرح في مع الصوم بازالة القضاء مع اقلا  
حكم المسائلتين في نوي اطلاق المائلة **اقول**  
في فتح القدير ولو وقع الخطا في الاعتقاد دون التعيين  
فانه لا يضر كان نوي ليلة الاثنين صوم غد وهو  
يقتد بالثلاثا ويظهره في الاقتداء ان نوي الاقتداء بالثلاثا  
مع اعتقاد انه زيد وهو غير فانه يصح وقفا وفي الصلاة  
لواذي الظهر في وقت مقتدا انه يوم الاثنين فكان  
يوم الثلاثاء ولو طاف المحرم مقتدا انه طاف بقرة او



على كسره اجزاءه ولو لم يتم مقتضاها ان صدرت من اجزاءه  
 كالجاء في كسره صحت انتهي ومنه ما ذكره المصنف رحمه  
 الله تعالى ولعل هذا وجه التام **قوله** لا يجوز ان يفتي  
 لانه نوي وقضا ما ليس عليه وان كان لا يلزم تعيين  
 اليوم الا لانه لما عرفت اليوم تلو نظر الحجب وكان الذي  
 عليه قضاءه غير الحجب لم يجز وانما يلزم تعيين  
 اليوم في قضا الصوم بخلاف الصلاة التي الصلوات  
 كلها من قبل مختلف السبب حتى الظهر من يومين  
 لان وقت الظهر من يومين عند وقت الظهر من يوم  
 اخر حقيقة وحكا اما حقيقة فظاهر واما حكا  
 لان الخطا لا يتصل بوقت محض بل يدور  
 الشمس والدور في يوم غير الدور في يوم احد  
 بخلاف صوم شهر رمضان لانه تعالى يشهد  
 الشهر وهو واحد لانه عبارة عن ثلاثين يوما  
 بليا ليهما فلا خلاف ذلك لا يحتاج اليه تعيين يوم او  
 صوم يوم السبت مثلا او يوم الاحد حتى لو كان  
 عليه قضا يومين من شهر رمضان بشرط  
 التعيين عند احدى ايام الذي يلي رحمه الله تعالى  
 من كفايات الظاهر وصل هذا في شرح المنيق طبريا  
 لوني في الاقتداء بزيد فاذا هو عمرو فانما يصح لان الشهر  
 لما نوي وهو نوي الاقتداء بزيد **قوله** ولو نوي قضا ما هو  
 عليه من الصوم وهو يظن يوم الحجب الى اخره قيل  
 فيه نظر قلنا قل **قوله** وكذا لو كان في احد الصغوف الى  
 اخره قيل عليه هذا في ما قاله المصنف من قوله وما  
 نقله المصنف سابقا من قوله نوي الاقتداء بزيد فاذا هو

عمرو

عمرو وانتحي ورواية لا في الفهم في هذا نوي الاقتداء بالامام  
 القائم في المحل في معرفة بلام التفرقة فلفت التسمية  
 كما لو كانت لزيد فسماه فظهر علاقته فانت التسمية تكلفا  
 بخلاف ما اذا قلنا صياقا انتحي وقيل عليه ايضا ان  
 هذه التسمية المبالغة المسألة التي هي ما اذا نوي  
 الاقتداء بالقائم وهو يدري انه زيد الله الا ان يفرق  
 بين التسمية لم يرد فيها على مقتضى الاقتداء بالقائم في  
 المحل لكن ظنه في نفس الامر زيد وفي هذه نوي  
 الاقتداء بزيد في القائم الذي هو زيد بحيث تقتضي القائم  
 بالموصول صلته بهذا الذي تحقق المعايير  
 فيها **قوله** فاذا هو شاب يصح قيل عليه في الفلاسفة  
 فنامله **قوله** لان الشاب يدعي شيئا عليه وانه  
 بقا لذكره في مواضع شي ان التسمية تلحقها مع الاشياء  
 عند اجتماعهم وقضية صحة الاقتداء في المسائلتين  
 وعدم النظر اليه كون الشاب يدعي شيئا عليه وحينه  
 لا يتجه **قوله** والاشارة هنا لا تكفي لان الارهاقاء  
 التسمية كون الاشارة الحالا امام لظهور ان كونها الي  
 الشاب او الشيخ انما هو بناء على عدم الفاهما وانت  
 صيرت المصنف رحمه الله تعالى قد صرح بالفتا التسمية  
 مع الاشارة في مسائلها اذا نوي الاقتداء بهذا الامام  
 الذي هو زيد **قوله** والاشارة هنا لا تكفي لانه قيل  
 عليه هذا في الفلاسفة تقدم من انه لو اقتدي بهذا القائم  
 في المحل الذي هو زيد فاذا هو عمرو والذي يظهر لي  
 ان هذا البناء لان معنى قوله الذي هو زيد الذي  
 ظنه زيدا فالسؤال الاشارة به وحيل ما هنا على ما اذا

دون



جنة بانه شاب فقد نوي الاقتداء بغير الامام فصار كالاقدر  
 بزيادة افعرو واما الفرق بين هذا وعكسه يات الشاب  
 يدعي شيخا قعيدا وعل هذا وجه التامل وفي البرازية اراد  
 بعد قوله وعلى القلي يجوز وقيل لا يجزئ **قلت** وقيل  
 وجهه انه باعتبار ما كان اوله يشبه الشاب وهذا شرع  
 ارادة الظن في مقام الصفة فليست تامل في التضمن الفصل  
 لعلونه يشبه الشيخ مع عدم اعتبار الاشارة فانه لو اعتبرها  
 لا شك في تمام **قوله** ليس لنا من ينوي خلافا ما يودي الا  
 على قول محمد رحمه الله تعالى في الجملة الى اخره اي الا مضي  
 الجملة على قول محمد رحمه الله تعالى في الجملة **قوله**  
 الحصر ممنوع فانهم قالوا لو طاف بنية التطوع في ايام  
 الخروجه عن الفرض فقد نوي خلافا ما ادي وقد صرح  
 المصنف رحمه الله تعالى بذلك فيما سياتي قريبا في البحث  
 الثامن وعين الحصر ايضا بما صرحوا به من انه لو صام  
 يوم الشك بطوعا فظهر انه من شهر رمضان كان عن  
 رمضان وعين الحصر ايضا اذا قام الى الركعة الخامسة  
 في صلاة الظهر ساهيا بعد ما فقد للركعة الاضيرة فانه  
 تضمن ركعتين او يكون الركعتان تابيتي عن سنة  
 الظهر في قوله وعين الحصر ايضا بما تقدم من انه لو صام  
 ركعتين تهما على ظن بقا الليل فظهر ان الفجر قد طلع  
 فانهما يتويان عن سنة الفجر على الصحيح وعين الحصر  
 ايضا لما لو نوي كفارة الظهار او كفارة الصوم ثم قدر على  
 الفتح فانه يخطي في الصوم بالنقل وهو خلافا ما نوي  
 بلا شك وعين الحصر ايضا اذا كان يصلي الظهر منفردا  
 فاقبته الجماعة وقد قيل للركعة بالسجدة فانه يتم شقها

ويقع

ويقع نقلا فقد نوي خلافا ما ادي وعين الحصر ايضا اذا  
 قد صوم يوم بعينه فصامه بنية النفل يقع عن النذر  
 كما في شرح الجامع الصغير للميرزا شمس الدين رحمه الله تعالى وعين  
 الحصر ايضا لما لو نوي بعد طلوع الفجر تطوعا كان عن سنة  
 الظهر من غير تعيين مصلات الوقت متممين لهؤلاء الشيخ  
 المصنف رحمه الله تعالى في البحر عند قوله لاكتد ويعد الفجر  
 بالشر من سنة وعين الحصر ايضا لما لو نوي ليلة الشك  
 صوم ايام شهر رمضان ثم ظهر بعد الصوم انما هو شهر  
 رمضان اجزا **قوله** واما اذا لم يكن الحاضر هذا مقابل  
 قوله اول البحث الثالث فان كان في المنوي عبادة **قوله**  
 وهو محمول على ما اذا كان محرثا اذا كان صيا الى اخره هـ  
 والعرف بينهما ان الشرط يكون المنوي عبادة مقصودة  
 او غيرها وهو لا يجد الا بالظاهرة والقدران القرين من  
 العبادة المقصودة الا انما اذا كان صيا وصد الشرط الاضير  
 وهو عدم ملا الفصل الا بالظاهرة يحصل الشرط في اية  
 الصلاة به واذا كان محرثا عدم الشرط الاضير لم يجزه  
 الصلاة به **قوله** حتى لو نوي الفرض يجزيه اي تقريه على  
 قوله لا بد من نية الصلاة ونية الفرض ونية التامين  
 وفي بيان نية الفرض ادي هذه الاشياء التي لا بد منها  
 فكيف يجزيه مجرد نية الفرض وعبارة المجتبي فاذا نوي  
 الظهار او الصوم مع هذه الوصو ما تنهي ومنه يعلم ما في  
 النقل عن المجتبي من الخلق **قوله** والواحيات كالقرايف  
 تقيدان بتعيينها اما يخصو مسيها او يكونها واجبة  
 وقد تقدم في الوتر انه ينوي الوتر لا الواجب وعلله ثمة  
 بان وصوي به في لفغيه فاذا كان الواجب ليس كالقرف



من كل وجه **قوله** فقد من الخاتمة بطلان النية وبنية  
 مبادية **اقول** الذي قدمه انما يصح بطلان النية ولم  
 يذكر الخاتمة بنية مبادية **قوله** ولو كان الكل فرضا الي  
 اخره في الفتاوى والظهيرية من الفصل الثاني من  
 الباب الثاني من كتاب الصلاة امر غيره وهو لا يعلم  
 الفرائض من النواقل فصل في نوى الفرض في الكلا جازت  
 صلاة تمام صلاة القوم وكل صلاة ليس لها سنة قبلها  
 كصلاة الفجر وصلاة المغرب وصلاة العشاء **قوله** ايضا  
 وكل صلاة ايضا قبلها سنة مثل صلاة الفجر وصلاة  
 الظهر لا يجوز صلاة القوم **قوله** وعلم معنى الفرض انه ما  
 يستحق الثواب بفعله الاخره الصواب ان يقال ما لم يكن  
 يقطعه يستحق الثواب بفعله **قوله** بما يقتضي ان ينوي  
 بما في نفس الامر فرضية المراد ينقض الامر هنا ما يجده  
 النقل لصحة **قوله** ولعل **قوله** فاستطاعت المحقق بينا المقام  
 رحمه الله تعالى الى اخره قيل عليه في هذا الاستنباط نظر  
 لان الكلام انما عنده الاطلاق في النية فيه يصرف  
 الى النية والفرض حكما للمصلحة المذكورة فليكن يقول  
 لا بد فيه من نية الفرض وهو مصارر لكلامه فان كان  
 اراد بقوله لا بد من نية الفرض انه لا يكفي الاطلاق  
 وان اراد ان لا يصرف اليه وصحت نية الفرض فهو  
 عين ما قالوا **قوله** لان صرفه الى الفرض مستقيم  
 فخير ان محذوف وهو لا يجوز **قوله** فلا بد من نية الفرض  
 الاخره قيل عليه مقتضى ما ذكره المصنف رحمه الله  
 تعالى ان لا يقع عن حجة الاسلام فيما لو علق المريد  
 حجه باليد فبركه وهو مخالف لما في المنية والسراجية

حيث

حيث قال المريد علق الحج باليد ومجاز عن حجة الاسلام ورد بها  
 قيل من انه اي المريد اطلق من نية الحج قصر فالج حجة  
 الاسلام وهو موافق لما مر صوابه انتهى **اقول** الاشبهة  
 في ان مقتضى ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ان لا يقع  
 الحج في مسألة المنية والسراجية عن حجة الاسلام وما  
 موافقة ما في المنية والسراجية لما مر صوابه فلا دخل  
 له في هذا المقام اذ لم يدع القائل مخالفة ما في المنية والسراجية  
 لما مر صوابه صي يرد عليه بما ذكره **قوله** لعدم اشتراط النية  
 فيه هذا في غير الوضوء بنية المريد وسوز الحار فان النية  
 شرط فيها كما في الظهيرية **قوله** ولم ار كيه ايضا حكم نية فرض  
 العيب الى اخره **قوله** في فتح المديان لا يشترط في  
 الفرائض تعيين فرض الفرض بلا خلاف وكذا صلاة الجنازة  
 لا يشترط فيها نية فرض الكفاية **قوله** واما الصلاة  
 المعادة لا ارتكاب مكره او ترك واجب الاخره وقيل عليه  
 ان الاعادة ان كانت لترك واجب فواجبة وان كانت  
 لترك سنة فسنة انتهى **قوله** الجواز لا ينافي الوضوء  
 والسنة **قوله** كل وقت سجد في وضوءه فتوى ظهر الوقت  
 الى اخره مثله في منية المصلي وعبارته وان كان الرجل  
 ساجدا في وقت الظهر وتوكل ظهر الوقت فاذا الوقت قد  
 خرج يجوز بناء على ان الفرض بقية الاداء والادائية الفضا  
 يجوز وهذا هو المختار كما ذكره في المحيط والامامة بن  
 امير الحاج رحمه الله تعالى في شرحه ما ثبت من الفضا يجوز نية  
 الاداء والادائية الفضا مرديا ما عليه بطلان النية وانما  
 لا يظهر هذا الوصف اما مجازا او لجهلا بانصافه وقتيه  
 بالوصف الى الفضا في نفس الامر كما في هذه الصورة فتعمر



كما ذكره في المحيط وهو منكون في الدائرة ايضا وعندها لما  
 انه اذا كان شاكيا في وقت انه باقى فتوى ظهر الوقت والوقت  
 قد خرج فيكون قسلا في المسطور فيما وقع عليه العيد الضعيف  
 عند الله تعالى له من الكتب المشهورة في المذهب مع مساعة  
 الوصية لذلك فان المسطور فيها لا يجوز لانه بعد خروج  
 وقت الظهر فخرج الوقت هو العصر فاذا نوي فخرج  
 الوقت كان نوايا العصر وصلاة الظهر لا يجوز بنية  
 العصر فالظاهر ان هذا هو الصواب وما ذكره المصنف  
 غلط منه انتهى وقال البيهقي رحمه الله تعالى في  
 شرط ما صارت الفضا بنية الاداء وعكسه مجمع عليه عندنا  
 وما نية ظهر الوقت بعد خروج الوقت في العصر ايضا  
 لا يجوز وكسره من الفضا بنية الاداء قال الشيخ كالا الذين  
 ارباب الجاهل رحمه الله تعالى في شرط الصلاة قوله كالظهر  
 مثلا اي اذا قرن باليوم وان خرج الوقت لان غايته  
 انه فضا بنية الاداء والوقت اي اذا قرن الظهر بالوقت  
 ولم يكن خرج الوقت وان خرج ونسبه لا يجزئ في الصحيح  
 انتهى كذا في الخلاصة وغيرها لو نوي ظهر الوقت  
 او عصر الوقت يجوز هذا اذا كان يصلي في الوقت فان  
 يصلي بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فتوى  
 الظهر لا يجوز ذلك لانه لا يتعين فيها الوقت حينئذ  
 وانما يتعين بضم اليوم لانه لا يخرج عنه كونه ظهر اليوم  
 بخروج الوقت ويخرج عنه كونه ظهر الوقت بخروجه  
 لصحة نسبه ظهر اليوم ولا ظهر الوقت لان الوقت ليس  
 له ظهر ان اللام للعهد لا الجنب فلا يصح في اليه فقل  
 من هذا ان ما اختاره في المحيط على ما ذكره المصنف  
 رحمه

رحمه الله تعالى هو المختار انتهى والحق ما ذكره البيهقي  
 الحلبي رحمه الله تعالى من ان ما نقله المصنف رحمه  
 الله تعالى عن المحيط هو المختار لانه غلط قوله كنية  
 من نوي اذا الظهر اليوم الى اخره **اقول** فيه نظر  
 اذا لم يصح فيه الاداء بنية الفضا بل يصح الفضا بنية  
 الاداء حينئذ قال المشيخ غير صحيح قوله وكنية الاسير  
 الذي اتى به عليه الى اخره فتأمل اطلاقه ما اذا لم يثبت  
 النية ولم يبينها ايضا ووجهه انه لما ظن انه من شهر  
 رمضان وان الصوم اذا اعطى حكم الاداء حقيقة لكنه  
 انتهى ثم ان جعل هذا تمثيلا لم يصح فيه الاداء بنية  
 الفضا فنظر بل يصح فيه الفضا بنية الاداء حينئذ قال المشيخ  
 غير صحيح كذا في قوله قوله وعكسه كنية من  
 نوي فضا الظهر الى اخره فيه ان هذا التمثيل انما يصح  
 للاصل دون العكس قوله وكنية الاسير الذي صام  
 شهر رمضان الواحدة فيه انه لا يصح تمثيلا للعكس  
 بل هو تمثيل للاصل كالذي قبله قوله والصحة فيه  
 انه انما الى اخره اي الى باصل النية مع زيادة لان الفرض  
 انه ظن مصي شهر رمضان فيلزم الاتيان بالتعيين  
 والتعيين لا يحل شرط في الفضا واذا كان الاصل في الاداء  
 اصل النية لا غير فقد تضمن التعيين في تعيين  
 ان لا يشترط فيه الى اخره فانه غير موقت وقد تقدم  
 في الاصول ان الحج مشكك يشبه الظرف والمعيار قوله  
 انما مسمى بيان الاخلاص فيك هو سر سبك وبين  
 ريك عز وجل لا يطاع عليه ملك فيكبيه ولا شيطان  
 فيفسده ولا هو في تميله **اقول** لا ريب في الفرق بين



**قوله** ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في الفرائض مخالف لما في الواقعات من ان الريا لا يدخل في صور القرينة وفي سائر الطاعات يصلح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى الصوم لي وانا اخبري به نفى شركة الغير وهذا لم يذكر في حق الغير وفي حق سائر الطاعات ومثله في كتاب الكسب من المتفق انتهى **قوله** التقييد بالقرينة يقتضي دخول الريا في صور غير القرينة والتعليل المذكور يقتضي عدم الدخول مطلقا فليتام **قوله** الصلاة ارضا الخصوم اي بشية ارضا الخصوم كما يدعي عليه قوله لو رد ذلك فلا فائدة في الشبهة **قوله** في بعض الكتب **قوله** لعلم المراءى بها الكتب السراوية لا كتب العلماء الا ان يكون ذلك حديثا **قوله** العلماء في كتبهم وليسوا بحد للمناقض ثواب الاجرة الملائق بفتح الثوب وكسر هاء سدس الدرهم وهو قيراطان والقيراط خمس شعيرات ويجمع عليه دوانيقي ودوانيقي كذا في الاخير **قوله** في الشبهة اي في الصلاة بشية ارضا الخصوم **قوله** فلا يواضع به كذا في النسخ يلف بعد الواو ومن المواضع والظاهر فلا يواضع به من الاخذ اي لا يواضع بالدين في ثواب سبعية صلاة كما يقتضيه السياق **قوله** ولكن ذكر في كتاب الاصلحية الى اخره **قوله** فيه ان ارادة احد من الخالسين من قبيل الريا حتى يتم به الاستدراك ويترك عليه ما ذكره بل عدم اجزا البدنة في الصورة المذكورة لعدم شرط صحة التسمية بها **قوله** لان الازالة لا تجزي قيل عليه **قوله** فان عدم مجزئتها لا يستلزم ما ذكره ولو لم تقولها اذ وقع اليقين قرينة كان الكاف قرينة **قوله** بان القرينة موقوفة على الازالة وهي موقوفة

في

في حق من قضى الحج لاهله وصقه النصر الخ لم يرد اهليته فكيف يكون الكاف قرينة مع عدم شرطها بخلاف العكس لانه يعتمد على الفاشية من نوعية القرينة فتدبر **قوله** واختلفوا في كفا الدائم قيل هل المراد بالذات الحج الاصل والمباشر هو حقيقة في المباشر مجاز في الامر انتهى **قوله** فهو على ما افتتح قال في الواقعات لان التحريم عاجز عن فائت الصلاة لا يمكن **قوله** ولا يدخل الريا في الصوم وقيل لا لا يطالع عليه وبه يعلم انه يدخل اذا بين انه صائم فتاملا انتهى وفيه انه صدر عن الشيخ بن حجر رحمه الله تعالى في شرح المشكيات بانه اذا بين انه صائم لا يدخل الريا في الصوم وانما يكون الريا في اجزائه انتهى ولم يعل هذا وجه التامل **قوله** وهو كانه لم يصل وقيل عليه اذا كان لا وزر عليه لم يكن كانه لم يصل لان نفى الوزر يستلزم عدم استحقاق العقوبة وكونه كاذبا كانه لم يصل يقتضي استحقاق العقوبة فمليك بالتامل **قوله** ولا ينبغي ان يتركه ومثله قول السهروردي رحمه الله تعالى عمل وان ضفت العجب مستغفرا منه **قوله** ظاهر ان الحاج اذا خرج تاجرا الى اخره قيل بانه في الاولى معظم وقصده الحج والتجارة في الطريق يتجاوز في الثانية الاخرى لعكس كما يفهم من قوله اذا خرج تاجرا لا يصح **قوله** ان الحاج اذا ضل ان كونه صائبا بصدق وان لم يكن الحج معظم وقصده انتهى وفي فتح المديبر في مضال السفر للحج والتجارة ان كان القصد الديني هو الغلب لم يكن فيه اجر وان كان القصد الديني الغلب كان له اجر بقدره وان ساء وباسا قطا وفي الصحيح وغيره ان الصحابة



رضي الله تعالى عنهم تاتوا ان يتجروا في الموسم يعني فترك  
 قوله تعالى وليس عليكم جناح ان تتبصروا فضلا من ربكم  
 الآية الشريفة اي في مواضع الحج **قوله** لو طاف طائفة  
 الخاضرة قبل طواف هذا الاطلاق عدم الاجزاء ولو مع نية الطواف  
 ونحوه نظروا سياقي عن قريب ان الطواف الطواف لطلب  
 الفريضة بكونه وانتهى لو استعمل على النية اجزائه **قوله** والفرق  
 ظاهر سياقي بعد وقتين في الحديث الثاني **قوله** وليكن  
 المعتمد ما اقر به المتأخرون من الجواز قبل عليه انه  
 كذا في الثانية الاجماع على ان الاستحباب على تعليم الفقه  
 باطل انتهى **اقول** مداد القاضي كان رحمه الله تعالى  
 اجماع المتأخرين فلا مفاصلة **قوله** وقد مناه انه اذا نوي  
 الاعناق لصلاته الخاضرة **اقول** لا محل لذكر هذه  
 المسئلة هنا لان الكلام في الاطلاق في العبادة والنية  
 ليس بعبادة وصفها ولذا يصح من الكافر كما قدمه في  
 القاعدة الاولى **قوله** ولم ار يحكم ما اذا نوي الصوم والحج  
 الخاضرة في فتح المديروا لو نوي الصوم او الحج والتداوي  
 فالاصح الصحة لان الحج والتداوي ما صلا قصد ام لا  
 فلم يحل قصده تشريكا وتركه للاطلاق بل هو قصد  
 للعبادة على حسب وقوعها الان من ضرورتها حصول  
 الحجية او التداوي ولو نوي الصلاة ودفع غيره صحت  
 صلاته لان اشتغالها عن دفع الفريضة لا يقتضي قصد  
 وكذا لو نوي الطواف وبلازمة الفريضة والسوق خلفه لما  
 كره ولو قد اية وقصد بها الصلاة والافهام فالانطلاق  
 وما يحويه في هذه الصورة هو بالنسبة الى الاجزاء اما التقا

فلا

فلا **قوله** ما اذا اشرك بين عبادة وغيرها قيل اي في النية  
 فلا بد انما قدمه انفا من الجمع بين الحج والتجارة من جزئيات  
 هذه المسئلة لانه في تلك المسئلة لم يجمع بين الحج والتجارة في  
 النية **فان قلت** اذا خرج تاخيرا شرعا كان حاصلا  
 انه نوي التجارة او لا شرعا في الجمع ثانيا فقد جمع بينهما في النية  
**اجيب** بان هذا الجمع في مطلق النية في زمانين متفا  
 والكل الام لان في الجمع بين العبادة وغيرها في نية واحدة كما  
 هو المتبادر في نية الصوم والحج ومثله نية الوضوء  
 واليترد وما اشبهه **قوله** واما الخشوع فيها بظاهره  
 وباطنه فيسحب **اقول** في شرح الجمع لا يثبت ان  
 الخشوع في زمن جز من الصلاة شرط لصحتها ولا يخفى  
 انه في غاية الاشكال **قوله** فاما ان ينوي فرضين قبل  
 لم ينسب علي ما اذا نوي فرضا واحدا قال صمد الدين  
 ابن ابي البريق رحمه الله تعالى في شرح التهذيب اذا نوي  
 فرضا واحدا كما لو نوي الظهر ركعتي الظهر ركعتي  
 الطواف وصلاة العيد بطلت النية ولم يصح شارعا في  
 واحد منهما وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى يصح شارعا  
 في الفرضين وهو رواية الحسن رحمه الله تعالى عن الامام  
 رضي الله تعالى عنه انتهى ولم ينسب علي ما اذا نوي فرضا  
 ونفلا كما لو نوي بسلامة الخروج من الصلاة والسلام  
 على الحامضين حصل كما في فتح المديروا **قوله** فان كان في  
 الصلاة فلا يصح واحدة منها قبل لم يعلمه وعلمه الشافعية  
 رحمه الله تعالى بانه يصير بذلك متلاعبا **فان قيل**  
 لم لا يكون تطوعا **اجيب** بانه فرع الانفا ذو الفرضين

يرين



انتم بيمينته انتهى **اقول** علله في السراج الوهاج بانها واجبة  
 مختلفات فلا بد من اطلاق انتهى وملازمه بالواجب الغرض  
**قوله** ولو نوي في الصوم القضاء لكفارة الجائزة كان عند  
 القضاء لا سببه ايجاب الله تعالى وسبب الكفارة ايجاب  
 العبد على نفسه فانصرف الى الاقوي لترجيحه **قوله**  
 كجهله لا يفسد ما قبل الظاهر ان الجهد قبل الشروع في جزيء  
 منه والاك ان يطوعا **قوله** وقال محمد رحمه الله تعالى يكون تطوعا  
 قبل عليه ليس بطلا ههنا ان عنده اذا فسد الوصف بطل  
 الاصل كما تقدم **قوله** ولو نوي الزكاة وكفارة الظاهر الجائزة  
 اي نوي بالصدق في الزكاة وكفارة الظاهر رقتل اما  
 ان كانت النية عند الاقرار قبل الدفع الى الفقير فهو  
 ممكن من صفته عن ايها مشا قبل الدفع واما ان كانت  
 النية عند الدفع فالظاهر ان الجهد يعتبر ولو بعد الدفع  
 فتأمل انتهى وشرح الجامع الصغير للمصنف رحمه الله  
 تعالى انه يقع تقبلا لان كل منهما يحتاج الى نية فيदान فان  
 ميق في نفس التملك من الفقير وهو يطوع فيحتاج وهو  
 لا يحتاج الى تعيين النية **قوله** فان كان في الصوم قبله  
 الجواز الجائزة قبل الظاهر انه اذا لم يصرف فلابد ان يكون  
 تطوعا **قوله** ولو نوي مكتوبة وصلاة صيازة هذه المسئلة  
 ذات خلاف فعند محمد رحمه الله تعالى لا يكون باطلا في شيء  
 منها ولا يفسد ما بعده الله تعالى فيلزم مع محله الله  
 تعالى وقيل يعتبر شارعا في الظاهر وهو الاصح لانها اقوي  
 لكونها مطلقة ذكر ذلك الصدر سليمان ابن ابي الفريحي  
 رحمه الله تعالى ما لو نوي على الجائزة ثم وضعت اخرى  
 فتوابعها وصح انه يكون مستانفا ويستقبل الاولى وان

لم

ما ينفرد به الثانية فتأمل الاولى ويشتك لنا الاضرب وان نوي لها  
 فهي الاولى كما في المحكي ويتبعه الفخر الزيلعي وابن القيم رحمهما  
 الله تعالى في كونها على المصنف رحمه الله تعالى ان يصح بطلان  
 وكفارة الجائزة بقى لو نوي عن كفارة يمين وظاهر ان  
 حكمها للمرتبة الثانية رحمه الله تعالى انه كجهله عن ايها مشا **قوله**  
 وكذا الزكاة وكفارة الظاهر رقتل لم يذكر وصية استنويها في  
 القوة ووجه عدمه في الزكاة وكفارة اليمين مع الحاجة اليه  
**قوله** وكذا قدمت المكتوبة على صلاة الجائزة قبل سياتي  
 في الغنة الثالثة فيما تقدم عند الاجتماع ما في الغنة انتهى  
**اقول** لا يخالف لان ما ذكره هنا فان نوي المكتوبة وصلاة  
 الجائزة معا وما سياتي في اذا دخل الوقت وصعدت صلاة  
 الجائزة هل يشترع في الفرضين او في الجائزة **قوله** ولذا قال في  
 السراج الوهاج لو نوي مكتوبة بين الجائزة قبل قد سبق اننا  
 عند السراج الوهاج انه لو نوي قرصين لم يصح واحد  
 منها فثبت ان تقبيل من اداة ظاهرة انشهر وقبل الامتاق  
 فانه في المسألة الاولى نوي قرصين وليس اخذها اولى  
 بالصحة من الاخذ فطلبا لاجل المكتوبين فان الذي لم  
 يرضل وقتها لم تكن مكتوبة عليه والي دخل وقتها  
 مكتوبة فحصل الفرق بينهما **قوله** فهو الذي دخل وقتها  
 قبل الاخذ على ان يشهد صورتي اذ اداها نوي وقتية وفائتة  
 الثانية نوي وقتية وما لم يرضل وقتها لم تكن لما صرح حكم  
 نية الوقتية والثانية يعني الحكم معصورا على الصورة الثانية  
**قوله** ولو نوي فائتة ووقتية الجائزة كذا في الخلاصة وذكر  
 في الجامع الكبير انه لا يصير شارعا في اداة منها وانما تكون  
 للوقتية فاما ان في اداة وقتية لترجمتها وفيه اشارة الى كون



المطهر في صلاة فريضة ما علم تكليف المحل في صلاة فريضة  
 انما يصح واحدة اذ كان في الوقت سعة بعد التراجع **قوله**  
 ولو نوى الظهور والغير الى اخره قيل لاحاطة الى ذكر هذا القول  
 لا بد من قوله ولو نوى فانيته ووقتيه الى اخره **قوله**  
 هو وان دخل في ذلك الا ان فيه زيادة بيان ما اذا نوى فانيته  
 ووقتيه وكان في اول الوقتية هذا القول قال لو نوى فانيته  
 ووقتيه فان كان في اوله فالفانيته وان كان في اخره  
 فالوقتية لكانت لا فريضة **قوله** يعني ما اذا كبرنا وبنا للركعة  
 والمركوع وما اذا طاف للمقدس وللوطع كذا خط المصنف  
 رحمه الله تعالى ولم يذكر صلاة ركعتين في فتح المريد لوطاف  
 بسنة الفرض والورد في صحيح المقدس ولا يكتفي للورد في صحيح  
 لغيره عظمه لزمه **قوله** وقال محمد رحمه الله تعالى  
 لا يجزئه عن المكتوبة يعني للمساكنات بين الوصفين  
 وبه قالت الثلاثة رحمه الله تعالى كما في شرح تنوير  
 الابصار **قوله** ولو نوى ركعة وصلاة فهي عن النافلة  
 قبل عليهما صلاة الجنازة فورية والسنة نصف  
 وصية فكان الظاهر ان يكون عن الجنازة النافلة  
 اشك في وفيه ان صلاة الجنازة اقوى من صلاة النافلة  
 وان كانت فرضا من جهة انها صلاة كاملة ذات ركوع  
 وسجود بخلاف صلاة الجنازة **قوله** اما اذا نوى نافلة  
 الى قوله اجابات عنها الات الحية والسنة فريضة احدها  
 وهي الحية تحصل بلا قصد فلا يمنع حصولها قصد  
 غيرها وكذا لو نوى الفرض والحية كما في فتح المريد  
 قيل ولو نوى المصنف رحمه الله تعالى لنقل مختلف  
 السبيل كان او لم يكن احذر صلاة التراويح والجمعة لليل  
 ولو

ولو نوى التراويح وقيام الليل لا سبب التراويح عند  
 سبب قيام الليل انتهى وفيه ما مله **قوله** المحصول المقصود  
 قيل يتشقق منه اصل النية عند الاثنين وعرفه المحصول  
 المقصود فيه ايضا كما لا يخفى انتهى وفيه ما مله **قوله**  
 في فتح المريد صام في يوم عرفة مثلا قضا او ندرا او كفارة  
 ونوى به الصوم عنه يوم عرفة اثنى بعينه بالصوم  
 والحصول عنهما انتهى ومنه يستفاد الحكم الذي لم يره  
 المصنف رحمه الله تعالى بالطريقة الاولى **قوله** ولو امر  
 ندرا ونقلا الى اخره قيل ينبغي ان يكون ندرا الى اخره  
 وفيه ما لا يخفى اقوى وقد تقدم ان المصنف الاقوى  
 قال اقوى **قوله** ولو امر من حجتين الى اخره في فتح المريد  
 ولو امر من حجتين تنفقد واحدة لا بد ان يتصور وقوع  
 حجتين في عام واحد وما قيل في طريقه اي الجمع بين  
 حجتين من ان يدفع بعد نصف الليل فيركع وحلق  
 ويطوف ثم يركع من مكة الشريفة ويمود قبل الفجر  
 الحجة فوات مردود بانهم قالوا المقنع في الدرر لا تنفقد  
 عمره لا شقاه بالدرمي والحاج بقي عليه رمي ايام  
 مني وصريح باستحالة وقوع حجتين في عام واحد وصلي  
 فيه الاجماع **قوله** حجة وعمره اي ونهض حجة وعمره كان  
 الذي رخصها **قوله** كما اذا نوى تجديد الاولي وكثير تنطير  
 للانشغال بالنية والتكبير **قوله** يتفرع على الجمع بين  
 شيئين في النية الى اخره في الجوهرة من الايمان واذا  
 في الامرانية انما على صرام ينوي في اصداهما الطلاق  
 وفي الامر في الاطلاق طاعتين عطفان اللفظ  
 الواحد لا يحمل على امرين فاذا اراد اخره حمل على الاغلاط



منها وهو الطلاق وكذا اذا قال انما علي صدام ينوي في  
 اصدائها ثلاثا وفي الاضحية واحدة تطلقان ثلاثا لما  
 ذكرنا ان اللفظ الواحد لا يجعل علي مصنين فيجعل  
 علي اصدائها كذا في الكدر وفي فتح المديبر لو قال للزوجة  
 انت علي صدام ينوي الطلاق والظاهر انه خير  
 بينهما فما اصابه يثبت وقيل يثبت الطلاق لقوته  
 وقيل الظاهر لان الاصل بقا النكاح **قوله** وقد كثرنا  
 في باب الايمان شرح الكثر حواله غير راجحة فان  
 لم يكتبه في باب الايمان **قوله** الاصل ان وقتها اول  
 العبادات اليه في فتح المديبر والاصل ان وقت  
 النية اول العبادات وكونها وخرج عن ذلك الصوم  
 فحوز تقدم نيته على اول الوقت لفسر مراقبته  
 للخبر وكذلك الزكاة وصدقة الفطر وما في غير العبادات  
 كنية الاستسنا في اليمن فاما قيل فراع المستثنى  
**قوله** وعن محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى انه اقره  
 قيل ومثل الصلاة الصوم وعنده لكن الاصح انه  
 لا يكون نيته لا بها عين العلم الاندكية ان من علم  
 الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر كما في مجموع الفتاوى  
**قوله** هكذا تحتمل هذه اللفظة وجهان اصدائها ان  
 ما صرف تنبيهه على اسم الاستشارة بتقديم  
 واللاف صرف تنبيهه على اسم الاستشارة في موضع  
 نصب على الحال او نفتل صدر محذوف وثانيها ان  
 هلاسه فعل عصى حذو كذا امار ومجرو مستعلق به والجملة  
 متأنفة استئنافا **قوله** ونقل عن محمد بن مسلمة

رحم

رحمه الله تعالى والاصح خلافا كما في النبلازية **قوله** قال  
 محمد بن محمد رحمه الله تعالى في الرقيات اسم كتاب الفقه محمد  
 رحمه الله تعالى بالرقعة حيث كان مضمنا فيها فتش  
 اليها وهو من كتبه النوار **قوله** وفي الجوهرة والامير  
 يقول الكدر رحمه الله تعالى لا نه قاسم الصلاة  
 على الصوم وهو لا يصح لان سقوط القرآن الفريز  
 لمكان الحرم والحرم يندفع بتقديم النية في الصلاة  
 فلا ضرورة في التأخير وجوز التأخير في الصوم  
 للحرم قال بعض الفضلاء ولما قيل ان يقول يندفع  
 الحرم بالتأخير وبالتقدم في الصوم ايضا كما لا يخفى  
**قوله** وينبغي ان يكون في ولا السمت الحاقه في شرح  
 النقاية للعلامة محمد القاسمي رحمه الله تعالى نقلا  
 عن التحفة ان محله في الصوم وقتل سائر السنن فلا  
 بين عندنا فيل عنسلا لوجه كما يقرر عند  
 الامام الشافعي رحمه الله تعالى عنه انتهى وظاهر  
 التعبير ينبغي ما ذكره فقط لا منقول وقد علمت  
 ان المتقول عن اعظم الفحول **قوله** ولم اري وقت نية  
 الامامة قيل ينبغي ان ينوي من الايمان ان يكون  
 اماما لكل من يقتدي به بل قد يقتدي به من لا  
 يراه من الجن والملائكة عليهم الصلاة والسلام  
 كما ورد في الآثار واما ما قاس عليه فذاك واصلا  
 اماموم ولا يمكن ان يقدم النية عليه **قوله** للتواب  
 اي لا للمصلحة لانها ليست شرطا لصحة الاقتران في  
 عمدا السامية فانما هي منسوبة للتواب كما انه  
 ينبغي ان يكون وقت نية الجماعة الحاقه اسم يكون

قوله



من يريد على نية الامامة وقوله وقت نية الجماعة حتى يكون  
 وقوله اول صلاة المأمور يد من الخبر **قوله** واما صحة الاقتدا  
 بالامام اي واما نية الامامة لصحة الاقتدا كما في حق النساء هذا  
 مساق الساق والشهادة في الفتح لا يلائمه فالظاهر ان في  
 نية الامامة لصحة الاقتدا كما ترى **قوله** فان نوي حين وقف  
 الى اخره اما صحة شروعه في الاولى فلان جزم في نية الاقتدا  
 عند انية تقدم نية على نية امامه واستصحابها في شروعه  
 الامام فصحت واما الثامنة فلان ظن الشروع والاستصحاب  
 ان الظن غير الجزم لان الظن عند الفقه استصحاب الطرفين  
 والشرط الجزم في النية فلان لم يصح اقتداوه **قوله** عالما بان  
 لم يشترع جاز خلاف تكبيرة المأمور للاقتدا فانها لا بد ان  
 تكون متاخرة عن تكبيرة الامام صرح بذلك المصنف رحمه  
 الله تعالى بهذا قوله طائفة بخوضه وهذا في نية الاقتدا  
 فانها تجوز ان تتقدم كما علم من الفرق **قوله** فقال في شرع الجمع  
 ولودفعها بلانية الى اخره قيل عليه هذا مخالف لما  
 المتون **قوله** وكذا لزكاة نية ومصرف الا الذي فانه مصرف  
 الى اخره هذا الاستثناء مخالف لما عليه الفتوى كما في الجاوي  
 القدسي **قوله** ويتاخره الى ما قبل نصف النهار الشرعي  
 وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس واما اللغو في  
 من طلوعها الى غروبها **قوله** واما الجاوي اخره ذلك الذي  
 رحمه الله تعالى في شروط الصلاة ان تقديم النية في الحج  
 يجوز حتى لو خرج من بيته يريد الحج فاصرم ولم يختمه  
 الفتوى جاز **قوله** يصح نية ولا يتطلبا صلاته قبل هذا اذا  
 نوي بالقلب واما لو تلفظ باللسان فنسبت ويجوز  
 نية مقارنة لطلوع الفجر قبل عليه ونحوه على التفسير

بوصوب

يوجب التبيين بالوضوء والكفارة لانه التبيين يستدعي  
 الوقوع في جزم الليل وهو مفعول عند مقارنة طلوع  
 الفجر **قوله** الظاهر ان المراد بالمقارنة المقارنة لا  
 المقارنة الحقيقية ولعلها شائبة الى هذا **قوله**  
 ومن القريب ما في المجتبى الى اخره قيل ان اراد القارئة من  
 حيث النقل فلو ان اراد من جهة تفسير القارئة بما ذكره  
 فهي هذا التفسير للامامة البقا في رحمه الله تعالى في  
 مناسباته عند قوله تعالى اياك نعبد وانت هي **قوله** لم  
 يردوا احد منهم او انما اراد ان القارئة في كون هذه الاشياء  
 لا بد من نيتها فان الفقهان صرحا به تعالى لم يذكر وان ذلك  
 في كتبهم متونا وشروعا وقفا وهي **قوله** وينوي ان  
 يفعلها عطف على قوله نية العبادة بعد تقدير السانك  
 والسبب بالمصدر **قوله** وان يكون عطف على قوله انه  
 يفعلها الى اخره وينوي كون فعلها اقرب الى ما وجب  
 عقلا قوله لا بعد عما صرح الى اخره عطف على اقرب اي  
 دينوي كون فعلها بعد **قوله** وهو ان ينوي في السواقل  
 انما كانت النوافل لطف في القرائن باعتبار انها مكملات  
 وجواب القرائن فكانت رفقا قاريا بها وقد ورد في الحديث  
 الشريف ان النوافل جوارب القرائن قال الشيخ رحمه الله  
 تعالى معناه انها تجبر السنن التي في القرائن اذ لا يمكن  
 ان يرد شي من السنن واصحابنا يدل على قوله وما تقرب  
 الى احد عنك ما اضرحت عليه **قوله** والى صلاتك المذهب  
 المصنوعان العبادة كانت الاقوال يلتقي بالنية في اولها  
 قال في فتح المبدع ومنه كانت هذا الاصل ما قيل يا ايها  
 نية سجود المسجودون نية سجود التلاوة في الصلاة

انما عطف في هذا ايضا وسهوا عنها



وعلمنا الاخير بان نية الصلاة تشملها ولما قلنا ان يقول لو  
قتل بالفسك لكان اولها ان سجود السهو علق بالصلاة  
من سجود السهو والى دليل ان يشرع للماموم اذا ه  
سهوا لا امام ولم يسجد والى الذي يظهر في توجيه ذلك ان  
صح ان يقال ان التلاوة من لوازم الصلاة فكان ه  
الناوي عند نيتها يستحضرها وفي ذكره تقرر من لها  
وليس السهو بنفسه من لوازم بل وقوعه فيها بخلاف  
القلب فان لم يكن في النية ايما اليه ولا اذكار وتطهير  
ذلك قدبة المحطوات في الحج والعمرة فانها لا بد لها من النية  
ولا يقال يكفي نية الاحرام بانها ليست من لوازم الاحرام  
ولا اضرورياته بخلاف طواف القدوم مثلا فانه وان لم  
يكن من ماهية الحج لكنه من لوازمه فكله لا يشترط  
له نية التقابلية الحج فهو تطهير سجد التلاوة في الصلاة  
**قوله** والفرق ان الطواف في الحاضر قبل لكان تقول الفرق  
سلم في نفسه لكن لا يدفع المحذور اذ يصدق على الوقوف  
لطلمع لفرق انه نوي به فلا يفي في دفعه شاي يمكن  
الجواب بان الاعتماد على الفرق المذكور اذ اذات المدايق  
نوي به غير ما وضع له وصفا مستقلا في نفسه انه  
اذا نوي به غير ما وضع له وصفا غير مستقلا لا يصح  
**قوله** وهو مبني على الحاضر قبل في المبدأ عليه نظرا ل  
خصيته الاستجاب على الاركان ما شرط اصل  
النية في طواف الزيارة ولو سلم فلا يتحقق بالنسبة  
الى طواف الصدق لانه ليس بالاركان **قوله** واستقدم من  
ان نية التطوع في بعض الاركان لا يتطالع قبل عليه لا

يحي

يحي ان المذكور كونه الطواف الركن يتادي بنية التطوع  
فان قيل في قوله نية التطوع في بعض الاركان أي في  
صح بعض الاركان يحتمل ان يفتى انه يتادي بنية التطوع  
فهو المصريح به كما ترى وانما اذا ان نية التطوع في خلال  
بعض الاركان فتفتى استخفافه منه نظر **قوله** وقد  
**انما قوله** وحلف القلب في كل موضع **اقول** ينبغي  
من هذا الاعتكاف انه لا بد فيه من التلطف ولا يكفي  
في ايجابه بالنية كما في الفتاوى السراجية ويسمي  
عليه المصنف رحمه الله تعالى قريبا **قوله** وفي القنية  
والجتي ومن لا يقدرا ان يحضر قلبه الحاضر معتبرا هذه  
ان فعل اللسان يكون بدلا عن نية القلب ومن المعلق  
ان نصب الابدال بالراي لا يجوز انتهى **قوله** حيث  
كان لا يقدرا على نية القلب صار الذكرا للسان اصلا في  
صحة الابدال **قوله** والى اواز نية ما سهوه الحاضر أي  
لا يطالب بنية الصلاة بعد ما شرع فيها حال سهوه كما  
يفيده التعليل **قوله** لان ما يفعله من الصلاة فيما سهوا  
معقولا عنه يعني اذا عفي عما يفعله من الصلاة وقال  
السهو عن الصلاة فاحري ان لا يواظب بالنية حال  
سهوه عن الصلاة بعد ما شرع فيها هذا تقدير كلامه  
أوفيه انه لا يواظب ولو في حال غير السهو كما تقدم في  
المبحث الثالث من عدم اشتراط القنية في البعث المحرم  
في الصلاة وغيرها من العبادات بل صرح في القنية  
تقسيم بانها يلزم نية العبادة في كل ضابط يلزم في  
جملة ما يفعله في كل حال **قوله** لو اختلفت اللسان  
والقلب كما لو نوي بعليه الظاهر ونطق بالعصم



ان يعقل به الخ ويطبق بالعبارة او به كسبه صح كما في فتح المديين **قوله**  
 ان فقدت الكفاية اي ان فقدت القيمة موضوعية للكفاية  
 ان جئت هناك والمراد من هذه العبارة وان كانت  
 عبارة لا تقدر به **قوله** ومن فروعها اي الاصل الاول  
**اقول** فكونه من فروعها نظرا لانه من فروع ما  
 خرج عن الاصل من اطلاقه في الواقع وفيه ان ما  
 خرج ليس اصلا صي يكون ما كذا من فروعها **قوله**  
 وانما قصد من هذا صيغة اطلاق تحت **قوله** فافهم  
 الحرمين رحمه الله تعالى قبل امام الحرمين لقب الامام  
 كبيرين صفي وشافعي فالحق في ابو المظفر يوسف  
 الشافعي الحرص في رحمه الله تعالى ذكره صاحب حاشية في  
 تاريخه والشافعي ابو المعالي عبد الملك بن ابي المظفر  
 من اصحاب الشافعي انتهى **قوله** لم يذكر هذا المراد  
 هذا الحنف والشافعي والظاهر ان المراد هذا الشافعي  
 صحت مايل افتابه بقوله الامام الفزاري رحمه الله تعالى  
 وفي القلب منه شيء اي من افتابه **قوله** راجل قال  
 عبيد اهل بلخ اصدرا الي اضره قيل هذه الفروع هـ  
 مشكلة على قول اي يوسف رحمه الله تعالى القائل  
 بعدم الفرق الا على قول محمد رحمه الله تعالى القائل  
 بالفرق كما تقر في كتب الفروع والاصول ان المتكلم داخل  
 في عموم كلامه ام لا كان او ضيا او ضيدا واستجابا في  
 المختار كما في شرح البدايع ويمكن ان يجاب بان ابا يوسف  
 رحمه الله تعالى عمل في هذه الفروع بقاعدة اخرى عنده  
 وهما ان العبارة لخصوص الفروع لا عموم اللفظ ولا شك  
 ان عرضه من هذا الكلام عدم دخول عبده تحت صي

لو

لو لم يعقلنا بوضوئه فيعتق ومشي محمد رحمه الله تعالى  
 على القاعدة المذكورة وعلى قاعدته المقدرة على قوله  
 وعلى قول الامام اي صيغة رضي الله تعالى عنه من  
 ان العبارة لعموم اللفظ دون خصوص الفروع ولا شك  
 ان اللفظ عام كما لا يخفى وقد اتفقوا على ترجيح قول  
 اي يوسف رحمه الله تعالى وما اراهما في علمت رجح قول  
 محمد رحمه الله تعالى في هذه المسألة **قوله** قالت تزوجت  
 علي الحاضرة قيل وقد وقع الخلاف في ذلك فقال ابو يوسف  
 رحمه الله تعالى لا يطلق الخلف لان كلامه خرج جوابا  
 لكلامها فيكون مطابقا لانه قصد انصافا وذلك  
 بطريق غيرهما فيتعدي به وقال لا يطلق لان القوم  
 واجب وقد مكفهاها فاعلم به ولا يشك ان يكون  
 عرضه اي شيء صي اعترضت عليه فيما امله الله  
 تعالى له ولو نوي غيرها صدق ديانة لا فضلا لان  
 تخصصه العام خلاف الظاهر وقد اختلف النرجح  
 الا ان اصحاب المتن رحمه الله تعالى مشوا على قولها  
 فيسفي اعتمادا لان العمل على ما في المتن اذ عارضه  
 ما في الفتاوى وفرق الجواب رحمه الله تعالى مستدا  
 خبره ما ياتي وهو قول خلاف المشهور وعبارته ولو  
 قال المولى لعبد سمي كذا لا يعتق ولو اشهد عليه  
 ثم دعاه يا عبد لا يعتق خلافا لوقال لامرأته سميتك  
 مطلقا ثم قال يا مطلقا تطلق والفرق ان الحراسم  
 صالح فصحت التسمية وهو اسم لبعض الناس  
 اما المطلق والطلاق ليس اسم صالح فلا يصح التسمية  
 به فيلزم يقع على ابيات المعنى فيطلق بخلاف الحراسم



لما حجة التسمية به فان التسمية على انيات اللفظ فتطلق  
 بخلاف الجدل انه لما حجت التسمية به وقع الفدا على الاسم  
 لا على المعنى فلا يقتضي بثبوت المعنى كقوله يا زيد  
 لا يرد ويا كلبك لم يتكلم استمع **قوله** والفرق بينهما  
 هو اني مسالة الكافر من كونه في اللفظ الجدية عبارتها والفرق  
 هو ان قوله الزوج با على القول الاول وانما يرد على  
 قوله ما يحتمل الرضوخ تحت القول بقولها انك قد تزوجت  
 املا اسم المرأة بينا ولها ولا يتناول غيرهاها هنا  
 فتدخل اماها هنا قوله عيم هذه المرأة لا تحتمل هذه  
 المرأة فلا تدخل تحت قول الزوج انتهى وقرئ بعض  
 الفضلاء قايلا لعل الفرق ان قوله كذا امرأة في طالق اقص  
 في العموم وليس في اللفظ ما يصر منه بخلاف المسالة  
 التي تبيح قول السائل كذا امرأة عيم هذه مشتمل  
 على الضارفة وهو قوله عيم هذه فكانه قال كل  
 امرأة في غيرها على ان القول بعدم رضوخ الزوجة  
 المخاطبة في مسالة المخاطبة عيم بقيد لان الكلام  
 يتقيد بقدرية الحال كما في عين النور في مسالة يقال  
 لقد مضى فقال ان تقديت فليدى حرم مثلاً حيث يتقيد  
 بقدرية الحال وجعل المراد منه ان تقديته ممكن ليجل  
 المراد بقوله في جواب قولها تزوجت على كذا امرأة  
 تزوجتها عليك طالق فلا تطلق المخاطبة **والجواب**  
 ان القول بعدم الفرق له وجه وجيه **قوله** والثاني  
 تخصيص الوصف قبل عليه ان السود والبيض افراد  
 الملوك كالأداة السود من اللفظ الأداة بصفة افراد  
 العام منه وهو معنى تخصيص العام بالمخصص

في الحقيقة تطلق كل ملوك وهو عام ودعوى انه تخصيص  
 بالوصف الذي ليس بلفظ اطلاق تحت **قوله** ولا عموم  
 لقيد اللفظ قال في البدايات لا اتفاق على ان العموم من  
 عوارض الالفاظ حقيقة بمعنى وقوع الشراكة في  
 اللفظ وفي المعاني **قوله** ولو نوي السادة الرجال  
 لم يرد **اقول** تقدم قديراً انه لو قال اردت به الرجال  
 دون السادة والفرق بينهما ان الملوك حقيقة للذكور  
 دون الاناث فان الانثى لا يقال لها ملوك لكن عند  
 الاطلاق لا يتعد فيهم لفظاً لتذكير عادة بطريق  
 التبعية ولا يستعمل فيهن عند انفرادهن فتكون  
 بيته لفظاً بجملة ما اذا قال نويت الرجال خاصة حيث  
 يصدق لانه نوي حقيقة كلامه لكن خلاف الظاهر  
 فلا يصدق قضا كما في الذي يلي **قوله** يصدق قضا وذلك  
 لان التكرار في سياق النفي يقيد العموم فقد نوي ما  
 هو مدلول لفظه **قوله** وفي الكشف الكبير يصدق ديانة  
 الاقضية في البحر والفرق بين الديانة والفقهاء انما يظهر  
 في الطلاق والعناق واما الخلف بالله تعالى فلا يظهر  
 لان الكفائة حقاً لله تعالى ليس للمعيد فيها حق  
 حتى يدفع الخالف للقاضي **قوله** وعند كل شهر واحدة  
 صحت بيته ووجهه انه يحكم قوله للسنة على ارادة  
 الثبوت للسنة لا على الاطلاق للمشي **قوله** ولو جمع  
 بين مذكوريه ورجل قيل مقتضى ما قاله فيما لو جمع  
 بين امراته وما ليس محلاً للطلاق كالجميمة والحجران  
 يقع ايضا لان الرجل ليس محلاً للطلاق لكن في المحيط  
 ما يقيد الجواب عن هذا الاشكال حيث قال ان اضافة



الطلاق الى الرجل وان لم يصح فحكمه يثبت في صفة وهو الحرمة  
**قوله** وعنت ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يقول ان الرجل  
لا يصح وقوع الطلاق عليه وللإمام ابي حنيفة رضي الله  
تعالى عنه انه يوصف بالطلاق لان البيوتية تسمى طلاقا  
وهو يوصف بالبيوتية كذا في الجوهرية **قوله** ولو جمع بين  
امراته وما ليس محلا للطلاق الى امره في النوازل لان  
مجدار رحمه الله تعالى مع ابي يوسف رحمه الله تعالى وخرج  
قولهما قال ابو الليث رحمه الله تعالى يقول ابي يوسف  
رحمه الله تعالى ناخذ وهو قول مجاز رحمه الله تعالى **قوله**  
ولو قال اطلاقا لم ينوي شيئا ان يريد عدم رتبة  
الطلاق ففيه ان الصريح لا يحتاج الى نية وان اريد لم  
ينوي روضته او الاصلية فلهذا وصح عدم طلاق  
روضته انما صنف الطلاق الى الاخذ بالبين وهو  
غير محلا للطلاق لانه معفو ومزكى **قوله** او كان لها  
زوجة لكن مات الظاهران فيه مستقط والتقدير  
كان لها زوج لكن مات من غير ان يطلقها **قوله**  
وان نوي فيه الاصلية فيه ان النكاح من قبل الاشياء  
ففي جعله اصلا لا يجوز ووجهه بضمه الاصلية  
وهو قريب من قولهم الاوصاف قبل العلم بها كانت  
اصبا لا فتدبر **قوله** ولو نوي به الشتم وجهه كونه شتما  
ان الشتم يعبرون به عادة فيحصل به الشاذي هو  
كالشتم **قوله** وادب السيد الحاج رحمه الله تعالى او يحتمل  
عنه الامة الاربية رضي الله تعالى عنها **قوله**  
يؤيده ما في فتاوى شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية  
وهو ان الله تعالى ان الشتم الواضحة محالها القلب بانها

الامة الاربية رضي الله تعالى عنهم سوى بعض المتأخرين  
فانه يوجب التلقظ بها وهو محجوز بالاجماع ثم هل يستحب  
التلقظ بها بعد انفاقهم على عدم مشروعية الجهر بها  
وتكديارها فان استحب التلقظ بها مشيئة من اصحاب  
الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه والامام الشافعي  
والامام احمد رضي الله تعالى عنهما وغيرهم ولم يستحب  
المتأخرون من اصحاب الامام مالك والامام احمد  
رضي الله تعالى عنهما وغيرهم وهو والحنابلة ذلك  
يدعيه لم يوافقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والاصحاب رضي الله تعالى عنهم ولو كان من عام الصلاة  
لعملوا **قوله** وعن هذا الاصل مساند قبل عليه  
اي اصل صرح عليه هذا **قوله** صرح عنه الاصل المذكور  
قريباً وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلقظ واذا  
ان الكلام في التقدير الى النية في الجملة هل يحتاج مع  
النية الى لفظ ام تكفي فيه النية **قوله** منها النذر **قلت**  
ومنها ما توباع باللفظ في الابدان فولا غالب فيها قبل  
وتوبيا نوعا لم يصح صيغته لفظا بخلاف الخلق فانه  
يصح لانه يختص فيه ما لا يقتضي البيع وكذا في  
النكاح كما لو قال من له بنات زوجتك بنتي وتوبيا واحدة  
كذا في فتح المديد ومنه ما في شرح الجامع الصغير للترغاشي  
رحمه الله تعالى لو ملك سائة بالهبة وغيرها بنوها  
للأصحية فلكون للأصحية عندها وعنده الامام شافعي  
وكذا في آراء رحمه الله تعالى للاختلاف وهكذا روي الحسن  
رحمه الله تعالى ولو استأجرها بنوها للأصحية نصير  
لها عندها ايضا والزعفراني رحمه الله تعالى لا نصير



بالشراحي بوجها بلسانه ويفرق بين هذا وبين ما لو  
 اشترى عبد التجارة ولو لم يشترها بل كانت عند صفاها  
 اصبحت لا تصير لها انتهى فليدراجع ومنها الاغتكا في  
 كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى فربما **قوله** ومنها الوقف  
 الحاضر **قوله** يتشني من الوقف وقف المسجد لما  
 في فتح الملبدا اذا احيى ارضاً مواتاً بنية جعلها مسجداً  
 كانت مسجداً بمجرد النية ولا يحتاج الى اقلها انتهى **قوله**  
 واما توقفه فشرعه في الصلاة الاصل الثاني فان  
 سقوطه بدو على بعض افراد الاصطلاح والشرع قد  
 من جملة اقراره الصلاة والاصلام والشرع قد  
 متوقف على الذكر ولا تكفي النية في روده  
 تامل اذا الكلام في التلخيص بالمعنى لا في شراحي **قوله**  
 ان كانت امراته فتيان الفرض انما امراته **قوله**  
 طلقت زيباء مع طلاق عمرة لانه عليه بانه خرج  
 جواباً لكلامها **قوله** فقد وقع الطلاق على زيباء بمجرد  
 النية قيل عليه كذلك ان غلبه بان تقول جواباً لعمرة  
 انت طالق مرة عليه في طلاق زيباء اذ لفظ التلخيص  
 به لم يقع على زيباء طلاقاً كما لم يقع على عمرة طلاقاً  
 وتوضيح ان خطاب عمرة اما هو على ظننا انما زيباء  
 فلا يبعد وقوع طلاق عمرة به كقولها الخاطبة في نفس  
 الامر ووقع طلاق زيباء به لظن انها الخاطبة  
 فكون طلاق زيباء بمجرد النية اي من غير لفظ ميموع  
 انتهى ومن عليه ايضا هذا التفسير غير صحيح فقد  
 ذكر في المسألة في السبابة وعلى بان الوقف على الاولى  
 بالاشارة فالحال الاخرى بالاقدار لانه لا بالنية **قوله**  
 ومنها

ومنها حديث النفس اي بما خرج عن الاصل الثاني وهو انه  
 لا يشترط بيع نية القلب التلخيص في جميع العبادات وفيه  
 انه حديث النفس لم يدخل في الاصل المذكور حتى يصح خبره  
 منه فتأمل وقد وقع في بعض نسخ هذا الكتاب واما حديث  
 النفس وهو الصواب **قوله** كما في حديث مسلم وهو ان الله  
 تعالى تجاوز لامني ما حدثت به نفسي ما لم تنكأ به او  
 تقول قال العلامة بن مالك رحمه الله تعالى في شرح المشرق  
 ان حديث النفس المتجاوز عنه ضروري وهو ما يقع من  
 غير قصد واضطراب وهو ما يقع بقصد والمراد في الحديث  
 الثاني اذ الاول مفعول عن جميع الامور اذ لم يصح عليه  
 الامتناع الكلوي عن موانع النوع الثاني في هذه الامور  
 تكديماً له عليه الصلاة والسلام ثم قال وفي هذا الحديث  
 الشريف دليل على ان حديث النفس ليس بكلام صحت لو  
 حدثت نفسه عنه في الصلاة لا تبطل ولو طلق امراته  
 بقلبه لا تطلق واما اذا كانت طلاق امراته فيجوز ان يكون  
 طلاقاً لانه صلى الله عليه وسلم قال ما لم تنكأ به او  
 والكتابة على وهو قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى  
**قوله** ما لم تنكأ او ينفق به الجار والمجير وصلة تنكأ لا تقول  
 فانه ينفق بنفسه ولو ذكره عقب ما هو صلة له  
 كان (ولي) وكان مطابقاً لحديث مسلم رحمه الله تعالى  
 ثم جريانه فيها جعل الجزيات بين الاقارب في النفس  
 وبين التردد في الفعل وكان حاصله استرسال ذلك  
 اللقي وامتناعه من غير تردد في الفعل **قوله** ومنهم من  
 جعله من الجواهر الحاضرة هذا كلام السيكي رحمه الله تعالى  
 في الحلبات ثم قال بعد ذلك على مسلك هذا البعض يقول



اهل البيت عليهم السلام بالشيء عزم عليه والتمسك بهذا غير بعيد لان الفتوى  
 لا تنزل الى هذه الدقائق واجبة الاولون حديث شريف اذا  
 التقى المسلمان سيفيهما فالتقاتل والمقتول في النار قالوا يا  
 رسول الله هذا العاتل قال لا لمقتول قال كان صديقا علي  
 قتل صا صبه فقلد بالي حد **قوله** مرفوعان بالحدس الصحيح  
 وهو قوله عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى تجاوز لاتي  
 عما حدثت به انفسها ما لم تتكلم بها وتقل وفي الحديث  
 الشريف القدسي اذا هم عيدي بنية فلا تكتبوها وان  
 عملها فكتبوها واذا هم بحسنة فلم يعملها فكتبوها صنة  
 وان عملها فكتبوها عسرة كذا في البارق شرح المشرق **قوله**  
 ان الحكم بالحسنة يكتب حسنة كذا في فتح المديد المنقطع عن  
 الجماعة لفقد من اعذارها اذا كانت نية حضورها كولا  
 القدر يحصل له ثوابها وضوح علي ذلك ان الواقف لو شرط  
 المبيت في طائفت مثلا فبات من غير شرط مبيتة هـ  
 لفد طارحها من حقوق علي نفسه او زوجته او مال او  
 خوها لا يستعظم من معلومه شيء وهو من القياس الحسن  
 انتهى **قوله** وان الحكم بالنسبة لا يكتب نسبة قبل اطلاقه يشمل  
 الحكم بجلد مان ومكان وليس كذلك فان العبد موافق بالحكم  
 بالنسبة بحكم الشريعة كما صرح به في الفتح وانما قال لم يكتب  
 نسبة ولم يقل ليس نسبة لان الحكم بالنسبة نسبة وان لم  
 تكتب لكونها مفسورة بمعنى ان الله تعالى ووعده عند اهل  
 السنة لقوله عليه الصلاة والسلام من هم بالنسبة لم  
 تكتب عليه صي يعملها فان عملها كتبت عليه واحدة  
 وقالت المعتزلة لم تكتب بمفسورة كالحكم بال كفر **قوله** والاصح  
 في معناه انه يكتب عليه الفعل ومدة هذا وما قبله من

قول

قوله ان الذي يقع في النفس الي قوله وفي البزارية كلام التقية  
 النكاح رجه الله تعالى في الجلبات وبقي قوله تامة فانه قال  
 ليد قوله وان الحكم مرفوع ما لعظه وان من هذا العلم ان  
 قوله في حديث النفس ما لم تتكلم به او تقل ليس له مفسوم  
 صي تعالى بها اذا تكلمت او عملت بكتب عليها حديث النفس  
 لانه اذا كان الحكم لا يكتب حديث النفس او لم يكتبه وخالفه  
 في شرح المنهاج فقال انه ظهر له الموازنة من اطلاق قوله  
 عليه الصلاة والسلام او تقل ولم تقل بقوله قال فيوضد  
 منه تحريم المشي الي معصية وان كان المشي في نفسه  
 مباحا لکن لا ينضم تصديا لحكم الله وكل واحد من المشي  
 والقصد لا يحرم عند انقضاءه اما اذا اجتمع كل واحد مع العمل  
 لاهو من اسباب المحرم به فاقضى اطلاقه او يقول  
 الموازنة فاشدد به الفايده يدرك ولا تحذف اصل العود  
 بقوله علي كاتبة ورجحه ولده في منع الموانع اضلا بظاهر  
 الحديث الشريف **قوله** او ما العزم والمحققون على انه يواخذ  
 به **اقول** من ذلك ما في الملتقطات ان تركت شر  
 الشراب ابدا فانت طالق وهو يميز علي شرها ولا يشربها  
 لا حنث انتهى يعني لان العزم علي الشراب كان شر  
 وقد علق الطلاق علي ترك الشراب فلا حنث حيث عزم  
 علي الشراب وباتم علي عزمه علي الشراب **قوله** لکن قالوا  
**اقول** لا موقع لهذا الاستدلال حيث صرح منها الفصل  
 كما هو ظاهر من قوله لا ينضم اليه من اهل بيتنا  
 علوان الكفا غير محاط بيه بالفروع في الفصل **قوله**  
 وان صرح منها لعدم اشتراط النية في الفصل **قوله** ولم تصح  
 الكفاية من كافر ولا ينعقد عيتم **اقول** وجه التفرع



لما قيل انما يحكم وجوب البعد وحكم وجوب الكفارة في  
 الحث على الكفارة فلا يصح من الكافر لكونها عبادة واذا لم  
 يصح منه الكفارة لا تتعدى عينه لاختلاف موجبة عنه  
 فجامد **قوله** مستحالة كذا في الاستحالة لا في مسالة تعالى اخره  
**اقول** لا وجه للاستحالة المذكورة اذ معنى قولهم لا يتغير  
 نية الكافر في قيامه بعبادة وصفا والسفر ليس بعبادة  
 وصفا على الوجه الموجود في المسالة المذكورة مجرد قصد لانيته  
 والنية ليست مجرد القصد اذ هي قصد الطاعة والتقرب الى  
 الله تعالى في ايجاد الفعل ولا يشبهه فان مجرد القصد من  
 الكافر معتبرا والا لا الحق بالانهاج ولم يكن مكلفا فتدبر  
**قوله** وكلفه من كون الصبي ممثلا ولا **اقول** عند الاوجه  
 للتقرب على ما ذكر **قوله** ويتعقد وضو السكدة ان تقدم  
 يميزه **اقول** لا وجه لذكر هذه المسالة هنا ثم في  
 تعليل التقضي بعد التمييز نظرا اذ لم يذكر احد في توافق  
 الوضوء عدم التمييز بل التوافق هو السكدة المستند للاستار  
 العقل المستند غالبا لخصول الحث **قوله** ويتطاولاته  
 بالسكدة **اقول** لا وجه لذكر هذه المسالة هنا كالتي  
 قبلها ثم يطال الصلاة بالسكدة لا يتقاضي الوضوء  
 به وصورة التقاضي الوضوء في الصلاة ان يشرب  
 ويظهره ثم يظل في الصلاة ثم يحصل له السكدة انما  
 الصلاة **قوله** الا في الحج فتلا استثناء من وجوب والتقدير  
 يشترط العلم بالمسوي في كل عبادة الا في الحج واذا وقوله  
 ومن جهل فريضته الصلاة الى اخره ان المراد بالعلم بالمسوي  
 العلم بكونه فريضة او غيره وصحيفه في الاستحالة لا  
 يلزمه لان صحة الاحرام المبهمة لا يستلزم الجهل بقضية

الحج اذا لم يبايهاهم الاحرام عدم تعيين كونهم قداما او غائبا  
 افرادا كما صرحوا به في المناسك وصحوا به دليل المسالة  
 تقريره صلى الله عليه وسلم فهل علي بن ابي طالب رضي  
 الله تعالى عنه ومن البين علم الامام علي بن ابي طالب  
 رضي الله تعالى عنه بقضية الحج وظن طوبى النبي صلى  
 الله عليه وسلم اصرح بحج بقل بعد افتراءه عليه في غاية  
 البعد **قوله** ليس من حاي من النية بمعنى المنوي كما هو  
 ظاهر قوله وعلي هذا الى اخره في التقدير نظر فتدبره  
**قوله** ويتطاول صحت النبي صلى الله عليه وسلم بالردة الى  
 اخره في التقدير نظر ايضا **قوله** والا فني عودها نظره  
**اقول** في شرح التخيلا لا ينجر حرمه الله تعالى بعد  
 كلام ولو خلت ردة اي بعد لقية مؤمناته وبين موته  
 عليا الاسلام فان اسم الصحة ياق سوار صرح الى الاسلام  
 في حياته صلى الله عليه وسلم او بعد موته سواء لقته  
 ثانيا او لا **قوله** واذا نوي قطع الايمان صار مرددا للحاك  
 هذا مسلم في نفسه الا انما محل ذكره هنا **قوله** والفرق ان  
 العرض والتفعل الى اخره قيل ان ما ذكره فاذا استوا الصلا  
 والصوم في انهما لا يقطعان مجرد النية لان الصلا قائما  
 تنقطع بالتكبير يعني للذوق في صلاة اضري وعليه فلا  
 حاشية الى الفرق اذا تجوز البعد خلافا للحكم وليس فليس  
**قوله** وفي ضمانه الحكم رحمه الله تعالى ولو اقتصح الصلاة  
 الى اخره مخالف لما تقدم من بيان ان القاطع التكبير  
 لا مجرد النية وقيل قد مر في الورقة الثالثة انه لو نوي  
 الصلاة المكتوبة وخالفها طوعا ونهيا على  
 نية التطوع اضلته كما في النهاية انتهى وكان مراده انه



موافقا لما مر في الحكم وفيه انه ان وافقه في الحكم الا انه موضوع  
 المسألة مختلف وان ما هنا غير نية الفرض بنية النفل وما  
 هناك ليس فيه تغيير بنية الفرض بل مجرد ظن ان المكتوبة  
 تطوع فاعتما بنية التطوع بنا على ان ذلك الظن اجزائه  
 لكن الذي في نسخ هذا الكتاب اجزائه عن المكتوبة  
 وصيغ لا موافقة في الحكم **قوله** فلا يصح بنية التابع  
**اقول** من الاتباع الاسير مع من اسره قال في الدراية  
 اسره مسلم اسره العدو وان كانت مسيرة العدو مدة هـ  
 سفر يقصر ولا فلا وان لم يعلم يساله فان ساله ولم يجبه  
 بنظرات كان العدو مسافرا يقصر ولا فلا انتهى ومثله  
 في الحائنية **قوله** اما الملاحقة الحاضرة فتبطل بطلانها  
 ما اذا كانت امامه مقيما فينبغي اعتبار نية حينئذ لان  
 المسافر الموقر يصلي الرباعية اربعاً تبطل امامه وتكون  
 الركعتان نافلتين ولو باعتبار نية تقبيل الاربع فرضها  
 محذور فنهى تام **قوله** قد بنا ملنا فوجدناه فاسدا  
 لان المسافر اقتدرى بالمقيم ليصلي ويتم لانه يتغير فرضه  
 الى الاربع بالشيعة كما يتغير بنية الإقامة لا بقاء  
 المقيم بالنسب وهو الوقت وفرض المسافر قابل للتغير  
 حال قيام الوقت كنية الإقامة وفيه فقول فينبغي  
 اعتبار نية حينئذ لا وطلعه وقوله تكون الركعتان  
 نافلتين غيب واعجب منه قوله وباعتبار نية تقبيل الاربع  
 فرضها ولا محذور فيه **قوله** لو نوي بحال التجرار والخزعة تقدم  
 في حجب التبرك **قوله** لم يثبت في النية وانما تكون التائب  
 بالفضل **قوله** واما نية الحائنية في الوردية فلما امره بركعة  
 قبل فيها ان ما ذكره عن فتاوى الظهيرية صريح فيها  
 فلعلم

فلعلم مراده في غير هذه الفتاوى **قوله** قد ذكر المصنف رحمه  
 الله تعالى اصل القاعدة الاولى ما نصه قالوا في المودع اذا  
 ليس ثوب الوردية ثم نزع ومن ثبته ان يهودا لي  
 ليس لم يبدل من الضمان انتهى فقد سئل المصنف رحمه  
 الله تعالى ما قدمته يداه قال الله تعالى يرحمه ويكرم  
 مشوا **قوله** وقالوا لوني يوم السبت انه ان كان من  
 شهر شتات الى اخره في شرح النقاية للعلامة محمد  
 القاسمي رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى ينبغي  
 ان يؤخذ ليلة السبت ان كان القدم من شهر رمضان  
 مخصوصا به والا فلا وهو مذهب اصحابنا رحمه الله تعالى  
 اجمع وهو مخالف لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى وغيره  
 ولو شك في حصول وقت الصلاة الى اخره فتبطل يجب  
 ان يحزبه يوم ما قاس عليه لا جامع بينهما لانه فيما اذا  
 اعتقد عدم دخول الوقت وصلي وما ذكره فيما اذا شك  
 وقد ذكر في البداية لو صلي مع الشك في اي جهة شريعتين  
 انما صاب بعد الفراغ لا اعارة عليه لانه اذا شك في  
 صلاته عليه احتمال واحد فانه ظهر ان صواب بطل  
 الحكم بالاستصحاب وثبت الجواز في الاصل **قوله** انما يحزبه  
 للشك وعدم الجزم فتبطل لا يخفى ان عدم الاضطرار على  
 تقدير تردده في نفس النية بان نوي تكلما فانتهى  
 ان كان عليه والاخر فرض الوقت مثلا ما لا نوي  
 القابلية نية حازمة ولم يرد فيها عنده شك في  
 انه قضاهاملا في نفسه الامر كما هو المتبادر من قوله  
 فقضاهاملا في نفسه ان يحزبه لان الشك في القضاء وعدمه  
 ظاهر عن النية **قوله** فافاهو في المصنف قيل قد يقال



لا يظهر فرق بين هذا الفرع والسابق وهو اذا تذكر مكتوبة  
 وشك في قضائها الى اخره ولو كان لو وجود التوهم في اصل  
 النية **قوله** فيها فليتكمل وفيه نظر **اقول** عليه نظر  
 فان لم يحصل تردد في اصل النية في كلام المسائلتين **قوله**  
 عقب النية بالمسئلة الى قوله لم يتطلى اي استحبابا لانها  
 عمل القلب دون اللسان فلا يبعد الاستسناؤها لانه  
 يباديه هنا الاطال بل هو للاستفانة وطلب التوفيق  
 من الله تعالى قال المرعشي ان رحمه الله تعالى هو  
 الصحيح وقال الحلواني رحمه الله تعالى لا رواية في هذه  
 المسئلة وفي القياس لا يصير صاغا لطلاق والفتاوى  
 والبيع كذا في آي لكن يشك على هذا مسئلة انما من  
 ان سأل الله تعالى ولا مانع ان يكون فيها روايات والا  
 فتطلب الفرق وهو ضفي اذا الايمان اعتقاد وهو  
 العاصيات فتطلب فيه استدامة المعبودة والتوفيق  
 منه سبحانه ويقال فليتكمل **قوله** النية شرط عندنا في كل  
 العبادات الى اخره فيلزم ان يكون ركن في الاصل كما  
 يظهر من كلامهم سواء كانت التلبية ركن او شرطا  
 ولا مانع من الاعمال المتأمر ان ليس بعبادة اذا لم يكن ركن  
 شرط العبادة عبارة تأمل قوله وتدل بركنيتها مستدل  
 لانها من قوله والمفهمة انها شرط **قوله** تخصيص  
 العام بالنية معني يعني مثلا ان يقول ما اكلت طعاما  
 ويتوكل بقلبه ما اكلت الطعام اقلالي وما اكلت في  
 الدار وخولك حيوزة الامية الثلاثة رضي الله تعالى  
 عنهم وعامة العالمين رحمه الله تعالى ومنع علما وناظرهم  
 الله تعالى المتقدمون وصوره من اعيان الخصاص رحمه  
 الله

الله تعالى قال شمس اعيان الحلواني رحمه الله تعالى رسل  
 كبير يجوز ان يقتدي به فقال مشايخنا رحمهم الله تعالى  
 ان كان الحالف مظلوما يريد بيمينه من اخصا من النظام  
 فتوكل التخصيص يعني بقوله لا الخصف رحمه الله تعالى  
 انه يجوز **قوله** والفتوى على ظاهر المذهب فيه انه خالف  
 لما صدر به في القاعدة الاولى من ان الفتوى على قول  
 الخصاف رحمه الله تعالى ان كان الحالف مظلوما **قوله**  
 ولو قال كل مملوك املكه فهو صواب الى اخره يعني لا  
 يوجب التخصيص في هذه المسئلة في اللفظ العام وهذا  
 خلاف ما لو قال نويت السور دون البيض او بالاكس حيث  
 لا يصدق ديانة ولا وصلا لانه توكي التخصيص بوصف  
 ليس في اللفظ ولا عموم له اذ لم يرخص حكمة اللفظ فلا تغل  
 فيه نية التخصيص كما لو قال نويت السور دون الرجال  
 لم يصدق لان المملوك حقيقة المذكور دون الاناث فان  
 الانثى لا يقال لها مملوك لكن عند الاصطلاح يستعمل  
 فيهن لفظ التذكير عادة لطريق التبعية ولا يستعمل  
 فيهن عند القدر او هن فتكون بيته لفظا خلافا لما اذا  
 قال نويت الرجال خاصة حيث يصدق لانه توكي  
 حقيقة كلامه لكنه طلاقا ظاهر فلا يصدق قضا  
 كذا في الذيل **قوله** ما تعمير الخاص بالنية فلم ير قبل  
 الاستدلال في عدم قبوله وصا وديانة اذا انقضى ما صحت  
 اللفظ له ومنع عموم المشتري يدل على منعه بالاول  
 اذ ليس ذلك حقيقة ولا يحار فيه فكيف يقال بالعموم  
 نعم قد يعي اللفظ عرفا كالفحوي او عقلا كالتدبير الحكم  
 على الوصف وحقيقته في شرح جمع الجوامع وغيره وقد



ذكر علماءنا رحمهم الله تعالى ان الثابت بدلالة النص ثابت  
 بالنظم فلا يكون ثابتاً بالنية وبه تعلم المسألة تأمل **اقول**  
 وذكر في الخلاصة مسألة نص فيها علي بن ابي طالب بالنية  
 فقال تعالى اية امارة ان تزوجها فهي طالق فهذا علي  
 امارة واحدة الا ان ينوي جميع النساء انتهى **قلت**  
 وانما وقعت عينه علي امارة واحدة الا ان ينوي جميع  
 النساء ايا المضاف الي التكرار لانهم الا اذا وصفت  
 بصفة عامة هذا ويؤيد ما ذكره من رواه سويد بن  
 حنظلة رضي الله تعالى عنه قال ارجوا ومعا وابل  
 ابن حجر رضي الله تعالى عنه فاضده اعداله فخرج القو  
 ان حلفه وصلى الله عليه وسلم فحلفه فذكرت ذلك  
 للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صدقت المسلم احقوا  
 المسلم فاجاب النبي صلى الله عليه وسلم حلفه ولا شك  
 ان الاخر خاص خصوص النوع فان الاضوة نوع خاص  
 من القرارية وهذا لا ينافي ما اقتضاه كلام الاصوليين  
 من ان الخاص لا يتعمم بالنية لعدم احتماله التعميم لان ذلك  
 بالنظر الي الايمان المبينة علي عرف الخالفين واعداضهم  
 وهناك مسألة نص فيها علي بن ابي طالب بالنية في الايمان  
 ذكرها المصنف رحمه الله تعالى في الجزء الرابع من قاعدة  
 القاعدة محكمة نقلها عن الميسوط وهو اذا اراد الرجل ان  
 يغيب حلقته امارة فقال كل جارية اشتريتها فهي  
 حرة ويعني كل سفينة جارية عملت نبيعه ولا يقطع  
 عليه الفسخ انتهى ولا شك ان هذا التعميم المشترك  
 بالنية وان الجارية مشتركة بين القنعة والسفينة  
 كما في القاموس وهذا الخبر يسقط ما تقدم من القيد

والقال

والقال والله تعالى المجادي الي صفات الاحوال **قوله** اليمين  
 علي نية الخالف ان كان مظلوما الي اضره قيل عليه هنا  
**قوله** الخلفاء رحمه الله تعالى المذكور قريبا وقد ذكرنا ظاهرا  
 المذهب خلافاً وذكره هذا علي الاطلاق يؤهم انه لا خلاف  
 فيها انتهى **اقول** انما اطلق انكالي علي قرب العهد  
 لما اطلقه هنا مقيداً بمقتله وعبارات المصنفين يحمل  
 فيها المطلق علي المقيد وان بعد العهد فاباكد والعهد  
 قريبه وما بالعهد من قديم فيسي بقي ان ما ذكره  
 المصنف رحمه الله تعالى من كون اليمين علي نية  
 الخالف الي اضره في الاطلاق والعناق واما فيها فالمعتبر  
 نية الخالف لما او مظلوما كما في الحائنية والتخيطة والخيرة  
 وعبارة الذخيرة وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله تعالى  
 واما اذا استخلف بالطلاق او العناق وهو ظالم او مظلوم  
 فتوي خلافاً الظاهر بان نوي الطلاق عن الوثاق  
 او العناق عن عمل كذا ونوي الاضرار فيه كاذباً فانه  
 يصدق فيها بينه وبين الله تعالى لانه نوي ما يحمله  
 لفظه والله سبحانه وتعالى مطلق عليه الا ان كان  
 مظلوماً لا ياتم اثم القموس وان كان ظالماً ياتم اثم  
 القموس انتهى **قوله** الايمان مبني علي اللفظ لا علي  
 الاعراض يعني متى امكن اعتبار اللفظ لما في جامع  
 البرازي رحمه الله تعالى والاصل للمقطرات امكن  
 والاف الغرض من تمام الايمان مبني علي الفرق عندنا  
 لا علي الحقيقة المعنوية كما نقل عن الامام الشافعي  
 رضي الله تعالى عنه وعلي الاستواء القراني كما نقلت  
 الامام مالك رضي الله تعالى عنه وعلي النية مطلقاً



كما نقل عن الامام احمد رضي الله تعالى عنه قال في النهي والرد  
 عرف الى الحال انما المراد ظاهره والمقصود غايبا فان كان  
 من اهل اللغة اعتبر فيه عرف اهلها ولم يكن اعتبر  
 عرف غيره وفي مشترك تعتبر اللغة على ما عرف  
 انتهى وفي الفتح الايمان مبنية على الفرق اذا لم تكن  
 نية فان كانت واللفظ محتمل ان يفقد اليمين باعتبارها  
**قوله** ولو تلف لا يبيعه بعشرة فباعها بعد عشر الى  
 اخره في فروق المبيوع رحمه الله تعالى قال عبد الله  
 صان يفت بعشرة فباعه يتسع لا يحنث وكذا بالزيادة  
 على العشرة ولو تلف لا يشتري يتسع فاشتراه  
 بعشرة يحنث وكذا لو اشتراه باحد عشر اعتبر المقصود  
 متكررها واللفظ من الاضروا الفرق ان البيع يتسع  
 لا يثبت ما يثبت البيع بعشرة اما الشرا بعشرة  
 يثبت ما يثبت الشرا بعشرة **قوله** فاشتراه باحد  
 عشر حنث قبل ان عرض الحالف عدم الشرا بالعشرة  
 لكونها اكثر من عنته فان زاد عليها بالطريق الاول  
 قبل ويرة عليه انه يهدم قاعدتك اذ لو كان العبرة  
 باللفظ لم يحنث بالشرا باحد عشر لاختلاف اللفظين  
 وفيه تأمل **قوله** في تكتيب الحالف في شري تكتيبه  
 الى جمع حلالين شاقا ثم ياتى بخلف المشتري انه لا يشتري  
 بعشرة فاشتراه باحد عشر حنث في عينه لانه هـ  
 اشتراه بعشرة وزيادة والزيادة على شرط الحنث  
 لا تمنع الحنث كما لو تلف لا يرد هذه الدار فخلها  
 ورفضها الاضري ولو كان الحالف يبيع لا يبيعه بعشرة  
 فباعه باحد عشر لم يحنث لصلو شرطه لان عرضه

الزيادة

الزيادة وقد وجدت انتهى **قوله** وكذا لو اطلق يعني لو ذكر لفظ  
 الطلاق ولم يتوي الاستيناف ولا التاكيد يقع الكلافتا  
 لانه يجعل تأنيبا لان اكيد الالة حيدر من التاكيد فتأمل  
 كما سياتي **قوله** فان توي مع كنتين فتلاث رطلها واولاه  
 لانه حينئذ يكون بمنزلة قوله انت طالق ثلاثا وفيه لاف  
 بين المردف لهما وعبرها **قوله** وان توي وتنتين فتلاث  
 الى اخره فانها اذا جعلت ادات الظرف عصي واوالطف  
 اقتضي العطف انتهى باب الطلاق لصدره الشريك الذي  
 يقتضيه صرف العطف فكان بمنزلة قوله انت طالق  
 واحدة وانت طالق ثنتين وفي مثله لا يقع الثلاث الا  
 على المردف لهما **قوله** اذا توي الظرف او اطلق سوا كان  
 مردف لهما ولا **قوله** وكذا في الاقرار اي قوله له على درهم  
 في درهمين ان تصد مع درهمين فتلاث وان قصد الفيز  
 او الظرف فواحد كذا قيل وفيه قصور في البيان اذ بقي  
 ما لو قصد درهمين فانه يلزمه ثلاث **قوله** فان عني  
 بالتحريم لا غير اي كما اذا قال هذا النوب على صدام وقد  
 جعلوه يميني احتي اذ البسه لزمته كفارة اليمين وانه  
 يظهر ترجيح قول ابي يوسف رحمه الله تعالى لان ما حصل  
 كبري الدار حنث كبري قرياتها فتكون ايلكا كانه قال والله  
 لا اقدر **قوله** وان قصد التلاوة وذكره **اقول**  
 قد كذا المصنف رحمه الله تعالى في القاعدة الاولى ان  
 الى موردا في سورة الفاتحة في صلاة الخبارة ينييه  
 التكرار لا يحرم ويقع منه انه لو قرأها بنية التلاوة حرم  
 عليه وانه صرح في الولو الحية كما قد مضاه وهو مخالف  
 لما ذكره هنا وعليك التوفيق بان يرايا حرمة هناك



كراهية التحريم فانهم قد يطلقون الحرمة ويريدون بها كراهية  
 التحريم **قوله** عطس الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطية  
 صحته وان قصد الحمد للعطاس لم يصح **اقول** في ذبايح  
 فروق المحبوبي رحمه الله تعالى ما يخالفه وعبارته لو قال  
 الحمد لله لعطاسه وزج للجل والخطيب اذا عطس وقال  
 الحمد لله ما زله الاقتصار عليه والفرق ان الواجب عند  
 الذبح التسمية على المذبوح قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم  
 يذكر اسم الله عليه فاما عند الجمعة الواجب مجرد الذكر  
 قال الله تعالى فاسمعوا لي كذا لله وذروا البيع وقد وجد  
 في هذا اجاز قوله تكميل في النياية في النية الواضحة **اقول**  
 فيه ان لم يذكر عقب هذه الترجمة شيئا تكون النية فيه  
 بطريق النياية وصيغ كالك الصواب في الترجمة ان  
 يقال تكميل في عدم مبريات النياية في النية اللهم الا ان يقال  
 اراد النياية في النية وجودا وعدمها وقد ذكرنا في هذه  
 رحمه الله تعالى انه يجوز التوكيل في النية اذا اقتربت  
 بالفعل كتفريق الزكاة وذبح الاضحية فانه يجوز ان يوكل  
 من يذبح وينوي ولو نذر صوما للهدى واظن يوما بلا عذر  
 ويقدر عليه وقضاؤه ان يوكل من يصوم عنه  
 وينوي في صيائه كذلك الذي كسني رحمه الله تعالى في  
 قواعده **قوله** وفرغ على ذلك من الفقه الى اخره فيل هذا  
 التفريق الظاهر انه من المصنف رحمه الله تعالى وهو  
 غريب فان الذي شرط وقصد الصادر منه الكلام فلم  
 يسم كلام التام الصادر منه كلاما بعضه فابن هذا من  
 ما طبعه البقعات للتام انتهى **قوله** ولم اري الا ان حكم  
 ما ذكره مفي عليه قبل مقتضى شرائط القصد في الكلام

ان

ان لا يحسن انتهى **قول** هذا القائل فهم ان قوله مفي عليه  
 حاله ان القائل فقال ولم يتبين الخ لان مقتضى كلام المصنف  
 رحمه الله تعالى حاله ان المصنف كناية في المسألة التي قبلها  
 التي خرجها عن القاعدة وان كان محطيا في ذلك التفريق  
 كما تقدم التنبه على ذلك فلا ينفك **قوله** ويجزي هذه القاء  
 في العروضة الى اخره قبل عليه كيف يخرج عليه ما وقع في  
 القدران الفذين مع انه يلزم عليه ان يتكلم الله تعالى بشي  
 لا يقصده الله تعالى تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا الآية  
**وحاجب** بان المقصود انما هو اعادة المعنى المباد  
 منه الزونية شعرا فهو وان وافق الورق الشعري لكن  
 ليس المقصود بعينه الشعرة فاما مل فانه من مقدار  
 الاثام ومزالت الاقدام **اقول** فيه نظرات الباري  
 عز وجل علم الورق واراده وعلم ان فيه قايمة وحكمة واذا  
 كان كذلك فلم يخرج ما وقع في كلام الله تعالى منظوما بقيد  
 القصد فتأمل واصل هذا الاشكال ذكره علامة المصنف  
 ابن مرزوق رحمه الله تعالى في شرح الخرزجية ولم يجبه عنه  
 فقال وهذا اي اصح ما وقع في كلام الله تعالى منظوما  
 بقيد القصد في غاية الاشكال لانه انما يتم في كلام من يصح  
 منه الزهول والفقلة **قوله** كقوله عليه الصلاة والسلام  
 هذا نتالي افره **اقول** انما يتا في الاستشهاد به  
 على ان الزجر شعرا ما على القول بان ليس بشعر وانما هو  
 شرفه فلا ولا ايضا انما يتا في الاستشهاد به على رواية  
 كسر التامع الاشباع اما على رواية سكوتها فلا والله سبحانه  
 ويقال في علم **النا على** **قوله** الثالث **قوله** البقعة لا يزول بالشك  
 قبل الاشكال مع اليقين فكيف يرتفع ما لا وجود له ويمكن ان

عدة

ان العلم به في النية  
 لا يوجب النية



يقال لا الاصل المتيقن لا يزيد له شك طاري عليه ثم البقيد  
 طاب ثبته القلب على حقيقة الشئ يقال ليقن الما في الخوض  
 اذا استقر فيه والاستكافة مطلق التردد وفي اصطلاح  
 الأصوليين استواء طرفي الشئ وهو الوقوف بين الشئين  
 بحيث لا يميل القلب الى احدهما فاذا ترجح احدهما ولم يطرح  
 الاخر فحصولت فان طرقة فهو غالب الظن وهو بمنزلة  
 اليقين وان لم يترجح فهو وهم واما عند الفقهاء رحمهم الله  
 نقالي فهو كاللغة في سائر الابواب لا فرق بين المتساوي  
 والراجح كما زعم الامام النووي رحمه الله تعالى ولكن هذا  
 انما قالوه في الاصلان وقد فرقوا في مواضع كثيرة بينهما  
 وليفطن المتأخرين الأصوليين عبارة امرئ وجزء  
 يكونان مع زيادة على ذلك وهوان اليقين جزء القلب  
 مع الاستئذان الى الدليل القطعي والاعتقاد بجزء القلب  
 من غير استئذان الى دليل قطعي كاعتقاد القامي والظن  
 بخبر امرئ احدهما اقوي من الاخر والوهم بخبر امرئ  
 لا منزلة الاخرى على الاخر انتهى **ثم اعلم** ان الشك على  
 ثلاثة أصناف شك طرأ على امرئ حرام وشك طرأ على أصل  
 مباح وشك لا يعرف أصله فالاول شك ان يجد شاة مذبوحة  
 في يده فيضامسك ويحس فلا يحل صبي يعللها ذكاة  
 مسلم لانها امر حرام وشكنا في الزكاة المبيحة فلو كان  
 القائل فيضامسك المسلمون فان الاكل على ابا القالب المفيد للظهور  
 والثاني ان يجد ما متقيدا او اصلا بغيره بخاصية او طول  
 فكأن يجوز الظاهرية على ابا عبد الطهارة في الثالث مثل معاملته  
 من اكثر ما له حرام ولم يتحقق المأخوذ من ماله عين الحرام  
 فلا حرم مباحه لان كان الحلال وعدم التحريم ولكن يكره

طلب الشكر على ثلاثة  
 اضرب

صوفا

صوفا من الوقوع في الحرام كذا في فتح المديد هذا وقد نفقت  
 هذه القاعدة بالمسألة الاصولية وهي جواز نسخ القرآن  
 العزيز غير الواحد **والجواب** انه لم يرد باليقين  
 القطعي ان الشئ الثابت بشئ لا يتغير الا بمثل له والنسخ غير  
 الواحد سواء في وجوب العمل وهو كاف في الاحكام كذا في  
 قولنا لا نركب شيئا من هذه الا بمثل له تعالى **قوله** وانه مسلم رحمه الله  
 نقالي الى اخره ظاهره انه ليس في الجاري رحمه الله تعالى  
 وظاهره ايضا انه في مسلم بهذا اللفظ وليس كذلك بل هو  
 في الصحيحين لا بهذا اللفظ والذي في الصحيحين عن  
 عبد الله بن زيد رضي الله تعالى عنه فان شك في  
 النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يتكلم اليه ان يحرك الشئ  
 في الصلاة فقال لا تصرف حتى يسمع صوتا او يحرك رجا انتهى  
 فيلهذه القاعدة كذا في جميع ابواب الفقه والمسايل  
 المختصة عليها تبلغ ثلاثة ارباع الفقه واكثر **قوله** وذكر  
 الوجه اي وجب طهارة الثوب بغسل طرف منه **قوله**  
 يغسل بقصنه متعلق بقوله لا يبي وقوع الشك في قيام  
 النجاسة وفي اكثر النسخ وقوعه والصحة له ولا يظهر لتقويم  
 المقوم على عامله هنا نكتة **قوله** وهو الاصل وهو  
 العمل باقوي الدليلين **قوله** واصل اي طاهر بقدر  
 الاستكاف في التقليل **قوله** يوجب اليته المأخوذ جملة ثوب  
 صيدان في قوله ان يتكلم اليه اضره وقوع في الكدر  
 النسخ وقيل قوله يوجب لفظ الذي وهي معرفة من لفظ  
 الذي كما في بعض النسخ وقوع في بوضعه الدم وهو اولي  
 من نسخة الذي **قوله** من صدر ورة صيد ورتة قتل هل  
 الصنيد للطرفا واللبا في من الثوب كذا محله انتهى **قوله**



لكن سياق الكلام يقتضي رجوعه للياء في كماله  
قوله جازت الصلاة معه وذلك لانه قيل النجاسة كان  
طاهرا بيقين **وقوله** صبيته اي صبي اذا وجب بثبوت  
الشك في كون الطرف المعسول مكان النجاسة والرجل  
المخرج المعصوم الدم الشك في طهره الباقي واما حصة  
دم اليافقين **وقوله** لا تصور ان يثبت شك في محل بثبوت  
اليقين اليافقه رد بان قد تصور فيما ثبت حكم لمحل  
معلوم **ثم** في قوله عنه يا صبي الوجود دليل  
الزوال وعدمه على السواء كما اذا شك في الحدث بعد  
ثبوت الطهارة او عكسه ونحو ذلك من الاحكام  
كالطلاق والنفاق بخلاف مثل مسالة النوب والذمي  
فان النجاسة لحرمة القتل لم تثبت يقينا لمحل معلوم  
بل تثبت لمحل مجهول مع ان صحتها وهي الطهارة وحل  
القتل كان ثابتي بيقين لمحل معلوم لانه متيقن الا  
انه امتنع العقل به لثبوت ذلك المجهول فيه يقينا فاذا  
زال اليقين ووقع الشك فيه فبذلك المجهول وعدمه  
لا يمنع العلم بما كان ثابتي بيقينا لان اليقين لا يزول  
بالشك والافضل فيمنع الشك قسمان قسم طاري على  
اليقين اي حاصل بامر خارج عنه وشك طاري باليقين  
اي بمعارضته دليل مع الاصل مع دليل اخر فالاول لا يزيد  
اليقين والثاني يخرجه عن كونه يقينيا بل ذلك ان  
الشك ايماننا شاع عندهما الدليل واعتقادهما دليلين  
متحدين متساويين زمانا ومحللاصي لاختلاف زمانها  
يكون الاخر ناسخا للاول اذا كان الوجوب ودليل الوجوب  
دون البقاوان (ختلف محلها فلا تقابل وان جهلا حصل  
الشك

الشك لعدم الدليل على الزوال عن المحل الاخر والبقا فيه  
فاذا اتي بحكم يقينا لمحل معلوم فالشك في ثبوت صدق ذلك  
الحكم لتلك المحل ثابتي في عدم دليل او في ثبوت دليلين  
متساويين يقتضي احدهما بقا الحكم الاول والاخر عدمه  
وحيث يتبين قطا وبقي الحكم الاول دليله وهذا يعني  
قولهم اليقين لا يرتفع بالشك وهذا هو القسم الاول  
من قسمي الشك ولانه يمكن ان ياتي الشك حينئذ من  
دليل اخر معارض لدليل الاول ومساوي له بل يكون  
تساوان كان الاول دليل الوجود دون البقا فهو من  
القسم الثاني من قسمي الشك اما اذا ثبت حكم يقينا  
لمحل مجهول لم يمكن ان يقال الشك في ذلك معارض دليل  
مساوي له يثبت صدق ذلك الحكم لان المحل لم يكن  
معلوما لم يتبين كون الدليل الاخر ناسخا بل احتمل  
ان يثبت صدق الحكم في المحل الاول فكون ناسخا فان  
ثبت في محل اخر فلا يكون ناسخا امما لا على السواء حصل  
الشك ضرورة في بقا الحكم في المحل المجهول وعدمه وهو  
انما في القسم من قسمي الشك وهو ثابتي من اليقين  
الاول مع معارضة وليس بمقابل اخر خارج عنه ورد عليه  
شك في القسم الاول وهو يقتضي الرجوع الي يقين اخر  
على اليقين غير اليقين المارض فتأمل وانظر النظر  
فان الامام الرباني محمد بن الحسن الشيباني رحمه  
الله تعالى لم يمنع تلك المسالة في السير عن غير تحقيق  
خصوصا وهي غير في امر القتل الذي هو عظيم  
الخطر لئلا بالشبهات والله سبحانه وتعالى الموفق الي  
**قلت** وهو تحقيق القول بصحة **ثم** قسم



ظهر وقوع الشك في اخره هذا خلافاً للتحقيق والتحقيق انه  
 لا يظهر ولا يخلو لكلا الانتفاع للشك فيها حتى لو جمع عادت كما  
 في البحر المصنف رحمه الله تعالى **قوله** ويندرج في هذه القاعدة  
 قواعد صريح فيما قلناه في وامن القواعد عدت ان المراد به  
 بالقواعد الكلية القواعد التي لم تدخل منها قاعدة تحت قاعدة  
 اخرى لا الكلية بمعنى المصدق على جميع الافراد كشيء لا يخرج  
 مفرد **قوله** الاصل بقا ما كان علي ما كان لان الاصل في الاشياء  
 البقا والهدم طاري **قوله** لمن يتيقن بالطهارة ويشك في الحدث  
 يعني الحقيقي او الحكمي فشهد ما لو شهد هل ثامر وهل ثامر  
 متمكنا ولا اوزالت احدي البيتين ويشك هل كان قبل  
 البقطة او بعدها **قوله** ولو يتيقن الطهارة والحدوث  
 ويشك في السابق الي اخره في فتح المريد للعلامة محمد السديسي رحمه  
 الله تعالى ما نصه من يتيقن الطهارة والحدوث ويشك في  
 السابق فيومر بالتذكر فيما قبلها فان كان محدثا فهو الات  
 مستطهر لانه يتيقن الطهارة ويشك في انتفاضها لا انطلاقي  
 هل الحدث الثاني قبلها او بعدها فان كان مستطهرا فان  
 كان بعد الحدث فيفضل ان يكون حدثا لانه يتيقن حدثا بعد  
 كمال الطهارة ويشك في زواله لانه لا يدري هل الطهارة هي  
 الثانية متاصرة عنها ام لا بان يكون والي بيت الطهارتين  
 ومتتبعهما في كلام المصنف رحمه الله تعالى من القصور  
**قوله** راي البلية بعد الوضوء سائلا **قوله** صوابه سائلة  
 لانه حال من البلية ولا بد من مطابقة الال لها صحتها  
 تائشا وكذا كبر **قوله** ومن فروع ذلك ما لو كان لزيد علي عمرو  
 الف الف درهم في فتح المريد علمنا لزيد علي عمرو الف الف درهم  
 بنية بالاداء او بالابرافا قام زيد بيننا ان عمدا اقر له بالف مطلقا

لم يشك بهذه البينة حتى لاحتمال ان الالف الذي اقر به هو  
 الالف الذي علمنا وجوبه قامت البينة بداريه فلا تشغل  
 خمت بالاحتمال **قوله** لا يقضي بفساد الحرة مفهومه  
 القضاء بفساد الكفور **قوله** احتياطاً عما لا يظاهر من قبيل  
 تدافع المفعول للاجله علي صدق قوله تعالى حزننا ان لا يجدوا  
 ما ينفعون قال في الكشاف حزننا مفعول له ونا صبه  
 المفعول له الذي هو حزننا قال الطيبي رحمه الله تعالى علي  
 التدافع في المفعول انتهى وهو لم يبين عليه اصحاب  
 متون القربية ويشرونها فليحفظ **قوله** وان الحكمان  
 لم يثبتن له شيء لا قضاء عليه لان اليقين لا ينال الا  
 بمثل ولا ان المتيقن دعوى الليل في الموضع واما الحكم  
 بتقايه فظني لان القول بالاستصحاب والامارة الموصية  
 عدم بقا ظن الليل دليل ظني ايضا فتعاضد دليلان ظنيان  
 في قيام الليل وعدمه فينتها تدران فيعمل بالاصل وهو بقا  
 الليل **قوله** لا قضاء عليه في ظاهر الرواية قيل عليه فيه  
 ان الظن كاف في ترتيب الاحكام وقصديته وجوب القضاء  
 عليه وان لم يثبت له انتهى ومن ثم قيل بجريان محم  
 ما في ظاهر الرواية علي مجرد الشك فقد يطلق الظن عليه  
 اما اذا حصل ظن حقيقي فيجب كما صرح به في الثانية قال  
 وان نسى واكبر باليه ان الفخر طالع قال مستأخرا رحمهم  
 الله تعالى عليه ان يقضي ذلك اليوم ويدل علي ذلك  
 ان التقليد للحكم المذكور بقوله اليقين لا يزول بالشك  
**قوله** وفي الكفارة روايتان في البداية لصحة عدم الوجوب  
 قال لان احتمال الفروب قائم وكان الشبهة ثابتة وهذه  
 الكفارة لا تجب مع الشبهة **قوله** رعت المرأة عدم وصول



التفتة الى اخره فتد يشك علي هذا انهم قالوا ادعت المرأة مضي  
 عندتها في مدة تحمله صدقت مع ان الاصل بقا العدة فقد قالوا  
 لو ادعت المطلقة امتدادا لظهور وعدم انقضاء العدة صدقت  
 ولما التفتة لان الاصل بقاوها ويشك ايضا بان الموردع لو  
 ادعى رد الوديعة او ادعى الصلح فانقول قوله مع ان الاصل  
 البقاء **قول** ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها الى اخره في  
 فتح المريد ولدت وطلقتها فقال طلقت بعد الولادة فلي  
 الرجعة وقالت قبله خلا رجعة ولم يهيننا وقتا للولادة ولا  
 للطلاق فالقول قوله لان الاصل بقا بسطنة النكاح فان  
 اتفق علي يوم الولادة كيوم الحقة قال طلقت يوم السبت  
 وقالت الخمسين فالقول قوله لان الاصل بقا النكاح يوم الخميس  
 وعدم الطلاق او علي وقت الطلاق واختلفا في وقت  
 الولادة فالقول قولها لان الاصل عدم الولادة اذ ذاك  
**قول** ولو اختلف المتيان في الطوع الى اخره وكذا الحكم  
 في الصلح والافتراق في الثانية وذكر في الحبط البرهاني  
 لو اختلف المتيان في الطوع والكره قال الاصل بالشهاد  
 رحمه الله تعالى في الصلح كذا نقول اولان القول قول  
 من يدعي الكره وهو البايع لانه يتكدر والملك قال  
 وكان القاضي الامام الاسدي رحمه الله تعالى يقي به  
 وكذا ايضا في ارض صان المتكاتب ان الاولي ان المولي مع  
 المتكاتب اذا اختلف في الصحة والفساد ان القول قول من  
 يدعي الصحة والبينة بيته من يدعي الفساد ولا تنكته  
 في شرح المختصر لعصام رحمه الله تعالى ان المدعي الفساد  
 يدعي لحوق شرط زاي ولا ضرر يتكدر فلي قياس هذه  
 المسألة بحية ان يكون القول في مسألة الطوع والكره قول

مدعي

مدعي الطوع والبينة بيته مدعي الاكره هذه الجملة ذكرها  
 الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وان اقول علي قياس العبارة  
 الثانية القول قول مدعي الطوع لا يخلافها علي وجود عقد  
 واحد وعلي قياس العبارة الاولى ان ادعي البايع الاكره  
 علي البيع باقل من القيمة فالقول قول البايع لان البايع  
 يدعي الاكره يدفع الاستحقاق عن نفسه وان ادعي البيع  
 بمثل القيمة فالقول لمن يدعي الطواعية وهو المستدري  
 لان البايع يدعي عوي الفساد لا يدفع الاستحقاق عن نفسه  
 انتهى وفي الترتيب الثانية الصحيح قول من يدعي الطوع والبينة  
 بيته الاضر في الصحيح من الجواب وقال بعضهم بيته النطوع  
 اولي وان اختلفا في ادعيان البيع كان تلجيه الاضر ينكر  
 التلجيه لا يقبل قول من يدعي التلجيه في البيع والتلجيه في  
 البيع ان يقول الرجل لفيدره اني ابيع داري منك بكنا وليس  
 كذلك بيع بل التلجيه وشهد علي قك كتم يبيع في الظاهر من  
 غير شرط وهذا البيع يكون باطلا بمنزلة بيع المازل **قوله**  
 وباعتبالا ان الشاة في حال صياقتها محرمة اي لا يهاملك  
 الفيدر لا يظهر غيره هذا **قوله** قاعدة الاصل براءة الذمة في فتح  
 المريد ومنها من صير الفرض ملكك علي ان ترد بدله  
 فلو اختلفا في ذلك لا يدعي القول قول الاصل لان الاخذ  
 براءة ذمته **قوله** ولما كان القول قول المدعي عليه الى اخره  
 وما اذا بقا رض الاصل والظاهر فيها مما ذكره الحال  
 ابن العماد رحمه الله تعالى في شرح الهداية عند قوله واذا  
 قال الزوج بلفك الخ **قوله** قاعدة من شك هل فعل  
 في فتح المريد **قوله** ان مراد الفقهاء جميعا الله تعالى بالشك  
 في ما والحدث والنجاسة والفتق والصلاة وغيرها هو التردد

قول لا يثبت غير هذا الظاهر  
 من اقسامه في حالاته  
 ما ظهر من الشرح  
 بالنشاة اه



بينه وجود الشيء وعدمه سواء كان الطرفان في التردد سواء اواهما  
 راجحا فهذا معناه في استعمال الفقهاء رحمه الله تعالى ما اصاب  
 الاصول فانه فرقوا بين ذلك وقالوا في التردد ان كان على السواء  
 فهو الشك وان كان امرا راجحا فالراجح ظن والمرتجى وهم  
 انتهى وقد تقدم لنا في ذلك كلام **قوله** في الاصل انه لم يفعل اصلا  
**قوله** ينبغي ان يفيد شك في الصلاة عما اذا كان في الوقت  
 لما في الثانية في فصل مسابك الشك في صلاته انه هل  
 ادها ام لا فان كان في الوقت غلب عليه كان عليه **ب**  
 يفيدها ويهدى مخرج الوقت لا شيء عليه انتهى وهذا استق  
 ما اورد به من الفضل على قولنا لم يستقر صلاته تعالى  
 الا في قريب الشك في صلاته هل صلاها اعل في الوقت من  
 ان القاعادة تقتضي الاعادة ولو بعد الوقت في قايده  
 التقيد انتهى وقول بعض الفضلاء اعاد في الوقت اي  
 استل الوقت ولا فلا يخفى ما فيه انتهى ولا بد مما فيه ما قال  
 البعض وقد علمت سقوط **قوله** الا ان تشتت ذمته  
 بالاصل الظاهر ان المبادي بالاصل الفهل وصين فلا وجه  
 للاستثنا المذكور **قوله** ولذا قال في الملتقط الى اخره  
 قيل عليه السلام انه يجوز الا بعد صلاة العصر وصلاة  
 الفجر فقد قلنا كثيرا من السلف لشبهة الفساد كما في  
 المصنفات وفي الظاهرية قيل يكده وقيل لا يكده ويقدر  
 في جميع الركعات الفاححة والسورة **قوله** الا اذا كان كسر طنه  
 فسادها يعني فيجب كما هو الظاهر من العبارة وفيه  
 انه اذا كان اكثر الطن هو اليقين كيف يكون الفضل  
 اللهم الا ان يدعى ان الاستثنا منقطع **قوله** لان المثل  
 في صلاة شك في الصلاة قيل عليه فيه ان الشك في الصلاة

بعد الفراغ منها لا يوجب عليه شيئا وظاهر قوله يفيد  
 احتياطاً ووجوب الاعادة عليه انتهى **قوله** ولو صلى ركعة  
 بنيت الظاهر مع قوله ثم شك في العصر قيل ان صورته  
 انه نوى الظهر الثانية في وقت العصر الحاضر ليكن  
 الشك انه في العصر اي الحاضر ويجوز ان نوى الظهر  
 الحاضر وشك في الثانية انه في العصر الثانية الى  
 اخره كما الظاهر من كونه شك في الرابعة انه في الظهر  
 ان المراد بالظهور الاول ان المعرفة اذا عرفت معرفة  
 الثانية عيدا لا **قوله** ثم يفيد الظهر احتياطاً قيل  
 عليه قد تقدم ان من شك في ركوع او سجود وهو فيها  
 اعاد وان كان بعد ذلك فلا وفي هذه المسألة هو ليس في  
 الظهر وانما هو في العصر وفي قوله احتياطاً جواب عن  
 ذلك اذ به علم ان الاول من غير احتياط وهذا على سبيل  
 الاحتياط فانه **قوله** ان لم بعد فلا شيء عليه قيل لا يشك  
 عليه وجوب الترتيب لان كون السجدة المستروكة من  
 الظهر ليست واجبة بل مستحبة ولا تجب اعادة العصر  
**قوله** او هذا امرت او لا قيل ينبغي ان لا يكون الشك في هذه  
 الصورة كالشك في غيرها لانه مستقيم بالوضوء فلا حكم  
 بالحدث **قوله** شك في الفريضة الاولى او الثانية في نسخة او  
 الثالثة وهو لو شك في ذلك المشي كالذي روى عنه الله تعالى  
 فليراجع **قوله** وقد روى الشرح عن علي بن سبيل الوصوب  
 بل ليس كذلك يعرفه القيام **قوله** ثم صلى ركعتين هو ملائح  
 لما سبق على تقدير انما اول شك حصل له اذ تقدم انه  
 يتأكد عند عروصه وغير ملائح على تقدير خلافه  
 لان الحكم فيه التحري ليعطيه غالب الداعي والا يبي على



على الاقل **قوله** وان كان الشك في سجدة قيل عليه لم يظهر له معنى  
 لمحصل **قوله** فسدت صلاته اي لا صلاحة لانه قيل الثالثة بالسجدة  
 الثانية وصلط المكتوبة بالناقلة قبلها ثامتها اي المكتوبة  
 بقصد المكتوبة كذا في الثانية **قوله** يمكن اصلاحها لانه ان  
 كان صلى ركعتين كان عليه اتمام هذه الركعة لانها  
 ثالثة في سجدة وتكون ثالثة من وجه لا بقصد صلا  
 عند سجدة الله تعالى لانه لا تذكر صلاته في السجدة  
 الاولى انقصت تلك السجدة اصلا وصارت كما هي لم  
 تكن كما لو سجدت في السجدة الاولى من الركعة  
 الخامسة وهي مسألة زه التي انكرها ابو يوسف رحمه  
 الله تعالى على محمد رحمه الله تعالى وقال انه صلاة فسدت  
 يصلحها المروي كذا في الثانية **قوله** من رفع السجدة بالرفع  
 ارتقا عنها بالحدث قال العلامة الحلبي رحمه الله تعالى في  
 شرح امنية بعد تصوير هذه المسألة ما نصه من فرضها  
 ويقدم ويشهد ثم يصلي ركعة اخري **قوله** شكها طلق  
 امرالم يقع قال المصنف رحمه الله تعالى في فتاويه ولا اعتبار  
 بالشك **قوله** وان قال عذمت على ان لا يتركها ظاهرة  
 وجوب لتركها وان ظن في نفسه الامرانها واحدة **قوله** وان  
 صدق معقوبه انما لو علب على ظنه خلاف كلامه ياخذ  
 بظنه **قوله** ان كان عدو لافيه ان الكلام في افعال الهدول  
**قوله** وان استويا على ما يشد ذلك قيل ينبغي اذا استويا  
 ان ياخذ بالاقلا لانه هو المستقيم ولا نزل اصل القدم **قوله**  
 كقرنهم بالنقص بالمباشرة الفاضلة فيه انما قل  
 بالنقص بذلك ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله تعالى  
 لا ابا حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى **قوله** وكقول الامام في

المفارة

المفارة المنيعة فانه يوجب اعادة ثلاثة ايام على من توصى  
 منها اذا كانت مستقيمة والا فمذنبوم وليلة اصحاب طاهر  
 وقال الحكيم بن جاسق من وقت العلم بها مطلقا وهو القيا  
 وقوله استحسنات واذا علم وقت الوقوع فمن وقته **قوله**  
 ينبغي لزوم القدر المستقيم قبل الظاهر انه ليس على  
 سبيل الوصوب وانما هو توقع لان الاصل بداية الذمة **قوله**  
 ينبغي ان يترك الاكثر عليه وعلى الصائم الى امره قيل  
 عليه ان الشك في مسألة الصلاة في يقين الفاضلة  
 مع الجزم بانها واحدة فلا يخرج عن الوحدة الا بقضاء الجسد  
 والشك في الصيام ليس على التورات لانه متردد فيها عليه  
 من الاقل والاكثر وقضية كلامهم في نظيره الاذ بالاقلا  
 لانه المستقيم فتا **قوله** لا يثبت في البيارة الحاضرة  
**قوله** في بيان الذي في البيارة حلف ونسي والذي  
 الكلام فيه حلف وشك ولا شبهة في ان السيات عند  
 الشك **قوله** فحلفه باطلاي فلا شيء عليه قبل ما اطلاق  
 والفتاوى فلا يثبت بالشك وما الحلف بالله تعالى فلان  
 الاصل بداية الذمة فلا يجب الكفارة بالشك انتهم وفيه  
 تا **قوله** حلف على اليقين بالله تعالى هذا هو الظاهر  
 لان الحلف بالطلاق والفتاوى غير مشروع ويجب حلف  
 المسلم على الايات بالمشروع ودون المحظور **قوله** حلف  
 على الاقل حلفا الحاضرة في اقصا كتاب طاب ليل وجاف  
 سبل في رصدا حلف على شيء لانه لا يفعله وشي اليمين الحلف  
 بها في يدك اطلاق هيام عناق ارجح اصدقة وقيل  
 الشي الحلف عليه ما حكم الله تعالى في حقه وقد قيل  
 يلزمه على مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه



جميع الايمان وفيه حرج وصحة وعلى مذهبي الامام الشاه  
 رضي الله تعالى عنه كفارة ميت انتهى **قوله** **قوله**  
 الاصل القدم قبله عليه ما لو قال ان لم ارض فانت  
 حر ولد على الصمد عدم القول فتأمل **قوله** **قوله** **قوله**  
 ذلك ما ذكره القماني رحمه الله تعالى في الفصل الثالث  
 فثبت يصلح خصا لغيره رجل وهب لغيره رجل شيئا ثم  
 اراد الرجوع ومولى المبيضايب فان كان الصمد ماذونا  
 بقضيه بالرجوع وان كان محجورا لا يقضي له بالرجوع  
 ما لم يخص المولى فان قال لا لغيره انما محجور وقال القاهب  
 لا بل انت ماذون والقول قول القاهب مع يمينه استحسانا  
 انتهى ويزاد ايضا ما في الثانية اذا وهب رجل شيئا لغيره  
 الرجوع فادع الموهوب له هلاك الموهوب والقول  
 قوله ولا عيت عليه انتهى ويزاد ايضا ما ذكره الفقيه  
 رحمه الله تعالى في التوارك قال السارق استهلكه وقال  
 صاحب المال لم تستهلكه وهو عندك قائم هل يخلف  
 قال الجيب ان يكون القول قول السارق ولا يمين عليه  
 انتهى ويزاد ايضا ما في الفتنه رجل كان يصرف في علات  
 امراته ثم ماتت فادعت ورثتها ان ذلك بغير اذنها فعليك  
 الضمان وقال الزوج بل اذنها بالقول قوله وقد نقله  
 المصنف رحمه الله تعالى في الفصيص ويزاد ايضا ما في  
 البحر للمصنف رحمه الله تعالى في اختلاف في هبة المجهر  
 فقالت وهي لا يشرط ان لا تهلقي وقال القير شرط  
 ما القول قولها انتهى ويزاد ايضا ما في الحاق قطبة لوقال  
 ان شربت مسكرا بغير اذنها فانت كذا وشربه ثم اختلفا  
 في الادب والقول قوله والبيتة لها انتهى ويزاد ايضا  
 ما في

ما في الصبر فيه لوقال ان ذهبت الي بيته لي بغير اذنها  
 فانت طالق فان ادعى اذنها وانكرت والقول له لا انت ينكر  
 وقوع الطلاق انتهى **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 يتعصف عليه ما في النذر اية اعتبر ان كان في حيا معها  
 وانكرت الجماع على الاول ولو على القلب لا **قوله** **قوله** **قوله**  
 يفيد ان الاضلاق بعد مصداق **قوله** **قوله** **قوله**  
 الاصل القدم ما لم يهاضه شي اخر **قوله** **قوله** **قوله**  
 التقيير يتون الجمع لبيان الاول والاقال واحدة  
 يلتقي بقولها ولا اثبات اصوط كما افاده المصنف رحمه  
 الله تعالى في البحر **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 انها ان كانت شيئا بالقول قولها بيتا وانتهى قال انكلا  
 في الايه يومئذ سنة وان نكل في الايه تخبر وان كانت  
 نكرا نشئت الفتنه فيه يقولون فتبطل او يفرق **قوله**  
 والقول قول الشريك والمضارب قبل وكذا الوصي اذا  
 قال الم اجر في مال اليتيم وهي واقفة الفتوى في راياننا  
 ولا خير الكلام اليان الوصي هل يجب عليه ان يتجره  
 ويرجع في مال القاصد ام لا ولم يقع الموقوف على نص  
 في المسألة والظاهر عدم الوصوب انتهى **قوله** **قوله**  
 السخطه صرح به في معناه الفتوى **قوله** **قوله** **قوله**  
 راس المال لان الاصل عدم الزبانية قبل هذا مقيدا  
 اذا قال اعطيتك ما لو قال اذنت بعد هلاك المال  
 والقول للرب المال بما في القناينة والظهيرية وغيرها  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 يكون القول كذا في الاول لان القول بها في الاول  
 انقضا على جواز التصرف للاخذ بخلاف الثانية وهو الفرق



**قوله** ولو قال اعطينيها ودية لا تخلوا انه لا فرق بينها وبين  
 سابقها الا بقوله في الاولى اخذتها وفي الثانية اعطيتنيها  
 مع زيادة دعوى الهلاك في الاولى ولا يظهر للمكرهات ثبوت  
 اختلاف الحكم فتأمل **قوله** فالقول للداقع اي مع عينه **قوله**  
 لان مدعي الهبة لعله الهدية او لعله الاولى للهبة **قوله** لان  
 في المانع شك **اقول** هذا التعليل لا يتناسب كون  
 هذا قرار هذه القاعدة والمنا سب ان يقول لان الاصل  
 عدم دخول الدين **فتبين** ليس الاصل مطلقا قيل  
 صرح عن هذا الاصل ما لو قال ان لم تدخل الدار اليوم فانت  
 طالق فقالت لم ارضها وقال الزوج دخلتها فالقول **له**  
 وما لو قال لعل ان لم اجامعك في صيفتك فالقول لعل انجباها  
 مع انه يدعي صفة عارضة ولا اصل عدها وكان على  
 المصنف رحمه الله تعالى ان يذكر ما صرح عن هذا الاصل كما  
 هو دلي به انتهى وقيل عليه يمكن ان يقال ان الزوج هنا  
 يدعي صفة اصلية وهي ملك النكاح الثابت له ويترك وقوع  
 الطلاق والبراءة تدعي زوال الملك الثابت بيقين والاصل  
 في الصفات الاصلية الوجود **قوله** وقيل في البول يعيد من  
 اخر من اضربا بال هو اخص من الاول لصدق الاول بما اذا  
 كان اضر صدمته بال رعا فمواقي وكان المرى في الثوب  
 مثلا بولاقانه يعيد من وقت الحدث بال قول العاقب على  
 الثاني يعيد من اضرب بولها **قوله** يعيدها منذ ثلاثة ايام  
 وليا لها قد يقال وضعية القياس على مسألة البس اذا لم  
 تستغ الفارقة ولم تنفسخ الاعادة منه يوم ولية كما لا يخفى  
 كما سيصرح به قريبا **قوله** وقد عمل الشيخان رحمه الله تعالى  
 بهذه القاعدة لكان قولها قياسا وقول الامام رحمه الله

تعالى

تعالى استحسننا وفي صحيح القدوري رحمه الله تعالى نقلا عن  
 فتاوى الصنابي رحمه الله تعالى المختار قولها وهو مخالف لقائمة  
 الكتب فقد رجع دليله في كثير من كتب المذهب وقالوا انه لا يصح  
 فكان العمل به وذكر الاسيحي رحمه الله تعالى ان ما عجن بماها  
 قيل يلقي للطلاب وقيل تعلق به المواسي وقيل يباع منه سنا  
 المذهب او داوودي المذهب **قوله** عمل بالسيب الظاهر تعليل  
 لقوله والامنديوم وليلة **قوله** وصرح عن هذا الاصل مسألة  
 الكنز الي اضره قيل التقييد يكون الزوج ذميا اتقا في الاضرار  
 فالحكم كذلك لو كان مسلما وله امرأة بضرافيه فيات بعد موته  
 مسلمة وقالت اسلمت قبيل موته **قوله** فالقول للمهر لانت  
 المرأة ادعت ما هو حادث من كل وجه لان الاستلام يعد  
 الكفر حادث من كل وجه وكانت مدعية فلا يقبل قولها  
 الا بحجة كما في المحجة البرهان **قوله** مع ان الاصل المأثور يقتضي  
 ان يكون لها وهو منافاة لما حدث الي اقرب اوقاته **قوله**  
 وانما خرجوا عن هذه القاعدة لاجل حكم الحال الي اضره  
**اعلم** ان زفر رحمه الله تعالى يقول ان القول قولها لان  
 الاسلام حادث والاصل في الحوادث ان تصاف بالاقرب  
 اوقاتها واقرب اوقاتها ما بعد الموت فتصاف اليه  
 وقال المشايخ رحمه الله تعالى بسبب الحرمان ثابت في  
 الحال فنثبت فيما مضى حكمها الي الحال كما في جري ما الطأ  
 وهذا الظاهر تقييد للمنفق ولا يصلح للاستحقاق وهي  
 تدعي به الاستحقاق ويصلح للدفع وهم يدعون به الدفع  
 فكان القول قولهم **قوله** ولو اقر لها رثا في اضره قيل  
 هذه المسألة تشكك على مسألة مال ووهبت مهرها  
 لزوجها وماتت فقال كانت في الصحة والوثة كانت

ففي

زي

صون



في المصنف والقول للزوج كما في التذرع وغيره ومقتضاه ان يكون  
 في مسائل الاقرار الحكم كذلك وبالعكس كتنها الخاتمة التصريح بان  
 المعتمدان القول قول النورثة لا الزوج فيرفع الاشكال ويصير  
 الحكم فيها على سؤال **قوله** والبينة بينة المقدره ولو اقاما بيينة  
 فبينته ايضا كما في الخلاصة وسيدكره في الاقرار **قوله** وصح  
 عنها ايضا ما لو قال العبد قال بعض الفضلاء وما خرج عنه  
 ما في جامع الفصولين هكذا المستاجر على حفظه فقال الاجير  
 هكذا بعد تمام السنة وقال المستاجر بعد شهر والقول للمستاجر  
 وانما لم ينفذ اليه اقرب الاوقات حتى يصدق الاجير ان  
 الاصل المذكور ظاهر بصلاحه لا للاستحقاق وعرض الاجير  
 اضلا للاصبر **قوله** وكذا اذا زعم المأخوذ منه انه فعله قبل تقليد  
 القضاة يعني وادعى القاضي انه فعله حال قضائه كان القول  
 قوله لانما سنده الى حالة منافية للضمان هذا تقرير كلامه  
 وفيه ان فعل القاضي صادف تصنيفه الى اقرب اوقاته فهو من  
 افراد القاعدة لا مما خرج عنها وصنفه بشكل التشبيه  
 فاما **قوله** وكذا الوكيل اي خرج عن الاصل على حد التقدير  
 لانه اذا كان المبيع قائما وكان القول قول الموكل لم يخرج صنفه  
 عن الاصل وانما يخرج عنه اذا كان مستهلكا كما مراد بقول  
 الموكل بعد الفلاني بعد العلم بالفلان ان تصرف الوكيل بعد  
 الفلاني قبل العلم فاذا انتهى **قوله** كان القول للموكل لا لكاره  
 الضمان في المستهلك وادعائه خروج المالك في القاي عن الموكل  
 ومثله الفلة المستهلكة والقائمة **قوله** وكذا في مسألة الفلة  
 الحاضرة يعني ان السيد ادعى ان الفلة الشبهة وهو عبد وقال  
 المعتقد الشبهة وانما مقتضى القول له لانها قائمة في يده  
**قوله** لا يصدق في الفلة القائمة اي السيد فيكون الحاصل ان

الخروج عن الاصل سيبكون القول للسيد محله ما اذا كانت الفلة  
 هالكة واللائك على الاصل فهو تفيد على الاطلاق السابق  
**قوله** وكذا في كل شيء اخره منها الى اخره يحتاج الى الفرق بين غلة  
 العبد القائمة وانما لا يقبل قول المولى بخلاف غلة الحاررية  
 فان ظاهر قوله وكذا كل شيء اخره منها انه لا يقبل قوله لافي  
 الفلة القائمة ولا في غيرها والفرق ذكره المصنف رحمه الله  
 تعالى قال فاجاب بالفرق اي صاحب النهاية رحمه الله  
 تعالى من حيث ان المولى اقرب باقر ما فيها من ادعى التملك  
 لنفسه فنصدق في الاقرار ولا يصدق في دعواه التملك  
 له **قوله** عند الامام واي يوسف رضيهما الله تعالى مع انه لم  
 منكدر للضمان باسناد الفلاني حالة منافية للضمان  
**قوله** وتحتاج هذه المسألة الى نظر دقيق فيل صدر المصنف  
 رحمه الله تعالى في الشرح بما يجاب به عن ذلك حيث قال **اعلم**  
 ان المقدر اذا سنده اقراره الى حالة منافية للضمان من كل  
 وجه فانه لا يلزمه شيء مما ذكرناه انتهى ورويان العبد يقال  
 في ذلك ايضا بان يقال كونه عبده لا ينبغي عنه الضمان من  
 كل وجه لانه تضمن فحمته فيما اذا كان ماذونا وضمن لو  
 اتلف العبد المهرهون كما هو معلوم في المتن وكذا مسائل  
 القاضي فان كونه قاضيا لا ينبغي عنه الضمان من كل وجه  
 لانه لو تفقد القاضي الجور كان ضامنا كما صرحوا به وما يدل  
 على ذلك المصنف رحمه الله تعالى لم يرد في ما ذكره في البحر  
 انه لم يذكره هنا وقال يحتاج هذه المسألة الى نظر دقيق هو  
 وتصنف هذا الكتاب متاخر عن البحر **قوله** لا يقال لو ولد  
 قبل الشراء ثم ملكه يعني كالا او بعضا كما صرح به المصنف  
 رحمه الله تعالى في البحر حيث قال قال في المحيط واذا ولدت الامة



المكتوبة من النعم ثم اشتراها هو واضر تصيبام ولد للزوج لما  
 قلنا ويلزمه قيمة نصيب شريكه لانها بالشرا صار تمام ولد  
 له ولا تتقل نصيب الشريك بالهناء **قوله** تصيرام ولد عندنا  
 لان السبب هي الجزبية والجزبية انما تثبت بينهما بنسبة  
 الوالد منهما كالأول وقد ثبت النسب فيه فتثبت الجزبية بهذه  
 الواسطة وقد كان المانع حين الولادة ملكا لغيره **قوله**  
**قوله** الاصل في الاشياء الاباحة الى اضره ذكره العلامة قاسم  
 ابن قطفونفا في بعضه بقا ليقه ان المختار ان الاصل  
 الاباحة عند جمهور اصحابنا وبيده هذا الاسلام رحمه  
 الله تعالى بمن الفترة فقال ان الناس لم يتركوا سري  
 في شيء من الزمان وانما هذا بناء على زمن الفترة لا اختلاف  
 الشرايع ووقوع التحريفات فلا يبق الا اعتقاد الوقوف  
 على الشيء من الشرايع فظهرت الاباحة بمعنى العقاب بما  
 لم يوجد له محرم ولا مبيح انتهى ودليل هذا القول قوله  
 سبحانه ويقال هو الذي خلق كل ما في الارض جميعا خيرا  
 بانه خلق كل شيء على وجه المنه عكسا وايلف وصوه المنه  
 اطلاق الانتفاع فتثبت الاباحة **قوله** وقال بعض اهل  
 الحديث الشريف الاصل فيها الخطر ودليله ان التصرف  
 في ملكا لغيره بغير اذنه لا يجوز **قوله** وقال بعض اصحابنا  
 الاصل فيها الوقف ودليله هذا القول ان طريق ثبوت  
 الاحكام سمعي وعقلي والاو اعير موجود وكذا الثاني  
 فلا تقطع على اصل الحكم فان من قال بالاباحة عقلا  
 يجوز ورود الشريعة الشريف في ذلك بعينه في الخطر فيقله  
 من الخطر الى الاباحة وما وضع العقل عنه لا يجوز تغييره  
 كشكك المنع كذا في حجة الاصول **قوله** ان ما فيه ضرر لنفسه

اولفتر

اولفتره طارح من موضع الخلاف فبذلك هذه المسألة متفرعة  
 على ان الحكم والقيح كذا في اوسرعي **قوله** والحكم عندنا وان  
 كان انزلها جواب سوال مطوي في تفديره ان يقال اذا كان  
 الحكم عندنا انزلها ثابا قبل الشروع كمن يصح قولكم بانه لا حكم  
 قبل الشروع وتقدر الجواب بان نفس الحكم وان كان انزلها  
 عندنا كنت تعلقه التحيزي بافعال المكلفين ليس ياركي  
 والمرد وهذا عدم تعلقه الحكم التحيزي بالعقل لا عدم تعلقه  
 الحكم فانه ان لم عندنا وانما كان التعلق التحيزي متقيا  
 قبل الشروع لعدم الفائدة لانه لو تعلق فتعلقه اما لفائدة  
 الادا وهو غير ممكن قبل الشروع لانه عبارة عن الايمان  
 بعين ما امر به في وقته وذلك هو قوت على العلم به  
 وبكيفية ولا علم بشي قبل الشروع لقله سبحانه ويقال  
 وما كنا معذبين حتى ننبئكم رسولا وما لفايدة تدرى  
 العقاب على السرور وهو مستفاد ايضا قبل الشروع لعدم  
 الفائدة **قوله** والنيات المحمولا لياضره يعلم منه صلاح الرضا  
**قوله** ومنها مسألة الزرافة بغير الذاري ومنها مكايها الامام  
 الجوهري رحمه الله تعالى في حيوان طويل اليربين قصير  
 الرجلين على العكس من اليربوع وفي كتاب عجائب هو  
 المخلوقات لما كان الزرافة تدعى الشجر وثققات به  
 صلب يديها اطول من رجليها لكيما تكسبها حوله وكذا  
 بعضهم ان الزرافة مسولة من الناقة والصبي فتحي  
 بولد خلقه الناقة والصبي وقيل غير ذلك كلف الحافظ  
 رحمه الله تعالى لم يرد في كتاب الحيوان شيئا مما  
 ذكره ومن تركه خلق الزرافة ورده ردا يلفا **قوله** وفي  
 كافي الحكم الحاضرة في شرح الزيلعي في الاقدار ان له لواعث



احد عبديه ثم سبه لا يجدر على البياض **قوله** والفروخ لا تحل  
 بالصدور **قوله** هذا في العالم ما تقدم قريبا عن كشف  
 الاسرار فتدبر **قوله** اعظمهم واستخلفهم اي حكمهم **قوله**  
 واسقط عنهم قية اصداهن وترا عليه لا يحق ما  
 فيه وسيفي ان يقال اسقط عنهم يد بق قيمتهن لان  
 القيمة مختلفة ولا يجوز بقيتهن قية اصداهن يعنيها  
 انتهى **قوله** وفيه انما انتم ما ذكره ان لو كانت الرقيق  
 اربعة ولما اذ كان اربعة من ذلك وانقصه فلما لم يصف  
 رقة الله تعالى لم يفرصه المسألة في الاربعة بل هو في  
 صوامع من ذلك **قوله** ولم يفرقوا المقتفة فيه نظر اذ فرض  
 المسألة ان لكل منهم جارية ومن المعلوم معرفة كل جارية  
 في معنى قوله ولم يفرقوا المقتفة انتهى وفيه تأمل **قوله**  
 فان اضر عدل رقة قيل يشك على قولهم لا يشك الرضاع  
 الاستهانة رصين او رجل وامرأتين لكنه يلزم قولهم  
 يقبل صيد العدة في الديانات الا انه مخالف لما سمي عليه  
 اصحاب المتن رحمه الله تعالى **قوله** وظن صدقها  
 قيل عليه فيه ان الهدية اما اياصة او عليك ولا اياصة  
 في الاضلاع والتملك يقتضي الرجاء وبقوله لم يوجد  
 فكيف جلا الوطى **قوله** ان في المصبرات الحارضة في البزاة  
 في متفرقات كتابه بسوع اشترى جارية يتزوجها  
 اصباط ان بلاد وطى لانه ان كانت حرة ارتفعت  
 الحرمة وان كانت امته لا يصدر النكاح وخاصة الجوارح  
 المحلوبة من الاقدا في بلد ما لان عادة الانزال بيع  
 الاولاد والزوجات وهم اذا كانوا كفرة فالبيع في دار  
 الاسلام والحزبي والذي لا يملك بيع ولده في دار الاسلام

فاذا

مئة

فاذا باع في دار الحرب ان اضره منه كرها يملك وان ضره  
 المستشري باصتياره لان الاصباط النكاح وسياحي  
 في السير تقا صيل مسألة انتهى **قوله** واليا قدرها ان كانت  
 كبيرة قال بعض الفضلاء ينبغي عدم التقويل على قولها  
 لقلة الجهل وعدم المعرفة لان الفروع تحتاط فيها  
 انتهى وفيه تأمل **قوله** منها النكاح للوطى وعليه  
 حمل قوله سبحانه وتعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم منه  
 النكاح الاية **قوله** هذا مختار صاصب المثار رحمه الله تعالى  
 يتفادى هذا الاسلام رحمه الله تعالى كذا عامة المشايخ  
 رحمه الله تعالى وهو المفسر بين علي ان النكاح  
 المذكور في الاية الشريفة هو العقد **قوله** وجوز  
 ان لا يلي رحمه الله تعالى ان يكون ذلك مقصودا من الاية  
 الشريفة على القول بجواز الجمع بين الحقيقة والمجاز في  
 سياق النفي **قوله** ليس في الاية الشريفة نفي بل  
 نفي **قوله** لم يتقدم على لفته الكتاب **قوله** وفيه ان هذه  
 المائة مبنية على ما ذهبوا اليه من كونه صقيقة  
 في الوطى وهو غير متيقن فليس مخالف للكتاب  
 القدر من كل وجه وقوله وجوابه انه مخالف له بالنسبة  
 الى الحق في خصوصه **قوله** والفرق المذكور في ظاهرا سرصا  
 وهما من صفة الوطى منصوبه عليها فلم ينفذ وضاع  
 الشافعي محل اصلا لموطلة وفروعهما خلاص التقييد  
 انتهى وفيه ان الفرق المطلوب هنا بين الوطى وليس  
 لا بين الوطى والتفصيل الا ان يقال يلزم من وجود التقييد  
 وجود المس **قوله** واختلف في ولد البنت الى اضره قيل عليه  
 ظاهرا طلاقه انه لا فرق بين ان يذكره بلفظ الجمع او الافراد

مكوي على النكاح

الا صافي الكلام الحقيقة



مقتصر على الطبقة الاولى او غير مقتصر فلهذا اربع صور  
والصورة الدابعة وهي وقت علي اولادي واولاد اولادي  
لا خلاف فيها في دخول ولد البنت كما في الحائض انتهى ويرد عليه  
بان لا يفسد في كلامه اطلاق في محل التقيد لان المصنف رحمه  
الله تعالى انما ذكر صورة واحدة وهي صورة لفظ الافراد  
والا فتصارع على الطبقة الاولى ثم قال واختلف في ولده  
البنت اي في هذه الصورة لان كلامه في ذلك **قوله** فظاهر  
الرواية اي في قوله وصح ما ضو من الاسفاف ولم يقره  
صاحب الاسفاف رحمه الله تعالى لكن لا يتعزوه في الزخيرة  
**قوله** وهذا في الفرد الى اخره قيل يجوز ان يكون دخول الولد في  
صورة الذكر بلفظ الجمع مبني على ما ذهب اليه البعض من  
جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز اذا كانت اللفظ مجموعا كما اشار  
اليه بن الهيثم رحمه الله تعالى في اصوله حيث قال والحق ان  
هنا من مواضع اخر جواز الجمع عندنا لان الابن والابا جمع  
**قوله** اما اذا وقف علي اولاده دخل السبل كله الى اخره قيل  
عليه لكنه يحتاج الى تحرير قال في البزارية ما تجالسه ظاهرا  
وفي الاعتبار فيه تفصيل ولغة تدل على ان يكون كل واحد  
اسم الاولاد لكن يقدم الاول فاذا انقضت قال الثاني ثم من  
بعدهم يستترك فيه جميع البطون على التسوية بينهم وبغيرهم  
**قوله** الا ان يكون مثله لا يباشر ذلك قيل فانه حينئذ يكون  
قرينة صارفة للكلام الى المجاز **قوله** وان كان يباشره مرة  
المضرة هذا الذي اعتمدته القاصي فان رحمه الله تعالى  
وقيل لا يظن في الحديث المبينة ان كانت مما يشتر بها النفس  
لشرعها لا بحيث يفعل وكيفية الان يقصد ان لا يفعل ذلك  
بنفسه ولا بوكيله فانه بحيث وان كانت العين مما لا  
يشتر بها

يشتر بها كغيره **قوله** الا لو غير ذلك بحيث يشتر الوكيل  
كما في الكا **قوله** ومنها ما لا يبيح الى اخره كما في مجمع الفتاوى  
صلى الله عليه وسلم في حاشية حاشية وكاتبه والحال انه سلطان لا يكتب  
بنفسه لا حيث انتهى وهو مستكمل لانه من المسائل التي  
يجتنب فيها فعل المأمور الا ان يحل انه نوي المباشرة  
بنفسه ثم انما يطعن في حيث يفعله المأمور وفي لا حيث  
يتنازل عنها ان كل فعل يرجع الحقوق فيها الى المباشرة  
للمباشرة في الحال لا حيث يباشره المأمور **قوله** الا ان في  
النكاح يتنازل هذا عند الامام رحمه الله تعالى وعندها  
لا يثبت وله الا الصبي لان المقصود من النكاح في المستقبل  
الا عفاف ولا الخصين وذلك لما يرد وله ان اللفظ مطلق  
فيجري على اطلاقه وبعض المقاصد من النكاح ما صدر في  
الفاسد كالتسوية فائدة الخلاف في حق لزوم المهر في حق  
المتنكح القدر بالاذن فينتهي به عنده وعندنا لا ينتهي  
واما الموقوف فلا ينتهي به اتفاقا والفرق بين الاذن  
للعبد بالنكاح وبين التوكيل بالنكاح فان التوكيل بالنكاح  
لا يثبت ولا الفاسد ولا ينتهي به اتفاقا وعليه الفتوى  
لان المطلوب فيه ثبوت الحل والاعفاف وهو بالصحيح  
واما اذا حلف انه ما تزوج فانه يتناول الصحيح والفاسد  
واما التوكيل بالبيع فينتهي بالالفاسد في البيع فيفقد  
المكبر القصد واطلاق الاذن فشملا اذا اذن له في بيع صرة  
او امته وما اذا كانت معينة ولي وهو كذلك وما وقع في الهداية  
من التقييد بالامنة المعينة فانها في **قوله** بخلاف ما اذا حلف  
لايالك من هذه النحلة الى اخره انما حلت باكل عثرها وطلوها  
لتعد الحقيقة وضربا للمجاز بالامانة والحقيقة المتقدمة



هي ما لا يلحق بالشيء الا بالحققة او بالواجب وهو ما عكس الوصول  
 اليه لان ان الذي هو كذا في كل وقت لا يكون كذا في كل وقت لا  
 بالكلية بل بالجزء والجزء ان ياكل غيرها وان لم يكن لها ثمرة  
 في جميعها ولو تكلف واكلمت عيشة الاكل في الصحيح ومثال  
 المتجوزة لو تكلف لا يضع قدمه في دار فلان فان صدقته وهو  
 وضع القدم حافيا وكنت العاقل في داره والجزء فيه الدخول واعلم  
 انما اذا كانت الحقيقة سقيمة والجزء متعارفا بالحقيقة او في  
 عند الامام رحمه الله تعالى وعندها الجواز المتعارف اولى بدلالة  
 العرف ومما في الكلام على هذا يطلب من كتب الاصول قوله اقرار  
 بكونه لا لاضا ان الاضافة فيه من اضافة اسم الفاعل الى  
 مفعوله وكان اضافة الملك بطلان ان الفرد الكامل سكني الملك  
 في تصرف المطلق اليه **قوله** حتى لو ادعى ملكه لم يقبل لا يقال  
 اللام للاختصاص وهو يعبر الملك والسكنى لان القول هو كذلك  
 عند ان المطلق يتصرف الى الفرد الكامل وهو اختصاص  
 الملك فلا يتبع دعوى غيره ولهذا المصنف رحمه الله تعالى  
 بنا على ان اللام للملك حقيقة كما يفيد جعل المسألة من  
 جزئيات قاعدة ان الاصل في الكلام الحقيقة **قوله** لا بما  
 انضله به صفة صادقة المراد بالامر الذي انضله به صفة  
 صادقة فصار حقيقة اخرى فيكون قوله كالذي بين بيانا  
 للحقيقة الاخرى الحاصلة بانضاف الصفة الحادثة بالامر  
 فيصير المعنى انه لا يحسنها صلبا بسبب انضاف الصفة حادثة  
 بالامر **قوله** حتى بالكره والكره تنافي لما يفيد من موضع  
 من عند ان يشرب بكفه او يابا او يابا به صنف وفيه لفظة  
 اخرى من باب فهم كذا في مختصر الصحاح **قوله** ونقص عليه  
 الاصل المذكور وهو ان الاصل في الكلام الحقيقة **قوله** لو بان

الامام

الامام ايا صنفه ومما رويهما الله تعالى قال لا يلحقه عطف  
 على قوله بالمتباعد من قوله واليمين من الموصوب وذلك لان  
 التذراحي باب المتباعد فيستدعي تحريك صدره وانه يمين وكان  
 كذلك بصيغته يمين بموصوبه كسر الالف قريب فلك بصيغته  
 تحريك بموصوبه **قوله** باليمين متعلق بقوله لا يمين لا يحرك  
**قوله** ومع الاختلاف لا جمع اي لا جمع بين الحقيقة والخيال لان  
 التذري من الصنف واليمين من الموصوب والجمع بينهما عند  
 صائر عندنا **قوله** مسأله نوي الاقامة المأخوذة هـ  
**اقول** مقتضى قولهم الاصل بقا ما كان على ما كان  
 وقولهم الاصل الهدم ان يسمى حكم السفر مع الشك في الوصول  
 الجبلية وهذا نوي الاقامة او لا قيل والمستأد الي الفهم  
 من عبارة التشرطانية فيما لم يكن سفر محقق سابق على  
 شك في الاقامة والسفر فان الاصل عدمه لكن ما تقدمه  
 عارضه عدم جواز الرخصة بالشك كما ذكره المصنف رحمه  
 الله تعالى **قوله** شك في الصلاة امقيا من مسأله **قوله** قيل  
 كيف يتصور شك في ذلك **اجيب** بانه ممكن كما صدر  
 الجنب اذا لم يدري هل نوي اسيرة ام لا لانه تابع **قوله** وان  
 اشترك الظن ان كان المراد استولا الاصل لان **قوله** الاصل  
 ان يقدر في سنة الظهر الى اخره يعني لاحتمال ان لا يكون  
 بقى عليه شيء من الفوائده فيقع عن السن الروايت فتوجد  
 فيها القاطعة والسورة وهكذا التقرير يسقط ما قيل له ان  
 يقدر في الظهر وما بعده حذف لفظ سنة لان السنة ذات  
 الاربع يجب ان يقدر في كل ركعة القاطعة والسورة بقول يقال  
 ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى انه يقدر كذلك كونه  
 ينوي السنة ولا يظهر له فائدة اذا فرضية لانه ينية



السنة فلعلم المدان ان يتوحي به الغرض مع القدرة في الكمال **قوله**  
 والظن الظن الدراج مبدل كما ندر وجه الصواب مطابقة القول  
 وجه الخطا عدمه لظن الظن حينئذ الطرف الدراج المطابق كما ان  
 الوجه الطرف الدراج العبد المطابق وبسبب عت الطرف المصوح  
 المطابق وعبد المطابق والمصوح فان الوجه الطرف المصوح  
 مطلقا **قوله** وهو الطرف الدراج اذا اذ به القلب قيل ان اراد  
 يا هذا القلب الجزم فهو بيا في كونه راجحا والفرص ان كذا  
 وان اراد اقصى مراتب الظن بحيث يقرب من مرتبة الجزم  
 والياس به **قوله** من قبيل الشك الى اضره وعليه والشك  
 اعم ويعلم ان ما قدمه من ان الشك متساوي الطرفين  
 عند عند الفقهاء كالمفوضين **قوله** واصله ان ملاذكرة  
 اللامشي احمد رحمه تعالى في اصوله وفيه نظرا فلا يفهم ذلك  
 مما ذكره الكلام في رحمه الله تعالى **قوله** ان الظن عند الفقهاء  
 من قبيل الشك قيل عليه لما ينبغي ان يقال ان الظن قد  
 يطلق عند الفقهاء رحمه الله تعالى على احد شي التردد  
 وذلك لانه قد يتزوج بوجه ما ثم يتزوج بالآخر عارضا له  
 مسموه ظنا باعتبار ذلك الحال وينبوا عليه الحكم في المال  
 فيحصل بذلك التوفيق بين كلامهم في الاصول وكلامهم  
 في الفروع ولا ينبغي الجزم بانه عند الفقهاء رحمه الله تعالى  
 مطلقا من قبيل الشك لئلا يتوهم بتكم الاستعانة بمعنى الطرف  
 الدراج اصلا فتأمل **قوله** وهو كما في التجر يد الى اضره وقا عليه  
 هو الحكم بنبوت امر في وقت اضر وهذا يشمل نوعيه وهو جعل  
 الحكم الثابت في الماضي مصابا للحال او جعل الحال مصابا  
 لذلك الحكم **قوله** حجة للدفع للاستحقاق اي لدفع الزام القيد  
 للاستصحاب الغير **قوله** لان الدفع استدراعه الواضحة بتقليل لكون

الاستصحاب

الاستصحاب ليس حجة مطلقا لا في الدفع ولا في الاثبات **قوله** لا  
 الدفع استدراعه الاصل بتقليل لعدم حجتيه في الدفع **قوله**  
 لان موجب الوجود ليس موجب بقاءه بتقليل لعدم حجتيه في  
 الاثبات **قوله** لان موجب الحكم الي اضره اجمالا لم يثبت حكم في الشرع  
 لا موجب بقاءه لان حكمه الاثبات والبقاء غير الثبوت فلا  
 يثبت به البقاء كما لا يجوز لا موجب البقاء لان حكم الوجود لا غير  
 يعني لما كان الايجاد علة للوجود لا للميقا لم يثبت به البقاء  
 صحيح الا فناء بعد الايجاد ولو كان الايجاد موجب البقاء كما كان  
 موجب للوجود كما تصور الا فناء بعد الايجاد لاستحالة الفناء  
 مع البقاء وما صح الا فناء علم ان الايجاد لا موجب البقاء **قوله**  
 صبر هنا البقاء الى اخره قيل ظاهره انه لا يضمن الدهن وهو  
 مشكلا في الدهن المتنجس ما لا بدليل جواز بيعه فهو ما لا قابل  
 للملكية والمملك فيكون مالا معصوما ونقل في البزارية في موضع  
 اخر الضمان حيث قال اراق ريت مسلم او سمنه وقد وقعت  
 فيه فارة بضمن قيمته انتهى وهو يتاخر بخص الظاهر  
 والجراب بجل الضمان المتفق على ضمان المشد لانه غير واجب في  
 الصورة المذكورة اذ هو المشد عند الاطلاق في المشليات وحمل  
 الضمان المثلث على ضمان القيمة ويوضح هذا تفصيل  
 حسن لقوله المثلث ما صوره كيدا ووزن اي وكان على  
 صفته الاصلية من الطهارة فان صرح عنهما بالتميز  
 صاد فيميا كما هو صريح كلام البزارية كانيا وفيه فصول  
 العلامة رحمه الله تعالى وان تلف ريت غيره في السوق  
 او سمنه او ضله او نحو ذلك فقال ان تلفته لكونه نجسا  
 لانه ما تفت فيه فارة في القول **قوله** لان الذي النجس ونحوه  
 قد يباع في السوق وان ان تلف لم يصاب في السوق وقال ان تلفته



كونه مبنية ضمن ان المنيّة لا يتباع في السوق فياز للشهود  
 ان يشهدوا انهم اركبة **قوله** لا يركاه الصمان الظاهر ان المسيلة  
 من فروع الهيا لا استصحاب لان الاصل عدم الصمان فيندفع  
 به دعوى الملك **قوله** والشهود يشهدون على الصبي كانه  
 صواب عن سوال يتوهم وروده وهو ان الظاهر ان الصمان  
 يكون مستدرا الي شهادته كشهوده وقد وقع بذلك ان الشهادة  
 بقدر ما يتجابه شهادته على النبي **قوله** وفي اليوم خمس عطف  
 على قوله في الجار وحيد فالصواب ان يقال وفي اليوم  
 بالحسن اي لا بالتكليف قال ابن الديلمي رحمه الله تعالى في تحفته  
 لشرح الهداية وظاهر عبارة انها في حصة لا بطلان ولا يقي  
 ليا في عما وجب عليه من الاقرار واليمين وفي البيان  
 مثله او اصدقه كذا في الدرر للعلامة المقدسي رحمه الله تعالى  
**قوله** في الحديث الشريف (صلى الله عليه وآله) قال في الجار هذا  
 الحديث الشريف (صلى الله عليه وآله) قال في الجار هذا  
 مسند من حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ومن  
 حديث ابن ابي عمير رضي الله تعالى عنه **قوله** الاول السفر قال  
 بعض الفضلاء وقت صادقة في غيرنا وهو ان شخصاً حلف  
 ليا فزن فحلف بعد في ذلك مسيرة ثلاثة ايام ووضوجه  
 بالنية او يرايه مطلق الخروج من مصره واجاب بانه  
 متى خرج قاصدا للسفر وجاوز عن ان مصره صدق عليه  
 انه مسافر متى جاز له قصر الصلاة كما افاده في شرح الهداية  
 فلا يثبت ولو عاد بعد ذلك **قوله** منه ما يختص بالطويل  
 الظاهر ان يقول الاول منه حتى يحسن مقابلة بقوله  
 والثاني ما لا يختص به **قوله** وسقط الاصلية على ما في غاية  
 البيان مثله في السراج والنهاية وهو ظاهر كلام الزيلعي

رحمه الله تعالى قال بعض الفضلاء ولكن قد حمل بعض اصحابنا  
 قوله عليه الصلاة والسلام ليس على الصغير والمسافر  
 احكام على الخروج من بلده او قريته حتى تسقط الاصلية  
 بذلك **قوله** الثاني الموضع الي اضره المرض حالة للبدن  
 يزول بها اعتدال الطبيعة وانما لا ينفي اهلية الحكم من اهلية  
 وجوب الحكم سواء كان من حقوق الله تعالى وحقوق العباد  
 لان المرض لا يخل بالعقل ولا يغيثه عن استياله فلذا صح  
 نكاح المريض والمريض من اسباب الحجر صيانة للحق القارن  
 وهو الثلثان وصق الفرج وهو قدر الدين اذا اصاب المرض  
 بالموت مستدرا الي اوله فلا يصح اقراره له ولا وصيته  
 بما زاد على الثلث ويقدم مدين الصبي على دين اقر به فيه  
**قوله** وللعقود في صلاة العزف الي اضره في التمراسي نقلا  
 عن الايضاح لوقتي في الصحة فقل كما يعقله الاصل وفي  
 الاسيما في لوقتي في المرض فائدة فائدة في الصبي بالتميم  
 او بالانما جان **قوله** الدافع النسيان وهو عدم استحسان الشيء  
 وقت حاجته فشهد السهو عند الحكماء ان اللفظ لا يفرق  
 بينهما وهو لا ينفي لوجوب الحكم العقل وليس عذرا في حقوق  
 القبار حتى لو تلف مال انسان يجب عليه الصمان وفي  
 حقوقه تعالى عذر في سقوط الاما الحكم فان كان مع  
 تذكر ولا داعي اليه كما في المصلي ولا يسقط لتقصيره  
 بخلاف سلامه في الفقرة الاولى لا يماحلا ولا مع مذكر مع طاع  
 كما في الصايح فيسقط الحكم والتنبية في الذم فان ذبحه  
 الحيوان بوجبه هيبية وضوفا لتقور الطبع فتكسر الفقرة  
 عن التنبية في تلك الحالة لا اشتغال قلبه بالخوف وقد  
 انفقوا على ان النسيان غير عفو في مسائلها لو شئنا الحديث



غسل بعض الاعضاء ومنها ما لو صلى قاعدا متوها عجزه عن  
 القيام ناسيا قد رتبته على القيام ومنها اذا حكم الحاكم بالقياس  
 ناسيا النص ومنها ما لو نسي الدقة من الكفارة فضاها  
 ومنها ما لو نسي ما يحبس ناسيا ومنها ما لو فعل محظورات  
 الاصل ناسيا **قوله** وقد رددتهم من المفلظة المراد بالدرهم  
 المتعارف عن شمس اللفظة السحرية رده الله تعالى انه  
 يعتبر في كل زمان درهمه والا وهو الصحيح كما في السراة الراهة  
 وقيل قد رددتهم لغيره الكف وصحة في الهداية ان المتعدد  
 بسط الدرهم من صفة المساحة وهو قد عرفت الكف وقيل  
 يعتبر من صفة الوزن ووقف الجهد في رده الله تعالى  
 بينها بان رواية المساحة في الدقيق كالقول وروايت  
 الوزن في الخشب واصحاب هذا التوقف كثير من المساج  
 رده الله تعالى وهو الصحيح كما في الكافي وغيره لان اعمال  
 الدوابين اذا امكن اولي خصوصيات مناسية هذا  
 التوريع والمعتبر في ذلك الوقت الاصابة فلو كان دهن  
 نجسا قد رددتهم وقت الاصابة فابسط خضار اكثر منه  
 لا يمنع كما في اختيار المرعيات رده الله تعالى وغيره  
 ومختار غيرهم المنع فلو صلى قبل ان يسا طه جاز وبه  
 لا ويباطل الاكثر كما في السراة الوهاج **قوله** ودم البلاء عني  
 والبق الى اخره **قوله** فبعد ان هذه الاشياء ليست بحجة  
 معنوا عنها وانما هي طاهرة **وقد حكا** بانه لما لم يقع الاتفاق  
 على طهارتها كما يعرف من اطلع على كلامهم في الكتب الميسرة  
 ذكرها بطريق الاستطراد يقال ما هو نجس معفو عنه كذا  
 قبله وفيه نظر **قوله** لو طيب السوار اطلقه والصحيح ان  
 كان فيه عين النجاسة فهو نجس والا فلا كما في السراة الوهاج

وفي

وفي النجاسة مشي في الطين واصاب بطلا يجب في الحكم غسل  
 ما لم يتبين ان النجاسة والاصطياط في الصلاة عليه غسله  
**قوله** ويؤتى سور في القاموس الهرة السور وفي مختصر حياة  
 الحيوان السور واصحاب السور حيوان خلقه الله تعالى  
 لدفع الفار **قوله** ومنهم من اطلق في الهرة والفارة اي لم  
 يقيد المعنوعين بولهم في الارض وقيدانه لم يذكر المعنوع  
 عن بول الفارة اصلا حتى يسوغ نقلا لاطلاق فيه **قوله**  
 وروى النائم مطلقا هذا الاطلاق ليس في مقابلة تفصيل  
 سابق ولا لاصق قال في شرح المسنة للبيهات الحلي  
 رده الله تعالى لما الذي يسيل من فم النائم طاهر ويكره  
 في المحيط انه ان صف ويقي لعائلته من ريح او لوث بان كان  
 منتنا او اصفر فهو نجس وصح الاول ان الفأنة كونه  
 من البلق وهو طاهر مطلقا عند هذا خلافا لابي يوسف  
 رده الله تعالى ووجه الثاني ان ما كان مستقرا فالظاهر  
 كونه من المدة وما خرج منها نجس واستأوها البلق  
 للروحية وهذا ليس كذلك على انه يجوز ان يكون من قرصة  
 ونحوها ايضا وقال في الملحق هو طاهر الا اذا علم انه من  
 الجوف وهو غير مخالف لما في المحيط فان تقيده بالدابة او  
 الموت وليس على انه من الجوف ولنا اذا علم انه من قرصة  
 ونحوها فلا ضار في نجاسته والكلام في اذ لم يقل ذلك **قوله**  
 وقيل لا لدخان النجس هذا بين على ان رضاء النجاسة نجس  
 والمعتمد خلا فيه **قوله** والمعنوع الدرع والقاعا طفلة  
 على الدرع عطف تقسيروا ذكره من المعنوع المقتضي للنجاسة  
 بناء على عيب الصحيح والصحيح طهارة عينها قال بعض الفضلاء  
 ويمكن ان يقال مراده بقوله عني كذا وكذا ان السار



لم يجعله حكم النجاسة مع انه مظنة النجاسة لانها عنه  
**قوله** ومن ذلك طهارة بول الخفاش هو كرمات الوطواط ه  
 يسمى به لصفر عينه وضعف بصره كما في القاموس  
 ونما كلة الخطاف لانه يخطف البعوض وهو طير كما قال  
 الحافظ في كتاب البيان وفي منية المفتي وبول الخفاش  
 وضروها لانفسدان الماء وفي مجمع الفتاوى بول الخفاش  
 يعتبر فيه قدر الدرهم قال ولا بول غيرها من الطيور  
 وبول سائر الطيور البلية التي تكون مع غيرها انما قال  
 بعض الفضلاء على ما في مجمع الفتاوى لما اذا اعتبر الخافضه  
 فتأمل **قوله** والبعد اذا وقع في الحلب يعني ان لم يقرب به  
 اللبن كما يشير اليه قوله قبل التفت **قوله** وكذا لو كان  
 في الاصطبل لولا ان اضره في شريح المنية لا يبيد الحام  
 التحلي بقدر كلامه وكذا لو كان في الاصطبل لولا معلق فيه  
 ما قرش من اسفل الكور فالقيا من يكون خسلان  
 البيلد في اسفل الكور صار نجسا بجان الاصطبل وفي  
 الاستحسان لا يتنجس لان الكور طاهر والماء الذي فيه  
 طاهر فايرشح منه يكون طاهرا **قوله** والقول بطهارة المسك  
 عطف على قوله قولنا باب النار مطهرة قال في الفتح ه  
 وعين المسك قالوا يجوز اكله والانتفاع به مع ما شهد  
 من كونه دما ولم اري له نقلا ابدا وقتل عليه ان  
 المسالة بقله عقل قال في الآنية والمسك صلا على كل  
 حال بول في الطاهر ويجعل في الادوية والاقبال ان المسك  
 دم لانه وان كان دما فقد تغير فيصير طاهرا كرماد  
 القدرة ابدا والمعدى بالتفسير الاستحالة الي طبعه من  
 المطهرات عندنا وانما قال صلا دون طاهر لانه لا يبرئ من

الطهارة الحلكة في النجاس بخلاف العكس ويأله القاضي طاهر  
 الله تعالى علمان المسالة معللة **قوله** والزيادة عطف على المسك وانما  
 كانت طاهرا الاستحالة على الطبيب **قوله** وما نثر شر على الفاسد  
 الخافضه في السراج الوهاج الميت ان كان على يد نجاسة ففي  
 نجسة والا فطهارة على الاصح **قوله** وانه لا حكم على الماء  
 بالاستعمال الي اضره مضمومة انه اذا القضا صار مستعلا ه  
 وان لم يستقر في مكان وهو المذهب وصحة في الهداية  
 وكثير من الكتب وقيل المستعمل ما زاد البدن واستقر  
 في مكان وارضا وان اخرج يعضه ومشي عليه في  
 الكثرة **قوله** والطالب يصنع الطاول للام مقتوضة ومضمومة  
 الاضطر الذي يعطى الماء في مختار الصالح **قوله** وايضا  
 النافلة على الدابة لفظ النافلة بينا ولا السبب  
 الدواب فانها جارية على الدابة اطلق ايضا النافلة على  
 الدابة فشهد ما اذا كان مسافدا ومقيما طارحا الي بعض  
 النواحي الحاجة وصحة في النهاية وشهد ما اذا قدر على  
 النزول او لا واختلفا في صدق ارض المصير والاصح انها يجوز  
 في كل موضع يجوز للمسافر ان يقصر فيه كما في البحر ولم  
 يشترط طهارة الدابة لانه ليس بشرط على قول الأكثر  
 وهو الاصح كما في الكافي وطاهر المذهب من غير تفصيل  
 كما في الخلاصة ان بين ان يكون على السرج او الركاب بين  
 او الدابة لان فيها ضرورة فسقط اعتبارها وقد  
 بالنافلة لان القرض والواصية بانواعه من الفوائد المذكورة  
 وما لزمه بالشرع والافساد وصلا الى الجازة التي تلي  
 لا يجوز على الدابة من غير عذر لعدم لزوم الحرج في النزول  
 ومن الاعمال ان ينفك المصير والبيع على نفسه او ماله



اوله يتفعله رفقا وه وكذا اذا كانت البداية مجوحا لا يقدر  
علي ركوبها الا ايممين وهو شيخ كبير لا يجده من يرضيه  
ومننا الا عندا الطبيب والمطربان يكون بحال يقييه  
وجهه في الطين لها اذا لم يكن كذلك والارض ندية فانه  
يصلي هناك في الخلاصة وفي الخلاصة الرجل  
جلد امراته من القدية الى المصدرات كان لها ان تصلي  
علي الداية في الطريق اذا كانت لا تقدر علي النزول  
**قوله** وفيه رواية عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان  
اباحة النافلة علي الداية في المصدرات قال الامام محمد  
رحمه الله تعالى يجوز ويكره كما في الثانية **قوله** فلم يقل  
ان من الميرة والذكر الى اخره فيه ان اصحابه يقولون  
بذلك ايضا **قوله** وروي رصوعه قيل علي بن رواية  
الرجوع مشهورة عنه فلا وجه لذلك بصيغة التثنية  
**قوله** واسقط فرضه الطائفة الاخره قيل عليه ان ما ذكره  
عند الكوفي لا وجه لضافته الاستسقاط الي الامام محمد الله  
تعالى وقد يقال الاضافه اليه بالنسبة الي غيره من  
المجتهدين كالامام مالك والامام الشافعي رضي الله  
تعالى عنهما لا بالنسبة الي اصحابه رحمهم الله تعالى فتأمل  
**قوله** ومن ذلك الايراد في اظهر في نسخة الحرلي نسخة  
الحرقيد ام معتبرا في استحباب الايراد في اظهر في الايراد  
يا اظهر مستحبا في الصنف سواء كانت الحرشيديا او لا **قوله**  
انها كالظهر في الزمان في اي الصنف والشافعي **قوله** وان  
وجد ما يد الان القادر مقدرة غيره لا بعد قايده عنده  
**قوله** وعدم وجوب حفظ الصلاة علي الخائض **قوله**  
لا الى اخره ان عدم وجوب القضا عليها لا يختص بالاما

اذا

اذا لم يقبل احد يوجب الصلاة عليها **قوله** وعن المريض  
الظاهر الما جرت عن الامام عطف علي وقوله عن النبي  
**قوله** علي الصحيح وهو ظاهر هذا الرواية ومقابل الصحيح  
انه لا يسقط وهو ما مشي عليه في الكنز **قوله** وجوز  
صلاة الفرض في السفينة الى اخره مسألة السفينة  
فيها تفصيل وهو ان السفينة اما سايرة او مربوطه  
والمرتبطة اما في الشط او اللجة والمرتبطة في اللجة  
اما شديدا الاضطراب او لا فالسايرة والمرتبطة في  
اللجة شديدا الاضطراب يتخذ صلاة الفرض فيها قايما  
من غير عذر عند الامام رحمه الله تعالى مع الاسات  
وقال لا يجوز الا بعد لان القيام من الاركان لا يسقط  
الا بعد زواله انما ذلك لان الدائم فيها بالقيام عابثا  
كالسجدة واما المرتبطة بالشط وهي مستقرة عند  
مضطربة فتقبل علي الخلافتها والاصح عدم الجواز  
اتفاقا واما عند المستقرة فلا تصح الصلاة فيها أصلا  
**قوله** ولذا قلنا انها وصية بقدر مسرة أي بالقدر  
الموجبة لتيسر الاداء علي العبد وصورة المسألة انما هي  
النصاب بعد التملك من الزكاة ولم يورد يسقط  
عنه الزكاة عندنا لعدم يقا القدرة الميسرة التي هي وصف  
النما لانها كانت ممكنة يدونه فتشترط انما تكون  
المورد عنه والواجب اذا وصيه بصفة اليسر لا يقي  
عند انتفايها والا لا تقلب اليسر عسرا وقد يقال  
لانه اذا استهلك الى الاستسقاط عنه الزكاة اتفاقا لانه  
لا يسقط الواجب عن نفسه بالتقديس عن ان  
يكون محلا للتقديس فحملت القدرة الميسرة باقية فيه

مطلب صلاة السفينة

لب



تقديمه في جلاله ونظر الفقهاء **قوله** وجوز تقديم النية على الشروع  
اذ لم يفصل اجنبى يعني غير المسمى **قوله** وبابا من القلام  
الحج بالاصار والقوايت يعني بياح التحلل من الحج بسبب  
الاضمار بسوقه لصدى وبسبب الفوات بالعمرة هذا هو الماد  
والعيار لا تقيد **قوله** واباحه ابو يوسف رحمه الله تعالى  
رعى حشيش الحرم الشريف الى اخره سياي الكلام عليه  
مستوفي في احكام الحرم الشريفات بشا الله تعالى **قوله** وليس  
الحرب للحلة والعمال سياي في كتاب الخطا انه لا يجوز لبس  
الحرب للحل الص في الحرب وقد ذكرنا الذي روى رحمه الله تعالى في  
كتاب الكراهية ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس عبد  
الرحمن بن عوف وانزله في بيتي الله تعالى عنها اذ تراه  
يعني فلا يجوز لبس الحرب للحل الص لغيرها **قوله** وفيما رتقد الممن  
اي بان يقول المستريح ان لم ينفذ الممن الى ثلاثة ايام فلا  
يبع بيننا **قوله** ومن هذا القيد بيع الامانة المسمى ببيع  
الوفاء صورته كما في جامع الفتاوى كما ان يقول بعض منكم على  
ان قبيح مني مني حيثما لمثو في الجرح المصنف رحمه  
الله تعالى وصورته ان يقول المشتري بعت منك هذا  
القبض يدنيك على اني ان قضيت الدين فهو لي او يقول  
البائع بعت منك هذا على اني ان قضيت الدين فهو لي او يقول  
البائع بعت منك هذا لك على اني ان دفعته لك الممن تدفع  
الصلح لي وفيه ثمانية اقوال بل مسموعة كلها مرجحة لكن  
في فتاوى الشيخ محمد القزويني رحمه الله تعالى ان اكثر المشايخ  
رحمهم الله تعالى على ان حكم الرهن وفي جوهه الفتاوى  
ان هذا البيع باطل وهو رهن وحكمه حكم الرهن وهو الصحيح  
وفي الفصول العبادية اذا اختلف المتبايعان فقال المشتري

اشترى

اشترى به شهابا وقال البائع ببيع الوفا فان القول قول  
البائع ان المشتري يدعي زوال عينه باليات ومدعي  
الوفاء يتكدر الزوال فيكون القول قوله ومن اراد زيادة  
الكلام على بيع الوفا فليدرج الى البيازية ووصول  
العادية **قوله** ومن هنا فتي بعض المتأخرين بخيار القيد  
الماضيه في التثنية لا رد القيد فاحسن على ظاهر  
الرواية ونفي بالرد ان غيره وفي الذي يلي رحمه الله  
تعالى قال البائع للمشتري قيمته كذا فاشتره فظهر ان  
قلما رد حكم انه غيره وان لم يرد ذلك فلا يرد في الصدر  
الشهيد رحمه الله تعالى **واعلم** انه اذا ثبت خيار  
الرد بالقيد الفاضل مع التثنية للبائع او المشتري  
كما هو المعتبر عند كثير من المتأخرين له ذلك هل يتقلد  
للوارث وعليك الرد به بوجه الشرعي كما في خيار القيد  
قال بعض الفضلاء انه وسيل عن ذلك الشيخ محمد القزويني  
رحمه الله تعالى وهو تلميذ المصنف رحمه الله تعالى فاجاب  
بقوله ظاهر المذهب عدم الرد بالقيد الفاضل وانما  
اختار بعض المتأخرين الرد للمشتري اذا حصل التثنية  
من البائع وعكسه وغاية ثبوت الخيار في الرد ولا يكونه  
لخيار القيد فلا فليكن خيار الردية والشرط وكونها مما  
هو مقدر بوجهها انه ليس الا مشيئة وارادة فلا يتصور  
انتقاله الى الوارث الى اخر كلامهم وقد اتي بذلك شيخ  
الاسلام نور الدين علي بن غانم المقدسي رحمه الله تعالى  
**واعلم** ان الصحيح ان ما يرد تحت ثبوت المقومين  
فيسيد وما لا فاضل من كافي منخ الفقا للمشتري معنونا  
يكون البائع كذلك كما في فتاوى قاضي الهداية رحمه الله تعالى



بقي ان يقال ان قول الشيخ محمد القزويني رحمه الله تعالى ان  
 ظاهر المذهب القيني الفاضل عن عدم الرد بها رضى ما  
 نقله المصنف رحمه الله تعالى في البحر عن صفات القضاوي  
 ان المذهب الرد الا ان يفرق بين المذهب وظاهر المذهب  
**قوله** فبذلك الامر بابا في الاستقاع بملك القيد الي قوله  
 والقرض قال بعض الفضلاء في قوله والقرض نظر لانه لا  
 يتفق بالقرض وهو على ملك القيد وهو المقرض بل  
 عليك المستقرض ويتفق به وهو على ملكه فقد صرحوا  
 بان القرض وضع له ملك القين فان اراد المصنف رحمه  
 الله تعالى انه ملك القيد يبيع ملكه فلا خصوصية  
 للقرض فالبيع والهيئة كذلك في وجه تخصيص القرض  
 بالذبح **قوله** وقلنا الاجارة على سقعة غير مقصودة  
 في العين وذلك لا يجوز وذلك كما اذا استأجر ثيابا ليطبخها  
 في بيته ولا يجلس عليها واداة ليربطها في فتارة  
 لمظن الناس انها له او ليجعلها جنبية بين يديه لا يجوز  
 لانه مقصودة غير مقصودة من القيد **قوله** ولزوم اللازمة  
 اي ومن الخفيف لزوم اللازمة **قوله** والسيدان في اجارة  
 النظر للسيد قيل الظاهر ان اجارة نظما السيد له مكنونة  
 وجه القنة من القنة وما يجرد النظر اليه فتأمل **قوله**  
 لا خصوصية للقنة فان وجه الحرية ايضا ليس بضرورة ولا  
 خصوصية للسيد ايضا اللهم الا ان يراد بالسيد مريد  
 بشر الامة فانه يباح له النظر اليها وان لم يامن الشهوة  
 واطلق عليه سيدا باعتبار مجاز الاول **قوله** ومن ثم قلنا  
 اي من هنا اي من اجل انهم توسعوا في التكاح دون البيع  
 قلنا الامر ايجاب في التكاح بخلاف البيع كما في الخانية والفرق

بينها

بينهما ان قوله زوجي توكيد وقوله وصيك قاع مقام  
 الطرفين بخلافه في البيع كما عرفنا الواحد في النكاح  
 يتولى الطرفين بخلاف البيع ولم يطلع صاحبه الدرر  
 والدرر رضى الله تعالى علي ما في الخانية فاعترض علي  
 اكثر رضى الله تعالى بانه طالع القوم **واعلم**  
 ان ههنا ثمانية مواضع تكون الامرا ايجابا في بعض دون  
 بعض منها البيع والاقالة لا يكون الامر فيها ايجابا  
 والنكاح والمخلع هو فيها ايجاب هذه اربعة **والخامس**  
 لو قال لعبد اشترى مني نفسك بكذا فقل فعلت عتقت  
 والسادس لو قال له بلى ذاك العبد فقال وهيت منك  
 ثم والسابع قال لصاحبه دين ابيدني فقل لا ابيدك  
 ثم والثامن قال اقل نفسك فلان لقول فقال  
 كملت ثم فان كان عابدا وقدم واجاز جاز ينقذ  
 بما يفيد ملك المملوك الحال فينقذ بلفظ الهبة والهبطة  
 والصدقة والتمليك والجعل والبيع والشراء على الاصح  
 طما يلفظ السلم فان قيل المرأة راس مال السلم فانه  
 يجوز وينقذ اجماعا وان جعلها مسلما فيها ففيها  
 اختلاف بقي الكلام في لفظ التجوز هل بينه وبين  
 ملكا المستقة اتصالا حتى يقع استقلاله كما استقر لفظ  
 البيع والهيئة له ام لا والذي يظهر انه لا اتصال بينهما  
 لان التجوز مصدر جوار الفقية كذا اذا قال بجله او بعني  
 المذور وليس في واحد من هذين المعنيين ما يصلح  
 علاقة للاستجارة وللعلامة الشيخ محمد القزويني رحمه  
 الله تعالى تلميذ المصنف رحمه الله تعالى رسالة في ذلك  
 فحاصلها عدم صحة هذا المقيد بهذا اللفظ الواقع من تشييد



من الغلاصين **قوله** مشروعية الخلع والافتداء عطف على الخلع  
عطف تفسير قال في الجمع اذا افتدت المرأة بما يخلعها عليه نفعل  
ووقع طلاقه باينة ولزمها المال **قوله** ولم يشرع دأيم عند الخ  
اليه وهذا مبني على انه محذور الحاجة قال في الفتح وهو  
الاصح ويجد لفظ المبيع على ما البيع في بعض الاوقات اعني  
اوقات تحقق الحاجة ككبر وريبة لكن في النهاية لبها  
للزنا يذهب ببعض الناس الي انه غير مباح الا الضرورة  
لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله كل ذواق مطلاق  
والعامة على ابايته بالنص من المطلقة وهذا خلاف  
ما رجع في الفتح وهو الحق فلا خلاف لاصد في عدم كراهة  
المسنون منه يعني المباح ولا ينافيه قولهم الاصل فيه  
الخطر وانما ابيح للحاجة لان معناه ان الشارع ترك هذا  
الاصل كايامه كقولهم الاصل في النكاح الخطر والاباحة  
للحاجة وبهذا التفسير عرف ان ما في الفتح من ان بيت  
حكمه بالاباحة ويصرح بحكمه بانه محذور وانما ابيح للحاجة  
والخاصة ما ذكرنا في بيان سببه تدافعا ممنوع بل بالحاجة  
اعم من ذلك كذا في التمهيد **قوله** لما فيه من المشقة على الزوجة  
بالمخارقة كمال الازدواج والابتلاء **قوله** بشرط لا يرد  
كونه اضره في شرع الوقاية لصدور الشريعة رعه الله  
تعالى ان كان الشرط امرا حلالا كان زنت مثلا ينبغي  
ان لا يتجه لان التخيير خفيف والحرام لا يوجب التحفيف  
**قوله** على ما عليه الفتوى في كماله اذكره المصنف رحمه الله  
تعالى في تحريمه من ان الفتوى على التخيير مطلقا **قوله** وهو  
بالمقدوم قبل اطلاقه في المردوم غير صحيح بل هو في مقدم  
خاص وهو المردوم وهو ما قيل ان التملك يفقد من العقد

امالو

امالو اوصى بما تملكنا منه لا يجوز استحقاقنا **وعلم**  
**الجواب** بان اللام في المصنف للمهر والمهر هو ما ذكرنا  
**قوله** وقال ان فسقة لا يهرله وهو الصحيح وهو ظاهر  
المذهب واطلق الفسق فشملا الفسق باحد الرسوة وبه  
صرح في البحر **ثم اعلم** ان طواغيت القضا بالرسوة او قضي  
فيما ارشئى نقل في الحاشية الا انها على انها لا يتقدضاوه  
فيما ارشئى ونقل في الهامد يظلالا فيه ويتقد في سواه  
وهو اختيار شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى وقيل  
يتقدضاها ورجه في الفتح بان حاصل امر الرسوة فيما اذا  
قضى بحكمها يباح فسقه وقد فرضنا ان الفسق لا يوجب  
الفرق قولنا ايتة ووضاوه بحق فلم لا يتقد وضوضر هذا  
الفسق غير مؤثر وعناية ما وجهه باننا اذا ارشئى عاملا  
لنفسه يعني والقضا عمله تعالى ايدا وحث فيه في  
البحر بان ليس عمدا وهم انه قضى لنفسه يعني والقضا  
لنفسه باطل ايدا وقيل عليه كيف يجعل قضا القاضي  
للمدعي على المدعي عليه وقضا لنفسه وهو انما قضى ليكر  
مثلا على عمر وعناية الامرانه اقد على قضائه بالحق  
ملا فصار عاملا لنفسه والقضا عمله تعالى فيجب وما  
لصاحب الفتح رحمه الله تعالى متى يمكن كثير من الكتب  
المعتبرة انه لو ارشئى وقضى لا يتقد وضواوه فيما ارشئى  
وفي السراج الوهاج قال الامام ابن ابي شقير رضي الله تعالى  
عنه لو قضى القاضي زمانا بين الناس ثم علم انه مرشئى  
ينبغي للقاضي الذي يتصموت اليه ان يبطل كل قضايه (ان  
وفي منق الفقا باحد القضا بدسوة او ارشئى وحكم لا يتقد حكمه  
لانما الا اول لم يصرفا ضيا وفي الثاني صار عاملا بنفسه والقضا



يجب ان يكون ظاهرا لله تعالى وفي جامع القصور ليس ومن  
 اقتدا القضاير بشوهِه فالصحيح انه لا يصير قاضيا ولو  
 قضى لا يتقد حكمه وربه يقضي **قوله** ولم يجب تركية الشهود  
 اى لم يوصى الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه تركية  
 الشهود بل يقتصر الحاكم على ظاهر عدل الظالمين الا  
 في الحدود والقصاص فانه يسأل عنهم وقال ابو يوسف  
 ومحمد رضيهما الله تعالى لايبدأ يسأل في سائر الحقوق  
 في السر والعلائية وان لم يطعن الخصم لان بناء القاضي  
 على الحجة وهي شهادة العدل فان طعن الخصم **سألت**  
 عنه ما نقاها وان لم يسأل في الحدود والقصاص وفي غيرها  
 الاختلاف قال الصدوق الشهدى رحمه الله تعالى في الكبرى  
 والفتوي البيهقي قولهما وفي الحقيقة ومحل السؤال  
 على قولهما عند هذا القاضي كما في الملحق وبه يكفي  
 كما يكفي في التركية قول المتزكي هو عدل في الاصح وفي الجرح  
 الفتوي علم الله يسأل في السر وقد ترك التركية في العلائق  
 في زماننا كاليوم المتزكي او يحو فانه **قوله** لو عرفهم  
 القاضي بالعدالة وطعن الخصم فيهم اذ هو الظاهر ان  
 لا يكتفي بمعرفة اياهم **قوله** ولم يقبل الجرح المجرد على الشاهد  
 اى المجرد عن حق من صفات الله تعالى او صفات العباد  
 مما لا يدخل تحت العقاب **قوله** وجوز كتاب القاضي الى القاضي  
 من غير سفر اطلقه فتم ما اذا كان يحثلوز هب الى  
 القاضي لا يمكنه الدخول الى منزله في يومه ذلك وذلك  
 او لا والمضى به ان لا يبدأ ان يكون بحيث لا يمكنه الدخول في  
 يومه كما في السراجية وموزة الامام ابو حنيفة رضي الله  
 تعالى عنه يشروطه ولم يذكرها المصنف رحمه الله تعالى

لات عرضته سر ديسرات الشرع ومراوده كتاب القاضي  
 المعهود يشروطه المذكورة في بابيه وهي لا يبدان لا يكون في  
 حد وقود وان لا يكون من قاضي رستاق الى قاضي مصر  
 كما في السراج والوهاج ومنها ان لا يد من كتابية عنوانه في  
 باطنه وهي ان يكتب فيها اسمه ورسم القاضي المكتوب  
 اليه وابيه وميده حتى لو اخل بشي منها لا يقبل الكتاب  
 وان تكون كتابية العنوان من داخل الكتاب فلو كان  
 على ظاهره لم يقبل قيل هذا في عرفهم اما في عرفنا العنوا  
 يكتب على الظاهر فيقبل كذا في فتح الفقار وفي البزارية  
 وعلى اصل الرواية لا يقبل الكتاب في الملقولات باسرها  
 وعن الثاني تحويره في العبد لقلية الاياق لا في الزمة وعند  
 الجواز في الكل وعمل الفقهاء رحمه الله تعالى اليوم عليه  
 قال الاسيبكي رحمه الله تعالى وعليه الفتوي **قوله** وصح  
 الوقف على النفس والفتوي عليه كما في الذخيرة والخلا  
 والخاتمة **قوله** وعلى جهة تنقطع لم يبين بعد انقطاعها  
 لمن يكون الوقف للمنفرد او يعود الى ملك الواقف للاقتلا  
 في ذلك وفي الاصل من عن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا  
 وقف على رجل يمينه جاز واذا مات رجع الى ورثته وعليه  
 الفتوي وقال في جامع البيرامية قال ابو يوسف رحمه  
 الله تعالى اذا انقضت الموقوف عليهم يصرفه الى المساكين  
 فحصل عنه روايتان **قوله** ووقف المشاع اي وصو زابها  
 يوسف رحمه الله تعالى وقف المشاع قال في المصنرات وعليه  
 الفتوي وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز واكثرهم على  
 قوله وبه يفتي كما في البزارية والخلاف في مشاع جمل  
 القسمه لكن لو قضى بجزائه صح اجماعا وفي الكنز ومشاع



قضى بجوارزه اي مع بالاتفاق واطلاق في القضا فشملا القضا  
 من الحنفي وغيره كما في البحر والمداد بالشروع هذه المقارن قال  
 بعض الفضلاء هذا مشكل اذ قضية ما قالوه من ان الاوصاف  
 الدامجة الي المال يستوي فيها الابتداء والبقاء ان يكون  
 الشئ الطاري كالمقارن في منع الصحة كما قالوه في الرهن  
 من ان الشئ الطاري مفسد للرهن على الصحيح فينبغي  
 ان يكون هناك كذا **قوله** هذا الاصل ليس كليا  
 اذ قد صرح عنه بالنص بقا الصلاة عند سبق الحدث منار  
 جازا لينا فيجمل ما هنا على انه صرح عن الاصل بنص توفيقا  
 بين كلامهم قال في الفتح الاصل ان كل صفة منافية  
 حكم يستوي فيها الا ابتداء والبقاء الا ان يخرج شيء بنص  
 وقد يقال الصابط المذكور خاص بالامانات فان لبقاها  
 حكم ابتداها اما الوقف وخوؤه فلا لانه ليس من الامانات  
 والرهن عينه امانة يدل عليه وصوب كفت عبد الرهن على  
 الرهن والمضمون امانة والمالية **قوله** السبب السابع هو  
 التقصص فانه نوع من المشقة او القسوس مجبولة على  
 حب الكمال فاسبب التحقير في التكليفات **قوله** ما وجب  
 على الرجال كالجماعة صريح في ان الجماعة واجبة على الرجال  
 والصحيح ان الجماعة موكلة بتأييد ان يقال تنفي تكليفهم  
 بما وجب على الرجال لا ينافي الاستحباب مع ان الجماعة في  
 صفتها مكدروية **قوله** والجهاد يعني اذ لم يكن التقدير  
 عاما لذلوكا في التفسير عاما وجب على المرأة ان تخرج  
 بغير اذن زوجها **قوله** وعمره تكليف الارقا الى اخره فمن  
 ذلك عدم وصوب صلاة الجمعة على العبد ولو اذن له سيده  
 تجب عليه كذا قالوا وقيل عليه ان منافع العبد لا تصير

مملوكة

مملوكة بالاذن فيبيع ان يكون حاله بهذا الاذن كحاله  
 قبله الا ان تركه ان يزوج باذن المولى لا تستقطع عنه حجة  
 الاسلام لهذا المعنى **قوله** وحل العبد على قوله والصحيح  
 خلافه **اعلم** ان طليق على النساء والمذنية بمن له حظ  
 في الديوان عفا بخلاف الرجل لان وصوبه من الذرية  
 على القاتل باعتبار ان احد العواقب لانه ينصرف نفسه  
 وهذا لا يوجد منها والعرضة هي من العطايا للمعونة  
 لا للتصيرة كعرضة ابي النضر صلى الله عليه وسلم وهذا  
 صحيح فيما اذا قتل غيرها واما اذا باشر القتل بانفسها  
 والصحيح انها يشارك في العاقلة وكذا المحبوس اذا قتل هو  
 والصحيح ان يكون لكل واحد من العاقلة كذا في الزيلعي  
 رحمه الله تعالى ومنه يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله  
 تعالى من الفساد والله تعالى الهادي للصواب **قوله**  
 واما جوارز التيمم للخوف من شدة البرد الى اخره سواء كان  
 خارج المصرا وفيه يجوز عند الامام رحمه الله تعالى  
 وعندهما الاجور في المصرو وجوارزه عنده مشروط بان لا  
 يقدّر عليه تخفيف الماء ولا على امرة الحمام في المصرو ولا  
 يجد ثوبا يثدي به ولا مكانا يوقو به كما ذكره المصنف  
 رحمه الله تعالى عن البدايع والاختلاف بينهم قيل  
 اختلاف زمان من اعلم ان اصرة الحمام في زمانها كانت  
 تؤخذ بعد الدخول كما في زماننا فاذ عجز عن الاصرة دخل  
 ثم يغلب بالهجرة وفي زماننا قبله فيتعذر وقيل  
 اختلاف يرها من عاقل الخلاف في جوارز التيمم في  
 الواحد الماء قبل الطلب من رقيقه اذا كان له رقيق  
 فلي قوليها يقتدي بان يترك الطلب الماء الى اخره جميع



اهل المصدر ان طلب غنم فانه يجوز عندهما كما في الخبر **قوله**  
 والصحيح ان لا يجوز للحدث الا صفر يعني بالاجماع كما في  
 المستصفى وجوز به بعض المشايخ **قوله** بعد ما عتبار ذلك الحق  
 الى اخره يعني بناء على انه مجرد وهم اذا لا يتحقق ذلك في المصدر  
 كما في الفتح **قوله** مطلق المرض وان لم يصح ان كان بالذرع  
 الى اخره هذا هو الصحيح كما في الجملان مرضه لا يدرى  
 عن فتور وتكسر عادة **قوله** واعتبروا في الحج الزاد والراحة  
 الى قوله من المشكك ليس هنا ما الخلاف فيه **قوله** ومن  
 المشكك التيم الى اخره الجواب عنه ان المرض من شاهد  
 عيّن الاطلاع على مرأته وبقاوت احواله بشدة هـ  
 وضعفا قلة وكثرة خلاف المشقة في السفر فاقم مطلق  
 المشقة مقام السفر على ما عرف كتحقيقه في اصول  
 الفقه **قوله** ان يخاف من الماء على نفسه او على عضوه  
 ذهابا لضرب على التمييز **قوله** او منفعة اي او يخاف  
 على عضوه ففيه منفعة بخلاف المصناف واقامة  
 المصناف اليه مقامه وهذا التقدير يسقط ما قيل كان  
 عطفا على مقدار تقديره ذهابا بالكلية منها او منفعة هـ  
 كتصريح به **قوله** لا اليسيرة المبالغة فيهما وصوره بزيادة  
 سيره وفيه ان لا يما يعطى بها الاثبات فكان لظاهر  
 يدل البين **قوله** واما على قوله من قال ان القصر اصلا الى  
 اخره الصواب ان يقال على قول من قال ان الاصل في  
 صلاة الفرض صلاة ركعتين وزيدي ركعتان في الحضر  
**قوله** فلا الاصوره اي ولا الخفيف تنقيص الاصوره **قوله**  
 كما يدل الاصوره والفسد بالتيم **اعلم** ان التيم يدل  
 شك اتفاقا لكن اختلفوا في كيفية البدلية في موضعين

احدها

احدها الخلاف لا محالة مع الامام الشافعي رضي الله تعالى  
 عنه فقال في كتابنا رحمه الله تعالى هو يدل مطلقا عند  
 عدم الماء وليس ضروري ويرتفع به الخبر كما في وقت  
 وضو للماء لا لانه مبيح للصلاة مع قيام الحرك وقال  
 الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه هو يدل ضروري  
 مبيح مع قيام الحدث حقيقة فلا يجوز قبل الوقت ولا  
 يصح به أكثر من فريضة الثاني الخلاف بين اصحابنا  
 رحمه الله تعالى فنحن الامام رواه ابو يوسف رحمه  
 الله تعالى البدلية عند محذور مع الله تعالى بين  
 الفعلين وينفرد عليه جوازنا عند المتوضي  
 بالمسح فاجازاه ومنعه **واعلم** ان ظاهر قول  
 المشايخ رحمه الله تعالى ان التراب مطهر بشرط  
 عدم الماء فاذا وجد الماء فقد الشرط فيفقد المشرط وهو  
 طهره به التراب لان الشرط يلزم من عدمه عدم المشرط  
 والمذكور في الاصل ان الشرط لا يلزم من عدمه العدم  
 ولا من وجوده وجود ولا عدم **والجواب** ان الشرط  
 اذا كان مساويا للمشرط استلزمه وهذا كذلك فان  
 كل واحد من عدمه هو موافق التيم مساويا للاحالة فجاز  
 ان يستلزمه كذا في الفاتحة لا في الاصل مساويا لهما  
 لجوازه مع وجوده حال مرضه لا نأقول ليس بوجود  
 حال مرضه حكما لان المداكيل وجود القدرة وهو ليس  
 بقادر حال المرض **قوله** ورد عليه بما ذكرنا يعني من ان  
 الحرج انما يعتبر في موضع الاضيق فيه وفيه ان الرد  
 انما يتم ان لو كان ابو يوسف رحمه الله تعالى يقول  
 بذلك والظاهر انما يقول به لا ان يري انه صواب للبدل



فيما يورث والورث فيما يكسب لا يعرف فان ورد النص  
 بخلافه **قوله** كما في يولد ادمي كما لا يعتبر عموم البلوي  
 فيه **قوله** انما هو بالنسبة الى جنس المكلفين اي فاذا ذكر  
 من عدم ما خرج في الاجتناب وعدم البلوي في الاصابة  
 بالاصابة الى جنس المكلفين الصادق بالقتل  
 والكتبة منهم لا بالاصابة الى جميع المكلفين **قوله**  
 فيقع الاتفاق في الجاهل بغيره تفريع على قوله والمراد بقوله  
 ولا يخرج الجاهل والمدا بالاتفاق الاتفاق بين الامام  
 وصاحبه رحمه الله تعالى **قوله** ذكر بعضهما في  
 الامداد اصابة في اتبع المدا بالبعض الامام الثاني  
 رضي الله تعالى عنه كما في فتح المديد وهذه القاعدة  
 بمعنى قاعدة المشقة تجلب التيسير لا التيسير ولا المراد  
 بالاشاع الترضيع عند الاقضية وطرد القواعد والمدا  
 بالصدق المشقة **قوله** وجمع بينهما بعضهما اي وفق  
 بين هاتين القاعدتين والمدا بالبعض الامام الثاني  
 رحمه الله تعالى في الاصابة **قوله** بقوله كل ما سجا وعنده  
 انعكسه الى حقه الواقع في عبارة الاكثرين عاداي  
 صده وقد نزل الامام الثاني رحمه الله تعالى هذا الجمع  
 بقوله الايدي ان قليل الهل في الصلاة لما اضطرب اليه  
 سوي فيه وكثيره لما لم يكن به حكم حاكم يتسامح به **قوله**  
 وسياقي ان شاء الله تعالى ذكره وعنها يعني في القاعدة  
 الثالثة من القواعد الدارفة من النوع الثاني من  
 القواعد **قوله** وفسره في القرب بان لا يصير الجاهل  
 الجاهل في خط شي العظمي رحمه الله تعالى على ما في مع الصفة

اضل

اختلف في الفرق بين الضرر والضرار فقيل الضرر فعل  
 الواحد والضرار فعل الاكثرين وقيل الضرر ان يضر  
 من عيدين ينتفع والضرار ان يضره ايتدا وقيل هما  
 بمعنى واحد اي **قوله** لا دفع ضرر المشقة قبل عليه المصير  
 به في الملتون ولا الشروع في الشفقة شرعت لدفع  
 الضرر السو لا دفع اضرار القسام فلهذا اوجب في الفقار وان  
 كان لا يحتمل القسمة كدعي وجمام وسيد وبيت صغير وان  
 اضرار القسام مشروعة فلا يلحق الضرر بالمشترى  
 لدفع قيم مشروعة ولو كانت لدفع اضرار القسام لو حبت  
 في المقتول وانما القسمة الواضحة عند الامام ورحمه الله تعالى  
 دفع ضرر بلحقه بسو العشرة على الدوام **قوله** والخير  
 على القسمة بشرط وهو انما اذا خسر في الفرو من اما  
 لواءه تلف فلا بد من التراضي لانعدام الاضطرار  
 بينهما فلا يقع القسمة بينهما بل تقع معا ومنه فيكون  
 بالتراضي لا بالجبر كما في شرح الجمع لايت الملك له الله  
 تعالى **قوله** فان قيل اية فيها ويختص بالحوايج وذو  
**قوله** وهذه القاعدة مع التي فيها من جهة الصواب انها  
 مستدات اي لصدق كل واحدة منهما على ما يصدق  
 عليه الاضري وصحيحه فلا فائدة لذكرها **قوله** او استد  
 الصواب مستدات اي داخلة كل واحدة منهما على  
 ما يصدق عليه الاضري فيه ما فيه فقام **قوله** ومن  
 ثم جاز اكل الميتة عند الخسرة وكذا الميتة وي قال  
 التمر ياتي رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير فلا  
 عن التهديب يجوز للمفيل اكل الميتة وشرب الدم  
 والبول لانه اضره طبيب سلم ان شفاه فيه ولم يجد

حلة



من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتعمل شفاك  
فيه وفيه وجهان وهذا يجوز شربه القليل من الخمر للتداوي  
اذا لم يجد شيئا يقوم مقامها فيه وجهان انرا وفي التوارك  
كتب سورة الفاتحة بالدم على الحية يجوز ولو كتب  
بالبول ان عرف ان فيه شفا ولا يابس لكتبه ينقل وهذا  
لان الحرمة لم تسقط عند الاستشفاء الا ترى ان العطشان  
نرخص له شرب الخمر وللجامع الملية اثر وفي اللالي للتداوي  
يكفي الاثبات اذا اشار الى الله لا يابس به قال الصدر  
الشهيد رحمه الله تعالى لا يابس به وفيه نظر لان ثلثها  
حرام والاستشفاء بالحرام حراما **قلت** وهذا  
مخالفة لما ذكر في التداوي بالبول والدم ابدأ وحببه عليه  
علي ما اذا وجد ما يقوم مقامه وفي صلاة الجلاء رحمه  
الله تعالى اختلف في الاسترقا بالقدرات الفريز يجوز ان  
يقرا على المبرص والممدوع او يكتب في رق ويعلق  
او يكتب في طست ويغسل ويسقي المبرص وياحه  
عطا ويحاهدوا بها قلاية رحمه الله تعالى وكرده  
الخنزير والكسب البصري وابن سيرين رحمه الله  
تعالى **قوله** والساعة اللقية بالخزيفي اذا عض بها **قوله**  
وكذا التلاف الملال كما اذا طافوا عرق السفينة لكثرة  
جلها فانه يباح التلاف الملال **قوله** بشرط عدم نقصانها  
اي الضرورة في نيل المشرع عند ذلك المحظور الذي  
اقتضت ابا صفة **قوله** الثانية ما يبيع للضرورة اذ اضرة  
في فتح المبرها هنا مراد حصة ضرورة وهاه  
ومتفقون زينة وقصول بالضرورة بلوغه حد ان  
لم يتناول الممنوع هلك او قارب وهذا يبيح تناول الحرام

قلت

والحاجة

والحاجة كالجايع الذي لو لم يجد ما ياكله لم يهلك عن يده  
يكون في جهده ومشفقة وهذا لا يبيح الحرام ويبيح الفطر  
في الصوم والمشفقة كالذي يشتهي الحنينا البدر والحمر  
الغنى والطعام الدسم والزينة كالمشقة الحلووي والسكر  
والفصول التوسع بالكل الحرام والسبعة **قوله** على رواية  
النجاسة روي الحسن رحمه الله تعالى عن الامام رحمه  
الله تعالى ان اما المستعمل نجس نجاسة مقلات  
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى مخففة وهو رواية  
عن الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ايضا  
وجه التحريم انه ما ازيل به مانع الصلاة وصار كما  
لو ازيل به النجاسة الخفيفة وكل من الروايتين  
ضعيف والصحيح انه طاهر عند ظهور وعلمه الفتوي  
**قوله** تدنيته بقرب من هذه القاعدة الفرق بين  
التدني والتدليل ان التدني كالحاق ما قبله بما قبله  
والتدليل كالحاق ما قبله بما قبله **قوله** على القول بانه  
لا يجوز للاغنياء الاصل الى ارضه مشغرا بالحصر فيما  
ذكره بان في الحصر ظاهرا وليس كذلك ما الاول قلان  
في القنينة الاصل اذا كانت محذرة نحو السهمارة  
على سهمها رتقا وهي التي لا تحالط الدجال ولو صرحت  
لوقت حاجة او للحمام ابدوا وكذا اذا صبى الاصل  
في سحبه الوائي وما في سحبه القاضي فقيه ضايقا  
في المحظور ما الثاني فلما تقرر عليه والصواب ان  
يقول ان تبطل الاسماء في صورة ما اذا كان في الاصطبل  
مر بها او مسافرا او وكل ما علمت ان السلطان والامير  
لا يجوز ان يشارها على سهمها رتقا وفي البلد **قوله**



كثيرا كذا  
اشهر  
١٥

وصف فروعها عدم وصوب العارة على الشريك الى اخره  
المناصب للسياق ان يقول عدم اصابا الشريك على العارة  
**قوله** وكنتنا في شرع الكنترا في قوله ان الشريك يجبر عليها  
في ثلاث مسائل وعبارته اخذوا في منع هدم صاحب  
السفل الجدار الحامل للعلو كما قد مناه فان هدمه اجبر  
على بنائه لانه يقدر على صاحب العلو الذي هو قدار  
العلو كالدراهن اذا المرهون والمولى اذا قتل عبده  
المديون فرق بين التقلي وحق التسبل حيث لو  
هدم في الاول يجبر على البناء ولو هدم في الثاني لا يجبر  
وفي الذخيرة السفل اذا كان لرجل والعلو لرجل اخر  
فقط السفل وذو وعده وهو اذ به وبواريه وطينه  
لصاحب السفل غير ان صاحب العلو مسكنه في ذلك  
ابدا ثم قال وهي المسألة الثانية وفي الحاريط بين  
اثنين لو كان لاصدهما شئ فبيد احدهما للباقي ان يبيع  
الاخر من وضع الخشب حتى يوطيه نصف قيمة البناء  
مبني وفي الاوصية حاريط مشتركة اراد احداهما نقضه  
وانوى الشريك ان كان بحال لا يخاف سقوطه لا يجبر  
وان كان بحيث يخاف سقوطه عند الاما م الى بكر  
مجد بين الفضل رحمه الله تعالى يجبر وان هدماه واراد  
احدهما البناء والى الاضرار كان اساسا الى حاريط عرضا  
يكنظر ان يبيد حاريطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر  
الشريك وان كان لا يمكن يجبر كذا هنا الاما م الى بكر  
مجد بين الفضل رحمه الله تعالى يجبر وعليه الفتوى  
ولقسيدان تعلم يوافق الشريك اتفق على العارة ورجع  
على الشريك بنصف ما اتفق وفي شهادات الفضل رحمه

الله تعالى لو هدماه وامتنع احداهما يجبر ولو اقدم لا يجبر  
ولكن عيتم من الانتفاع به ما لم يستوف نصفه ما اتفق  
فيه ان فذلك يقضيا القاضي وان كان بلا قضاء  
بنصف قيمة البناء كذا في الفتح المسألة الثالثة في جامع  
العضولين لو هدموا السفل سفلهم ونزلوا العلو  
علوه اشدوا السفل بينا سفلهم اذا قوت عليه خفا  
الحق بالملك فنضمن كالموقوف عليه ملكا ابدًا وظا  
انه لا يجبر على ذك العلو وظاهر ما في الفتح خلافه  
امرو الظاهر الثاني ويحله الاول على ما اذا بني صاحب  
السفل سفلهم وطلبه من ذي العلو بنى علوه فانه  
لا يجبر ولو اقدم السفل بغير علو صنع من صاحبه  
لا يجبر على البناء لعدم التقدي واصحابه العلوان  
بيد بني وبيد عليهما علوه ثم يرجع ويغفره من السكينة  
حين يدفع اليه لكونه مصطفا لتقدير الدرهن اذا  
قضى الدين بغير اذن الدراهن لا يكون قسرا ولو اقدم  
العلو والسفل فكذا كذا الرجوع بقدر ما لينا او بما اتفق  
فيلان كان صاحب العلو مصطفا يرجع على صاحب  
السفل بقيمة السفل مبنيا لا بما اتفق وقيل ان يبيع امر  
القاضي يرجع بما اتفق والا رجع بقيمة البناء كذا في قسمة  
الاولى الى رحمه الله تعالى واذن الشريك كاذن القاضي  
فيرجع بما اتفق كما صدره العلامة بن الشحنة رحمه الله  
تعالى وفي شرع المستظومة واذا قلنا يرجع بقيمة البناء  
عند عدم الاذن فكل المستظومة قيمته يوم البناء او وقت  
الرجوع قولان والاصح وقت البناء وهو مبني على ان  
المبني يبيد على ملك الشريك او على ملك الباقي ثم ينقل

هره



ابد **قوله** وهذا مقيد لقولهم الضر لا يزال يحمله قيل عليه ليس  
 في كلامهم اطلاقا حتى يجعل هذا مقيدا له لانهم قالوا الضر  
 لا يزال يحمله واذا زال زيد الضر فمجرد الضر الخاص لم يزل يحمله  
 لان الخاص ليس مثل العام فتأمل **قوله** تتربسوا بصبيان  
 المسلمين قيل عيابه اكثرهم تتربسوا باسارى المسلمين  
 اطلاقا زيد بتخصيصه الصبيان ابد **قوله** بتخصيص  
 الصبيان لانهم محل للدمية فاذا علم الحكم فيهم علم الحكم في غيرهم  
 بطريقه الاولى **قوله** ما لا الطريق العامة الميكليس فتدبر  
 مثل ذلك ما لو رقت او انشق طول او عرضا **قوله** المفتي  
 الما صيب والطبيب الجاهل الى اضره المفتي الما صيب الذي  
 يعلم الناس الحيل والطبيب الجاهل الذي يتسقى الناس  
 الدوا ويموت المريض والمكاري الفيلس الذي يكاري  
 الدلا يتقوى هذا الكدي فاذا جاز ان السخف لا يته لادابه لم  
 فيقطع المكثري عن الرفعة كذا في الدرر وفي البرازية وغير  
 يصح الحجر على الكل بناء على صحة القضاء لا فلا تنس **قوله** ومنها  
 جوارزه على السفية السفه العلم بخلاف موجب الشرع  
 واتباع الهوى ومن عادة السفية التبدل في الاسراف  
 في النفقة والتصرف لا لغيره او لفرض لا يعنى به العقل  
 منها هذا لادبانه مثلا دفع الما لى المفتي وشيلا الخا الما الطيار  
 يمتن على والتفت الفاضل في التجارات **قوله** كدفع الضرر  
 العام قيل كذا في النسخ التي لا ينهاها ولا لصواب الذنب  
 على التمييز كما لا يخفى على المتأمل انتهى **قوله** ضافا **قوله**  
 ومنها التسميم الى اضره في الاضرار بشرح المختار ولا ينبغي  
 للسلطان ان يسمم بايضا يعني ان السمرهم الله تعالى  
 قال الا ان يتعدى ارباب الطعام بقربا فاصفا فلا باس

بذلك

بذلك عبثوا اهل الخيرة لان فيه صيانة حقوق المسلمين  
 عن الضياع وقد قال اصحابنا رحمهم الله تعالى اذا كان  
 الامام على اهل المصداك اكل هذا الطعام من المختار وفرقه  
 عليهم فاذا وجدوا زادوا مثله وليس هذا مجرد اكلها هو  
 للضرورة كما في المختصة **قوله** ومنها انما ذوات للطبيخ  
 بين البرازين **قوله** ان في حجب هذا المسألة اختلاف  
 صا صلبه انما يمنع على اهل الامام وهو ان كل من يقدر  
 في حاله ملكه لا يمنع منه في الحكم وان لحق بالفقير الضرر  
 واقتضى هذا طائفة لكن ذكر غالب المتأخرين ذلك موضع  
 يتعدى ضرر يقدره الى غيره ضررا بيضا وقالوا بالمتقوى عليه  
 الفتوى كما في كثير من المعتمدات وفي الولوالجية في كتاب  
 الفتحة علول رجل وسفل الاضر اضلح المسامح رحمهم الله  
 تعالى على قول الامام قال بعضهم لصاحب الخا ان يبيني  
 ما يملكه ما لم يضرب بسفل وذكر في بعضه الما وضع لم ذلك  
 اضربا بسفل او لم يضرب هكذا ذكر في الجامع الصغير والمختار  
 للفتوى انما اذا اشكى انه لا يقدر مالا يملك واذا علم انه  
 لا يضرب على كانه في ذلك القاضي فان رحمه الله تعالى لو  
 خضر صاحب السفل في ساقته تبرا وما شبه ذلك ذلك  
 عند الامام رحمه الله تعالى وان يقدر صاحب العلو وعندها  
 الحكم معلول بعلة الضرر قيل يحتاج على قول الامام رحمه  
 الله تعالى للفرق بين تصرفه في ساقه السفل وبين  
 تصرفه في السفل والعلو صحت يجوز تصرفه في ساقه  
 السفل وان تخلف ضرر صاحب العلو بذلك ولا يجوز تصرف  
 صاحب السفل اذا اضرب صاحب العلو وعكسه مع ان  
 الكل تصرف الانسان في ملكه وفي مزية المفتي علو



لرجل وسفل للأرض صاحب العلوان بيبي بنا أو يتدوت  
 عند الامام رحمه الله تعالى الا يرضي صاحب السفل وعندها  
 له ذلك وقيل قولها تفسير لقوله والمختلار في الخلق فيما  
 اذا اشكل فعنده ليس له ذلك وعندها له ذلك **قوله** خلاف  
 الديون يعني لا يجيب الاب له دين ولده وكذلك الاموال الدين  
 فرعه قيل الا اذا ظهر للقاضي بغيره فانه يجيبه لما في  
 صوابها الفتاوى في الباب الخامس من كتاب القضاء  
 قال رحمه الله علي ابيه مذهب الامراء ودين اخروا قام او  
 اقام اليه فانه يجيب ما لم يتردد على الحاكم وهذا خلاف  
 بقية الولد الصغير فانه يجيب وان لم يتردد فان فيه  
 صيانة **قوله** فان كانت قيمة البنا أكثر من القيمة  
**قوله** لم تذكر ما اذا تساوى او في الخاتمة فان كانت قيمة  
 الساعة والبنا سواء كانت اصطلاحا على شي جان وانما  
 يباع البنا عليها وتقسيم الثمن بينهما على قدر ما لها **قوله**  
 قلما وردت الى اخره قيل وهذا لصاحب الارض عليها  
 بالقيمة جبراً على القاصب والظاهر ان الارض اذا التقطت  
 بالقلع فله ذلك والا فلا **قوله** والاصطناع قيمته الاضافات  
 مشتملة صورة المساوات وفيه نظر **قوله** وينبغي ان يحق  
 بمسألة البقرة الى اخره الصلح هنا في الجوهرية وكذا في  
 المحيط **قوله** ومنها مسألة الظفر يجيب دينه الى اخره في  
 الاستحسان الدراهم والدراهم يجيب دينه في هذا الحكم  
 والصحيح خلافه قال في الخاتمة رحمه الله علي رحمه الله  
 فظفر بدراهم مديونية كان له ان ياخذ الدراهم اذا لم تكن  
 دراهم اجود ولم تكن موحلاً وان ظفر بدراهم مديونية  
 في ظاهر الرواية ليس له ان ياخذ الدراهم بدراهم في كتاب

الله

الحديث ان له ان ياخذ للصحيح هو الاول انتهى وفي القنية  
 وعن ابي بكر الدراهم رضي الله تعالى عنه ان ياخذ الدراهم  
 بالدراهم وكذا العكس استحساناً لا قياساً انتهى وفي  
 الشرحانية نقلاً عن الجامع الصغير للفتاوى رحمه الله  
 تعالى رحمه الله علي رحمه الله وظهر بدراهم مديونية  
 كان له ان ياخذ دراهم المديون موحلاً كان اولاً واذا ظفر  
 بدراهم مديونية في ظاهر الرواية ليس له ان ياخذ الدراهم  
 وهو الصحيح انتهى وهو مخالف لما في الخاتمة **قوله** ومنها  
 صواب دخول به يستعيره الحاضر فقال في البرازية بعد نقل  
 هذه المسألة وينبغي له ان يعلم ذلك اهلاً الصلاح انة ما  
 دخله اهلاً وان لم يكن يحضرها اهلاً الصلح وان كان  
 ان يدخلها او ياخذ ما له في سر فلا يثبت به **قوله** خلاف  
 مالوا بطلع له لوة قيل ظاهره انما ذكره هو المذهب  
 وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى ومقتضى ما علم به  
 انه لو اطلع دراهم غيره لسقط رطبته والمنقول خلافه  
 وفي البرازية بخلافه ففي البرازية انه يشق رطبته واللوة  
 والدراهم وان عدم الشق في الدراهم اعمهور واية عن محمد  
 رحمه الله تعالى انتهى قال بقض الفضايل طالع  
 البرازية فلا يثبت في محله كما هو موافق لمقتضى ما  
 علم به المصنف رحمه الله تعالى وفي موضع اخر ما هو  
 موافق لما قيل ثم قال ولعل الذي اقتضاه نقل المصنف  
 رحمه الله تعالى هذا الصحيح لان ذلك البرازية رحمه الله تعالى  
 في اخر الكتاب وصاحب القيل لم يطلع الا على الاول انتهى  
**قوله** ذكره في الكتاب بمنزلة مستلزم للصحة **قوله** فانه  
 لا يشق رطبته الى اخره فبيده في الجوهرية بما اذا مات بعد ان



يبلغ ومقتضاه ان يلوم ان يشق بطله **قوله** ومنها  
 طلب صاحب الاكثر القسمة الى اضره هذا القول هو الصحيح  
 وجهه ان صاحب الاكثر طلب من القاضي ان يخصه بالاشفاق  
 عليه ويمنع غيره عن الانتفاع بملكه وهذا منه طلب الحق  
 والاضافات له ان يمنع غيره من الانتفاع بملكه فوجب  
 على القاضي ان يجيبه لانه نصيب لاهل الحقوق الى  
 اهلهما ودفع المظالم ولا يعتبر بغير الاطراف لانه يريد ان  
 ينتفع بملكه غيره فلا يمكن من ذلك وهذا القول هو الاصح  
 كما في الشيبين والهداية ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى  
 حكم ما لو طلب صاحب القليل لوجود الاختلاف فيه فقبل  
 لا يسمي قاله الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى  
 كما في النزازية وقد صحح الاول ايضا في الكافي وغيره قال  
 الشيخ قاسم رحمه الله تعالى وعليه مشي الائمة البرهات  
 الحلبي والسفي وصدد الشريعة رحمه الله تعالى وغيره  
**قوله** اذا تباين من مفسدات الى اضره فبطلت هذا عين  
 السابقة في الحقيقة واختلاف لقنوات لا غير فتأمل **قوله**  
 ومع الحديث لا يجوز كمال الايقان لاجل الصلاة معه لصاحب  
 القدر لان القول المداو عدم جوازها معه لغير صاحب القدر  
**قوله** ولا يجوز ترك القراءة كالبقي لغيره الاخرى والاي **قوله**  
 لكن لا يبلغ ثلاثين رباعه مع موهبه انه اذا بلغ لم يكن الحكم  
 كذلك بل ولا يخفى ان كون الربع يقوم مقام الكمال للتساوي  
 وان يبلغ ثلاثة ارباعه وقصيته انه بخبر صبيد ايضا فلا  
 يكون للتقيد فائدة **قوله** ومن هذا التمسك ما ذكره في الخلاصة  
 الى اضره قال بعض الفضلاء قد ثبتت خلاصة الفتاوى فلم  
 اري ما ذكره بل لا يثبت في خلاصة الفتاوى صحيح ان يصلي في

بيته قايما ولعله اراد خلاصة الفتوى رحمه الله تعالى وقد  
 نقل عن خلاصة الفتاوى في البحر مثل ما ذكرنا **قوله** ولا يصلي  
 قاعدا لكن يكتب قايما يقعد عند الركوع كما قاله شمس الامة  
 الاورندي رحمه الله تعالى **قوله** فانه ياكل اطيبه الظاهر  
 انه مقيد بما اذا لم يعلم رضي المالك كما هو مقتضى القواعد **قوله**  
 وعن بعض اصحابنا من وجد طعاما الفير لا يباح له الميعة  
 يعني ويباح له طعام الفير قال في تفسير الفتح ان المذهب عندنا  
 في المنظر انه لا يجب عليه اكل ما كان الفير مع الضمان فلم يكن  
 فرضا فهو كالمباح يتقدر بشرط السلامة كما لم يور في الطريق  
**قوله** ولو لم ينظر المحرم الى ضره يقاس عليه الحلال بالكنية  
 الى صيد الجرم الشريف **قوله** وعن محمد رحمه الله تعالى الصيد  
 اولى من لحم الخنزير في جمع الفتاوى محرم مصطد وحده  
 صيدا وكلها قال الكلب اولى من الصيد لان في الصيد ارتكاب  
 محظورين ولو وجد صيدا او ما لا يشاء يذبح الصيد ولا  
 ياكل ما لا الفير عند الكفاي بعض الفضلاء فلهي هذا ينبغي  
 ان يكون الحكم في الصيد والكلب لان في اكل الخنزير ارتكاب  
 محظور واحد والكلب والكلب كالحنزير في نجاسة عينه  
 عند محمد رحمه الله تعالى ويمكن ان يقال ان اكل الخنزير  
 اشنع واشنع لانه محرم الاكل ينصب القدران نجس القين  
 بالاقفاق فافترقا **قوله** فعنده نجس ارباعا وعندهما  
 يصير جعل في الجاوي القدسي ابا يوسف مع الامام رحمه الله  
 الله تعالى في التحجير وكذا في الولع الحية وفي منية المضي  
 لم يذكر عند مذهب الامام رحمه الله تعالى **قوله** فعلى المحرم  
 القصاص لان القتل بالسار كالقتل بالمجدد بناء على انها تفرق



الاجزاء **قوله** فعند الامام رحمه الله تعالى يجب الدية اي على  
عاقلة لم يذكر قولا وكذا لذي يلهي رحمه الله تعالى ان عند  
ابي يوسف رحمه الله تعالى يجب عليه الدية في ماله وعند  
محمد رحمه الله تعالى يجب عليه الفدية **قوله** خصوصاً الكتاب  
**اعلم** ان الكتاب يدا صنف الروايات فيها روي عن ابن عمر  
رضي الله تعالى عنها انها نسخة الشكر بالله تعالى وقيل  
التقوى بغير صفة وقيل المحصنة والزنا والفرار من الحرف  
والسحر وكل ما لا يقيم وعقوبة الوالد بين المسلمين والاخذ  
في الحرم الشريف وزنا ابوه برة رضي الله تعالى عنه الربا  
وزنا الامام علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه السرقة  
وشرب الخمر وقيل انها توعده عليه السلام بخصومه وقيل  
كل موصية اصدر عليها العهد فهي كبيرة وكل ما استقر  
عنه فهي صغيرة كذا في شرح العقائد **قوله** سجد الدين  
انتقار ابي رحمه الله تعالى واعتبر من علي قوله ان كل  
موصية اصدر عليها العهد فهي كبيرة او اضره بانه مخالف  
لقوله تعالى ان تجتنبوا كتاباً يؤتى شتهون عنه تكفر عنكم  
سيئاتكم الآية لانه بالنظر الى كون الكل كتاباً يري في الدنيا الذي  
تكفر وبالنظر الى كون الكل مضافاً بيقار في الكتاب الذي  
يجتنب **فان قيل** المراد بالكتاب في الآية الشريفة  
جزئيات الكفر فاذا اجتنب كفر ما عداها **قلت** تكفير  
ما عداها معلق بالمشية كما سيأتي والا لزاماً ان يكفر  
القتل والزنا والسرقة فمجرد اجتناب المسلم الكفر والاقبال  
بذلك انتهى وفي السراج الوهاج في كتاب الشهادات الكبيرة  
ما كان نبأ صداماً مشرع عليها عقوبة كحصة بنصف  
قاطع اما في الدنيا واما في الاخرة وكذلك الاعانة على المعاصي

والفجور

والفجور والخائ على ذلك من جملة الكتابين كذا في الذميرة انتهى  
وفي السراج الوهاج ايضا ان سب الصحابة رضي الله تعالى  
عنهم كبيرة ويظهر فيه بعض الفضل بانه يشتمر بانه  
ليس يكفر مع انه كفر انتهى وفيه ان الكبيرة لا تنافي  
الكفر بل جامعة كما في الاستدراك بانه تعالى من ابن جابر  
الاشعاري رحمه الامراء سالت عنه ذلك علم انه ذكر في  
الاختيار في فصل الخوان والنفات ان سب احد من  
الصحابة رضي الله تعالى عنهم ونقصه لا يكون كفراً  
لكن ليعلم فان علياً بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه  
لم يكفر ساعة صي يقتله **قوله** بخلاف الرضا اذ لم يجد  
سيرة الى امره قتل يبري ان يرجع النهي هنا على الامر  
عمل بال قاعدة المذكورة ولا يترك النهي عنه وهو  
كشف الفورة لاصل المأمورية وهو الفصل كما فعل في  
الاستحباب **والجواب** ان القاعدة اكثرية الظنية كما هو  
دأب قواعد الفقهاء ويعني لو كان الرضا بين النساء وفيما  
ان يومه كالمراة بين الرجال فان نظراً الجسد الى الجسد  
اضف من نظر غير الجسد الى الجسد كما في المبسوط **قوله**  
والفرق ان النجاسة الحكيمة اقوى والرد على ذلك  
ان الصلاة لا تجوز مع وجود الحدث بخلاف وجود  
النجاسة الحقيقية اذا كانت مقدار الدرهم في المقلظة  
ومقدار ربع الثوب في المخففة وذلك لان كل الجنب  
معفو عنه دون قتل الحدث كذا قالوا وفيما ان الجبيرة  
يجوز ترك المسح عليها مطلقاً صرح المسح او لا عند الامام  
رحمه الله تعالى مع ان تحتها طراً **قوله** كالكتاب لاصلاح



بين الناس وفي النماز يجرى الكذب في ثلاث مواضع  
 في الصلح بين الناس وفي الحرب ومع امراته قال في الذخيرة  
 أراد به الممارضة لا الكذب الخالص ومثله في واحد الخيل من  
 الميسوط والممارضة ان يتكلم الرجل بكلمة يظهر في نفسها  
 وهراده به شيء كخاف في شرع الشرعة عن البسات وفي  
 بعض المصنفات وفي الكذب الذي لا يوجب العسف ما جرت  
 العادة به في المبالغة لقوله قلت لك كذا مائة مرة لا يراد  
 به تمام المرات بعددها بل تفهيم المبالغة فان لم يكن  
 قال له الامرة واحدة كان كذبا وان قال عشرات يعتاده  
 مثلها في الكثرة كان فلانا ثم وان لم تبلغ المائة وفي مجمع  
 النقا ويحيى ان الكذب يباح لاصيا صفة وادفع الظلم عن  
 نفسه كالشفيع يعلم بالبيع في خوف الليل فاقا اصب  
 يشهد ويقول علمت الان وكذا الصغيرة تبلغ في التبدل  
 وتختار نفسها من الزوج وتقول لايت الدم الان انتهى  
 وفي شرح العيني للخاري رحمه الله تعالى في باب شرب الخمر  
 من الخمر في حديث قتيبة رحمه الله تعالى عن النبي  
 ابي سعيد رضي الله تعالى عنه ما نفعه وفيه اي الحديث  
 الشريف الخيل من التخلص من الظلمة بل اذا علم انه لا  
 يتخلص الا بالكذب جاز له الكذب الصراح وقد يجب في بعض  
 الصور بالاتفاق لانه ينبغي بيننا او وليا من يريد قتله  
 اوليات المسلمين من عدوهم وقال الفقهاء لو طلب ظالم  
 ودية لاشان عليا صنها عصابة وجميع عليه الاوكار والكذب  
 فانه لا يعلم موضعها انتهى فليحفظ **قوله** يجوزت على خلاف  
 القياس وذلك لان المصنف عليه فيها وهو لما وقع معروف  
 فالقياس البطلان لذلك **قوله** يجوز على خلاف القياس انما

كان

كانت على خلاف القياس لان الصمات على البايغ فيصير كقول  
 ومكفولا عنه وفيه يظهر انه لو ضمنه عن البايغ لم يكن  
 من انما القياس لان انتفا العلة في صفة **قوله** يجوز للمسلم ان يقتل  
 بالرجوع وذلك يجوز ان يقتضيه عشرة دنانير مثلا ويجعل لها  
 شيئا معلوما في كل يوم **قوله** العادة محكمة **اعلم** ان عادة  
 العادة تقتضي تكديرا لشيء وعوده تكديرا لشيء يخرج عن  
 كونه وقتا لطريق الاتفاق ولذلك كان ضرب العوايد  
 عندهم لا يجوز الا بغيره لئلا يكره او كرامة لولي **قوله** اضرع الامام  
 احمد رضي الله تعالى عنه في مسنده قال الشيخ وي رحمه الله  
 تعالى في المصنف احمد بن حنبل ما راه المسلمون صنفوه  
 عند الله تعالى حسن رواه الامام احمد رضي الله تعالى عنه  
 في كتاب السنن وهم مدعي عكره للمسندين ابي وايل  
 رحمه الله تعالى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال  
 ان الله تعالى نظر في قلوب العباد فاختر من احب اليه  
 عليه وسلم فبعثه برسالة ثم نظر في قلوب العباد فاختر  
 له اصلي يا محمد يا ابي بكر يا علي ووزرا لبيح محمد صلى الله عليه  
 وسلم فاختره المسلمون فبعثوه عند الله تعالى حسن وما راه  
 المسلمون قبيحا فهو عند الله تعالى قبيح وهو موقوف  
 حسن انتهى وكان العلوي رحمه الله تعالى تبع من وهم في  
 مسنده الى المسند **قوله** الاصحاب الكثير ما يستكثرون النظم  
 الى اضره في مصراع الدراية هو المختار وفي هذا يروى عليه  
 الاعين **قوله** لا الاكل رحمه الله تعالى لان الامام ابا حنيفة  
 رضي الله تعالى عنه لا يقدر شيئا بالدرية في مثل هذا ما يحتاج  
 اليه لا تعدد في مكان هذا موافقا لمذهبه **قوله** قتال القمار  
 الساقطة في الثانية وغيرها من المصنفات ان ذلك ان كان

ص



بالمصدر لا يسمع ان يتنازل شيئا منها الا ان يعلم ان صاحبها  
 ابراج ذلك نضا او دلالة لان في الامصار لا يكون ذلك مباحا وان  
 كان في الحيا يطبقه في البستان فان كانت الثمار بها تبقى ولا تقصد  
 كالخوزة واللوز لا يسمع ان ياخذها ما لم يعلم يا ذن وان كان  
 الثمار بها لا يبقى قال بعضهم لا يسمع ان ياخذها ما لم يعلم  
 يا ذن ان صاحب ابراج ذلك وقال بعضهم لا بأس بها اذا  
 لم يعلم المنهي الصريح او دلالة وعليه الاعتقاد وان ذلك  
 في الدرسات التي يقال لها مدبرة فان كان في الثمار  
 التي تبقى لا يسمع الاخذ الا ان يعلم الاذن وان كان الثمار  
 التي لا تبقى اتفقوا على انه يسمع ان ياخذها ما لم يعلم المنهي هذا  
 في الثمار التي لا تقطع من الاشجار فان كانت على الاشجار  
 فالافضل ان لا ياخذ من موضع لم ياذن له الا ان يكون في  
 موضع كشيد الثمار يعلم انهم لا يشحون بمثل ذلك فيسمع ان  
 يأكل ولا يسمع ان يحمل ذلك في مستطوره ان وهبات  
 رحمه الله تعالى ما يعيدان المسألة خاصة بالاكل في الساقط  
 تحت الاشجار فيقتضي ما في الخاتمة انه اعلم من ذلك حيث  
 قال له ان ياخذ والاخذ يعلم الكلد والحمل واما مسألة ما  
 على الاشجار فقد فتد هذا الفتاوى فان رحمه الله تعالى  
 بالاكل دون الحمل ولو كان معتبرا في الاصل لبيته فان  
 وهبات رحمه الله تعالى المطلقة حيث قال ولو من الاشجار  
 صيغ الى امره وما في الخاتمة من انه لا يتقوا على جوار الاخذ  
 فيما اذا كانت الثمار في الدرسات وهي ساقطة وهي بما لا  
 يبقى في الفه ما في الولو الجبة حيث قال خلافا في ذلك **قوله**  
 وفي اجارة الطير يعني يعتبر الفرق وقد من الاول دلالة  
 الثاني وهو قليل بخلاف الفليس وقواه في فتح القدير **قوله**

وفي

وفي التزاع عند العادة كذا في النسخ والذي في نسخ الظهيرية  
 وفي التزاع عند العادة وهو الصواب **قوله** وكذا صوم يومين  
 قبله كذا في النسخ والصواب وكذا الصوم يومين قبله كما  
 هو ظاهر **قوله** الا فيما ذكره ظاهرا هو رجوع الاستثنا الى  
 جميع ما قبله وهو كذا يدل هو راجع الى الاقارب ولفظ  
 الخالف **قوله** ونسب في مسايك الايمان يعني في فضل  
 تكليف المعروف مع الشرع والصبر في سياي راجع الى الاستثنا  
 المفهوم من قوله الا فيما ذكره واما الاستثنا من الاقارب  
 فذكره في المحج الدايغ من المباحة المتعلقة بالقاعدة  
**قوله** يعلم الكلب الصيد الحاضر اي يعلم الكلب الصيد  
 يتحقق لا يتكفل الكلب للصيد ثلاث مولات واما الباقي  
 فما لم يصوغ اذا دعوى ولا يفيد بالرجوع وترك الاكل كما في  
 الافتياري **قوله** الثالث علم اري بما اذا تثبت العادة بالاهدأ  
 الحاضرة **اقول** ذكر العلامة محمد السجدة يسي رحمه  
 الله تعالى في كتابه الذي الفه في القواعد انما تثبت  
 مرة واحدة **قوله** وطعام العبد على الميت جريشه  
 باطلا فاعلامه مياومة **قوله** بخلاف استيجار الطير  
 بطعامها اي بشرط طعامها وليسونها على الميت جدي  
 خانه لا يفسد عقد الاجارة للفرق هذا هو المراد منه  
 تظهر الخالف **قوله** ومنها البطالة في المدارس الحاضرة  
 في الذخيرة قال ابو الليث رحمه الله تعالى من ياخذ  
 الاخرة من الطلبة في يوم لا درس عليه ارجوان يكون  
 جائلا انتهى قيل وهذا يتعلق بالمشايخ رحمهم الله  
 تعالى يمكن لنا ليس هذا على اطلاقه بل مقيد اذا كان  
 مشغلا بتدريس كحصيل من العلم على ما نص عليه الامام



العباسي رحمه الله تعالى في فتاويه ولعله اطلاق الفقيه  
 ابو الليث رحمه الله تعالى بنا على ان طالب العلم لا يخلو  
 عنه نوع **قوله** وعبارته في باب الامامة الجاهرة  
 ليس في عبارة الفتية ذلك الاسوع في كل شهر فتية  
**قوله** ومثله عفو الجاهرة ظاهرة انه لا يحرم المرسوم المعين  
 وقد نقل في البحر عن الخصاص رحمه الله تعالى انه لا يستحق  
 شيئا منه بمقتضى كلام الخصاص رحمه الله تعالى وراجع  
**قوله** لو صلف للصوم الى اضره الظاهر ان هذا مما قدم في  
 الفرع عرف الشرع عرف اللفظة الا ان يقال عرف الاستعمال  
 في هذا موافق لعرف اللفظة **قوله** لو قال ان رايته الهلاك  
 الجاهرة قال لبعض المحققين من مشايخ مشايخنا  
 رحمه الله تعالى هذه المسئلة لا يراها في المسائل المختصرة  
 من القواعد الصغرى للشيخ بن عبد السلام رحمه الله  
 تعالى وقال طلقت عند الامام الشافعي رضي الله  
 تعالى عنه عملا للمروية على الفرقان وهذا ضلالت  
 الوضع وعرف الاستعمال وقال الفخر الامام ابو حنيفة  
 رضي الله تعالى عنه في ذلك واستدل الامام الشافعي  
 رضي الله تعالى عنه بصفة قول الناس رايته الهلاك  
 محارضة فعل البعض الى الكمال قول امرى القيس  
 فان تقتلونا تقتلكم فمناه فان تقتلنا بعضنا تقتلكم  
 وليس ما استدله الامام الشافعي رضي الله تعالى  
 عنه غاي من مجلد النزاع فان مجاز النزاع لا يشهد  
 لما ذكره فانه علقه على نفس رويته وهي واحدة  
 لا يتنبأ اليها ما وجدتها واستدل بيوع اخر من  
 المجاز لا ينافيه ولا يوافق فليتامر فقد كان امامهم

في الدر علي اما مظهر وعلي من يتبعه بغير تحقيق ولا  
 تبصر وقال الحصري رحمه الله تعالى في التحرير خلف  
 لا يري هلاكتنا بالكوفة فكان بها ولم يري الهلاك  
 حثث لانه عبارة عن الكينونة ذلك الوقت بالكوفة  
 ثم قال ولو نوي حقيقة الدروية صدق لانه حقيقة  
 وليس بمحجوزة انتهى **قوله** قالوا لو وصي اقراره الى  
 اضره قيل هذا في المأوى اوصي لا اقرار بنفسه اما لو  
 اوصي لا اقرار **قوله** لان ينبغي ان لا يخرج الهارث  
 فليتامر **قوله** ولا تدخلوا البلاد والولد للمعرف في  
 الحائنية ووقف علي ذوي قرابته لم يدخلوا لده  
 وولده ووجهه رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
 علي اقرارني او ذوي قرابتي قال هلال يصح الوقف  
 والذكر واللاتي سوا ولا يدخل فيه والد الواقف ولا  
 حرمه ولا اولادهم **قوله** بحيث ياكل الميتة قبل ولا يحث  
 باكل لحم الخنزير والاشنان علي القول المفتي به **قوله**  
 فلا يحث بالبارزجان والجزر المسوي الجاهرة هذا  
 قولها وصو المفتي به كما في الخلاصة **قوله** لا يركب  
 دابة يعني فلا يحث لركب اشنانا كافرا كان او مسلما  
**قوله** كما قدمناه الذي قدمه في فصل تقارص الفروع  
 مع الشرع لو صلف لا يركب دابة فركب كافرا لم يحث  
 تخصيصه بالكافر ومقتضى ما هنا عدم التخصيص  
**قوله** منها لو جرت عادة المفتي من الصواب ان يقال  
 الاول اي من المسائل التي لم يرها **قوله** هل يحرم  
 اقراره قيل الذي يورث اليه نظر الفقيه انه لا يحرم  
 لانه يحل علي المكافات علي المعروف وهو مندوب اليه



شواحيه دفعه المقرض قرضا محضا في اراه عليه ولم يشترطه  
 ودفعه المستقرض لا علي وجه الربا ويظهر في الثانية  
 صراحة الاعادة للعادة المطردة تأمل **قوله** ومنها  
 الصواب ان يقول والثانية **قوله** فاجبت ان المعروف  
 كالشرط قيل عليه ينبغي بل لا يجوز ان يقتضي هكذا  
 لان روية الصمان علي تقدير التصريح بالشرط انما  
 ذكرت علي سبيل ارضا الصمان مع الامام الشافعي  
 رضي الله تعالى عنه القائل بالصمان في الحديث الشريف  
 والافقاص صاب الجوهره رحمه الله تعالى في شرع  
 النظم الكافي قلنا عن الكرخي رحمه الله تعالى ان  
 العارية والاجارة لا يضمنان ايدا فقولنا ايدا يفيد العموم  
 وشمولها للشرط ومع ذلك صرح به ولقره فقال  
 ولو بشرط فيها الصمان وانما يضمنان بالتقدي  
 ويقل عن النيا بيع ما ذكر عن التبرازية ايضا وفيه  
 الشوط لغو ولا يضمن فقولنا كذلك تأكيد للحكم وتحذير من  
 انه يعمل بملك الرواية المخالفة للملاية علي تقدير  
 التصريح بالشرط وما عند عدمه فجميع المثلون والشرط  
 تناهي بانه قول مقبول لا مجروح قال الامام المعروف  
 بالقاضي فان رحمه الله تعالى في فتاواه رجلا عارضا  
 وبشرط ان يكون المستقرض ما ملأه هلك في يده لم يصح  
 هذا الصمان ولا يكون ضمانا عندنا ومثله في الخلاصة  
 وعندها انتهى هذا وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى  
 من الجواب مخالف لما ذكره نفسه في الفوائد الرئيسية  
 انه لا يجد الا فتا من القول عند الصواب وانما علي

المفتي

المفتي حكاية النقل الصريح كما صرح به **قوله** مصنوعة  
 عندنا في رواية فيه اشعار بان الصحيح المفتي به  
 خلافتها وصينيد فلا حاجة الي ما اطار به بعض  
 ارباب الخواشي **قوله** اما المورد ع والعين الموصرة  
 الي اخره هذا في الف ما سياتي نقله عن الزيلعي رحمه  
 الله تعالى فان العين المورد ع اذا استاجر علي  
 حفظها وهلك يضمنها المورد ع ذلك الذي يلقى رحمه  
 الله تعالى في بحث الاجيد المشترك وظاهر كلامه ان  
 المسألة المذكورة محل اتفاق وذكر ذلك المسألة في  
 هذا يضمن الاجارات وفي النهاية فليتا مل هذا عند  
 الفتوي **قوله** ثم ادعي انها عارية قيل هذا مقيد بما اذا  
 كان الاب يدفع الكد عارية اما لو اجرت بدفع البعض  
 فلا وهذا تقيد لطيف نص عليه في جامع المصنرات  
**قوله** ان الظاهر سنا هذا للزوج وذلك ان الاصل ان  
 تكون الاملاك في يد الملاك فتكون ما في يد الزوج  
 ملكا لها ظاهرا **قوله** فانه يحل علي الاجارة هو قولنا  
 رحمه الله تعالى وتقدم الفتوي عليه **قوله** وبما يئوه  
 علي العرف قيل عليه كون هذا مينا علي العرف  
 غير معروف انتهى وقيل لا يقال لا وصلي لئلا  
 الكلام فيما اذا لم يقع عقد اجارة كما يفيد التمثيل بالمسا  
 السابقة لا بانفق القاعد عام ويصح بنا المسألة هم  
 المذكورة عليها انما حاصل ان الكراهة السوق اذا استاجر  
 اجيدا وصرت الملة ان الاجر يكون علي الكل فهو عليه  
 لان كونه علي الكل هو المعروف فهو كالمشروط **قوله** ان

يد



أكثر هذا السوق لعماسه والي اخره وكذا العواسه صدر ريس  
 السوق وقد اتي بذلك المصنف رحمه الله تعالى **قوله** وفيها  
 لودفع الي حايكها الى اخره استعيد منه تقييد فقير مساله  
 الطمان بما اذا لم يجد فيها عرف اهل بخاري جازت عند **قوله**  
 انما هو المقارن السابق كما في السابق لوقت المقطع المستر  
 حتى صار في وقت المقطع فاما الطاري فلا اثر له ولا  
 يترتب عليه المقطع السابق وهذا التعديل اندفع ما عساه  
 يقال كيف يكون العقل مقارنا سابقا وسقط ما قيل الظاهر  
 او السابق وسقطت اوسهوا **قوله** ولذا يقولون لا عبرة  
 للعرف الطاري قال لا ليركبي رحمه الله تعالى في قواعد  
 واعرب من كلي في جواز التحصيل به قولين وبني  
 بعضهم على ذلك مسالتين احدهما ما يتعلق اي  
 بالبطالة في المدارس فقد اشهر في هذه الاعصار  
 ترك الدموس في الاشهر الثلاثة الثانية كسوة الكعبة  
 الشريفة فان ابن عباد رحمه الله تعالى منع من بيعها  
 واوجب رد من عمل منها **قوله** فقلتم اعتبر العرف  
 في المعاملات ولم يعتبر في التعليل **اعلم** ان القاد  
 القليلة لما تفيد المقطع المطلق اذا تعلق بانسان امر  
 في الحال دون ما يقع اضاراً عنه متقدم ولا يقيد به  
 المتأخر وقال بعضهم العادة القالبيه انما تؤثر في  
 المعاملات لكثرة وقوعها ورغبة الناس فيما يزوج  
 في القيمة غالباً ولا يؤثر في التعليل والاقرار والدعوى  
 بل يتناول المقطع على عمومته فتجها اما في التعليل فقليلة  
 وقوعة واما في الاقرار والدعوى فلانها اضاراً عنه  
 وجوب سابق ورجحان تقدم الوصوب على العرف والغالب

او غلب

او غلب في بقية اضرى **قوله** فمقتضى القاعدة الثاني  
 فيدان ان تحت الحكم للمعهد وقضية كون النظر لذلك  
 الحكم ثانياً شيئاً فنياً كان او صنفياً وكونه شيئاً فنياً في نفس  
 الامر ذلك لا يقتضي ان يكون له دخل في ثبوت  
 الحكم فالظاهر ان كون النظر له وان صار صنفياً فيها  
 علمت وكون المسالة في جزئيات القاعدة في صدر المتع  
 قد ير **قوله** ليعلم انه يكمل ما عدل العرف في حق والاعادة  
 بالفتح الخبث والفسق وباب بطر وبسائر الكلا في مختار  
 الصالح **قوله** ما اذا صلف فلا يمسك الي اخره ان  
 كان صنفياً صنفياً للمعالي فلا يخلو ان يكون المدار هو  
 بالقاضي القاضي وقت الحلف على ان للمعهد والقاضي  
 وقت روية المنكرو فان كان الاول فالظاهر ان كمال  
 اليقين يصرح بالقاضي المذكور وان كان الثاني يثبت  
 اليقين بعد عزل القاضي وقت الحلف كما لا يخفى على  
 ذي بصيرة **قوله** ويمكن ان يقال قال يعطى الفصل  
 هذا هو الحق الذي لا شبهة فيه والفرق بينه وبين  
 مسألة التيمم ظاهر لدعوى الطبع السليم **قوله** الحكم العام  
 لا يثبت بالعرف الخاص فيقيم منه ان الحكم الخاص يثبت  
 بالعرف الخاص ومنه ما تقدم في الكلام على المدارس  
 المرفوعة على ريس الحديث الشريف والاهل مراد الواقعة  
 فيها علم الحديث الشريف الذي هو معرفة المصعب  
 المكي او بقدر امتت الحديث الشريف فيقتل بانساع هو  
 اصطلح كل بلد **قوله** واختلفوا فيما اذا كان العرف والولاية  
 القاضي في الخلاصة الصحيحة ان قضا القاضي في الحدود  
 يصح وان لم تكن الحدود في ولايته ومثله في البزارية



وعبرها وعليه مبني في التثنية وفي القول الاخر بعيد  
ذكره في مسأله شي احذر الكتاب **قوله** ويتفرع على ذلك  
لو استقرض الفاء واستأجرها لمقرضها المأذون به يعني لا جل  
على المراجعة في القرض **قوله** وقيمتها لا تزيد على الاخر  
يفهم منه انه لو كانت قيمتها اقل من الحقة وزيادة انه  
تصح الاجارة ان لم يكن عشر وظا في القرض وبه مدر  
في القنية **قوله** والصحة مع الكراهة المأذون به يعني صيانة  
للناس عن الوقوع في الربا المحض **قوله** ان كان ثبت  
كذا في النسخ بلا واو والاو والواو كما في نسخة القنية  
**قوله** وهو الصواب لان الاجارة بيع المقدم وصور  
على منافات الدليل الخاصة فاذا وزنت على ما لا يحتاج  
المستأجر الى استيفاء منافعها لا يجوز الاجارة للمقرض  
اذا استقرض المقرض ليحفظ امرأة او معلقة غير  
محتاج الى هذا العقد لحفظها لغيره وانما يستأجره  
ليتوسل به المقرض الى المراجعة واذا كان على منافاة  
الدليل وان قدمت الخاصة الجوزة لم يجز بخلاف جواز  
بيع المقرض من المقرض ما ساء ويحطوا بهشرة  
وذا ندر كانه على وفاق الدليل لانه يبيع موصوفا  
مملوكا له بالقبول في **قوله** والفتوى على جواب الكتاب  
وهو عدم الجواز **قوله** لانه موصوفا عليه بالتهمة عن  
غير الطمان وهو في معناه **قوله** فاقول على اعتبار  
وينبغي ان يفتي بان ما يقع في بعض اسواق مصر  
القاهرة من حملوا الحوائث لا يمتثلون ويبيعون الخلو في  
الحائث صفاله قيل عليه كيف ينبغي ان يفتي به  
مع كونه مخالفا لقواعد الشرع الشريف انتهى وقال

سبحنا

سبحنا رحمه الله تعالى في رسالتنا لمسامات بمفيدة الحنة  
لرفع ظن الخلو بالسكنى بعد ان نقل كلام المصنف  
رحمه الله تعالى **قوله** ينبغي المأذون به مما لا ينبغي فانه  
لا مماثلة بين ما اعتبر من المسائل لطيفة على  
العرف الخاص وبين الخلو لان اعتبار العرف الخاص  
على ما قيل به في جميع تلك المسائل من رها التزم  
به فاعلمها بخيار لنفسه ومقتصر في استيفاء شرط  
يمنع عنها الصبر واما الوقف فتأطرها لا يملكها تلافه  
ولا يقطعه **قوله** بل ولا الواقف هذا هو الفرق  
الحائث وقد ثبت ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص  
فكيف يقول لا يملك صاحب الحائث اذ اخرج صاحب  
الخلو منها ولا يملكه اجارته لغيره ولو كانت وقفا  
البيت هذا هو على الحرام المكلف بما يملكه شرعا عام نقل  
به صاحب المذهب ومن المقدران حفظ المال من  
الكلبات الخمس الجمع عليها في ساير الاديان وينبغي  
المالك من اجارة ملكه بلزوم تلاف ماله وان لم  
يأذن به الشارع مثل ما توردني بالربا مع غيره هو  
وترصاه بغير الطمان ويقتض عمله الحرة هو ممنوع  
شرعا منه ومن المقدران صاحب الخلو لا يقطعه  
اجاره الاشياء يسيرا وبما هو في نظير خلوه  
قدرا كبيرا يجوز هذا في الوقف وقد نص على  
ان من سكن الوقف بغير ما حرمته بالفة ما يملك  
وعينك التأطير من اجارة الحائث لغير صاحب  
الخلو توقف الوقف وتقع الوقف ويتقدم عليه  
ويقطع ما جعله الواقف من خواصه شعاير مسجد



بدفع اجرة الدكان مثلا للقيام بها فان صاحب المخلو اذا لم  
 يستاجر باجدا للمثل للوقت وقبلا يستاجر ولا يسكن غيره  
 يضيع نفع الوقت ما لم يقبل به اما المذهب والاخذ من  
 مذهبه ثم قال هذا ما ظهر في رجوع المخلو باعتبار  
 العرف الخاص عند امتناع الاعلام رحمه الله تعالى واما  
 فان مشروعيته بلفظ السكني فلما التفت الى الوجه  
 خاص والعام انتهى وقوله واما ظن مشروعيته بلفظ  
 السكني اشار به الى الرد على محمد رحمه الله تعالى وهو ثبت  
 بل لا يخفى صنف رسالة في رجوع المخلو اذ لما نص  
 عليه في جامع الفصولين في الفصل السادس عشر  
 وعنده نقل عن الذخيرة والفتاوى والكبرى والمختار  
 وفتاوى القاصي فان رحمه الله تعالى ووافقات  
 المقرين في شتركي سكاني وقف فقال المثلوي ما اذنت  
 له بالسكني فامر به بالدفع فلو استتره بشرط القرار  
 فله الرجوع على بايعه ولا فلا يرجع عليه بتمتع ولا  
 ينقصانه انتهى قيد في الاخذ من الذخيرة من ذلك  
 نظر قليلا مل **واعلم** انه ذكر في فصل القيوت من الفتاوى  
 الخاتمة رجل باع سكاني له في صانوت لغيره فاجر  
 المستركي الخانوت بكنة اظهرا اجرة الخانوت اكثر  
 من ذلك قالوا له ليس له ان يرد السكاني بهذا الهيب  
 لان هذا ليس بهيب في الخانوت انتهى قال ربي الدين  
 ابن المعروف الدامد رحمه الله تعالى هذا نقل صريح  
 في جواز بيع المخلو لم يقارن في ذلك ما شاء ولو به قليلا مل  
 قال بعض الفضلاء وقد وقع من بعض الموالى نزاع في ذلك  
 فاستخيت الملا الاعلى مفتي دار السلطنة السلطانية

مولانا

مولانا ابو السعد دنفه الله تعالى برحمته وعفوانه  
 فايد كلام محمد بن بقوله نقل صريح في جواز بيع المخلو  
 المستعار فكنت لم نقل به انتهى ورده الفضلاء قايلا  
 لا يخفى على من له الممارسة في الكتب الفقهية ان  
 المراد من السكني ليس ما توهوه بل المراد بها العارية  
 فلا دلالة فيه على جواز بيع المخلو فضلا عن كونه  
 نقل صريح فان كنت في ريب من ذلك فعليك بالرجوع  
 الى الكتب الفقهية فلعلمك تجد فيها ما يدفع رغبة  
 قلبك ثم ان المرصوما الاستاذ المزيور نور الله تعالى  
 من قوله دلنا كثيرا من فتاواه على خلاف ما نقله هذا  
 القائل انتهى **اقول** ادعوى ان السكني العارية بموع  
 بل المراد من السكني الدكان ما يكون مركبا من الخشب  
 فيها بئر على ذلك ما ذكره الهادي رحمه الله تعالى في  
 الفصل الحادي عشر في سعادات الجامع اذا ادعى سكاني  
 دارا صانوت وبين حدوده لا يصح لان السكني تعالى  
 فلا حدود وذكر السيد الدين رحمه الله تعالى في فتاواه  
 وان كان السكني نقليا كمن الما يصل بالارض اتصال  
 ثابت كان تعريفه بما به تعريف الارض لان في سائر  
 العقليات لا يكون تعريفه بالحدود لان النقل يمكن  
 فوقه الاستغناء بالاشارة اليه عن ذكر الحدود واما  
 السكني فلا يمكن لانه مركب في البناء كيبه قدارا والحق  
 بما لا يمكن نقله اصلا انتهى فظهر ان هذا ان السكني  
 هو ما يكون مركبا في الخانوت متصلا بها فهو اسم  
 عين لا اسم معنى كما فهم البعض وليس في كلامهم ما  
 يفيد ما توهوه هذا البعض وهل يجوز الاستدلال ببعض



كلام لا يعلم منه مقدار المتكلم الا ان الذي اليه تمام العبارة الذي  
 نص فيها على حقيقة السكينة انه شيء مركب يرفع  
 فكل يستفاد من هذا المعنى المير عنه بالخلو والظن  
 ان الخلو يرفع ثم يرد على بايعة ويقال فلو شراه  
 بشرط القدر فيرفع على بايعة بضمه ويرد عليه  
 والا فلا يرفع عليه بضمه ولا يقضاه الخاصيل  
 بالقلع من الدكان سبحانه هذا جهتان وقد نقل  
 بعض الفضلاء عن واقعات الفريزي ما نصه  
 رقد في يده دكان فجاب ورفع الميسر لا مراه الى  
 القاضي فامر القاضي بفتحها واجازته ففعل المتوك  
 ذلك وصعد القاب ففعل واجازته ففعل المتوك  
 فلو فعلوا في خلقه ايضا وله الخيارات في ذلك فان  
 شا فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شا اجاز  
 الاجارة ورجع يخلوه على المستأجر ويومر المستأجر  
 يا ذا ذلك كان رضي به والا يومر بالخروج من الدكان  
 انتهى قيل فان كان المراد بالخلو في عبارة ما هو  
 المتعارف من اناس ما عليه دافع الدلائل من المنفعة  
 التي دفع الدلائل في مقابلتها فهو نص في المسألة  
 والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** ما نقل عن  
 واقعات الصريدي من ذكر لفظة الخلو وفضلنا عن  
 ان يكون المراد بها ما هو المتعارف كذبيحات الاثبات  
 من النقلة كما صاب الجمع بين القسوسين نقل عبارة  
 واقعات الصريدي ولم يذكر فيها لفظ الخلو هذا وقد  
 اشتهر نسبة مثله الخلو الى مذهب عالم المدينة  
 الشريفة ما ذكر رضي الله تعالى عنه والحق انه ليس

فيها

فيها نص عنه ولا عن احد من اصحابه حتى قال  
 البيهقي القدر في رحمه الله تعالى انه لم يقع في كلام الفقهاء  
 التفرقة بين الخلو وبين العلم وانما فيها فتا للعلماء  
 تاصد الدين اللغاة رحمه الله تعالى بناها على القدر  
 ووجهها عليه وهو من اهل التخرج فيعتبر بحججه  
 وان نوزع عنه وقد انتشرت فتياه في المشارق والمغارب  
 وتلقاها على عصره بالقبول وهبت عليه سمات  
 الصبا والقبول ولتذكر صورة السؤال والحوار والله  
 تعالى الجهادي للصواب فينبض السؤال ما تقول السادة  
 العلم اية الدين رضي الله تعالى عنهم اجمعين في خلق  
 الحوائت الذي صار عرابين الناس في هذه البلدة  
 وعندها وزنت الناس في ذلك ما لا كثير حتى فصل  
 ووصل خلقا ثلث في بعض الاسواق اربعة دنانير  
 ذهباً مد يد ففعل اذا مات شخص وله وارث شرعي  
 يستحق خلقا ثلث مورثه عملاً يعرف ما عليه الناس  
 ام لا وهذا اذا مات شخص وعليه دين ولم يخلف ما  
 يعني بدينه يوفي ذلك من خلقا ثلثه اقول ما جوب  
 ونصه الحمد لله رب العالمين نعم اذا مات شخص وله  
 وارث شرعي يستحق خلقا ثلث مورثه عملاً يعرف  
 ما عليه الناس واذا مات شخص وعليه دين ولم  
 يخلف ما يعني بدينه فانه يوفي من خلقا ثلثه والله  
 سبحانه وتعالى اعلم بالصواب انتهى ثم ان حقيقة  
 الخلو كما قاله العلامة نور الدين علي الاصفهاني في  
 رحمه الله تعالى في باب الهادية من شرح مختصر الشيخ  
 خليل انه اسم لما يملكه دافع الدلائل من المنفعة التي



دفع الدراهم في مقابلتها انتهى وظاهره سوا كانت  
 المنفعة التي دفع الدراهم كان يكون في الوقت اما كن  
 ايلة الى الخراب فيكونها ناطرا للوقف لم يجرها  
 وتكون ما صرفه خلوا له ويصير شريكا للواقف  
 بما زادته عمارته مثلا لو كانت الاماكن قبل العماره  
 بنصف كل يوم وصارت بعد ها فكل يوم ثلثه انضاف  
 كل يوم فيكون صايب الخلو شريكا بالثلثه والثلثين  
 فاذا اصابت تلك المجلات الى عماره كان على الوقف  
 في تلك الصورة مثلا الثلث وعلى صايب الخلو  
 الثلثان او كانت المنفعة غير عماره كوقف مصباح  
 مثلا ولو ازمه لا خصوصه العماره ضا فاكنت حصه  
 المنفعة بخادون غيرها اذا اعتبرناهم عود  
 الدراهم المنفعة في الوقف عماره كانت او غيرها وسوا  
 كان الاذن في ذلك الواقف او غيره او الناطر ضا فاكنت  
 لمن نصبه بالواقف واما ما يقع من خلوا الخواص  
 لمن هو مستاجر كل شهر يكد اقله فيه بعضهم  
 ان من ملك المنفعة نظرا لكون العقد صحيحا فالمستاجر  
 قد ملك المنفعة وصيغه فله اخذ الخلو ويورث عنه  
 واما كونه اجاره لازمة فهو هذا النزاع فيه وجهه  
 ان الواقف لما يريد ان يبنى محلا للوقف فيأتي له  
 ناس يدعون له دناءهم على ان يكون لكل شخص محلا  
 من تلك المواضع التي يريد الواقف بناها فاذا قبله  
 منهم تلك الدراهم فكانه باعهم تلك الحصة عما دفعوه  
 له وكانه لم يبق حصة من تلك الحصة التي كان غايته  
 انه وظف عليهم كل شهر كذا اقليس للواقف فيه بعد  
 ذلك تصرف الا بقبض الحصة الموطنة فقط وليس له

ان

ان هو وجهه لغيره وكان رب الخلو صارا شريكا للواقف  
 في تلك الحصة وشروط تلك الخلو وشروط صحة الخلو  
 ان يكون ما بذل من الدراهم عايذا على صحة الوقف بان  
 يتفق بها فيه فافعل الان من اخذ الناطر الدراهم  
 من مريد الخلو ويصرفها في مصالح نفقه هو بحيث  
 لا يعود على الوقف منها شي وكيل لواقفها خلوا  
 في الوقف فهذا الخلو غير صحيح ويرجع الدافع بدراهمه  
 على الناطر وان لا يكون للوقف ربح يدر منه فان كان  
 بقي بمارته ومصاريفه كوقوف المملوك الكثرة الربح  
 صرف منه على مصالحه ومنافقه ولا يصح فيه  
 صيغة خلوا فلو وقع ذلك كان باطلا والمستاجر الرجوع  
 على الناطر بما دفعه له من الدراهم لانه يترع منه على  
 شرط لم يتم بظهور عدم صحة خلوه وان ثبت ذلك  
 الصرف على منافق الوقف بالوجه الشرعي فلو صير  
 الناطر على الصرف من غير ثبوت ولا ظهور عماره  
 ان كانت هي المنفعة فلا عبرة بهذا التصديق  
 لان الناطر لا يقبل قوله في مصرف الوقف حيث  
 كان ذلك الوقف شاهده وقايدة الخلو انه كان  
 كالمالك فيجري عليه احكامه من بيع واجارة وهبة  
 ورهن ووفادين وارث ووقف على الخلاف في  
 الاخير وهذه الامور توضع من فتوى الناصب  
 اللقائي رحمه الله تعالى حيث هو كالمالك ومنه  
 يعلم انه لا مانع من تعدد الخلو انما الملك ينفرد وقليل  
 عن هذا كله العلامة شهاب الدين احمد السجوري  
 المالكي رحمه الله تعالى فاجاب بما لفظه الخلو الشرعي



يصح وقوعها ويكون ملازمًا من غير ما يحس شرط الضرورة  
 كالجور وانما انتفى المانع كالدين كوقف صحيح الاملاك وحجبه  
 العكس بذكره ورهنه واجارته والمعاوضة عليه كل ذلك  
 صحيح ويوافق ان يجعله موبداً وموقفاً بوقف  
 على مقلد فقط او عليه او على ذريته او على جهة  
 من جهات الخير كوقود مصباح وتفرقة صبر وشيل  
 ما وكذا ذلك في ايض عليه الواقف وبه وسير طه  
 فيه مما يجوز له استيراطه من الامور الجائزة كل ذلك  
 على ما اقي به طائفة المحققين اعلم على الاسلام  
 الشيخنا صدر الدين اللقايني رحمه الله تعالى في جواب  
 ما سئل عنه انتهى وطالها العلامة الاصفهاني رحمه  
 الله تعالى في صحة وقف الخلو وقال بطلانه واما اجرة  
 فصح وقوعها لكن الذي شاع وفاع وملا الارض  
 والباق ركب الناس على مقتضاه والعمل بمضمونه  
 وخواتمه ما اقي به العلامة الشيخ احمد السهري رحمه  
 الله تعالى من صحة وقف الخلو وجري العلامة كثيرا  
 في سائر الاماكن سيما في الديار المصرية فينبغي اعتماد  
 صحته ارتكابا بالاضافه الى ان ما يلزم على الحكم  
 ببطلانه من ضياع اموال الناس ونفاذ الامر  
 بينهم وكثرة الخصام المودي للتقاطع والتدابير  
 المتأقنين لاصوة الاسلام فهذا ما عمت به البلوى  
 فينبغي ان لا يفتي بالبطلان لما علمت سيما ان كان  
 موقفاً على ضرائر كتفرقة صبر وشيل ما او وفا  
 دين او امانة على حج وكذا ذلك من انواع البر والتقرب  
 اذ ببطلانه يبطل ما ذكره والله سبحانه وبما في علم  
 هذا خلاصة ما ذكره بعض فضلاء المالكية رحمهم الله

تعالى

تعالى في تاليف مستقل في ذلك والله تعالى الهادي الى اقوم  
 المسالك واما اطلاق الكلام في هذا المقام لكثرة دوران  
 الخلو بين الاثام واصباح كثير من العقبات اليها  
 وابتنا كثير من الاحكام عليها خصوصاً فضايل  
 الارواح الذين ليس لهم شعور ولا ايمان فلينبغي  
 الجواز وان لو نزل له الى اخره قيل عليه كيف ينبغي  
 الجواز والله ليس له الارسوة والفرق انما يقدر اذا لم  
 يكن بخلافه نص ولا لزم تحليل ما ينافيه القوام  
 ويعتبر الخواص من المتكدرات انتهى وفيه تأمل  
 وقيل عليه ايضاً العجب ان المصنف رحمه الله تعالى  
 قال في المسالك ان الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياد  
 عنها ورفع على ذلك عدم صحة الاعتياد عن الوظائف  
 بالارواقف ولقد رايته كثيراً من البلوى في جمعين على جواز  
 التزوير عن الوظائف يقول المصنف رحمه الله تعالى  
 في هذا المقام وانه صير باب المصنف رحمه الله تعالى  
 فاما هذه المواضع غير ثبتة فلا يعتبر بقوله انتهى  
 وقار بعض الفضلاء قالوا في التزوير ينبغي الالغاء  
 بعده ولا ينادى بذلك لمنع الرصوع ثم قال في حكم  
 ان في صحة اصل التزوير نظر ظاهر واصل المذهب  
 تقتضي عدم صحته هذا وقد اقي الشيخ قاسم الحنفي  
 رحمه الله تعالى بجوازه كما حكاه عنه المصنف رحمه  
 الله تعالى في رسالته له وذكر الشيخ العيني رحمه الله  
 تعالى في شرح نظم الدرر الجارية باب الفتي بين الزوجا  
 انه سمع من بعض مشيخه الكبار انه يمكن ان يحكم  
 بصحة التزوير عن الوظائف لا يثبت قياساً على ترك



الملة قسمتها لصاحبها لان كلامها مجرد اسقاط **قلت**  
 لم يخرجه الشيخ العيني رحمه الله تعالى لبيان صحة الاعتناء  
 عن الاسقاط وقد استخرج شيخنا شيخنا نور الدين علي المقدسي  
 رحمه الله تعالى صحة ذلك في كتابه المسمى بالدرر شرح نظم  
 الكنتري في فرع ذكره السرخسي رحمه الله تعالى في ميسوطه  
 وهو ان العبد الموصي بربقته لشخصه وخدمته لرجل  
 اضر لو قطع طريقه او شج موضعه فادى الارش فان  
 كانت الجناية تنقص الخدمة شريك به عبدا اخر  
 خدمه او يفيج الى من العبد بعد بيعه فيشترى به  
 عبدا يقوم مقامه الا اوليات اختلفا في بيعه لم يبيع وان  
 اصطلحا على قسمة الارش بينهما فنفقت فاربها ذلك  
 ولا يكون ما يتوقفه الموصي له بالخذ متعنت الارش بدل  
 الخدمة لانه لا يملك الاعتناء عنها ولكنه اسقاط  
 لحقه به كما لو صالح موصي له بالرقبة على ما ليس له  
 العبد له انتهى قال ويأتي شهد هذا النزول تحت الوظائف  
 بما لا انتهى فليحفظ فانه نفى جدا وذكر الشمس الدمل  
 رحمه الله تعالى في شرح المنهاج عن ولده انه فاني جعل  
 النزول تحت الوظائف بالمال اي لانه من الاقسام الجاهلة  
 فيحقه النازل ويسقط حقه وان لم يقدر الناظر  
 المنزول له لانه بالخيار بينه وبين غيره انتهى ذكره  
 في باب الجاهلة **قوله** وقد اعتبر عرف مصر القاهرة  
 الاضره قبل ليس النظر فيما ذكره مجرد الفرق لانه لا اعتناء  
 له حيث كانت ضامنا على الاصح وانما النظر لكون السلم  
 كالمشروط في جملة المبيع كانه قبل بيعه المبتسلة  
 تأمل **قوله** وقد حكم ابو بكر رحمه الله تعالى في مسأله التي

اخره

اضره وقد صرح ابن عمر الخطاب رضي الله تعالى عنه  
 لما كثر اشتغاله بقلد القضا ابا الدرداء رضي الله تعالى عنه  
 واصصم اليه رصلا فقصي لاحدهما ثراي المقضي  
 عليه علي محمد بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فسأل  
 عن حاله فقال قصي عليه فقال لو كنت انا مكانه لقصيت  
 لك فقال ما يمنعك عن القضا فقال ليس هناك نفس ولا رأي  
 مشترك يعني ولا مزية للمدعيين علي الاضر **قوله** وهذا  
 اولى مما في الهداية الي اضره قبل عليه كيف يكون اولى  
 بما في الهداية مع ان في الهداية ما رعت انه يكتفي بزيادة  
 ترجيح وهي الاتصال بالقضا بعد الاقدام عليه وما يكون  
 مع شي كان في وقته وعزب عن الفاعل بعده ان كان  
 المجتهد الثاني هو الاول وما ان كان غيره فالامر  
 اظهر علي ان مجرد السبق لا يظهر كونه مرجحا لا ترى ان  
 في الاجتهاد الى القبلة بعد الثاني ولا ينظر الى سبق  
 الاول بل ولا الى العمدية انتهى وقيل ان كلام صاحب  
 الهداية رحمه الله تعالى راجع اليه يتوع عناية كالاخيه  
 علي ذوي الدلالة قال وانه يوردي اليك لا يستقر  
 حكم لانه لو نقص به لنقص النقص ايضا لانه ما من  
 اجتهاد الا ويحوز ان يتغير ويتسلسل ذلك يوردي  
 الي عدم الاستقدار ومن ثم اتفقوا على ان رحمه الله  
 الي انه لا ينقص حكم الحاكم في المسائل المجتهد فيها  
 وان قلنا ان المصيب واصلا لانه غير متعين **قوله**  
 لانه يكفي بان الثاني كالأول يقلل لقوله وهذا  
 اولى **وخامس** ان ترجيح الاول باقضا لا نقضا  
 به مستدرك والترجيح حاصل بالسبق **قوله** ولا حاجة



الى ترجع الاول الى اخره ثم ولك لاصدر فيه **قوله** ومن  
 قد وع ذلك اسم البشارة راجع للقاعدة وذكره بما يليها  
 بالاصد او المذكور **قوله** عمل بالتالي يعني ولا يكون سبق  
 الاجتهاد الاول من حاله كما سعاد من قوله صلي  
 اربع ركعات الى اخره وهو منافي لقوله قريباً ولا حاجة  
 الى ترجيح الاول يفيد سبق فليتامه **قوله** وعلمه  
 بعضهم بكنى التعليل بان قبولها في الحادثة بعد ردها  
 فيها محال تنهيه بالنسبة الى الحاكم فالرد لسد باب التهمة  
 ومن مادة اساءة الظن به فتأمل **قوله** من ردت شهادته  
 بيلة الى اخره جعلت الحكم امرجه الله تعالى من ذلك  
 الزوج اذا شهد لزوجه فرددت شهادته شرياً **قوله**  
 الزوجية فانه تقبله بشهادته لها قال المصنف رحمه  
 الله تعالى في الجرح والظاهر انه سبق قبله في الثانية  
 ولو كان ردت شهادته الاولى لامرأته ثم اعادها بعد  
 البيهوتة لا تقبل شهادته لان شهادته ردت  
 في هذه الحالة فلا تقبل بعد ذلك **قوله** وفيها لو حكم  
 الحاكم بشي ثم تغير اجتهاده الى اخره روي عن محمد  
 رضي الله تعالى عنه انه قضى في حادثة بقبضية  
 ثم قضى فيها بخلاف ذلك فقيل له في ذلك فقال  
 تلك كما قضينا وهذه كما نقضنا انتهى وقد جرت هذه  
 الكلمة العمريه مجرى المثل **قوله** اقداهي نقض القسمه  
 انما ظهر فيها عن الخاضع قبل حكمه سماع دعوى  
 القين ما لم تضرب بالاسبق ثم اذا ظهر عن فاض  
 في القسمه فان كانت بقبض القاضي بطلت عند الكل  
 لان اضرف القاضي مفيد بالهدل لم يوجد ولو وقت

بالتراخي

بالتراخي يتطد في الاصح وتسمع دعوا صدك والفين القاش  
 هو الذي لا يضل تحت تقويم المقومين **قوله** والجواب  
 ان نقضها حاصلة من البراد بالقاعدة ان الاجتهاد  
 المستوي بشرطه لا ينقض بالاجتهاد **قوله** فالتالي  
 تفسيره الى اخره قال بعض الفضلاء بما يفكر عليه  
 ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى عن اهل السوطين  
 رحمه الله تعالى من حكاية الاجماع ان الامام اذا هدم  
 الكنيسة لا يعاد فيها **قوله** والجواب ان هذا حكمه الى  
 اخره حاصله تفيد القاعدة بعدم المصلحة في  
 ان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد الا اذا اشتمل النقض  
 على مصلحة عامة **قوله** فاصبت من ان كان في  
 حادثة الخاضع قيل عليه لاشبهة فان الحكم انما يفتر  
 ويحكم متى منع النقض اذا صدر من الحاكم عن دعوى علي  
 مد وهذا لازم فيما صدر من الحاكم به من ان يقول صكت  
 بطلان هذا البيع او صحته ولكن الكلام في قوله  
 حكمت بموجب هذا المقدم من غير ان يمين ذلك الموجب  
 صي اذا كان موصيه القاش وكان حكماً بالقاش وان كان  
 موصيه المصححة كان حكماً بالصحة ولم يبين المصنف  
 رحمه الله تعالى ذلك ولا صرحه فلا يفيد مسكه  
 عما في الهادية وغيرها لانه ذكر بقده ان لا يكون حكماً  
 الا بقديان كيفية الحكم الا ان يكون مراده اذا لم يجز  
 الحكم القين اعني البطلان او الصحة متلاً بل تقدم  
 دعوى صححة وجوابها كاره وهو الذي راع عليه  
 الكلام الهادي فقدم الجواز فيما اذا كان صاحب  
 به غير معين كما في مجتأ وهو الحكم بموجب العقد



اول واظهر فليتبين **قوله** وزاد العلامة قال سمع الله تعالى الي  
 اخره وعبارته الاجماع علي وجوب تقدم دعوي لصحة الحكم  
**قوله** فاجبت مدارا بانه لا يكتفي به قيل عليه المعروف عن  
 كثير من مشايخنا صرحوا به تعالى بانه يكتفي به لتصريح علمائنا  
 صرحهم الله تعالى في مواضع شتى ان حكم الحاكم على السداد  
 ما امكنه وان كان الموقوف حكم حكما صحت مستوفيا لشرائطه  
 يتنظم بما لا بد منه من صفة كدعوي صحيحة من مدع  
 علي مدع عليه وكنت المذهب باطقة بذلك فراجع  
 منها ما شئت تجده مطابقا لما ذكرناه انتهى ويؤيده  
 ما في القول بالبدنية ان قصدا القاضي القدر لا يقص  
 ويحكم له على السداد بخلاف غيره انتهى **قوله** ولو كتب  
 في السجل هو الذي يسمى في زماننا الحجة التي تكون في يد  
 المدعي وقال في نسخ الفقار السجل الحجة التي فيها حكم  
 الحاكم القاضي ذلك هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب  
 كبير ضبط فيه وقايع الناس وما يحكم به القاضي  
 وما يكتب عليه وما يدعي ان الحجة قولهم لان السجل  
 يدعى بذلك من مصر الي مصر ولا يدعى من مصر الي  
 مصر الا الحجة **قوله** ينبغي في السجل دون الحاضر كالفه  
 ما في الظاهرية من ان لا بد من تفسير الشهادة  
 فيها كما نقله المصنف رحمه الله تعالى في البحر في  
 كتاب قبيل باب الشهادة على الشهادة **قوله** انه  
 لا فرق بين الحكم بالصحة وبين الحكم بالوجوب باعتبار  
 الاستواء في الشرط السابق اي من صدق ودعوي  
 صحيحة من مدع علي مدع عليه وعدم الالتفات

بالاجماع

بالاجماع لوفهم منه قوله باعتبار الاستواء في الشرط  
 السابق ان بينهما فرقا قامت صحة ادعي وقد فوجا  
 بينهما من وجوه الاول ان الحكم بالصحة منصب  
 الي نقاد العقد من الصادر من بيع او وقف بموجب  
 ما صدر منه ولا يستدعي ثبوت اية ما كذا الي حين  
 البيع او الوقف **قوله** الدايع بيننا في الشرع حكم ما اذا  
 حكم بقوله نصيب الي حاضره وهو ان العقدا لا تنفذ كما  
 في الفسخ وما اذا خالفه مذهب عامدا او ناسيا نقدا  
 عند الامام رحمه الله تعالى في النسيان رواية واحدة  
 وفي العمل رواية عنده وعندهما لا ينفذ في الوجهين  
 واختلفت الفتوي فقيل علي قولها وقيل علي  
 قوله انتهى وكذا اذا قضى بخلاف مذهب المفتي  
 به كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في رسالته طلب  
 التمييز بعد حكم المالكي والمراد من النقاد الصحة  
 ومن عدمه عدمها الا الصحة مع التوقف **قوله** لقول  
 الفقهاء سخرط الواقف كنصف الشارع قيل لا ادبيه في  
 لزوم العمل وذلك ايضا بما مر الله تعالى وحكم فلا يلزم  
 عليه انكار بعض المحصلين في زماننا حيث قال  
 هذه كلمة شنيعة غير صحيحة انتهى **قوله** وهو مخالف  
 للنص اي كالمخالف للنص **قوله** سواء كان نصا او  
 الحاضره المراد بالنص والابارة وثانها النص بالمعنى  
 الاصولي **قوله** ويدل عليه ايضا ما في الزمنية والاولوية  
 الحاضره فيه انه لا يلزم من عدم العمل عند النقاد



والكلام فيه **قوله** ويحكم العلم الحرمة اصدات الوظائف واصدا  
المداينات المداين بالوظائف اعطا المعاليح للاستخااص  
في مقابلة الحرمة وبالمرتبات اعطاوها لاني مقابلة  
خدمته بذا المصالح المعطى او علمه او فقهه ويسمي في عرف  
الدروم الذوايد هذا وكنت بعض معاصري المصنف  
رحمه الله تعالى على قوله ويحكم العلم حرمة اصدات هـ  
الوظائف قد صدر عنقاله ما فقله بقاله وقله لانه  
لما كان مدرسا في صرع عثمك زاد فيها عدة وظايفه  
ولا نقاله مسندا في صله انتهى **قوله** المعاصرة  
ايما بكشف مسندا لمصنف رحمه الله تعالى في صله ان  
وقف المرصوم عثمك وغيره من الوزراء والامراء والملوك  
من بيت مال المسلمين فهو وقف صوري لا حقيقي  
وقد اتي علامة الوصود المولي ابو السعور مفتي  
السلطنة السليمانية رحمه الله تعالى بان اوقاف  
الملوك والامراء لا يدعي شرطها لانها من بيت مال  
او ترجع اليه وان كان كذلك يجوز الاحداث اذا كان  
المقرر في الوظيفة او المرتب من مصاديق بيت  
المال والله سبحانه وتعالى اعلم بحقائق الاصول **قوله**  
وان فعلا القاضي الي امره عطف على الصمير الجرو  
في قوله ويدل عليه ولم بعد الحار **قوله** اذا اجتمع الحلال  
والحرام غلب الحرام يعني من كان الحلال مباحا او  
واجبا وفضل الشافعية رحمه الله تعالى الحلال  
بالحلال المباح وقالوا فاضلوا الواجب بالحرم  
روعي مصالحة الواجب وله امثلة اصدها اضلاط  
موجب المسلمين بموجب الكفار يجب غسل الجميع والصلاة

عليهم

عليهم وغير بالنية واجتج له اليسر في رحمه الله تعالى  
بان النبي صلى الله عليه وسلم من مجلس فيه افلاط  
من المشركين والمسلمين فسلم عليه صراثة نية اذا  
اضلط الشيخ فدايفهم يجب غسل الجميع والصلاة هـ  
عليهم وان الفصل والصلاة على الكفار والشهها  
حرام ولا ثالثة المداة يجب عليها تسرو وجهها في  
الاصرام ولا يمكن الاسترشى من الداس وستر الداس  
واجب في الصلاة فاذا اصلت راعت المصلحة الواجب  
الدابقة المضطر يجب عليه اكل الميتة وان كانت  
مداة الخامسة المجدرة على المرأة من بلاد الكفار واجبة  
وان كانت سحرها وصدها صراما انتهى وشرح ايمتنا  
رحمهم الله تعالى هذه المسائل عليه قاعدة ما اذا  
يقارن المانع والمقتضي كما سيأتي في اخر القاعدة  
**قوله** لا اصل له قال العراقي رحمه الله تعالى اي الاسد  
له قال الحلال السعدي رحمه الله تعالى في شرح التقرير  
قول المحدثين هذا الحديث الشريف لا اصل له اي  
لا سند له **قوله** لان الاصل في الاشياء الاباحة فيه  
نظر من وجهه الاول والله ظاهره يقتضي ان الاصل  
في الاشياء الاباحة اتفاقا وقد قرأنا قول بعض  
الحنفية والشافعية ان الاباحة الاصلية ليست حكما  
شرعيا فلا يكون رفعها نسخا اذ الشيخ عبارة عن  
انها حكم شرعي الا اذا اريد بالشيخ تقييد الامر الاصل  
فيغير مرتين فتكدر النسخ بهذا المعنى كما في شرح  
المنار ان الاباحة الاصلية ليست حكما شرعيا فلا يكون  
رفعها نسخا اذ الشيخ عبارة عن انها حكم شرعي وليست



قتل وصيئله بكسر النسخ **قوله** وفي التحريم يقدم المحرم قتلها  
 للنسخ فيه ان قتل النسخ في تقديم المبيع لا في تقديم  
 المحرم اذ في تقديم التحريم تكديرا للنسخ كما يستفاد من  
 كلام ابن الملك رحمه الله تعالى فليحذر **قوله** التحريم احب  
 البناء كما كان التحريم اصلا لان فيه ترك مباح لا اجتناب  
 محرم وذلك اولى من عكسه **قوله** ومنها من اهد  
 ابويه مأكولا الى اضره الا ولى ما اهدا ابويه كما لا يخفى  
 وعبرة الهداية في الاضحية والمولود بين الاهل  
 والوصي يبيع الام لا يها الاصل في التبعة حتى ان  
 ان تترك الذيب على الشاة نصيها لولا ان تتركه ومثله  
 في الزبيبة مع الله تعالى وفي ضلالة الفتاوي ولو  
 تترك كلبه على شاة فولدت قال عامة المشايخ رحمهم  
 الله تعالى لا يجوز وقال الامام الخضر خير رحمه  
 الله تعالى ان يشبه الامم يجوز ولو تترك شاة  
 على ظبي قال الامام الخضر خير رحمه الله تعالى  
 ان كان يشبه الاب يجوز ولو تترك ظبي على شاة  
 قال عامة الفقهاء رحمهم الله تعالى لا يجوز وقال الامام  
 الخضر خير رحمه الله تعالى في الفيرة المستباحة  
**قوله** واذا تترك الجار على القرية الاضرة فولدت  
 هذا مستكمل لا يخفى اعين واللام **قوله** نصي لو كان قاعا  
 في الحل الى اضره في شرع الجمع الملكي بقتل النواذر  
 لو كان ظبي قائم في الحل ورأسه في الحرم فقتله انسان  
 فلا شيء عليه لان المعتبر في الصيد قوائمه ولو كان  
 نايما في الحل ورأسه في الحرم ضمن قيمته لانه عند  
 مستقر بقوائمه وفي مناسك الطرا بلسي رحمه الله

تعالى

تعالى وفي النواذر عن محمد رحمه الله تعالى ظبي قائم في الحل ورأسه  
 في الحرم قتل انسان لا شيء عليه لان في الصيد القايمة تقتل  
 قوائمه ولو كان نايما رأسه في الحرم وهو في الحل ضمن لانه  
 غير مستقر بقوائمه بل هو ملق على الارض فاجتمع المحرم  
 والمبيع وفي المناسك المذكورة ولو قتل وبعض قوائمه  
 في الحرم وبعضها في الحل فعليه الجزاء ترجيحاً للخطر  
**قوله** وبعضها في الحرم فقتل لا يخفى ان البعض يصرف  
 بالاقول وبالاكثر ولو اعتد الاكثر كان له وجه **قوله**  
 ومقتضى الثانية انه لو اختلط الى اضره ولا بالتحريم  
**اقول** كيف يتأتى التحريم مع الاصطلاح حتى يقع تقيده  
**قوله** حرما الوطى قبل التخصيص الى اضره قبل الايقان  
 بين **قوله** حرما الوطى قبل التخصيص **قوله** كان الوطى  
 تقيينا تدافع لانا نقول للمراد حرما وطى واحد منها قبل  
 تعيين المطلقة فيما بينه وبين الله تعالى فاذا عين  
 اضره من المطلق حله وطى الاضري ثم اذا وطى واحدة  
 فيها حكم بان المطلقة هي الاضري ولا يذهب عليك  
 قولهم ما قبل قول المعلق ولهذا كان كذا لم يلقه وما يقده  
 ان على ما قبله **فان قيل** الطلاق واقعه على  
 اضرها مباحة في نفس الامر فليس يعتبر بغيره  
 باختياره **اجيب** بانما ان يولي واحدة معينة منها  
 عند قول طراحت طالق فلا شك لانه يجب ان تعين  
 المتولية بانها المطلقة وان لم يولي واحدة عند الطلاق  
 فالشأن جعل له تعيين المطلقة باختياره ولا بعد  
 فيه **قوله** على قول من صرح وهو محمد رحمه الله تعالى



في أكثر النسخ والصواب حين كما في بعض النسخ ويرد عليه  
قوله بعد وصير يعني بمخارجه الله تعالى في اختيار أربع  
قوله والنية لا يصح أن يكون موطوفا على الاختين  
كما هو ظاهر بل هو موطوف على قوله ويرد والتقدير  
وصيره في اختيار النية وإمها **قوله** حرم للاصباح  
أي لأصباح الموتى للتردي باله الصيد وبالفرد  
فيما وقع في ما **قوله** عملا بالأعقاب فيهما قيل عليه لو  
كان الاصول مكان الأعقاب كانت أشبه وما في حالة  
الصنورة في تحري للشرب اتفاقا قيل عليه ليس  
الكلام في الشرب وما هو أعني منه بل في التحري في الوضوء  
هل تحري فيها أو لا **قوله** والفرق بين الثياب والأواني  
إلى أمره فيها كمن قد صرحوا بأن الفاري إذا لم يجد  
ثوبا يلبس حسده أو يستر عورته بحشيش أو عات  
كان تدلا ولا شك أن الستري ما ذكر خلف عن الثياب  
فتأمل **قوله** ويتبين أن يلحق عياله الأواني الثوب  
المستوي لحيته من صديرو غيره **قوله** مقتضى  
الالحاق الحل إذا كان الحريرا قل يلحقه الحرير ولا  
معنى للتحري هنا فتأمل **قوله** وإما في حال الاضطرار  
حاز التحري مطلقا يعني سواء كان أصحها حصى أو  
وعنينا **قوله** وفيه أنه لا وجه للتحري إذا كان أصحها  
حصى **قوله** لو سقى نساء حرام في حبل هذا  
مما غلب عليه فيه الحلال الحرام نظر أدل ليس هنا  
محرم غلب الحلال ليصح حرمه عن القاعدة **قوله**  
ولو بعد ساعة إلى يوم يحل مع الكراهة لاحتواء التمس  
بالسقي

بالسقي **قوله** الخامسة أن يكون الحرام سهلا **قوله**  
ليس هذا مما صرح عنه القاعدة بل هو مقيد لها  
فتأمل **قوله** فإن صرح غلب المأخوذات الطهارة به  
استشكل بما في البدايع من أنه إذا استويا كان اصطلا  
وطلا ما ورد وما مستعمل بطل ما مطلق لم يجز الوضوء  
به أيضا اصطلا **قوله** كما بيناه في الرضاع أي رضاع  
شرب صاع على الكنز وعبارته ولولا اصطلا لكان امرأتين  
تعلقن بالحرير باعلاهما عندهما وقال محمد رحمه الله  
تعالى بهما ليعا ما كان ثلاث الجنس لا يطيب الحنث وهو  
رواية عن الإمام رحمه الله تعالى قال في الغاية وهو  
الأظهر والأصول وفي شرح الجمع قيل أنه الأصح وفي  
الجوهرة وإذ أنشأوا يعلقن بهما جميعا كقدم  
الأولوية **قوله** ولكن مع هذا لا يشتراه يطيب له  
ووصفه أن كونه القالب في السوق الحرام لا يستلزم  
كونه المشتري حراما لجواز كونه من الحلال المقلوب  
والأصل الحل **قوله** وإما مسألة ما إذا اصطلا الحلال  
بالحرام إلى آخره في الممرات شيء في باب المسائل المتفرقة  
من كتاب الكراهية ما نصه لرجل ما حل لا فقلط  
قال من الربا والربا والفلول أو السمحت أو من  
مال القصب أو السرقة أو الخيانة أو من مال يمين  
فصار ماله كله شبهة ليس لأصناف يشاركه أو يبا  
أو يستقر من ميسر ويقبل هديته أو يأكل في بيته  
ولذا إذا منع صدقاته أو كاته وعشره صار ماله  
شبهة لما فيه من إقده من مال الفقير ويشتغلان  
يركب الأميا خلا في أيدي الناس في ظاهرا الحكم ما لم

بعضه



يستبين لك شيئا ما وصفناه **قوله** تيمم بفتح التاء كما في الصحاح  
**قوله** في عقد او نية لم يذكر مثلا لما اذا اجمع بين صلات  
 وصلاة في النية **قوله** بدخل في هذه القاعدة قيل عليه  
 المتبادر منه ان المصارف اليه يفرض قاعدة اعلى من  
 الحلال على الحرام مع ان القلية فيما ذكرت المسائل للحلال  
 على الحرام كما نرى ولا يمكن جعل المسار اليه قاعدة  
 الاستثناء لانه لم يذكرها في عنوان القاعدة الا ان يقال  
 يلزم من الاستثناء حصول قاعدة اخرى فتكون  
 الاشارة اليها نظرا الى جانب المصنف **قوله** لوضع بين من  
 حرم ومن لا يحل الي اخره اياها صحح بكلمة الحلال المضمومة  
 الى المحرمة لانه في اخرها فتعذر تقديره والفرق بين  
 هذا وبين البيع فانه اذا اجمع بين حر وعبد وشاة  
 زكيت بطل البيع فيهما ان البيع يبطل بالشرائط الفاسدة  
 وقبول العقد فيما يجوز واليكلم لا يبطل بالشرائط الفاسدة  
**قوله** المحرمة ومحوسية الى اخره كذا في الشيخ والصواب الحلال  
 ومحوسية والملاذ في المعطوفات بمعنى او وقوله وحليلة  
 اي زوجة ابنة ومكتوبة اي مكتوبة الغير وقوله وسنة  
 اي معتدة الغير ومحرمة اي من صرمتها على علي  
 التابيد كاخته **قوله** وانما الخلاف بين الامام ابي حنيفة  
 وصاحبيه رحمهم الله تعالى في انقسام المسمى فقالا  
 يقسم على مهر مثلهما فما اصاب التي صح نكاحها لزمه  
 وما اصاب الاضري لا يلزمه وقال الامام ابو حنيفة  
 رحمه الله تعالى لا يقسم والمسمى كله للتي صح نكاحها  
 والدليل لهما وله مستوفي في محله **قوله** وكذا لو تزوج حرة  
 وامه معا في عقد واحد بطل قولها **قوله** فيه نظر

فقد

فقد صرح الذيل رحمه الله تعالى في باب خيار الشرط  
 في نقاذ نكاح الحرة لانه اقوى لوروده على نكاح الامة  
 دون الامة وفي الحائنية اجمع بين الحرة والامة في النكاح  
 ان نكحها حرة مع نكاح الحرة وبطل نكاح الامة وكذا في  
 الخلاصة وغيرها في كتب المذهب فتصحيح ان ما قاله  
 المصنف رحمه الله تعالى سبق قلم منه او من الناسخ  
**قوله** لما ان اشترط ففرض له الشرط الفاسد وهما لا يبطلان  
 قضيتان كل ما يبطل بالشرط الفاسد لا يقبل فيه  
 الحلال والحرام وينقض ذلك بالامارة فانها تبطل  
 بالشرط الفاسد مع انه يقبل فيها الحلال والحرام كما  
 سيأتي **قوله** فانه سري البطلان في الحلال هذا  
 عند الامام رحمه الله تعالى وقال لا يصح في العبد والزنية  
 ويبطل في الحرة والميتة لانه لا يصفقة متهددة فلا  
 يسري في احداهما الى الاضري **قوله** او عبد غيره اي  
 لجمع بين قنة وعبد غيره **قوله** واختلف فيما اذا اجمع  
 بين وقت وملاك قد كتب الناس في هذه المسألة رسالا  
**قوله** ومن هذا القبيل اي ما اجمع فيه بين صلات  
 وصلاة وغلب الحلال على الحرام **قوله** ومنه ما اجمع  
 بين مجهول ومعلوم الى اخره وصورة كما في الجرادا  
 كان له على رجل عشر دراهم فقال له يعني هذا الثوب  
 بعينه العشرة ويصير الاضري ما بين مائة وقيله  
 المشتري في عدم افضا الحرة الى التنازع ولو قال  
 هذا بعينه العشرة لا يجوز **قوله** لا يشترط في انما يبطل  
 بالشرط الفاسد **قوله** لا موقع لهذا التقليد كما هو ظاهر  
**قوله** ولم اري الا ان حكم ما اذا استأجر شيئا الى امره قبل

يل



عليه فتذكر في ضمانة الاكل ربه الله تعالى انه اذا اسلم  
اليه غزالا يسبحه سبعا في اربع فحاله اكثر منه واصغر  
فصوب الحيات ان تشا منته مثل غزله وسلم له **الثوب**  
وان سنا اشد ثوبه واعطاه الاصر الا بالنقصان فانه  
يعطيه من الاصر حسابا ولا يحا وزنه ما سمي وكذا  
لو شرط له ثوبا فحيا بطريقا او على عنده فله امر مثله  
لا يحا وزنه ما سمي تكلمه وقيل في الهداية مسألة الخطاط  
تو صد هذه فيها انتهى وفيه ان قول المصنف رحمه الله  
تعالى لم اري الا ان حكم الى اضره اي صري **قوله** ومنها الكفالة  
والا بدلا وينبغي ان لا يتعدى الى الجاني ومنها الهبة  
وهي لا تبطل بالشرط **قوله** الفاسد **قوله** الا اولى ان يقال لانها  
لا تبطل بالشرط الفاسد لان المقام مقام التحليل  
**قوله** وما اذا اراد في المعنى كان كانت عاداته الى اضره قيل  
ينظر ما لو كانت عاداته لهذا ثوب كان قيمته الف درهم  
فأهدى ثوبا يساوي درهمين ويتبادر الى الفهم انها  
كالثوب الكائن مع الحرير **قوله** الا ان لم اره الا صاحبها  
رسمهم الله تعالى فيللا يبعدان يقال ينظر الى قيمة  
الثوبين فاذا ارادت قيمة الحرير فيقدر الفصل بين  
القيمتين **قوله** قال الزبلي رحمه الله تعالى فيما لو قد  
يعين الى اضره غير ما سبيل الكلام فيه من فروع  
اعلمية احرام على الحلال **قوله** ويحتمل ان ما ذكره موافق  
في الوقف بحول الى اضره **حاصل** ان صحة الشهادة  
في مسألة الوقف ليس مبنيا على التجري عندنا في يوسف  
رضه الله تعالى بل على قلة الجيران الموقوف عليهم  
**قوله** سواء كانت على عدوه او غيره مثل عليه شهادة  
ان عدو الشخص لا تقبل شهادته على الشخص ولا على

غيره

غيره ومعناه ولا معنى له اذ شهادة عدو وزيد على عمرو  
مقبولة فلعلم في العبارة سقط انتهى **قوله** حيث  
كان عدم قبول شهادته الهدوء على عدوه مبنيا على  
انه يفسق بالعداوة والفسق بما لا يتجرى فله معنى  
وليس في العبارة سقط وصيغ لا فرق بين ذلك الشخص  
وغيره وانما يفرق الحال لو كان عدو القبول مبنيا على  
التهمة فتأمل **قوله** ومن هذا القبيل المتبادر منه ان  
المستأثر اليه بهذا ما ذكر من اعلمية الحلال الاحرام مع ان  
الفرع المذكور ليس منه **قوله** ومنها الفضا فان امتنع  
القضا من البوض الى اضره كما اذا قضى لابنه وغيره  
وصيته امتنع القضا كما فلا وضة لحمله من فروع اعلمية  
الحلال الاحرام **قوله** فلو نوى صوم جميع الشهر **ان**  
**قيل** كيف يكون هذا من جزئيات القاعدة ولا احرام  
هنا **اجيب** بان ما لا يصح بنية الاحرام حيث جمع  
بين ما يصح وما لا يصح وكانه جمع بين حلال وصرام وهو  
كأن في جعل المسألة من جزئياتها ومن هذا الجواب  
خرج الجواب عن كثير مما تقدم **قوله** وليس منه ما اذا نوى  
التمتع بغير صنية الى اضره نعم هو منه على قول محمد رحمه الله  
تعالى كما عرفت ومجمله **قوله** ومنها ما اذا صلى على حي وميت  
الاضره ذكر الحلال لا يسو على وجه الله تعالى في الاشياء  
ولا كنية في عدل لفرقتها ان نظير ذلك من صلى على موتي  
لا يحبه تقبيل عدوه فلو اعتقد هم عشرة فبأنوا اكثر اعدا  
على الجميع لا فيهم من لم يصلي عليه وهو غير متعين  
قالة في البحر وان كانوا قلة فالأظهر الصحة ويحتمل خلافه  
**قوله** ومنها ما اذا استبحى للبول بجر الى اضره غير مطا بق



لما الكلام منه كما هو ظاهر **قوله** ومنها بابا الطلاق والعتاق  
 الى امره فيها انهما مما جوع فيها بين ما يصح وبين ما لا يصح  
 لا بين حلال وحرام وطلب الحلال الحرام ويجاب عنه  
 بما تقدم **قوله** لكونه مضافا الى صيد استقيم من التقليل  
 ان التقيد يكون المعيد التزم من القيمة انما في ما اذا  
 عين له قد لا اقل من القيمة فلهذا في اقل منه لم يضمن  
 لانه خلاف الى صيد **قوله** لا فيما لا ادعي الثلاث كما في منع  
 الوسائل **قوله** لا بها كالببيع لا تقبل تفريق الصفقة  
 فيه ان ليس على اطلاقه لانه لو جمع بين عبد ومرد  
 ملكه ووقفه في الصيد والمكدر بطل فيما عداها **قوله**  
 وليس من القاع عدة ما اذا اجتمع في العبادة الخاضعة قال  
 في القناعة ومن ابتدأ المسح وهو مقيم الحاضر لا يجتمع الا في  
 السفر في وقت واحد فكان الاعتبار بالوجود وهو السفر  
 انتهى وذكر المصنف رحمه الله تعالى في حقه حينئذ في شرح  
 قوله من فصل العوارض وصومه احب ما لقته وفي  
 المحط لما اذا لمسا فدان يقيم في مصر او يرضل مصره  
 كره له ان يقطر لانه اجتمع في اليوم المبيح وهو السفر  
 والمحرم وهو الإقامة فزحنا المحرم احتياطا انتهى تأمل  
**قوله** وما لو اصر من قاصدا الحاضر مستقارا من ظاهر كلامه  
 انها من جزيات القاع عدة لان الحضر محرم للقصره  
 والحضر مبيح له وقد علب جانب الحضر بدليل انه اذا  
 اصر مقيما فيساريت السفينة ليس له ان يقصر وهو  
 تقليد في باب المحرم **قوله** ولم ارها الا في **قوله** قد ذكرها  
 الزيلعي رحمه الله تعالى في باب مسح الخفين في شرح قوله  
 ولو مسح مسافرا فصار قبل يوم وليلة الحاضر فراجع

ان

ان ثبت **قوله** الا وفي لو استشهد الحبيب خانه بفلسد وكذا  
 الحايض والتفلسد على المعتمد كما في السراج الوهاج وظاهر  
 انه لا فرق فيه بعد الطهارة او قبل الانقطاع وعلى  
 هذا الحاضرة لان المجنون كما في البحر قبل تبين خصمه  
 بمجنون بلغ مجنون اما من بلغ عما فلا شرب فيه فانه يحتاج  
 الى ما يظهره اذ هو يوجب الما صفة لم تسقط عنه جنونه  
 الا ان يقال ان المجنون اذا استمر على جنونه حتى مات  
 لم يواحد مما مضى لانه لا قدرة له على التوبة ولم ارى  
 فعلا في هذا الحكم **قوله** الثانية لو اصرط مؤثرا للمسلمين  
 يموت الكفار الى امره قيل قد يقال بها صفة كونه الصلاة  
 على المسلمين فرض كفاية فالاصحاب طالع الصلاة عليهم  
 ونية المسلمين دون الكفار والشافعية رخصهم الله  
 تعالى قالوا بفلسد الكل ولم يقصروا **قوله** قد قد منا  
 ان الشافعية رخصهم الله تعالى وقد خصصوا القاعلة  
 بالحلال المباح دون الحلال الواجب فثبت ثم قالوا بفلسد  
 الكل مراعاة لمصلحة الواجب **قوله** وقد رجحوا المانع  
 على المقتضي في مسألة سبيل الحاضرة المحتار في مسألة  
 الفتاوى ان كانت تصير ضررا بيضا عني وكذا ان يشكك في  
 كان لا يصير ولا يمنع كما في البزارية والهادية **قوله** تفويت  
 عين على الاثر قيل فيه نظرا لا لقوت على المرحف الا  
 حق صبره لعين وعنايت عينا ديوبلادهن والفايت  
 على المسافر صدامتقة المعقود عليها وله حق استرداد  
 الاجرة او يوصفها لو حبل كما وجه فوات العين عليها  
 التمس الا ان يقال بتحقيق الفوات في الحلقا لومات الدراهن  
 مفلسا وكذا الموجه مع تعجيل الاجرة فتأمل **قوله** لم ارها



الان لا يصح بنا وجههم الله تعالى الى اخره **اقول** في المصنف  
 نقل عن النصاب وان سبق احد بالوضوء الى المسجد مكانه  
 في المصنف الاول قد دخل رجل كبر منه سنا او اهل علم  
 يتبعون ان يتأخروا ويقدمه بغير علمه انتهى قيل هذا  
 مقيد بحوائج الاشارة في المصنف عمدا ليعوم قوله تعالى  
 ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة الا اذا قام  
 دليل على تخصيصه وما يدل على حوائج الاشارة في القرب ان  
 من الاشارات يبدأ بفصل ايدي الشيا قبل الطعام  
 وبأيدي الشيوخ بعده يؤثرون الشيا قبله ويقدمون  
 والشيا يؤثرون الشيوخ بعده مع ان غسل الايدي  
 قبل الطعام وبعده سنة فهذا اشارة في القرب انتهى  
 وفيه تأمل **قوله** وهي الاشارة في القرب الا ان يؤثروا  
 غيره بالشي مع خاصته اليه وعكسه الاثرة وهي  
 الاشارة تحت ارضه بما هو محتاج اليه ومنه قوله  
 عليه الصلاة والسلام سلقون بعد اي اثر والاشارة  
 صريحت الاول ان يكون في النفس فيه حظا مطلقا  
 كالصطر يؤثرون بطعامه وغيره ان كان ذلكا في نفسه  
 لقوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم  
 خصاصة والثاني في القرب من يؤثرون بالصف الاول  
 غيره ويتأخرون او يؤثرون به من الامام في الصلاة  
 وخووه وهو لا يجوز كذا في قواعد الزركشي رحمه الله تعالى  
 قريبا ان الاشارة في القرب لا يجوز فان كان عندهم  
 يقال للمكروه غير جائز فلا مخالفة حينئذ بين العبارتين  
**قوله** واعلم قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى عن الاشارة  
 في القرب مكروه **اقول** قد قدمنا عن قواعد الزركشي رحمه  
 الله تعالى قريبا ان الاشارة في القرب يجوز فان كان عندهم

يقال

يقال للمكروه غير جائز فلا مخالفة حينئذ بين العبارتين  
**قوله** وكذا اشارة الطالب غيره لشيوته قبل عليه هذا  
 فيمن خاف قربه يا اشارة واما اشارة بحج تقديم شيوته  
 فليس بمكروه **قوله** وقال الجلال السيوطي رحمه الله  
 تعالى ومن المشكل على هذه القاعدة قيل قد يقال  
 لا اشكال فيه لانه من باب دفع المكروه عن المتقرب  
 لتأخره معه لدفعه وهو اول من الاشارة بالفضيلة  
 فلا اشارة اذا وامام في المنية فهو في حق نفسه وصرفه  
 لبقية اهل لقوله صلى الله عليه وسلم ابدان بنفسك  
 انتهى وقيل بانصافه ان يقال ان ثبت انه يقرب  
 لكنه يحصل له قربة اخرى وهي ان لا يكون ذلكا الرجل  
 متغبرا في المصنف وهذا مما يباين في القربة الاولى بكلا  
 قوت القلة فان اشارة لا يباين به فتأمل **قوله** فقيد  
 محتاج الى اخره لا يخفى انه ليس من الاشارة في القرب  
 لما قدمه وان كان المتبادر من قوله ثم لا يثبت في منية  
 المقرب انه مبه **قوله** التايعون بغير علمه غير متفكر عن  
 متبوعه ولهذا التقرير سقط ما قيل هذا الرجل غير  
 مقيد ان لا يقال القاييم قايما مل **قوله** ومنها الشرب  
 والطريق مدره بيع حق المروا ما بيع رقية الطريق  
 سواء كانت محدودة قطا هو اما اذا كانت غير محدودة  
 فيقدر بغيره باب الدار كما في النهاية ولها بيع صا المرو  
 فيصح تبعا بالامام في قوله في رواية بن سماعة رحمه  
 الله تعالى وفي رواية الزيات لا يجوز وصحة الفقيه  
 ابا الليث رحمه الله تعالى لانه حق من الحقوق وبيع  
 الحقوق بالانفراد لا يجوز في الشرب كحق المرو ويصح بوجه



تبعاً للامتنان بالاجماع ورواه في رواية وهو اختيار مشايخ  
 بلخ لانه نصيب من المأول يخرج في الاضري وهو اختيار اهل  
 بخاري للجهالة **قوله** يصح فداؤه بالوصية في الفقه واما  
 توريثه والوصية به وله فلا تثبت له الا بعد الانفصال  
 فتثبت للولد لا للجد واما العتق فانه يقيد التعليق  
 بالشروط فعتقه معلق بمضي الحاضر انتهى ومنه يعلم  
 ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى قال بعض الفضلاء وظام  
 الهداية ان الوصي لا يملك التصرف في مال المجدول ولم اري من  
 صرح به وهي واقعة القوي وقد وقع الاستفتاء في الوصية  
 القاضية وصيا على المجدول يصح اذ لا يظهر كلامهم بفيد  
 عدم الصحة **قوله** يصح الاقرار به الي اخره في شرح القدوري  
 رحمه الله تعالى نقلاً عن النبايع المصحح لهذا الاقرار انما  
 هو الوصية بالجد بشرط ان يكون الاقرار من سنة اشهر  
 انتهى وفيه ان لا يقر الاقرار ملكاً مقدره والمقر به حين  
 الاقرار **قوله** وفي مدة تصور عند اهل الخبرة في النجاشي قال  
 الخنذي رحمه الله تعالى الاقرار بالجد جائز اذا لم يكن من المولى  
 وكذا بما في بطن دانيه اذا علم وجوده في البطن واقل مدة  
 حمل الدواب سوى الشاة مدة سنة شهر واقل مدة حمل  
 الشاة اربعة اشهر كذا في الجوهره ومنه يعلم ما في **قوله**  
 صاحب النبايع المصحح لهذا الاقرار الوصية بالجد **قوله**  
 فتوصل صاحب الهداية رحمه الله تعالى الي اخره قبل الامانع  
 من ان المدايق في الامكان ما هي احكام اللغات انه لا يخفى  
 عليه مثل ذلك **قوله** فالمداد يوضعه يعني فيكون عموم الجمع  
 المحلي باللام من قبيل الكلي لا الكلية **قوله** مع ان الرهن  
 والكفيل قايان للدين قبل في حق الكفيل وفي عطف الكفيل

علي الدين شي فتأمل انتهى **قوله** لعلم مراده بالشئ  
 ان الكفيل ليس تابعاً للدين بل للاصل بخلاف الرهن واللفظ  
 يقتضي المشاركة في التسمية ووجه التامل الذي امر به  
 ان الكفيل لما كان يملكه وفا الدين منه كما يمكن من الرهن  
 جعل تابعاً للدين **قوله** ومنها ما لو مات الفارس سقط  
 سهم الفارس لا عكسه ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان  
 يموت قبل دخول الحرب قال في النهاية ويعتبر في الاستحسان  
 مجاوزة الدين **قوله** ولا يسقط يموت الاصل ترغيباً الي  
 اخره قال المصنف رحمه الله تعالى في البحر **علم** ان ظاهر  
 المتن ان الذراري يوطون بعد موت ابايهم كما يوطون  
 في صياتهم وتقليل المشايخ رحمه الله تعالى بان الايام علم  
 المسلمين ونقطة الذراري على الاباء قلوم يوطوا كما  
 لا حاجة الي الاكتاب بعد علوانه خصوصاً في حياة  
 ابايهم قال ولم اري نقلاً صريحاً في عدم الاعطاف ان  
 يقال اذا وقع التقارض بين ظاهر المتن وتقليل المشايخ  
 رحمه الله تعالى ايها يتفرع فيكون مقدماً على الآخر  
 فليحذر **قوله** الاضريس يتركه اللسان الي اخره الصحيح  
 انه لا يجب عليه تركه اللسان قال في المحيط الاضريس والاي  
 اقتحاً بالنية اخذها لا ايها باقضي ما في وسمها وفي  
 شرح منية المصلي ولا يجب عليها ترك اللسان عندنا  
 وهو الصحيح **قوله** ووزع عليه قاضي طان رحمه الله تعالى  
 في فتاواه حيث قال ما اذا سبق امامه في الركوع والسجود  
 بان سبقه بالركوع والسجود في الركعة الاولى واي بها في  
 الركعة الثانية معه فانها ينتقلات الي الركعة الاولى  
 او في الثانية واي بها في الركعة الثالثة معه فانها تنتقلان



الثانية او في الثانية والتي بها في الدار البنية فانها تستلزم ان الى  
 الثالثة وبقية الدار البنية بل لا يكون وسجود لا في الدار البنية بل لا يكون  
 يعان معتبرين في بقية الدار البنية بل لا يكون وسجود في بقية  
 ركعة بلا فداة وتتم صلاته وظاهر ان قول المصنف رحمه  
 الله تعالى في الدار البنية انما في قوله **قوله** انما في الدار البنية نقضت ذلك  
 النكاح لم ينقضه **اعلم** ان الفصول في النكاح لا عليك  
 الفسخ وفي باب البيع عليك والفرق كما في شرح الطحاوي  
 رحمه الله تعالى ان البيع يلحق العهدة فيثبت له الرجوع كما  
 ينص بخلاف النكاح فان الحقوق ترجع الى المستودع كما في الفسخ  
**قوله** منه فتلها اي بما ثبت ضمننا ولا يثبت قصد الكلت لو  
 اذكي المعتقد الصانع الى الساكن ملكه فبنيته وقايد  
 صيرورة الولالة جميعا **قوله** وامره انه يملكه فيها مخرج الى  
 التوكيل بالقبض الذي في هذه الامور كالكيد في انقاده **قوله**  
 ويملك اجارة بيع ببيعة فصول الجملية صفة بيع ولا يخفى  
 ما في هذه العبارة من الركاكة والاوي ان يقول ويملك  
 اجارة بيع ما وكل ببيعه لو باعه فصولي **قوله** والمفني فيه  
 اي فيما ذكر من جواز اجارة القاضي والوكيل **قوله** ومنه اذا  
 قضى القاضي في كل اسبوع الى اضره قبل نظير ما ذكر لو شرط  
 واقف حضور يوم من الجمعة فصار من عليه بحضوره  
 ويجعله قضا عنه كما في بكتش فيجوز عنه ان يشأ الله  
 بقا مع ان العذر في وجوده انتهى **قوله** في كون هذا  
 نظير انظر والظاهر انه لا يجوز لمخالفة شروط الواقف  
 هذا وفي كون ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من وقوع  
 القاعدة نظرا ايضا **قوله** ووكيل الوكيل كذا قيل له  
 ليس كذلك وفيه تأمل **قوله** فاذا اجابته اجازة القاضي

جارت

جارت اجازته الصواب فاجاز ما قضى جازته لان  
 يجوز الشرط والجزا اذ اوقع هذا الشرط قبله وجب اقتضائه  
 بالقول والصبر في اجازته يرجع الى الامام المعلوم من المقام  
**قوله** وقيد القاضي فان رحمه الله تعالى بما في يده **قوله**  
 ليس في عبارة القاضي فان رحمه الله تعالى ما ذكره ونقص  
 عبارته وان اذن له في التجارة مع من كان العبد في يده صحيح  
 اذ انما انتهى يعني بتمامه هو في يده وينص في الصنف  
 ما لا يقتصر في العقديات **قوله** وقد صرحوا به في مواضع  
 اي بالقاعدة وذكر الصنفين وبلغها بالاصل **قوله** وعلمه  
 في الايضاح بانه نص ثانيا في امور العامة بالمصلحة ولهذا  
 قال لا يصح وقف اراضي بيت المال الا لمصلحة عامة كما  
 في منظومة بن وهبان رحمه الله تعالى **قوله** ان السلطان  
 لا يصح عقوه الى ضره لان الحق للعامة والامور نائب  
 عنه فيها هو انظر لهم وليس من النظر اسقاط صفهم  
 بجان **قوله** وانما له القصاص والصالح اي الديار والواو  
 بمفني وكما هو ظاهر في الاستحسان رحمه الله تعالى في مواضع  
 الدار والعذر وهذا اذا طلب الا ما لا يدية ينقلب  
 القصاص ما لا كما في الوي **قوله** والله ما اري ارضا  
 يوصف منها سائة كل يوم الا استسرع صراها في كتاب  
 المسافرات والمخاضات للشيخ محيي الدين بن الفري  
 المالكي رحمه الله تعالى عن ابيه ابيهم الحارث بن سليمان  
 ابن ابي شيخ عن صالح بن سليمان قال قال عمر بن عبد  
 العزيز رحمه الله تعالى لو تجايت وحينما بالحاج لفلانهم  
 وما كان يصلح لديننا ولا اضره لغيره في العراق وهي وقد  
 ما تكون الهارة فاحذر بها حتى صار رضا بها اربعين الف



الف وقد اري الي علي هذا ثانياً ثبت الف الف وان بقيت الي قابل  
 رجوت ان يوردوا الي ما اوردوا الي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه  
 مائة الف الف وفي مقدمة تاريخ بن خلدون **قوله** ففلي هذا الجور  
 التقطيل علي تقريعه علي ما ذكره ابو يوسف رحمه الله تعالى  
 نظر ظاهر **قوله** ولكن قال في المحيط استدرأك علي التفرع  
 لوضع **قوله** وفي البرازية اذا ترك الفشر لمك عليه الي اخره  
 في الظهيرية ولو صعد العشر لصاحب الارض لم يجز في قولهم  
 وفي الحاقوي القدسي واذا ترك الامام صرايح ارضه رجلا او  
 كرمه او بستانه ولم تكن اهل الصرف الخراج اليه عند ابي  
 يوسف رحمه الله تعالى جلد وعليه الفتوي وعند احمد  
 رحمه الله تعالى لا يجزى وعليه رده الي بيت المال والي بيت  
 هو اهل لذلك كالمفتي والقاضي والجندي وان لم يعمل اثم  
 كذا في البحر وفي الحاشية سبل الداري رحمه الله تعالى عن بيت  
 المال اهل للاعتناء فيه شيء نصيب واجاب لا الا ان يكون عالما او  
 قاصيا وليس للفقهاء فيه نصيب الا فقيه فرغ نفسه لتعليم  
 الناس الفقه او القضاة الفريدين انتهى وليس صرايح الداري رحمه  
 الله تعالى الا اقتضار علي العائد والقاضي بل كل من فرغ نفسه  
 لعلوم اعمال الناس فندخل الجندي والمفتي فيستحقان الكفا  
 مع الفتي ويجوز صرف الخراج الي نفقة الكمية الشريفة كما في  
 المعتمدات **قوله** فان كان له لم ينفذ قال المصنف رحمه الله تعالى  
 في شرح التكنز قلنا عن ابينا رحمه الله تعالى اطاعة الامام  
 في غير المصحية واجبة فلو الامام امر بصوم يوم وجب  
**قوله** ولما قال الامام ابو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج  
 الي اخره فلي عليه انما قال في مسألة من استولى علي الارض  
 واصحابها لا اعلى العموم وان كان ذكر في مواضع ما نصه فان عدي

الخطاب رضي الله تعالى عنه اخذ في ذلك بالسنة لان من اقطعه  
 العوات المهديون فليس لاحد ان يرد ذلك الي اخره ومفهوما  
 ذلك ان غير المهديين لا يكون الحكم فيهم كذلك **قوله** لتعذر  
 تنفيذه باعتبار الولاية العامة **فان قيل** اذا كان الدين  
 محيطا بالثلاث لا غير فلم لا يصح الصنف ويسعى العبد فيما ينبغي  
 عليه ان يفي **اجيب** بان الف الصنف انما شئت كون  
 المتصرف انما هو الشافي لكون تصرفه مشروطا بالنظر  
 والمصلحة كما يشير اليه الفاقول انما كليا يصير خصما بالهبة  
 حتي لو وقع شر لا العبد واعاقه من وصيها لظاهر نفوذ الصنف  
 واستعمال العبد **قوله** وبه علم حرمة اصدات الوظائف الي اخره  
 ثمك باطلاقة ما اذا كان في الوقف قابض وسيصرح به بعد  
 قال بعض الفضلاء وهذا يصرف من الموقوف علي المسجد  
 وقف مطلقا او علي عمار تعلو ذن واما ما ولم يشترط الوقف  
 لها شيئا الظاهر ان هذا لا يصرف الا اذا شرط ولو كان الواقف علي  
 مصالح المسجد صرف لها لانها من مصالحه ثم قال وقد راي  
 المشافعية زعمهم الله تعالى قد نصت علي ذلك وقواعدن  
 لا تبايه قال الشيخ الاسلام رحمه الله تعالى في شرح الروض وما  
 ذكره ابي صاحب الروض رحمه الله تعالى من انه لا يصرف  
 للموت والامام في الوقف المطلق هو مقتضي باقائه الاصل  
 عن البغوي رحمه الله تعالى كنهه نقل بعضه عن فتاوى الامام  
 الفرائي رحمه الله تعالى انه يصرف لها وهو الاوجه كما في  
 الوقف علي مصالحه وكما في نظيره من الوصية للمسجد  
 انتهى وقواعدن لا تبايه ايضا وقال الدررسي رحمه الله  
 تعالى في شرح المنهاج ويجه الحاق الحصر والرهن بها في  
 ذلك **قوله** وقد علم ايضا احداث المرتبات حدثت سنة اثنين



وتسعين وتسعين جاقاضي اسمه عبد الله من بلد السلطان  
ومديده واطلق عنان قلعه ولم يبق وقفا الا وقد رقيه الا  
ما شذ وجاقاضي لهده وفعل كذلك الا انه دونه شذ جاقاضي  
الاوقاف **قوله** والتقدير صحيح يعني اذا كان المقدر فقيرا فيفنده  
ما بعده **قوله** وهي في اوقاف الخ صاف رحمه الله تعالى وغيره  
ان في ابواب الرجل يقف الارض في ابواب البداوي في الحج او في ابواب  
السبل فهذا جائزا فاذا كان قد مكن به **واعلم** ان المصنف  
رحمه الله تعالى ذكر في وعاء عن القنية في كتاب الوقف قبل  
احكام المسجد وهو انه لو طالب القيم هذه الحلة ان يقرض  
من مال المسجد الامام قاضي فامره ان يقاضي فاقضه ثم  
مات الامام فغلب لا يصح ان يقرض مع ان القيم ليس له اقرض  
مال المسجد ولكن سياتي في كتاب القضاة من هذا الكتاب  
ان ما في القنية لا يتأتى ما هنا عن الولوالجية لان الناظر  
لا يضمن ما اقرضته ياتى القاضي فليد اجمع **قوله** وكذا ان  
كان من وقف القدر قبل عليه الذي ذكره في كتاب الوقف  
من هذا الكتاب انه يكره كمن يملك نصا يافقط مقتضى  
ما ذكره هنا الحرمة **قوله** وصريح في الذخيرة والولوالجية  
الي اخره عبارة الولوالجية فيما يجوز لقيم الوقف ولو نصيب  
خادم المسجد وباقي المسألة كالحال ان كان الوقف شرطا  
وكان في وقفه حله الا انه وان لم يشترط في وقفه لا يحل له  
الاخذ لانه ليس للقاضي فعل ذلك وليس للقاضي ان  
يقضي بذلك **قوله** ما في الترخائية الي اخره قال بعضهم  
الذي وقف عليه في تصرف القاضي القيم هكذا القياس  
اذا اجتمعت الغلة واشترى بها بيتا للفقلة حار وهل  
يصير وقفا اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى والمختار انه يجوز  
بيها

بيها ان احتاجوا اليه قال الفقير ينبغي ان يكون ذلك بامر  
الحاكم ويعني ذلك في البدائية في اخره الثاني نصب المتولي  
انتهي وهو غير مطابق لما ذكره المصنف رحمه الله  
تعالى وقال بعضهم الذي فيها لا يصرف القاضي الفاضل  
من وقف المسجد الي اخره ثم قال والظاهر ان ذلك كقولنا  
المسجد الي عمارة كثيرة فينبغي ان يهد لها ما صرف اليها  
لشئ مستفاد وينبغي ان يكون اوقاف المدارس والرباط  
في حكم خلاف ما ليس من هذا القبيل من الاوقاف انتهى  
وهو مطابق لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى فعلى هذا  
يكون صاحب الترخائية رحمه الله تعالى ذكره في موضع  
اخر قيل ويأمر منه ما في فتاوي الامام القاضي فان  
رحمه الله تعالى في ان الناظر له صرف قابض الوقف  
الي جهة تير بحسب ما يراه **قوله** وينبغي في الدرر والفر  
بانه لا يصرف قابض وقف الي اخره قال بعض الفاضلا  
المفهوم من الدرر والفر انه اذا اتخذ الوقف ونوعه  
الصرف بان بني رجل مسجدين ووقفهما اوقافا منفصلة  
او مدرستين يجوز صرف ثابدهما الى الاخر ولما اذا  
اختلفت الوقف بان يقف رجل مسجدا او مدرستين فلا  
ثم قال وعبارة الدرر والفر هكذا اذا اتخذ الوقف  
والجهة بان بني رجل مسجدين وعين لمصالح كل منهما  
وقف وقدر مرسوم بعض الموقوف في عليه بان انتقض  
مرسوما ما ما احد المسجدين او مؤدته بسبب كون  
وقفه ضرابا جاز للحاكم ان يصرف من فاضل الوقف  
الاخر عليه لانها كشي واحد وان اختلف احداهما بان  
بني رجل مسجدين او بني رجل مسجدا ومدرسة وقف



لها أو قافلا انتهى كلامه وانت تعلم ان عبارة مصنف  
 الكتاب رحمه الله تعالى اعلم من هذا فانه اذا بني رجل مسجدا  
 وصعد لكل منها وقف مستقلا فلا شك انه يصدق على كل  
 منهما انه وقف اصرع انه يجوز صرف قايض اصرها  
 للاصر وقد قال المصنف رحمه الله تعالى لا يجوز صرف  
 قايض وقف لوقف آخر واقفه او اختلف وهو بزيادة  
 قد داسا في التقلد انتهى وقال بعض الفضلاء بعد ان نقل  
 كلام الدرر والفرر **قوله** انه ان اتحد الوقف والجمعة  
 جاز للحاكم صرفه فاصلا اصرها للاصر وان اختلف  
 اصرها لا يجوز وقد اطلق صاحب هذا الكتاب المانع  
 نقلا عن الدرر والفرر والبرازية والحال ان ما في  
 الدرر نقلا عن البرازية انما هو التقصيد انتهى  
**قوله** وهو حديث ذكره المصنف الرابع للقاعدة مراعاة  
 الخير **قوله** فان وجدتم خيرا للمسلمين فخلوا بسبيله  
 راجع ضمير الافراد على الجمع باعتبار ما صدره **قوله** فظنه  
 خلي وظن جارية زوجه لانه وان كان زنا لعدم الملك  
 وصف الملك فيهما غير ان المبسوطة تجري بينهما في  
 الانتفاع بالاموال والرضي بذلك عادة وهي يجوز الانتفاع  
 بالمال شرعا فاذا ظن الوطي من هذا القبيل بعد  
 لان وطي الجوارى من قبيل الاستحرام فثبت الحال  
 والاشباه في محله معذور فيه **قوله** او ابيه لو قال وامه  
 وان علما كان اولى **قوله** وان ادعى اصرها الظن قال  
 في البحر اطلق في ظن الخلاف ظن الرجل وظن الجارية  
 فاذا ظن فلا صدقان علما الحرمة وجب الحد وان ظنه  
 الرجل وعلمتها الجارية او العكس فلا دلالة الشبهة اذا

ملك

تمكنت في الفعل من احد الجائزين تتعدى الى الجاني الاصر  
 ضروري كذا في المحيط **قوله** والاصر لم يرد بهذا الشك  
 والعالم بالحرمة **قوله** او الشبهة في الجاني مستمرة ما منع  
 قبل عليه المذكور في الكتاب بتعريفه على واجبة في  
 الكتاب بجملة وقد عدوا الجارية الموهوبة من افراد  
 الشبهة في الحد في غيره من كتب الفقه فالظاهر انه  
 سقط من قلم الناسخ انتهى **قوله** هذا عليه ما في  
 نسخة واما على ما هو ثابت في اكثر النسخ فلا سقط  
**قوله** جارية ابنة لو قال جارية قرية وانما سقط كان  
 اولى هذا ولو كانت الجارية مشتركة بين ابنة وابنة  
 هل يكون الحكم كذلك ايرها والظاهر انه كذلك لغيرهم  
 ان ما فيها في الملك يكتفي لصحة الاستئثار ولو كانت  
 مشتركة بين الواطي وغيره فليكن ما فيها من صف  
 الملك كداريا للحد لان للاب صف يملك ما لا يملكه  
 عند الحاجة **قوله** وعلمت انها ليست المختارة ذلك  
**قوله** علم ذلك من تكثير الرواية فيما تقدم في  
 قول المصنف فخص الموهوبة في رواية **قوله**  
 ومن الشبهة وطي امرأة اختلف في صحة نكاحها  
 كالمكروه بلا وكي صحتها اذا كان الزوج شافها  
 فوطئها لا اصر عليه **قوله** الاضا فثبت الشبهة في هذه  
 المتبصرة بجملة فلو قال ومن شبهة المقتدر وطي  
 امرأة لا اصر له كان اولى **قوله** وان المصنف حرمه  
 اية المصنف للتداعي فيه تأمل **قوله** واختلف في  
 التوكيد بانها ظاهرا بطلانها ان صلا في  
 والمغرب مختلف في صحة التوكيد بانها ظاهرا بطلانها



لانه لا يصح التوكيد باثباتها اتفاقا لانه لا يحق لاحد فيها وانما  
 نعم ما البينة على وجه الحسنة فاذا كان اجنبيا عنه  
 لا يجوز توكيده كما في الكفر ويجوز التوكيد باثبات  
 القصاص وصدق القذف والسرقه باقامة البينة فاذا  
 قامت البينة وثبت الحق فليؤكل استيفاءه وقال  
 ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز التوكيد باثباتها  
 كما لا يجوز باستيفائها وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب  
 ولا يظهر انه مع الاما ما الا انه يجوز من غير عذر  
 ولا رضى الخصم وعند الاما لا يجوز باثباتها وقيل هذا  
 الخلاف في حال غيبة الموكل واما حال حضرته فهو  
 جائز اجماعا **قوله** الا انه يضمن المال يتي في الواقع بالسرقه  
 فانه لا يجد ويضمن المال المسروق **قوله** فلا صد عليه  
 اي على المقتوف واما القاذف فيجوز **قوله** واحدا للزوجين  
 اي ولا يقطع بسرقه احدا للزوجين من الاصل **قوله** وسيله  
 اي ولا يقطع بسرقه السيد من عبده الماذون المذيون **قوله**  
 وعنده اي ولا يقطع بالسرقه العبد من سيده **قوله** ومن  
 بيت ما ذون اي اضره اي ولا يقطع بسرقه مال من بيت  
 ما ذون في ذنوبه **قوله** ولا يقطع ماله الا بالثبوت  
 والصواب بالرفع اي ولا يقطع في سرقه مال اصله مباح  
 كمالا المذون في كماله المصنف رحمه الله تعالى حذف الم  
 لا وهو لا يجوز **قوله** ويستطاع عمله كونه المسروق ملكه  
 وان لم يثبت اي وان لم يثبت كونه المسروق ملكه بعد  
 ما ثبتت السرقه عليه بالبينة او باقراره لا الشبهة دارية  
 للحدث **قوله** مجرد الدعوى بدليل صحة الرجوع بعد الاقرار  
 كما في الجرح باب ما يقطع وما لا يقطع وقال الاسدي جاي

الاصد انه متى ادعى شبهة واثبات البينة عليها سقط  
 الحد وعجز الدعوى بسقط ايضا الا الاكراه خاصة لا سقط  
 البينة حتى يقيم الحد والبينة على الاكراه كما في الجرح  
 في باب ما يوجب الحد وما لا يوجب **قوله** ولم يعلم ذلك اي  
 والى ان لم يعلم كونه حار وجهه لانه لو علم كونه حار وجهه  
 لم يجز اليه دعواها لتكون شبهة دارية للحد **قوله** الا  
 تري انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة صمدانه  
 راجع الى رويان غنبار واحدها **قوله** كنت القاضي لا يعرف  
 لسأله الى اضره الصواب لان القاضي لا يعرف الى اضره  
 لان المقام مقام التعليل لا مقام الاستدراك وقد  
 راجعت عبارة الصمدان في صيد فوجدتها بصيغة هـ  
 التعليل كما صوبت **قوله** ومنه الوجه الثاني اضره  
 صمدان منها يرجع للفروع المفهومة من المقام ثم ينظر  
 كون الجنين بعد الحكم بالقصاص شبهة انقلت سببا  
 القصاص القصاص ذية ولعله صيد ورتبه بعد الجنون  
 غير مكلف والحد ودلائل القصاص غير مكلف ثم في معنى  
 المقضي ولو ثبت بعد القتل قبل الحكم ان كان هذا الجنون  
 الحادث مطلقا سقط القصاص ولا فلا **قوله** واختلف  
 في وجوب الدية والاصح عدمه وفي شرح الوهبية ذية  
 لا تب الشحنة رحمه الله تعالى الكلام على هذه المسألة  
 مستوفى قد اجمع ان يثبت **قوله** ولا قصاص اذا قالا  
 قتل عدي الى اضره والظاهر انه باثم اذا يلزم من  
 القصاص نفي الاثم ولكن لا نفي في القصد اي لا  
 قصاص ولا ضمان لان عبده ماله وعصمة ماله  
 يثبت قتاله في ان سقط باذنه كما في سايد ماله



**قوله** وقال الحسن رحمه الله تعالى تقبل في حق الكلاليجي ما فيه من الخالفة لقوله في صدر العبارة قال الحسن رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهم الا ان يقولوا ثمان منهم عني عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال ابو يوسف رحمه الله تعالى تقبل في حق الواحد فانه ظاهر في موافقة الحسن لابي يوسف رحمه الله تعالى وقد راجعت الخاتمة فلم اري المسألة **قوله** وكتبنا مسالة في العفو في شرع الكنتراي اخره هي لو قال لي بينة حاضرة علي العفو اجل ثلاثة ايام فان مضت ولم يأت بالبينة او قال لي بينة غايبة يقضي بالقياس قياسا كالا موال وفي الاستحسان يوصل استقظا ما لا امر **الدم قوله** الا وكي يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحد واطلاقه في الحد وغير واقع موقعه لادخال القذف تحتها والكم فيه خلاف ذلك لان يقال لا يطلب ليصرف للفرد الكامل وهي الحدود الخالصة لله سبحانه وتعالى فلا يرد حد القذف لان فيه صف القيد ثم القضاء بعلمه في القصاص مبني علي ان القاضي يقضي بعلمه في غير الحدود وهو المتروك اليوم علي عدم صواب القضاء بعلمه مطلقا لقضاء قضاء الزمان **قوله** والقصاص يورث ظاهره انه لا خلاف وسياتي في كتاب القراءات فيه خلافا **قوله** السادسة لا يجوز الشفاعة الي اخره الشفاعة صراحة عند المشفوع عنده سميت به لانه يشفع الكلام الاول وهي ستة موكدة وقد صرح اشعصوا بوجوه او ليقض الله تعالى علي ابيات نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ما نشا وما فيه من امانة المسلم ودفع الظلم عنه ولا يكون في حله ولا صف لازم وانما هي للذنب الذي يمكن العفو عنه وقد

شفع

شفع الله عز وجل في سطح رضي الله تعالى عنه لما حلف ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ان لا ينفق عليه فقال الله تعالى ولاياتك اولوا الفضل منك والسفة الآية الشريفة قال الامام النووي رحمه الله تعالى في شرح مسلم واجمعوا علي تحريم الشفاعة في الحد وديع بلوغ الامام وانه يحرم الشفيع فيه فاما قيل بلوغ الامام فاجازة اكثر العلماء رحمهم الله تعالى اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شرع واذا لم يكن له شأن كان لم يشفع فيه واما المماص التي لا حد فيها ولا الفارة وواجبها التعزير فيجوز الشفاعة فيها والشفيع سواء بلغت الامام ام لا لانها اهون من الشفاعة فيها مستحب اذا لم يكن المشفوع فيها صاحب صف قال الزركشي رحمه الله تعالى في قواعد واطلاق الشفاعة في التعزير فيه نظرا لان المشفع اذا سقط صفه كان للامام التعزير لانه شرع للمصالح وقد ثبت له ذلك في اقامته وفي مثل هذه الحالة لا يشفع استجابها **قوله** والعجب من الشافعية رحمهم الله تعالى الحواضر **قوله** لا عجب في المساييل الاصلها دية المبيته علي الادلة الصحيحة الشرعية بل ذلك سوء ادب **قوله** والمكانت كالحرا لا يضمن بالقص **قوله** لا يخفى ان القياس ضمانه به لانه قف ما بقي عليه درهم **والجواب** ان له بدا علي نفسه كمن يضره فاحد حكم الحد وطرد الحكم في الصغر **قوله** ولم اري الا ان حكم ما اذا وطئ حرة يبيته الاخره قيل عليه هذا مذكوري في المختار من كتاب القصب قال ولوزننا بالجارية المقتضو فحلت وماتت في تقاسمها ضمن القاصب ويمتها يوم



المعلوق ولا تضمن الحرة وقال لا تضمن الامه ايضا انتهى وهو  
 صريح في عدم ضمان الحرة وهو شهير في كتب المذهب انتهى  
 وغير ضاف ان ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى يؤخذ من عبارة  
 المختار لا انه عينه اذ ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ما  
 اذا وطئ ببشعة وما ذكره في المختار ما اذا غضب مرة وزي بها  
**قوله** من فروع القاعدة لوطا وعنه مرة علي الزنا فلا  
 مهر لها **اقول** في جعل هذا من فروع القاعدة نظر لان  
 عدم المهر من هذه المسئلة ليكون الزنا بالحرة بوجبا  
 دون المهر لا يكون الحرة تعطل تحت اليد **قوله** لكون المهر حق  
 السيد **اقول** المناسب في التقليد ان يقال ان الامه  
 لا تدخل تحت اليد بخلاف الحرة **قوله** والا ولي ان يقال ان الحرة  
 في يد الزوج يعني ليظهر بذلك منافات المسئلة لا يستوي  
 عليه استيلا القصب والملك وكون الزوج في يد الزوج  
 ليس من هذا القيد ومن ادعى ان الرضا تحت اليد المكون  
 في القاعدة اعم من القصب والملك فعليه البيان **قوله** الا  
 الزوجية فانها في يد زوجها قيل ان هذا مبني على ان  
 الرضا تحت اليد اعم من القصب والملك والا فقصره  
 على الملك والقصب لا يحتاج معه الى الاستصحاب **قوله** اذا  
 اجتمع امرأتين الاخره او امرؤ وقد يقال المراد بالثاني ما فوق  
 الواحد فنصدق بالاثنتين والثلاث **قوله** كفي القيد  
 الواحد هذا ظاهرا الجواب وقال ابو عبد الله الخرجاني رحمه  
 الله تعالى يكون من الاول لامت الثاني وكذلك الرجل اذا  
 رجع ثم بال فان الوصو يكون من الاول لامت الثاني  
 علي قوله وقال الفقيه ابو جعفر الكندي والي رحمه الله  
 تعالى ان كانا من جنسين متحدين يكون من الاول لامت

الثاني

الثاني كما اذا بال وروي عن خلف بن ايوب رحمه الله تعالى  
 انه كتب الي محمد بن الحسن رحمه الله تعالى يساله عن رجع  
 ثم بال قال الوصو يكون من الاول والثاني فكسب اليه  
 الوصو يكون منها قال وثمره الخلاف انما تظهر في مسالة  
 وهوان الرجل اذا قال ان توصات من الدعا فامرته  
 طالق فرجع ثم بال ثم توصى فانه يقع الطلاق عليها  
 في الدوايات كلها ما علي قولنا في عبد الله الخرجاني رحمه  
 الله تعالى فلانه وجد الدعا او لا ويقع ايضا في قولنا في  
 جعفر رحمه الله تعالى وغيره لان الطهارة تكون منها  
 جميعا واما اذا بال ثم رجع ثم توصى قال ابو عبد الله الخرجاني  
 رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق لان وقوع الطلاق بالوصو  
 من الدعا والوصو هو هنا وقوع منه اليوراعه لانه  
 هو الاول وعند غيره يقع الطلاق لان عند غيره يكون  
 الوصو منها جميعا كذا في الذخيرة في الفصل الخامس عشر  
 من متفرقات كتاب الطهارة **قوله** وعلى هذا الاختلاف  
 لو باع مرة بعد اخرى امرأة او بشرة كان في مجلس  
 واحد يجتمع واحد اتفاقا وان كان في مجلسين فلكل واحد  
 محمد رحمه الله تعالى وعلي قولهما يجيب لكل جماعة **قوله**  
 وفي المرة الثانية عليه شاة ظاهرة الاطلاق انه كذلك ولو  
 قيل الخلف **قوله** ومقصودهما مختلف اذا لمقصود بطول  
 الاقاصية تقرير الزمة وبالدواعي تدوير الملبس وقد يقال  
 هذا صار في المسئلة الاولى اذا لمقصود بالقرط والمقتدر  
 تقرير الزمة ويطول القدم تحية البيت في اول اللقاء  
 وهما في خلافات فتأمل **قوله** لا يتوب عن تحية البيت وهي  
 الطواحي والعلية المذكورة تقتضي ان التقدير بالجماعة لغو



لان اختلاف الجنس متحقق مع الصلاة متقدرا **قوله** ولو  
 تلي آية سجدة قبل ان يقرأ ثلاث آيات فسيجد لها قبل ان  
 يقرأ ثلاث آيات وانما قيد بذلك لانها واجبة على الفور ولو  
 سجد بعدها لم يجز كما يدل على ذلك قوله وكذا الركوع لها  
**قوله** **قوله** وهذه من المواضع التي يعل فيها بالقياس  
**قوله** ولو في يومين ان كان من رمضان بين بقدرت الجاهل  
 يعني في ظاهر الرواية وهو الصحيح قال في الاسرار وعليه  
 الاعتماد وقال محمد رحمه الله تعالى عليه واحدة وقوله الا ان  
 يجاوز الميعات غير محرم استثناء سقط **قوله** قد ذكرنا في  
 بيئتي من القاعدة والاستثناء فيه متصل وهو اذا  
 اقامت القارئ قبل الامام من عرفة وصار زجدا ودهاقان  
 عليه دما واصدا مع كونه قارئا **قوله** ولو تكرار الوطي  
 بشبهة واحدة **قوله** ولو وطئ مكانة مشتركة مرات  
 اتخذ في نصفه الى اخره اي عليه في نصف نصفه مهر  
 وعليه في نصف شريكه بكل وطئ نصف مهر **قوله** ولا يقد  
 في الجارية المستحقة **قوله** لان وطئه كان على ظن  
 الملك كالوطئ منكوطه من الارثيان انه صلف بطلاقها  
 بلزم مهر واحد فكذا هنا وانما هذا يخرج عن قاعدة  
 لا عبرة بالظن البين خطأ **قوله** ومن زنا بامة فقتلها  
 الجاهل اي بفعل الزنا الزم الحد والقيمة لانه جنس جاني  
 فهو في كل واحد منهما حكم الحد بالزنا والقيمة بالقتل  
 ولا يقد ضلالت لانها صحت بغيرها وجب بسبب  
 مختلفين امد بها بالزنا والا فبقيد النفس وعن ابي يوسف  
 رحمه الله تعالى انه لا يحد **قوله** ولو زنا بجمرة فقتلها وجب  
 الحد مع الدية يعني قتلها بفعل الزنا وجوب الحد مع الدية

هنا

هنا بالاجماع لان الحرة لا تملك بالعتاق **قوله** ولا شيء في الاقنيا  
 يعني لرمضانها به **قوله** والا صدقتم تلك الدية لما ان جنا  
 جانيته **قوله** ثم قتله عطف على قطع وهو مصدر مضاف  
 لمفعول وهو الضمير المايد على المقطوع المدلول عليه  
 بالمصدر **قوله** وصورها اي الجناية المستعددة فالضيم  
 راجع للمقيد مع قيده **قوله** ستة عشر حاصلة من ضرب  
 اثنين في ثمانية **قوله** فاما ان يكونا عمدين الجاهل **اعلم**  
 ان العدين اذا لم يتخلل بينهما يدورها في شخص واحد لا  
 يتداخلان عند الامام رحمه الله تعالى وعندهما يتداخلا  
 فيقتل جنا ولا تقطع يده **قوله** وتداخلا والخزي منها  
 فلو كان الوطي يشبهه بعد انقضاء حيضة مثلا فاضت  
 حيضتين **قوله** بعد هاتمت العدة الاولى ووجب عليها  
 ان تتم العدة الثانية بحيضة ثالثة **قوله** فلو صلف  
 الا بالكل من هذه الحائلة الى اخره فيه ان المحلوف عليه  
 في المثلين عدم الاكل وهو متقدر بل المتقدر الاكل  
**والجواب** ان اليمين اذا دخلت للنفي كانت للمنع موجب  
 لا يكون ممنوعا باليمين **قوله** والمهجور شرعا وعرفا  
 كالمعتذر والفرق بينهما ان المعتذر ما لا يتصل اليه الا  
 بعسفة ومثاله ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى والمهجور  
 ما يتيسر اليه الوصول وتكفي الناس تركوه كوصف القدم  
 ومثاله المهجور شرعا لو وكله بالخصومة فانه ينصرف  
 الى الجواب محاربا فتناول الانكار والاقذار بطلاقه باعنا  
 عموم المجان لان الحقيقة محجورة شرعا اذا خصومة متارعة  
 وهي حرام ما تصرف الى الجواب لانها سببه **قوله** ويقتلها ان



وشرعي به ما كولا في عبارة المصنف رحمه الله تعالى من الركاكة  
 وكان حقه وبأكل ما استراه يثمنها وظاهر كلام المصنف رحمه  
 الله تعالى أنه يحتمل بذلك وإن كان لها ثمرة وليس كذلك قال  
 العلامة بن الملوك رحمه الله تعالى وإن لم يكن لها ثمرة حيث  
 يثمنها إن باعها واستمرى به ما كولا وأكله **قوله** أهل العوم  
 الامكان كثيرا في النسخ والصواب لعدم الامكان أي امكان اعمال  
 الكلام **قوله** قالوا وكفوله لامرأته المعروفة في امره أي  
 المعروفة السبب اما وجه تقدير الحقيقة فلا يشترط  
 ثبوت السبب من الغير يمنع بثبوته من حق الغير  
 لعدم اعتبار الاقدار في الغير ولا يثبت في حق نفسه  
 لتكذيبه القاضي اياه في هذا الاقرار بكونه اقرارا بالحرمة  
 على الغير وهي المبرأة لا يحكم عليه به فقام تكذيبه  
 مقام الرجوع اذ تكذيب الشرع ليس يارني من تكذيب نفسه  
 والرجوع عن الاقرار بالسبب صحيح فلم يثبت واما امتناع  
 حكم المجازة وهو الطلاق المحرم فالمنافاة بين الحرمة الثابتة  
 بالطلاق وبين الحرمة الثابتة بالبينة لان الحرمة  
 الثابتة بها تنافي في النكاح والمحلية والحرمة الثابتة بالطلاق  
 تثبت النكاح والمحلية لا يحاق في حقوق النكاح فلم يجوز  
 ان يستعار قوله هذه بنية للطلاق المحرم **قوله** بطلت  
 أي الوصية في قوله ان الوصية الى الاعلى مجازات الاثبات  
 ونسب المنع واجب والى الاسفل زيادة انعام وهو منقذ  
 والصرف الى الواجب اولى **والجواب** انه لا يمكن الترجيح  
 بهذا لان مقاصد الناس مختلفة فمنهم من يقصد الاصل  
 الى الاصل ثم الى الاصلان فوجب التوقف الى البينات  
 فاذا انقطع رجلاه ثبت البطلان **قوله** لم يخزم بذلك ابدا **اقول**

لكنه

لكنه ان اصر على هذا القول يصرف القاضي بينهما لالات  
 الحرمة ثبتت بهذا اللفظ دليل لانه بالاصدار صار ظاهرا  
 لها يمنع صحتها في الجماع فيجب التقريب كما في الحب والفتنة كما  
 صرح به الطحاوي رحمه الله تعالى قال في القبح والاصدار  
 ان يقول ما قلته **قوله** ومما فرغ عنه علي هذه القاعة  
 ما في الخاتبة الى اخره **اقول** ذكر في القضية خلافا فقال  
 ولو قال لها انت طالق فحينئذ تطلقه فقالت ثلاث  
 تكفي فقالت الباقي لصا صبتك بطلاقك كل واحدة من البواقي  
 وقال الطحاوي ومحمد بن شجاع وايو علي الرازي لا امام  
 الشافعي رحمه الله تعالى لا يقع على صا صبتك شي لان  
 ما وراء الثلاث غير عامل اصلا انتهى **اقول** لم يظهر في حق  
 القول بوقوع ما زاد على الثلاث وكما انه لم ينفذ هذا القول  
 لم يتعرض له القاضي فان رحمه الله تعالى **قوله** ومنها ما كايه  
 الاستاذ الطحاوي رحمه الله تعالى **قوله** ولو جمع بين امرأته  
 واجنبية وقال طلق اهدا كما طلق قيل لم يبين الفرق  
 بين هذه الصيغة وبين اهدا كما طلق مع مسيس الحاجة  
 اليه **قوله** الا انه يشك بالرجل الي اخره هو نقص اجمالي  
**حاصله** ان القلة وجدت وتختلف الحكم لان عدم محلية  
 الرجل للطلاق يقتضي وقوع الطلاق على الزوجة وقد  
 تختلف **ويكفي الجواب** بانه ليس المراد بالمحلية للطلاق  
 محلية المضمون باعتبار شخصه بل باعتبار نوعه ونوع  
 الرجل محلله **قوله** لانه اسم لامرأته غير عين الي اخره يعني  
 لان اولاد الشبان اعم من كل منهن على التعيين والاعم  
 يجب صدقه على الاخص والواصل اعم الذي يصدق عليه  
 العبد والداية غير صالح للعتق وانما يصدق له الواحد



المعينة الذي هو العبد وفيه بحالات ايجاب الفتق انما هو  
 علي ما يصدق عليه احد انه احد الشينين لا علي المفهوم  
 العام اذا الاحكام تتعلق بالذوات لا بالمفهومات هكذا ذكره  
 صاحب التلويح رحمه الله تعالى **ويمكن ان يجاب** عنه بانه لما  
 لم يكن ما صدق عليه احد الشينين غير عين صاحبا للايجاب  
 وبدون صلاحية المحل لا يصح الايجاب اصلا وعند الامام  
 رحمه الله تعالى هو كذا في كفاي وهو اسم لاحدهما غير  
 عين ولا تليين مجمل لكن يحتمل احدهما علي التعمين  
 مجازا حتي لزمه التعمين في مسألة صلاة العبد  
 كما في الاقدار ولو لم يكن محتملا كلامه لم يجبر عليه اذا المراد  
 لا يجبر علي بيان شيء لم يكن محتملات كلامه ولم يتقدم  
 العبد بالحققة اعني الواحد الفيد المعين فالعبد مجازا اعني  
 الواحد المعين اولي من الفا الكلام وابطاله وهذا الخلا  
 صي علي اصل مختلف وفيه وهو ان المجاز صلف عن  
 الحقيقة في التكلم عنده ونصا الي المجاز عند عدم صحة  
 التكلم وان استحال حكم الحقيقة وعندها المجاز صلف عن  
 الحقيقة في الحكم فلا نصا الي المجاز عند استحالة حكم الحقيقة  
 قيل فلو انما ظاهر هذا الكلام يشير الي انه لو نوي عبده  
 بهذا الايجاب لا يعتق عندها ايضا لان اللغو لا حكم له  
 وذكر في السوط انه يعتق عبده اذا نوي **قوله** وبما ذكرته  
 علي القاعدة قول الامام الاعظم لعبدته الخاضعة فيلحقها  
 هذا القدر مع وقوع المداة المعروفة لا بها اذا قال لها هذه  
 بي لم تحرم ابدا الي الفرق فلاما اي صبغة رضي الله تعالى  
 عنه الفرق بينهما ان الحرمة الثابتة بقوله هذا اي  
 لا ياتي في الملك لان عمله في الحقيقة من حين ملكه لا انتفا

الملك من الاصل وعمله في المجاز عتقه من حين ملكه ايضا  
 فصلح مجازا بخلاف قوله للمداة المعروفة السب هذه بي  
 فان الحرمة الثابتة به تنافي النكاح والمحلية والحرمة  
 الثابتة بالطلاق تثبت النكاح والمحلية فلم تجز استغارة  
 للطلاق المحرم كما قد مناه قريبا **قوله** يستوي الاخر الشقيق  
 والاخر الاب قيل هذا مخالف لا تقع الوسايل فقد نقل تقدم  
 الاخر الاب وامر علي الاخر الاب وصنعفما هنا فراجع **قوله**  
 وانتقل الوقف الي ولديه احمد وعبد القادر قيل لم يذكر  
 موت احمد ولا يختلف قسمة نصيب عبد القادر علي اولاده  
 واولاد اولاده لا اشتراط انتقال نصيب من مات عن ولد  
 لولده ومن مات بلا عن ولداي من في درجته ولم يخل واحد  
 منهم عن احمد هذين **قوله** وبين الفرق في شرح المنار هو  
 ان قوله او هذا تحيير وقول احمد كما صدق يقع الا  
 علي من يقبل الفتق واما التحيير فيصح بين من يقبل  
 الفتق ومن لا يقبله كذا في المحيط انتهى وفيه تأمل  
**قوله** الثاني او ما لهم في الحكم وجعل الترتيب بين كل اصل  
 الي اخره قيل عليه هذا انما يتمشي قطعا لو كان في شرط  
 الواقع صريحا لترتيب الطبقات ويجب كل طبقة ما تحته  
 بان يقول سلا بعد سلا بان يجب اهل كل طبقة ما فوقه  
 كما يقع في بعض الاوقاف فانه لو كان كذلك لصدق علي  
 محمد بعد وفات عبد القادر فكان ولده محمد انيقم بقا  
 عفتضي للقط واما هنا فلم يقل صريحا بالجب وقال علي  
 ان من توفي من اهل الوقف ينتقل نصيبه الي اولاده  
 ولا ينتقل الي ولده محمد شي ونظرا لمصنفه رحمه الله تعالى  
 الي لفظ شرط فقط وانه يقتضي لترتيب يجب كل طبقة ما



تحت وهو الحق فالكلام فيه تطويل **قوله** انما صار من اهل  
 الوقف بعد موت والده قبل حاصلة فرقة ان اهل الوقف  
 من رجع اليه الوقف بالفعل والموقوف عليه من له الوقف  
 بالقوة **قوله** فاذا وقف علي زيد ثم علي عمر واكي اخيه قبل  
 لا يختار زيد ايضا موقوف عليه لانه معين قصده الواقف  
 بخصوصه وسماه وعينه كعمر ومقدم عليه فهو موقوف  
 عليه كما انه من اهل الوقف فبين اللفظين عموم وقصور  
 مطلق والموقوف عليه اعم مطلقا وهذا ظاهر جدا بعد  
 تسليم ان عمر وليس من اهل الوقف بل موقوف عليه  
 فقط **قوله** ونحن انما نرجع في الاوقاف الي ما دل عليه لفظا  
 واقفيها قال في تفسير الوقوف علي عتوا مصد الوقوف  
**حاشية** منع السكي رحمه الله تعالى وتبعه جمع منهم  
 الذي كشي رحمه الله تعالى العمل بالمفاهيم في كلام الواقفين  
 لقلية الدهول عليهم وانما كانت حجة في كلامه سبحانه  
 وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم المبلغ عنه لانه  
 سبحانه وتعالى لا يقبض عنه شيء وهذا بخلاف العموم  
 فانه حجة في الاوقاف بلا خلاف ذكره اليلقي رحمه الله  
 تعالى في الدلالات انتهى والدليل عليه ما ذكره الخفاف  
 رحمه الله تعالى في باب الرجل يجعل ارضه وقفا علي رجل  
 بعينه وعلي ولده وولده وعلي المساكين ثم علي  
 الفقراء قال الا ترى ان رجلا لو قال ارضي هذه صدقة  
 موقوفة لله عز وجل ابد علي فلان بن فلان وفلان  
 ابن فلان ومن بعدهم علي المساكين فمن مات منها  
 ولم يترك ولدا كان نصيبه من ذلك للباقي منها فانه اهل  
 وترك ولدا قال يرجع نصيبه للمساكين ولا يكون ذلك

للباقي

للباقي منها من قبل ان الواقف انما اشترط ان يرجع  
 نصيبه الذي يموت منها لولد صالح من قبله ان الواقف  
 لم يجعل ذلك لولد الميت قال فمن مات منها ولم يترك  
 وارثا كان ذلك للباقي منها فلم هذه العلة لم يكن للباقي  
 ولا لولد الميت شيء **قوله** انتقل نصيبه الي اخوته كذا  
 في النسخ والاصواب اقوية بتغليب الاخ علي الاخت  
**قوله** وحظر بيا فيه اطرق جمع طريق ويجمع علي طرق  
 كما في القاموس والذي في الاصل طرق بلام **قوله**  
 ان من صيغته عامة الي اخيه كذا في النسخ والاصواب  
 استقامت ولم يكن ان يقال ان صيغته بدل من  
 من والباقي قوله يقول به في قوله والباقي علي  
 المحقق في صحتها مستكوك فيه باعتبار تقارص شرط  
 الواقف المذكورين **قوله** فاحتمل الي عدد يكون له خمس  
 الي اخره لان ضرب مخرج الخمس وهو خمسة في مخرج  
 الثلث وهو ثلاثة يخرج خمسة عشر ضرب في مخرج  
 الربع اربعة يحصل ستون فمساها اثني عشر وثلاثة  
 اربعة واربعة ثلاثة **قوله** قلت الذي يظهر اختياره  
 قابله الي المال السيوطي رحمه الله تعالى لا المصنف رحمه  
 الله تعالى **قوله** كانه ذكره في سياق الشرط والشرط  
 في معنى النفي كما ذكره الرضوي رحمه الله تعالى وحسين  
 بقوله في سياق كلام معناه النفي في موقع التفسير  
**قوله** فاجاب تقارص فيه اللفظان يعني في استحقاق  
 وللامني معهما فان قوله مات قبل استحقاقه شيء  
 من معاقم الوقف وله ولدا استحق ولده ما كان يستحقه  
 المستوفي ولو صدق علي ذلك لان والده موينا الدين

في



مات قبل ان يستحق ما كانت خديجة تستحقه فربما ان  
 يستحق ما كانت يستحقه والده لو كان صيا في صحتها اذ لو  
 كان موجودا لشاركه اياه عماد الدين واخذ هو اي مويد  
 الدين النصف وعماد الدين النصف فبمقتضى ذلك يستحق  
 عماد الدين وقوله من مات من اولاده انتقل نصيبه  
 للباقي من اخوته يقتضي ان يختص عماد الدين به  
 لانه اخوه **قوله** فتتقصد القسمه في قوله الى ان يتقرر  
 اهل تلك الطبقة فتتقصد القسمه ويقسم بينهم بالسوية  
 وهكذا ايضا في كل طبقة **قوله** ووافقه عليا انتقاد القسمه  
 فيه تطرأ لكلام الجلال السيوطي رحمه الله تعالى لا يظهر  
 من مقتضى القسمه نعم علي كلام السيوطي رحمه الله تعالى  
 انتهى وقد يقال ان عدم تقصده لتقصص القسمه  
 بالرد قليل على المعلق **قوله** واما قوله فتتقصد  
 القسمه بعد انتقاد كل طبقة الى امره المتبادر منه  
 رجوع الضمير للجلال السيوطي رحمه الله تعالى وليس  
 كذلك فان الجلال السيوطي رحمه الله تعالى لم يتقرر لتقصص  
 القسمه لايات ولا في بلد الضمير لاجل السيوطي رحمه  
 الله تعالى وعلمه في العبارة تفكيك للصمد وهو  
 عند المصنفين **قوله** الثالثة وقف علي وكده واولاده  
 الواضحة قبل عليه لا يظهر اضرار من مات ايده قبل الوقف  
 فان الظاهر من حاله الواقفين التعميم عليه وكونه  
 بحسب سبب موت ابيه بعيد جدا بل تطرأ لكلام  
 علي واولاده الفقهاء او يقول الفقهاء من اولاده وكان له اولاد  
 اغنيا ولهم اولاد فقرا يحرمون لغني ابايهم **قوله**  
 انه لو لا الاولاد وان صر مولا لانه انما في الضمير القائل

علي

علي الموقوف عليهم وليس ذلك الا للموجودين **قوله** فقد اتي  
 به بعض علماء العصر قبل عليه كانه يزعم انهم مخطئون  
 وهو على الصواب والامر بالمعس بل ارباب فالحقني  
 بذلك بعض مشايخه الذين هم بالصلاح واتباع الحق  
 معرووفون وقد اتي في تفسير هذه الواقعة فاصل  
 الحنفية والشافعية والبربرية وفيه يلفظ **قوله**  
 مشايخنا ومشايخهم منهم شيخ الاسلام سري الدين عبد  
 البريت الشحنة الحنفية وبقية المحقق نور الدين الحلي  
 الشافعي والشيخ برهان الدين الطرا بلسي الحنفي وقاضي  
 القضاة مشيخا نور الدين الطرا بلسي والشيخ الفقيه الجليل  
 المحامي الشافعي ومشيخا العلامة شهاب الدين الراسبي  
 ومنهم قاضي القضاة برهان الدين بن ابي شريف وبقية  
 العلامة علماء الدين الاخميمي رحمه الله تعالى وغيرهم  
**قوله** ولم يتبين من الماصورة الحضاف رحمه الله تعالى الى  
 امره قيل عليه هل يتوهم عاقلة فضلا عن فاضلات  
 هو لا محذور وغيرهم يتوهم والفرق الذي فيه الله  
 تعالى به واطلقه عليه مع علوم مقامهم وارتقاع  
 شأنهم بل هو المحتاج الى الاستبانه وانزاله الاستبانه  
 عا فان الله تعالى واية بل يجب ان يتبين له قاله  
 الدين قاسم في الفهمه ونقله عن ابي الشافعية  
 من متابعتهم الامام الحضاف في مقتضى القسمه وما  
 نقله من عبارته **قوله** فلو مات العشرة وترك كل ولد  
 الواضحة الى واحد ابعد واحد وكل مات واحدا انتقل  
 نصيبه لولده وليس مداره ان جملة العشرة ما بقا  
 لولد **قوله** بعد قاله يتبين واما الواضحة فتأمل **قوله**



ينقض القسم وعدمه مبني على هذا الى اخره فليعلم  
 قلنا ليس كذلك بانه الامام الخاص فرجه الله تعالى  
 على ما ذكره بقوله في جواب قول السائل فلم كان هذا القول  
 هو المعمول به وتترك قوله وان حدث الموت كان نصيبه  
 مردودا الى ولده والى ولد ولده الى اخره قال من قيل  
 ان وجدنا بوضعه يد في العلة ويجب فيه فيها بنفسه  
 لا يابيه فعملنا بذلك وقسمنا العلة على عددهم وتوضيحه  
 ان الواقع على الصفة المشروطة قدرت في وقته  
 ترتيبا يقتضي استحقاق البطن الاعلى مقدما على  
 غيره مع صلة لبعث الاسفل مع وجود البطن الاعلى  
 يجعل نصيب الميت من البطن الاعلى مردودا لولده  
 وان اسفل فقد القدر صرنا نعمت الوصول الى شي  
 من صدقته ووقفه بغير موت ابنه الذي صلته  
 صلة ابنه غالب وكان كلامه مشتملا على توقيف من  
 ترتيب افراد وهو ترتيب الفرع على صلة وعدم هوان  
 احد من البطن في فرع غيره وترتيب جملة وهو ترتيب  
 استحقاق الية البطن الثاني على بقية اقد جملة البطن  
 الاول وهو ترتيب جملي فليكون الوقف مخصصا للبطن  
 الذي يليه ويطلق حكم ما انتقل من الميت الاعلى لولده  
 من الاسفل ويستحق جميع الوقف جميع البطن الثاني  
 فليست من نصيبه الذي يستحقه بقول الواقع  
 وولد ولدي يملك بعد بطن كما يضرب ولد من مات قبل  
 الوقف من البطن الاعلى يستحقه لانه من البطن الثاني  
 الاعلى بسببه لانه يستحق بموقعه وعليه ولد ولدي  
 ولم يبق حينئذ من يحتاج فيها الى انتقال نصيب احد الى

ولده

ولده لاستواء اهل البطن في الاستحقاق لا يقال الاستواء  
 في الاستحقاق مخصوص بما اذا مات اهل الطقة ولم  
 يكن هناك ولد او ولد ولد لاننا نقول صريح كلام الحضا  
 رحمه الله تعالى ينادي بخلافه فانه قال يقسم على عدم  
 الاولاد الا حيا ولا اموات فباضد الا حيا سهماتهم  
 وسهم الاموات توطى الاولادهم **قلت** وصينيد  
 فالاستواء قسمان صفيقي وهو الظاهر المتبادر وصلي  
 وهو ما اذا كان ثما ولدا واسفل وذلك لان الواقع جعل  
 ابن الابن عند عدمه قائما مقامه فقد جعله من تلك  
 الطبة حكم وهذا يقع كثيرا في ابتدا الوقف بان الوقف  
 ولدمات قبل وقفه وله ولد فيجعله مقام ابنه مع  
 اعمامه وترتيب البطون والطبقات بهذا على هذا  
 الشق وقد قلنا الزيني قاسم رحمه الله تعالى صورتين  
 اتي فيهما العلامة السكي والعلامة البلقيني ورحمهما  
 الله تعالى ينقض القسم وقدره بما ذكرنا وقال البعض  
 المحققين بعد نقله كلامه وهذا التقليد من الحضا  
 رحمه الله تعالى يقتضي ان كلاما من الواقفين متعار  
 ورجح الثاني لاستحقاقهم في الاول بايهم والاستحقاق  
 بالمعنى مقدم على الاستحقاق فالاب لان ذكره بالا  
 واسطة وقد ترجح ايضا بان قوله لولده مطلق وتقييد  
 دون تخصيص العوم واسهل والبطن الثاني عموم هو  
 فتخصيصه صفيقي فاصح تقييد المطلق لانه قد عمل  
 في حياته اعمامه ولم يجهل تخصيص الهام لما فيه منكرات  
 بقض الافراد بالكلية ثم قال وعندك لكلام الحضا  
 رحمه الله تعالى ومن وافقه توجيه يثبت (اصول وهو  
 ان فيه استتاط معني من النص يخصه فان فهم

ن



انه المعنى في صيد الواقعة نصيب من ماله ولد له ولد ان لا يحرم  
ولده مع وهو الطبقه التي اعلا منه فاعطاه لذلك نصيب  
ولده فان لم يحرم فلا يعطى نصيبه والله والا يعطى  
ما تقتضيه القسيه على طبقته فجل على ما اذا وجد  
من اهل الطبقه الاولى اصدفاته لولم يعطى في هذه  
الصورة نصيبا لحرم واخرج عنه ما اذا يوجد من الطبقه  
الاو اصدفاته لا يحرم صاحب فاعطياه ما يلي طبقته  
وهذا هو المشهور في الاصول عندنا وعند غيرنا وقد  
علم في محله **قوله** فان كان هذا راى السكي رحمه الله  
بقاى الى اخره قيل عدم ما لا ويل ان كان مجرد كونه  
كلام السكي رحمه الله بقاى فهو كلام من جهل رتبته  
السكي رحمه الله بقاى وانما يشهر حاله بين الائمة  
رحمهم الله بقاى ويلف رتبته الاجتهاد وانما اذا كان  
الكلام متجها يجب الاتفات اليه والتقويل عليه  
سواء قاله مشهورا او غيره وهذا كلام منجه على  
منه بجهل ان الوقف اذا مجرد قول الواقف وقفة  
لذا فالشرط الثاني اذا رفع كان بعد صريح الامر من  
يده فيكفر واستشكل كونه من قول الامام السافى  
رضي الله تعالى عنه مع قولهم شرط الواقف كنص  
الشارع سافط بالحره لان هذا لم يرد به انه مثله من  
كل الوجوه بقاى الله ان يشبه كلامه بكلامهم عموم  
فانه بقاى بفعل ما يشاء وحكم ما يريد والواقف عبد  
من العبيد وانما يشبهه به في لزوم اتباعه يا من  
الشارع فيما لا يخالف الشرع وقال المحقق الخجسته رحمه  
الله تعالى في قولهم المذكور نص الواقف كنص

يعني

يعني في الفهم الذي وجوب العلم مع ان التحقيق انه لفظه  
ولفظا لمومي والخالف والناذل وكل عاقد على عاده  
في خطابه ولفظه التي يكلم بها وافقه لفظه القرب او  
لفظه الشك في اولاده ولا خلاف ان من وقف على صلاه  
او صياما او فداة او جهاد غير شرعي او نحو ذلك لم يصح  
استحقاقه فكيف يشبهه بنص الشارع **قوله** ان لم يشترط انتقال  
لنصيب من مات من ولده لولده هذا ايضا مبني على  
ما نوهه من ان الاصل يجب فرع غيره ولو بشرط ذلك  
كما في ولد ولد من مات قيل الوقف فانه يجب الولد  
لكونه اعلا منه طبقه نعم اذا انقضت الطبقه استحق  
ولدا الولد المذكور مع من في طبقته فالاطلاق خاص  
**قوله** يقول في هذه القاعدة قولهم التأسيس خير من  
التاكيد **قوله** في قوله في القاعدة نظروا انه ليس  
في الحمل على التاكيد انما هو للعلم والامام وقع في كلامه  
سجانه ونقالي وكلام نبيه محمد صلى الله عليه وسلم  
ويمكن ان يقال لما كان اصل وضع اللفظ ان يكون  
مقبلا غير ما افاده غيره كان في الحمل على التاكيد  
اهمال للفظ كما هو اصل الوضع فيه في الجملة والاهمال  
بهذا الاعتبار لا يصير في وقوعه في كلام الله سبحانه  
ونقالي ورسوله صلى الله عليه وسلم وصنيد يتم  
قوله في القاعدة فتأمل **قوله** تعين الحمل على التأسيس  
الصواب ان يقول الاولى الحمل على التاكيد فان قوله  
التأسيس خير من التاكيد لا يقتضي تعين الحمل على  
التأسيس بل يقتضي ارجحية الحمل عليه كما هو ظاهر  
**قوله** لو قال انت طالق طالق طالق يعني قال للزوجينه



المذمومين **قوله** لا يستقيم ذلك في البيت بالله تعالى ولو صلف  
 بحجة او غيره يستقيم **قوله** ولو قال هو يهودي ان فعل كذا  
 هو نصراي ان فعل كذا انها عيناك يعني لتعدد المخلوق  
 عليه بخلاف ما قبله **قوله** والله لا اكله يوما الى اخره  
**قوله** هو حديث شريف صحيح رواه الامام احمد رضي الله تعالى  
 عنه الى اخره قال الخطابي رحمه الله تعالى لفظ الحديث  
 الشريف منهم كتمان يكون معناه ان ملك الخراج ايضا  
 الاصل واقتضا المعلوم من اللفظ المبهم ليس بالظنين  
 الجاز والحديث الشريف في نفسه ليس بالقوي الا ان  
 اكثر العلماء رحمهم الله تعالى قد استعملوه في البيوع والاصول  
 ان يتوقف عنه فيما سوا هذا لا يخارج رحمه الله تعالى  
 هذا حديث شريف منكرو ولا اعرف لمحمد بن حنبل غير  
 هذا الحديث الشريف وقال الزركشي رحمه الله تعالى  
 في القوا على هو حديث صحيح يعني صحيح الترمذي  
 رحمه الله تعالى وبينه وبين الحاكم وبين القطا  
 والمنذري والذهبي والبخاري رحمهم الله تعالى وان  
 ضعفه الا ابي ابي عبد الله قال كنا نظن ان هذا الحديث  
 الشريف لم يرو عنه محمد بن عيسى بن زبير رضي الله تعالى  
 عنه فيما ذكره البخاري رحمه الله تعالى حتى وجدناه  
 من رواية يزيد بن عياض عن محمد بن عيسى بن  
 في مرقاة المفاتيح شرح سنن ابي داود للجلال السيوطي  
 رحمه الله تعالى **قوله** وهذا الحديث الشريف من جوامع الكلم  
 لا يجوز نقله بالمعنى اذ يعجز عنه عن الاثبات به لانه  
 مخصوص به صلى الله عليه وسلم فلا قدرة لاحد عليه  
 فاذا نقل وبذلك خرج عن جوامع الكلم اذ هو مخصوص به  
 ومثله

ومثله ما كان من جوامع الكلم ما تنقيد بالفاظه كالاذان  
 والشهادة ان لا اله الا الله باللفظ والاطلاق في نقل الحديث  
 الشريف بالمعنى في غيره حديث **قوله** واقتصر في الحديث  
 الشريف على نقله باللفظ لا بالبيان وفيه انه ليس في الحديث  
 الشريف اذ ان نقله باللفظ لا بالبيان يقال ان البا في  
 الحديث الشريف ليس بالمشية والسبب يصلح ان يكون  
 على ما نزل **قوله** واستيفاده ان الى اخره عطف على  
 طلبه والصبر للبايع والاصافة فيه من اصافة  
 المصدر الى ما عليه **قوله** ان الخراج للمشتري مقبول  
 الاستيفاء **قوله** يعني بذلك في ضمان الملك **وحاصله**  
 ان المراد بالضمان ضمان خاص فاللام فيه للمشهد  
 ويرد عليه ان العبرة لمعنى اللفظ لا بخصوص السبب  
 كما تقدم **قوله** ويان الخراج هو المنافع جارية والظاهر  
 انه يولد الى الامر بكن التصرف في الاور من جانب الضمان  
 بان المراد به ضمان خاص والتصرف في الثاني في جانب  
 الخراج يجعله عين المنافع كمن مع تقرير التصرف في  
 جانب الضمان بان المراد منه ضمان الملك كما دل عليه قوله  
 ولا ملك للمنافع في **قوله** الخاصلان الخبث الى  
 اخره فيل عليه يشكك على هذا الحاصل مسألة التوكيد  
 المتقد متفاته لا ملك فيها املا مع انه ذكر انه يطيب  
**قوله** واما متقوله بغيره رحمه الله تعالى كذا بخط المصنف  
 رحمه الله تعالى وبينه وبينه وهذا سقط ما قبل قوله  
 وكذا متقوله بغيره رحمه الله تعالى **قوله** السؤال سوال  
 في الجواب **قوله** لا يستحق المصنف رحمه الله تعالى  
 من هذه القاعدة شيئا ويستثنى منها ما في الثانية من

ومثله



باب التعليل امارة قال لا وجه طلقى ثلاثا فقال لها  
 الزوج انت طالق وامارة الا ان يسوي ثلاثا ولو قال  
 قد فقلت طلقته ثلاثا وكذا لو قال طلقته **قوله** قال  
 ابن ابي ربيعة رحمه الله تعالى في قوله لان الجواب يتضمن  
 اعادة ما في السؤال **اقول** في الثانية في اول كتاب  
 الايمان في فصل عقد النكاح على فعل الفيد ولو قال  
 والله لي فعلت كذا وكذا فقال الا اضرع فهو على حصة  
 اوجه فليبره **قوله** وقال زيد نعم كان صالفا ذكرا لمصنف  
 رحمه الله تعالى تصحى بخالف هذا في فن الحيل حيث  
 قال عمر بن الخطاب عليه السلام فقال لا يفي ولا يصير خالفا  
 وهو الصحيح كذا في الثانية والشرطانية ونقل في  
 الفتاوى الناصية عن صيد المحيط تصحى بواقف  
 ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هنا فقد خالف في  
 التصحى وينبغي ان تصحى الناصية لما وافقته  
**قوله** ولو قال اضرعت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يخلف على شيء  
 قيل لا يشك ذلك على قوله الامارة اللاحقة بمنزلة  
 الوكالة السابقة لان ذلك مقتضى على العقود الشرعية  
 الجارية في المعاملات **قوله** قالت له ان طالق فقال انهم  
 الى اضره الفرق بين المسائل ان معنى نعم بعد قولها  
 ان طالق نعم انت طالق ومعناها بعد قولها طلقى  
 نعم اهله فكون وعدا بالطلاق لا بها لتقريرا فبها  
**قوله** فهو قد ارع عليه ويوافقها لا يقال قوله نعم تقرير  
 لقوله فادفعها الي فكون وعدا بالدفع وهو غير  
 لازم لان قول قوله ادفعها اليك تقرير لقوله لا عليك  
 كذا فيكون اقرا بالكل حال **قوله** ولو قالت طلقني فقال

نعم

نعم الى اضره سياقي فيل اضر الكتاب بسبع ورقا  
 ما خالف ذلك وتقلنا هناك عن عمر بن الخطاب المصنف  
 رحمه الله تعالى خلافا فليبره **قوله** وقد ذكرنا  
 الفرق بين نعم وبلي وما قرع على ذلك في شرح المنار  
 نص عبارته في الشرع وذكر في التحقيق ان موجب  
 نعم تصديق ما قبلها من كلام متفرد ومثبت استقاما  
 او ضيدا كما اذا قيل لك قامر زيدا واقامر زيدا ولم يقر زيدا  
 فقلت نعم كان تصديقا لما قبله وتحصيا لما بعد الهمة  
 وموجب بلا ايجاب ما بعد النفي استقاما ما كانا وضرا  
 فاذا قيل لم يقر زيدا فقلت بل كان معناه قد قام الا  
 ان المعنى في احكام الشرع الفرق حتى يقام كل واحد  
 منها مقام الاخر **قوله** بل يكون تخيلا **اقول** فغلي  
 هذا تكويف المسألة مشتقات من القاعدة وينبغي ان  
 يستثنى منها ما اذا قالت المرأة لزوجها طلقني وذلك  
 الف درهم فقال الزوج طلقتك ولم يقل على الا فدرهم  
 التي ذكرت فانه يقع الطلاق بحاشا ولا شيء عليها عند  
 الامام رحمه الله تعالى لان الطلاق مستيقن بالالف  
 مشكوك فيها والا صلح عنده لانه متى عرف بثبوت  
 الشيء حاشا ويقيننا لا ي معنى كان فهو كذلك ما لم  
 يتيقن خلافا وعندها يلزمها الالف لان قولها  
 وكذا الف درهم مبعول وقول الزوج خرج مخرج الجواب  
 يجب عليها الالف درهم كما في تاسيس النظار للامام ابي  
 الميثم رحمه الله تعالى فتستثنى هذه من القاعدة على قول  
 الامام ابي صيفة رضي الله تعالى عنه **قوله** لا يشك الى سالت  
 الى اضره من فروع هذه القاعدة ما في القضية افتراقا وميستها



جارية تنقلتها مع نفسها واستخدمتها سنة والزوج عيال  
 بها سالت عما ادعاها قال قول له لان يده كانت ثابتة  
 والواجد المزدول ولم يوجد المزدول ومن فروعهما ما في بعض  
 المعتبرات اذا حلفت لا تاذن في تزويجها فزوجهما وليها  
 وسكت لا بحث وكذا لو حلف لا ياذن لعبد في تجارة  
 قراه يبيع ويشترى بصير ما ذونا ولا بحث وكذا  
 الشفع اذا حلف لا يسل الشفعة فسكت لا بحث ومن  
 فروعهما ما في جواهر الفتاوى قال في كتاب الفصول  
 لو كانت الحال القضاة سالكين قال حال الدين البزدوي  
 رحمه الله تعالى لا يكون صوره كالمياشرة بنفسه  
 بخلاف الوكيل فان من وكل رجلا ان يزوجه امرأة ه  
 فباشرا الوكيل العقد كمنوره يكون شأها والموكل  
 ميا شراحي يوم بحث هناك الاشهاد بيقع العقد  
 بغيره والفرق ان الوكيل يحكم الوكالة ينقل كلامه  
 وعقده الموكل وليس هو من جملة من يكون سكوت  
 يرصا منه بذلك **قوله** لا يبطل اللفظ ولا يكون رضي في  
 رواية يعني والمذهب ما روي الطحاوي رحمه الله تعالى  
 عن اصحابنا رحمه الله تعالى انه رضي ويبطل اللفظ  
 ذكره الزبلي رحمه الله تعالى **قوله** ولو لاي غيره يتلف  
 ماله الى اخره قيل عليه روي في كتاب ما ياتي في التاسع  
 والعشرين **قوله** ولو سكت عن وطء منه اي امته  
 الموطوءة بشبهة او بعقد فاسد **قوله** وكذا ان قطع عصوه  
 اذا من سكوت عند اطلاق ماله يعني لان الاطراف  
 يسلك بها مسلك الاموال **قوله** ليس برضي وان طال ذلك  
 يعني ما لم تلد **قوله** عند استيادها الى اخره اي وليها

الاقرب

الاقرب او رسوله فلو استأمرها الجدمع وجود الاب لا يكون  
 رضي **قوله** ويؤده عطف على قوله عند استيادها لا على  
 قوله وقوله كما هو ظاهر طعن تدبر **قوله** سكونها اذا بلغت  
 بكرا يعني يكون رضي ويسقط خيار بلوغها كما لو بلغت  
 شأها هذا اذا كان المزوج لها عيلا الاب والجدة **قوله** الدابة  
 حلفت ان لا تزوج الى اخره نقل المصنف رحمه الله  
 تعالى في شرحه عن الثانية لو حلفت لا تاذن في التزوج  
 فزوجهما وكيلا وسكت لم بحث وقرق بينهما بان ذا  
 علي الزوج وقد وجد عرفا وشرعا وما في الثانية على  
 الاذن ولم يوجد عرفا والامان مبنية عليه انتهى  
 واستشكل كل مثله الفصول في المشهور فانه لا يقع عليه  
 الطلاق مع ايجازته بفعل فكيف يصح مع السكوت الذي  
 هو ترك **قوله** سكوت احد المتبايعين في بيع التلجية  
 قال في الوادية في الفصل السابع تفسير التلجية ان يتواصفا  
 ان يظهر البيع عند الناس لكن لا يكون قصدا من  
 ذلك لبيع صتي **قوله** سكوت المشتري بالخيار قد  
 جازا المشتري لانه لو كان الخيار للبيع لا يبطل كما  
 في معين الحكام **قوله** سكوت البائع الذي له حق حبس  
 المبيع الى اخره في كتاب الاكراد لا يكون اذا صحت  
 له ان ياحذه كذا في الخلاصة كتب الظاهر ان الذي في الخلا  
 من الخلاف في البيع الصريح يدل ذلك حكم الفاسد بهذه من  
 غير نقل خلاف **قوله** سكوت المولي حين ياي عبده الى اخره  
 محله في غير مالا مولا ما في ماله لو باع منه لا يجوز حتى ياذن  
 بالنطق ذكره في البازية من كتاب الماذون وحله ما يمكن  
 المولي قاضيا ذكره فيها منه وقد ذكره المصنف رحمه الله

منه



تعالى في العوائد عن الظهيرية فارسال المصنف رحمه  
الله تعالى هنا غير واقع موقعه **قوله** بخلاف سكوت  
عند ابريه الفرق بين الرهن والاجارة ان الرهن  
محبوس بالدين بحيث يمكن الاستيفاء منه عند الجلاء  
فيلزم ما السكوت عند الاعتراض بالرق وليس الاجارة  
كذلك اذ المحر يوضع بطريقه الفضول **قوله** ولو حلف  
المولى لا ياذن له المحضر في الظهيرية لو حلف لا ياذن  
لعبيده في التجارة فراه يبيع ويشترى فسكت لصير  
العبد ماذون له في التجارة ولا يحتج وكذلك البكر اذا  
حلفت ان لا ياذن في تزويجها فسكت عند الاستمرار  
لا تحت انتهي وهو خلاف ظاهر الرواية كما افادة المصنف  
رحمه الله تعالى وجه ظاهر الرواية ان الشارع جعله  
اذن في البكر كما فيها فيحصل المهر بتكليفها البصر  
واما العبد فلانه اذا لم يحصل اذنه فيحصل الضرر بما عليه  
فتضمن اموالها عليه فينفذ الحكم الذي في مسألة  
البكر لا يملك استوائها في المهر **فان قيل** مسألة  
الحلف لا يصدر الا على الحلف **فان** الكلام في قبول نيته  
وان يصدق فيه لرفع الحث ديانة في ظاهر الرواية هـ  
ويوفق بذلك ما هنا وما في الظهيرية فالحت في الوضأ  
وعدمه في الديانة **قوله** لا لوقال له اخرج منها فان  
خرج فسكت يعني لا يحتج بميمين **قوله** سكوت المولى عند ولادة  
ام ولده اقرار به قيده في العارية ما اذا سكوت يوما او  
يومين وفي قوله ام ولده اشارة الى انها لو لم تكن ام ولد  
وسكت عند ولادتها لا يكون اقرارا بالولد **قوله** سكوت  
البكر عند اخبارها قيد قد يترامى ان المسألة قد تقدمت

وليس

وليس كذلك لان المتقدمة متقدمة بالاستمرار بعد التزويج  
بطريقه الفضول ولا استمرار هنا بل مجرد اخبار انتهى  
وقيه كامل **قوله** سكوت عند بيع زوجته الحاضرة قيد  
بالبيع لا بخلو كان مكانه عارية او اجارة او رهن لا يكون  
اقرارا بها عالا انه لم يستثنى فيكون دافعا في القاعادة  
ولانه في البيع على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره  
ولات الاستثناء قد يرضى بالانتفاع بملكه ولا يرضى بخرجه  
عنه ولم يذكر سكوتها عند بيع زوجها وفي الثانية في  
باب ما يبطر دعوى اذا باع الرجل شيئا محضرة امراته وهي  
سائلة ثم ادعته بعد ذلك لانه لم يملك الاستماع دعواها  
والصحيح انها تسمع لكنها في البرازية جعل الفتوى على  
عدم سماع الدعوى في القريب والزوجة وقد وقع في  
الاستفتاء في غير القريب والزوجة ولم يرد  
بصريح في ذلك **قوله** يبيع عرضا او دارا الحاضرة هذا  
الفرع فيه بما قبله زيادة بضرر المشتري بعد الشراء  
زمانا وهو سائل فهو قيد في الاجبي الا في الزوجية  
والقريب كما يفهم اطلاقه وهو مصرح به في متن  
تنوير الابصار وكما افتي به شيخ الاسلام شهيد الدين  
الحلي رحمه الله تعالى وهي في فتاواه في كتاب البيوع  
وقال تبين الفضائل اراد المصنف رحمه الله تعالى بقوله  
راه انه راي قريبه فهي عين السابقة بلا واسطة وان  
اراد انه راي جنبا يبيع شيئا في يده فسكت فيكون  
سكوت رضى مسقط الدعواه نظرا لمحموظ خلافه  
وكون السكوت رضى مقيد ببيع القريب فليتامل **قوله** احد  
شريك القنان قال لا صرا الحاضرة اما الارادة العنان وقيد



بالعتان لا يخالو كانت مفا ومنه لم يكن الحكم كذلك فقد ذكر  
 ابن الشحنة رحمه الله تعالى ان احد شريكي المفا ومنه اذا  
 قال لصاحبه ان اريد استري هذه الحارية لنفسي  
 فسكت شريكه فاستري لا يكون له مله بقدر شريكه  
**قوله** سكت الموكل حين قال له الوكيل الى اخره لا ينافي  
 قولهم الوكيل بشر اشي معينه لا يملك شراؤه لنفسه لانه  
 معينه ما كرهه هنا من التصريح للموكل بانه يريد شراؤه  
 لنفسه لانه يلزمه عدم قبول الوكالة **قوله** فسكت  
 الشريك لا يكون له اي بدل للمشتري وقد قدر انه ليس  
 لاحد الشريكين ان يشترى حارية للوطي والحكمة الا  
 باذن شريكه لان الحارية مما يصح فيها الاشتراك فان  
 اذن له فاستراها ليطاها فهي له خاصة كما في الجوهرة  
 وغيرها **قوله** سكت وكما يصح في فهم من تقييده  
 بالوكالات الوصي والقاضي ليس كذلك والفرق ظاهر  
**قوله** سكت عند روي بغيره يشترط في الحاضرة وقد قد  
 في اول القاعدة لو راي غيره يتلف ماله فسكت لا يكون  
 اذنا باتفاه وهو مخالف لما هنا وقد ذكرها في جامع  
 الفصولين في احكام السكوت وقد مر في السبب  
 والدلالة ومضرب ذهن سايل وجامد قال بعض  
 الفضلاء عيّن محل ما هنا على ان الامتلاف الممكن  
 تداركه فليتأمل **قوله** سكت الموكلي عند سؤاله  
 عن الشاهد بقدره وقيل عليه هذا مما لا يعتمد عليه  
 لما فيه من الانها فانه قال في المنتظرات ان الليث  
 قاضيا فاصح الى تقدير الشاهد وكان الموكلي مرتضا  
 فعاده القاضي وسأل عن الشاهد فسكت الموكلي ثم

سأله

سأل فسكت فقال لاسالك فلا تجيبني فقال اما بكفنيك  
 من مثلي للسكوت فلما استقضى ابو مطيع ارسل الامير  
 الي يعقوب القاري رحمه الله تعالى بينا وره فسأله  
 الرسول في الطريق عن اي مطيع فقال يعقوب ابو مطيع  
 ابو مطيع قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى ان كان الموكل  
 مثل يعقوب فلا بأس بعينه هذا التقدير وانت تترك  
 ما فيه من الاحتمال **قوله** ينادي على السبع والثلاثين  
 ما في شرع الكنز للمصنف رحمه الله تعالى وهي تركية  
 الهلالية فان سكوتة يقوم مقام نطقه به وينادى ايضا  
 ما في شرع الكنز للمصنف رحمه الله تعالى وهو ان الموكل  
 يصير مودعا يسكوتة عصب ومنع رطل متاعه عنده  
 وهو يتظرون ان بعض الفضلاء اخرجوه من صرع  
 متاعه عند رطل وسكت وقهيب يصير مودعا يصير  
 بكسر الدال وفي الي قبيلها بفتحها وينادى ما في المحيط  
 رطل رطل رطل بقدر امره فهنا هو القوم وقيل التهنئة  
 فهو رضي لان قبول التهنئة دليل الاجازة وهي في شرع  
 الكنز للمصنف رحمه الله تعالى فصارت المسألة بين  
 ثم زاد بعض الفضلاء حادثة واربعين وهو ان وصي  
 استأجر ماله من حالين ليحمله الجارة الى المقبرة والآخر  
 صامر ساكت وكذا اذا استأجر بعض الورثة بعضه  
 الوصيين وهما ساكتان فان ذلك ويكون من جميع المال  
 وهي منزلة الكفن كما في الثانية وفي المحيط ايسر من  
 هذا ثم زاد الثانية واربعين وهي قال لصاحبه المالك  
 اسكن بكنا والافاضل فسكت وسكت كان مستأجرا  
 بالمسكن يسكنه وسكوتة وكذا اذا قال الراعي للمالك لا



بما سميت واما ارضي بكذا فسكت المالك فدعي الداعي لزم  
 المالك ما سماه الداعي يسكوت المالك ثم زاد الثالثة والرابعة  
 وهي ما قال في المبتغي من رقت اليه امرأة بلابها زقله  
 مطالبة الاب بما بعث اليه من الدراهم والدرنايبر وان كان  
 الجهاز قتلها فله المطالبة بما يتعلق بالمجهول وله اسردا  
 ما بعث والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لغيرها فلو سكت  
 بعد الزفاف طويلا له ان يكاسم بهدوان لم يتخذ له شيئا  
 ثم زاد الرابعة والرابعة وهو اذا وهبه الدين من عليه  
 الدين فانه اذا سكت الموهوب له صحته الهدية وسقط  
 الدين لا تسكوتة وعدم رده من ساعته دليل القبول  
 عادة وان قال من ساعته الا قبل بطلان وثي او يركب على  
 حاله ذكره الزيلعي رحمه الله تعالى في مسائل شي وذكر  
 وزاد بعض الفضلاء على ذلك السكوت على المنكر رضي به  
 والسكوت على برعة رضي بها انتهى **قول** البيهقي  
 ان يعيد ذلك بما اذا لم يتكرر عليه ويتراد ايضا الرألة ثانيا  
 كما ثبت بالقول تشييبا لسكوت ولذا قاله في الظهيرية  
 لو قال بن العم لكسرة اتي اريدان ارضك نفسي فسكت  
 فترجعها جاز فذكره المصنف رحمه الله تعالى في باب الاوليا  
 والاكتفا في شرح الكثر ويتراد ايضا ما لو ابداه فسكت صح  
 ولا يحتاج الى القبول وليس بخارجه الله تعالى في شرح  
 الوهبانية كلام يتعلق عينا له الا بدارا مع ويتراد  
 ايضا سكوت الداهن عند بيع الميراث فيكون من طلاله  
 يعني للدهن في احدى الروايتين ذكره الزيلعي والقاضي  
 فان رجعها الله تعالى وهي تعلم من كلام المصنف رحمه  
 الله تعالى او القاعدة ويتراد ايضا ما لو اوصي لرجل

فسكت

فسكت في صيانه فلما مات باع الوصي بعض الشركة  
 او القاصي دينه فهو قبول للوصاية كما في معين الحكم  
 والله تعالى المجازي الذي يلوع المرام وهذا الجمع والا طنا  
 من خواص هذا الكتاب **قوله** القرصه افضل من النقل  
 وهو اصل اليه الله تعالى منه والبراجرا وهذا اصل  
 مطرد لا سبيل اليه فقصه شيء من الصور لان اذا صكنا  
 على ما هيته بالخاصة من ما هيته ارضي كقولنا  
 الرضيل خير من المارة او ليس الذكر كالانثى لم يمكن ان  
 نقضه الا ارضي شيء من تلك الحيثية لانها لو فضلتها  
 من تكلم الحيثية كان ذلك خلفا فان الرضيل اذا فضل  
 المارة من حيث ان الرضيل يمكن ان نقضه المارة من  
 حيث انها غير رضية لا لتكاذب القضية وان هذا يرد  
 نعم قد نقض المارة رجلا من جهة غير الذكورة والانثوية  
 ويخذل التفرقة يعلم صحة الاستشاش الا في كلام المصنف  
 رحمه الله تعالى من هذه القاعدة **قوله** الثانية الاستدا  
 بالسلام سنة الحاضره في كراهية الفلاني رحمه الله تعالى  
 من قبل اجد السلام اكثر لقوله صلى الله عليه وسلم  
 للبادي من التواي عشرة وللراد واحد وقيل اجد الراد  
 اكثر لانه فرصته انتهى **قلت** علي هذا فلا استنا  
 وكان علي المصنف رحمه الله تعالى ان يبينه على الخلاف  
 في ذلك **قوله** الثالثة الوصو قبل الوقت الحاضره هي السهم  
 لغير راجي المالك ذلك فليست **قوله** وهو فر من فان الوصو  
 لا يفر من بعد وصول الوقت مادام في الوقت سبعة  
 فليست **قوله** وحلوان الكاهن المراد به ما يطى للمجم  
 اذ الكهانة انقطاع عيوله صلى الله عليه وسلم **قوله**



الرشوة لحوق علي نفسه هذا في جانب الدافع اما في جانب  
 المدفع له فلا ينبغي ان يستثنى الاضداد بالتحجاج  
 فانه لا يحرم كما صدر به المصنف رحمه الله تعالى في البحر  
 وفي كتابه هذا انما تقدم ويحرم على المدافع الاعطاء بالربا  
**قوله** واعطاشي كنت ضافه هجوه روي الماوردي رحمه الله  
 تعالى في احكام الدين والديناعته صلى الله عليه وسلم  
 انه قال من اراد ان يبرأ يوبىه فليكرهما الشمر او قال  
 الشاعر رحمه الله تعالى وعداوة الشمر ابليس المقتني  
 وقال الشاعر رحمه الله تعالى ايضا **عده**  
 وعداوة الشمر ادامه عدله ولقد يهون علي اللبيب علاجه  
**قوله** لخلصه فيه انه لا يلزم قوله ولو ضاف الوصي ان  
 يستولي الحافره اذ لا يلزم من خوف الاستيلاء الاستيلاء  
 ضمي بم قوله لخلصه وصينير كان صفه العبارة ان  
 يقل ولو استولي غاصبه علي الحال فلم يوصي به علي  
 شي لخلصه **قوله** وهلك جلد دفع الضدفة الحافره  
 بقي الكلام فيما لو دفع لمن اظهر الفقر واضفي الفتا فاعط  
 هل يملكه ذلك الذي رضي رحمه الله تعالى في قواعد انه لا يملكه  
 وما ياتده صداما لانه انما اعطاه بناء علي فقره انتهى  
**قلت** وقواعدنا لا تباها **قوله** لا للقاضي فانه حين  
 الاضداد والاعطاء **قوله** وجه الاستثناء ان الخشية  
 علي نفسه من القاضي خشية لانه وصنفه ان يكلم بالشروع  
 خلاف الامير وكونه **قوله** الا وليد رعي دعوة صادقة  
 فانكرا الفقر بها الي اضره **قوله** انما كان له طلب خليفه  
 لان لم يجوز ذلك لصناعته فائدة الخليفه وهو رجا النكول  
**قوله** الثانية الجزية الي اضره قيل عليه هذا مبني علي  
 القول

القول بانهم مخاطبون بفروع الشريعة واما علي ما هو  
 الصحيح من المذهب فلا ياتي انتهى **قوله** لقابل  
 ان يقول محل الخلاف في غير الامان واما الامان فمخاطبون  
 به وما هنا من هذا القيد وذلك ان اعطاء الجزية  
 للاستمرار علي الكفر وهم مخاطبون به فتأمل **قوله**  
 ومن ثم وجهها صرمان القابل مورثه الحافره ينصب  
 مورثه علي الملقه من ليل اسم الفاعل وقوله غير الارث  
 متعلق بجرمان والمعني ايضا من قتل مورثه بالحر  
 من ارثه من فروع هذه القاعدة اطلاق الحرمان وهو  
 معتد بان لا يكون القتل بحق في نفس الامر كما لو قتل  
 البارء مورثه الباعني فانه يرثه لانه قتل بحق او في  
 زعم القاتل ولو بغيره فاسد ثم صحت له المصلحة  
 كما لو قتل الباعني مورثه القاتل فانه يرثه لانه صف  
 في زعم الباعني فان البقات يدوي ايا صدم كل من  
 ارتكب معصية صغيرة كانت او كبيرة علي ما بين  
 في باب البقات ومن ثم قال الذي يرضي رحمه الله تعالى  
 في باب البقات القاتل عمدا بغير صف لا يرث الا في سالة  
 وهي ما لو قتل الباعني القاتل وقال ان علي الحق **قوله**  
 ولم يظهر لي كونهما من فروعها لانها ليست من الاستعمال  
 في شي **قوله** وانما هي من فروع صفها وقيل لو كانت من  
 فروع صفها لم يطلت الكتابة ولم يقلل مد بطلانها  
 وفي نسخها الامام النووي رحمه الله تعالى وسرعه  
 للحال المحاي رحمه الله تعالى الكتابة لازمة من جهة  
 السد ليس له فسخها الا ان يجرى المكاتب عن الاداء  
 عند المحل بنحو او بغيره فليس سد الفسخ في ذلك وفيما



اذا امتنع من الاداء القدرة عليه كما في الرخصة انتهى فان  
 حمل كلام الطحاوي رحمه الله تعالى والسبكي على الاضيق  
 خلافا لشيخنا لا لا شك **قوله** ليبقى ما صرح عليه اذا اياه  
 مفاده انه قبل الاداء لا يحرم عليه نظره الى سببته وهو  
 مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لا مذهبنا  
 فان مذهبنا ان عبد المرأة كالاجنبي كما في كراهية الكفر  
 ومن ثم قال بعض الفضلاء ان هذا الفرع اعني ان علي  
 مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وامامنا  
 قال ان عيدها كالاجنبي وبيانها انه صحت قدر على الاداء  
 ان له ان يخرج من ذلك الرق ويعلق الحرمة المتعلقة  
 بحقوق السيد الواجب عليه فاحذر بعدا وانه لفرض  
 ففوقه جرمات ذلك الفرض فتأمل واذا لم يؤول فكذلك  
 لزمان لا يكون من فروع واحدة من القاعدتين **قوله**  
 فلم يقرب جرمات شيء قبل عليه ممنوع فانه عوقب  
 جرمات النظر حيث منع عنه شرعا وصار بالتأخير  
 مخطورا ولو سلم لم تكن من فروع صحتها وقد ادعى انها  
 من فروع **قوله** من فروعها لو طلقها بلاءها اياها  
 قبل عليه منه نظرا لان المبيت لم يتصف جرمات بعد  
 موته وانما الجرم والهرثة لانه لم يكن حكم الا به موته  
**قوله** وصرح عنهما سائلا قال لا جلال السيوطي رحمه الله  
 تعالى في اشباهه كتبت اسمع من شيخنا قاضي القضاة  
 علم الدين البلقيني رحمه الله تعالى انه زاد في القاعدة  
 لفظ الاحتياج مع اني استأفق قال من استعمل شيئا قبل  
 اوانه ولم تكن الصلحة في ثبوته عوقب جرماته **قوله**  
 عتقت ولا جرمات في الفتى **قوله** مسكر وحيته مبيها

عشرتها

عشرتها الى اخره في كونه من افراد القاعدة وصرح عنها  
 نظر **قوله** شررت بعدوا وخصت قياسه لو شربت دواء  
 واسقطت ولدا يري بعض خلقه فصارت به نفسا  
 لا تفق في الصلاة ايضا **قوله** قال لا جلال السيوطي رحمه  
 الله تعالى لايت لهذه القاعدة تطبيقا في القرية وهو  
 ان اسم الفاعل الحاضر يفي لانه اذا نفعت وصرح عن  
 مشايخه الفقهاء وكذا اذا صغر لان النفقة والتفجير  
 من صواعب الاسماء وهو مما عمل بسايقها الفقهاء ولذلك  
 لا يول النصب الا اذا كان محميا الى المولى والاستقبال  
 واما عمل الدفع فلا يتوقف على ذلك كما صفة الدعي  
 رحمه الله تعالى قال بعض الفضلاء في كون هذا نظما  
 للقاعدة المذكورة نظرا وذلك لان معنى عوقب جرماته  
 اي جرمات ذلك الشيء الذي استعمله وهنا اسم الفاعل  
 انما استعمل النفقة قبل اوانه وانما عوقب جرمات  
 العمل الاجرمات ما استعمله قبل اوانه وهو ان نفعت  
 انتهى **قوله** دعوي ان معنى القاعدة ممنوع الا يري  
 ان القاتل لم يورثه لم يقرب جرمات استعمله وهو القتل  
 وانما عوقب جرمات الارث الميراث على القتل الذي  
 استعمله قبل موت المورث صفت نفسه ولا شك  
 ان اسم الفاعل الذي نفعت قبل العمل كذلك فليتأمل  
**قوله** الولاية الخاصة اقوي من الولاية العامة نقاد  
 النصارى على الفيرنيا واي **قوله** ولا يمارضه ما قال  
 في الكفر الحاضر وجه عدم المفاصلة هنا للممتنع  
 والاب قائم مقامه ولم تثبت الولاية للاب هنا  
 ابتدا والكلام انما هو في الولي الثابت له الولاية ابتدا



هذا مراد المصنف رحمه الله تعالى لان في العبارة نوع صفا  
 ومن ثم قال بعض الفضلاء يحتاج كلام المصنف رحمه الله  
 تعالى الى مزيد تأمل ليظهر المراد منه **قوله** والقاضي  
 كلاب اي في الصحيح **قوله** والولي يصلح فقط **اقول**  
 ولاية خاصة ولا يملك القصاص ولا ولاية القاضي  
 عامة وقد ملكه وقد تقر بأن الولاية الخاصة اقوى  
 من الولاية وقد ضربت عن القاعدة وعليه ان  
 القودع باب الولاية على النفس فلا يملكه الوصي  
 كالنزيح وقال في شرح الكفر عند قوله والوصي  
 يصلح فقط ثم اطلاق عليه تشملا يصلح عن النفس  
 واستيف القصاص في الطرف وكذا في كتاب يصلح  
 ان الوصي لا يملك الصلح عن النفس لان الصلح  
 فيها بمنزلة الاستيفاء والمذكور هنا هو المذكور في الجامع  
 الصفي لان المقصود من الصلح المال والوصي يتولى  
 فيه التصرف كما يتولى فيه الاب بخلاف القصاص لان  
 المقصود منه التشفي وهو مختص بالاب وقال القاص  
 القصاص ان يملك الوصي التصرف في الطرف  
 كما لا يملكه في النفس وفي الاستحسان يملكه لان الاطلاق  
 سلكها مسلك الاموال والصبي كالمعتوه في الحكم  
 المذكور **قوله** الثانية السفلي لما يحسن التوصيف  
 بالسفلي لو وصفه لاولي بالقليل **قوله** فلم يجز له ان  
 يعزل نفسه اي لم يجز للوصي المدلول عليه بالمصدر  
 وظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان يكون الوصي  
 وصيا مختارا ولا **قوله** الرابعة ناظر الوقف اي ولاية  
 ناظر الوقف لان الكلام في مراتب الولاية **قوله** وعلى

هنا

هذا لا يملك القصاص التصرف في الوقف الحي اذ كان الشيخ  
 رحمه الله تعالى لم يطلع على صدره منقول فيها لكن  
 رأيت الامام طهيرا الدين رحمه الله تعالى في فتاواه نقلها  
 في المقطعات من كتاب الوقف في قاضي البليد ا  
 نصيب جلا متوليا للوقف بعد ما قلنا ان الحكومة  
 فليس للمالك على الوقف سبيل حتى لا يملك الاجارة ولا  
 غيرها انتهى وفي لسان الحكم لقاضي القضاة بئ الشحنة  
 رحمه الله تعالى قال في باب الوقف ومنها واقفة الفتوى  
 في وظيفة من العطار رحمه الله تعالى تقر فيها بعض  
 القضاة غير يسور من السلطان ويوضا الطلبة  
 بتقرير الناظر اصاب في ذلك بعض المفتين بان  
 الامام لا يظن ان الامر بباب العلامة الشيخ قاسم رحمه الله  
 تعالى بان يخصص بالان ناظر له فقد قال في فتاوى الهري  
 لا يوضح في ولاية السلطان على ولاية المتولي في الوقف  
 انتهى قال بعض الفضلاء يوضح كلام المصنف رحمه  
 الله تعالى ما اذا جاز القاضي صانوق الوقف من زيو  
 واجرة المتولي عن كبر فان اجارة المتولي هي المعسرة  
 وقد صارت واقفة الفتوى انتهى **قوله** في الشرح  
 في الفصل السابع من تصرف القبر في الاوقاف نقل  
 عن فتاوى السمرقندي ما يقتضي ان القاضي  
 يملك الاجارة مع وجود المتولي صيغ قال وقف بدهم  
 وبيت نواصي سمرقند استأجر رطل من حاكم درهم  
 بدهم معلومة وزعمها فلما حصلت القلة طلب  
 المتولي الحصة من القلة كما جرى العرف بالزراعة  
 بدهم النصف او على الثلث فقال علي كان للمتولي الحصة

نية



**قوله** لا عبرة بالظن البين خطأه **اقول** من فروع هذه القاعدة قلوسا عليه راس الركعتين على ظن انهما ثم بان بخلافه بيني مادام في المسجد ولو سلم على ظن انه فجر او تزوج او جمعه او سافر سفر شربان بخلافه لم بين لانه سلم وهو متيقن انه لم يصل الا ركعتين وفي روضة الناظر رحمه الله تعالى بيني في قول الامام رحمه الله تعالى ولو استخلف على ظن انه احدث ثم بان بخلافه استقبل لان الاستخلاف عمل كثير فلا يتجمل الا بعد ربه والظن البين خطأه ليس عذرا لعدم اعتباره كذا في شرح الجامع الصغير للمكرتشي رحمه الله تعالى **قوله** منها في باب قضاء الغائبة قلنا لو ظن اليافظه **اقول** ومنها ما في الملتقط اقتدي يزيد فقطه بانه عمر ولا يجوز ومنها وهو فيه ايضا لو ظن انه رجع فاستخلف غيره ثم ظهر انه كان ما وهو في المسجد فسدت صلاته وصلا قلنا ليقوم انتهى والفرع الثاني يتدعى انه ضاع عنه القاعدة وليس كذلك كما يظهر بالتأمل لصادق **قوله** وصرح عن هذه القاعدة مسالك اليافظه **اقول** ينادي على تلك المسائل ما في الملتقط لو اقتدي بالامام لظنه زيد ثم تبين انه عمر ويجوز **قوله** ثم تبين انه غني او ابنه اجزاء عنده لما روي البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه عن معن ابن يزيد رضي الله تعالى عنه انه قال كان الي يزيد اضرع كانه يتصدق بها فوصفها عند رجل في المسجد حيث طأضتها فانيته فقال والله ما اياك اردت فحاصمتها الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

لكما توديت يا زيد ولكما اصدت يا معن **قوله** خلا لا ي يوسف رحمه الله تعالى فلا يصح عنده لان خطاوه قد ظهر بيقين وضار كما اذا نوضي عما وصلي في ثوب ثم تبين انه كان نجسا او قضى القاضيه يا معن اذ ثم ظهر له نص بخلافه وكان له عليه دين قد دفعه لا عذر مستحقه **قوله** او صرح لم يجز انما قال غير بعض مسائحا رحمه الله تعالى في مصنفاته بالكا فرفسما الذي والحري وقد صرح بها في المبتغي بالمعجزة **قوله** الثانية لو صلى في ثوب وعنده انه نجس اليافظه قال بعض الفضلاء انظر هذا مع مسألة الما المتقدمة فانه لا فرق بينهما كما في السراج الوهاج وعبارته ولو ان رجلا في ظنه ان على ثوبه نجاسة اكثرت قد لا يدهر فضلا ثم ظهر انها اقلعت قد لا يدهم او لم تكن فان صلاته جائزة انتهى **اقول** وهذا ولي مما ذكره المصنف رحمه الله تعالى لموافقته للقاعدة المذكورة لكن الشأن في صلاته مع ظنه النجاسة هل جائزة او صلام **قوله** ففي هذه المسائل الاختيار ما ظنه المكلف اليافظه قد وقع الاستفتاء عما لو اجد دارا على ظن انها وقف عليه وكان ناظرا فظهر بعد مدة بطلان الوقف لكون الوقف بشرط فيه البيع بلفظه وانما صارت ملكا بالورثة من الوقف حيث لم يصح الوقف هذا الصيغة لما في ظن المكلف او لما في نفس الامر فاصبت بان مقتضى القاعدة اعتبار ما في نفس الامر فثبت الاجازة والافتقار صيغ لم يكن ثم وارت غير عليا ان اعتبار ما في ظن المكلف غير كاف لا بقا الاجارة وعدم فتحها



كما يظهر ذلك بالناسا ملا الصادق وفي المقلد المستحسن  
للجلال السيوطي رحمه الله تعالى ما تقدمه لو اجدا رضا نطقها  
ملكه فيات انما وقف عليه وانه الناظر فينبغي القطع  
بالحوار لانه اختلاف الجهة في هذا لا يصدر ولم اري من  
تقرضت لذلك انتهى وهو مويد لما اجبت به **قوله**  
وعكسه الاعتبار لما في نفس الامر يعني لا لما ظاهره  
المكلف وظاهر خطاؤه **اقول** هذا مستغني عنه عما  
قدمه من انه لا عبرة بالظن البين خطاؤه وكان  
صفا ان يذكر هذه الفروع هناك لان الكلام هناك  
معروض فيما صدر عن تلك القاعدة **قوله** الا اذا  
ناداها فاجابته يعني بان قال لانا ز وصيكت كما في  
الهداية قال في البيان لا يخالو لم تقل واجابته بالفعل  
حين دعي الاعمال مداته فقال يا فلانة فاجابته  
غيرها فوقع عليها كلاما اذا قالت انا فلانة عند  
اجابته فلا حيلتها في الايضاح **قوله** ولو اقر بطلاق  
روضة طابا الوقوع الي قوله لا يقع يعني ديانة  
اما قضا فيقع كما في القضية لا اقراره به **فان قيل**  
كيف يتبين خلافة **اجيب** بانه يحتمل ان يكون المضي  
غير ما هو في المذهب فاقى من هو اعلم منه بعدم الوقوع  
وحتمل ان المضي اقي او لا بالوقوع من غير تثبت بتم  
اقي بعد التثبت بعده ومن فروع هذه المسألة ما في  
جامع الفصولين تكلمت فقال هذا كفر والحكمة علي  
به فتبين ان ذلك اللفظ ليس بكفر فثبت الشك في  
انه تعالى انما لا كرم وفي جمع الفتاوى ارجى علي  
اشراك ما لا اوصفا في شيء وصالحه علي ما لا يترتب

انه لم يكن

انه لم يكن ذلك المال على ذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعي  
عليه حق استرداد ذلك المال **قوله** ولو ظن ان عليه ديناً  
فبان خلافة قيل مما يصلح ان يكون من فروع القاعدة  
ما في الخلاصة ابو الصغيرة التي لا نقعة لها اذا طلب  
منه القاطن الثقة وظن الزوج ان ذلك عليه ففرض  
لها الثقة لا تحب والفرض ما طلب وفي شرح الوهانية  
لايت الشحنة رحمه الله تعالى من دفع شي ليس عليه  
واجب عليه قله استرداده الا اذا دفع علي وجه  
الهيئة واستهلك القايض فيلزم عليه ما في الفتح  
في كتاب الكفالة حيث قال لا يقد كلام صبي لو ظهر ان  
لا زيادة عليه لا يسترد من الفقير ما قبضه استهلك  
ذلك ولا انتهى **اقول** في الورود نظر وفي كون المدفوع  
مدفوعا علي وجه الهيئة تامل فتدبره وفي الخاتمة  
قال رجل لي عليك الدين فقال للمدعي عليه ان  
خلقت ايمانك علي خلقت قايضا لها اليه هل له ان  
يستردها منه بعد ذلك كذا في المتن في ان دفعها  
اليه على الشرط الذي شرطه كالك لكان يستردها  
منه **قوله** ذكر بعض ما لا يجزي كذكر كلمة **اقول**  
من ذلك كقوله المهر الذي هو عشرة دنانير وكذا  
انقطاع الشفعة ذكره الذي يحرر رحمه الله تعالى في  
باب المهر عند قول الكثر ان سماها او غيرها قلها  
العشرة خلافا للفرق رحمه الله تعالى في ما ذكره  
يوحى في هذا المثل لقصد الاستدلال **قوله** ان يكون  
بعض ذكر ما يجزي كذكر كلمة في جانب الايقاع وما  
في طائفة الاستدلال ولا علي المصنف كذا في الاستطابق

هـ



طالقت ثلاثا الا نصف واحدة لا يصح الاستئنا ووقع التلا  
وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يقع ثنتان لان التولية  
لا تجزي في الاستئنا فيصير كأنه قال الا واحدة وكلام  
المصنف رحمه الله تعالى ظاهر في انه لا فرق بينهما  
وهو ما عني ابي يوسف رحمه الله تعالى والفرق بينهما  
قول محمد رحمه الله تعالى وهو المقتول وقوله ومقتول العفو  
عن القصاص الى اضره موقعا اذا كانت القاتل غير  
عبد للمقتول قال المصنف رحمه الله تعالى في كتاب  
النكاح ولو قتل العبد مولا له وله ايهان فعلى اضرها  
سقط القصاص ولم يجب شي لغير العاني قوله ومنها  
النسك الى اضره ومنها اذا نذر ان يصلي ركعة يلزمه  
ركعتان خلافا لفرقة رحمه الله تعالى كما في الجمع قتلا في  
المنيع وعالي هذا الخلاف ما اذا نذر ان يصوم نصف  
يوم فقد يلزمه يوم وعنده لا يلزمه شي انتهى  
ولو قال نصف ركعة يلزمه ركعتان عند ابي يوسف  
رحمه الله تعالى وقال محمد لا شيء عليه وهو المختار كما  
في الخلاصة قيل قول ابي يوسف رحمه الله تعالى هو  
المقتول ولو افضته للقاعدة انتهى وقيد تأمل قال  
في الخلاصة ولو قال ثلاث ركعات يلزمه اربع ركعات  
وقتها الاعتكاف فلو وجب على نفسه اعتكاف  
شهر وهو صحيح فعاش عشرة ايام ثم مات اطعم  
عنه الشهر كله لان الاعتكاف مما لا يجزي **واعلم**  
ان المصنف رحمه الله تعالى لم يستثن من هذه القاعدة  
شيا ونيتني منها ما لو قال تزوجت نصفك فلا يصح  
عدم الصحة كما في الثانية وفي التوبة لا ينقد في الاصح

ووجه

ووجه الخروج كما في الثانية ان الخروج يحاط فيها فلا  
يكفي ذكر البعض لاجتماع ما يوجب الحد والحكمة في  
ذات واحدة فترجحت الحرمة لكن صح في الصيرفة  
انه يتعدى عليه فتكون المسألة من فروع القاعدة  
ومما يستثنى ما قاله الواصف الطلاق الى ظهورها او  
بطلانها لا يقع وكذا العتق ومما يستثنى ما لو قال لامرأته  
انت طالق واحدة ان شئت فقالت نصف واحدة لا تطلق  
كما في العتق فانهم انهم بقاى ومقتضى القاعدة ان  
تطلق لان ذكر نصف (الطرفة ذكر لها كلها فهي مما خرج  
عن القاعدة ومما يستثنى ما لو قال لها انت طالق  
نصفاً واحدة تطلق واحدة على الصحيح كما في الجوهرية  
ولا يلزمه البعض على الكل الا في مسألة الى اضره قد زيد  
على ذلك ثلاث مسائل يلزمه البعض فيها على الكل الاول  
رجل صنت صبيا ياذن ابيه فقطع شفتيه فان مات  
الصبي وجب على الخاتمة نصف الدية وان عاش فعلى  
الخاتمة الدية كلها كذا في المحيط وعلمه في الجوهرية  
بانه اذا مات حصل موته بقتل ابيه (مده) ما ذون  
فيه وهو قطع الجذبة والثاني غير ما ذون فيه وهو  
قطع الشفة واذا بدي جعل قطع الجذبة كأنه لم يكن  
وقطع الشفة غير ما ذون فيه فوجب الضمان للشفة  
كاملا وهو الدية كذا في شأها ان الثانية صبي خرج  
راسه عند الولادة فقطع رجل اذنه فلم يموت وعاش  
وجب عليه خمسمائة دينار وهي نصف الدية ولو قطع  
راسه والمسألة بجائها وجب عليه الفرة وهي جارية  
او غلام يساوي خمسين دينارا لانه اذا وقفت



للمفارقة المبتدئة غير المنقضية او المستترة وجوب خروج عشرتين دلو  
 ولو ثبتها نخرج جميع ما فيها انتهى وقد ردت على كذا رتبة  
 وهي ان قطع الاصابع عينا وقطع الاصابع مع الكف عيب  
 وامرنا في الفتح في صياغة العيب وهذه المسألة اخف  
 بالاستتار كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى فتدبر قال  
 بعض الفضلاء يقرت من هذه القاعدة ان يقال لا يوثق  
 ببعض تلميذ الا بوثقه الكمال في مسائلها اشياء  
 صلي وفي كنه تارة من ملوكة بالدم لا تقتصر صلاحته ولو  
 كانت غير ملوكة بنفسه فيلزم عليه قوله والصحيح ان  
 به عدم الفرق كجلاء ملوكة وفي كنه فيضنه مدنية  
 بالدم لا تقتصر صلاحته لان الجسد في مكانه ومقدوره  
 كما في المصنفات ومنها ان الانسان اذا صلب في ذنب الخلد  
 صور ذلك جاز الشرب منه في الحال اذا لم يظهر له طعم او لون  
 او ريح ولو قطره غمر في ذنب كل لا يجل الشرب منه في  
 الحال كما في الدرر لا اثر فيه وهو يحتاج الى التوجيه  
 فليطلب ومنها على التوجه المبرور ان يهزم الابل المصحبة  
 اذا وقعت وهي حية في الماء القليل لا توثق فيه واذا  
 فيه لضعفه اجسه لكنه الصحيح انما فوق بين الصحيح  
 والمنكسر ومنها ان الرجل اذا قتل مكاتبه لاشي عليه  
 ولو قطع يده او عضوا من الاعضاء فعليه الضمان كذا  
 في الدرر لا اثر فيه ففي هذه الفروع اثر البعض تارة  
 لم توثقه الكلمة ولكن لم يدخل صبي لم يدخل فلا وجه  
 لقوله وخارج عن القاعدة اذا خرج لا يكون الا بعد  
 الدخول والجواب بان المراد بالدخول عدم الخروج لكونه  
 مما يخرج عن عند الامام رحمه الله تعالى وغير كذا الاستدلال

لكون

لكون الخروج فرع الدخول لادخلها حقيقة تكلف الاكلوا  
 عن نفس قوله اذا اجتمع المباشرو والمنسب حد المباشرو  
 ان يحصل التلف بفعله من غير ان يتخلل بين فعله  
 والتلف فكل مختار قوله منصف الحكم الى المباشرو قال في  
 النهاية هذا اذا كانت السبب سببا لا يبعد في الاتلاف متى  
 انقرد عن المباشرة كما في الحفرات الحضر باقراره لا  
 يوجب التلف بحال ما لم يوجب الدفع الذي هو مباشره  
 وان كان لولا الحضر لا يتلف بالدفع ايضا لكن الدفع هو الوصف  
 الا حيزه فضا فالحكم اليه كما قالوا في السفينة المملوكة اذا  
 جازل وطرح فيها منار ايدى كان الضمان عليه قوله  
 ولا يضمن من دسار قال في اخره في ضمانة الاكل لو منع  
 رطل من دخول داره صبي تلف ما في الدار لم يضمن شيئا  
 قوله ولا يسهم لمن دسار علي صمن في دار الحرب الى اخره  
 في علمه هذا من فروع القاعدة تطرق قوله وصبي الخراج علي  
 الدال بشرطه في محله **قوله** خلاف الدلالة علي صبي  
 الحر وهذا اذا كان ينفرد به كما في القتر ضمانية قوله  
 لبقا امته بالمكان قيل لكان تقول انما يفوت الامن  
 بالقتل اذا لم يتصل اتصال بالدلالة لم يفوت الامن  
 ولا فرق بينهما في ذلك انتهى قوله الا فتا يضمن السبا  
 قتله قاري الهداية رحمه الله تعالى بما اذا كان عادة ذلك  
 الظالم ان من رفع اليه ويقول فيه عنده ان يا قدامه  
 ما لا مصاورة يضمن الساعي في هذه الصورة فلا ضده  
 الظاهر هذا هو المقتضى به اذ في بعض المصادرون من علمائنا  
 رحمهم الله تعالى وراوده في السر صيغ ان تكون السبابة  
 بغير وصف من كل وجه وعليه الفتوى وفي الخلاصة من



سعي يا صدي السلاطان وعزيمه لا يعلم من وجوه ثلاثة  
أصدها ان كانت السعاية بحق فحوادث كانت يوديه ولا يمكنه  
ذلك الا بالرفع للسلطان او كان فاسقا لا يمتنع عن  
الفسق والفعل بالامر بالمعروف ونحو مثل هذا الا يضمن  
الساعي الثاني ان يقول ان فلانا وعد فلانا وظهر انه  
كاذب الا اذا كان السلطان عادلا لا يضمن مثل هذه  
السعاية اذ قد يفرم وقد لا يفرم فلا يضمن الساعي  
الثالث اذا وقع في قلبه ان فلانا يجي الي امرائه وجاريتيه  
فرفعوا الي السلطان فخرمه السلطان ثم ظهر كذبه  
لا يضمن عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى يضمن والفتوى  
علي قول محمد رحمه الله تعالى لقلية السعاية في زماننا  
انتهى **واعلم** انه لو مات الساعي فلم يسعي به  
ان ياخذ قدر الخسرات من تركته في الصحيح كما في جواهر  
الفتاوى قال في منج الفقار شرع فتوبه الا بصاروه  
بغير الساعي مع تفرغه للمسي به ما عزمه سعاية  
الكاذبة كانت واقعة الفتوى ولم اقف علي نقلها  
بخصوصه ويشي عن عدم التوقف في القول بتقريره  
للازكا به معصية لا مد فيها ولا قصاص وهو الضأ  
لوجود التعزير كما افاده بعض المحققين قوله لو دفع  
الي صبي سكين الي امره **اقول** في جعل هذا امره  
عن القاعدة نظرا انه لم يرسل في القاعدة حتى يرسل  
استثناؤه كما هو ظاهر قوله قال الاول سقط وقلا  
الي فدا سقط نفسه الي امره هذا قول محمد رحمه الله  
تعالى وهو في الاستحسان كما في الجوهرة قوله يصاغ الحكم  
الي خاف لا يبيد الي امره قيل علي ما نقله المصنف رحمه

الله

الله تعالى عن الخلاف في هذه المسألة لم اره لغيره فيما  
علمت بل صرح بالاتفاق فيما عدا فتح باب القصص  
في الخلاصة والعلامة **قوله** علي قول محمد رحمه الله تعالى  
راجع لمسألة فتح باب القصص فقط لا لما قبله من  
المسائل وقوله القيد اذا تقيت علاما يرصع للنجس الا لا يضر  
محل صيته صحيح الرصع وهذا لا يصح لعدم وجدان الخلاف  
فيما قبلها وفي الفيزانية الفتوى علي قول محمد رحمه الله  
تعالى وبهذا التقرير يسقط القيد المتقدم والله اعلم  
**الفن الثاني من الاشياء والظواهر قوله** ثم  
رايت ان اربها ثم ظهر لي وبدا لي ذلك **اقول** لم اقف علي  
استعمال الروية بهذا المعنى ثم ظاهر كلامه انه لم يحذف  
فيها شيئا ولكن كذلك بل ثم فوايد لم يذكرها هنا **قوله**  
والفرق بين الضابط والقاعدة الماخوذة في عبارة بعض  
المحققين ما نضبه ورسموا الضابط بانها امر كلي ينطبق  
علي جزئياته لتعرف احكامها منه قال وهو اعلم  
من القاعدة ومن ثم رسموها بانها صورة كلية تعرف  
منها احكام جميع جزئياتها والقانون العام من الضابط  
اذ يطلق علي الالة الجزئية كالسطرقة والكلمة كقولهم  
ميراث الازهار والقانونية بقسم مراعاتها الزهن  
من الخطا في الفكر والله اعلم **كتاب**  
**الطهارة** قوله شرابطها نوعان **اقول** فيه انما المطابقة  
بين المبدأ والخبر وهي واجبة او اذ او تشية وجمعا  
**والجواب** ان الاصل في قوله شرابطها علي ان اللام  
الجنسية تسقط معني الجمعية ويصدق بالمعنى وبه  
يصل المطابقة معني ولو قال وشرابطها انواعا كان



صوابا فانه بقى نوعان امتازت بالاول بشرط وجودها الحس  
 وهو وجودها المزيلي والمزالي عنه والقدرة على الازالة  
 والثاني بشرط وجودها الشرعي وهو كون المزيل مشروعا  
 الاستعمال في منكره **قوله** لا اسلام له **قوله** لا التكليف لكان اقتصار  
**قوله** مياصرة الى المطلق لجميع الاعضاء قيل عليه هذا  
 يشمل الفصل والمسح ويرد عليه الدراس فان مسح جميعها  
 ليس من الشروط بل الرابع **والجواب** بانه اراد بالاعضا  
 الرابع في مسح الدراس يجوز غيرنا ههنا لعدم ملائحته لقوله  
 جميع الاعضاء انتهى وفيه انه لا يلزم من اشتراط الما  
 لجميع الاعضاء مباشرة الما لجميع كل عضو فتأمل **قوله**  
 وبشرط صحة الصحة في العبادات عبارة عن سقوط  
 القضاء بفعل وفيها ملامات عبارة عن عدم تخلف  
 الاحكام عن الاسباب وضروبها عن كونها اسبابا  
 معتبرة للاحكام والبطان فيها من ذلك كذا في شرحه  
 المئات الا ان **قوله** وانقطاع الحيف قيل عليه فيه كنه  
 فانظر صوابا في من هو الحاض مسح لانه لقد ذكر  
 العادة وهل هو الصحيح الظاهر من كلامه في صحته  
 وان كان قرية انتهى **قوله** استحبنا به لتذكر العادة  
 لا ينافي عدم صحة الصلاة **قوله** ما يظهر النجاسة  
 خمسة عشر **قوله** قولنا وصاحبها العلامة بن الشحنة  
 رحمه الله تعالى الى ثلاثة وعشرين ونظما العلامة  
 عمير بن نجيم اخرا المصنف رحمه الله تعالى فقال  
 ملقط الجنيا في الزوايا حية اولوا الفضل تحصيل الفقه تفريلا  
 وقد ذكره في المظهر عشرة وراودا ثلاثا ثم غسل على الملا  
 فغسل وتخليل وفرك تخليل وكحت وصفر مع صفاق تحصلا  
 وقد عارت رطونا فتور ومسح وقلب العين والشي قد علا

ونار

ونار ويندق قسمة مع ذلك ذكاة ودينج الجلدان بقيل ارفلا  
 بصرته في البعض او غسل البعض كذلك فكن ذقطنه متاملا  
 فهذا اقصر اري ما يشرحه وفي بعضه شي فلانك مهيلا  
**قوله** ما يظهر النجاسة الدظهير اما اثبات الطهارة  
 او ازالة النجاسة وكل منهما يستدعي ثبوت نجاسة محل حكيا  
 او صفتيا لئلا يلزم اثبات الثابت وازالة المزال طان  
 فيسري بالازالة تحسب وان قسريا ثبات الطهارة فالملاد  
 يظهر المحل من النجاسة كذا في المستصفي **قوله** المانع  
 الطاهر القالع المانع السائل من مانع عيغ اذ اسال هو  
 سائل الما المستعمل وهذا عند مجرعه الله تعالى رواية  
 عن الامام رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وقال ابو يوسف  
 رحمه الله تعالى ان النجاسة القليظة زالت به لكن نجاسة  
 الما باقية وقيل اذا غسل النجاسة بيولا ما يوكل الحجة  
 قل ذلك والاصح انه لا يظهر بالنجس كما في التا هدي والمبارد  
 بالقاع المزيل الذي ينعصر بالوعصر واكثر به عمالا  
 ينعصر بالوعصر كالدهن والزيت واللين وغيره فانه  
 لا يتروى به النجاسة بالايعاع كما في الحقايق لكن في التا هدي  
 عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان ذهب انزل الم عن  
 الثوب بالدهن او الزيت جاز لكن لم يجز في اليد ه  
**وحاصل** اصل المسألة راجع الى اصل وهو ان الما لا  
 يتجسس حال الاستعمال ان النجاسة لا تحل محلين ففي  
 حال المعالجة لم تنزل الوصف فلم يحل الما فيعدي الي  
 ساير الما يعات لانها لا تنزل عين النجاسة واشرفه فوي  
 ان تقيد الطهارة كالماء اولى لان الخل اقلع للنجاسة  
 من الما لانه يزيل اللون والرسومة والمالا يزيلها وهذا



لان نجاسته المجلدات كانت لجأورة عين النجاسة به فاذا  
 زال عنها بقي المجلد طاهرا كما كان وقال محمد رحمه الله تعالى  
 نجس المجلد لا في النجس والنجس لا يفيد الطهارة الا ان  
 هذه القياس ترك في المأذورة امكان التطهير الذي كلفنا به  
 فيبقى ما عداه على اصل القياس **قوله** في ذلك السجل بالارض  
 وكونه كالحف والغرو من نجس ذي حيز مرفيع سواء كان  
 الحيز من نفسه او غيره يكون مطهرا له وهذا عند  
 الشيخين رضي الله تعالى عنهما وهو الصحيح وقال محمد رحمه  
 الله تعالى بالفضل لا غير وروي رجوعه كما في الحوط  
 وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يطهر الحف في الرطبة  
 ايضا اذا مسح بالتراب لانه يجذب رطوبتها وتبصير  
 كالتبصير وعليه الفتوى وفي الزاهدي اذا اصاب  
 بقله بولا او غير قش على التراب ولزق به وجف قشره  
 بالارض طهر عند الامام رحمه الله تعالى وتقييد  
 بذلك بالارض رواية الاصل وذكر في الجامع الصغير  
 انه اذا صم او صكه بعد ما يمس طهره ويبقى ان يذكر  
 المصنف رحمه الله تعالى ذهاب الاثر كما في مختصر  
 القدوري رحمه الله تعالى وفي التمر تاسي تغلا عن  
 ابي اليسر رحمه الله تعالى والذي يجزي ان الحف  
 انما يطهر بالتراب اذا اصاب النجس موضع الوطئ فان  
 اصاب ما فوقه فلا يطهر الا بالفضل والصحيح انه على  
 الاختلاف واعلم ان المواد بالقد والذى يظهر باليد  
 الوجه الذي لا شمر عليه اما الوجه الذي عليه  
 الشمر فلا يطهر الا بالفضل وفي صلاة البقالي رحمه  
 الله تعالى ان الحف الذي القيد المربوع لا يطهر الا بالفضل

كذا

كذا في التمر تاسي **قوله** وصفا الارض بالشمس اي ذهاب  
 نورها بالشمس او غيرها مع ذهاب الاثر اي الريح  
 والتبصير بالنجف او في من التبصير باليبس الواقع  
 في عبارة النجاسة وغيرها فانه المشر وطردون اليبس  
 كما دل عليه عبارات الفقهاء رحمه الله تعالى والمراد  
 بالارض التراب وما في حكمه كالخبر والحصه والا جدر  
 واللبن ونحوها مما هو منوع فيها بخلاف ما عليها  
 فانها لا تطهر الا بالفضل وكذا ما انصت منها من غيرها  
 من النيات سواء كان في بنا او لا كالحصه المضم وهو  
 سيرة السطح من القصب والخشب والكلارطيا كان او  
 يابس او التقييد بالنجف ليس للتخصيص بل المراد  
 انها تطهر بالنجف كما تطهر بالفضل فلو صب على الارض  
 من الماء ما يفسد به ثوب نجس ثلاث قذات فقد طهرت  
 كما روي عن محمد رحمه الله تعالى وظاهر اطلاق المصنف  
 رحمه الله تعالى انها تطهر بالنجف في صلاة الصلوة والتميم  
 وهو رواية بن عباس رضي الله تعالى عنهما على كتابنا  
 رحمه الله تعالى كونه خلاف الاصح كما في الزاهدي  
 وخلاف ظاهر الرواية كما في النخعة وذكر التمر تاسي رحمه  
 الله تعالى ان في كون السطح بمنزلة الارض روايتين  
 والاصح انه يطهر قبل هذا اذا كان التراب في القلنس  
 بمنزلة اربع اصابع مثلا فزق في النجف بين ان يكون  
 بالشمس او الريح كما تقدم فقوله بالشمس ليس يقيد  
 اصداق في **قوله** ومسح الصفيك كالسيف والحداد يطهر  
 له سواء كان نجسا رطبا او يابسا متى كانا وغيره لما صح  
 ان الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يقتلون الحفار



يسوع فهم ثم عيب حونها ووصلت معها قتيلا بصيدا  
لان المجد لو كان ضئلا او منقوشا لا يظهر بالمسيح قال  
الكل لا ربح الله تعالى ويتفرع على طهارة الصديق بالروح  
لو كان على طهره نجاسة لمسيح ظهرت وكذلك الزجاء  
والجريدة المختصدا والخشب الخراطى واليوربا والقصب  
**قوله** ونحت القصب وكذا شقه على ما صرحوا به فيما  
يحمل الشق **قوله** وفكر المني من اليد كما في عنقه بيده  
وصكه حتى يتفتت ومثله الثوب كما سياتي قريبا  
وفيه ايما الخاتمة فلا ضل طيبول على راس الذكر او غدي  
لم يظهر به كما قال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى وقال  
الفقيه ابو صفير رحمه الله تعالى ان مشايخنا رحمهم  
الله تعالى لم يعتبروه لانهم صاروا رتبوا للمني والحيوان غير  
المني يظهر به وهو لا يخرج كما في القنبه لكن اطلق  
المرتا شى رحمه الله تعالى ان الثوب يظهر عن الدم  
القليظ بالثوب وقال ابو العباس رحمه الله تعالى  
انه يظهر عن الغلبة القليظة قياسا على المني كما  
في النوارى والمني شاملا للمني كل حيوان فيسفي ان  
يظهر به وفي الكلام اشاروا الى ان المصنفه والعلة  
بحسان كالمني وبه صرح في النهاية واطلق في المني  
فشهد مني الرصد ومني المداة وفي الخاتمة مني المداة  
لا يظهر لان رقيقه عنزة البول **قوله** الثوب يظهر  
بالفكر من المني قيل ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى  
اليدن والغرف بينه وبين الثوب في طاهر الدرة  
لان السيلوي في البلاء استلزم **قوله** رعويا  
المصنف رحمه الله تعالى لم يذكر اليدن عقلة عما تقدم

قريبا

قربا من قوله وفكر المني من اليدن وانما خصه النور  
منه وان كان كل منهما يظهر بالفكر لا احد من النور  
الاستثنا الذي قريبا **قوله** ومسح المايم بالخرق جمع  
خرقة والمراد اقل الجمع وهو ثلثة قال في الملتقطا  
مسح الرصد موضع النجاسة بثلاث خرقات رطبات نظا  
اجباه عن الغسل انتهى **قوله** في القنية ما يخالفه  
فانه قال مسح الحمام موضع النجاسة مرة واحدة وصلى  
الحجيم ايا ما لا يجب عليه إعادة ما صلى من زوال الدم  
بالمرة الواحدة **قوله** والنار التي تظهر ما احترق كالرو  
اذ صار بالنار ما دال ان القين تبدلت واستحالت  
الى حقيقة اخرى متبدل وصنع وهذا قول محمد  
رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى  
وقال النار تظهر ما احترق لان التفسير انما حصل  
في وضعه والقين باقية فتبقى نجاستها والخلاف  
في اقصا رت القدر حاة اي طيبا اسود والختريد  
سلي وما ذهب اليه محمد رحمه الله تعالى هو المختار وكذا  
نسخا من المجمع ويشترط للمني رحمه الله تعالى **قوله**  
والفقول في التقوير على طريق استيلا مصدر الفعل  
اللان من التقوير كاستيلا الطهارة بمعنى التطهير  
والاصل في كون التقدير مطهرا ما روي عن النبي صلى  
الله عليه وسلم انه سئل في مارة عوت في دهن فقال  
ان كان حاملا القية الفارة وما صولها فلا الباقى وان  
كان ما بطلا وفي رواية انتفع به ولم يوك ذلك هذا الحديث  
الشريفي القلاني رحمه الله تعالى في تحذيبه **قوله** الزكاة  
من الاله في المجل قال في القنية نقلا عن المحرط ما ظهر



جلده بالديانة طهر لجه وعللها بالذكاة قبل ويشترط  
 عند علمائنا صحتها بان يكون الذكاة بين اليدين  
 والحيين منتهاهما يعني المسلم الذي يشع مقدونا  
 بالتسمية **قوله** وترج البير **اقول** يكون نزع البير مطهرا  
 للبنا وما في البير اذا لم يمكن اخراجه كما في البير الزينة  
 وعظم بحيث وقع فيه وثقل اخراجه كميل نزع العسل  
 كفسل العظم انتهى وعلى هذا فقوله لا يفيد نزع  
 البير قبل اخراجه ما وقع في محل اذا لم يمكن اخراجه  
**قوله** ودخل ما من جانب الجاه في الولا الحية الحوص  
 الصفي اذا صار خفا فظلا ما من جانب وضعت  
 جانبها طرفا من روات لم يخرج كله ما فيه لان الماء  
 الجاري لما اتصل وضعت صار في حكم الماء الجاري والماء  
 الجاري طاهر هذا لان تتبين فيه الخباسة وقد  
 بالخر و لان الحوص من الاكلات عشر في عشر فقل  
 ما وه ووقته فيمنع الخباسة ثم دخل فيه الماء فامثلا  
 ولم يخرج منه شيء لم يطهر لانه كلما دخل فيه الماء  
 نجس **قوله** الا في منبالتين زاد بعض الفضلاء ثالثة  
 وهي لو اصاب الماء ثوبا طاف فيه فالطاف الاعلى  
 يطهر بالذكاة والاستقل لا يطهر الا بالفسل لانه  
 اما تصيبه النيلة دون الجرم كما في النجاسة وعلم منه  
 ان النيلة التي لا تطهر الا بالفسل وكنت كبره **قوله**  
 ان يكون الثوب مديا الى ارضه ثقله المصنف رحمه  
 الله تعالى في شرح الكفر عن الانقائي رحمه الله تعالى  
 ثم قال بعده ولم اره لغزفه فاما عن من الكتب  
 وهو جديد كما لا يخفى **قوله** او امي عتب بول **اقول**

في

في القننة بالثما صك او جامع واصاب منه الثوب يطهر  
 بالذكاة انتهى ووجهه ان تصاريفها للمني ومنه يظهر  
 عدم صحة الاستثناء الواقع في كلام المصنف رحمه الله تعالى  
 هذا وقد ردت على ما ذكره من المطهرات الثلاث  
 والعشرين ما في عيون المسائل الا في البير رحمه الله تعالى  
 في باب الاستحسان واذا كان صب فيه عرق ففسل  
 ثلاث مرات فانه يطهر اذا لم يبق فيه رائحة الخمر  
 وان بقي فيه رائحة الخمر فانه لا يجوز ان يجعل فيه شيئا  
 سوى الخمر فانه اذا جعل فيه الخمر يطهر وان لم يفسل  
 بالماء انتهى وروى ان ما في شرح الجامع المصنف  
 للمترشي رحمه الله تعالى اذ اية القائل النجس فانه يطهر  
 بالاذابة وقيل لا وفيل يذاب بما طاهر ثلاث مرات  
 فيطهر انتهى وروى ايضا لو طرح الثوب في الماء الكثير  
 الذي وقع فيه نجاسة فتغير قرا لا يتغير طهر في  
 الاشياء عذرة في اي رتبة من رتبة النجاسة ولم يطهر  
 في الاشياء عذرة من رتبة النجاسة وهو القياس  
 الصحيح كما في شرح الجامع المصنف للمترشي رحمه الله  
 تعالى وهذا الجرح والانتحاب من طراد هذا الكتاب **قوله**  
 الابوار كلها نجسة **اقول** في الذخيرة ضد النجاسة ويولها  
 نجس نجاسة على جهة انتهى وهو غريب فلم يجز ان  
 للنجاسة بولا وضاد **قوله** الابوار النجاسة فان طاهر للمضروبة  
 والنجاسة هو الوطواط وله اربعة اسما ما ذكره وضاف  
 وضاد ونكر في النجاسة في بعض المواضع ان النجاسة  
 بول وفي بعضها انه لا بول لانه ناسا كذا في الذخيرة  
 من الذبايح وفي جمع الفتاوى في قول الحفاش بغير قدر



الدرهم ولا يول لغيره من الطيور وبواسير الطيور البله  
 التي مع ضربها وفي منية المفتي يول الخفاش وضربها  
 لا يولد له الا انتى **قوله** ويستثنى يول الحام  
 لما في اليزار يول الخفاش كبول الحام انتهى وهو  
 مخالف لما في جميع الفتاوى من انه لا يول لغير الخفاش  
 من الطيور ويستثنى ايضا يول الطائفة لما في الظهيرة  
 يول الخفاش ليس بحسن للدم ضرورة وكذلك يول الفارة  
 لانه لا يولد الا من علفه لكونه في الثانية انه حسن في اظهر  
 الروايات يولد لما والثوب انتهى وفي الخلاصة  
 انه يجنب الامان والتوبى في الفم وهو حسن  
 لفاته تجنب الاضار في الطيور يولد الفارة وان  
 اصابه التوبى لا يفسده ويحل في زواجر قدر الدم  
 افسده وهو الظاهر انتهى ويستثنى ايضا خردون  
 القرفانة طاهر في هذا الجنس وفي الفتاوى  
 البرافيش لا يولد الا من علفه في الفم وهو عذري  
 فلم يولد له الا من علفه في الفم **قوله** واختلف  
 التصحيح في يول الفارة في الفم في الثانية  
 يول الفارة والفارة وضربها حسن في اظهر الروايتين  
 يفسد الماكول والتوبى انتهى هذا تفيد ان الرواية  
 الصحيحة الثانية وفي الواضحات ويول السورجس  
 انقلها انتهى ومن ثم قال بعض الفضلاء انما المصنف  
 رحمه الله تعالى اختلف في ما لا يولد له ومدا  
 كما في يول في لفتية مداراة الشاة كالدم وقبل يولها  
 انتهى قال في الجنب طائفة طارئة وفيه انتهى لا يولد  
 انتى يول في جوف الانسا فلان كان ما عاه فحله

حكم

كما يولد انتهى قال الكا لار رحمه الله تعالى هو يفتي  
 انه كذا في لوات فانه ساهى وقد ساهى في النواقض  
 ما هو الا صنف يعني عدم النقض وقد صح **قوله**  
 في المصبي ارتفع عن كافر فاصاب ثياب الامان  
 زاد على الدرهم منع قال وروي الحسن رحمه الله تعالى  
 عن الامام رحمه الله تعالى ان لا يولد له ما لم يفتش لانه  
 لم يفتش من كل وجه في غريب الرواية عن الامام  
 رحمه الله تعالى وهو الصحيح وفيه ما ذكرنا انتهى كلام  
 الكا لار رحمه الله تعالى والسبقين الروي واليعروا الخبي  
 والرويت للحار والفرس وان في البقرة والنمل لا يولد  
 والفق **قوله** وجرة البقرة كسرقته في ليرة البقرة  
 هي التي يخرجها من في وقتها اهله في قالوا لا يعرف  
 واصلا في شيء هناك الا الدم المشهور يعني في وقت  
 لا يحصى غيره في وقتها في وقتها استبان لا يجوز  
 الصلاة فيه والى الله المصلي ان كان في صلاة كذا  
 في الجوهرة وفي العنية وقع في المصلي على  
 صراحاته ثم حافت الا يمس قبل عليه فيه نظر فقد قال  
 عنه الله الحرام في رحمه الله تعالى في الدم المشهور المصلي  
 يمنع صلاته الا ان اصلا المصلي يشهدا عليه دم  
 جازت صلاته ولو اصاب المصلي حنك لم تجز صلاته  
 لانه صكر زال عن المكاتب الذي صكر طهارته وقد اذا  
 وقع في الماء والدم الباقي في الماء ولا يعني في حق  
 المرق لا التوب وعنده **قوله** والباقي في المرق يعني  
 لعدم امكان التوب عنه **قوله** وعن ابن يوسف رحمه الله  
 تعالى يعني في الاكل دون الثياب كذا في منية المصلي



**قوله** ودم قلبه الشاة عبارة المصنف رحمه الله تعالى في  
 شرح الكافي وما دام قلبه الشاة ففي الشاة ما ظهر  
 كدم الكبد والطحال وفي القنية انه يحسن **قوله** وما لم يسل  
 من بدنه الانسان لانه لا يكون صديقا فلا يكون نجسا  
 وامامه من غير الانسان اذا لم يسل فالظاهر انه لا يكون  
 نجسا لانه غير متعلق به في حقيقته فان التقيد بالانسان  
 انما هو في **قوله** كثر خبثه وقيل ظاهره هو من نجاسة ضرو  
 البخر والارزاق لا من نجاسة الكبد لانه في النقص ما  
 يورثه واما ما هو من الارض ودواب البحر وفيه وما يغفل  
 عن نجاسته شيئا فغير نجس وغير متعلق بشيء من  
 الاشياء والتقصير في انفسه في قول عبد الله الجاني  
 رحمه الله تعالى وهذا الحق ارجح ان الله تعالى  
 المحقق في علمه وفي حاله من سائر النجاسة القارة  
 والسيولة والريضة والدم والخبث والارزاق وسائر  
 النجاسات وان وقع في الماء لم ينجس منه ويؤكلها نجس  
 وما ليس له بؤس من نجاسة فالتكثير من نجاستها ظاهر  
 وقيل ان نجاستها في ذلك حالها طاهر **قوله** **قلت**  
 فيما ذكره في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قيل يرد في اطلاق الطير الدجاج والاوز مع ان  
 ضروها نجس الا ان يقال لما كثر اقتناؤها ونجاستها  
 في البيوت ونجاستها في الدواجن لم يرد في هذا الاطلاق  
**قوله** على اصحاب القولين يعني قول الامام وابي يوسف  
 رحمه الله تعالى واما علي قول محمد رحمه الله تعالى  
 فنجسها كما في الشاة **قوله** وضوء الفارة على هذا روايتان  
 الغير الظاهرة كما قدمناه **قوله** الجمل المتعلق من

الحج

الحج بكيفية يعني في ظاهره الدواجن وهو المحتار كما في  
 العناية والمراد بالحج صورة **قوله** وفي البحر في  
 باب شروط الصلاة كل عضو هو صورة من المرات  
 اذا انفصل عنها هذا يجوز النظر اليه فيمن روايتان  
 اعداها يجوز كما يجوز النظر اليه فيهما ووجهها هو  
 والشاة لا يجوز وهو الاصح وكذا الذكر الملقطوع  
 من الرجل ويضمه اليه اذا طلق على هذا الاصح  
 انه لا يجوز انتهى **قوله** والسبب الساقطة الحاضرة  
**قلت** فيه ان السبب الساقطة لا يتنجس بالانفصال  
 لانه عظم الاضيات فيه كما في النجاسة في الخطر والاباحة  
 وفي المجموع من المفصلات للصلاة ولو اعدا ربيضة  
 او غيره الى فيه جازت الصلاة الحاضرة قال الشافعي  
 رحمه الله تعالى لانه عظم الناس طاهر في ظاهره  
 المذهب فيذكر الاصح لانه جاز في رواية شاذة ان  
 السبب الملقط من الحجس **قوله** لا يرد الخفيف  
 الا في البيت الحاضر في الملقط طرفة متعلقة  
 اصابتها نجاسة فتسربت فيها بكتفه القبيل  
 ثلاث يدقعة واحدة وان كان جديدا قبل ثلاث  
 مرات وخفيف في كل مرة وكذا الجواب في الحرق  
 والحديد والخطبة المنقعة في الخائصة والخصيرة  
 من الدرع اذا نجس والسكينة الموقوفة الى النجس  
 وهذا كله قول ابي يوسف رحمه الله تعالى انتهى  
 والمراد بالنجاسة انقطاع الطريق **قوله** بشرط طهي  
 الاستحباب لانه الداجنة الحاضرة **قوله** في ما نجس

ل



الحاضرة في القبة راي رجلا يتوضا بما هو من تحسب  
عليه ان يجيره وقال ابو حامد رحمه الله تعالى لا يجب  
ولا راي في ثوب غيره بخاسة اي في معين المفتي وقيل  
يجب عليه علامة علي كذا حاله في وفي الملقط اذا  
لا يحس عليه ثوب غيره بخاسة اكثر من قدرا لدرهم غيره  
ولا يسمع منه في المرقعة اذا انتت لا تجب الخافرة  
في القبة تقا اعني حامد رحمه الله تعالى المرقعة اذا  
انتت لا تجب وتقلعت صلاة الجليلي رحمه الله تعالى  
الطعام اذا فقير ولا يشد فقيره بغيره في كتاب  
الاشربة ان كان بالغير لا يحرم وقال محمد امام الائمة  
الترجاني رحمه الله تعالى فيجمل ما ذكره الجليلي رحمه  
الله تعالى على نهاية الفقر وما ذكره في الاشربة  
على نفس التبر وقال الطحاوي رحمه الله تعالى  
في مشكل الا ان الله اذا انتت يحرم اكله والضم واللين  
والزيت والدهن اذا انتت لا يحرم وقال القاضى عبد  
الحارر رحمه الله تعالى اذا انتت ووقع في اللحم دود  
انتت فهو طاهر لا ينجس وفي النهاية ثم الاستحالة  
الي فساد الاوصية النجاسة لا محالة قال المصنف رحمه  
الله تعالى في الجرم نقل عبارة النهاية بهذا علم  
صنف ما في الحزانة هو اعليه لما الى حاضره حق  
المبادرة انما هو في القبة لا محالة عار القليان في  
الما قال في الفتح ولو القيت رجلا في القليان في  
الما قيل ان يشق بطنها لتفريشها او كرش قيل  
القبة لا مطلقا انتهى ابداه في تشريحها النجاسة  
المحتملة بواحدة القليان ان كان علي قول ابن يوسف

۲۰

رحمه الله تعالى يجب ان يظهر عليه قانون ما تقدم في  
 الحج انتهى قال بعض الفضلاء علي القول الاول اشهد  
 ان الحج السميطة بمصر حيث لا يظهر لك العلة المذكورة  
 لا تثبت حتى يصل الى حدة الفليان ويمكث فيه الحج  
 بعد ذلك زمانا يقع في مثله الشرب والرضوخ باطن  
 الحج وكلامه الاثنية من الامرين غير متحقق  
 في السميطة الواقع بمصر حيث كان الى حدة الفليان  
 ويمكث فيه الحج بعد ذلك زمانا يقع في مثله الشرب  
 والرضوخ باطن الحج وكلامه من الامرين غير متحقق  
 في السميطة الواقع بمصر حيث لا يصل الى حدة الفليان  
 ولا يترك فيه الامتداد ما تصل الحرارة الى بطنه الحار  
 الا ان يجد الحرارة بها كلها تطير ذلك كما في الملقط  
 لا يجد الحار الى الحار للتخليل ولكن يجد الحار الى الحار ولا  
 يعود اياه التصدي الى البيعة ويعوده الى بيت  
 الموزن يجد السراج من بيته الى المسجد ولا يجد  
 من المسجد الى بيته **كتاب**  
**الصلاة قوله** فلا وقتا فيها اي لا قضاء عليه  
 من حيث الوجوب بالشروع ولا قضاء قبل الاكمال  
 اما في القرض فانه واجب قبل الشروع وقضاء قبله  
 في وقته قبل الاكمال فيوديه واما في السنة فلا تكملها  
 وان وجبت بالشروع الا انه اضدها في الوقت فيودها  
 هذا تقرير كلامه وتحقيق مرامه وفيه انه ذكر في  
 القنية انه لو شرع في سنة من السنة او السراويل  
 لا يلزمه المضي ولا قضاؤها اذا افسد انتهى بخلافه  
 ما في المسئلة وشرعها للبرهان الحلي رحمه الله تعالى



من انه اذا شرع في الاربع التي قبل الظهر وقبل الجمعة  
او بعدها ثم قطع في الشق الاول والثاني يلزمه الاربع  
اي قضاها انتهى **قلت** ولولا وجوب المضي لما لم  
القضا **قلت** وكذا اذا شرع طائتان عليه فرضا يعني  
وقطعه قبل اتمامه في شرع الجامع الصغير للمترقي رحمه  
الله تعالى وكذا صلاة المظنون يعني كالصوم لا قضا  
فيها الا ان يمضي فيها بعد ما علم بخلافه اجماع المظنون  
حيث يكون مظلونا لان الظن نذر في الحج وكذا الوادي  
الزكاة ثم ظهر ان الزكاة عليه يسترد هلالها وقصبت  
صدقة انتهى وفي الزكاة من باب الاضمار لو شرع  
في الحج بشية الفرض ثم تبين انه كان ادي الفرض لزمه  
المضي فيه وان اضربه وجب عليه قضاؤه انتهى  
وفي النهاية من باب سجود السهو ولو تصدق على فقير  
على ظن ان عليه زكاة ثم تبين انه لم يكن عليه زكاة  
تبقى لازمة ولا يكتفى من استرادها بما لا انتهى **واعلم**  
ان في معنى المظنون من غير المشكك رطوبة فانه غير  
مضمون بالافساد كما صدر به المصنف رحمه الله تعالى في  
الحج عند قوله ولا يصام يوم السكك الا بطوعا **واعلم**  
ان التقويد بالفرض اتفاقا لانه لو شرع في التلف على ظن  
انه عليه شرع علم انه لا شيء عليه كان متطوعا والاصح  
ان يتممها فطرا لا قضا عليه كذا في المحيط **قلت** والصلاة  
كالصوم في هذا وقيد صاحب الهداية رحمه الله تعالى  
في التجنس بانه يمضي عليه ساعة من حين ظهر انه  
لا شيء عليه فانه مضي ساعة ثم اظهر عليه القضا  
لان ما مضى عليه صار كأنه نوي المضي عليه في هذه

الساعة

الساعة فان كان قبل الزوال صار شارعا في الصوم النكوع  
فيجب عليه ثم اذا نوي الصوم للقضا بعد طلوع الفجر  
لا تصح نية القضا يصير صائما وان اظهر يلزمه القضا  
كما اذا نوي التطوع ابتداء وهذه تدرسا شكلا لا على مسألة  
المظنون كذا في البحر عند قوله والمضطوع بغير عذر ثم  
افساد الصوم والصلاة بعد الشرع فيها مذكروه نفس  
عليه كذا في غاية البيان وليس يحرام لان الاول ليس  
قطعا بالدلالة كما اوضحه في الفتح **قلت** اقتدا الانسان يارني  
بالامعة فاستد مطلقا بالخير وذلك ان اقتدا القاري  
بالاي والمستتر بالجارى والناتق بالافترس ولم يذكر  
المصنف رحمه الله تعالى في القضا سابقا ولا لاحقا بل  
الاطلاقة في مقابلته في هذه المسألة والتي بعد هذا  
قوله الا ثلاثة المستح منة الى اخره نقله المصنف رحمه  
الله تعالى في البحر عن المجتبى وعبارته واقفا المستح  
بالمستحاضة والصالحات في الايجور كالحج المشكك  
بالحج المشكك **قلت** ثم قال بعده لعلمه بما ان يكون الاما  
حائضا لها اذا انتفى الاحتقار في الجوارز لا من قبل  
الميتة وان لا يجوز اقتدا خلافا لاوليها كالحج المشكك  
بالحج المشكك ان يكون الاما من امتلا فالحج المشكك  
كذا ذكره الاسيبجا في رحمه الله تعالى والصلاة اي ايام  
عادتها في الحنفية وهو المختار في المختار **قلت** القعدة فرض  
في القعدة الرباعي الاول ان يقول في غير الشاي ليل لا يد  
عليه المفرد **قلت** طائفة فرض عليه في الاربع ووجهه  
انه يقين عليه ان يقرأ في بقي من صلاة الامام لعدم  
القعدة في الاوليين فلا قضا التحق بالقراءة باول صلاة







ثم يكيد لانه لو بدا بالتكبير يصير مواليا بين التكبير  
 ولم يقبل به امد من الصلابة رضي الله تعالى عنه ولو  
 بدا بالقرات يصير موافقا لقول الامام علي بن ابي  
 طالب رضي الله تعالى عنه وكذا رضي الله تعالى عنه  
 فكان اوليكما في المحيط وفي شرح الجامع الصغير للامام  
 الترمذي رضي الله تعالى عنه المسبوق ما يصلي مع  
 الامام اضر صلاة عندهما وعند محمد بن عبد الله بن علي  
 اولها وتظهر شدة الخلاف في الاستتاع فانه لو ادرك  
 ركعة مع الامام فانه يستفتح عند محمد بن عبد الله بن علي  
 فيما ادرك مع الامام خلافا لهما ولو قام الي القضا يستفتح  
 خلافا له وهو قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه  
 وكذا انظر شدة الخلاف في تكبيرات صلاة الفجر فانه  
 لو ادرك ركعة مع الامام من صلاة الفجر وهو امامه  
 لم يركب رأي ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ثم قام  
 الي القضا عند محمد بن عبد الله بن علي بقدا ولا ثم يكيد  
 وعندهما يكيد ولا ثم يقيد وذكر بكرهه رضي الله تعالى في  
 باب صلاة الفجر المسبوق ما يقضي او لصلاة عند  
 محمد بن عبد الله بن علي الا في حق القراءة والفتوت وذكر  
 ابو ادراس رضي الله تعالى عنه واتفقوا ان ما يقضي اول  
 صلاة في حق الفتوت وفي حق الفجرة اخر صلاة  
 وفي حق القراءة اولها حتى لو تسبق بركعة او ركعتين  
 قد اتمى يقضي الفاكحة والسورة وذكر الجلال بن عبد الله  
 بن علي عن محمد بن عبد الله بن علي بقرا الفاكحة لانه يقضي  
 اضر صلاة عندة وفي التفاريف لا يقنت فيما يقضي  
 وان ادرك الامام والعا في الثالثة عند محمد بن عبد الله

تعالى

تعالى ايضا وفي النظم المسبوق يقضي او لصلاة في ظاهر  
 الاموال وعند محمد بن عبد الله بن علي اضرها انتهى **واعلم**  
 ان المسبوق قبل السلام بعد فتوته قد راى تشهد ولو  
 قام مع ويكره تحريك الا في مواضع منها اذا طاف وهو  
 ما سجد عام مدة المسبح لو انتظر سلام الامام ومنها  
 لو طاف المسبوق في الجمعة خروجه الوقت ومنها لو طاف  
 خروجه الوقت في صلاة العيد بين الفجر ومنها لو طاف  
 ان يستدبره الحديث ومنها لو طاف ان يحبس الناس بين  
 يديهما في الفتح يعني لو قام حيث يصح قيامه وقرع قبل  
 سلام الامام ويأبى في السلام فيل تقصد صلواته  
 والفتوي ان لا تقصد صلواته وان كان اقتدا به بعد  
 المفارقة تقصد الوقوع عليه الفداء قصار كتبه  
 الحديث في هذه الحالة **قوله** لا اعتبار بنية الكافر الا  
 اذا قصد السفر الحاضر قبل عليه هذا يحتاج الى تأمل  
 لانه ان اراد بنية في العبادة فلا يدخل السفر فلا  
 يشي وان اراد في العبادة وغيره ففقيه ينظر  
 اذا الفتق يصح منه ويجازي على نية في الدنيا التي  
**اقول** يمكن الجواب باضطرار الشك الثاني ولا يرد  
 الفتق فانه ليس بعبادة وضفا ولذا صح من الكافر  
 على ان في دعوى ان السفر لا يكون عبارة نظرافتا  
 وهنا مسألة تستحق الاشكال في استثنائها وهي  
 ما اذا قبح الكافر بنية الاسلام يصير مسلما ويصح  
 تيممه محمد بن ابي يوسف رحمه الله تعالى كما في تهذيب  
 القلانسي رحمه الله تعالى **قوله** بخلاف الصبي اذا بلغ الي  
 اضره **اقول** هذا يقضي ان شرط طهارة الثانية من الصبي

مد



البلوغ وقد تقدم في أوامرها القاعدة الثانية من الفن الأول  
 أن شرط صحة النية من الصبي المتميز لا البلوغ فليحذر  
**قوله** لا يكسر جهلا لا في مسائل في شرح الترمذي على الجامع  
 الصغير قال مشايخنا رضي الله تعالى عنهم التكبير جهرا في  
 غير هذه الأيام ليس إلا إذا كان العدو والنصوص في  
 قاتل البعوض عليه هذا الخبر والمخاوف كلها انتهى **قوله**  
 للتشريق لا يصلح أن تكون علة لما قبله وجعل اللام بمعنى  
 إلى لفظة لا يصلح أن تكون علة لما قبله وجعل اللام بمعنى  
 في المعنى كأن قرأ على قول القاصص رضي الله تعالى  
 وهو وظائف ما مضى باب الحقوق المعتبرة رضي الله  
 تعالى وإن جعلت خارجة لم يصح على كذا القولين **قوله**  
 النية بالقلب ولا يقوم اللسان مقامه لا عند التقيد  
 بأن لا يفتر أن يحضر قلبه لينوي بقلبه أو بيان يشك  
 في النية كما في الفتنة **قوله** الدعوة الاستجابة يوم الجمعة  
 في وقت العصر عندنا **قوله** الظاهر هنا دالة في جميع  
 وقتها انتهى وهو من صين بلوغ ظلال الشيء مثله  
 أو مثله على اختلاف القولين في القروب **قوله** إذا صححت  
 صلاة الإمام صححت صلاة المأموم إلا إذا احدث إلى  
 آخره **قوله** ينبغي أن يقرأ ما يوقام الإمام إلى الركعة  
 الخامسة قبل الركعة ثم يعاد ولم يعد مقتضى بأن قيد  
 الركعة الخامسة بالسجدة طارت صلاة الإمام وأقبلوا  
 في صلاة المقتدي والاصطلاح إعادة كما في الترمذي  
 بقرآن يقال ولا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة  
 المأموم ويستثنى من ذلك ما لو تذكر الإمام فائتة بعد  
 الفراغ وظل في مسبوق والاصح ولا تقصد صلاة المسبوق  
 والأظهر أن تقصد صلاة اللاصق في ذلك يعني لأنه ضل

الإمام

الإمام حكما بخلاف المسبوق فأنقصت فرد فيما يقضي كذا في  
 القنية وكذا الوارد الإمام والاصح ما يذهب تعالى في التقيد  
 صلاة المسبوق وتقصد صلاة اللاصق كما في القنية  
 ويستثنى أيضا ما لو احدث فاصدت فان الإمام موم  
 يتعين له الخ لافه نوي أو لم ينوي والإمام الأول يتم  
 صلاته مقتديا بالثاني حتى لو كان الإمام مقترضا  
 فاصدت فخرج من المسجد وكان الإمام موم متقفا للفساد  
 صلاة الإمام دون المأموم **قوله** إلا في مسألة واحدة  
 قيل عليه ظاهر فساد صلاة كل منهما وقد يقال  
 نصريحهم بعدم صحة صلاة القاري بالأمي لا يستلزم  
 الفساد بل مقتضاه كون كل منهما مستقدا ومن ثم صحت  
 بان الإمام إذا لم ينوي إمامة الصلاة لا يصح اقتداؤها  
 به وتكون مستقرة فان قدرت تحت صلاحها والأوجب  
 عليها الإعادة لعدم العدة وهذا نص في اقتضاء عدم  
 صحة الاقتدا الانفراد دون الفساد فتدبره فإنه لهم  
 انتهى **قوله** دعوي أن نصريحهم بعدم صحة اقتداء  
 القاري بالأمي لا يستلزم الفساد بل مقتضاه كون  
 كل منهما مستقدا ممنوع فقد صدر إلى الحاكم الشهيد رحمه  
 الله تعالى في الكافي الذي جمع فيه كلام الإمام محمد رحمه  
 الله تعالى من الكتب الأربع التي هي ظاهر الرواية  
 أن القاري لو دخل في صلاة أي تطوعا أو في صلاة إمام  
 أو جنب على غير وضوء أو سجدتها فليس عليه قضاء  
 لأنه لم يدخل في صلاة تامة فقد استلزم عدم صحة الاقتدا  
 الفساد دون الانفراد **قوله** ما صح في السراج الوهاج من  
 صحة الشروع في صلاة نفسه في خلاف ظاهر الرواية



كما في الجبهة اما يتعلق بنفسا د صلاة المقتدي وما  
 فسد صلاة الامام فقول الامام اي حنيقة في  
 الله تعالى عنه وقال لا صلاة له تامة لانه مفذوق وله  
 الله ترك فرض القيات مع القدرة عليها فتفسد صلاة  
 وهذا لانه لو اقتدي بالقاري تكون قرائته قراءة له واما  
 ما استدل عليه ما ذكره من مسالة المداة اذا لم ينوي للامام  
 اما متها فغير صحيح لانه لا يتصور فيها دخول المرأة في  
 صلاة مع عدم صحة نية امامتها وضارت مستفردة  
 بصلاة بنفسها بخلاف ما نحن فيه فان نية الامامة  
 ليست بشرط فيه فكيف تكون رضا في اقتضا عدم صحة  
 الا فتدا الاقرا دون الفساد فيما الكلام فيه فتأمل  
 ايها النبي قوله والمسالتان في الايضاح يعني ايضا الامام  
 الذي في رعه الله تعالى في باب فساد صلاة الامام فساد  
 صلاة الامام وعبارته تفسد صلاة الامام فساد  
 صلاة الامام لان يكون الامام في فرضه وصورة  
 ذلك اذا احدث الامام فاستخلف مسوقا فلما فقد قدر  
 التشهد فحقيقته او احدث متعلما فسدت صلاة الخليفة  
 وصلاة المقتدي تامة وروي عن ابي يوسف رحمه الله  
 تعالى ان صلاة المقتدي ايضا فاسدة في قول الامام  
 رعه الله تعالى وقال لا اتقصد ولو تكلم الامام واخرج  
 من المسجد ففسد صلاة الامام في قوله شر قال في  
 باب اختلاف فرض الامام والامام يوم الغريبات  
 اللايسين والاصحاب العدل الدائم الصحة والا امي القاري  
 ولا الاخرين المتكلم والاي ولا يوم المومن لم يترك  
 ويسجد وقال في رعه الله تعالى يجوز ولا تقوم المرأة لجل  
 وان اقتدي احد من هؤلاء ببعض ما ذكرنا فصلاة الامام

تامة

تامة وصلاة الامام يوم فاسدة الا في فصل واحد وهو  
 الامام اذا ما القاري وصلاة الامام والقاري فاسدة  
 في قول الامام رعه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد  
 رعه الله تعالى صلاة الامام ومن لا يقرأ تامة قوله  
 فشروعه لا تحصيل الركعة في الصف الا ضرا فصلا من  
 وفصل الصف **اقول** ولعل وجهه ان الجماعة سنة  
 مؤكدة تقرب من الواجب بل قبل بوجوبها بخلاف فصل  
 الصف الاول **قوله** شرع متفلا بثلاث وسلم الى اخره في  
 الجرا اذا صلى ثلاث ركعات بقعدة واحدة الاصح انه  
 لا يجوز وفسد الشفع لان ما يصل به القعدة وهو الركعة  
 الاضدية فسدت لان التنقل للركعة الواحدة غير مشروع  
 فيفسد ما قبله كذا في البدايع **قوله** شرع في الفريضة  
 بسنة مضى ولا يقتضيها لان سنة الفجر لا تقتضي الا  
 اذا كانت مع الفرض فتقتضي بها له سواء قضاة مع  
 الجماعة او وحده كان الاصل في السنة ان لا تقتضي اي  
 لا يقتضيها القضا بالفرض والواجب والحديث  
 الشريف ورد في قضائها بقا بالفرض في عداة ليلة  
 التكريس فبقوا وراهم على الاصل **قوله** الانتفاك  
 بالسنة عقب الفرض افضل من الدعاء ذكر شمس الائمة  
 الحارثي رحمه الله تعالى ان لا ياسب بان يقرأ بين  
 الفريضة والسنة والا ورا دانت في قول لا ياسب  
 لما تركه اولي وما تركه اولي مرسوعة الي كراهة التنزيه  
 فيستأد منه ان قراة الا ورا ديبين الفريضة والسنة  
 مكرهه تنزيها **قوله** قراءة الفاتحة افضل من الدعاء لما ثور  
 قيل مراده قرائتها ختم للصلاة لا اللهمات عقب المكتوبة



لما ذكرنا ان قراءة الفاتحة واجل المرات عقب المكتوبة  
 بدعة انتهى وقيل لم يثبت موطن ذلك ولعل المراد ان الحمد  
 التي تنديب فيها الادعية الماثورة خارج الصلاة تكون  
 الفاتحة فيها افضل من الايات بالدعاء **قول** كل ذكر فأت  
 محلها الاضرة **قول** يستثنى من ذلك صلاة ادرك الامام  
 في صلاة العيد في الركوع وضاف في ركوع الامام راسه  
 فانه يذكر ويأتي بالكبيرات في الركوع عندها وقال  
 ابو يوسف رحمه الله تعالى سقطت عنه لان محلهما  
 القيام المطلق كالقنوت واذا أتى بالكبيرات عندها  
 هل يرفع يديه قالوا ينبغي ان يرفع لان رفع اليدين سنة  
 في تكبيرات العيد كذا في الواجبة بقي انهم تكبروا انه  
 لو تذكر انه لو تذكر تكبيرات العيد وهو في الركوع يرفع  
 اليد القيام على ما اشار اليه في الكافي وكذا في تالخيص  
 الجامع الكبير وصدر فيه في شروحه والذي ذكره في  
 التالخيص انه يجوز رفع يديه في الركوع ولم يمتد لاحد  
 واجبه ثبت محله فاعلم ان ركعة الركوع لانه لم  
 يمتد لان تمامه بالرفع لاجل تكبيرات العيد لانه واجب  
 ما لم يفت محله من كل وجه لان الركوع قائما كما قال  
 البرهان الحلبي رحمه الله تعالى والفرق بين تكبيرات  
 العيد والقنوت لو تذكر انه تركه وهو في الركوع لا يفت  
 ولا يفت في احد الركعتين مشكوك ولم ار من يفت  
 للفرق والذي يظهر ان كونه تكبيرات العيد مجع عليه  
 دون القنوت انتهى وقدر في البحر المصنف رحمه الله  
 تعالى فليدبر **قول** صلى مكشوف الرأس لم يكره **قول**  
 فيه عدم الكراهة في البيازية ما اذا كان المكشوف للقصر

اما اذا

اما اذا كان للسماعون بالصلاة في كبره واطلق الكراهة  
 في الملتقط فقال لوصف الداس بها وبالصلاة بكرة  
 ولو وصفه بغيرها بكرة ايضا انتهى وهو مخالف لاطلاق  
 المصنف رحمه الله تعالى عدم الكراهة ولتقيدها  
 المذكور في البيازية وغيرها قوله الرباعية المستوتة  
 كالقصر من اطلق فشمه الاربع قبل الحجة وبها وانها  
 صلاة واحدة كالقصر وعن الباقي رحمه الله تعالى  
 يصلي ويستفتح في السنة الواحدة بقا في صلاة الامة رحمه  
 الله تعالى قال الباقي رحمه الله تعالى قرب للزهروما  
 قاله غيره اقرب للمقنة كذا في شرح الجامع الصغير  
 للميرزا تقي رحمه الله تعالى **قول** الاخصص القنوت زاد  
 اصلا المصنف رحمه الله تعالى على ذلك صلاة الرباعية  
 المستوتة على الدابة في المصنف واختلفوا في سنة الفجر  
 بنا على الاختلاف في وجوبها ذكره ابن اسحاق رحمه الله  
 تعالى والثالثة لا يأتي بدعا التوجه فيها كما في الفتح  
 والاربعية انما لا تقضي السنة الفجر فتبطل ولم ارجع  
 هل خير في السنة الليالية بين الجهر والاضواء ظاهر  
 قوله في غير المقرد فيما يحمد يستدل بالليل انه خير  
**قول** فلا يستفتح اذا قام الى الثالثة قيل يعني في السنة  
 الموكدة واما عندها كالاربع قبل العصر والعشاء والنفا  
 التي يصليها اولها في القعدة الاولى منها يصلي  
 وفي الشفع الثاني يأتي بالشا والتفوا اتفاقا **قول** كل  
 صلاة ادبت مع ترك واجب **قول** يريد على عكس هذه  
 القضية ما اذا صلى المغرب في يوم عرفة في وقتها  
 في الطريق او بعرفات تجب عليه الامادة عندها خلافا

قل



لا يبيد يوسف رحمه الله تعالى كما في التفتيح للبحوثي رحمه  
 الله تعالى مع انه لم يترك واجبا ولم يفعل مكرها حريا  
**والجواب** انه اعادة الصلاة في وقتها المقصود فقد صلا  
 قبل الوقوف في هذه الليلة خصوصا وصية لتلك الليلة  
 بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم استمع لي الصلاة  
 امام علي بن ابي طالب في الصلاة الشرعية يشترط فيها الاطراد  
 دون الاقفاك من شرا لا فرق بين واجب وواجب فاقى  
 الدوام والفرق من انه يومه بالاعادة في ترك الفاتحة لا في  
 تركه في السورة الى الفاتحة او ما يقوم مقامها من  
 ثلاث ايات فصلا او اية طويلة من صيغة كما في البحر ولم  
 يذكر ما اذا دبت مع ترك سنة او مستحب والحكم انها تقاد  
 استحبنا يا واداديت مع فعل مكره وتشرتها فالاولا عاها  
 كما في بقية الحواشي وفي القنية صبية صلت مكشوفة  
 الدانت لا تومر بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة  
 تومر بالاعادة وتذا بغير وضوء اذا لم يتم ركوعه ولا  
 سجوده يومه بالاعادة في القنية يومه بالاعادة في  
 الوقت لا بعده في الغصا في الحالين **اولا قوله** اذا رفع  
 راسه قبل امامه الى ارضه ظاهر كلامه او يشهد  
 رفع الياس من الركوع والسجود وقوله بعد ذلك  
 فانه يقود الى السجود بقية التحصيص بالرفع من  
 السجود ولا وجه له قال في القنية رفع راسه من  
 الركوع والسجود قبل امامه يجب عليه القود متابعة  
 للامام والمعتبر هو الاول انتهى وصيغته فكان  
 الاول ان يحذف لفظ الى السجود او ويرد لفظ الركوع  
**قوله** من جمع بينهما لايال ثواب الجماعة يعني التي تكون

في المسجد لزيادة فضيلته وتكثيرها عنه واظهار  
 شفا بالاسلام واما اصل الفضيلة وهي المضاعفة  
 سبع وعشرين درجة فاصلتها الصلاة جماعة في بيته  
 على هبة الجماعة الكريمة في المسجد **فالحاصل** ان كل  
 ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيه او يصلح للاشتمال  
 عليه من شرف المكان واظهار الشعار وتكثير  
 سواد المسلمين وايقلا في كل يوم وبينهم يقيد  
 هذا ما اذا كانت الجماعة في استكمال السن والاداء  
 واما ان كانت الجماعة في البيت الذي اذا كان امام  
 المسجد دخل ببعض الواجبات كما في كثير من ائمة الزما  
 والله تعالى المستعان كذا في شرح البرهان الحلبي رحمه  
 الله تعالى على المتن وفيه سقط ما قبل ما ذكره  
 المصنف رحمه الله تعالى في الفلما ذكره في البحر صحت  
 قال ولا فرق في ذلك كما في الصلاة بالجماعة بين ان  
 تكون في المسجد او في بيته حتى لو صلى بزوجته او  
 جارسته او ولده فقد اتي بفضيلة الجماعة انتهى وما  
 يدل على ان مراد المصنف رحمه الله تعالى هنا بقوله  
 لا ينال ثواب الجماعة عدم ثواب الجماعة الواقعة في  
 المسجد لا مطلق ثواب الجماعة لما في البزارية من الثالث  
 في البر والرج وان صلاها جماعة في بيته فالصحيح  
 انه قال لا حد في الفضيلتين فان الاداء جماعة في  
 المسجد فضيلة ليست للاداء في البيت وكذا الحكم في  
 المكتوبة التي هي هنا وقد ذكر في الخزانة ان يطوع  
 الامام في الموضع الذي يصلي فيه العذر فيعكروه  
 انتهى وظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان تكون



صلاة الامام في المسجد او في البيت قوله لا ينبغي للمؤمن انتظار  
 احد الا ان يكون شريفا فبدا بالانتظار لانه لو طوّل المودن  
 الاقامة ليدرك الامانات في الصلاة ينبغي ان يكون في  
 قوله كما في التمرقاشي معزيا الى الجاهل الذي رآه الله تعالى  
 وقيد بالانتظار المودن لان الامام لو اصاب في ركوعه  
 بداضد في المسجد ليدرك انتظاره فيض قال ابو يوسف رحمه  
 الله تعالى سالت الامام رحمه الله تعالى فقال لا ينبغي  
 ان يردضد في صلاة ما ليس منها وارضى ان يكون  
 انتظاره عظمى لا في شرك في صلاته غير الله تعالى  
 وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان عرفه الداخل كره  
 انتظاره والامام يكره انتظاره وعن الصغار رحمه الله  
 تعالى ان كان غيبا كره والافلا كراهة والصحيح  
 كراهة الانتظار على كل حال كما في التمرقاشي قوله رطل  
 المسجد في الخبر فوجد الامام يصلي في الحاضرة الاصل  
 انحصرت الفريضة في الجماعة فاذا تقارضا  
 علم بها بقدر الامكان وان لم يكن بان حشي فوابر كفي  
 امرنا صحتها وهو الجماعة لو رد الوعد والوعيد في الجماعة  
 والستة وان ورد الوعد فيها لم يرد الوعد بحد كرها  
 ولان ثواب الجماعة اعظم لانها مكمله ذاتية والستة  
 مكمله خارجية والذاتية اقرب من الخارجية ثم ان  
 كلام المصنف رحمه الله تعالى ليس على اطلاقه بل هو  
 مقيد بما اذا كان يريد ايراد الامام ولو بالتشهد  
 في صلاته بالستة عندها خلافا لمحمد رحمه الله تعالى  
 لان ايراد القدمه كادراك ركعة في الجملة خلافا له كما في  
 المحيط ثم ان الاثبات بالستة مقيد بان يجد مكانا

عند

عند باب المسجد يصلي الستة فيه فان لم يجد ينبغي ان  
 لا يصلي الستة لان ترك المكروه مقدم على فعل الستة  
 كما في الفتاوى ثم ان الستة في البيت ان ياتي بها في بيته او  
 عند باب المسجد وان لم يمكنه ففي المسجد الخارج وان  
 كان المسجد واحد خلفه الا سطوانة او نحو ذلك او في  
 احد المسجد بعيدا عن الصفوف في ناحية منه ويكره  
 في موضعين ان يصليهما في الطل والصيف خالف الجماعة  
 والثاني ان يكون خلف الصف من غير صايل بينه  
 وبين الصف الاول استه كراهة من الثاني ولما  
 الستة التي بعد الفريضة قالوا فضل فعلها في المنزل  
 الا اذا زاد الاستغفار عنها لوزن صلاتها في البيت فباني  
 بها في المسجد فباني مكان فيه ولو في مكانه هلك في  
 فرضه والا ولي ان يتخي صلوته واما الامام فيخبره  
 ان يصلي في مكانه في صلاته ففرضه كما تقدم قوله  
 الا اذا زاد سلام الامام يعني فيترك الستة لما تقدم  
 من ان اصدار فضيلة الجماعة ارفع من اصدار فضيلة  
 الستة في مسجد الجماعة افضل من الجماعة في غيره فله  
 له الا فضيلة الستة في الجماعة دون غيره لئلا  
 يورثه الي تقطيع مسجد الجماعة وما ذكره المصنف  
 رحمه الله تعالى هنا من ان الستة كرهه في احكام المسجد  
 من ان الجماعة افضل من مساجد المجال والجماعات  
 ان في ذلك خلافا لما ذكره هنا قوله وما ذكره في احكام  
 المسجد قوله لا يركن عليه ان يصلي في خلاف قال  
 التمرقاشي رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير  
 الجماعة في جماعة صبه وصلي جماعة صلاته او بعضها



من جامعة جامع مصره (أي) أفضل فقيل جماعة المسجد  
الجامع أفضل ولو كان متفقها جماعة مسجد استأذه  
الأصل دبره أفضل أو الاستماع الأصار أو لسماع مجلس  
الجماعة أفضل بالافتقار وإطلاق الخلا لوجه الله تعالى  
أن الصلاة في مسجد محليته أفضل وفي اللاتي بقربه  
مسجدان يصليهما فافترها بينهما لأن له زيادة حرمته  
فإن استويا يصليهما فافترها من منزله فإن استويا  
فإن القرب يتخير لأنه لا ترجيح لأحدهما فإن كان قو  
أحدهما أكثر فإن كان هو فقربها يذهب إلى الذي  
قومه أكثر ليكثر الباس فيها وإن لم يكن يذهب  
حيث أصبر أسهل وفي مفتاح السعادة بعد أن نقل  
من كل ما في شرح الجامع قال وينبغي أن يكون الجواب  
على المقتضيل أن كان هو من يوم الثالث والنظر  
هل يتبين مسجد المحلة والى فرق في مسجد المحلة في  
حق السوقي بها إلى إضره قبل فلو اجتمع أما سا  
ها في صلاة الجنان فيبطلت ينظر إلى فضلها ثم  
أورعها ثم استعملت في حاله من الفضل الذي  
يظهر لغيره أما ما من محلة لها لا أول في الصلاة  
صلى بها لا تكمل ويؤيد على قول بكره في الأبريق  
في الصور الجياضه في شرح الجامع الصغير للمهر تأني  
ثم إذا قيل في كل ركعة الحمد والسورة فإنه يقرأ سورة  
أخرى في الركعة الثانية من صلاة الصلاة الأولى  
وإن أراد أن يوصل بسورة كما روي في الحديث وفي  
اللاتي من التواتر في القراءة جائد ولا يكره وفي جامع  
النسخ رحمه الله تعالى مراعات ترتيب السور في القراءة  
من واجبات نظم القرآن في القربى لا في واجبات الصلاة

وفي

وفي صلاة قاضي حكيم قرا سورة ثم قرا سورة قبلها  
سأها قبل يجب عليه السجدة لأن ترتيب السور  
واجب وفي قوله القاري لا يبي السر رحمه الله تعالى  
فإن قرا الآية ركعة وقرا فافترها إيات قبلها أو فعل  
ذلك في ركعة يكره لأن القراءة على هذا الوجه في الصلاة  
الفرصة محبوبة ولا يكره في النقل وإنما الكلام فيه  
فليدبر مع قلة تقليل القراءة في لغة الفخر أفضل من  
تطويلها في شرح المنية للمذهبان الحلي رحمه الله  
تعالى والمستحب في سنة الفخر التخييف وإن يقرأ في  
أولها مع الفاتحة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية  
الإضلاص أما الأول فليقل عما يشاء رضي الله تعالى  
عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ  
ركعتي الفجر فيخفف حتى يقول هذا قرا فيها بألم الثانية  
الفريضة متفق عليه وأما الثاني فلما روي أبو هريرة  
رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قرا في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون وقيل  
هو الله أحد برأه مسلم وأختلف هذا الأفضل  
تأخيرها أو تقديمها قبل الساتر أفضل للمقرب  
من الفرض وقيل التقديم أفضل وهو الذي يدل  
عليه الاضاد بين الشريقتين وفي القنية في  
باب السنة القصير في ركعتي الفجر في القراءة أفضل  
من التطويل وقيل الأفضل أن يطأ وقيل يطول  
القراءة فيها لا يجوز بخلاف الفرض انتهى في السافله  
أفضل وقيل لا المسألة في القنية وعبارتها أن النقل  
يعمل التدرج أفضل ثم قال تنزهه لعل لأن يصلي بواقل



قوله بغير الزها دعوت لم يكن قلبه في الصلاة مع  
الصلاة لا قيمة للصلاة ليس بشي لان الامر كما  
هذا الافعال الظاهرة وكذلك قولهم اذا كانت المصلي  
يعلم متعبت يمينه وعت شئ له فلا صلاة له لان يميننا  
محمود عليه الصلاة والسلام علم بن عباس رضي  
الله تعالى عنهما ان كان علي يساره قائما مه علي  
يمينه **قوله** يصح اقتداء الرجل بالمصلي وان لم يتوكل  
امامته **قوله** يستثنى من ذلك الامام اذا كانت  
امامته بطريق الاستحلاف فانه لا يصير اماما ما لم  
يتوكل الامامة باتفاق الروايات كما في معراج  
الدراية **قوله** ولا يصح اقتداء المدة الا اذا توك  
امامته يعني خلافا لرواية الله تعالى فان عنده  
يصح كما كان يصح اقتداء الرجل وان لم يتوكل الامام  
ان اقتداه ان يصح بلانية يلزم فساد الصلاة اذا  
حازته فيكون الزام عليه بل لا يتزامنه بخلاف الرجل  
لانه لا يلزم الامام باقتدائه شئ **قوله** الا في الجملة  
والعبدان فان اقتداه بلانية الامام فيها وفي  
الجملة صحيح لانها لا تتمك من الوقوف بحيث الامام  
لا الارزها ثم ولا تقدر ان تودعها وطرها **قوله** صح  
الخطيب بعد شروعه متنفلا الى ارضه في الولوالجية  
اذا شرع في الاربع قبل الجملة ثم اقبل الخطبة او  
الاربع قبل الظهر ثم اقبل هل يقطع على الترتين  
تكلوا فيه والصحيح انه نعم ولا يقطع لانه بمنزلة  
صلاة واحدة واحدة **قوله** فان لم يجد عنها مصليا  
الحديث لا يقتضيه عليه قال في الغنية عريان معه

قوله بغيرها وقيل يصليها كما هي انتهى قال المصنف رحمه  
الله تعالى في البحر وشكل عليه ما رواه مسلم رحمه الله  
تعالى في صحيحه من انه يهدي فليدا مع وكنت اخواه  
المصنف في طرة شحته المتقولة انه يهديها وعلى  
ما هنا لا يهديها ولكن لم يجد النقل اذا دأى فتأمل  
**قوله** بغيره ان يخصص الصلاة مكانا لانه ان فعل  
ذلك بقية الصلاة في ذلك المكان طبعها العبادة متى  
صارت طبعها سبيلها الترك ولهذا ذكره صومر الدهر  
كذا في شرح الجامع الصغير للمصنف تاشي قوله تفكر  
المصلي في غير صلاته الى امره مثله في الغنية ثم  
قال بعد ذلك وفي صلاة قاضي الفضل المصلي لا يلزم  
نية العبادة في كل جزء وانما تكرر في كل جزء في  
كل حال اي القيام او القعدة او الركوع او السجود  
وكونها فان ضعف الفعل والذكاء القعدة معا  
وتوكل بها التقيد كفاه وان افرد كل واحد منها بنية  
مقصود افضل ولا يوافق بالنية كما لا يوافق لان  
يقوله من الصلاة فيها يسجدوا معفوع عنه وصلاة  
مجزية وان لم يستحق بها ثوابا وان تعد ان لا يتوكل  
العبادة ببعضها ففعله من الصلاة لا يستحق  
الثواب ثم ان كان ذلك فضلا لانه الصلاة بدوينة  
فصلت صلاته والافلا وقد اسأ قوله ولا استحب  
اعانته لترك الخشوع اذا لا شك في عدم بطلانها مع  
عدم الخشوع الا ان العلامة بن الصبان نقل في شرح  
مجمع البحرين ان الخشوع في غير من الصلاة فرض وهو  
في غاية الاشكال ولم يحفظ في غير كلامه وفي المتن



ثوب ديباج وثوب كرياس فيه نجاسة الكثر من قدر  
 الدرهم يقتضيه عليهما يصلي في ثوب الديباج اه  
 يعني لان الصلاة في الحرير مكرهه للرجال بخلاف  
 الصلاة في الثوب النجس فانها غير صحيحة تكن  
 الظاهرات الكراهية هنا ترتفع لكونه مضطرا الى  
 الصلاة فيه قوله قنا المسجد كالمسجد الى اضره قنا  
 كل شي ما عند الصالحه قال في المنتقى قنا المسجد  
 له حكم المسجد يجوز الاقتداء فيه وان لم تكن الصفوف  
 متصلة ولا تصح في دار الصياقة الا اذا اقبلت الصفوف  
 انتهى وفي القنية قيل المسافة التي عتق الاقتدا  
 في الصلاة تتبعه في البيت والاصح انه يجوز في البيت  
 كالمسجد وفيها قيل هذا صلوا في جماعة في حان  
 القاضي والخان المسيل واليات مطلق يجوز الاقتدا  
 بالامام فيه وان لم تتصل الصفوف وهو جواب  
 القاضي عليه بيجازي قوله واختلفوا في الحائضين  
 الحاضره قال في مجمع الفتاوى ان كان بين الامام  
 والمقتدي حائض ذكر في الاصل انه لا يمنع الاقتدا  
 لانه عليه الصلاة والسلام كان يصلي في حجرة  
 عائشة رضي الله تعالى عنها والناس يصلون  
 بصلاته وحده تعالى الله ما كانوا يفعلون من الوصول  
 اليه عليه الصلاة والسلام وان كان الحائض كبيرا  
 وعليه باب مفتوح او ثقب لواراد الوصول الى الامام  
 يمكنه ولا يشبه عليه حال الامام سماع اوزوية  
 صبح الاقتدا في قوله وان كان عليه باب مسدود او  
 ثقب مثل النخلة ولو اراد الوصول الى الامام لان  
 الاقتدا

الاقتدا متابع مع الاقتداء لا يمكنه المتابعة قال  
 في المفتي قوله خمس الائمة رحمه الله تعالى هو الصحيح  
 وفي صاحب الفقه لواقته في خارج المسجد في منزله  
 بامام في المسجد بينهما حائط وهو يسمع كلام الامام جاز  
 اقتداؤه وقال بعض العلماء ان كان بينهما حائط  
 ثقب يسمع فيه انسان جاز وان لم يكن الحائض وعنه  
 ابي يوسف رحمه الله تعالى ان كان الحائط بابين يجوز  
 الاقتدا وان كان مغلقا اذا لم يحجب اصوات الامام  
 جاز ايضا عنه وروى عنه ان كان الحائط مقعدا  
 وقد وقف على افعال الامام لا يمنع الاقتدا وهو  
 الاصح كذا ذكر في البقاعي قوله والمسافر اذا لم يقعد  
 على راس الركعتين الى اضره في الاول الحية فرددت  
 المسافر ركعتان في الصلوات الاربعة لقوله  
 صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى فرددت على لسان  
 نبيكم للمقيم اربعاً وللصالح ركعتين فاذا صلى المسافر  
 اربع ركعات ولم يقعد في الاولى بين فسدت صلاته  
 لانه ترك الفرض وان فقد قدر الشاهدت صلاته  
 وقد صابها صمد السلام عن حمله انتهى وفي نسخة  
 الدين والدين السعيد بينا عملا لا قصر اني  
 رحمه الله تعالى ان المسافر لو اقتنع صلاة ظهر  
 او عصر وصلي ركعتين وتشهد ثم سلم حتى قام  
 الى الثالثة وتداو ركع فثار رفع راسه عن الركوع  
 نحو الاقامة انقلبت صلاته صلاة المقيم غير  
 انكس عليه اعادة القيام والقيادة والركوع لان  
 ذلك كان نظوا فيكون ناقضا ولا يتوب عن الظاهر



ولونه قيد الثالثة سجدة انقلبت صلاته الى الاربع وحده  
قد تم لكن يضم اليها ركعة اخرى حتى تكون الركعتان  
بأقله هذا كله اذا قصد علي راس الركعتين اما اذا لم  
يقعدان لم يقيد الثالثة بسجدة وقض ذلك وعاد وقد  
وتشبهوا ثم فرضه وان قيد الثالثة بسجدة فسدت  
فريضته ويضم اليها ركعة اخرى وتكون هذه  
الاربعة نقلا ثم يضاف الفرض ولوله ما اشار اليه  
اصحابنا رحمه الله تعالى قالوا لانه ضلط المكتوبة  
بالأقله قبل ان تمامها الا اذا نوي الإقامة قبل  
ان يقيد الثالثة بسجدة لا يقال اذا رطلت بترك  
العقدة كيف يكمل بصلتها عند نية الإقامة قبل  
التقيد المذكور لان نقول فسدت فسادا موقوفا  
لا باثنا وبقا بغيره كثيرة **قول** الا اذا رطل العدو به الى  
مكان الى اخره في المحيط من باب صلاة المسافر مسلم  
اسره العدو وان كان مسيرة العدو وثلاثة ايام يقصر  
وان كان دون ذلك يتم وان كان لا يعلم بصلاته عن  
ذلك فان سأل ولم يخبره بنظر ان كان العدو مسافرا  
يقصر وان كان مقبلا لانه لما اسره ضاقت  
يده وقصره كالصبي **لحققت** صلاة المسافر في  
ليس على إطلاقه اذا لقيا كفي الا اذا كان عليه  
صلاة المقيمين فضاها ذلك قال الاطلاق غير سديد  
قوله لمن به شقيقة بلا شبه الاية المسألة في القنية  
وعبارتها هذه شقيقة ولا يمكنه السجود بولي  
**قول** لو كان المريض لو خرج الى الجماعة لا يقدر على القيام  
الاجزء في المجتبي وغيره لو كان لو صلى متقدرا يقدر  
على القيام ولو صلى مع الامام لا يقدر فانه يحجج الى

الجماعة

الجماعة ويصلي قاعدا هو الاصح لانه عاجز عن القيام  
خالة الاداء وهي المعتيرة وصح في الخلاصة انه يصلي  
في بيته قائما قال **وليه** يقضي واذا كان في منية المصل  
قولا لا لا وهو انه يشرع قائما ثم يقعد اذا واقت  
الركوع يقوم ويركع والاشبه ما صححه في الخلاصة  
لان القيام فرض فلا يجوز تركه لاجل الجماعة التي هي  
سنة بل بعد هذا عذرا في تركها لان الفرض مقدر  
بما له على الاقيد الى افره كذا في الشيخ وليس له  
تحصل قلنا في العبارة سقط **قول** واختلفوا في  
مريض ان قام لا يقدر على مراعات سنة الجماعة  
الاجزء في المرات شيان يصلي قائما يقدر ان يقرأ اية  
ولو صلى قاعدا يقدر سورة الفاتحة والسورة او خلفا  
على قولهما هل يقوم قبل يقوم ويقعد قدر ما يمكنه  
ثم يتم القراءة قاعدا وقال المصنف واخي رحمه الله تعالى  
لا يجزيه الا ان يقوم قدر ثلاث ايات ساكتا ثم  
يقعد فيقبل هذا القدر وعنه قومة بسيرة وقال  
مما تدرجه الله تعالى يجزيه ان لا يقوم ويقعد ثلاثا  
ايات قاعدا وانفقوا ان في قول الامام ابي حنيفة  
رضي الله تعالى عنه يقوم ويقعد الاية الشريفة الاولى  
ومنه يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى من القصور  
وان المراد مراعات ما ثبت قراءته في الصلاة بالسنة  
فيصدق بالواجب هذا واختلف في صلا المريض الذي  
يسبح الصلاة قاعدا قيل ان يكون جال لو قام سقط  
من ضعف او دوران راس او غير ذلك وقيل ان



يصير به مباح فرائض وقيل ان لا يقوم بجواجه في  
 امر معاشه واصح الاقوال ان يلحقه بالقيام ضرورة وكذا  
 صد المرفع الذي يسقط الحقة ويبع الاقطار وحده  
 المرفع الذي يبيع التيمان يخاف من الوضوء بالزيادة  
 العلة او اشتداد المرفع او امتداده وفي الكفاية ان  
 لا يستطيع الوضوء لنفسه وقيل ان لا يقدر على المشي  
 بقدمه ولو كان لا يقدر على المشي بقدمه لكنه تحل  
 على الالة او على ظهره ان كان كان يزداد مرفعه  
 بذلك يباح التوكيل وان لم يزداد اختلفوا على قولها  
 فيه كذا في شرح الجامع الصغير للمير تاشي رحمه الله  
 تعالى **قوله** قد روي عن علي بن يقطين القيام قام بقدر  
 في المير تاشي نقلا عن شرح القاضي عن المير تاشي هـ  
 رحمه الله تعالى لو قدر على القيام بمقدار تكبيرة الاقامة  
 يومه ربان يكبر قائما لم يقدر فتقضى له يومه بقدر ذلك  
 صحت ان لا يجوز صلاته وفي شرح الخلواني عن المير تاشي  
 رحمه الله تعالى لو قدر على بعض القيام دون تمامه  
 او كان يقدر على القيام لبعض القعدة دون تمامها  
 يومه ربان يكبر قائما ويقدم ما قدر عليه قائما ثم يقدر  
 ان يحرك قال وهو المذهب الصحيح لا يروي خلافه  
 عن اصحابنا رحمه الله تعالى ولو ترك هذا مقت  
 ان لا يجوز صلاته وفي شرح القاضي رحمه الله تعالى  
 فان عجز عن القيام مستويا قالوا يقيم من مكثه الاجرية  
 الا ذلك وكذا لو عجز عن القعود مستويا قالوا يقيم  
 مكثه الاجرية الا ذلك **قوله** اذا ذكر لاية سجدة واحدة

في مجلس

في مجلس واحد الى اخره الاصل ان تلاوة اية في مجلس  
 واحد لا يوجب الاسجدة واحدة لا كفاية الله تعالى  
 وصوت الله تعالى يجزي فيها التلاوة خلاف  
 تضمنت العاطس حيث يجب بكل مرة اذا لم يقرأ  
 وقيل ان عشرة ولو صد عطف فشمته ثم عطس  
 فشمته في كل مرة وفي التقاريق لا يثبت العاطس  
 اكثر من ثلاث اذا تابع وان لم يثبت الى ثلاث  
 لغاه مرة واحدة وعن محمد بن محمد الله تعالى اذا هـ  
 عطس مرارا عديدة شتمته في كل مرة فان اضر كراه  
 مرة واحدة وفي جامع القاضي رحمه الله تعالى ولا  
 رواية في تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم يتكرر شتمته في مجلس واحد واختلف فيه هـ  
 وفي شرح الجامع عن المير تاشي رحمه الله تعالى وهذا يروي  
 اليك الصلاة يجب صلاته تعالى امر حقا كالمعني صلى  
 الله عليه وسلم امر صلاتها وفي شرح النووي رحمه  
 الله تعالى ينبغي ان يصلي على النبي صلى الله عليه  
 وسلم في كل مرة ولكن ان صلى في مجلس واحد  
 قالوا اخرج عن الحنفية ان لم يصلي حتى ذكر مرارا  
 ثم صلى قالوا ان كان في مجلس واحد خرج عن  
 الحنفية وظاهره الجواب اذا كان في مجلس واحد يكفي  
 مرة واحدة وان ذكر القعدة كخرج عن الحنفية وفي  
 شرح الجامع انما ان كان في مجلس واحد يكفي  
 مرة واحدة وان كان في مجلس عديدة لا يكفي  
 ولا فرق بين صير جافا وقال الشيخ علي رحمه الله تعالى  
 يستحب التكرار في الصلاة على النبي صلى الله عليه

طس



وسلم وفي الصلاة لا يولد كذا في مجلس جماعة من الانبياء عليهم  
 الصلاة والسلام فانه يصلي على كل واحد منهم ولا تنوب  
 الصلاة على البعض عن الباقيين وكذا الوعظ من جماعة  
 شئت كل واحد منهم ولورثه جماعة على قنور يصل على واحد  
 منهم جاز عنهم وان رد واحد منهم من الموضع عليهم هل  
 يسقط عن الباقيين اختلافهما **واعلم** ان في وجوب سجدة  
 التلاوة على القارئ لا على غيره واشاردا السلام وتتمت المأطس  
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا تكبر في واجبة  
 على القارئ كذا في شرح الجامع الصغير للمرحوم تاج الدين محمد بن عبد الله تعالى  
 وفيه قراءة اية السجدة مرارا في مجلس يكفيه سجدة واحدة  
 سجدة الاولى او في حال الجرد والتمسك لا تسجد او كثر  
 ثم عاد وسجد ويكفر ثانيا وقبل اذا سجد للاول في ثم قراها  
 يلزمه اضري انتهى **قوله** فالانصاف تكبر في الصلاة عليه  
 صلى الله عليه وسلم هذا صلات الاصح قال في من المقتي  
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة في العزم مرة  
 واحدة لات الامر لا يقتضي التكرار وعن الطحاوي رحمه  
 الله تعالى انه يجب كلما ذكر وهو الاصح فمليك به واضلقت  
 الاقول والفتوى والاصح في وجوب تعظيم الله عز وجل  
 كلما ذكر كما في الحديث انتهى وفي تلقي المحبوب رحمه الله  
 تعالى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تتداخل  
 والشأن على الله عز وجل يتداخل انتهى وهو مخالف لما  
 تقدم **قوله** يرفع يديه سجدة التلاوة الى اخره **قلت**  
 لكن يكبر عند الابتداء والتلاوة هو التلاوة كما يكبر في سجدة  
 الصلاة ويبسج ولا يسلم الا السلام للحر وجب الترخية  
 ولا الترخية كذا في الولو الجية **قوله** ولا فدية لسجدة التلاوة  
 كذا في بعض النسخ ولعل المراد منه انها اذا وجبت في الصلاة

فلم يسجد لها هي خرج من الصلاة فلا يلزمها ولا يظهر عند  
 ذلك **قوله** فالافضل الركوع لها ان كانت في صلاة الخافضة  
 في الولو الجية ويكره للامام ان يتلوها في صلاة الخافضة  
 فيها ويسجد لها لانه يودي الى اشتباه الامر على الناس  
 فانه من غير ان يظن انه شيء الركوع ويسجد فلا يتأبه  
 فان فعل ويسجد تابعه لا يلزمه **قوله** لا يسجد عليه  
 القنوي الصحيح **قوله** لا يجوز الاقتداء بالشافعي في الوتد  
 الحاضر هذا قول صحيح وقد ذكرنا لمصنف رحمه الله  
 تعالى في رده عن بعض الكفراف المذهب الصحيح صحة هو  
 الاقتداء بركعتي الف في الوتد على رأس الركعتين  
 وعلمهم **قوله** من لم يقرأ ما مضى عليه يشرع الحنفي  
 عن الارشاد وهو ان يقرأ ما مضى الا لا يجوز الاقتداء في الوتد  
 بالحنفي في صلاة الخافضة **قوله** لا يسجد له لان مقتدا  
 وموافقا **قوله** لا يسجد له لان مقتدا  
 المفترضة القنية **قوله** لا يسجد له لان مقتدا  
 يشرع الكنية **قوله** لا يسجد له لان مقتدا  
 ورده ان يشهد **قوله** لا يسجد له لان مقتدا  
 اقتداء الحنفي في سجدة **قوله** لا يسجد له لان مقتدا  
 يفصل انتهى **قوله** لا يسجد له لان مقتدا  
 بقوله والاو في اصح منسب الى في غير الصلاة ان لا  
 تفصل على الصحيح عند الفصل لا مطلقا مع اللابان  
 اعتقاد الوجوب ليس بواجب على الحنفي قال ويشهد  
 للشارع رحمه الله تعالى ما في السراج الوهاج ان الاقتداء  
 في صلاة المريدين صحيح ولم يرد فيه خلافا مع انه سنة  
 عند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وواجب عندنا  
 وكذا ابو بكر الدارزي رحمه الله تعالى ان اقتداء الحنفي في



بن يسلم على ما سئل لركعتين يجوز ويصلي معه بقية  
 الوتر لان ما سئل يخرج بسالمة عنه لانه يجتمع فيه  
 كما لو قترى بامام قد عرف وراي الامام انه لا يتقضى  
 وضوءه مع الاقتران طهارة الامام صحيحة في حقه وهو  
 يجتمع فيه وقيل لا يصح الاقتران في فضل الركعة والحج  
 ونه هذا الاكثر اذ لم يصح غير غائب عنه فالاصح صحة  
 الاقتران لانه نوصا وقيل انما سئل في الوتر على اس  
 الركعتين قام المقترى ولا يصح صلاته وحده هذا وقد  
 ذكر الحلي رحمه الله في الوتر في كل ركعة من ركعتي  
 الاقتران بالثبوت في ركعة من ركعتي يجلس بغيره في غير  
 كراهة اقامت في خلاف الحدود والفتاوات لانه سئل في  
 الميثاق انتهى بغير ثبوت وقيل انما سئل في  
 الذي يحل له ان يركع في الاقتران بغير الصلاة بغير  
 الاكابر والله تعالى اعلم هذا خلاف الاصح قال في  
 كذا وفي هذا المقام عليه السلام واجبه بطلان ما  
 بعض جملة الدواعي التي تترار عن الاصطفاة  
 من فساد اقتران الخبير وهو الاصح من عظم بين الاقام  
 محتمل ان لا يقترن الا بغير من بالمتفضل اذا خشي تقصير  
 وجوبها والشأن ان يثبت في ركعة من ركعتي بغير  
 الجهر والقانون من المتقول والمقول ان وجه صحة  
 ذلك هو ان الصلاة في ركعة لا تختلف باصناف  
 الاعتقاد والله تعالى اعلم في السداد ونه على ذلك  
 القاضي فان رجع الله تعالى وعينه من ذلك الفضل  
 والاتقان قوله ولو قصد الشافعي صلاة الجنازة لم يكره  
**اقول** يفهم منه انه لو قصد الصلاة لم يكره قال

في

في المحيط والتجسس لوقر سورة الفاتحة يعني في صلاة الجنازة  
 بنية الدعاء فلا بأس به وان قراها بنية القراءات لا يجوز لانها  
 محل الدعاء وبها الصلاة انتهى وفي الاضحية ولو قرأ الفاتحة  
 بنية الدعاء فلا بأس به اما بنية التلاوة فمكره انتهى  
 يعني بغير ما كما يفيد به بقيد صاحب المحيط رحمه الله  
 تعالى بقوله الجواز قال شيخنا رحمه الله تعالى في رسالته  
 المسيرات بالنظر في المسقط بكم الصلاة في صلاة الجنازة  
 بام الكتاب دار الامر بين النص على عدم الجواز أي  
 جواز القراءة والنص على كراهة الصلاة في صلاة الجنازة  
 في كلام ائمتنا في الوتر في الصلاة في صلاة الجنازة  
 استحبابه من غير انما سئل في الصلاة في صلاة الجنازة  
 اركب ركعتين في صلاة الجنازة لا يجوز صلاة ركعة واحدة  
 الفاتحة في صلاة الجنازة في الصلاة في صلاة الجنازة  
 مفيد عدم جواز قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة  
 ثم نقل عن القنبر في الصلاة في صلاة الجنازة وفي التكبير  
 الاول يجب التحديد ولا يملكه الى الله جاز ولو كان ساكنا  
 يجوز صلاته انتهى وفي الصلاة في صلاة الجنازة في صلاة الجنازة  
 الشريعة جاز قال وهذا نص على جواز قراءة سورة  
 الفاتحة ثم قال ومن الفروع التي نص فيها على استحباب  
 مناجات الخلف من الذكر ومبب الصلاة والكل لم يذو  
 فيها دعاء الوضوء استحبابا وحققة في الصلاة والركعة  
 بالقران لا يبايه عند مجتهد وصيغة الاحباب والقبول  
 في البياعات دون التقاط في ذلك الاصول عندنا على  
 سنية فلا بعد عنه هذا ما ذكرته لك فاضر لنفك  
 ما جاز انتهى كلامه وفيه نظر في الاذا قد المصلي الى  
 اخره اي في الصلاة الكاملة وهذه الركوع والسجود



وهذا استثناء من قوله القرآن العزيز يخرج عن القداية  
بقصد التثنية وكان مقتضى الاستثناء من الخروج ان يقول  
فانه لا يخرج عن القداية بقصد التثنية فخرج به القداية وذلك  
لان القداية اذا كانت في محلها لا تتغير بالقرينة حتى لو لم  
يقدر في الاولين وقدر في الاخرين بين بيتي الدعاء لا يخرج به كافي  
التوسيع لكن المقتضى في التخصيص انه لو قدر في الصلاة سورة  
الفاتحة على قصد التثنية جازت صلاته لانه وصلا القداية  
في محلها فلا تتغير حكمها بقصدده ولم يتغير بالاوليين  
والاستدراك الاخرين من هذا القراءة المفردة فثبت ان القداية  
قرئت في ركعتين غير عينية وان كانت في ركعتين في  
الاوليين واحدا في الثانية في الركعة الثانية فاما اذا قرأه  
على قصد الدعاء لا التثنية لا يري في القداية في  
حق سقوطها قال الله تعالى يوسف رحمه الله تعالى  
لو صلى ربا الا امره بذا الصلاة فذروا وقال يوسف بقل  
وقال يوسف لا اقبل عليه ربه وهو كان يصلي  
قال في سيرة المصطفى والتمسك بالصلاة يريد بها وصيه  
الله تعالى ثم بعد ذلك دخل عليه اليه الريا فالصلاة على  
ما هي لانت الحجة عما يفترض في ثلث الصلاة غير مكنت  
وصلا الريا لا يدخل في صوم القربة وفي سائر الطاعات  
يدخل كذا في تيمم الواقعات وقال الفقهاء ابو الليث  
رحمه الله تعالى لا يدخل الريا في شيء من القداية  
وهذا هو المذهب المستقيم اذ يدعى الريا لا يقوى اصل  
الثواب وانما يطل نضاع الثواب كذا في مستخرقات  
صلاة الرضوية **قوله** ما ذكره من ان الريا في القداية  
مخالفة لما ذكره اهل التفسير من انما هي الزكاة في السر  
افضل قالوا لانه ابعد من الريا كذا في التفسير رحمه الله

تعالى

تعالى في شرح الجامع الصغير وقد ذكر المصنف رحمه الله  
تعالى في الخامس من القاعدة الاولى فائدة التقييد  
بقوله في حق سقوطها ثم استكمل فليد اجمع **قوله**  
ان لا يراد فقط طاعة وخاف الريا لا يتركها نظير هذا ما  
في المتن قطلا الدعاء مع الرقة افضل ولا يترك الدعاء  
لاجل سحر القلب انتهى وقد سئل الصارف المحقق  
شهاب الدين السمرقندي رحمه الله تعالى ما فعله  
يا سمرقندي ان كان تركت الريا اطلت الى البطالة وان  
عملت اخليت العيب فانها اولية **قوله** انما واستغفر  
الله تعالى من العيب **قوله** قراءة سورة الفاتحة لاجل  
المهمات عقيب المكتوبة بدعوة المسألة في البرازية في  
الحادي عشر من كتاب الصلاة وعبارتها قراءة  
الفاتحة في المكتوبة وعقيب المكتوبة بدعوة **قوله**  
القراءة في الحمام هذا مكرهه وسد لا هو المختار  
هكذا في طلائع الفتاوى والبرازية وغيرهما  
وقيد في المتن قطما اذا كان المواعظ طاهرة والقوة  
مستورة وذكر فيه ان التبع في طائفة وان رفع  
صوته به ثم قال بعد ورقة عند الامام ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى عنه انه كره قراءة القرآن القدر في  
الحجر والحمام وكذا عن ابي يوسف رحمه الله تعالى  
وقال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بقراءة القرآن العزيز  
في الحمام وعليه الفتوى اذا كان الى طاهره والصورة  
مستورة انتهى وظاهر اطلاقه لا فرق بين ان يكون



القعدة سراً وحدها وكان الامام العبيدي رحمه الله تعالى لم يطلع  
 عليها هذا فقال في شرح الحققة وينبغي ان لا يذكره القعدة في  
 الحمام مطلقاً يعني سراً وحدها لان من يكرهها جهلاً يستدل  
 بانه موضع الشياطين وقد قلنا ان جميع المواضع لا تخلو  
 عنهم فليذكر ان تكره القعدة مجعدي سائراً لمواضع الا  
 بخلافه انتهى قال بعض الفضلاء وهذا الكلام في غاية النفاة  
**اول** هذه الامور فاسد التأسيس فضلاً عن كونه  
 نظرياً بذكر ان الاية لمواضع وان كانت لا تخلو عنها الا  
 ان الحمام من مواضع قد ارموا محل شراهم لكونها مواضع  
 انما الاحداث قال بعض الفضلاء والمراد بالجمهور هنا  
 ان يسمع غيره لا نفسه فقط قال في الصيرفية القعدة  
 في الحمام كمن يشيخ هو لا تكفي وهو المختار في حفظ واما  
 الصلاة في الحمام فيقول في القعدة ان كان في الحمام  
 ضرور وتبين ان تكره الصلاة فيه وان لم تكن فيه صور  
 ومما قيل وكان الموضع طاهر لا بأس به لانه صلى  
 في موضع قالوا وكثير من ائمة بخاري يقولون ذلك  
 انتهى وصلى الحمام المكان الذي توضع فيه الثياب  
 كذا في القول الشارح في باب دخول الحمام لا ينافي قوله  
 انه تعالى لا ينبغي تاقب الدكا في الصلاة فاقب  
 الدعاء ان يدعو ايداعاً محفوظاً في الوالدية والثالث  
 المصلي ينبغي ان يدعو في الصلاة يدعاً محفوظاً لا يحا  
 كثره لانه يخاف ان يجري على لسانه ما يشبه كلام  
 الناس فتفسد صلاته فاما في غير الصلاة ينبغي  
 ان يدعو بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لان حفظ الدعاء

ينصه عن الدقة انتهى **قوله** وذكر في التاسع ان الدعاء  
 اقرب للاجابة لان الله تعالى لا يحب عبداً قريبه ما  
 يحب القريبه انتهى ولفظ ما ينبغي في الحرام والمكروه  
 يقال ينبغي ان تفعل كذا اي عطا وعكز وانقاد كذا  
 وهو لازم يعني يقال بغيره فابقي كما يقال كسرته  
 فانكسر وقوله تعالى وهب ملكاً لا ينبغي لامرئ  
 يعدي ان كانت الوهاب اي لا يصلح **والعالي** انه في  
 كتاب السير من الهداية وينبغي للمعالج الدعاء الاول  
 بعد ولا لا يعلق ولا يعلق ولا يعلق والمثلة المروية من قصة  
 الهريثين مسووعة طالطا هذان لفظ ينبغي للموصوف  
 وذكر في كتاب القصب من الكلاصة ينبغي للسلطان  
 ان يتصدق وان لم يفعل الايات فلفظ ينبغي للاموي  
 ولفظ لا ينبغي لا يستلزم الحرمة والكرهية فقد قالوا  
 ان قعدة سورة في ركعتين غير مكروهة كذا ينبغي  
 ان يفعل كذا في مجموعة العالمون تشيخ الاسلام الهروي  
 صعيد المولي سعد الدين (النقشازاني رحمه الله تعالى  
**قوله** يذكره الاقعد في صلاة الرغائب وصلاة البداة  
 صلاة الرغائب هو التي تفعل في شهر رجب في اول  
 ليلة جمعة منه وصلاة البداة التي تفعل في ليلة هو  
 النصف من شهر شعبان وانما ذكره الاقعد في صلاة  
 الرغائب وما ذكره ههنا لان اذا التفتل جماعة على  
 سبيل البداعي فلهذا الاما استثنى كصلاة التراويح  
 قال ابن امير الحاج رحمه الله تعالى في المصنف وقد صرح  
 صلاة الرغائب بعد اربعين يوماً من سنة من الهجرة



وقد صنفوا العلم اربعة اقسام هي في اذكارها وادائها  
 ويستغنيها فاعلموا ولا تقدر بكثرة الفاعلين لها في كثير  
 من الامور يقال المصنف رحمه الله تعالى في شرح  
 الكنز بعد كلام ومن هذا علم كراهة الاجتماع على صلاة  
 الرغائب والها بديعة وما يحسن له اهل الدرو من ذكرها  
 لتخرج عن النفل والكراهة فيا طلا وقد اوضح العلامة  
 الحلبي رحمه الله تعالى في شرح المنية واطلا في  
 اطالة حصة كراهية وقد صنف فيها شيخنا  
 العلامة نور الدين علي المقدسي رحمه الله تعالى في تصنيفها  
 صبا سماه اربع الدارين كذا ان من ملك ما بين يده  
 سلبت عنها وعن صباها ان يبلغ وزنها ما يتشاكل  
 اثنين وتسمى الثمن في الصلاة من قوله من له دين  
 الارواح وعنده ان لا يملكها الله تعالى على رجل  
 عليه وسلم والله اعلم ان في هذا تعالى عنهم  
 وخواص السائل له الدين في ما بين يده من علمائه  
 وطعام في صوامه لا يتأخرت في ذلك كثر يد طولها  
 احطت فيه تعالى كلام قصا لا المتقدمين والمتأخرين  
 من المذاهب الاربعة فمن اراد ذلك فليطالعها **قوله** كذا  
 في البزارية فيل عليه كذا في ما روي عنه ولا ينبغي ان  
 يتكلف بذلك الامر مبتدع انتهى يعني وهذا طلال في  
 النفل لا يلحق من امثاله ولا من جري على مواله  
**كتاب الزكاة** **قوله** الفقيه  
 لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها يعني للدراسة فيل  
 له اخذ الصدقة وان كانت قيمتها ما بين درهمين  
 الى المئتين وفيه وكذا لو كان له من كل كتاب نسختان  
 فيما لم يصح قال لصير صحاح هذه الكتب فلعلمكم لا تجوز  
 استادا

استادا عندها **قوله** كذا في منظومة بن وهبان رحمه الله  
 تعالى يعني في كتاب الحجر ولعله قد كان في كتابه  
 رخيص ذوالكتب الصحاح المحرر على الدين اذ بالكتب ما هو  
 في الشرح مسألة البيت من الفتية وعبارتها  
 فقيه كقوله دين وله كتيب علق بعضها عن استاذ  
 واصلى بعضها بنفسه فهو عوسر في حق قصا  
 الدين هي كقوله الحب وان كان في تقديره في حق الصدقة  
 واما في قوله لو كانت له قوت في شربها عليه  
 لم يصح الاجارة ولا يشترط ان يكون لا يتباع عليه **قوله**  
 هذه الشروط في اجارة بيعه ان يكون كل عشرة  
 هنا وفي البزارية يصدق بطعام الاربعه عشر  
 في اطا بغيره في مالك والطعام قايمة بغير السرقة  
 وغيرهما واصلا الا ان لا يتبعه في كل يوم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بغيره في كل يوم بغيره في كل يوم  
 الله تعالى عنه كانت في كل يوم ما كان درهم  
 عشرين في اطا وفيها ما كان عشرة قنار بطر وهو  
 الذي يسمى بيل زنجري في كل يوم وفيها ما كان وزنه  
 اثني عشر في اطا وفيه الذي يسمى وزنه مستغلا  
 كان في زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه طلبا  
 منه ان يجمع الناس على تقديم احد فاذ من كل نوع  
 من الانواع الثلاثة دلاهم متساوية وكان كل درهم  
 اربعة عشر في اطا وهو وزن سبعة التي جمع عمر بن  
 الخطاب رضي الله تعالى عنه وبقى كذلك الناس الى  
 يومنا هذا واختلفوا في ان الدلاهم هي صانعة مدورة  
 والمستحور انما هي عهد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه



وقيل كذلك كان شبه الموات كذا في الفتاوى الفقهية وفي  
 القنية المختارة في الزكاة وزعمت الشريعة قال النبي عليه  
 افضل الصلاة والسلام الموات وزعمت الشريعة والمكيات  
 مكيات الميراثية الشريفة **م** فمستثناة دنائير موزن  
 مكة الشريفة تتقصد عندنا بثلث دينار فلو بلغت  
 الدنانير موزن ثلث دينار اي حوزة ثمانية عشر وثلاث  
 دينار يجب فيها الزكاة وفي فتاوى الفقهية في هذه الله  
 تعالى تعتبر دنائير كل دينار في دنائيرهم يوم القيمة  
 في حوزة موزن موزن فثبت الزكاة عندهم في مائة وخمسين  
 وزن سمعة **ق** فتلى هذه الايات من مائة مائة درهم  
 في زماننا يكون في مائة درهم مائة درهم في زماننا  
 ولا قيمتها في زماننا لا تتغير **ق** من له دين  
 على من له دين او امانة او امانة او امانة او امانة او امانة  
 ما يادرونه في الزكاة ان كان من عليه مفسدا  
 والحق ان كان له دين او امانة او امانة او امانة او امانة  
 ياخذ من مائة درهم او مائة درهم او مائة درهم او مائة درهم  
 لا يحل له الا ان يرضى به **ق** فثبت له بينه عاقلة  
 لا يحل له ارضاءه لم يرضى به **ق** فثبت له بينه عاقلة  
 ما مولى له ارضاءه لم يرضى به **ق** فثبت له بينه عاقلة  
 اذ لم يكن له ارضاءه بينه عاقلة هل يكون له رضا  
 حتى لو فوض منه شيء الى ارضاءه **ق** فثبت له بينه عاقلة  
 رحمه الله تعالى رضا انتهى **ق** فثبت له بينه عاقلة  
 كانت له بينه عاقلة معقدا اذا لم تكن من ارضاءه  
 في شرح الوهبانية لايت الشحنة رحمه الله تعالى وفي  
 المتقطعة ليس له مال الا لادب موزن على انسان حل  
 له الصدقة **ق** والمريض اذا دفع زكاته الواضحة وهي

وارثته

وارثته الواضحة في القنية دفع زكاته الى ارضيه وهو وارثه  
 وقعت موقوفها ثم رقبته لا يصح كذا اوصي بالحق ليس  
 للوصي ان يدفع الى قريب اطمينانه وصيه كذا هذا  
 ثم رقبته لا يصح كذا للورثة الرديا اعتبارا له وصيه  
 انتهى **ق** لا المصنف رحمه الله تعالى في البحر والذى  
 يظهر ان تزويج الاول فان اجاز بشرايط بيع الاجارة  
 المفصومة من قوله اجاز وشرايطها على ما ذكره المصنف  
 رحمه الله تعالى في فتاواه اربعة فيما مالها قدين  
 والمعتود عليه وله وبه لو كان عرضا فان فقد شرط  
 لم تصح الاجارة ولا يشترط في الاجارة البقرة انتهى لكن  
 هذه الشروط في اجارة بيع الفصولي وهي غير متما  
 هنا وفي البذارية يصدق بطعام الفدر عن صدقة  
 الفطر واجازة المالك والطعام قائم جاز ولا افلا وان  
 ضمنه جاز في كل الاصل انتهى ومنه يظهر ان الصوا  
 شرط وان الصواب غطف ضمنه با و **ق** فثبت له بينه عاقلة  
 الزكاة الا انه سماه قرضا الواضحة في القنية دفع لحسن  
 زكاة ماله وقال دفعته اليك قرضا ونوى الزكاة  
 يجزيه وقيل لا يجزيه اذا نوى القرض بالزكاة والاصح  
 رواية انه يجزيه لان القيدة لنية الدافع لا تعلم  
 المدفوع اليه **ق** فثبت له عاقلة اذا اذن له في التجارة  
 الواضحة في القنية عند ما ذون له في التجارة لا يجب  
 صدقة الفطر على مولاه وهو للتجارة ثم رقبته  
 صدقة الفطر عن عبده الماذون المديون **ق** فثبت له بينه عاقلة  
 النادر مسكنا فله اعطى عبده قال في الجمع واسقطنا  
 نعيم النادر لا يوم والدرهم والفقير قال سارحه

نية



ابن المكدر رحمه الله تعالى يعني اذا قال الفاذر رحمه الله تعالى  
ان اصدق بهذا الدرهم علي هذا الفقير فتصدق عني  
بدرهم اصدق علي غيره بغيره عندنا ولا يجزيه عند رفق  
رحمه الله تعالى له ان اتي بغيره ما التزم لغيره بغيره  
فلا يعتبر عنه ولنا ان ما هو قربة وهو اصل النصد  
رطل تحت التذرو قد اخطاه والتعيين ليس بقربة  
فيطلب وفي العارية ولو امد برصلا وقال اصدق بهذا  
المال علي مساكين اهل الكوفة فتصدق علي مساكين  
اهل البصرة هذا المصنف فانما هو في المتقوا وصي  
لقد اهل اهل الكوفة وذلك ان الموصي فقد اهل  
البصرة فانما هو الموصي رحمه الله تعالى وقال  
محمد رحمه الله تعالى في وصي انتهى **قلت**  
فلو وقف علي مسكنا وحبس في المتوكي ذلك علي  
فقد النوب رحمه الله تعالى في الوصية ان يكون  
علي الخلف وفي الحرمة كانت ربة من الخامس من  
كتاب الزكاة ولا وصية صدق علي الزماني وعلي  
المساكين مكة الله عز وجل فان لغيرهم وبه فارق هو  
الوصية انتهى **قلت** وهو مخالف لما في العارية  
عن المتقوي **قوله** الا اذا لم يعين المتذوق كانت صدق  
العارية ان يقول الا اذا عرفت المسكين ولم يعين  
المتذوق وكان صدق العارية المتقوي منها ان يقول  
عيني النادر مسكينا وعيني المتذوق فقام بل **قوله**  
يجب الممتنع عن اداء الزكاة الحاضرة في المحيط لو  
امتنع عن اداها فالساعي لا يأخذ منها ولو اخذ  
لا يقع عن الزكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجزى بها

ليوري

ليوري بنفسه لان الاكراه لا يسلب الا اختيار بل الطفا  
في تحقق الادعاء اختيارا انتهى وفي تحصيل الطفاوي  
رحمه الله تعالى ومن امتنع عن اداء زكاة ماله فاقدها  
الا ما كبرها منه فوصفها في اهلها امانة لان للامام  
ولاية اداء الصدقات فقام اذنه مقام دفع المالك  
انتهى وفي القنية فيه اشكال لان النية فيه شرط  
ولم توجد منه انتهى واما باب عنه شيخ الاسلام عبد  
العزيز الشافعي رحمه الله تعالى باب الصورة مغرو  
فيمه اذ منه زكاة ماله الذي قد علم به في التلخيص  
فيها وليس بشرط بل هذه الدار والجميع ولا تأخذها  
من سائر امتنع بل انما هو في غير رصاة بل  
نامره ليوريها لا في الوصية بل في الصدقة رحمه  
الله تعالى في الجبر في طرفة عين ان كان  
في الاموال الطاهرة لا في ما طهرها عن اربا  
بأخذ السلطان ان لم يصف منه الا اذله فيعد  
ذلك ان لم يصنع السلطان السراويل لا يطل اذنه عنه  
وان كان في الاموال الباطنية انه لا يسقط الفرض  
لان ليس للسلطان ان يمسك زكاة الاموال  
الباطنة فلم يصح اذنه كما في الخبيث والواقعات  
والقول الجيد انتهى **قلت** لكن لا يقطع شكنا من  
القنية رحمه الله تعالى واردا علي التفسير المقتضي  
بوجود علمه جوابه **قوله** حول الزكاة فيري لا شئ  
قال في القنية القنية في الزكاة في الجبر في  
ابواب الدين المديون عن الدين بعد الحول فان كان  
المديون فقيرا لا يضمن بالاعاع وان كان غنيا ففيه

ها



روايات انتهى قول كل الصدقات حرام علي بني هاشم  
قال الكشي رحمه الله تعالى بنواها شيم الذين عمر عليهم  
الزكاة والعشور والتدوير والكفارات ال عباس وال  
عقيل وال جعفر وولد الحارث بن عبد المطلب رضي الله  
تعالى عنهم وكلهم صدقة الا اوقف قول اذ ليس هو في  
الوقف وكذا لا غنيا كذا في شرح الجامع الصغير للزبيدي  
رحمه الله تعالى في اوجالة انما صرفت الالة وان كانت  
لها شبهة بالاصرة لان الشبه في صفة مثل الحقيقة  
كراهية له قوله الا ان يطوع به فيقول ان الوسيط لا يقول  
به كما يزول بالفرق وكذلك ان يكون في نفسه باسما  
الفرق في نفس الموردي كما ان المصلحة بخلاف التطوع  
فان الموردي يتبرع بما ليس عليه فلا بد من كونه شر  
بالا لا يصير له مستعلا ويذكر في الآثار عن الامام ابي  
صيفة رضي الله عنه ان الصدقات كالحائزة  
علي بني هاشم والحرفه كانت في عهد رسول الله  
صلي الله عليه وسلم الموقوف على الجسد اليهم فلا ينفق  
ذلك بموته صلي الله عليه وسلم صلت له الصدقة وقال  
الطحاوي رحمه الله تعالى وما يجوز ان يصدق له والوقف  
على ما في البزارية حيث قال لا يجوز عليه الوقف ابي بني  
هاشم ووقف بان كلام المصنف رحمه الله تعالى يجوز  
علي ما اذا شرط لهم الوقف فحجوز وما في البزارية يجوز  
علي ما اذا لم يشرط الوقف فلا يجوز وقد تقدم قريبا  
عن ابي تاشي رحمه الله تعالى صدقة الوقف لا تجوز  
هاشم الا اذا سماهم اما اذا لم يسمهم فلا ومثله في شرح  
الطحاوي رحمه الله تعالى بمسألة انما صدقة واجبة

في الفقه

في الفقه حيث قال وصدق في الكافي ليرفع صدقة الواقف  
اليهم عليا بن المذهب عن ابي عبد الله قال والحق  
الذي يقتضيه النظر ان صدقة الوقف يجري النافله  
فان ثبت في النافله صوابا لرفع يثبت في الوقف والا  
فلا ادل انما كان ان الوقف صيرع بصدقة او لا ايضا  
واصب وكان من ان الفلظ وجوب دفعها علي الناظر  
ونذلك ان صدقة واجبة علي المالك بزيادة الامرانه  
وجوب اتباع شرط الفقيه علي الناظر انتهى ونظر المصنف  
رحمه الله تعالى في الجرح في قوله صاحب الفقه رحمه الله  
اذ لا ايقاف واجبة بان يكون واجبا بالتدبير كان قالان  
قد مر في فصول ان الصدقة الدار وقدر الصدقة  
في كتاب الوقف بذلك انتهى في كتاب الوقف لان مرادنا  
الفقه رحمه الله تعالى بالوقف بان لا يكون واجبا باليه  
تعالى والقرينة علي ذلك ما مر في كتاب الوقف علي  
ان صورة التدبير ان لا يوافق ما عاين في ما قال بعض  
الفضلاء وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من جواز صد  
الوقف علي من يني علي الموقوفين ان الوقف علي قربة  
صلي الله عليه وسلم وهو الراجح المذهب في المذهب  
وخاصة في شرط الاسترخاء في الوقف في كتاب المكات  
وتعالى الناس في من سائلا لا يبا صلوات الله تعالى  
وسلامه عليه علي اهل الصدقة (ولا يخرج من ذلك لا تحل  
لسائلا الا فيما عليه الصلاة والسلام ايضا ولكن كانت  
لا تحل لغيره لا يقر وان الله تعالى انما يبيحها لغيره  
الصلاة والسلام بان حرمه الصدقة علي قربة اظهرها  
لوضايفه وقيل بل كانت الصدقة تحل لسائلا لا يني



صلوات الله تعالى وسلامه على نبينا وعليهم وهذه قصته  
لنبينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى وهذه قاعدة  
جديدة وأما الصدقة على إزاره صلى الله تعالى عليه وسلم  
ورضى الله تعالى عنه فنقل بن الصيارمه رحمه الله تعالى  
في شرح الجمع عن بن بطال رحمه الله تعالى في شرح البخاري  
أن الفتى رحمه الله تعالى كافة انفقوا على إزاره  
عليه الصلاة والسلام ورضي الله تعالى عنه فلا دخل  
في الذين صرمت عليهم الصدقات وقال قدمه رحمه الله  
تعالى في الفتى عن علي  
إننا لم نجد صدقة إلا على الصدقة  
تعالى في الفتى عن علي  
الزكاة أو لا الخاف  
الزكاة فلا بد  
ما إذا شك في  
باب الفريضة  
وقع في ذلك  
لذلك انتهى  
إذا الزكاة بقدر  
بعد الوقت فكل  
أما قال الظاهر إلا خلاف الزكاة أو لا الخاف  
إذا الزكاة في رواية أبي بكر الدارمي ومن شاع وإلا يخفى  
عن أصح ما رحمه الله تعالى خلاف الصلاة لا في الوقت  
استحب ما لا يصح رحمه الله تعالى في البحر ووقت طارئة  
وهيات من شك هل أدى جميع ما عليه من الزكاة أم لا  
بان كان يؤدى مستوراً ولا يضبطه هل تلزم معادتها

ومقتضى

ومقتضى ما ذكرنا لزوم الإعادة قصته لم يقبل على طه  
وقع وقد تم مقبلة لأنه ثابت في ذمته بيقين ولا يخرج عن  
العهد بالشك **قوله** إلا إذا كان المودع من المصارف يعني إذا  
أودع مصارفاً وشي قالوا كان المودع من المصارف فهو  
صان وإن كان من مصارفة وجبت الزكاة لتقرطه  
بالتيان في غير حاله **قوله** دين المصارف مانع من وجوبها  
أي الدين الذي له مطالب من المصارف ممن البيع والآخر  
لأنه إذا لم يكن له مطالب من المصارف فلا كفارة لا يمنع  
لأنه لا يحسن به في الدين **قوله** إن دين الزكاة  
في الأموال الباطنة **قوله** لا مطالب له أيضاً  
**قوله** خاصة إذا كان المصارف **قوله** لا مطالب له أيضاً  
نوابه كذا في المستصحب **قوله** لا مطالب له أيضاً  
النفقة لا يمنع وجوبها **قوله** فإذا قضى بها  
سقط وإذا دين الزكاة **قوله** عند الإمام  
ومحمد رحمه الله تعالى في المصارف **قوله** والظاهر  
وصورته إذا كان له دين **قوله** إذا ومن السواك  
أو الائتمات فحال الجور **قوله** من حال الجور  
ثاناً لم تجب الزكاة **قوله** هو الذي لا يملك في العين  
بان كان العين قايماً أو في الزكاة لا يستحق النصاب  
وقال الزفر رحمه الله تعالى دين الزكاة لا يمنع الزكاة  
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا كانت في العين  
منعت وإن كانت في الدين لا تمنع انتهى وفي شرح  
الجامع الصغير للترمذي رحمه الله تعالى دين الزكاة  
يمنع وجوب الزكاة سواء كان ديناً حقه أو سقلاً  
النصاب أو ديناً حقه بوجوب الزكاة وقال أبو يوسف







دفع الزكاة الى الكفاية لانهم مسيئة في ذات الله تعالى  
وعينهم من المشيئة في الصفات اقل صلاحيات الكرامة  
لانهم مسيئة في الصفات والمختار انه لا يجوز التصرف  
اليهما ايضا لان معرفتهما من جهة الصفة بل  
معقوت المعرفة من جهة الذات انتهى ومنه يعلم ما في  
كلام المصنف رحمه الله تعالى من الاطلاق في محيل  
التقييد وهو غير بعيد بل انتهى قوله دفعها الاضحية  
المترجمة الى اخره في الولد الحية رجل دفع زكاة ماله  
الحياضته وهي تحت زوجة ان كان معها ما دون ما يتي  
دفعه او كانت التملك المحل اقله واكثره الزوج بمسرح  
حله لدفع اليها وهو لا يملك الا ما فقيرة في رتبة  
امالها كانت الحياضته في دفعه ما عدا الزوج بمسرح  
فمنع الامام رحمه الله تعالى في قوله الاضحية لئلا الجواب  
وعندها لا يحل بيعها بل ان كان في قبض القبيح هل  
يكون نصابا وهو من المصنف ومندقة الفطر عليها  
على هذا التقدير انتهى في الآية في ارضه وصل  
المصرف دفع زكاة الحياضته في تحت زوجة ان كان معها  
المعجل اقل من الزرع او اكثره لئلا الزوج بمسرح له  
ان يدفع اليها التي في قول ما بين يوسر في المحل قد  
النصاب لا يجوز عنده في وجه يفتي للاضحية طوعا  
الا ما مر رحمه الله تعالى يجوز مطلقا وكذلك في لزوم  
الاضحية ومنه يعلم ما في عبارة المصنف رحمه الله تعالى  
من عدم بيان الخلاف ما هو الاتفاق وفي المصلحة  
امارة العتمة لم يوسع الزوج عليها في المحل الصدف  
انتهى ويحبه تقييده بما اذا كانت لا تملك نصابا **قوله**

وي

وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني الى الولد من الدنيا في التقا  
تقاسم الولد لم يعطه وفي طريقة الفتاوى رحمه الله تعالى  
ولذا المخلوق من ما الدنيا وفي جامع الشافعي رحمه الله  
تعالى زوجت امرأة الفايب فولدت قال الامام ابو  
صفيقر رضي الله تعالى عنه الاولاد من الاولاد ومن  
هذا يجوز للاولاد دفع الزكاة اليهم ويجوز شيئا من ذلك  
لذا في شرح الجامع الصغير للشيخ تاشي رحمه الله تعالى  
**قوله** الا اذا كان من امرأة لها زوج معروف عنك  
في العارية بان يثبت من الناحية وقد ذكر في الفتا  
الصغيرة ما يخالف ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى  
صحة كمال امرأة طارعة من الزنا يملك السب من  
الزوج لا من الزاني في جميع فلو دفع ما حصل له من  
زكاة ماله الى هذا الولد يجوز ولو دفع الزاني لا يجوز  
عندنا خلافا للامام الشافعي رحمه الله تعالى انتهى فقد  
صريح بعدم جواز دفع الزكاة الى ولد من الزنا وان كان لها  
زوج معروف فقدرة الزكاة وصحت بغيره مسيرة الى اخره  
**اعلم** ان القدرة التي يحصلها التمكن للعبد من ادا  
الامور به نوعان اولى التمكن الذي يحصل معه الرضا  
اولا ما يملك العبد من نفسه في نفسه القدر المكن لكونه  
وسيلة الى غيره والتمكن في الاقدار على الفقراء من غير  
اعتبار يسر وذلك كالزاد والداصلة في الحج والنصاب في  
صدقة الفطرية وان اعتبر معه اليسر فهو الكامل ويسمى  
القدرة الميسرة كالتما في الزكاة اما المطلق فهو الذي يمكن  
بطلان موزون ادا ماله يدنيا كان او ماليا او متركيا منهما  
كالحج والشرط لكونه لا صفة في شرط وجوب الاداء لهم

وي



ما يمكن به من الاداء القدرة المحققة الوجود وهي التي  
 تكون مع الاداء قبله لا بعده وسيلته من القدرة على  
 صيربها محققة وهي التي يصير بها الفعل محققا وهي  
 غير بشرطه ووجوب الاداء لا لا توجد بدون الفعل  
 والتكليف قبله ومتوهمه وهي كونه بحيث لو علم على  
 الفعل لو وجد بالقدرة الحقيقية ولا شك ان هذه انما  
 تتحقق لو سلمت الآلات وصحة الأساليب فلهذا انقضى  
 القدرة المتوهم بها وهو ان يرضى على قسمة ما يكون  
 غالب الوجود ظاهر من مقتضى وتظهر اثر هذه القدرة  
 في لزوم الاداء المين على ذلك خلفت ان يكون الاداء الكافر  
 اذا سلم والصير محققا الاداء بالثالثية فيجب الاداء  
 علمية ويستحق في ذلك فلو اقتصر بعد يكون الفعل به  
 في غير الجواز في الاربع ومن مقتضى رعايته ووضعا  
 وتظهر ان هذا في جامع المقدمات والخلف الذي هو  
 الحق لا العرف في مقتضى ما كان على ذلك في الوقت  
 صفة بحيث لا يفسد فيه الا قدر الضرورية كان الاداء واجبا  
 عليه لا لثباته بل لخلفه وهو الحق الوجودي والقدرة  
 على الاداء كصور الامور في مقتضى الزوج العشرة اذ  
 هو في غير الجواز عموما وان كان في مقتضى ما كان في  
 الصلاة والسلام **الحاصل** ان القدرة المتوهمه  
 شرط لوجوب الاداء فاصد قسمها للزوم الاداء الصفة والاخر  
 للزوم الاداء الخلفه وهو القضاء اما الكامل وهو القدرة  
 الميسرة للاداء فهو ما يوجب يسرا الاداء على العدة كالنما  
 في مضاب الزكاة وقرى ما بين القدرتين ان الاول شرط  
 محض ليس فيها معنى القلة والثانية شرط في معاني

القلة

العلم اما الاول فلا يشترط القدرة الممكنة ليس الا لا يمكن  
 من الفعل ولا يمكن اثبات الواجب بدون مقتضى التغير  
 صفة الواجب فلا يوجد فيها معنى القلة فكانت شرطا  
 محضا فلم يشترط بقاؤها لبقا الواجب اذا لم يتغير الوجود  
 ويشترط الوجود لا يلزم ان يكون شرط البقاء كالمقتضى  
 في التكليف بشرط الانقضاء وبث البقاء وما انشأ فلا لها  
 كما اعترضت للتيسر في اثبات الواجب بدون تلك  
 الصفة مع صفة العسر فان لا يشترطت وكانها عثرت  
 صفة الواجب من العسر ان لا يشترطت فكانت في مقتضى القلة  
 لثباتها فيها فان كانت في مقتضى العسر والواجب لا يلحق  
 الشرطية لكن ما به واطهر فيكون في مقتضى الحكم  
 بدونها اذ لا يشترط جرده اذ هو في مقتضى الحكم  
 بدون صفة فيكون في الزكاة في مقتضى الواجب  
 بشرط بقاء القدرة لا في مقتضى الزكاة في مقتضى الواجب  
 انما اطلاقه في مقتضى الواجب ولا يجب ما فيه بقاء الواجب مع  
 الامكان ويتصور في مقتضى العسر في مقتضى ما ذكر من  
 الفرق بين القدرتين ان الاول لا يشترط بقاء النص  
 ولو بعد الترتيب في مقتضى الاول لا يشترط بقاء النص  
 في مقتضى الاول لا يشترط بقاء النص في مقتضى الاول لا يشترط  
 به اصل المال مع ان يمكن من ادائه بدون ولا يجب القلة  
 من التيسر لا يقال ينبغي ان لا يجب الصيانة في صورة الاستحالة  
 ايضا لان مقتضى شرطها انما كان نظرا للمكان ويشترط  
 علمية في مقتضى قدره عند استحقاق النظر له  
 او جعل القدرة الميسرة هنا باقية تقدير نظر اليها  
 الفقهاء في جوازها على مقتضى ورواها مقتضى مقتضى



الواجب عن نفسه ويتفرع على ما ذكره من الفرق بين  
 القدرة على عدم سقوط الحج بغير ملك الزاد والراحلة  
 وعدم سقوط صدقة الفطر بجلال النصاب لا سيما  
 بقدرة ممكنة ما الحج فلا ان الاستطاعة التي هي شرط  
 الاكصل الثاني من الكيفية الشريفة (الا بالزاد والراحلة  
 على ما هو المعنى اذا زيد فيها تحققت الصلاة بحال  
 في شرائطها للملك من السفر لا للتبعية اذا ليس  
 الاكصل الا بركب واء لان وجوده ليس شرطاً بالاجابة  
 وما صدقة الفطر في شرائطها في النصاب  
 حتى يجب بثياب النجاسة ولا بشرط هوان  
 الحول واليسر لان  
 مشقة المواقف  
 تسقط هذا  
 الله تعالى قال  
 يوم الفطر لم يمسك  
 الحزن بن زياد رحمه الله تعالى في قوله  
 الفطر والامح ما قلنا لا هذه صدقة ما لا تسقط  
 بعد الوضوء الا بالادان طالبت المدة كالزكاة بخلاف  
 الصلوة لا انها تكون قربة في زمان مخصوص ولا ما  
 المقصد بالمال فهي قربة في الاماكن اجمع انتهى وصادره  
 بالزكاة المشبه بها ما دام المال باقيا كما هو ظاهر فيسقط  
 بذلك الحول بعد الحول يعني تسقط من الاداء ولا وقال  
 الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فاما كمن من الاداء  
 بعد الحول ولم يمسك لتفقد الوضوء عليه بالمكن  
 فلم يبدل بعينه بعده كما في ديون العباد وصدقة الفطر  
 والحج

والحج كمن لم يصلي حتى فات الوقت ولنا ان الشرع علق  
 الوضوء بقدر تمسرة وكما بقدر لا ميسرة لا يبقى فيها  
**قوله** اتفق على قاربه نية الزكاة اجزاه في الوضوء  
 رجليه ولا ارضاه او اياه او معه فالدان بغير طية الزكاة  
 فان لم يقرب القاضي عليه النفقة ما زلات التملك  
 من هوانا بصفة القدرة بتحقيق من كل وجه فيتحقق  
 ركن الزكاة وان فرضت ما به ان لم يحسب من نفقته  
 حياته وان كان يحسب لا يجوز لان هذا اذا واصل عن واصل  
 اخذ انتهى وفي جامع البزار رحمه الله تعالى قضى بشفقة  
 ذي رحم محرر وكساه واطعمه بنوي نية الزكاة حتى عند  
 الثاني وفي الحاشية جلد له اربعة القاضي عليه بشفقة  
 فكساه واطعمه بنوي نية الزكاة بنوي نية الزكاة ولا يجوز  
 في الاطعام وقول ابي يوسف رحمه الله تعالى في الاطعام  
 طاهرا الدولة انتهى ولا يخفى ما فيه من المنة لفته  
 لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في قوله في الزكاة  
 تغلا عن الذخيرة اذا كانت الرطل بغيره صبيانيا فحمل  
 يكسوه ويده بيده وحيث ما ياكل تحمله من الزكاة  
 الاشكال الكسوة يجوز بطريق القيمة لان ما هو الزكاة  
 وهو التملك بتحقيق فيها وفي الملتقط وعليه  
 الفتوى ولما اطعم ما يدفعه اليه يجوز بطريق  
 القيمة ايضا وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وقد  
 تقدم عننا الملقط ان الفتوى على قول محمد زكاة الله  
 تعالى من عدم الاجزاء في الاطعام دون الكسوة وكانه  
 هو المعتمد لموافقة المتن **قوله** وحمل الصدقة لمن  
 له علة عمار لا تكفيه وعياله سنة في البزارية له



على قدر الاستسكان وبما جرها ولا اويى كنهها وفضل  
 الباقي عن السكينة وهو يبلغ رضا ما يتعلق بهذا التصا  
 لزم صدقة الفطر والاضحية ونفقة الاقارب وصحة  
 ائمة الزكاة **قوله** عجلها عن رضا به عنده الى اخره اي  
 عجل الشاة عن ارضيته وتمام الحول وعنده تسعة وثلاث  
 ان دفعها للفقير لا يستردّها مطلقا يعني سواء كان  
 ما دفعه قايما في يد الفقير او غير قائم في يده وانما لا  
 يستردّها لانها وقعة بقله وان دفعها الى الساعي  
 استردّها ان كان ما دفعه قايما بيد الفقير وان كان  
 ما دفعه غير قائم به بان قسمه الى الساعي بين الفقير  
 صحتها من مال الزكاة عند الامام ابو حنيفة وابو يوسف  
 رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى قال المصنف  
 رحمه الله تعالى في البحر صرح كتاب الزكاة ان الافضل هنا  
 المال عدم التجهل للاختلاف في التجهل عند العلماء رحمهم  
 الله تعالى قال ولم اره انتهى **قوله** قد يصو او على  
 الخرج من الخلاف منذ وبعثه وهذه المسألة من افراد  
 هذا الاصل ويكفي في دعوى الافضلية دخولها تحت هذا  
 الاصل وان لم يصو او عليها بخصوصها وصحتها فلا  
 داعي لقوله لم اره **قوله** ولو عجل زكاة عمل السوايع بعد وجوبه  
 ما زال قبله قال في الحاشية لو كان له عشرين سنة الا بل الحول مل  
 فجل ثلثين سنة عنها وما في رطوبتها ثم تحت صحتها قبل  
 الحول اخره عن ما عجل وان عجل عن ما تحمل في السنة  
 الثانية لا يجوز ان يتجبر لا فعلا عجل عما تحمله في السنة الثانية  
 لم يوجد العمل عنه في سنة التجهل وهو شرط فقد قل  
 يجزها تحمله في السنة الثانية وهو ما لم يرد من ثقي الجوار

وليس

وليس المراد ثقي الجوار مطلقا لظهور انه يقع عا في ملكه  
 وقت التجهل في الحول الثاني وهو تجهيل زكاة ما في ملكه  
 بثبوت لان التجهيل في الجوار الواحد ولو كان هذا لو كان  
 له الف درهم بدينه والف درهم من غيره فعمل سنة وعشرين  
 درهم عن البيضة فملك البيضة قبل تمام الحول ثم  
 تم الحول لارزاقه عليه في السود ويكون المخرج عنها وكذا  
 عكسه وقت ثوبا يهلك لانه لو عجل عنه الى ان لم يستحق  
 المال الذي عجل عنه قبل الحول لم يكن العمل عا الباقي  
 وكذا لو استحق قبل الحول لانه في الاستحقاق عجل عا لا  
 يملكه فيبطل تجهيله كذا في البحر المصنف رحمه الله  
**قوله** في الصوم لا بد من الا بد فاما كل الواضحة في المتن تدل ان  
 الصوم لا بد من ضعف عن الصوم لا يستأله بالمعينة  
 اذ الله ان يفطر ويطعم لكل يوم نصف صاع من بياض  
 ضا عا من شقيق فان اراد رفعه ذلك فسرته  
 يستحق الله تعالى **قوله** من بعد ما نواه بطوعه ان يثوب  
 عن الذر ريعه اذا كان قدومه قبل الذر والى ما لو كان  
 بعده فلا لغات وقت السنة **قوله** وصية بقدر  
 صوم ذلك اليوم عن النذر قبل بل يذمه صوم يوم اخر  
 ام لا هكذا اترددت في باب المصنف رحمه الله تعالى في  
 البحر ذكر ما نصطو قال الله تعالى على من صوم اليوم  
 الذي يقدم فيه فلا انما يقدم ليلام يجب عليه شي  
 لان الصوم اذا قدت به ما يختص به بالظهار كالصوم يرا  
 به بياض النهار واذا كانت كذلك لم يوجد الوقت الذي يجب



فتيط الصوم وهو النحر ولو قدم يوما قبل الزوال ولم  
 يأكل صام وإن قدم قبل الزوال وأكل فتيط وقبل الزوال  
 أو لم يأكل فيه صام ذلك اليوم في المستقبل ولا يصوم  
 يومه ذلك لأنه (المصنف في الوقت) فتيط وهو الوقت  
 كالمرسل ولو أرسل كل الجواب هكذا انتهى ومنه يعلم  
 جواب ما ترددت فيه قوله للزوم أن يمنع من صومه عن  
 كل صوم وجبه يا حيا **أقول** وكذا الزوم منعها  
 عن الحج المذموم ولا بد من التمسك بالالتزام بها  
 فلا يظهر ذلك في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أن  
 إن منعها عنه كذا في الحج المذموم ولو توقف  
 المشايخ رحمهم الله في ذلك في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 رمضان إلى آخره ومنه في الحج المذموم القضا يجب  
 به إلا أن لا يصح في ذلك الحج المذموم في الأصوات  
 ووجه المنع أن ذلك الحج المذموم في الأصوات  
 وما قلناه من عند الأصحاب في ذلك الحج المذموم  
 أصح من غيره لأنه لا يثبت بالأعيان على قول  
 المشايخ في القضية الشرط عند ثبوت وجوب الصوم  
 والافطار بدوية العمل ولا يؤخذ بغيره إلا بالحيث وفي  
 التقديس على مذهب الإمام (الثاني) ففي رضي الله تعالى  
 عنه ولا يجوز تقيد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالصوم ولا في  
 الافطار ولا يجوز ذلك أن يعلم بحال نفسه فيه  
 وجهات ولا فاقا اتفق أصحاب الإمام أبي حنيفة رضي  
 الله تعالى عنه إلا النادر وأصحاب الإمام الشافعي  
 رضي الله تعالى عنه أنه لا اعتماد على قول المشايخ في

هذا

هذا قول من صدق كما هنا ومثلا إلى آخره قيل لا يبعد أن  
 يقال كجملات يكون المراد تصديقها فيما يخبران عن الخواص  
 والكليات مما زعموا من أن الاجتماعات والالتصاقات  
 العلوية تدل على طوالت معينة وكوايف مخصوصة  
 في العالم وهذا يسمى علم الأحكام وحكمه لا يصح وإن أكلوا  
 الجزم بها لغرطها مجرد الحساب مثلا ظهور الجهالات  
 في اليوم القلاني ووقوع الخسوف في الليلة القلانية  
 فالتأمل هو حسابية معينة على إيراد واقعة فلا بد  
 في نهج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويؤيده ما يجوزونه  
 ما تعلم به موافقة الصلاة والعبادة إذا أكلوا وشربوا  
 ما يقدر به إلى آخره (البيان) فتيط إذا أكلوا وشربوا  
 عند النحر في الناس ما ذكرناه من وجوه ومفيدة  
 على أن لا يؤخذ في ذلك ما يمتنع على المؤمنين في يوم  
 الحج أو طاعت أو تقصير في الأصوات المصالح  
 تعالى وكذا الوجه في تقيد الأصوات المصالح  
 رضي الله تعالى عنه في تقيد نفسه والمختار  
 عدم سقوطها كما لو كانت مكرها على ظاهر الرواية  
 وهو الصحيح وإن اتفقت الروايات على عدم سقوطها  
 فيما لو سافر طائفا يعني بقدر ما أظن ما أظن بعد ما  
 سافر لم يجب ثم لا فرق بين أن يكون في الليل أو  
 النهار وفي النوار أن توفي من النهار ثم أكل ثم لم يلف  
 طالا ولا يصح في الكشف ولو أصبح غيرنا وفي  
 للصوم ثم أكل لم يلف عنه وكفر عنه ولو أكل بعد  
 الزوال فلا كفارة عند الكل كما في النظر إلا الصوم في  
 السفر فضلا عن الصوم عزيمة والتأخير رخصة ولم



يذكر المصنف رحمه الله تعالى الفطر بالجماع وقد ذكره  
 الشيخ رحمه الله تعالى في الكنتز فقال ومن جامع او صوم  
 او كلا او شرب عتيا ودوا عدا قضى وكفر قال الحارثي  
 رحمه الله تعالى واصطفى في معنى التقدي ففيل هو ما يميل  
 اليه الطبع ويتقضي به شهوة البطن وقيل هو ما  
 يعود تقعه الي اصلا البدن وانما الخلاف يظهر فيما  
 لو يتلوع لقمه اضرعها من فيه يجب على الثاني لا على الاول  
 انتهى وقيل ان ما يعود الي اصلا البدن كمثل الدوا  
 فلا يكون الشرف فيه جامع فلا ينبغي ان ينادى لا يكون  
 دوا ومما يمكن ان يحد في خلاف ما لو يتلوع ريق غيره  
 لا يجب الكفارة لئلا يكون الطلوع في ريق الله تعالى وغيره  
 ان كان صبيبه في ريقه في الدراية لو جرد من  
 صلاح الكبد فيه ~~في ريقه~~ الله تعالى رحمه الله تعالى  
 في الكنتز في مسائل اضر الكتاب قوله الا الدم اذا شربه  
 فوالقنا وفي الظاهر انه ولو اكل دما عليه الفطر في ظاهر  
 الدوا يتدون الكفارة لانه ما يتقذره الطبع وفي بعض  
 الروايات يلزمه الفطر والكفارة انتهى ومنه يعلم ان  
 الاستسنا الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى مبني على  
 خلاف ظاهر الرواية والاطراف في عبارة الظهيرية والشرب  
 في عبارة المصنف رحمه الله تعالى لا مفهومة له في الصوم  
 في السفر افضل لان الصوم عزيمته والتاخير خصه  
 ولا اخذ بالقرينة افضل قال بعض الفضلاء فيه نظر للحديث  
 الشريف ليس من البذل الصيام في السفر **قوله** الحديث  
 الشريف يجوز عليهما ان كان يصومه الصوم ويصومه كما  
 يدل عليه سبب ورود الحديث الشريف وهو ما في الصحيحين  
 انه صلى الله عليه وسلم كان في سفر فداي رطل قد ظلم عليه

فقال

قالوا صام ففعل النبي عليه الصلاة والسلام ليس من البذل  
 البذل في السفر ~~فقال~~ الا اذا طاف على نفسه اي ان يحججه الصوم  
 ويصومه فانه صبيبه فيكون مكرها كما في الشهر وانما كان  
 الصوم افضل ان لم يصدره لقوله تعالى وان تصوموا صبر  
 لكم ان كنتم تعلمون الآية ولان شهر رمضان افضل الوقتين  
 وكان الا اذا فيه اولى ولا بد علينا القصر في الصلاة فانه  
 واصح حتى ياتر بالامام لان القصر هو العزيمة وتسميته  
 له رخصة استطاع ان ينادى في ريقه النبي صلى الله عليه وسلم  
 تعالى ان القصر افضل لفضل ذكره الطبع او كان له  
 رخصة اشترى كواممه فلم يكرهه فتقرر واختاروا الفطر  
 اي اختاروا اكلهم او شربا كداهة الا لاصية والظهيرية  
 لان صدر المال كصبر البدن ~~في ريقه~~ الا ان يوم الشك مكرهه  
 الشك استوطر في الادراك منه استسنا الاثبات وموجبه  
 هنا صداميرت اما ان يصوم هذا الشهر رمضان او  
 هلا لشهر رمضان واذا كانت عزيمة ولم يرك هذا الشهر  
 رمضان لان الشهر ليس الظاهر ان يكون ثلاثين  
 يوما بل يكون تسعة وعشرين يوما كما يكون ثلاثين  
 يوما تتوكلها قال الى الثاني بالنسبة اليه كما يوطيه  
 الحديث الشريف المعروف فاستوفى الى الحديث في  
 الثلاثين يوم انه من المنسلخ او من المنسلخ اذا كان  
 عزم فيكون مشكوكا بخلاف ما اذا لم يكن لانه لو كان سهلا  
 روي التبري فلم يرك كان الظاهر ان المنسلخ ثلاثون  
 يوما فيكون هذا اليوم منه غير مشكوك فيه في ذلك  
 كذا ذكره والكنه في البدايات كونه ثلاثين يوما هو الاصل  
 والنقصان عارض ولهذا وجب على المريد الذي افطر







قالوا ويفتون بالصوم خاصة واما اذا اردد فان كان في  
 اصلها كان ينوي ان يصوم عنها عن شهر رمضان  
 ان كان شهر رمضان والا فليس يصام وهذه غير  
 صحيحة وفي الفتاوي الظهيرية وعن محمد بن  
 تقالي يشرع ان يعزم ليلة الشك على انه ان كان من  
 شهر رمضان فليس يصام وهذا مذهب اصحابنا  
 رحمهم الله تعالى انتهى وان ردد في وصفها فله  
 صورتان (صلاة) ما اذا نوي ان يصوم عن شهر  
 رمضان ان كان غداسته والا فصف واجبا وهو مكره  
 لتردده بين مكرهين فان ظهر انه من شهر رمضان  
 اجناه عنه والا كان تطوعا غير مضمون بالافساد ولا  
 يكون عن الواجب لعدم الجزم به والثانية اذا نوي ان  
 يصوم عن شهر رمضان ان كان منه والا فتطوع  
 فهو مكره لئلا يفرض من وصفه فان ظهر انه من  
 اجناه والا فتطوع غير مضمون بالافساد لا يقول الاسف  
 في عزيمته من وجه **قوله** لا يصوم العبد في الامة والملا  
 واما الولد تطوعا باذن المولى يعني ان يصوم هو لا مكره  
 والمولى ان يفطرهم كما في الظهيرية **قوله** لا يصوم المرأة  
 تطوعا الا باذن زوجها فان صامت بفيداذنه كره  
 لها ذلك وله ان يفطرها قال في الفتاوي الظهيرية  
 ويكره للعبد او للاجير والمرأة ان تطوع بالصوم  
 الا ان ياذن لمن له الحق فيه ومن له الحق له ان  
 يفطره انتهى فريد في المحيط وغيره الكراهة في  
 صف المرأة بما اذا كان الصوم يضرب بالزوج اما اذا كان  
 لا يضرب به بان كان صائما او مريضاً فان لها الصوم

وليس له المنع بخلاف العبد ولو كان مدينا والامة ولو  
 ام ولد فليس لها التطوع بلا اذن وان لم يضرب  
 منافعهم مملوكة للمولى بخلاف الزوجية وفي الثانية  
 لا يصوم المملوك تطوعا الا باذن المولى الا اذا كان غائبا  
 ولا اضربه في ذلك وفيها لو اصرمت المرأة تطوعا  
 بفيداذنه كان له ان يملكها وكذا الاجير اذا كان  
 يضرب بالخدمته وكذلك في الصلاة قال المصنف رحمه  
 الله تعالى في البحر والطلاق الظهيرية في العبد والمرأة  
 اظهر لان الصوم يضرب بيد المرأة ويضربها فان لم يكن  
 له ان يطاعها ومنافع العبد مملوكة للمولى ولو كان  
 غائبا قال في البحر وعندنا ان حاله المنع على الصبر  
 وعدمه على عدمه اولى بالقطع بان يصوم يوم  
 لا يضربها فلم يبق الا منع من وطئها وذلك ضرار به  
 فاذا اتفق بان كان مريضاً او مسافرا جازا انتهى  
**اقول** وعلى هذا يجب ان يكون يفصل فيقال  
 ان صامت يوما واحدا لا يكره وليس لصنعها وان  
 صامت يومين فاكثرت كره وله منعها **قوله** او كان  
 مسافرا عطف على سابقه باعتبار المعنى والتقدير  
 الا اذا اذن لها او كان مسافرا **قوله** لا يلزم التذرع الا اذا  
 كان طاعة الخافه اسقط بعضها الثاني وعليه  
 جري في الفتح كانه استفتا بالثالث اذ قوله من  
 حشيه واجب بفيداذنه لا يندور غيب الواجب وزاد  
 بعضهما ان يكون مقصودا لا وسيلة فلا يصح  
 بالوضعا وسجدة التلاوة قال في الواقعات ومنه  
 تكفيين المبيت وزاد بعضهما ان لا يكون مستحيل الكون



فلو نذر صوم امس او غدا كف شهر مضى لم يصح نذره  
قال في النهاية بعد ذكر شروط النذر الا اذا قام الدليل على  
خلافه وانما قال ذلك ليدل النذر بالجماع ما شيا ولا اعتكاف  
واعتاق الرقبة فان النذر بها صحيح مع ان الجماع بصفة  
المشي غير واجب وكذا الاعتكاف ونفس الاعتاق من  
غير ما نشره سب هو جب له وقفه نظري بل انما يصح  
النذر بها لان من جنسها واجب بالجماع قال في صحيح به  
الشارح رحمه الله تعالى من اهل مكة الشريعة ومن  
حولها لا تستلزم في صحتهم الدلالة بل يجب المشي على القادر  
منهم واما الاعتكاف فلان القعدة الاخرة في الصلاة  
فرض وهي لبث كالاعتكاف واما الاعتاق فلان من  
جنسه واجب فليس مراد كذا في الجرد وجعل بعض  
المناضرب جنس الواجب في الاعتكاف الوقوف بعرفة  
لان الحبس واللبث وقوفهما في الشهر بقي ان يقال  
نذر الوقف يصح وليس من جنسه واجب وهو ان  
يجب على الامام ان يقف مسجدا من بيوت مال  
المسلمين فان لم يكن في بيت مال المسلمين شيء فعلى  
المسلمين كما في الفتح فيه نظريا بالنسبة الى الامام فانه  
لا يمكن ما في بيت مال المسلمين حتى يصح وقفه بل  
ذلك ارضاء والارضاد غير الوقف **قوله** وكان من  
جنسه واجب على التقيين **اقول** وكان مشتملا  
على واجب كما في معراج الدراية وصينند لا حاجة الى  
ان يقال ينبغي ان لا يجب الاعتكاف بالنذر لانه انما  
يجب بالنذر ما كان من جنسه واجب لله تعالى اما  
اذا لم يكن فلا يصح كالاعتكاف فانه ليس من جنسه

واجب

واجب لله تعالى ولا ما جعلي ما تكلف من الجواب بان  
من جنسه واجب وهو اللبث بعرفة يوم عرفة وهو  
الوقوف واللبث في القعدة الاخرة لانه وان لم يكن  
من جنسه واجب لكنه يشتمل على الواجب وهو الصوم  
لانه شرط صحته اذا كان متذورا وقوله على التقيين  
متظرا ما المراد به هذا المراد به ان يكون واجبا عينيا لا  
كفاية او المراد به ان يكون واجبا غير محذوفه وجر  
ذلك **قوله** فلا يصح النذر بالمعاصي هذا بظاهره مضاد  
لقوله يصح نذر صوم ايام الخ فوجب ان يرد كون  
المعصية بما عتبار نفسه كالنذر بانزاع وشرب الخ فلا  
يلزمه الوفا به لانه يتعدى موصيا للكفارة بخلاف  
النذر بالطلاعة حيث لا يكون يمينا الا بالنية على ما  
عليه الفتوى فلو فعل المعصية المحلوف عليها اخلت  
اليمين فلا تدر اما نذر صوم يوم الخ فصح غير انه  
يغطر ويغضي وذلك لانه نذر بصوم مشروع والنهي  
لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فتصح في  
ظاهر الدراية وروي الثاني عن الامام رحمه الله تعالى  
عدم الصحة وبه قال زعفران رحمه الله تعالى كذا في النهاية  
والنهي **قوله** ولو نذر عيادة المريض لم يلزمه في المشهور  
وهو ظاهره قال في المبسوط نعم النذر انما يصح بما كان قربة  
مقصودة ولا يصح بما ليس بقربة وما فيه معنى القربة  
وليس بعبادة مخصوصة بنفسها كشيء المجازة هو  
وعيادة المريض لا يصح التزامه بالنذر الا في رواية الامام  
رحمه الله تعالى قال ان نذر ان يعود مريضا اليوم صح  
نذره وان نذر ان يعود فلانا لا يلزمه شيء لان عيادة



المروية قرية شرعا وعبادة فلا تسمى به لا تكون فيه  
 معنى القدية مقصودا للناذر بل معنى مراعاة حق  
 قلات فلا يصح التزامه بالتذرع في ظاهر الرواية  
 قال عبادة المروية وتشيخ الجنازة وان فيه معنى  
 مقادير تقالي فالمتصود صحت الميت والمروية  
 والناذر يتذره انما يلتزم ما كان صقانه تقالي مقصودا  
 انتهى في المسكا ت عن زيات ابن ابي رضى الله تعالى  
 عنه عادي النبي صلى الله عليه وسلم وصح  
 كان يعني رواه الامام احمد وابوداود ورحمهما الله  
 تعالى فقال صاحب الارها رضى الله تعالى فيه  
 استحباب العبادة وان لم يكن الموضع كالحصاة  
 وصح المنبر وفيه بيان ان ذلك عبادة حتى يجوز  
 ذلك امرها وحيث فيه في الميت وير خلا فالشبه  
 كذا في مجموع الملوم لشيخ الاسلام الهروي حفيد  
 المولى شمس الدين التفتازاني رحمه الله تعالى **قوله**  
 فلو نذر التبعات عقب الصلوات لم تلزمه تقري  
 على قوله من جنسها **قوله** الزوج اذا اذن للزوجة  
 في الاغتسال الخاضعة في الفتاوى الظهيرية ولا بأس  
 للمملوك ان يغتسل بآذن سيده والمراد بآذن زوجها  
 لان الامتناع محققا وكان للمولى ان يمنعه وليس للزوج  
 ان يمنعه فان منعها لا يصح منعها بها ولكن المولى  
 يكون مسايا لمنع بعد الاذن لجواز المنع والتمس في العهد  
 بعد الاذن ولم يجز في حق المرأة ووجه الفرق بينهما  
 وهو ان المولى اذا اذن لها فقد ملكها متقنة نفسها فملك  
 فلم يصح نهيها بهذا كجلاء المملوك لانه ليس من اهل

التمليك

التملك فصح نهيها ولما كانت ان يغتسل بآذن المولى  
 لا يصح نهيها بآذن المولى ولا يصح نهيها بآذن المولى  
 من الخروج ولورده راد من هذا السفر لا يتحقق الجمل  
 ولو غصبه غاصب لا يضمن ولو كان المالك صفيها  
**قوله** اذا دعاه وامر من آفاته الخاضعة قال في التنوير  
 ولا يفطر في صوم التذرع بل عذر في رواية والضافة  
 عذر ان كان صاحبها لا يرضى بمجرده صور ويتأذى  
 بترك الافطار انتهى وظاهر الرواية انه ليس له الفطر  
 الا من عذر وصح في المحيط لكن رواية الفطر بغير عذر  
 ارجح من جهة الريد ولهذا اختارها المحقق رحمه الله  
 تعالى في الفتح وقال ان الاذلة تظافرت عليها ثم ان المشايخ  
 رحمه الله تعالى على ظاهر الرواية هذا الضافة اولا  
 عذرا ولا قيل نعم وقيل لا وقيل عذر قيل لا ولا بعده  
 الا اذا كان في عدم الفطر بعده عقوق لاصدق الدين  
 لا غيرهما حتى لو صلف عليه رديا لطلاق الثلاث لفطر  
 لا يفطر وقيل ان كان صاحب المقامر يرضى بمجرده صور  
 وان لم ياكل الاطباخ له الفطر وان كان يتأذى بذلك  
 يفطر كذا في الفتح ولم يصح شيئا كما ترى وفي الفتاوى  
 الظهيرية قالوا الصحيح من المذهب انه يتظر في ذلك  
 ان كان صاحب الدعوة ممن يرضى بمجرده صور بل لا ياكل  
 ولا يتأذى بترك الافطار لا يفطر وقال شمس الائمة  
 الحلواني رحمه الله تعالى لصحت ما قيل في هذا الباب  
 ان كان يتفق من نفسه الفضا يفطر دفعا للاذمة  
 اضيق المسلم وان كان لا يتفق من نفسه الفضا لا  
 يفطر وان كان في ترك الافطار اذى اضره المسلم وفي



مسألة الميت يجبر ان يكون الجواب على هذا التفصيل  
انتهى وفي البرازية لو صلف بطلاقة امراته ان لم يفطر  
ان كان تغلا افطروا ان كان قضا لا والاعتماد على ان  
يفطر فيها ولا يجنبه وإذا قلنا بان الصيافة عذر في  
التطوع تكون عذرا في حق المصنف والمصنف كما في شرح  
الوقاية للعلامة محمد القهستاني رحمه الله تعالى وقال  
العلامة محمد القهستاني رحمه الله تعالى ايضا كنت لم  
توجد رواية المصنف رحمه الله تعالى والاضوان مع  
اخر وليس المبدأ خصوصاً ضوء القراءة بل ما هو  
اعلم لشمع ضوء الصداقة وهذا الخبر يعلم ما في كلاله  
المصنف رحمه الله تعالى من الخلص حيث لم يفطر الصوم  
بالنقل ولم يفطر الفطر بما قبل الزوال **قوله** الا اذا كان  
صائما عن قضا صوم شهر رمضان اي فتركه له  
الفطر لانه حكم شهر رمضان كما في الفتا وحال الظهيرة  
وهذا لا يفطر لو صلف رجل عليه بالطلاقة ليفطر  
لا يفطر كما في المحيط وظاهره ان قضاؤه على استئنا قضا  
شهر رمضان اطلاقاً بتركه الفطر في صوم الكفارة  
والنقد بعد الصيافة وهو رواية عن ابي يوسف  
رحمه الله تعالى قال العلامة محمد القهستاني رحمه الله  
تعالى في شرح النقاية عند قوله ويفطر في النقل بعد  
صيافة وفي الكلام اشارة الى ان عيب الفطر لا يفطر  
كما في المحيط وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان في صوم  
القضا والكفارة والنذر يفطر انتهى وصيته مشي  
المصنف رحمه الله تعالى على هذه الرواية كان ينبغي  
لعان لا يشي قضا شهر رمضان لانه فيه يفطر على

هذا الرواية لا تقدم **قوله** مسافر في شهر رمضان الى  
اخره في الخاتبة المسافر اذا تذكر شيئا قد نسيه في  
منزله قد ظله فافطر ثم خرج وان عليه الكفارة قياساً  
لانه مقيم عند الاكل حيث رقت سفره بالمعنى  
منزله وبالقياض باخذ انتهى **قلت** فتزاد هذه  
المسألة التي قدم فيها القياس على الاستحسان وفي  
المحيط الواراد المسافر ان يقيم في مصر او بديل مصر  
كده له ان يفطر لانه اجتمع في اليوم ما يبيح وهو السفر  
والحرم وهو الاقامة فخرجنا المحرم احتياطاً **قوله** راي  
صاي يا كل ناسيا يخبره الى اخره في الخاتبة قبل  
الفصل الرابع هل عليه ان يخبره بذلك قالوا ان كان  
شاكاً بقدر على الامتناع بخبره يعني وجوباً وان كان  
مستحيماً صغيفاً لا يخبره لان الشيخ لا يفطر على الامتناع فيترك  
صتيه يا كل ثم يخبره انتهى وفيها التام انما شرب فسد  
صومه وليس هو كالناسي لان التام ذاببه العقل  
اذا دبح لم يؤكل ذبيحته وبذلك ذبيحة من شئ التسمية  
انتهى **والقول** هذا التعليل غير موثر فيما ذكره من  
الفرق اذا لم يفسد واحد وصي في كل منهما لا عن قصد  
والحكمة ان يقال ان حكم الناسي ثبت على خلاف القياس  
بالاثر فلا يقاس عليه غيره ثم ان طاهر كلام القاضي  
كان رحمه الله تعالى ان شرب التام مفسد اتفاقاً هو  
وليس كذلك بلطالفة في ذلك فترجمه الله تعالى وقال  
لا يفسد صومه قياساً على الناسي كما في شرح الجمع لابن  
الملك رحمه الله تعالى وفيه بالناسي لانه لو كان مكرهاً  
او مخطئاً فقلبه القضا خلافاً للامام الشافعي رضي الله



تعالى عنه وصحيفة الخطلان بقصد بالفضل غير المحال الذي  
 يقصد به الجناية كما مضى من سري الحكيم والفرق  
 بين صورة الخطا والسيات هناك الخط في كمال الصوم  
 غير ما صدر للشرب والناسي بحسبه كذا في البيانية  
 وقد يكون غير ذلك للصوم وغير قاصدا للشرب لكنه  
 في حكم الناسي هناك في النجاسة والمفاد هذه بالخطا  
 جارية عندنا صلافا للمتنزلة **قوله** المسافر يوطئ صدقة  
 فطره عن نفسه الى اخره قد اختلف التبرع في هذه  
 المسألة فقيل المعتبر مكان الدار المخرج عنه والجميع  
 مراعاة لا ياب الحكم في محله ووجود سببه كذا في الفتح  
 وصح في الخطا انه يودح حيث هو ولا يعتبر مكان  
 الدار لان الواجب في ذمته التولي حتى لو لم يسقط  
 عنه وفي الميسوط ما توافق في صحة المحيط وكان هو  
 المذهب قال في المصنوعات وعليها الفتوى واما في زكاة  
 المال فالمعتبر مكانه الذي هو فيه في الروايات حكمها  
**قوله** اذا شهد علي هلال شهر رمضان عند القاضي وقيل  
 شهدا لله وامر الناس بالصوم فلما انقضى ثلاثين يوما غم  
 هلال الشهر شوال قال الامام ابو بصير في رواية  
 رحمه الله تعالى يصومون من القديان كمن يوم الحادي  
 والثلاثين يعني لكونه ضروريا من عبادة فيحاط فيه وقال  
 محمد رحمه الله تعالى يفطرون وقالوا في خبره الله تعالى  
 هذا الاختلاف فيما لم يرد هلال شهر شوال والسما  
 مصححة فاما اذا كانت متفهمة فانهم يفطرون بلا خلاف  
 واما اذا شهد علي هلال شهر شوال شاهدان والسم

متفهمة

متفهمة وقيل القاضي شهدا بها وصاموا ثلاثين يوما  
 فلم يرد هلال الان كانت التمس متفهمة يفترون من  
 بعد بالانفاق وان كانت السام متفهمة فكذلك يفترون  
 ولا يشار بشان في القديري والمنتقى وقيل في قول  
 السعدي انه لا يفطرون والا لولا اصح انتهى وفي النهج  
 سئل عنه محمد رحمه الله تعالى فقال يثبت الفطر كالم  
 القاضي لا يقول الا لولا صدوقا لبيان في قول محمد رحمه  
 الله تعالى اصح قال الشارح رحمه الله تعالى والاشبه  
 ان يقال ان كانت السام متفهمة لا يفطرون لظهوره  
 ولو ثبت برجليه اذ يفطرون وعن السعدي لا قال في  
 الفتح ولو قيل ان قيل في المصنوعات لا يفطرون وفي الفتح  
 يفطرون **قوله** يشهد رمضان بقطع الشايع  
 في صف المقيم يعني اذا كان عليه كفارة ظهار وصام  
 شهرا فدخل عليه شهر رمضان بانه يقطع الشايع  
 في صف المقيم اما في صف المسافر فلا يقطع الشايع  
 لعدم يقين صومه عليه وفي كلام المصنف رحمه  
 الله تعالى حذف اشهر من شهر رمضان وقد  
 قيل بكيداه من شرعا واما كل ذلك لغة فقال الامام  
 الصلاة الصنف رحمه الله تعالى في مقدمته كما  
 وفي اللواقح راي يفض الفضل في كتيوا بعض  
 السخوف يشهد كذا وبعضهم لم يكتبوا فيه شهرا  
 وطلبت الخاصة في ذلك فلم يجدوا اتوا بشهر الامع  
 شهرا وله يكون صرف راي وهو شهر ربيع وشهر  
 رجب وشهر رمضان ولم ادرى العلة في ذلك ما هي  
 ولا وجه المناسبة لانه كان ينبغي ان يحذف لفظ



شهر في هذه الالة كمنع في ذلك لالت انتهى **اقول** قد  
 تعرضت للمسالمة مع المتقدمين بين درستو به وجه الله  
 بقا في مقال في الكتاب المتقدمين في كل ما ذكره  
 والابحار في وليس في مقال ايضا في الله شهرها الاشهاد  
 ربيع وشهر رمضان قال الله تعالى شهر رمضان  
 الذي انزل فيه القران هدي للناس الآية وقال الدرعي  
 شهر الربيع ما ذكره في قوله الذي لم يجز ان يضاف ه  
 او صفة قامت مقام الاسم في قوله الذي لم يجز ان يضاف ه  
 الشهر اليه ولا يذكر معه كالخبر ما في قوله الشهر المحرم  
 وهو من الاشهاد الحرم وهو كصفر وهو اسم معرفة  
 كزيد من قوله محرم لان اذا خلا وجادي معرفة ه  
 وليست بصفة وفي قوله محرم ما في قوله هو اسم معرفة  
 مثل صفر من قوله محرم في قوله محرم لان من  
 الاشهاد الحرم وشعبان صفة بمنزلة عطشان من  
 الشطوط والفقير في قوله صفة حيت مجري الاسم  
 وصارت معرفة وفيه تشويها لا بل وقد في الفقه  
 صفة قامت مقام الاسم في قوله محرم من الفقه وعن التصرف  
 في هذا الرجل والجليلة فاذا صرفت الرجل قلت  
 في الجليلة وفي قوله ما في قوله ما في قوله ما في قوله  
 في رمضان فليست باسم الشهر ولا بصفت له فلا  
 يد منه اضافة شهر كقولك شهر ربيع وشهر رمضان  
 اشهر منه في قوله كذا في ذكر الشهر مع رمضان  
 والربيع وان ذكر الشهر لا بد منه معها وان ذكر  
 الشهر مع ربيع خطأ وليك الصغدي رحمه الله تعالى  
 قدوه في ربيع فيما يضاف اليه الشهر وان ابن  
 هشام

هشام رحمه الله تعالى قدوه في جعل ذكر الشهر معها  
 جائدا لا لازما كما نقل ذلك عند من قال **شهر**  
 ان حادي عشرين شهر هادي في كلام الشهر ونحن قبيح  
 ذكره والشهر وهو مع رمضان والربيعين غير ذلك يبيح  
 وتعدوا في صدف واو واثنان ونون والعكس حكم صحيح  
 قال ذلك المحقق بن هشام جاد حواء صوري عث  
**قوله** لا فرق بين الحيونة والعاقلية في وجوب الكفارة  
 اي على العاقل الباليغ الفير المكدر واما المكدر فكان  
 الامام رحمه الله تعالى يقول تلذذه الكفارة لان انتشا  
 الله اماراة الاضتيار ثم رجع عنه وقال لا كفارة عليه  
 وهو قولها لان انتشار الله عنده مفسد واما فسد  
 صومته بالايلاج وهو كان مكرها فيه كذا في شرح  
 المجمع الملكي واما هي فان كانت عاقلة بالفة عند  
 مكدره فقلها الكفارة وان كانت مكدره او محيونة  
 فلا كفارة عليها **قوله** الجامع في الدين روي عنه الكفارة  
 على الاصح مقابل الاصح فاروي الحسن رحمه الله  
 تعالى عن الامام رحمه الله تعالى انه لا كفارة في الرب  
 اعتا بالله بالحر عنه فانه لا يحمل هذا العقل جنابة  
 كاملة في ايجاب العقوبة التي تنذري بالسيئات  
 ووجه القول الاصح وهو ولاية ابي يوسف رحمه الله  
 تعالى عن الامام رحمه الله تعالى ان الجنابة متكاملة  
 لقضا الشهوة وانما يدعي الامام ابو صنفه رضي الله  
 تعالى عنه النقصان في معنى الزنا من صيغته لا يحصل  
 به افساد الفرائض ولا معتبر به في ايجاب الكفارة كما في  
 المعراج وفي الولوالجية ايضا ثم انا عمل قوم لوط

فسيح



في شهر رمضان وجب عليه القضاء بالاتفاق والمختار  
 انه يجب عليه الكفارة بالاتفاق ايضا لان الكفارة  
 بالنزاهة ما وصيت له قضاء الشهوة على الحال والمفهوم  
 مفتوحا وهذا انما يتأتى على قول الامام رحمه الله  
 تعالى اما عندها يجب الجحد والكفارة انتهى **قوله** بطلوع  
 الفجر فاكمل الى اخره المسألة في الفتية وعبارتها ظن ان  
 الفجر طالع فاكل وكما كان كافر وقيل لا كفارة عليه  
 وهو الاصح انتهى وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى  
 هنا من انما ذكره في الخبر من انه لو طلع الفجر  
 واكمل مع ذلك ثم تبيّن صلى الله عليه وسلم فقلبت القضاء ولا  
 كفارة لانه يبي الامر على الاصل فلا تكمل الجناية  
 انتهى وفي لفظ المصنف رحمه الله تعالى انما  
 الحنيفة يتبع السحر والافطار بالحنيفة وقيل لا يجزى  
 في الاقطار والى ان لا يفسد في الفجر فاكل لم يفسد صومه  
 لكن ذكره مشيخة اما لو شرب في الفجر ففقد الكفارة  
 خلافا كما في المحيط والجلية بيشير يقول عدل واحد  
 وكذا يضرب الطويل يوم الثلاثاء ظاهرا ان يوم  
 العيد وهو لغيره لا يفيد كما في المسئلة كذا في شرح النقا  
 للعلامة محمد القاسمي رحمه الله تعالى والله اعلم  
**كتاب**  
 ولو شرب في حرمان في قتل صيد الحرم الى اخره  
 تفريع ما قبله من الاصل فكان صفة ان يذكره  
 بالفا ووجد التفريع ان الصياد في حق الحرم جاز  
 المحل والقول وهو متقدم وفي صيد الحرم صيدا المحل  
 وهو ليس بغيره كذا في قتل الاربعاء يجب عليها ادية  
 واحدة

واحدة لانها بدلا للمجد وعليها واحد منهما كفارة لانها  
 جازا الفعل **قوله** كضمان حقوق العباد تنظر لحق الله  
 تعالى بحقوق عباده وذلك كما اذا قتل رجلا او امدا  
 وقد بيناه فزينا **قوله** جامع مدارا فقلبه لكل مرة دم  
 واقدا الى اخره اي ذبح شاة اطلق في الجماع فتبطل ما  
 اذا كان في القتل او في الدبر في اصبغ الدوايتين عن  
 الامام رحمه الله تعالى كقولها كما لا يخفى كما في  
 الفتح واما الاخر لا اولى بنزله ووجه ذكره كله او قدر  
 الحنفية من مقتضىها وفي المصنف ولما استدل  
 بذكرها في ذكرها مطلقا بفساد جميعها بالاجماع واما  
 اذا كان عامدا او ناسيا حاشا هذا او عالما مختارا او  
 مكذبا رجلا او امرأة ولا ريب في ان على المكذبة كذا ذكره  
 الاسيحي رحمه الله تعالى وصلى في الفتح طلاقا  
 بين ابي شجاع والقاضي ابي حازم رحمه الله  
 تعالى في رصوع المرأة بالدماء انما هو الزوج على  
 الجماع فقال الاول لا والثاني نعم قال المصنف رحمه  
 الله تعالى في البحر ولم اذكر في رصوعها بموتة  
 جميعا وشمل الحر والعتيق لكن في القيد بذكر ما الهدي وقضا  
 الحج بعد العتق سوى حجة الاسلام وكل ما يجب فيه  
 المال بواقضيه بعد عتقه بخلاف ما فيه الصوم فانه  
 يواضبه في الحال فلا يجوز اطعام المولى عنه الا في  
 الاحصان فان المولى يبعث عنه ان يجعل عنه فاذا هو  
 عتق فقلبه حجة وعبرة وشمل الوطي بالحلال والحرام  
 ووطي المطلق وغيره كما صرح به في المحيط وصرح  
 الولي الجحد رحمه الله تعالى بان الصبي والمعتوه يفسد



جميعها بالجماع لكن للدم عليها ومنها سكاين الصيا رحمه الله  
 تعالى واذا جامع الصبي حتى فسد حجه لا يلزم منه شيء انتهى  
 وبهذا يظهر ضعف ما في الفتوح من قوله ولو قال كان الزرع  
 صبييا يجمع مثله فسد حجه دونها ولو كانت هي صبية  
 او مجنونة انكس الحكم انتهى فان هذا حكم بطلان يمين  
 الجماع وبالعذر لا ينعدم الجماع فلا يقع ما حكم المستعلق  
 به وانما يلزمها حكم الفساد لما فيه من الضرر ويؤيده  
 ان المعتدل للصلاة والصوم لا فرق فيه بين المكلف  
 وعنده فكذا الجماع **قوله** الا ان يكون في مجلس واحد  
 فيكفيه دم واحد يعني سواء كان الجماع لامرأة او  
 نسوة اما اذا تعدد المجلس ولم يقصد رض واحدة هو  
 الفانسد لزمه دم واحد اضر عند الامام وعند  
 ابي يوسف رحمه الله تعالى ولو توفي بالجماع الفان  
 شي كما في الحائض مع ان نية الرض باطلة لانه لا يجرى  
 عنه الا بالاعمال لكن لما كانت المخطوبات مستدقاتي  
 قصد واحد وهو تحييد الاصل كانت متحدة فكفاه  
 دم واحد وهذا نص في ظاهر الرواية ان المحرم اذا جامع  
 النساء ورض اصرامه واما ما يصنع ما يصنع الحلال  
 من الجماع والطيب وقتل الصيد وعليه ان يعود  
 كما كان صراما ويلزمه دم واحد كما ذكره في المبسوط **قوله**  
 لا يوكلم من المصدايا الا بكشفه الاضرة يعني يجوز الاكل  
 منها بل يستحب للاتباع الفقهاء الثابت في حقه الوداع  
 عليه ما رواه مسلم رحمه الله تعالى من ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 والسلام خير ثلاثا وسنتين بدنة بيده الشريفة  
 صلى الله عليه وسلم وخيرا لا ما ذكر علي بن ابي طالب

رضي

رضي الله تعالى عنه وكذا ما رواه بقائي وجهه ما بقي ثم  
 امر من كل بدنة يصنع فحبل في قدر فطبخت فأكلا  
 من لحمها وشربا من مرقها ولا أنه دم سكر فيجوز فيه  
 الاكل كالاصحية واسرار كرامة من الحلية يوكلا البوص  
 منه والمسيحان يفصل كما في الاصحية وهو ان يتصدق  
 بالثلث ويظهر الاغنيا الثلث ويلكل ويصدق بالثلث  
 واما بقوله هدي التطوع انه يبلغ الحرم الشريف اما اذا  
 ذكبه قبل بلوغه الحرم فليس بهدي فلم يدخل تحت قوله  
 هدي ليحتاج الى استنائه فلا يوكلم منه والفرق بينهما  
 انه اذا بلغ الحرم الشريف فالقرية فيه بالاراقة وقد  
 حصلت واذا لم يبلغ الحرم ففيه بالتصدق والاكل  
 ينافي فيه واما ما لا يستثنى الى انه لا يجوز الاكل من بقية  
 الهدايا كذا الكفارات كلها والندور وهدية الاصهار  
 وكذا ما ليس بهدي كالتطوع اذا لم يبلغ الحرم الشريف  
 وكذا لا يجوز للملا عنيا لان دما لله ودم صدقة وكذا  
 دم الكفارات لانه وجب تكفيرا للذنوب وكذا دم الاصهار  
 لوجود التحلل والخروج منها الا صدام قبل اوانه كذا في البحر  
**قوله** الحج تطوعا او ضل من الصدقة والنافلة قال بعض  
 الفضلاء اطلق العبارة ولعل المراد ان الحج او ضل من  
 التصدق بقدر الدلالة التي تتفق في الحج واما افضليته  
 بالنسبة الى التصدق ولولا موال عظيمة بها بلغت فيحتاج  
 الى دليل يخصه كما لا يخفى انتهى **قوله** ما ترجاهه  
 بعض الفضلاء مستقانا من كلام البزازي رحمه الله تعالى  
 في جامعوه حيث قال الصدقة افضل من الحج تطوعا كذا روي  
 عنه الامام رحمه الله تعالى لكنه لما حج وعرف المسئلة



ائتمني بان الحج افضل لان تكون صدقة فليس افضل من  
 اتقاء الف في سبيل الله تعالى والمشقة في الحج لا كانت  
 عابدة الى المال والبدن جميعا افضل في الحج اوعلى  
 الصدقة انتهى وفي الاول الحجية المختارة ان الصدقة  
 افضل لان الصدقة يفلحها يهود ونفعها على غيره  
 والحج لا **اقول** الشيء بالشئ يذكر وحمل النظر على شيء  
 لا يستدرك كذا في رواية فضيلة الصدقة النافعة على  
 الحج التطوع ما ذكر الشيخ محيي الدين بن العربي رحمه الله  
 تعالى في كتاب السامرات بسند الحج عبد الله بن المبارك  
 رحمه الله تعالى انه قال كان بعض المتقدمين قد رغب  
 اليه الحج قال حدثت انه ورد الحاج في بعض المسلمين الى  
 بغداد فغزمت على الخزوة معهم الى الحج واخذت في لي  
 خمسين دينار ووضعت في السوق اشترى الله الحج  
 فبينما انا في بعض الطريق عارضتني امرأة فقالت  
 برحمتك الله تعالى في امرأة شريفة ولي بنات عدة  
 واليوم الرابع ما اكلنا شيا قال فوقع كلامها في قلبي  
 فطرحته المحسنة دينار في طرف ازارها وقلت لها  
 عودي الي يانك فاستميت في هذه الدار شريفة علي وقد  
 هربت الله تعالى وانصرفت وتبع الله تعالى من  
 قلبي صلاة الخزوة في تلك السنة وخرج الناس ه  
 وحجرا وعادوا فقلت اخرج للفا الا صدقا والسلام  
 عليهم فخرجت فحملت كمالا فوجت صدقا سلمت عليه  
 وقلت له قبل الله تعالى حجتك وشكرت بك يقول له  
 الله تعالى قبل حجتك فقال علي ذلك فلما كان الليل عنت  
 فدايتني صلى الله عليه وسلم في المنام يقول لي

يا فلان

يا فلان الاتعجب من تهنية الناس لك بالحج اغنت ملهوا  
 واغنت صنيعا فسال الله تعالى فخلق من صورته ملكا  
 فهو حج عنك في كل عام فان شئت تج وان شئت ان لا حج **اقول**  
 يكره الحج عليا قال المصنف رحمه الله تعالى في البحر ركب الحج  
 يعني لان النفقة فيه اكثر ويكره الحج عليا الحار والظاهر **ب**  
 الكراهة تنزهية يد ليد افضلية ما قاله ولا شيء افضل  
 لمنه لطيفة ولا يسي حلقه واما حجه عليه الصلاة والسلام  
 راكبا مع القدرة على المشي فانه كان القدرة على الحاجة  
 داعية الى ظهوره ليراها الناس انتهى لكن في منية المفتي  
 ان الحج راكبا افضل مطلقا وعليه الفتوى **قوله** بينا الرباط  
 بحيث ينتفع به المسلمون افضل من الحجة الثانية  
**اقول** لعل وجهه ان بينا الرباط يهود ونفعه على غيره  
 والحجة الثانية يهود ونفعها عليه **قوله** اذا كان الغالب  
 السلامة على الطريق الى اخره اي على الحاج في الطريق  
 والمدايا لسلامة الامن قبل هو شرط لوجوب الحج وهو  
 مروي عن الامام رحمه الله تعالى لان الاستطاعة  
 مستقبة بدون الامن وقبل هو شرط لادائه لا  
 عليه الصلاة والسلام من الاستطاعة بالزاد والراحلة  
 لا غير وقاعدة الخلاف تظهر في وجوب الاصابة على  
 القول الاول لا يجب وعلى القول الثاني يجب قال ابو بكر  
 الاسكافي رحمه الله تعالى لا **اقول** الحج فريضة في زماننا  
 قاله في سنة ست وعشرين وثلاثمائة وقال ابو القاسم  
 الصفار رحمه الله تعالى البيادية عندي دار الحرب وقال  
 القتيبي ابو الليث رحمه الله تعالى ان كان الغالب في الطريق  
 السلامة يجب ولا افلا وعليه الاعتماد قال في الفتح والذي



نظهدان يهتد مع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى  
لو غلب الخوف على القلوب من الحارين لوقوع النهب  
والقلية منهم مدارا وسمعا ان طارفة تقدر ضوا للطريق  
ولهم شوكه والناس مستضعفون عنهم لا يجب ان تهلي  
واضغفوا في سقوط الحج اذا لم يكن يد من ركوب البحر  
فقد لا البحر يمنع الوصوب وقال لا كدر ما في ربه الله تعالى  
ان كان القالب في البحر السلامة من موضع جرت العادة  
يركبه به حجب والا فلا وهو الاصح وسبحون وسبحون  
والفدات والنيلا انها لا اباركا في الحديث الشريف  
سبحان وصحان والقدرات والنيلا كل من انهار الجنة  
كذا في البحر قال عيسى الازيلي رحمه الله تعالى **شعر**  
يرمي ببلاد الروم سحيا ساجا وبالشاش يلقى نهر سحون  
ويلقي بارض السيس حيا جاريا وفي ارضه يلخ قد جري نهر جحون  
وفي الصحاح سبحان نهر بالشام وسبحون نهر بالهند  
وراد في الصحاح وساحين نهر بالبصرة انتهى وقد  
استفد مما ذكرنا ان سبحان وصحان المذكورين في  
الحديث الشريف غير سحون وسبحون اللذين ذكرهما  
المصنف رحمه الله تعالى في جبره وان كان كل منهما نهر الا  
**قوله** اذا لم يكن الاب مستغنيا الى اخره مسألة مبتدأة ليست  
قيدا في المسألة التي قبلها بل يستفاد منها تقييدها بما اذا  
كان الاب مستغنيا عن خدمته قال في البرازية اراد الخروج  
الى الحج وكرهه اصدابويه وان استغنيا عن خدمته لا يكره  
الخروج وان احتاج واحدا منهما كره طائفتين ومنه يعلم ان  
المترادفهم الكل في كلام المصنف رحمه الله تعالى كراهة التحدث  
لا الحرام المطلق وان الام كلاب وفي البرازية واذا كان الابن

امر وصبح الوجه للاب ان يمنعه عن الخروج حتى يلحق  
واذا كان الطريق مخوفا لا يمنعه وان لم يمت **قوله** وعن ابن  
المسيب رضي الله تعالى عنه كان اذا دخل العشر الى اخره  
اي كان سعيد بن المسيب رضي الله تعالى عنه اذا  
دخل العشر الاخير من شهر ذي الحجة لا يقل اظا فجرة  
ولا ياخذ من شعر حبيته تشبها بالجابج واليه ذهب  
الامام المجدد احمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه ككن  
بشرط ان يصلي ويصلي عنه **قوله** قال ابن المبارك رحمه الله  
تعالى السنة لا تؤخر المقصود من هذا الرد على سعيد بن  
المسيب رضي الله تعالى عنه بان قلم الاظا فجرة والا فجرة  
شعر راسه سنة ولا سنة لا تؤخر **قوله** وبما هذا الفقيه  
ابو الليث رحمه الله تعالى اي يقول عبد الله بن المبارك  
رحمه الله تعالى اذا الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى  
**قوله** يخصه بالذكر يوم ان الفقيه ابو الليث رحمه  
الله تعالى لم ياذنه وهو محك نظر وفي ترتيب الملتقط  
قد ورد الحديث الشريف انه لا يحلف ولا يقل اظفاره ولا  
ياخذ من شعر راسه اذا اراد ان يصلي ككن يعني الاول  
ذلك لكان لا يجب تأخيرهم وقال عبد الله بن المبارك رحمه  
الله تعالى السنة لا تؤخر وبه هذا الفقيه ابو الليث رحمه  
الله تعالى قال المصنف يعني صاحب الملتقط رحمه  
الله تعالى وان عمل فمما فضل تقطيل الخير ولا يجب تد  
الحلف **قوله** اذا كان وقت خروج اهل بيته فليدفعه  
فعله الحج **قوله** قال الامام ابو بصير وابو يوسف  
رحمهما الله تعالى لا يجوز الحج خلافا للمجدد رحمه الله تعالى  
قال بعض الفضلاء مبيني على اشتراط كون النفقة



او اكثرها من المال المدفوع اليه كما يفيد كلامه السخاوي رحمه الله  
 تعالى في مسائله **قول** ليس عدما الاجل مبني على هذا  
 الما في الجواز انما شرطهم كون النفقة او اكثرها من مال الامر  
 للاحتراز عن التبرع لا مطلقا فانه لو اتفق الاكثر والكل  
 من مال نفسه ونحوه لا المدفوع اليه وفاجبه رجع به  
 فيه اذ قد بينا بالانفاق من مال نفسه لبعث الحاجة  
 ولا يكون المال صرا فيجوز ذلك كالوصي والوكيل بشرط  
 لليتيم والموكل ويعطى الثمن من مال نفسه فانه يرجع  
 به في مال اليتيم والموكل انتهى لكن ما ذكره المصنف  
 رحمه الله تعالى هنا من عدم الاجزاء مخالف لما ذكره  
 في البحر في باب الحج عن الغير حيث قال ولو جرح مال  
 ثم جرح بمثلها فالاصح انها عن الميت ويتصدق بالرجح  
 كما لو ضلها بدراهم صبي صار منا ثم جرح بمثلها انه  
 كخطا لدرهم بالنفقة مع الرفقة للمعرفة كذا في المحيط  
**قوله** المحرم من الاجز كما صرح في اضره في النهر المحرم  
 هنا يعني في كتاب الحج الزوج ومن لا يجوز له نكاحها على  
 التابيد بنسب او رضاع او مصاهرة لان المتصور من  
 المحرم الحفظ والزوج يحفظها وصيها فيحتاج الى ذكر  
 الزوج **قوله** الا الصبي وفيه ان الصبي يشبه المراهق  
 وقد صرح في السرايخ انه حاج بان الصبي المراهق كالبالغ  
 فالمصنف رحمه الله تعالى اطلق في محله التقدير وهو غير  
 سديد **قوله** الا الفاسق والجوسي يفهم منه ان الفاسق  
 يكون محرما لبعث المسالة وقال الامام احمد بن حنبل  
 رضي الله تعالى عنه لا يكون محرما لانه لا يوم من ان  
 نفقته اذا ضلها كما في فتح الباري **قول** اذا لم يكن

الفاسق

الفاسق محرما للحنثه عليها من فسقه فاصريان  
 لا يكون الكتابي محرما لها حنثه ان نفقته **عن**  
 دين الاسلام اذا ضلها فليتأمل **قوله** الما امور بالحي له  
 ان يوضعه عن السنة الاولى الى قوله كما في الثانية وعيا  
 اذ ارفع الوصي الى رطل ليح عن الميت في هذه  
 السنة فاضده واضراحي وخج من قابلهما عن الميت  
 ولا يكون حنثا من مال الميت لان ذكر السنة يكون  
 للاستحقاق دون التقدير كما لو وكل رجلا بان يفتق  
 عبده عذا او يبيع عذقا فتعتق او يباع بعد عذبان **قوله**  
 والصحيح وقوعه عن الامر وهو ظاهر الرواية عن  
 اصحابنا رحمهم الله تعالى كما في الهداية وظاهر المذهب  
 كما في المبسوط وهو الصحيح كما في كثير من الكتب  
 وذهب عامة المتأخرين كما في الكشف لان الحج يقع  
 عن المأمور وللامر ثواب النفقة قالوا وهو رواية  
 عن محمد رحمه الله تعالى وهو اختلاف لا معة لانهم  
 اتفقوا ان الامر بالفرض يسقط عن الامر لاقامة  
 الاتفاق مقام الافعال في حق سقوطها ولا يسقط  
 عن المأمور ولا لبدان يتولى عن الامر وهو دليل  
 المذهب رواية يكثر طاهلية التايب لصحة الافعال  
 حتى لو امر ذميا لا يجوز وهو دليل القول الضعيف  
 قال المصنف رحمه الله تعالى في البحر ولم اري من صرح  
 بالمرأة وقد يقال انها تظهر من خلفه ان لا يحج فعلى  
 المذهب اذا حج عنه غيره لا حنث وعلى القول الضعيف  
 حنث الا ان يقال ان الفرض ان حج وان وقع عنه غيره  
 فيحسب اتفاقا وهذا في وقوع الحج عن الامر في حج الفرد

لها



اما في النقد فيقع عن المأمور ويصير الثواب للمأمور كما  
 في شرح الفقهية وفيه تأمل **قوله** وللوصي عند  
 الاطلاق الى امره وفي فتح القدير ولما وصي ان يحج عنه  
 ويريد على ذلك كان للوصي ان يحج بنفسه انتهى وهذا  
 بخلاف ما لو وصي لم يتب بالتحج فتبرع الوارث او الوصي  
 فانه لا يجوز كما سيأتي **قوله** الا اذا قال ادفع المالم يحج  
 عني فانه لا يجوز له ان يحج بنفسه **قوله** او كان الوصي  
 وارثا الى امره في الجبر الا ان يكون وارثا او دفعا  
 الى الوارث فان لم يجز الا ان يجبر الوارث وهم  
 كما لا يات هذا كما تبرع بالمالم فلا يصح للوارث الا  
 باجازة الباقي انتهى **قوله** فيوقف على اجازتهم  
 صحة العبارة ان يقول فلا يجوز الا باجازة الوارث  
**قوله** اذا اتخذ ملة الشريعة دارا لاي فانها تسقط  
 والظاهر ان هذا اذا سافر بعزيمته اتخذها دارا لا تقود  
 كذا قبله والصواب ان يقال فانها لا تقود بعزمه  
 على الخروج فان المستثنى منه المود بعد السقوط  
 لا عدم السقوط قال المصنف رحمه الله تعالى  
 في البحر بعد كلامه فلو توطئت ملة الشريعة بعد  
 الفراغ فان كان لا تطار القافلة فتفقدته  
 فيما لم يلبس والامتنع ما لم يقسمه وما ذكره  
 المستأخ رحمه الله تعالى من انه اذا توطئت  
 خمسة عشر يوما فتفقدته عليه فحج على ما اذا  
 كان لم يبرء عند وهو عدم صدوره القافلة وكذا  
 ما ذكره بعضهم من اعتبار ثلاثة ايام واذا  
 صارت نفقة عليه بعد صدورها ثم بدالها ان

يرجع

يرجع رجعته نفقته في مال المبتلانة كانت استحققة نفقة  
 الرجوع في مال المبتلانة وهو كالنكاح اذا عادت الى  
 المبتلانة والمصارب اذا اقام ببلدة او ببلدة اخرى خمسة  
 عشر يوما الحاجة لنفسه وماله ايداع هذا اذا لم يتخذ ملة  
 الشريعة دارا فاما اذا اتخذها ثم عاد لا تقود الشريعة  
 بالمصلا وانتهى فلان لم يقديا لقوديا لقعدا فبالعزم  
 على الخروج وان لا تقود بيه يظهر ان قول هذا القائل  
 في تقرير عبارة المصنف رحمه الله تعالى اي فانها  
 تسقط واستظهر رجوعه الى نفقة اذا سافر بعزيمته اتخذها  
 دارا ودية بلامرية وفي فتح القدير ولو حج رجلا ثم اقام  
 بملة الشريعة جاز لان الفرص صار مودعي والافضل  
 ان يحج اي ثم يعود الى اهله **قوله** ونفقة خادم المأمور  
 عليه اي على الامر قال في البزارية والمأمور بالحج اذا  
 استأجر خادما والحال انه مثله ممن يخدم يكون مازوا  
 ويأخذ من مال المبتلانة والافضل عليه **قوله** الا اذا كان يخدم  
 يخدم نفسه كذا في النسخ والصواب اسقاطا والا  
 اوضح في المحقولي وبنا لقعد المجهول وقالوا له ان  
 يشتريه جارا لا يبركه وذكرنا لو فاجي رحمه الله تعالى  
 انه مكره والحكم افضل لان النفقة فيه اكثر وقد  
 تقدم **قوله** وان كان يغير قضا الاذن بذلك دلالة اي  
 وان كان الاتفاق يغير قضا قال في القاصي فان  
 رجلا لله تعالى لانه لما امره بالحج فقد امره بان يتفق  
 عن طائفة وفي بعض النسخ وان كان يغير نص  
 للاذن بذلك **قوله** المأمور اذا لمسك مونة الكداء وحج  
 ما سبب المسألة مذكورة في لواقفها عيارها المأمور



بالبحر اذا حج ماشيا فالج عن نفسه وهو ضمان للنفقة لان  
 الحج المعروف بالزاد والراحلة فانصرف الى الوصية  
 انتهى وهذا بخلاف ما لو وصي ان يعطي بغيره هذا  
 رجلا ليحج عنه فذفع اليه رجل فأكلاه الرجل فانفق الكفا  
 على نفسه في الطريق وحج ماشيا جازعت الميت  
 استحسانا وان خالف امره وصحبه في المحيط وقال  
 اصحاب الفتاوى رحمه الله تعالى هو المختار وهذه  
 المسألة صرحت عن الاصل للضرورة فان الاصل  
 ان المأمور بالحج راكبا اذا حج ماشيا فانه يكون مخالفا  
 كذا في البحر **قوله** الا ان يكون املا هذا يشهد بصدقه  
 لان سبب الضمان قد ظهر فلا يصدق في دفعه الا  
 بظاهر يدل على صدقه **قوله** ولو ادعى انه حج وكذب  
 قال لقوله يعني لو اختلفا فقال حج وكذبه كانت  
 القول للمأمور مع عينه لانه يدعي الخروج عنه عما هو  
 امانة في يده **قوله** الا اذا كان مديون امانة وقد امر  
 بالانفاق يعني فلا يصدق الا بسخة لانه يدعي قضا  
 الدين قال المصنف رحمه الله تعالى في البحر هكذا في  
 كثير من الكتب وفي جردة الاجل رحمه الله تعالى القول  
 له مع عينه الا ان يكون للورثة مطالب بدين من  
 الميت فانه لا يصدق في حق القرين الا بالحية والقواعد  
 تشهد للاول وكان عليه الميعول انتهى وفي البرازية  
 قال حجت عنه امانة وانكرا للورثة قال قول الله لانه  
 انكروا صفة الرصوع عليه بالنفقة فلو كان عليه دين  
 فقال حجت عنه امانة على من الدين فزعم انه حج عنه  
 لا يصدق الا ببينة لانه ادعى الخروج عن عهدة الامانة

والورثة

والورثة ينكرونها انتهى **قوله** هذا التقليل غير صحيح  
 لانه لم يدعي الخروج عن عهدة الدين الذي عليه هـ  
 والتقليل الصحيح ما في الاول والحيية حيث قال لانه يدعي  
 الخروج عن عهدة ما عليه يعني من الدين وعلى  
 القاصي فان رحمه الله تعالى عدم قبول قوله بانه يدعي  
 قضاء الدين على نفسه مدعي الخروج عن عهدة الامانة  
 لا يحتاج الى البيان كما هو ظاهر لا يحتاج الى بيان **قوله**  
 ولا تقبل بيعة القارن انه كان يوما بالخبر يالكوفة قال اخره  
 وكذا القصة كما في البحر لاها شهادة على النبي **قوله** ليس  
 للمؤمنين بالبحر الاعمار قبله ويهدد بغيره في اشهر الحج قال  
 في الحاشية المأمور بالحج عن امانة بان اعتمر في اشهر  
 الحج ثم حج من مكة الشريفة عن امانة يكون مخالفا في  
 فحجه ولا يجوز عن حجة الاسلام عن نفسه وكذا الوجه  
 مما اعتمر كان مخالفا عند الامانة انكسب وضم من قوله  
 عند الامانة انه عند البعض لا يكون مخالفا لكونه في  
 المحيط انه لو حج عن الاخير لم يكن بغيره لنفسه وليس  
 بخالف اتفاقا وفي الفتاوى والاول والحيية المأمور بالحج  
 اذا بدا بالحج عن امانة ثم ادعى بالهرة لنفسه لا ضمن  
 النفقة للميت يعني لعدم مخالفتهم وما دام مستغفلا  
 بالهرة ينفق على نفسه من مال نفسه لانه عامر  
 لنفسه فاذا فرغ منها فنفقته في مال الميت فان  
 بدا بالهرة لنفسه ثم ادعى بالحج عن امانة قالوا نعم  
 جميع النفقة لانه خالف امره ومثله في الذخيرة وهو  
 باطلا فانه مخالفا لذكره القاصي فان رحمه الله تعالى  
 الا ان يعيد اطلاقهم بغيره اشهر الحج او بحل قول القاصي



كان رحمه الله تعالى لو حج ثم اعتمر كان مخالفا عند  
 العامة علي ما اذا اعتمر عنه الامر هذا وقد قال  
 بعض الفضلاء ليس المراد ان ذلك يقدر في كون الحج  
 المية بل المراد انه لا يتحقق في زمن الاشتغال بالعمرة  
 من ما لا امر من ما لا امر استحب وهو ظاهر فيما  
 لو حج واعتمر ما لو اعتمر ثم حج فلا لانه ما موزحجة  
 ميقانية وما اتي به حجة مكينة ولذلك يصح جميع  
 التفقة **قوله** لا ادما الا صارا فانه علي الامر لانه  
 ارقله في هذه العمرة فعليه خلاصه قال القاضي  
 كان رحمه الله تعالى ولا اصل فيه ان كل دهر يجب  
 علي ما موريا الحج يكون علي الحاج لا في ما لا لمية الا  
 دم الا صارا في قول الامام رحمه الله تعالى وقال  
 صاحب الوصية رحمه الله تعالى يكون علي الحاج **قوله** اوصي  
 لمية بالحج فتبرع الوارث او الوصي لم يجز يعني لا  
 الفرص تعلق بماله فاذا لم يجز عنه بماله لم يسقط عنه  
 الحج الفرض بخلاف ما اذا لم يوصي فتبرع الوارث اما  
 بالحج عن نفسه او بالاحياج عنه رجلا فقد قال الامام  
 رحمه الله تعالى ان شأ الله تعالى حديث الخشعية فانه  
 عليه الصلاة والسلام شبهه بدين الهيار وفيه  
 لو قضى الوارث من عيذ وصية تجزيه قلنا هذا  
 وفي الخشعية واما وصي بان يحج عنه في عهده ابنه ليرجع  
 في البركة فانه يجوز كالدين اذا وصاه من ماله نفسه ولو  
 حج علي ان لا يرجع فانه لا يجوز عنه لمية لانه لم يحصل  
 مقصود لمية وهو ثياب الاتفاق وعلي هذا البركة  
 والكفارة ومثله لو قضى عنه دينه مستطوعا جازلان

الحج

الحج عن الكبير الحاجت بغير امره لا يجوز ووصي الدين  
 بغير امره في حال الحياة فكذا بعد الموت راجع ما  
 وعكبه حجة الاسلام في حجة راجع ما راجع ما راجع ما  
 لا فرض ولا انقلا فانه يجوز عن حجة الاسلام ولو نوي  
 تطوعا لا يجوز عن حجة الاسلام **قوله** قل ذلك مطلقا  
 ليس هذا الاطلاق في مقابلة تقييد سابق ولا الاصل  
 وقوله وقيله ولو لم يكن ليس تقييدا كما هو ظاهر  
**قوله** يصح استيجار الحاج عن الغير وله اجر مثله **اقول**  
 الصواب لا يصح لقوله بعد وله اجر مثله لانه لو صح  
 الاستيجار له البس قال المصنف رحمه الله تعالى في  
 البحر وكذا الاستيجار في حجة الله تعالى انه لا يجوز الاستيجار  
 علي الحج والا علي شي من الطاعات فلو استأجر علي الحج  
 ورفع اليه الاصل حج عن المية فانه يجوز عن المية  
 يعني وان لم يجز الاستيجار وله من الاجر مقدار  
 نفقة الطريق في الذهاب والرجع ويرد الفضل  
 علي الورثة لانه لا يجوز الاستيجار عليه ولا له  
 ان يات الفضل لنفسه الا ان تبرع الورثة وهم  
 من اهله بالتبرع او وصي لمية بان الفضل للحاج علي  
 ما هو الاصل انتهى وفي الحاشية اذا استأجر المحيوس  
 رجلا يحج عنه حجة الاسلام في حجة حازت الحج عند المحيوس  
 اذا مات في الحيت ولا اجر مثله في ظاهر الرواية  
 انتهى في هذا الفن علي انه لا يصح لقوله المصنف رحمه الله  
 تعالى يصح استيجار الحاج فانه لم يقل في الحاشية يصح  
 استيجار الحاج عن الغير وانما قال جازت الحج علي  
 اذرة وقد اشار القاضي كان رحمه الله تعالى الي عدم



صحة الاجارة بقوله وللأجير أجر مسئلة لانه لم يستحق في  
 الاجارة الفاسدة بخلاف الاجارة الصحيحة فانما لم يستحق  
 هذا الاجر المسمى في العقد فلو صححت الاجارة للمخ ككفر له  
 بالمسمى قبل قوله القاضي فان رحمه الله تعالى وللأجير  
 أجر مسئلة مشكلات هذه النفقة ليس يستحقها بطريق  
 العوض بل بطريق الكفاية لانه قد فرغ نفسه له ليشق  
 المستأجر به هذا وانما اجاز المخ عنه لانه لما طلعت الاجارة  
 بقوله امر بالمخ فيكون له نفقة مسئلة ونية عبد الحاتم  
 الشهيد رحمه الله تعالى في النكاح انتهى **واجب**  
 عن القاضي كان رحمه الله تعالى بانه اذا ما قاله الى  
 الشهيد رحمه الله تعالى غير انه غير مستحق له بالمدار  
 باجره المشكك في صحة الفجارة لمناسبة للفظ  
 الاجارة وبه يزول الاشكال انتهى وفيما في المسئلة  
 انما حسن في المائات الخطا بنية لا في اقامة الاحكام  
 الشرعية وقد علم مما تقدم مرات الاستثابة للمخ عند  
 الاستثابة عليه والفرق بينهما انه لا يملك النفقة  
 المدفوعة اليه بالاستثابة ولا يجبر على الاجرة  
 المعجلة لوصحة الاجارة ولا لصحة الاجارة على  
 المخ فلو قدم ملك ما عجل له من الاجرة على المخ ببرد  
 القاضي من حيث كان تقدم وعلم انه لا يلزم من عدم صحة  
 الاجارة على المخ عدم وقوع المخ عن المستأجر بل  
 يقع عنه لما انه كما لم يصح بقي الاذن بالمخ فتصح عنه  
 ويستحق الثاني نفقة مسئلة من تلك الاجرة يجب  
 المخا لكان مثل قوله الحيات رحمه الله تعالى الكفاية  
 بشرط البداية حوالة والحوالة بشرط عدم البداية كقالة

اعتبار

اعتبار للمعنى فتكون الاجارة للمخ امانة باعتبار المعنى  
 لصحة المخ عن المستأجر **ثم اعلم** ان الاعمال الثلاثة  
 التي لا يجوز فيها الارزاق والاجارة كتب المساجد ونحوها  
 وما يمتنع فيه الاجارة دون الارزاق كالقضا والقضا  
 وما اختلف في جواز الاجارة فيه دون الارزاق كالامامة  
 والاذان والمخ ومنع الامام من الشافعي رضي الله تعالى عنه  
 الاستثابة بالنفقة للمخالة وصوره كالمأمر ما ذكر رضي الله  
 تعالى عنه عن عياض على استثابة القدر بيطعا منها ومن وجب  
 عليه المخ واخر ما تمتعت غير وصية يا شربلا خلافا وان  
 وان وصية عليه ولم يوضعه فخرج مع الناس عام وصوبه  
 في طريق الطريق فليس عليه ان يوصي به الا ان يقطع  
 لانه لم يوضعه بعد الوضوب فاعتمد هذه المسئلة كذا في  
 المنع ثم قال وليس هذا من صام الى نصف النهار  
 فبات يجب عليه الا ان يفسد بنية صوم هذا اليوم كمالا  
 انتهى قبل ينظر الفرق بينهما فانه لم يوضعه فهو كالمخ  
 فلا فرق في تقى لزم الا ان يفسد بنية صوم هذا اليوم كمالا  
 الفرق بينهما ان في الصوم شرع وفي المخ لم يشرع في شيء من  
 الحاله وانما وصية قد يه التوم كمالا لان الصوم لا يجزي  
 قلنا قد يه **ثم** اما مور بالمخ اذا منسك البعض وخرج  
 بالبعض جائزا في اخره قال في الجريد كلام **والحاصل**  
 ان اما مور لا يكون مال كما ائذه من النفقة بل  
 ليصرف فيه عن مالكه المحجوج عنه حيا كان او ميتا  
 معنيا كان المقتارا وغير مقيدين ولا حله له الفضل الا  
 بالشرط المتقدم وهو ان يقول وكلت ان تهب الفضل  
 من نفسك وتقيضه لنفسك فان كان علي موت قال



والباقي منه وصية كدسوا قال كان الفضل يسيرا وكثيرا  
من الزاد كما صرح به في الفتاوى وكذا الظهيرية وينبغي ان يكون  
كذلك الحجة المشروطة كما شرط سليمان بن يسار بوقفه بمصر قدرا  
معيلا لمن يحج عنه كل سنة فانه يتبع بشرطه ولا يحل للمامور  
ما فضل منه بل يجب رده الي الوقف **قوله** واذا انفق من  
ماله وماله اطلب فانه يضمن لانه بشرط جواز النسيابة  
ان يكون حج المامور بالالحج عنه لانه ان انفق من ماله  
فان لم يحج بماله لم يستطع عنه الفرض كما في البدائع **قوله**  
الا اذا كانت الشرا من مال اطلب الي اخره لانه لا يمكن  
الاستدرا عن القليل فيعفى عنه كما في الخانية **قوله** اتفق  
المأمور بالحج الكل في الذهاب ورجوع من ماله ضمن قولنا  
ما لم يكن ما اتفق في الذهاب أكثر ليلا بنا في ما تقدم من  
ان المستبركون الأكثر من مال اطلب انتهى وفيه  
الفاضي فان رحمه الله تعالى عليك المسألة السابقة بان  
الاستدرا عن القليل معذور وظاهر ان نفقة الذهاب  
ان لم تكن زائدة على نفقة الذهاب فهي مساوية فلا يكون  
عفو فتا ملة **قوله** يبدأ بالحج الفرض قبل زيارة النبي صلى  
الله عليه وسلم الي اخره وفي الخانية من فضل المقطعا  
الا فضل ان يبدأ بالحج عكة الشريعة فاذا قضى نسكه  
يجزى بالمدنية الشريعة وان بدأ بالمدنية الشريعة جاز  
وظاهر اطلاقه نعم الفرض والتطوع وهو كالغفلة كده  
المصنف رحمه الله تعالى **قوله** حج الفتي فضل الحاضر فقال  
الشيخ بن عبد البر بن الشيخ رحمه الله تعالى ببيان ذلك  
ان الذهاب الفتي منه بلده وهو من توفرت فيه شرائط  
الوجوب من حين صدوجه من داره فرضه لوجوب الاداء

عليه

عليه والحج على الفقير لم يجب اذا وفدها به الي مكة  
الشريعة تطوع وعادة الفرض افضل من عبادة  
التطوع **قوله** وقد نصوا على انه لو صلى سنة  
العشا بعدها اربعة فهي مستحبة والسنة ركعتان  
فيلزم ان تكون الركعتان افضل لان السنة افضل من  
المسحاة واجابوا بانها داخله فيها فلا يبعد ذلك هنا  
لاشتماله على الفرض ونقول فيه كما قالوا في القعدة في  
الصلاة وان فرضها اية ولو قد لاكثر من ذلك كالفاحة  
والسورة وقول الكل فرضا ولو سلم فتخص هذه السورة  
بما اذا لم يحرم الفقير بالحج من ذبيرة اهله فانه حال  
ان يكون موديا للفرض منها ولا يخفى ان الفقير هنا  
ليس هو الفقير في باب الزكاة على ما هو معروف في  
الفقه انتهى يعني ان الفقير هنا من لا يقدر على الزاد  
والدراصة **قوله** اذا جمع بين الصلاتين الحاضرة يعني  
الصلاتين المفهومتين وهما الظهر والعصر جمع  
تقدمي قال في الفتية صلى الظهر والعصر بغير فرة  
وقته الظهر وليس له ان يتنقل بعدما صلى العصر  
قال السري بن عبد البر بن الشيخ رحمه الله تعالى  
وهو تشعير بان لا يتنقل قبل ان يصلي العصر كان  
له فلك بلا كراهة وفي الفتاوى السراجية يصلي بهم  
الامام العصر في وقت الظهر من عبادات شغلها  
بالتطوع لجديان التوارث به وقال في الجنب والمزيد  
بعد ان رجع لئلا يترك الميت رحمه الله تعالى اذا تطوع  
بين الظهر والعصر يريد اذا السنة بعد الظهر فعليه  
ان يعيد الاذان والاقامة للعصر في قول الامام



واما يوسف رحمه الله تعالى لانه لما اشتغل بالادارة صار  
 ما صلا بينهما فلا يكتفي بالاذان الاول النكاح فان صلي  
 العصر تكده التتقلد وان كان قد صلي العصر في وقت  
 الظهر فاما انما قدمت للتضرع للدعاء قال واطلاقا ان الكتب  
 تدل عليه والله اعلم **كتاب النكاح**  
**قوله** المقيوض علي سوم النكاح مضمون كذا في جامع الفصول  
 عبارة قيل الحادي والثلاثين باسطر ما قبض علي  
 سوم النكاح ضمن يعني لو قبض امة غيره ليتزوجها  
 باذن مولاهما فهلك في يده ضمن قيمتها انتهى **قلت**  
 ينقل عبارة جامع الفصولين ظهر خطا من صورة المسألة  
 بما ذكره الحادي رحمه الله تعالى في شرح القدر في رحمه  
 الله تعالى من انه اذا دفع لامرأته شيئا علي انها تتوجه  
 ثم امتنعت رجع بما كان قايما دون ما هلك منه وظهر  
 اضلال المصنف في نقل عبارة جامع الفصولين حيث اسقط  
 تصويبا لمسألة من عبارته قال يهتف الفضل اظهده  
 انه لا فرق بين ان يكون المهر مسمى ولا ولقائل ان يقول  
 هذا اذا كان المهر مسمى قياسا علي المقيوض علي سوم  
 الشرا فانطلاق يكون مضمونا لا بهد تسمية الثمن علي  
 ما عليه الفتوى فيكون المقيوض علي سوم النكاح  
 مضمونا اذا كان المهر مسمى والا فلا ولم اري في هذه  
 المسألة نقلا عن ابيات اطلاق العبارة يقتضي الصمان  
 مطلقا الا ان يوجد نقل صريح بخلافه وعليه فيحتاج  
 للفرق بينهما فانه لا يضمن الا بهد تسمية الثمن وكذا  
 المقيوض علي سوم الرهن فانه لا يكون مضمونا الا  
 اذا سمي ما يرهن به في الاصح وهو فيحتاج الي الفرق

بينها

بينها ايضا وقد ظهر لي فرق بين المقيوض علي سوم  
 الشرا والمقيوض علي سوم الرهن وبين المقيوض  
 علي سوم النكاح وهذان المهر مقدر شرعا من  
 حيث هو والمقدر شرعا مسمى شرعا والاسمي شرعا  
 مقدر مطلقا لا تدري انه لو تزوج علي ان لا مهر  
 ويحب مهر امثل ولو اشترى علي ان لا مهر كان باطلا  
 اعتبارا للتسمية الشرعية في المهر ولذلك ان المقيوض  
 علي سوم النكاح مضمون اسوا سمي المهر او لا لانه  
 مسمى شرعا فاعبر فكل وصوب الضمان بخلاف الثمن  
 وما يرهن به فان ذلك غير مقدر شرعا فلا بد  
 من التسمية لوصوب الضمان فانه انتهى ورده بعض  
 الفضلاء قايلا لم يظهر لي هذا الفرق لان المقيوض علي  
 سوم الشرا انما وصبت القيمة فيه اذا سمي الثمن فهلك  
 المقيوض لان كلامنا من الثمن والقيمة هو بدل الثمن  
 فلي سمي اصدرها وصيب الاضداد اما المهر وان كان مسمى شرعا  
 فليس من جنس القيمة لان المهر بدل المنة كما هو  
 مقدر والقيمة بدل الثمن فلامناسية بين المهر  
 والقيمة فلا توصف تسمية اصدرها الا حلالا لانه ليس  
 جنس فلا دخل لتسمية المهر شرعا في وصوب القيمة  
 كما لا يخفى عند التأمل قال والذي ظهر لي في الفرق هو  
 انطلاقا ان المقيوض في الما لا يبيع كان عدم ذكر الثمن  
 دليلا علي ان البايع انما دفعه للثمن جز علي وجه  
 الامانة والمبتا اصدارها فبصنه كذلك واما اذا سمي  
 ثمنافا نه مضمون بالقيمة لانه متى بين ثمن يكون  
 الاستيما اذ لا العقد فيكون وسيلة للعقد فالحق



حقيقة القدر في صف الضمان دفعا للمتر عن المالك  
 لانه كما رضى يقبضه الا بعوضه وفصار القايض ملتزما  
 للعوض وعوضه لا اصله هو القيمة ما لم يصطالحا  
 ويتفق على المسمى وصريح في الدرر والفر من كتاب  
 المضاريات بان المقيض على سوه السكنا مقبوض على  
 وجه المبادلة ومضى لم يبين له عتلا لم يكن اخذه للمقد فلا  
 يمكن الحاقه به **قوله** ولا لاية الانكاح للصغير والصغيرة  
 التي اخذها اي عليها فاللام مضي على وتقيد بالولاية  
 بولاية الانكاح اتفاق لان ولاية الاعتراض تستلزم  
 من الاوليا فيما لو تزوجت بلا ولي من غير كفوء فان  
 رضى واحد منهم ليس بمت في درسته او اسفل منها اعترا  
 واحدا الاقرب فله ذلك كذا في شرح النقاية للعلامة محمد  
 القاسمي رحمه الله تعالى وقوله ثابتة للاوليا على  
 سبيل الكمال يعني للاوليا المستوين في الدرجة وذلك  
 لولاية الامان قال في اجابة السائل باختصار ان يقع  
 الوسايك اذا استوي ولين كاشقين او اجتمع  
 ابوان كان ادعيا ولدامة مشتركة جازا استقلال كل  
 بالنكاح فان زوجاها صح السابقة وان لم يمل بطلا  
**قوله** انما قيد بالصغير والصغيرة لانه لا يزوج احد  
 السيدات الامة المشتركة لها او المقتعة لها واما في القيد  
 فنزوح كل واحد منهما كانه ليس به غير فينفرد به  
 كذا في الزيلعي رحمه الله تعالى في باب ما يوجب القود  
 انتهى **قوله** واستفادة ما ذكر من التقيد بنظر  
**قوله** الثانية القصاص الموروث ثبت لكل من المورثة  
 على الحال قال بعض الفضلاء فيه كلاما لانه مخالف لكلام

الاصوليين

الاصوليين فقد صرحوا بان القصاص عند موروث  
 عند الامام من بعده تعالى لان القرض به درك الثار  
 وذلك معنى يحصل لهم وكان القصاص صفة من الابدان  
 الا ان يكون موروثا لا يقال ينبغي حينئذ ان لا يجوز استيفاء  
 القصاص الا بحضور الكل ومطالبتهم وليس كذلك  
 فانه لو عفي اصددهم او استوفاه بطلا اصلا ولا يضمن  
 العافي والمستوفي للاضرين شيئا لان بقول القصاص  
 واصلا لانه ضار قتل واحد وكل واحد منهم كان يملكه  
 وصده كولاية الانكاح للاضوة فاذا يادر واستوفي او  
 عفي لا يضمن شيئا للاضرين لانه تصرف في طالع صفة  
 ولذا قال الامام الكبير رحمه الله تعالى ولا ية الاستفا  
 قبل كيد الصغير لانه يتصرف في طالع صفة لا في  
 صفة الصغير وانما يملكه اذا كان فيه كبير عايب هو  
 لاحتمال عفو العايب ورجحان جهة وهو دلتنا العفو  
 عن القصاص مندوب اليه وهنا احتمالا العفو  
 بعد ومروا عيرة لتوهم العفو بعد البلوغ لان فيه  
 ابطال حق ثابت للكبير كذا في كشف الاسرار شرح  
 المنار فاذا علمت ذلك علمت عفا في قول المصنف رحمه الله  
 تعالى والثانية القصاص الموروث انتهى **قوله**  
 لا عيرة بما في كتب الاصول من خلاف ما ذكر في كتب  
 الفروع كما صرحوا به بقولان يقال جزم المصنف  
 رحمه الله تعالى هنا بان القصاص موروث يقتضي  
 اتلا خلافا وسياتي في كتاب القرائن التخصيص  
 الخلاف صيته ذكر ما يورث منه الحقوق فقالوا اختلفوا  
 في القصاص فذكر انه يورث ومنهم من جعله للمورث ابدا



ويجوز ان يقال لا يورث عند مصلاتها اذ كانت مسألة  
لو يورث احد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد  
من اعادة اذ احضر ولا عند مصلاتها كذا في اخر التمهيد  
انتهى فلو عارض هذا القاصد كلامه بكلامه كان له  
وجه فقامل وقد وقعت حادثة وهولت شخصاً قتل  
وليس له الا الا ولا يصطار هل ينظر بلوغه او يقبض  
الحاكم ويأخذ الدية ويفهم مما تقدم انه ينظر بلوغه  
لانه ليس فيه ابطال صف ثابته للفقير **قوله** حتى قال  
الامام رحمه الله تعالى للوارث الكبير استغناؤه هذه  
المسألة تحتاج الى تفصيل وهو ان الكبير كان ولياً  
للصغير كنت له التصرف في ماله كالاب والجديستون  
فان قيل ان يبلغ الصغير باجماع اصحابنا رحمه الله تعالى  
سواء كانت الولاية له بالملك او القربة وان كان  
ولياً للصغير لا يقدر على التصرف في المال كالاخ  
والفعل فعلى الخلاق وان كان الكبير اجنيا عن الصغير  
لا يملك الكبير الاستغناء لاجماع حتى يبلغ وعند الاما  
الشافعية رضي الله تعالى عنه لا يملك الكبير الاستغناء  
في الكد كما في الذي **قوله** ثبت لكل من له حق المرو  
يعني ماله ان اذن ميا عبداً كان او صلباً لفا كان  
او وصياً لكن كذا الطحاوي رحمه الله تعالى انه يشترط  
في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصومة كما  
في شرح النقاية لعل لا متجدد القهستاني رحمه الله  
تعالى **قوله** لا يستلزم من المملوك مما يجزي يعني فلا  
يثبت لكل من الوليين على الكمال وهذا تقدير على  
المفهوم من قوله في الصابط اذ كان الحق لا يجزي الى  
احده **قوله** ليس لنا عباداً الى الان ثم ستم في الجنة

قال

قال ابن الخطيب رحمه الله تعالى في تفسير سورة البقرة  
**واعلم** ان التكليف يوم القيامة وان ارتفعت  
لكن الذكر والشكر لا يرتفع بل العبد يعيد ربه في الجنة  
الكثير مما يعيده في الدنيا وكيف لا وقد صار حاله حال  
الملائكة عليهم الصلاة والسلام الذين قال الله  
تعالى في حقهم يسبحون ليل والنهار لا يفترون عن  
عبادته عابدين ما في الباب من العبادة ليست عليهم  
تكليف بل هي مقتضى الطبع من حاله لا اسباب  
الموصية له ولا مريض اهلا الجنة هلا وكيف ولخدمة  
المملوك لله ويشرف فلا تترك وان قرب منى بل تزداد  
لذتها **قوله** الا الايمان والتكامل لظاهر ان المدا بالكل  
هنا الوطى لا العقد وان كان حقيقة في العقد عندنا  
قال لا يقوي رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى ورضا  
بحور عيناي قرباهم بهن عيسى من عقدا للتزويج لانه  
لا يقال ذوجه بامارة وقال ابو عبيدة رحمه الله تعالى  
جعلناهم ازواجاً كما تزوج النعل بالنعلاي جعلناهم  
اثنتين اثنتين انتهى يعني ان يقال التكامل يعني الوطى  
كان عبارة في الدنيا باعتبار قصد الشا سلا المطلب  
سرعا وذلك مقتود في الاخرة فليحذر وقد سئل الامام  
ابو جعفر محمد بن سيرين الطبري رحمه الله تعالى عن  
الرجل السعيد في الدنيا يعني الولد ولا يتناه في الجنة  
فقال يعني الناس اولاد في الدنيا جميع فيها حتى اذا  
انقرضوا بقي لهم نفهم ببقا الولد وقد امتنعوا الانقراض  
في الجنة كذا في الطبقات الشافعية هذا وقد سئل  
للعلامة بن شريف الشافعي رحمه الله تعالى صورته هل

هم



في الجنة تزوج وولادة كمال الدنيا لا مزال الاخرة خلافا حال  
 الدنيا ما جاب وقد وقع خلاف من السلف في الولد فقال  
 بعضهم يكون والوضع والجلد والسنة في ساعة واحدة  
 واستندوا في ذلك الى ما رواه الترمذي رحمه الله تعالى  
 من حديث ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه المحدث  
 اذا اشهر الولد في الجنة كان حمله ووضع وسنة في  
 ساعة واحدة كما يشهر قال الترمذي رحمه الله تعالى  
 حديثه عن عذيب وقتا لبعضهم يكون جماع ولا يكون  
 ولاد واستندوا الى حديث شريف في التزكية او ركن  
 ابي رزيت العفيلي رحمه الله تعالى عنه عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال ان اهل الجنة لا يكون لهم فيها  
 ولد ولا حدة يشرب الا وادوا ولي لحسن الترمذي رحمه  
 الله تعالى له واما الترمذي قال اري حين هذه الكساية حديثا  
 ومصرحا بقدر النكاح في الجنة كهيئة الدنيا نعم روي الطبراني  
 رحمه الله تعالى في الكبير والوسط عن ام سلمة رضي الله  
 تعالى عنها ولقطة قلت يا رسول الله المداة تترج  
 الروصين والثلثة والاربع في الدنيا ثم يموت فتدخل  
 الجنة ويدخلون معها من يكون زوجها منهم قال يا  
 سلمة انها تخير فتختار اصغرهم خلقا فتقول اي يارب  
 ان كان هذا أصغرهم مني خلقا فزوجني به يا رسول الله  
 ذهب صبي الخلق خيرا الدنيا والاخرة فتقول المداة  
 المحيرة بين ازوجها في حظا بها لزوجها عز وجل فزوجني به  
 اي اجعله لي زوجا وليس بمصرح بال عقد فلا مذهب  
 ان تزوج عبده من امته هذا هو الصحيح كما في الفتاوي  
 الصبرية وقيل يجب المهر ثم يسقط ومرة الخلاف عكس  
 ان

ان تظهر فيها الزوج والابامة ابنة الصغير من عبده ففلي  
 قول من قال يجب ثم يسقط قال بالصحة وهو قول الثاني  
 ومن قال بعد ما الوصوب اصلا قال بعد ما وهو قولها  
 وقد حرم بعد ما في الولد الجية من الماذون **والاجب**  
 شي لعبد العاقلة انه لو وجب الاستوصب المولي على عبده  
 دينارا والمولي لا يستوصب على عبده دينارا **والفرق**  
 ثلاثة عشر الى اخره لم يبين ما يكون منها طلاقا وما  
 يكون فسحا وقد نظر صاحب النهر رحمه الله تعالى فرق  
 النكاح وبين ما يكون منها طلاقا وما يكون فسحا  
 وما يحتاج منها الى العضا وما لا يحتاج فقال  
 فرق النكاح اتكدهما نكاحا فسخ طلاق وهذا الذي يكرهها  
 بتاين الدار مع نقصان كذا فساد عقد وفقد الكفو بينهما  
 تقبيل سي واسلام الحار او ارضاع من رها قد عدا فيها  
 خيار عتق بلوغ ردة وكذا بذكر الوفاء وتلك الفسخ حصتها  
 اما الطلاق فخب عنة وكذا ابلاوه ولها ان ذاك يتلوها  
 فضا قاضي في شرط الجميع فلا يملك وعتق واسلام اي فيها  
 تقبيل سي مع ابلايا **ما** بتاين مع فساد العقد بينهما  
 قال ولم اري ذكر خيار الخيرة والامر باليد والخلع لانها  
 من الكتابات وان كان الامر باليد والسخير من  
 كتابات التقويض والكلام في الفرقة التي ليست بصريح  
 ولا هاتية والصايطان كل فرقة طارت من قبل المداة  
 لا يسب من الزوج فهي فسح بخيار العتق والبلوغ وكل  
 فرقة طارت من قبل الزوج فهي طلاق كالابلا والحب  
 والعنة وانما كانت ردة فسحا مع انها من قبله لانها  
 يتفق المالك فيسحق الجدل والفرقة طارت بالفتا في لا يجوز  
 المباشرة من الزوج وانما شرط العضا في الفرقة بالحب



وما عطف عليه لان في اصلها صنعها فتوقف عليه  
كالرجوع في الهبة وفيه اعيان الزوج لو كان غائبا  
لم يفرق بينهما للزوج والرضا على الفايضة **وقوله** وبعد  
الكفاة يعني على قول من يقول بصحة العقد وما  
على قوله من يقول بطلانه وهو الصحيح فلا يحتاج  
الى حكم يعرفه **وقوله** النكاح يقبل الفسخ قبل التمام  
كما في النكاح عند الاب والجد الصغير والصغيرة فانه  
انما يتم بعد بلوغها ورضاها **وقوله** الا في مسائلتين  
استثنى مخرج من اعم الاصل راجع الى قوله لا بعده  
والتعديل لا يفسخ بعد التمام في كل حال الا فيما ذكر  
فان بعض الفضلاء مسألة وهي ايا واه عن الاسلام  
فانه فسخ اتفاقا وهو بعد التمام انتهى وقد ذكر  
في البحر صحت قال وفي التبيين ولا يقبل النكاح لانه  
لا يتم الفسخ بعد التمام وهو النكاح الصحيح  
الناقل للآثر واما قبل التمام فيقبل الفسخ  
ويرد عليه ان يتأددا صحتها فانه فسخ وهو **يبطل**  
التمام وكذا ايا واه عن الاسلام بعد سلامتها فانه  
فسخ اتفاقا وهو بعد التمام وكذا مكره الزوجين  
صاحبه فالحق انه يقبل الفسخ مطلقا اذا وجد  
ما يقتضيه شرعا **وقوله** يكمل المهر باربعة اقوال  
والخامس وهو ما اذا زال بكارثتها بخر وخوة فان لها  
كالالمهر وفي جواهر الفنا ويوافق فتن بحيث يكره  
امرا قبا صبي فقلنا شار في الميسر والجامع الصغير  
ان الفتن كرهها صبي او غير فقلنا المهر كذا مشائنا  
رحمهم الله تعالى ذكره وان هذا سهو ولا يجال الا بالالة  
الموصوفة لفتن الشهوة والوطي ويجب الارش في ماله

انتهى

انتهى فلهذا لم يذكره المصنف رحمه الله تعالى **وقوله**  
بالرضول المبراد بالرضول الوطي بقدرية عطف الخلوة  
عليه والا فالرضول يستعملها كما في المجتبى **وقوله** وبالخلوة  
الصحيحة وهي الخالصة عن المانع الشرعي والحسي  
والطبيعي فالمانع الحلي كالمهر في اياها كان لكن  
الاصح ان مرصها لا يمنع الا اذا حقه ضرره والمانع  
الطبيعي كالحيف والنفاس لكنه انما يكون كذلك  
عند ضرر الدم لا عند عدمه مع انه شرعي فيهما  
ايضا فالظاهر انه لا يوجد طبيعي الا وهو شرعي  
قلوا التفوا بالشرعي لكان كلامه اولى كذا في البحر يعني  
فيكون الشرعي اعم من الطبيعي يدل ان الطهر  
المتخلل بين الدمين ماله شرعي وليس بطبيعي  
وصيغ لا فائدة لذكر الخاص وهو الطبيعي **وقوله** وبوطي  
العدة عليها منه سابقا صورته ايان روضته بما  
دون الثلاث ثم تزوجها في العدة وطلقها قبل الرضول  
فعليه مهر كامل وعليها عدة مستقلة وهذا عند  
الاول والثاني قال في الكثر ولو فسخ معتدته وطلقها  
قبل الوطي وصي مهران وعدة مستقلة **وقوله** وبوطي  
امدها **اعلم** ان وصوب المسمى بالموت او بالخلوة  
الصحيحة انما هو في النكاح الصحيح اما في الفاسد فلا  
يجب شي الا بالرضول يعني الوطي كما في شرح النقاية  
للبرصيدي رحمه الله تعالى **وقوله** للزوج ان يضرب  
زوجته الى اضره استقيد من تعبيره باللام دون  
عليان الزوج لا يجبه عليه ضرب زوجته اصلا بل  
هو مباح ومنعته ترجع اليه كما ترجع الي الملة من



وجه وهي استقامتها على ما امر الله تعالى به انتهى  
**واعلم** ان كل ضرب مما مور به من جهة الشارع  
فان الضارب لاصناف عليه عوبة وكل ضرب كان  
ما دون فيه بدو في الاضراف الضارب يضمنه او  
امات لتقيده بشرط السلامة كالمرور في الطريق  
**قوله** على ترك الزينة بعد طلوعها يعني اذا كانت قادرة  
عليها وكانت شرعية والا فلا كما انه يجوز ضربها  
لتركها الا ما به اذا كانت ظاهرة عن الحيض والنفا  
وكا يجوز بها الخروج اذا كان الخروج بغير حق واما  
اذا كان بحق فليس له ضربها عليه وقد بينا المست  
رحمه الله تعالى في المواضع التي يخرج اليها بفيدائه  
**قوله** وعلى ترك الصلاة في رواية وعليه شيء في  
الكنز تبعاً لكثيرين وفي النهاية يقال ما في كافي الحاكم  
انه لا يجوز له لان المنفعة لا تقود اليه بل اليها  
**قوله** وقد بينا في شرح الكنز قوله وما عفاه حيث  
قال في فصل التقدير عند قوله بخلاف الزوج اذا  
ضرب زوجته لترك الزينة الي اخره وليس في كلام  
المصنف رحمه الله تعالى ما يقتضي انه ليس له ضربها  
في غير هذه الاربعة ولهذا قال الاول في رحمه الله  
تعالى في فتاواه للزوج ان يضرب زوجته على اربعة  
اشياء وما في معناه ففي قوله وما في معناه اقامة  
عدم الحصر فما في معناه ما اذا ضربت جارية زوجها  
عند قول لا تقطع يوعظه فله ضربها كذا في الفتية  
ويجب ان يلحق به ما اذا ضربت الولد الذي لا يعقل  
عندك كما به لان ضرب الدابة اذا كان ممسوقا فمداوي

ومنه

ومنه ما اذا شتمته او مزقت ثيابها واخذت لحية او قات  
له يا حارة ابله او لقيته سوا شتمها او لا على قول العامة  
ومنه ما اذا شتمت اجنبيا ومنه ما اذا كشفت وجهها  
لغير محرما وكلت اجنبيا او وكلت عامدا مع الزوج  
او بشا عيت معه لسمع صوتها الاجنبى ومنه ما اذا  
اعطت من بيته شيئا من الطعام بلا اذنه حيث كانت  
العادة لم تجزيه ومنه ما اذا دعت عليه وليس  
منه ما اذا طلبت نفقة او كسوتها والحكمة لان لصاح  
الحق يد الملازمة ولسان انتقام كذا افاده في البزار  
في مسائل الضرب من فضل الامر باليد والمعهن الجامع  
للحكامها اذا ارتكبت معصية ليس فيها حد مقدر  
فان للزوج ان يهزها كما ان ذلك للسيد بقيد كذا في  
البيد ايع من فضل الفسخ بيت النساء وهو شاملا لما  
كان متعلقا بالزوج ولغيره وقد صرحوا بانها اذا  
ضربها بغير حق وجب عليه التقدير واطلق في  
الزوج فشملا الصغيرة ولذا قال في التبيين ان  
التقدير مشروع في حق الصبيان وفي الفتية  
مداهق شتم عاملا فله التقدير انكس وفي المجتبى  
مقررا للسرخسي رحمه الله تعالى لا يمنع وجوب  
التقدير ولو كان حقا لله تعالى منع وعن الترحاني  
رحمه الله تعالى البلوغ يعتبر في التقدير اذ لا بد له ما  
وجب حقا لله تعالى نحو ما اذا ضرب الصبي الحدا و  
زني او سرق وما ذكره السرخسي رحمه الله تعالى  
فيما يجب حقا للميلاد فوقيها بينهما قيد بالزوجة  
لان ضرب اخته الصغيرة التي ليس لها ولي يترك

ية



الصلوات اذا لم يفت عشرين الا يجوز كما في العتية وله ان يضرب  
 البيت فيما يضرب ولده به وردت الاثار والاحبار وفي  
 الروضة له ان يكره ولده الصغير على تعلم القرآن العزيز  
 والادب والعلوم لا ذلك فرض على الابوين ولما مر غيره  
 يضرب عبده صلبا موزن فيه بخلاف الحر فهذا تنقيص  
 على عدم جواز ضرب ولدا لامر بامر بخلاف المصلحة لان  
 لما موزن فيه بناية عن الاب لمصلحة والمصلح يضرب به  
 بحكم الملك بملكه بنيه لمصلحة الولد **قوله** او كانت قابلة او  
 عسالة وفي الخلاصة مقرر بالي مجموع النوازل يجوز للجد  
 ان ياذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الابوين  
 وعيادتهما او تفديتهما او اصددها وزيارته الجار فان كانت  
 قابلة او عسالة او كان لها على اخر صف يخرج بالاذن وبغير  
 الاذن والحج على هذا وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب  
 وعيادتهم والولاية لا ياذن لها ولا يخرج ولو اذن لها فممنوع  
 كانا عاصيين ومنع من الحرام فان ارادت ان تخرج الى  
 مجلس العلم بغير رضى الزوج ليس لها ذلك فان وقعت  
 لها نازلة سالت الزوج من العلم ولا غيرها بذلك  
 لا يسعها الخروج وان امتنع من السؤل ليسعها الخروج  
 من غير رضى الزوج وان لم تقع نازلة لكنها رادت تخرج  
 الى مجلس العلم لتعلم مسالة من مساييد الوضوء والصلوات  
 ان كان الزوج يحفظ المساييد ويذكرها عند هالطان  
 عنهما وان كان لا يحفظ الاولى ان ياذن لها اصيانا  
 وان لم ياذن لها لا يفتي عليه ولا يسعها ما لم تقع لها  
 نازلة وفي الفتاوى في باب الولي والملاة قبل ان يفتي  
 مهرها ان تخرج في صوابها وتزور الاقارب بغير اذن

الزوج

الزوج فان اعطاها المهر ليس بها الخروج الا باذن الزوج  
 انتهى وهكذا في الكاينة الا انه اذا نكحها تخرج بغير اذن  
 الزوج ايضا اذا كانت في منزل يخاف السقوط عليها  
 وقد ايجب بالعرض مع وضوء المحرم لها وقد عزم القائل  
 والقاسية باذن الزوج وفسر القاسية بمن تغسل  
 الموتي وينبغي للزوج ان يمنع القابلة والقاسية من  
 الخروج لان في الخروج اضرار لابه وهي محبوسة بحقه  
 وصحة مقدم على فرض ذلك غاية بخلاف الحج والعرض  
 لان صحة لا يقدّم على فرضه الهين قال المصنف رحمه  
 الله تعالى في البحر وينبغي ان يحل كلامهم هذا على الملاة  
 التي لم تكن مخدرة في مسألة خروجها للحفورة عند  
 القاضي لانه صبي لا يقبل منها التوكيل واما اذا كانت  
 مخدرة فليس لها الخروج بغير اذن الزوج لقبول التوكيل  
 منها بغير رضى الخصم اما الزوج او غيره ولم اري من يفتي  
 على هذا انتهى **قوله** لم يسمعوا عليه ان لا اعلى علمه من  
 كتاب الوكالة **قوله** اول زيارة ابوينها اي او كانت مريدة  
 لزيارة ابوينها اي كل واحد منهما لان الحكم على المشتري حكم  
 على كل فرد كما صنف في محله وفي كلام المصنف رحمه  
 الله تعالى عطف با وهو لا يجوز **قوله** كل جمعة مرة او زيارة  
 الجار كل سنة يعني على الصحيح المفتي به واما الخروج  
 للملاة الى ابدا على ذلك فالحق باذنه **قوله** والمعتد  
 الجواند وفي الكاينة في فصل الحام دخول الحام مشرووع  
 للرجال والنساء خلافا لما قاله بعض الناس انتهى  
 وهل يخرج للمجلس الوعظ قال في مسفرقات نكاح البزازية  
 يخرج اذا كان صالحا عن البدع **قوله** بشرط عدم التزني الي

بلة



**أخبره أقول** ليس ما ذكره خاصا ليدفوا الجاهل هو شرط  
 كذا خروج قال المحقق بفتح اللام رحمه الله تعالى وصية إجماعا  
 له الخروج فانما يباح بشرط عدم الزينة وتغير الهيئة  
 الي ما لا يكون داعية لنظر الرجال والاستمالة قال  
 الله تعالى ولا تبرهن تبرج الجاهلية الأولى **قوله** بما أفاد  
 ملكا لحيه للحال **أقول** فلا يصح بل غلط الوصية سواء  
 أطلقه بان قال وصية كذا بوضع أمي للحال بالف  
 درهم وقيل الإصر لا يتعد وهو الصحيح كما في الظهيرية  
 وقيل لا يتعد كذره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وكذا  
 حكى عن أبي عبد الله الجرجاني رحمه الله تعالى كذا  
 في التبرجانية ويصح بلفظ القرض لدفعه في ملك  
 المستقرض ما لا قال المصنف رحمه الله تعالى في البحر  
 فلا يفتاده بلفظ القرض قولان أصحهما عدم الانقضاء  
 كما في الكشف وفي الفتاوى الأصح الانقضاء انتهى قيل  
 وينبغي اعتباره لما أنه يفيد ملكا له في الحال لكنه  
 عارية عنها ابتداء وصية انتهى والنكاح مما وصية  
 ابتداء وانتهى على أن يخرج من الحيوان عند صحيح فتدبر  
**قوله** الوطى في دار الإسلام لا تخلوا عن صلوة ومهر  
 الألف مسالتين **أقول** ذكر المصنف رحمه الله تعالى  
 في المسالين في أحكام طيبوية الحنفية من الفقه الثالث  
 أن المسالين ثلاث مسائل وصية فالمسألة عشرة سائل  
 لا مسائل **قوله** تزوج صبي الأخذ به في الفتاوى الظهيرية  
 من الفقه السباع من قبل المهر صبي أو مجنون جامع  
 أملاة شيئا هو نائية فلا مهر لها ولو كانت بكرا  
 ما فتصحب أهله مهر مثلها انتهى ومعلوم أنه لا  
 حد عليه لعدم التكليف فتزاد هذه على المسالين

قوله

**قوله** كما في خروج الولوالجية يعني في الفصل الثالث وعبارتها  
 بعد كلام فان كان البايع هو الذي وطئها وهي بكر  
 أو ثيب فان علي قول الامام رحمه الله تعالى لا يفرد المهر  
 ولكن إذا كانت بكرا فتعقد لها الوطى تسقط حق البكارة  
 عن المشتري من الثمن وكان له الخيار فيما بقي بمنزلة  
 ما لو اتلف جذا منها وان كانت ثيبا لم يسقط شيء من الثمن  
 عن المشتري ولا خيار له ويروي عن الامام رحمه الله  
 تعالى ان له الخيار انتهى **قوله** لم يتعذر في الولوالجية  
 لسقوط الحد وإنما يقرض لسقوط المهر ولا يلزم من  
 سقوطه سقوط الحد وإنما سقطت هذه الشيعة المحل لان  
 المبيع قبل التسليم في ضمان البايع ويعود الي ملكه  
 بالهلاك قبل التسليم وكان الولوالجية رحمه الله تعالى لم  
 ينسبه علي سقوط الحد لظهور **قوله** لا يجوز للمدأة قطع  
 شعرها قال في البرازية وعليها الاستتعار ولا  
 يحل وصل شعر غيرها يستفادها أي بكده كثر عما قال  
 في البرازية ولو كان بالوبر لا يكده **قوله** عقليه كالمهر  
 يعني ولا يسقط منه شيء في مقابلته فوق البكارة لأنها  
 لا تصرف مستحقة بالنكاح **قوله** ولم تكن حاضرة لا تعقد  
 النكاح لأنها فاعلمت حاضرة يحتاج الي بقينها أي  
 ويقدر بغيرها بنسبها الي ابها وإذا وقع الفلظ في اسم  
 ابها لم تتمين فلا يتعقد النكاح ولما إذا كانت حاضرة  
 فلا يصدر الفلظ في اسم ابها لتعينها بالإشارة اليها  
 فلا يحتاج الي التعريف **قوله** تزوج امرأة أو زنا لا يهدل  
 الخاخره أي لا دلالت لزوجه بها بقدرية قوله أصدا حارة ان  
 يتعقد فان لم يهدل فهو ما جوب **قوله** وفي زماننا وما كنا



الى امره هذه العبارة غير مرتبطة بما قبلها **قوله** لم ينظر الي  
 معمل مثلها من مثله يعني اذا لم يذكر المجلد في المقدم ينظر  
 الى التسمي والملاحة ان كان مثلها ومثل هذا لم يكون منه  
 معجلا ويحكم يكون موصلا لمثلها فيقضي بالعرف ويومر  
 بطلب ذلك القدر كما في البرازية **قوله** وان شرط ان لا يقع  
 شيئا من ذلك لا يجب اي لا يجد في ما كان مشروطا عادة  
 من نحو الخلف والمكعب **قوله** الا ما صدق العرف من غير تردد  
 بان يكون العرف عاما **قوله** والعرف الضعيف لا يلحق  
 المسكوت عنه بالمسروط وهو العرف الخاص كعرف  
 سرقند المتقدم **قوله** انه لو شرط في العقد تهيلا للكل  
 طار ويهيلا للكل ولو اجل الكل ذلك الامام رحمه الله تعالى  
 صاحب المنظومة في فوائده انه لا يصح وثا ويلطانه  
 يتكاملنا صيد الى وقت الموت او الطلاق للجهالة  
 والصحيح انه يصح لانه ثابت عرفا بلا ذكر وقدر  
 الثابت لا يبطل وهذا الموصد باجل مجهول لما ذكرنا  
 والمقصود في تسمي قد يطالب بتبصيف المهر وجوابنا  
 قد ذكرناه وكما في اجل لا تتمك المدة من منع نفسها  
 لاستيفائه لا قبل حلول الاجل ولا بعده وكذلك اجلته  
 بعد العقد الى مدة معلومة وفي بعض الفتا وحجج شرط  
 في العقد الدخول قبل مضي الاجل له ذلك وان لم يشترط  
 فذلك عند محمد رحمه الله تعالى قال في الخلاصة كالبيع  
 وعند الثاني لا بخلاف البيع وانه كان يقضي الصدر  
 الشهيد رحمه الله تعالى وبالأول كان يقضي الامام  
 طهيد الدين رحمه الله تعالى وعند مشايخ ديوان المنا  
 بها بعد اطلاق المجلد وان لم يوفق الموصد وذكر صدر الاسلام

رحمه الله تعالى ان بالدرويات لا يتجمل الموصد لانه  
 اما بالموت او الفراق والرجعي ليس بفراق وذكر  
 القاضي رحمه الله تعالى انه يتجمل ولا يعود الاجل بالرجعة  
 في الصحيح لان الاجل زال ولا يعود الا بالناجل ولم  
 يوجد كذا في البرازية من الفصل الثاني عشر **قوله** الفقير  
 لا يكون كفوا للفقيرة **قوله** هذا مبني على خلاف  
 ظاهر الدواية من ان الكفاة في المال والمروءة لا تعتبر  
 من كان قادرا على المهر والنفقة يكون كفوا لذوات  
 اموال عظيمة ومن لا يهتز على النفقة والمهر لا يكون  
 كفوا للفقيرة في ظاهر الدواية وروى الحسن رحمه  
 الله تعالى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان يكون كفوها  
 ولا تعتبر القدرة على المهر والنفقة وفي بعض الروايات  
 تعتبر القدرة على النفقة دون المهر كذا في الثانية  
 قال بعض الفضلاء العاصم عن المجلد والنفقة لا يكون  
 كفوا للفقيرة وانما القادر عليها هذا يكون كفوا للفقيرة  
 التي لها اموال كثيرة في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 يكون كفو لان المال عائد وراحم وعندنا لا يكون  
 كفو لان الناس يتخذون به ويهترون به ومنه  
 انتهى والعقير هنا هو الذي لا يملك المهر لنفسه  
 لان لا يسارها في القتي على المهر خلافا لمن عين  
 مقدار او ان كان يفكر على نفقتها بالكسب ولا يقدر  
 على مهر فختلف المسألة رحمه الله تعالى وفيه  
 والشرع ان لا يكون كفوا كذا في المصنفات **قوله** لان يكون  
 عالما او شريفا اي هاشميا وچوزان ينادى بالشريف من  
 له قرابة بالشيء صلى الله عليه وسلم سواء كان هاشميا



**اول قول** انما بعد الزفاف فافلها زوجت بغير رضاها الي امره  
**اقول** لم يثبت للمصنف رحمه الله تعالى ما اذا برهنت انها  
 كانت ردة قبل الزفاف هل يقبل برهانها ولا فيه اختلاف  
 ولا خلاف تصحح فقبل يقبل برهانها والصحيح انه  
 لا يقبل برهانها لان التمكن من الوطى كالاقرار كافي  
 الولع الحية وفي منية المفتي انه المختار وفي البرازية  
 الابن فان زوج البنت باللفة وسلمها الزوج ودخل  
 بها الزوج ثم برهنت على انها كانت ردة النكاح  
 قبل اتمامها فاملكور في الكتب انها تقبل قال  
 صاحب الوافقات رحمه الله تعالى الصحيح عدم  
 القبول لانها ميتة وقصة في الدعوى والبينة تترتب  
 على الدعوى الصحيحة والصحيح القبول كما ذكر في  
 الكتب وان بطلت الدعوى فالبينة لا تبطل لانها  
 ثابتة على تحرير الفرج والبرهان عليه مقبول  
 بل لا دعوى غاية الامران الشهود يشهدوا على  
 ردها العقد كما سمعت ويصادق الزوج والمراة  
 على الامارة فانه يحكم بانفساخ العقد لضمه  
 حرمة الفرج والمفسوخ لا تحقه الامارة انتهى  
 وقد الف شيخنا الفلامية نور الدين علي  
 المقدسي رحمه الله تعالى في هذه المسألة رسالة  
 اعتمد فيها تصحح القبول **قوله** المختار ان الزفاف  
 لا يكره انما لم يشهد على مسندة كما في الفتى **قلت**  
 هو الجرام في زماننا فضلا عن الكراهة لامور لا تخفى  
 عليك منها احتلاط النساء بالرجال وفي الذخيرة ضرب  
 الدف في الفرس مختلف فيه ومحل ما لا صلاح له  
 اما

اما ما له صلاحا فمكروه وموقر صلتها في الفنا في الفرس  
 والوليمة فمنهم من قال بعدم الكراهة كضرب الدف  
 انتهى **قوله** زوجة ابنه وسلمها الابن الى الزوج الي  
 امره مثله ما اذا غضب صبيها صرا فغاب من يده  
 كما في البزارية **قوله** اختلف في الصحة والفساد والقول  
 لمدعي الصحة قبل عليه ظاهره ولو كانت هي المدعية  
 وليس كذلك فقد صدر في الحاشية خلافا بعد ما ذكر  
 ما نقله المصنف رحمه الله تعالى عنه ومر في قاعدة  
 اليقين لا يزول بالسكديات لو اختلفا بعد اتمه  
 في الرقعة فيها كانت القول بها الي امره فصار مل  
 الي امره انتهى وانما كانت القول للمدعي الصحة لسيادة  
 الظاهر له كما لو قالت لزوجها انت وحيثي بغير شهود  
 وقال بل يشهود بالقول له واذا اختلفا في وجود  
 اصل النكاح والقول لمن ينكر الوصود رض عليه  
 في الجامع الاصفه وذلك كما لو قالت بر وحيثي وانا  
 صبية وقال الزوج بل كنت بالفة والقول لها كذا  
 في القنية وانما كانت القول لها لانها تنكر الملك  
 عليها كما في الولع الحية **قوله** الا في صغيرة الي امره  
 اي فانه لا يجوز وهذا المبدأ بعد ما يجوز صومته  
 او عدم نفوذه الظاهر الثاني وفيه نظر بالنسبة  
 الي مسألة الموكلة القنية فان الظاهر فيها  
 التفوذ مع الزوج ومعه المثل او التتميم اليه **قوله**  
 زوجها عند الاب والجد صادق بوكيلها قال في  
 القنية ولا يجوز لوكيل الاب ان يزوجه بنته الصغيرة  
 باقل من مهر مثله انتهى ما في معين المفتي وهو



مشكل على قولهم يجوز للوكيل ان يفعل ما يفعله الموكل  
انتهى **قوله** ويجوز وموكله عني تقطوعه فان كان علي صغيره  
**كتاب** **الطلاق** **قوله** السكنا  
كالصاحي في المجتبى واضلغوا في صدا السكنا فان كان الامر  
علي ما ينقل عن امما بنار حهم الله تعالى هو الذي لا يبر  
الارض من السما والارض من المراه فلا مريه في ان طلاقه  
وبيعه وعتاقه وحلفه باطل وان كان معه من العقل  
والتميز ما يقوم به التكليف والخطاب فهو كالصاحي فيصح  
منه ذلك **قلت** وهذا سبيل حسن لا بد من حفظه  
والناس عنه عاقلون انتهى قال العلامة محمد بن عبد  
الله التمر تاشي رحمه الله تعالى في كتابه معين المفتي  
**قول** هو كما ذكر لو كان كليات عامة الشراء والتفانين  
المعتبرة لا تخالفه الا ترى الي قول الامام الذي يلي رحمه  
الله تعالى ولانه لما زال عقله بسبب هو معصية فيحمل  
ياقنا زجده له بخلاف ما اذا زال بالمباح انتهى ومن ثم  
قال المصنف رحمه الله تعالى في الجرح بعد كلام **والحاصل**  
ان المصنف في المذهب السكنا الذي يصح منه التصرف  
من لا عقله يميز به الرجل من المراه ولا السما من  
الارض وبه يبطل قول من ادعى ان الخلاف فيه انما هو  
بحسب عكس الاستحسان والاستصحاب مع تميزه الرجل  
من المراه ولا السما من الارض والعجب ما صرح به في  
بعض المبررات من انه من معه من العقل ما يقوم  
به التكليف ولا شك ان علي هذا التقدير لا يخجل احد  
ان لا يقول ان لا يصح تصرفاته **ثم اعلم** ان ظاهر كلام  
المصنف رحمه الله تعالى انه لو زوج بنتا الصغيرة ونقص

من مهر مثلها نقصان فاحشاجان وليس كذلك كما ساء  
وظاهره ايضا انه لا فرق بين ان يكون سكر من الخمر او  
الاشربة المنتخدة من الحبوب والقواكه والفصل وفي  
ذلك اختلاف والمختار انه ليس كالصاحي لعدم الحد فلا  
ينفذ تصرفاته كما لا تنفذ تصرفات من زال عقله بالبيع  
كما في الجرح المصنف رحمه الله تعالى وفي الفتاوى والظهيرية  
لسكنا من الخمر والاشربة المنتخدة من التمر والزبيب  
نحو النبيذ المثلث وغيرها عندنا ينفذ تصرفاته  
كالطلاق والعتاق والافراد بالدين والعين وتزوج  
الصغير والصغيرة والافراد والاستقراض والهبة  
والصدقة اذ اقيضها الموهوب له والمصدق عليه  
وبه اذعامة المشايخ رحمه الله تعالى وعن ابي بكر  
ابن ابي عمير رحمه الله تعالى انه قال تنفذ من السكنا كل ما  
ينفذ مع الكهل ولا يبطله الشرط فلا ينفذ منه البيع  
والشراء انتهى وظاهره ايضا سواك طائفة في الشرب  
او مكرها وهو قول في وقوع الطلاق اذا سكر بالشرب  
مكرها والصحيح انه لا يقع كما لا يجب عليه الحد وظاهر كلامه  
ايضا ان تصرفات من سكر بالبيع نافذة لانه داخل  
حت عموم السكنا وليس كذلك علي ما صح في  
الحائنية فيفيد كلامه بالسكنا من غير البيع وفي  
تصحيح الفتاوى رحمه الله تعالى للعلامة قاسم رحمه  
الله تعالى نقلا عن الخطاهد في هذا الزمان ان سكر  
من البيع يقع طلاقه زجرا وعليه الفتوى وفي النهاية  
الفتوى علي انه كيد سار به لقوله هذا العقل في هذا  
الزمان فيما بين الناس انتهى وفي البدر الزمان ساء



البسخ ان كان يعلم حين شربه ان ما هو فطلق يبيع وان لم يعلم  
 لا قال القاصي فان رحمه الله تعالى والصحيح انه لا يقع  
 علي كل حال لانه شربه للذو والتقليل بآدي جرمته  
 لا للذو ولو من الاستربة والعسل فسكرا المختار في  
 زماننا والذو من الحلات القساق يجمعون عليه وكذا  
 المختار وقوع الطلاق لان الحد يحتاج لدريه والطلاق  
 يحتاج فيه فلا وجب ما يحتاج لان يقع ما يحتاج اولى وقد  
 طالب صدد الاسلام ليزدوي رحمه الله تعالى بالفرق  
 بينه وبين المسكر الباع كما يثبت ففيه شر قال وصحت  
 نصابا صريحا علي لزو وما خلا انتهى وعليه فلا يحتاج  
 كلام المصنف رحمه الله تعالى الي التقييد وهذا ظاهر  
 ينبغي اعتماده وقد صرح الحدادي رحمه الله تعالى  
 بجرمة اكل البسخ فيظهر الرصد فيه لذلك **والجواب**  
 عن المصنف رحمه الله تعالى فيما عدا هذا انه اطلق  
 اعتماده علي ما ياتي في احكام السكدر **قوله** الا الاقرار  
 بالحد ودخا لصة فلا يصح بكونه كالصاحي لزيادة  
 احتمال الكذب في اقراره فيحتاج لذلك الحد انه صالح  
 صف الله تعالى ويجه من تقييده الحد ودخا لصة  
 ان في قتله جدا القذف لا يكون كالصاحي وبه صرح  
 في العمادية وانما اقر بيشي من الحد ولم يجد الا في حد  
 القذف يعني لان فيه صف العبد والسكدر في حق  
 العبد كالصاحي وذكره الصدر الشهيد رحمه الله  
 تعالى في الجامع الصمد السكدر يلحق بالصاحي  
 في سائر الحقوق سوى صف الله تعالى عقوقه له  
 انتهى وذكر فيها وانما اقر انه سكر من الحد طارعا

لم يجد

لم يجد حتي يصحوا فيقعدا وتقوم عليه البيضة **قوله** كذا في خلق  
 الخانية **اقول** ليس في خلق الخانية تقييد الحد ودخا لصة  
 والبيضة في ردة السكدران قياس واستحسان في الاحكام  
 لا في الحلال الكفر من باب الاعتقاد فلا يتحقق مع السكدر  
 ولان السكدر واجب المعنى والاعدام وروي ان رجلا  
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اقر في صلا  
 قد بايها الكاذبون وصدق اللات فانزل الله تعالى قوله  
 سبحانه وتعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة  
 وانتم سكارى سيماه مومنا وفي القياس نصح وعن ابي  
 يوسف رحمه الله تعالى انه كان يأخذ القياس اوفي  
 تقديب القلائد رحمه الله تعالى ارقداد المكره والسكدر  
 من ذهب عقله بالبدسام وكوه لا يصح حتي لم يبين امرا  
 وليس علي المبرند نصا الصلاة والصوم في حال الردة  
 ولو صح جواز رد بمراسم فعلية عجم الاسلام ثانيا وكذا الوصي  
 شمارت بمراسم في الوقت عليه الاعادة **قوله** ففرغ علي هـ  
 الاول المراد بالقاعدة المشتني منه وهو النداء للاعلام  
 فلا يثبت به حكم ولا خاصة للتقييد بقوله علي الاول اذا  
 لم يقابل بثنان وان كان الا ولا يثبت في ثانيا خلاف  
 القس في علي القس قال الشاعر رحمه الله تعالى  
 ثاني المعاطف كنت اول عاشق في حبه ولكل ثاني اول  
**قوله** فعز العتاي رحمه الله تعالى في شرح الجامع الكبير  
 هذا علم ان القذف بصفة قبيحة لا يكون اقذارا لوجود  
 تلك الصفة لا علي كون النداء بالقذف للاعلام **قوله**  
 ولو قال للزوجه يا كاذبة لم يقد بدينها لانه لم يتحقق  
 صفة الكفر فيها لان النداء للاعلام لا للتحقق قال  
 الطرسوسي رحمه الله تعالى في مظلومته من قال

نه



لمسلم ياكاً وقد لا يكثر حقا هذه اذ تعلقا وقال في شرحها لكنه  
 بعد **قوله** الا في حكم الارث والنفقة فينتفي السب  
 لان التقي باللفان ثبت شرعا بخلاف الاصل في بناء على  
 رحمه وعلمه مع كونه مولودا علي وراسته وقد قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفداء فلا يظهر  
 في صحة سائر الاحكام **قوله** المجنون لا يقع طلاقه الا في  
 مسابله الى اخره **اقول** مقني قوله المجنون لا يقع  
 طلاقه اي لا يصح ايقاعه الطلاق وصبيته لامحة  
 للاستتار المذكور اذ لا يقع من الصبي والمجنون  
**قوله** في ورقة الطلاق **اقول** الصواب ان يقال  
 وقع الطلاق وهو تفرق علي الصحيح وقيل قسح المعلق بالشرط  
 فهو طلاق علي الصحيح وقيل قسح المعلق بالشرط  
 لا يتقد سبب التلالم الى اخره اي في الطلاق طاعة  
 والتدرو صدف من الاول لدلالة الثاني قال المصنف  
 رحمه الله تعالى وهو قليل في البحر فربما بعض المسامح  
 بين المصنف والمعلق بان الشرط علي خطر الوجود  
 بخلاف المصنف قال وهو مردود لانه يقتضي تسوية  
 المصنف والمعلق في نحو يوم يقوم زيد وان قدم في يوم  
 كذا لان كلامهما علي خطر الوجود اذا استويا في الاحكام  
 قبله من منه عدم جواز التجهيل فيها لو قال علي صدقة  
 يوم يقدم فلان لعدم وجود جواز التقديم علي السبب  
 وان كان بصورة الامتصاص مع ان الحكم في المضاف جاز  
 التجهيل قبل الوقت بخلافه في المعلق يقتضي ايضا  
 كونه اذا ما عند فانت كذا كذا كانت كذا لانه لا خطر  
 فيها فكذا لا ولا مضافا فيمنع بيعه قبل الفد كما

فقد

قبل الموت لا نفقاده سببا كما عرفت في الفدية لكنهم  
 يجرون بيعه قبل الفد ويفدقون بين انت صر عند اقل  
 خبرون بيعة قبل الفد وبين اذا جاعدا فانت صر في خبر  
 مع انطلا صطد فيها وقد يقال في الفد سببها لان الاضا  
 ليست بشرط حقيقة لعدم كلمة الشرط لكنه في مصي  
 الشرط من حقيقة الحكم يتوقف عليه من صفة انه  
 ليس بشرط لا يتاخر عنه ولا يمنع السبب ومن حيث  
 انه في معنى الشرط لا يتك في الحال فقلنا انه يتقدم  
 سببا في الحال ويقع مقارنا ويتاخر الحكم عما لا يشهد  
 انتهى وقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى في وقا ف  
 انه لو قال لعبدك انت صر راسا لشهر له ان يبيعه وان  
 خسر صر عنه ملكه وهو مخالف الحكم في مسألة انت صر  
 عند قال بهن الفضلا وعكس ان يقال لا يشك هذا  
 علي القاعدة لجواز ان يكون المضاف رحمه الله تعالى  
 لم يقبل بالقاعدة المذكورة لانه كثيرا ما يخالف المسامح  
 رحمه الله تعالى وينفرد بالاقوال انتهى **قوله** اذا قال  
 انت صر عندا الى اخره تفرع علي قوله المعلق بالشرط  
 لا يتقدم وعلي قوله والمضاف يتقدم قوله فقد سببا  
 بينهما بان صملا حكم المعلق بالشرط كالمضاف **قوله**  
 وقالوا اذا جاعدا فقد اطلت خياري قبل ذكره مثال  
 ان لم اقل كذا فقد اطلت خياري كان باطلا **قوله**  
 الفرق بين الصورتين ان الاول تعليق على خطر  
 الوجود فلم يصح التعليق في الحيا به في الثاني كما كان في  
 الفد وهو كان صحيح التعليق لكونه اضا فة في المضي لو كان  
 بصورة التعليق انتهى وهو ملحق من الخاتمة من باب



حيثما لا يشترط **قوله** مع ان الاجارة فلا يصح تعليقها وتصح  
امنا فتنها **قوله** فيه نظر وان لم يتعلق هنا صورتي  
لاصتي في شأن محي القدا كين لا محالة وكان امنا في  
المقني والتعليق الذي يوجب عدم صحة الاجارة هو  
التعليق الحقيقي وهو ما يكون بشرط منتظر علي  
خطرا لوجود وصية لا بد ما ذكره المصنف رحمه الله  
بقالي من التسوية لا بد كونه لا تصح الاجارة ان  
قال ان جاريد امرك **قوله** ومن فروع اصل المسألة  
اي مسألة ان المعلق بالشرط ينقد شيئا للجل  
المضاف **قوله** لو صلف لا يخلف ثم قال لها اذا جاعا عند فانت  
طالق جئت **قوله** عنده انهم جعلوا اذا جاعا عند في حكم  
الامنا في فلهذا لا يشترط وفيما اذا جاعا عند  
فقد اصدرك ولم يجعلوه هنا في حكم الامنا في وعمل  
لكل القاصي فان رحمه الله تعالى بان محي القدا كين  
لا محالة ومقتضى هذا عدم الحث هنا لان التعليق  
بكاين تبيها لا معلق لانه تعليق الجزاء على شرط منتظر  
على خطرا لوجود يقصد نفيه او اثباته فليست **قوله**  
بالحلف ان دخلت كذا في السنج والصواب كما في تلخيص  
الحامع للمصدر سليمان رحمه الله تعالى كذا في الامنا في  
**قوله** وفي الخاتمة يصح منا في فتنها الاجارة على المضاف  
ولا يصح تعليقها **قوله** الصواب تعليقها بذكر  
الصميدي الاجارة لان الكلام في تعليق القسم لا تعليق  
الاجارة لا يقال لما اضيفت الي الموت جازا كسابه الثاني  
منه لان بشرط صحة المضاف ونسب الحكم الي المضاف  
اليه ولا شبهة في عدم صحة ذلك هنا هو ظاهر **ثم**

اعلم

صفحة

**اعلم** ان في عدم صحة تعليق القسم خلافا ذكره القاصي  
خان رحمه الله تعالى ولم يذكره المصنف رحمه الله تعالى  
وقد اختلف في النقل عنه **قوله** طلب المدارة الخلع حرام الا  
اذا علق طلاقها بالاضرة فيلزم عليه الحصر في هذه الصفة  
غير صحيح بل اذا انكر طلاقها بعد تعليقها اياها وليس لها  
شهود فليها الافتد بالخلاصة لان اصحابنا رحمهم الله  
تعالى ذكره وان له ان يقتله بالسهم تحذر عنه الذين تجاوز  
طلب خلعها بالطريق الاول انهم ولا يخفى حصر تقييد  
المصنف رحمه الله تعالى الطلاق بالكباين وان اطلقه  
القاضي فان رحمه الله تعالى **قوله** فشهدوا بوجوده  
فلم يقضي له كما لو صلف ان لا يشرب المسكر الى سنة  
فشرب في غير مجلس الشرب وراوه سكران وهو  
يجد شرب المسكر فشهدوا عند القاضي فلم يقضي قال  
ابو القاسم الصغار رحمه الله تعالى للقاضي ان يحا ط  
ولا يقلل شيئا من الايمان **قوله** الفقه لللطاف  
اضتغا في وجود الشرط الى اخره كثيرا ما يقع ان المدعي  
يعلق طلاق زوجته على عدم دفع الدين كلها ويعضه  
في يوم معين فمضت فيه مضي ذلك اليوم فتدعي المدعي  
الدفع ويكذبه ربه الدين فمقتضى ما ذكره المصنف رحمه  
الله تعالى وعنده من هذا الاصل ان يكون القول حقه  
بالسبب الى عدم الاذن في وقوع الطلاق لا بالسبب الى  
ثبته من الدين ومقتضى مسالطة النفقة التي ذكرها  
ان لا يقبل قول المدعي في الحادثة المذكورة ويكون القول  
قول ربه فدين في المال والطلاق وقيد المصنف رحمه الله  
تعالى بالشرط لان الاختلاف لو كان في وقت المضاف



كان القول لها كما اذا قال لها انت طالق للسنة ثم قالها معك  
وانت طاهرة لا يميل قوله بخلاف ما اذا قال كانت حايضا  
لانه يمكنه انشا الحائض فيه وان لم يكن حايضا شرعا ما  
اذا كانت طاهرا فلكونه اعترف بالسنة لما قدمناه  
ان المصنف يعتقد سببا للحال بخلاف المعلق **قوله**  
لو علقه بعد وصول ثقتها الى قوله قال القول لها  
**اقول** في القنية ما يخالفه فانه قال لو قال انتم تقبل  
ثقتي اليك الى عشرة ايام فانت طالق ثم اختلفا  
بعد العشرة فادعى الزوج وانكرته هي والقول له انتهى  
لكن صح في خلاصته الفتاوى البزاركية عدم قبول قوله  
في كل موضع يدعي انما صح ما هو في تنكها فقد انقضت  
خصمته الملتون فاعني هذا وقد ذكرنا لمصنف رحمه  
الله تعالى في البحر عند قول الكنت في باب التعليق  
وزوال الملك بعد اليمين في مطالعها مسالتين كثير وقولها  
الاولي صلف ليرود بينك اليوم كذا فخر عن الادايات  
لم تكن مع مسمى ولا وصد من بقدره الثانية ما  
يكنت في التاليف انه مسمى ثقلها او تزوجها وايدا  
من كذا ما لها عليه ورفع لها جميع ما لها عليه قبل الشرط  
فهل يبطل اليمين **والجواب** ان قوله انه مسمى عجز  
عن المحلوف عليه واليمين موقتة فانها تبطل بطلانها  
في الحادث لا في الاولي لان يوجد نقل صريح بخلافه واما  
الثانية فقد يقال بان الايدا بعد الادا يمكن فانه  
لو دفع الدين الى صاحبه ثم قال المديون للدين قد  
ايدتك بلاء اسقاط قال في الزحيرة صرح الايدا ويرجع  
المديون بما دفعه الا ان يوجد نقل بخلافه انتهى  
وقد سئل صاحب التويز رحمه الله تعالى عن المديون

ان اختلف علي وقال الدين في مدة معينة وهو فقير لا يمكن  
الدين ولا يقضه انما لا يحسن لعدم يقين الدين وكون  
اليمين موقفة هل يصح ان يحرم علي ما ذكره صاحب  
القنية رحمه الله تعالى من ان مسمى عجز الحالف عن القفل  
المحلوف عليه واليمين موقفة وعلى مسألة الكون  
المشهوره فاجاب بقوله لم تكن مسألة الدين داخله  
حتى الاصل المذكور لان شرطه انه لم يكن البير اصلا  
بان كان مستحبا حقيقة لمسألة الكون فان شرب  
الماء الذي في الكون ولا ما فيه غير ممكن حتى لو كان  
ممكنا حقيقة غير ممكن عادة فان اليمين منعقد  
وباقية في الموقفة لمسألة الخلف لم يصعد السما  
فانه لما كان ممكنا حقيقة انقضت اليمين ولما كان  
مستحبا لعادة حنيفة للمعالي كما حققه بنو الهام  
رحمه الله تعالى وفي مسألة البير ممكن حقيقة  
وعادة مع الاعتياد لا يمكن ان يوجب له شيئا ويصدق  
عليه او يرث شيئا او يبرهن به او يبريه صاحب الدين  
قبل نفي الوقت من عند الناس وان كان قاضيا وكان  
مفسدا ويبرأ في شيء خاص صاحب البحر رحمه الله تعالى  
لكنه كذا في شرحه للبحر طلاقا عما ذكره ما ذكره  
صاحب القنية رحمه الله تعالى من القاعدة المذكورة  
انتهى قبل ما ذكره صاحب البحر رحمه الله تعالى  
عن القنية بعد عليه ما ذكره عبيد الدين الشحنة  
رحمه الله تعالى في شرح المنظومة من ان شرط  
الحسن اذا كان عديميا وعجز عن مباشرته والخيار  
الحسن وان كان وضويا وعجز عن الخيار عدم



الحث انتهى وروايته لا يفكر عليه ذلك لان شرط الحث  
 في اليومين له اليوم عدي وهو عدم الادراك لم يعجز عنه  
 انما عجز عنه شرط اليد وهو الحث الاداء لم يعجز عنه عدم  
 الاداء الذي هو شرط الحث وهو عدم الاداء بخلاف قوله  
 ان لم اصرح اليوم فمتع لان شرط الحث عدي وهو عدم  
 السكنى والملك في الراضل وقد عجز عنه بمنعه من  
 الخروج فحصل منه السكنى والملك وعجز عنه عدم ذلك  
 فحثت فتا **قوله** كما في الثانية من الطلاق **اقول**  
 عليه في الثانية شققت كذا قال وفيه اشكال  
 وهو ان السرور مما يوقف عليه فينبغي ان يتعلق به  
 الطلاق بخبرها ويقتل قولها في ذلك وان كنا نشققت  
 بكذبها كما لو قال ان كنت بحبيب ان يذ لك الله تعالى  
 بنار جهنم فانت طالق فقالت اصبه تقع الطلاق عليها  
 ولو اعطاه الف درهم فقالت لم يسرفي كان القول قولها  
 ولا يقع الطلاق لاحتمال انها طلبت الفين فلا يسرها  
 الا **الف** **قوله** و فرق بينهما في الثانية الحاضر بغير عبارة  
 الثانية رجل له امارة بنت اربعة عشر سنة وعلاء  
 ابن اربعة عشر سنة فقال للمارة اذا حصنت فانت طالق  
 وقال للفلام اذا احصنت فانت صرفت الجارية قد  
 حصنت وقال للفلام قد احصنت قال بصدق المارة ولا  
 يصدق الفلام قال لان الفلام يمكن ان ينظر كيف خرج  
 منها لم يماضروا في الامر من الفرج لا يعلم انه حصنت  
 فلا يقف عليه غيرها انتهى **قوله** على ما ذكره  
 المصنف رحمه الله تعالى من التصحيح لا يحتاج الى  
 ذكر الفرق الذي ذكره القاضي فان رحمه الله تعالى هو  
 وانما ذكره القاضي فان رحمه الله تعالى لا انه لم يتصرف

للقول

للقول يقول قوله فضلا عن نصيحه **قوله** كذا الشرط  
 ثلاثا والجزا واحدة اي وذكر الجزا حالة كونه واحدا على حد  
 قوله علقتهما نينا وما باردا ولو قال والجزا واحد  
 بالرفع عليان تكون الجملة طالية لكان اولي وصورة  
 المسألة كما في الثانية رجل قال لامرأته ان دخلت الدار  
 ان دخلت الدار طالق طالق قال ذلك في دار واحدة هـ  
 فدخلت الدار مرة واحدة طلق واحدة استحسانا  
**قوله** فوجد الشرط مرة قيل الظاهر ان خلا لا يمين بذكر  
 بناء على ان ائحا لا يمين يا ائحا والجزا وان تكرر الشرط  
 واللام يكن فرق بين صورة ائحا والجزا وصورة تعدده  
 وان كان مفهوم قوله فوجد الشرط مرة انه لو وجد  
 الشرط مرتين او ثلاثا تعدد الطلاق ولا يخفى ان  
 ائحالاها بالرجوع مرة واحدة مبني على ارادة التاكيد  
 بالتكدير وقضيته اذ لم يوجد التاكيد واراد التعلق  
 على كل واحد من المردحولات يقع بكذا دخول طلاقه  
 ويساوي صيغة صورة تعدد الجزا **قوله** ولو طلقها  
 ثم عطفها مع اضرى الى اضرى توضيح انه قال لها  
 انت طالق ثم قال للاضرى انت طالق وفلانة يعني  
 بالمعطوفة الاولى **قوله** ولو طلقها ثم اضرى الى اضرى  
 ولو قال لها انت طالق لا ابل انت طالق فهي طالق واحدة  
 بالكلام الاول ولا يلزمها بالكلام الثاني طلاق واحد  
 الا ان ينوي ولو قال انت طالق لا ابل انما كذا الاولى  
 تطلقتين والاضرى طلقوا واحدة انتهى وبه يسقط  
 ما قيل لم يبين صورة المسألة ولا خلو التصويرها  
 عن اشكال ولعل صورته قوله انت طالق لا ابل فلانة



بدانت وهذا يقع على فلانة بمجرد قوله بل فلانة عليات  
 الحير مخدوف والتقدير بل فلانة طالق لا يفهم حكمه  
 من عبارته فتأمل انتهى **قوله** ولو جمع الاول مع افري  
 في الاصل ب صورته كما تقدم لو قال لها انت طالق لا بل  
 انتما **قوله** اذا دخل كلمة او في الايقاع الجاهزة صورته كما  
 في الثانية رجل قال لامرأته انت طالق وليست برجل  
 او انا غير رجل فهي طالق لانه رجل وهو كاذب في  
 كلامه ولو قال انت طالق وانا رجل كان صادقا ولم  
 تطلق امرأته **قوله** تكرار الشرط شرعا عمدها واحدا  
**اقول** فيه ان هذه المسألة تقدمت انفا فذكرها  
 تكرار محض وما قيل ان المتقدمة اعم من هذه كلام  
 سابق لا يجدي على ان الامر بالعكس فان المتقدمة  
 مفيدة بما اذا ذكر الشرط ثلاثا وهذه غير مفيدة  
 بالثلاث وان كان الثلاث ليس قيد **قوله** ولو ذكر  
 الحجاب بين شرطين فقد دل الشرط صورته كما في الثانية  
 لو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار  
 فقد اعلني دخلت الدار فانت طالق **قوله** ولو ذكر  
 وجه امرأته في ان قال ان دخلت الدار فانت طالق  
 فان قد مر زيد ثم قال بان الاول منها اذا وجد يقع  
 به طلاق ثم اذا وجد الثاني لا يقع به شيء وكأنه قال  
 في هذه الصورة المفروضة ان قد مر زيد فانت طالق  
 فكما الطلاق الاول هو الواقعة بالاول وهذا ماصلا كلامه  
**قوله** كلام امرأة ان تزوجها صنف بالبيان في الثانية قال  
 لامرأته كلاما امرأة ان تزوجها فهي طالق ثم اياها ثم  
 اياها طلق عندها الفموم واللفظ ولا تطلق عندها

يوسف

يوسف رحمه الله تعالى وبه احدا الفقهاء ابو الليث  
 رحمه الله تعالى لان الظاهر ان لا يريد بها هذا اليمين  
**قوله** يتكرر الحجاب بتكرار الشرط وحذف أداة التمثيل  
 لظهور كونها متباعدة عما ذكر الجرائ في قوله كلما دخلت  
 فكذا لان الاول يتكرر لادخال كلمة كلما عليه والمعلق  
 بشرط مكرر يتكرر **قوله** كلما وقعت عندك فكذا الجاهزة  
 وجه ذلك ان الدوام على المقود وعلى كل ما يستدام  
 بمثلية الانشاء **قوله** وضربها بيده طلق تثنى في  
 آخره وجه ذلك ان في اليد تكرار الضرب لان الضرب  
 بكل يد ضربية على مدة بخلاف الضرب بكيف واحدة  
 لان الضرب لم يتكرر لان الاصل في الضرب هو الكف  
 والاصابع تتبع لها فلم ينفرد كل ضرب قبله **قوله**  
 المصنف رحمه الله تعالى في الحجاب يظهر كون الحكم ما ذكر  
 مع احتمال كون الواقع ضربية واحدة باليد او ضرب  
 متساوية وتبين وكل ذلك يحتاج الى البيان **قوله** كلما  
 طلقك فطلقها وقع ثنتان طلاق بالطلاق  
 وطلاق بالطلاق **قوله** كلما وقع عليك طلاق في آخره  
 الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها حيث طلق  
 ثلاثا في هذه وثنتان في التي قبلها هو ان المعلق عليه  
 في هذه وقوع الطلاق وفي تلك التولية والاضاف  
 بالوقوع وحيد بعد الايقاع مرتين بخلاف التعليق  
 بالطلاق فليتا حل **قوله** بشرط بشرط بين طلاقين  
 الجاهزة كما اذا قال انت طالق ان دخلت الدار انت طالق  
**قوله** ذكر من ادعى بين شرط وضربا الى آخره **اقول**



رصوده في المستقبل الى اضره **اقول** محله ذلك الكلام  
 ما اذ لم يقيد بالقد ولو قال لا امراته اذا هتت عند  
 فانت طالق وهو يعلم انها حايض فهو على دوام  
 تلك الحيض الى الفداستدام الى ان يطلع الفجر من  
 الفدا طلق ثلاث الحيض الثانية لا يتصور صدورها  
 في الفدا فيحمل على الدوام اذا علم وكذا لو قال لا امراته  
 المريضة اذا مرضت عند فهو على دوام ذلك المرض  
 ظاهرا كذا في الثانية **قوله** الا اذا قال الصحيحة ان  
 صححت فانت طالق يقع الطلاق كما سكت عنه الجيد  
 لان الصحة امر كيد وفي مثله للدوام وحكم الابتداء  
 فحسب للمالك لو قال لتمام اذ اتممت ولما عدا اذ اتممت  
 وللمصنف اذا اصررت والمملوك كما اذا ملكك فانت  
 حر فانه يحسب كما سكت عنه اليميني لان للدوام حكم  
 الابتداء **قوله** والصا بطلان ما عتد فله دوام حكم الابتداء  
 والا لا قبل عليه مقلده امتداد الصحة دون المرض  
 والحيض وفيه نظرا ذهبا مما عتد انتهى **اقول** هما  
 وان كانا مما عتد ايضا الا ان الشرع لما علق بالجملة  
 اطلاقا لا يتقيد بكلام من اضره فقد جعل الكلام  
 شيئا واحدا **قوله** ان على النكاح لا يقتضيه الفور  
 اضره هذه المصارعة في كلام غيره والذي في كلامهم  
 ان النكاح على فتمين موبدة وهو ان كلف بطلان  
 وهو قنة وهو ان كلف ان لا يفك كذا اليوم او هذا  
 السهر فاضرك الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى  
 عنه يحسب الفور قال في المحيط بنبه احد في شيمتها  
 طلاق في حكمها ولا اضاها صديقه ذلك قال الناس كلهم  
 عيا لا الامام الى حنيفة رضي الله تعالى عنه في هذا

**حاصل** نقل طلاق الاولي ثلث علم فرائدها بالطلا  
 فلا يتوي في الثانية والا فوي فيها بقي ان يقال اذا عتد  
 الحيز الحيز للشرط المذكور فما وجه طلاق الاضري عند نية  
 وياي لفظ وقع اذ مجرد نداء عليها سمي الاكفي في وقوعه  
 طلاقا عند نية توصي به لو قال ان قد مر زيدا زينا  
 فانت طالق يا فاطمة مثلا كان قوله فانت طالق جذا  
**قوله** ان قد مر زيدا فنتعلق زينا بقدمه وصينيد  
 فباي لفظ يقع طلاق فاطمة عند النية لان قوله يا  
 فاطمة لا يصلح للايقاع به كذا قيل **اقول** وقع بقوله  
 انت طالق حيث نواها به كذا زينا وقد فصل المرحوم  
 لمقامي فان رحمه الله تعالى في فتاواه هذه المسألة  
 بقضلا حسنا فليد اجمع **قوله** ولو بدا بالنسب الى اضره  
 بان فلا ياعمرة انت طالق ان دخلت الدار ويا زينا  
 قد ضلت عمرة طلقا ولو قال ان لم اتوي طلاق زينا  
 لم يقبل ولو قال انت يا عمرة طالق ويا زينا لم تطلق  
 الا ان يتوي بها كما في الثانية **قوله** مثلا مكان الاطاعة  
 طرف قوله منصرف الى ثلاثة **قوله** يسري ثلاثة  
 انواع من التبيح كان تصفها كما هو من اختلاف  
 الليام والصوص والمخارجية والقابلية وبان  
 بذلك قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله تعالى ينبغي  
 للحالف ان يقول عند الاخ بقدما قال من القبايح  
 انما قلت ذلك لاجل الميت وهي بريئة من ذلك فلو  
 هذا الكلام بنية منه كما قال في الثانية وقوله  
 يكون هذا الكلام بنية اي رضوعا عما قال الا انه  
 بنية حقيقة **قوله** كقوله للحايض ان حصت كان على



انتهى يد الناس عيال الاما ما في حنيقة رضي الله  
 تعالى عنه في هذا والفقه كله وهي عين مريدة هـ  
 لفظا موقوتة معني تتقيد بالحال او تكون بنا على امر  
 حالي فمن الثاني امارة بغيات الخروج فحلف لا يخرج  
 فاذا جئت ساعة ثم صرحت لا يحسن لان قصده  
 ان يمنعها من الخروج الذي بغيات له وكأنه قال  
 ان صرحت في الساعة ومنته من اراد ان يضرب  
 عبده فحلف عليه لا يضربه فتركه ساعة بحيث  
 يذهب فور ذلك ثم صر به لا يحسن لذلك بعينه ومن  
 الاول اجلس تقدي عندك قال فيقول ان جئت  
 وتقديت عندك فقيدي صرقتي بالحال فاذا تقدي  
 في بوقه في منزله لا يحسن لانه عين وقبح جوابا لقبح  
 الحادثة ما في السؤال والسؤال ان هذا حال فينصرف  
 الحلف الى القدر الحالي ليقع المطابقة وهذا كله عند  
 عدم رتبة الحالف ثمان التقيد بآية نية صر  
 وتلقين دلائل والدلالة نوعان دلالة لفظية  
 ودلالة صالية ودلالة اللفظية كما اذا حلف لا اذ  
 على فلان تقيد كالصياغة المظهرة عليه والدلالة  
 الحالية مثل ما تقدم من قوله اجلس تقدي عندك  
 فيقول ان تقديت فقيدي صرقتي ومنه على ما عمل  
 في قوله تقديت فقيدي فقيدي فقيدي فقيدي فقيدي  
 امارة في التحليل والمزبذب لاراد ان يحاكم امراته  
 فلم يظاوعه ففعل الصانع لم يدخل في البيت فانت  
 طالق فلم يدخل في ذلك الوقت ودخلت في وقت اخر  
 لم تدخل في ذلك الوقت ففعل الصانع لم يدخل في ذلك الوقت  
 لان شرط الحنفية في طلاقها قولها طالق قولها لم

يحسن

يحسن وكان طلاقا متجنا هذا يجب ان يفهم هذا المحل  
 قوله علقه على رتبة الياسه اي الطلاق وقع ولا يحسن  
 كما في الحائنية قبل طاهده ولو اقر مرة واحدة مع انه  
 لا يثبت باقراره في حق الحد الا بالاربع مرات في  
 اربعة مجالس يعني وقياسه في صف الطلاق ان لا  
 يواظبه الا بالاربع مرات **قوله** بان توقف  
 الثبوت بالاقطار على تكرره في صف الحد ثبت على  
 خلاف القياس فلا يقياس عليه مواظبه بالطلاق  
 لكن يرد حينئذ عدم وقوع الطلاق بشهادة اثنين  
 بالماينة لان التوقف على شهادة الاربعة في  
 حق الحد على خلاف القياس فلا يتقيد الحد بثبوت  
 في صف الطلاق لكنه يتوقف في صفه ايضا كما ترى **قوله**  
 قال الاربعة المدخولات كل امارة اما معها الى اخره  
 فتد ويحتمل انه علق طلاق كل واحدة منهن بعد  
 جامع كل واحدة منهن والجامعة واحدة ففهمها  
 لما لم يجمع واحدة من الثلاث لما لم يجمع اثنين  
 عندها وقع عليها بعد ذلك هما فاما ما انتهى  
**قوله** فيمنه ان صرح في العبارة انه علق طلاق  
 البواقي على عدم رجوع الواحدة لانه علق طلاق  
 كل واحدة منهن وبه صرح القاضي فان رحمه الله  
 في منتهى ما في توصيه الفرع المذكور انه جعل  
 ترك جامع الواحدة شرط وقوع الطلاق على البواقي  
 بكلمة توصيه عموم الشبان يعني عموم ما يدلي به في كلمة  
 كل فان عمومها لا يمتد الى ما في التي جامعها وحده  
 شرط طلاقها ثلاث مرات فطلاقها هي ثلاثا ما في

ق



في حق غيرها ووجد في حق كل واحدة شرطا لطلاق مرتين  
 بشرى جامع عندها انتهى **والجواب** ان الواحدة لما  
 لم تكن معينة كان في معنى طلاق كل واحدة منهن  
 معلقا بعد رجوع كل واحدة منهن ثم قيل مقتضى  
 هذا انه لو لم يجمع بينهما يقع علي كل واحدة منهن  
 ثلاث بعد صحتها الثلاث ولو جامع فثنتين يقع  
 علي كل واحدة منها طلقان بعد رجوع كل واحدة منهن  
 وعلى كل واحدة منهن لم يجمعها طلقه ولو جامع ثلاثا  
 منهن لا يقع شيء بعد الشرط **قوله** ايضا فيه وعلقه  
 بان قال انت طالق عدان دخلت الدار ليغوا ذكر  
 القدر ويعلق الطلاق بدخول الدار حتى لو دخلت في  
 اي وقت كان نطق **قوله** ولو قدم الشرط بان قال  
 ان دخلت الدار فانت طالق عدان فعلق طلاق القدر  
 بالدخول لانه جعل طلاق القدر جذا للدخول **قوله** ولو  
 ذكر شرطا او لا ثم ضل الي امره بان قال لامرأتان  
 دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كل  
 فلانا فالطلاق الاول والثاني يتعلق بالدخول  
 والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني حتى لو  
 دخلت الدار طلقت بثنيتين ولو كانت فلانا طلقت  
 واحدة كما في الحاشية **قوله** وهذه المسألة في الصفحتين  
 مع ايضا من الحاشية اي من المسألة في الصفحتين  
 الله تعالى طامه في نصف الورق الثاني **قوله** الا اذا  
 قال انت طالق است **قوله** فيه نظرات هذا ليس  
 بتعلق والتبني منه التعلق **قوله** ما اذا علق  
 بدخولها الملاءمة في امره علي علق طلاقها قد تقدمت  
 هذه

هذه المسألة من القواعد وقد مر ما مر وعليها فيها **قوله**  
 وقد علق عليه في النهاية الي امره **قوله** في التفرع تامل  
**قوله** لانه استثنى الكل من الكل لوقاله علي ماية الي امره  
**قوله** في جعل هذا نظيرا لذلك نظروا الله اعلم  
**كتاب** **العقار وتوابعه**  
**قوله** لانه ذكر العشرة علي سبيل التفسير بوضوح من  
 العشرة عطف بيان من بما اليه **قوله** وذلك علق اي  
 الذكي لا التفسير اذ كونه تفسيريا في كونه غلطا **قوله**  
 الا اذا كانت عبده علي قيمة نفسه يعني ولم يتصاد  
 عليان ما ادي قيمته ورجع الي تعوي المتقومين  
 ولم يتفق اشان منهم علي شيء من قومه امره بالفت  
 والاضر بالفت لا يفت حتى يوري الاعلي ثبت ذلك  
 بالاشد عن الامام علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه  
 وكذا ما في رواية وجهه وان اتفق علي شيء يجعل ذلك  
 قيمة قيد بالقيمة لانه لو كان عليه حيوان ولم يذكر  
 النوع والوصف فانه ينصرف الي الوسط ويخير  
 المولي علي قبول القيمة كما في شرح المجمع للمصنف رحمه  
 الله تعالى **قوله** الا اذا اعتق في مرضه الي امره يعني  
 اذا اعتق في مرضه ومات وقوله فلا ضمان عليه اي  
 في ماله حتى لا يجب شيء علي ورثته وقوله عند الامام  
 رحمه الله تعالى خلافا لما يخالفه اذ ذكره المصنف رحمه  
 الله تعالى في الخبر حيث قال فانه قال وان كان في  
 مرضه فعندها لا يجب شيء علي ورثته عند محمد  
 رحمه الله تعالى بسو في من ماله انتهى **قوله** وعوي  
 الاستيلاء استند والخبر يقتصر صورته بارية بين



جليلين ولدت ولدا لستاسم من ملكها فادعى امرها  
 ان لا امر بينه وادعى الاضرار ولده ولدها وكل وامر منها  
 يولد مثله لمثل مدعيه فدعوه مدعي الولد اولى لانها دعوه  
 استيلاء اذا العلوقة في ملكه ودعوه الاستيلاء اداسبق  
 من صيته المصني لاستنادها الي وقت العلوقة ويبطل  
 دعوى صاحب نسب الامر لان دعوه تحرير وصدت  
 بعد زوال ملكه حكما فيقتصر على وقت الدعوه كذا في  
 شرح الجامع **قوله** الثالث ان قتل ولم تترك وخافعي اذا  
 قتل معتق البعض عدا ولم يترك وقاما وجب عليه  
 من السعيه لم يجب القضاء بقتله لان المعتق في البعض  
 لا ينقضي بموته عاجلا ولا لان الاختلاف في انه يعتق  
 بعضه او كله فاشبه الماتحقق كالمكاتب اذا قتل عن  
 وفاء **قوله** خلاف المكاتب يعتق بقتله وهذا  
 قوله في رخصهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجب  
 القضاء لان سب الاستحقاق هنا قد اختلف لان  
 المولى يستحقه بالولاء ان مات صرا وبالمكاتب مات  
 عيدا فاشبه الحال فلا يستحق الاختلاف **السب** **قوله**  
 الا في مسالتين استأمن قوله في الثاني تبع للاولى في  
 امكانه لان فيه عدة **قوله** الثانيه تقاس التوهمين  
 من الاول يعني لآمن الثاني عندها لان بالولد الاول  
 ظهر انقضاء الدم وكان المرعي عقبه تقاسا وقال محمد  
 وفر رخصهما الله تعالى من الثاني لانها حامله فلا  
 يكون دمها من الدم قال العلامة تقاسم رحمه الله تعالى  
 في تصحيح القدوري رحمه الله تعالى الصحيح الاول  
 واعتمد ما صحب المتن رحمه الله تعالى ثم ان في استنا

المصنف

المصنف رحمه الله تعالى هذه المسألة من الاصل المتفق  
 نظر **قوله** وما تراه عقب الثاني لا اي لا يكون تقاس  
**اقول** فيه تفصيل المصنف رحمه الله تعالى في  
 البحر فقال واذا دعوى صاحب الكنز رحمه الله تعالى  
 ان ما تراه عقب الثاني ان كان قبل الاربعين فهو تقاس  
 الاول لتمامها واستحاضة بعد تمامها عند الامام  
 واي يوسف رخصهما الله تعالى فتقتل وتضلى كما  
 وصفت الثاني وهو الصحيح كما في النهاية **قوله** والفرق  
 في غاية البيان من الاستيلاء وعبارته اذا اشترى  
 اقامه من الذنا لا يعتق عليه لان الاخ يسب الى اخصه  
 بواسطة الاب ونسبه الاب منقطعة فلا يثبت الاضوة  
 قالوا هذه اذا كانا من ابيه اما اذا كان اياه من  
 امه فيعتق عليه اذا ملكه لان نسبه الولد الى الام  
 لا تنقطع فتكون الاضوة ثابتة فيعتق بالملك انتهى  
 قال بعض الفضلاء لا تحقق من الامر عهد لنا ولدينا ام  
 دون الفكس انتهى اي ولد من اب يدون ام **اقول**  
 لا يصح الرجوع عنه ويصح الرجوع عنها لانه كجمل  
 معنى التعلق والتعلق لا يبطل بالرجوع بخلاف  
 الوصية كذا يستفاد من جامع الفصولين **قوله** ولا يبطل  
 الجنون ويتبطل الوصية يعني لان في التدبير معنى التعلق  
 وهو يبطل بالجنون كما لا يبطل بالرجوع بخلاف الوصية  
 كذا يستفاد من جامع الفصولين **قوله** ولا يبطل الجنون  
 ويتبطل الوصية يعني لان في التدبير معنى التعلق وهو  
 لا يبطل بالجنون كما لا يبطل بالرجوع بخلاف الوصية  
 ولم يبين المصنف رحمه الله تعالى حد الجنون المبطل



للوصية وفيه خلافة قيل شهرا وهو مروي عن أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى وروى عنه محمد بن عبد الله بن قاضي انه قد روى عنه  
 المشهور وفي رواية بغيره الشهير كذا في الولي الحجة ولم يذكر  
 صحيح قوله قال يوصي الفضل لا ينبغي اعتماد القول الاول  
 فيما سألني بطلان الولاية به وهو مقدر فيهما مشهور علي  
 المعنى به كما في المصنفات انتهى **اقول** قد صدر المصنف  
 رحمه الله تعالى في رسالته بان القياس بعد الارهاية  
 منقطع فليس لأصحاب يمين مسألة علي مسألة كيف  
 والفتوى علي التقوى يعني رأي القاضي في الوصية  
**قوله** في الاجارة فتفسد أي وتابيد في الاجارة فتفسد  
 والفا قصي **قوله** الي كوما يني سئل في ليس متعلقا  
 بتفسد بل يمدح وفي التفسير فتفسد الاجارة بالتأخير  
 الي كوما يني سنة **قوله** الا في الكاح **اقول** صوابه  
 الا في الكاح كما هو ظاهر **قوله** الا في مسايلا لبيع الحاضر  
 هذا الاستثناء صحيح كالذي قبله كما هو ظاهر والصف  
 الا في البيع **قوله** والخلع علي الصحيح فلا يلزمها  
 المال فيه استعار لوقوع الطلاق في الخلع المذكور وان لم يلزمها  
 المال وهو قول والمفتي به انه لا يصح الخلع عن الابد  
**قوله** والديت هو صادق بالمهر وهو كذلك علي المفتي به  
 وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في الشرع من ان الابد  
 عن المهر كطلاق وعذا في التمهة خلاف المصنف في المذهب  
 كما في الخلاصة **قوله** كما في كاح الخائفة **اقول** ليس في الخائفة  
 هذا الاستثناء الذي ذكره **قوله** الا في مسألة صوابه الا في  
 مسائلتين بغيره قوله والثانية **قوله** ما به يبطل اعتاقه  
 يعني لصحة الاقدار بالدق المستدلي تصديق المصنف ويرد

عليه

عديمت المصنف بهذا المصنف ساع في نقص ما من  
 جهته وكان ينبغي ان لا يعتبر تصديقه **قوله** وهو المذكور  
 صوابه الاولي وفي المذكورة قيل حيث قال لو كان المصنف  
 يحصل السب الجاهر يعني لانه اذا بطل الاعتاق بطل الاول  
 او هو مترتب عليه **قوله** والثانية قلوا ان ردت المصنف الي  
 اجزه قال بعض الفضلاء لا بد ان يرضى كما لو كانت امه فإ  
 وحقت بدار الحرب ما ناسرها واستحقاقها فيصير اقدا  
 بالرق له لو اختلف المولي مع عبده **اقول** الصواب مع  
 مملوكه لصدقه بالذكر والاثني بخلاف العبد ليطابق ما  
 يليه من مسايل الاستثناء **قوله** في وجود الشرط كذا في  
 النسخ والصواب في وجود الوصف كما يدل عليه قوله  
 الا في ففي هذه الاية كما انكرت ذلك الوصف **قوله** الا في  
 مسايل كلامه الي اقره فيه ان هذه المسايل لم يقع الاضلا  
 فيها في الشرط بل في الوصف وصيغته لا يصح استثناءها  
**قوله** فالقول له اما في الثلاث الا اول فلان الاصل يشهد  
 له اذا الاصل البكارة وعدم الشرا من فلان وعدم مالولي  
 لان عدم السابق علي الوجود في الخارج اذا العالم حادث  
 بعد سبق عدمه واما في الدابقة فانه يسمى في قيمته  
 مريلا **قوله** المديري زمن سمعته كالمكاتب عنده الحاضر  
 قال المصنف رحمه الله تعالى في البحر **اعلم** ان المديري  
 زمن سمعته كالمكاتب عند الامام رحمه الله تعالى وعنده  
 صمديون فتقرع الاحكام فلا تقبل شهادته ولا يزوج  
 نفسه كما في المجمع من الجنايات ولو ترك مديرا فقتل خطا  
 وهو يسمى اللوارث فعليه قيمته لوليه وقال اديته  
 علي عاقبته انتهى وعلمه بما ذكرناه وكذا المجر عنقه في

عنت  
رها

ف



الموت اذا لم يخرج من الثلث ثمانية في زمن سعيها بينكم ملكا  
عندهم ولا تقبل شهادته كما في شهادات البزارية وحكم  
جنايته كجنايته الملكا بت كما في شرح المجمع للمصنف رحمه الله  
بقالي انتهى قال بعض المحققين من المتأخرين قد صدر  
تلكا عبارات وهي مخالفة لنص الامام رحمه الله بقالي  
وان ورد مثله مستندا للامام رحمه الله بقالي فقد  
اختلف عنه النقل ولم يحره الاعلام والمؤرخون الخلفاء  
بين الامام رحمه الله بقالي وصاحبه لهما الله بقالي  
في تحريم العتاق وعدمه فمن اعتق بعضه لا في الحقيقة  
كله معلقا على شرط فوجد في صحة او مرض او سبائته  
بعده سبائته مرد يوت كالمديون كما لم يخرج من الثلث  
وقوله هنا وفي الجمل المدبر كالمكاتب في زمن سبائته  
ليس التحقيق وان ورد منقول عن الامام رحمه الله  
بقالي كما تقدم قال في السراج الوهاج المستسعي عند  
الامام رحمه الله بقالي على من يربى كرام من يستسعي في  
تخليص رقبته فهو كالمكاتب وكل من يربى في يد رقبته  
الذي لزمه بالعتق او في قيمة رقبته لاجل ذلك شرط  
عليه ولدين ثبته في رقبته فهو كالمكاتب انتهى ومثله  
في الاضلاع والمستصفي شرح منظومة الشافعي رحمه  
الله بقالي لا يبي البركات رحمه الله بقالي ولا شك ان  
المدبر عتق كله بموت المولى فهو وان سعى يسعي  
وهو صر فلم يكن كالمكاتب فحله المدبر حال سبائته  
كالمكاتب في هذا الكتاب وفي البحر ليس محررا فان المكاتب  
رقيق حال سبائته وذلك ينص الشارع المكاتب  
فمن ما بقي عليه درهم والمدبر صر من الثلث ولهذا

قصر

قصر التثنية به على مقتضى البصيرة الامام الاجل ابو بكر  
الداري رحمه الله بقالي في شرح الكبير فقالوا لمعتق  
بعضه عند الامام رحمه الله بقالي كالمكاتب في حدوده  
وارش جنايته وميراثه وشهادته وذلك لا دليل له قال  
والله في الجمل مع بينهما ان سبائته لاجل الخلاص من رقه  
انتهى فاقاد يفتوه ان من سعى لدين لزمه لا اله  
رقيقه ليس كالمكاتب لانه صر مديون كالمديون فحله بذلك  
ان قول المصنف رحمه الله بقالي هنا وفي البحر المدبر في  
زمن سبائته كالمكاتب عند الامام رحمه الله بقالي  
ليس محررا لان المدبر صر مديون يسعي لوقادينه لا  
لقدر رقبته مما فرعه من قوله فلا تقبل شهادته  
ولا يزوج نفسه عند الامام رحمه الله بقالي ليس مسلما  
اسناده وان وقع في بعض الكتب يورثا قد مناه  
وقوله في البحر كما في المجمع من الجنائيات وبضه لو ترك  
مدبرا فقتل فظا وهو يسعي للوارث فقلبه قيمته  
انتهى فقلنا ان هذا مفرع على ما قيل ان المستسعي  
كالمكاتب وليس ذاك على عمومه فلا يتناول المدبر لان  
جنايته حال سبائته جنايته صر فوصيه على عاقلة  
مولاه لتدبر صر بنية موت مولاه وقوله في البحر هكنا  
في الكافي وعنده ما قد مناه يعني ان المدبر كالمكاتب فلا  
ثم ان مجرد سبائه المدبر كالمكاتب يوجب ان يكون حال  
سبائته رقيقا للنص على صرية المدبر بمجرد موت  
سيده وصاحب الكافي رحمه الله بقالي قد ذكر في شرح  
المنظومة ما يخالفه كما قد مناه وهو الحق الذي لا يقبل  
عنه لظهور وجهه ينص الشافعي روي بن عمر رضي الله  
بقالي عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان المدبر

قصر



لا يبيع ولا يوهب ولا يورث وهو صمد من الثلثة قال الزبلي  
 رحمه الله تعالى فان فقد التدبير سببا في الحال للفتنة وتعلق  
 بموت مطلق الولي فيعتقد بعد موت المولي بكلامه لا بكلام  
 اضر واستحال توقفه على غير شرطه فمن نصب على توقفه  
 عنقه كلا او بعضا الى ادا السعيانية لم يجد المصايط فلا  
 يقول عليه وجه عدم تسليم اسناده للامام ان  
 يكون ما ضوقا من التشبيه في حال السعيانية بالملك  
 كما قال بعضهم المستعجى كالمكاتب وليس ذلك على  
 اطلاقه وليس تسليم وصح نقله عن الامام رحمه الله  
 تعالى ايضا فقد اختلف النقل والوجه الموافق نص  
 الشارح وقوله في البحر وهكذا المنجز عنقه في مرض  
 الموت اذ لم يخرج من الثلثة فانه في زمن سعيانية  
 كالمكاتب عند قتلها تقبل شهادته كما في شهادات  
 البزارية لم اره فيها وعبارتها تقبل شهادته المديرة  
 انتهى ووصفه بالمدير حقيقة انما هو في حياة سيده  
 واما بعد موته فهو صمد مقبول الشهاداة وقد اخصه ما  
 قدمناه بحرر ان المديرة اقام يخرج من الثلثة سعي  
 وهو صمد كما في اصنام الاصرار وكذا المعتقد في مرض  
 الموت والمعلق على مال او ضمة اذ قبل المال او  
 الخدمة صر له احكام الاصل لا تنهي وهو تحقيق  
 وبالقبول حقيقة بعض عليه بالنواخذ والله تعالى  
 در العلامة ابن مالك رحمه الله تعالى حيث قال في  
 شرح خطبة كتابه التسهيل واذا كانت العلوم متجا  
 الجبهة ومواهب اخصاصية فغير مستبعد ان يظهر  
 كشيء من المطاوعة ما في على كثير من المتقدمين  
 قوله وقد عت عليه لا يجوز كما في ما دام سعي الى امره

اقول

**اقول** لا يخفى عدم صحة التفريق المذكور لما قد مضى من  
 عدم اساسه الاصل العزج اليه الى الامام والله تعالى اعلم  
**كتاب الامان قوله**  
 المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا لمعرفة في الجنا يميني  
 اذا قال ان كل علمي هذا احد او قال ان البيت هذا  
 القمص احد او قال ان ديارك هذه احد فانت طالق  
 او قال له عتق اي عبد شئت لا يدخل الى الفلان  
 بنوي لا حول بقية حتي لو كل الى الف علم نفسه او  
 ليس ذلك القمص او ديارك بقية تلكم تطلق ولو  
 اعتق القمص نفسه لم يعتق لان المعرفة لم تدخل تحت  
 النكرة لانها اصدان فلا يجتمع وفي ديارك تحتها يلزم  
 الاجتماع اذ المراد باليا المتكلم وبتايه في قوله البيت ويا  
 الخطاب في قوله ديارك وبالضمه ما سكن في قوله اعتق  
 المعرفة فلا تدخل تحت النكرة وهي احد في الصور الثلاثة  
 الاول وكذا لو قال زوج ابنتي من رجل لا يدخل المامو  
 لما فكذا واما المسألة الثانية فلان ايا وان كانت معرفة  
 عند النية رحمه الله تعالى للاضافة الى اليا بمنزلة  
 النكرة لانها تصح لفظا او معني اما لفظا ففي قوله  
 اي رجل فعلا كذا واما معني ففي قوله تعالى ايا ابنتي  
 بعد شها يعني والله تعالى اعلم اي واصلا لان المراد هو  
 واحد منهم كذا في شرح الجامع الكبير وفي الذخيرة له  
 قال ان من هذا الدرس احد ولا شرا في راسه لم يدخل  
 الخالف فيه وان لم يصفه الخالف الى نفسه بيا للاضافة  
 لان راسه متصل خلفه وكان اقوي من اضافة  
 الى نفسه بيا للاضافة وفي جواهر الفتاوى في الباب



الاول من كتاب النكاح امداد قال زوجي من شئت  
فروصحت لنفسه صحتني وفي اوقافها لا رجم  
الله تعالى انه لا يصح لحن قال هو لا يدري البزدوي رحمه  
الله تعالى صحت سبل عن صحة هذه الاقوال الاصل  
ما قالوا في الكتاب لان الوكيل مصرف فلا بد تحت  
النكدة وانما وكلته ان يزوجهما من رجل منكرو هذا  
عند الاطلاق اما عند ارادة الدخول بالنية فتدخل  
كما في الخلاصة والجامع الكبير **قوله** لا المعرفة في الجنا  
يصح فانها تدخل تحت النكدة كما اذا قال ان كل علمي  
هذا امر فان شرطها وان كانت معرفة بآ  
الخطاب لكنها وقعت في الجنا فلا يمتنع دخولها تحت  
النكدة في الشرط لانها اذا كانت النكدة في جملة والمعرفة  
في جملة اضري فانه صير هذا لا يمتنع ان تدخل المعرفة  
تحت النكدة لان الجملتين كالكلامين المختلفتين  
كما في شرح الجامع الكبير **واعلم** ان المعرفة في  
الجنا كما تدخل تحت النكدة في الشرط كذلك تدخل المعرفة  
في الشرط تحت النكدة في الجنا بخلاف فعلت كذا فاني  
طوالق وانما معرفة في الشرط بآ الخطاب في ازان  
تدخل تحت الجنا وتكون منكدة في الجنا باعتبار كونها  
واحدة غير معينة من جملة معلومة تذكر في الجنا  
المتقدم منها ان النكدة اذا كانت في جملة والمعرفة  
في جملة اضري فانه صير هذا لا يمتنع ان تدخل المعرفة  
تحت النكدة لان الجملتين كالكلامين المختلفتين  
يرد عليه ان المعرفة بالعلمية في الشرط تدخل تحت  
النكدة في الشرط مع العلم في جملة واحدة كما لو قال ان كل  
علام

فة

علام عبد الله بن محمد صحت لانه يجوز استعمال العلم في  
موضع النكدة فلم يخرج الى الف عن عموم النكدة ذكره  
في الرضوية بقي ان يقال ان يساوي الواقع في الجنا  
في قوله ان فعلت كذا فاني طوالق معرفة بالاضاف  
وليس نكدة فلا تكون المسألة مما تحت فيه لحن  
الذي يظهر ان المراد بالنكدة عندهم ما فيه شئوع  
كشاي وان كانت معرفة بالاضافة وقيل انما  
عمل الفقه رحمه الله تعالى المعروف بالاضافة  
في حكم النكدة لانه ليس معرفة من كل وجه لانه  
تابع في التعريف المضاف اليه وليس مستقلا بنفسه  
في التعريف الا ترى انه في رتبة ما اصنف اليه الا  
المضاف الى الصنف فانه في رتبة العلم **قوله** ليس  
لا موازنة الا في ثلاث **اقول** ظاهر النص وهو قوله  
تعالى لا يواظبكم الله بالنكوة في ايمانكم في الموازنة  
سواء كان اليمين بالله تعالى او بغيره من طلاق  
او عتاق لان الفعل بمنزلة النكدة والنكدة في سياق  
التوقيف فكذلك ما بمنزلة النكوة في سياق الطلاق وغيره  
**والجواب** ان الآية الشريفة مسوقة لبيان حكم  
اليمين بالله تعالى لقوا ومنفعة لان المشرع هو  
الخالف باسمه تعالى او بصفته بآ ليد قوله تعالى  
ولكن يواظبكم بما عقدتم الايمان فكفارته الآية الواحدة  
فهذه الموازنة في اليمين بالله تعالى عما اذا كانت اليمين  
بالطلاق او عتاق فليس في الآية الشريفة دلالة على  
عموم الموازنة فيها فلا يفتو فيها ولا يرد عليه استثناء  
صاحب الخلاصة رحمه الله تعالى لانه منقطع لانه



من عبد المستثنى منه ويدل على ذلك ما روي عن محمد بن  
 الله تعالى ان الله يقول لا يكون الا في اليمين بالله تعالى  
 لا في الله ووقع في المجلوف عليه وبقى قوله لا الله فلا يلزمه  
 به شيء واما الله في اليمين بقيد الله تعالى كما اذا قال  
 ان رايته فبيدي صد علي ظن انه لم يره ووقع في المجلوف  
 عليه وبقى قوله عبيدي صد فيلزمه عتق عبيده  
 قيل ويجاب على تقدير شمول بالنص للطلاق والعتاق  
 بان ذلك خص من العام اما بالمعنى وهو كون ذلك  
 من صغرة العباد الميني على المشاحة بخلاف اليمين  
 وقد قالوا يجوز ان يستتبط من النص بمعنى يخصه  
 او بما وردت قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث  
 صد هن جد النكاح والطلاق والرجعة اضرجه ابوا  
 داود ودين ماجة رحمه الله تعالى وفي رواية عن  
 الامام علي بن ابي طالب وعمر بن الخطاب رضي الله  
 تعالى عنهما اربع وراد النذر كما في الفتح وهذا يقيد  
 اضرار الطلاق والعتاق من اليوم لانه اذا كان  
 ذلك واقفا مع اللقب وعدم القصد مع القصد او  
 لان اللقبان يحلف عليا مروه وهو يظن انه كما قاله  
 والامر بخلافه فهو قاصد للحلف عندها زلا كما لا  
 يخفى **قوله** لا يجوز تعميما المشترك الا في اليمين قيل  
 عليه علي هذا لوطف لا يكلها ايام قرنها لا يكلها  
 ابد الشمول للظهر والحيض انتهى وقيل عليه ايضا  
 انما لم المشترك يعني في هذه الصورة لوقوعه في  
 سياق التقيد لا خصوص اليمين وقد صدر جماعته  
 يومه في التقيد لان معنى التقيد لا يتحقق بدون التعيم

وهو

وهو المختار كما في الخبر هذا بنا عليه لا لوقوعه في اليمين  
 والا لوجب ان يقع في الاثبات ايضا وليس الامر كذلك  
 بل عمومها انما هو لوقوعه في صيد التقيد كما ذكرناه وهذا  
 لا يخفى على من له اذني عارضة في علم الاصول **قوله**  
 فبطلت الوصية للموالي تفريع على قوله لا يجوز تعيم  
 المشترك **قوله** ولو وقف عليه كذلك اي بطل الوقف  
 وهو للمنفرد **قوله** ولو وقف على اولاده الي اخره قيل ينبغي  
 ان يكون هذا عند مصاد الخالفته للاصل المستظهر  
 يعني ان اقل الجمع المذكور ثلاث وبالمصدر به في الثانية  
 لوقال وقفت على اولاده وله ولد واحد وقت وجود  
 القلة كان نصف القلة له والنصف للمنفرد ويؤمل  
 ولما ذكر والاثني من اولاده ويؤمل ولد الابن هو  
 ايضا لانه بمنزلة ولده انتهى وقيل عليه ايضا  
 ظاهره ان الولد الواحد يستحق الوقف بانقراضه  
 فيما اذا وقف على اولاده وليس له الا ولد واحد بخلاف  
 وقفته على بنيه وفي الثانية طلاقه حيث قال فيها  
 من كتاب الوقف ولو قال وقفت على اولادي وله  
 ولد واحد وقت وجود القلة كان نصف القلة له  
 والنصف للمنفرد ويؤمل فيه الذكر والاثني من اولاده  
 ويؤمل فيه ولد الابن ايضا ثم بحث وقال لوقال  
 ارضي صدقة علي بن ولده اثنان او اكثر كانت القلة  
 لهم وان لم يكن له الا اثنان واحد وقت وجود القلة كان  
 نصفه له والنصف للمنفرد انتهى فقد سوي  
 بينهما وهو خلاف ما ذكره ويمكن ان يحمل ما في الثانية  
 على ما اذا وقف على اولاده وله ولدان ثم على المنفرد



قات احداهما وقت وجود لقلة لانه قال وله ولد واحد وقت  
 وجود لقلة يعني ان يقال ان الذي يستفاد من كلامهم  
 ان ولدا لا يكون بمنزلة ولده الا اذا ذكر الاول والاصفة  
 الجمع كما في الصورة التي في الثانية واما اذا ذكر بصفة المفرد  
 فقال علي ولدي فلا يصرف الي ولد وله ولد يصرف الي  
 الفقير كما في الخلاصة والبيازية ولا يدخل البطلان  
 الثالث الا اذا نص عليه بان قال علي ولدي وولد  
 ولدي فانه يدخل ويضد البطلان الرابع والخامس  
 الي غير نهاية ولا يصرف الي الفقير وفي الخلاصة فان  
 ما تاتي البطلان الاول والثاني ولم يبق واحد ووجد  
 البطلان الثالث فانه يصرف القلة الي الفقير ولا  
 يصرف الي البطلان الثالث فان قال علي ولدي  
 وولد وولد ولدي ايداما تاسلوا لا يصرف الي  
 الفقير اما بقي واحد لا ولده وان سفل انتهى وبطل  
 في الاول الحجة هذا خلاصة ما في الكتب المفيدة  
 بعد التتبع واعتنيته انتهى وقد زاد بعض الفضلاء  
 مسألة علي ما استأه المصنف رحمه الله تعالى  
 وهي وقف علي اولاده الفقهاء واولاد اولاده ان  
 كانوا فقهاء ثم مات احد هم عن بنت صغير تفقه بعد  
 سنين لا يوقف نصيبه بل يصرف الي اولاد الفقهاء  
 ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة وانما يستحق  
 الفقيه وان كان واحدا انتهى والمسألة المذكورة  
 في القنية في باب الشر وط في الوقف **قوله** حلف  
 لا يكمل امره فلان الحاضره قبل محله ما اذ علم انه ليس  
 له الاغ واحد اما اذا لم يعلم فلا يحتسب وكذا في مسألة  
 الارغفة

الارغفة كما في البيازية **قوله** كما في العاقبات عبايرها لو قال  
 والله لا اكمل اخوة فلان وله اغ واحد فان كان يعلم حيث  
 اذا كمل ذلك العام لانه ذكر الجمع واذا لم يعلم وان كان  
 لا يعلم لا يحتسب لانه لم يرد الواحد فثبت اليقين على الجمع  
 كمن حلف لا ياكل ثلاثة ارغفة من هذا الحب وليس فيه  
 الا ارغفة واحد وهو لا يعلم لا يحتسب انتهى ومنه يعلم  
 ما في نقل المصنف رحمه الله تعالى من الحلف ومنه يعلم  
 ان الجمع المضاف كما لم تذكر لكن في القنية ان احسنت الي  
 اقر باريك فان طالت فاحسنت الي واحد منهم حيث  
 ولا يرد الجمع في عرفنا انتهى الا ان يدعي ان في الفرق قدرا  
**قوله** بخلاف رجل لا يعني لانه جمع ليس فيه الاغ واللام  
 فلا يرد من الجمع فقد علم ان الجمع المعروف باللام كالمفرد  
 على حقيقته ولا تاسلوا لافادة وعدمها كما في الاكمل  
 اخوة فلان **قوله** ففعل بثلاثة حيث يعني اذا قلنا  
 هذه الثلاثة ثلاثا مثلا اذا احتسب ركب ثلاثة مندوحة  
 ثلاث حيث هذا تقدير كلامه وبيان مداه وهو  
 مخالفا في البيازية وعبارتها حلف لا يركب دواب  
 فلان ولا يركب ثيابه حيث هو واحد ثم قال كل شيء سوي  
 بني ادم فهو علي واحد يعني ادم علي الثلاث فتأمل  
 وراجع وقصه في العبدان كان له منهم ما يجمع ه  
 بسلام وامدعاة مرة بان كانوا مائة او اكثر حيث  
 بالوامد **قوله** لا يكمل رويان فلان الحاضره في منة المقتي  
 حلف لا يكمل صدقة فلان او زوجته او ابنة وكل من  
 كان منسوب اليه فلان لا يملك بياغي وجود تلك  
 الشبهة وقت اليقين حتى لو حدث الولد والزوجة بعد



الميت فكل لا حيث قال لا اكل عبيدك فهو على ثلاثة ان  
 كلم اثنين لا حيث وكل شيء من هذا ما يضاف اليه اضافة  
 ملكا وعنده فهو على ثلاثة الا الاضافة والبنين والاعمام  
 فانه ذلك على اثنين وقيل في الاولاد والزوجات  
 والاصدقاء والاصوة لا حيث حتى يكمل جميع مدكان به  
 منسوب اليه بذلك الوصف وقت عينه وفيما يضاف  
 اضافة ملك يشترط فيه قيام الملك يوم الحدث لا عند  
 وفيما يضاف اليه اضافة يشبه كالابن والزوجة والادع  
 والصديقة تعتبر النسبة وقت الحلف وان تقدمت هذه  
 لانها كالاسماء والكنى واللقاب وان قال لا يناله او قاله  
 وكونه يقع على الحادث بهذه اليمين ايضا انتهى ومنه  
 يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى **قوله** والاطعمة  
 والنساء والشباب مما حيث فيه بفعل البعض سيأتي  
 ايضا في قريب مما لا مزيد عليه عند قول المصنف رحمه  
 الله تعالى ان تزوجت النساء او شترت بغير **قوله**  
 لا حيث الحالف بفعل البعض المحلوف عليه قيل عليه  
 صرح **قوله** ان تطلق فرق بين ان يمين المحلوف عليه بالاشارة  
 كما في مسألة الطعام او لا كما لو صلف لا ينام على فراشين  
 ولم يقسم لم حيث الا بالجمع وفي البراءة ما بعد تقدير  
 الضابط بما اذا لم يمين اما اذا لم عين فحيث بالجمع والتقدير  
 وينبغي ان يكون المقصود الاطلاق لما قاله شيخ مشايخنا  
 العلامة علي بن عاتم المقدسي رحمه الله تعالى في بعض  
 مؤلفاته انما اذا وجد حكم في مسألة في الكتب المعتبرة  
 والامور المتداولة ووجد في غيرها ما يخالفه لا يلتفت  
 اليه ولا يهتم عليه ولا يؤول كلامها لاجله ولا يترك

مجملة

**مجملة لفظة حلف** حلف لا يكلم فلانا وقلنا نأويا احدى قبل  
 عليه ان اراد به انما استعمل اللفظ الموضوع لهما في احدى  
 كما قالوا قال لا اكل زيدا وعمرا مريدا باللفظ زيدا وصد  
 مثلا كان المحلوف عليه كلاما مريدا وصد فلا يكون يتكلم  
 زيدا فلا يصف المحلوف عليه كما ترى وان كان اراد به  
 انه قال لا اكل زيدا وعمرا مثلا نأويا لا اكل احدى  
 الصادق بكل منهما مبدون استعمال اللفظ مجازا فكذلك  
 يكون بان المحلوف عليه كلاما مريدا الصادق بكل منهما  
 فلا يكون يتكلم زيدا وصد مثلا فاعلا يصف المحلوف  
 عليه فتأمل فان مراده غير متشخص **قوله** الصغيرة  
 امارة في حيث بها الى مراده والفرق ان اسم المراد مطلقا  
 لا يتناول الصغيرة الا ان في الشرع اعتبر كذا امارة لان  
 الشرايط يكون للرجل وقد يكون للمرأة ولم يسترد ذكر  
 المرأة في النكاح لان النكاح لا يكون الا للمرأة فلتقي ذكره  
 كذا في المعتبرات قال بعض الفضلاء وقضية قول  
 المصنف رحمه الله تعالى الصغيرة امارة الا في الشرع الا انه  
 لو حلف لا يكلم امارة فكل صغيرة لا حيث **قوله** الايمان  
 مستبينة على الالفاظ لا على الاعراض يعني اذا لم تكن  
 نصوصا كانت واللفظ يحتمل فقد اليمين باعتبار  
 كما في الفتح وفي البحر نقلا عن الحارثي الحصري رحمه  
 الله تعالى المعتبر في الايمان الاعراض دون الالفاظ  
 انتهى قال بعض الفضلاء من مشايخنا في هذا ما في  
 الفتح وقضا وما في الحارثي ديانة فتأمل وقوله الايمان  
 مستبينة على الالفاظ اي باعتبار عرف الحالف لا  
 المراد ظاهرا والمقصود عاليا فان كان من اهل اللغة



اعتبر فيه عرف اهله او لم يكن اعتبر عرف غيره وفي  
المستتر تعبير اللفظ على انها العرف كما في النهر **قوله**  
فلو صلف ليفدينه اليوم بالف الي اخره تقرب على ان  
الايان مبيته على اللفظ لا الاعراض ووجه التقرب  
ان القرض من يمين القدر هو المبالغة في الاداء من  
يمين الاعناق التقرب بالتفيس فاذا عذاه برعيف  
او اعتق عبدا قليلا القمه فقد فات القرض المطلوب  
ولكن البر صلبا لنظر الي لفظه فلم يلتفت الي فوات  
القرض **قوله** حلف لا يشتريه عشرة صنت يا صد عشر الي  
اخره ووجهه ان قصده عدم شرائه بعشرة فاكثر  
فلذا لا يجيب بالسرا يا صد عشر فكان المعنى القرض لا  
اللفظ **قوله** ولما شترى او باع بتسعة لم يثبت الي اخره لان  
البيع بتسعة غير البيع بغيره واسم العدد لا يثبت عددا  
اخر ولو باعه بعشرة ودينارا او يا صد عشر لا يثبت ايضا  
لوجود شرط البر لان عرضه الزيادة على العشرة وقد  
وجدت **قوله** وجب ان يثبت في هاتين الصورتين  
لان شرط المنة البيع بعشرة وقد وجد لان البيع  
بعشرة ودينارا او يا صد عشر بيع بعشرة **قوله** البيع  
بعشرة نوعان احدهما بيع بعشرة مفردة والثاني بيع  
بعشرة مفروقة بالزيادة وشرط الحث هو البيع بالصفة  
المفردة دون العشرة المفروقة لانه تعين مراد ابداله  
الحال وهو ان عرض البائع ان يزيد المشتري على  
العشرة فاذا باعه بعشرة ودينارا فاذا باعه بعشرة  
او يا صد عشر لا يوجد شرط الحث وهو البيع بالعشرة  
المفردة لكن حيث اعتبر عرضه وجعل البيع بعشرة

مفردة

مفردة شرط الحث ولم يوقف مع لفظه وجب ان يثبت  
في الصورة الاولى وهي اذ باع بتسعة لغوات عرضه  
وهو الزيادة على العشرة **قوله** حث بان جعلناه بارا  
بحصول القرض كما جعلناه في البيع بالعشرة المفروقة  
بالزيادة ولا يجعله حثا لغوات القرض كما فعلنا في البيع  
بتسعة لان البر يثبت بالاثبات والحث يثبت بالاعتداء  
كذا في شرح القاضي فخر الدين عثمان المازدي رحمه الله  
نقالي على تلخيصه الي مع الكبير للصدر سليمان رحمه  
الله نقالي **قوله** لان مراد المشتري المطلقة اي اعم من  
ان يكون معها غيرهما من الاحاد او لم يكن على حد الماهية  
لا بشرط شي وقوله مراد البائع المفردة اي العشرة  
المفردة عن ضم شي من الاحاد اليها على حد الماهية  
بشرط لا شي **قوله** لكن لا صنت بالقرض بلام سمي اي بلام  
سمي لفظا العشرة **قوله** حاصلة ان لا يثبت لانه  
يصدق انه ما باعه بعشرة وان حصل القطع بان  
عرضه الزيادة على العشرة فثبت القرض بلام مدلول  
اللفظ لا يصح للاعتبار **قوله** حلف لا يحلف صنت بالتعليق  
الا في مسابك (خره) انما صنت بالتعليق لان اليمين بغير  
الله نقالي ذكر صالح واجزا صالح ولهذا لم يكن المصناف  
يعين الا بقدر صورة الشرط وهو ذكره مفروقا بحرف  
الشرط ولذا لم يكن التعليق بالمشية لا بقدر معنى الشرط  
با اعتبار ان التعليق بالمشية تمليك معني ولهذا يفتقن  
على المجلس ولا يمتنع للشرطية اذ الشرط المحض ما  
يكون علامة وامارة على نزول الجرائم في تضمن معني اخر  
تفاد صمد معنى الشرطية فيجوز ان يكون اليمين **قوله** الا في مسابك



قيل عليه لم يظهر حينئذ عدم الحث في هذه المسألة  
 مع اطلاق كونه التعليل عينا انتهى **اقول** الاطلاق  
 مقيد بغير ما استثنى **قوله** ان يعلق بافعال القلوب  
 كما لو قال انت طالق ان اردت ان اواصيت لا يكون  
 تعليلًا فلا يكون عينا لانه اعتبار ما تكتبه نفسه  
 كما يقال في عرف الناس يكون كذا ان اردت كذا ولا فلا يكون  
 وهو كالتعليل بالمشية والتعليل بالمشية لا يكون  
 عينا سواء علق بمشية نفسه او غيره الا تري انه لو  
 قال بعت منك هذا العبدان شئت صحيح ولو كان هذا  
 تعليلًا محصا لما صح اذا بيع لا يقبله **قوله** وعلق بمجي  
 الشهر في ذوات الاشهر بان يقال اذا اهل هذا الهلال  
 فانت طالق لا يكون عينا وهذا مبني على اصل وهو  
 ان كلامه متى خرج تفسيره للطلاق السني كان تخير  
 لا تعليلًا فاذا قال لنداء الشهر فاجازت الشهر فانت  
 طالق كان تفسيره للطلاق السنة وقيد بقوله في ذوات  
 الاشهر لا يخالف لو كانت من ذوات الاوقات يكون عينا  
 لعدم صحة كونه تفسيرًا قال ابوالمود السفي رحمه  
 الله تعالى في نظما الجامع الكبير . . . . .  
 وقال يا اسما انت كذا اذا اهل هذا الهلال المسترق من البعد  
 ففريق ذوات القر كانت اليه وفي صفة ربات الشهور على الصند  
**قوله** او بالتعليل عطف على قولها فقال القلوب  
 وذلك كان يقول ان طلقك فبعد يجر هذا مفاد كلامه  
 وفي كونه عينا عينا نظر كالذي بعده وقد لاحظت ايمان  
 الجا مع فلم ارها فيه **قوله** او ان صحت صيغة الجا منه  
 يعني اذا قال الرجل لامرأته انت طالق اذا صحت صيغة

فلا يثبت به في اليمين الا لولا انه تفسير لطلاق السنة  
 وهو يتخير لا تعليلًا كانه قال انت طالق للسنة ولو قال  
 كذا طلقك اذا صحت وطهرت والحيضة اسم للكل  
 منها ولا يتحقق اليك الا بجزء من الطهر فيقع في الطهر  
 فيصير كانه قال اذا صحت وطهرت ولو قال اذا صحت  
 ثلاث صحت قال ابو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى  
 ينبغي ان لا يثبت لانه لا يصلح تفسيره للطلاق السني  
 باعتبار ان ما بعد الحيضة الثلاث وقت للطلاق هو  
 السني كما يمكن جعله مفسرا ولو زاد على الثلاث  
 حيضة حكوا لخصاص رحمه الله تعالى عن الكرخي رحمه  
 الله تعالى انه قال يجوز ان يقال يثبت في اليمين الاولي  
 لان هذا لا يصلح تفسيره للطلاق السني لان ما بعد  
 مضي اربع حيضات ليس هو وقت للطلاق السني في هذا  
 الكلام اذ لا مزيد لا اوقات السنة على الثلاث الا  
 تري انه لو قال لها في طهرها معها فيه انت طالق  
 ثلاثا للسنة لا يقع بعد الحيضة الرابعة شي وقال  
 ابو بكر الدارزي رحمه الله تعالى ينبغي ان لا يثبت لانه  
 يصلح تفسيره للسنة لان ما بعد الحيضة الرابعة  
 قد تنص الى الحيضة الرابعة واكثر منها بان يجامعها  
 بعد اليمين في الحيضة الاولى والحيضة الثانية هو  
 والحيضة الثالثة ثم لم يجامعها حتى طهرت من الرابعة  
 فانها تطلق في هذا الطهر كذا في شرحه تلخيص الجا مع  
 للقاضي في الدرر عثمان الماروي رحمه الله تعالى  
**قوله** الى الف على عقد لا يثبت الا بالاياب والقبول  
 اصله ان العقد متى كان عقد مبادلة من الطرفين



كالبيع والصرف والسلم والاجارة والملك فانه لا يتم  
 بالايجاب وحده بل لا بد فيه من القبول ومتى كان عقد  
 ملك يغير بدل كالهبة والصدقة والعارية والتخلي  
 والعري والعطية والوصية فانه لا يحتاج الي القبول  
 بل يكفي الايجاب وحده والفرقان عقد المعاوضة لا  
 يتم الا بهي فالحال يوجد القبول لا يثبت الاسم اما عقد  
 التملك يغير بدل فانه يتم بالملك وحده لانه يلاقي ملكه  
 لا غير وهو امر يتقدم به وحده فيتحقق الاسم بدون  
 القبول وانما يحتاج الي القبول لثبوت الحكم وهو الملك  
 كالميلد مرصك تصرفه وغيره يغير صاه فيتضمن  
 به من حيث انه يحمل المنة بغير اختياره او يفتق  
 عليه قربيته ويلزمه ولا وه اذا وهب له او يفسد  
 عليه بغيره وصحة اذ وهبها له وثبوت الاسم في  
 القسمين يكفي في كونه شرط الحث ولا يقتصر الي الحكم  
 الا انه لو بقي يمينه البيع او الشراء وجعله شرط  
 صته فانه يثبت بالفاسد بشرط الخيار وان لم  
 ينفذ الحكم فعلم بذلك ان الاسم متى تحقق فقد وجد  
 السبب بيدانه اذا فاد الحكم كان سببا كما ملأ وان لم  
 نفذ كان سببا قادرا وهو كاف في صيرورته شرط  
 الحث لان تراخي الحكم عن المسبب لا يمنع تمام السبب  
 فاحد النوعان في تحقق السبب بمجرد حصول الاسم  
 واختلفا في وقت حصوله ففي الهبة واقتضا قبل  
 القبول وفي البيع وكونه بعد القبول ولهذا لا يقال  
 بعثه فلم يقبل فوقع الفرق صورة ومعنى **قوله** الهبة  
 بان قال رجلي فقيدته ان وهبت لك هبة فقيدتي حر

ولم يقبل صك كذا بشرط الحث حصول الموهوب  
 له وقت الهبة وقال قد رجم الله تعالى لا يثبت بدون  
 القبول لانه عقد ملك فلا يتم بدونه كالبيع ولهذا  
 يشترط حصول الموهوب له وفي القرض عنه روايتان  
 وهما في الفاسد وبشرط الخيار ان لا يثبت في البيع الفاسد  
 قبل القرض وفي البيع بشرط الخيار لا يثبت قبل اسقاط  
 الخيار لان الملك لا يثبت قبله وفي رواية يثبت تمام  
 العقد قبله فيها **قوله** ولا اقرار في كونه من العقود  
 نظر **قوله** الا بدان بان صلف لا يبري فلا يملك ابراه فلم  
 يقبل في رواية يثبت كالهبة وفي رواية اخر لا يثبت  
 كالبيع لانه يشبه البيع من حيث انه يملك من غير  
 عوض وجزم شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى  
 بالحث **قوله** والقرض بان صلف لا يقرض فلا ي  
 شيئا ثم قال قد هذا قرضا عليك فلم يقبل يثبت في  
 رواية كالهبة لان القرض يشبه هبة من وجهين  
 احدهما انه لا يشترط في حصة ذلك الموصوف والثاني انه  
 اذا صلف لا يقرض فلان اقامه غيره يثبت كالهبة  
 ولا يثبت في اخره كالبيع لان القرض معاوضة معني  
 باعتبار ان المستقرض يلزمه مثل ما استقرض في  
 ذمته ولهذا لو قال اقرضني فلان الف درهم فلم يقبل  
 لا يصدق بخلاف الهبة فانه لو قال وهبته لعا فلم  
 يقبل يصدق وجزم شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى  
 بالحث كذا في شرح تلخيص الجامع للقرع عثمان المارديني  
 رحمه الله تعالى **قوله** يثبت بواحد الجنس الى اخره انما يثبت  
 بالواحد من الناس واللحمة من الطعام والوطء من الما



لأنه اسم جنس فيصرف إلى الاديء اما على قول من يصرفه  
عند الاطلاق إلى الواحد فقط واما على قول من يصرفه  
إلى الكل فلا نه لما نقدر لكل المصروف إلى الاديء وبيات  
التقدير انه لا يقدّر على تزويج جميع النساء وشرائع العبيد  
وكلام جميع الناس واكل جميع الطعام وشرب جميع الماء  
والحال في انما يتبع نفسه عن ما في وسعه وهذا في النساء  
والعبيد والناس ظاهره لا يها باللام صارت للجنس  
فاما قوله ان كملت بين ادم فهو عينة قوله ان كملت  
الناس فان المرد لما لم يحصره اقتصر فيه على الواحد  
واحد فكيف هو إلى ادم عليه الصلاة والسلام لتعريف  
الجنس ان هو مصاف إلى المعرفة فصلا كما لتعريف  
باللام فيصير للجنس لان جنسهم لا يذكر الا هكذا  
ولا فرق في عين الجمع بين المنكر والمعرف فلهذا قال  
ان اكلت الطعام او طعما ما لانه للجنس بوصفه قبل  
رضول اللام فاستوي وجودها فيه وعدها بخلاف  
الجمع فانه انما صار للجنس باللام فلذلك وقع الوفاق  
بين المعرف والمنكر فيه حتى لو قال ان تزويجت نسا  
او اشتريت عبيدا او كملت رجالا لا يثبت الاثلاث لانه  
اقل الجمع ولا يثبت بالاثنتين كما يروي عن النبي يوسف رحمه  
الله تعالى لان اهل اللغة فصلوا بين الثنية والجمع كما  
فصلوا بين الواحد والجمع ولفظوا الجمع بالثلاثه فقالوا  
رجال ثلاثه ولم يسموهم بالاثنتين فلم يقولوا جاني رجال  
اثنتان ولو نوى الجنس صدق وحيث بالواحد لانه  
شدد على نفسه ولو نوى ما زاد على الثلاثه صدق  
ايضا **قوله** ولو نوى الجنس في الكلام صدق للحقيقة الصواب

كما في

كما في تلخيص الجامع ولو نوى في الجنس الكل يعني لو نوى  
في الجنس جميع النساء جميع العبيد قال محمد  
بصدق ولا يثبت ايضا ودل اطلاقه على انه  
يصدق ديانة وقضا لانه نوى حقيقة كلامه وانما  
صرفناه للادعي تصحيحا لكلامه لقوله عز الايمان  
بجميعه ومن نوى حقيقة كلامه ديانة يصدق  
ديانة وقضا وان كان فيه تخفيفا على نفسه  
ومن مشايخنا من قال لا يصدق قضا لانه نوى  
حقيقة ما مجورة والحقيقة المجورة كالمجاذ  
ولهذا لا يفتقر إلى النية كما لو قال انت طالق ونوى  
الطلاق من الوثاق فانه يصدق ديانة لا قضا  
لانه نوى حقيقة ما مجورة ونظر وقوعه للمواحد  
أولا وانصرف إلى الكل بالنية لو قال لا مرة انت طالق  
يوم مر كلم فلا نفاقه ينصرف أولا إلى مطلق الوقت  
صق لو كلم ليلا لم يثبت لانا الكلام ما يستد ولو نوى  
النهار صدق لانه نوى الحقيقة ولو نوى في الجنس  
عدد لا يصدق لعدم دلالة على الجنس لان الجنس  
فرد فالفردية مراعاة في الجملة عن الواحد عند التقدير  
أو الكل عند عدمه اما الاول فظاهر وكذا الثاني لانه  
فرد بالنسبة إلى باقي الاصناف وفي اعتبار العدد اسقا  
معنى التوحيد اما في الجمع اذ نوى فيه الكل والعدد  
صدق فيها لانه مشتعل على العدد والفردية ليست بمعتبرة  
كذا في شرح تلخيص الجامع للشيخ المارديني وفي شرح  
الجامع الفتاوى ولو قال نسا وعبيد فثلاثة الجمع لانها  
اقل الجمع الكامل وان نوى اكثر من ذلك او الجمع على اختلاف



المشايخ وان نوى الواحد يصدق لانه يحتمل قال الله تعالى  
وانا له لما قطعون **قوله** المعلق يتاخر المضاف يقارن  
معناه ان المعلق بشرط ينزل بعد وجود الشرط والمضاف  
ينزل مقارنا للوقت الموصوف بتلك الصفة وهذا  
الفرق مبني على اصل وهو ان الحكم لا يقارن السبب  
بل يوجد عقبه والمضاف شبهه في الحال لانه لم يوجد  
مع ما يمنع عن كونه سببا فيقع الطلاق مقارنا  
للوقت كذا اضيف اليه لان السبب قد تقدم اما  
المعلق بالشرط فانه سبب عند وجود الشرط لان اعراض  
الشرط على السبب يمنع اتصاله محله وبدون الاتصال  
بالحكم لا يسمى سببا وهذا معنى قول اصحابنا المعلق  
بالشرط كما لم ينزل عند وجوده فينزل الطلاق عقبه  
الشرط ليقع الحكم عقبه سببه لكن المضاف ان فارق  
المعلق من هذه الوجه فقد وافقه من حيث ان الحكم يتوقف  
على وجود الوقت الذي اضافه اليه موصوف بتلك  
الصفة لان الحالف ما التزم الطلاق الا عند وجود  
تلك الصفة كالشرط لانه لو كان غرضه التحيز لكان  
قوله انت طالق اخصر من قوله انت طالق يوما للجمعة  
فلم يقتصر على الاخصر دل على ان مراده انما خيره  
قال الاجنبية انت طالق قبل ان تزوجك بسنة الى اخره  
المقام مقام التفريع على الاصل الذي قبله فكان  
الاولى ان يقول فلو قال الاجنبية الى ان يعني لو قال  
اجنبية انت طالق قبل ان تزوجك بشهر **قوله**  
تزوجها قبل مضي شهر وبعد لا يقع شي ما قبله  
فلا بعد الموقت المضاف اليه وهو شهر قبل التزوج

واما بعد

واما بعد فلان التزوج ليس بشرط يقع بعده كان  
الطلاق مضاف الى وقت قبل التزوج فكان  
التزوج موقفا للشرط وان وجد للشرط ليس بشرط  
**قوله** ولو قال اذا تزوجتك الى ان يعني فتر وجهها  
قبل شهر لا تطلق لانها في الوقت المضاف اليه ولو  
تزوجها بعد شهر ذكر في رواية الى سليمان انهما طلقا  
ولم يحك خلافا وذكر في رواية الى حفص انها طلقت فيقول  
لبي يوسف خلافا لهما لانه ايقاع وقت التزوج لانه  
مدكور بكرة اذ اقرى للوقت فتعلق بوقت التزوج  
ويقع عقبه لكنه قصدان يكون الواقع وقت التزوج  
واقعا قبله بقوله قبل ان تزوجك انه يقع في تلك  
ويقف قوله قبل ان تزوجك ومنهم من جعل الخلاف  
في المطلق دون المقيد بشهر والصحيح ان الخلاف  
في المطلق والمقيد لا في يوسف تقدمه الجراحي قوله انت  
طالق قبل ان تزوجك اذا تزوجت حيث يقع  
بالايعاد ولها ان الجمع بين الاضافة والتعلق غير ممكن  
لما بينهما من التضاد من المقارنة والتفريع والوقوع  
وعنده فيجعل امرها ناسخا للاول ويكافئ في مسئلتها  
ان اضافة الطلاق الى ما قبل التزوج يقتضي وقوعه  
قبل فيتحقق الثاني فيجعل امرها ناسخا ومن  
هنا ينشأ الفرق بين تقديم الجرا وتاخره فنقول  
اذ اقدم الجرا واخر التعلق انتسخت الاضافة  
وبطلت القلبية فيبقى مجرد قول انت طالق اذا  
تزوجتك واذ اقدم التعلق نسخت الاضافة فيبقى  
مجرد قوله انت طالق قبل ان تزوجك ولا يقع



وشاهد اعتبار ترجيح التاخير ان طالق قد ان دخلت  
الدار سيطر ذكر الغد ويتعلق الطلاق بالدخول حتى  
لو دخلت اليوم وقع فقد اجتمعت الاضاقة  
والتعليق وبطلت الاضاقة للتقدم كما ترى **قوله**  
وبعد تطلق قبل عليان لفظ ذلك من قوله انت  
طالق قبل ذلك اشارة الى التزوج ظاهرا وقضية  
عدم وقوع الطلاق في الفصلين لانها قبل التزوج  
اجنبية وما وجه التفصيل المذكور انتهى بقوله التفصيل  
علم ما قدمناه وهو انه لو تزوجها قبل شهر تطلق  
لانعدام الوقت المضاف اليه ولو تزوجها بعد  
شهر تطلق لان ايقاع وقت التزوج لانه مذكور  
لكل اذ اوصى للوقت فيتعلق بوقت التزوج  
ويقع عقبه ويلحق قوله قبل ان تزوجه لانه  
مستحيل **قوله** النية انما تعمل في الملفوظ لا  
في غيره وذلك ان النية يقصد بها التميز وانما يتاين  
في لفظ محتمل لهما محتمل للتخصيص او مجمل يحتاج الى  
البيان او مشترك بينهما فاما اذا لم يكن اللفظ  
محتملا ينفى مجرد النية ولا تأثير لها في احكام الدنيا  
وهذا لا يقع في طلاق والعناق كجهد النية في اللفظ  
الذي يحتمل شيئين او اشياء ان احتملها على السواء  
فتوى احد ما قاته بصدق ديانة وقضا لان الظاهر  
لا يكذب وان احتمل احدها احتملا لا مروجا فتوى  
ذلك المروج ينظر ان كان فيه تغليب على نفسه  
او صادية وقضا لانه غير متهم في ذلك لكنه لا يصدق  
في المرف عن الظاهر حتى يثبت بانها وجد وان كان

فيه تخفيف

فيه تخفيف على نفسه لا يصدق قضا لان القضا أي  
على الظاهر وهو محال فلما نوى وان نوى ما لا يحتمله  
لفظه لا يصدق ديانة ولا قضا لانه يخلو عن اللفظ  
وقد تقدم ان النية لا حكم لها على الانفراد **قوله** وهي  
مسئلة ان اكلت ونوى طعاما دون طعام يعنى  
اذا ذكر فعلا ولم يذكر معه المفعول ونوى شيئا دون  
شيء بان نوى طعاما معينا لا يصدق ديانة ولا قضا  
لان نية التخصيص انما تقع في العام وهل تعمل في  
الملفوظ والمذكور الفعل وهو لا عموم له وعن ابي  
يوسف انه يصدق ديانة وهو قول الشافعي وهو رواية  
النوادر وعليها اعتماد الحنفية لان نوى مفعول فعلة  
وموولان لم يكن ملفوظا فتوى في الملفوظ لان  
الفعل ليستدعيه ولا يستغنى عنه باعتبار كونه  
محالا فصحت نية التخصيص لكنه خلاف الظاهر  
فلا يصدق قضا وجه الظاهر ان المذكور هو الفعل  
ولا عموم له كذا نقل عن سيبويه والعنى فيه ان الفعل  
وجوده بالباشرة وانما يوجد بقدر ما باشرة والمفعول  
ليس بربا في لفظا وانما هو ثابت اقتضا والمتنص  
لا عموم له لكونه ثابتا بطريق الضرورة فان قيل لو فعل  
فيما لو قال ان اغتسلت وان كان واحدا لكنه  
يتنوع الى فرض واجب ومسنون ومستحب فوجب  
ان يجوز نية التخصيص نظر الى انواع قلنا هذا  
التنوع سرى والالفاظ وضعت بارا الحان الحقيقة  
دون الحكمة لتقدم وضعها والتخصيص لما جرى في  
اللفظ باعتبار وضعه الاصل لا العارض وان ذكر مع كل



فعل نفعل لا بان قال ان تزوجت امرأة وان اكلت طعاما  
 اوان اغتسل احد فانه يصدق ديانة لا قفنا لان كلامنا  
 المتعدي المذكورة تكثر مذكورة في موضع الشرط وقد علم ان  
 الشرط في معنى النفي فيعم فيجوز نية التخصيص ويكون  
 من باب ذكر الشيء واراادة بعضه كقوله تعالى ثم اجعل  
 علي كل جبل منهنت جردا وكان تارة اربعة اجبل لكنه لا يصدق  
 فضلا ان التخصيص خلاف الظاهر **قوله** الا اذا قال  
 ان خرجت ونوي السفر الي اخره يعني انه يصدق  
 ديانة وان لم يذكر المفعول مع الفعل وقوله او نوي  
 السفر المتنوع صوابه ونوي السفر المتنوع كما في  
 التخصيص الجامع اي لتنوع الخروج وهو يرد نقصا علي  
 ما تقدم من الجواب عن فعل الاغتسال مع تنوعه  
 الي قرص وغيره ريان النقص انه فعل ذكر  
 صدره واعتبرت نية التخصيص فيه لتنوعه  
 ولم تعتبر في فعل الاغتسال مع تنوعه حتي قال  
 القاضي ابو طاهر لا بأس ينبغي ان يتحد الجواب  
 واليه مال القاضي ابو حازم وذكر القاضي ابو نصر  
 الصغار عن العضادة اخبر قالوا هذا فيما اذا قال  
 ان خرجت خروجا قالوا نعم في بعض النسخ هو  
 القديمة علي هذا والفرق علي الظاهر هو ان الخروج  
 متنوع في نفسه لغة لانه عبارة عن الانفصال  
 من مكانه الذي هو فيه الي مكان قصده وذلك  
 المكان يكون تارة قريبا وتارة بعيدا ولهذا يقال  
 سافر فلان من غير ذكر الخروج فيحصل الخروج عن  
 السفر فاذا نوي احد نوعي الخروج فقد نوي محمل

كلامه

كلامه فيصدق ديانة بخلاف فعل الاغتسال فانه متنوع  
 شرعا لالفة لانه في نفسه غير مختلف اذ هو واقع  
 في الاصول كلها علي شيء واحد وهو اسالة الماء علي  
 البدن وانما الفصل منه هو المتنوع وهو ليس بمذكور  
 لفظا فاذا نوي نوعا من انواع المغتسل منه لم يكن  
 ذلك المنوي عين الفعل فلا يصير نوعا له فلا تصح نيته  
 فيه فوضح الفرق قيد نية السفر لانه لو نوي مكانا  
 بعينه في قوله ان خرجت لا تصح نيته فيه لانه غير  
 مذكور ولا هو نوع من انواع الخروج **قوله** وفيما اذا حلف  
 ونوي حبيشة او عربية روي عن محمد بن احمد بن محمد بن علي  
 في رجل قال ان تزوجت ونوي حبيشة او عربية فانه  
 يدين ولو نوي كوفية او بصرية لا يصدق ديانة  
 ولا وصفا والفرق ان اليمين ها هنا للمنع ومنع الاشياء  
 لنفسه عن نوع من انواع الشيا سوده فصحت نية  
 التخصيص في الحبيشة والعربية اما المنسوبة الي  
 المدينة فمنع الانفسان نفسه عنها باليمين لا يدين  
 عادة لان المدينة جامع لساير الانواع عا لم يزل الانسان  
 لا يمنع نفسه عن ساير الانواع في الاشارة كذا في شرح  
 التخصيص الجامع الكبير للشيخ عثمان المارديني رحمه الله  
 تعالى **قوله** الميعر لا يدخل تحت المنكر اطلق في موضع  
 التقيد وفيه ما فيه وبيانه ان الميعر الذي لا يخل  
 تحت المنكر هو الميعر بالتحريف الكامل لما بين المعلوم  
 والجهول من التصاداما الميعر تعريفا ناقضا فدخل  
 تحت المنكر ليقا التاكيد من وجهه فيا نسي المنكر  
 من ذلك الوجه ومقتضى كلام المصنف رحمه الله تعالى



وخلاص المعرفة مطلقا وليس كذلك فحتاج الى الفصل بين التعريف  
 الكامل والناقص فالناقص هو الذي ينقطع به الاشتراك  
 بين المعرفة وبين غيره واية ذلك ان يتبع معه الاستفهام  
 عنه كالاضافة الى المتكلم والاشارة وكما في الخطاب والضمائر  
 والناقص ما لا ينقطع منه الاشتراك ويحسن فيه الاستفهام  
 كالتعريف باسم العلم والنسبة فان غير المعرفة يشاركه في  
 اسمه ونسبه فصار معرفا متوجها دون وجه فلا يكون  
 في حكم المعرفة من كل وجه ولذلك اصل في اللغة والعربية  
 فان المعرفة من اللتين احدتهما معرفة بقلب الاعرف  
 منها الاشتراك بقول انا وانت فمنا قلب ضمير المتكلم  
 لكونه اعرف وكذا انت وهو منقلب ضمير المخاطب لكونه  
 اعرف ويجوز ان يعترض على هذا التقدير فيقال يلزم  
 منه ان يكون اسم الاشارة اعرف من الاسم العلم واكثر  
 النجاة على عكسه ولهذا اجازت اسم العلم باسم الاشارة  
 دون العكس ولا يقال جاز هذا زيد ويمكن ان يجاب عنه  
 فيقال ان العلم وان كان اعرف منه من حيث ان  
 تعريف العلم لا يفارق المعرفة كما صراحت او غايها  
 صيا كان او ميثا بخلاف اسم الاشارة لكنه في قطع  
 الاشتراك دون اسم الاشارة ولهذا جعله ابو بكر  
 السراج رحمه الله تعالى اعرف من العلم لان تعريفه  
 حظا من العين والقلب والعلم حظ من القلب هو  
 خاصة ويستغنى عما لو قال لا مدركه ان دخلت داري  
 هذه احد فانك طالعت فدخلت هي فقد طلعت فقد  
 دخل المعرفة تحت المتكلم والجواب ان هذا المعرفة الذي  
 دخل تحت المتكلم هو المعرفة الواقعة في ضمير الشوط لقوله  
 ان دخل داري هذه احد فانك طالعت فدخل الحالف

لا بحث

لا بحث لان التقاد بين المعرفة والمتكلم لما يظهر اذا كانا  
 في جهة واحدة عليا ان ادعي ان المدعي في ضمير الخبر حين  
 دخل تحت قوله احدم يكن معرفة حينئذ بل لما نشا ولته  
 النكرة بعمومها كان نكرة اذ دأى فلا يخرج التعريف  
 الى الحق عن ذلك التفسير الذي دخل به تحت النكرة  
**قوله** لا يدخل المالك لتعريفه الحق عن ذلك **التعريف**  
 لا يدخل المالك اراد بالمالك المتكلم لان الضمير الذي  
 اصيقت الدار وما عطف عليها راجع اليه وهو معرفة  
 فلا يدرج تحت لفظ احد الذي هو نكرة وبه ظهر كون  
 هذه المسألة من جنسيات القاعدة المذكورة **قوله** بخلاف  
 النسبة اي بخلاف التعريف بالنسبة كما لو قال ان دخل دار  
 محمد بن عبد الله احد فعبدني صر والحالف هو محمد بن  
 عبد الله فدخل بحث لدخوله تحت النكرة لان التعريف  
 بالنسبة قاصر فلا يزول التكرار منه كل وجه **وقال**  
 القاضي ابو حازم رحمه الله تعالى ينبغي ان لا بحث  
 لان التعريف بالنسبة معتبر كالاضافة ولهذا يصح اقراره  
 لغايب سماه ونسبه قلنا التعريف بالنسبة لا تنقطع معه الشرة  
 ولهذا كان السامع ان يقول من محمد بن عبد الله وانما اكتفي  
 به في الغايب ضرورة تقدير التعريف بغيره ولم يتعذر في  
 حالة الحضور فانه كان يمكنه تعريف نفسه بنفسه  
 بالاضافة في حيث اعرض عنهما مع كونهما اللفظ واحصرا كان  
 ذلك دليلا ارادة دخوله تحت النكرة فيدخل عليا ان يمنع  
 صحة الاقرار للغايب بمجرد النسبة ونقول لا بد من قرينة  
 تنضم اليها قاطعة للاشتراك **قوله** ولو لم يصف اي الي  
 نفسه ولا الي غيره بان قال ان دخل هذه الدار احد



اوكل هذا العبد احد الدار والعبد له او لغيره قد خد  
 الخالف الدار او كل العبد بحيث لا ان المانع من الدار  
 تحت عموم التكرار هو التعريف ولم يوجد فيه خد الخالف  
 تحت عموم التكرار لانه ذكره **قوله** الا في الجز كاليد الي اخره  
 اي الا في الاجزاء المتصلة سوا اصناف الي نفسه بان  
 قال ان قطع يدي هذه اصداء لم يصف بان قال ان قطع  
 هذا اليد اصداء اشار الي يده او الي راسه فانه لا يدخل  
 تحت التكرار فلا يثبت بفعل نفسه اما في الاصناف قط  
 واما في الاشارة مع قطع الاصناف فلا ان الجز لما صار  
 معرقا بالاشارة كان من ضروريته ان يكون كله معرقا  
 اذ من المستحيل ان يكون الشخص الواحد بعضه  
 معرقا وبعضه منكرا ولهذا ينقطع الاستفهام عند  
 الاشارة اليه **قوله** وان لم يصف للاصناف اي لاصنافها  
 بالخلف بخلاف المنفصل كالدار وحوها حيث لا يتعين  
 المالك بالاشارة لانه لا يلزم من تعريفها تعريفها كلها  
 لان انفصال **قوله** الفعل يتم بفاعله مرة وبمحلله اخرى **واعلم**  
 ان الشرط متى كان مقيدا بزمان او مكان وهو يستدعي  
 مفعولا فلا يخاطب ما ان يكون ذلك الشرط قولا او فعلا فالمعتبر  
 وجود الفاعل في ذلك الزمان او المكان ولا يقتصر الي وجود  
 المفعول وهو المعبر عنه بالمحل في كلام المصنف رحمه الله  
 تعالى لان القول يتم بالفاعل وحده وان كان فعلا فلا يخاطب  
 اما ان يتم بالفاعل وحده بان لا يكون له اثر في المحل او لا يتم  
 بان لا يكون له اثر في المحل ففي الاول يكفي بوجود الفاعل  
 وحده في ذلك الزمان او المكان كما تقدم في القول وفي الثاني يعتبر  
 وجود المحل وهو المفعول خاصة وتحقيق ذلك ان الفاعل المفعول

لا بد

لا بد منها مع علاقة بها يسمى الفاعل فاعلا والمفعول  
 مفعولا وهو الفعل الصادر من الفاعل الواقع على المفعول  
 ثم يتطرقان سمي مفعولا بمجرد ذلك الفعل من غير تأثير فيه  
 فالعلاقة الفعل مع اثره فلا بد من وجود من قام به ذلك  
**الاثر فان قل** فاعلا اعتبر وجودها جميعا  
 باعتبار ان الفعل المؤثرات لم يتم بالفاعل وحده كذلك لا يتم  
 بالمفعول وحده فوجب ان يشترط وجودها **قلنا**  
 سلمنا التعارض ورجحنا المفعول الذي هو المحل القابض  
 بالاثبات لان الاثر هو المقصود الثاني وذلك ان الذي  
 يبقى باليمين هو اثر الفعل لا ذاته لان فساد وقبحه  
 باعتبار لا اثره لا باعتبار ذاته ولهذا يسمى الفعل باعتبار  
 اثره فانه لو رمي بحجر فاصاب قارورة سمي كسرا ولو اصاب  
 انسانا ومات سمي قتيلا ولو لم يمت سمي جرحا او شجا او ضربا  
 فلهذا ارجحنا من قام بالمقصود كذا في شرع تلخص الجامع  
 الكبير للمفتي عثمان المارديني رحمه الله تعالى **قوله** قال  
 ان شتمته في المسجد او رميت اليه الي اخره يعني اذ قال الرجل  
 ان شتمتك في المسجد فعبد ي عرف شتمته وهو في المسجد  
 والمشموم خارج حيث وبالعكس لا الوجهين امد هما  
 ان الشتم يتم بالاشارة وحده اذ هو من قبيل الاقوال  
 ولهذا يثبت الغائب والميت والثاني ان الغرض من هذا  
 اليمين تنزيه المسجد عن الفحش ولذلك يتحقق بكونه فيه  
 فكانه من تمام شرط الحنث وكذا لو قال ان رميت اليه في  
 المسجد لان الرمي المقرون باليمين لا يشترط فيه الاصابة  
 فكان بمنزلة الشتم والجامع عدم الاثر في المحل وهذا التفسير  
 يظهر ما في قول المصنف رحمه الله تعالى فشرط صوته



كون الفاعل فيه من التماثل فان شرط الحث التسمي بالرب  
 وكون الفاعل فيه تمام الشرط **قوله** وان جزئية او بصره  
 كون المحل فيه اي شرط حثه كون المحلوف عليه في  
 المسجد والمخالفة خارجة ولو كان بالعكس لاحت لوجهين  
 احدهما ان هذه الافعال لا تتم الا بالمفعول وانته هو القائم  
 بالاثار الذي هو المقصود والثاني ان المقصود من التسمي  
 تنزيه المسجد من التلويث وهذا يتحقق بالمفعول  
 ولهذا يقال لمن ذبح شاة في المسجد وهو خارج عنه لا تزج  
 في المسجد وجه الطحاوي رحمه الله تعالى قوله رميته  
 بمنزلة ان شتمته وقال لان الرمي يتم به ولا اثر له في المحل  
 الا ترى انه يصح ان يقال رماه فاضا ولا يصح ان يقال  
 ضرب به فاضاه والصحيح انه نظير القتل والضرب  
 لانه جعل مفعول فعله بذكر صغيره ولا يتحقق ذلك الا  
 بالاصابة واما ما ذكره فانه يستقيم في رميته اليه  
 اما رميته فلم اصبه فخطا وهذا التفسير للناسي عن  
 كمال التبريد سقط ما قبله وقد يقال قوله في المسجد ظرف  
 للفعل في الفصلين معا والفعل مستند الى مفعوله فبها  
 معا فوجه كون الشرط الفاعل في المسجد في الاول  
 والشرط كون المحل فيه في الثاني وهذا لا يحكم لعدم  
 لو اعتبر قصد المتكلم وجعل الحكم مختلفا باعتبار قصده  
 لكان له وجه وجيه ولعله مراد المصنف رحمه الله تعالى  
 واطلق في محل التقييد **قوله** الشرط متى عترض على الشرط  
 يقدم الموضع يعني الشرط متى عترض بغير حرف القطف  
 والجزء يقدم الموضع لانه تقدم جعله شرط لا تقدم حرف القطف  
 وتقدم جعل الثاني مع الجزء الاول لان تقدم حرف الجزء

فتعين

فتعين ان يكون المذكور اوله والجزء لان الجزاء متى قدم  
 على الشرط لا يحتاج الى الدال على تقدم الموضع لذلك  
 كما لو قال كل امرأة اتزوجها ان كلمت فلانا فهي طالق  
 فتقدم الموضع لما قلنا في تقريره الاصل انه لم يمكن جعل  
 الشرطين واحدا ولعدم الفاعل في تقدم الموضع ضرورة  
 الجزاء جزاء الاول لعدم الفاعل فتقدم الموضع ضرورة  
 في صير الكلام شرطا لان فقدان يمين التزويج فيقع  
 الطلاق على التي تزوجها بعد الكلام لا قبله ولو  
 نوي تقريره لكان ليصير يمين التزويج شرطا لان فقدان  
 لا يصدق في الفضا على الاظهر لانه نوي خلافا  
 الظاهر اصله قوله تعالى ولا يتفككم نهي ان اردت  
 ان انصح لكم الآية الشريفة معناه والله تعالى اعلم  
 ان كان الله يريد ان يقول لكم لا يتفككم نهي ان اردت  
 ان انصح لكم لان النصح انما لم ينفع لتفكك ما رادة الاعوا  
 ومسالمة قوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت  
 نفسها للنبي الآية الشريفة معناه والله تعالى اعلم  
 اعلم ان اراد النبي ان يتفككم ان وهبت نفسها  
 لان ارادة النكاح سابقة على الكهنة فكذلك جعل  
 الاول هو الجزاء واليمين التام وهو الشرط والجزء  
 يصلح هذا كما يصلح الجزاء لان الحمد والمنع يحصل  
 بخوف كقوله لا يمين التام كما يحصل بخوف الجزاء **قوله**  
 المعلق بشرطين ينزل عند امرها وباضرها عند  
 الاول والمصنف بالعكس مثال المعلق بشرطين  
 لو قال انت طالق اذا جازى يد وعمر ويقع الطلاق عند  
 اضرها **قوله** وباضرها عند الاول اي ينزل عند الاول



كما لو قال انت طالق اذ اجاز زيد وعمر يقع عند الاول لانه  
لو نزل عند اخرها كان معلقا بها **قوله** والمصنف  
بالعكس اي والمصنف الي وقتين ينزل عند اولها  
كما لو قال انت طالق عدا وبعد لانه جعلها ظرفا للواقع  
ولا يتحقق ذلك الا بالواقع عند اولها فانها يصير ظرفا  
ثم يلزم منه كون الثاني ظرفا ايضا لذلك الواقع ولو  
نزل عند اخرها كان الظرف الامر وحيد الاول  
عن الظرفية وهو صيغها ظرفا لتكون موصوفة  
بتلك الصفة في الوقتين وانما اصناف الي احدى ينزل  
عند اخرها كما لو قال انت طالق عدا وبعد لانه لو  
نزل عند اخرها كان كلاهما ظرفا ولو لم يقصد هذا  
بل قصدان تكون موصوفة بتلك الصفة في اخر  
الوقتين وهذا معنى قول المصنف رحمه الله تعالى  
والمصنف بالعكس وهذا التقدير سقط ما قيل  
ظاهر الاطلاق انه بالعكس في المسائلتين وهو مشكل  
في الثانية كما لو قال انت طالق يوم يقدم زيد ويحيى  
تتم ولان قضية العكس نزول الجزاء عند اخرها تحققت  
وليس بظاهر لان المعلق عليه امرها وهو صادق  
على السابق تحققت فعلكيا لتام **قوله** بمقابلية الجمع  
بالجمع تنقسم وبالفرد لا يبيح متى قابل جملة الافعال  
جملة الاشخاص انصرف كل فعل الي شخص من اوليك  
الاشخاص ولا انصرف الافعال كلها الي كل شخص وهذا  
معنى قول المصنف رحمه الله تعالى تنقسم وذلك كما في  
قوله تعالى وارسلوا من ابواب متفرقة وتبذل كل  
منكم على حدة وهذا هو المفهوم من قولهم ركب القوم

دوابهم

دوابهم وليسوا ثيابهم وتقص هذا بقوله قتل المسلمون  
الكافرين فانه لا يقتضي الانقسام بيا كقوله قتل  
الجمع لكل فرد من افراد الحكم عليه **واجيب**  
بان وضع اللفظ في مقابلة الجمع بالجمع وقوع فعل الجمع  
على الجمع من غير انقسام اذا امكن كما في مثال المنقوص  
به وكلامنا في موضع لا يتحقق مقابلة الجمع الا بطريق  
الانقسام فانه ينقسم ضرورية **فان قيل** اذا  
انقسم على الفرد لا يبيح الجمع الذي هو صريح اللفظ  
اعتبار **قلت** مراعاة الجمع موجودة لان الفرد اذا  
قوبل بالمفرد ينقسم اليه اقرا باضر على كونه فيتحقق  
معنى الجمع ومعنى قابلية الجمع بالمفرد اقتضي وجود الفعل  
من الجمع في ذلك المفرد كقولهم قتل القوم دارا ومنه يوارى جلا  
وهذا اعني وقد يقتضي فهم المفرد كما في قوله تعالى  
وعلى الذين يطيقونه فدية طمأ منسكين المعنى على كل  
واحد لكل يوم طمأ منسكين ولم يذكر المصنف رحمه الله  
تعالى مقابلة المثنى بالمثنى مع انه جعلها من افراد  
القاعدة ما اذا قال الامراتيه ان ولدنا ولدين فائتيا  
طالق فولدت كل واحدة منهما ولدا طلقتا ولا يشترط  
ولادة كل واحدة منهما ولدين وبه يظهر انه ارادوا  
بالجمع هنا ما قبل الواحد **قوله** وصف الشرط كالشرط  
يعني ان وصف الشرط يدعي كما يدعي اصله ولهذا لو  
قال ان وصلت الدار لآتيت فانت طالق فوصلت غير  
الآتية لا تطلق **قوله** الجزاء للصدق وغيره الخبر بمعنى  
العلم لانه في الصحاح يقال من اين اخبرت هذا الامر  
اي من اين علمته والاسم الخبر بالضم وهو العلم بالشئ



مقتضى معناه اللغوي ان يقع على الصدق خاصة ليحصل  
 به معناه وهو العلم الا انه كثيرا استعمله في العرف للكلام  
 الدال على وجود الخبر به صادقا كان او كاذبا ولهذا يقال  
 اضربني فلان كاذبا والحقيقة العرفية قاضية على  
 اللغوية وتايد هذا بقوله تعالى ان جاك فاسق بنا  
 فتبينوا فلو لم يقع على الكذب كما يقع على الصدق لما  
 امر بالتبين ان لو كانت للصدق خاصة لم يكن للتبين  
 معنى في الخبر واحد **قوله** الا انه يصله بالباي الى الخبر  
 كان يقول ان اخبرني بقدر وفلان فقبيدي حرقا خير  
 بشرط البحث صدقه علم الخبر ام لا بخلاف ما لو قال  
 عنده حذر ان اخبرني ان فلان قد مر فافترقه بذلك  
 عنق العبد صادقا كان للخبر او كاذبا لانه علق العنق  
 بالاضمار وقد وجد الفرق من وجهين احدهما انه علق  
 العنق هنا ان خير موصوف بصفة وهوات يكون  
 ملصقا بقدره فافتقري ذلك وجود القدر والاحالة  
 ليحقق الا لصاق وهذا شرط حصة الخبر عن قدره  
 مطلقا وقد وجد الثاني ان يكون الخبر يقع على الصدق  
 والكذب باعتبار انه يعقني القول يدل ان يصح ان يقال  
 ان قلت لي ان فلان قد مر فقبيدي حرقا القول يكون  
 صدقا وكذبا فانظريها اليمين فكذا الخبر الذي هو هـ  
 بمعناه اما الموصوف بالباي فلا يصح ان يكون يعقني القول  
 فلا يصح ان يقول ان قلت لي بقدر وفلان فلم يكن  
 كالاخبار الساخرة **قوله** وكذا الكتاب اي كالكتاب كالخبر  
 يقع على الصدق والكذب لان الاخبار اشارة يكون باللسان  
 وشارة يكون بالعلم فكما ان للخبر وهو الكلام الدال على

وجود

وجود الخبر به لا يتوقف على الصدق فكذا الكتاب اي كذا  
 هي عبارة عن بعض الحروف الي بعض فاذا كتبت اليه  
 فقد حصلت الحقيقة المحلوف عليها وحصول العلم من  
 خبرها باقدا من المنة لا ينفد من الاصل كالخبر فلو قال ان  
 كتبت الي ان فلان قد مر فقبيدي حرقا لا يشترط الصدق  
 حتى لو كتبت اليه ان قد مر فلم يصل الكتاب اليه حتى قد مر  
 او وصل قبل قدومه عنق العبد لانه علق قدومه  
 عنقه بمطلق الكتابية وقد وجد ولو قال ان كتبت الي  
 بقدر وفلان فقبيدي حرقا فهو على الكتابية بالصدق  
 ولو كتبت اليه بعد قدومه والكاتب لا يعلم بذلك عنق  
 العبد بل على الكتاب الي الحالف او لانه لا يشترط ان يكون  
 صادقا وقت الكتابية ولا يشترط علمه ولا وصول كتابه  
 والعلم والشارة على الصدق كان حقه ان يقول  
 والاعلام لانه المقصود في الباطن والواو فيه ابتدائية  
 لا عاطفية وفي البشارة عاطفة عليه وقوله على الصدق  
 خبرها اي العلم والشارة لا يقعان الا على الصدق سواء  
 وصل بالباي ام لا اما العلم والمادة فهو عبارة عن حصول  
 العلم واداءته عند مخاطب العلم هو معرفة الشيء على  
 ما هو عليه وذلك لا يحصل الا بالصدق فلذلك يشترط  
 ان يكون المخاطب جاهلا بالعلم به ليحقق احدا العلم  
 عنده وحصوله لديه واما البشارة فلا يقال اسم الخبر  
 صادق سار تنصير به البشارة وليس عند المشرع علم  
 بالمبشرية وهي وان كانت في الاصل اسم خبر بغير بشارة  
 الوجه سارا كان اوضا لالكثرة كثيرا استعمله في التفسير من  
 العرف حتى صار ذلك حقيقة لا يفهم عند الاطلاق غيره



**فان قيل** وجبات لا يشترط فيها الصدق كما لخبر لان  
تغير البشارة كما يحصل بالصدق يحصل بالكذب **قلت**  
الخبر ان لم يكن صادقا لا يكون تبشيرا في الحقيقة لان تغير  
البشارة ناشئ عن السرور والحاصل في القلب اولا وذلك نتيجة  
الصدق انه لا يتحقق بدون صحته فيلزم ان الخبر السار  
لا يطلق عليه في الحال اسم البشارة حقيقة لتوهم الكذب  
وان كانت البشارة بتغيره ما لم يقف للبشر على حقيقة  
الامر ويطلع على كونه صادقا فحينئذ يطلق عليه  
اسم البشارة حقيقة **قوله** في المظرفية وتجعل شرطاً  
للتقدير كونه في المظرفية لفتة كذا في الدار والثوب  
في الخراب فان كانا في طرف المكان بان قال انت  
طالق في الدار وفي الكوفة يقع في الحال لان الطلاق  
لا يختص بمكان دون مكان فاذا وقع في مكان فهو واقع  
في الامكنة كلها وكان تنجيها الا ان يقول عنيته اذا  
حدثت في صدق ديانته اذ هو محمل كلامه لانه كني بالمكان  
عن الفعل الموهود فيه او امره بالفعال في كلامه وكلامه  
من طرف المجاز فالاول من باب المجاورة كالفأيط والثاني من  
باب جعل المحدث كالمسطور كقوله تعالى واسال القرية  
وان ارضها على طرف الزمان وهو ما من كقوله انت  
طالق امس او في العام الماضي وقع عليها في الحال لانه  
لا يملك الايقاع في الزمن الماضي وقد وصفها في الحال بطلاق  
وقع عليها في الماضي فيقع في الحال وكذا ان كان الزمان  
حاضرا مثل قوله انت طالق في هذه الساعة او في هذا  
الوقت لانه وصفها بصفة موجودة وان كان الزمان  
مستقبلا لا يقع قبل ذلك الوقت كقوله انت طالق في عند

لات

لان الطلاق يختص بزمان دون زمان وذلك ان الطلاق  
بينه وبين الزمان مناسية التحد والحدوث فاختص  
به ذلك وليس بينه وبين المكان تلك المناسية لان  
المكان لا يتحد فلم يختص به لذلك واذا اختص بالزمان  
لما ذكرنا ووصفه بزمان لم يقع قبله كما اذا وصف بشرط  
فاذا انقدر جعلها للمظرفية بان دخلت على الفصل  
اعني المصدر بقوله انت طالق في دخولك الدار تحمل على  
التعلق وهذا معني قول المصنف رحمه الله تعالى ويجعل  
شرطا للتقدير وذلك لما بين الطرفين والشرط من المناسية  
الجامعة وهي ان الطرفين يقارب المظروف مقارنة  
لا يتخلل بينهما معها زمان وكذلك الشرط مع المشروط  
لكن ذكر هذه المناسية بين الشرط والطرف فيه  
تسامح لانه انما يستقيم ذكرها ان لو علمت كلمة في عند  
تقدير المظرفية على التعلق كما ذكر ولم يفعل كذلك بل  
صحت عند تقدير المظرفية بمقتضى مع الاضافات للمقارنة  
مثل مع كما في قوله تعالى فادخلني في عبادي وكقولهم  
دخل الامير في جيشه اي معهم وكلمة مع تفيد التعلق  
كقوله انت طالق مع دخولك الدار فانه يتعلق بالرفق  
فما يذكر انما حملت على التعلق لقيامها مقام مع  
فالمناسية ان ذلك المناسية بين في ومع ثم بين مع  
وبين الشرط لكن اللفظ متى استعمل لتغير يكون  
العمل المستفاد دون المستفاد عندنا والمستفاد هنا  
كلمة في الكلمة مع فلذلك ذكرت المناسية بين الطرفين  
والشرط كذا في شرح التلخيص الجامع الكبير للشيخ عثمان  
المارديني رحمه الله تعالى قبل وفي كلام المصنف



رجه اسه تقاي تساهل ظاهرا ذيقضي ان يقع بحقيقته كما هو  
 حكم الشرط مع المشرط وليس الامر كذلك بل يقع معه كما هو  
 حكم المصنف فلو قال ويجعل بمنزلة الشرط لكان اولي واظهر  
 كما لا يخفى قوله صفة المالكية تزول بزوال ملكه وكونه مشتركا  
 لا كذا في النسخ والصواب وكونه مشتركا كما في تخصيص الجاهل مع  
 اصل هذا ان صفة كون الانسان مائلا لا تبقى بعد زوال  
 ملكه في العرف وان صفة كونه مشتركا تبقى بعد زوال  
 المشتري اذ ليس من شرط الشراء الملك كالموكل ولهذا  
 لو صلا يشترى عبدا فاشتراه لغيره حنت والفرق  
 ان المشتري ان المستأد صفة كونه مشتركا بفعله  
 اذ الشراء يدعي الفعل ولا يمكن ارتفاع فعله بعد  
 زوال المشتري اما المالك فانه لا يدعي الفعل لانه  
 قد ملكه قبل الميراث فعلم انه استأد صفة كونه مائلا كالموكل  
 المالك لا بفعله فاذا زال الملك انما به ثبت الصفة  
 وقاعدة التقيد بالعرف ان الفرع الذي يتفرع على  
 هذا الاصل منه قياس واستحسان فمقتضى القياس  
 التسوية بين الشراء والمالك ومقتضى الاستحسان  
 التفرقة ومستند العرف وهو جلق قال ان ملكك  
 عبدا ففوض وان ملكك مايتي درهم هي صدقة بشرط  
 نزول العتق وجوب الصدقة خصوص كالعبد كما مالا  
 في ملكه وخصوله الدراهم كاملة في ملكه فلو ملك نصف  
 عبد ثم باعه ثم ملك النصف الاخر لا يفتق هذا النصف  
 وكذا لو ملك مائة درهم فانفقها ثم ملك مائة اخرى لا يفرق  
 النصف في هذه المائة استحسانا والقياس ان يثبت  
 فيعتق النصف الذي اشتراه ثانيا ويصدق بالمائة

التي

التي حكمها ثانيا لان شرط الحنت ملك العبد والمائتين  
 مطلقا عن قيد الكمال اي الاجتماع فاذا ملك عبدا ومائتين  
 ولو بصفة الا فتراق فقد حصل بشرط الحنت كما في المعين  
 والمشتري وجه الاستحسان ان المطلق يتقيد عند  
 وجود دليل التقيد والدليل ثارة يكون لفظيا وثارة  
 عرفيا والمعتد هنا عرفي وهو ان المراد في العرف بالملك  
 ثبوت العنا ولهذا يقول الناس في مخاطبة فلان ملك  
 كذا وكذا او مرادهم اثبات عناه ولا يثبت ذلك بملك  
 متفرق ومنهم يقول الرجل لنفي العنا ما ملكك في عمري  
 مايتي درهم يريد ما اجتمعت في ملكي لانه عام ملك  
 متفرقا اضافة ذلك ولا عرف في المعين والمشتري  
 كما لو اشار الى عبد معين او الى درهم معينة فقال  
 ان ملكك هذا العبد فهو صواب ملكك هذه الدراهم  
 فهي صدقة فيملكها متفرقا على الوجه المتقدم فانه  
 حنت والفرق من وجهين احدهما ما تقدم من المعين  
 لا عرف فيه فان الانسان اذا ملك عبدا او مايتي درهم  
 على صفة التفرق لا يستحسن قوله في العرف ما ملكك  
 هذا العبد وما يتي المائتين درهم فاذا انتفى في المعين  
 التقيد العرفي بقي اللفظ عام طلاقه فلا تفرق  
 الحال في الحنت بين الاجتماع والافتراق والثاني ان  
 المعين خاصر والاجتماع وصف في الوصف في الحاضر  
 لقول جلاف المالك فان الوصف فيه معتبر ولو قال  
 ان اشتريت عبدا او اشتريت هذا العبد فهو صرفا شري  
 نصف عبد وباعه ثم اشترى النصف عتق لان  
 المطلق في الملكا بما يتقيد بصفة الاجتماع لكان العرف



وليس في الشرا عرف مقيد بل الفرق فيه علي وفاق الاطلا  
 فان الرجل يسمى ان يقول اشتريت ما به جارية وان  
 كان اشترى هذه موقفا وكذا لو قال اشتريت عياني درهم  
 فعندي صرفا اشترى درهم ثم يدريهم صتي اشترى عياني  
 درهم عتق العبد لانه يقال في الفرق اشترى عياني درهم  
 وان كان مستقرا فوجب حينئذ لا اللفظ علي اطلاقه  
 فصار للمعينة وغيره والمستغرق والمجتمع في الحثك سوا  
 فلو عني بالملك الشراء والعكس صدق لان الشرا علة  
 الملك ولا ضما في الاتصال بين العلة والحكم لا فتقار كل منهما  
 الي الاصراما افتقارا لعلته فلان العلة لم تشرع لذواتها  
 بل لاحكامها او اما افتقار الحكم فلانه لا يثبت الا بعلمته  
 فلذلك جاز استقادة امددها للاضر بخلاف السبب المحض  
 مع الحكم علي ما عرف في الاصول لكنه اذا ادعى الملك الشرا  
 يصدق ديانته لا فضا لما فيه من التخفيف **قوله** الاول  
 اسم لفرد سابق اي لم يسبقه غيره اما كونه فردا فلا  
 اشكال فيه لفته ولهذا يسمى ويجمع واما كونه سابقا غيره  
 فلانه بالسبق استحق هذا الاسم ثم هذا الفرد اذا وصف  
 بصفة لم يقدح غير ما اذا ده الفرد الموصوف اعتبر وتغير  
 بها صدر الكلام كما اذا قال لايت اسدا يزار ويغير لا  
 يتغير به صدر الكلام ولو قال يرمي تغير به صدر الكلام  
 اذا تغير هذا المقت فروع هذا الاصل لوقال او عيدا ملكه  
 فملك عيدا او نصف عيدا جملة عتق العبد ولو قال اول  
 كذا ملكه فهو صدقة فملك كذا او نصف كذا جملة لا يلزمه  
 التصديق بشي والفرق ان نصف العبد الذي لا يخرج  
 العبد عن القرينة والاولوية فلم يكن من اجماله فتحقق

شرط الحث وذلك ان النصف لا يقيد الا بقما مر الي العبد  
 باعتبار ان العبد بما يتبعه فثباتا اذا اخذت هذا النصف  
 وضمته الي اي نصف شئت من نصف العبد لا يسمى  
 عبدا كما ملاحضا انضما ما النصف اليه كما تضمن ثوب او  
 دابة اما النصف الذي يد علي الكفاية من اصر له يخرج  
 عنه الاولوية والفردية وذلك ان الكفاية اسم لاربعة فقيدها  
 فتصير كانه قال اول اربعين فقيدها ملكها فهو صدقة  
 فملك ستم فقيدها جملة لا يلزمه التصديق لعدم الشرط  
 وزانه اول اربعين عبدا امكته فهو اصرار فملك ستم  
 جملة لا يفتق منهم احد فعلم بذلك ان النصف في الكريه  
 الا انضما ما اليه لكونه يتبعه وتحقيقه انك اذا اخذت  
 اي نصف شئت من نصف الكريه وضمته الي النصف  
 الذي يد يصير كذا كما ملاحق في الفرق وكل ما لا يتبعه فهو  
 من قنيد العبد وكل ما يتبعه فهو من قنيد الكريه  
 ولو ملك عبيدين معا ثم عيدا والمساواة بحالها لا يفتق احد  
 منهم لانه اضاف العتق الي اول عبد وهو فرد سابق  
 علي ما مر بيانه ولم يوجد اما المملوكان معا فقدم الفردي  
 واما الثالث فقدم السبق ولهذا ما يسميته اضر اذا لم  
 يملك عيدا عيدا ولو قال اول عيدا ملكه واحد والمساواة  
 بحالها لا يفتق الثالث ولو قال وصره يفتق والفرق ان  
 واحد لا يقتضي الانفراد في الذات لانه عبارة عن ابتداء العد  
 فلم يعد غير ما اذا ده قوله قبله او لانه اوله افاض شيين  
 الفردي والسبق وكان قوله واحد مقرا احد موجبيه  
 وهو التقيد ومكره له فلم يعد غير التاكيد ولا يريد دلالة  
 علي دلالة الموكد فلا يتعلق به حكم فيبقى قوله اول عيدا



ولا يعتق الثالث لعدم الاولوية (ما قوله ومده فانه يقتضيه  
التفرد في الصفة اذ هو منتصب على الحال على الوجه  
المنصور وقد صار التملك الواقع على العبد الثالث هنا  
صفة له فيقتضي الانفراد في فعل التملك المعروف به  
فيصير كانه قال اول عبد يتصف بتمليكي اياه منفردا  
فهو صر الثالث بهذه الصفة فيعتق فان عني  
يا صدي الاخر صديق لما بينهما من المعنى الجامع وهو  
الوصلة لكنه ان عني بقوله واصل واصله يصدق ديانة  
وقتا لما فيه من التقليل وفي عكسه يصدق ديانة  
لاقتضا لما فيه من التحقير **قوله** والاوسط فرد بين  
عبدتين متساويتين هذا التعريف ما صودحت التحديد  
شرح الجامع الكبير وفيه نظرات الثاني متوسط وطرقه  
ليس بعديت ولا اولي ان يعرف بانه اسم لفرد مسوق  
بمثل ما تضرعته اذ انقر هذا من فروع هذا الاصل لو  
قال كل مملوك مملوك فيما استعمل بقوله الاوسط هم  
وملك عبد آخر عبدتين او عبدتين بشرع عديت او عبدتين  
عبدت عبدتين عتقوا التعداد الوصف اما الصورة الاولى  
فلان الاول منهم لا يجوز ان يكون اوسط املا واما  
الاخران منهم فلما تقدم ان الاوسط اسم لفرد تقدم  
عليه مثل ما تضرعته ولم يوجد ذلك فيها واما الثانية  
فلان الفردية مقدمة فيها وفيها واما الصورة الثالثة  
فلان الاول منها لا يصير اوسط واما الثاني فلان  
الموصود تبعه وهما العبدان ليس بينهما ثل لما قبله فانقد  
حد الاوسط فيه واما العبدان فلما قلنا من انقد امر  
الفردية عديت الاولى في هذه الصور يعتق حين اشتراه

لان اصله الكون بغير اوسط سا قط فانه لا يعتق الاصل  
بشر العبدتين الاخرين لانه قيل بشر ايها كان يعرضيه  
ان يصير اوسطا بتقدير ان يشتري بهذه مثله فلما  
اشترى العبدية سقط ذلك الاصل حال حبيد واما العبد  
فانه لا يعتق ان صير اشتراهما لما قلنا من عدم الفردية  
ويام بقا ريع الاصل في الجامع الكبير **وشروحه قوله**  
او في النفي تحصر وفي الاثبات تقيضي اذ دخلت او  
بين تقييدين اذ اذلت اليوم فيها لقوله ولا تطع منهم  
ايما او كفورا وان دخلت بين اي بين كان المراد اصداهما  
كأنه التكفير وموصيه الخير لا الشك لان الشك يقع  
في الاظهار لا في الانشاء لما عرفت في موضعه وهذا هو  
الاصل في موضوع او قايها لاهل الشين وصفا اما  
عموم النفي فيما تقدم فليس كذلك باعتبار الوضع بل  
باعتبار الاستقامة قال هذا لاسلام البردوي رحمه  
الله بقا في قد استقامت هذه الكلمة للعموم بدلالة تقترن  
بها فتصير شبيهة بواو العطف ثم مثله بقوله بقا  
ولا تطع منهم ايما او كفورا شيايا الى فرق لطيف  
بينهما وهو وجه الحكمة في الحدوث عن الواو والمثبه  
بها هو انه على مقتضى كلمة او يصير مرتكبا للنهي  
بطاعة اصداهما وهو المراد بالاية الشريفة وعلى  
مقتضى الواو لا يصير مرتكبا للنهي بطاعة اصداهما  
بل بطاعة كليهما لقوله لا تدرك هذه الدار وهذه الدار  
فانه لا يكون بدو لاهل مرتكبا للنهي **ومصل**  
التركشري رحمه الله بقا في كلمة او في الآية الشريفة  
ايضا متساوية اصداهما على يابها ولم يجعلها بمعنى العاد



د وعليه ما قال في الكشف ولفظه **فان قلت** معنى او ولا  
تقطع اصدى فيهما اي بالواو وليكون نهيا عن طاعتها جميعا  
**قلت** لو قيل لا تظعن الجانان يطلع احدهما فاذا قيل  
لا تظعن اضربها علم ان الناهي عن طاعة اصدى هو عن  
طاعتها جميعا انتهى كما في قوله تعالى فلا تقبل لهما ان  
ولا تنهرهما انتهى كلامه فاعلم بذلك ان اصل وضع  
اولا احد الشينين نفيًا كان او ايجابا وقوله في الايات  
تخص من مقتضى بال اياضة فانها ايات وكلمة او فيها  
تفصيلا لعموم كقولهم جالس الفقهاء او المحدثين وفي التلويح  
التحقيق ان اول واحد الشينين وجواز الجمع وامتناعه  
بحسب محل الكلام ودلالة القرأتين انهما تنهي  
ومن فروع هذا الاصل الفقهية لوقال والله لا اكل  
قلانا او فلا يجتنب باصدى وبها لا يخبر في التعيين  
وعموما على الافراد على الاستفراق فيجوز ياخذ  
خلافا للواو **قوله** الوصف المعتبر في القاي  
لا في المعين اي الخاص لا المراد بالوصف التعريف  
والاشارة في المعين ابلغ من الوصف في التعريف  
لانها تقطع الاشتراك والوصف الاول ان تعريفها من  
جانب من جهة اليمين ومن جهة القلب وتعرف  
الوصف من جهة القلب لا غيرا ما لا يرب فلا يعرف  
الا بوصفه فلذلك اعتبر فيه وهذا اذا كان الوصف  
للتعريف فقط وهو المراد بقوله المصنف رحمه الله  
تعالى الوصف المعتبر وهو ان لا يكون داعيا الى اليمين  
والا بشرط اما اذا كان داعيا او شرطا فانه يعتبر في الحاضر  
ايضالا لانه لا يسقط اعتبار مع الاشارة من جهة

التعريف

التعريف فاذا كان داعيا الى اليمين افاد شيئا اخر زيارته  
نفيًا للتعريف وهو تفيد اليمين بكم لو طلق لا ياكل  
هذا الشرط طاعة طاعة بغيرها لان لا يجتنب لان وصف  
الشرطية ذاع الى اليمين فانه يمتنع شرط كل الشرط  
يدون التمر وكذا اذا كان الوصف بشرط كقوله ان دخلت  
البلاد امرأته فانت طالق فانه يعتبر كما عرف ان الشرط  
لا يوجب للتعريف بل لتعريف الشرطية **قوله** اما قوله  
ما يجتنب في زمن الاستفراقه بخلاف غيره يعني ان الفعل  
اذا امتنع في الوقت والفعل مما يجتنبه صار الوقت معيار  
له ومقتضاه انه لا يجتنب حتى يستوعب ذلك الوقت  
كالصوم والركوب واللبس والامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
لها دعاء محدث امثالها ولهذا يقرب لها مدة يقال  
صمت يوما وركبت يوما وليست يوما وان كان الفعل  
مما لا يجتنبه صار الوقت ظرفا له ومقتضاه انه يجتنب  
بوجوده فيه ولا يشترط استيعابه كالمسابقة  
والكلام والسر والامساركة والقدوم والخرج والضر  
**قوله** الوقت الموصوف معرف لا شرطية متى  
صعد الوقت الموصوف ظرفا بشرط الحث ثم وجد  
ذلك الوقت فانه يصير مقرا للشرط ومقتضاه ان  
شرط الحث اذا وجد لا يعلم حال وجوده هل هو بشرط  
ام لا فاذا وجد ذلك الشرط الوقت الموصوف علم ان  
الشرط صحت وجوده كان شرطا للحث كما لو قال والله  
لا اكل في اليوم الذي يقدم فيه فلان بشرط الحث  
هو الكلام والعرف للشرط هو القدر الذي وصف  
الظرف به فاذا اكله اول النهار ثم قدم فلان يفتنه



اليوم فانه يحتمل لانه يتبين بالقدر ومكان الكلام الواقع  
 في هذا اليوم كان بشرط ولزم من كونه معروفا ان لا يكون  
 بشرط لان العرف للشرط غيره ثم ان هذا المعرف ان  
 لم يكن كائنا لا محالة بل كان متعديا وما على عطف الوجود  
 كالقدوم فانه في معنى الشرط ولهذا لا يستند الحثك الموجود  
 عند القدوم والى وقت وجود الشرط المتقدم وان كان كائنا  
 لا محالة كالموت فانه يصير معروفا محضاً وتمام التفرع  
 والتفصيل في الجامع الكبير وشروحه والله تعالى اعلم

**كتاب الحدود قوله**

اذ اصاب الشافعي صنفا الى اخره عبارة البرازية نضها  
**مسألة** شيخ الاسلام عطاء بن حمزة رحمه الله تعالى عن  
 شفقوي صار صنفا ثم اراد العود الى مذهب الاول فقال  
 الشيات علي مذهب الامام لا اعظم رضى الله تعالى عنه  
 غيره اولى وهذه الكلمة اقرب الى الالفه مما قاله البعض  
 من انه يغير راسد التقدير لانه تعالى الى المذهب الادون  
 انتهى **اقول** وجه كونه ادون انه خطا بحمل الصواب  
 وما انتقل عنه صواب بحمل الخطا وكان ينبغي للمصنف  
 رحمه الله تعالى ان ينتقل عبارة البرازية بمرسها او  
 يقتصر على ما فيه الالفه من عبارتها وفي الفتح قالوا  
 المنتقل من مذهب الى مذهب باجتهاد وبرهان  
 اثم يستوجب التعزير فلا اجتهاد وبرهان اولى  
 وفي مني الفقار شرح تنوير الابصار انتقل الى مذهب  
 الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه لكثرة بر الشفقوي  
**قوله** من اذى غيره بقول او فعل الى اخره قيل عليه  
 لا يخفى ان المقرر في باب التعزير في عامه ملنون التفصيل

بين

بين ما يوجب التعزير وما لا يوجب من الالفاظ مع  
 حصول الاذى بالتعزيرين معا قطعاً حتى صرحوا بانه  
 لو قال غيره يا فتى لم تعزروا انت ضيق عما يصل له  
 من الاذى التام **قوله** ولو تعذر العين الى اخره قال  
 بعض الفضلاء القول بوجوب التعزير به ظاهر موافق  
 للقواعد لانه غيبة وهي عدم فاذا ارتكبه فانه  
 يعزى لانه ارتكب مقصية ليس فيها حد مقرر وهو  
 الصابط في التعزير وقد صرح في شرح الشريعة بان  
 التعزير عين صيغة قال الفقيه لا تقتصر على اللسان بل  
 التقريظ في هذا الباب كالتصريح وكذا العقل كالقول  
 وكذا الايمان والعز والرمز وكل ما يفهم منه المقصود فهو داخل  
 في الغيبة وهي صرام قال السعائبة رضى الله تعالى عنها  
 دخلت علي امرأة فلما ولت او مات بيدي اي قصيرة  
 فقال النبي عليه الصلاة والسلام قد اغتبت بها ومن  
 ذلك الحيات كان يمشي متعارجا وكما يمشي فهو غيبة  
 او اسد من الغيبة لانه اعظم في التصويد والتفهم  
 وتمامه في شرح الشريعة **اقول** قوله بل بالتقريظ  
 في هذا الباب كالتصريح معارضة بما في منية المفتي من ان  
 التقريظ بالتسم وغيره لا يوجب التعزير انتهى بخلاف  
 ما اذا وذف بالتقريظ ووجب التعزير كما في الحاوي القدسي  
**قوله** كما في التمرطانية **اقول** قد اطل بتقريظها  
 فان نقلت منها من اذى مسلما بقول او فعل ولو تعذر عين  
 عذر **قوله** ولو قال لذي يا كافرا يا ثمة ان شق عليه قال  
 في البحر ومقتضاه انه يعزى لارتكابه موصفا لا ثمة انتهى  
**اقول** فيه نظير لا يعزى لما في شرح الطحاوي رحمه



الله تعالى والاصل في وجوب التقريرات من ارتكبت منكرا  
 او اذى مسلما فيصرف بقوله او فعله وصيغ عليه التفسير  
 انتهى **قلت** وعلى هذا قل ليس كل اثم موجب للتفسير  
 قل مجر **قوله** وصنايط التقريرات في صنايط موجب التفسير  
 كل مقصدية ليس فيها عدم مقد وفي شئ الطي اوي رحمه  
 الله تعالى كما تقدم والاصل في وجوب التقريرات من ارتكبت  
 منكرا او اذى مسلما بقوله او فعله وصيغ عليه التفسير لا  
 اذا كان ظاهرا الكذب كيا كلب انتهى قال بعض الفضلاء  
 ينبغي ان يقال بوجوب التفسير في ياكل لارتكاب  
 الكذب انتهى وقال بعض الفضلاء لو قال لعنره انت  
 ان ليس اوانت فرعون ينبغي ان يوزن اذا فاه ولم ارم  
 لا يمتنع ارحم الله تعالى انتهى **اقول** مقتضي  
 ما مر عن الطي اوي رحمه الله تعالى ان تلا يفر **قوله**  
 وظاهر هذا اقتصارهم **اقول** لعل الصواب وظاهر  
 اطلاقهم اي المقصدية **قوله** انه يفر على ما فيه الكفاية  
 يعني لا تمارك مقصدية **قوله** لم ارمه انما يكلف بشمول  
 الصنايط لما فيه من الكفاية وقال لم ارمه لان الصنايط ليست  
 كلية **قوله** الا في القتل الاستثناء من لان القتل مما  
 يوجب العقوبة **قوله** يفر على الورع اليار داصله كما  
 في الشرطانية ما روي ان رجلا وجد كبرة ملقاة في سوق  
 المدينة الشريفة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
 عنه فاصدها وقال من فقد هذه الممر وهو يكتف كلامه هو  
 ومراده من هذا اظهار هذه وورعه وديانته على الناس  
 فسمع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كلامه وعرف مراده  
 فقال كل يار دالورع فانه كلام يبين الله تعالى وصنوبه  
 بالذرة

بالذرة **قوله** قال الله يا فاسق شرارا اذ اثبات فسقه بالبينة  
 لم تقبل اليافره اصله ان الشهادة على الجرح المجرد لا تقبل  
 الا اذا تضمنت ايجاب حق من حقوق الشرع او من حقوق  
 العباد لان الفسق المجرد لا يبدل تحت الحكم لان الفاسق  
 يرفع فسقه بالتوبة واوله كتاب في مجلسه او قبله فلا  
 يتحقق الالتزام وان فيه هتك السر وانشاء الفاضلة  
 من غير ضرورة واذا كان في اثبات ما يوجب التفسير منفسه  
 عامه لم يكن صرحا مجردا او يرضى التفسير كقوله في  
 تفسير صريح المقتول في كتاب الشهادة ما تضمنت حقا  
 لله سبحانه وتعالى او صفا للعباد الجرح المجرد الذي  
 لا يقبل ولا يسمع البينة عليه هو ما لم تضمن حقا لله  
 سبحانه وتعالى ولا للعباد كما في الهداية وغيرها فحق  
 الله سبحانه وتعالى علم من الحدود واليقار بيا التي هي  
 من حقوق الله سبحانه وتعالى لان بحق الله سبحانه  
 وتعالى كما صرح به في التلويح ما يعلق نفسه بالقامة  
 قال المصنف رحمه الله تعالى في الجرح لكن الظاهرات  
 من اهل الحق الحد فلا يبدل التفسير بل قوله وليس في  
 وسع القاضى الزامه لانه يرفع بالتوبة خلاف الحدود  
 لا يقطع بها فوضح الفرق ويدل عليه انهم منكروا الجرح  
 المجرد بل الدابة انه لا يوجب التفسير فتعين ارادة الحدود  
**واعلم** ان عدم قبول الشهادة على الجرح المجرد اعم من  
 ان يكون قبل التبدل او بعده كما في الجرح في الدر والقد  
 ما نجا لفته فانه قال ان الشهادة على الجرح المجرد لا تقبل بعد  
 التبدل وتقبل قوله وانما لا تقبل بعد التبدل لانها  
 اضار فانه لا خبر كبر كان الشهود فساق او كلمة الدابة

المراد



فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت الفعلة وانما بعد التمهيد لا يجوز  
 لانه رفع للشهادة بعد ثبوتها وحيثما كان القاصي القهل  
 بها ان لم يوجد الجرح العقير ومن القواعد ان الرفع اسهل  
 من الرفع وهو السر في كون الجرح المجرد مقبولا ولو من  
 واحد قبل التعديل بل غير مقبول فبوجه بل يحتاج الى  
 نصاب الشهادة وانما تنصق الشروع او العيد وقد  
 اضحى هذا التحقيق ما اعترفت به من ان الما لا وجه له  
 نقالي عليه حيث قال فيه نظرا الى الفرض ان مثل هذه  
 الشهادة لا تقترن سواها وتدل تعديل الشهادة وادوية  
 فلا حاجة الي ما ذكر من الصور المعقدة **قوله** في القنية  
 لفظها قال له يا فاسق ان اراد ان يثبت فسقه بالنية  
 ليدفع التعذيب عن نفسه لا تسمع بيته لان الشهادة  
 على مجر الجرح والفسق لا تقبل بخلاف ما اذا قال  
 يا زاني ثمت زناه تقبل لانه متعلق الحد ولما راد  
 اثبات فسقه صحت ما يقع فيه الخصومة كجرح  
 الشهود اذا قالوا وشوهم نكذاف عليهم رده تقبل  
 البيته كذا **قوله** التعديل لا يسقط بالتوبة قال  
 المصنف رحمه الله تعالى في الجرح من الشهادات وفي  
 القنية من كتاب السعدان الذي اذا وجب عليه  
 التعذيب فاسلم لم يسقط عنه انتهى وفي القنية ضرب  
 المسلم ببيع متربا وحيثما خلاف الذي صي بتقديم  
 اليه فان باع في المصير بعد التقديم فاسلم لا يسقط عنه  
 الضرب فلهذا ولعل على ان التعديل لا يسقط بالتوبة  
 انتهى قال بعض الفقهاء لا يخفى ان التعديل ينقسم  
 الى ما هو عقده سبحانه ونقالي والي ما هو صلا العبد

فاما

فاما ما وصيه سبحانه ونقالي فانه يسقط بالتوبة  
 ومن صرح بذلك المصنف رحمه الله تعالى في جرحه في  
 جرح الشهادة على الجرح المجرد وحيثما فاطلة المصفا  
 رحمه الله تعالى هنا غير واقع موقعه **قوله** كالحسد  
 الشبهة للنفي لا للنفي **قوله** كما في قضا الولع الحية  
 عيان نقالي الفصل الرابع ولما ان رجلا حلف على  
 عيده انه لا يبيع في ابدا او ادعى العبد انه قد ابي الذي  
 حلف عليه وصته وعنف فاستحق على ذلك  
 بالله نقالي ما رزيت به ما حلفت بعنف عبدك  
 هذا ان لا تزي ان نكل عن الهمة عنف عليه  
 وان حلف فلا شيء وهذا يصير العبد قاذفا للمولى  
 بهذا يجب ان لا يصير قاذفا لانه قال وقد ابي  
 الذي حلف عليه ولو صار قاذفا بهذا اللفظ لما  
 نكل قوله في قدرتي ونحو ذلك هذا اللفظ كثر راعى  
 القذف وقد ذكر في بعض المولم ان يصير قاذفا  
 لانه سبق من العبد ان المولى حلف بعنفه انه  
 لا يذري ثم قال وقد ابي الذي حلف عليه يعني وقد  
 ربي قاذفا الذي الذي انصرف اليه يصير قاذفا انتهى  
 ومنه يعلم ما في قتل المصنف رحمه الله تعالى من الايجاز  
**قوله** حرمة اللعانة عقوبة الجافره **قوله**  
 هذا انما يقع على مذهب المعتزلة القائلين بجرمة  
 ما استحقه القتل لانه عندهم قوس على لفظه  
 والاثبات وحكم بالحسن والقبح مقتضى المأمور به  
 والممنوع منه شرعا وان لم يذكر انه يحكم عليه نقالي



بوجوب الاصل وحرمة تركه عند هرو وليس له ان ه  
 يعكس القضية كما في حسن العدل وفتح الظلم وقد  
 لا يتقارن كما في حسن صوم اليوم الاضرب من شهر  
 رمضان وفتح صوم يوم القيد لان الشيء لما ورد  
 حسن الاول وفتح الثاني علمنا انه لو لا اختصاص  
 كل شيء لاصله حسن وفتح لما ورد الشرع به فالعقل  
 مثبت في الكل والشرع مبني في البعض واما عند  
 الحنفية رضيهم الله تعالى فالعقل انه لمعرفة  
 الحسن والفتح لا موجب كها وحاكم بها والاما جاز  
 ورود النسخ عليهما لان الحسن والفتح العقليين  
 لم يدعها السيد فالحاكم والموجب هو الله عز  
 وجل تعالى ان يحكم عليه غيره فالشرع مثبت في  
 الكل والعقل مبني في البعض فله حظ في حسن بعض  
 المشروعات كالايام واصل العبادات والاحسان  
 مثبت بهذا الامر دليل ومعرف لما ثبت حسنه  
 في العقل وموجب لما لم يعرف به واما عند الاشاعره  
 فالحسن والفتح شرعيات يعني انه لا حظ للعقل في  
 معرفتهما اي العقل قبل ورود الشرع لا يعرف ما  
 ينبغي ان يكون ما مورايه ومنهيا عنه شرعا فالشرع  
 هو المتيقن للحسن والفتح ولو عكس القضية فحسن  
 الشرع ما فتح العقل وبالعكس لم يكن ممثلا فالحسن  
 والفتح انما يعرفان بالامر والنهي فيكون الفتح  
 والحسن ثابتين بنفس الامر والنفس لا بهما دليلان  
 على حسن وفتح سبق ثبوتهما بالعقل هكذا فهم

تقدير

تعذر بيانها هب الثلاثة والاشارة بينهما من عبارة  
 المتبادر وغيره من المتون والشرع وبما قدرناه  
 علم ان الاطلاق بين العلم ارجح من الله تعالى في ان  
 الحسن والفتح معني سلامة الطبع ومساوئته كالكل  
 والمبرر معني كون الشيء صفة كمال وصفه نقصان كالعلم  
 والجهل عقليات وانما الخلاف في كون الشيء متعلقا بالمدح  
 في العاجل والثواب في الاجل ومتعلقا بالذم في الاجل  
 والعقاب في الاجل كالعبادات والمعاصي شرعيات  
 او عقليات ولا خلاف ايضا في ان الحسن والفتح ه  
 معروفتان شرعا لكل ما مورصن انما قاصروا  
 ان الامر حكيم وهو لا يامر بالقبح وهذا يندبما  
 اطلبوا في هذا المقام الذي عارت افكار المتكلمين  
 في ملاحظته وتاثير انظار المتفكرين في عوامضه  
 ليتبينها على المقدار الذي يستدعي المقام بيانه  
 وتقتضي الشرع فيه تبيينه **قول** وقيل سمعية  
 فليها وجود فيها وفي شرع المشارقة للاجمل رحمه الله  
 تعالى ان اللواطة محرمة عقلا وشرعا وطبعيا  
 بخلاف الزنا فانه ليس كذا وطبعيا فكانت اشد  
 حرمة وانما لم يوجب اللعاقب ابو حنيفة رضي الله  
 تعالى عنه الخد فيها لعدم الدليل عليها لاخفائها  
 وانما عدم وجوب الحد فيها المتغليب على الفاعل  
 لان الحد مظهر على قوليهضد العمل انتهى وفي  
 الفتح وهل تكون اللواطة في الجنة اي يجوز كونها



فيها قيل ان كان حرمها عقلا وسمعا لا تكون حاث  
 كان سمعا فقط جائز ان تكون انتهى ومعنى كون  
 حرمها عقلا ان العقل معروف ومبين للحكمة لا  
 مثبت والمثبت صفة انما هو الشرع عندنا وصنيد  
 فاسناد التحريم الى العقل وكذا الطبع مجاز **قوله** وقيل  
 يخلق الله سبحانه وتعالى طائفة الى اخره يوهى انه  
 قول ثالث في المسألة وليس كذلك **قوله** والصحيح هو  
 الاول قال بعض الفضلاء هذا مبني على قول من  
 اثبت الحس واليقين العقليين كالحنفية والمعتزلة  
 والافا لاشاعة على انه لا يصح ولا يقيح الا بالسمع  
 انتهى **قوله** نسبة ما ذكر للحنفية رحمه الله  
 تعالى فورية بللمرية كما يعلم ذلك مما حققناه فريبا  
 وقد صح في الفتح عدم وجودها في الجنة وان قلنا  
 ان حرمها سمعية حيث قال وان كان سمعا فقد  
 جائز ان يكون فيها والصحيح انها لا تكون لان الله  
 سبحانه وتعالى استقبح واستقذره فقال ما سبقكم  
 بها من احد من العالمين وسماه حبيشة فقال تعالى  
 انها كانت قبل الخبايا والجنة مشرقة عنها انتهى  
 وقوله انه لا يلزم من كون الشيء حبيشة في الدنيا  
 ان لا يكون له وجود في الجنة الا ترى ان الخمر الخبايا  
 في الدنيا ولها وجود في الاخرة فتدبر هذا وقد ذكر  
 في الفتوحات المكية في صفة الجنة انهم لا ادبار لهم  
 لان الدنيا لما خلق في الدنيا لاجل خروج الفايطة النجس

وليت

وليست الجنة محلا للفاذورات انتهى **قوله** فلي هذا  
 لا وجود لها في الجنة على كل حال والحمد لله الكبير المتعال  
 مع كونه لا يحده لا يقال لا واسقط الحد الذي هو  
 الاعلى فلم لا يسقط التقدير الذي هو الادنى لاننا نقول  
 الحد الذي بالشبهة لانه حق الله سبحانه وتعالى  
 وحرمه الابوة شبهة صالحة للدري والتقدير خالص  
 حق العبد وهو لا يدري بالشبهة ولا يلزم من سقوط  
 الاعلى سقوط الادنى **قوله** واستثنى الشافعية رضيهم  
 الله تعالى عن كذا والتقدير ذوي الهيات الى قوله ولم  
 اراه الا ابن ابي رهم الله تعالى **قوله** رجل له مروة  
 وضطر لم يستحب ان لا يبرز اذا كان اول فعل وقد روي  
 عنه عليه الصلاة والسلام انه قال تجافوا عن عقوبة  
 ذوي المروءة الا في الحد انتهى والله تعالى اعلم  
**كتاب السير قوله** فلو سلم  
 على الذمي تبجيلا لقر قال بعض العلماء يجية تقبيدها بان  
 يكون تقبيلها لكفره والا فقد يكون لاحسانه للمسلمين  
 او للمعظم انتهى **قوله** الشيء بالشيء يذكر وجمال  
 النظر على النظر لا يستلزم ذكر في هذا ما في فتاوي  
 قاضي الاسلام ابي الحسن السعدي رحمه الله تعالى حكي  
 ان واحدا من المجوس من مجوس سريل وكان كثير  
 المال حسن التفهد لفقرا المسلمين يطعم ما يفرحهم  
 ويكسب عارهم وينفق على مساعدهم ويعطي على  
 ادبائهم سرجهما ويفرض محاربا للمسلمين فدعى الناس  
 مرة الى دعوة اتخذها خلق ناصية ولده فشهدا كثير



من اهل الاسلام واهدي اليه بعضهم هدايا فاستدرك  
علي مغنيهم فكتب الي استاذ شيخ الاسلام ان ادرك  
اهل بلدك فقد ارتدوا باسيرهم فقد ذكر شيخ الاسلام رحمه  
الله تعالى ان اجابة دعوة اهل الذمة مطلقا في الشريعة  
وتجاوزات المحسن باحسانه من باب الكرم والمروءة وطلق  
الراس ليس من شعار اهل الصلح والحكم بردة اهل  
الاسلام بهذا القدر غير كذا في الفتاوي الظهيرية  
من النوع السادس من كتاب السير **قوله** قال المجوسي  
يا استاذي الي اضره **اقول** ليس المجوسي في ذلك  
لوقا للذي ولغظ الاستاذ فارسية وهي بالذات المعجمة  
علي مقتضي قواعد لغة اهل الفرس **قوله** الكفر شيء عظيم  
الي اضره قال في العارضية بعد كلام **ثم اعلم** انه اذا كان  
في المسألة وجوب التكفير ووجه لا يوجب علي  
المفتي ان يملك الي الوجه الذي يمنعه تحسب اللظن  
بالمسلم ثمان كانت نية القائل ذلك فهو مسلم وان كانت  
نية الكوفة الذي يوجب الكفر لا ينفقه عند المفتي كلامه  
علي الوجه الذي لا يوجب الكفر ويومر بالموتية والرجوع  
ويجديد النكاح بعد الاسلام ثمان اي بكلمة الشهادة  
علي وجه العادة لم ينفعه ما لم يرجع عما قاله لانها لا تيان  
بكلمة الشهادة علي وجه العادة لا يرتفع الكفر انتهى وهو  
الختار كما في الفتاوي الظهيرية **قوله** متى وجدت رواية  
انه لا يكفر يعني ولو كانت تلك الرواية ضعيفة كما في شرح  
المصنف رحمه الله تعالى علي الكفر **اقول** ولو كانت  
تلك الرواية لغير اهل مذهبنا ويول علي ذلك اشتراط كون  
ما يوجب الكفر مجمعا عليه وفي شرحه ايضا من باب  
البقات يقع في كلاما هذا المذهب تكفير كثير لكن ليس من

كلام

كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء  
نقله عن ابن الهيثم رحمه الله تعالى وفيه من باب المردة من  
بعد كلام سابقه ثم قال والذي ذكره انه لا يفتي بتكفير مسلم  
امكن حمل كلامه علي مجمل حسن او كان في كفره اختلاف  
ولور رواية ضعيفة فعلي هذا فاكثرا لفاظ التكفير المذكورة  
في كتب الفتاوي لا يفتي بها قال المحقق بن الهيثم رحمه الله  
تعالى وقد الزمت نفسي ان لا افتي بشي منها وذكر  
المصنف رحمه الله تعالى في شرحه ايضا في هذا الباب قبل  
هذا ما لفظه وفي الفتح ومن هذا بلفظ كذا رتب الاستخفاف  
فهو ككفر العناد والفاظ التي يكفر بها تعرف في كتب  
الفتاوي انتهى فهذا وما قبله صريح في ان لفاظ التكفير  
المعروفة في الفتاوي موسومة للمردة حقيقة وفي النيران  
ويكي عن بعض من لا يسلف له ان كان يقول ما ذكر في الفتاوي  
انه يكفر بكذا او بكذا فذاك للتخريف والتحويل لا الحقيقة الكفر  
وهذا باطل انتهى والحق ان ما صح عن المجتهد فهو علي  
صديقته واما ما ثبت عن غيره فلا يفتي به في مثل  
التكفير ولذا قال في الفتح ان الذي صح عن المجتهدين  
في الجوارح عدم تكفيرهم ويقع في كلام كثير تكفيرهم  
لكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من  
كلام غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء انتهى **قوله** لا يصح  
السكيات قال المصنف رحمه الله تعالى في العبر المبرادة  
الذاهب العقول **اقول** فيه نظرفان السكيات العقول  
ولا يذهب به بخلاف الجنون فانه يذهب به كما حقق في محله  
**قوله** الا الدية بسبب النبي صلى الله عليه وسلم الي اضره  
ظاهرة ان اللام فيه للجهل كما هو الاصل عند الاصوليين

ية



وحسين بن علي بركة السكيات اذا صب غيره من الانبياء صلوات  
 الله تعالى وسلامه عليهم وقد صرح في الجريان غيره كذلك  
**وجاب** بان اللام للجنس وقيد بها اذا كان من جنسها  
 كظهور ما يشبهه مختار بلا كراه والافقوا كالمجنون **قوله** الكافر  
 بسبب في **اقول** ظاهر كلامه ان سب الانبياء عليهم الصلاة  
 والسلام لا يقبل توبته عند الله تعالى انتهى قال بعض الفضلاء  
 ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من عدم قبول توبته انها  
 بحفظ البعض اصحاب الامام مالك رضي الله تعالى عنه كما  
 نقله القاضي عياض رحمه الله تعالى وغيره اما على طريقنا  
 فلا وقد ائتمروا على المصنف رحمه الله تعالى اهل عصره  
 كالشيخ المشهور رحمه الله تعالى والشيخ امين الدين بن عبد  
 المال رحمه الله تعالى **قوله** بسبب الشيخين قيل عندي  
 المصنف رحمه الله تعالى في البحر للجوهرية ولم يوجد ذلك  
 في عامة النسخ وصلى اضرأ لمولف العلامة عمر بن نجيم  
 انه رحمه الله تعالى انتهى بذلك وطلب منه التقليل  
 فلم يوجد الا على طرة الجوهرية وذلك في عامة نسخ الجوهرية  
 انتهى **اقول** على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهرية  
 لا وجه له يظهر لما قد مضى من عدم قبول توبته من  
 سب الانبياء عليهم الصلاة والسلام عندنا خلافا  
 لما كنىه والحنابلة رحمه الله تعالى واذا كان كذلك فلا  
 وجه للقول بعدم قبول توبته من سب الشيخين بالطريق  
 الاول بل لم يشك ذلك عند احد من الامة رحمه الله تعالى  
 فيما عدا **قوله** وبالسحر هذا هو المفتي به كما في العلامة  
**واعلم** ان استعمال السحر تجزية او امتحان لا اعتقادا  
 ليس بكفر كما في بعض الحواشي **قوله** وبالزندقه محله ما اذا

كان

كان الزندق مسلما فتزندق والزندق ثلاثة زندق  
 اصلي وانه يترك على شركه ان كان من الهيم وزندق  
 غير اصلي بان كان مسلما فتزندق فانه يفر من عليه  
 الاسلام فان اسلم والاقتل لانه مرتد وزندق تزندق  
 بعد ان كان ذميا فانه يترك على حاله لان الكفر كله ملة  
 واحدة كما في الملتقطات وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى  
 هو المفتي به كما في العلامة نية وينبغي ان يناد على  
 ما استشاه المصنف رحمه الله تعالى المردة الذي اذا  
 اخذ كتاب واذا ترك ارتد وعاد وتكرر ذلك منه بين العباد  
 لما في الخاتمة امر كتاب الحدود وصلي انه كان ينفذ  
 نصرانيان مرتدان اذا اصدنا بابا واذا تركا عادا الى الردة  
 قال ابو عبد الله البجلي رحمه الله تعالى يقتلان ولا يقبل  
 توبتهما **قوله** اذا اخذ قيل توبته هذا في حق احكام الدنيا  
 اما في حق احكام الاخرة فاذا تاب قبله سبحانه وتعالى  
 كما في التقيح وفي البحر للمصنف رحمه الله تعالى تغلا عن الخا  
 قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى اذا تاب الساحر  
 قبل ان يوقد تقبل توبته ولا يقتل وان اخذ كتاب  
 لم تقبل توبته ويقتل وكذا الزندق المعروف الداعي  
 والقنوي على هذا القول انتهى قال بعض الفضلاء  
 هذا يفيد ان قوله اذا اصدنا اضره قيد في السحر والزندقة  
 انتهى **اقول** هو ظاهر ما تقر في كتب الاصول ان  
 الشرط يرفع جميع ما سبق عندنا بخلاف الاستثنا  
 والصفة فانها يرفعان الي ما يقع به هذه والفرق  
 المذكور في كتب الاصول لكن كل كون الاستثنا يرفع  
 للاضره لم يقتض رصوعه للجمع دليل وكذلك اذا كان

نية



الاستشابة المعلقة في من يرجع الجميع كما في حقه الاصول اليه قواعد  
 الاصول في شيخ محمد بن عبد الله القزويني الميرزا شمس محمد الله  
 تعالى في **قوله** كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يثبت الا بالمرأة فيقتل  
 عليه ظاهرا كلامه ان الخطيئة المشكوك اذا اراد ولم يتب يقتل  
 والحكم فيمنه كذلك فان الخطيئة لا يقتل كما لم يرد في غير  
 على الاصل كما في كتابي في الفتاوى الثالث في احكام الخبيث **قوله**  
 ومن ثبت اسلامه بيمينه صبي غير عاقل قد اسلم ابواه  
 ويبلغ ولم يسمع منه اقرار بعد البلوغ اذ اراد لا يقتل  
 لانعدام الردة اذ هي التكاليف بعد سابقة التصديق  
 ولم يوجد منه تصديق بعد البلوغ **قوله** ومن ثبت  
 اسلامه بشهادة رجل وامرأتين قبل عليه بفهم منه  
 قتله من ثبت اسلامه بالشهادة على الشهادة وفهم  
 منه كذا من قولهم ايهما في الشهادة على الشهادة يقتل  
 في كل شيء سوى الجرد والنقصان ثم رأت في كتب  
 الشك وما لا يجوز في الجرد والنقصان على احد  
 شهادة الرجل مع النساء في جميع الاحكام ما خلا  
 الجرد والنقصان انتهى فلم يفرق بينهما اصلا مع  
 ان شهادة النساء لا تقبل في القتل اصلا كما صرح به القاضي  
 طائفة رحمهم الله تعالى في الشهادة وغيره فالظاهر انها  
 حشران في القصاص عن سائر انواع القتل وان الحكم  
 في المسائلتين واحد وهو عدم القبول بسبب ان امرأته  
 عظم فاعلى هذا ما في الكتاب ايضا من قبيل الاكتفا  
 باحد النظار **قوله** في ذكر الاصل لثبوت تلافيهما في القبول  
 وعدمه **قوله** والمكدره على الاسلام كان في اسلامه  
 شبهة كالسكران اذا اسلم مع اسلامه فان رجع مرتدا

لا يقتل

لا يقتل كما في الجوفين لا هذا على ما ذكر من قوله وصحبا  
 الاعمال مطلقا يعني سواء رجع او لم يرجع في الفتاوى والظهير  
 في النوع الثاني من الفصل السابع من كتاب السير ان  
 الالفاظ التي توجب الكفر ثلاثة انواع ما يكون خطأ لكن  
 لا يوجب الكفر في يومه وقايله بالانابة والاستغفار  
 ومنها ما فيه اختلاف في يومه واستحالة الكفر احتياط  
 وبالتوبة والانابة ومنها ما هو كفرا لا تغاقر فانه  
 يوجب اضرابا لجميع اعماله ويلزمه اعادة الحج ان كان حج  
 وحجبان يكون وطؤه مع امراته زنا والوليد المتولد منها  
 في هذه الحالة ولذا فان سب النجاة عن هذه الورطة  
 بوعده النبي صلى الله عليه وسلم والاعاذه هذا اللهم  
 اني اعوذ بك ان اشرك بك شيئا وان اعلم واستغفر كما  
 لا اعلم انتهى وفي شرح الهداية للعلامة محمد التمهتاني  
 رحمه الله تعالى ما نصه **واعلم** ان من كفر والعياذ  
 بالله تعالى بطل جميع طاعاته ولم يلزمه الفضا الا الحج  
 فان شبهة القدر لله كنسبة الوقت الى الصلاة وقد  
 اصبط والوقت باق وهذا يتطالع معاضيه فان كثير  
 من المحققين انهم يتطل كما في التمرات شي انتهى **اقول**  
 في الخاتمة ما يفيد ان معاضيه لا يتطل ويضه قال  
 شمس الامية الحلواني رحمه الله تعالى عليه اي المرتد  
 وقضا ما ترك في الاسلام لان ترك الصلاة والصيام  
 معصية والمعصية تبقى بعد الردة **قوله** لكن اذا اسلم  
 لا تقضيها استدراك على كون الردة تحبط الاعمال **قوله**  
 الا لا يحقيل الحصر عنوع فان من اراد وقد كان صلى  
 صلاة في اول وقتها واراد ثم اسلم في اخره بقضيه صلاة



التي صلاحها قبل الردة **اقول** انما وجب عليه قضا الصلاة  
 في هذه الصورة لان وقتها باق اذ امانت تقليلهم في قضا  
 الحج بان نسبة الحج اليه كنسبة الوقت الي الصلاة وقد احيط  
 والوقت باق كما قدمناه قريبا لكن في القضا في الحج وفي الصلاة  
 التي صلاحها ولم يخرج وقتها نظر ومن ثم قال في الاول واجبة  
 ويلزمه اعارة الحج ان كان حج **قوله** كالكاثر الاصل في التشبه  
 باعتبار عدم وجوب قضا غير الحج لا باعتبار وجوب  
 قضا به ايضا ولا يخفى ان هذا التشبه انما يتم على القول  
 بان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وهو خلاف  
 الصحيح كما في كتب الاصول **قوله** ويبطل ما رواه لغيره  
 الي اخره اي رواه ما رواه من الحديث لغيره فليست  
 له ان يرويه عنه لانه سنده الحديث اليه وهو في  
 الحال ليس باهل للرواية فلا يرويه عنه وكذا  
 لو سمعها من التصديقي ثم اسلم لا يرويه عنه لانه حال  
 الرواية ليس باهل ان يحل عنه فلا يصح التحمل عنه  
 الا ترى ان تصديقي لو شهد علي شهادته ثم اسلم  
 ليس له ان يشهد علي ذلك لما انة حاله التحمل ليس  
 من التحمل فكذلك هاهنا **قوله** وثبوتها مدركه مطلقا  
 اي سواء رجع او لم يرجع **قوله** ويبطلان وقعه مطلقا  
 اي سواء رجع او لم يرجع **اقول** ذكر هذه المسألة في  
 المحيط ببحث فيها بان صيوط عمله ينبغي ان يكون  
 في ابطال ثوابه لا في ابطال ما يعلق به صحت الفقد او صيرار  
 التعميم في ان لا يبطل صحتهم بفعله **اقول** في  
 الاسماء ما يستفاد من الجواب عما يشترطه في  
**فان قيل** كيف يبطل وقعه وقد جعله علي قوام

باعيانهم

كيف

باعيانهم **قوله** قد جعل اخره للمساكين وذلك قدرته اليه الله تعالى  
 فلم يبطل ما يتعلق به الي الله تعالى يبطل الباقي لانه لما بطل ما  
 جعله للمساكين بارتداده صابرا كانه وقف ولم يجعل اخره للمسا  
 فاذا لم يكن اخره لهم لا يصح الوقف على قول من لا يجيزه الا جعل  
 اخره لهم ولو وقف وهو مريد كان وقفه باطلا انتهى  
 وثبت ما الكلام فيه فليراجع **قوله** المريد باق كقوام الاصل  
 لانه يشاهد محاسن الاسلام ومن ثم قيل الكفر بعد ايمانا  
 بخلاف الكافر الاصل فانه لم يشاهد هاله في بصيرته  
 وان كانت كالشمس في الظهور ومن لم يجعل الله له  
 نورا فوالله من نور **قوله** الايمان تصديق محمد صلى الله  
 عليه وسلم في جميع ما جاء به الي اخره اي بما يوصف  
 بالصدق فليس كل ما جاء به يتصف بالصدق حقيقة  
 كما في حواشي سعدى علي القاضي عند قوله سبحانه  
 وتعالى في سورة المجادلة وقد ائرننا ايات بيئات تدل على  
 صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وما جاء به حيث  
 قال لا اظهر ما في الكتب وما في الكشاف ومع ما جاء به  
 فليس كل ما جاء به صلى الله عليه وسلم يوصف  
 بالصدق حقيقة انتهى قال بعض الفضلاء وفيما  
 قال له خفا وبحثا عنه ووجهه بمض القضا لا بقي الكلام  
 في انه للتصديق فقط او مع الاقرار اكثر الحنفية  
 رجعهم الله تعالى علي الثاني والمحققون علي الاول  
 كما في البحر **قوله** الكفر تكذيب محمد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وصرمة الزنا وكبره وفيه ان هذا التعميم  
 غير جامع اذ لا تكذيب يختص بالقول والكفر قد يحصل  
 بالفعل وانكار ما ثبت بالاجماع قد يخرج عن الضرورية



وهو كقول الله لا يجوز ما ادخله فيه وهو كلمة الشهادة كما هو  
 مصرح به وبه سقط ما قيل الاظهارات فاعل ارضى صمير  
 صلى الله عليه وسلم وصمير فيه لما جابه **اقوله** وان  
 اصب عليا رضي الله تعالى عنه اكثر منهما لا يوافق فيه  
**اقول** فيه نظرات المحبة قد تكون لامر ديني وقد  
 تكون لامر دنيوي والمحبة الدينية لازمة للافضلية  
 فمن كان افضل كانت محبة الدينية له اكثر فمما اعتقدنا  
 في واصل من الخلفاء الاربعة رضي الله تعالى عنهم انه  
 افضل مما صيغ غيرهم من جهة الدين اكثر كان تناقضا  
 نعم ان احبنا غيرنا لافضلية اكثر من محبة الافضل الامر  
 دنيوي كقرباته واصحابه وكونه فلا تناقض في ذلك  
 ولا امتناع فمن اعترف بان افضل هذه الامة بعد  
 نبيها محمد صلى الله عليه وسلم ابو بكر الصديق  
 ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي بن ابي  
 طالب رضي الله تعالى عنهم لكنه اصب عليا رضي الله  
 تعالى عنه اكثر من محبة ابو بكر الصديق رضي الله  
 تعالى عنه مثلاً فان كانت المحبة المذكورة محبة دينية  
 فلا معنى لذلك اذا المحبة الدينية لازمة للافضلية  
 لما قررناه وهذا لم يعترف يا فضيلة ابي بكر الصديق  
 رضي الله تعالى عنه الا بلسانه واماني قلبه فهو  
 افضل لعلي رضي الله تعالى عنه لكونه احب  
 محبة دينية فلا معنى لذلك اذا المحبة الدينية لازمة  
 للافضلية لما قررناه وهذا لم يعترف يا ابي بكر الصديق  
 رضي الله تعالى عنه الا بلسانه واماني قلبه فهو  
 افضل لعلي رضي الله تعالى عنه لكونه احب محبة

زايدة

زايدة علي محبة ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه  
 وهذا لا يجوز وان كانت المحبة المذكورة محبة دينية  
 لكونه من ذرية الامام علي بن ابي طالب رضي الله تعالى  
 عنه او لقرب ذلك من المعاني فلا امتناع فيه والله  
 تعالى اعلم كذلك صفة بعض المحققين ومنه ما يظهر  
 ما نظرياً به في كلام المصنف رحمه الله تعالى من  
 الاطلاق في محلة التقييد وهو غير مسدد **قول** او ذكر  
 الله تعالى الي امره فقل عطف علي انكار لا علي ما  
 وقوله بالاستسناد متعلق بلفظ ذكر **اقول** فيه  
 انه علي هذا كان يجب ان يقرأ قوله واصداً بالجر  
 لانه معطوف علي ما صنف اليه المصدر وهو  
 ذكره الثاني يتفي نسخ هذا الكتاب التنبؤ وكذا في  
 عبارته التهذيب الذي نقل عنه المصنف رحمه الله  
 تعالى ويمكن ان يوجه بانه عطف علي محله المصنف  
 اليه المصدر وهو ذكره الثاني في نسخ هذا الكتاب  
 وكذا في عبارة التهذيب الذي نقل عنه المصنف رحمه  
 الله تعالى ويمكن ان يوجه بانه عطف علي محله ما  
 اصنف اليه المصدر **قوله** ولو كانت اسلامه بالفعل  
 بان كان كافراً ثم اسلم بالفعل ثم ارتد والعياذ بالله  
 تعالى **قوله** كالصلاة يجاعة يعني في الوقت واعتماده  
 غير انفساد واثار بالكاف الى عدم الاختصار فيما  
 ذكره من ذلك سجدة التلاوة عند سماعها وفي تقييدهم  
 الصلاة بالوقت اشارة الى انه لو صلى علي الجنازة  
 جماعة لا يصير مسلماً وقد نظم العلامة عمر بن محمد  
 اضواء المصنف رحمه الله تعالى ما يصير به الكافر



سلا وبالا يصير سلا علي ما هو الصحيح المعتمد فقال  
 مني صلاة لا مفسدة او بالاذان معلنا فيه اي  
 او قل بعد سماع ما لي ولا الزكاة والصيام الحج زكاة  
 وكاف في الوقت صلي يا فتد اسمي صلاة لا مفسدة  
 او بالاذان معلنا فيه اي او قد سجد عند سماع ما لي  
 من لا بالصلاة مفردة ولا الزكاة والصيام الحج زكاة  
**قوله** وشهود مناسك الحج مع التلبية مني علي صنعت  
 فلي كما نية لوصيام او حج او اذكي الزكاة فلا يحل يا سلامه  
 في ظاهر الدلالة **قوله** من صبط الاعمال وبطلان الوقت  
 وتبوت الزوجة بيان للاحكام **قوله** كالردة بسبب النبي  
 صلي الله عليه وسلم الاولي تنكير النبي كما عبر به فيما  
 سبق **قوله** والشحن كما قد مضاهي وكالردة بسبب  
 الشحن **اقول** قد تقدم مرصا فيه فلا تنفذ اليها  
 النبي **قوله** اضلوا في تكفير معتقد قطع المسافة  
 الي اخره في ضرائف الاكل وسيل ابو عبد الله الزعفراني  
 رحمه الله تعالى عاروي عن ابراهيم بن ادهم رحمه الله  
 تعالى انه راوه بالبصرة يوم التروية وفي ذلك اليوم بكه  
 الشريفة يجوز ذلك فاجاب ان مجازين مقاتل رحمه الله  
 تعالى كان قد قيل له يكفر من يعتقد هذا الجواب علي  
 عن الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان هذا ليس من  
 باب الكدامة انما هو من باب المعجزة وقال اما انما استجمل  
 ولا اطلق عليه الكفر انتهى قال في جامع القصولين في  
 الثامن والثلاثين بعد ان نقل ما ذكر **اقول** ينبغي  
 ان لا يكفر ولا يستجمل لانه من الكدامة لا من المعجزة  
 اذ المعجزة لا يد فيها من الحدي ولا تحكي هنا فلا معجزة

فمن

فمن اهل السنة تجوز الكدامة والله تعالى اعلم انتهى  
**اقول** يعني قوله انما هو من المعجزات اي مما لا يقع  
 الا معجزة فلا يجوز وقوعه علي سبيل الكدامة انما  
 كل ما يجوز وقوعه معجزة يجوز وقوعه كدامة وذلك لوجود  
 ولد بلايه وقلبه بالهمة واصياميت فانه معجزة ولا  
 يجوز وقوعه كدامة كما قيل يعني لا اختصاص هذه الخوارق  
 بالانبياء عليهم الصلاة والسلام والتخفيف وقوع  
 ما قل كدامة وان ما يجوز وكل ما جاز وقوعه معجزة  
 جاز وقوعه كدامة من عند استئذان هذا ويشكل علي  
 قول مجازين مقاتل رحمه الله تعالى ما صدر صوابه في باب  
 ثبوت النيب من تجوز قطع المسافة البعيدة كدامة  
 في الحاق باب المشرقية **والجواب** ان ذلك التجوز عنده  
 علي سبيل الفرص لا الوقوع اعميا لا ثبوت النيب  
 صيانة للمولد عن الصنيع والكلام في اعتقاد جواز الوقوع  
**قوله** ولا يكفر بقوله لا اصلي في العمادية من قال مكتوبة  
 لا اصلي ان اراد بذلك ردا علي الله تعالى كفر طرأ اراد  
 حكاية لا يكفر انتهى **قوله** وقوله المكتوب علي القابل  
 له صلي المكتوبة تلك القول اذا بقدي باللام كما  
 يعني الخطاب والمكتوب به لا خطاب وانما خطاب بها **قوله**  
 اي جودا اي الا اذا قال ذلك جودا **قوله** يكتفي معرفة  
 اسمه لانه معروف فلا يحتاج الي التبريق **قوله**  
 فقال كيت ظننت ان الله تعالى في السما كفر شريفي  
 ان كانت تقال ان قولها هذا كفر ولا افا كصح اي لا تكفر  
 لان الجهل عند في باب المكفلات وان كان الكدامة علي  
 التكفير يعني ان في كون هذا موصيا لكفر نظر لان كدامة



لما يلزم عليه ومشيئتها ميتة الكافر وان لا يرد منه الحس  
لما تقرر ان لا راد له من المذهب ليس بمذهب وفي شرح الشافية  
ان حياريد ريد اعياها في كفارة في بها الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فسألتها ان الله تعالى فاسألت  
الي السماء فقال اعتقها وانها مسأله **قوله** واضلوا في  
قول من قال عند الاعتذار كنت كافرا فاسألت في البيت  
سئل والذي رحمه الله تعالى عن بعدد الي غيره فيقول  
كنت كافرا فاسألت في صمت الاعتذار اجاب لا يكفر  
لان هذا استعمال للمبالغة لا التحقيق قال ورايت جواب  
الويزري رحمه الله تعالى في هذه المسألة انه يكفر انكفر  
**اقول** ينبغي اعتقاد عدم الكفر لما لا يخفى **قوله** قيل لها  
انت كافرة فقالت اني كافرة يكفر يعني ان الاديان  
اعتقادي اعتقاد الكافرة **قوله** اسجد اللعاطة  
بذرو صيته يكفر الى غيره في النوادر عن الامام محمد رحمه  
الله تعالى لا يكفر والصحة كما في الخلاصة والاختار  
يكفر مستحله عن شياؤها في الحيف **قوله** يكفر بوضع رجليه  
على المصحف الشريف مستحقا والافلا وفي القنية  
قال لها صني رجلي على الكراسي لم تكو في فعلته ذلك  
فوصفت رجليها لا يكفر الرجل لان مراد الخوف  
**قوله** وتكفر المداة قال رضي الله تعالى عنه فعلى هذا  
لوم يكن مراده الخوف **قوله** ولو وضع رجليه على المصحف  
الشريف فالقار يتوب وفي غير الخائف استخفافا  
يكفر **قوله** قد وقع الاستغناء عن رجليه مقطوع  
اليدين يكتب القدان الفريز باصاير رجليه هل كرم  
عليه ويكفر ومقتضى هذا الفرع انه لا يكفر صيتم يكن

مستحقا

مستحقا **قوله** الاستغناء بالعلم والاعمال كقدرها ان من  
ان تعلق بالحق بالمشقة بوزن بطلية يدا الاستغناء  
قال في البرار في الاستغناء بالعلم كقدر لكونه استخفافا  
بالعلم والاعمال صفة لله تعالى معنى فضلا صيا رعبه  
لند لو خلقه على شرعه نيابة عن رسله صلوات الله  
تعالى وسلامه عليه فاستخفافه بهذا العلم الذي  
يعود قال بعض العلماء فيقيد هذا الى الاستخفاف  
بالعلم لا الكون علم بل الكون بما ارتكبوا ما لا يجوز ومن  
صحة الادمية ليس يكفر وهو يقيد ايضا انه لو  
استخف المؤذن من حيث الاذان تكفرا انتهى **اقول**  
فعلى هذا يقيد اطلاق المصنف رحمه الله تعالى الا في هذا  
**قوله** وتكفرا بانكار اصل الوثن في مشروعيته لانها  
ثابتة بالاجماع لا بانكار وجوبه في القنية انكار اصل  
الوثن والاصح حية كقرو في نظم الزندوستي رحمه الله  
تعالى خلاف هذا فقال اذا انكر شيئا من القرائن ولم  
يرده صفا مثل الصلاة والصوم والزكاة والحج أو القسلة  
من الجبابة دون الحيف او من الوثن بعد الحدث يكفر  
فبقيد ولو انكار الاصح حية فرضا او صدقة الفطر لا يقتل  
لا ضلال في الناس فيه وكذا اذا انكر المسح على الخفين  
والفالم يري التيمم عند السفر والمريض يقتل ولا  
يتأ في بيت قول شمس الامام الحلواني رحمه الله تعالى  
في انكار الاصح حية وقول الزندوستي رحمه الله تعالى  
في انكار فرضيتها لان اصله مجموع عليه وفرضيتها  
ووضوحها مختلف فيه **قوله** وتترك العبادة بها و  
او استخفافا كذا في الشيخ با ووفيه ان النجاة ون هو







بخاسية بقصد الاستخفاف اي بقصد استخفاف تحريم استعمالها  
**قوله** وكذا لو ترك يديا راليهوداي بقصد الاستخفاف  
 بالاسلام فكيف قلوا فعل ذلك حذيقه في الحرب وطلبه  
 للمسلمين لا يكفر كما في الجرح **قوله** او صفرة اي باسم النبي صلى  
 الله عليه وسلم او عصا امت اعصابه صلى الله عليه  
 وسلم كفرت ساعة كما في الفتاوى وفي الفتاوى الظهيرية  
 ولو قال لشعر النبي صلى الله عليه وسلم شعير **قال**  
 بعضهم يكفر وقال بعضهم لا ان اراد به التعظيم لان ه  
 التصغير قد يكون للتعظيم كما قال النبي صلى الله عليه  
 وسلم لعبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه كيف  
 علي عليا ولو قال ذلك الرجل قال لنا يعني النبي صلى الله  
 عليه وسلم يكفر **قوله** وفي قوله مسجد لتضيق مسجد  
 خلا في مسجد الامام احمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه  
 عن اي هديره رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال لا تقولوا مسجدا ولا مصحفا **قوله**  
 والاصح لا اي لا يكفر في القنية لو قال روجد في النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم فيه خلا ف والاصح انه لا يكفر  
**قوله** وقيل لا اي لا يكفر بظن وجه عدم الكفر **قوله** ولو  
 قال لا يصحح الالبوة الى اخره **قوله** هذا مشكل  
 بما ذهب اليه القاضي عياض رحمه الله تعالى من انهم  
 معصومون عن الصفات والكيان قبل النبوة وبهذه  
 عمدا او سهوا والتصوص الدال على ذلك مذكورة في علم  
 الكلام **واصح** يحمل القول بكفره علي ما اذا كان القول  
 بكفره علي ما اذا كان القائل من العوام الذين لا يعرفون الا  
 ظواهر النصوص وما اذا كان ممن يعلم انها موقولة وليس

ظواهرها

ظواهرها بعد اعادة قلا يكفر انتهى **قوله** فيه نظر لان  
 الفتوى علي انه يعذر في الجهل في باب المكفرات واليه  
 سبحانه ويقالي الهادي الي سيد الخيرات **واطلب**  
 بعضهم بما يعود الي هذا الجواب مع قصه فقال مرادهم  
 بقوله يكفر من قال لم يصحروا القضية الثانية بقوله  
 سبحانه ويقالي وعصي ادم ربه فقوي الآية لانه تكذيب  
 للنص ويكفر من اراد بالمقصية الكبيرة انتهى **قوله**  
 انما يكون تكذبا للنص اذا كان القائل من العوام الذين  
 لا يعرفون الا ظواهر النصوص وقد مر ان الجهل عذر  
 في باب المكفرات علي ما عليه الفتوى والله سبحانه  
 ويقالي يعلم السر والنجوى فلم يتم الجواب والله تعالى الهادي  
 للصواب والذي قام في نفسي وادب اليه حديثي  
 ان هذا الفرع داحيل علي هذا المذهب ان لا يظن ان  
 واحد منهم اليه يذهب وقد يقال ان الميم سقطت  
 من تنان الاقلام فاصبحت فساد الكلام وان الاصل  
 كان ولو قال الانبياء عليهم الصلاة والسلام لم يصحوا  
 حال النبوة وقبلها كقوله انه ردا لنصوص والمراد بالنصوص  
 حينئذ الادلة الدالة علي عصمتهم المذكورة في علم  
 الكلام والله تعالى الهادي الي بلوغ المرام وقد افنا  
 في تحرير هذه المسألة رسالة سمينها ابحاث الاذكياء  
 بتحرير مسألة عصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
 فليدفعها من اراد والله تعالى الهادي للسداد **قوله**  
 اذا لم يعلم ان محمدا صلى الله عليه وسلم احد الانبياء صلوا  
 الله تعالى وسلامه عليهم فليس بمسلم لانه من  
 الصروريات يعني والجهل بالصروريات في باب المكفرات



لا يكون عند اختلاف غيرها من القطرانيات فانه يكون  
عند اعلی المفتحي به والله سبحانه وتعالى اعلم  
**كتاب القبط والمقطعة**  
**والايق والمفقود قال** بعض الفضلاء القبط من  
المصنف رحمه الله تعالى قد ترجم لهذه الاربعة ولم يذكر  
شأن احكام القبط والمفقود ولعله لم يبيح الكتاب  
ولم يبيح له الانتحاب **قوله** يجب جعله لرد الايق يعني اذا  
رد الايق من مسيرة السفر فضا عدل وكان عند الاخذ  
قد اشهد عليه انه انما اخذه ليرده على صاحبه  
لا لنفسه فقد وصيه الجمل اربعون درهما والجمل ما  
يجعل للمال على عملة وان رده لا قل من مرة السفر  
قله من الجمل بحسب ذلك بشرط ذلك على مولاه او  
بشرط وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يجب  
الجعل للرا د من غير شرط على المتولي وهو القياس  
والاشهاد عند الاخذ قولها خلافا لابي يوسف رحمه  
الله تعالى ومثله الخلاف يظهر في وجوب الجعل اذا لم  
يشهد وفي وجوب الصمان اذا هلك وتلفيه في الاشهاد  
ان يقول من سمعوه يشهد لقطعة فدلوه على وفي  
الحائفة هذا الخلاف في الاشهاد فيها اذا امكنه اما ان لم يمكنه  
عند الدفع او ضا فلو شهد يا خذه منه الظلم فترك الاشهاد  
لا ضمن بالاجماع كذا في المصنف شرح المجمع **قوله** الا اذا رده من  
عيال السيد **قوله** ان الشرط استحقاق الرد والجعل ان لا يكون  
الرد في عيال للمالك اذ لو كان الرد في عياله لا جعل له وارثا  
كان او اجنيا وان لم يكن في عياله له الجمل كانيام كان الا  
الولد واحد الزوجين فانه لا يستحق الجمل برد الايق وان لم يكن

في

في عياله لان الرد من الولد يجري مجرى الخدمة لابييه والولد  
لا يستحق الاجرة بالخدمة لابييه لا بها مستحقه عليه ولهذا  
لو استأجر ولده لخدمه لا يستحق الاجرة بخلاف الاب  
وكذا الصدا والزوجين اذ ارد الايق فقد ر عليه نفسه كجربان  
الانتفاع بينهما عارة ولهذا لا تقتل شهادة كل واحد منهما  
لصاحبه فلا يستحق الجعل ولما لا الاب اذا كان في عيال  
ولده فلا يستحق الجعل وان لم يكن في عياله يستحقه ولهذا  
لو خدم الابيه بالاجارة وصيه الاخر فلا يمكن جعله على الخد  
تلا فجعل على طلب الاخر وعلى هذا الوصي اذ ارد عبدا  
ليتم لان صفقا المال يستحق عليه فلا يستحق الجعل  
وكذا كل من يقول صغيرا وكذا لا يصعد للسلطان اذا  
رد ابقا الجملة من المحيط والذئيرة والبيد ابيع والحقايق  
**قوله** او رده احد الابوين مطلقا اي سواء كان في عيال  
الابن او لا **اقول** منه نظرفان الاب اذا لم يكن في عيال  
الابن لا يستحق الجعل كما تقدم قريبا عن شرح المجمع فلا  
وصف هذا الاطلاق **قوله** او الابن الى اخذهما يعني سواء كان  
في عياله او لا كما تقدم بحث شرح المجمع **قوله** او احد الزوجين  
للاخر ولهذا لا تقتل شهادة كل واحد منهما لصاحبه  
لان رد احدهما على الاخر جريبات الانتفاع بينهما عارة  
كما تقدم عن شرح المجمع **قوله** او الشحنة في القا موسى  
الشحنة بالكسر من وفيه الكفاية لصبط البلد من جهة  
السلطان انتهى وفي ذيل درة القواميد لابن الجوابي  
رحمه الله تعالى الشحنة بكسر الشين ولا تفتح اسم  
للمراط من الخيل فالبلد لصبط اهله من اولياء  
السلطان بولي باسم الأمير كما تذهب اليه القامة هـ

مة



والتبعية اليه سبحانه وهذه الكلمة عندي صحيحة واستقامتها  
 من شجنت البلبيا الخيل اذا ملأته انتهى **قوله** استعمال  
 العامة محمول على الجاز وانت خبير بان الجاز لا يشترط في  
 صحته السماع فارتفع النزاع فتدبر **قوله** او الخبير وفي  
 ان قاموس الخبير الجاز والمجير من صفته اجاره والملاذ  
 به هذا الجاز وقوله في القاموس الجاز والمجير يسير  
 به الى ان قيل مشترك بين الفاعل والمفعول فيتميز  
 اصدعها عن الاضرب بالقدنية **قوله** فالمستثنى عشرة هـ  
**قوله** ويناد عليها امير القافلة اذا ردا الى كافي شرا  
 التقاية للعلامة محمد القيساني رحمه الله تعالى **قوله** لو  
 اراد الانقاع بها بعد التعريف تعريف اللقط هو المناداة  
 في الاسواق والمسايد والمساكن والشوارع من صنع  
 له شيء فليطلبه عندي لان المقصود من التعريف  
 وصولة الى المالك والتعريف في هذه المواضع يبلغ ثم  
 اختلقت الروايات في عدة التعريف ففي ظاهر الرواية  
 تعريفها حوالا كمالا من غير فصل بين قليل وكثير  
 وقيل ان بلغت ما بين دره فما فوقها يعرفها حوالا وان  
 كانت اقل من ما بين فوق العشرة يعرفها شهرا وان  
 كانت عشرة دراهم يعرفها صفة وان كانت ثلاثة دراهم  
 يعرفها ثلاثة ايام وان كانت درهما يعرفها يوما واحدا  
 وان كانت عشرة يصدف بها مكافئتها في الحيط وفي  
 البدايع وعنده وانما لكل عدة التعريف انما كانت اللقطة  
 مما لا يستارع اليها القضاة وان كانت مما يستارع اليه  
 القضاة لم تكن ولا يصح ان يقال من هذه القادير ليس  
 بلازم ونقص الى راي الملتقط يعرفها الى ان يغلب

علي

على ظنه ان صاحبها لا يطالب به بعد ذلك لان نصيب  
 المتقارير لا يكون بالذراي **قوله** لم يحل له يعني وان اذنه  
 القاصي بذلك بل يصدق بها على اجني او ابويه او  
 ولده او والده اذا كانا فاقم الان الصدقة بها اذا كانت  
 نفلا قد فوض صدقة النفل اليه هو الاجاز وان كانت واصبة  
 فهو جازيا ايضا لان الملتقط ثابت في الدفع عن غيره هـ  
 وليس يدافع عن نفسه وقال الامام الشافعي رضي  
 الله تعالى عنه يجوز للمفني صرفها الى نفسه **قوله**  
 وان كان فقيرا فكذلك الا ياذن القاصي يعني وان كان  
 الملتقط فقيرا ان اذن القاصي له ان يتفقها على  
 نفسه يحل له ان يصدق ولا يحل له بغير امر القاصي  
 عند عامة العلماء وقال يشرحه الله تعالى يحل وفي  
 الظهيرية لو باعها الفقير وانفق الثمن على نفسه  
 ثم صار غنيا لم يصدق بمثلها على المختار وفي الظهيرية  
 ايضا ومن اتخذ يربح عامرا فاباقد منه من فراضها  
 يصدق الى نفسه فقيرا والى غيره غنيا وحل له  
 شراؤه من الفقير كذلك يشرح التقاية للعلامة محمد  
 القيساني رحمه الله تعالى **قوله** الصبي كالبالغ في الالتقا  
 اي في صحته قال العلامة محمد القيساني رحمه الله  
 تعالى البالغ والصبي سواء في الصمان بترك الاستهاد  
 قال فان استهدا يوه او وصيه عرف ثم يصدق كما  
 في المسنية انشهر في القنية صبي وصد لقطه فاشهد  
 ابوه او وصيه وصرفها عدة يعرفها فله ان يصدق  
 بها وفيها وجد الصبي لقطه ولم يشهد بيمين كالبالغ  
**قوله** والعبد كالحراي في صحة الالتقاط في البناء لو

ط



النقص العبد مضافا بغيره دون مولاه لا يجوز عندنا قال  
 المصنف رحمه الله تعالى في البحر وينبغي ان يكون التفرقة  
 الى مولاه كالصبي يباع مع الحجر فيها اما الماذون او  
 المكاتب فالتفرقة اليها **قوله** وان رد العبد الا بغير العمل  
 لمولاه وان رد العبد الحجر العبد الا بغير العمل لسيده  
 لان العبد لا يملك وان ملك **قوله** ولو كان ماله  
 او مكاتب الظاهر ان العمل له **قوله** ان استشهد رد الا بغير  
 العمل اخره مسألة مبتدأة وكان الاولى ان ياتي بغيره  
 الاستئناف كما هو ظاهر **قوله** لا فيهما اي وان لم يشهد  
 لم ينتف الصمان عنه ولم يبيح العمل وقوله فيها  
 اي في انتفاء الصمان وفي استحقاق العمل والله اعلم  
**كتاب الشركة قوله**  
 الفتوي على حوازي بالفلوس يعني النافقة وهو قول  
 الامام محمد رحمه الله تعالى والمشهور عن الشافعي انها  
 لا تصح كما في المفتي والفتوي على قول الامام محمد رحمه الله  
 تعالى كما في المصنفات وقال الاستيعابي رحمه الله تعالى في  
 المبسوط انها تصح به على قول الكلا لا انها صارت اثباتا  
 باصطلاح الناس كذا في شرح النقاية للعلامة محمد  
 القمستاني رحمه الله تعالى والصحيح في قوله على حوازيها  
 يرجع للشركة المذكورة في الترجمة بمعنى الشركة في الاموال  
 لا بمعنى مطلق الشركة على طريق الاستخدام **قوله** العبد  
 لا يصلح الا في موضع يجري مجرى التقوداي لا يصلح ان  
 يكون من التقوداي الشركة بالاموال الا باصطلاح الناس  
 والتبر هو هذا الذهب والفضة قبل الضرب وقد يطلق  
 على غيره هامة المعدييات كالخاس والحديد واكثر

اختصاصه

اختصاصه بالذهب ومنه من جعله في الذهب حقيقة  
 وفي غيره مجاز كقوله بن الاشقر رحمه الله تعالى ومفني هـ  
 صريحا انه يجري التقودات الامر فيه موكل الى تقاض  
 الناس فان كانوا يتقاطعون فحكمه حكم الاثبات المطلقة فتجوز  
 الشركة به والا فحكم العروضة فلا يجوز فيه الشركة وذلك  
 في النقاية النقرة فقالوا بالتبر والنقرة ان تقاملا الناس  
 بها والنقرة القطعة المذابة من الذهب او الفضة  
 كما في المغرب وظاهر المذهب كما في المبسوط انها لا تصح فيهما  
 لكن المداد بالنقرة عند المصنف وبمفني مستدركة  
 بالتبر ولنا لم يذكرها المصنف رحمه الله تعالى فيها  
 لصاحب الكافي رحمه الله تعالى **قوله** للمعا وصف العقد  
 مع من لا تقبل شهادته له قال في البرازية من الفصل  
 الثالث بيع المعا وصف من لا تقبل شهادته له يتقد على  
 المعا وصفه اما الاقرار بالدين فلا ينفذ عنده انتهى  
 والظاهر ان البيع ليس قيد في كلام البرازية **قوله**  
 الكلام في ان المعا وصفه هل هو قيد في كلام المصنف رحمه  
 الله تعالى والبرازية **قوله** لا يجوز بشركة القدر الى اخره اي  
 فيما ذكر من القارة وما عطف عليها اي ادلا امتناع  
 في شركة المعا وصفه والصان منهم وقد مر بعد  
 حوازي شركة القدر في الترخانية قال بعض الفضلاء ينبغي  
 ان يكون هذا على قول المتقدمين القائلين بعدم  
 حوازي الاستيعاب على قارة القدرات واما على قول  
 المتقدمين المفتي به **قوله** لا يجوز بشركة القدر لان  
 القدر لا تتضمن الوكالة والوكالة بالقدر لا تصح واذا  
 كان كذلك فالشركة في القارة غير صحيحة عند المتقدمين



والمناضرين وفي الغنيمة ولا يجوز شركة العداء بالعداء بالزمن  
 في المجالس والتعازي لا يهاجم من يستحق عليه انتهى وفيه  
 نظر ظاهر لا يقتضيه أيضا بغير الزمنية تصح وليس كذلك  
**قوله** والدلالة **اقول** في شركة الدلالة خلاف فقها كما في  
 إشارة إلى أنها تصح وقال المرحوماني رحمه الله تعالى إنها  
 غير صحيحة وفيها إشارة أيضا إلى أن شركة المجالس  
 صحيحة كذلك في شرع النفاية للعلامة محمد القمستاني  
 رحمه الله تعالى **اقول** على قياس إشارة الكافي  
 في المجالس ينبغي أن يجوز شركة القبانة في الفتاوى  
 الظهيرية روي ابن سباعة رحمه الله تعالى عن محمد  
 رحمه الله تعالى في ثلاثة نفر من الكلبان استتركوا  
 على أن يتقبلوا الطعام ويكيلوا في أصابوا من شيء  
 كان بينهما ثلاثا فتقبلوا طعاما بأجر معلوم فحرم  
 رجل منهم وعمل الأضار قال لا يصير بينهما ثلاثا  
 ولو نأقضاة الشركة ثم كالاكلة فلم تلت الأضار ولا  
 أصركم في ثلث الباقي ولها أيضا وهما مستطوعات في  
 كلمة لا يشتركنها الثالث فيما أضرم من الأجرة **اقول**  
 والشياذية بالذات الملوحة جمع شي خالسا بل قال في  
 الفتاوى ولا يجوز شركة السؤال لأن التوكيد في السؤال  
 لا يصح لأن شرط صوات الشركة أن تكون ما عقد له  
 عقد الشركة قابلا للتوكيد صحي أن ما لا تصح فيه  
 التوكيد لا تصح فيه الشركة **قوله** والحقت به الشهود  
 في المحاكم **اقول** في معيد النور ومبيد النور كالتاج  
 السلي رحمه الله تعالى في طائفة الثاني والأربعين  
 بعد كلامه وقسم الشهود ما يتحصلهم في الحائز

شركة

شركة ايدان وهي غير جائزة **قوله** وان شرط الرج للفاعل  
 أكثر من رأس مال له إلى اهله ويل عليه هذا مخالف لما  
 في شريح الهداية والكنز وبض عبارة الكنز وشريحه  
 تصح أي الشركة مع التساوي في المال دون الرج ويكفي  
 وهو أن يتساويا في الرج دون المال ومعه أنه شرط  
 الأكثر للفاعل منهما أو الأكثرهما عمل الجارون شرطاه  
 للقاء عدوا ولا قلها عملا فلا يجوز هذا في شركة العنان  
 وأما شركة المفاوضة فشرط التساوي في الرج لا  
 يفضل أحدهما على الآخر كما في الحاشية **قوله** وكل منهما  
 رأس مال **اقول** صوابه ربح مالهما في المضاربات  
**قوله** إذا عمل أحد الشريكين دون الآخر فبدل أو بغير  
 عذر إلى اهله إنما كان الرج بينهما لأن استحقاق الرج  
 حكم الشرط في العقد لا العمل كما في البزازية في آخر فصل  
 ما يكون للشريك وقوله بغير لا يصح تعلقه بالفعل  
 المذكور كما هو ظاهر وليس ثم غيره يصح تعلقه به  
 وصينيد فالصواب أن يقول كما في البزازية وسوي  
 أن يمنع الآخر بغير أو بغير عذر لأن العقد لا يتقعر  
 لمحد من متاعه **قوله** خلاف ما إذا قيل ثلاثة عملا  
 إلى اهله في الفتاوى وفي الظهيرية ثلاثة نفر تقبلوا  
 من رجل بملايينهم وليسوا شركا ثم عمل أحدهم  
 ذلك العمل بأنقذاره فله ثلث الأجر وهو مستطوع  
 في الثلثين من قبل أن يصيب العمل ليس له أن  
 يأخذ أحدهم جميع ذلك العمل انتهى وبه يتضح كلام  
 المصنف رحمه الله تعالى وقول المصنف رحمه الله تعالى  
 بخلاف متعلق قوله ما استترت اليوم من شيء إلى اهله



في الخاتمة وكذا لو قال كل واحد منهما لصاحبه ذلك جائز  
ايضا لان هذه شركة في الشراء وليس للاصحاب ان يبيع  
حصته صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه يعني  
لانها اشتركا في الشراء لا البيع ولو قال احدهما للاخر  
ان اشترى عبيدا فهو بيبي وبينك كان فاسدا لان  
الاولى شركة والثانية توكيل والتوكيل بالشراء لا يصح  
الا ان سمي نوعا فيقول عبيدا سائيا وما اشبه  
ذلك انتهى وفي حقه الفقه ارجح ان اشترى شيئا فقال  
الاخر اشترى في نفسه فهذا بمنزلة البيع والشراء بمثل ما  
اشترى في النصف والتولية ان يجعله كله له بمثل  
ما اشترى فان كان قبل قبضه لم يجز له بيع المنقول  
قبل القبض وان كان بعده جاز ويلزمه نصف الثمن  
ان علم مقداره وان لم يعلم فهو بالخيار يعني اذ لم يعلم  
حال العقد وعلم بعد ذلك انتهى ومنه يعلم ما في كلام  
المصنف رحمه الله تعالى من القصور ~~قوله~~ انتهى شركته  
عن الخروق وعن بيع النسبة جاز اي صح انتهى  
عن البيع النسبة وعن الخروق من المصدر الذي  
عينه احد الشركتين ولو باع نسبة او خرج عن  
المصدر وباع صنفه وفي الفتاوى الظهيرية في الفصل  
الثاني ولو قال احدهما في العقد بيع بالنقد ولا يبيع  
بالنسبة اخذت فمأخذه المتأخرات وبعضهم جوزوا  
ذلك يعني وبعضهم لم يجزوا ذلك انتهى وعلى الثاني  
مشي المصنف رحمه الله تعالى ولم يبينه على الخلاف  
فذلك ~~قوله~~ ليس لاصحاب السفر تغييرا في الاصل الى اخره  
في البدء وهذا لاصحاب ان يسافروا لما لم يغيرا في

شركته ذكرنا لكونه رحمه الله تعالى انه ليس له ذكر والصحيح  
من قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان له ذلك  
وروي عن الامام رحمه الله تعالى انه ليس للشريك  
والمضارب ان يسافرا وهو قول ابي يوسف رحمه الله  
تعالى وروي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان له ان  
يسافرا في موضع لا يبيت عن منزله وروي عنه  
ايضا ان يسافرا في العمل له ولا مونة ولا يسافرا في  
عمل وجه ظاهر قول ابي يوسف رحمه الله تعالى ان  
السفر مضطر ولا يجوز في ملك الفيد الا باذنه ووجه  
الرواية التي فرق فيها بين القريب والبعيد انه  
اذا كان قريبا بحيث لا يبيت عن منزله كان في حكم  
المصدر ووجه الرواية التي فرق فيها بين ماله عمل  
ومونة وما لا عمل له ان كان له عمل اذا احتاج شركته  
الي رده يلزمه مونة الرد فيضرب بجولا مونة له  
تليزمه فيما لا عمل له ووجه قول الامام ومحمد رحمه الله  
تعالى ان لا اذن بالتصرف يثبت مقتضى الشركة  
وانها صدرت مطلقة عن المكان والمطلق يجري  
على المطلق لا بدليل انتهى وفي البيمارية من الفصل  
الثالث بقدر يعاين الرواية التي لا شئ عن ابي يوسف  
رحمه الله تعالى فان سافر وهلك في رده فلا ضمان  
فيما لا عمل له ولا مونة ويضمن ماله عمل ومونة  
وان لم يكن له عمل ومونة واشترى بعد السفر وج  
او وضع القياس ان يكون الرجح له قال لكني اترك  
القياس فان هلك صنف وان ربح فيكون بينهما وان كانت الشركة

شركته



في الاموال كلها لافي المال معاوضة او عتيا نافله ان يسافر  
 اشركه والمداين بالمال له ما يجد الي مجلس القاضي بلا  
 اصر وقيل ما عيكت رفته بيد واحد كما في جامع الفتاوى  
**قول** اشركه الشركة مع الذي اي شركة المسلم مع الذي ولو  
 شاركه شركة عتيا جائز كما لو وكله اشركه وقوله صار اي  
 صح مع الكداهة وقهر من قوله ولو عتيا جائز ان شركة  
 المعاوضة لا تجوز مع لا شترط المساواة فيها  
 وينا وهذا عند الحبرين رحمهما الله تعالى وقال يعقوب  
 رحمه الله تعالى يجوز بينهما كما يجوز بين المسلمين وتكره  
 كذا في مختصر الاصل الذي سلمت الجوز جائي رحمه الله  
 تعالى **اقول** فعلى هذا يكون اطلاق المصنف رحمه الله  
 تعالى جاريا على خلافه فهو بوجه الله تعالى وهو خلا  
 الصحيح من المذهب ويضرب عبارة سليمان رحمه الله تعالى  
 لورثا ومن ذمي ومسلم فهي فاسدة لانه يلزم الذي  
 ما لا يلزم المسلم الا ان الذي الذي لو اشترى حذرا و  
 حذر بيا لم يلزم المسلم ولو باعه بعد ما اشتراه لم يكن  
 للمسلم في ملكه شرك ولو اشترى الذي شيئا من ذمي  
 بخر مسلمات موجبة حاز عليه ولا يجوز على شركه  
 المسلم وتكون شركة عتيا وكذا لو كان احدهما امراة وهذا  
 عند الحبرين رحمهما الله تعالى وقال يعقوب رحمه الله  
 تعالى يجوز بينهما كما يجوز بين المسلمين وتكره انتهى وبه  
 ينصح ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى من الخلل والله  
 تعالى اعلم بالحق في القول والعل **قوله** اختلف رب  
 المال مع المضارب في الاطلاق والتقييد فالقول بالمضارب  
**اقول** الصواب في القول قول مدعي الاطلاق قال في

البداية

التجارات او في عموم

البداية فان اختلف في العموم والخصوص فالقول قول  
 من يدعي العموم بان ادعى اهدا المصاربة في جميع  
 الامكنة او مع عموم الاسترخاء لان قول من يدعي  
 العموم يوافق المقصود بال عقد اذا المقصود هو الربح  
 وهذا هو المقصود في العموم او فرد وكذا لو اختلف في  
 الاطلاق والتقييد فالقول قول من يدعي الاطلاق  
 صلي لوقال رب المال اذنت لك ان تتجر في الخطة دون  
 ما ستولها وقال المضارب ما سميت لي تجارة بعينها  
 فالقول قول المضارب مع تعيينه لان الاطلاق اقرب  
 الى المقصود بال عقد على ما بينا وقال الحسن بن  
 زياد رحمه الله تعالى القول قول رب المال في الفصلين  
 فان قامت لهما بينتان فالبيئة بيئة من يدعي  
 الخصوص في دعوى العموم والخصوص وفي دعوى  
 الاطلاق والتقييد البيئة بيئة من يدعي التقييد  
 لانها تثبت زيادة فيه وبيئة الاطلاق سالكة ولو  
 اتفقا على الخصوص لكنهما اختلفا في ذلك الحاص  
 بان قال رب المال دفعك اليك المال مصاربة في السر  
 وقال المضارب في الطعام فالقول قول رب المال اتفاقا  
 لانه لا يمكن الترخيص ها هنا بالمقصود من العقد  
 الاستواء في ذلك فتخرج بالاذن وانه يستفاد من  
 رب المال فان اقام بيئة فالبيئة بيئة المضارب  
 لان بيئته مثبتة وبينه وبين رب المال اتفاقية لانه لا  
 يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج له دفع الثمن ان  
 عن نفسه فالبيئة المثبتة للزيادة اولى انتهى  
 ولا يخفى ان هذه المسألة لا محل لذكرها هنا لان الكلام



في الشركة لافي امصارية وان كانت امصارية مستفنة  
لشركة في البيع **قوله** وفي الوكالة القول للموكل **اقول**  
الصواب بل على التقيد موكلان او وكلا لانه الاصل  
في الوكالة واحد لو بيع الوكيل شيئا فقال للموكل  
امرتك بيقدر وقال الوكيل اطلق صدق الموكل قوله  
ولو اختلف المولي مع غيره ما العبد قال **قوله**  
**اقول** في العبارة انما لم يبين ما وقع فيه  
الاختلاف والظاهر انه في الاطلاق والتقييد فلو  
قال المولي اذنك له في بيع البير فقط وقال الفرع ما في  
البيع مطلقا صدق الفرع لانه الاصل في الاذن  
الاطلاق وعدم التقييد والله سبحانه وتعالى اعلم  
**كتاب الوقف قوله**  
لو وقف على المصالح في الامام الى اخره اي الامام  
عطف عليه بجملة العطف سابقا على الدرب حتى  
يصح الاضمار ثم ما اقتضته عبارة المصنف رحمه الله  
مما في الحصر ليس في كلام بن وهبان رحمه الله تعالى  
فانه قال ويؤلف في وقف المصالح في امام خطيب والوقوف  
قال العلامة بن التحيه رحمه الله تعالى في شرحه  
المسالة في صيانة بن الاجل رحمه الله تعالى وهي من  
الفنايب التي لا يقدربها هذا الكتاب ولم اري مصورا  
بها في غيره فقد نطلب كثير جدا لكنه لم يذكر الخطيب  
فيهم ولا شك انه في الجامع نظير من ذكر في المسجد وقد  
عد هذا من المصالح **قوله** والمراد لم يذكر بن وهبان رحمه  
الله تعالى المراد بل كلامه في شرحه صريح في خلافه  
عليه ان المصنف رحمه الله تعالى في شرحه على الكثر

صرح

صرح بعدم كونها من المصالح فما ذكره هنا خطأ والصواب دون  
المراد قال بن الحارثي الحصري والرهن من المصالح  
دون المراد **قوله** وكل من بني في ارض غيره بامرهم  
لما لها تمل هذا اذا اطلق او عتبه لما كان فلو عتبه  
لنفسه فهو له ويكون مستغفرا للارض فيكلفه قلعه  
منى شأ فلو كان البناء في المشتري فهو مشترك بينهما  
ويرجع عما انفق اذا اطلق او عتبه للشركة وان  
عتبه للبناء فهو له ويرجع مستقيما لخصه شركه  
في الارض ومنى شأ كلفه القلع الا اذا طلب القسيه  
او طلبها احدهما فانه ينقسم فبان وقوع البناء في خط  
البناء في فيها والابان في حفظ شركه يدفع وان وقع  
بعضه في خطه وبعضه في خط الآخر فما وقع في خطه  
فلا كلام فيه وما وقع في خط غيره يدفع وسياتي  
في كتاب القسيه بنى احدهما بغير اذن الآخر فطلب  
رفع بنائه فتم فبان وقوع في نصيب الباقي فيها  
والا هدم وان بنى لغيره ولغير المالك في حكم  
ما اذا بنى لنفسه من وجوب الدفء فطلب المالك  
وقد استنبطت هذا الاحكام من كلامه ولم اذكر هذا  
الاستقصا الا من علم بنارهم الله تعالى وان  
علم من كلامه فاعتبه **قوله** قال لبن المالكها اي الارض  
سكت عن الرجوع عن الامر وينبغي ان يرجع قيا سا  
على ملاذ بنى في الوقف باذن المولى **قوله** فان كان مال  
الوقف اي المسمى بنى من مال الوقف **قوله** وهو وقف  
فيلظا هذه انه مطلقا سواء بناه للوقف او اطلق او  
عينه لنفسه اذا لا عليك ان يبني لنفسه في ارض الوقف



سواء كان مال الوقف في يده لغيره أو كان عينه لنفسه اهـ  
وفي البحر للمصنف رحمه الله تعالى عند قوله ولا يملكه  
ما نصه لو بني المتولي في عرصه الوقف من مال الوقف  
او من ماله للوقف او لم يكره شيئا كان وقفًا بخلاف الاجنبي  
وان استهداه ببناءه لنفسه كان ملكا له وان استولى كذا  
في البزارية وغيره او به يعلم ان قول الناس العماره في  
الوقف وقف ليس على اطلاقه **قوله** وان لنفسه اي  
واستهداه نه فعله لنفسه كما صرح به في المجتبى **قوله**  
وان لم يكن متوليا الي اخره قيل هذا صريح في انه بما  
الباقي بقي ما اذا كان مال الوقف وقد قلناه قيل واذا  
بني المستأجر بغير نص المدة يبقى باجرا للملك عت  
الفنية وعن الخصاص في الارض المحسنة وبنينا  
ذلك عند شرح المصنف رحمه الله تعالى في المتن في انه  
اي او عجز عن الحكم انتهى **قوله** وان كان باذن المتولي  
ليرجع الي اخره قيل ظاهر قوله ليرجع استسراط  
الرجوع وفيه تفصيل قال المصنف في البحر وتبعه  
في شرح تنوير الابصار نقل عن الفتنه قال القم  
او المالك المستأجرها اذنت لك في عملها فمدها  
بأذنه رجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع  
مفطرا منفعته الي المالك كما اذا رجع الي المستأجر  
وفيه منبر بالدار كالبا لوعة او شغل بعضه كالشجر  
فللأما مخرج رحمه الله تعالى بشرط الرجوع ذكره في  
الوقف انتهى فعليه انه يرجع على القيم بلا شرط  
الرجوع الا في كل شيء يرجع موطر منفعته على المستأجر  
ولا يخفى ان بناء الاجنبي باذن الناظر كبناء الناظر

بنفسه

بنفسه فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان  
من ماله للوقف فإطلاقه فهو وقف وان كان لنفسه  
فهو لغيره استهداه ببناءه بفعله لنفسه الا للوقف وفي  
هذا الاخير سؤالا طلق الناظر قيد بان قال له  
ابن للوقف وعينه لنفسه فتأمل ولم اري مثل  
هذا الاستقصا لاحد من علماء ائمة ارحمهم الله تعالى  
فانتم **قوله** فليست يصب الي خلاصه قيل واذا  
يريد عليه اميرة مثله على اقل المتأخرين  
**قوله** للناظر ملكه هل ذلك يكون جبراً ام يرضى  
الباني قال المصنف رحمه الله تعالى في البحر عت  
لا يملكها الموصر جبراً على المستأجر الا اذا كانت  
الارض من تنقص بالقطع ولما اذا كانت لا تنقص فلا  
يريد رضاه انتهى فصرحه الجبر عند النقص  
لكن في جامع الفصولين ما يخالفه ظاهره انه  
قال ولو ارضى الجبر على ان يجعل ذلك للوقف ثم  
لا يجاوز اقل القيمة او مئتي فقه صح انتهى فان  
ظاهره يفهم اشتراط الرضى في الصلح لا يكفي الا  
عن رضاه فان يفرق بين الوقف والمملك ولا  
وجه له في هذه المسألة واما ان يحمل على الوقوع  
الاتفاق وهو الظاهر وفي البحر عن الفتنه بي  
في الدار المسبلة يعني اذن القيم وتنع الباني انصر  
بالارض جبراً القيم على دفع قيمته للباني **قوله** في  
لا تنفسح بموتها خبرين وهما ان رجع من قبل  
قيل عليه هذا مخالف لما افني به قاري الهداية رحمه  
الله تعالى ونص جوابه لا تنفسح بموت الناظر



الموجد وان كان هو المستحق بانقذاره لكن في البيعة  
 ومثله في القنية في كتاب الاجارة وسيل بعضهم  
 عن رجل في يده ارض وقف عليه ما عاش وبهده على  
 زيد فاصرها عشر سنين وفتحت الاجرة ففأش  
 خمس سنين ثم مات هذا الموقوف عليه فان خرجها  
 من يده من غيران نصيب له ما اري وقال لا تنقصت  
 الاجارة وستر بالدار من يد المستأجر ويرجع المستأجر  
 ما بقي له من الاجرة في تركة الاخر فهو خير ان نجح  
 لو شأ الله تعالى لا يتلاها ما كثر من هذا انتهى قال  
 بعض الفضلاء كنت صا هذا علي كون اجارة الوقف  
 عشر سنين لا يجوز فينتقض بالموت وقفت  
 من اصلها غير صحيحة **قوله** ولكن اطلاق الممتون  
 كالفه وقرئ من ان قاري الهداية رحمه الله  
 تعالى افني بما يوافق اطلاق الممتون قال بعض  
 الفضلاء كان هو المذهب المعتبر **قوله** الاستدانة  
 على الوقف لا يجوز في الجانية وتفسير الاستدانة  
 ان يشتري للوقف شيئا وليس في يده من غلات  
 الوقف فاشتري للوقف شيئا ونقد الثمن من مال  
 نفسه ينبغي ان يرجع يده في غلة الوقف وان لم  
 يكن ذلك مال القاصي كالوكيل بالشر اذا نقد الثمن  
 من مال نفسه كان له ان يرجع في ذلك على الموكل  
 انتهى ولو طلب من القيم الخروج للوقف والجانية  
 وليس في يده شيء من غلته قال الفقهاء ابو القاسم  
 رحمه الله تعالى ان كان الواقف امره بالاستدانة جاز

والا كان

والا كان ذلك في ماله ولا يرجع به في غلته وقال الفقهاء  
 ابو الليث رحمه الله تعالى اذا استقبل امر ولم يجد  
 من الاستدانة ينبغي له ان يستد بامر الحاكم  
 ثم يرجع في غلة الوقفات للقاصي ولا يستدانة  
 على الوقف وذلك لما طفي رحمه الله تعالى ان القيم لو  
 استدات شيئا ليجعله في ثمن البذر للزراعة في ارض  
 الوقف ان كان ياذن القاصي جاز عند الكل وتفسير  
 الاستدانة بما ذكرنا هو فيما اذا لم يكن في يده شيء  
 من الغلة ولما اذا كان في يده شيئا منها واشتري  
 شيئا للوقف ونقد الثمن من ماله جاز له ان يرجع  
 بذلك في غلته وان لم يكن بامر القاصي كالوكيل  
 بالشر اذا نقد الثمن من ماله فانه يجوز له الرجوع  
 به على الموكل انتهى وفي الخلاصة من الفصل  
 الرابع من كتاب الوقف اذا اراد جذا عاني دار  
 الوقف ليرفع من غلته له ذلك لان الوصي لو  
 نقد من ماله على البيعة ليرجع في مال البيعة  
 جاز له ذلك فكذا القيم والاصحاب ان يبيع الخزع  
 من اخر ثم يشتريه لا جلا الوقف ثم يده حله دار  
 الوقف **قوله** فيجوز بشرطين الجافرة في الولو الجية  
 قيم الوقف طلب منه الخراج والحيات وليس  
 في يده من مال الوقف شيء في اطلاق يستدين فهذا  
 على وجهين ان امدا الواقف اليه جاز وان لم يامر  
 بالاستدانة فكلوا فيه والمختار ما قاله الامام ابو



الميت رحمه الله تعالى انه اذا لم يكن من الاستدانة بديرة  
 الامر الي القاضي حتى يامر بالاستدانة ثم يرفع من  
 القلة لان للقاضي هذه الولاية انتهى وفي الخلاصة  
 الاصح قول الامام ابي الميت رحمه الله تعالى وفي الذخيرة  
 والاصول فيما اذا دعت الضرورة للاستدانة فان تكون  
 بامر الحاكم لان ولاية الحاكم اعم من مصالح المسلمين في  
 ولايته الا ان يكون بعيدا من الحاكم ولا يمكنه الحضور  
 فلا بأس ان يستدين بنفسه وهذا اذا لم تكن في تلك  
 المسألة غلة فاما اذا كانت وقرحت الغلة على المتحققين  
 والمساكين ولم يسد الخراج شيئا فانه يؤمن خصته  
 الخراج كما في نفع الوسايل **قوله** وهذا يجوز للمولى الاجرة  
**اقول** قال في القنية قال البصر للقيم ان لم يقدم المسجد  
 العام يكون ضرر في التقابل اعظم فله هدمه وان خالفه  
 بعض اهل المحلة وليس له التاخر اذا امكنه العمارة فلو  
 هدمه ولم تكن فيه غلة للعمارة في الحال فاستقرضت  
 العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقرض  
 شيئا يسيرا بثلاثة دنانير يرجع في غلته بالعشرة هـ  
 وعليه الزيادة ان كان في غلته ما يشبه المخالفة لما  
 ضرره بن وهبان رحمه الله تعالى لان يقال ما ضرره  
 ابن وهبان رحمه الله تعالى دافلا في صورة الشرا بالشيء  
 وهو ما يجوز حيث كان مما يفعله الناس للضرورة والاصل  
 فيه واما الجمع بين القرض وشرا اليسير فيمن كثير ففيه  
 ضرر على الوقف لعدم لزوم الاصل في القرض وهو المقصود  
 الذي لا يخلو عقد الشرا في ذلك اليسير فمحمض ضرره  
 على الوقف فهو والحالة هذه مجرد شرا يسير فيمن

كثير

لغني

كثير فامل ثم راي بعض المتأخرين جعل الكلامين متجا  
 ولم يجب بما اوجبته وقال قليلا مل عند الفتوى **قوله**  
 لا يشترط لصحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء الي  
 اخره قال بعض الفضلاء اصل المسألة في العارية وفيه  
 وجعل اقره الفقهاء والادب من هذا القيد لانه مدار الصحة  
 حتى لا يكون وقفا على معدوم محض فان الوقف على  
 المعدوم ما لمحض لا يجوز كما في شرح الحدادي رحمه الله  
 تعالى ولذلك يجوز الوقف لو قال صدقة موقوفة كما  
 في القاضي فان رحمه الله تعالى وكثير من الكتب وذلك  
 انه يكون كما قال ازج صدقة موقوفة على الفقراء  
 الا ان حدث لي ولد فقلت هي له ما بقي انتهى ففي  
 المسائل لا يكون الوقف على المعدوم ما لمحض كما  
 في مسألة الحدادي رحمه الله تعالى انتهى **قوله** اقتران  
 السابقة **قول** يفهم منه انه ليس في المسألة  
 نقل صريح وقوله قليل واختلفوا فيها لعمري لا الى اخره  
 يفيدان في المسألة نقلا صريحا **قوله** اقاله الناظر  
 عقدا الاجارة اي عقدا اجارة اصابا در منه وصيند فلا  
 موقع للاستثما اذا كان العاقد ناظرا قبله **قوله** الا في  
 مسالتين بقي ثالثة ذكرها في البيع وهي لواجل الوقف  
 ثم اقال ولا مصلحة لم يجز عند الوقف **قوله** الا في اذا كان  
 العاقد ناظرا قبله كما فهم من تعليقه **اقول** في  
 القنية باع القتم دارا لا اشتراها بالوقف فله ان  
 يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع باكثر من ثمن  
 المثل وكذا اذا عزله ونصب غيره فلم ينصوب اقاله بلا  
 خلاف انتهى وينبغي ان تكون الاجارة كذلك لاها بيع



لمنفعة او يفرق بين الاجارة والبيع فليجرب **قوله** الثانية  
 اذا كان الناظر تعيلا الاجرة كما في القصة نعت عبارتها  
 للقيم ان يفسخ الاجارة مع المستاجر قبل قبض الاجرة  
 وينفذ فيسخه على الوقت وبعد القبض لا ولو ابد القم  
 المستاجر عن الاجرة بعد تمام الاجرة فاملية نصح البيهقي  
 عند الامام ومحمد رهما الله تعالى وفيه **قوله** الثالثة  
 اذا عصبه عناصب واجري الما عليه قبل عليه ان  
 الوقف صينيد يكون غامرا بالقبض الممجة لاعامدا  
 ولا يحسن نظره في سلك ما نحن فيه **قوله** الرابعة ان يحده  
 القاصب ولا بيته قال بعض الفضلاء كيف يقع الاستدنا  
 مع محمود القاصب **قوله** انه يمكن بالحمل على انه يصالح  
 القاصب الناظر على ما يصلح على انكار فيجوز له  
 اخذ المصالح عليه والاستبدال به عن الوقف **قوله**  
 اجارة الوقف باقل من اجرا لمثل لا يجوز ان لا يصح قلو  
 اجرا الناظر بدون اجرا لمثل بلزم المستاجر بما اجرا لمثل  
 عند بعض علماء بنا وعليه الفتوى كما في تلخيص الفتاوى  
 الكبرى **قوله** وفيما اذا كانت النقصان بسبب **قوله** المراد  
 بالنقصان اليسير ما يتقارب فيه كافي الاستعفاء **قوله**  
 وفي المفهوم والدلالة قال بعض الفضلاء معنى ان من  
 يعتبر المفهوم في نص الشارع يعتبره في عبارة  
 الوقف ومن لا فلا انتهى **قوله** فيه تأمل فانما يعتبر  
 المفهوم في نص الشارع ويعتبره في نص الوقف غاي  
 يصح ما قال والذي يظهر ان المراد بالمفهوم ما يقع من  
 اللفظ لا المفهوم ما يقابل المنطوق **قوله** كما بيناه في شرحه  
 الاصل **قوله** ما بينه في الشرع انما فادوا انطلس

كل

كل شرط يجب اتباعه فقالوا ان اشترط الواقف ان لا  
 يعزل القاضي الناظر بشرط باطل مخالف للشرع ولهذا  
 علم ان قولهم بشرط الواقف كنصف الشارح ليس على  
 عمومهم قال الشيخ قاسم رحمه الله تعالى في فتاويه  
 معزيا الي الشيخ الاسلام يعني بن يمينه رحمه الله تعالى  
 قول الفقهاء نصوص الواقف كنصوص الشارع يعني  
 في الفهم والدلالة لا في وجوب العمل قال الشيخ قاسم  
 رحمه الله تعالى وان كان المصني ما ذكره كما كان من عبارة  
 الوقف محكما لا محتملا تخصيصا ولا بياضا بل به وما  
 كان من قبيل الظاهر كذلك وما كان مشتركا لا يعمله  
 وكذا ما كان محتملا وقد مات الواقف فان كان حيا  
 يرجع الي بيانه هذا محصل ما ذكره في الشرع فانظر  
 بين كلامه في الشرع وكلامه هناك من المخالفة **قوله**  
 شرط الواقف يجب اتباعه الي قوله لا في مسايلا **قوله**  
 ينزل عليه مسألة وهي اذا نصبت الواقف على ان امدا  
 لا يشارك الناظر في الكلام في هذا الوقف وراي  
 القاضي ان يصح مشارقا يجوز له ذلك كالوصي اذا  
 ضم اليه غيره حيث يصح كذا في انقع الوسائل **قوله**  
 الاولي بشرط ان القاضي لا يعزل الناظر اطلاقه سجد  
 ما اذا كان هو الناظر بان شرط لنفسه وهو كذلك  
 كما في الذي يلي رحمه الله تعالى عند قول الكثر او جعل  
 الولاية له صحح وينزع لو خابنا وهو مبني على ان  
 المتكلم يصدق في عموم كلامه وقيل لا كما بين في الاصول  
**قوله** الثالثة لو شرط ان يعزل عني غيره الي اخره  
 هكذا وقع في القصة وهو كما في البحر مبني على قول



الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه بكراهة القدر  
عند الغير فلهذا بطل التبيين والفتوي على قول  
محمد رحمه الله تعالى منه عدم كراهة القراءة عنده كما في  
الخلاصة فيلزم التبيين انتهى فقامت هذان قول  
المصنف رحمه الله تعالى هنا في التبيين باطلا ضعيفا  
ثم ان ظاهر قوله في التبيين باطلا ان الوقف صحيح وفي  
القيمة ما يخالفه **قوله** الرابعة شرط ان يتصدق بفاصل  
القلة الى اخره كذا في القنية كلف قال بعده والاولي  
عندي ان يراد في هذا شرط الوقف قال بعض  
الفضلاء وينبغي ان يلحق بهذا ما لو بشرط ان يزوج في  
ايام الكبر في محل ذلك القبر وغيره وكذا تفرقة ضربها  
هو في كثير من كتب اوقاف مصر ولم اري ذلك الا ان  
**قوله** يلزم طلب المصنف والقيمة كذا في النسخ والصواب او  
القيمة الا ان يقال الواو بمعنى اوال التي التحير كما في  
مفتي اللبيب **قوله** السادسة تجوز الزيادة الى اخره  
وقيل عليه قد ذكر المصنف رحمه الله تعالى في شرح  
الكنز في المسائل التي لا تنفذ فيها قضاء القاضي انه  
لوقضي بالزيادة في معلوم الامام من اوقاف المسجد  
لا يجوز ولا تنفذ اللهم الا ان يحل على ما اذا لم توجد  
هذه الشروط **قوله** ليس للقاضي عزل الناظر الى اخره  
وقيل عليه هذا يتناول مضروب القاضي وقد تقدم  
جواز عزله بلا ممانعة ويجب عمله على الناظر من قبل  
الواقف انتهى يعني لو عزله بمجرد شكاية المستحقين  
هل ينزله ويأثم ولا ينزل الظاهر الاول **قوله** الواقف  
انما عزله الناظر الى اخره هذه المسألة مبينة على ان

المستولي

المستولي وكذا الواقف او الفقدان قال ابو يوسف رحمه  
الله تعالى بالاول ومحمد رحمه الله تعالى بالثاني وذلك  
مبني على التسليم للمستولي بشرط صحة الوقف او قال  
بالاول ومحمد رحمه الله تعالى وبالثاني الثاني وصح قول  
الثاني جملة قال في الفتح وهو الاوجه عند المحققين  
والاكثر صحوا قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى  
وفي شرح المجمع واكثر فقهاء الامصار على قول محمد رحمه  
الله تعالى وعليه الفتوى **قوله** فيمكده عزله بلا شرط  
وقيل عليه هذا يفيد ان صواب صدور العبارة وهذا  
على الاختلاف لا وعلى هذا الاختلاف كما هو موجود في  
النسخ **والحاصل** ان الاختلاف في عزله بلا شرط مرتب  
على الخلاف في ان عزله يموت فمن يري ان عزله يموت  
يري جواز عزله كما يري يوسف رحمه الله تعالى ومن لا فلا  
لمحمد رحمه الله تعالى **قوله** لم ينزل يموت ان اتفاقا يعني  
لانه يصير وصية بعد موته ولا ينزل عند محمد رحمه  
الله تعالى على اصله كذا في الاسفاف **قوله** وفي الفتاوية  
الى اخره قال في القلامة محمد بن نجيم رحمه الله تعالى في  
امانة السائل بعد ان نقل كلام الفتاوية وهذا ان  
ضحي على قول الثاني اشكل وعلى قول محمد رحمه الله  
تعالى فكذلك لا لا يتصور ذلك وقضية الوقف شروط  
بالسليم اليه عنده **قوله** وقضي بقوامته فيه ان  
نصب القاضي للمقيم لا يتوقف على القضاء فلهذا المراد  
به تقريره في القوامته فتدبر **قوله** لا يمكن الى اخره  
بالناظر يعني حتى يحرك فيه الخلاف بين ابي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى كما يري في الناظر **قوله** لعدم الاستمرار



الى ارضه اي اشتراط العزل يعني لا يمكن منعه من العزل  
 لعدم اشتراطه كما لا يمكن منعه من التصب لعدم  
 اشتراطه لان من ملك التصب ملك العزل هذا تقدير  
 كلامه وتحقيق مدامه ثم لا مقابل لفتدا الاطلاق في  
 كلامه لاسابقا ولا لاحقا قال في اجابة السائل بعد ان  
 نقل كلام المصنف رحمه الله تعالى (لظاهره انه لا يملك  
 العزل بلا جرح ولا تلازم بين عوان التولية والعزل  
**قوله** فتازعه بعض اهل المحلة في العمارية يعني لوبي  
 مسجدا في محلة فانهم يفترون وكلمة فتنازع اهل  
 المحلة مع الباقي للمسجد في عمارية ذلك المذهب هـ  
 قال الثاني اولى بعمارة قال العلامة عمر بن محمد اخو  
 المصنف رحمه الله تعالى في كتابه اجابة السائل ولا  
 خلاف يعلم ان الباقي اولى بعمارة من غيره **قوله**  
 قال الثاني اولى مطلقا قبل يجوز ان يكون قيد الاطلاق  
**قوله** باذنهم او بدونه **قوله** كثر في زماننا اماراة الارض  
 معتلا ومراحا الى قوله ولا شك في صحة الامارة **قوله**  
 وصحة هذه الامارة وان يدور الارض بما السيل  
 افني الشيخ شهاب الدين الشلبي رحمه الله تعالى  
 فقال تلزمه الاصرة جميعا والحال ما ذكر وهو انه  
 استأجرها معتلا ومراحا للزراعة وغيرها اهـ  
 وتوقف بعض الفضلاء في صحة هذه الامارة فقال  
 ان كان معي ذلك سوا الانتفع او لم ينتفع فهي حينئذ  
 فاسدة فانها تجل الى ايها مسلوقة المنفعة ولو  
 صرح بذلك كانت فاسدة فكذلك اذا قال معتلا ومراحا  
 وان كان معناه ينتفع بها سايرا الانتفاعات فهو ايضا

محل توقف ونظر ويؤيده انه قال والواستأجر ارضا  
 للزراعة ولم يبين ما يزرع فيها فهي فاسدة فيكون  
 كذلك اذا اطلق في الانتفاع بالارض وفي مواهب الرحمن  
 بعد ان ذكر ان الامارة لنفسه بالشرط الفاسدة كالبيع  
 قال وكاستيجار رعي ما علم انه انقطع الماء الا جرد  
 عليه لان هذا شرط من ألف مقتضى العقد ان موجب  
 ان لا يجب الا جرد الا بالتمك من استيفاء المقتضى عليه  
 وكل شرط بخلاف موجب العقد فاسده انتهى **قوله**  
 اقوي دليل على فساد هذه الامارة انك لا ترى احدا  
 ممن يستأجر الارض معتلا ومراحا يتخذها مقبلا  
 ومراحا قطيلا انما يستأجرها للزراعة في نفس الامر  
 ويحيل قوله معتلا ومراحا في معنى رويت الارض بما  
 السيل ولم تدري علمه لا مقتضى استيجار ارض للمقبل  
 والمراحم وهي مقودة للزراعة تدري بما السيل في كل عام  
 غاية ما في الباب انه قد لا تدري في بعض السنين  
 ومعلوم ان صحة العقد تقتضي الفائدة ولا فائدة  
 حينئذ في هذه الامارة قال بعض الفضلاء هذه  
 العبارة انما حدثت في القرن العاشر صرحا قل فيها  
 الزرق فتنازع الناس في ارض الخراج من الاوقاف  
 واستعمل الموثقوت هذه العبارة صرحا على عدم  
 صناع الوقف واستندت على ما ترى وتصور فت  
 بينهم ولم تكن في شيء من كتب علماء ارحمهم الله  
 تعالى سوى هذا المؤلف وقد تو في المصنف رحمه  
 الله تعالى لثمان مئة من شهر رجب سنة تسعين  
 وتسماية انتهى **قوله** وقد وجدت في تذكرة الفاضل



الدمامي رحمه الله تعالى ما نضع مسألة كثيرة ما يكتب  
 اهل مصر القاهرة في اجارة ارضه لنيل ان المستاجر  
 استاجر تلك الارض مقبلا ومراعى اي ينتفع بها في مقبل  
 الدواب ومراعى ورواحها والظاهر انهما يفعلون  
 ذلك صيلة على لزوم الاجرة عند علم الذي وقد وقع  
 في المذهب ما يوضح منه حكم هذه المسألة قال ابن قسوة  
 رحمه الله تعالى في الوثائق المجموعة قال ابن حبيب رحمه  
 الله تعالى ما حدث اهل الاندلس في كذا الرحي ان  
 يقول المكري انما اكدر بيت وقنات الرحي لاساقية  
 ولا مطاحن ولا الالة لها ما هو اصيال لما لا يجوز بشرطه  
 اغتروا به علي ان لا يكون علي المكري شيء في تقطيل  
 الرحي يا غثلا ما يقبل من ذلك وقد عرف ان الرحي  
 يوم عقد الكد طامنة بجميع التها فان وقع ذلك فسخ  
 وكان فيما مضى كذا النثل عليه حال ما افذه طامنة  
 تامة الالة وانما يجوز علي هذا الوجه لو كانت يومئذ  
 عطلا من جميع ذلك زاد المستطلي عن فضل ان ايا  
 يزيد عبيد الرحمن ابن ابراهيم رحمه الله تعالى صاحب  
 النخانية كان تكري ارضية بقرطبة علي الوجه الذي  
 ذكره ابن حبيب رحمه الله تعالى انما يجوز انظر تصنيف  
 شيخنا العلامة بن عرفة رحمه الله تعالى في كتاب  
 الاجارة بان كلامه علي كذا الحمامات انتهى ومن  
 خط الشريف نقلت واستفد منه ان هيئة الصبارة  
 مستعارفة بمصر القاهرة قبل القرن الهاسر بنحوه  
 قرين ان الاجارة المذكورة فاسدة كما حقه ذلك الفاضل  
 وايدنا حقه فيما تقدم قريبا **قوله** تخلية البعيدة باطلة

الي

الحاضرة قال بعض الفضلاء اطلقه فشم لما اذا مضت  
 مدة يتمكن من الذهاب اليها والوصول فيها ولا وقد صرح  
 سراج الدين رحمه الله تعالى في فتاواه بانها مضت  
 المدة المذكورة كانت قابضا وصورة ما اجاب به بعد ان  
 سئل عن شخص اشترى من اخيه دارا ببلد وهما  
 بلدان ارض وبيت البلد بين مسافة يومين ولم يقضها  
 بل ضل البايع بين المشتري والطبيع القليلة الشربة  
 فما يصح ذلك وتكون التخلية كالقبول **قوله** لا اجاب  
 اذا لم يكن الدار حصرتها وقال البايع سلمتها له وقال  
 المشتري سلمت لا يكون قبضا ما لم تكف الدار قربة  
 منها بحيث يقدر المشتري علي الوصول اليها والاغلاق  
 فحينئذ يصير قبضا وفي مسائلنا ما لم يحض مدة  
 يتمكن من الذهاب اليها والوصول فيها لا يكون قابضا  
 انتهى وصيند فاطلاق المصنف رحمه الله تعالى غير  
 واقع موقعه انتهى وقال بعض الفضلاء ما ذكره  
 المصنف رحمه الله تعالى من ان تخلية البعيدة  
 باطلا مخالف لما في المحيط هو في شرح الكنترو في باب  
 الهام قبيل باب خيار الشرط وقد اطنينا فيه **قوله**  
 فلو استاجر قريبا الي ارضه قال بعض الفضلاء يقع في  
 زماننا كثيرا اعترف المستاجر بالتخلية والتمكين ثم  
 يكذب ويدعي انه كان كاذبا في اقراره فهذا خليف يعني  
 المعرلة انتهى **قوله** الاشبهة فانه خليف علي قول  
 ابي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح المفتي به  
 والزمه الوقف لزم ما في ضمنه من الشروط بلذومه  
 اللهم الا ان يخرج علي قول الامام رحمه الله تعالى من



اشتراط الحكم للزوم والوقف ويكون كلام الخصاف رحمه الله تعالى  
 مفرد وصافي وقف لم يحكم به او علي قول محمد رحمه الله تعالى من  
 اشتراط التسليم للمتولي **قوله** ذكره الخصاف رحمه الله تعالى في  
 باب مستقل **اقول** قد راجعت عبارة الخصاف رحمه الله  
 تعالى فلم اري فيها التصريح بقوله ولو كان مكتوب الوقف  
 مخالفا له وان فهمت كلامه وفي بعض النسخ لما ذكره  
 الخصاف رحمه الله تعالى وهذه النسخة قابلة للتصحيح  
 بالتأويل **قوله** الا اذا شرط الواقف الاستبدال الى اخره  
**اقول** انما بينهما الاستتارنا علمنا المتكلم ببدل في عموم  
 كلامه واما علي القول بان لا بد كل فلا **قوله** فان للواقف  
 الانفراد لافلان انما كان له الانفراد دونه لانه هو  
 الذي شرط له وما شرط فهو مشروط له بخلاف فلان  
 لانه اشترط مع غيره فلا يتفرد **قوله** ومقتضاها اي  
 ما ذكر من قوله ما شرط الواقف لاثنتين لا مقتضى كلامه  
 القاصي فان رحمه الله تعالى كما توهه العبارة **قوله** كما في  
 الاسعاف **اقول** ليس في الاسعاف ما ذكره وعبارته  
 ولو جعل ولايته الي رجلين فقبل احدى او ردا الاضيق  
 القاصي الي من قبل رجلا اضيق يقوم مقامه وان كان  
 الذي قبل موصفا لذلك فقوة القاصي اليه امر الوقف  
 مفرد مجانب **قوله** في الدور والحوادث الجارية ابتداء كلام  
 لا تعلق له بما قبله والجاري والمجوز متعلق بقوله الا في  
 لا يندروا الظاهرات التقييد بالدور والحوادث اتفاقا  
 وكذلك اراضي الذراع الموقوفة **قوله** وعليه تسليم  
 اصرة السنين الماضية اي تسليم ما نقصت عنه اصرة  
 السنين الماضية **قوله** اذا ظفر السائل بالساكن يعني

وكان

وكان من جنس حقه قوله لا يقبل الا ببينة وذلك لاصحاح  
 قواطعها علي ما يقا دقا عليه لغرض من الاعراض **قوله**  
 يعطيه الثاني الصمد المعزول يعني ان الثاني يعطي  
 المعزول القدر الذي عينه القيم وادعي دفعه لكونه  
 لاصيف فيه **قوله** او قاف الامر الي اخره صيدا في الجملة  
 الشرطية وصوابها **قوله** ذكره في اتقع الوسائل في فقها اي في  
 من كلامهم وان لم يصدر صوابه **قوله** او ترجع عليه عطف  
 علي قوله اصل بعد التأويل بالمصدر من غير سابق  
 علي حد يسمع بالقيدي وان كان متاخرا والتقدير لو كان  
 بهارجوع الي بيت المال وذلك كخواتن يقصب الامير والسلطان  
 مال شخص في حياته من يده ثم يموت المقتضوب منه  
 عقيلا لا وارث له الا بيت المال فهذا المال المقتضوب وان لم  
 يكن حال اذ به بيت مال لكنه يرجع اليه فتأمل **قوله** ولا  
 استناب الصواب ولم يستنب **قوله** واستنابك اثنتين عطف  
 علي قوله ولم ان ياكل بعد تأويله بالمصدر **قوله** والواحد  
 عشرة ظاهرة ان الواحد مقطوف علي اثنتين وهو غير  
 صحيح لان يجعل بيت باب علفتها ثنيا وما يرد او يكون  
 التقدير وجمع الواحد عشرة وظايف **قوله** من يقول الي  
 اصره لعل العبارة ممن يقول وعلي تقديرها كذلك فهو  
 يدل من كثير **قوله** اما او قاف ملكها واقفها قال بعض  
 الفضلاء يحتمل ان يداد ملكها اصلها ما اي ملكوه  
 قبل ان يصير وقفها ثم اوقفوه كسائر الاوقاف  
 وتسميته حينئذ وقفها مجاز باعتبار ما يوله اليه وان  
 يداد ما هي اوقاف قبل الملك ثم ملكوها بطريق الاستدلال  
 مثلا وتسميتها اوقافا حقيقة **قوله** وهي قابلة بالشيء



الى ارضه قال بعض الغضلاء لعل المراد بها قابلية الاحكام  
 الاوقات ومراعات شروط واقفيها **قوله** كما بينت في الحقة  
 المرضية حيث قال فيها **المسألة الثانية** في صحة وقف  
 اراضي مصر **علم** ان الواقف لا يخلو اما ان يكون  
 سالكا لها في الاصل بان كان من اهلها حين من الامام  
 علي اهلها او تلقى الملك من مالكها بوجه من الوجوه  
 او غيرها فان كان الاول فلا حقا في صحة وقفه لو هو  
 ملكه كما صدر به الخصام رحمه الله تعالى وعنده وان  
 كان الواقف عندها فلا يخلو اما ان يكون وصلت يده  
 اليه بده باقطاع السلطان اياها له او بشرا من بيت  
 المال بعد ما صارت لبيت المال لموت مالكها وعدم  
 وارثه او يكون الواقف لها السلطان من بيت المال  
 من اعتبارات تكون ملكه فان كان الاول ففيه  
 تفصيل فان كانت موانا او ملكا للسلطان مع واقفها  
 وان كانت من حق بيت المال لا يصح كذا في الاسماء  
 والجمع بين وقفها هلال والخصام رحمه الله تعالى  
 للفقهاء الناصح رحمه الله تعالى وصدر الشيخ  
 قاسم رحمه الله تعالى في فتاواه بان من اقطعه  
 السلطان ارضا من بيت المال ملكا المنفعة هو  
 المودة لها الصنف فله ايجارها ويتطلب عونه او اقرا  
 من الاقطاع لان السلطان له ان يخرج منه ما  
 وان وصلت الارض اليه الواقف بشرا من بيت  
 المال علي الوجه الذي ذكرنا فان وقفه صحيح لانه  
 مالكها وتراعي شروط وقفه سواء كان السلطان  
 سلطانا او اميرا وعندها وما ذكره الخلال السيوطي

رحمه

رحمه الله تعالى في البيوع من انطلاقي شر وطعان  
 كان سلطانا او اميرا وان يستحق ربه من يستحق  
 من بيت المال من غير مباشرة للوطايف نحو علي  
 ما اذا وصلت للواقف باقطاع السلطان اياه من  
 بيت المال كما لا يخفى الا ان يكون بناءه علي اصل في مذهب  
 فلا كلام له فيه وان كان الواقف لها السلطان فاقف  
 الشيخ قاسم رحمه الله تعالى بان الواقف صحيح ايضا  
**جواب** يعطيه يسيل عن وقف السلطان عميق  
 فان ارضه ارضا من بيت المال علي مصالح مساجد  
 واقفي كان سلطانا امرا ليلكا اياها وذكره بان  
 كان السلطان يرفق قبلة ارضها علي رطل واولاده  
 ثم بعد هم علي مصالح ذلك المسجد وقال ان الارضيات  
 من السلطان يرفق المتقدم ليس صريحا في الوقف  
 فتضمن كلامه فيه حكم وقف السلطان من بيت  
 المال وارضاه لذلك وذكر في الفتح انه يجب علي  
 السلطان وقف مسجد من بيت المال انتهى **قوله**  
 يسيل عن الاستشرف برسباي كلمة عن هنا كلمة  
 من في مثله تفيد ان ما بعدها مصدرا لما قبلها  
 وسبب له علي طريق قوله سبحانه وتعالى وما  
 فعلته عن امر كذا لاية وقول ابن الحاصب رحمه الله  
 تعالى في باب التمييز قالوا عن مفرد كما ذكره نجم  
 الاعيان الرضي رحمه الله تعالى في شرح الكافية والمفني  
 يسيل سؤالا فاشيا عن الاستشرف برسباي هو سببه  
 وليست عن صلة لقوله يسيل كما هو ظاهر وقوله  
 اذا استقر في ارضه بيان للسؤال وفيه ما فيه  
 فذكره **قوله** ولا يراعي ما شرطه دايما كذا في نسخة عمر



ابن اوجاي رحمه الله تعالى وفي النسخ وهل يدعى  
 ما شرطه دأيا وعلى النسخة الاولى قال بعض الفضلاء  
 ان قوله دأيا ظرف للمنفى لا للمنفى فتكون المراد رفع  
 الايجاب الكلي لا السلب الكلي وضملة ظرف للمنفى  
 يستدعي السلب الكلي انتهى **قول** حيث كان وقفا  
 في المافع من مرعات ما شرطه دأيا كغيره من الاوقاف  
**قوله** الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف عارضة **قال**  
 بعض الفضلاء (الظاهر ان محل ذلك اذا كان في تاضيد  
 التعمد ضراب عين الوقف لما في الثانية اذا اجتمع من  
 غلة الوقف في يد القم شيء فظهر له وجه من وجوه  
 البر والوقف محتاج الى اصلاح والى ابطاله وحيث  
 القم انه لو صرف الفلة في الممرمة يموت ذلك البر  
 يتظان لم يكن في تاضيد اصله الوقف ومريمه  
 الى الفلة الثانية ضرر بيبه يخاف منه ضرر بالوقف  
 فانه تصرف الفلة الى ذلك البر وتوضر الممرمة الى  
 الفلة الثانية وان كان في تاضيد الممرمة ضرر بين  
 فانه تصرف الفلة الى الممرمة فان بقي شيء يصرفه  
 الى ذلك البر قال المصنف رحمه الله تعالى في البحر بعد  
 نول كلام الى ثانية وظاهره انه يجوز الصرف الى  
 المستحقين وتاضيد الهارة الى الفلة الثانية ان لم  
 يخف ضرر بين وفي الفتح ولا توضر الهارة اذا احتج  
 اليها وتقطعت الجهات الموقوف عليها الا ان لم يخف  
 ضرر بين فان صرف قدر **قوله** والبساط كذلك قال  
 بعض الفضلاء لم ينس كلام الحاوي رحمه الله تعالى  
 بهذا القدر فانه قال بعد قوله والبساط كذلك ما نصه  
 وهذا اذا لم يكن معينا على شيء يصرف اليه بعد عار

البناء

البناء انتهى والنسخة التي نقلت منها كانت ملكا  
 للمصنف رحمه الله تعالى فما اذري باي سبب اقتصر  
 عليها اقتصر عليه وقد شاعت مسألة تقدم الشقا  
 مطلقا في الديار المصرية وافي له بعضهم واشتهر  
 عزوه الى الحلوي القدسي رحمه الله تعالى والى هذا  
 الكتاب وقد اطلق على ما في الحاوي بتمامه فكن  
 على بصيرة انتهى هذا وقد رايت بخط بعض الفضلاء  
 ان المسجد اذا ضرب او ضربت الفرية ولم يكن إقامة  
 الشعاير به يستحق ارباب الشعاير والوظائف  
 معلومهم المقدر لهم اذ لا نقطيل من صحتهم على  
 قول ابي يوسف رحمه الله تعالى يعني من بقا المسجد  
 وعدم عورده الى ملك الواقف **قوله** فما كان بعناهم  
 الناظر **قوله** يجب تقديره بر من الهارة الناظر  
 في ذلك لا يكون بعناهم لعدم الاحتياج اليه حينئذ  
 كما اذا كان اهل الوقف يقصرون الفلة بانفسهم  
 ولا تقدر فلو وقع العمل فيه كالمسألة التي نص  
 عليها القاضي حان رحمه الله تعالى وغيره وهو طامو  
 وقفها على مواليه مع جملة ارض في فعل القاضي للوقف  
 قبا وجعل له عشر غلة الوقف وهي في يد جديا لمقا  
 ولا يحتاج فيها الى القيمة لا يستحق القيمة عشر غلتها لان  
 ما ياضه بطريق الاصرة ولا اصرة بدون العمل انتهى  
 لكن هذا في ناظره بشرطه الواقف ما اذا شرط كان  
 من جملة الموقوف عليه فيستحقه بالشرط لا بالهل  
 ومع ذلك ينبغي ان يكون متاضلا عنهم الا اذا كان ذلك  
 في زمن الهارة او العمل الذي يحتاج اليه الوقف فيكون

طعة



في معنى المدرس والامام انتهى وقد سئل المصنف رحمه  
 الله تعالى عن مدرس لم يدرس لعدم وجود طلبته  
 فقد رآه في الوقف فقال بحقه المعلوم **اجاب** بانه ان فرغ  
 نفسه للمدرسة بان حضر المدرس لغيره لغيره لغيره  
 استحق المعلوم لا مكان المدرس لغيره لغيره لغيره  
 قال في شرح المنظومة ان المقصود من المدرس يقوم  
 بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره  
 بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره  
 المسترورة استحق المعلوم **قوله** وظاهرة في الحاي  
 تقديم من ذكرنا قال بعض الفضلاء مثل المياش  
 والشاهد والسائد الناظر كما تقدم **قوله** فكذا هم اي  
 الامام والمدرس ومن الحق بها الجامعية في الاوقاف  
 لها شبهة بالاجرة الي اضره **قوله** وتربا رضة هذا بما  
 في التلقية في المسائل الدقيقة لابن الصايغ رحمه الله  
 تعالى ونقصه ما ياضه الفقهاء من المدارس ليس اجرة  
 لعدم شرط الاجارة ولا صدقات الفتي باخذها بل  
 اعانة لهم على صيب انفسهم للاستقلال بالعلم حتى  
 لو لم يحضر المدرس بسبب اشتغال او تقليق جازا فذه  
 الجامعية انتهى فلم يفده قال ابن الشحنة رحمه الله تعالى  
 في شرح المنظومة بعد نقلة كذا فيما تقدم فترى ان  
 الفقهاء ضاهى رحمه الله تعالى ما شهد له حيث عدل  
 في الكتاب من جملة التعليل **واجاب** المؤلف رحمه الله  
 تعالى بحله على الاوقاف على الفقهاء من غير حضور  
 مدرس ايا ما معينة ولذا قال في الفتنة الاوقاف بنياري  
 على العلماء لا يعرف من الفقهاء سني غيره ذلك للمقيم

ان

ان يفضل البعض ويحرم البعض ان لم يكن الحق على  
 قوم يخصون وكذا الوقف على الذين يختلفون الى هذه  
 المدرسة او على من يملك هذه المدرسة او على علماء بها  
 يجوز للمقيم ان يفضل البعض ويحرم البعض ان لم يتبين  
 الاوقاف ما يعطى كل واحد ثم رجع الاوقاف المطلق على  
 الفقهاء قبل الترخيص بالخاصة وقال يا فضل انتهى  
 قال العلامة فخر بن نجم رحمه الله تعالى في كتابه اجابة  
 السائل لاسئلة الحل وان كان صرف اللفظ عن  
 خلاف ظاهره كمن لا بد من صلاحية الكلام لقبوله  
 وهذا هنا في الوقف على الفقهاء مطلقا لما صحت الفاية  
 في قوله صني لو لم يحضر المدرس حينئذ بل الظاهر  
 اصلا الكلام على ظاهره كما فهمه شيخ الاسلام عبد  
 البر بن الشحنة رحمه الله تعالى اذ نظمه فقال  
 وليس باجدر وظ معلوم طالب فمن درسه لو غاب العلم  
 نعم لكان تقول ان قوله ليس اجرة اي محصة ولا صدقة  
 كذلك وليس المدعى انتهى **قوله** يا عتبارا لانه اذا اقتضت  
 المستحق المعلوم الى اضره قيل عليلا يجري على  
 اطلاقة بل يجب ان تكون المشبهة دليل ما تام  
**قوله** ثم مات في اثنا الستة قبل مجي الفلة **اقول**  
 ليس المراد به وقت صيرورة الزرع متقوما وقد  
 اشار المصنف رحمه الله تعالى الى ذلك بعطف قوله  
 وادراكها عليه عطف تفسير **قوله** بل يفترق الحكم  
 الى اجرة مبني الا فتراق في الوقف على الاولاد صلة  
 محصة والوقف على المدرس ومن بعثه ليس صلة  
 محصة بل له شبهة بالاجرة **قوله** كذا اضرها الطرسوي



رحمه الله تعالى ما قاله الطرسوسي رحمه الله تعالى قول  
 المتأخرين وما قول المتقدمين للمعتبر وقت الحصاد المستحق  
 ومن لا فلا قال في جامع القاصدين امام المسجد دفع الفلة  
 وذهب قبل مضي السنة لانتشار من غيلة السنة  
 والعبدة بوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد  
 يوم فيها المسجد يستحق فضاكنزية وموت قاصد في  
 خلال السنة انتهى وقد كتب المولى ابو السمو رحمه  
 الله تعالى مقري السلطنة السلما بنية رسالة في  
 هذا واصلاحات المتقدمين يعتبرون وقت الحصاد  
 والمتأخرين يعتبرون زمن المياشرة والتوزيع **قوله**  
 لا تقسح الاشارة بموت الموصي للوقوف الا في مسالتين  
**القول** ذكره بن وهبان رحمه الله تعالى في آخر شرحه يعني  
 في كتاب المعايير وهو في آخر كتاب من الكتب التي  
 اشتملت عليها مسألة المنظومة وقد ذكرنا هذا  
 المسالتين في النظر في الاضري في الشرح حيث قال  
 واراض علي غير المسين وفتحها اجازتها فسخ اذا مات موصي  
 قال في شرحه سؤال البيت من الوقف اي ارضه موقوفة  
 علي غير معين اجبرها من لها اجازتها وانفسخت بموت  
 سوان قلنا بعد ما انفسا حها في الوقف اذا كان غير معين  
 بموت احد المتفق فدين كما اذا عقد بطريق الوقف  
 والوصية **والجواب** ان هذا مخالف اجازة واقف ارتد  
 والهاديا لله تعالى ومات علي ردة بقدر اجبر لانها  
 بقدر ميراث الورثة وعلقت ان تصور فيها اجبر رة  
 ثم وقفت علي غير معين فان الوقف يصح عند من يقول  
 به فاذ مات الاصل انفسخت الاجازة انتهى قال العلامة

عبد

عبد البر بن الشيخ رحمه الله تعالى في شرحه **قول**  
 هذا الجواب لا يطابق سؤال البيت لانه مصور في وقف  
 او جبر وهذا موصد ملك لا وقف والله سبحانه وتعالى  
 اعلم انتهى **قلت** فلي هذا يكون المستثنى مسألة  
 واحدة لا مسائلتين **قوله** بخلاف ما اذا اقرط في ضيق  
 الوقف الي امره لم يعد المسألة الخالفة وقد ذكرها  
 في الخلاصة وفي الصيرفية سئل عن قيم مسجد  
 وموزنه لم تقضت بسط مسجد صلي اكلتها الارضه  
 قال ان كان له اجرة نعم والا فلا انتهى **قوله** حيث  
 هو قيد في الابدان والابا الى امره قبل هذا خلاف  
 المذهب بل يصح الفهم **والجواب** ان صفة الموقوف  
 عليهم لانه لو كان صفة للاخير كان قيد في عقبتهم  
 لانه الاخير **قوله** والي الاخير عند الحنفية رضيهم الله  
 تعالى قيل يفهم منه ان الحنفية رضيهم الله تعالى  
 يقولون يرجع الوصف الي الاخير مطلقا مع ان  
 المتقدم خلافة نقل في وقف هلال رحمه الله تعالى  
 فان قال لولدي وولد ولدي الذكور فهل للذكور  
 من ولده وولد ولده من البنين والبنات وفي  
 اوقاف الناصبي رحمه الله تعالى بعد ذكر ذلك قال  
 الا ترى انه لو قال علي ولدي وولد ولدي الفقرا اني  
 اعطي من كان فقيرا من ولد البنين والبنات انتهى  
 ورده اقول المولى رحمه الله تعالى في كتابه اجابة  
 السائلين ان هذا خطأ شامع عدم التدبير في الكلام  
 وذلك ان قوله ان الوصف يرجع للاخير يدل ايضا على ان  
 اليه في قوله ثم علي ولا دم ولو شك انه اخير بما عتبار



باعتبار المصنف وما كونه خلاف المتقول فمنوع لان ما  
قاله لارحمهم الله تعالى مبني على دخول اولاد البنات  
في اولاد الاولاد وقد علمت ان ظاهر الرواية عدم  
دخولهم والخلاف بينهما في دخول اولاد البنات في اولاد  
الاولاد ليس مما بحث فيه بل عدمه لدخول هذا متفق  
عليه لما قد علمته من اشتراط كون الموصود تكملا عن  
ذلك انتهى **اقول** في نظر فان قوله كان المراد بالاختيار المصنف  
اليه في قوله لارحمهم الله تعالى اولادهم ولا يشك انه اختير باعتبار  
المصنف ككله لا بصدر عن عاقل فضلا عن فاضل فان  
القاعدة المخرجة عليه هذه الجزئية مفروضة فيما اذا  
تقارب الوصف متقاطعين فكثر كما هو عبارتي ومسمى منه  
وظاهره ان لا عطف بين المصنف والمصنف اليه على  
ان المصنف اليه وان كان اختيارا في اللفظ فهو وانما يحسب  
المصرع **قوله** وان حمل كلاما لشارفية رخصهم الله تعالى  
فيما اذا كان العطف بالاولاد الى اخره قال العرفاء رخصهم الله  
تعالى في فوائده وقد اطلق اصحابنا رخصهم الله تعالى في  
الاصول والفروع العطف ولم يقيدوه باداة ومن حكي  
الاطلاق امام الحرمين والامام القزالي والشيخ **ب**  
رخصهم الله تعالى وزاد بعضهم على ذلك فجعل ثم قال  
طالوا كالمتولي حكاه عنه الرازي رحمه الله تعالى ومثل  
امام الحرمين رحمه الله تعالى بنى ثم قيدها بطريق البحث  
بما اذا كان ذلك بالاولاد وبما فيه لكن يبقى الكلام  
فيما اذا كان العطف في البعض بنى وفي البعض بالاولاد كما هنا  
**قوله** الاستدانة على الوقف لمصالح الوقف الى اخره قيل  
يدخل في ذلك ما لو عصب ارض الوقف عاصب وتقدر

صلاصها

صلاصها منه الائمة والوهي واقفه الفتوى ولم اري  
من صرح بها **قوله** وينبغي له الفل والوقفين الى  
اخره قيل المراد بالوقفين من غير عزل ولا يلزم من  
اصرها الا **قوله** وان كان يعيد اتمه المأخوذ **اقول**  
يقيد لهذا الاطلاق ما قدمه او ايد الكتاب اي كتاب  
الوقف **قوله** فاصبت بانه ان فوض في صحته ينتقل  
الى الحاكم الى اخره قيل عليه يلحج ان ينتقل الى الحاكم  
ولو فوض في مرضه في مرضه في الوقف في الوقف في الوقف  
بالشرط المنصوص عليه من الوقف لا في غير ذلك  
فحين ان يفوض في مرضه مثلا وهكذا الثالث والثاني  
فلا يهدى بالشرط اصلا انتهى **قوله** اذا وقف على فقرا  
قرايته الى اخره في الشرطانية نقلا عن جنس الفتاوى  
رجد وقف منزله على ولديه وعلى اولاده ابداماتا  
فالمراد بالسكنى ليس كما صق السكنى انتهى وهو صريح  
في ان الوقف اذا اطلق الوقف في الدار كان للفقلة لا للسكنى  
وهو كبقية الوقوع فليحفظ وبالحيور تلخص **قوله** ولا  
يد من بيان انه فقير اي لا بد من اقامته بالبيتة على  
فقره لانه يدعي الاستحقاق والدعوى لا تثبت بقول  
المدعي قال في تمت الفتاوى اذا وقف على فقرا قرايته  
في ريد يدعي الفلة ويدعي انه قريب الوقف وليس  
له امر تلزمه نفقته والقياس وانه من قرايته كلف  
اقامة البيتة على قرايته وانه فقير يحتاج الى هذا  
الوقف وليس له امر تلزمه نفقته والقياس انه  
لا يكلف اقامة البيتة على الفقلا لان الانسان الاصل  
فيه الفقر لا النصف وهو عدل ما لا لو كن قلنا يكلف

سلوا



البينة على ذلك ان الاستحقاق بالفقد الاصل في استحقاق  
 بالظاهر واستحقاق بالحال وان لا يصلح حجة للاستحقاق  
 كذا في شرح الفوائد للطرسوسي رحمه الله تعالى **قوله**  
 صرف الفاضل الى المصروف ثم ظهر دين علي الواقف  
 الى امره قال لبعض الفضلاء لمثل هذا صرف لفقد  
 المستحق ظاهرا انه مستحق فظهد انه محجوب بفقد  
**قوله** اذا جرت لهم في الفلة من الهارة فيلست شي  
 من ذلك مسألة فان فيها المستحق القديم على الهارة  
 وهي ما لو قال واقف الارض تكون غلة هذه الارض  
 لفلان سنة ثم من بعد ذلك لفلان اضرابا ما بقي  
 ثم بعده للمساكين فاصابت الارض الى الهارة  
 في السنة الاولى ولان عمدة في السنة الاولى ولم  
 يفضل من غلاتها شي لاستحقاق تاجر عمارتها  
 حتى تمضي هذه السنة ويأخذ صاحب هذه  
 السنة غلاتها لتلك السنة فاذا صارت الى الارض  
 عمدة من غلاتها لان تاجر الهارة سنة ليس  
 يخرجها عن الوقف وهذا الذي يصير اليه الوقف  
 ما عايش ان فائده غلة كانت له غلة ذلك في المستقبل  
 وذكر ذلك في الخصاف رحمه الله تعالى في اوقافه  
 انتهى وقيل عليه لا محل لهذا الاستشال ان محل قوله  
 الذي زيد لم يمت غلة الوقف تهيده ما اذا كان في  
 ترك الهارة ضرر بين ومحل مسألة الخصاف رحمه الله  
 تعالى ما اذا لم يكن في ترك تهيده الوقف هلاك الوقف  
 يستمر بذلك قول الخصاف رحمه الله تعالى لان تاجر  
 الهارة سنة ليس مما يخرج الوقف عن حاله **ثم اعلم**

ان التعميد ان يكون من غلة الوقف ان لم يكن الخبز  
 يصنع اصد ولذا قال في الولو الحجة رجل اصد دارموقو  
 ففعل المساجد ووافها فربطان تربط فيه الدواب هو  
 وضربها بضم لان فعل يفيد الاذن **قوله** فقد  
 استفيد منه ان الواقف الى امره قال بعض الفضلاء  
 ما افتار به الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى هو القول  
 المعتمد المختار للفتوي في المذهب كما في جامع المصنف  
**قوله** ولم يظهر لي وجهه وما يوجهه بان الاول لما تعين  
 للنظر رعاية المصلحة للوقف لم تكن الحاجة داعية  
 الى كون الثاني مسارا كاله **قوله** فليست امل وليد اجمع قال  
 بعض الفضلاء قد راينا فوجدنا الخصاف رحمه الله  
 تعالى صدر في كتاب الاوقاف بالكلية ان طرين  
**قوله** فانه يجب على الناظر ما سأل وقد ما يحتاج اليه في  
 المستقبل قد يقال قد ما يحتاج اليه في المستقبل غير  
 معلوم انه هو غير منضبط فلا يدري القدر الذي  
 يرصد للهارة وهذا امر يصلي الاستدرة فيه وعائنه ما  
 يقال ان الامر بقوص للدرصد فيرصد القدر الذي  
 يقرب على ظنه الحاجة اليه والله سبحانه وتعالى اعلم  
**كتاب البيوع قوله**  
 احكاما لم يفتل وقت حادثه وهي ان ما يوقف للجملة من  
 الارض هل للوكي بيعة ام لا انتهى **قوله** ينبغي ان  
 يقال ان كان شيئا خشي عليه التلف للوكي بيعة وان  
 كان لا يخشى عليه التلف فان كان صوابا له بيعه  
 لان موثقه ربما تشغف البينة وان كان عقارا لا



هذا ما ظهر لي تفقها والقول على تفصيله **قوله** تابع  
 لامة في احكام منها **اقول** منها ما ذكره في الظهيرية  
 لو تزوجها على جارية صلي عليا في بطنها لم  
 تكون الجارية وما في بطنها له انتهى ولقد وجهه ان  
 الحمل يخرج منها فلم يصح استئناؤه **قوله** خلاف المستأجرة  
 الي قوله كما في الرهن من الزيلعي رحمه الله تعالى وقد  
 عباره وانما الرهن كالولد والتمرة واللين والصوف  
 للراهن لانه متولد من ملكه وهو رهن مع الاصل  
 فانه تنبع له والرهن حق متأكد لازم يسري الي الولد  
 الاتري ان الراهن لا يملك اتصاله بخلاف الجارية  
 لانيه بحيث لا يسري حكم الجارية الي الولد فلا يتبع  
 امة فيه لان الحق فيها غير متأكد حتي ينقضي المالك  
 باطاله بالعداو بخلاف ولد المستأجرة والكفيلة  
 والمقصودية وولد الموصي بخدمتها بان المستأجر  
 صفة في المنفعة دون الفين وفي الكفالة الحق ثبت  
 في الذمة والولد لا يتولد من الذمة وفي القصب  
 السب البات البدل العادية بآزالة اليد المحقة وهو  
 معدوم في الولد ولا عكس انشائه فيطالنه فله صبي  
 والتبعية تجري في الاوصاف الشرعية وفي الجارية  
 الموصي بخدمتها المتحقق له الخدمه وهي منفعة الولد  
 غير صالحة قبل الانفصال فلا يكون يتبع لها **قوله** ولم  
 اري الا ان حكم ما اذا باع جارية وعملها قال افضل الفضل  
 يستفاد ذلك من حكم تقييده عدم صحة بيع الامة الا  
 عملها بان ما لا يصح افراده بالعدا لا يصح استئناؤه  
 من المفقد والحمل كذلك لانه بمنزلة اطراف الحيوان

لا اتصاله

الاتصال بها وسيع الاصل بيننا وله فالاستئنا يكون  
 على خلاف الموصوب العقلي فلم يصح فتصير بشرط  
 فاستدا والبيع يفسد به بخلاف ما لو باع امة وعملها  
 او مع عملها لا يفسد البيع كما يظهر لك عند التامل  
 انتهى **قوله** فيه نظرا لان هذا التقليل وان  
 اقتضى عدم الفساد فيما لو باع امة وعملها او مع  
 عملها لكنه معارضا بما يقتضي الفساد وهو الوجه بين  
 معلوم ومجهول يعني ان يقال وقد قدم قريبا انه يباع  
 مع امة للدين **قوله** فان عكس قولهم فساد بالبيع  
 كما صرحه **اقول** على الفساد في شرع الجمع الملكي  
 بانه جزء منها منفصل بها ضلقة وتسلم المبيعة بدونه  
 غير ممكن انتهى وعليه لا يظهر الفساد في الصورة  
 المذكورة لا مكان تسليمها معه فتأمل **قوله** بعد ما اعتق  
 الحمل لا يجوز بيع الامر ويجوز هبتها والفرق ان استئنا  
 ما في بطنها عند بيعها لا يجوز قصدا وكذا حكم الخلاف  
 الهبة كذا في الفتح وقرئ بقصص الفضل بان البيع  
 يفسد بالشرط الفاسد والهبة لا يفسد به واما  
 امتناع الهبة بهذا التبرير فلا اتصال ملك الوهاب  
 بالموهوب فان المذبر ياتي على ملك المالك بخلاف ما  
 اذا كان الحمل موقفا فانه لا ملك فله تصديقه ما منع  
 الجواز فتأمل **قوله** لاهبته بعد تبخير الحمل قال لا يملك  
 رحمه الله تعالى لو اعتق ما في بطنها ثم وهبها جازت  
 الهبة في الامران الجنين غير مملوك واستفاد  
 بطنها لا يوجب الفساد كما اذا وهب ارضا وفيها  
 ابيته كذا في ما اذا تبرر الحمل ثم وهبها صبي لا يجوز



الهبة لان ملكه فيها باق ولا يمكن ارضاله في الهبة  
 لان الميراث لا يقبل النقل من مكان الى مكان ولا يصح  
 الهبة في الامر بدونه الا انها مشغولة به وضار نظير  
 هبة النخل يدون الميراث الجوالق يدون الدقيق من  
 حيث ان كل واحد منهما ينع القيق **قوله** ولم اري من  
 حكم ما انا جعلت امة كاقرة من كافز فاسلم الى اخره  
 قيل مقتضى النظر انه لا يومر ببيعها لانه قبل البيع  
 هو هوم وية لا يسقط صف المالك وذك قال في الخانية  
 لو اوصي بما في بطن جارية بية لقلات ان كان في بطنها  
 ولد يوم الوصية بان جاز به لا قل من ستة اشهر  
 جازت الوصية وان كان ستة اشهر فاكثر فالوصية  
 باطله **قوله** ولم اري الا ان حكم الاجازة له **اقول**  
 هو بالذات اي رواية الحديث الشريف وية سقط  
 ما قبل الاجازة للمعدوم وما قبل الاجازة للمعدوم  
 غير متصورة لانها عليك المتأفق وهو لا يتاتي في  
 المعدوم واما الوقف والوصية تحت ياب الاستحقاق  
 لا التملك ولا لان الاجازة كتاب الى متفقدين او من  
 يقوم مقامهما ولم تكن للجل من يقوم مقامه **قوله**  
 وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية يعني عليه  
 كالوقف على ما يستحدثه الله تعالى من الاولاد  
**قوله** بل اولي لان الوصية تصح بالمعدوم كما تقدم  
**قوله** ولا يتبع امة في الجنابة الى اخره كذا في المحيط وهي  
 مسألة الجامع الصغير وذكر الحاكم الشهيد رحمه  
 الله تعالى في المختصر ان حكم الجنابة يسري من الام  
 الى الولد والصالح في سدادته الحق الثابت في الام

الي

الى الولد والارث كما في البيع الفاسد واذا كان الحق  
 في العين غير مستقر لا يسري الى الولد والارث  
 غير مستقر كما في الهبة واذا كان مستقرا من وجه  
 دون وجه فانه يسري الى الولد دون الارث كما  
 في مسألة المالك القديم وتفصيل الاحكام وبيان  
 اوصفها في العارية **قوله** وكذا لا يتبعها في حق الرجوع  
 في الهبة قيل عليه كيف يتخلل الجنين عن امة مع  
 كونه جنينا منها او في حكمه وهذا خلاف المسأله **قوله**  
 والفي صف الفقدا في زكاة الساعة لكن اذا كانت الام  
 دون النصاب بكل النصاب يضم الفصولان اليها  
 ولعله لا ينافي ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى لكون  
 التكميل لا يستلزم التبعية **قوله** ولا يتدني الجنين  
 بركات امة يعني الامام رحمه الله تعالى **قوله** فلا يتبعها  
 في ست مسائل الى اخره **اقول** المذکور غير المست  
 ويزاد عليها لانه لا يتبعها في الكتابة والاجارة وكذا  
 الاثنا والوصية بخبرتها فهي تسع **قوله** والوصية  
 به وله الى اخره واما الوصية عليه فقد ذكرها  
 قريبا في قوله وينبغي الوقف عليه كالوصية **قوله**  
 بالشرط المذكور في المتن في الوصية والاقترار وهو  
 ان يذكر سببا صائيا **قوله** ويجب نفقته لامة يعني اذا  
 طلقها وهي حامل يجب عليه نفقة الحمل ونفقة لامة  
 فان نفقة له لا لامة والاصح عند الشافعية رجوعهم  
 الله تعالى انها للام لا للحمل **قوله** ولا يتبع امة في شيء  
 من الاحكام الى اخره **اقول** يناد على ما ذكره في الجمع  
 من المكاتب ولوزوج عبيده من امة ثم كانتها



قوله بتبع امه في كتابتها وفيه ايضا من انكحة الكفل  
 ويتبع الولد صغير الا يورث دينه ويتبع الكتابي منها  
 الا الجوسي **قوله** رد المبيع بعيب بقضاء فسخ الحاضر قال  
 المصنف رحمه الله تعالى في شرحه على الكنتز عند قوله  
 ولو باع المبيع وزد عليه بعيب الحاضر واورد على  
 كونه فسخا مسائلا الا في لو كان المبيع عقارا فترد  
 بعيب لم يبطل **حق الشفع** في الشفعة ولو كان  
 فسخا البطل الثانية لو باع امته الحلي وسلمت ثم  
 ردت بعيب بقضاء ثم ولدت فابحها ابوالبايع لم  
 يصح رعوته ولو كان فسخا لصحت كالمولود بها  
 الثالثة مسالة الحوالة التي ذكرت هنا **قوله**  
**واجاب** في المصنف بانه فسخ فيما سبق للا في الاطام  
 الما صنية ثم قال بعد بسطر نظيره والدليل على ان  
 الفسخ انما هو في المستقبل ان زوايد البيوع للمستتر  
 ولا يرد هاهنا الاصل وكذا لو وهبها دارا واسلمها  
 فبيعت دار غيرها فاضلها الموهوب له بالشفعة  
 ورجع الواهب فيها لم يكن له الاخذ بشفعة كذا في  
 الفتح قال بعض الفضلاء وفي مسالة الحوالة اذا لم يبطل  
 على ايرجع المشتري على البايع بجميع الثمن **قوله**  
 على عدم صوابه فبطل القبط مطلقا اي سواء كان  
 البيع من المشتري او غيره لصديق بيع المنقول  
 قبل قبضه عليه **قوله** الاعتبار للمعني لا اللفاظ  
 يعني في العقود ويحسب ما قيل هذا في غير الايمان  
 كما في الآنية فاطلاق المصنف رحمه الله تعالى ليس في  
 حكمة على انهم قالوا ايضا الايمان مبني على الاعتراف  
 وقد

وقد تقدم التوفيق **واعلم** ان المعتبر في الامر الله  
 سبحانه وتعالى المعني وفي الامر الله الاسم يعني  
 اللفظ وذلك كمن قال لاصركا تب عبي ان علمت  
 فيه عيدا وكا نته ولم يعلم فيه عيدا لم يجز وفي امر  
 الله سبحانه وتعالى كذا في بيعه على هذا الشرط ولو  
 كان لم يعلم فيه عيدا جاز ومن ذلك لو اوصى بالثلث  
 للاصناف السبعة وصرف الى واحد يجوز وقيل  
 بصرف الى السبعة بخلاف الركا لان المعتبر في  
 امر الله سبحانه وتعالى المعني وفي الامر الله  
 الاسم كذا في شرح الجامع الصغير للميرزا تاجي رحمه الله  
 تعالى **قوله** ولو قال اعنت عبيد عني باللف الحاضر  
 الاقتضا هو صعد عبيد لمنطوق مستطوق لتصح  
 لمنطوق وهذا لما قال الامر اعنت عبيد عني  
 باللف اقتضى الامر الملك ولم يذكره فان الاعناق  
 باللف لا يصح الا بالبيع والبيع المقتضي والمقتضى  
 قول غير مذكور حقيقة جعل كالمذكور بشرعا فثبت  
 البيع مستقدا على الاعناق لانه بمنزلة الشرط  
 لصحته ولما كان شرطه كان يتبع للعتق اذ الشرط  
 اتباع فثبت للبيع بشرط المقتضى لا بشرط  
 نفسه اظها را للتنبيه صي سقطا هو الذي  
 هو كذا في البيع ولا يشترط كونه مقدورا لملك صي  
 صح الامر باعتق الايق ويعتبر في الامر الاهلية  
 للاعتاق ومن شروط الاقتضا ان لا يصرح بالثبات  
 به بل يذكر المقتضى محسبا لانه لو صرح به بان حال



المأمور ببيعته منك باللف واعتقته عندكم يجوز عند الأمر  
بل كان مبتدأ ووقع العتق عن نفسه ومعني قوله  
اعتق عبدك عني اعتق عبدك الذي كان ملكك ثم صار  
عند ملكي باللف عني **قوله** ولا يفسد ويرطل **قوله**  
كان ينبغي تقديمه فلا بد أن تكون الأمداء هلا وذكره  
في التقرير كما هو ظاهر **قوله** لا اللفظ يكون عليك للجهل  
فإن عليك لا يظهر اقتضا اللفظ فيه التملك لا  
وقفت صريح في معناه وإن أراد لفظ بني تحريم  
وكذلك **قوله** وينفقد البيع بقوله هذا كذا **قوله**  
**قلت** كيف ينفقد بقوله قد وقد شرطوا فيما  
ينفقد به البيع الماضي ولفظ قد موصوف للاستقبال  
الآن كالماضي معني من حيث أنه يستدعي سابقة  
البيع الآن استدعا الماضي بسابقة البيع بحسب  
الوضع واستدعا هذه بطريق الاقتضا كما لو قال  
بعتك عبدي هذا باللف فقال هو صريح عتق وثبت  
استثنيته اقتضا **الحاشية** ان العبرة في العتق  
للمعاني لا للالفاظ **قوله** وينفقد بلفظ الهبة الواضحة  
بمعني نظر المعني لأن الهبة بشرط الفوض هذه  
لفظاً ببيع معني وذلك كما إذا قال وهبت لك هذه الدار  
بالف أو هذا العبد بشورك هذا فرضي كان بما أجاز  
**قوله** ويلفظ الاعطاء قال في المحيط وينفقد بلفظ بذلة  
كذا انتهى **قوله** والاستشراك والأدنى أي ينفقد البيع  
بهمايان قال لا يشتركت في هذا وأدنى لك في كذا **قوله**  
والذي لو اذنبوا من رطل فقال البائع هو بعث  
وقال المشتري لا أريد على عشرة فأخذه وذهب به  
وصاع عنده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو بعث

كذا في

كذا في الثانية انتهى وفيه تأمل **قوله** والاقالة أي تنفقد  
بلفظ الاقالة كما لو قال اقل لك بكذا فقال قبلت علي قول  
أي بكذا لا أسكن في رهنه تعالى وعلي قول أي يفسد  
رهنه رهنه تعالى لا ينفقد وبه إذا لفظه أبو الليث  
رهنه رهنه تعالى وهو المختار كما في منية المفتي **قوله** ه  
وتنفقد الإجارة بلفظ الهبة والتملك إلى أمره قالوا  
لا تنفقد بلفظ البيع لأنه وصنع لملك الأعيان والأجر  
لتملك المتألف المهدومة كذا في شرح المختار في تاج إلى  
الفرق بين لفظ البيع حيث لا تنفقد الإجارة به وبين  
لفظ الهبة حيث تنفقد به قال بعض القضاة يمكن  
أن يفرق بين الهبة لما كانت أشبه بالإجارة من البيع  
لأن المال في كل منهما من جانب واحد صح استقارة لفظ  
الهبة لها بخلاف البيع فإن المال من الجانبين انتهى  
وقد ذكر في الذرر والفرق خلافاً في انفقاده بلفظ البيع  
وعبارة شرح المختار تفهم أن عدم انفقاده بلفظ  
متفق عليه **قوله** وينفقد السلم بلفظ البيع علي  
الاصح اعتبار الجانب المعني كما ذكره المصنف رحمه الله  
تعالى في البحر **قوله** أنه سقاط للبائع فمقتضاه عدم  
استدراجه القبول إلى المخر صفي أنه سقاط للبائع من  
حيث المعني وصي كان المعتبر في العتق والمعني لا  
اللفظ كما نلاحظ عليه معينا اللهم الآن يستثنى  
كل من القاعدة فليح **قوله** بيع الألف لا يجوز أخلف  
في بيع الألف ففيل فأسد وفيل باطل ورجح في الفتح  
القساد **قوله** ولو لولده للصغير في لفة ما في الذي  
رهنه رهنه تعالى والفتح حيث قال لا يجوز هبة لابنه



الصغير وليست في حجره بخلاف ما اذا باعه منه لان ما  
 بقي له من اليد يكفي في الهبة دون البيع لانه قبض  
 بالمال مقيوض من مال الابن وهذا قبض ليس  
 بالمال المخرج من مال الولد فكفت تلك اليد له نظرا  
 للصغير فانه لو عاد عا دالي ملكا للصغير وفي الثانية  
 لو وهب عبده الابن لولده الصغير لا يجوز وان  
 باعه جاز فقد عكس الحكم علي ما نقله الشارحون  
 رضيهم الله تعالى قال في الجرد لم اري احدا منهم  
 فيه علي هذا **واعلم** ان جواز هبة العبد لابي  
 لابنه الصغير مقيد بما اذا لم ياتي الي دار الحرب  
 كما في مسنة المفتي وقد افاد الزيلعي رحمه الله تعالى  
 انه يجوز تزويج العبد لابي **قوله** الشراعتي وجد  
 نقاد علي المباشرة الي اخره الاصل فيه كما في  
 القنية في باب البيع الموقوف ان من اشترى  
 شيئا لغيره بغير امره كان للعقد وان اجاز فلان  
 الا اذا اضاف اليه بان قال اشترى به فلان او  
 قبضته له او قال لبايع بعته من فلان وقال الفضو  
 اشترى او قبضت فحينئذ يتوقف ولا ينقد علي  
 العاقد انتهى وفي جامع الفصولين بشر الا يتوقف  
 اذا وجد نقاد علي المشتري حتي لو شري حرا بالغ  
 لرجل بلا امره فهو كمنفسه اجاز الرجاء او لا ولو لم يجر  
 نقاد عليه يتوقف علي شراؤه له كصبي وقت  
 محجور بن شري لغيره يتوقف فان اجاز جاز وعقد  
 علي المحجور لا العاقد وهذا لو اضاف العقد الي نفسه  
 واما لو اضافه الي من شراه له بان قال به من

فلان

فلان وقبضه فانه يتوقف علي فلان ولو قال اشترى  
 فلان فقال البايع بعته او قال بعته منك فقال المشتري  
 قبضت نقذ علي نفسه ولا يتوقف وهذا هو السبق  
 من فلان التوكيد ولا الامر فلو سبق احدهما فنشأ  
 الوكيل نقذ علي موكله وان اضاف الشرا الي نفسه  
 وعليه العهد فتمام الكلام فيه فليراجع **قوله** ولا  
 اجازة المتولي احيي الصواب ولا استحي المتولي  
 احيي كما هو ظاهر **قوله** بدرهم ودانق فبذل المبراد  
 القين فلهذا الاستحجار بدرهم ودانق فلا ينقد علي  
 الوقف بل علي المتولي **قوله** والوصي كالمتولي الي  
 اخره يعني لو استأجر الوصي لعمال البيت احيي  
 بزيادة لا يتقارب فيها يصير مستأجرا لنفسه  
 واخره من ماله وقيل الاجارة للصغير ويرد  
 الاجير الفضل علي الصغير والجواب في الآت  
 كالجواب في الوصي كذا في القنية وليس فيه ما عذره  
 اليها **قوله** الامير والقاضي الي قوله كما في سيرة الخانية  
 وعبارتها ولو ان امير القسطنطين استأجر اجيرا اكثر  
 من امير مثل قدر ما لا يتقارب الناس فيه فهل  
 الاجير وانقصت المدة كانت الزيادة علي حد  
 المثل بالهالة ولو استأجر القاضي للبيت اجيرا  
 بما لا يتقارب فيه فهل الاجير وانقصت المدة كانت  
 الزيادة باطلا ولو ان القاضي او امير القسطنطين قال  
 استأجرته وان اعلم انه ما ينبغي لي ان اقبل كان  
 صحيح الاخر في ماله كالقاضي اذا اخطأ في قضائه كان  
 خطاؤه علي المفتي له وان نقذ الجور كان ذلك عليه **قوله**



الذرع وصف المذروع الي اخره يعني قيل في الحاضر خيلا  
الكيد فانه اصل لان الصبرة تكل في الكيل فيصير  
كل قفتر منها اصلا منها بنفسه كانه بيع بمقدوره  
بخلاف المذروع لان الذرع هو الذي يخلقه هو المذروع  
ويبين قدره فلا يكون كل ذراع اصلا بنفسه واعا  
هو وصف للشوب مثلا **قوله** الا في الدعوى والشهادة  
فانها اذا شهد ابو صف فظهر خلافه ولا يقبل ولو  
ادعي جديدا مشارا اليه ولو ادعي وذكر انه عشرة  
امنا فاذا هو عشرة او ثمانية تقبل الدعوى والشهادة  
كذا في البزارية فليراجع **قوله** المقيوض على سوم  
السرا الى اخره اطلق الضمان وهو مقتدا عما اذا سمي  
التمن كاسياي او امر هذا الكتاب على ما عليه الفتوى  
لكن قال الطرسوسي رحمه الله تعالى انه لا بد من ذكر  
التمن من جانب المشتري لامن جانب البائع وحده وقد  
فرق المصنف رحمه الله تعالى في شرح الكنز بين المقيوض  
على سوم السرا والمقيوض على وجه النظر وقال  
ان ما نقله الطرسوسي رحمه الله تعالى عن القتيبي  
هو حكم الاخذ على وجه النظر وما اخذ على وجه النظر  
امانة وان المقيوض على سوم السرا بعد بيان التمت  
مضمون ولو كان ذلك من جانب البائع وحده انتهى  
وتعقبه بعض مفاصيريه من مشايخ مشايخهم  
الله تعالى بان ما ذكره (الطرسوسي رحمه الله تعالى) ليس  
خطا بل لم يرد مراده في الخطا وذلك انه اراد انه  
لا بد من شئتم التمن من الجانبين حقيقة وحكما  
اما الاول قط واما الثاني فان سمي امها او يصدر  
من الاخر ما يدرك على الرضا به كما في قوله هاته فان

رضيته

رضيته اخذته بعشرة فان سلمه بعد قوله دليل  
الرضي بخلاف قوله حتى انظر فانه لم يوافق علي باسمي  
بل جعله مقيضا بالنظر واعرض عما سمي وجميع ما ذكره  
وفيه تسمية امرها وصلوا بالضمان فهو من ذلك القسم  
الثاني عند القابل ومن نظر عبارة الطرسوسي رحمه  
الله تعالى وجد هاتين كما ذكرناه انتهى وقد نقضه  
اخره ايضا في شرحه على الكنز المسمى بالتمن هذا  
**قوله** ان المقيوض على سوم القرض مضمون كالقبول  
على سوم السرا مضمون بالقيمة بالقاما بلغت  
والمقيوض على سوم الرهن يجب ما سمي الا القيمة  
والفرق ان ضمان الرهن ضمان استيفاء وليس بضمان  
ميتدا فنيقدر بالدين ضرورة وضمان البيع ضمان  
ميتدا يجب بالعقد وليس على البائع والمشتري  
شي قبل القبض فوجب مضمون بالقيمة عند تقدير  
اليجاب المسمى لضمان القبض والمقيوض على سوم  
الرهن على وجه قرض فاسد يكون مضمونا ايضا  
وصوريته ان القيد لا جازا اذا اخذ هاتين شي لنقضه  
فهلك الرهن عنده فالقيد صام من لقيمة الرهن  
وان كان قرضه فاسدا لان القيد لا ملك الا قراض  
كذا ذكره الامام المحمدي رحمه الله تعالى **قوله** تكرر الاجاب  
بطل الاول الاول الى اخره في البحر واذا نقض الاجاب  
فكل اجاب بالمال انصرف قبوله الى الاجاب الثاني  
ويكون بيضا بالتمن الاول وفي الاعناق والطلاق  
على مال اذا قبل بعد الزمه اما لان ولا يبطل الثاني  
الاول **قوله** واذا قبض المشتري المبيع فاسد ملكه



يعني إذا قبضه ياذن البائع ملكه عينه لأنه مبادلة  
 ما كان مالاً فيفيد ملك بهذا الاعتبار وقيل أنه يفيد  
 ملك التصرف في المبيع لا ملك العين بدليله أن من  
 اشترى أمة سترافسدا لا يحل وطوها أو طعها ما  
 لا يحل أكله أو دار لا تحل الشفعة فيها والأصح أنه  
 تقتدر ملك العين بدليل عوارز عتاقها وثبوت الشفعة  
 بها كما في الزاهد رحمه الله تعالى وإنما يجوز التصرف في  
 المذكور لأن في الاستفصال بها إعداد صانع ذلك في  
 شرع المجمع **الملك قول** الأول لا يملكه في بيع الهائل  
 كما في الأصول إنما لا يملك في بيع الهائل بالقبض لأن  
 الهزل بمنزلة خيار المتبايعين لا يثبت بالبيع هالاً  
 الملك المشتري وإن انقلبه القبض كما لا يثبت  
 بالبيع الذي اشترط فيه خيار المتبايعين أبداً  
 وإن انقلبه القبض والجامع بينهما عدم اختيارها  
 الحكم بالهزل والشروط فيوقف الملك على اختيارها  
 له يرفع الهزل والشروط بخلاف ما لو كان البيع فاسداً  
 من وجه آخر حيث يثبت الملك به بالقبض لو جود  
 الرضي بالحكم فيه دون الهزل وفي الثانية والقنية  
 أنه باطل وهو مشكل لما لفته لما تقدم في كتاب  
 البيع من التفرقة بين الباطل والفاقد من أن  
 الباطل هو الذي لم يكن منقداً بأصله لا بوصفه  
 وبيع الهال متفعة بحسب أصله لأن أصله مال  
 مالم غير منققد بوصفه لأن الهزل بمنزلة خيار  
 المتبايعين وهو شرط فيه منفعة لها فتكون فاسداً  
 فكيف يكون باطلاً وإجاب بقبض الفضل عما في القنية

والخاتمة

والخاتمة بان مرادها بالباطل أن الفساد واستدراك  
 ذلك بانها لو أجاز له جاز ولو كان باطلاً صتيقة لما  
 جاز إذا لم يبيع الباطل لأن الحق الإجازة وما يدرك على  
 ذلك قول الخاتمة لأنه بمنزلة المبيع بشرط الخيار  
 وإجاب بقبض الفضل أيضاً بأن المراد بكونه باطلاً  
 لأنه يشبه الباطل في حكمه وهو عدم إجازة الملك  
 لكن يلزم من هذا كون الفاسد على نوعين نوع  
 يفيد الملك بالقبض ونوع لا يفيد وممن صرح  
 بفساد بيع الهائل ابن الملك رحمه الله تعالى في شرح  
 المنار وغيره من أهل الأصول بقوله أنه يشك على  
 كونه فاسداً أن القول قول مدعي الهزل لمواضلة  
 ومقتضى كونه فاسداً أن يكون القول قول مدعي  
 الجدل كونه مدعي الصحة وذلك مدعي الفاسد وهو القول  
 قول مدعي الصحة ولو أقام بينة فيبينة مدعي  
 الفساد أو في كمال في الخلاصة وفيه يوقف كسب الأصول  
 لو اختلفا في بناء البيع على الهزل وعدمه القول ملك  
 يدعي الصحة عند الإمام رحمه الله تعالى وطفن يدعي  
 الهزل عندهما **قوله** الثانية لو اشترى أهلاً من ماله  
 لابنه الصغير الحاضر قتل عليه القبض حصل  
 بالاستعمال لا قبله **قوله** الثاني يلزم من الاستعمال  
 القبض ولا يلزم من القبض الاستعمال وإذا كان كذلك  
 فالقبض يكون قبل الاستعمال والمقصود من العبارة  
 أن القبض بمجرد لا يكفي **قوله** الثالثة لو كان مقبوضاً في  
 يد المشتري **قوله** فيه أن قبضه لا مانع لا ينوب عن  
 قبض المبيع وصينيد لم يحصل القبض المعبر شرعاً



وإذا كان كذلك فلا صحة للاستثنا المذكور **قوله** ولا وطبها  
 لو كانت امته يعني في رواية كتاب البيوع ذكره في  
 النزاهة وذكر قبله لو وصلت من المشتري صار  
 ام ولد وعليه قيمتها لا عقدها وذكر في الكراهية  
 عن الحلواني رحمه الله تعالى بكده وطبها ولا يحرم  
 قبل وهذا اذا تزوجها قبل للزوج وطبها الظاهر نعم  
 وهل يطيب المهر للمشتري ام لا محل نظر **قوله** لا يجوز  
 ان يتزوجها البايع من المشتري اي لا يصح لانها  
 يصدد ان تعود الي البايع نظر الي وجوب الفسخ  
 فتصير كالخاتمة **قوله** اذا اختلف المتبايعان في المص  
 والمطلان في شرح الجمع المملوك فقلعت الفتاوى  
 الصغرى اذا اختلفا في الصحة والفساد المختار  
 ان القول بمدعي الصحة واذا اختلفا في الصحة والبطال  
 فالقول لمن يدعي البطلان وهو منكدر للفقد انتهى  
 قيل والظاهر القينة بينة المدعي الصحة لانها اكثر  
 اشياء اذا لا اصل عدم البيع وبينه البطلان انما  
 اثبت الاصل ولم يقدم اجدد بخلاف بينة البيع  
**قوله** الا في مسألة اقالة فتح القدر الجاهل فيه قيل ينبغي  
 ان لا يكون هذا الفرع دالا تحت الاصل المذكور لاحتاج  
 الي استثنايه لانه لم يدعي صحة القول وانما ادعي صحة  
 الاقالة والمشتري ينكرها فيكون القول قوله  
 انتهى **اقول** فيما قاله نظرات ادعي الاقالة مستلزما  
 لارعا صحة البيع اذا الاقالة لا تكون في غير الصحيح  
**قوله** واذا كانا علي القلب كالحالان وضه الخالف  
 ان المشتري بدعواه الاقالة يدعي ان الثمن الذي  
 يستحقه بالرد مائة مثلا والبايع بدعواه الشرايا قل

بما باع يدعي ان الثمن الذي يجب تسليمه الي المشتري  
 خمسون مثالا فنزلا فقلنا فيها فيما يجب تسليمه الي  
 المشتري مثله اختلفا فيها في قدر الثمن الموصف  
 للمخالف بالنص والا فاما بية التي هي الثمن الاول انما  
 ترد الي المشتري حكم الاقالة في البيع الاول وهي غير  
 الخمسين التي هي الثمن في البيع الثاني كما ترى **قوله** فالصلح  
 بعد الصلح باطل يعني اذا كان الصلح على سبيل الاسقاط  
 لما في الخلاصة فيل الثالث من البيوع ان المراد الصلح  
 الذي هو اسقاطا ما اذا كان الصلح على عوضه اصطفا  
 على عوض اخر فالثاني هو الجاني ولا يفسخ الاول كما بيع  
**قوله** والكاه بعد الكاه كذلك قال في الجوهرة رجل تزوج  
 امرأة بماية دينار ثم تزوجها ثانيا بعد يوم عاينة  
 وخمسين دينار لا يلزمه الا المهر الاول فحسب ولا  
 يفسخ العقد الاول اذا الكاه لا يحتمل الفسخ وفي  
 المبيع يلزمه العقد الثاني ويتفسخ الاول ويثبت  
 الانفساخ في ضمنه ضرورة نصحه الثاني ولا يكون  
 هذا ولا يكون هذا زيادة الا اذا قال بلفظ يدعي الزيادة  
 انتهى قال بعض الفقهاء ينبغي ان يثبت ثبوت منه ما  
 سبق من ان الفتنولي لو تزوج امرأة بالف ثم  
 تزوجها بالثمن والمهر الفان وقيل الف كذا في  
 المنية ثم ذكر خلافا بيننا لهما ثم قال وفي المنية تزوج  
 علي مهر معلوم ثم تزوج علي مهر اخر ثبت التسمية  
 في الاصح **قوله** وقيد في القينة بان يكون الثاني الجاهل  
**اقول** عبارة القينة باع دارا بالف ثم قال له نضرت  
 عليك بالدار وقيل المشتري مضد قته باطلة وله



الثمن يعني لان الصدقة ادنى من الشرا فلا يفسخ بها  
 ولو صدق عليه بالدار وسلمها اليه ثم باعها منه  
 ويقمن فسخ الصدقة كما لو باع ثم باع بأكثر أو بأقل من  
 الاول لان الصدقة كحكم الفسخ حتى لو تقاسمنا بعد  
 تمامها لتفسخ انتهى ومنه يظهر ان قوله أو جئت الى  
 آخره ليس في الفدية **قوله** ولا فلا يعني لعدم الفائدة  
 وبه يعلم انه لو باعه فضولي فحضر المالك وحده  
 البيع مثل الثمن الذي عقد الفضولي عليه البيع  
 فالاعتبار ببيع المالك وتكون رد البيع الفضولي هي  
 واقعة الفسخ **قوله** بخلاف الحوالة فانها نقل فلا يجتمع  
 بفيدان الى اعلية في الثانية غيره في الاول وهذا  
 خرج المسألة عن كونها من جزئيات القاعدة اذ  
 المتبادر من تحديده عقد البيع تحديده بالسبب الى  
 البيع الاول بعينه والمشتري الاول بعينه وكذا  
 الكلام في الصلح بعد الصلح والكفالة بعد الكفالة ووزان  
 في الحوالة اتحاد المالى اعلية والمخاربه في الحوالة بين  
 وصيه لا يفسخه من قوله لانها نقل فلا يجتمعان  
 وينبغي ان تصح الحوالة الثانية ويكون تأكيد  
 للاول على طبق الكفالة فتدبر ذلك **قوله** واما الاجارة  
 بعد الاجارة الى قوله كما في البرازية يعني في مسائل  
 الشيوع في الاجارة وقد ذكرنا لمصنف رحمه الله تعالى  
 في الشرح انه لم يطلع على نقل في هذه المسألة هـ  
 فالظاهر انه اطلع عليه بعد ذلك فان قال بفسخ هذا  
 الكتاب متاخر عن الشرح **قوله** التخليه تسليم في شر  
 المجمع الملكي في فضل التصرف في البيع نقلت عن  
 الاجناس التخليه بين المبيع والمشتري يكون

فبعضا

قبضا بشرط املها ان يقول البايع خليت بينك وبين  
 المبيع والثاني ان يكون المبيع بضرورة المشتري  
 بحيث يتمكن من اخذه بلا ما تؤول ولو باع صنعة في  
 الصحن وسلمها اليه فان كانت قربة منه بحيث  
 يتصور فيها القرض الحقيقي في الحال تكون قبضا  
 والا فلا والناس عنه عاقلون وهو الصريح والظاهر  
 الرواية والثالث ان يكون المبيع مقرا غير مشق  
 بغيره حتى لو باع دارا وسلمها الى المشتري  
 وفيها قليل من متاع البايع لم يكن تسليمها حتى تسليمها  
 فارعة ولو ضل البايع في داره بين المبيع والمشتري  
 لا يكون تخليته عند البايع يوسف رحمه الله تعالى حتى  
 لو هلك المبيع ومدها بعد هلاكها يهلك من مال  
 البايع وعند محمد رحمه الله تعالى يكون تخليته  
 فيها كمن مال المشتري وعليه الفسخ انتهى  
 وفي الخلاصة وكذا لو باع البايع والمشتري فيها وقت  
 البيع **قوله** وصح القاضي فان رحمه الله تعالى انها تسليم  
**اقول** تصحح القاضي فان رحمه الله تعالى مقدم  
 على تصحح غيره كما صح ذلك ونص على ذلك العلامة  
 قاسم رحمه الله تعالى في تصحيح القدوري رحمه الله  
 تعالى **قوله** حيا بالشرط يشتر في ثمانية لم يذكرها  
 المصنف رحمه الله تعالى هل يشتر للبائع حيا في  
 الثمن ام لا وفي السراجية رجل قال لا يشترى هذه  
 بهذه الدلالة التي في هذه الحاشية فقال نعم لها  
 ثم راي الداراهم فله الحيا وهذا يسمى حيا لا كنية  
 انتهى فقد اشيت للبائع حيا في الثمن **قوله** والخالف

هر



لها اي للزوجه لاهما معا وصلة من جهتها عين من جهة الزوجه  
**قوله** والعقد علي مال للمقتل لانه معا وصلة من جهته **قوله**  
 لا للسيد لانه عين من جهته **قوله** وللزوج عطف علي السيد  
 اي والزوج **قوله** والابراعت الدين الي اخره مخالف لما في  
 القمادية لو ابراه من الدين علي انه بالخيار والخيار باطل  
 وفيها توقف علي انه بالخيار كان الخيار باطلا **قوله** والتوقف  
 علي قول ابي يوسف رحمه الله تعالى مخالف لما تقدم  
 عن القمادية الا ان يحمل ما فيها علي انه قول الامام ومحمد  
 رحمه الله تعالى **قوله** والمزارعة والمعاملة قيل  
 عليه بثبوتها فيها بحث منه الا انه منقول وكذا في  
 الشرع انتهى **قول** يحملان المصنف رحمه الله تعالى  
 ظفرا بالمنقول بعد ذلك فان تصنيف الشرع سابق  
 علي هذا الكتاب والا فيبعد غاية البعد من مثل  
 المصنف رحمه الله تعالى ان يسوق ما حكيه مساق  
 المنقول والصرف والاسلم مقطوفان علي **قوله**  
 النكاح **قوله** البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين  
 الى اخره في الثانية باع زرعاً وهو يفيد علي انه يرسل  
 المشتري فيه دوايه جاز استحساناً وعليه الفتوى  
 انتهى قال يضمن الفضل هذه بصلح ان تكون  
 حقة كما عده المصنف رحمه الله تعالى **قوله** بشرط  
 رهنا بان باع شيئا علي انه يعطيه المشتري بالثمن  
 رهنا فان كان الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان  
 معلوما فان اعطاه الرهن في المجلس جاز استحساناً  
 كما في الثانية **قوله** وكفيله بان باع علي ان يعطيه هـ  
 بالثمن كفيل فان كان الكفيل غائبا عن المجلس هـ

فكفل

فكفل حين علم او لم يكفل كان فاسدا فان كان الكفيل حاضرا  
 في المجلس او كان غائبا وصنعه قبل الافتراق وكفل  
 جاز استحساناً كما في الثانية **قوله** واحاله يعني لو باع علي  
 انه يحيل البايع رجلا بالثمن علي المشتري فسد البيع  
 قياسا واستحسانا ولو باع علي ان يحيل المشتري  
 البايع علي غيره بالثمن فسد البيع قياسا وصار  
 استحسانا **قوله** معلومين بالصيغة التثنية صفة  
 لرهن وكفيل وكان ينبغي تقديره علي قوله واحاله  
**قوله** واطعاما لمشتري البيع مثل عليه لم يشخص  
 المراد منه لكن الظاهر ان الاضافة فيه من  
 اضافة المصدر الي فاعله **قوله** وحمل الجارية الي  
 اخره فيه ان الذي في الثانية نضه ولو استشري  
 جارية للظير علي انها حالب لم يجز البيع **قوله** وكونها  
 حلوباً اي البقرة مثلا وان كانت عابرة توهم  
 رجوع الضمير للجارية فانه غير صحيح اذ لا يقال  
 جارية حلوب بل يقال ذات لبن قال في الثانية باع  
 جاريته علي انها ذات لبن لا يجوز البيع وقيل يجوز  
 لانه بشرط لصناعة ثم قال بعد كلام ولو استشري  
 شاة او بقرة علي انها ضلوت روي عن الامام  
 رحمه الله تعالى وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه  
 الله تعالى **قوله** وفي كونها مقننة يعني لا يفسد هـ  
 البيع لو بشرط كونها مقننة وهو راية عن محمد  
 رحمه الله تعالى والظاهر عنه وعن الامام رحمه  
 الله تعالى الفساد **قوله** وكون الفرس هلالا اي  
 سهلا السيد لان الهلال لا يصير غيره هلالا فيجوز



كالواشترى عبدا علي انه حبان او كاتب كما في الثانية  
**قوله** وايضا الثمن في بلد اخر في البيزانية باع عبدا  
 علي ان يسلم الثمن في بلد الثمن حال فسد انتهي هـ  
 ومقتضاه انه لو كان موطلا لا يفسد ومقتضى  
 اطلاق المصنف رحمه الله تعالى عدم الفساد مطلقا  
**قوله** وضد النفل الي اخره في الثانية باع خفافيه  
 حرق علي ان يخرجه الي بايع حبان كالواشترى بطلا  
 علي ان يخرجه الي بايع وكذا لو اشترى من خلفاه  
 ثوبا وبه حرق علي ان يخطه الي بايع ويجعل عليه  
 الرقعة فان **قوله** صا طتها اي الرقعة **قوله**  
 ويبع العبد الي اخره في الثانية باع عبدا علي ان  
 يبيعه من فلان كان فاسدا وان باع علي ان  
 يبيعه جال انتهي ومنه يعلم ما في كلام المصنف  
 رحمه الله تعالى **قوله** وصحاح البيعة والمشتري  
 ذمي الي اخره كما في الثانية ذمي اشترى ارضا  
 من مسلم علي ان يتخذها ببيعة حبان البيع وبطل  
 الشرط وكثيره للمسلم ان يبيعه بهذا الشرط وكذلك  
 بيع العبيد علي ان يتخذهم حبان لان هذا شرط لا يخرجها  
 عن ملك المشتري **قوله** ويرضى الجيران (فنا عينها)  
 الي اخره في الثانية وليس هنا احد بطالب يحصل  
 الشرط فيجوز البيع كما لو قال لا يفسد علي ان يتخذ منزلا  
**قوله** ويرضى الجيران اذا عينها الي اخره في الثانية رجل  
 اشترى دارا علي ان يمان رضى جيرانه اخذها قال  
 المصنف رحمه الله تعالى لا يجوز البيع وقال ابو الليث  
 رحمه الله تعالى ان سمي الجيران وقال ان رضى فلان  
 وفلان

وفلان الي ثلاثة ايام اخذها حبان **قوله** الكل من الثانية  
 الا انه لم يرد بها علي هذا النمط بل ذكرها مستوية  
 باصنافها في فضل الشروط الفاسدة مع انها عند  
 كمال التقضي من كلامه تزيد علي ذلك **قوله** فتمت  
 كتابي النسخ والصواب قيمته مصوغا **قوله** الا اذا ادعى  
 الي البايع اي قبل الروية كما يدعي علي ذلك قوله فلا يرد  
 انذاره **قوله** وفيما انذرع الي نفسه الي اخره يعني لا  
 يتوقف علي اجازة المالك لانه لم يفسد اصلا قال  
 بقض الفاضل ويشكك عليه ما قالوا من ان المبيع  
 اذا استحق لا يفسخ العقد في ظاهر الرواية بقض  
 القاضي بالاستحقاق والمحقق اجازة تنطوي  
 ووجه اشتكاكه ان البايع باعه لنفسه لا للمالك  
 الذي هو المالك استحقاق انتهى ولم يذكر المصنف رحمه  
 الله تعالى حكم مال الوبايع واشتراه الفضولي من  
 نفسه وهي معدومة ان قد قدر ان الواحد لا  
 يتولي الطرفين في البيع الا الا ان قال بعض  
 الفضلاء وزدت مسائل علي ما ذكره المصنف  
 رحمه الله تعالى الاولى وبيع الفضولي مالا الصغير  
 الثانية وبيع الفضولي مال المجنون وهي في  
 الاولى والمعدومة **قوله** بيع المعدوم باطلا لا فيما  
 يتخذه قبل عليه هذا بيع معدوم بصورة وفي  
 الحقيقة بضميمة ما ائلفه بغير عقد شرعي انتهى  
 وقال بعض الفضلاء ليس هذا بيع معدوم لما هو  
 من باب ضمان المثلقات باذن مالكها عرفا سهلا



للامر ودفع الحق كما هو العادة انتهى وفيه ان الضمان  
 بالاذن بما لا يعرف في كلام الفقهاء وفي التمهيد جعله من  
 قبيل البيع بالتقاضي **قوله** من باع او اشترى اي لنفسه  
**قوله** ملك الاقالة الا في مسابيل يناد عليها مسالقات  
 ذكرها المصنف رحمه الله تعالى في كتاب الوقف الاول  
 اذا كان العاقد ناظرا قبله الثانية اذا كان الناظر  
 يعمل الاجرة **قوله** والمستوي على الوقف لو اجر الوقف  
 ثم اقال الى امره في القوارير الساجية اذ افسخ القيم  
 الاجارة مع المستاجر هل تنفسخ واذا صح هل تنفذ  
 عليه او على الوقف قال بعض الفضلاء ينبغي ان  
 يقول على حصول المصلحة في ذلك وعدمها كما  
 ذكره المصنف رحمه الله تعالى هنا وصدر به في البحر  
 فتلا عن القنية **قوله** والوكيل بالشر لا يصح اقالته  
 في القنية في باب الاقالة من كتاب البيوع واقالة  
 الوكيل بالسلم جائزة عند الامام ومحمد رحمه الله  
 تعالى كالامير وكذا اقالة الوكيل بالبيع واقالة الوكيل  
 بالشر لا يجوز اجماعا واراديا اقالة الوكيل بالسلم  
 الوكيل بشر السالم خلاف الوكيل بشر التمين **قوله**  
 خلافة بالبيع الى امره في البيع فتلا عن الظهيرية  
 والوكيل بالبيع انما يصح اذا كان قبل قبض الثمن  
 اما قبله فيملكها في قول محمد رحمه الله تعالى وفي جامع  
 القسولين الوكيل لو قبض الثمن للملك الاقالة  
 اجماعا فتأمل ما بين كلام الظهيرية وكلام جامع  
 القسولين وتخصيص قول محمد رحمه الله تعالى في كلام  
 الظهيرية

(الظهيرية)

الظهيرية غير ظاهرة وفي البرازية الوكيل بالبيع على  
 الاقالة قبل القبض او بعده من عيب او غير عيب  
 ومثله في ما مع الفتاوى فتأمل **قوله** الموقوف بطلان  
 عيوب الموقوف على اجازته **اقول** قد قدم خلاف  
 هذا صدر كما **قوله** ولها صور ثلث في شفعة الولو الحية  
 تصعبا ربحا ربحا باع ارضين وولد ارضا راض  
 ملازقة ببعض الاراض دون البعض كان له ان  
 ياخذ التي ملازقة من ارضين دون الاخرى انتهى اي  
 بالشفعة اذا كان الشفعي الاصل يطلب شفعة ما  
 كان لزيق ارضه وهو يطلب يقال للطالب امان  
 تاخذ الكلا او تدع اذا لم ير ضدا لشترى بتفرقة هـ  
 الصفقة ما لم يكن باختيار الشفعي ومثله وقوله  
 بل الضرورة انه لم يتمكن من اخذ ارضها وضار كما  
 لو اشترى عبدا او دارا صفقة واحدة كان للشفيع  
 ان ياخذ الدار بالشفعة دون العبد لما قلنا كذا هنا  
 انتهى فقد تفرقت الصفقة في الارضين وفي  
 العبد والدار **قوله** ولا رجوع له الا في مسألة في قسمة  
 الولو الحية نص عبارتها **قوله** تحقق الشفعة الحية  
 اما الصلح عن دعواها بما لا يجوز ويكون اقتدا لليمين  
 على الاصح لان الاصل انه متى توجهت اليمين نحو  
 الشخص في اي حق كان فاقترى اليمين بدراهم  
 وكذا الهادي عليه تفريرا بان قال كفر في او صللني او  
 رما في يسو وكوه صي توجهت اليمين نحوه فاقداها  
 بدراهم يجوز على الاصح وكذا اذا صالحت عن عيبه  
 على عشرة او من دعواه كذا في البحر فتلا عن المحقق **قوله**



بطلت ورجع له اي بعد تسليمه للشفعين **قوله** وبطل ولاشي  
 لها والظاهر ان السياق يقتضي كون الصبي المستر  
 لهما الذي هو كونه الامر بينهما لا الصلح لكونه  
 نظيره مسألة الشفعة **قوله** لم يلزم ان جعل الصبي  
 للمال المصالح عليه **قوله** ولاشي لها تأكيد وان  
 جعل للصلح فاذا نهى باقية على صحتها **قوله** وملك  
 النكاح اي الوطى فانه يجوز الاعتياض ببذل الخلع  
**قوله** وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوطى  
 قبل هذا كما قلنا قديمه فلو اضر قاعدة العادة بحكمة  
 من صحة الاعتياض عنها عملا بالعرف الخاص **قوله**  
 وصف الدق اي كون السيد مسترقا لهده فانه يجوز  
 الاعتياض عنه ببذل الكتابة والمال الذي يعتق  
 السيد عليه **قوله** والتفيل بالنفس مبيد اذ فيه قوله  
 لم يصح والحكمة مستأنفة **قوله** وفي بطلانها روايات الصحيح  
 الصبي وعليه الفتوى كما في المصنفات **قوله** والمعتد انه  
 صق من الحقوق ويبيع الحقوق بالانقراض لا يجوز وما  
 يبيع عين الطريق في ان يسوا صداي بين طول وعرضه  
 او لا اما الاول فظا واما الثاني فهو مقدر بقدر باب  
 البار العظمي كما في البصاية **قوله** الفقد الفاسد اذا تلف  
 به حق العبد لم يخرجه عما لزم ولا تغرق الفساد لتعلق  
 حق العبد بالثاني ونقض الاول انما كان لحق الشرع  
 وصف العبد مقدم خاصيته ولان الاول مشروع باصله  
 دون وصفه والثاني مشروع باصله ووصفه فلا  
 يعارضه مجرد الوصف **قوله** الا في مسايلا الاولى في البرازية  
 والثانية في قيامها مع الفصول **قوله** لكذا اذا زوج اي للبايع

فسخ

فسخ البيع بعد التزوج وليس المراد فسخ النكاح **قوله**  
 يجوز اعطاء الزيف الناقص في الجنائيات جمع جنائيات ما  
 يجي من الناس ظاهرا قال بعض الفضلاء يلحق بالجنائيات  
 حصول القاضي في زماننا انتهى وقد صحف بعض  
 الفضلاء الجنائيات بالبايات الجنائيات بالنون واستشكل  
 دفع الزيف فيها بان الارش الذي يعطى في الجنائيات  
 صق شرعي **قوله** ولو باعه داهيوسا لنها قال بعض  
 الفضلاء الظاهر ان الصبي المستر قال وكان وجهه  
 ان القصد السابق على عقد البيع قد استحق بالبيع  
 فلا يتمكن البايع من ابطاله بعد تأكيده **قوله** فلكي يبيع  
 نقض تصرفه من غير بيان المسألة ما اذا باعه  
 المشتري لامر ووجه ابطاله تمكنه من حقه الذي  
 هو جنس طبيعي **قوله** قيل لم يحسبه بدون  
 ابطال البيع **جواب** بانه متقدر لانه يصير ما يسا  
 ملكا لمشتري الثاني بغير اذنه ولا وصيه وكان  
 مضطرا الى الابطال **قوله** وله ابطال الكتابة لا يمكن  
 الحبس مع ابطالها ومع ايقاعها لان نقول نلزم ابطال  
 صق لهبد الذي هو ملك التصرف لكونه صرايد  
 فكان مضطرا الى ابطالها لتمكنه من الجنس **قوله**  
 او منه او من اجني بانه اشترت للصغير شيئا  
 مشتركا بين الاب والاجني **قوله** ومن باع ما كان  
 القايي بطل ببيعته يعني اذا اطله ما لعه وبه سقط  
 ما قبل فيه ان الظاهر ان هذه بقاؤه موقوف على الاجازة  
 لانه يبيع وصولي وقوله الا الاب المحساج هو مقيد  
 بغير العقار كما في عامة الكتب قال في البرازية ومن



مال الغائب بطل ببيع الا لالاب المحتاج وفي المقار لا يجوز البيع الا اذا  
 كان الالب صفيديا وقد في الاصلية ان الاما ايضا تمكك البيع  
 وفي ظاهر الرواية بخلاف الالب انكي والمفهوم من عبارته  
 ان البيع انما يبطل اذا كان الاجل النقصه بدليل ذكره في باب  
 النقصات فذلكا لمصنف رحمه الله تعالى له في هذا الباب يوهم  
 ان بيع مال الغائب باطل مطلقا مع انه اذا لم يكن لاجله  
 النقصه فهو موقوف لانه فصولي في ذلكا مملو ويدل عليه  
 عبارة صاحب الخلاصة رحمه الله تعالى وهي بنقصه الاثاث  
 واجبة مطلقا ما لم يرد من اذا لم يكن له مال وعلي رواية  
 الخصاص رحمه الله تعالى يجب على الالب والاما ثلاثا ولو  
 امتنع الالب من الانفاق على الصغار بحسب اذا كان موسرا  
 ومن باع من هو لا امتناع الغائب لاجل النقصه بطل  
 ببيعها خلا بيع الالب المحتاج وفي المقار لا يجوز بيع الالب  
 ايضا فقوله لاجل النقصه صريح فيما قلنا **قوله** عند بيع  
 الثمن قيد وهو مضمون بالقيمة ام بالثمن المسمى الظاهر  
 الاول **قوله** الحيلة في عدم رجوع المشتري بالثمن الى اخذه  
**قوله** في ثبات المشتري لا يوافق على الاقلار لما ذكر  
 لما فيه من الضرر عليه فكيف يتأتى ان يكون هذا حيلة  
 في ان المشتري لا يرجع على البائع عند استحقاق المبيع  
**قوله** فلو رجع عليه لرجع عليه اي لو رجع المشتري على  
 البائع بالثمن لرجع البائع على المشتري بالثمن في البيع  
 الذي اقربه بقي ان حاصلا الحيلة عدم تحقق رجوع  
 المشتري على البائع وهو منتف عند رجوع كل منهما  
 على الاخر **والجواب** ان المراد بالحيلة عدم نقص البائع  
 بالرجوع عليه بالثمن وعند تحقق الرجوع عين الضرر عليه

ورعا

ورعا كان الثمن الثاني اكثر من الاول فله الخط الاول في الرجوع  
 المقابل بمثله **قوله** كما في فروق الكرايس رحمه الله تعالى  
**قوله** صوابه كما في فروق المحيوي رحمه الله تعالى  
 ولو بشرط الخيار في بيع الفضولي لمن وقع البيع له بطل  
 العقد فلا يتوقف لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط  
 له مطلا لا يعني لانه حينئذ يكون داخلا على البيع والبيع  
 يبطل بالشرط بخلافه اذا كان خيار الشرط في غير بيع  
 الفضولي فانه يكون داخلا على الحكم والحكم لا يبطل بالشرط  
**قوله** في بطلان يموت الصانع معني لا تارة في المعنى وهو  
 يتبطل يموت امدا المتفق عليه وصحت كان اجازة في المعنى  
 فيبقي ان يبطل يموت المستصنع ايضا فلنجد **قوله**  
 وان اختلفا في مقداره فلا يخالف قال بعض الفضلاء حينئذ  
 قال قول قوله انتهى **قوله** قول هدي الاقل والبيته  
 بيته المشتري في الوجهين يعني لو اختلفا في اصله  
 ومقداره ولو اختلفا على مقداره واختلفا في مصنفه فالقول  
 قول المشتري والبيته بيته ايضا كذا في الحدادي رحمه  
 الله تعالى **قوله** الا في السلم قيل هذا لظاهره في عقد السلم  
 بعد الخالف كما في البيع ثم يجرد لظاهره في عقد السلم  
 الخالف **قوله** كقولهم فيها فيه ارضا الكافي على ضمير الرفع  
 المنفصل وهو مختص بالضرورة **قوله** كقولهم فيه ان  
 الظروف التي تقع عن ايات لا تجر بغير من من ظروف  
 الجرد **قوله** الكل في الشرع **قوله** ويشترط ان قيل لا يخفى  
 عليه ان عدم تحقق الربا بين شريكي العنان لا يخلو  
 عن اشكال انتهى فليدفع ايضا الكرماني رحمه الله تعالى  
**كتاب** **الكفالة والحالة**



**قوله** الا اذا ضمن له الالف التي له علي فلان بان قال اشهدوا  
اني قد ضمننت لهذا الرجل بالالف التي له علي فلان **قوله**  
غيره فلان وهو المديون قتل بدهائه انه قضاه قبل  
صحت الكفيل **قوله** فان الاصيل يبرأ دون الكفيل لان  
قول الكفيل ذلك اقرار منه بالدين عند الكفالة فلا  
يبطل الكفيل ولو اقام المديون بيعة بعد الكفالة يري  
المديون والكفيل جميعا في الثانية **قوله** التاخير  
عن الاصيل تاخير عن الكفيل لان المطالبة تتبع الدين  
فتاخر بياضه بخلاف العكس لان الاصيل لا يتبع الفرق  
في الوصف هذا اذا اضر بالمطالبة واما اذا كفد بالمال  
الحال موصلا الى شهر يباحل عن الاصيل ايضا لانه  
لامطالبة علي الكفيل حال وجود الكفالة فانصرف  
الاصل الى الذي كفد كذا في التبيين **قوله** الا اذا صالح  
المكاتب عن قتل العبد بمال اي صالح المكاتب **ولي**  
المقتول بمال موصلا في الزمة سواء ثبت القتل بالاقراء  
والبينة كما في الثانية **قوله** تاخرت مطالبة المصالح  
اخره مصدر مضاف الى فاعله اي تاخرت مطالبة  
الولي المصالح الاصيل الى عتقه **قوله** وله مطالبة  
الكفيل لان لانه كفد بمال واجب للمالك في الثانية  
**قوله** للمطالب متعلق باذامع ما فيه من الفصل **قوله**  
فانه يرجع علي الخبير الظاهر ان يقول علي الزوج **قوله**  
واذا قال لاهل السوق التي اخره هذه المسألة والتي  
بعد هاليسا من العرو ومن عقد **قوله** وكذا اذا ظهر حرا  
او مديرا او مكاتبيا بيتا ولا باطلاقة مديرا الفار ومكاتبه  
ولا بعد فيلان ذلك لا ينافي الرجوع عليه **قوله** ربيع المديون

والمكاتب

والمكاتب ما دام مكاتب **قوله** وكذا ما بين يديها وهو مال  
في المضاربة واحدا الشريك في الشركة **قوله** كالورقة  
والاجارة صورة الوديعة ان يودع اضر شيئا علي انه  
ملك المودع بغير الدال فملك الوديعة في يد المودع  
ثم استحققت بعد الهلاك فلما لم يضمن المودع بوضع  
رده علي ملكه بغير اذنه بمنزلة عما صب الفاضل  
والمودع الرجوع عما ضمن علي المودع لانه غره بان الورقة  
ملكه وصورة الاجارة امره بانه مثلا علي انها ملكه  
فهلك في يد المصالح استحققت قضيت المستحق المصالح  
كما تقدم في مسألة الفاربية فله الرجوع عما ضمن علي  
الموهر صيغ ضمن وغره بان امره ملكه **قوله** لان  
القضيت كانت لنفسه **قوله** الظاهر ان يقال في  
التفصيل لا يتلحق في الفاربية والجهة للملاحق **قوله**  
مسائل مهمة الي امره هذه المسائل المذكورة في القضية  
**قوله** فاشتره يناعلي قول اي اشتره انساني وفيه  
حذف الفاعل وهو علة في الكلام لا يجوز حذفه **قوله**  
ثم ظهر فيه غيبه فاحش فانه يبرره قال بعض الفضلاء  
لا رد في الغيب غير هذا الا ان يكون وليا او وصيا **قوله**  
وتفرع علي الشرط الثاني مسليما نالي اخره في تفرع  
المسألة الثانية علي الشرط الثاني نظرفان الرهن  
ليس عقدهما ومنه بل عقد توثيق **قوله** في باب استقرا  
بيوع الكبر ليس ما ذكر في باب المستقرا بل في باب  
الاستحقاق **قوله** فلا يلزم الزوج اضرار زوجته لانه  
لاضومته عليه **قوله** ولا ينفق من الخرج لسماع اي  
لسماع الدعوي عليها وكذا لو كان لها علي الفير دعوي



لا يمنعهما من الخروج كما في الولو الجية في الفصل الاول من  
كتاب الوكالة **قوله** الكفيل بالنفس عند القدرة فيه  
نذلك لانه اذا تعدد اصحاب المتكفل بنفسه لا يلزمه  
شي كذا في البحر المصنف رحمه الله تعالى اول كتاب  
السيرة **قوله** كما في جامع الفصولين في الثالثة والثلاثين  
**قوله** كما في الفتنه في باب الحبس والافلاس **قوله** فادعي  
الزوج انه دخل بها لعل في العبارة سقطا وصوابها  
فادعي الزوج انه دخل بها ورفع المهر اليها وطلب  
امضارها ليشب المدفوع اليها كما يرشد الله قوله  
الآتي وكذا لو ادعي الزوج عليه شيئا اخر **قوله** ذكر  
الولو الجي رحمه الله تعالى من القضا قبل عليه لم  
يوجد في الولو الجي بل في ادب القاضي في باب  
الافلاس والحبس **قوله** بقوله عن هبة ابي  
المشر وطفيها القوض حتى يصح الاستئثار لانه اذا  
لم يكن مشروطا لا يجب القوض فلا يكون دافلا  
حتى قوله ثم قام عنه غيره بواجب الي اخره **قوله**  
او بان يهب فلانا ومثله لو امره ان يصدق عنه  
كما في الجراح **قوله** في نظم هذا في سلك المستثنات  
نظر **قوله** واصله في وكالة البرازية فانه بين الوص  
والصايط هناك فليدفع فانه مهر وفي الولو الجية  
في الكفالة ويبيع في هذا وعلل له هذا في المال وما  
في غير المال فلا الا في مساييل ستاتي في القصب  
**قوله** في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع  
الي اخره قبل عليه لا يخفى ان ملك المال المدفوع ظاهر  
في مسألة الامر بقضا الدين عنه خلاف مسألة

الامر

الامر بالاتفاق عليه اذا يملك الامر المدفوع اليه في حقه  
ماله لانه لا شيء له علي المنفق كما ترى اللهم الا ان  
يقال للمالزمة مثل ما وصل اليه وصار ديناً عليه  
كان ما وصل اليه في مقابلة ذلك المنفق في ذمته  
وهو ماله **قوله** ان يقبض المال المقابل به اعم  
من ان يكون سابقا او لاحقا انتهى ولا يخفى ان صواب  
العبارة لا تعلق شي بالمنفق عليه كما يرشد الله قوله  
الآثم الا ان يقال للمالزمة مثل ما وصل اليه الي اخره  
**قوله** وذكر له اصلا في السراج في الفتاوى الظهيرية  
الاصلي في حبس هذه المسائل ان كل ما يطالب به  
الانسان بالحبس والملازمة يكون الامر بادا به  
مثبتا للردوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا  
يطالب به الانسان بالحبس والملازمة لا يكون الامر  
بادا به سببا للردوع الا بشرط الضمان انتهى قال  
المصنف رحمه الله تعالى في البحر لكان لا يخرج عنه الامر  
بالاقتناع علي البناء والامر بشراء الاسير قليلا  
انتهى **قوله** الا اذا قل بنفس فلان ابي شهر  
قوله لم يصدر كفلا في ظاهر الرواية عن اصحابنا  
رحمهم الله تعالى بقدم مضي الشهر ولا يطالب به  
في الحال وهو الصحيح المفتي به كما في الترتيبات  
وبعد مضي الشهر وتشرط البراءة من الكفالة  
وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يطالب به في  
الاصل واذا مضى الاجل يبدأ الكفيل وهو قول  
الحسن بن زياد رحمه الله تعالى وكان ابو علي القاسمي  
رحمه الله تعالى يقول قول ابي يوسف رحمه الله تعالى



انشبه يعرفنا ولو قال كفلت بنفس قلان شهد بصير  
 كفيلا ابدا قبل الشهد ويعدده وفي الثانية عن جميع  
 التفاريق لو قال ان كفيلا الي شهد بصير كفيلا بعد  
 الشهد الا انه لو سلم نفسه يري عن الكفالة لانه سلم  
 بعد السب **قوله** ابدا الاصيل يوجب ابدا الكفيل لان  
 الدين اذا سقط سقطت مطالبة وبيد الكفيل  
 ايضا يستيف الطالب من الاصيل وصنع المسالة في  
 ابدا الاصيل لان ابدا الكفيل لا يوجب ابدا الاصيل  
 لان الكفيل ليس بدين وانما عليه المطالبة اي  
 ويسقطها لا يسقط الدين **قوله** كفل بنفسه فافر  
 طالبه الي قوله فله اخذ كفيله بنفسه **فان**  
**قل** اي فائدة في اخذ الكفيل اذا كان المكحول  
 له اصلا في الطلب لعدم توجه الطلب بسبب اقراره انه  
 لاحق له على المطلوب **قلت** بل له فائدة لانه  
 يحتمل ان يكون الحق ليشيخ او لوقف هو متوليه كما  
 يتغير اليه وقوله الا اذا قال لاحق لي قبله ولا ملوك  
 الي اخره **قوله** في اخره كالة البداءة ضمان الفروا  
 اخره اي مذكور في اخره كالة البداءة ان ضمان الفروا  
 كضمان الكفالة لا كضمان الائتلاف هذا هو المراد  
 والله سبحانه ويقال في الهادي للسداد **قوله** لخلصه  
 منها اما بالاداء والابد **قوله** فيه ان الاصيل  
 ليس في وسعه تخلص الكفيل يا بذا الطالب **قوله**  
 وفي الكفالة بالنفس الي اخره معطوف على مخزوف  
 والتقدير لخلصه بالاداء والابد في الكفالة بالمال  
 وفي الكفالة بالنفس يرد الاصيل نفسه الي الطالب  
 قوله

**قوله** وينبغي ان يقيد بما اذا كانت يامره صريح في ان  
 صاحب الصغري لم يقيد بما اذا كانت الكفالة بما لا  
 وليس كذلك ونصب عبارة الصغري ومن ضمن  
 عن رسل ما لا يامره او بنفسه فاراد الخصمان يخرج  
 ومنه الكفيل قال محمد رحمه الله تعالى ان يان  
 ضمانة الي اهل فلا سبيل له عليه وان لم يكن الي  
 اخذ قلما ان يا خذ من خالصه اما باذا او ابدا عنه  
 وفي كفالة النفس يرد النفس بغيره ومنه يعلم  
 ما في نقل المصنف رحمه الله تعالى من ان الله تعالى  
 تعالى الهادي للسداد في القول والعلم **قوله** وهو ما  
 لا يسقط بالاداء والابد قال العلامة بن الكمال  
 رحمه الله تعالى والمداد بالاداء ما يعجز الحكيم وهو ان  
 يفعل فعلا يلزمه سقوط الدين فلا يرد النقض  
 بدون المهر لان سقوطه عطا وعنه لا ينال الزوج  
 من قبيل (الابد بالمعنى الحكيم **قوله** الا في مسألة لم  
 اري من اوضحها **قوله** نراد عليها مسألة  
 اضري وهي ما لو كانت عبيد كناية واحدة علي  
 ان كلا منهما من عن الامر عتقا باذا امرها  
 كذا البذل لان كل منهما اصيل في حق نفسه هو  
 وكفيل في حق صاحبه فاي امرها اري عتقا  
 لو ورد للمشر وطور جمع علي صاحبه بتصبيه  
 لانه قضى عليه دين يامره وكان القياس ان  
 لا يرجع لان كفالة غيره ضحية لانها انما تصح  
 بدين صريح يعني لانه يسقط بغير الاداء والابد



وهو التعيين لانه يرجع هنا ونص كقالت استحسننا  
لانه متعلق يا دكل منكم كذا في الجمع ومشرحه لابن الملك  
رحمه الله تعالى **قوله** لو كفل بالنفقة المقررة الي اخره  
قال بعض الفضلاء الظاهر ان هذا لا يخلو في مسألة  
النفقة بالاستحسان للحاجة اليه لا بالقياس وبما  
يشكل علي قوله نصع بالدين الصحيح عدم حوز الكفالة  
بيد السعاية عنده خلافا لما في السراج مع انه  
دين صحيح لا يسقط الا باذا والا يدا وهو لا يقبل  
التعيز وانما يشك مسألة النفقة في غير المسدات  
يا مرقاضه واما المسدات فلا شك فيها لانها لا  
تسقط الا بالاداء والابداك هو مقرر **قوله** تسقط  
يدونها اي الاطوالا يدا وهو الموت وهي يد قوله  
يموت امدها بدل من قوله يدونها ولذا أعاد الحار  
لان البدل علي نية تكرار الفاعل **والعلم** ان مثل  
الموت الطلاق ولو رجع **قوله** وكذا لو كفل بنفقة شهر  
مستقبل فيه ان النفقة تحجب يوما فيوما وانما تصير  
دينا بالمصني فكيف تصير النفقة المستقبلية دينا  
حتى نصح الكفالة لها **قوله** او ادعي وقال شهوري  
حصنور في الصغير ادعي وقال في بيته حاضره في  
المصدر وطلب من القاضي ان ياخذ من المدي عليه  
كفلا لا ياخذ الي ثلاثة ايام ولا في المجلس الثاني وهذا  
اذا كان المدي عليه غير معروف فان كان معروفا فكذا  
في ظاهر الرواية وروي عن محمد رحمه الله تعالى انه  
لا ياخذ وكذا في ظاهر الرواية يوفى هذا الكفيل وان كان  
المال

المال صغيرا وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كان المال  
صغيرا لا ياخذ الكفيل وهذا اذا كان المدي عليه من  
المصدر اما اذا كان غريبا لا يوفى منه كفيل انتهى وقيد  
بقوله حصنور لا انطوقا لانه يوري غيب او قال لا بيته  
لي يكفل لانه لا فائدة في الكفيل فان صحه في اليمين  
كذا في حواشي العلامة قاسم رحمه الله تعالى علي شرح  
الجمع لابن الملك رحمه الله تعالى **قوله** وياخذ كفلا  
يا حصنار المدي اي المدي به اذا كان منقولا قال  
في التتريمانية في الفصل الرابع من كتاب الكفالة  
يقدر كلام محمد المدي به لا يخلو اما ان يكون عينا او  
دينا او منقولا او عتقا فان كان منقولا كان المدي  
ان يطلب منه كفلا بذلك الشيء فان ابي ان يعطيه  
كفلا بذلك الشيء او وكلا بالخصومة فله ان لا يقبل  
مالم يعطه كفلا بنفس ذلك الشيء **قوله** ولا يجبر علي  
اعطا كفيل بالمال في التتريمانية وان كان المدي  
به دينا فقال المدي عليه ان اعطيك كفلا بالمال  
ولا اعطيك كفلا بنفسه فله ان لا يقبل وان قال  
انا اعطيك كفلا بنفسه فله ان يقبل منه **قوله**  
ويستثنى من طلب كفيل بنفسه الي اخره **اقول**  
يترد علي ما ذكره ما لو تقدم رجل الي القاضي فادعي  
وصيه من رجل واصغر معه رجلا ادعي عليه مالا  
لميت ولم يثبت وصية الوصي عند القاضي  
فقال الوصي للقاضي خذ من هذا الرجل كفلا  
حيث اثبت وصيبي واثبت الحق للميت فان  
القاضي لا ياخذ منه كفلا لان الكفيل لم يكن  
للخصم وهو بعد لم ينتصب خصما لانه لم ينتصب  
خصما اذا انتصب وصيا ولم ينتصب وكذلك الوكالة



عليه هذا القياس كذا في شرح ادب القاضي للحسام الشهيد  
 رحمه الله تعالى **قوله** اذا كان المدعي عليه وصيا الى اخره  
 اما اذا كان المدعي عليه وصيا او وكيل الى اخره يعني  
 وطلب منه كفلا الى اخره لانه لما لم تثبت الوصاية  
 والكفالة لم يصدر خصما فلا يجبر علي اعطاء الكفيل  
 ولو كانت وصايته تثبت عند القاضي لكان **قال**  
 الوصي لم يصل الي يدي شيء في مال الميت فالقول قوله  
 لانه منكر كالموارث اذا انكر وصول التركة يكون القول  
 قوله **قوله** او دينها غيرها انت الضمير مع عوده علي  
 البذل لا لتساويه التانيث من المصنف فاليه والله اعلم  
**كتاب القضا**  
**والشهادات والدعوى قوله** لا يعتمد علي الخط ولا  
 يعلم به في خزانة الاكل اصارا ابو يوسف ومحمد رهما  
 الله تعالى العبد بالخط في الشاهد والقاضي الراوي  
 اذا راي خطه ولا يتذكر الى دثة قال في العيوب  
 والفتوى علي قولها كذا في رسالة عبد البر ابن  
 الشحنة رحمه الله تعالى في العمل بالخط اذا ثبت  
 انه خطه سواء كان في القضا او الرواية او الشهادة  
 في الصك وان لم يكن الصك في يد الشاهد لان  
 القلط فيه نادر وانما التفسير ممكن الاطلاع عليه  
 وقلم ما يشبه الخط من كل وجه فاذا ثبت ذلك جاز  
 الاعتماد عليه توسعة علي الناس **قوله** فلا يعمل  
 مكتوب بالوقف الذي عليه خطوط العقبات هـ  
 الما صحت اليه الي اخره يعني اذا لم يكن في ايدي  
 العقبات وله رسوم في دواوينهم وتنازع فيه  
 اهله جملوا في القياس علي التثبت تمت برهن علي  
 شيء حكم له به واذا جملوا علي التثبت يصير حشريا

وتبقي

وتبقي عليه في يد القاضي ولوان قاصيا يولي بلدا فوجد  
 في ديوان من كان قبله ذكرا وقات وهي في ايدي  
 امنا ولها رسوم في ديوانه انه يعهد بها استحسانا لظنا  
 في الاسعاف في الفصل الذي عقده لبيان احكام  
 الاوقاف المتقادمة وعام الكلام فيه قليلا مع **قوله**  
 كما في وقف الخانية نص عبارتها رجلي يده ضيقة  
 في رجل وان عيها وقف واصغر منك فيه خطوط  
 الهدول والعقبات الما صنية وطلب من القاضي  
 القضا بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ان يقضي  
 بذلك الصك لان القاضي انما يقضي بالحجة والحجة  
 هو البينة او الاقرار والتكول اما الصك لا يصلح  
 حجة لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان علي باب  
 الدار لوح مصروب ينطق يا لوقف لا يجوز للقاضي  
 ان يقضي بالوقف ما لم يشهد الشهود وانتهى  
 وقد اقل المصنف رحمه الله تعالى في النقل باستفا  
 حة الحكم المذكور **قوله** ولو احصى المذعي خطه  
 اقرار المدعي عليه الي اخره الذي في الخانية ادعي  
 ما لا علي رجل واخرج صك فيه اقرار المدعي عليه  
 بذلك المال المدعي فقال المدعي عليه **قوله** اقرار  
 واراد ان يكلف المدعي علي ذلك فله ذلك كما لو قال  
 لرجل بعث منك عبدك بكذا فقال المدعي عليه  
 بعثك ولكن اقلني البيع يصح دعواه وله ان يكلف  
 علي ذلك وانتهى وفي الخانية ايضا ادعي علي رجل  
 ما لا فانكر المدعي عليه واخرج المدعي خطا باقرار  
 المدعي عليه بذلك فانكر ان يكون خطه فاستكبر  
 وكان بين الخطين مشابهة ظاهرا فختلفوا  
 فيه فقال بعضهم يقضي علي المدعي عليه به

ط



وقال اشدون لا يقضي وهو الصحيح ولو قال هذا عظمي ولكن  
ليس علي هذا المال لان كان الخط علي وجه الرسالة مصدرا  
معنونا لا يصدق ويقضي عليه وضط الصراف والسمسار  
حجة عرفا وان لم يكن الخط علي وجه الرسالة يكن علي  
وجه ما يكتب الصك والا فدار فان شهد علي نفسه  
بما فيه يكون اقرا لا يلزمه وان كتب الخط بين يدي الشهود  
وكتب عليهم كان اقرا لا وحدهم ان يشهدوا عليه  
سواء قاله اسشهدوا علي ولم يقدوا ان كتب بين يدي هـ  
الشهود ولم يقدوا عليه وكتب قال اسشهدوا علي بما  
فيه كان اقرا لا وحدهم ان يشهدوا وان لم يعلموا  
لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بما فيه انتهى وهما هنا  
ايضا في موضع اخر اذا طلب المدعي عين المدعي عليه  
في شيء فقال المدعي اخرج كذا سنة الحساب لا انظر  
فيه فقال المدعي لا اخرج فطلب من القاضي ان  
يخلفه قالوا ان امره القاضي ان يخرج فهو حسن ولا  
يجبره كالوطلب المدعي عليه من القاضي ان يسأل  
المدعي من اي وجه يدعي علي هذا المال ان سأل  
القاضي عن ذلك خفي وان لم يبين لا يجبره القاضي  
علي ذلك فكذلك هنا انتهى فانت تراه في هذه المواضع  
لم يذكر ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى وفي فتاوي  
قاري المهداية رحمه الله تعالى ما في الفها ذكره وعبارته  
انه اذا كتب علي رسم الصكوك نحو ان يقول فلان  
ابن فلان ان في ذمته لفلان الفلاني كذا وكذا وجد  
انه خطه خلف علي انه ليس بخطه لانه انكر الكتابة  
او يستكتبه القاضي فاذا قال له اهل الحبرة هما واحدا  
لزمه الحق وان اعترف بانه خطه وانكر ما فيه خلف  
حلف المقر له ان المقر به وقضيه وقضيه له وان لم يحلف

لا يقضي

لا يقضي له **قوله** وعلي هذا الاعتبار الي (مذهبه كذا في النسخ  
بالواو والصواب ان قال ان المقام مقام التفرع  
وقوله بكتابة وقف يجوز ان يقدرا بصيغة المصدر  
وبصيغة الفعل الماضي **قوله** الا في مسائل استثنائية قوله  
لا يعتمد علي الخط الا من قوله لا اعتبار بكتابة وفق علي  
كتاب او مصحف **قوله** كتاب اهل الحرب يطلبه الامان الي  
الامام اي كتاب اهل الحرب الي الامام لطلب الامان  
منه هذا هو المبدأ من العبارة **قوله** كما في سيرة الخانية  
فيل علي لم ترد في سيرة الخانية هذه العبارة والذي  
فيها وان اخرج الخزي كتابا يشبه كتاب الملك صدقه  
**قوله** بالوظائف الي اهل متعلق بالبدلات لا بالحقا  
يطلبه ظاهر العبارة وصلة الخاق محذوفة تقديرها  
اي بكتاب اهل الحرب وقوله ان كانت الهلة انه لا  
يزور اي كتاب اهل الحرب يطلب الامان من الامام  
ثم في الخاق الوظيف المبتنية علي البداة السلطانية  
بكتاب اهل الحرب نظرفان التزوير قد ظهر فيها  
وقطعت بسبب الايدي وقد ذكر في كتاب الفتاوي  
الظهيرية ان الهلة في عدم العمل بالخط كونه مما  
يزور ويفتعل اي من شأنه ذلك وكونه من شأنه  
ذلك يقتضي عدم الهلابة وعدم الاعتماد وان لم يكن  
منورا في نفس الامر كما هو ظاهر قال بعض الفضلاء  
الذي يظهر فيها ان الهلة واحدة وهو سنة المتقة  
في المسائل التي في كصيد الشهود الذين تظلمون  
علي حضرة السلطان اعني سلطان اهل الاسلام  
ومن ياتي بشهادته اهل الامام الامان من جهة اهل



الحرب **قوله** ورده بكتوهيات رحمه الله تعالى بانه لا يكتبت  
في دفتر الاماله وعليه قيل فيه نظرو من اي لسان  
هذا و ذلك فقد يكتبت ما ليس كذلك **قوله** وتمامه فيه  
اي من الشهادات **وجاملا** ما ذكره الفرق بين  
هذه المسألة والشهادة على الخطا انه لا يلزم من كتابة  
الشاهد خطه بقاؤه على شهادته لا سيما لرجوعه  
ولانه ما لم يود يصير وضع شهادته ملزما حتى  
لو قال هو خطي ولا اشهد به لا يلزمه بخلاف الصراف  
لانه لو اعترف بالخط وانكر لا يقبل منه سيما والعادة  
وضع التجارة امواله عند الصرافين بل لا يشهد  
بل يكتفي بخطه والخط والدرهم عند الصراف يحفظ  
عليها في يوم من مائة التزوير ولا انه يبطلان يصنع  
الاشياء خطه في دلائل عنده ايها الفقير والامر  
بخلافه انتهى وتقفية المرحوم قاضي القضاة  
عبد البر بن الشيخ رحمه الله تعالى في شرحه  
بان هذا الفرق فيه ما يقبل وفيه ما يرد لانه  
لو انكر الصراف كونه مستغول الذمة او اليدما  
كتبه خطه مما لم لا تقبل منه سيما وقد جرت  
العادة بالكتابة قبل التفتيش ثم قال وقد اختلف  
في مسألة الشهادة على الخطا راسية مهمة يجب  
الاعتناء بها فتشتمل على خبرين المذهب في المسألة  
انتهى **وجاملا** ما اشتملت عليه تلك الدراسة  
انتهى في سوال عن مستند طريق الشهادة  
على الخط عند حكم مالكي المذهب وحكمه مستوفى  
الشرائط الشرعية ونقله حكم حنبلي يري جواره

ومضى

ومضى في تنفيذ بانه قضى فيه وامضاه وانه طلب من  
الحنفى بتنفيذ حكم الحنبلي فامتنع عن ذلك مستندا الي انه  
لا ينفذ وان ذلك منقول عنده وطلب منه الجواب عن  
امتناعه هل له وجه ام لا وهل ينفذ هذا الحكم عند  
الحنفية رحمهم الله تعالى ام لا **فاجاب** بعد  
تقديم مقدمة وهي ان علمنا قسما الحكم ثلاثة اقسام  
قسم يرد على كل حال وهو ما خالف قطعي الكتاب كالحكم  
بجواز وصية الاب او موطوءة عليك عين لانه مخالف لقوله  
سبحانه ويقال ولا تشكوا امانكم ابا وحرمة النساء الا ما  
قد سلك الالية والسنة المشهورة والاجماع وقسم  
يعني بكل حال وهو الحكم في محل الاصل او امثله  
كثيرة وقسم ثالث اختلفوا فيه وهو الحكم المجتهد فيه  
وهو ما يقع الخلاف فيه بعد وجود الحكم فقال بعضهم  
ينفذ وقال بعضهم يتوقف على مضائق اضر  
وذكر ان جده شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وكان  
ضامرا لائمة الحنفية رحمهم الله تعالى قضى به  
بيان لترجيحه لتفوده دون توقفهم قال فاذا ائتمد  
هذا علم ان الحكم المسطور عنه ليس من القسم الاول  
وظاهرا بل هو دابر بين الثاني والثالث وقضى ما  
يكن ان يدعي فيه انه من الثالث وقد قضى به  
حنبلي واجاد حيث صدر في التنفيذ بانه قضى به  
وامضاه وكان حكم الحنبلي واقفا في محل مجتهد فيه  
فينفذ بالانفاق فلا وجه لتوقف الحنفية حنفية على  
استدعيان يدعي انه من القسم الثاني لان الاختلاف  
انما هو في كون الخطا حجة للقضا كما قالوا في القضا بانه



المحدود في القذف وفي القضا على الغائب ان البينة بدو  
حصم هذا يكون حجة للقضا وكذلك (التفصيل في هذه  
المسألة ما دروي محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ان  
كل شيء خالف فيه الفقهاء وقضى به القاضي ثم قضى  
به اذ يرى غير ذلك امضاه قال ابو الليث رحمه الله  
تعالى وبه باضالي هنا ما اجاب به ثم ذكر انه طلب  
من القاضي الحنفى ما استدل به من النقل وذكر  
انه ما في ادب القضا الحضا ف رحمه الله تعالى من  
مسألة القضا بشهادة رجل يشهد على خط ابيه  
ومن ثلها ولها بعد من المصنفين واكثر من الاحتجاج  
بقوله لا يلي رحمه الله تعالى ولو نفذ الفاضل ورده  
بان هذه المسألة ليست بالمسألة المسبورة عنها وكذا  
بها باطلا ووجه ذلك بالنقل والجري على القواعد  
والاستنباط في القواعد المنقولة في المذهب وذلك ان  
العيارات المنقولة عن محمد رحمه الله تعالى ليس فيها  
بعض صريح على ان هذه القضية لا تنفذ بعد تنفيذ  
قاصد اخر يليها قاصدة على ان من لم يرها اذ رفعت  
اليه تنفذها سالت عن حالها بعد ان تنفذها من  
يراهما صحيحة جازية وهذا في غاية الظهور وعلى  
سبيل النزول والتسليم وليست هذه مسألة الشهادة  
على الخط المعروفة عند السادة المالكية والحنابلة  
رضي الله تعالى عنهم في ذلك الى وجوه الاول ان  
المفهوم في كلام الاصحاب رضيهم الله تعالى حجة وعدم  
التنفذ بخط ابيه مفهوما التناذا لا يمكن خط  
ابيه لما في ذلك من كفة الولد يقصد تشييد خط ابيه  
وارادة

وارادة نقاذه والعلية بعد موته لم يثبت بين الابوة  
والبنوة لا يخفى فلا يقال اذا ثبت في الابن العارفين خط ابيه  
ففي القيد من باب اولي لا تنفذ ما كذبنا ولا انه لو اراد  
الشمول لقال على خط غيره ونفذ الولد فيه ولا يقال  
ان هذا القيد في كلامهم هذا الاما لا يخفى بل يجب حمله  
على معنى صحيح والثاني على سبيل التنزيل ايضا هو  
فهذا انما لا ينفذ لانه قضا بشهادة سواه وهذا  
وشهادة السوا هذا الواحد مجردة عن شيء اخر لا يكون  
حجة القضا بالاجماع فكان قوله محجورا لا يقول عليه  
والثالث القضا على الخصم في هذه المسألة ما ذكره  
الحسام رحمه الله تعالى في شرحه على ادب القاضي  
الحضا في رحمه الله تعالى حيث قال وصورته ان  
الرجل اذا مات فوجد ابيه خط ابيه في صدك علم  
يقينا انه خط ابيه فانه يشهد بذلك الصك لان  
الدين خليفة ابيته في جميع الاشياء لكن هذا قول  
مخوف ولا يعتمد عليه فليقل قول الجمهور من العلماء  
ومحمد بن الله تعالى الامن يشهد بالحق وهم يعلمون  
الاية وهو لا يعلم فان القاضي القاضي بذلك كان القضا  
باطلا فان رفع اليه قاصد اخر كان له ان تنفذ قاصد  
صريح في ان المرد به ان يشهد على شهادته خط  
ابيه لانه يشهد ان هذا خط ابيه فانه علم يقينا  
انه خط ابيه وعلى بان الابن يكون خليفة ابيته  
في كل شيء يعني فتكون خليفة في ان يشهد على شهادته  
به اياه اذ لا موطئ لهذا النقل هنا الا على هذا الوجه  
ولا شك انه لا مدخل للخلاف في شهادة القيد على الخط



حتى يسوي مع الابن فيها ويجعل بقصد الابن عن الحق  
 وايضا قوله وهو لا يعلم الاصح مع قوله علم يقينا انه خط  
 ابيه الا ان يكون الابن شهدا مستهد به ابوه لانه  
 لا يمكن ان يعلمه لان الخط قد فرض ان علم يقينا انه خط  
 ابيه فلهذا هذه المسألة ليس المسألة بها مسألة  
 النزاع بل هي هذا الاما لا لفظ الشك بل هي المسألة  
 في المذهب فلا عيرة بحمل غيره من المسائل على هذه  
 القياس على ما فهمه في مسائلنا واما كلامنا الذي  
 رحمه الله تعالى فانه وان كان لا يشهد في مسائلنا  
 بنفي الشكات فغير مسألة ولا يطرد فان اول المسألة  
 التي ذكرها وهي مسألة الحكم بالشاهد والمبين والاستحضر  
 اصد من علمنا انهم الله تعالى من قال ان بعد هذا  
 قاض اضرب يكون لقاض اضرب قاضه وقد يقال  
 رحمه الله تعالى في مشروعه انه لا يتقد ويوقف على امضا  
 قاض اضرب كده في اوصية الجامع وفي بعض المواضع يتقد  
 مطلقا وهذا يشهد لان قوام لا يتقد لا يستلزم عدم  
 التنفيذ اذا قضى به قاض اضرب وقد صدر صواب القضاء  
 المختلف فيه بمنزلة الفصل المجتهد فيه لتنفيذه يكون  
 قضا في محل الاجتهاد ويكون نافذا بالانفاق فكيف  
 يصور ان يكون غير نافذ ولو نفذ الف حكم قال  
 الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته قضى  
 بيننا هذا وعينه ثم رفع الحكم لا يراه صان له البطالة فان  
 رفع قبل البطالة اليه حكم يري صلازه وتنفيذه ليس حكم  
 اضرب لا يراه انما له البطالة وعلى هذا الاعتبار جميع  
 الاحكام المختلفة وذكر مسألة متروكة التسمية عمدا من  
 هذا

هذا العادي وقد ذكر في المحيط والنوازل انه يتقد عند الاما  
 رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى فيكون  
 حكما مختلفا فيه وينفذ بها لتنفيذ وفي الخلاصة اختلف  
 الى الامام ومحمد رحمه الله تعالى وتخرج جانب القول  
 بالجواز انما هو ثم قال ومن هنا شرع في الاستدلال  
 على كون الحكم بالشهادة على الخط مما يتوقف او يتقد  
 لا اول مرة فنقول اما بيان كونه لم يخالف نصا قطعا  
 من الكتاب قط لانه شهد فيه على هذا وذلك هو  
 الذي ورد به النص واما بيان كونه لم يخالف سنة هـ  
 مشهورة قط ايضا بل نقول ان السنة حجت باقامة  
 الخط مقام الخطاب فقد صرح الحضايق والصفار  
 رحمه الله تعالى وغيرهما في باب كتاب القاض في ذلك  
 واستدل بكتاب الله سبحانه وتعالى وبيان النبي صلى  
 الله عليه وسلم كتب الي الملوك وقام الكتاب  
 مقام الخطاب في اللزوم ولزمنا من الله تعالى وكذا  
 كان لزم الخليفة رضي الله تعالى عنه بعده هـ  
 والعقاة يهلون بذلك من لدن النبي صلى الله  
 عليه وسلم الي يومنا هذا من غير تكثير وكان  
 كتاب القاض في خطابه واستند الي الشعي والحسن  
 رحمه الله تعالى انهما كانا يولان بالكتاب ازاهاها  
 بنير بينة وعن محمد ابن الحسن رحمه الله تعالى  
 مثل ذلك في القاض اذا كتب لامير وقت وقصر فيها  
 قضية ويعتقها الى الامير مع ثقة ولم يشهد عليه  
 قال الاستحسن ان يتفذه اذا كان في غير صدق ادعى  
 انه سنة مشهورة وردت بالمنع فعليه البيان وما



كونه الخالف الاجماع فظهر بما قد ساء من اعطاء الصحابة  
رضي الله تعالى عنهم على الخط وقيامه عندهم مقام  
الخطاب ولا جانيات ينفذ اجماع بعد التاخير والامام  
مالك والامام احمد بن حنبل رضي الله تعالى عنهما  
خالفان فيه فظهر ذلك بهذا ان هذا الحكم لم يخالف الكتاب  
والسنة والاجماع وجميع كتب المذهب مصدرة بانه  
انما لا ينفذ ما خالفه ذلك **فان قلت** هذا فيما  
فيه اختلفا فهم ما الذي ليس عندهم فيه كلام يجوز  
ولا يمنع وقال المجتهد فيه قولا استند فيه الى دليله  
وخالفه اخر فقضي قاض بما ادى اليه اجتهاد واحد  
منهم **فان قلت** المعتبر في صيرورة المحل  
مجتهدا فيه اختلفا في الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
ومن بعدهم ولم ينقل هذا **قلت** هذا فيما فيه  
اختلفا فهم ما الذي ليس عندهم فيه كلام يجوز ولا  
يمنع وقال المجتهد فيه قولا استند فيه الى دليله  
وخالفه اخر فقضي قاض بما ادى اليه اجتهاد واحد  
منهم **فان قلت** لم يكن مخالف لما ذكر وقد تقدم من  
كلام مستأخرهم رضي الله تعالى عنهما ما يدل على ان المحل  
اجتهاد بغير سباده الى حكم حاكم ببلاده حجة فكيف وقد  
انضم الى الحكم بذلك حاكم اخر ببلاده جانيبا بمصاحبه  
واجازته والقول بان اختلفا في الامام مالك والامام  
الشافعي رضي الله تعالى عنهما لا يصير في صيرورة  
المحل مجتهدا فيه قول الخصاص رضي الله تعالى عنه  
وقد اشار محمد بن محمد رضي الله تعالى عنهما في السير الكبير الى اعتبار  
وصدق الصدر الشهيد رضي الله تعالى عنهما في فتاواه بان

المختلف بين السلف والخلف بين الصحابة رضي الله تعالى  
عنهم مستند لا على ذلك مما نقله عنه ما دون شيخ الاسلام  
فواهد زاده رحمه الله تعالى القاضي اذا قصر في الماذون  
في النوع انهما دون في نوع واحد عند شرط العقاب بصير  
متفقاً عليه حتى لو رفع الي قاض اخر يري خلافا مضاه  
ولا يبطله ذلك مجد رحمه الله تعالى في الماذون الكبير  
وقد صدر المحقق بن الهمام رحمه الله تعالى في شرح الهداية  
بان القول بعد مراعاة خلاف الامام مالك والامام الشافعي  
رضي الله تعالى عنهما لا يجوز عليه وانما لا شك في  
اجتهادهم وتصير المحل باختلفا فهم مجتهدا فيه هـ  
واستفيد في ذلك للمنفرد حيث قال وقد نرى في  
اشكالهم بعد المسألة اجتهادية بخلاف بين  
المسأخ رحمه الله تعالى حتى ينفذ العقاب باحد القوي  
فكيف لا يكون ذلك فالم يهرف الخلاف الا بين هؤلاء  
الائمة رضي الله تعالى عنهم ما في اليد الصغيرة عن الخلو في  
رحمة الله تعالى ان الاب اذا خالف الصغير على صداقها  
وراه جبالها بان كانت لا تحسن العشرة مع زوجها فان  
قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه يصح ونزول  
الصداق عنه ملكها وبطل الزوج عنه فلا فضي به  
قاصد نفذ انتهى **قوله** لا يكون اقرا اعلية عليه في  
البنازية بان المحفوظ عن اصحابنا رضي الله تعالى  
انه قال كلما اقتر به فلان علي فانما مقربه لا يلزمه  
شي اذا اقتر به فلان يعني فيها هنا ولي لا يكون اقرا  
وقد استقطا المصنف رحمه الله تعالى من عبارة  
البنازية هذا التعليل **قوله** وقال للمدعي عليه ما ذكرنا  
اي ما كان في جريدتك فعلي **قوله** كان تصدقنا مقتضى

ففي

المختلف



السياقات يقول اقرار **قوله** لان التصديق لا يلحق بالجهول  
 قليل لقوله كان تصديقا **قوله** ولذا قالوا المديون لا يضرب  
 الي اخره في البرازية لا يضرب المديون ولا يعيد ولا يهدل  
 ولا يواجد ولا يقيم بيت يدعي صاحب الحق اهانة **قوله** لا  
 في ثلاث استثنائ من قوله من عليه حق لا من قول المديون  
 لا يضرب كما هو ظاهر **قوله** الا اذا امتنع من الاتفاق علي  
 قد يبيها ذكره في النققات من ذكره ذكره العلامة المفيدة  
 رحمه الله تعالى في الدرر شرح نظم الكثرة نقلا عن اليداع  
**قوله** لان التصديق لا يلحق بالجهول اي لا يكون متعلقا به  
 ويحققه ان التصديق عبارة عن تصور الطرفين  
 الحكم والحكم علي الشيء فرع عن تصوره وتصور الجاهل  
 يتقدرا فلا يتعلق به التصديق **قوله** وكذا نفقة  
 القريب تسقط بغيري الزمن **قوله** فيه ان هذا  
 محذور غير كاف فان نفقة الزوجة تسقط ايضا  
 بغيري الزمن وليس الحكم فيها كذلك والمراة نفقة القريب  
 ذي الرحم المحرم لا مطلق القريب ومثل القريب الاولاد  
 الصغار قال الاستر وشي رحمه الله تعالى في جامع  
 احكام الصغار رجل له اولاد ولا ملة للصغار ايضا  
 هل يفرض النفقة علي الاب ان كان الاب قادرا علي  
 الكسب يفرض عليه النفقة فيكسب ويتفق عليهم  
 لان نفقة الاولاد كالصغار لا تسقط بالفسرة  
 وان اعيان فيكسب ويتفق عليهم يجبر علي ذلك  
 ويجبر كجلا فسايد المديون فان الامور وان علما  
 لا يجبرون بديون الاولاد والفرق في الذميرة ونماه  
 في الكتاب المزبور من النققات **قوله** وصفها في الجماع

يقوت

يقوت بالتأخير **قوله** قد صدروا بان صفها في الجماع يعني  
 وقضا انما هو مرة واحدة في العمر لا في زمان كما في الزيلعي  
 رحمه الله تعالى ومنه يظهر ما في قولنا لمصنف رحمه الله  
 تعالى وصفها يقوت في الجماع بالتأخير الي الوطى **قوله** لا  
 خلف علي حق مجهول **قوله** والصواب لا يخلف  
 علي دعوي مجهول كما هو ظاهر **قوله** قلوا رعي علي شريكه  
 صناية الي اخره قال بعض الفضلاء الخلف هذا ما في فتاوي  
 قاري الهداية رحمه الله تعالى حيث جاب عما اذا رعي  
 احد الشريكين او الاضواء رب المال علي العامل في مال  
 المصاراة صناية وطلب من الحكم يمينه انه ما طانه  
 في شئ ولانه اذا هذ يلزمه الامانة امر لا **جواب** اذا  
 رعي عليه صناية في قدر معلوم وانكر طلق عليه  
 فان خلفه بري وان تكاثرت ما ادعاه وان لم يبين  
 مقدار فلكذلك الحكم لحت اذا نكل عن اليمين لزمه ان  
 يبين مقدرا لما كان فيه والقول في مقداره للمقدم  
 عليه الا ان يقيم خصمه بينة علي الاكثر انتهى وان  
 صير بيان قاري الهداية رحمه الله تعالى لم يستد فيما  
 افتمى به الي نقل وصيته لا بها رضاء نقله لمصنف  
 رحمه الله تعالى عن كافي **قوله** كما في دعوي الخاينة  
 وعبارتها وان رعا رعي علي رجل انه استهلك مال  
 وطلب الخلف من القاصي لا خلفه وكذا لو قال كان  
 هذا شريك وقرضان في الرخ ولا أدري قدره لا يلتفت  
 اليه وكذا لو قال يلغني ان فلان ابن فلان اوصي لي ولا  
 ادري قدره ولا ادان خلف القاصي لا يجيب القاصي  
 الي ذلك وكذلك المديون اذا قال قضيت بعض ديني



ولا ادري كبر قضيت او قال سيستقدم واراد ان يحلف الطالب لا يلتفت  
اليه قال شمس الائمة الجلولي رحمه الله تعالى الجهالة كما منع  
قبول البيعة تمنع الاستحلاف ايضا الا اذا اتهم القاضي وهي  
البيعة او قيم الوقف ولا يدعي عليه شيئا معلوما فانه يحلف  
نظرا للوقف والبيعة **قوله** كما في القضية يعني في باب الاستحلاف  
وعبارتها ادعي جنابية مطلقة علي مودعه قيل لا يستحلف  
حتى بعد ريشي فيستحلف عليه وقيل يستحلف باسمه تعالى  
ما حان فيها امت فانت حلف بري وان نكل يجبر علي بيان قدر  
ما نكل عنه ومنه يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى من  
الخلل **قوله** الدابعة الرهن المحمول الذي لو ادعي الرهن رها  
بجهول لا فانك المبرقة فانه يحلف قال في جامع الفصولين  
ين السادس لو ادعي انه رهن عنده ثوبا وهو ينكر  
تسمع يعني واذا سمعت يحلف **قوله** الخامسة في دعوي  
الفصل في الدار والفرز ولو عصب مني عين كذا ولا  
ادري قيمته قالوا شمس قال في الكافي وان علم بهين القيمة  
وقال عصب مني عين كذا ولا ادري اني رها لغيره او قيمته  
ولا ادري كم كانت قيمته ذلك في عامة الكتب انه تسمع  
الدعوي لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان  
القيمة لقصر به انتهى وقاعدة صحة الدعوي مع هذه  
الجهالة الفاحشة توجه اليه علي الخصم اذا انكر  
والجبر علي البيان اذا اقر ونكل عن التمين فليست املا  
فان كلام الكافي لا يكون كافيا **قوله** السادسة  
في دعوي السرقة **قوله** فيه نظرا لما ذكره القاضي فان  
رحم الله بها ليعلم انه يشترط ذلك القيمة في الدعوي اذا  
كانت سرقة ليعلم انها صابرة ولا قاما فيما تسوي ذلك فلا

حاجة

حاجة الي بيانها انتهى وفي جامع الفصولين ادعي اعيانا ه  
تختلف الجنس والنوع والصفة وفكر قيمة الكلا حلة ولم  
تذكر قيمة كل على حدة اختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى  
قيل لا يد من التفصيل وقيل يكفي بالاجمال وهو الصحيح  
اذ لم يدعي لو ادعي عصب هذه الاعيان لا يشترط لصحة  
دعواه بيان القيمة فلو ادعي ان الاعيان قايمة في يده يوم  
يا حضارها فتقبل البيعة يا حضارها ولو قال انها هاهنا  
وبين قيمة الكلا تسمع دعواه وفي الجوهرية لو ادعي انها عصب  
امته ولم يذكر قيمتها تسمع دعواه ويومر برد الامة ولو كانت  
هالكة فالقول في قدر القيمة للفاسد فلياصح دعوي  
الفصل في الايمان قل ان يصح اذا بينت قيمة الكلا حلة او لم  
وقيل انما يشترط ذلك القيمة لو كانت الدعوي سرقة ليعلم ان  
السرقة كانت نصا باو في غيرها لا يشترط **قوله** وهي  
الثلاث التي تسمع فيها الدعوي بجهول فيه انها اربعة هـ  
دعوي الزينة ودعوي الرهن ودعوي الفصيص  
ودعوي السرقة **قوله** فصارت ستة أي المسائل التي  
حلت فيها علي بجهول **قوله** فلا تسمع دعوي احد فيه  
ذكر ضميد الاربعة لتساويلها بالمعد **قوله** والقضاة  
بالوقف يقتصر الي اربعة **قوله** لا محل لذلك هنا  
فان كلامه فيما يتعدي ولا يقتصر علي ان الصحيح ان  
القضاة بالوقف قضوا علي كافة كما في القوالة البدرية  
**قوله** وفي واحدة يتعدي الي اربعة بيان ذلك ان القضاة علي  
ذوي اليد قضوا بهدم ملكه فيسعد ملكا به صرورة ولا  
يسعد ملكا غيره اذ ليس من ضروريه عدم ملك ذي اليد عدم  
ملك غيره اذ يجوز ان يكون الملك عدما في حق شخص دون

لكة



شخصه بخلاف الدق اذا تقدم في حق شخصه يتقدم الكل اذا  
 يستحيل ان يكون الشخص رقيقا في حق زيد حاد في حق عمرو  
**قوله** ففي اربعة مواضع يتقدم الي كافة الناس **اقول** يتراد  
 عليها ما في معنى الحكم ولو احضر رجلا وادعي عليه حقا  
 لموكله واقام البينة علي انه وكله في استيفاء حقوقه هـ  
 والخصومة في ذلك قبلت ويقضي بالوكالة ويكون القضا  
 عليه رضاعا علي كافة الناس لانه ادعي عليه حقا بسبب الوكالة  
 وكان اثبات السبب عليه اثباتا علي الكافة حتي لو احضر  
 احد وادعي عليه حقا لا يكلف اعادة البينة علي الوكالة  
 انتهى وفي التذكرة من الفصل السادس من كتاب الزكاة  
 ان الرجوع في المقتضى من كل وجه في حق الناس كافة سواء كان  
 بقضا او بغير قضا عندنا في يوسف رحمه الله تعالى باثبات الروايات  
 عنه وعند محمد رحمه الله تعالى علي روايات الجامع و**كتاب**  
 الهبة بدرواية ابي خنيس وهو الصحيح **قوله** وكذا القنف وقرئ  
 قيد المراد القضا بالعتق بعد ثبوت القنف وبعد ثبوت ملك  
 المقتنف حتي اذا ادعي شخص هذا القيد ملكه بعد القضا  
 المذكور لا يسمع دعواه لان البينة الشاهدة بملك المقتنف ترجحت  
 بانصاف الحكم بها علي بيته المدي الفارصة لها والافاقضا  
 مجرد القنف لا يمنع من دعوي اخر اذا قد يفتق الشخص من  
 لا يملكه انتهى وهو وفقه حسن وانما كان الحكم بالحرية  
 الاصلية وما في حكمها علي الكافة لان الحرية تثبت احكاما  
 مستقلة من اهلية الولايات والشهادات وغيرها فالقضا  
 بها وقضا بملك الاحكام فيتمدح الي الكل وينتصب البعض  
 خصا عن البعض وصحة القنف فيه ان القضا بالحرية  
 قضا بعد الدق والدق اذا تقدم في حق شخصه يتقدم في حق

الكل كما تقدم **قوله** ولا بد من المطابق لفظا ومعني يعني بحيث  
 يدل لفظها بالوضع علي معني واحد بالمطابقة لا بالتضمن  
 عند الامام رحمه الله تعالى ولما عندنا فالعبارة لما اتفقا عليه  
 فتد الشهادتين عند الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه  
 من اصد هما في الف ومائة والاضد في الفين وما يتبين لان الدلا  
 علي الاقل بالتضمن غير معتبرة عنده وتقبل عندهما علي  
 الالف والمائة عند دعوي الاكثر لانها اتفقا علي الاقل  
 فتد عند دعوي الاقل لان المدعي مكذب لشاهد الاكثر  
 والصحيح قولهما كما في المصنفات لانه اذا لم يثبت الالفان  
 لم يثبت ما في الالف من الضمن وضعف صدر الشريعة هـ  
 الله تعالى قوله قال العلامة محمد القسستاني رحمه الله  
 تعالى ودامتة سواديب كما لا يخفى **قوله** الاولي في الوقف  
 قال في الاسماء ولو شهد احد هما بالثلاث والاخر  
 بالانصف قضى بالثلاث المتفق عليه وبقلنا الحكم  
 لو شهد احد هما بالكل والاخر بالانصف فانه يقضى  
 بالانصف المتفق عليه **قوله** الثالثة شهدا احدهما  
 بالهبة والاخر بالعطية يقبل **اقول** قد ذكر المصنف  
 رحمه الله تعالى في الجرائد انه لا يشترط في الموافقة لفظا  
 ان يكون بعين ذلك اللفظ بل اما بعينه او مرادفه  
 حتي لو شهد احدهما بالهبة والاخر بالعطية يقبل هـ  
 انتهى وحسينه ولا وجه للاستثنا لكونه قال في الجريد  
 ذلك وقد خرج عن ظاهر قول الامام رحمه الله تعالى  
 وسابك وان امكن رجوعها اليه في الحقيقة وحسينه  
 قال الاستثنا مبني علي ظاهر قول الامام رحمه الله  
 تعالى لا علي ما هو التحقيق في المقام **قوله** الرابعة

له



شهادتها بالنكاح والاضر بالتزويج **اقول** فيه ما تقدم في  
الذي قبله **قوله** وارجعوا اليها لا تقبل في القذف يعني اذا  
شهدا صدها انه قد فقه بالقارسية والاضر بالعربية  
وانما لم تقبل احتيالا لادراك الحد **قوله** وقد ذكرت انما المستثنى  
اشنان واربعون قيل سبعا انفا انه ذكر في الشرح ستة عشر  
وانها بالسبعة المذكورة هنا سبعة وعشرون ولا تضاف  
فكان ذكر الستة عشر مفصلة ثم ذكر في موضع اخر منه  
ان مجموع المستثنى اشنان واربعون وبينها مفصلة  
الصا وعلى كل حال فعليه موافقة لانه حينئذها في  
الشرح الى اشنان واربعين كان اللايق ان تذكرها  
في الشرح اشنان واربعون ولا حاجة الى ذكر الستة عشر  
اولا ثم بيان ان مجموع اشنان واربعون **قوله** يوم الموت  
لا يدخل تحت القضا ويوم القتل يدخل السر في ذلك ان  
القضا بالبينة عبارة عن رفع النزاع والموت من حيث  
انه موت ليس محل للنزاع لم يرفع بالبينة بخلاف القتل  
فانه من حيث هو محل للنزاع كما لا يخفى كذا في الدرر والفرار  
وقيل انما لم يدخل يوم الموت تحت القضا ويوم القتل  
يدخل ان الميراث ليس يثبت بالقتل بل بسبب سابق  
على الموت واذا لم يدخل يوم الموت تحت القضا جعله  
ذلك التارخ وعدمه بمنزلة واحدة بخلاف يوم القتل لانه  
يتعلق بالقتل القضا صا او الدية فاعترت تاريخ القتل  
الا يري ان امارة لوقا متبينة على انه ذكر يوم القتل  
على الشريعة فقضى بينهما ثم قضى ثم اقامت امارة في  
البينة انه تزويجها يوم الخرج لسان لا تقبل ببيتها الا انك  
لدخل تحت القضا فاعترت تاريخ فاذ اوعت امرأة بعد

ذلك بيان بخلافه لا يقبل **قوله** وعليها فروع انت الضمير  
الراجع الى قوله يوم الموت لا يدخل تحت القضا الى اخره  
بتاويل القاعدة ومن فروعها ما في كتاب البرازية  
من كتاب ادب القاضي لو يبرهن ان من شهدوا على  
اقراره في وقت كذا كان ميتا في ذلك الوقت لا يقبل لان  
زمان الموت لا يدخل تحت القضا حتى اذا يبرهن ان فلانا  
مات يوم كذا او اوعت امرأة كذا بعد ذلك اليوم ويرهن  
يقبل بخلاف زمان القتل او النكاح حيث يدخل تحت القضا  
ومنها لو اوعت ان اباصات يوم كذا وقضى ثم ادعت امرأة  
الطلاق بعد يومين يقبل وهذا والذي قبله مما فرغوه  
على الاول وما فرغوه على الثاني لو يبرهن الوارث على انه  
قتل يوم كذا فبرهن المرأة ان هذا المقتول نكحها بعد ذلك  
اليوم لا تقبل وعلى هذا جميع العقود والمدانيات **قوله**  
وفي القنية من باب الدفع في الدعوى الى اخره تعني عبارتها  
ادعي عليه شيئا انه اشتراه من ابية منذ عشر سنين  
والابية ميت للحال فاقام ذوا اليد البينة انه مات منذ عشر  
سنين او عشرين سنة سمع وقال عمر الخياط رحمه الله  
نقالي لا تسمع وقال الاستاذ رضي الله تعالى عنه والصواب  
صواب الخياط رحمه الله تعالى فينبغي ان يحفظ فانه كان  
يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت القضا على قول البعض  
انتهى قال البعض الفضلاء وقد طغرت بمسألة في البرازية  
فيها القول بدخول يوم الموت تحت القضا ذكرها في كتاب  
الدعوى وهي لو اوعت الميراث وكلمتها يقول هذا الى ورثة  
مناهي ان في يد ثالث ولم يورثا تاريخا واحدا فان تصادقا  
ان احدهما سبق فصوله عند الاما من رجعها الله تعالى



ولا يخفى ان فيه القول بدخول يوم الموت تحت القضا لان التراجع وقع في تقدم الملك وقصدنا وفي جامع الفصولين مسألة فيها دخول يوم الموت تحت القضا قال لا لو قيل يقبض المال لو كان علي وكلته وحكمها ثم المطلوب ادعى ان الطالب مات قبل دعواه وليس له صف القبض يصح الرفع **قوله** شاهد الحصة اذا امر شهادته هذا المعتبر خمسة ايام او ستة اشهر فيه خلاف ذكره في القنية ولم يذكره المصنف رحمه الله تعالى قال بعض الفضلاء الذي يظهر ان ذكر خمسة ايام في كلام القنية ليس بقيد بل على التمكن من الشهادة عند القاضي ويدر عليه ما في الصيرفية بشهادتها كما في هيشان عيشة الارواح وكان طلقها منذ كذا لا تقبل قال لانها صارتا سقين بتأخيرها الشهادة انتهى وهذا كله بغير ان التاخير لا عذر لها بغيره في قوله الشهادة في حرمة الفروع خاصة وهو غير مطلقا قال في التبرارية اذا طلب المدعي الشاهد لاداء الشهادة فاحرمه غير عذر ظاهر مما دعي لا يقبل انتهى فاطلاقه يفيد عدم القبول مطلقا وفي شرح الوهبانية لعبد البر ان الشحنة رحمه الله تعالى وقد حكى شيخنا رحمه الله تعالى في الفتح عن شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في صورة ما اذا تأخر بغير عذر ثم شهد لا تقبل لم تكن التهمة وقد يكون الاستحباب الاجرة ولا يخفى ان هذا التقليل يفيد عدم التقيد بالقدوة وتقوية شيخنا رحمه الله تعالى بان الوجه ان تقبل وحمل على القدر الشرعي وعندك ان الوجه لما قاله شيخ الاسلام رحمه الله تعالى سيما وقد سئل الزمان وعلم من حال الشهود والتوقف لقبض القول

وهذا

وهذا مطلق عن مسایل الفروع والظاهر ان هذا مقرر في كل حرمة لا يوجد فيها تاويل امدانته **قوله** لغير عذر وكذا القيد تاويلها في القنية **قوله** الا في جدار بيتي الى ارضه **قوله** في استئمان ذكره نظرا لانه لم يجبر فيما استثنى احد الشريكين بل احد الوصيين ووجه الجبر ظاهرا لان الوصي يجبر على اصلاح ملك من هو وصي عليه بخلاف احد الشريكين فانه لا يجبر على اصلاح ملكه وصيندلا صحة للاستئمان المذكور كما هو ظاهر غاية الظهور وقد ظفرت بمسائلين يجب استئناؤهما بما ذكر احداهما لو كان بينهما رحيمة بغير بيانها يجبر الشريك على ان يعمر مع الاخر ولو معسرا قبل لشريكه انفق انتدريت فيكون نصفه دينيا على شريكه الثاني لو كان بينهما حامر وتلف منه شيء يجبر الابن على عمارته اما لو صار كل منهما صاحبا لم يجبر الابن على العماره ويقتسمان الارض كما فيه كذا في السادس والثلاثين جامع الفصولين وفي الذخيرة نقلا عن اجابة قباور الفضلي عن محمد رحمه الله تعالى في طاحونة بين شريكين انفق احدهما في مرمتها بغير اذن شريكه لا يكون متطوعا لانه لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا بذلك ويشفي ان يكون الوقف كذلك اي يجبر الابن من التنا في جدار مشترك بين وقفين **قوله** الا اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين قبل عليه افاذا علموا قدر الدين قبلت الشهادة بالرهن المجهول ولا يظهر من خلية العلم بقدر الدين في صحة الشهادة مع الجهالة انتهى **قوله** للقاضي ان يسأل عن سبب الدين الى اخره فيه انه

شئ

ظريت



ذكر في الفتاوي الظهيرية ان في دعوي الادب لا بد من بيان  
 السبب فليدفع **قوله** ومحمد الاول فيما اذا كان اختلاف السلف  
 الي اخره المراد بالسلف الصالح الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
 ومن بعدهم كما في جامع الفصولين من الفصل الثاني فلا يعتبر  
 خلافا الا ما لا يشافى رضي الله تعالى عنه كما في البحر وهو  
 مردود كما قد مضاه عنه شيخ الاسلام المحقق بن الهمام رحمه  
 الله تعالى **قوله** الا في مسائل عشرة كذا في الشيخ بتاثير عشرة  
 والصواب التذكير كما في قوله عز وجل وليا عشرة وقد ظفرت  
 بمسائل اضرنياد عليها ما في الملحق من كتاب التفسير والحدود  
 اذا استهلك السارق السرقة قبل القطع او بعد هالايضا  
 ولو اختلفوا في الاستهلاك فالقول قول السارق بلا عيب انتهى  
 ويناد عليها ما في البرازية من الفصل الخامس من كتاب  
 السوء اشترى جارية عليا بكذا فاذا هي زانية الفذرة  
 وقال البايع زالت بالوطي والمشتري زالت بالوثبة قبل وعليه  
 الاكثر لا ترد وقيل القول للمشتري وبهذا الحلف له الرد والفتوي  
 عليا له الرد بلا حلف انتهى ويناد عليها ما في مختصر الجامع  
 للمصنف سليمان رحمه الله تعالى من باب الرجل يقضي بربقة بعضه  
 من كتاب الدعوي ادعي انه عبده وانكر فالقول قوله ولا يستحل  
 انتهى ويناد ما في الجمع اذا قال ادب الزكاة الي عاشر اخر وكان  
 في تلك السنة عاشر اخر فالقول قوله بلا عيب عند **باب**  
 يوسف رحمه الله تعالى انتهى ويناد ايضا ما في الجوهرة اذا  
 قال الزوج يلفك الخبز فقبلت فقالت ردت فالقول قولها ولا  
 عيب عليها عند الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه انتهى  
 ويناد عليها ما في رد المحتار رحمه الله تعالى لو مات ذمي  
 فقالت عرسه سلمت بعد موته وقالت ورثته فبيله عند **قوله**

بلا عيب عليهم الا اذا ادعت عليهم بكفرها بعد موته  
 فيلحقون علي تقلي العلم ويناد ايضا ما في المحيط وكذا الشرا  
 بشرط الخيار ولو كله يفيد امره او يفيد امره اذا ادعي البايع  
 رضي الامر وانكر الوكيل فالقول للوكيل بلا عيب **باب**  
 البايع يدعي سقوط ضمانه وجوب الثمن وهو ينكر  
 ولا وجوب عليه ولا عيب عليه لانه دعوي علي الامر  
 دون العاقلة والامر لو انكر لا يستخلف وكيله لانه نائب  
 عن الامر في الحقوق وليس بماصيل ويناد ايضا عيب  
 القاضي لو قال بيعت وقبضت الثمن وقبضت الثمن  
 صدق بلا عيب وعهد الحاقا بالقاضي كما في شرح التلخيص  
 للفارسي رحمه الله تعالى **قوله** الوصي في دعوي الاتفاق  
 علي البيع او رقيقة بائ قال الوصي كليتيم انفق  
 عليك كذا من ماله وذلك نفقة مثله وقال ترك ابوك  
 رقيقا فانفقت عليه من ماله كذا ثمرات او ابق وقال  
 الصغير ما ترك ابي رقيقا او قال الوصي اشترت بك  
 رقيقا او ادبته الثمن من ماله وانفقت عليه كذا فهو مصدق  
 في ذلك كله مع اليمين قال ابرهان الدين صاحب **المحيط**  
 رحمه الله تعالى (الا ان مشايخنا رحمه الله تعالى كانوا يقولون  
 ان كلف الوصي ان لم يظهر منه ضياعة **قوله** وفي بيع القاضي  
 مال البتيم وادعي بشرط البداية من كل عيب يعني فردة  
 المشتري عليه بعيب فقال القاضي بدائي منه فالقول  
 قوله بلا عيب **قوله** وان ادعي القاضي اجارة مال الوقف  
 او البتيم عبارة القينة لو ادعي رجل قبلة اجارة لبيتيم  
 وادعي خلفه لم يخلفه لان قوله علي وجه الحاكم وكذا في كل شيء  
 يدعي عليه انتهى ومنه يعلم ما في عبارة في المصنف



رحمه الله تعالى فان صاحب القضية رحمه الله تعالى لم يصرح بالقول  
فقال المصنف رحمه الله تعالى قاله علي ارض اليمين ولم يصر  
صاحب القضية رحمه الله تعالى بالمال وإنما عبر بالارض والمال  
انتم منها قول وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك الفس يضي  
اراد الفاهب الرجوع قوله او اختلفا في اشتراط القوض  
اي اختلفوا في الواهب والموهوب له والواهب وان لم  
يتقدم له ذكر فهو مقصود من الواهب له اذا لا يكون  
موهوب له الا وهنك وهب فاذا اختلفا بان قال الواهب  
مشرطت لي عوطا وقال الموهوب له لم اشترط ما لقول  
له يدون اليمين قوله وفي قول القيد البائع انما ذون يمين  
اذا اشترى القيد شيئا فقال البائع انت محجور وقال القيد  
انما ما ذون قال قول لي يدون اليمين وذكر في القضية من  
المسائل العشر ما اذا اشترى عبد من عبد شيئا فقال  
اعدهما انما محجور وقال الاصل انما ما ذون لنا قال قول له يدون  
اليمين انتهى وقد اقل المصنف رحمه الله تعالى بعدم نقل  
هذه المسألة قوله والاب في مقدار الثلث الى اخره يعني اذا  
اشترى لابي الصغير ذارا اختلف مع الشفع في اليمين  
قال قول للاب يدون اليمين قوله وفيما اذا انكر الاب الحاضرة  
يعني اذا اشترى ذارا الشفع وانكر المشتري الشرا وقال  
انما لابي الصغير ولا يثبت الشفع لا يحلف المشتري قوله  
وفيما يدعي المستوي من العرف الى اخره وكذا الوصي ولا  
الوصي والوقف في يده وكذا ذلك من الامنا اذا ادعى عتلا  
يكون عتلا من المايب قبل قوله بلا عتلا اذا كان ثقة  
لا في اليمين الشفعين الكاسية عن الوصا به فان اظهر قبل  
يتخلف عنه والله تعالى اعلم حيث في شيء مما اخذ

به وقيل ينبغي للقاضي ان يقدر شيئا فيخلف عليه  
هذا بقدر عبارة القضية قبل عليه هذا مخالف لما في الاسع  
ثاته جعل اليمين عليه كما ذكره في باب اجارة الوقف  
وعبارته وتو قال قبضت الاجرة ورفضها الي هو لا  
الموقوف عليه وانكر وانكر كان القول قوله مع يمينه  
والشي عليه كما لمودع اذا ادعى رد الوديعة وانكر المودع  
لكونه مودعا ولكن منكر ما معني وان كان مدعيا  
صورة ولا العبرة للمعني وبلا المسبب احد من الا حد  
ولذلك لو قال قبضت الاجرة وصاعقت مني او سرق  
كان القول قوله مع يمينه لكونه امينا انتهى وصاحب  
القضية رحمه الله تعالى ذكر هذه المسألة في باب الاكحلا  
من كتاب ادب القاضي ولا يدل ان ارد الوقوف على مراده  
في هذه المسائل من النظر فيه فان المصنف رحمه الله  
تعالى اوجهاها لظاهر من كلامه (تعد من الخلف  
انما هو في غيبها اذا اتهم القاضي ولا يدعي عليه شيء  
معين وفي اليمين هناك منكر معين والمفهوم من كلام  
المصنف رحمه الله تعالى عدم تخلفه مطلقا فيما يدعيه  
من الصرف وهو خلاف المنقول انتهى واعلم ما ذكره  
المصنف رحمه الله تعالى هنا مخالف ايضا لما ذكره في الجدر  
صك قال وقف واقفا لبا صبي رحمه الله تعالى اذا اجد الوقف  
اوقفه او امينه ثم قال قبضت الفلة فصاعقت او فرقته  
على الموقوف عليه فانكر ما لقوله مع يمينه قوله المقتضي  
عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يثبت اي لا تقبل السماع  
يسعد لقبولها كما في اصولها من ذكر السبب واردة المسبب  
او كما انه عن طريق السبب كذا في حوله في السبب رحمه الله  
تعالى على شرح الجمع الملكي واعلم ان المراد بالقضا هنا قضا



الا لزام لا فضا الشريك فان المقتضي عليه فضا ترك سيم  
 دعواه وبينة ويصير مقتضيا له بعد ذلك في تلك  
 الحادثة ببيان ذلك ان من كان له فضا في ارض غيره ه  
 فليس له حريم عند الامام ما ي صنفه رضي الله تعالى  
 عنه الا ان يقيم بينة على ذلك وقال له مسالة النهر  
 يحشي عليها ويلقي طينه واصل هذه المسالة ان من  
 حفر فضا في ارضه موات باذن الامام في موضع لاحق  
 لاحد فيه لا يستحق له حريم عنده وعندهما يستحق له  
 حريم ان الجانيين واذا ثبتت من اصلها ان صاحب  
 النهر يستحق الحريم فعند المنازعة الظاهر شاهد  
 له صاحب الارض والقضا في موضع النزاع يعني في هذه  
 المسالة فضا ترك يعني انه اذا ترك قضي لا يحلوا اما ان  
 يقتضي بتركه في يد صاحب الارض كما هو مذهب الامام  
 او بتركه في يد صاحب الارض كما هو مذهبهم لا فضا  
 الا لزاما اذا الفرق بين فضا الترك وبين فضا الا لزام  
 ان في فضا الا لزام من صار مقتضيا عليه في حادثة  
 لا يصيد مقتضيا له بعد ذلك في تلك الحادثة ابدا وفي  
 فضا الترك يجوز وهذا لما قام صاحب النهر بينة  
 بعد هذا على ان المسنات ملكه تقبل بينة الاله  
 بال تلقى من جهة صاحب اليد وفي فضا الترك تقبل  
 كذا في المنع شرح الجمع **قوله** او النجاج عطف على تلقى  
 الملك والنجاج ولادة الحيوان ووصفه عنده من  
 نتج بال لينا المفعول ولدت ووصفت كما في المذهب  
 والمراد ولادته في ملكه او في ملك بايه او مورثه ولا  
 يترجح نتاج في ملكه على نتاج في ملك بايه كما هو  
 الظاهر من كلامهم ولا يشترط ان يشهدوا ان امه

في

في ملكه لكن لو شهدت بينة بذلك دون اصرعي قد  
 عليها كذا في البحر **قوله** او يرهن على بطلان القضايان  
 اقام بينة على اقرار المقتضي له ان ما قضي له حرام  
 وامر بطلان المشتري له ذلك الشيء من المقتضي عليه فانه  
 يبطل حكم القاضي كما في الخلاصة من الفصل الرابع من  
 كتاب القاضي **قوله** وكما يسمع الدفع قبله يسمع بعدها ايضا  
**اقول** سياتي بعد ورقتين في اثار الدفع بعد الحكم  
 الا في مسالة المخته **قوله** لكن بهذه الثلاث **اقول**  
 التقييد بالثلاث ليس في كلامهم بل في كلامهم ما يفيد  
 عدم صحة التقييد بها قال في القصة كل دفع يسمع قبل  
 القضا يسمع بعده انتهى وفي البياتية في الفصل الخامس  
 عشر من كتاب الدعوي وكما يصح الدفع بعد البرهان  
 يصح قبل اقامته وكذلك يصح قبل الحكم كما يصح بعده فقد  
 اطلق ولم يقيد بالثلاث التي ذكرها **قوله** وسمع الدعوي  
 بعد القضا بال تكون في الحائنية في باب ما يبطل دعوي  
 المدعي ما خالف ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى وعيا  
 ارعي عيدا في يد رجلي انه له محج المدعي عليه فاستلغ  
 فتكلم وقضي عليه بال تكون ثمرات المقتضي عليه اقام  
 البينة انه كان اشترى هذا العبد من المدعي قبل  
 دعواه لا تقبل هذه البينة الا ان يشهد انه كان  
 اشتراه منه بعد القضا وذكر في موضع اخر ان المدعي  
 عليه لو قال اشترى بينة منه قبل الخصومة واقام  
 البينة قبلت بينة وتقتضي له **قوله** الشا قضا غير مقبولة  
 الا فيما كان محلا لحفا الى اخره في التواكع باليد لينة للامانة بد

رته



الذي محمد الشاهد بابن العزس رحمه الله تعالى ما نصه  
 افتقر والاشفاق في كثير من المسائل التي يظهر فيها  
 عند المدعي ولا باس بذكر بعض ما حضر من ذلك منها مسألة  
 الاقرار بالرضاع ولو قال هذه صتي عتي ثم اعترف بالخطا  
 بصدق في دعواه الخطا وله ان ينزوجهما بهذا وهذا  
 مشروط بان لا يثبت علي اقراره بان قال هو صق او صق  
 او كما قلت او اسهد عليه بذلك استشهدا او ما في معنى ذلك من  
 الشيات الداعية الدال على الشيات النفسى وانفقت في  
 ذلك مباحة بطريقه الذبول لا يحتمل هذه الاوراق ايرادها  
 والقدرة المقدر في رجوعه عن ذلك انه مما يحتمل عليه فقد يظهر  
 بعد اقراره على خطا الناقل ومنها تصديق الزوجة  
 على الزوجة ودفع الميراث لها ثم دعواه استرجاع الميراث  
 بحكم الطلاق المانع منه حيث سمع دعواه لقيام العذر في  
 ذلك لهم حيث استصحبوا الحال في الزوجة وصفت عليهم  
 البيوت ومنها ما اذا اذى الملكا ببدل الكتابه ثم ادعى  
 الفسخ قبل الكتابه لانه لا يحتمل عليه الفسخ ومنها ما اذا  
 استأجر دارا ثم ادعى ملكها على الموجد وانما صار الى  
 المسأ حريسا ثم ادعى ابيه ان هو مما يحتمل ومنها ما اذا استأجر  
 ثوبا مطويا في جراب او منديل او غير ذلك فلا يشترط  
 هذا ما عي سمعت دعواه وقيلت بيته فالمدعي سمع  
 مع التناقض في جميع هذه الصور مطلقا لموضع القدر على  
 الراجح المعنى به ومن المسائل التي فيها ما عي من اعتبره  
 التناقض في جميع هذه الصور فمنع سماع الدعوى اذا تقدم  
 ما يشا فيها الا في مسألة الرضاع ومسألة اكتاب القاصي المدعي  
 في التناقض السابق وهي اذا امرانا بقضاء دينه فزعم

المصدر

الما صورانه وقتا صحت امره وصدقها الامر وكانت الاذن  
 بالوصف مشروطا بالرجوع فزعم الما مور على الامر بالمال  
 الذي صدقه علي اذ اياه في الدين فجازى الدين بهذا ذلك  
 وادعى علي الامر بالدين بدينه وان الما مور بدينه  
 شيئا وصلى عليه ذلك ففرض له القاصي على الامر باذا  
 الدين فاداه ثم ادعى الامر على الما مور عما كان يرجع به  
 عليه بحكم تصديقه ففرض الدعوى مسموعة مع التنا  
 لان القاصي كذب المدعي الذي هو الامر فيما سبق  
 منه من تصديق الما مور في قضى عليه يدفع الدين  
 اليه الدائري الى ان ما ذكر ما تقدم من الرجوع عليه بالمال  
 ثم قال وهذا بشرط في صحة سماع الدعوى ابد المدعي  
 عذره عند القاصي والتوفيق بين الدعوى وبين  
 ما سبق ولا يشترط ذلك ويكتفي القاصي بما كان  
 الفذر والتوفيق صومع نظر وصلاح والذي ينبغي  
 اشترط ذلك حتى ينبغي ظاهرا لتناقضه وشك  
 الدعوى عن المعارض **قوله** الشهادة اذا بطلت في  
 البعض بطلت في الكل كما لو شهد اربعة قذف أمها وقال  
 لا تقبل سنها ففني الفتنه له واعت ادعيا ارضا  
 وشهد زوجها ورجلا اخر بردي سنها ففني حق الراجح  
 والاعت كان الشهادته مبيته بترد بعضها بتركها وفي  
 روضة الفقه اذا شهد اربعة لا يجوز له الشهادته ولو فقيهه  
 لا يجوز له لا يجوز له الشهادة بالافتراق واختلف في حق  
 الاصل انتهى ففرض احد القولين ببيته انهما من هذه  
 المناطقة **قوله** الا اذا كان عبدا بين مسلم وتعداني الى  
 اخره **قوله** الاستسنا المذكور انما يصح على قول محمد

قضى

نه



رحمة الله تعالى لان عنده اذا بطلت الشهادة في البعض بطلت  
في الكل اما عند ابي يوسف رحمه الله تعالى فلا لان عنده يجوز  
ان تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض كما في القارة  
الطهرية **قوله** شهادة النفي غير مقبولة في معنى لان وضع  
الشهادة ثلاثا في خلاف الظاهر وهذا تقدم ما حدى  
البيوتين على الاخرى اذا كانت اكثر اثباتا ومن الشهادة  
على النفي لو شهد انه استقرض من فلان في يوم كذا  
في بلد كذا اذا خبره عن علي انه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك  
المكان بل كان في مكان اخر لا تقبل لان قوله لم يكن فيه  
نفي صورة ومعنى وقوله بل كان في كذا نفي معنى واصلة  
ما ذكر في النوار عن الثاني شهد اعمى يقول او فعل بكذا  
عليه في ذلك اجارة او كتابة او طلاق او عتاق او قتل او  
وصايت في زمان ومكان وصفا خبره عن الشهود عليه  
انهم يكتفون بتمه يومه لا يقبل كونه قال في المحيط ان تواتر  
عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان  
لا يسمع الدعوى عليه ويقضى بغيره ذمته لانه يلزم تكذيب  
الثابت بالضرورة والصبر وزيات مما لم يدعها شكك عدنا  
الى كلام الثاني وكذا كل بيعة قامت على ان فلان لم يفعل  
ولم يفعل ولم يفعل كذا في البزارية **قوله** الا في عشرة **قوله**  
يراد عليها البيعة على الاطلاق بعد صحتها فانها تقبل  
على سبيل الاصطاط وان كانت على النفي لتأيد بمودة  
وهو الحسن كما في الدرر والفر من كتاب الفقهاء لكن في  
اطلاق البيعة على الاضمار تسامح لما في الصغرى عند  
الواعد القدر الثقة يكفي في الاطلاق والاثبات احوط  
انتهى **قوله** فيما اذا علق طلاقها على عدم شيء الى اخره  
اقول

هذه المسألة قد عرفت افراد هذه قاعدة كلية وهي  
ان الشرط لجواز اثباته بسبب قول وتغيا وقت افرادها هو ان  
ان لم ار حل الدار اليوم فانت حرة فبترهت الفت انظر يدخل  
ببعض قيل فلي هذا لو جمل امرها ببيدها ان صبرها  
بغير صيانة وبرهنت ان صبرها بغير صيانة ينبغي ان  
تقبل ببيعتها وان قامت على النفي لقيامها على الشرط  
**قوله** وفيما اذا شهد ان اسلم انما قبلت بيعة الاسلام وان  
كان فيها نفي لان عن صحتها اثبات الاسلام كما في معنى الحكم  
**قوله** وفيما اذا شهد انه قال المسيح ابن الله تعالى وكفر  
وصدقته ولم يقبل قول النصارى وقال قلت قولهم فشهدوا  
انهم يقولون النصارى يتبدل ويقضى بالعرقه كذا في البزارية  
وقوله وقال قلت قولهم يعني موصولا بقوله المسيح بن الله  
تعالى قال في جامع الفصولين ولو قال اسمعنا يقول المسيح  
ابن الله تعالى ولم يسمع عنده عنده ترداد الشهادة قال  
بعض الفضلاء والفرق انه بينهما هو ترتيب الحكم على الاول  
من بينونة امراته دون الثاني لجواز انه قال قول النصارى  
ولم يسمعوا والنكاح ثابت بيمينين ولا يزول انتهى قال  
المصنف رحمه الله تعالى في البحر في توجيه قبول الشهادة  
على النفي في هذه الصورة انها في هذه المعنى شهادة على  
امر وجودي وهو السكوت لانه انضمام الشفقتين **قوله**  
ولم يزل ملحق لا يقال هذه شهادة على اثبات لان النفي  
اثبات لان الاثبات لا يرد عن نفي النفي والافضل له المطا  
والنفي ويصدق انها شهادة بالنفي وقوله نفي النفي اثبات  
لا يخلو عن تسامح وفي معنى الكلام لعل الدين الاسود رحمه  
الله تعالى الشهادة لو قامت على الاثبات وفيها نفي بان

اقول

بقية



يقول هنا علامة نتج عنه وهذه دابة نتجت عنه ولم ينزل  
بالكالة ولها اضطلف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذا  
فتوكلها **قوله** وفيما اذا شهد بالخلع او طلاق ولم يستعمل لانه  
في المعنى شهادة عند صلي عدم وجودي لان عدم  
الاعتناء امر وجودي لانه عبارة عن ضم الشفيعين  
عقب التكلم بالوصية **قوله** وفيما اذا امن الامام الى اخره  
عليه في الولوية وفي قوله الشهادة في هذه المسألة بالامام  
الشهادة قد راجع الاصل فيهم للامام وهو الخيار انتهى  
وقد راجع في البيمارية بما اذا كان الشاهدان من غيرهم  
ومثله في الواقيات **قوله** وفيما اذا شهد بها ارضعت  
الظير كذا في النسخ والصواب وفيما اذا شهد ان الظير  
ارضعت الصبي الى اخره ولو اكتفى بقولها ما ارضعت  
بلين نفسها لا تقتل شهادتها لقيامها على النفي مقصود  
بخلاف الاول لان النفي دخل في ضمن الاثبات ولو رجع  
في بيعة الظير او حكم في جامع القصولين **قوله** وتقبل  
البينة على النفي المتواتر كما في الظهيرية اي في كتاب  
الوقف وقد اطنب البيهاري رحمه الله تعالى فيه في نوع  
في الشهادة على النفي **قوله** وفيما ان الهداية لا فرق بين  
ان يحيط علم الشاهد به او لا **قوله** لا محلة ذكره هنا  
وانما محله بعد قوله فيما تقدم شهادة النفي غير مقبولة  
كما هو ظاهر **قوله** الفضا محو على الصحة ولا ينقض بالشك  
يعني لان الفضا حق الشرع يجب صيانته ومن صانته  
ان يلزم ولا يترتب عليه كذا في الدرر والعزم من كتاب  
الفضا **قوله** كذا في شهادات الظهيرية **قوله** لعل المراد  
الغوايد الظهيرية ماسية الهدا يتواما الفتاوي والظهير

فليس

فليس فيها ما ذكره والذي فيها في فصل المقطعات البينات  
من حج الشرع لم يجب اعم لها بقدر الامكان ولا يجوز اعمها مع  
امكان العمل بها **قوله** الفتوي على قول ابن يوسف رحمه الله  
تعالى فيما يتعلق بالعتق يعني لانه حصل له زيادة علم  
التجربة قال رحمه الله لا يمتد الترخيم الى رحمه الله تعالى والذي  
يؤيده ما ذكر في الفتاوي ان الامام ابا صفيحة رضي الله  
تعالى عنه كان يقول الصدقة افضل من حج التطوع فلما  
حج وعرف مشاقته رجع وقال الحج افضل **قوله** لا يجوز الاحتج  
بالمفهوم في كلام الناس **قوله** ينبغي ان يستثنى  
من ذلك عبارة الواقيين فانه يحج بمفهومها **قوله** كالاول  
**قوله** نظير ذلك تخصيص الشيء بالذكر لا يد على نفي  
الحكم على عبادة في خطاب الشرع واما في الروايات فيدل  
ذكره بن الكليني رحمه الله تعالى في فصل الجنائيات على  
الصعيد في شرح الهداية من كتاب الحج **قوله** واما مفهوم  
الروايات فحجة **قوله** وكذلك مفهوم المتن في حجة  
ذكره في انتم الوسيلة هذا ولا يقال في مفهوم الرواية ينبغي  
بل هو مفهوم عبارة الاصحاب ذكره المصنف رحمه الله  
تعالى في الشرح في كتاب الوقف وانما كان المفهوم حجة عندنا  
في الرواية دون التصويب لانه المفهوم في ليس بمقصود  
بخلاف كلام الاصحاب فانه فيه مقصود فيكون حجة فيه  
وهذا هو الفرق بينهما وانه قد ضيق على كثيرين واصفاه  
واصغف بعلنا في الزهد الباري على قصور العبادي  
معزيا الى مولانا عبد البر بن السحنة رحمه الله تعالى هـ  
وظاهر قول المصنف رحمه الله تعالى مفهوم الرواية حجة  
انه حجة ولو كان مفهوما مخالفة قال العلامة محمد القهستاني



رحمه الله تعالى في شرح النقاية في كتاب الطهارة انه مفهوم  
المخالفة في الرواية لمفهوم المخالفة معتبرا للاختلاف كما  
ذكره المصنف يعني صدر الشريعة رحمه الله تعالى في كتاب  
النكاح ثم قال لكن في اجازة الزاهدي رحمه الله تعالى انه  
غير معتبرا الا انه اكثرى لا كلي كما في حدود النهاية **قوله**  
الحق لا يسقط بتقادم الزمان قال المصنف رحمه الله تعالى  
في كتاب الدعوى اجاب الخالف قال ابن القيس رحمه  
الله تعالى ما نصه في المبسوط رجل ترك الدعوى ثلاثا  
وثلاثين سنة بلامانع لا يسمع ثم قال وقد افقت بعد  
سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لنهر السلطان انتهى  
وقيل وهل يبقى حكم النهي بعد موته او خلفه ثم قال لكن  
قد علم من عادتهما اذا تولى سلطان عرض عليه فابون  
من قتله واخذ امره بائناعه انتهى **اقول** اخبرني  
استاذي شيخ الاسلام يحيى افندي الشهير بالمتقاري  
رحمه الله تعالى ان السلاطين الاثني عشر في قضايتهم في  
جميع ولاياتهم ان لا يسمعون دعوى بعد مضي خمس عشرة  
سنة سوى الوقف والارث **قوله** قد خالفوا وصاها وصفا  
للعيد فيه ان القضاة صنف للبعد فقطفه عليه  
من عطف الهام على الخاص وهو مختص بالواو **قوله**  
المفتي اما يعني بما يقع عنده من المصلحة لعل المدا  
بالمفتي هنا المجتهد اما المقلد فلا يفتي الا بالصحيح  
سواء كان فيه مصلحة للمفتي او لا ويجوز ان يداره  
المقلد اذا كان في المسألة قولان صحيحان فانه مخير في  
الفتوى بكل واحد منهما فتجربا فيها المصلحة منها هكذا  
ظهر لي ثم راجعت عبارة البزارية فوجدته ذكر في النوع

الخامس من النهر ما نصه وبعديا الجبل المهرزة اراد  
ان يخرجها الى بلد القرية مدة السفر بلا اذنها يمنع  
من ذلك لان الغريب يوذى ويتضرر لنفسه  
ايمان ما اذلا الغريب ما اشتقاه **قوله** كل يوم يهينه  
من يله كذا اختار الفقيه وبه يفتي وقول القاضي  
**قوله** الله اسكنوه من حيث سكنتم من وجدكم  
اولى من قول الفقيه قبل قوله تعالى لا تنصاروه  
في اخير دليل قول الفقيه لانه قد علمنا من عادة القضاة  
مضارة فطهية في الاغتراب بها واختار في الفتوى  
قوله فنفى بما يقع عنده من المضارة وعدم ما لان  
المفتي انما يفتي بحسب ما يقع عنده من المصلحة **قوله**  
يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضعاً كما في  
منظومة ابن وهبان حيث قال يقبل عدل  
واحد في يقوم **قوله** في وجوده السلف الى اخره يعني  
ان ادعى جودة المسلم فيه فانكر المسلم اليه وعكسه  
ليكتفي فيه بعدل الواحد العدل **قوله** وفي الاخبار بالغليس  
يعني متى المدة يعني اذا اخبر القاضي بالا فلا ير المحبوس  
بعد مضي مدة الحبس طلقه **قوله** اذا سئل المفتي عن  
شيء الى اخره في البزارية في اواخر السادس من كتاب  
الصلى واصورته وفي الخيانة ان التجار باطلا اذا كان  
من اكثرية دين ولم يذكر في تلك التجار ان في التركة  
دين او لا فالصك صحيح وكذا لو لم يذكر في الفتوى ولكن  
سأل عن صحة التجار يعني بالصحة وحل على وجوب  
شرائطها كما لو ذكر في الفتوى زجلا باع ماله بفوق بالصحة  
وان اصله غير عاقل والاصل رجل ما ذكر الاستاذ ان المطلق



محمول على الحال الخالي عن الحوارضا لما نفع من الجواز  
 فالصحة بالخلو عن الدين هو الاصل فلا يثبت  
 بلا تعرض على وجود العارض **قوله** في تقويم المثلث  
 يعني لو اختلف شخص لشخص شيئا وادعى ان قيمته  
 كذا وانكر المدعي عليه ان يكون ذلك القدر قيمته  
 يقبل قول الواحد العدل في قيمته **وقيل** لا يستند  
 في الجواب خيار العيب عن البرازية انه يحتاج  
 الى تقويم عدلين لمعرفة النقصان فيحتاج الى الفرق  
 ثم **قوله** تثبت من التقويم تقويم لصاب السيرة  
**قوله** ولا بد من اثنين **قوله** والترجم مقطوف على تقويم  
 وهو فاسد من حيث المعنى اذ يصير التقدير يقبل  
 قول الواحد في الترجمة والصلوات ان يقال في الترجمة  
 اي يقبل قول الواحد العدل في الترجمة عن لا يعرف  
 القاضي لقنه من الاختصاص وقال محمد لا يكتفى بالوام  
 ويجوز ان يقرأ بصيغة المفعول له الكلام الترجمة وعليه  
 فلا اشكال **قوله** بعد نفي الية اي مدة الحبس **قوله**  
 وفي رسول القاضي فيه ما تقدم في قوله والترجم الا ان  
 يجعل رسول مصدرا بمعنى الرسالة كما قاله الزمخشري  
**قوله** والنشد  
 لقد كذب الواشون كما قنت **قوله** عندم بغير ولا ارسلتهم برسول  
 ومنه عنده انا رسول رب العالمين **قوله** وفي اثبات  
 العيب يعني يقبل قول الواحد في اثبات العيب الذي  
 يختلف فيه البايع والمشتري **قوله** وبرؤية رمضان  
 اي وفي اخبار بروية هلال رمضان اذا كان بالشماسة

وهذا

وهذا اظاهر المذهب وصند الحسن يقبل العلة **قوله**  
 وفي اخبار الشاهد بالموت هو المختار في الفتح  
 وفي الخلاصة ان في النكاح والنسب لا بد ان يجزوا  
 عدلان بخلاف الموت وظاهر كلامه ان يبلغ اليه لا بد من  
 خبر عدلين في الكل الا في الموت في صحة في الظهيرة  
 ان الموت كفيه ووقع في بعض السنن وفي اخبار  
 الشاهد بالوقف **قوله** بعض الفضلاء اظهر ان هذا  
 في اخبار واحد الشاهد بان كان كذا اوقف فانه يحل  
 للشاهد ان يشهد بالوقف وعلى كذا فيكون المصدق  
 مضافا لمفعوله والفاعل محذوف **قوله** وقد فهم بعضهم  
 معناه ان الشاهد الواحد اشهد بالوقف على وليس  
 كذلك لا بد بثبوت الوقف من شاهدين ذكرين  
 واثنين كما عرف في مباحث الشهادة **قوله** الناس حرام  
 بلا بيان الا في الشهادة يعني فلا يكتفى بظاهر الحرية  
 فيها بل ليشال وهذا اذا طعننا الحزم بالرق اما اذا لم  
 يطعن فلا يسأل كما في التبيين وتفسيره في  
 الشهادة اذا شهد بها عدلان لرحلته من الحق وقال  
 المشهود عليه ما عبتان واني لا اقبل شهادتهما حتى اعلم  
 انها حلف وتفسيره في الحد اذا قذف انسانا ثم زعم  
 القاذبان المقتذوف عهد فانه لا يجد القاذف حتى  
 يثبت المقتذوف حجة بالحق وفي القضا صراذا قطع  
 يد انسان وزعم القاطع ان المقتطوع يده عيبه  
 فان لا يقضي بالقضا صرا حتى يثبت حريته وفي الدية  
 اذا قتل انسانا ططا وزعم القاتل انه عبد فانه  
 لا يقضي عليهم بالدية حتى تقوم البينة على حريته وهذا



لا يشوب الحرية لكل احد باعتبار الظاهر اما لا الدار  
 دار الحرية اولان الاصل في المأمن الحرية لا المأمن ولا دام  
 وصواعقها السلام وقد كانا حريين الا ان الظاهر  
 يدفع به الاستحقاق ولكن لا يثبت به الاستحقاق  
 لان الاستحقاق لا يثبت الا به موجب اذ  
 عرفت هذا فنقول في الشهادة اثبات الاستحقاق  
 على المشهود عليه بقول الشاهد الظاهر الحرية لا يخفى  
 لذلك وكذلك في القذف الزام الحد على القاذف وفي  
 القصاص ما يجاب العقوبة على القاطع وفي الدية اجاب  
 الدية على القاتلة وذلك لا يكون الا باعتبار الحرية  
 فانه يثبت الحرية بالحجة لا يجوز القصاص في شيء من ذلك  
 فان قال المشهود له في احوال ملك فظلم يقبل قولها  
 حتى ياتيها بالبينة على ذلك وانما الادب انه لا يقبل  
 شهادتهما فلما في قولها انا احوال ملك يقصدان  
 في قولها بطريق الظاهر ولكن لا يقضي بشهادتهما  
 حتى يتيها بالبينة على حريتهما وان سال القاضي عنهما  
 فاجابتهما حران فقبل ذلك واجابتهما حران كان  
 حسنا لان حريتهما من الاسباب التي لا يعمل بشهادتهما  
 الا بها بمنزلة العدة فكما ان العدة لا تقصر معلومة  
 عند القاضي لهذا الطريق فكذلك الحرية كذلك في شرح  
 ادب القاضي للسرخسي وقد قيل في مشايخنا  
 الشيخ عبد الغني العبادي هذا الاصل في الناس الرشد  
 او التسقا وهذا الاصل في الناس الفقراء والغني وهذا الاصل  
 في الناس الامانة والحيانة وهذا الاصل في الناس البر والصدق

**فاجاب** في الاصل الرشد والفقراء والامانة  
 والعدالة وانما على القاضى ان يسأل عن المشهود  
 وعلم ان القضا مبني على الحجة وهي شهادة العادل  
 فيتعرف عن العدالة وفيه صوت قضايه من البطلان  
 والله تعالى اعلم انتهى وفي قوله فيه صوت قضايه عن  
 البطلان نظر قد ير **قوله** وان تعد كان عليه الى اخره فيه  
 ان الخطا لا يقع فيه والادعي الثاني قد تقدم الجواب **قوله**  
 وتامه في قصص الخلاصة اي في الفصل الرابع وصارتها  
 القاضى اذ ابداه ان يرجع من القضا ان كان الذي  
 قضاه خطأ لا خلافا فيه اما يرد وان كان مختلفا  
 فيه امضاه وفي المستقبل يقضى بالذي يرى انه افضل  
 فان ظهر له بغير خلاف قضايه بعد ذلك ان كان في  
 حقوق العباد كالمقتصر والطلاق والنكاح ان  
 ظهر ان المشهود عبيد او محدودون في قدر ان  
 ظلال القاضى تعرفت بضمن في ماله ويغزر الحياية وان كان  
 خطأ اي جهلا بضم القضا كالدية وفي الطلاق ترد  
 الى زوجها وفي الفتن يرد العبد الى مولاه وفي  
 حقوق الله تعالى كحد الزنا والشرب والسرقة اذا  
 ظهر ان المشهود عبيد وقال تعذر في موضوعات  
 للدية وان كان خطأ قضاه في بيت المار وهذا اذا  
 ظهر الخطا بالبينة او باقرار القاضى له اما اذا اقر  
 القاضى بذلك لا يقصد ولا يبطل القضا كالشهود  
 اذا رجعوا **قوله** لا تسع الدعوى بعد الامر الخاص  
 قد فرق المصنف في الشرح بين الامر العام بلفظ الاجاب  
 او غير فان كان بلفظ الاجاب يدخل الامان ولا خلاف ارجع



**قوله** الاضمان الذي في الاستثنا المذكور نظرا لان ضمان الدرك  
 حادث بعد البراءة لان الاستحقاق كان منقضا وقت  
 البراءة وانما حدث شيئا بعد استحقاق المبيع بعدها فلم  
 تشمل البراءة فلا يستثنى وقد قال القاضي فان رحمه  
 الله تعالى انقضى الدوام على ان المدعي لو قال لا  
 دعوي لي قبل فلان يصح حتى لا يسمع دعواه عليه  
 الا في حق حادث **قوله** مات عن ورثة فاقسموا التركة الي اقره  
 في الخاتمة ما في هذه حيث قال اذا استختم القوم ارضا وتركه  
 فاصاب كل طائفة قسما شرادعي اعددهم في قسم الاقر شيئا  
 من الارض او شيئا من التركة وزعمانه له وانما مبيعة علي  
 ذلك لا تقبل لان القسمة السابقة اقرار من تمام جميع ذلك  
 ميراث لهم متساوي **قوله** ذلك ان كان القسمة فاصفا  
 الحاضر قبل ظاهرا والرواية ليس له الفسخ فليراجع الكتب  
 وفي جميع الفتاوي في القسمة ولو كانت القسمة بقضا القاضي  
 فظهر عنك فاحش في نصيب اصددها بفسخ لا بضره  
 معقد بالهدا ولو كانت القسمة بغير قضا لم يلحق اليه  
 دعوى القسمة **قوله** وفي اشارة التبرارية الى اخره قبل لا  
 حاشية الي هذا التقييد لانه اذا اقر ان القسمة له يوم  
 يسلمها اليه **قوله** قد ينكر بعد هذا الاقرار فيدعي  
 عليه ويقم البينة عليه فسمع **قوله** وفي دعوى القسمة  
 ان الابدان العامة لا يمنع من دعوى الوكالة اي الدعوى  
 بطريق الوكالة قال في القنية اقراره لا دعوى له قبل  
 فلان يوجب من الوجوه شرادعي عليه حكم الوكالة لفنده  
 بسمه وما حكى انه لا يسمع لغيره **قوله** شرادعي في يد الوصي  
 شيئا في اقره قبل هذه اخاص بها اذا ادعي عنها ما اذا ادعي  
 عليه ويناك ان ادعي عليه رجا مثلا قالها هذا لا يقبل

وما

وما يدل علي ذلك ما في التبرارية في الرابع عشر في دعوى الابدان  
 والصالح ابدان عن الدعوى شرادعي عليه ارضا علي ابيه  
 ان كان مات ابيه قبل الابدان لا يصح الدعوى وان كان لا يعلم  
 موته وقت الابدان لا يصح الا ان يقال هذا لكون انه ابدان عن  
 الدعوى لا عن المال فقط وما اذا ابدان الوارث الوصي ابدان  
 عما الي قوله كذا في الخاتمة قبل عليه هذا اقرار بحد لم  
 يستلزم ابدان ليس فيه ابدان المعلوم عن معلوم ولا مجهول  
 وصحة دعواه به لعدم وما يمنعها لان استهادده انه قبض  
 جميع تركة والده الي اقره ليس فيه ابدان المعلوم عن  
 معلوم ولا مجهول وقوله وكذا اقرار الوارث فيه ان هذا اقرار  
 بغير معين لا ابدان معين وهو لا يقتضي من الدعوى لانه  
 اقرار بمجهول حيث لم يخالف معينا ولا اقرار بمجهول باطل  
 فلا يمنع التناقص من الدعوى وقد انشبه علي المصنف  
 رحمه الله تعالى وظنه من قبيل البراءة العامة وجعلها  
 غير مانعة للوارث من الدعوى علي الوصي بعد صدورها  
 عامة وساق سائلا اعز ظنه مستثناة من البراءة العامة  
 وقد صدرت الحكم وبهت انها ليست عامة كما ظنه وان لا  
 يستثنى من الميراث البراءة العامة شي فهي مانعة من  
 الدعوى عما تقدم عليها بطلاقا وصحة بمرسالة  
 سميتها انتقم الاحكام في حكم الاقرار والابدان العام هو  
 وصورة الابدان العام ان يقول لا اصدق لي قبل فلان او فلان  
 يري من صفي او لا دعوى لي علي فلان او لا خصومة  
 لي عليه او لا خصومة لي قبله ولا يعلق لي عليه ولا  
 دعوى لي قبله وليس لي معه امر شرعي او لا استحق  
 عليه شي او ابدانك من حقك او ابدانك مما لي عليك انتهى



**قوله** فيه انه وان لم يكن ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى  
 ابدأ بما فقهوا قرار على جميع صحة الدعوى بعد ذلك لنا فقه  
**واجاب** بان الاقرار فيها ذكر المجهول حيث لم يخاطب به بالافراد  
 والاقرار المجهول باطل والشافعية اجمع اذا تضمن ابطال  
 حق علي امد **قوله** وحج الطرسوسي رحمه الله تعالى فيه  
 بخارده بن وهبان رحمه الله تعالى ان اقرار العارث انه قبضني  
 الوصي ابدأ بما مالي اضره لا في اذنا اقرار العارث انه قبضني  
 اضره وانما اوهبت عبارته ذلك باعتبار ان الصمير يرجع الي  
 اقرب مذکور، والحق الذي يحثه الطرسوسي رحمه الله  
 تعالى هو ان قوله التكرار في سياق النفي ثم انتقض لان  
 قوله ولم يبق لي حق ذكره في سياق النفي فعلى مقتضى  
 القاعلة لا يصح دعواه ولا بينة **واجاب** ان وهبان  
 رحمه الله تعالى بان لا تناقض فان اعتداه بان لم يبق له  
 حق فكانت عليه ما قبضه يعني لم يبق لي حق مما قبضت  
 الا ترى ان صورة المسألة فيا لو راي شيئا من تركه والده في  
 يد وصيه وحققه ساع له طلبه وله مخرج عما اقر له به  
 بان يؤوله علي ما مر انتهى قال قاضي القضاة عبد الله  
 ابن السكيت رحمه الله تعالى في شرحه ان الهادي رحمه الله  
 تعالى نقل المسألة عن المنتقى وقال واشهد الابن علي  
 نفسه انه قبض مني فحين الميراث من الحقوقا اذ لا بد  
 من التفتيش حتى يمتنع عليه الطلب ثم قال ليظهر لي في  
 الوصية المسألة الاولى انه انما سماع دعواه استحسانا لا  
 لقوة شهادته من معرفته بما يستحقه من قبل والده  
 لقسم الميراث بعد وفاته لوالده علي جهة التفتيش والتميز  
 بخلاف ما اذا كان مثله هذا الاشهاد بمجرد ادعاء سابقه العمل

المذكور

المذكور، فاستحسنوا سماع دعواه هنا فتأمل **قوله** والفرق في  
 جميع الفصولين وهو انه قوله لا حق لي لعموم الابدان فلا يكون  
 له حق بسبب الشرا ولا بغيره الا اذا بينا انه ملكه بعد اقراره  
 وفيه نظرا ودينا في فيه ما مر من امكان التوفيق وان  
 البينة علي اليهم نقيض الملك ويصح الجواب للمالك القطن  
 انتهى وقد تقررات الابدان الهام يمنع الدعوى الا بحق حادث  
 لان كل فرد من افراده منصوص عليه فاذا ادعى السكرا  
 مطلقا بعد ان نص علي انه لا حق له فيما مضى وقد نفاه  
 بقوله لا حق لي فيه فلا تسبيل لقبوله **قوله** الدائبة اي المسألة  
 الدائبة مما استشاه بقوله الاصل ان الدرك لا انه لم يقن  
 ما تقدم من المستثنات بالاولي والثانية والثالثة **قوله**  
**قوله** صالح امد الورثة الي اضره قبض عليه وفيه ان ابدأ المجهول  
 وابدأ المجهول باطل فلا يصح الاستثناء انتهى وفيه نظرا  
 التقدير صالح امد الورثة الاضره وابدأ ابدأ بما عاينه  
 ما في الباب ان صاحب البزارية رحمه الله تعالى اوجز في  
 العبارة كما هو عادته فليس ما ذكر ابدأ المجهول **قوله** الخامسة  
 الابدان الهام في ضمن عقد فاسد الي اضره قبل عليه اي  
 سماع الدعوى بعده لفساد الابدان فساد الصلح وانفرد  
 من اصله فلا يقال يستثنى مع نقايه كذا وهذا خلاف  
 الابدان الحاصل بعد الصلح ولو كان الصلح فاسدا لا في  
 ضمن الفاسد **قوله** كما في دعوى البزارية في التاسع في  
 دعوى الصلح وكذا الصلح عن دعوى فاسدة كما ذكر في  
 البزارية ايضا في الصلح يعني لا يمنع الدعوى وفي القنية  
 يعني بان الاقرار وان لم يكن في صلحه عقد الصلح لكنه  
 يبي علي الصلح لا يمنع الدعوى بعد ذلك **قوله** ولا يمنعها



الايراد العام في الصيرفية من استحقاق المبيع اشترى ملكا  
 ووقع بينهما بدلتا عن المصنوعات كلها ثم استحق المبيع هل  
 يرجع على البائع بالثمن قال نعم انتهى وهذا يدعي ان الدعوى  
 تتبع حادث بعد البيعة العامة **قوله** مما يبطل بعده قيل  
 عليه انما دعي اقرار من ايداه والقرينة لا اقرار صحيح فكيف  
 توصف بالبطلان انتهى ورد بان القاتل قد لفظ يبطل مضاعف  
 بطلان الظاهر ان يبطل مضارع ابطال وعلى هذا لا يدعي ما اورد  
 ان يصير المعنى ان هذا المدعي انما ادعى ما يبطل اقراره بعد لا قبل  
 صيته قال انه اقر بهذا **قوله** وانظر ما كتبناه اراكم سياتي  
 في هذا الكتاب نقلا عن مداريات القينة لانه ذكره في  
 كتاب المداريات فانه لم يذكر فيه مسألة دعوى الربا بعد  
 الايراد **قوله** يدعي ان التناقض من الاصل معقوبه بان  
 كان المكفول ادعى المال الى الطالب واراد ان يرجع على المكفول  
 عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قمارا وخذ  
 مائة وما اشبه ذلك واراد ان يقيم العينة على المكفول لا  
 يقبل بيئته فيومر باذا المال الى المكفول ويقال له اطلب  
 خصمك فخاصمه انتهى فجعل الخاصمة مع تقدم التزامه  
 بالدين **قوله** تتبع الشها دة بدو والدعوى في الحد الحاصل  
 اعتبار به عند حذف القذف فلا تتبع الشها دة فيه بدو والدعوى  
**قوله** والوقف **قوله** المختار ما في الفصول انه ان كان  
 الوقف على قوم باعيا بهم لا يقبل البيعة بدو والدعوى  
 عند الكل وان كان على الفقراء او على المسكين عند اي يوسف  
 ومحمد رهما الله تعالى يقبل وعند الامام رحمه الله تعالى  
 لا يقبل وهذا التفصيل هو المختار وهو فتوى من الفضل  
 رحمه الله تعالى كذا في حواشي العلامة قاسم رحمه الله تعالى  
 علي

علي شرح الجمع الملكي **قوله** وفيما تحض لله تعالى عطفه على  
 قوله وفي الحد الحاصل من عطف الهام على الخاص الا ان  
 يراد ما تحض حق الله تعالى ولم يكن حدا فيكون من عطف  
 البيان وهو التحض عند الاصوليين في مثله كما في عروس  
 الافراح **قوله** وعنف الامة وصيرتها الاصلية **قوله**  
 الصواب والحرية الاصلية اذ الامتلاصية لها اصلية  
 الا ان يراد بالامة من اشبه الحال فيها **قوله** دفع الدعوى  
 صحيح صورته ان يقول المدعي عليه هذا الشيء اورد عنه  
 او جديته فلان القايي ويرهن عليه دفع خصومة  
 المدعي لانه اثبت بيئته ان يده ليست بد خصومة **قوله**  
 وكذا دفع الدعوى الى اخره قال المصنف رحمه الله تعالى في  
 الشرح صورة دفع الدعوى ان يدعي ملكا مطلقا فقال الشريفة  
 منك فدفع قايلا لا قاله فدفع قايلا بانك قدرت انك اشترته  
 مني سمع **قوله** وكما يصح قبل الحكم يصح بعده هذا على ما ذكره  
 في البرازية في النوع الخامس من الدعوى وقد ذكر في النوع  
 الاول خلافة وكذا في الفصول وتتمه الاجمل فتنبه لذلك  
**قوله** وكما يصح قبل الحكم يصح بعده كما لو يرهف على ما روى  
 به ثم يرهف خصمه ان المدعي اقر قبل الحكم انه ليس له عليه  
 شيء يبطل الحكم وحيث في جامع الفصولين انه ينبغي ان لا يبطل  
 الحكم لو امكن التوفيق بخلافه الاقرار **قوله** الا في المسألة  
 الخمسة كما كتبناه في الشرح نص عبارته في الشرح **اعلم**  
 ان قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح مني لعل ما قدمناه من ان  
 القاضي لو قضى للمدعي قبل الدفع ثم دفع بالايدياع وكوه  
 فانه لا يقبل الا ان يحض من الكلي فافهم **قوله** ويرد عليه  
 ما في الدرر والفر من باب دعوى الشبه بغيره ان ابن عمه



لامه وادعاه وبرهنت الدافع انه علمه لانه فقط او علي افتدرا لميت  
به كان دفعا قبل العضا لا بعده لتاكده يا لعضا بخلاف الثاني  
انتهى فينبغي ان تخص هذه المسألة من الكلية وحسينه  
لا وجه لقوله الا في الخمسة **قوله** وكما يصح عند الحاكم الاول  
يصح عند غيره بان حكمه بحال ثم رفق الي قاض اخر وجا  
المدعي عليه عند هذا القاضي بالدفع تسمع دعواه  
ويجوز حكم الاول وفيه لو اني بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع  
لا تقبل لجواز ان يبرهن بعد الحكم ان المدعي اقرب قبل الدعوى  
انه لا حق له في الدار فانه لا يبطل الحكم لجواز التوفيق بان  
اشتراه بخيار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة  
الخيار وقت الحكم بتملكه فلما احتل هذا لم يبطل الحكم  
الجائز بشك ولو يبرهن قبل الحكم بقبول ولا يحكم اذا شك  
يمنع الحكم ولا بد فقه كما في جامع القصولين من الفصل  
المباشر **قوله** وكما يصح قبل الاشهاد يصح بعده وهو المختار  
قال بعض الفضلاء هذا التصحيح لم يطلع عليه ولم يتقرر  
له المصنف رحمه الله تعالى في شرحه مع انه بحث بان هذا  
خلاف ما نقله في القصول وتبني الاكمل ولم يبدى هذا  
التصحيح ليرتفع الاشكال **قوله** والامهال هو المفتي به  
قال في منية المفتي ادعي عليه البراءة من الدين وقال  
في بيعة حاضرة يرد ثلاثة ايام او الي المجلس الثاني  
ولا يستوي منطلقا والتقدير بثلاثة ايام لان الفقرة  
في ذلك الزمان كما لو جلسون في كل ثلاثة ايام **قوله**  
لا يقضي عليه بالدفع يعني ويجعل **قوله** او بالدين بعد  
الدعوى ثم ادعي اليها وه الي اضره في البحر للمصنف رحمه  
الله تعالى في مسأله شئ من كتاب القضاء لو ادعي الايضا

بعد

بعد الافتدرا بالدين فان كان كلاً القولين في مجلس واحد لم  
تقبل للبينة وقض وان تفردا عن المجلس ثم ادعاه للبينة  
واقام البينة علي الايضا بعد الافتدرا تقبل له من البينة وقض  
وان ادعي الايضا قبل الافتدرا لا تقبل كذا في صراحة المفتين  
وقيد بدعوى الايضا بعد الافتدرا اذ لو ادعاه بعد الافتدرا  
قبل الامكان التوفيق لان عند الحق قد يقضي في سبيله  
**قوله** الدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كانت اصد الورثة  
بان يبرهن العوارث الاضرار المدعي قال ان مبطل التسمع  
دعواه لكن قال في جامع القصولين يدعي عليه ان الدفع  
يسمى من البايع وان لم تكن الدعوى عليه فان اجيب  
بان البايع مدعي عليه معني يرد العوارث الا انك ذلك  
فلا وجه للاسستنا **قوله** اصد الورثة ينتصب خصما  
عن البايع اي يقوم مقام جميعهم فيما يستحق للميت  
وعليه لان كل واحد خلف عنه الا انه قد لا يظهر ذلك  
عند المنازعة كذا في الوجيز شرح الجامع الكبير في باب  
الدعوى والبيات **واعلم** انه يشترط فيما اذا كان  
المدعي عينا ان يكون في يد اصدها لما في جامع القصولين  
من الفصل الرابع ادعي عليه ان الدار التي بيدك ملكي  
فبرهن علي اصدها فلو كانت الدار بيد اصدها بآثر يكون  
الحكم عليه حكم علي الغائب اذا اصد الورثة ينتصب خصما  
عن البقية ولو لم يكن كل الدار بيده لا يكون هذا وصفا  
علي الغائب بل يكون وصفا في يد الحاضر علي الحاضر ولو  
كان بيدها او بيد اصدها سيرا لا يكون الحكم علي اصدها علي  
الاصل انتهى وفيه اصد الرابع وهب في مرضه مائة جميع  
ماله او وصي به فمات ثم ادعي وجده دينا علي الميت قبل



تسمع بيته علي من بيده المال وقيل يجعل القاضي خصما  
 وتسمع عليه بيته فظهران في اثبات الدين علي من بيده  
 مال لميت اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى انتهى وفي  
 الخافيه من كتاب الدعوي بعد كور قنتين فقربا نقلا  
 عن المنتقيا الموصي له بجميع المال عند عدم الوارث  
 والوصي يكون خصما لميت دعي دين علي لميت انتهى وفي  
 الفنيه في كتاب ادب القاضي في باب من يشتتر طحفا  
 ضا ط عنه ثياب الناس غاب عن البلد فلا صاحب  
 الثياب ان يطلبوها قال لا وزجدي رحمه الله تعالى  
 ان كان غيب ثيابهم عندها فلهما الطلب والاخذ انتهى  
 فيراد ما ذكر علي ما استأه المصنف رحمه الله تعالى من  
 طمس التين **قوله** لا يجوز للقاضي تاصير الحكم بعد وصول  
 شرائطه **اعلم** انه يجب علي القاضي الحكم بقضي الدعوي  
 عند قيام البيه علي سبيل الفور ولو اضطر لترك  
 الواجب وقتها وله بها وبغير كما في جامع الفصولين وفي  
 سيف القضاء علي البقاء يجب علي القاضي الحكم بقضي  
 الدعوي عند قيام البيه عليها فورا حتي لو اضطر لترك  
 عند عدم اقراره انه يقر قال بعض الفضلاء وجب حمله  
 ما اذا لم يره واحبا وبه فتدين المالك رحمه الله تعالى في  
 شرح المجمع وهو الظاهر الا وجه للاكفا ويدين هذا  
 انتهى **قوله** ولا يعم ما ذكره من الاقرار الا اقراره  
 بالواقف الفرض ان منكر الواقف لا يقدر **قوله** اذا فسق  
 القاضي لقول **اعلم** ان القاضي اذا كان عدلا فست  
 قتل يفتل لان عدل الله في معي المشروطه في ولايته  
 لانه حين ولا عدل اعتمد عدل الله وكانت ولايته مفيدة

بعد الله

بعد الله فتدول بين والها وقيل لا يقدر **قوله** وجوابه في الخصم  
 والمعدل المداين لجواب ترويه قول ذلكا ليقض **قوله** الاذن  
 للايق وحجما لما دون نظروا باحة كون البقا اسهل كما تدي  
 في وجه صي الاسس شأ فتدبر **واجيب** بان بيان الاستثنا  
 علي اعتبار ان البقا والابتداء صفتان للاذن لا للباقي  
 وان اشتمل ابنا علي بقا والابتداء صي كان الايق مادونا  
 بالاذن الطاري والمادون محجور بالاذن الطاري لزم كون  
 البقا شرا من الا ابتداء الاسهل منه وضع الاستثنا **اع**  
**قوله** ان ابتداء الاذن جامع الابق ولم ينافه وان  
 بقا الاذن نافاه ولم ينافه وقد ينافيه فيقال  
 صي ان الاذن الطاري وصار الايق مادونا وقال الاذن  
 الباقي بطروا لابق كان بقا الاذن اسهل من ابتداءه اذ  
 الزايد الذي زال اثره له اسهل من الطاري الذي  
 شبه اثره بطروه **قوله** من عمل بقراره قتل بيته ومن  
 لا قلا اصل هذا ان البيه لا تثبت الا من خصم علي خصم  
 وانه كون المدعي خصما ان يكون المدعي به مما يجوز اقراره  
 به ويلزمه ويثبت بيقاضا فتقبل بيته فيه كقرار  
 الرصد بالوالدين والزوجه والمولي والولد وكذا المداة الا  
 في الولد وان كان مما لا يجوز اقراره به لا تقبل بيته  
 كالاقرار بالعم والاف والجذ وابن الابن لانه ليس بخصم  
 وهذا التفصيل بعينه في المدعي عليه الا اذا كان مما يلزمه  
 باقراره ويثبت بيقاضا دقها ولا على انه امر بخصم وان  
 حق المدعي فثبت بخصم خصما والبيته علي الخصم مقبولة  
 واذا كان مما لا يلزمه باقراره دل علي انه اجنب عنه فلا  
 يثبت بخصم **قوله** الا اذا ادعي ارثا ونفقة او عصا نة



استثنا من قوله من علم او ادرك الى اخره يعني في هذه  
الصورة لا يولد الاقدار ونفيل البينة وصورة الارث ان  
يقول الرجل انت ابي ومات ابوك وترك مالا في يدك وهو  
ميت انت بيني وبينه تقبل ببنية وان لم يولد اقداره هـ  
وصورة النفقة ان يدعي انه اهو ويطلبه من القاضي  
فرمى النفقة عليه بسبب الاثرة وصورة الحصانة  
بان يلتقطه صفيلا لا يعرب عنه نفسه فاقامت  
امراة ببنية ان اذوها يدفع اليها وحكم بالاثرة لاسيما  
ارعت حقا علي الحاضر وهو لا تنزع من يده بسبب  
الحصانة لكونها احق بها منه ولا يتوصل الي ذلك  
الحق الا باثبات الابوة فانتصب الملقط خصما عن  
القاب **قوله** فلو اراد علي انه اذوه الي اخره فترجع علي قوله  
من علم اقداره قبلت ببنية الي اخره وانما تقبل ببنية  
فيما ذكر لانها قامت علي غايب ليس عنه خصم لا فضلا  
ولا حكما اما وضد افلان المدعي عليه ليس بوكيل ولا  
وصي واملكا فلانه لاقى يقضي به علي المدعي عليه  
ليصير ثبوت النسب من القابيعا بها كذا الحق لان  
القرار شرعا يصير خصما عن الميت فيما يقبل الانتقال  
اليه وهو دعوي المالم والحقوق المتصلة بالمال اما  
مالا متعلق بالمال فانه ليس خصما فيه لانه لا يقبل  
الانتقال اليه حتي لو ادعي حقا من الحقوق المذكورة  
ابقا واقام البينة قبلت ببنية لان ما يدعيه علي  
القاب سبب لما يدعيه علي الحاضر فانتصب خصما  
لذلك **قوله** خلاف الابوة والبنوة فانه يقبل البينة هـ  
علي ذلك وان لم يدعي حقا اذ مع السبب لان الدعوة

في هذه الصورة واقعة علي المدعي عليه فائدة في الحال  
او الما **قوله** والزوجية بان ادعي علي امراة انه تزوجها  
او اذعت هي كذلك فان البينة تقبل لان الزوجية حق  
مقصود ككونها مناط المصالح وهي تتعلق بالمدعي  
عليه **قوله** والولا بنوعيه اي دعوي الولا من الاعلى  
بان يقول للرجل كنت عبدي فاعتقك وولاوك لي  
وكذا الوارعي الاسفل بان يقول للرجل كنت عبدا فاعتقك  
وانما مولاك وقوله بنوعيه يرديه ولا العتاقة وولا  
الموالاة لان الدعوي فيها واحدة وذلك ان اللاحق  
مقصود يلزم المقرب اقداره فاختصاص كل واحد  
سهما بالاضر بمنزلة السبب **قوله** وكذا معتق ابيه  
وهو من مواليه بان قال للرجل ابوك كان عبدا بي  
واعتقه وانت عتيق ابي وولاوك لي واقام البينة  
علي ذلك تقبل استسما **قوله** بوكيل كاذك فدا بكافرين  
الي اخره يعني ان الوكيل لو احضر عن عا ذميا او افا نكر  
الوكالة فاقام ذميين فشهادتها وثبتت الوكالة بشهادتها  
ثم احضر هذه عنهما مسلما كان دعواه تتوجه عليه بشهادتها  
فبذلك الذميين لا يخافون كانت شهادته علي المسلم  
لكنها ثبتت ضمنا وثبتت للشهادة علي الذي **قوله**  
وكذا استسما انهما علي عبدا كافر يدين الي اخره نظير  
لقبول شهادته الذي علي المسلم بغيره ولا متناعه قصدا  
بان ذلك لو كان لمسلم عبدا نصراني ما دون له في  
التجارة فشهادته بغير ان يدين عليه قبلت  
ويظهر في حق المسلم حتي يباع في الدين لان الماذون  
في الدين بمنزلة الحر وكذا يقبل مع يقضي عليه مع

في هذه

دعها



غيبة المولى خالصه واثبات حق المولى بشهادة النصرة  
 لكنه يثبت منها للشهادة بالدين **قوله** وكذا سبها دعيها على  
 وحمل كافر موكله مسلم يعني تقبل شهادتها لقيامها  
 على المسلم صحتها **قوله** شهد كافران على كافرانه اوصي الي  
 كافر الي اخره في شرحه تلخيصه الجامع للشيخ فخر الدين  
 المارديني رحمه الله تعالى ولو ادعي مسلم ان فلان الذي  
 اوصي اليه واحضر عذرياً مسلماً للموصي عليه حق وهو  
 مقيم كونه بنكر الموت والايضا فاقام الموصي ذميين  
 وشهدا بالموت والوصية تقبل استسكاناً مع كونها  
 شهادتي علي المسلم وصداً بخلافها اذا حضر مسلم عند  
 القاصي فقال فلان الذي وكلني بقبضه كد حق  
 له بالكوقة وبالخصومة فيه واحضر عذرياً مسلماً  
 لموكله عليه حق وانكر المدي عليه وكانته فاقام  
 ذميين بما ادعاه من الوكالة لا تقبل شهادتهما **قوله**  
 شهادته الذي علي المسلم وصداً والفرق ان الوصية  
 انما تقع على البايع بالموت وذلك في مزارعهم والمسلمون  
 لا يحل طوبىهم فيها فلو لم تقبل هذه الشهادة لصاعت  
 حقوقهم وهي موصومة بفقد الزمة فتقبل للنصرة  
 كما تقبل شهادة القابلة في الولادة اما الوكالة فانها في  
 القالب تقع في حالة الخرج ومخالطة المسلم والامروء  
 انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى **قوله**  
 شهدا علي ان النصراني ايت الميت الي اخره يعني ان  
 النصراني لو حضر ولحق فلان النصراني مات  
 وانه ابنه وولده لا وارث له غيره واحضر عذرياً  
 مسلماً فاقام بنوة فاقام شهادتين ذميين لا تقبل  
 قبالاً لثباتها شهادته علي المسلم فقبل استسكاناً

للضرورة

للضرورة ومما بها ان القسب لا يثبت الا بالكمع والولادة هـ  
 والمسلمون لا يحضرونهم فيها ونسب الحاجة الي قبولها  
 صيانة لحقوقهم **قوله** الا في الوصية او كان القاصي غريباً  
 الميت الي اخره يعني رجل له علي القاصي دين او علي  
 بعضه او اربعة مائة لا تقبل شهادته القاصي له مات رب  
 الدين فادعي رجل انه وصي الميت واقام بيعة علي ذلك  
 عند هذا القاصي المديون فقبضني يوم ما بيته جاز ذلك  
 استسكاناً لانه صالح شاهداً في هذه الحالة فيصالح  
 فامنيادل عليات الفريعات للذين للميت عليها دين  
 لو شهدا بالوصية له ولد والموت ظاهر جازت شهادتهما  
 فلو دفع اليه الدين الذي للميت بعد الحقنا يوم ما بيته  
 مع الدفع ويرى من الدين لدفعه الي وصي الميت  
 ولو كان هذا القاصي دفر الدين لولا الي رجل يزعما انه  
 وصي الميت ثم شهد الشهود عنده يوم ما بيته المدفوع  
 اليه فقبضني بتلك البيعة لا يتقد وقناً وهو فادام يتقد  
 وقناً ولا يبرأ من الدين لانه بعد قضاء الدين لا يصالح  
 شاهداً لهذا الرجل لانه يشهد لنفسه باعتبار انه هـ  
 يثبت ببرائه من الدين وشهادته المبرر لنفسه لا تقبل  
 فلذا قضاه وصي لو عزل هذا القاصي ومات فانت  
 القاصي الثاني يبطل القضاء الاول ولا يحفل ذلك المدفوع  
 اليه وصياً ولا يبرأ القاصي ولا قريبه من الدين ولهذا  
 التقدير سقط ما قيل لعل صورة المسألة ان رجلاً مات  
 وله دين علي القاصي ودين علي غائب عن البلد فاراد  
 ورثته اثبات وكالة الشخص علي الغائب المذكور ليدعوا  
 عليه حال مورثهم علي الموكلة عند القاصي المذكور فان



القاضي المذكور ليس له اثبات هذه الوكالة سواء دفع ما عليه  
 الى الورثة ام لا لقيام التهمة **قوله** وكلمات الوكالة عند  
 غايب يعني لو غاب رب الدين فجارحه وادعى انه وكيله  
 في قبض ديونه واقام البينة على ذلك عند القاضي  
 المدعيون فقصى بوكالته ثم قضاه الدين لا يتخذ وقتا  
 ولا يبرأ من الدين لانه لو شهد بالوكالة لم تقبل شهادته  
 فكذا قضاه والفرق بينه وبين الوصي ان القاضي  
 يملك نصيبه دون البينة لا تقطاع الدعا عن النظر  
 لنفسه فلم يكن متكما في هذا القضاء ولا يملك نصيب الوكيل  
 عند الغايبة لعدم الضرورة اليه لو جرد جاحضه  
 فلو قضى بوكالته وقضى بالدين ثم رفع ذلك الى قاض  
 يراه جائزا ونفذه جاز تنفيذ صي لورفع الى قاض  
 اخر يري القضاء الاول باطلا فانه يحير تنفيذ الثاني  
 لانه قضى في محله يسوع فيما لا حجة اذا التوكيد  
 بمنزلة الاصل جامع الاقامة عندي ان الوكالة اقامة  
 قبل الموت والوصية بعده **قوله** وقيل وصحناه في شئ  
 الكسري في شرع قوله ولو باع القاضي او امينه عبدا  
 للمقدما **قوله** اذا كان عليه الممت دين الى آخره فيك لا يخفى  
 انه اذا كان على الممت دين كان نصيب الوصي مفيدا  
 لمصلحة الممت لا صمالي ان يكتفم الورثة الممتة ولا يوقفوا  
 دينه واما اذا كان له فلا يظهر له فائدة الا ان يقال  
 فائدة تنفيذ وصاياه منه لجواز انه لا يتخذ **قوله**  
 وفيما اذا كان ابوا الصفيدي مشرفا يعني ومات الصفيدي  
 مورثة كامة مثلا **قوله** وصح اليناري رحمه الله تعالى من  
 الوكالة انه يلحقه العهدة يعني في مسألة بيع هذا العبد

فافهم قال لبعض الفضلاء الذي في صحتي المصلحة انه  
 لا يلحقه ويذكر بعده ما يورده **قوله** اول تنفيذ وصيه هـ  
 غطف على قوله على الميت والتقدير بنصيب القاض  
 وصيا اذا كان النصيب لتنفيذ وصيه **قوله** وذكر في قسمة  
 الرهال الحية موصفا اخر وهو ضيقة بين خمسة ورثة  
 واحد منهم صفيدي واثلاث غائبان واثلاث حاضرون  
 فاشترى رجل نصيب احدهما صفيدي فطالب الشريك  
 الحاضر القسمة عند القاضي واعتباه بالقضية فيامر  
 القاضي شريكه بالقسمة ويجعل وكلاء عن الغائب هـ  
 والصفيدي لان المشتري قام مقام الغائب وكان لليافع  
 ان يطالب شريكه لان اصل الشركة كان سدا والغير  
 للاصل لما قلنا **قوله** يناد على ما ذكرنا اذا اشترى الاب  
 شيئا من ابنته الصفيدي ووجد به عيبا ينصب القاضي  
 وصيا حتى يرد عليه كذا اجاب القاضي الامام وبناد  
 ايضا ما اذا كان للصفيدي غائب واشتري الى اثبات  
 حق الصفيدي كانت القسمة منقطعة والا فلا وهما  
 في جمع الفتاوى وبناد ايضا ما اذا ادعى شخص ديناً في  
 تركه وكل الورثة كبار عيوب البلد الذي فيه الورثة  
 منقطعا عن بلد المتوفي لا ياتي ولا يذهب القافلة اليه  
 نصيب القاضي وصيا وان لم يكن منقطعا لا ينصب كذا  
 في البزار يعني التاسع من ادب القاضي وبناد ايضا ما لو  
 مات عن عروضة وعقار وعليه دين ولا منتهج الورثة  
 الكبار عن البيع وقضى الدين وقالوا الدين سلبا  
 الشركة قبل نصيب الحاكم وصيا وقبل لا بل يا من الورثة  
 بالبيع فان امتنعوا صيهم كالمسلط على بيع



الرهن واذا حبسه ولم يبيع نصب وصيا او يبيع الحاكم بنفسه  
 كذا في البزارية في اصر كتاب الوصايا ويزاد ايضا ما في جامع  
 القصولين من السادس عشر لولا استحقاق المبيع فاذا اراد المالك  
 ان يرجع ثمنه وقدمات بايعه ولا وارث له فالقاضي ينصب  
 له وصيا ليرجع المشتري عليه وظهر المبيع حرا وقدمات  
 بايعه ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا عندها بايع المالك  
 حاصرا كجعله القاضي وصيا للميت فيرجع عليه المشتري  
 ثم وصي الميت يرجع على بايع الميت انتهى ويزاد ايضا ما في  
 القنية في اصر باب فيما يتعلق بجواب المدعي عليه وان كان  
 المدعي عليه مع كونه اخص امهم واهم فالقاضي ينصب  
 عنه وصيا ويا امر المدعي بالحكومة معها اذا لم يكن له  
 اب او جلا ووصيهما انتهى ويزاد ايضا ما في القصولين  
 من الفصل الاول بشر او كيلة شيئا فأت فلموكله برده بعينه  
 بكت فلموكله على رواية ابي الليث رحمه الله تعالى وفي رواية اخرى  
 القاضي ينصب وصيا فيرده انتهى ويزاد ايضا ما في القصولين  
 من الفصل المزبور ما لو مات الوصي فولاية المطالبة فيها باع  
 من مال الصغير لورثة الوصي او لوصيه فلموكله بكت نصب  
 القاضي وصيا ويزاد ايضا ما في القصولين من التاسع عشر  
 كما لعائى بالمال مستقرضه فاختفى فقروضه فالقاضي لو نصب  
 قما عيب المقرض يطلب المستقرض ليطالب المال ويقضه  
 الاجارة بتفقد لكونه مجتهدا فيه ويزاد ايضا ما في القصولين  
 من الفصل المذكور كفل بنفسه على ان كان لم يوافق به غدا  
 قد نية على التكفل فتقيد الطالب في القدر الكفيل رفع الامر  
 اليه القاضي فنصب وكيلة عن الطالب ويسلم اليه المكفول

عنه

عنه يبا انتهى ويزاد ايضا ما في الولوالجية رجل مات وقداوي  
 له رجل في رجل يدعي دينا على الميت والوصي غائب ينصب  
 القاضي خصما عنه الميت حتي ياصم الفرع ليصل اليه حقه  
 انتهى ويزاد ايضا ان القاضي ينصب وصيا عن الفقير  
 لحفظ حقوقه **قوله** وطريقه نصبه ان يشهد واعندا القاضي  
 الي اخره هل يشترط لصحة نصب الوصي كونه عن الوصي  
 في ولاية القاضي ام لا فيه خلاف ولو نصب وصيا في تركة  
 ايتام وهم في ولايته او بالافس او بعين الشركة في ولايته  
 قيل يصح النصب على كل حال ولا يشترط النظام والاستعداد  
 في نصب في جميع الشركة ايتاما كانت وقيل ينصب فيما في  
 ولايته من الشركة لا في غيره وقيل يشترط لصحة النصب  
 كون اليتيم في ولايته لا كون الشركة في ولايته **قوله** الا في مال  
 اليتيم كذا في البزارية وقيل عليه عبارة البزارية في الحبس  
 وانما يطلقه اذا اطلقه بكفيل ولم يجد كفلا لا يطلقه وصيه  
 الخصم بعد التكفل للاطلاقة ليس بشرط انتهى وليس فيه  
 تقييد بما لا اليتيم او رده عليه بانه ليس الامر كما زعم بل عبارة  
 البزارية بعد هذا الفرع بتكفل نفسه ما ذكره المصنف رحمه  
 الله تعالى من التقييد فانه قال سأل القاضي عن المحبس  
 بعد مدة فاضرب بالاعسار اخذ به كفلا بنفسه وضلاه ان  
 كان صاحب الدين غائبا ولو كان له ميت على رجل دينا ولي  
 ورثة صفار وكبار لا يطلقه من الحبس قيل الاستيفاء بكفيل  
 للمصطفي انتهى فلهذا العبارة تفيد التقييد بما لا اليتيم  
 والغائب وان اقتضاه على الميت غير جدد القاييه كذلك  
**قوله** من السلطان الي المهدية من السلطان **قوله** عبارة  
 القلاسي رحمه الله تعالى ولا يشترط المهدية الا من نفيهم محرم



او واليه يتولي الامر منه او واليه مقدمه الولاية علي القضاء  
ومعناه ان القاضي يقبل الهدية من الوالي الذي يتولي القضا  
منه وكذا يقبلها من واليه مقدم عليه في الرتبة فتفسير  
المصنف رحمه الله تعالى عبارة بالسلطات او واليه البلد  
وقصورا ومن يتولي الامر منه في عرفنا الان هو قاضي القضا  
للقضاة الاقصاب او قاضي العسكرية مع الوزير والا عظم ولا  
ما نوع من يتولى هديتهم او قاضي القضاة لنوابه والمقدم  
عليه في الرتبة يشهد القاضي الذي كان قبله او بالاشارة  
فانهم علي رتبة من القضاة في قانوقهم وان ارادوا والي  
البلد هو في عرفنا من اطلاقه علي الصوباء من ممنوع  
تا ملة **قوله** وفيما اذا كان رب الدين غائبا عطف علي في مال  
التبسيم **قوله** لا يجوز قضا القاضي لمن لا تقبل شهادته له في  
معين الحكم وما يجري مجري القضاة في المنع من الحكم  
لمن يتهم عليه الفتوى فينبغي للمفتي الهروب من هذا  
متم قدر لا تهي هي بان كان هناك مفت عنده **قوله**  
قال في الملئقط حكى ان امرئ شهد عند الحاكم الى اخره  
في الطبقات الناصية قبل الطبقة الثانية ان امر الامام  
الشافعي رضي الله تعالى عنها شهدت هي وامرئ المرسي  
رحمها الله تعالى عند القاضي فالادان يفرق بينهما  
ليسألها مستقردين عما شهدا به استفسارا فقلت له  
امر الامام الشافعي رضي الله تعالى عنها ايها القاضي ليس لك  
ذلك لان الله سبحانه وتعالى يقول ان تقبل احداهما فتذكر  
اخذها الاخرى فلم يفرق بينهما قال التاج السبكي رحمه  
الله تعالى بعد نقل هذه الحكاية وهو فرع حسن واستقام  
جيد ومنزغ غريب والمعروف في مذهب وطلبها الامام

الشافعي

الشافعي رضي الله تعالى عنها اطلاق القوليات الحاكم اذا  
ارتاب بالشهود استحب له التفريق بينهم وكلامها صحيح  
الله تعالى عنها صريح في استثناء النساء الممنوع الذي ذكرته  
ولا باس به **قوله** وما في الملئقط من الحكاية  
المذكورة ليس صريحا في ان المذهب عندنا عدم التفريق  
في شهادة النساء اذا ارتاب القاضي **قوله** الا اذا كان عدلا عند  
الناس لم تقبل اي توبته يعني في حق الشهادة اما بالنية  
لما عند الله سبحانه وتعالى فلا يجوز ان حكم بعد من يتوليها  
قال الله سبحانه وتعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده  
ويقبل اعمال السيئات الاية وسياتي قريباً عن الثانية ان شاهد  
الزور اذا ارتاب تقبل شهادته وان كان عدلا وهو المفتي  
به كما في شرح المصنف رحمه الله تعالى علي الكلبي عند  
الكلام علي ما لعاقداه شهد زورا والمستور مثل العدل في  
ذلك **قوله** وقضا الامير جائز مع وجود قاضي البلد يعني الذي لم  
يكن منصوبا من قبل الخليفة نصب القضاة **قوله** الا ان يكون  
القاضي مولى من الخليفة المراد من الخليفة الوالي الذي لا  
والي فوقه وقد استفيد من كلام المصنف رحمه الله تعالى ان  
قضا امير مصر المسمى بالباسات مع وجود قاضيها المولى  
من قبل السلطات غير جائز وما التفريق في الوظائف  
فيجوز مع وجود قاضيها كما اقي بذكر الشمس الفري الملك  
بشيخ الشيخ رحمه الله تعالى فليحفظ وفي الولوالجية من  
الحاري عشر من نفا القضاة فيما لا ينفذ السلطات اذا لم  
بين خصم من كذا في بعض المواضع وقال ليس لمن ولي الحد  
والجلب من القضاة واما ذلك للفقهاء واما جلب الرقوة  
وذكر في ادب القاضي انه يجوز ان يضا عنه انما ينفذ لانه



تقدم منه فلان يتقد قضاؤه كان اولي وفيها من الفصل  
الاول من كتاب ادب القاضي لان الامير اذا تولى القضا اذا  
كان جايذا لم يجوز حكم قضايه لان الظاهر ان القاضي  
لا يقضي الا بالحق واذ كان الذي تولى عنه جايذا انتهى وفي  
معين الحكم في الباب الثالث في ولاية القضا ومراتبه  
الولايات التي تفيد اهلية القضا ما يقسمه النوع الثالث  
الامارة وهي على اربعة اقسام الاول كالمملوك مع الخلفاء في  
الامارة على بعض الاما لم هذه صريحة في افادة اهلية  
القضا اذا صادفت الولاية اهلها وحكمها من العلم وشمل  
اهلية السياسة وتدير الجيوش وقسمة القيام واموال  
بيت المال الثاني ان يكون الامير مومرا لكنه مفوض اليه  
الحكومة مع الامرة وان فوضت اليه الحكومة مضي حكم  
وحكم مقدمه الثالث الامارة الخاصة على تدبير الجيوش  
وسياسة الرعية فون تولية القضا ففقه خلاف بين  
العلماء الرابع ولاية النظر في المظالم وله من النظر ما للقضاة  
وهو واسع مما لا يزيد بشرط العلم **قوله** الحكم كلقاضي الا في  
اربعة عشرة مسألة **اقول** بل في خمس عشرة كما في شرحه  
على الكنز والخامسة عشر لا يتقيد حكمه ببلد الخكيم وله الحكم  
في البلاد كلها انتهى ويندر عليها ما في القضية من باب  
الحكيم لا يجوز استخلاف الحكم عنهما الصبر انتهى **قوله** وفيه  
ان حكمه لا يتقيد الا في مسألة وهي كما في التلخيص وشرحه  
لحكم احد الشريكتين وعزيمه رجلان في حكم بينهما والزم الشريك  
شيا من المال المستتر بعد حكمه على الشريك تقديري الى القاب  
لان حكمه بمنزلة الصلح في حق الشريك القاب والصلح من صيغ  
التجارت فكان كل واحد من الشريكتين راويا بالصلح وما في معناه

قوله

قوله وكلما اختلفت رخصة الله تعالى في باب الشهادة بالوكالة مسأله  
اخرى الى اخره هي لو شهد امرئ الله وكله في الخصومة فيها  
الى قاضي البصرة والشهادة طائفة لا تملك صوابه ففصل  
القضا واقضية الشهادة لا تختلف باختلاف اوقضية  
الحكيم فان حكم الحاكم توسط والمتوسطون في ذلك  
يختلفون باختلاف الزكاة والرهانة والمضامبا هذه لا يكون  
رضا بالاصر فكان التقيد مفيد باختلاف التقيد في القاضين  
لان القاضي انما يقضي بحكم الشرع اذا البينة على المدعي واليمين  
على من انكر وهذا لا يختلف فلا يفيد التقيد فلم يصح وصح  
في الحكمين وانما صح فقد تقيد ركبا واحدا من الشاهدين بما شهد  
به والقضا لا يقع بشهادة الواحد **قوله** وخيار لا يلوغ عطف  
على الجدية **قوله** واللغات عطف على الا بالاعلى الاسلام **قوله**  
لا تسمع البينة على من يقر قال بعض الفضلاء يقرب من قولهم  
لا تسمع البينة على من يقر الى اخره ما قاله لان البينة تسمع  
من يقر **قوله** لا تسقط اليمين في موامعة منها انتهى  
قاله القول قول القابض فيها قبضه وقاله اقبل ببينه  
على ما ارعاه مع قبول قوله ومنها المورع اذا ارعاه الرد او  
الهلاك واقام ربيعة تقيد مع ان القول قوله والبينة لا تسقط  
اليمين مقبولة كذا في الذخيرة من باب الصبر وذكر  
المصنف رخصة الله تعالى في كتاب الدعوي في باب الخالف  
وذكر لقبولها فائدة اخرى فليراجع **قوله** فتقار البينة  
للتقدي يعني ان الاقرار رخصة قاصرة لا لتقدي المقر خلا  
البينة فانما حجة مقيدة **قوله** دفعا للمبرر وهو انكاره  
الطالب الوكالة **قوله** ولا تسمع على من يات الخاخره لا محل للذكر  
هذه المسألة بين المستنبات من قوله لا تسمع البينة على



معتر كان فينبغي تأخيرها **قوله** ثم رأيت سماها الي اخره **اقول**  
 قد رأيت سماها في استعارتها في البدايع في كتاب القصة في  
 الفصل الذي عقده في السرايا الدارصة للمقدم الثاني الورثة  
 اذا كان لها مقدم من غير المقار لا بد من اقامة البينة على بعضهم  
 على قول الامام ماري صنفه رضي الله تعالى عنه التاسع  
 الادب والوصي اذا اقر على الصنف لا بد من بينة تمام عليه  
 مع كونه مقرا انما وزاد بعضه القطر عاشر وهو ادرى  
 على اقراره لانه في يده وهو مستحق واقر باليد تسع  
 بينة ابنه ذولا ليد مع اقراره **قوله** وان يكون الحكم جارا عطف  
 على قوله ان يكون عاجدا في بعض النسخة وقضيتها  
 حكمة الشاخير اذا كان عاجدا وان لم يتم النصاب الاية ولا  
 يخفى ما فيه **قوله** وان يكون معتقد القاضي الي اخره كالوكان  
 القاضي صنف لا يرى هبة المشاع فيما يتقسم وكان الشاهد  
 شاه قبايري مكنى وهو شهودان ربي او هب عمر العصف  
 ارض او دار فانه خير من عليه الشاخير هذا الطلب لانه عالم  
 بان القاضي لا يعمل بشهادته ولا يكمل بيمينه الهبة وكان  
 عدله في الشاخير وكذا **قوله** الفا كسوف اذا تاب تقبل  
 توبته لا الحمد ودفع القذف في القنية في مسائل متفرقة  
 في كتاب الحد ودفعه في قذف مسائل وضرب سوطا واحدا  
 ثم اسلم وضرب تسعة وسبعين سوطا كانت بشهادة  
 انتهى فليحفظوا انه مما يقر به فيقال اي محدود في القذف  
 تقبل شهادته في عياله كما **قوله** الا اذا شهد الحد لابن ابنه  
 على بينة لا يخفى صورة المستثنات ليست من جزئيات  
 القاعدة اي شهادة الفرع لاصلة سواء اعيد في قوله الي  
 ابنه الي الحد لابن الابن وانما هي على التقديرين من جزئيات

شهادة

شهادة الاصل لفرعه الذي هو ابن ابنه كما نرى ثم علي ما هو  
 الصواب من انها من جزئيات شهادة الاصل لفرعه ما وجه  
 صحة الشهادة في هذه الجزئية حتى يصح استثنائها ووجه  
 ذلك لو قدم من تقبل ما صبه المحطوطه الله تعالى حيث  
 قال شهد لابن ابنه علي ابنه تقبل لانه حين شهد لم يصدر  
 جد الولد ولده بل يصير جدا بعد حكم الحاكم بشهادته فحينئذ  
 يصير جدا بموجب الشهادة والشئ لا ينبغي موصيه نفسه  
 انتهى والتعليق يفيد انه شهد بابن ابنه ابن ابنه لا في مال  
 وهذا التوصيه متعين وقد اصرى العلامة عبيد الدين  
 الشحنة رحمه الله تعالى العبارة على ظاهرها في شرح المنظوم  
 حيث عنده بيت المنظومة فقال **قوله** ولا ابن ابنه جازت بحق علي  
 كما في اب لابن يحل بصورة **قوله** الا اذا شهد علي ابنه لانه  
 قال عليه لا يخفى ان الصورة المستثنات مشتملة على شهادة  
 الفرع على اصله وهي بهذه الجزئية من جزئيات القاعدة  
 ومشملة ايضا على شهادة الفرع لاصله وهذه الجهة  
 مناط الاستثنا لان الجهة الثانية هي علة عدم الصحة  
 وان كان ظاهرها الاستثنا يشعربان اهله الجهة الاولى  
**قوله** او شهد علي ابنه بطلاق صرة امه هذه غير مشتملة  
 على شهادة الفرع لاصله مع استثنائها على شهادته على اصله  
 كالصورة التي يطوف عليها وكان علي عدم الصحة فيها كون  
 الشهادة جازية لا اصلية الذي هو الام **قوله** بينة الاكراه  
 اولى في البيع والايارة **اقول** هذا مخالف في الاية لما  
 صدر في المصنف رحمه الله تعالى في الشرح وعنده للفتية  
 ونصه في الشرح السابقة بما رويت بينة الاكراه والطوع  
 في الاية فبينة الطوعية اولى **قوله** والاقدار **اقول**

ابنه

لصالح



يخالف هذا الاقرار ما ذكره في البرازية عند الملتقط ادعي عليه  
 الاقرار طائعا وبرهنت علي ذلك وبرهنت المدعي عليه ان ذلك  
 الاقرار كان بالمكره فبينة المدعي عليه اولي وان لم يورث  
 او ارض علي التناقص فبينة المدعي اولي انتهى وفي  
 الشرطانية من الدعوي في الفصل الثالث والعشرين  
 معزيا للمناصري رحمه الله تعالى ولو ادعي الاقرار طائعا  
 فاقام المدعي عليه البينة انه كان هذا الاقرار بهذا  
 المثل يخفى عن كراهه فالبينة بينة المدعي عليه وان لم  
 يورثا او ارض علي التناقص فالبينة للمدعي **قوله** اذا اذنت  
 المتبايعان بخالف يعني اذا اختلفا في قدر الثمن او الب  
 او فيها او في وصف الثمن او صفة ولم يبين واحد  
 منها علي ما ارعاه ولم يرضي بدعوي صاحبه كمالا  
 هذا ولا يخصر الخالف في البيع في الاختلاف في الثمن  
 او المبيع بل يجري في كل موضع يكون كل منهما مدريا  
 ومثلكا كما صفة المصنف رحمه الله تعالى في الجرح **قوله**  
 الا في مسألة ما اذا كان المبيع عبدا الى اخره في الخلاصة  
 معزيا الي الفتاوي راجدا بشري عبدا ثم اختلف  
 البائع والمشتري في الثمن فقال البائع ان كنت بعته  
 الالف درهم فهو حر وقال المشتري ان كنت اشتريته  
 بخمسة مائة درهم فهو صر فالبيع للامر ولا يعتق العبد ولا  
 يلزم حرقة الثمن ما اقرب به المشتري لانه فكلما ازيادة  
 لان البائع اقرب ان العبد قد عتق **قوله** لا يسمع الدعوي  
 اي لا يسمع القاضي الدعوي التي مضي عليها المدة  
 المذكورة قال في معين المفتي واليسمى بها حيث لو  
 قام بها اما لو ملك الخصمان في تلك القضية التي خلعت

عليها

عليها المدة المذكورة فله ان يسمعها قال بعض القضاة  
 ويجب ان يستثنى من ذلك صفير لاولي له ومساقر  
 وكوهما **قوله** ويجب عليه عدم سماعها لان امر السلطان  
 بصير المباح واجبا ولكن يجب عليه السلطان ان يسمعها  
 كما في معين المفتي ووقع في بعض النسخ ويجب عليه سماع  
 اي السلطان وبهذا التقدير يسقط ما قبل قضية  
 عطفه استثناء بعض الخصومات علي لفظ تخصص عدم  
 سماع الدعوي بعد خمس عشرة سنة وطريقا فتر له  
 ويجب سماعها اللهم الا ان يقال ان كان لفظ لا ساقط  
 من النسخ وصوابه لا يجب سماعها **قوله** الراي القاض  
 في مسائل **اقول** عند ادعي ذلك ما اذا ارعي الوارث  
 ان اية اقر بيمين المبيع او المدة او يدين او عين او  
 قال ذلك لزيد ثم قال هو لي ثم ادعي انه كان كاذبا وكنا  
 في كل اقرار زعم الكذب او الهزل فيه قال الصدر الشهيد  
 رحمه الله تعالى الراي في التحليف للقاضي وقصره في  
 الفتح بانه يجزئ في خصوصه الوقتان فان غلب علي  
 ظنه انه لم يقبض حين اقر يحلف له الخصم والا فلا وهذا  
 ايما هو نحو التقدير اسهي واما اذا اراد الوارث او الفرع  
 اخذ المال لا يدفع اليهم شيء يغلب علي ظن القاضي  
 عدم مسخه وقد رددته معوضا اليه وقدره العلم وكي  
 رحمه الله تعالى يجوز والمراد بالثاني تاحير القضا اليه  
 وقال الاشيا الستة علي ما اضااره المتأخرون من  
 سائر اخبارهم رحمه الله تعالى ان القاضي يتظر في حال المدعي  
 عليه فان راوه متقنات يحلف اخذ بقولها وان راوه  
 مظلوما لا يحلف اخذ بقول الامام رحمه الله تعالى وفي

عها



ان ما يحصي في الوقف موقوف الى رايه وعليه الفتوي كما في  
 الامساعات وفي قدر مدة ظهور توبة الفاسق على الصحيح كما  
 في الخاتمة وفي التوكيد بالخصومة بلا رضى الخصم لا يجوز عند  
 الامام رحمه الله تعالى ويجوز عندهما والراي الى القاضي كما  
 فيها وفيما اذا تزوج امرأة في مصرفهاها المعجل واراد  
 نقلها لبلد بينهما مسافة قصر فيه اختلاف المشايخ رحمهم  
 الله تعالى لا الراي الى القاضي في اتقع الوسائل وفيما اذا باع  
 عقارا بحضرة بعضا قاريه فسكت حالة البيع ثم ادعي ملكيته لاشع  
 دعواه وهو قول مشايخ سمرقند وقال مشايخ بلخ لا تسمع دعواه والراي  
 الى القاضي ذكره في الخاتمة في موضعين وفيما ان الضرورة ان يست  
 الى التحليف بالعناق والطلاق الذي فيه الى القاضي كما في مبنيا  
 المعني وضمانة المقتنين وفي التحليف على السبب او الحاصل  
 على راي قضا الاسلام البردوي رحمه الله تعالى ينبغي ان يفوض  
 الامر الى راي القاضي ان راي المصلحة في التحليف على السبب  
 يحلف عليه او على الحاصل حلف عليه كما في الهادية وفيما لو  
 عدل الشاهد عند القاضي في اعادة شهادته عند حادثة  
 اخرى ولو قرب العهد لا يستقبل تقديله ولا استقبل والصحيح  
 في قرب العهد قولان اصددها سنة الشهر والثاني موقوف الى  
 راي القاضي كما في موصيات الاحكام للشيخ قاسم بن قزلباشا  
 رحمه الله تعالى والفتوي على عدم التوقيت وهو قول احمد  
 رحمه الله تعالى كما في الخلاصة وفيما اذا سعي انسان الى سلطان  
 في حق احد هتي عزمه ما لا يروي عنه بعض علماء ائمة  
 الله تعالى انهم كانوا يفتون ان الساعي لغيره وبعضهم  
 فرقوا بين ما اذا كان السلطان مفعولا بالعادة وتقدم من  
 سعي به اليه فانه يضمن وان لم يكن مفعولا فلا يضمن

لافتي

لا فتى به فان خلاف اصول اصحابنا رحمه الله تعالى فان  
 السعي بسبب محض لا هلاك ما له صاحبه اما لان السلطان  
 يبرمه اقنابا لا اظيما ولكن لو راي القاضي بضمين الساعي  
 لذلك لان الموضوع موضع امتحان ونحن نكل الراي الى  
 القاضي ويبدأ ايضا ان مرصع الهلبي مضمون وطالوا قنين  
 الى راي القاضي لا الى ما شرطه الواقف كما افاده العلامة  
 عبد البريك الشحنة رحمه الله تعالى في جواب حادثة وهي  
 واقف شرط ان لا يستبدل وقفه ولو اشترى على التلف افا  
 بقوله الحاكم ان يستبدل بما هو واقف لخاصة الوقف مستحب  
 ولا عبرة بالشرط المذكور لان المدار في الوقف على نظر الحاكم  
 في الزمان والاصول والمجردة لان التولي الخاص وكذا في  
 في الشروط المخالفة لراي الحاكم ونظيره اذا واقفه فيها  
 الحسن المدار فيها على راي الحاكم بحسب كل زمان انتهى  
 وذكر ما خذ ذلك من لفصول الهادية وغيرها من كتب  
 المذهب **قوله** وفي تحليف الشاهد سياتي بسط ذلك في بيان  
 الخلاف بين ورقتين وفي تهذيب القلاسي رحمه الله  
 تعالى وفي زماننا لما قدرت التقذية لقلية الفسق  
 اصار القضاة استخلاف الشهود لخصوص غلبة الظن  
 انتهى قال المصنف رحمه الله تعالى في الجرد ولا يضعفه  
 ما في الكتب المعتمدة كالخلاصة من انه لا يمين على الشاهد  
 لانه عند ظهور عدل الله والكلام عند غناها خصوصا  
 في زماننا ان الشاهد مجهول الحال وكذا الذي غالب  
 والمجهول لا يعرف المجهول وفي المتنقط عن عسان ان  
 محمد المروزي رحمه الله تعالى قال قدمت الكوفة قاضيا  
 عليها فوجدت فيها مائة وعشرين عدلا وطلب اسراهم



فرددتهم الى سنة ثم اسقطت اربعة فلما رايت ذلك استعفيت  
واعترفت بانه في وقتب العلامة المقدسة في  
المرور فليد راجع **قوله** وفي السوال عن الزمان والمكان قال في  
النيلانية ولو سألها عنها فقال لا انقل تقبل مسما لانها  
لم يكلفها انتهى **اقول** ينبغي ان يفيد كلامهم في النيلانية  
بغير صد القذف فانه يسقط بالتقادم **قوله** من سعى في  
تقضى ما شئت من جهته فسيب مردود من فروع هذا الاصل  
لورده سائة ثم اقر به لغده فانه لا يصدق في صف المرحون  
ويومر ببقاء الدين وزمه الى المقلد كما في هذه المسئلة من  
الفنية **قوله** الا في موضعين الى اخره **اقول** وجه الاول  
بانه لا يبرهن على البيع من القاي قبل البيع منه فقد  
اقامه على افتراض البايع انه ملك القاي لان البيع اقدار  
من البايع بالتقال للملك الى المشتري والثاني ان التناقض  
هو من حقوق الحرية كالندين والاسئلة لا يمنع صحة  
الدعوى قبل وقوعه غير صحيح لان التناقض المناقيل في  
دعوى الحرية لا ينافي قد تخفى على المتناقض بعد اقراره  
بالرق والفاعل لنفسه للتدين والاسئلة لا يخفى عليه  
نفسه فيجب ان لا يقبل تناقضه وقد يقال انما يقبل  
عملا على انه قبل ذلك ثم رد ثم تاب الى الله تعالى فاق  
بمسئلة رها **قوله** فالهبة في كلام القناوي مثال الهبة  
والمثال لا يخصص **قوله** ويستردها والقصر بالنصب  
عطف على الصمد البارز في يستردها والعامل محذوف  
تقديره وياخذ القدر على حد قوله علفتها بنائوما  
بارداي وسعيت **قوله** الاربعة باع ارضا ثم ادعى انها  
**اقول** عبارة الثانية في البيوع في فصل الاستحقاق راجل

باع

باع دارا او عقارا ثم ادعى انه باعها بعد ما وقف اخلف المشايخ  
رضي الله تعالى والاصح انه لا تسمع دعواه بخلاف حال الرباع  
عبد الله ثم ادعى انه صرا وادعى انه اعتقه ثم باعه فانه  
تسمع دعواه انتهى ثم قال ايضا قبل باب الربا باع عقارا  
ثم ادعى انه باع ما هو وقف اخلف المشايخ رضيهم الله  
تعالى فيه والصحيح انه لا تسمع بخلاف ما لو باع عبدا  
ثم ادعى انه صر تسمع دعواه المشتري لانه وقف لا يزيل  
الملك ولا يخرج منه ان يكون محلا للبيع اما الحر فليس  
بمحلا للبيع ولهذا لا يملك ان ينهي ما قاله في البيوع ثم  
قال في كتاب الوقف باع ارضا ثم ادعى انه كان وقفها  
قبل البيع فارد تخليف المار على عليه ليس له ذلك عند  
الكلامان التحليف بصدق الدعوى ودعواه لم تصح  
لما كان التناقض وان اقام البينة على ما ادعى  
اختلفوا فيه قال بعضهم لا تقبل ببينة لانه متناقض  
وقال بعضهم تقبل ببينة لان التناقض يمنع الدعوى  
وعلى قول الفقهاء اي جعفر رحمه الله تعالى الدعوى  
لا تشتط لقبول البينة على الوقف لان الوقف صفة الله  
تعالى وهو لا يصدق بالقله ولا يشترط فيه الدعوى  
كالشهادة على الطلاق ومعتق لامة قال مولانا وشيخي  
ان يكون الجواب على النقض لان كان الوقف على قوم  
بايعانهم لا تقبل البينة عليه بدون الدعوى على  
الكلامان كان الوقف على الفقهاء وعلى المسجد على قول  
ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تقبل البينة بدون  
الدعوى وعلى قول الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى  
عنه لا تقبل انتهى وقال الزبيدي رحمه الله تعالى لو باع



شبهة ولا دعوى فيها وقف عليه وعليه ولا رده لا تسمع دعواه  
للتناقض وإن أقام البينة على ذلك قيل نقبل لأن الشاهد  
على الوقف نقبل بدون الدعوى لأنها من باب الحسبة  
وقيل لا تقبل وهو أصوب وأصفا انتهى فاعلم ما ذكر  
أنه لا يستثنى منها يصح على القول الثاني الذي لم يصح القاطن  
ضأن والزبيل في رحمها الله تعالى وإما على ما صححاه فلا  
استثنى **قوله** وصح في فتح القدير إلى آخره **أقول** نص  
عبارته ببيع عقار لا يبرهن أن ما باعه وقف لا تقبل لأن  
مجرد الوقف لا يزيل الملك يعني عند الاما ماري حنيفة  
رضي الله تعالى عنه بخلاف الاعتقاد ولو يبرهن أنه وقف  
مكلف مملوك ومعه **قوله** وفسر فيه في الظهيرية  
**أقول** قال في الظهيرية في كتاب الوقف في القسم  
الثالث في الفصل الأول رجب باع أرضا ثم ادعى أنه كان  
وقفها وقبل البيع قال لا تخلف المدعى عليه ليس له ذلك  
عند الكل لأن التخلف يعني صحة الدعوى ودعواه لم  
تصح لمكان التناقض وإن أقام البينة على ما ادعى  
استلزموا فيه قال بعضهم لا تقبل لأنه متناقض وقد  
بعضهم تقبل وإلى هذا مال الصدر الشهيد رحمه الله  
تعالى لأن التناقض يمنع الدعوى والدعوى ليست  
بشروط الاستماع البينة على الوقف إلى آخر ما نقلنا عن  
القاضي ضأن رحمه الله تعالى في كتاب الوقف **قوله** ومن  
فروع أصول المسائل ما أصل المسألة ما تقدم من  
سعي في نقض ما يتر من جهة مشعية مردود عليه  
وامنا فله أصل في المسألة ببيان **قوله** لو ادعى البائع أنه  
فصل في بيعه لو عقد شخص عقدا ثم ادعى أنه فصولي لم  
يقبل

يقبل المسعى في نقض ما يتر من جهة **قوله** لا يشترط في صحة  
الدعوى بيان السبب في الفتاوى الظهيرية في الفصل  
الأول من كتاب الدعوى ما نصه وإن وقعت الدعوى  
في الدين فلا يرد من بيان السبب لأنه لا يجب في الدفعة  
بالاستسهاد كذا بالقرض لأن فرضه الجور وإنما يجب سبب  
السلام أو جعل ثمن في البيع وصينير يحتاج فيه إلى بيان النوع  
والصفة على وجه يخرج عن صالحة لأنه قد قال بعد كلامه  
دعوى الصك لا يصح إلا بعد بيان السبب انتهى وفي  
جامع الفصولين في دعوى الفطارقة والهداي والفلوس  
لا يرد من بيان السبب بخلاف ما يدعى الدعوى من دعوى  
الاملاك والأعيان والكيل والوزن والذهب والفضة  
فإنه لا يحتاج إلى ذلك السبب ولا فرق بين ذكره وتركه بخلاف  
الفطارقة والهداي والفلوس لأنه يجوز أن يكون سبب  
البيع ولم يقض الفطارقة حتى كسدت فيفسد البيع  
وفيه من السادس أيضا ولما ادعى مائة عدلية عسبا  
وهي منقطعة عن أيدي الناس وقت الدعوى ينبغي  
أن يدعى قيمتها إذا حكم المثل كذا وفي اعتبار القيمة أقل  
معروفة ذكر في أنواع الصناعات ولا يرد من بيان السبب  
في هذه الصور قالوا لو كانت غنما أو قطيع قبل القبض  
يفسد البيع عند الاما رحمه الله تعالى ويجب على المشتري  
رد القيمة لو كان قايما ولا يرد مثله لو كان مثليا أو لا قيمته  
ولو كان سبب فرضه ونكاح أو عصبه يجب القيمة فلا يرد  
من بيان السبب ليعلم أنه هل له ولاية الدعوى انتهى  
وفيه من الفصل المزبور لا يرد في دعوى دين الميراث من  
بيان السبب فإنه لو سلم قلة مطالبته في مكان غيباه ولو



كان يقصّب او قرض او ثمن مبيع يتعين مكان القصب والقرض  
والبيع للرافع انتهى وفي البرازية في الثامن من الدعوى  
ان دعوى الكفالة لا تقع بلبايات السبب لعدم جوازها  
بالدية وبذلك الكتاب انتهى وسيدكر المصنف رحمه الله تعالى  
بعد سنت اوراق انطلا بلزم المدعي بيات السبب ويصح بدو  
الا في المثلثات ودعوى المداة الدين على تركه روجه **قوله**  
الا في دعوى العين كما في البرازية الذي في البرازية نوع في  
التناقض من الاول من كتاب الدعوى مانعه **واعلم**  
ان مشايخ فرغانة ذكر ذلك في الشرط في دعوى العقار في  
بلاد قدم بيا وها بيات السبب ولا يسمع فيه دعوى الملك  
المطلق لوجود الاول ان دعوى الملك المطلق دعوى  
الملك من الاصل بسبب الخطه ومعلوم ان صاحب  
الخطه في مثل تلك البلاد غير موجود فيكون كذا الاما  
فكيف يقضي به والثاني لما تقدّر الفضا بالملك لما قلنا  
فلا بد ان يقضي بالملك بسبب ذلك ما بسبب مجهول او  
معلوم فالمجهول لا يمكن القضاء به للجهالة والمعلوم لا  
يقين الملك اياه والثالث ان الاستحقاق لو وقع بسبب  
حادث يجوز ان يكون ذلك السبب سابقا على الملك على  
تملك ذي اليد فيمنع الرجوع فيجوز ان يكون لاحقا فلا يمنع  
الرجوع فلا يشك وكل هذه الامور غير متحقق في المنقول  
لعدم ما يتبع من الحمل على الملك من الاصل انتهى ومن  
نقل ما في نقد المصنف رحمه الله تعالى من الخلل من  
وجوه الاول ان البرازي رحمه الله تعالى لم يذكر هذا الاست  
الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى الثاني ان البرازي  
رحمه الله تعالى غير بالحق وهو اخص من القضا

الثالث

الثالث ان البرازي رحمه الله تعالى نسب ذلك الى مشايخ فرغانة  
ولم يطلق الرابع ان مشايخ فرغانة قيدوا ذلك ببلاد قدم  
بنلوهما ولم يطلقوا فتنبه **قوله** الا بالبينه او علم  
القاضي **اقول** هذا على الرواية القابلة بان علم  
القاضي حجة والفتوى على ان القاضي لا يقضي بعلمه  
كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في البحر في هذا الكتاب  
فيما سبق **قوله** ولا يكفي لبقاء لصحة الدعوى اي  
دعوى العقار لما في الكثر ولا تثبت اليد في العقار  
ببصار قضا وبين ذلك المصنف رحمه الله تعالى في  
الشرح **قوله** او الشرا منه صير منه راجع لو ائتمن اليد  
المدرول عليه يوصع اليد التزاما ويكون الحاصل اية  
اذا ادعى الشرا من فلان وهو وصع اليد وصارقه  
فلان على وضع اليد كفي بقا دفعها ولا يحتاج الى بينة  
**قوله** وقال المدعي هو ينفك السبب هذا القول بشرط  
قبول الشهادته او الاظهار الاول **قوله** الامام يقضي  
بعلمه الي اضره ظاهره من غير خلاف وعليه يطلب  
الفرق بين الامام والقاضي ولهذا ان اقامة الحدود  
قوله الا في الحدود والعصاة **اقول** سكت عن  
التقدير فظاهره انه يقضي فيه بعلمه وسياتي بعد  
تخريج كراهية الحقني به ان القاضي لا يقضي  
بعلمه لفساد الزمان من غير استئذان **قوله** القاضي  
انما يقضي في مجتهده فيه نقد قضا وه كما صرح به المتأخرون  
وهل يشترط العلم بالخلاف ذكره العلامة قاسم رحمه  
الله تعالى في رسالته انه لا يشترط في نقاد قضا  
القاضي المقلد علمه بان في المنقضي بغير خلاف وانما



يشترط ذلك في قضاء القاضي المجتهد وقوله موثق مع  
 العلم بالخلاف على الان **اقول** في البرازية ما خالفه  
 وكتب عبارتها اذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالا قوي  
 ثم تبين انه على خلاف مذهبه فقد وليس لقدر نقضه  
 انتهى والاهلة يخرج على قول المتقدمين فليحفظ ولا  
 به يقيني ويلفظ **قوله** لو قضى بطلان الحق بمقتضى المدة  
 اي بسبب المضي المدة الطويلة تارك للدعوى به وجها  
 ما ذكر وما عطف عليه ما سياتي من قوله لم ينقضه  
 وعبارة المصنف رحمه الله تعالى في البحر قضى بطلان  
 الدعوى بمضي سنتين وبينهما مخالفة **قوله** غايبا  
 على الصحيح لا احادنا فيهم منه نقوده لو ما احدا  
 او هو خلا فلا يصح من المذهب وقد اوسع القاضي  
 خان رحمه الله تعالى الكلام على هذه في باب النفقة  
 معبر سا ذلك وبين الخلاف فيه وقرق بين ما اذا كان  
 القاضي سافرا وبين ما اذا كان صغيا وكذا في البرازية  
 في نوع في قضاء القاضي قبله فليلاحظ **قوله** او يهدم وقوعه  
 على الموطوءة بمقابلة اي عقب الوطء في طهر قال  
 المصنف رحمه الله تعالى في البحر ويهدم وقوع الطلاق  
 في طهر جامعها فيه ويشهدا دة بخط ابيه **اقول**  
 صواب العبارة كما في ادب القضاة لخصاف رحمه الله تعالى  
 ويشهدا دة على خط ابيه قال الحسام الشهد رحمه الله  
 تعالى في شرعه وصورته ان الرجل اذا مات فوجد الاين  
 خط ابيه في حكم علم يقينا انه خط ابيه فانه يشهد بذلك  
 الصمد لان الاين خليفة الميت في جميع الاشياء كذا هذا  
 هذا قول مجبور فلا يعتبر عقابا لبله الجمهور من العلماء والكتبة

وهو

وهو قوله سبحانه وتعالى الامت بسهم بالحق وهم يقولون  
 الآية وهو لا يعلم فاذا قضى القاضي كان هذا القضاء  
 باطلا فاذا رفع اليه قاض اخر كان له ان يبطله انتهى  
 وقد تقدم لنا مزيد كلام في هذا فارجع اليه **قوله** او رفع  
 اليه حكم صبي او عييد او كافر عطف على قوله لو قضى  
 بطلان الحق وفيه ان الكلام مفروض فيما يتقدم فيه  
 قضاء القاضي وفيما لا يتقدم لا فيما يرفع اليه من قضا  
 قاض اخر فلا يتقدمه **قوله** والحكم يحجز سفيه عطف على  
 كلامي فيه من الكلام ما في الذي قبله يعني انه سياتي  
 او كتاب الخمران الصحيح صحة الحجر على السفيه وهو  
 قولها لكن في المجتبى وانما جعل القاضي على السفيه ثم  
 رفع اليه قاض اخر فان طلق حرة وجوز بيعة او اطلق عنه  
 ما زلات الحجر منه فتوي وليس يقضاه ولهذا لم يوجد  
 الموقفي له والموقفي عليه **اقول** باصدا زه بدارهم اي دار  
 الحرب **اقول** ينبغي ان يكون عالما ليس بدار حرب ولا اسلام  
 ملكا بدار الحرب كالبحر الملح لانه لا يهدم ولا صل عليه فلو  
 امر بالكا فز ما للمسلم وهو ركب البحر ملكه كما استفاد من  
 الشهر شرع الكثر عند قوله ولو اسلم احداهما ثم لم يبين  
 وقوله كالبحر يفيد ان الملك لا يختص بالبحر الملح فله  
 فيه المفا وزا البعيدة عن دار الاسلام والحرب **قوله**  
 او بالقرعة في معتق البعض اي في المعتق الذي هو  
 بعض عبيد المعتق ومات ولم يبينه هذا هو المراد  
 وان كان في استفادته من العبارة ضفا يد على ما  
 ذكرنا قول المصنف رحمه الله تعالى في البحر او بقرعة  
 في حقيق اعتق الميت منهم واحد او ما ذكرنا سقط قول



من جملة العيار على ظاهرها ثم قال لا يظهر كيفية القرعة  
 في معتق البعض ثم اجاب بانه يمكن ان يكون اعتق بعض  
 عبده ثم مات ولم يبيح وكيفية القرعة حينئذ ان يذكر  
 كسورات القدر كلها في اول وقت ويقع فما خرج فهو المقتدر  
 ويسمي في الباقي فتكون القرعة بين الاجزاء **قوله**  
 الشاهد اذ ارادني شهادته الى قوله تقبل كذا يحط المولف  
 رحمه الله تعالى والصواب لم تقبل وقد تقدمت هذه  
 المسألة في قاعدة الاجتهاد لا ينقص بمثله وبكل ما  
 عليها فليراجع **قوله** الخصم ان يطعن في الشاهد ينبغي ان  
 الجأ حده وفي السراية اذا طاعن المدعي عليه في الشهادة  
 انهم عبيد فعلى المدعي اقامة البينة على حريته  
 ولو قال المحذور في قذف فعلى الطاعن اقامة البينة  
 كان وصفا في نسبه وان لم يكن في مادته النسب قيل  
 عليه المتقول في هذه انه لا يثبت النسب وما ذكره  
 المصنف رحمه الله تعالى بحث لصاحب العارضة رحمه الله  
 تعالى رده في جامع الفصولين انتهى ورده بعض الفضلاء  
 بغيره ما في العارضة لكلام المصنف رحمه الله تعالى وان  
 كلام العارضة مفروضة فيما اذا كان هناك اشارة وجبت  
 بيب المال بغير اشارة النسب لوجود الاشارة فانه  
 يقتضي عن ثبوت النسب اذا لم يثبت عليه بالاشارة  
 كل في جامع الفصولين وكلام المصنف رحمه الله تعالى  
 محمول على صورة ليس فيها اشارة وليس في كلام المصنف  
 رحمه الله تعالى ما يدل على ان مراده صورة الاشارة وما  
 يدل على ذلك انه قال بعد ذلك وذكر في العارضة الى اخره  
 يدل على ان كلامه مفروضة في صورة الاشارة ولا يدل على

ان ما قاله بحث ومث القضا الضمني ما في القسمة شهدوا  
 بالجمع بين الزوجين وهما يتكلمان بالجمع وقضا القاضي ثبت  
 المال بينهما بثبوت الجمع وان شرط في اثبات المال وصدا **قوله**  
 وفرق بينهما في جامع الفصولين عبارة او على ان  
 لي على احد بن محمد بن احمد كذا درهما وهو هذا فشهد شهود  
 ان هذا احمد بن محمد بن احمد وله عليه كذا يثبت المال  
 لا النسب اذ المدعي وشهوده ليسوا بجمع في اثبات  
 النسب فلا يثبت ويثبت المال لوجود الاستعانة اليه  
 ثم وعلى قياس مسألة امري وهو انه لو ادعى ان لي  
 على فلان دين او انة مات وانت ولديته وابنه واسم  
 ابني كذا واسم جدي كذا يثبت المال والنسب ويقتضي  
 ان يكون هناك كذا **قوله** يمكن الفرق بينهما بان  
 الاشارة هنا تقتضي عن ثبوت نسبه اذ الحق يثبت عليه  
 بالاشارة وان لم يثبت نسبه وامانة فلا يمكن ثبوت  
 حقه عليه الا بثبوت نسبه اذ المال على ما ثبت فلا  
 يثبت على المدعي عليه الا لكونه وارثا فافترقا انتهى  
**قوله** ولطيفه ما في الخلاصة ومثله في البرازية وعند  
 لها نوعا **قوله** ان يعلق المملوك كالة فلان قيل ومثله  
 الوكالة الكفالة **قوله** ويدعي بحق علي احد قبل عليه سيا  
 بعد ورقة انه تقبل الشهادته يد ويدعي في هلال  
 شهر رمضان وعلى هذا فلا حاجة الى ما هنا الا ان  
 يقال ان المدعي قبل الشهادته يد ويدون الدعوى مجرد  
 الثبوت لا الحكم ثم راي في الخلاصة ما يقيد ذلك حيث  
 قال جنس احد في اثبات الرضاية وهلال شهر العيد  
 وقد ذكرناه في كتاب الصوم والذي يخص بهذا الكتاب

ين



في اثبات الرضائية وهذا لا يشهد العبد والوجه فيه ان  
يرد على القاضي بوكالة معقولة يدور شهر رمضان  
فمن الخصم بالوكالة ويكره قول شهر رمضان فيشهد  
الشهر بذلك فيقضي عليه القاضي بالمال ويثبت  
مجرد محي شهر رمضان ثلاث اثبات محي شهر رمضان  
لا يدخل تحت الحكم حتى لو اضيق القاضي محي شهر رمضان  
يقول ويأمر الناس بالصوم يعني ويؤمر الفهم ولا يشترط  
لفظ الشهادة وشرائط القضاء اما في شهر العيد فشرط  
لفظ الشهادة وهو يدخل تحت الحكم لانه من صفات  
العبادات انتهى **قوله** لو ادعى كفاية على رجل يادنه فقبل  
عليه الظاهر انه لا دخل له في الحكم المذكور وانما دخله  
في ثبوت رجوع الكفيل على الاصل انتهى وفي الخبر من  
كتاب الكفاية ومن الخيل في اثبات الدين على القاي  
ان يتواطع مع رجل فيدعي عليه انه كفله على  
قلاين القايين فيقر الرجل بالكفاية وينكر الدين  
فيقيم المدعي البينة على الدين فيقضي به على الكفيل  
ولا الاصل بغير يدعي الكفيل **قوله** وله تفاديل وفروع  
ذكرناها في الشرح يعني في كتاب الكفاية والقضا عند  
قوله ولا يقضي على غاييب **قوله** وفي الخطا فلعزل السلطان  
القاضي لعزل الراضة قال بعض الفضلاء اري من ذكر  
وجه الفرق بين عزله وموته والذي ظهر لي انه  
بالعزل اراد السلطان قطع شأفته بامر فتنزل  
نوابه كذلك خلاف ما اقامات او يقول العرف في هذه  
قال به قاض بذلك انتهى **قوله** وينبغي ان لا يعزل الناي  
يعزل القاضي اي يعزل السلطان القاضي فالمصدا

مصناف

مصناف للمفعول والفاعل محذوف **قوله** وعليه كثير من  
المشايع رجعهم الله تعالى اي على انه لا يستفاد بعزل  
القاضي وصيغته فقولته ينبغي للتصويب لا للمحيث  
**قوله** مات الخليفة وله امداد وعمال حاله على ولايته  
**قوله** بوقته منه ان كفيل بيت المال لا يتفاد بعزل  
الامام الا عظم قال الناي السبكي رحمه الله تعالى في  
معيد النعم ومعيد النعم هذا يعزل وكيل بيت المال  
يعزل الامام الا عظماء وموته ترد في ذلك فحقها العسر  
وكان الشيخ الامام رحمه الله تعالى يري انه لا يتفاد  
بذلك انتهى **قوله** فيدل على ان النواب الان يتفادون  
يعزل القاضي وموته قيل مبني هذه الدلالة على  
قول صاحب البزارية رحمه الله تعالى في التفسير  
لانه نائب السلطان على ان المراد كون المستنيب  
لنائب المذكور وهو السلطان بدار استنايه لا على  
انه مستفاد بل على انه نائب القاضي بدليل قولهم  
نواب القاضي من كل وجه والذي يقتضيه النظر ان  
المراد كون الناي الذي استنايه القاضي ناياب عن  
السلطان حقيقة وان كان في الظاهر ناياب عن  
القاضي بمرشدة اليه قوله انما لانه نائب السلطان  
او الوامية وصيغته يمنع كونه نائب القاضي من كل  
وجه وان نقله المصنف رحمه الله تعالى عن ابن  
الفرس رحمه الله تعالى فلو كان الكلام في نائب استنايه  
السلطان لصير صاحب البزارية رحمه الله تعالى  
وعنه يذكر في ما يدعي ما ذكرناه من كون المراد ان  
النائب نائب عن السلطان حقيقة والاستنايه القاضي

انما



اياه ما حكاه عن الترضائية الا في قريبا من قوله ان القاض  
 القاض هو رسول عن السلطان في نصب النواب **قوله** لا يفر  
 نواب القاض من كل وجه فكل عليه فيه نظرا انه كيف  
 يقال ان نواب القاض من كل وجه مع ان القاض ليس له  
 ان يستخلف الا ان يفوض اليه ذلك ولو دلالة كما اذا ولاه  
 قاضي القضاة كما ياتي في محله وصيغة فالولاية منسوبة  
 للموكل لا الى القاضي فكيف ان نواب القاض من كل وجه  
**قوله** وهو كوكيل مع الموكل قيل عليه هذا يشهد عليه  
 لانه ان الوكيل ليس له ان يوكل غيره الا باذنه وبعد  
 الاذن تكون الولاية منسوبة للموكل لا للموكل صحت ان  
 الوكيل ليس له عزله كما ذكر في محله **قوله** ولهذا قال  
 العلامة بن القيس رحمه الله تعالى الى امره ظاهره  
 انه ارتفع كلام بن القيس رحمه الله تعالى وهو مخالف  
 لما افق به حيث سئل عما صورته ما يفيد مولا ناره  
 الله تعالى فيما ذكره العلامة بدر الدين بن القيس رحمه  
 الله تعالى في كتابه المسمى بالقواكه البدرية في اطراف  
 القضايا الحكيمة من ان نواب القاض في زماننا يتخذ  
 بعزله ومعيته فانه نواب من كل وجه والقضاة من  
 الميثاقين الدينية التي تخرج العزل بها بسبب وفيد  
 انتهى والمقصود بيان المعتمد في ذلك وتحرير هذه  
 القضية احياب رحمه الله تعالى لا المعتمد على ما ذكره  
 العلامة بن القيس رحمه الله تعالى في الفتاوى للذهب فقد  
 نقل الفتاوى ان النواب لا يتخذ بعزله الا بالاصل ولا  
 بموته قال الزيلعي رحمه الله تعالى في شرحه اكثر من كتاب  
 الوكالة لا يملك القاضي الاستخلاف الا باذن الخليفة ثم  
 لا يتخذ

لا يتخذ لها ولا يتخذ لان يموت وهو المعتمد في المنصب ولم  
 اري خلافا في المسألة والله تعالى اعلم **قوله** لكن في المعراج  
 الى امره قيل هذا منتهى ما قاله بن القيس رحمه الله  
 تعالى وكيف لا يدرك كلامه وقد قال في تكملة الوسايل نقلا  
 عن البدائع ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم مات  
 القاضي لا يتخذ خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة  
 لان نائب القاضى ولا يملك القاضى عزله الخليفة لانه  
 نائب الامام فلا يتخذ بعزله كوكيل فانه لا يملك  
 عزل الوكيل الا في انتهى يعني بالوكيل الثاني الذي  
 وكله الاول باذن الموكل لانه صار في الحقيقة وكيل  
 عن الموكل لا عن الوكيل الاول وقد علموا عدم عزل  
 القاضي بموت الخليفة بان الخليفة نائب عن المسلمين  
 فاني ربحه قول بن القيس رحمه الله تعالى انهم نواب  
 القاض من كل وجه مع صريح كلامهم قاطبة بانه في  
 الحقيقة نائب عن السلطان حيث اذن له في الاستخلاف  
 مع قوله في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة هو  
 منتهى الامام الشافعي والامام احمد بن حنبل رضي  
 الله تعالى عنهما عندنا انه نائب السلطان ولا اعتبار  
 بقوله هنا ولا يفهم اصله لان نائب مع نصريح  
 جماعة العلماء بانه اذا كان السلطان بعزل النواب  
 بموته او عزله بان يقوله اذ مات او عزل فمفروا  
 بعزله او موته فان ذلك مما لا يقبل التعليق كوقيل  
 التخصيص بالزمان والحوادث والاستخفاف ولا يملك  
 نصب القضاة وعزله الا السلطان او من اذن له السلطان  
 اذ هو نائب الولاية الفعلي ولا يستفاد ان الامم **قوله**



وفي مناقب الكروية رحمه الله تعالى في الفتاوى الخاتمة  
 في فصل الدعوى بالمال اذا شهد الشهود بحق علي الرضا  
 وقضى القاضي بشهادتهم ثمان المشهود عليه ادعي  
 ان الشهود قد رجعوا عنه شهداتهم ان ادعي رجوعهم في  
 غير مجلس القاضي لا تسمع دعواه ولا يحلف الشهود ولو  
 اقام البيعة على ذلك لم تقبل وان ادعي رجوعهم عند  
 قاض اخر لم يدع وقضا القاضي بدعوىهم لم تسمع دعواه  
 ايضا وان ادعي لهم رجوعا عند القاضي وقضى برجوعهم  
 تسمع دعواه ولو قامت البيعة على ذلك قبلت وان لم  
 تكن له بيعة كان له ان يستحلف الشهود لان رجوع الشهود  
 عند قاض اخر يصح كما لو رجعوا عند القاضي الذي قضى  
 بشهادتهم انهم قد رجعوا بحلف الشهود بشرط اظهروه  
 انهم لو رجعوا عند محكم لا يكون الحكم كذلك فيكون هذا ما اذا  
 حكم القاضي **قوله** اذا قضى في مجتهده مخالفا لمذهبه انتهى  
**اقول** يجوز ان يقرأ بالحرف صفة لمجتهده فيه كلف الظاهر  
 النص على الخالية **قوله** اذا ظهر خطأ وه اي من حيث الحكم  
 الشرعي كخفي قضى بجهة هية المشاع المحتمل للمقابلة ثم  
 ظهر له انه خطأ **قوله** فله نقضه دون غيره اطلاق الغيب  
 يتناول من يري صحة ما حكم به الاول ومن يري عدمها  
 كالاول كخفي حكم بعدم شفعته الجالس للملاصق فرفع حله  
 الى شافعي يري صحة الحكم المزبور او الى حنفي يري صحة  
 كالاول الحكم بخلاف مذهبه **قوله** لا يصح رجوع القاضي الى  
 الاضطر قدينا لرجوع لانه اذا انكر كان القول قوله لما في  
 الفتاوى البدرية لابن الفرس رحمه الله تعالى ونص عبارة  
 والحفتي به ان القاضي اذا قال لم اقص وقال الشهود وقضى

كان

كان القول قول القاضي **قوله** امر القاضي حكم **اقول** قد  
 جزم في العارية وجامع القبولية بان لا يكون حكما وجعل  
 ما ذكرهنا بصيغة قيل فليراجع وقال المصنف رحمه الله  
 تعالى في الجرم انضيه وفي النزازية قوله لا ادري كدحا  
 في هذه الدار من هذا الدعوى لا يكون قضا ما لم يكن بقلا مضيت  
 او انقضت عليك القضا بكذا وكذا قوله للمدعي عليه سلم  
 هذه الدار اليه بعد اقامته البرهان قال وهذا نص على  
 ان امره لا يكون بمنزلة القضا دون غيره وذكر شمس  
 الامية رحمه الله تعالى انه حكم قيل لكن هنا في الامر كخصو  
 التسليم واما مطلقا الامر في غير ذلك فحكمه مذكور في الاول  
 قيل الفصل الرابع وعندها **قوله** لقوله سلم المحدود الى المدعي  
 هذا متوقع في الامر بالكيل كما في العارية الا على قوله وسلم  
 في غيره قوله ولا امر بدفع الدين عطف على مدلول الكاف  
**قوله** فامر القاضي بان يصرف شي من الوقف هذا مذكور  
 في الحضاف رحمه الله تعالى وقال محله ما لم يحكم وهذا مسلم  
 في غنية الامر بالتسليم وقوله ما لم يحكم اي يجعل كما **قوله**  
 كان بمنزلة الفتوى لم يبين المصنف رحمه الله تعالى  
 وجه عدم كونها حكما مع صدق اسم الفقير على من ذكر  
**قوله** فقل القاضي حكم منه في القول له البدرية على من  
 قال فقل القاضي يكون حكما وقال ان فقل القاضي لا يكون  
 حكما وقد اجاب في تحقيق ذلك بما لا امر يدعيه فاربع اليه  
**قوله** فليس له ان يزوجه البيعة الى اخره رد في الفتوى بانه  
 ليس حكم لا انتفا شرطه وهو الاوجه شرقا والالحاق  
 بالوكيل يكفي للمنع يعني الوكيل بالنكاح لا يمكن ان يزوجه من  
 ابنه وكذا القاضي بمنزلة الوكيل لا من حيث انه حكم

لجبة



منه لا تقبل شهادته له **قوله** بخلاف الوارث اذا باع الثلثين قبل  
 فيه ان بيع الوارث مساو لبيع القاضى في عدم النقص والسرا  
 بمثل البيع محلا جيل وقفا فاجابه **قوله** بخلاف الوارث ولقد  
 المراد مخالف بيع الوارث ببيع القاضى في كونه حكا ليس عند  
**قوله** وقوله ان فعله حكم يدعى ان الدعاوى لها هي شرط في  
 الحكم القوي **اقول** بهذا يسقط ما قدمنا من وصا صفة الفقه  
 رحمه الله تعالى ما تقدم من انه ليس للقاضى ان يزوجه  
 اليتيم التملأوكي لها من نفسه بانه ليس بحكم لا انتقا  
 شرطه وهو الدعوى **قوله** دون الحكم الظاهرات يقول  
 دون الفعل كما يقتضيه سياق الكلام **قوله** وبه ان يشهد  
 عليه بهي لتعلق حق المقر له بشهادته فلا يعمل به فيه  
**قوله** الا اذا قال المقر له لا تشهد عليه استثنان من قوله  
 وبه ان يشهد عليه وانما عمل به فيه لدمناه بعدم شهادته  
 التي تعلق بها حقه كلف القاضى عن غير ما لم يتبين ان الدين  
 الواضحة قال المصنف رحمه الله تعالى في شرح الكفر والاضحية  
 للدين بل في كل موضع يدعي حقا في البركة واثبت بالبينة  
 وعذاه الى الولوالجية كما بين ذلك عند قوله والاحل بطله  
 بقى الكلام في ان هذا الخلف هل هو واجب او مندوب  
 قال العلامة المقدسي رحمه الله تعالى لم اره **قوله** انما يجوز  
 اقامة البينة على المسخر **قوله** وكذا الحكم عليه وقف  
 المسخر ان ينصب القاضى وكذا لعن الفايه لسمع للفقه  
 عليه والقاضى يعلم ان المحض ليس بخصم فانه لا يسمع  
 الخصومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عنه من افتقر  
 في بيته بعد ما نازي أمين القاضى على باب داره وكذا  
 في التاركة اذا لم يعلم القاضى حينئذ **قوله** اثبات التوكيل  
 عند

عند القاضى لا خصم جاز **قوله** سيا في بعد ورقة عن  
 الكافية لا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر  
 ولو قضي بها جاز لانه قضى في المختلف انتهى وهو مخالف لما  
 هنا ووفق بعض الفضلاء بجل ما هناك عليه ما اذا لم يعرف  
 القاضى الموكل باسمه ونسبه انتهى وفيه انه يروى الى  
 القضا بقله وقد علمت ان الصحيح المقتضى بطلانه لا يقضي  
 بقله بحال قال المصنف رحمه الله تعالى في التجر وطريقه انما  
 الوكالة بالخصومة ان يشهدوا بها على غير الموكل سواء  
 كان منكرا للوكالة او مقرا بها ليعدي اليه غيره كما في الحرثة  
 ولا تقبل الشهادة على ما لا رضى تثبت الوكالة وفي الفتية  
 لا تقبل من الوكيل بالخصومة بيته على وكالة من عند  
 خصم حاضر ولو قضي بها صح لانه قضى في المختلف ان كان  
 القاضى يعرف الموكل باسمه ونسبه لا الموكل وقت القضا  
 بالوكالة عايب والقابض انما يصير معلوما بالاسم والنسب  
 فاذا كان القاضى يعرف ذلك امكنه القضا بالوكالة  
 لا يقضي بمعلوم على معلوم واذا لم يعرف ذلك ولو قضي  
 بالوكالة قضى بمعلوم على مجهول **قوله** لا ينعزل القاضى  
 بالردة **اقول** في الفواقات الحسامية الفتوى انه  
 لا ينعزل بالردة فان الكفر لا ينافي بقاء القضا في احدي  
 الروايتين حتى لو قلد الكافر ثم اسلم هل يحياج الى تقليد  
 اخر فيه روايات انتهى ومنه يعلم ان تقليد الكافر  
 صحيح وان لم يصح وقضاؤه حال كفره ومثله في الولوالجية  
 وعلم بان المردة امره موقوف وبان الارثاد فسق  
 ونفس الفسق لا ينعزل الا ان ما قضى حال الارثاد فيكون  
 باطلا ثم قال ولو حكم رجل لا يرد ثم اسلم لم يجز حكمه الا



بتحكيم جديد وعليه قياس القاضي لا ينقل ويحكم ان يفرق  
بينهما بان القاضي المعقد انما يصير قاضيا بتقليد الا  
قلوب لنا بانه ينقل بالدره يحتاج الى تقليد جديد وفيه  
صرح واستأعته للفاحشة وهذا لا يجوز لانه لو تار صلح  
اما الحكم انما صار قاضيا بتقليد هذا ولا صرح في التقليد  
نفي فاستعمل انتهى بقي ان ما ذكره المصنف رحمه الله  
تعالى في القائل في جامع الفصولين مبني على خلاف المفتي  
به قبل ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى لا يخلو عن اشكال  
اذ لا ربه استمرار ولايته حال كونه فيلزم ولايته ثبوت  
الكافر على المسلم **والجواب** بان احكامه حينئذ غير  
نافذة على المسلم وان استمرت ولايته لا يدفع الاشكال  
اذ المتبادر من قوله سبحانه وتعالى ولت يجعل الله  
للكافرين على المؤمنين سبيلا لاية انتفا اصل الولاية  
لا يثبتها مع عدم نفوذ الاحكام فتأمل انتهى **قوله**  
يمكن ان يقال لا يلزم من عدم عزله بالدره استمرار ولا  
على المسلم اذ احكامه حال رده باطله كما تقدم عن الولاية  
لاصححة موقوفة وانما تصح بعد اسلامه واذا كان كذلك  
كان اصل الولاية منتفيا حال رده وصينيد وايدة عدم  
عزله بالدره عدم الاحتياج الي تجديد التولية انا اسلام  
فليتأمل **قوله** واختلف المشايخ رحمه الله تعالى في القاضي  
يعني منهم من قال لا ينقل مالم يقدم قاصد اضر ومنهم  
من فرق بينهما بان الجمعة موقفة فلو لم يجمع الناس بعد  
العلم تقوئهم الجمعة واما في حق القاضي ليس هنا شيء  
موقف يثبت بفوات الرجح فاذا علم بكتاب اوصيه ينقل  
**قوله** ولا ينقل الالية لان العزل معلق بالشرط فمالم يوجد

الشرط

الشرط لا يثبت العزل **قوله** طلبه من القاضي كناية حجة الابرار  
التي اضره صورته ادعي المطلوب بان الطالب قد ابرأني عن  
كل قبيلا وكثير وقال قضيت الدين الذي له علي واقام علي  
ذلك بيته وقال القاضي ان اريد ان اقدم الولاية الي هو  
فيها واخاف ان ياخذ بالمال ويخذل الابرار والاستغناء  
من شهودي هناك فاسمع من شهودي واكتب لي الي  
القاضي اية قاضي ذلك ليلد فانه لا يسمع من شهوده  
ولا يكتب له في ذلك علي قوله لي يوسف رحمه الله تعالى  
واضربا له لوقا لجدني الاستيفاء مرة وضايمي مرة فانا  
اضافي ان ياضمي مرة اضري فاسمع من شهودي  
واكتب الي قاضي ذلك ليلد فانه يكتب كذا في شرع الحلب  
**قوله** قال القاضي قضيت بكذا اعلي الي اضره وصيه ذلك  
ان قول القاضي فيما يخبر بمنزلة شهادة سنا هذين كما  
لوقا لثبته عندني ربي فلا ت واصصانه فارجموه ثبت  
ذلك بمجرد قوله وهو قول الامام وابي يوسف رحمه الله  
تعالى وقال مجرد رحمه الله تعالى لا يصدق القاضي فيما اخبر  
حتى يعرف الحجة التي بها يقضي قالوا هذا اختلاف عصر  
وزمان لان الامام ابا صيفة رضي الله تعالى عنه في القرن  
الثالث الذي شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالجزية وكان الفألب منهم الصلاح ومجدا رحمه الله  
تعالى في القرن الرابع وقد ظهر الفساد في القضاة فلا  
يقبل قوله مالم ينضم اليه سنا هذا صراطا لحقوق  
القياد ومنهم من جعله لاختلاف حجة وبرهان مجرد رحمه الله  
تعالى يقول هذا قول واحد غير مقصود عن الكذب فلا  
يكون حجة كالشهادة وهي يقول ان القاضي ما يب عن



رسول الله صلى الله عليه وسلم والناسير قائم مقام المنوب عنه وقول المنوب عنه حجة على الانفراد فكذلك اذا في الولو الحجة من الفصل الاول من كتاب (رب القاضي) وانما يتم قوله ان الامام را باصنيعة رضي الله تعالى عنه كان في القرن الثالث ومحمد رحمه الله تعالى في القرن الرابع عليا لقول بان القرون دون المائة قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في فتح الباري بعد كلام طويل في القرن على مدة من الزمان واختلفوا على تحديد هذه من عشرة أعوام الى مائة وعشرين لظن ان اري من صرح بالتصديق والابا مائة وعشرين وما عهد اوله قال به قائل وذكر الجوهري رحمه الله تعالى في الخلاصة والمائتين وقد وقع في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه عند مسلم رحمه الله تعالى ما يدل على ان القرن مائة وهو مشهور لا شك وفي شرح البخاري للصبي رحمه الله تعالى ان الاكثرين علي ابن القرن ثلاثون سنة وهذا وقد اطلق المصنف رحمه الله تعالى في الاقرار فيحتمل الاقرار بشي يصح الرجوع عنه كالحد وهو غيره مع انه لا يقبل فيما يصح الرجوع بالاجماع كما نقله هو في البحر في كلامه اطلاق في محل التقيد ارسال القاضي الى المحدة للدعوى واليمين اي ارسال القاضي الى المحدة للدعوى واليمين ان لم تثبت الوكالة عنها بايد وقد ظهنت هذا التقديران حينما ابتدوا وهو ارسال المحذوف وهم الجوراء الا اذا قامت قرينة تدل على انهم قريظة والمحدث كما قال الامام علي بن ابي طالب رحمه الله تعالى هي التي

لا تكون

لا تكون ببرة بكرا كانت او ثيبا ولا يراها عند المحرم من الرجال اما التي جلست على المصصة فراها رجال اجانب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون محدة **قوله** الامين علي الصبي في الدعوى وقال في جامع احكام الصغار للاسترويني رحمه الله تعالى الصبي المتأخر والعبد المتأخر يستخلف ويقضي عليه بالنكول وذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله تعالى ان الصبي المأذون له في التجار قد يستخلف عند علمائنا من عصر الله تعالى وبه تأخذ وفي الفتاوى انه لا يمين على الصبي المأذون حتى يدرك وذكر في النوادر كيف الصبي المأذون له ويقضي بنكوله وفي المنية الصبي المأذون له يستخلفه ويقضي بنكوله وفي الولو الحجة صبي مأذون يباع شيئا فريضة المشتري عيبا فالا بد تخليفه فلا يمين عليه حتى يدرك وعند محمد رحمه الله تعالى لو صلف وهو صبي ثم ادرك فلا يمين عليه كالمتصرا في ادراكه حلف ثم اسلم لا يمين عليه في هذا دليل على انه لو صلف يكون معتبرا وعند محمد رحمه الله تعالى اذا ادعي علي الصبي دينه وانكرا لقلام فالقاضي كيفه وان ذلك يقضي بالدين عليه ولزمه في ذلك بمنزلة الكبير وفي الصبي المحجور اذا لم يكن للمدعي بيينة لا يكون له ارضانه الي باب القاضي لانه لو صلفه وكل لا يقضي عليه بنكوله ولو كان له بيينة وهو يدعي عليه الاستهلال كان له ارضانه لانه مأخوذ بافعاله ان لم يكن مأخوذا بقوله والشهود محتاجون الى الاشارة اليه في صدقته كمن حضر معه ابوه ومن هو في معناه لان الصبي بنفسه لا يملك شيئا فيضد الاب صبي اذا لزمه يوم الاب بالادعاء من حاله **قوله** ولو كان محجورا لا يحضر القاضي



اليافته في القصول العبادية ولو ادعي علي صبي مجور عليه شيئا  
وله وصي ما اضل لا تشترط حضرة الصبي كذا ذكره في كتاب  
القسمه ولم يفصل بين ما اذا كان المدعي عينا او دينا وجب  
عباسه هذه الوصي او وجب لا عباسه كذا في الامتياز  
وتحويه لا تشترط حضرة الصبي ذكره الحضا في وجه الله  
تعالى في ادب القاضي لو ادعي علي صبي مجور ما لا بالاسماء  
او بالقبض ان قال المدعي لي بيعة حاضرة تسمع دعواه  
ويشترط حضرة الصغير لا الصبي موافقا فقال  
والشهوون كما صوت الي الاشارة لكن كحضرة ابو هـ او  
وصيه صبي قال الزم الصغير شيئا يوردي عنه ابو هـ من مال  
يعني من مال الصغير وكذا يوصف المتناظرين حضرة  
الصغير عند الدعاوي بشرط سوا كان الصغير مدعي  
او مدعي عليه والصحيح انه لا يشترط حضرة الاطفال  
الرصع عند الدعاوي هكنا ذكر في المحيط وذكر سيد الدنيا  
هم الله تعالى في فتاواه ان المختار انه يشترط حضرة  
الصبي عند الدعاوي انتهى وفي جامع احكام الصغار  
للاسترو مشي رحمه الله تعالى ولو ادعي رجل علي صبي  
مجور شيئا وله وصي ما اضل لا تشترط حضرة الصبي هكنا  
ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ولم يفصل بين ما اذا  
كان المدعي دينا او عينا وجب الدين عيبا شرة هذا الزم  
اولا وكذا الناطقي رحمه الله تعالى في اجناسه اذا كان الدين  
واجبا عباسه هذه الوصي لا يشترط اعضاء الصبي وفي  
ادب القاضي للحضا في وجه الله تعالى اذا وقع الدعوي  
علي الصبي المجور عليه ان لم يكن المدعي بيعة فليس له  
حق اعضائه ولكن كحضرة ابو هـ حتي اذا لزم الصبي شيئا

يوري عنه ابو هـ من ماله وفي كتاب الاقضية ان اعضاء الصبي  
في الدعاوي بشرط ويوصف المتناظرين من مشايخ زماننا من  
شرط ذلك سوا كان الصغير مدعي او مدعي عليه ومنهم  
من يري ذلك وان لم يكن للصبي وصي وطلب المدعي من  
القاضي ان ينصب عنه وصيا اجابه القاضي الي ذلك وفي  
فتاوي القاضي قاضي الدين رحمه الله تعالى والصحيح  
انه لا يشترط حضرة الاطفال الرصع عند الدعوي ويشترط  
حضرة الوصي عند نصب الوصي للاشارة اليه هكنا في  
الفتاوي وفي كتاب الاقضية ومن مشايخ زماننا من  
ابي ذلك وقال لو كان الصبي في المهد يشترط المهد بجلوس  
الحكم ولا اشك ان اشترطه تعيد والا اول اقرب الي الصواب  
والشبه بالفقهاء **قوله** الاصح انه يحلف علي الدين الموجد قبل  
حلول الاجل يعني لو انك الدين قال في البحر لو ادعي علي  
اخر دين موجد فاكدر لا يحلف في اقله انقولين انتهى  
**اقول** وكان وجهه ان قبل حلول الاجل لا يتوسع له  
المطالبة به حتي يترتب علي كاره التحليف هكنا ظهر  
لي ثم رأيت في الاول المجتهد علك بما ذكرته **قوله** لا يقبل قول  
امين القاضي انه حلف المجدرة الي اخذه ظاهره انه لا يدين  
شاهدين عيبا لحلف الامين وتقدم رايه يقبل قول  
شاهد معه فاقم هناك الامين مقام شاهدين واحد وهذا  
لم يتم مقامه قال بعض الفضلاء ولعل ذلك لاختلاف الروا  
**قوله** القضا يتخصص بالزمان والمكان الي اخذه قد  
تقدمت هذه المسالة قريبا **واعلم** انه ذكر في الخلاصة  
لوقضي القاضي في حادثة جفت تمامه السلطان ان سمع  
هذه الحادثة ثانيا بمشهد من العلم الا يجب علي القاضي ذلك



انتهى **قوله** او قضا القاصي في غير مكان ولايته الى اخره  
قيد بالقضال ان تقديره قبل وصوله الى محل ولايته صحيح  
لانه كان فتوي كما افتي به بعض مشايخنا بعد الوقوف  
على صدر كمال النقل قال المصنف رحمه الله تعالى في البحر  
ولا يشترط ان يكون المتدعيان من بلد القاضي اذ كانت  
الدعوى في الدين والمنازل وما اذا كانت في عقار لا في  
ولايته فالصحيح الجواز كما في الخلاصة والبرازية وايضا  
ان تنه خلاف ذلك فانه غلط انتهى **قوله** وفي القضية  
قضى في ولايته ثم شهد علي وقضا به الى اخره **قلت**  
وهنا خلافا للوضوح الحاكم عن المحكمة ثم انشأ على حال  
حيث يفتح الشهادة كما في القضية من كتاب المشهور  
**قوله** ولا تقبل شهادة من قال لا ادري امة من ان الاملا الى  
قوله كما في الولو الحية نص عبارتها رجل قال اموهت ارجع  
مومنه لا تقبل شهادته ولا تقبل هيلة ضالفة لانه يتكلم  
في ايمانه وممن يشك في ايمانه فهو غير مومنه انتهى **قوله**  
بوقد منتهى تعليله ان المراد بعدم القبول عدم الصحة لان  
عيب المومنه لا يصح شهادته ولا الصلاة خلفه بل ولا  
صلاته وهذا هو على هذا كان الصواب ان يقول لا تقبل  
شهادته ولا الصلاة خلفه اذ لا يلزم من عدم القبول  
عدم الصحة فتأمل **قوله** تقبل الشهادة صفة بلا دعوى  
يعني ويقضي بها **قوله** في طلاق المرأة يعني سواء كانت حرة  
او امة في النكاحية تقبيل القول بما اذا كان الزوج حاضرا  
اذا كان غائبا فلا قال الشيخ عبد البر بن الشحنة رحمه الله  
تعالى في شرح المنظومة وكذا مضمون الموكي في صورة الامة  
ولكن لا يشترط حضور المرأة ولا الامة على المشهور وفي

الهادية

الهادية عن سجالات شروط عن الحلواني رحمه الله تعالى انه  
يشترط حضور المرأة ليشير اليها الا ان ينادى من المرأة ما نعم  
الحرة والامة وان كان العرف خصصا لفظ المرأة بالحرة  
**قوله** وعنه الامة الفرق بينهما وبين مسألة العبد لانه  
ان هذه شهادة بحرمه العرق وهو صفة الله سبحانه وتعالى  
بخلاف الهادية هل يخلف حسبه في عتق الامة وطلاق المرأة  
الشارع رحمه الله تعالى في باب التجري انه يخلف كذا في شرح  
الفتاوى في رحمه الله تعالى وذكر السرخسي رحمه الله تعالى في  
مقدمة باب السبيل انه لا يخلف فتأمل عند الفتوي  
كذا في شرح المنظومة للشيخ عبد البر بن الشحنة رحمه  
الله تعالى **قوله** والوقف قال القاصي خان رحمه الله تعالى  
رجل باع امرأته ثم ادعى انه كان وقفها قبل البيع وادعى  
تخليف الماردي عليه ليس له ذلك عند الكل لان التخليف  
يلتزم صحة الدعوى ودعوى الماردي لم يصح لما كان التناقض وان  
اقام المبيته على ما ادعى (فتلغا فيه) قال بعضهم  
لا تقبل بيته لانه تناقض **قوله** وقال بعضهم تقبل بيته  
لان التناقض لا يمنع الدعوى وعلى قول القاصي ان  
جعز رحمه الله تعالى الدعوى لا تشترط في الوقف لان  
الوقف صفة الله سبحانه وتعالى وهو التصديق بالقلبية  
فلا يشترط فيه الدعوى كالشهادة على الطلاق  
وعتق الامة الا انه اذا كان هناك موقف على مخصص  
ولم يدع لا يعطى من القلة ويصرف جميع القلة الى الفقرا  
لان الشهادة قبلت لحق الفقرا فلا تظهر الا في حق الفقرا  
قال يحيى القاصي خان رحمه الله تعالى وينبغي ان تكون الجواز  
على التقصير اذا كان الوقف على قوم باعياهم لا تقبل



البينة عليه بدون الدعوى عند الكل وان كان الوقف على  
 الفقهاء او علي المسجد علي قول ابي يوسف ومحمد رضي  
 الله تعالى تعقل البينة بدون الدعوى وعلي قول  
 الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا تعقل البينة  
 في الامانة بن وهبان رحمه الله تعالى وهذا التقصيل  
 غير محتمل اليه لان الوقف وان كان علي قوم باعيا  
 قاصرة لا بد ان يكون لجهة بدلا لتقطيع كل فقير او غيره  
 والشهادة تعقل بحكم اما جالا او اما لا ايتي وروى  
 الشيخ عبد البر بن الشيخ رحمه الله تعالى انه لا بد من  
 هذا التعقل لان البينة اذا قامت بان هذا الوقف  
 يستحقه قوم باعيا فهو لا بد فيه من الدعوى ليشود  
 استحقاقهم وتناولهم وان كان اقره ما ذكر في ما  
 اذا قامت علي انه وقف علي الفقهاء والمسجد ويجوز ذلك  
 ونقل في الهادية عن فتاوي رشيد الدين رحمه الله  
 تعالى هذا التقصيل قال وكذا افضل الاما والفضل  
 رحمه الله تعالى وهو المختار وهو فتاوي الفضل  
 الكرماني رحمه الله تعالى وقد رايته من صاحب الذخيرة  
 رحمه الله تعالى وفتاوي الشافعي رحمه الله تعالى يذكرون  
 ان الشهادة علي الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا  
 وهذا الجواب علي الاطلاق غير صحيح وانما الصحيح ان  
 كل وقف هو وقف انهم سيجانه وتعالى فالشهادة عليه  
 بدون الدعوى وكل وقف هو وقف العباد فالشهادة لا  
 تصح بدون الدعوى ونقل في الترخا نية عن فتاوي  
 التجيني في مسألة البيع انه تسمع الدعوى ويتقصد  
 البيع فيه اخذ الصداق شهيد رحمه الله تعالى وقال بعض  
 الناس لا تعقل البينة ولكن لان اخذ فيه في الهادية عن

الامام

الامام ابي الليث رحمه الله تعالى انه ياخذ بسمع البينة  
 ويقضي البيع وقيل لا تعقل ولا اول اصح **وهلال**  
 شهر رمضان وغيره الجاهل والشهادة علي روية  
 هلال شهر رمضان وغيره مما فيه الحق لله سبحانه  
 وتعالى قال القاضي خان رحمه الله تعالى الذي  
 يسمى بغير شرط لا يشترط في عتق الامة وطلاق  
 الحرية عند الكل وعتق العبد في قول ابي يوسف ومحمد  
 رضي الله عنهما وتعالى وفي الوقف علي قول ابي حنيفة رحمه  
 الله تعالى وعلي قياس قول الامام ابي حنيفة رضي  
 الله تعالى عنه ينبغي ان يشترط الدعوى في هلال  
 الفطر وهلال شهر رمضان كما في عتق السيد عنه  
 والفتاوى رحمه الله تعالى طرد ذلك في غير شهر رمضان  
 كرجب وشعبان وغيره اذا قصد يا شاة امر ديني  
 فالصحة سبحانه وتعالى كانت في هلال شهر رمضان  
 في حاج الي اثبات اول شهر شعبان فلو عايج الي  
 اثبات هلال شهر رجب وهلم جرا وفي الهادية عن فتاوي  
 رشيد الدين رحمه الله تعالى ان الشهادة بهلال عيد  
 الفطر لا تعقل بدون الدعوى وفي عيد الاضحي اختلاف  
 المشايخ رحمه الله تعالى فبعضهم قال سوا علي هلال  
 شهر رمضان وبعضهم قال سوا علي هلال عيد الفطر  
 وفي الفرة ينبغي ان يشترط الدعوى ولفظ الشهادة  
 وفي هلال شهر شوال واما شهر رمضان فقال  
 السرخسي رحمه الله تعالى لا تشترط لفظ الشهادة  
 فيه وقال صاها زاده رحمه الله تعالى يشترط وكذا في  
 عيد الاضحي قال في الظهيرية وهل يشترط الحكم



لبثت ذلك قال محمد رحمه الله تعالى لا نص لهذا في الكتاب  
 ويشبه ان لا يشترط بل يكفي الامر بالصوم والخروج الى  
 المصلي **قوله** والحد وليس موطر فاعلى هلا لا شهر الله  
 كما يوهه ظاهر العبارة بل على الاطلاق لان حد الذي  
 والسكركا لص حق الله سبحانه وتعالى كما اطلاق و  
 عطف عليه **قوله** واختلفوا في قولها بل لا دعوى في السب  
 حكى عن صاحب المحیط رحمه الله تعالى القبول من غير دعوى  
 لانه يثبت صدمات كلها بيمينه وتعالى في هذه  
 الفرع وصرمة الامومة والا يوه فتقبل كما في عتق الامة  
 وقيل لا تقبل من غير خصم ونقل عن القسمة الشهادة  
 على دعوى الولي ينسب عبد تقبل من غير دعوى قال  
 ابن وهبان رحمه الله تعالى والظاهر ان الجواز يخرج  
 على قولها وعدمه على قياس قول الامام رحمه الله تعالى  
**قوله** وفي تدبير الامة في القسمة قاسمها على عتق  
 العبد فانه قال تقبل على قول الامام ابي حنيفة  
 رضي الله تعالى عنه بدون الدعوى كالشهادة  
 على العتق وقد صمد بن وهبان رحمه الله تعالى  
 القبول يختلف بالسب الى الامة والعبد كما في عتقها  
 فتقبل في الامة عند الكل وفي العبد يجري الخلاف قال  
 الشيخ عبد البر بن الشحنة رحمه الله تعالى عندي في  
 هذا التخرج نظرفان الموجب للقبول بدون الدعوى  
 عند الامام رحمه الله تعالى يكون ذلك بحسن صف الله  
 سبحانه وتعالى كما في عتق الامة لا بخاس شهادة بجرمة  
 الفرع وهي صف الله سبحانه وتعالى وذلك لا يوهه في  
 تدبير الامة اعني حرمة الفرع على الولي فيكون من  
 الحقوق

الحقوق المشتركة فيشترط له الدعوى عنده ولا يشترط  
 عنده فتأمل له المهر الا ان يقال انه يتضمن حرمة الفرع  
 عند حق السند انتهى وظاهر صريح المصنف رحمه  
 الله تعالى ان تدبير الامة على الخلاف فانه معطوف  
 على قوله في السب وهو مختلف فيه لكن يشكك عطف  
 الخلع عليه فانه لا خلاف فيه كما سيذكره **قوله** والخلع  
 قال في القسمة الشهادة على الخلع بدون دعوى المدة  
 منبوتة كما في الطلاق وعتق المدة ويسقط المهر عن  
 ذمة الزوج ويضد المال في هذه الشهادة بتعا انتهى  
 قال العلامة عبد البر بن الشحنة رحمه الله تعالى  
 وهذه القسمة **قوله** والا يلا والظهار ذكر العلامة عبد  
 البر بن الشحنة رحمه الله تعالى ان في الشهادة بجرمة  
 المصاهرة والا يلا والظهار يشترط ان يكون المصهور  
 على خصامته نقل ذلك في الحارثية قال ابو بصير  
 لا تقبل بدون الدعوى والا يلا والظهار مذكور في  
 فتاوي رشيد الدين رحمه الله تعالى **قوله** واختلفوا  
 على قوله في الرية والمعتق **قوله** نقل صاحب  
 القادسية رحمه الله تعالى عن فتوى رشيد الدين رحمه  
 الله تعالى ان الخلاف انما هو في الشهادة القائية على  
 العتق من جهة المولى اما الاطلاق انه اذا شهد انه  
 حر الاصل انما تقبل بدون الدعوى لا بخاس شهادة  
 بجرمة امة فهي شهادة بجرمة الفرع فتقبل ثم نقل عن  
 صاحب المحیط رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير  
 ان المصنف اشترط اطلاق الدعوى في ذلك عند الامام كما في  
 العتق اما رضى وان التناقض لا يمنع صحة الدعوى



ولا صحة الشهادة فيها وتقل عن متفرقات شهادات  
 المحيط وقال انه لا يحلف على عتق العبد حصة بدون  
 الدعوى بالانفاق **قوله** لان صل الفدية والحرمة فيها  
 حق استسجانه ويقال في صورها ما اذا اراد ان  
 المشهورين كما هو تروى من نكحها ابوة طاهلا نكاح  
 اياها قل الشهادة بانه نكحها آتية من غير نكاح  
 حرمة فزعمنا على ابن الزوج وذلك ما لم يصح الله سبحانه  
 ويقال هذا والذي يحكي ان ما تقبل فيها الشهادة  
 بدون الدعوى عند الكاربع مسائل عتق الامة والطلاق  
 والخلع والنيكاح ووهب بن وهبان رحمه الله تعالى جعل  
 تدبير الامة مما تقبل فيه الشهادة بدو قول الدعوى عند  
 الكاربع مسائل عتق الامة والطلاق والنيكاح والخلع  
 ووهب بن وهبان رحمه الله تعالى جعل تدبير الامة مما  
 تقبل فيه الشهادة بدون الدعوى عند الكل **قوله**  
 ان مما تقبل فيه الشهادة بدون الدعوى امور لا توجب  
 التقدير اذا كانت صالحة سبحانه ويقال ذلك **لكن**  
 المصنف رحمه الله تعالى في بعض رسالته وفي شرحه  
 على الكنتز **قوله** كذا في قوله الكاربع مسائل عتق الله تعالى  
 من النكاح **اقول** ليس ما ذكره في قوله الكاربع مسائل  
 رحمه الله تعالى وانما هو في فروع الحيوان رحمه الله  
 تعالى **قوله** ولا تقبل في عتق العبد الا حرة وان دعواه  
 شرط عند من اذا شهد شاهدان على رجل بعتقه عبده  
 والعبد والمولى فيكذب ذلك لا تقبل الشهادة عند الامام  
 رحمه الله تعالى وقال لا تقبل وفي الحقيقة قد خفف الدعوى  
 حكما بان يقطع العبد بوجوبه لاجل اعتق مولا قبل الجانبة  
 ولي

ولي عليه القصاص فانكر العبد والمولى ذلك تقبل بيته  
 ونقض يمينه لان دعوى المجني عليه العتق قائم مقام  
 دعوى العبد **قوله** **اعلم** ان الشهادة بلا دعوى  
 امر معتبر في حقوق استسجانه ويقال لان القاضي  
 يكون نائبا عن الله سبحانه ويقال فتكون شهادته على  
 حق فثبتت وشهادة غيره غير ملزمة في حقوق العبد وهذا  
 اصل متفق عليه لكن القائل بعتقه في حق العبد صالحة  
 سبحانه ويقال لان سببه المالكية وهي الحرية بتعلق  
 بها حقوق الله سبحانه ويقال من وجوب الزكاة والحققة  
 وغيرها فثبت كالعبد والحج والحرية ولذا لم يجز استرقاق  
 الحر بترصاة الا فيه من ابطال حق الله سبحانه ويقال هو  
 فتقبل بدون الدعوى والقائل بعتقه حق العبد لان  
 تقع الحرية على يد المالكية من ماله من ماله من كونه  
 مستدلا كمالا فلا تقبل بدون الدعوى كفا في شرح المجمع  
 لايت المالك رحمه الله تعالى **قوله** وان كان عايبا الى اخره  
 فيه ان الدعوى على القايين لا تصح فكيف تصح الشهادة  
 الا ان يقال هذا في كتاب القاضي الى القاضي قال البرازي  
 رحمه الله تعالى ذكره فيه فليخصص به وصيغ كان  
 على المصنف رحمه الله تعالى ان يفيد ذلك **قوله** والقاضي  
 هو الذي ينظر الي وجه المدة اذا امتن الشهود فان  
 طاف امتنع القاضي والشاهد من النظر كما في المجمع  
 ومنه يعلم عدم صحة حصر النظر في القاضي وان اطلق  
 في حكم التقييد وهو غير مستلزم **قوله** الا اذا قامه والاد  
 ان يكتب الى اخره يعني اذا كان له رجل على اخر دين في يده  
 اخري وله شاهد واحد في يده واحد في يده المدعي عليه



وإرادات تقبل شهادة من في بلدته ويدعي على ذلك الشخم  
 ويتمسك بكتاب الشهادة ويشتاهد هناك إيمان كما في الدرر  
 والعز **قوله** وإنما الذي يجب صفاء المشرع ردعين الربا إن كان  
 قايما لا ردع عنه وقال بعض الفصحاء قد علمت أن العقد  
 المذكور تعلق بسببه حقان صفاء العبد وهو ردع عنه  
 إن كان عينه باقيا ورضما أنه إن كان مستهلكا وحقا  
 الشرع وهو ردع عنه يتقصد العقد السابق المنهي  
 عنه شرعا وأبدا لا يفيد أن يكون فيما يملكه وهو الدين  
 الثابت في الزمة ولا يستلزم تبراته عنه لأنه المأكلة قد  
 أبراه منه وأما فيما لا يملكه وهو صفاء الشرع فلا عمل لأبدا  
 فتعلقه ليس صفاءه وقد تقرر بعد ما التصور بعد  
 الحلاك وكلامه كلف الدين ربه الله تعالى مفروض فيه  
 الأثره عليك بقوله لأن رده لحق الشرع وما ذكره البرد  
 ردع الله تعالى صريح في أن الثابت في الزمة وهو ضمان  
 قايلا للأبدا فالواجب القطعي أن الثابت الثابت بالانقضاء  
 في الزمة يقع الأبراه عنه ولما صفى الشرع فلهذا حيطا  
 للعبد فنية فكيف يقول جابرا به تأمل وقد قدم قبل هذه  
 الورقة سبع ورقات الأبدا العام في ضمن عقد فأسد  
 لا يمنع الدعوى كذا في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد  
 هذا أن الأبراه عن الربا لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل  
 البينة انتهى **قوله** لا ردع عنه يعني صفاء المشرع والمأثرة  
 صفاء العبد فواجب **قوله** وقد اختلفت أخذا من الأولي للملاد  
 بهما ما نقله عن القاضي علا الدين المدوزي ربه الله  
 تعالى من أن البينة إذا شهدت بأن بعض المقر به ربا  
 لا يقال لأنه لا مفارقة لأن الشهادات بأن البعض ربا  
 شهادة بأنه لا حقيقة له **وجاب** بأن الشهادة قبل

شهادة

شهادة إثبات والشهادة بأن الإصقيته له شهادة  
 نفي وهذا القدر كاف في المفارقة وتلك هذا الاعتدال  
 يتمشي على ما اقتارها المناضرون من سماع دعوى  
 المعتدل في الاقتار والتخليف عليه بأنه ما كان لا ذبا  
**قوله** إلا إذا ثبتت إفساده يعني بشهادة الشاهدين  
 بأن يقولان صالة حال المعسر في نفقته وكسوته وقد  
 اقتبرناه مسرا وعلافة وفي الصغير يحول العدل الواحد  
 يكفي والاشنان أعوط انتهى وهو معتد كما في السراج بما  
 إذا لم يكن الحال منازعة لانه كان حاله منازعة عقبان  
 يدعي المطلب أنه معسر وطلبه الطالب للبيان أنه  
 معسر فلا بد من إقامة البينة **قوله** ولو عين الناظر  
 معلوما وعزل الجرافة أي عين القاضي وهذا إذا لم  
 يكن عين الواقعة له معلوما فتعين الناظر الأول معلوما  
 يعني لو عين الواقعة له معلوما زاد على عبد المثل أم يتبع  
 هل للناظران يحيط منه ما زاد على عبد المثل أم يتبع  
 ما شرطه الواقف محل نظر **قوله** ومنها صرحة أملا  
 تقرير فداش أي بما خضع عن المصلحة من التصرفات  
 فكان باطلا وصينيدلا وجه لذكر الحرمة إذا يلزم من  
 صرحة الشيء بطلانه على أن الحرمة ليست من التصرفات  
 فالصواب استصحابها كما في بعض النسخ **قوله** الأصح أن  
 القاضي إذا علم أن المحضر مسخر إلى آخره وذلك بأن ادعى  
 إنسان على آخر والقاضي يعلم أنه مسخر لا شيء عليه لا  
 سمع الخصومة وفي الجامع الكبير إشارة على أن ما يدل  
 على إقامة البينة على المسخر ما يذرة حيث قال وكل  
 الأدان يثبت الوكالة بالبينة وليس معه خصم يدعي



عليه لم يسمع منه لان هذه بيعة قامت علي القائب وليس  
عند ضمير حاضرات (حضر خصما وادعي) ان الموكل وكله  
بكل حق هو له بالكوفاة وبالخصومة وفيه واثام بيعة  
علي ما ادعي من الوكالة جاز وصلة القاصي وكذا  
فيما شهدت به الشهود لان البيعة قامت علي  
القائب للقضائيا وعند ضمير حاضرات بين الحاضر  
الذي تجادل وكالة وبين القائب اتصالا بسبب الجارية  
التي حرت بينهما وفي هذا ينصب الحاضر خصما عند  
القائب فيقوم لكان الحاضر مقام لكان القائب من  
صيت الحكم فكان علي القائب ضمير حاضرت قبل البيعة  
قال مشا تخارجهما الله تعالى هذه المسألة تدل علي  
ان اقامة البيعة علي مسجد جائزة فان حذر الله  
تعالى قال في الاصل ولا ضرر لوكيل ولا يدعي ان  
الموكل قتله صفا ولم يقل اضرر لوكيل عليه صفا  
فهذا يدعي علي انه اذا ضرر مسجدا يدعي قتله صفا لوكيل  
وهو مستند واثام البيعة علي الوكالة تقبل بيعة  
لكن قال مشا تخارجهما الله تعالى انما يجوز ذلك اذا لم  
يعلم القاصي انه مسجرا ما اذا علم الا كذا في الاول الحجة  
**قوله** شهدا علي انه مات وهي امرأة الي قوله فالاولي  
اولي **قوله** قال ميراث بينهما قيل ينبغي تقييده بما اذا لم  
يؤمر واو احد التاريخين سابقا لظا هرتي صحيح السابق  
**قوله** سبل الشهود بالبيع عن الثمن الي قوله كما في  
الميراثية **قوله** كان الفرق بينهما ان النكاح له  
تحقق بدون المهر بخلاف البيع لا تحقق له بدون الثمن  
هكذا ظهر لي **قوله** الاصح انه لا يعني بجواز تجل الشهادة

علي المتعقباتي سواء كان عند التعريف او لا وفي المحيط  
يجوز عند التعريف عند بعض المتأخرين وقالوا تعريف هو  
الواحد كذا ولا لاشان احوط اليه ما اوضحه زاده  
رحمه الله تعالى وبعضهم قالوا لا يصح التحمل بدون روية  
وجهمها وبيد كان بقي الاوز جندى رحمه الله تعالى وغيره  
كذا في الظهيرية **قوله** واجمعوا انه لا يتحمل من ورا حيدر  
بني ابا علم يقينا ان ليس ورا الجدار غيرهما كما في الاول  
**قوله** وفي النيازية شهدا بطلاق او عتاق الجاهزة ذكر  
النزاري رحمه الله تعالى في الفصل الثالث من كتاب  
الشهادة وذكر في نوع من الفصل الرابع في دعوى الدين  
برهن علي عتاق مولاه في الموضع فادعي الوارث ان المقتضى  
كان يهدي وقت الاعتاق ان لم يقدر الوارث بالعتق هو  
قال قول للمعيد الا ان يبرهن الوارث علي انه كان يهدي  
وقت الاعتاق انتهى **قوله** فهو علي الموضع ووجهه  
ان الحوادث بعتا فلا تقرب الا زمينة كما ذكرنا في مواضع  
**قوله** يقضي بالوكالة والملك في الحال بالاستصواب لان  
الاصل في كل ثابت دوامه ولا يخفى ما في كلام المصنف  
رحمه الله تعالى من تعلق خبر في خبر محدي للمقطوع والمع  
بما مل واصل هو لا يجوز والجواب اننا يعتبر بملق  
الثاني بالما مل بعد تعلقه بالاول **قوله** الا في مسألة  
ذكرناها في الدعوى من الشراء وهي لو قلا المقتضوب  
منه كانت قيمة ثوب مائة وقال القاصي ما ادري  
ما قيمته ولكن علمت ان قيمته لم تكن مائة قال قول  
القاصي مع عينه ويجبر علي البيان لانه اقر بقيمة  
بجهولة فاذا لم يبين حلف علي ما يدعي المقتضوب



منه في الزيادة فان حلفه لنفسه من سنة ايضا ان قيمة  
توريه مائة وياخذ من القاصص مائة وياخذ من  
التوب ما القاصص بالخيارات مشارصتي بالتوب ووصل  
القيمة لنفسه من سنة وان مشار بالتوب واخذ القيمة  
انتهى قال بعض الفضلاء الحصر ممنوع لما في البراية  
والكنز وغيرها من الكتب المذهبية ان اختلفا في  
قدر الثمن او المبيع كالحاوي يدي بيمينه المشتري ان  
كان بيع عين بدين كان بيع عين بدين او بمن  
بمن يبد القاصص بيمين ايها شاو لو اشترى امة  
بالف وقضىها ثم تقابل او قبض بعضهما اختلفا في  
قدر الثمن يتخالفوا ولو اختلفا في الامرة او المنفعة او  
فيها قبل التمكن منه في المدة تخالفان انتهى **قوله** اللب  
بالسطر في الحاضر بقدر بالسمن والشئ المعجزة وفي  
الموازيل سيل ابو القاسم رحمه الله تعالى عن بعض  
لاعب السطر في فقال اذا كان يكون فاسقا **قوله** واما  
في الدور والعقار تقديره واما القاصص في الدور والعقار  
فينفذ تحق القاصص كون القاصص اقص من السقدي  
**قوله** تشهدا الزوج علي زوجته معتبرة لا ايرناها  
وقد قد فيها قبل وهذا تقبل شهدا علي زوجها محل  
نظر وينبغي ان يقال ان كان لها عليه مهر لا تقبل  
وان لم يكن عليه مهر تقبل وهذا قبل الرضوخ لا يقبل  
وبهذا لا يبا **قوله** والمدعي يقول انتهى لها في النكاح قبل  
هو قيد في المسالة ووصف القبول صبيدا انتفا التها  
فانكوت السيد في النكاح ثبت فقره وبه يتقرر صحة  
سطلبة السيد الزوج بالمهر في هو صفة ولا يمنع من المطالبة

بمن البها لانه الحي اني علي نفسه بالدفع اليها وفيه من  
الفير عليه ما لا يخفى فينتفي التهمة بذلك ويرى يقال  
التهمة منتفية عند انتفا القيد لان المدعي اذ قال  
انتهى لها في النكاح يجب بهذا المثل بالدخول ويقيد النكاح  
وللسيد حق المطالبة بمهر المثل ونسبنا به المهر علي  
الزوج فقط بغيره ولا يشهد انه لا انتفا التهمة بهذا الوجه  
ومعه وما يقيد عدم قبولها وان ثبت صبيدا التهم  
مقبول في عبارة الفقهاء **قوله** تقبل شهدا الذي علي  
مثله الحي قوله الا في مساييل اذا شهد قال في البحر نقلا عن  
الحي في تقبل عدم القبول لان في زعمهم انه مرد ولا  
شهادة لاهل الذمة علي الميرتدا انتهى قال بعض الفضلاء  
هذا البطلان يقتضي عدم القبول في الذمة وقد فرق  
في التام بينهما بانها لا تقبل في الذي خلاها وهذا يعكس  
عليه عدم قبولها وهو مبيت وايضا لا يتر من القبول  
القتل بل يقبل الجبر علي الاسلام ولا تقبل علي الذمة  
كما هو قول البعض فقد صرح في البرازية نقلا عن نوادر  
ابن رستم رحمه الله تعالى انه تقبل شهدا رثها ولا تقبل  
ولا يتصل الفرق ولانه فرق بالحكم وفي الحاشية لم يثبت  
علي الشهداء علي المدة ووصف المسالة في الذي  
وعلة بما ذكر في المحيط وفي مشتمل الاحكام تقبل في كل من  
المسالة التي اي مسالة الذي ومسالة الذمية وفي  
شهدا (المسالة والمسلمين وقال لا لا لو قبلنا هذه  
الشهادة لزم القتل ولم يقل احد بقبول شهدا في المسالة  
في القتل فينتج الفرق لكن ينتقض بالجب فتحصل علي  
انه علي قول الامام رحمه الله تعالى لا تقبل في ذلك شهادة



الذميين ولا شهادة المسلم والمسلمتين لا تظن وقيل لا  
قتله بخلاف الشهادة عليها القدر القتل وإقامته على  
يكون من رتبة في رجمها ينبغي ان يهدي إلى حكم اليها كما ان  
من علمه بوجوب القتل ينبغي ان يقصره على الحيثيات  
تأمل قوله خلاف ما اذا كانت تصداتية قال بعض الفضلاء  
وصيه الفرق بين قبول الشهادة على المراءة ذوات النطق  
هي ان لو كانا باسلام الرجل يشهدان الذميين لزمنا  
حصوله رتبة فكان يقتل مع ان الاستسلام حقيقة انما  
هو يشهدان اهل الذمة بخلاف ما اذا باسلام المراءة  
فانها وان اردت تطلاقت لا تنهي وفيه كلام يعلم مما  
قدمناه وبالنسبة لقوله كما في الامامة أي في  
كتاب الفاظ الكفر وفي عبارتها شهد تصدرا ثانيا  
على تصدراي انه قد اسلم وهو بخلاف جزئيتها وانما  
لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وتبرك عليهما  
وجميع اهل الكفر في ذلك سواء ولو شهد نصرانيان على  
نصرانية انهما قد اسلمتا اجبرتها على الاسلام ولا  
تقتل وهذا كله قول الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى  
عنه وفي قوله بن رستم رحمه الله تعالى تقتل شهادة  
رجل وامرأتين في اسلام رجل نصراني وصبر على  
الاسلام ولا تقتل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
وكذا شهادة النصرانيين على نصراني ان اسلم وقال  
محمد رحمه الله تعالى لا تقتل شهدائهما ولا يقدر على  
الاسلام كما قال الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه  
**قوله** الا اذا كان مينا وكان له ولي مسلم يدعيه الى امده  
لان هذه الشهادة قامت على الورثة وشهادة الكفار  
عليها

على الكفار مقبولة فيستحق اذا ارتد ثم يوده يصلي عليه  
بعد الولي بالشهادة لانه مسلم شهد على اسلامه ولو لم  
يشهد عليه الكفار ولا رعي الولي ذلك يصلي عليه ولا مشرا  
لشما ذكرنا وعامة في الولي الجنية وفي جامع الفتاوى عن  
النوار رقتل شهادة نصرانيين على اسلام نصراني  
وفي الفاظ الكفر منه فلا فرق بين الذي والذمية على  
هذه الرواية قال بعض الفضلاء والذي يصح لي في تحرير  
هذه المسألة بعد النظر في كلامهم ان القلة فيها انه في  
رجمها مرتد ولا تقتل شهادة اهل الذمة على اهل  
الارتداد وهو يقتضي ان الحكم في المرتد كذلك يظهر  
من كلامهم ان في المسألة ثلاث روايات القبول فيها  
وهي رواية النوار وعنده فيها وهو الظاهر من  
كلام المحققين والخاتمة والولي الجنية وكثيرا الثالثة تقتل  
فيها دونه والذي ظهر في من الفرق بينها على هذه  
الرواية الاختصاص في الفرق للزوم ضرورة فوج المرتد على  
كل حال لا ما ذكره النوار في منكره دونه القدر الملا  
ينبغي في شهادة المسلم والمسلمتين بذلك فتأمل **قوله**  
وفيما اذا شهدا عليه يعني استراهما من مسلم يعني  
ما فيه من الشهادة على المسلم وفيما اذا شهدا رتبة  
نصار كيانهم في مسلمة يعني لا يشهدان على المسلمة  
**قوله** الا اذا قالوا استكرهها في الرجل وصدة كما في  
الحائنية قال في الحائنية ولو شهد علي نصراني اربعة من  
النصارى انه زني بامه مسلمة فان شهدوا انه استكر  
هذا الرجل وان قالوا طاعة وعنه دري الحد عنهما ويقر الشهود  
بجف الامه المسلمة لان في الوجه الاول اذا لم يشهدوا عليها

زمت

هما



بل بعد فبقيت شهادتهم شهادة علي الذي فتقبلوا  
 الوصية الثاني شهيد واعلي المسألة بالحد فبطلت شهادته  
 في صحته وإذا بطلت في جانب المدعى بطلت في صفه الرسل  
 وإنما بعد الشهود ولا يخفى وقد فوا الأمانة فليهد ما مضى  
 المقذور وفلم يجب الحد على الشهود فيجب التعذيب انتهى  
 ومنه يعلم أن ما في نقل المصنف رحمه الله تعالى من هذا الإجازة  
 إلى هذا المكان **والعلم** أن ما لا تقبل فيه شهادة  
 الذي علي مثله شهادتهم كتاب القاضي إلى كتاب  
 القاضي ولو كان ذي علي الذي لا يجر شهيد وبني علي  
 فقل المسألة كما في البحر **قوله** وفي إذا ادعى مسلم عبداً إلى قوله  
 قضى به فلأن القاضي المسلم أي لا يجر شهادة علي القاضي  
 المسألة **قوله** لا تقبل شهادته إلا أنسان لنفسه إلا في  
 مسألة القاتل إلى آخره صويل عليه لا يصح استثناء هذه  
 المسألة من المناظر المذكورة لأنه ليس فيها قتل لشاة  
 الإنسان لنفسه ولا علي قول الحسن رحمه الله تعالى  
 بل إنما قبلت علي وقوله في الوصية المذكورة أنها شهادة  
 الاثنين كل واحد منهما على عفو الولي عن الثالث  
 وما شهادة كل لنفسه فلا قائل بها والوصية في ذلك  
 أن شهادته لا أثر لها وفيها عدم الاشتراك لقبول  
 القتل على كل واحد منهما كما لا خلاف منفعته فهي كشهادة  
 عن عبيد لعزيمين ثم شهادة الفرعيين لعزيمين فتأمل  
**قوله** وكتبنا في قاعدة اليقين لا يزول بالشك من قوله  
 وكتبنا إلى كتاب الوكالة لا يوجد في بعض النسخ وهو في  
 نسخة أصول المؤلف رحمه الله تعالى مذكور هنا وفي بعض  
 ساقط من هنا مذكور في آخر كتاب الاقرار مع أنه لا ينافي

له به فلهذا الخلاف من الناقلين من خط المصنف رحمه الله  
 تعالى من المسودة فتنبه لذلك هذا كإله تعالى اسمي  
 المسألة **قوله** وعلي هذا أي على الشهادة بكل حال **قوله** تقبل  
 شهادة العتق لم يقتضها في مسالة الشهادتين إذا شهد إلى  
 إضره قيل كفا في النسخ بصيغة التثنية والصواب شهد  
 بالافراد وقيل وكلف المدعى بالثبوت ثبوت العتق بنفسه  
 اشتراجه واعتقه ثم أضاف المشتري والتابع في قدر  
 الثبوت فشهد العتق بعتقه والافراد الوصية لتخصيصه  
 وقيل شهادته بهذه المسألة **قوله** كما في الخلاصة عبارتها  
 ولو شهد العبدان بعد العتق على أن الثبوت كذا عند  
 اختلاف البايع والمشتري لا تقبل انتهى لا يخفى بحدان  
 لأنفسهما ففما يثبت العتق لا يجر الوصية شهادتهما  
 وفسخ البيع المقضي لا يبطال العتق انتهى ومنه يظهر  
 سقوط ما تقدم من التصويبات صميم التثنية  
 راجع للمعتق باعتبار الجنس الصادق بالاثنتين بقيت  
 أن يقال لو قدم من قليل الخلاصة عدم قبول شهادتهما  
 في هذه المسألة بانهما يجبران لأنفسهما نعم أن بشرط  
 صحة شهادته المتفق عليه أن لا يكون متها في نفسها  
 ومدرج به المصنف رحمه الله تعالى في البحر وصيغ لا  
 وصية للاستثنا المذكور كما هو ظاهر غاية الظهور **قوله**  
 وتقبل عليه إلا في مسألة الجاهل وهو رجل مات عن  
 عم وامتين وعبدتين فاعتقه الوعبدتين فشهدان  
 الثانية اخت الميت قبل الأول أي قبل الشهادة الأولى  
 بالبينة أو بعدا أو معها لا يقبل بالإجماع لأن الأول قبلنا  
 لصارت عصبة مع البنت فخرج العم عن الوراثة فبطل

لغا

دته



العتق **قوله** اذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال في الخلاصة  
 حبل للقاضي اخذ الاجرة على كتب السجلات وغيرها بقدر  
 اصدار المثل هو المختار وفيها لا حبل اخذ شيء على كتاب الصغار  
 وفي غيره حبل ولا حبل الاجرة على اجارة بيع ما كان اليتم ولا  
 اخذ لا يتخذ البيع **قوله** ثم بالغ في الانكار يعني على الجماعة  
 قبله بالافقة والانكار واصله الاعتبار وذلك انه لم  
 يترك على عشرين الف امثالا ولم يلحقه من المشقة فيها  
 شيء فيما لا يستحل عشرها وهو مال اليتيم في حرمة  
 حاتم القواطع فما هو الايمان على الشرع الساطع  
 وظلمة غصت البصار والاصول والافقة الاباسد العلي  
 العظيم انتهى **قوله** لا وجه للمبالغة في الانكار لجواز  
 ان يكون ذلك مقيدا اذا كان لمعمل واقلة صغظ المال  
 ولي بهذا البلوغ **قوله** لكن في الخاتمة ذكر المعسر المتولي  
 في مسألة الطاعونة عبارة الخاتمة فيل فضل في  
 وقف المشاع رجل وقف صنعة على مواليه في ان  
 الواقف وصلا القاضي الوقف في يد القيم وصلا للقيم  
 عشر الفلات وفي الوقف طاعونة في يد رجل بلقاطف  
 لا صاعية فيها الي القيم وامحاب هذه الطاعونة يقبض  
 عليها لا يجبل القيم غير علة هذه الطاعونة لان القيم  
 ما يخذل لا بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر يدون العمل  
 انتهى **قوله** لا تخلف مع البرهان فيل عليه قوله لوقا  
 مع البينة كان صوابا ان لا تخلف مع الاقرار يعني وهو  
 برهان انتهى **الجواب** ان المطلق يجوز على الفرد كما  
 وهو البينة **قوله** الا في ثلاث ذكرناها في الشرح **قوله**  
 لم يذكر في الشرع دعوى الابق وذكرنا دة عما ذكره هذا الذي  
 عليه

عليه اقر بوصاية غيره من الوصي والمدة في عليه اقر بالوكالة  
 فثبتها الوكالة ثم قال بعد كلام فقذا يد على صوار اقامتها  
 مع الاقرار في كل موضع يتوقع المنع من عند المقر لمولاها  
 فيكون هذا اصلا **قوله** دعوى دين علي امكن يعني اقر  
 به بعض الورثة فيقام البينة عليه ليتعدي لبقية الورثة  
**قوله** ودعوى الابق **قوله** لم يظهر في صورة الجمع في دعوى  
 الابق **واقول** يرد على الثلاث ما اذا قامت البينة  
 للمقرم المجهول بانه مفرد فلا بد من يمينه انه ليس له  
 مال ظاهر ولا باطن وان وجد ما لا يودي حقه عاجلا  
 لان البينة انما تشهدت على الظاهر ولم يعل غيب ماله  
 ونزاد ايضا المداة تدعي علي وكيل زوجها الفايب النفقة  
 ويقع البينة بآثبات الذروية والقيبة والضالها وانهم  
 ما علموا انه ترك لها نفقة ولا صالها على احد وعلي جميع  
 المسقط والمبطل وصا بط هذا الباب ان كل بينة  
 شهدت بظاهرها انه يتظهر بيمين الطالب علي باطن  
 الامر وهاتان المسالتان في كتاب مفسر الحي ام ويزاد  
 ايضا مال الوصم الاب يحق على الصبي فاقر لا يخرج عت  
 الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف  
 الوصي وامين القاضي كما في الفتنية من باب التوكيل  
 بالخصومة ويكره ايضا مال الوفاقر وارث علي وارثه يدين  
 فانه سمع البينة عليه ويلزمه الدين بقية الورثة  
 وكذا المديون اذا اقر بوكالة انسان يقبضه الدين يسمع  
 القاضي البينة بالوكالة مع اقراره لكي لا يكره الطالب  
 الوكالة وهاتان المسالتان في الذم لا يدر الا شرفية الشيخ  
 عبد البر بن الشحنة رحمه الله تعالى ونزاد ايضا مال الوفا



قال الشهود ان له عليه دراهم لا تعرف عددها فهي ثلاثة  
وكذا لو شهدوا ان له عليه دراهم جعلت ثلاثة بشر حلف  
على شهادتهم لاثبات الشهود قد بينوا بشهادتهم  
معلوم ما هو الدراهم وكيف مع شهادتهم بجواز ان يكون  
الشر من ذلك كذا في هذين الحكمين في الباب المجلد عشرين  
لا تخلف بلا طلب المدعي الى قوله مذكورة في الخلاصة يعني  
في الفصل السابع من كتاب القضاء وعبارتها بهذا ان ذكر  
ان متناخنا رضى الله تعالى عنه واخذوا بقوله اية يوسف  
رحم الله تعالى فيما يتعلق بالقضاء والابواب يوسف رحمه  
الله تعالى يستخلف بدون طلب الخصم في اربعة مواضع  
في الدرر بالغيب يحلف المستتر بانه تعالى فما رصبت  
الثاني يحلف الشفيع بانه تعالى ما اطلت شفيعته  
الثالث المدعى اذا طلب النفقة حلف بانه تعالى ما  
طلقك زوجي ولا اظني عندك ما الاولا اعطاك النفقة  
الرابع في الاستحقاق يحلف المستحق بانه تعالى ما ايت  
ولا وهبت وعندها لا يحلف بدون طلب الخصم وهذا  
ينبغي الخلاف واجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت  
يحلف من غير طلب الخصم وهذا بناء على ان مسألة تكفي  
الشاهد وهو على هذا الخلاف واجمعوا ان من ادعى  
ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث  
بانه تعالى ما استوفيت دينك من المديون الميت  
ولا من احد اياه اليك ولا قبضتك فانصت بامر ولا  
ابدائه ولا شيئا منه ولا اقبلت بذلك ولا شيئا منه على  
اصدومه هذا في شرع ادب القاضي للحضرة رحمه الله  
تعالى للمصدر الشهيد رحمه الله تعالى عبيد في يد رجل  
ارعاه

ارعاه رجل وقال ملكي اشتريته من فلان منذ سبعة  
ايام وقال فلان لعد ملكي اشتريته من ذلك الرجل منذ  
عشرة ايام وقال المدعي البيع الذي يجري بينكم التهمة  
له ان يحلف انك هو **قوله** وتعلقه ظاهراً لم يذكر ابن  
وهبان رحمه الله تعالى بتعلق الطلاق **قوله** والشب  
صرح المصنف رحمه الله تعالى في الجرد في باب الوكالة  
بالخصومة والقبض ان شرط سماع البينة على الشب  
الخصومة قال بعض الفضلاء **وحاصل ما يتحقق**  
هنا ان الشهود اذا شهدوا بمتبقات القاضي لا  
يقبلهم ولا يحل به الا بعد دعوى ما لا في الابواب  
وقد في المحيط مغنياً الى الامام بن الحسن رحمه الله  
تعالى في المستوطر قتلها في النسب يقيد حسن فليز  
من شجرة صحيحة **قوله** والمراد بالوقوف الشهادة هـ  
باطلة **اقول** المراد بالوقوف كل ما تعلق به  
ضمة الوقف ويوقوف عليه وما لا يتوقف عليه الضمة  
من الشرايط والملازمة الشرايط ان يقولوا ان قد امنت  
القلة كذا ثم يصرف الفاضل الى كذا بديان الجهة  
فلو كذا هذا لا يقبل **قوله** واما يدعيه الى اقره اي واما  
الشهادة يصرف ربه فلا تقبل لانها شهادة هـ  
بالشرط **قوله** وعلى هذا لا يسمع الدعوى الى اقره المشار  
اليه يكون شهادة الى سبعة بنسب دعوى من الشهادة  
وانما هي مجرد شهادة وهذا خلاف كلام علماء الشافعية  
رحمهم الله تعالى لا يسمعون يقولوا ان الشاهد عسة مدع  
ايضا في عنه شهادة ودعوى **قوله** على دعوى قوله  
نسب **اقول** في بيان الكلام في الشهادة ضمة بلام دعوى



وهنا الشهادة علي دعوي مولاه وذلك خلف **والجواب**  
 ان المردان المولي اذا كان يدعي نسب عبده في غير مجلس  
 القاضي وشهدا في مجلس القاضي بذلك حصة تقبل **قوله**  
 وهل يقبل كخرج الشاهد حصة يحتمل لفظ حصة ان  
 يكون تعيينا عن الشاهد وعن كخرج فان كان الثاني  
 كان المفتي ان المخرج يفعل ذلك حصة له سبحانه ويقال ولا  
 يلزم من قوله الظاهر نعم مدافعة قوله السابق لم اري  
 صريحاً يخرج الشاهد حصة لان ظاهر قوله الظاهر نعم  
 ظهور ذلك له احداً من كلامهم مثله لا عن تصرف به فلا  
 تداق والفتوي علي انها لا تسمع الامت المولي في فتاوي  
 شيخ شيوخنا الشيخ المحمدي رحمه الله تعالى ان الامت  
 الوقف اذا كان علي معين يصح الدعوي منه **قوله**  
 لا يلزم المدعي بيان السب قبل يحد ذكره وكانه اعاد هنا  
 ذكر المستثنى فليس محض تكرار انتهى وفيه ان المستثنى  
 هناك مذكور ايضا الا ان المستثنى هنا احصى من المستثنى  
 هناك **قوله** الا في ثلاث مذكورة في منية المفتي نص عبارتها  
 بعد كلامه ان كان المفتي عبداً لا يحل ولا يخرج الا في ثلاثة مواضع  
 ان ياتي المدعي عليه اعطاء الكفيل او يجبر ويجز المدعي عن ملاقة  
 الا ان يصنع علي يدي عدل والثاني ان يكون واجباً بالظلم  
 والثالث ان كان خاف عليه التفت او الا باق وقال فيل  
 ذلك واذا ادعت طلاقاً او امة عتقا واقامت شهادتها واما  
 حال بينهما وبين الزوج والمولي وبأحد من الزوج كفضل ثلاثة  
 ايام فان اضررت البينة ولا يخرج القاضي الكفيل من  
 الكفالة واذا اطلق امرأة من نسائه بعينها ثلاثاً اثبت بين  
 الا واحدة لا حيلة وطوها والقاضي لا يجلي بينهما وبينه  
 حتى يجبرها عينا مطلقاً ثلاثاً فاذا اختلفا سخطت  
 بانه تعالى ما طلقت هذه ثلاثاً انتهى وفيها هل خلف

حصة

حصة لا يدعي ما ذكر محمد رحمه الله تعالى ما لا علي ابيه  
 خلف وهو هذه المسألة الاخرى حصة شرط فيها الدعوي  
 وقيل الخلف في موضع ما لا يتقدم الدعوي كذا شرط الدعوي  
 في الخلف في عتق العبد انما الخلاف في شرط اظه لقبول  
 الشهادة انتهى وفيها جارية ادعت انها حرة الاصل  
 هو ان في ذوالبيد ايها اقرت بالرق وانكرت والقول لها **قوله**  
 والعجالة بين المتقول والمدعي عليه به الا في موضعين فيها  
 نص عبارتها ادعي متقولاً وطلب بنفس المدعي به ان  
 لا تقفه عليه يدي عدل ولم يكتف باعطاء الكفيل بنفس  
 المدعي عليه والمدعي به فان كان المدعي عليه عدلاً لم  
 يحسن القاضي والا يحسن وفي العتق لا يحسن الا في الشجر  
 الذي عليه ثمر لان الثمر ثقلي انتهى وفيها ان كان المدعي به  
 ذاباً او ثوباً وان المدعي عليه اعطى الكفيل ولم يجبر وعجزه  
 المدعي عن ملازمة منة بصفه علي يدي عدل او كان خاف  
 عليه المكفوب او الا باق **قوله** لا يلزم المدعي بيان السب  
 في صحيحه وفيه اي تصح الدعوي بدون بيان السب حال  
 دعواه **قوله** الا في المشكلات كما اذا ادعي كمالاً فقيه لا يدعي  
 ذكر سبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاسماء  
 متى ان من اسلم يحتاج الي بيان مكان الاثبات عن النزاع  
 ولم يجز الاستدلال به وقيل فتنه كما في الحزاة واذا ادعي  
 عليه عشرة اقفرة صيغة ديناً عليه ولم يذكر باي سبب  
 لا تسمع ولا يدعي بيان السبب لان كانت بسبب السلم  
 وانما يكون لتحقق المطالبة في الموضع الذي عيناه وان كان  
 بسبب القرص او بسبب كونهما عن المبيع فتكون مكان  
 القرص والمبيع مكان الاثبات وان كان بسبب القصب والاشهاد



فكون له حق المطالبة بتسليم الحنطة في مكان الفص  
والاستحالة **قوله** ودعوى المرأة الدين الى امره يعني لو اراد  
امراة ما الاعلى ورثته الزوج لم يصح ما يبين السبب لوزان  
يكون دين النقة وهي سقط بموت صلة **قوله** الا وحيانا  
شهد واجبة الاصل فيه ان الكلام في الحرية الفارصة  
لا الاصلية فكيف يصح الاستثناء الا ان يكون الاستثناء  
مقطعا قال في جامع الفصولين في الشهادة على عتق  
العتق بلا غواه خلاف الاما ما في صنفه رضي الله تعالى  
عنه ما الشهادة على حرية الاصل في العتق قبل بلاد  
لوكا بعتا مئة صية (انها ستم) فعلى حكم العتق وهو  
حق الله سبحانه وتعالى فتقبل صية بلا دعوى من  
غير هذا التفصيل احو التفصيل بين الامة والعتق  
الثانية شهدا بانه اوصى له يا عتاقة تقبل الحاضرة لانه  
شهادة على اثبات حق الموصي فيصير كان الموصي  
يدعي ويقول نهذا وصيتي فيجب على ورثته كراهية  
ولها مستقوا القاضى بحركه في جامع الفصولين في  
التاسع والثلاثين **قوله** والاول مفرع على الصنف  
الحاضرة **قوله** وعلى كذا لا يصح ان يكون الاستثناء  
وان اوم كلاما صحت على القول الصنف **قوله** فاما  
ثم ادعي على المشتري الشرا والاعتاق الى اخره **قوله**  
هذا مما خرج عن قاعدة من سعى في نقص ما تم من جهة  
لا يتلزم منه **قوله** ليجوز ان يكون حرا الاصل وانه رقيق  
وذلك كما لو استولد جارية نقتله فالولد حرا الاصل  
رقيقة يجوز ان يكون حرا الاصل وابوه رقيق كما لو كانت  
امه حرة اصلية وابوه عبدا فانها حرة الاصل بتمام  
وصية فيحتاج الى ذكر اسم الام والى الامر **قوله** وكذا في

الشهادة

الشهادة بحرية الاصل كما في دعوى العتق **قوله** الا في المعنى  
بحريته كما تعلموا فربط بالان العتق لا يبطل لان الحرية لا يبطل  
العتق كما في التاسع والثلاثين من جامع الفصولين **قوله**  
وفي اذا ظهر المشهور دعوى الى امره عطف على المشتري  
الا في قوله عليه ان الكلام في الفضا الصحيح وهو هنا  
غير صحيح **قوله** بان قوله كذا يكون معني صحيح او اد  
كونه منقطع **قوله** يحلف المتكلم الا في احدى وثلاثين مسألة  
بما هي في شرح التبر **قوله** اذا ادعي رطلان كل منهما الى قوله  
كما في الجارية **قوله** كل موضع له اقر به لزمه فاذا انكر يستحلف  
الى قوله وقد ذكرتها في الشرح **قوله** يجوز قضا الامير الذي  
يولي القضا يعني يتفويض السلطان له ذلك سواء ولي  
قاصيا ولا لانه اذا فرض السلطان اليه تولية القضا  
فقد اذن له بالقضا فيجوز قضاؤه ولو مع وجود قاضيه  
**قوله** الا ان يكون القاضي من جهة الخليفة **قوله** الصواب  
تقدير القاضي وصلا يكون فعلا تاما والتقدير يجوز قضا  
الامير الذي يولي القضا في كل حال الاصل وجود قاض من  
جهة الخليفة وهذا التقدير سقط ما قبل قوله الا ان  
يكون القاضي الحاضرة استثناء منقطع يعني كذا قد ير  
**قوله** كما في الملبط تقدم عن المتقطان قضا الامير صان  
مع وجود قاضي البلد الا ان يكون القاضي مولي من الخليفة  
وهو مطلق وما هنا مفيد بالذي يولي القضاة وما  
هناك مطلق فيجب تقديره بما هنا **قوله** لانه لم يوصف  
اليعتق مقتضاها بطلانها مع وجود قاضيه القدر  
التفويض وجوازها مطلقا مع التفويض فتأمل **قوله**  
لمقتضى جواز قبول الهدية الى امره فيلهذا الاقتضا



بالنظام الى ظاهر اللفظ والا فالله للقاضي قبل وصوله  
 منها هذا محل ولايته في معنى الالهة المعنى محل ولايته في حكمه  
 لاجل قضاءه **قوله** والظاهر انه ياذن السلطان الى اخره  
 قال بعض القضاة حينئذ ان سلك القضاة نوابا عنه نواب  
 قسطنطينية الى محل قضاءهم يجوز لان الظاهر هو انهم  
 ما ذوقون بذلك فيجوز تفويضهم **قوله** ما ذوقوا الى اخره قبل  
 ولا لا تنوع من الطرق والطرق بالتركيب وهو انما هي  
 بقدر اليوم في نواحي مصر القاهرة ولاجل الاختصاص  
 والسبق **قوله** وصدقه الذي عليه **قوله** فيه اي الى  
 لا تنبت في العقار بالمصادقة بل بالبيعة او علم القاض  
 كما قدمه هو فتأمل **قوله** لان القرض مما يتكدر فجله لغيره  
 بيته ذي اليد اذا سبقنا رخصا على سبيل المصلحة لا في  
 القرض اذا كان مما يتكدر لا يولد على اولى الملك فبقدر  
 بيته ذي اليد على بيته الخارج **قوله** الا اذا كان في الوسط  
 وفقا **قوله** على ابناء السبل يعني فلا يكون وقفا **قوله**  
 لم يظهر لي وجهه فلم ينظر **قوله** وذكر في جزائره المختارين  
 من القوقج حرم ما اذا عصبه ارضنا الى اخره **قوله** الق  
 المذكور في الكثر وغيره من المصنفين ولا داعي الى الاعتراض  
 بالعرف والحيضانية المقتضية **قوله** لا يخالف اذا اختلفنا في  
 الاجل يعني لانه اختلاف في غير المفعول عليه والمفعول  
 به فاستبعد الاختلاف في الاصل والابد وهذا لان بالضرورة  
 لا يحتمل بانه قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن  
 او حيث يجب ان يكون بمنزلة الاختلاف في القدر في جريان  
 التخلل **قوله** الا في اصل السلم اي الا في الاختلاف في اصل السلم  
 بان ادعاه اصدقاؤه او نفاه الاخر فان القول فيه لم داعيه  
 عند الامام رحمه الله تعالى لان فيه شرط وذكره مفسد

للعقد

للعقد ولما قد امر عليه بدلا على الصحة وكذا قال القول لم داعيه  
 لان الظاهر من هذه الخلاف ما نحن فيه لانه لا يعلقه  
 بالهبة والقبض فيه وكان القول لنا فيه **قوله** دعوى  
 دفع التبرع بسموعة الى اخره قال بعض القضاة وقع  
 عند دعوى تدعى فيها اذا سمع القاضي دعوى دفع التبرع  
 بسموعة الخصم من معارضة بعد ما يملكه يكون قضا منه  
 مانعا للخصومة من المصطفى عليه في الحادثة المتنازع  
 في الحكم الا فان كان مانعا ظهر نتيجة وان لم يكن مانعا  
 فلو كان مانعا لم يري من صرح بذلك **قوله** ودعوى  
 قطع التبرع لا قال المصنف رحمه الله تعالى في البحر ولا  
 يمارس من قبله في القضاة من صحة الدعوى بدفع  
 التبرع وهي مسموعة كما في البيارة والحرانة والفرق  
 بين الظاهر فانه في الاصل لا يدعي اذ كان له عليه  
 شي بدعيه والا يشهد على نفسه بالابد وفي الثاني  
 لا يدعي عليه انه يعرض له في كفايته من وطالبه  
 دفع التبرع واقضه **قوله** اذا جسد القاضي بشي قال  
 قضاه قبل منه **قوله** وتامة في الشرع اي في شرح  
 ادب القضاة للمصدر بالشهادة رحمه الله تعالى **قوله**  
 الثاني في شرح ادب القضاة للمصدر بالشهادة رحمه الله تعالى  
 في الباب السابع والسبعين في الاقرار بالامر عند القاضي  
 ذكر عن حماد رحمه الله تعالى والحكم انهما يقولان سمعنا  
 ان الحكم اذا اعترف عند معيار **قوله** الا في الحدود ومعه  
 ان القاضي يقضي بعلمه الا في الحدود وانما يقضي في  
 الحدود بعلمه ما لم يوجد نصيب الاقرار بشرائطه او حجة  
 البينة بشرائطها ذكر عن حماد رحمه الله تعالى انه قال



اذا قرع عند الحاكم بشي ثم كلته امة باقراره وهو ينفذ ان  
 القاضي يقضي بحاله الا في الحد ولا تنكح وليس في هذا  
 اختيار القاضي بشي ومساله قضا القاضي بهما متفرقة  
 في كلام المصنف رحمه الله تعالى وكذا مساله اختيار  
 القاضي فكتب علي ذكره من ذلك **قوله** ولا تنكح علي غيره  
 له الظاهر ان المراد بالغير مديون الميت **قوله** الا اذا  
 وهب جميع المال من احبني قبل لاخفا في ان الموهوب  
 لطيف من غير ما اظنت ليكون استثناء وهو من القرية  
 متصلا فهو منقطع وانما استثناءه بالاصبر من نصحه  
 عليه الدعوي في الثلاثة وكان هو مقابله الموهوب  
 الفريجه فاستثناءه منه لذلك استثنى قال ان قصص الفضل  
**قوله** الا اذا وهبه لاجرة صادقة عا وهب جميع ماله في  
 صحته ثم مات وهذا لا يكون حضا لميت له ربيته في اذ كان  
 قويا وهبه عيب موصوفه وكونها كانت حضا للميت  
 والذي في البزار يمان الموصي له جميع المال وما زاد  
 على الثلث يضر اذا صح لهذا من التوارث لا الاستحقاق  
 الفريد علي الثلث من حضا نصيب التوارث فيلحق بالتوارث  
 فليبراجع **قوله** اذا ادعي الارث عنه المستتر في ادعي فمحمي  
 المدعي لا المدعي عليه قبل وجه الفرق ان في دعوي  
 الارث منصطرا على المتراعي ملكة من يد المدعي عليه  
 لانه يموت المورث يخرج عنه كونه مورد عا خلا في دعوي  
 الشر الا انه علي تقدير ثبوت الشر لا يخرج عنه كونه  
 مورثا وتامل **قوله** والفرق في فروق الكدابي في رحمه  
 الله تعالى لم يجد هات في فروق الكدابي في رحمه الله تعالى  
 وانما هي في فروق المحبوس رحمه الله تعالى والمصنف  
 رحمه الله تعالى كان يشبه عليه احد الكتابين بالامر

وعبارا

وعبارا المحبوس رحمه الله تعالى والفرق ان التوارث خلف  
 عن المورث فكان المورث طلب وانكر وهو يتنصب خصما  
 بخلاف المستتر لا يكون شايبا وخلفا عن البايع **قوله**  
 الاول في المشاهدة بالوقف اي بدعوي الوقف فيه بالشها  
 بالوقف لما قال السر في رحمه الله تعالى انهم لو كتبوا  
 اقرار بالوقف ان قاضيا من قضاء المسلمين قضى يلزمه  
 وقد ليس بشي لان اقراره لا يكون حجة علي القاضي الذي  
 يورد ابطاله كذا في الظهيرية **قوله** ودعوي القتل من غير  
 بيع في الوقف لا تنسج الا في ربع **قوله** صوابه الا في  
**قوله** وميت رجوع الا حيد تنفي في الاول قبل الميراث  
 الاول من الاربع وفي رجوعها اليها نوع **قوله** القضا  
 بالخيرية قضا علي الكافة **قوله** خلاف الوقف علي  
 الصحيح قال العلامة بدر الدين بن القدر رحمه الله تعالى  
 في كتابه القواعد البدرية في القضايا الحكيمة واختلاف  
 في القضا بالوقف فلا يكون جريما او كليا والصحيح المعني  
 يتناول لا يكون قضا علي الناس كافة فسمع فيه دعوي  
 المالك ودعوي وقف **قوله** كما ذكره من لا يصرف رحمه  
 الله تعالى **قوله** صوابه محمد مولي خسر ورحم الله  
 تعالى **قوله** في شرح الدرر والقدرا **قوله** صوابه شرح  
 القدر **قوله** القول لميكيد الاصل اذا الاصل عدم مطلق الاصل  
 في البيع ان يكون يتم حال الامو صل **قوله** الا في السلم فلم يعب  
 لان شرطه في مديونية مديونية الصحة ومفكره مديونية  
 القضا والقول قول مديونية الصحة **قوله** والكفالة مثلا التسليم  
 قال المحبوس رحمه الله تعالى في فروقه لو قال علي الف مائة  
 ولمدعي قال مائة فالقول للمدعي الا في الكفالة **قوله** وكذا  
 الاستدعاء اي قبوله كون الفدية ودية عنده **قوله** فاشترها

د



اي من القاصب فهذا لا يمنع الشراد عوي الملك **قوله** وفي  
الوصيل يمنع الي قوله وقيل لا وعلى القول بقدم المتعظم ينعين  
الوكيل منها فكان المداوم المتعظم بشرط الاستعانة  
الموكلة فتأمل **قوله** وفي الشهادة كذلك اي يمنع الصحة **قوله**  
الا في اي في القصب والسرقة **قوله** الا في مسألة ذكرناه  
في باب **قوله** لا يجوز للمدعي عليه الا ان كان في قوله الا في دعوى  
القصب قال بعض الفضلاء يلحق بهذا مدعي الاستحقاق  
للمستع فانه ينكر الحق حتى يثبت ليتمكن من الدخول  
الي رايه ولو اقر لا يقدروا ايضا ادعاء الوكالة لولا الوصاية  
وتبوتها لا يكون الا على وجه الخصم الجاحل كما ذكره القاض  
طاهر رحمه الله تعالى فان انكر المدعي عليه لم يكن تبوت  
الوكالة والوصاية شرعا صحيحا يجوز فيما يخص هذا الرضا  
بها **قوله** وفي الوصي قال بعض الفضلاء يلحق بالوصي احد  
الورثة اذا ادعى عليه الدين فانه لو اقر بالحق يلزمه الك  
من حصته وان انكر فاقبضت البيعة عليه بغير ما  
حصته وحصته **قوله** اذا قام الخارج ببيعة علي  
النتاج في ملكه الحاضر النتاج ولادة الحيوان ووصية  
عنده من تحت يالينا المفقور ولدت ووصية في  
المقرب والمداوم ولادته في ملكه او ملك باليه او موروثة  
والها قد تمت بيعة ذي اليد لان البيعة على ما يدعى اليد  
فان سويها وتحت بيعة ذي اليد باليد فيقضي له وهذا  
هو الصحيح وزياله من الستة ما روي جابر بن عبد  
الله رضي الله تعالى عنه ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل  
واقام البيعة اكلها ناقة نتجت عنده فقضي بها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم التي هي في يده فصارت مسالة  
النتاج مخصوصة كذلك في المحيط وانشاء الجان امدها بالورثة

الملك

الملك الاضر على النتاج وصاحب النتاج اولى بها لان  
بيته على اولى به الملك فلا يثبت للاضر الا بالتقويم جهة  
وكذا ان كان المدعي بين طارحين وبيته النتاج اولى  
بما ذكرنا كذلك في بشر الكندر لمصفر رحمه الله تعالى بخلاف  
ما اذا قال لذي برته فانه لا يقدم اي بيعة ذي اليد على بيعة  
الخارج لان بيته اثبت عتق ايات وبيعة ذي اليد اثبت  
عتق عتق ايات واللمصفر رحمه الله تعالى في البحر ثقال  
عن المحيط ولو ادعى ذو اليد للدين بيدا والاستيلاء مع  
النتاج ايضا والخارج ادعى عتق ايات مع النتاج والخارج  
او **قوله** ولو قال الخارج ولد في ملكي من امي هذه وهو  
ابني يعني وقال ذو اليد ولد في ملكي ولم يزد علي ذلك  
**قوله** وقدم على المسلم مطلقا يعني يسوا كان ذا يد او خارجا **قوله**  
الا في دعوى السب اي يجوز تقديم المسلم بشرطه على  
التقاضي السابق وليس المداوم تقدم المسلم فيه مطلقا  
**قوله** الا اذا شهدوا بان ولانا القاضى الحاضر الاستئنا  
منقطع لان مضمون المستثنى منه الشهادة يكونه وارثا  
ومضمون المستثنى الشهادة بالقضا يكونه وارثا **قوله**  
الا في الابن والبنات والابن والامراي لا يلزمه البيان  
بملك مقدم بصورة فيمت ذكر **قوله** وقد اوصناه في الشرح من  
الدعوى **قوله** وفي جامع الفصولين نص عبارة في  
الفصل العاشر ولو علم القاضى ان فلانا غصبه من زيد  
واودعه ذو اليد هذه من يده ودفعه الي زيد وهذا رواية  
الاصول وروي ان سماعة رحمه الله تعالى ان القاضى لا يقضي  
بعلمه ثم قال **قوله** يعني ان يقضي به في غير كتاب القاضى  
الحال القاضى يعني ظاهر في أكثر قضاء الزمان اصلح الله تعالى



بشأنه انتهى وفيه من الفصل الاول للقاضي هل يكتب على  
 الي القاضي فهو كقضا يعلم غير ان القاضي هل يكتب على  
 حصل قبل القضاء بالاجماع **قوله** بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على  
 روجت مقدم هذا الفرع بالوسط من هذا في القاعدات الثالثة  
 البقية لا مرد ولا شك **قوله** الا في مسألة هي مسألة دعوى  
 الاب الاتفاق على ولده الصغير **قوله** التصديق اقرار بالاداء  
 الحدود والفرق بين التصديق والاعتراف بالتصديق ليس  
 باقرار قصدا ومثله لم يعتبر في وجوب الحكم اذا صدق  
 على ما رماه به من الزنا فلا جد ويعتبر في ذمته فثبت  
 به اللعان وقد كدر في باب صدق القذف انه لو قال له جلد يا زنا  
 فقال له عند صدقت صدق لم يندري وكون المصدق قد  
 قال صدقت هو كما قلت فهو قاذف ايضا انتهى وانما وجب  
 في الثانية للعموم في كافي التشبه لا للتصديق ولو قال  
 عليك الف فقال صدقت هل يكون اقرارا ملزما لئلا يخلو  
 للتصديق عند كافي في كل صدق الجامع كذا في الدرر شرح  
 الكنز **قوله** لا يقضي بالقريبة الا في مسائل ذكرها في الفرع **قوله**  
 اذا حكم القاضي في شيء وكتب السجل هو تليق الشئ والحكم  
 ويتشدد باللام والصفحات والفتح مع سكون الجيم والفتحة  
 والكسر لفات فيه وهو لغة اصلية وقيل معرب كما في  
 المعزلات في الاصل الصلح كما في الصحيح وهو كتاب الاقرار  
 وكونه وذكر في كفاية الشروط ان اصلا اذ لا دعي على احد  
 فال مكتوب المحضر واذا اصاب الاضرار وقام البينة والقرينة  
 واذا حكم بالسجل كذا في شرح النقلة للعلامة محمد بن القاسم  
 رحمه الله تعالى وقوله وكتب السجل اي وكتب الحكم في السجل  
 وفيه ان السجل اسم لما كتب فيه الحكم فلا بد من التحديد او

الجوز

الذي **قوله** يجعل كل ذي حجة على حجة الى امره اي يكتب في السجل  
 قوله جعلت على كل ذي حجة على حجة او حس من السجلات  
 التي كتب فيها ذلك لعدم الفائدة في كتابته في هذه السجلات  
 الجس لا يتطابق في حالها بعد الحكم بها اقامة حجة تدفع الحكم  
 بها بخلاف غيرها قال في جامع المقبولين بعد بيان ان الدفع  
 كما يكون قبل الحكم يكون بعده **قوله** ودليل صحة هذا ان القضاة  
 يكتبون في سجلاتهم بعد ذكر الحكم وتركت كل ذي حق حقه  
 ودفع على حجة ودفع لوقايته يوما من الدهر فان لم يجد  
 الدفع بعد الحكم لفت كتابته هذا انتهى فقد كشفت هذه القصة  
 اللبس وانزال كل تخريف وحسن وعبارة الخلاصة التي نقل  
 عن المصنف رحمه الله تعالى مفيدة لا تذكر امانة ان مهني  
 قوله يجعل كل ذي حجة على حجة اي يكتب ذلك في السجل  
 فانه قال بعد كلام وفي نظم الزندوستي رحمه الله تعالى يحتاج  
 الى كتاب السجل الى تاريخ اليوم والشهر في الامر والسجل  
 والاعمال والاشياء بالهداية والصلح وذكر  
 اسمها ونسبها وجعل كل ذي حجة على حجة اي وذكر  
 كل ذي حجة على حجة اذا كانت له وحس من السجلات لا يجعل  
 كل ذي حجة على حجة اي لا يذكر فيها وجعل كل ذي حجة على  
 حجة النسب والحكم شهادة القابلة وفتح النكاح بالهنة  
 وفتح البيع بالاباق وتقنيق الشاهد انتهى ووجه  
 عدم كتابته ذلك فيها اما النسب فلان الفتاة به حضانة  
 حق الكافة فلا تسمع دعوى احد بعد ثبوته ولا ينفذ كتابته  
 ذلك فيه واما السوا في فلعدم بصو الدفع والنقض فلا  
 ينفذ كتابته ذلك فيها وهذا الخبر يرسط ما قيل في بيان  
 قول المصنف رحمه الله تعالى وجعل كل ذي حجة على حجة



اي فلا ينقضه ولا يستأنف قاصدا اضر اقامة البيعة انتهى هذا  
وقد سلك المصنف رحمه الله تعالى في نقل عبارة الخلاصة غاية  
الايجاز حتى التفت في الخفاء بالالفان فنشر عشر على الفضل  
فهمها وكثر منهم السوال وانتشر القيل والقال حتى كشف  
الله تعالى لنا عن حقيقة الحال بعد نحو خمسة عشر سنة  
من حين السوال والله سبحانه وتعالى اعلم بحقيقة الحال  
**كتاب الوكالة**  
الاصول ان الوكيل اذا قيد الى اجزءه قال في الحيط ان الوكيل  
شروط في البيع على الوكيل شروط ينظرون كان مقيدا بامور  
من كل وجه يجب على الوكيل مراعاة الشرط المذكور بالبيع  
وان كان شرط لا يفيد ولا ينفع بل يصير له لا يجب عليه مراعاة  
وان اكد به بالتقي وان كان شرطاً مقيداً بامور فافهمه ووجه  
من ان لا من وجه ان اكد به بالتقي يجب مراعاته وان لم يوكده  
بالتقي لا يجب مراعاته لانه متى اكد به بالتقي دل على ارادة  
وجوده لان اذ قال صرح بالتاكيد والتأييد في الكلام  
على زيادة المبالغة في الادة ايجاد مثال الاول بوجه خيار  
بيع بغير ضمان لا يجوز فان شرط الخيار بامور فمقيد من كل  
وجه لانه لا يزيل ملكه للحال فيجب على الوكيل مراعاة  
ومثال الثاني لو قال بيع هذا العبد بنفسه او قال لا تبع  
الا بالنسبة وبيع بالتقيد جائز لان هذا شرط غير مقيد  
لان البيع بالنسبة يصير له وبالنقد ينفعه فلم يجب عليه  
مراعاته ومثال الثالث ادفع بشهود او بصرة فلان  
قد دفع بغير ذلك لم يصح وان قال لا تدفع الا بشهود او بصرة  
فلان ففرضاه بغير شهود او بغير بصرة فلان لم يصح  
كما في الوكيل بالبيع قالوا هذا اذا كان رصداً ربيع القدر

الناس

الناس مخالفة وان كان وصي القدر لا يصير مخالفاً لانه  
شروط شرط لا يفيد ولا يجب على المأمور مراعاته وان اكد  
بالتقي كما لو قال لا تبع الا بالف او لا تبع الا بالنسبة فبيع بالتقي  
او بالنقد جائز لانه غير مقيد بامور انتهى وبه يحصل زيادة  
البياع لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى فان كان مقيداً بامور  
من كل وجه **قوله** اعتبر مطلقاً يعني سوا اكد به بالتقي **قوله**  
وان كان باقفاً من وجه صانداً من وجهه كما لو قال بعه في سوق  
كذا فباع في غير ذلك السوق جائز لان هذا شرط قد ينفعه  
وقد لا ينفعه **قوله** فان اكد به بالتقي اعتبر الشرط وجزاؤه  
غير الشرط الاول ولذا افترن بالفا وجوباً وان اراد بالتقي  
التمسك **قوله** خيار فباعه بغيره لم ينقد لانه مقيد بامور  
من كل وجه ووجه الافادة يمكنه من الفسخ بالخيار **قوله**  
بوجه من فلان فباعه من غيره كذلك اي لم ينقد بخلاف  
ما لو قال بعه وبوجه من فلان كان له ان يبيعه من غيره  
والفرق كما في الخلاصة ان قوله وبوجه من فلان يبيعه  
مستور بخلاف قوله بعه من فلان فانه قد فيه فيسغي  
ان لا يجوز بيه من غيره كما لو قال لا تبع الا من فلان فباع  
من غيره لا يجوز وفي الميسوط الوكيل بالبيع من فلان  
لا يبيع من غيره لان المقصود التمسك وانما رضي بكونه في  
زمنه من سماء لان الناس يتفاوتون في ملازمة اذمة  
ولا يجوز بيه من غير ما سماه وفي السائر بيه بعه من  
فلان فباعه من غيره جائز وفي الكافي لا يجوز قال  
العلامة عبد المولى الشحنة رحمه الله تعالى في شرح  
الوهيانية وانما املت فممن ذكرها من الاصل لا يتك  
من قال لا يجوز في بعه من فلان فباع بغيره راي ان هذا



معتمد من وجه فقط ولو يوصد التقييد بالنفي ومن قال لا  
 يجوز بيعه من غيره رآه بعيدا من كل وجه **قوله** يبع  
 يرهت ونحوه نسبة إلى إحداهما الظاهر أيضا صورة وأما  
 قيد فيها البيع بتقييد كونه نسبة وكونه يرهت  
 لم يقف إذا باعه نقدا لأن ما أمده به يقع من كل وجه  
 لأن بالرهت يأمى التوي وبالنسبة يزداد الثمن  
 فإذا باعه نقدا فانت زيادة الثمن بخلاف ما إذا اقتد  
 على قيد النسبة فإن القيد لا يقع من وجه وهو يرهت  
 الثمن دون وجه وهو أصح لأن التوي ولم يرهت بالنفي  
 وما كان كذلك لا يلزم فيه القيد كما قررنا انتهى  
 سقط ما قبل الظاهر أن صواب العبارة بغير نقدا  
 فتابعه نسبة بدليل قوله بخلاف بوجه نسبة لظهور  
**قوله** بخلاف بغير نسبة له بوجه نقدا لا فرق بين  
 أن يبيع ما نقد بمثل ما يباع بالنسبة أولا وهو كذا  
 كما رجع في المصنفات بأن عليه الفتوى وفي الخلاف  
 وصاحبه البزار في رجه الله تعالى لو قال بعه إلى رجل فباع  
 نقدا قال الإمام السرخسي رحمه الله تعالى لا يصح أنه لا  
 يجوز بالإجماع كما في التوير **قوله** بعه في سوق كذا فإنه  
 في غيره نفذ عليه هو ظاهرها فيما إذا استوي  
 السوقان لعدم إرادة التقييد حينئذ ما عند التقاوت  
 فالظاهر عدم النفي لظهور إرادة التقييد إن تفاوت  
 الأسواق بكنة الرغبة وقلتها مسأله مغلوم  
 انتهى **قوله** وفي قوله لا يسلم حتى يقتض الثمن قال في الوجوه  
 شرح الجامع الكبير ولو دفع البيع عبدا وأمرأة بالبيع  
 ونها عن التسليم بهذا البيع حتى يقتض الثمن قال في

رجه

رجه الله تعالى انتهى باطلا وقيل لا ما را بوضيفة رضي الله  
 تعالى عنه مفعله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليصح حتى  
 يسلم بوجه الثمن إن هلك والاله أن يسترد وكذا لو باع  
 بثمنها عن التسليم انتهى وكان على المصنف رحمه  
 الله تعالى أن يبين عليه على الخلاف **قوله** لا يقع حتى  
 يقتض الثمن وانظر لاجوز المخالفة قال في الثانية ولو  
 ركه بالبيع بثمنها مع البيع حتى يقتض الثمن فباع  
 قبل مقتضى الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد  
 المبيع من المشتري ثم يبيع **قوله** لأن التسليم من الحقوق  
 المحرمة عليه لجواز المخالفة في قوله لا يسلم حتى يقتض  
 الثمن لأجله لقوله لا يقع حتى يقتض الثمن كما هو ظاهر  
**قوله** الوكيل عليك الموقوف كالمأقاة فإنه يعني لا يره  
 بغيرها وكذا في قبلك كما على كذا لكنه لا يخرج به عن  
 الوكالة وهذا معنى قوله ولا يره بها أي ولا ينهي  
 العقد الموقوف الوكالة لأنها لا يسطر إلا بالها أو بانها  
 لا يطالبها بالعدل وانتهى به بتحصيلها وكل به ولم يوجد  
 وأما منعهما أما العدل وطورا أما امتثال فلان المقصود  
 من العقد ما كان لازما لها والموقوف لا يفيد حكمه فلم  
 يحصل الامتثال فإذا لم يحصل الامتثال بقي على وكالة  
 ولهذا عليك فسخه قبل الإجازة لأن الوكالة ما دامت  
 قائمة والوكيل قائم مقام الموكل وذلك كما لو كان  
 يره وجه امرأة غائبة وقيل عسها فستوكيه ثم نقص العهد  
 قبل إجازتها حتى نقصه لقيام مقام الموكل ثم لا يسطر  
 لصحة نقص الوكيل حصون موكله ولا حصون المرأة الفأ  
 بخلاف المشتروط له الخيار لا يمكنه نقص البيع في مدة الخيار

بها



الاخصرة صاحبه والفرق ان العقد الموقوف في النكاح لا يقع في صف الغايه اصله وان امتناعا عن الامتناع في صفه  
 صر عليه ولا يشترط حصرته ففي البيع نقصه نقصه  
 في صف العين وهو رفع العقد لانه قد في صف من الام  
 له ولا يضمن صخرته كمالا لجمعه الصخر في غيبته على  
 ما عرف في موضعه كذا في شرح تلخيص الجامع للقاص  
 فخر الدين عثمان المارديني رحمه الله تعالى قول الوكيل  
 مصدق في براءته دون رصوعه قبل وهذا الامر المست  
 بالعمارة فصل قوله انه عمدا ولا ذكر المحصن رحمه الله تعالى  
 في الوكالة عند قوله ويشر هذا يد بين له عليه انه  
 يقبل قوله يدون بيعة وهي في البرازية في الاجارة  
 قبيل الفاشر في الحظر وبين عقبتها ما اذا اختلفا في  
 ومن ذلك ما ذكره في اول قوله الثالث في المتفرقات من  
 الاجارة ونقصه امر ملا ان يتفق على اهل عشره من  
 عنده ليرجع عليه فقال انفق وكذبه الامر والادام  
 انه خلفه انه ما يعلم انه ما انفق له ذلك وفي الظاهر  
 كما قال الرصد لا يضمن على مداري وانفق عليه  
 كل شهر عشرة دراهم وقال انفقته وقالت المرأة  
 لم يصدق علي ذلك لان يكون القاصي فرضها التقا  
 فحينئذ يصدق لانها اذنت يا ذن القاصي وكذا هذا  
 الاولا الصغار انتهى وقد نقل المصنف رحمه الله تعالى  
 فرع الظهيرية في البحر في باب النفقة في قوله ولا ي  
 نفقة مضت في اختلفا ونقص الثمن اثلاثا يعني  
 اختلفا ان لم يقع واحد منها بيعة فان اقاما معا بيت  
 قبلت بيعة لان كلامهما يدعي لنفسه صا اما الام  
 فانه

فانه يدعي اذ العبد واما الوكيل فانه يدعي جنسه والرجوع  
 بالزيادة وان اقاما البيعة فالبيعة بيعة الوكيل لانها  
 الشرائع لانها تثبت حق الرجوع بالزيادة وصفه حبس  
 العبد للزيادة وان لم يكن لها بيعة بخالفان لان الوكيل  
 بالشرع الموكل بمنزلة البائع والمشتري في صف الحقوق  
 وهما اذا اختلفا في الثمن والسلعة قايمة في يد البائع بخالفان  
 كذا الوكيل والموكل وهذا الخالف على وفاق القياس لا  
 قبل القبيض وانما انكر لزمه دعوى صاحبه وان اختلفا قسم  
 العبد بينهما اثلاثا ثلثاه للموكل وثلثه للوكيل لانه ادعي  
 على الموكل خمسية وقد يدري من دعواه بيعة والموكل  
 ادعي على الوكيل ثلث العبد بغير شيء وقد يدعي الوكيل  
 من ذلك بيعة والشرع قد ظهر في ثلثي العبد يالف  
 يقول الوكيل والثلث لم يثبت فيه دعوى كل واحد  
 منهما في حق صاحبه فاذا اختلفا براد اقبعود الثلث  
 للوكيل لقدر الزام الموكل به لا نقضه في البيع بالخالف  
 فيه ويبدل بيعة الوكيل فيخلف على البيات باسمه  
 تعالى ما استدراه يالف كما يقول الامر قبل هذا قولاي  
 يوسف رحمه الله تعالى اولا وفي قوله الاخر وهو قولها  
 بيد البيعة الامر والاصح البداية بيمين الوكيل على قول  
 الكذا كذا في البحر يشرح الجامع الكبير **قوله** بخلاف الشرا  
 اي لمعينة الجارية معينة جواب سؤال مقدر لقد يره  
 انفق الم لم يكن القول قول الوكيل مع يمينه ويلزم  
 الموكل العبد يالف وخمسانية لان الوكيل مسلط على  
 شرايه يالف وخمسانية من جهة الامر فيقبل قوله  
 كالوامره بشرا جارية ولم يسلم له ثمن ولا دفع اليه شيا



فقال الوكيل اشتريتها بالف وانكرا لامر الشما قال لقول  
الوكيل مع يمينه اذا كانت الجارية قايمة فاجاب عن ذلك  
بقوله بخلاف الشما لمعينة فان الفرق بينهما ظاهر  
ان الوكيل متهم في مسالة لتساؤل يعقل قوله وفي تلك  
المسالة غير متهم فيقول قوله وهذا مبني على اصل  
وهو ان كل مكان يقدر الوكيل على انشاء ما اصابه ولا  
تهمة في اختياره وكل مكان لا يقدر فيه على انشاء ما اصابه  
تمكنت التهمة في اختياره وفي مسالة لا يقدر الوكيل على انشاء  
ما اصابه وهو الشرا بالف وخمسائة فلم يكن الوكيل يقدر  
ذلك شراوه بالف وخمسائة فاذا انقضى الا انشائه كانت  
التهمة وفي تلك المسالة ان كان الوكيل صادقا فلا اشكال  
في عدم التهمة وان كان كاذبا فبصدق البايغ اياه به  
كانه انشاء العقد لان وهو يقدر على انشاء العقد في الحال  
لان الجارية قايمة فاندفعت التهمة حتى لو كانت هائلة  
كانت وزادت مسالة التناجج مع العجز عن انشاء العقد  
فيها **قوله** لا يصح عزل الوكيل نفسه الا يعلم الموكل كالكالة  
بالخصوصية اذا ثبت من المطلوب بطلب المدعي فلا يملك  
عزله لما فيه من ابطال حق القيد قال في القصور وهذا  
انما علم الوكيل بالوكالة وان لم يعلم بها فله عزله  
على كل حال وتدنا بالطلب لانه لو وكله بطلب عاك  
عزله سواء كان الخصم حاضرا او غائبا وقيدنا يكون  
التوكيل من المطلوب بل لانه لو وكله الطالب فله عزله  
نفسه عند غيبة المطلوب وكالكالة التي يتضمنها  
عقد الرهن وما قاله بوقت المشايخ من ان الزوج اذا  
وكله بطلاق زوجته بالتماسها ثم غاب لا يملك

عزله لتعلق صفها به فضعيف بل له عزله لان المرأة  
لا تصح لها في الطلاق كذا في شرح المجمع لا بين الملك وجه  
ايضا يقال قال العلامة قاسم رحمه الله تعالى في جواب  
زيادة في التقليل ولان الزوج غير مجبور على الطلاق وكل  
الوكيل به وانما جعله وكلا باختياره فبذلك عزله  
كل في سائر الوكالات **قوله** فاحصر في الوكيل شيئا معين  
الي اخره اي احصر ما ذكر من عدم صحة عزل الوكيل  
بقوله لا يعلم موكله في الوكيل شيئا معين وفي الوكيل  
بالخصوصية **قوله** الا اذا وكله في دفع عين الي اخره قال  
في بعض القضاة قد عرفت هذا في شره على الكثر في  
قول الوكيل بقوله ومنه ما كانه انه لا جبر عليه في  
فعل ما وكل به الا في رد ودفعه بان قال ادفع هذا  
الشئ الي فلان الي اخره وعزله الي المحيط وهذا هو  
الظاهر لانه ما هنا صادق بانه اذا دفع له عين  
لغرض دينه فبما في ما سيذكره بهذا سطر بقوله هو  
وقضايين فلان الي اخره **قوله** وفيما اذا وكله في دفع  
عين وغاب الي اخره وجهه انه من باب دفع الامانة  
الي اهله وهو قادر في جبر عليه **قوله** وفيما اذا وكله  
بيع الدهن الصميد البارز للمريضة والمستر للراهن  
ووجه الجبرضية ان ينوي حق المريضة وهل قيد  
الغيبية المستبر في المعطوف عليه مستبر في المعطوف  
اولست مستبرا قبل الظاهر الاول لان الموكل يفيته  
صار معتمدا على الوكيل فيتضرر باشتغال الوكيل  
عن الفعل لو لم يجبر عليه **قوله** بطلب المدعي متعلق  
بالخصوصية والوكيل من جانب المدعي عليه ووجه جبر



الوكيل فيما تعلق حق الفيد وهو المدعي بالوكالة اذ لو لم يجر  
 بعد غيبة الموكل لم يقدر المدعي غايبة الصبر مع بقاء  
 حقه بالوكالة **قوله** لا يجبر على الوكيل بالاعتاق والتدبير  
 والكتابة الحاضرة في الجانية ريد قال الفيد اذ وقع هذا  
 الشوب الي فلان واشتق عبدي هذا وريد عبدي هذا  
 وكان عبدي هذا فقبل الموكل ذلك وغاب الموكل في  
 هو لا وطلبوا منه ذلك لا يجبر على شيء منه الا في دفع  
 الشوب فان الشوب يحتمل ان يكون ملك فلان فيكون  
 بالدفع اليه واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في  
 التوكيل في الطلاق بطلب المدة واختيار شمس الامة  
 السر حسي رحمه الله تعالى انه لا يصح للمدة في طلب  
 الطلاق والتوكيل به وهو الاعتاق والتدبير  
**قوله** وقضا دين فلان مخالف لما اقي به قاضي القضاة  
 رحمه الله تعالى فانه سير هل يجبر الوكيل في دين  
 وجب عليه موكله اذا كان للموكل مال تحت يده وكيله  
 وامتنع التوكيل من اعطائه سوا كان الموكل حاضرا  
 او غائبا فاجاب انما يجبر على دفع ما ثبت على موكل  
 من الدين اذ اثبت ان الموكل ايدل الوكيل بدفع الدين  
 او كان كفيل به والا فلا يجبر **قوله** ولا يجبر الوكيل  
 على عتق عبده على تقاضي الثمن الحاضرة في الجانية  
 التوكيل بالبيع اذ باع وامتنع عتق استيفاء الثمن  
 والتقاضي لا يجبر على ذلك ولكن يقال وكل باستيفاء  
 الثمن فان كان التوكيل بالبيع وكيلا باعركا لبيع  
 والسمسار وكوهما يجبر على الاستيفاء وكذا المصارف  
 اذ باع مال المصارفة وفي المال يرجح جبر على التقاضي  
 واستيفاء

واستيفاء الثمن وان لم يكن في المال يرجح يقال له وكل رب المال  
 بالانسيان انتهى وذكر المصنف رحمه الله تعالى في القن الثا  
 نها انشترق فيه الوكيل والوصي انه لو استأجر الموكل  
 الوكيل وان كان على عمل معلوم صحته والا لا انتهى وفي  
 شرح الجمع للملازمة بن الصيارحه انه تعالى بهذا كلام واما  
 الذي يبيع بالاجر كالبيع والسمسار فيجعل كاجارة صحيحة  
 حال الهادة ويجبر على التقاضي ولا استيفاء لانه وصل  
 اليه بدل عمله كالمصارف اذا كان يرجح ولو ضمن العاقد  
 لرب المال هذا الدين لم يجز لانه امين **قوله** ولا يجبر الوكيل  
 بدين موكله قبل يسهل بالاطلاقه ثمن ما وكل به والدين  
 الذي في ذمته للموكل سوا كان سابقا على الوكالة او  
 متاخرا وقوله الا ان ضمن شخص بالاول وكفوه والظا  
 ان المبادي الاول بخصوصه ولم يبين وجه عدم الجبر  
 انتهى **قوله** ليس المراد واحدا منهما بل المراد لا يجبر  
 بدين عليه موكله كماله وكل رجل رجلا يقتضيه كل حق  
 على الناس وان خلاصه عنه ثمان شخصا اذ في قبل الموكل  
 مالا او للموكل غائب فاقر الوكيل عند القاضي انه وكيله  
 وانكدا لمال وامتنع الخصم شهوده على الموكل لا يكون له  
 ان يجبر الوكيل لان الحبس عند الظلم ولم يظهر ظلم من  
 الوكيل اذ ليس في الشهادة امر باذالمال ولا ضمان للموكل  
 عن موكله ولا بالاعتماد عن الموكل فلا يكون الوكيل ظالما  
 بالامتناع عن اذالمال فلا يجبر كما في الجانية وفيه شهادة  
 لصية جواب قاري الهداية رحمه الله تعالى الذي تقدم  
 قريبا **قوله** لا يوكل الوكيل الا باذن او تقيم تقويض قبل هل  
 المراد عدم الجواز اي عدم الحد او عدم الصحة فان اراد الاول

لث

هر



لم يوافقني ما سياتي عن قريب وان اريد الثاني فاقضه  
وستقف علي الاخي يعني قوله الوكيل اذا وكل بعينه اذن  
او تفهم ولم يزل ما فعله وكياله نفذ ووجه اقلنا قضت  
ان الموقف قسم من الصحيح **قوله** الا الوكيل يقبض  
الحاضرة مخالفا في جامع الفصولين من الفصل الرابع  
والثلاثين من ان الوكيل يقبض الدين لا يوكل غيره  
الناس في القبض انتهى ويمكن التوفيق بان يحمل ما في  
جامع الفصولين علي ما اذا وكل بالقبض من ثلث  
عياله لما في الفتية وكل يقبض دينه فوكل الوكيل الثاني  
من عيال الاول لا يرجع الثاني علي احد والا يرجع علي  
المديون بدينه **قوله** كما في اصحبه الحائض بغير عيار  
وكل غيره بشرا اصحبه فوكل الوكيل غيره بشر وشرا فاشترى  
الاخر يكون موقفا علي امانة الاول ان اجاز جاز والا فلا  
والوكيل يدفع الزكاة اذا وكل غيره بشر وشرا فدفع الاخر جاز ولا  
يتوقف انتهى **قلت** يحتاج الى الفرق فليست **قوله** الوكيل  
بالشرا اذا دفع المثل من ماله الي غيره مما في الثانية رتبة  
عليه ليرسل فامد لمديون رقبلا ان يقضي الطالب  
التي عليه وقال المامون وقضيت فصدقة الامر وكذا  
صاحب الدين لا يرجع المامور علي الامر كالوكيل بشر العبد  
ان قال اشتريت ونفذت المثل من ماله انفسه وصدقه  
وانك لا بايع لا يرجع الوكيل علي الموكل فانما قام المامور بنية  
عليه قضا الدين فليست بنية ويرجع المامور علي الامر وسيد  
عن دين الطالب **قوله** اذا باع وكيل الاب لابنه الي غيره  
اذا وكل الاب ببيع عين من اعيان ماله من ابنه ففعل  
الوكيل عند غيبة الاب لم يجز لان كلام الفرق لا يكون عقدا

تاما

تاما في باب البيع والشرا وكان ينبغي في الاب كذلك الا ان اجوز  
في حق الاب لان جعلناه اذنا للصبي ويصير الصبي بايعا  
ومشريا بغير اذن الاب وان جعل اذنا يكون العقد قايما  
بائنتين وهذا الطريق معدوم في حق وكيله فلا يجوز الا  
ان كان الاب حاضرا فيقول الوكيل بعت هذا العبد  
من ابنيك بكذا فيقول الاب اشتريت كذا في الولو الحية  
ومنه يظهر ما في نقل المصنف رحمه الله تعالى من الخلل  
قوله تعالى الهادي للسداد في القول والعقل **قوله** وفيما اذا  
باع احد الابنتين من الاخر مجوز بخلاف وكيله يعني لو كان  
له ابنتان فباع الاب مال احداهما من الاخرتين معلوم  
بما لا يتقايان اناس وفيه وهما صغيرتان جاز البيع ولو  
وكل الاب وكيل او احد فباع الوكيل مال احداهما من الاخر  
لم يجز والفرق وهما ان الاب لو باع مال كل واحد منهما من  
الاخري او من نفسه مجوز فلما اذا باع مال احداهما من  
الاخر بخلاف الوكيل لان الاب في التوكيل نائب عنها  
وقد ركا بها كائنا كيف فوكل رقبلا واصدا بالبيع والشرا  
ففعل ذلك الوكيل لم يجز فكذاهاها هنا كذا في الولو الحية  
ومنه يظهر ما في نقل المصنف رحمه الله تعالى من الخلل  
والايجاز الي الف الفان **قوله** في الف في الجنس بان اشترى  
بجاية دينارا او غيره وصنف حاز له ان يرجع عليه بالالف  
بخلاف الوكيل بالشرا بالالف اذا اشترى بجاية دينارا او  
بغير وصنف لا يلزمه الموكل شيء والفرق ان شرا الوكيل شرا  
صقيقة والشرا بجاية دينارا او غيره عند الشرا بالالف  
درهم او ما هنالك ليس شرا بل طريق التخليص وقد رضي  
بالتخليص بالالف فيلزمه الف **قوله** وانما اذا اشتراه



بالكثر لما الامر المسمى والفرق ان مشرا لو كحل شر حقيقة  
 والبشر بالكثر من الف عتيا الشرا بالالف فالحالف امر الوكيل  
 اما هنا ليس بشرا بل طريق للتخلص وقد رضي بالتخلص  
 بالالف قبل ما بالالف لكن امره ان يقضي منه دينه الفاقف  
 اكثر نير مع بقدر الف كذا هيا **قوله** الا اذا قال ان شئت قبل  
 هذا هو المذهب ولا يظهر اقتضا هذه الزيادة الاقتضا  
 على المجلس وكان السند الدليل السمي **قوله** كما في الخاتمة نفس  
 عبارتها رجل قال لرجل طلق امرأتي فقد جعلت ذلك انك  
 يقتصر على ذلك المجلس ولو وكل الرجل احده امر الله  
 ان تطلق صاحبة لا يقتصر على المجلس وهو تقويض  
 كما لو قال لها طلقني نفسك انتهى ومنه يعلم ان عبارتها  
 ليست فيها هذا الاستثنا الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى  
**قوله** وبطلان توكيل الكفيل بما لا قيل السياق يقتضي ان  
 المراد توكيل الكفيل بائرا الاصيل ليحقق بذلك كون  
 عاملا بنفسه اذ تارة الاصيل يستلزم براءة الكفيل التام  
 هنا وكما يبطل توكيل الكفيل بما لا كذا كذا بطلان كماله الوكيل  
 بالبيع الثمن عن المشتري قال في الخاتمة الوكيل بالبيع  
 اذا باع وكفل بالثمن عن المشتري لا تصح كفايته انتهى  
 وفي البزارية ما خالفه حيث قال وان باعه وكله بصفته  
 ثمنه وضمن له الوكيل **قوله** الا في مسالة اما اذا وكل المراد  
 بائرا نفسه يعني من قال لفرعيه ابدا نفسك من الدين  
 او هب نفسك الدين او طلقها منه ففعل بيري لان هذا  
 التقويض لا يوردي الى البطلان باعتبار انه لا يحتاج الى  
 القول لان الا بطلا سقاط وهبة الدين من عليه الدين  
 ابدا والتخلص من الفاظ الاندراك والوقال المديون ابدي  
 مما لا على من الدين او هبة او طلقني منه فعلا ذاك اليك  
 ففعل

ففعل ما سأل له لانه سال منه ابدا بغير عوض حيث اضافه  
 اليه ورب الدين انما يستقل بالابدا اذا كان بغير عوض وقال  
 بعض مشايخنا هذا في عرفهم ما في عرفنا جيد انه لا يبداء  
 شيئا بديري رب الدين بالتقويض او فوضه عقيب سوال  
 المديون لان قوله ابدا نفسك كما في بالاذا وكذا قوله ذاك  
 السكائي باذا الما لان الا بدارتارة يكون بالاسقاط وتارة  
 يكون بلا انشيفاقا لا يسقط الدين بالسك كذا في شرح  
 التكميل الى جامع للفخر عثمان المارديني رحمه الله تعالى **قوله**  
 ولما لا يقتصر على المجلس علة اصبحت التوكيل بائرا نفسه  
**قوله** ويصح عزله عطف على الثاني لا المنفي فهو علة ثانية  
**قوله** وان كان عاملا بنفسه واصيل بقوله كان صحيحا والواو  
 التي قبل ان الواو صلة للحال **قوله** بخلاف ما اذا وكله  
 بقبض الدين من نفسه في الخاتمة رجلا له علي رجل دين  
 فوكل المديون بقبض الدين من نفسه او عبده لا يصح  
 توكيله ولو وكل المديون بائرا نفسه عن الدين صح  
 توكيله ولا يقتصر على المجلس **قوله** كما في الخلاصة عبارتها  
 هو في الاصيل لو اشترى ثوبا من غيره ثم نقدنا ثوبا من  
 فالشر الوكيل وضمن للموكلنا ثوبه للبيدي ثم قال  
 بعد كلامه الوكيل يبيع الدين ثوبا اذا امسك الدين وبيع  
 دينه لا يصح انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف رحمه  
 الله تعالى وفي الخاتمة لو دفع الي رجل دين او احداه ان  
 يبيعه فباع الما مورا دينه من عند نفسه وامسكه  
 دينه لا امر نفسه قال لا يورثه من نفسه الله تعالى لا يجوز  
 ولو دفع الي رجل دين او اشترى به ثوبا فاشترى دينه  
 من عند نفسه جاز شراؤه للامرو يكون الدين له



وكذا لو دفع الى رجل ديناً لا يقضي غرضاً له فقصاه من ماله  
نفسه وامسك الدينار لنفسه **قوله** وهما في الخلاصة  
ايضا عياناً بما لو اشترى ما امر به ثم اتفق الدراهم بعد  
ما اشترى للامر ثم نقداً لبايع غيره هاجان ولو امره ان  
يقضي دينه بهذا الدينار فقصى من ماله نفسه وامسك  
الدينار **قوله** وقيد الثالثة فيها بما اذا كان المال قائماً  
فيل يقيد بفهمه انه لو اشترى بالمد فوقع البيع سواء  
لنفسه ثم اشترى بماله لنفسه المأمور بشرايه بالمد  
لا يجوز ولا يتعد على الموكل وقضية نفوذه على نفسه  
ويكون من ماله الموكل لكن يبقى ما لو كان المد فوقع  
غير التقديت مثلياً او قيمياً فاشترى به لنفسه وكان  
المد فوقع باقياً في يده من اشترى منه هل للموكل المطالبة  
بغير ماله ام يضمن الوكيل المثل او القيمة محل نظره  
والظاهر الاول فتدبر **قوله** السادس بعد قوله بالبيان  
بياناً لشبهة المصنف رحمه الله تعالى ولهذا السبب  
ملا ذكره الفاضل في طان رحمه الله تعالى في فتاواه وهي رد  
الى رجل عشر دراهم وامره ان يتصدق بها فاشترى  
الوكيل وتصدق بعشرة دراهم من عنده جائزاً  
وتكون العشرة له بغيره **قوله** ايذا الوكيل با لبيع المشتري  
الحاضر قيد الوكيل بالبيع لان الوكيل يصفى المثل  
المشتري لا يصح ايداره عن المثل كما في الخاتمة في فصل  
الوكيل بالبيع والشرا وفيها من الفصل المذكور والوكيل  
بالاجارة اذا ابتاع المستاجر عن الامير ووهبه ان ابراه عن  
البيع من او ووهب له البعض والايرد بغير حاراجاً وان  
ابراه عن الكل او ووهب الكل ان كان الاجر ديناً لا يصح في

قول

قول اي يوسف رحمه الله تعالى احداً وفي قوله اولاً وهو قولها  
يصح اعتباراً بفعل الموكل ولا يتطلد الاجارة وان كان الاجر  
عيناً لا يصح حتى يقيد المستاجر واذا قتل بطلت الاجارة  
لان الاجر بمنزلة المبيع والمشتري اذا وهب المبيع قبل  
القبض بطل البيع انتهى ولم يتفرع من حكم ما اذا مضى عنه  
كل الامور وبعضه فليس بغيره **قوله** واما حط الكل فغير  
صحيح وذلك لان الحط يلحق باصل العقد كالزيادة  
والنقص يستلزم صحة البيع بغيره وهو بظاهر لان  
التمتع ركن في البيع **قوله** وما خرج عن قوله يجوز التوكيل  
كل ما يقدره الوكيل بنفسه **قوله** الذي قالوه يجوز  
التوكيل بكل ما يقدره الموكل بنفسه قال في الجمع ويجوز  
الوكالة بكل عقد يجوز للموكل مباشرته وقال في الهداية  
كل عقد جائز ان يقدره الانسان لنفسه جائز ان يوكل  
بتعديده والامر في صورة الوصي كذلك فانه كما يجوز  
للوحي ان يشترى مال اليتيم لنفسه عند ظهور  
التفجع يجوز ان يوكل فيه غيره فيشترى به الوكيل ولم  
يتولوا كل ما يقدره الانسان بنفسه جائز ان يكون  
وكيلاً فيه حتى يتم ما ذكره من ضرورة مسألة الوصي  
واورد على الاصل الذي ذكره انه ليس بمطرد ولا  
متكس اما الطرد فيراد عليه الذي يملك بيع الخمر بنفسه  
ولا يملك توكيل المسلم بذلك وعلى العكس المسلم لا يجوز له  
بيع الخمر وشراؤها ويجوز له ان يوكل الذي يملك على  
مذهب الانام اي حنيفة رضي الله تعالى عنه واورد  
عليه الوكيل فان مباشرته جائزة فيما وكل فيه ولا يجوز  
له ان يوكل غيره فيه وصعد في البناء القاعدة عليه  
تعالى معني قوله صاحب الهداية رحمه الله تعالى ان يقدر



الانسان بنفسه اي باهلية نفسه علي سبيل الاستبداد  
 واحترار به عن توكيل الوكيل اذا لم ياذن له الموكلة فانها لا  
 لانه لا يتصرف فيما وكل فيه به مستبدا هذا الكلي مطر  
 ولا يتعكس ثم قال ولا يرد علي الكلي الذي لا يرد عليه بيع  
 الخمي بنفسه ولا يملك توكيل المسلم بذلك لانه منهي عن  
 اقتداء بالخمي وكان ذلك امرا عارضا في التوكيل والمواظبة لا  
 يقدح في التواعد انتهى وفي معنى المفتي يشكك علي قوله  
 انه يصح ما يوكله بكل ما يعقده بنفسه انه لا يجوز توكيل  
 الاب ان يزوجه بنته الصغيرة باقل من مهر مثلها كما في  
**اقول** لا اشكال في ان توكيل بغير وجهها باقل من مهر مثلها  
 وانما وكله بغير وجهها باقل من مهر مثلها كما هو  
 صريح عبارة القسمة فتأمل **قوله** الوصي فان له ان يشتر  
 مال اليتيم الاضرة الوصي بالرفع فاعل خرج **اقول** في  
 ان مسألة الوصي لم يرد خلاف الاصل الذي ذكره حتي  
 عنه فان الشرايينها يقع من وكيل الوصي وانما وقع من  
 الوصي بطريق الوكالة عن العبد قال الامام المجتبى  
 رحمه الله تعالى في فزوقه الوصي اذا امره انسان بان  
 يشتري له من اليتيم فاشترى لا يجوز له ان يشتري  
 لنفسه جاز والفرق انه اذا اشترى لنفسه فموقوف  
 المقدم من جانب اليتيم رافعة اليه من جانب الامر كذلك  
 فيورد في المصنوعة بخلاف نفسه انتهى وهذا الفرق مبني  
 علي اصل وهو ان من يملك نصرة فان الاصل او بالاولا  
 العامة يملك تملكه اعتبارا بملك الاعيان وشروطه ان  
 لا يوردي ذلك لتفويضه الي البصا د والتنا في وهو ان  
 يملك الموقوف اليه متوليا طر في امر يحتاج فيه الي الا  
 والقبول كيدالة المال فان يوردي الي ان يصيد الاله

سما

ساما مسلما قاضيا ومقتضيا وهذا تناقض في الاحكام  
 الشرعية والاحكام الشرعية تصان عنه ذكر هذا الاصل  
 محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير **قوله** كذا في حج الخا نية فيها  
 من كتاب الوكالة رجل قال لعبد بيع عبدتي عندنا عه  
 اليوم لا يجوز لان التوكيل مضاف الي الفد فلا يكون وكيله  
 قبله وكذا لو اعتق عبدتي عدا وطلق امرأتي عبد الاملكه  
 اليوم ولو قال بيع عبدتي اليوم ما او قال اشتريني لي عبدا  
 اليوم ففعل ذلك عبدا فيه روايات وقيل الصحيح لا ينبغي  
 بعد اليوم وقيل ينبغي وذكر اليوم للتفصيل لا للتوقيت  
 الوكالة اليوم الا اذا دلل الدليل عليه انتهى وعبارته  
 في كتاب الحج اذا دفع الوصي المال الي رجل ليحج عن الميت في  
 هذه السنة فاحذر من ياتي من قابل جاز غنا طيب ولا  
 يكون صامنا ما لا يستعمل لان ذكر السنة يكون للاستعمال  
 دون التقييد كما لو وكل رجلا بان يعتق عبده غدا او يبيع  
 عبده غدا فاعتق او باع بعد الفد جاز انتهى يعني ويكون  
 ذكر الفد للاستعمال لا للتوقيت وقيل هذا بخلاف ما لم  
 قال اعتق عبدتي اليوم فان فيه خلافا والمصحيح ان ذكر  
 اليوم للتوقيت لا للاستعمال فليست ظرافة **قوله** فلو وكله  
 في بيع عبدتي نصفه الي اضره في الخا نية الوكيل يبيع  
 العبد اذا باع نصفه حالي في قول الامام رحمه الله تعالى  
 ولا يجوز في قولها ولو باع نصفه من رجل وبيع نصفه  
 من رجل اضره عندهم ولو وكله بان يشتري له  
 هذا العبد فاشترى نصفه لا يلزم الا بالان يشتري  
 النصف الاضره قبل ان يتفاسخا **قوله** وفي شراء عبدتي  
 معينين الاضره في الخا نية ولما مره ان يشتري له



عبدية باعيا بها ولم يذكر الثمن فاشترى اموالها بدينار  
او بما يتقارب الناس فيه جان ولا يجوز بالدين الفاضل  
ولو امره ان يشتريها بالدين فاشترى اموالها بحسبة  
او اقل جاز وان اشترى اموالها بالكسرة حسمية لا يلزم  
الاخذ الا ان يشتري الاضربا بقي من الالف قبل ان يتم  
قلت الزيادة او كثر وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان  
اشترى اموالها بما يتقارب فيه الناس وبقي من الالف  
ما يشتري به الاضربا ولو دفع الى اخذ درهم وقال لا  
يبيعها شيئا لم يكن التوكيل الا ان يكون على وجه البضاعة  
ولو قال اشترى لي بها شيئا على ما تدرى وتختار جاز  
التوكيل **قوله** وانذا وكله يشترى عبد الى امره وصنع المسألة  
عبد غير معين كما في الجمع وانما هي موصوغة في عبد  
بمينه قال في البداية الوكيل يشترى اعيانه اذ ان  
بضعة فالصفة والشرا موقوف اذا اشترى باقية  
الخصومة لزم الموكل عند اصحابنا رحمه الله تعالى بغير  
لانه امثل اموال الموكل وعند فخر رحمه الله تعالى يلزم  
ولو خاص الموكل الوكيل الى القاضي قبل ان يشتري  
الوكيل الباقي لزم القاضي الوكيل ثمان الوكيل الشرا  
الباقي بعد ذلك خفي الوكيل بالاجماع لانه خالف وكذا  
هذا في كل ما في تبيينه صدر وفي تبيينه عبد  
كالعبد والامة والداية والثوب وما اشبه ذلك  
في صواتها العلامة قاسم رحمه الله تعالى على شرا  
**قوله** الوكيل اذا وكل بغير ان وتعمم الواو وتعني ان  
هو ظاهر **قوله** واجاز ما فعله وقوله **اقول** وكذا لو  
اصني واجاز الاول لان مقصود الموكل حصول  
وقد حصل وصرف العقد يتعلق بالوكيل الاول

او الثاني

او الثاني فيه خلاف المتأخرين والصحيح انها تتعلق بالثمن  
كما في الزيلعي وكذا في الثانية والهيون وصعد الاصل وظاهر  
اطلاق المصنف رحمه الله تعالى انه ان كان يكون الاول  
حاصلا والاو المحفوظ ان كان صدر قبل الثاني صحيح والا  
فلا قيل يشترط انما اذا باع اموال الوكيلين بضرورة الاجر  
حيث لا يكتفي بضرورة ولا بد من اجازته وهذا التقي بالضرورة  
من غير اجازة **واجب** بان المراد من الضرورة هو الاجازة  
من الوكيل لا مطلق ضرورة من غير اجازة كذا في الضرورة  
وصيند فلا فرق وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى المسألة  
في الجامع والاصل في موضع ولم يشترط اجازة الاول وكذا  
في موضع اخر ويشترط اجازته قد ذهب الكرخي وعامة المشايخ  
رضي الله تعالى عنهم الى ان المطلق محمول على المقيد لانه توكيل  
الوكيل كما لم يصح لانه لم يوقف له بذلك صار وصوده وعد  
سواء لو عد من الاول حتى باع هذا الرجل والوكيل  
غائب او حاضر فانه لا يجوز عقد هذا الفضول لا باجازه  
لان الاجازة لبيع الفضول لا تثبت بالسكوت لكون  
السكوت احتملا كذاها هنا ومنهم من قال في المسألة  
روايتان وجه عدم الجواز قد اندرج فيها ذكر وجه الجواز  
انه اذا صدر عنه الثاني ولم ينفه وجدرابه فيه وكان  
ذلك مقصودا للموكل فيجوز كذا في صواتي شرح المنهج  
للعلامة قاسم رحمه الله تعالى **قوله** نقول هذا  
انما لم يبين الثمن كما في شرح الجمع لابن الملك رحمه الله تعالى  
فان كان بينه وجاز بلا اجازة انتهى يعني لو قدر الوكيل  
لثاني ثمنان قال بعه بكذا فباعه الثاني بغيره جان  
بلا اجازة الاول وهذه رواية كتاب الرهن ووجهها ان  
مقصود الموكل ان يكون البيع بيد الوكيل الاول فاذا



قد رتبنا فهو بيع ببلابه وهذا بخلاف ما لو وكل وكيلين وقد  
 التفت فباع اصدها بذلك المقتضى حيث لم يجز ان المقصود هنا  
 اجتماع رأيي في الزيادة واحتياض المشتري وعليه رواية كتاب  
 الوكالة لا يجوز لان الاول لو كان هو الذي يباشره رعايب  
 الزيادة علي ذلك المقدار لكاته وهذا **يقول** الا الاطلاق  
 والعتاق **اقول** ينزل علي ذلك الوكيل بالخصوص مع الوكيل  
 بقضاء البيع فانها لو وكل ففعل الثاني بخصه فلا اول  
 كما في شرع الجمع لابن المكي رحمه الله تعالى وفيه لو لم يجز  
 رجلا في خصوصية او تفصي دين او بيع او شراء او طلاق  
 بكم او غيره ففعل الوكيل عنده لم يجز الا ان يفعل بخصه  
 الاول طاب وكل وفعل الثاني بخصه الاول وان كان يبا  
 او شراء يجوز وما عدا البيع والشراء من الخصومة والتفويض  
 والتكليف والطلاق وغير ذلك هل يجوز ذكر عصام رحمه  
 الله تعالى في مختصره انه يجوز وذكر محمد رحمه الله تعالى  
 في الاصل انه لا يجوز فاذا قال اذا فعل الثاني بخصه الاول  
 لم يجز الا في البيع والشراء وهو الصحيح والعرق ههنا  
 الوكيل بالطلاق وما شاكره رسول الله لانه لا عهد علي  
 والدرسون نقل عبارة الدرر فاذا امر غيره فانما امر  
 بتقل ملك الغير فلا يصح الامر واذا لم يصح صار وجوده  
 وعدمه غير ملزم فاما الوكيل في باب البيع امر الثاني بما  
 عليك لا نظاما بالبيع وهو مالك للبيع بنفسه فان  
 العبارة في البيع لمحتى كان صفت العقد له وكان ينبغي  
 انه يصح البيع الثاني صلا غيبة الاول الا انه لم يصح لانه  
 خصه هذا البيع رايه والموكل انما رضي بزيادة ملكه اذا  
 خصه راي الاول **يقول** كما في فروع الكرابيسي رحمه الله تعالى  
**اقول** الصواب كما في فروع المحبوبي رحمه الله تعالى  
 وعبارته

وعبارته امر وكيل رجلا بان يوكل له انسانا بشراشي ففعل  
 الامر واشترى الوكيل فان الوكيل يرجع بالثمن علي  
 موكله وهو الامر شور ثمانا مور علي الامر ولا يرجع الوكيل  
 علي الامر ببدل التكمي ومنه يظهر ما في عبارة المصنف رحمه  
 الله تعالى من الخلل **قوله** وقد كسبت فيها رسالة حاصل  
 تلك الرسالة لقائه لوقا لانت وكيلي في كل شي جائز امر  
 فخير وكيل في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء  
 والهبة والصدقة واختلغا في الاعتاق والطلاق والوقف  
 قال بعضهم عليك ذلك لاطلاق لفظ التهم وقال بعضهم  
 لا عليك ذلك الا اذا دل دليل سياق الكلام وبه اخذ الفقيه  
 ابو الليث رحمه الله تعالى وذكر الناطقي رحمه الله تعالى  
 انت وكيل في كل شي جائز صحتك روي عن محمد رحمه الله  
 تعالى انه وكل في المفاوضات والاعاريض والهيئات  
 والاعتاق وعليه الفتوى ثم قال وفي البرازية انت  
 وكيل جليلي امرك عليك الحفظ والبيع والشراء عليك الهبة  
 والصدقة صيها اتفق علي نفسه من ذلك المالا جاز  
 صيها خلافة من قصد الموكل وعن الامام رحمه الله  
 تعالى تخصيصه بالمعاوضات ولا يلي الفتق والتبرع  
 وعليه الفتوى وكذا لو قال طلق امرا توكلا ووقفت  
 ارضك الاصح لا يجوز وفي الذخيرة انه توكيل في المعاوضات  
 لا بالاعتاق والهيئات وبه يفتي الشيخ وفي الخلاصة  
 كما في البرازية **والحاصل** ان الوكيل وكاته عامة عليك كل  
 شي الا الاطلاق والعتاق والوقف والهبة علي المفتي  
 به وينبغي ان لا عليك الوكيل وكاته عامة الا بالبر والخط  
 عن المديون لا تخاف من قبيل التبرع فضلا تحت **قوله**  
 البرازي رحمه الله تعالى انه لا عليك التبرع وهذا لا يقتض



والله يشترط العوض فان القرض عارية ابتداء معاوضة  
انتهى وينبغي ان لا يلحقها الوكيل بالتوكيل العلم لانه لا  
يلحقها الامن عليك التبرعات ولما لا يجوزنا فراضا للوصي  
مال النبي ولا هبة بشرط العوض وان كان معاوضة  
فلا انتها وظاهره هو ما نه عليك قبض الدين واقبضه  
وايفاه والدعوي بحقوق الموكل وسماع الدعوي بحج  
علي الموكل والاقرار بدين الموكل بالدين ولا يختص  
بمجلس القضا لان ذلك في الوكيل بالخصومة لا في العام  
**قوله** المأمور بالدفع الى فلان الى قوله كما في منظومة تبت  
رحمة الله تعالى **قوله** ليست في منظومة تبت وهناك  
رحمة الله تعالى هذا الاستثناء الذي ذكره المصنف رحمه الله  
تعالى ونص عبارته **قوله** وفي الدفع قل قول الوكيل مقدر  
**قوله** كذا قول رب الدين والخصم يجبر **قوله** قال شارح هذه الامور  
عبد البر بن الشحنة رحمه الله تعالى مسألة البيت من  
البدائع دفع الى اخذ الف درهم وقال لا قبض بها رتب فلان  
فقال المأمور قبضت بها دينك له وقال صاحب الحق  
لم تقبضني شيئا فالقول قول الوكيل في براءة نفسه عند  
الصناعات وهذا معنى قوله في الدفع قل قول الوكيل مقدر  
يعني علي قول الموكل انه ما دفع وعلي رب الدين انه ما  
قبض في حق البراءة فقط لا في حق سقوط المطالبة  
كان القول قول رب الدين انه ما قبض ولا يسقط دين  
عن الموكل وهذا معنى قوله كذا قول رب الدين يعني مقدر  
علي قول الموكل والوكيل في عدم سقوط طمقة والخصم  
الموكل يجبر على الدفع اليه ثم الموكل ان كذب الطالب صدق  
الوكيل حلفه فان حلفه لم يظهر في نفسه وان كان ظاهرا  
حقه وان عكس حلف الوكيل وكذا الواو مع رجل جلا مال

وامر

وامره ان يدفعه الي فلان فقال المأمور دفعته وكذبه فلان  
فهو علي هذا التفصيل ولو كان المال مصدقا علي رجل  
كالقصب في يد الفاضل والدين علي الفريز فقال الطالب  
او المطلب او المقتضوب منكم دفعه الي فلان وقال المأمور  
قد دفعته اليه وقال فلان ما قبضته فالقول قول فلان  
انه يقبض فلا يصدق الوكيل علي الدفع الا بسببه او تصديق  
الموكل فان صدق الموكل فانه يبرأ عن الصناعات ولكنها  
لا يصدق ان علي القاضية ويكون القول قوله انه لم  
يقبض مع يمينه **قوله** فان كان رسول الدين هلك  
عليه قتل وهذا اذا كان رسول رب الدين وارعي الدفع  
الي الدين وكذبه الدين يكون القول قوله في حق براءة  
نفسه فقط امر بيد المدينون وهي من صيربيات المسألة  
الاولي فان قلنا في البراءة في حق نفسه فقط كما يقضي  
اطلاق المسألة الاولى اشكال في المدينين المقصرين  
ارساله مع رسول الدين خلاصة رقة الرسول عليه ذلك  
وان قلنا ببراءة المدينين كما في صورة الهلاك كان موجه  
ويلزم الاستثناء هذه الصورة من المسألة الاولى بان  
يقال القول قول المأمور في حق نفسه فقط الا اذا كان  
رسول رب الدين انتهى **قوله** وبيانه في شرح المنظومة  
لفل المدا شرع منظومة الشافي رحمه الله تعالى لا منظومة  
ابن وهبان رحمه الله تعالى فان ما ذكره ليس في شرحها  
فقلنا على بيان **قوله** كما بيناه في مسائل شي من كتاب  
القضا **قوله** كما في التقنية يعني من باب الوكالة يقض الدين  
وفيه من الباب المذكور قبل هذه المسألة بعض  
الورثة وكل اشياء ليس في نصيبه من ديون مورثه  
علي الناس ولا يعلم الموكل والوكيل بعض من عليهم

فان



الدين يصح اتي به تاج الدين اخو الحسام الشهيد رحمه الله  
تقالي بعد التامل والمباحثة الكثيرة وفيها اخذ الكتاب في  
المسائل التي لم يوجد فيها رواية منصوصة ولا جوابا  
من المتأخرين انما قال المودع للمودع من جاك بهلا من  
كذابان اخذ من اصيحه وقال لك كذا اذا دفعوا اليه الوديع  
هل يصح هذا التوكيل ام لا يصح لكون الوكيل مجهولا  
بالدفع انتهى فقد جزم من هذا بعد مراجعة الوكالة لكون  
توكيل مجهول وتردد هناك مع ان في كل منها توكيل مجهول  
قلنا تامل قوله التوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه  
واما ورثة التوكيل فنصب عليهم قاري الهداية رحمه  
الله تقالي في فتاويه بعد كواربع ورقات مع بقية  
ورثة الامناء وذكرها المصنف رحمه الله تقالي في فتاويه  
في الكداس الاخير مما عند كاتبه وقد سئل شيخ مشايخ  
شيخ الاسلام نور الدين علي بن غانم المقدسي رحمه الله  
تقالي في التوكيل بعد عزله هل يقبل قوله في الدفع لموك  
ام لا وهل يقبل قوله في الدفع لموك بعد موته وفيه  
في ذلك بين الفرح الحكي والحقيق ام لا وهل قول الفقيه  
رحمه الله تقالي في فصوله ولو كان الموكل هو المليك  
طلبت اي الوكالة فان قال قلت فنصبت في صياغة  
الموكل ودفعت اليه لم يصدق في ذلك لانه اخذها  
عكدا انشاه وكان مستكما في اقراره وقيل انقول بموت الموك  
ومثله في الخلاصة صحيح نصه عليه فتاوه وقضا اولاد  
ذكر العاني رحمه الله تقالي في مواضع انه يقبل قوله  
بعد الموت اعني موت الموكل حيث قال ولو ووكله بقبض  
وديعه او عارية ثبات الموكل فقد ضاع التوكيل عند الوكالة  
فان قال التوكيل قد كنت قبضتها في صياغة ودفعها  
الي

الي الموكل يصدق في ذلك وتأتي المسألة من بعد ان سألته  
سجانه وتقالي في ستم ذكر ما قدمناه من عدم تصديق الوكيل  
بعد موت موكله فهل يكتفى بالتوقيع بعد هذين الفرعين  
ام لا وهذا اذا فرق بينهما يكون الاول في الدين والثاني في  
الوديعه يكون الفرق صحيحا فاجاب هذا السؤال حسن  
وقد كان يتخلل بخاطري كثيرا ان اجمع في تحريره كلاما يبرر  
اشكاله ويوضح من امكن الوقت الا ان يصيق عن كمال  
التحقيق فنقول وبالله تقالي التوقيع التامل في مقالهم  
والنقص لا قولهم بغير ان التوكيل بعد الفرح يقبل قوله  
في بعض المواضع دون بعض فما يقيد عدم قبول قوله  
لو قال الموكل يبيع عبدا مثلا لو قبله قدامه حيث عن الوكالة  
تقال قد بعت امس لم يصدق لانه حكمي عقدا لا عكدا انشاه  
الحال نظير ما لو قال لطلقت بعد انقضاء العدة كنت  
راجمتك فيها يصدق وما يقيد القبول قولهم في الفرح  
المذكور لو مات الموكل وقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل  
بعت من فلان بالف درهم وقبضت الثمن وهلك  
وصدقه المشتري يصدق التوكيل ان كان الفرحا لكا  
قالوا لانه بهذا الاضبا لا يبدل لانه ملك الورثة بل  
ينكروا صوب الضمان باصنافه البيع في حالة الحياة والورثة  
يرثون الضمان بالبيع بعد الموت فتكون الفرق المتكرر  
واما الفرح الحكي والحقيق فمعلوم الفرق بينهما ان  
الحقيقي يتوقف على علم الوكيل بخلاف الحكي وامام ذكره  
في الفصول الهادية فلا يخفى ان مد المحلين في الوديعه  
والاخر في الدين وقد استشكله صاحب جامع الفصولين  
رحمه الله تقالي بقباس امدها على الاخر لكن الحكم مصرع



به بالاختلاف بين الوديفة والدين كما في الولوالجية **قوله**  
 الوكيل يقتضى الدين الى هذه قيل عليه ليس هذا الكسب  
 الذي ذكره اصل بل هو مخالف لما مر صوابه وقد اختلفوا في  
 عبارة المصنف رحمه الله تعالى فيقتضى المقتضى فان  
 بانه لا يقتل قوله الوكيل المذكور بالايبينة وتقدر بالكل  
 بما يدفع الشبهة والاوهام ان الوكيل اما ان يكون وكلا  
 يقتضى دين ثابت لموكله في ذمة عنده او دين استقر  
 الموكل بنفسه ووكله فيقتضيه من عنده ولا ادعى  
 الوكيل اتصال ما يقتضيه لموكله اما ان يكون دعواه  
 حياة موكله او بعد موته وفي كل منهما يقتل قوله الوكيل  
 بيمينه لبراءة ذمته بكل حال واما سرية **قوله** علي موكل  
 لسبب اعزمية فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياة موكله  
 بالقتضى واما بعد موته فلا تثبت به براءة القديم  
 بيمينه يقتضى او يصدق دين الوراثة على مقتضى الوكيل  
 وتوالتكرو ولا يصلح لموكله واما الوكيل يقتضى ما  
 استدانته الموكل فلا يسري قوله علي موكله حال  
 حياته اذا انكر مقتضيه علي المقتضى بعد موته فلا  
 يد من البرهان وهذه عبارة الولوالجية رحمه الله  
 تعالى نقدها قد مناه قال ولو وكل يقتضى وديفة  
 مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته ومات  
 وانكر الوراثة او قال دفعته اليه صدق ولو كان ديناً  
 لم يصدق لان الوكيل في الموصفين حكم املاك الاست  
 اي استيناف مسبه علي طريق مجاز الخذف لكن من حكم  
 املاك الاستيناف فان كان فيه ايجاب الضمان علي  
 القيد لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه  
 يصدق

يصدق والوكيل يقتضى الدين فيما يكي يوجب الضمان علي  
 الموكل وهو ضمان وتوالتكرو ولا يصدق انتهى  
**قوله** يصدق قاري في قوله قبضت ودفعته يعني بالنسبة  
 الى المديون لا بالنسبة الى نفسه واذا لم يصدق يرجع الورثة  
 علي المديون فان صدق المديون الوكيل في الدفع فلا  
 يثبت عليه ولا يرجع المديون عليه لانه اقربا نكاحا  
 الحق الي مستحقه وان رجوع الورثة بطريق الظاهر والمطلوب  
 لا يطالب غير مورث كذا به في الدفع يحلف ان لا يمان بمان كل  
 من اقرب شي لزمه يحلف ان لا هو انكره ولو اقر بان المال  
 موجود عنده لم يدفعه اخذه منه فاذ احلف بغيره لانه  
 بالنسبة اليه مودع والقول وقوله في براءة نفسه واما  
 كان مودعاً لانه مصدق له في الوكالة والقتضى بطريق  
 الوكالة ويؤكد صبر المال في يده امانة كما مر جوابه في  
 كتاب الوكالة وان نكل عن اليمين رجع عليه وان صدقه  
 الوراثة فهو القرض وكذا يوجه في الدفع والقول قوله بيمينه  
 لانه بالقتضى صاب المال في يده وديفة يقتضى بيمينه  
 له فيه اعتراف بانه مودع وان المديون قد يرتب ذمته  
 بذلك فان حلف بيمينه وان نكل عن اليمين لزمه المال  
 المديون به وان اقام يمينه علي الدفع جاز وان دفعته  
 عن اليمين ولو ان الوراثة في صورة انكار القرض  
 والدفع صين ارادوا الرجوع علي المديون اقام المديون  
 بيمينه انه دفع المال للموكل حال حياته (الموكل ان دفعته  
 دعواه عليه ثم اذا ارادوا تحلف الوكيل علي الدفع لهم  
 ذلك لان الثابت باليمين كالثابت عياناً وان قبضه  
 ما ينادون دفعه فان حلف بيمينه وان نكل لزمه دعواه



ولو لم يقم المديون بينة على دفع الكفيل ولا رد تحليفه الورثة  
 على نفق العلم بالدفع للوكيل تحلفون فان حلفوا ثبتت عليه  
 المدعي وان تكلموا لم يضر دعواه وهو الدفع ثم اذا ثبت  
 الدفع من الوكيل بتكليفهم وكذبوه في الدفع للوكيل لم يحلف  
 على دفعه له فان حلف يري وان نكل لزمه دعواه  
**والخاص** انه متى ثبت قبض الوكيل الدين من المدين  
 بوجه من الوصوه كان القول قوله يمينه في الدفع لانه صر  
 بعده مودعا والقول قوله في الدفع وقد ظهر من هذا ان  
 يشترط خصم الورثة حتى اذا اقام عليهم يمينه بالدين  
 للميت وان دفعوا عنه الوكيل والمديون وانما قلت ذلك لانه  
 ان يحلف الوكيل على الدفع لانه مصدق له في القبض لا في الدفع  
 والمدفع اليه لا للورثة كانه صار احدا للمالين له وان ثبت  
 الوكيل خصم له فيما قبضه وتحليفه فأيده وهو ان  
 يكاتب كل عن الميت او يقر بهما المنع ويبرئ المدفوع له  
 وهذا يعلم من مسائلي ذكرت في دعوي المديون لا يدفع  
 للمدين في جواب الوكيل يقبض الدين فراجع تلك المسائل  
 وافهم المسئلة يظهر كذا الحكم وزنه سبحانه وتعالى كما كذا  
 صرح بعض الفضلاء **وقد ذكرناه في الامانات** **اقول**  
 وكذا في المداينات وقد صرح الاشعاري بنقل المصنف  
 رحمه الله تعالى بكلام الفارسي عن الولوالجية في ثلاثة  
 مواضع مختصرة على الوجه الاكمل هنا وقد علمت  
 فيه وفي كتاب الامانات حيث قال كلامه على ما  
 الامانة في مستحقها قبل قوله كالمودع الي قوله لا  
 يقبض الدين وفي كتاب الدين المداينات حيث قال  
 نقر على ان الدين تقضي بما مثلهما مسائلي منها الوكيل  
 يقبض الدين اذا ادعي بغير موت الموكل انه كان قبض

في

في حياته ودفعه اليه وانما لا يقبل قوله لا بينة لانه يريد  
 ايجاب الصمان على الميت بخلاف الوكيل يقبض الدين انتهى  
 قد صرح الاشعاري بقوله لا يقبل قوله لا بينة هل  
 التقى عام في صحة وصف موكله او لم يقبض الدين على  
 الامر فقط لا براءة الوكيل بالقبض بقوله قبضت في حياته  
 ودفعته له وقد علمت ما هو الصواب **فقد** يريد ايجاب الصمان  
 على الميت الحيا من احيى فلا يقبل قوله في هذا الايجاب  
 ويقبل قوله في براءة الميت ونفي الصمان عن نفسه **قوله**  
 بخلاف الوكيل يقبض الدين فانه يريد نفي الصمان عن  
 نفسه يميني قبيل قوله واما المودع فزمنه خالية  
 عن الصمان ولا يثبت فيه القول بايجاب الصمان عليه  
 اذ قوله مقبول في الدفع الى المودع او الي وكيله في قبضها  
 منه واما المديون فلا يقبل قوله في الدفع فظهر الفرق  
 وبطل ما في جامع الفصولين وما يحتمل شيخنا رحمه  
 الله تعالى بقوله **اقول** يعلم ما قال صاحب جامع  
 الفصولين رحمه الله تعالى وهو ينبغي ان يكون الوكيل  
 يقبض الدين كالوكيل يقبض الورثة في صحة براءة  
 نفسه **قوله** وفي الواقعات الحسامية الحيا من احيى  
 لم يقبل في مقدم صحة الوكيل بالقبض **قوله** اذا مات  
 الموكل بطلت الوكالة الحاضرة وانما تبطل الوكالة عم  
 الموكل اذا كان على كل الموكل عند الوكيل فيها فاما في الرهن  
 اذا وكل المرهنة المرهنة ببيع المرهنة عند حلول  
 الاجل والوكيل بالامر بالبيع لا ينعزل وان مات الموكل  
 الرهن والوكيل بالخصومة بالتام من الخصم لا ينعزل  
 بجنون الموكل ومجوده كذا في النيزانية وفي الحانية وكذا راجلا



بيع مال ولده الصغير ثم مات الصغير وورث الاب بطلان  
 الوكالة عند خلاف الزفر رحمه الله تعالى وكذا لو لم يمت  
 الاب ومات الابن انتهى فليحفظ **قوله** الا في التوكيل بالبيع  
 والتبعية اذا وكله بالبيع وقا وباع ثم مات الموكل لا يبطل  
 الوكالة لتعلق حق المشتري بالبيع وقا وباع وهذا سفل  
 ما قيل لازمه انه يملك البيع وقا وباع الوكالة السابقة  
 مع انتقال الملك الي الورثة ولا يخفى اشتكاله **قوله** كما في  
 البنائزية ومثله في جامع الفصولين وعبارته باع جاز  
 بالوكالة ثم مات موكله لا ينفذ عونه الوكيل قال  
 المصنف رحمه الله تعالى في البحر والبيع الجائز هو بيع  
 الوفا وقد ردت على ما استتاه المصنف رحمه الله  
 تعالى ما اذا وكل له ارض الفدك او الميراث في بيع الدهن  
 عند حلول الامد فلا ينفذ عونه الموكل وجنونه كالا  
 للامر باليد كما في التثوير وفي البحر فقلنا ان البنائزية  
 ان الوكيل بالطلاق لا ينفذ عونه الموكل انتهى وفيه  
 تأمل **قوله** الا في الصرف صريح في ان الموكل لو حضر  
 مجلس العقد وقبض البذل والوكيل حاضر لا يبيع ولا  
 يشتري بطلان تباعا لهما قد ثبت والموكل خارج عنهما قيل  
 وتعالى ان يقول له المستفاد من الدليل اشتراط قبض  
 البذلين في المجلس اعلم من تقا بهن الما قايين يعني او  
 من يقوم مقامهما وذلك حاصل قبض الوكيل انتهى  
 وفيه تأمل **قوله** او وكل بلا اذن وتعيه حصره فانه  
 ينفذ على الموكل يفيد جهة التوكيل بلا اذن وتعيه  
 وهو مخالف لقولنا ولا يوكيل بلا اذن وتعيه  
 مفاده عدم صحة التوكيل بلا اذن وتعيه فتأمل **قوله**  
 كالوكيلين محله اذا وكلها معا وكان يكتن اجتماعهما

وكان

ولا يحتاج الي الداعي اما اذا وكلها على التعاقد فينفذ  
 امرها بالتصرف واما اذا كان لا يمكن اجتماعهما فينفذ  
 ايضا (مذهبا) بالتصرف كالخصومة معا لا يحتاج الي  
 الداعي كالطلاق والطلاق ينفذ ما لا ينفذ احدهما  
 بالتصرف نص على ذلك الذي بقي رحمه الله تعالى وشمل  
 الطلاق ما اذا كانا مميزين بلزما لهما الاحكاما واحدهما  
 صبي او عبد مجبور وهو كذلك لان الموكل رضي برباها  
 لا بداعي (مذهبا) فلو مات احدهما (او ذهب عقله ليس للاخذ  
 ان يتصرف وقال في الجمع وشرحه لابن الملك رحمه الله  
 تعالى واذا وكل (ثنتين) ينفذ احدهما بالتصرف في كل  
 ملكك بلا دليل كما اذا قال امر امرائي بيدكما فانه يملك  
 الطلاق ولا يقصر على المجلس وكذا لو قال طلقا فاما  
 ان شئما او عقد فيه يد لي كالبيع والطلاق يوصف  
 وعبرها لانه يحتاج فيه الي الداعي والموكل انما رضي برباها  
 فلا ينفذ اي مدها وفيما عدي هذين الموصفين ينفذ  
 امدها كالطلاق بلا عونه وفي التبيين هذا اذا وكلها  
 بكلام واحد وان وكلها بكلامين جاز ينفذ احدهما لانه  
 رضي برباها كليهما على الانقاد وقت توكيله **قوله**  
 الوصيين حيث لا يجوز تصرف احدهما طرفا وصيين  
 بكلام في الاصح لان وجوب الوصية بالموت وعند الموت  
 صا لا وصيين جملة واحدة ثم قال واجزا طي تصرف  
 احدهما لو كليلين في الخصومة وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز  
 انتهى ومنه يعلم ان قول المصنف رحمه الله تعالى كالوكيلين  
 ليس على اطلاقه ويرد على قول شارح الجمع رحمه الله تعالى  
 وفيما عدا هذين الموصفين ينفذ احدهما ما في البداية والوكيلان



يقضي الدين لا يملك احدها ان يقبض دون صاحبه لان الدين  
 مما يحتاج اليه الراي والامانة وقد فوهنا الراي اليهما جميعا  
 احدهما ورضي بامانتها جميعا الا بامانة احدهما وان قبض  
 احدهما لا يبدا الغريم حتى يصل ما قبضه الموصي صاحبه في  
 في ايديهما او يصل الي الموكل لانه لما وصل المقتبض الي  
 صاحبه او الي الموكل فقد حصل المقصود بالقبض فاما  
 كانها قبض ابدا انتهى قيل ويرد عليه رد الوديعة  
 والمارية والفصب وقضا الدين فان لا احد الوكيلين  
 فيها ان يتصرف **ويمكن ان يحا** عن الوكيل قبضا الدين بان  
 يقال قوله وكل عليك بدخل فيه التوكيل بقضا الدين اذ هو  
 عليك الدين من عليه الدين تامل وكذا اريد عليه ما في اليد  
 لتوكل الموهوب له رجليه بقبض الهبة فقبض احدها  
 لم يجز لانه رضي بامانتها فلا يكون راضيا بامانة احدها  
 وكذا لو وكل الواهب رجليه في الرجوع لم يكن لاحدهما ان يتصرف  
 دون صاحبه لانهما وكيلان بالقبض فان الرجوع في الهبة  
 لا يتم الا بان يشاء علي الموهوب وقد بينا ان الوكيلين  
 بالقبض لا ينفرد احدهما دون صاحبه كما في المسوق في  
 الوكالة بالهبة **قوله** والوصي بنظا هذا طلاقة انه لا فرق  
 بين ان يكون اوصي لهما معا او متعاقبا وهو كذلك علي ما  
 صح في الخلاصة والبنزازية **واعلم** انه ينبغي من ذلك  
 مسانيد يتصرف فيها بالتصرف احد الوصيين الاولي فجهز  
 الملية الثانية شرعا لا بد منه للصفيين كالطعام واللبس  
 الثالثة بيع ما لا يخشى عليه التلف (الرابعة تنفيذ الوصية  
 المعينة الخامسة قضاء دين الملية اذا كان من الشركة من  
 جنسه السادسة الخصومة السابقة رد المقصوب الثانية

رد الوديعة التاسعة قبول الهبة الفاشرة جمع الاموال الصا  
 الحادية عشر رد المستوي فاسد الثانية عشر قسمة ما يكال  
 ويوزن الثالثة عشر جازة اليتيم الرابعة عشر اوصي  
 ان يتصدق علي فقير يكن اوعينه الخامسة عشر اعتاق  
 الشبهة المعينة السادسة عشر حفظ الاموال وظاهر الاطلا  
 انة لا فرق بين ان يكون نصيبا الملية او نصيبا القاضي  
 او نصيبا قاضيان ببلدين وليس كذلك فانه في مسألة  
 قال في نصيب كل واحد منهما قاضي ببلدة جازات يتفر كل واحد  
 منهما بالتصرف في مال الملية لان كل واحد من القاضيين  
 لو تصرف جاز فكل انما يبيعه فلو اراد احد القاضيين عزل  
 المتولي الذي نصيبه القاضي الا جاز ان اراي المصلحة  
 في ذلك كذا في الملتقطات فهذا تقدير كلامه قال بعض الفضلاء  
 وفي قول الملتقطات فكل انما يبيعه نظر ظاهره بان تقران وصي  
 القاضي رايب عن الملية لا عن القاضي حتى يلحق الهبة  
 بخلاف امين القاضي لانه رايب عنه فلا تلحق الهبة  
 ومقتضي كون وصي القاضي رايب عنه ان لا يكون القاضي  
 محجورا عن التصرف في مال الملية والمنتقول انه محجور عن  
 التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو منصوص به  
 بخلافه مع امينه ومقتضاه ايضا ان لا يملك القاضي  
 شرا مال اليتيم من وصي نصيبه كما لو كان امينه والحكم  
 بخلافه كما في غالب كتب المذهب والمدافع عن عدم الملك  
 في كلام المصنف رحمه الله تعالى عدم نفاذ التصرف وهو  
 لعدم صحته كما في الاصلاح فلو باع احدهما حصرة صاحبه  
 فان اجازها زوالا فلا **قوله** والقاضيين قيل ليس المراد  
 ان السلطان اذا قل شخص نصيبه قضا ببلدة ليس لاحدهما



الاقتراد بالقضاء دون الاضطرار في غيبة الاخر كما يتوهم وانما المراد  
 اذا قوض امر الى قاضيين متولين قيل تقويض الامر  
 وليس لاصرها الا اقتراد بالتصرف في ذلك الامر بدون رأي  
 الثاني انتهى **اقول** ما قلنا ان يكون مرادها هو المصير به  
 كما في منية المفتي وعبارتها السلطان او الامام الاكبر فوض  
 قضائهما الى اثنين ففوض لاصرها لم تجز كما صدق كذا في بيع  
**قوله** والناظرين **اقول** محله ما اذا كان الناصب له القضاء  
 واصله او كان منصوب في الواقع اما لو كان كل واحد منهما  
 منصوب قاضي ببلد فينفرد بالتصرف احدهما كما في القاضيين  
 وهران رجلا واصله من هذين القاضيين ارادات ينزل  
 القيم الذي اقامه القاضي الاخر فان راي المصلحة في ذلك  
 كان له ذلك والا فلا كذلك لما لم يصت رحمه الله تعالى في الشر  
 عن الثاني **قوله** الا في مسألة ما اذا شرط لواقعة النظر له  
 او الاستبداد مع فلان يستفاد منه ان الناظرين انهم من ان  
 يكون احدهما المقوض او غيره وعلي هذا الاستثناء  
 لا ينقطع **قوله** كما في البرازية نص عبارتها وفي الجامع المصنف  
 الوكيل قبل علمه بالوكالة لا يكون وكيل ولا ينفذ تصرفه  
 وعن الثاني خلافا اما اذا علم المشتري بالوكالة واشترى  
 منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكيلًا بالبيع بان كان المالك  
 قال للمشتري اذهب بعبدي الي زيد فقل له حتى يبيع  
 بوكالة عن منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل  
 فباعه منه هو قال المذكور في الوكالة انه يجوز وجهه  
 المشتري كعرفة البائع وفي المأذون ما يدل عليه فان  
 المولي اذا قال لاهل السوق يا بوعا عبدي ولم يعلم به البائع  
 صح وفي الزيارات انه لا يجوز وليست الوكالة كالوصاية

فان

فان الموصي له اذا باع من التركة قيل علمه بالوصاية والموت  
 يصح وفائدة كونه وصيا علمه بملكه من اضرار نفسه من  
 الوصاية لعدم ملكه ذلك بعد القبول بخلاف الوكالة فانها  
 امر ونهي ويعتبر بها وامر الشارع وانه لا يلزم بل علم  
 والذمور بل علم في دار الاسلام بحصول العلم بقدر الشئ  
 الخطاب فاندفع دار الحرب لعدم الشئ فيه لعدم كونه  
 دار الاحكام انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله  
 تعالى من عدم بيان الخلاف وان الاستثناء المذكور انما يتم  
 على ما قد قلنا **قوله** وفي مسألة ما اذا امر المودع بدفعها  
 الى فلان ودفعها له ولم يعلم بكونه وكيلًا اي فلان قال دفع  
 جائد ولا ضمان علي واحد منها لانه المستودع عليه الدفع  
 بالاذن كما في البرازية **قوله** فان المالك يضمن ايها شيء  
 اذا هلك يعني لعدم الاذن بالدفع والله تعالى اعلم  
**قوله** **الاقترار بقوله**  
 المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره **اقول** لو عاد المقر الى  
 الاقرار ثانيا فصدق المقر له صح ويكونان قد توافقا على  
 الثاني قال في التتبع خاتمة ثم في كل موضع بطل الاقرار يرد  
 المقر له لو عاد المقر الى ذلك الاقرار وصدق المقر له ان ياتى  
 باقراره وهذا استحسن والقياس ان لا يكون له ذلك  
 وفي الذخيرة وصدق المقر له بيان قال في الفقه  
 فقال المقر له اجل لي على كذا فادركه بالبيع ويحل المشتري  
 وواقعه المقر في الجود ايضا ثمران المقر له ادعى الشرايين  
 الشرايين انما هو المقر له يبيعه علي ذلك ولو صدقة البائع  
 على الشرايين الشرايين انتهى **قوله** وجه القياس ان الاقرار  
 الثاني عين المقر به او لا فانكذب في الاول فكذلك في الثاني



وروجه الاستحسان انه يحتمل انه كذبه بغير حق لغرضه من الاعراض  
الفاسدة فانقطع عنه ذلك الغرض ورجع الى تصديقه الى الحق  
وزعم الباطل **قوله** في الاستعاضة بغيره ولو اقر لرجلين بارض في  
يدها وقف عليها وعليها اولادها وولدها وولدها اباها ثم من بعد  
عليها المسالك تصدقته احدىها وكذبها الاصل والاولاد هما يكون  
نصفها ونصفها علي المصدق منهما والنصف الاخر للمسكين  
ولو رجع المتكدر الى التصديق رجعت القلة اليه وهذا في  
ماله اقر لرجل بارض فكدبه المقر له ثم صدقه فالحق لا يتغير  
ما لم يقر له ثانيا والقر كان الارض به وقضيتها لا تتغير  
لا امر يتكذب المقر له فاذا رجع تصدق اليه والارض المقر  
تكونها ملكا تصدق اليه ملك المقر بالتكذيب **قوله** والطلاق  
والنسب والرق **قوله** وفيه ان النسب قد تقدم في  
المستنبات فلا وجه لذكره تحيل ويزاد ما اذا قال المدين  
ايريني وابراه فانه لا يرتد بالرد كما في النكاح والطلاق  
فانه لا يرتد بالرد كما في الجرائم **قوله** لا وجه للاقرار  
ذلك لان كلام المصنف رحمه الله تعالى مفروض فيها  
المستثنى مما يرتد بالرد **قوله** كما في النكاح والطلاق  
الفصل الثاني من كتاب الاقرار قاله لاخرنا عندك فده  
المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يبطل الاقرار  
بالرق بالرد كما لا يبطل بحول المولي بخلاف الاقرار بالدين  
والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعناق لا يبطلان  
بالرد لانه استعاطيتم بالمسقط وصره في يد عبده  
لرجل هو عبدك فرده المقر له ثم قال ريل هو عبيدي  
المقر هو عبيدي وهو الذي اليد المقر ولو قال ذواليد  
لا امر هو عبدك فقال لا ايل هو عبدك ثم قال لا اخر بل هو

عبيدي

عبيدي ويرهن لا تقبل للتناقض باع المقر بالرق ثم ادعى  
الحرية لا شمع ولو يرهنت تقبل لان الفتق لا يحتمل الرد  
والحرية لا يحتمل النقص فتقبل بلا دعوي وان كان  
الدعوي شرطا في حرية العبد عند الامام رحمه الله تعالى  
واما من قال بان التناقض هنا فقول عموما  
العلق وتقدر المولي بالاعتناق يقتضي ان تقبل الدعوي  
ايضا كما مر في كتاب الدعوي رجل وامرأته مجهولان  
اقر بالرق ولهما اولاد لا يهربون عن انفسهم فذا اقرار  
عليها واولادها ايضا وان عير واولاد عوا بالحرية جاز  
ولو كان له امهات اولاد ومديرون فاقراره بالرق لا يهل  
في حقها **قوله** الاقرار لا يجامع البينة الا في اربع اقوال  
كانه شيء ما ذكره في كتاب القضاء من ان المستنبات  
تبع مسائل منها الادعية المذكورة فاذكره هنا في قصور  
وتكيدار ولو اضر ما قدمه لسلامت ذلك وقد ردت علي ما  
ذكر في القضية في باب التوكيل بالخصومة ولو صرح الاب  
بحق علي الصبي فاقراره يخرج عن الخصومة ولكن تمام  
البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وامين القاضي  
**قوله** الاقرار لا مجهول باطلا **قوله** هذا اذا كانت الجهة  
فأصحة كالواقعة لميل لاصد هذين الويلين صح الاقرار  
في الاصح كما في الزينة ومثل شراء الهداية وعندها  
للفاصشة بان قال لواصل من الناس ولفير الفاصشة  
بان قال لاصل كما وقع تردد بين شيخ مشايخنا  
انه تعالى بين اهل الدرس لو قال لاصلكم وهم ثلاثة  
او اكثر محصورين هل هو من الشافعي او لا والاولى ان  
بعضهم الى انه من قبيل غير الفاصشة وانتصر له بما



في الثاني لو قال من يبيعني فانما كقول بئس منه لم يجز ولو قال  
 من يبيعني من هو لا واسار الي قوم معينين معدودين ولا  
 قيل بئس من كان يظهر خلافه ومن ادعى ذلك فعليه بيان  
**قوله** الا في مسألة ما اذا رد المشتري قبل عليه لا يحتاج الي  
 استثناء هذه لان صحة الاقرار فيها انما هو بالنسبة الي  
 المشتري وهو منصف من الدلو ووجود البيع منه باعتراف  
 وذلك لا بالنسبة الي المقلد انتهى ورويات الاستسماهي  
 لانه لما برهن على اقراره ببيعة لواحد مجهول فلا رده  
 ولو لم يصح اقراره هنا ولم يثبت به الشارع اقرارا صحيحا  
 شرعا لما امتنع رد المبيع فقلنا ان الشارع صحح اقراره  
 هنا كجهل رضى من رد المبيع بالبيع **قوله** الاستسماهي  
 اقراره من الملك قيل عليه يجب تقييده بما اذا لم يكن  
 ملكه فيه ظاهرا فانهم صرحوا بان الظاهر اذا استقام  
 البرهن او البائع استأجر وخال ذلك استأجر المبيع المبيع  
 وهو كالمصدق في عدم كون الاستسماهي اقرارا بغير الملك  
 انتهى **قوله** عليه الاستسماهي اقراره بغير الملك له اتفاقا  
 الخلاق في كونه اقرارا الذي اليه الملك فقد استنبه على  
 المصنف رحمه الله تعالى الاول والثاني فاحصر الخلاق  
 في الاول والثاني وهو هو عظيم انتهى ورويات  
 الصمير فيله راجع للموضو والقدرية عليه قوله على  
 القولين انتهى وهو بعيد جدا وقد صرح القماني رحمه  
 الله تعالى كلا القولين في فضوله في الفصل السادس  
**قوله** الا اذا استأجر المولى عبده الي اخره استثناء  
 وقد استثنى بعضهم ما في احكام العقار للاستسماهي  
 رحمه الله تعالى في استسماهي دار الابن الصغير من نفسه

قلبد الابن ولم يعلم ما صنع الاب ثم باع الاب تلك الدار من رجل  
 وسلمت اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم  
 علم ما صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان كان  
 استسماهي هذا الدار من نفسه لي في صغيري وانها ملكي  
 واقام على ذلك بيينة وقال المدعي عليه في دفع دعوي  
 المدعي انك متناقض في هذه الدعوي لان استسماهي  
 الدار متناقض في اقراره من كان الدار ليست لك هل يكون دفعا  
 الصحيح انه لا يكون دفعا وان ثبت التناقض لانه  
 تناقض فيه صفا لا بسبب بالشرا للصغير وعسى  
 لا يعلم هذا القيل فلو اقر الابن كون الدار ملكا له  
 فنظرة ان الدار صحت البيع فتقدم على الاستسماهي وفي  
 الحقيقة ان الدار ملكه كما ذكره في الذخيرة وفي المسألة  
 اشكال وهو ان دعوى الدار من الابن انما تنهي ان لو  
 وقع الاب بغيره فاصح ما لو وقع بيع الاب بمثل القيمة  
 ينبغي ان لا يصح دعوى الابن لان الاب يملك بيع عقار  
 الصغير على القيمة اذا كان مصلحة انتهى وفي العيون  
 قدم القيمة واستأجر دارا ثم ادعاها قايلا بانها دارا بيه  
 مات وترك ميراثا وكان لم يردف وقت الاستسماهي لا قبل  
 قال والعبول اصح نقله المولى رحمه الله تعالى في البحر  
 في باب الاستسماهي **قوله** اذا قد يشي ثم ادعى الخطا الي اخره  
 في جامع الفصولين ادعى دينا فاقترع ثم قال او فينبه  
 لو كان كلا القولين في مجلس واحد لا يقبل للمتناقض  
 ولو تفرقا عن هذا ثم قال او فينبه ويرهن على ان لا يبا  
 بعد ما اقر قبل المودع التناقض ولو ادعى الابنا قبل  
 اقراره لا يقبل انتهى وفي البحر عند قول المختار ومن ادعى



عليه من لا نقلعن خزانة المفتين لو اقر بالدين ثم ادعى  
الا نقل لا يقبل الا اذا اقر قاعدا للمجلس وقد تقدمت في الفتا  
من هذا الكتاب **قوله** كما في الثانية قيل عليه لم يري هذا  
في الاقرار من الثانية فكان علي بصيرة **قوله** فانما ايق  
الرد منه اما فضا فيقع ويصدر في الفتنة **قوله** اقرار  
المكره باطلا الا اذا اقر السارق فمكرها في مجمع الفتا وي  
نقلعن سرقة المحيط اذا اقر بالسرقه فمكرها فافراد  
باطل ومن المتأخرين من اقر بصحة انتهى قال في مجمع  
الفتا شرح توحيد الابصار ولا يفتي بصحة السارق  
لانه جور ولا يفتي بالجور وفي مجمع الفتا وي وسيد  
الحسن بن زياد رحمه الله تعالى اخلصه السارق حتى  
يعز قال ما لم يقطع اللحم حتى يظهر العظم **قوله** الا اقرار  
اصح بالاشنا اختلف مشايخنا رحمه الله تعالى  
هل هو اقرار او اشنا والصحيح الاول والاستدلال  
لكلامه من القولين مبسوط في المطولات **واعلم** انه  
ينبغي على الاختلاف المذكور سماع دعوى الاموال  
والاعيان تبنا على الاقرار وعدمها فمن قال بانها اقرار  
قال لا تسمع وهو الصحيح المفتي به كما ذكره بن الفرس رحمه  
الله تعالى ومن قال بانه اشنا قال تسمع وامادعوى  
الملك المذكور تبنا على الاقرار في جانب الدعوى تسمو  
على المفتي به كما صدره في البزارية **ثم اعلم** انه لو كان  
الاقرار اقرارا كما قال المصنف رحمه الله تعالى كان  
يشعني انه لو اقر بشي واستدعيه الى حال الصحة ان يكون  
من كل المال وسياتي في الورقة الثانية خلافا **قوله** الا  
في مسابيل فانما يريد بالرد قيل عليه انما يريد بالرد

فيها

فيما ذكر من المسابيل لوجود معنى الاشنا لانه اشنا محض  
كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ومقتضى قوله اشنا في  
مسابيل ان المقتضى قال اردت باقرار في التملك ان يصح  
ذلك ويكون تملكك لانه اراد معنى الاقرار في الجملة وليس  
لذلك بل لا يصح فلا يملكه المقتضى كما في الملتقطات **قوله** فلا  
تطلب له لو كان كاذبا قد مر بذلك في الكافي وان كان  
في الفتنة جعل ذلك قولا لبعض المشايخ وعبارتها الاقرار  
كاذبا لا يكون باقلا للملك عن بعض مشايخنا وعند  
بعضهم يكون باقلا **قوله** ولا يظهر في حق الزوايد المستهلك  
لغيره بظاهره فانما يظهر في حق الزوايد الغير المستهلك  
وهو كالف لما في الثانية حيث قال رحمه الله في يده جارية  
وولدها اقرار الجارية لفلان لا بد فيه الولد ولو اقام  
البينة على جارية ربه له يستحق اولادها وكذا لو قال  
هذا العبد ابن امي وهذا الجدي من ساداتك لا يكون  
اقرارا بالعبد وكذلك بالجدي **قوله** من هذا الاشنا  
ملك الاضار كالوصي قيل عليه لو اقر بالاستيفاء من  
مديون لم يثبت صح كاصدر به في الترتيبات وسياتي في  
كتاب الوصية وصلى القاضي لا يملك له نصف الا باذن  
مستد من القاضي وقد مر صوابا بان ولي الصغير  
لا ينفذ اقراره بالتكاح عليها وكذا الولي بالتكاح  
ومو لي العبد به مع انهم يملكون اشناه عليهم انتهى  
**اقول** **باب** عن الاوليان ما هنا في وصي الميت  
وما سياتي في وصي القاضي **قوله** قلت في الشرع الا في  
استدانة الوصي الجارية عبارة في الشرع من كتاب  
التكاح الولي لو اقر بالتكاح على الصغير لم يجز الا بشهود



او يصدر عنه بعد البلوغ عند الامام رحمه الله تعالى وقال لا يصدق  
وكذا لو اقر المولى على عبده والوكيل على موكله كذا في المحيط  
فهذه المسألة على قول الامام رحمه الله تعالى محزنة من قول  
ان من ملك الاشياء اقر اربيه كالوصي والمراجع والمولى  
والوكيل بالبيع كذا في الجامع الصغير للصدر الشهيد رحمه الله  
تعالى مع ان صاحب الميسوط رحمه الله تعالى قال واصلا  
مشكلا باقراره الموصي بالاستدانة على الغير فانه لا  
يكون صحيحا وان كان عليك انشاء الاستدانة في حق  
عليه لقابلك ان يخرج ملك الوصي بالاستدانة بل لا بد  
من اذن القاضي كالمولى ولا يستثنى قال بعض الحفاظ  
ويستثنى مسايل اقراره الموصي بالاستدانة على الغير  
بقرينة انشاء لو اقر بها الصغير يتزويجها  
وهو عليك انشاء الثالثة لو اقر وكيل المدة بالتزويج  
بطلان بيع وهو عليك انشاء الدايقة وكيل الرطل بذلك  
الخامسة لو اقر العبد يتزويجها لا يبيع وهو عليك انشاء  
انشاء كذا في منظومة العلاقة الشريفة رحمه الله  
تعالى وتمام الكلام على ذلك في شروطها الستة  
وكيله يعترف عبده بعينه فقال الوكيل اعترف بامس  
وقد وكله قبل الامس لا يصدق من غير بينة ولو كان  
في بيع وكام او عقد من العقر وفاته يصدق قال رحمه  
الله تعالى والعزق مشكلا انتهى كذا في القنية  
والفرق في الظهيرية وبضها قال محمد رحمه الله تعالى  
الوكيل اذا قال اعترف بامس وكذبه الموكل فانه  
لا يجوز العتق وفي البيع القول قول الوكيل لان الوكيل  
بالبيع اذا اجاز بيع عبده **قوله** يجوز والوكيل بالعتق

اذا

اذا اجاز عتاق عبده لا يجوز **قوله** المقر له اذا رد الاقرار  
ثم عاد الى التصديق الى امره واما عكسه وهو ما اذا  
صدق المقر له ثم رد الاقرار لا يبيع الردي كما ذكره الهادي  
رحمه الله تعالى في الفضل السار من بعد رقتين وشي  
قال بعض الحفاظ ومحل ما ذكره المصنف رحمه الله  
تعالى فيما اذا كان الحق فيه لواحد من الكهية والصدقة  
لما اذا كان لها مثل الشراء والبيع فلا وهو اطلاق  
في معنى التقيد لا سيما ان يقال يجب تقيد كلام  
المصنف رحمه الله تعالى بما اذا لم يكن المقر مصدا  
قيا باقراره كما سياتي من انه لا شيء الا ان يعود الى  
تصديقه وهو مصدق به سقط ما قيل ان ما سياتي  
سواء لما تقدم **قوله** الا في الوقف كما في الاسعاف ايضا  
**قوله** الا في حذوف هذه المسألة صحيحا لما مر في  
اول الكتاب من استثناء الوقف والطلاق والنسب  
وعبر ذلك ونفي الاقرار بالبيع هل يدركه الامر **قوله**  
الاختلاف في المقر به يمنع الصحة الخ لغيره اي الاختلاف  
في نفس المقر به يمنع صحة الاقرار كما لو اقر بالدين  
والقر له يدعي له من او على العكس لان المقر له لو  
ادعي غير ما اقر به المقر كان رد الاقراره وهو يدعي  
بالرد للمعروف وما ادعاه المقر له لا يثبت لان المقر  
ينكده وممي وقع الاختلاف في السبب يثبت المقر به  
ويثبت النسب لانه هو الذي فيه الاختلاف فاذا  
بطل وصار كان لم يكن يقي اقراره لا مطلقا غير مقيد  
بالنسب وهو مقبول لان محتمل غير مقتدره الي ذكر  
السبب وممي وقع الاختلاف في بعض المقر به فان ذلك



القدر بيطلا ويصح للاقرار فيما بقي بخلاف المشهور له  
اذا كذب بشأ هذه في بعض ما شهد له به صحت تبطل  
شهادته في الجميع لان التلذيب تقسيف والتقسيف مانع  
من قبول الشهادة دون الاقرار كذا في شريح تلخيص الجاني  
للقاضي فخر الدين عثمان الماروني رحمه الله تعالى  
وبه سقط ما قيل **قوله** الاختلاف في المقر به غشع الصبي  
لا يخلف عنه شيئا دلوا دعي المقر له الاقرار له بما به مثله  
والمقر الاقرار بسبعين كان الظاهر لزم من التسفيه  
التي اعترف بها كالا يخفى اللهم الا ان يقال ان تصديق  
المقر له المقر بشرط الصحة وما هيبة التسفيه غير  
ماهية الماهية فلم يوجب التصديق على التسعين  
**قوله** وهذا بلا يبر قول الامام رحمه الله تعالى في مسألة  
الطلاق **قوله** في سبب طلاقه ان الانساب مطلوبة  
لاحكامها الا انما قلنا لا يعتبر التلذيب في التسفيه  
بعد اتفاقه على وجوب اصل المال بخلاف التلذيب  
في المقر به **قوله** او امانة من عطف الفاجر على الخاص  
من خصوصيات الواوحي كما في معنى اللبيب **قوله**  
فلا شيء له لان الدين مع القين مختلفان لان القين  
مال متفق به حقيقة للمال والدين مال باعتبار  
القرضية في المال والاختلاف في المقر به بيطلا الا  
**قوله** الا ان يعود الي تصديقه وهو مصر عليه بان  
قال الامام قلته والالف ودية لي عند له مع وله  
اصدا الف لان الاصدار على الاقرار بمنزلة اشتباه  
فصادق التصديق اقرارا لا مبيدا لم يطل الدوام  
يكن مصدا على اقراره لا يفيد غود المقر له الي تصديق

لان الاقرار الذي صدقه فيه قد ردت بالدوم بتعدد اقراره  
اقراره بصدق الصدق تبطل **قوله** ولو قال اقرضتك الف  
عطف على قوله فقال ليس لي ودية اي لو قال المقر له ليت  
هي ودية ولكن اقرضتك عين هذه الالف وحده المقر  
القرض فله امدها بعينها لا نفرا اتفاقا على ان الالف  
المعينة ملك المقر له اقصي ما في الباب ان المقر له اقرارها  
ملكه بالاقراض وهو مكره فلا يثبت القرض وكان له  
امدها لان هذا اختلاف في السبب لا في نفس المقر به  
وذلك لا يمنع صحة الاقرار على ما مر فان هلك فلا ضمان  
عليه وقوله الا اذا صدقه اي المقر له بالقرض تحسب  
لا يامدها بعينها لا نفرا اتفاقا على كونها مضمونة  
على القاضين خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى فان  
له امدها بعينها وهو مبني على اصل مختلف فيه وهو  
ان المستقرض عليك المقرض كيف يشاء المقرض عندهما  
في لو اراد ان يذبح الى المقرض مثله مع قياحه في يده  
كان له ذلك وعنده لا عليك الا بالاستحلال وهو عنده  
باق على ملك المقرض وليس له ان يوطئه عنده عند  
قيامه وبيان البيا هو انه لما صدقه في الاقرار ولم  
يصرم مقدا له عليك القين عندهما بل باللف في ذمته فلم  
يكن المقرضها وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى  
بالتصديق مقدا له بالقين ليقام ملكه قبل الاستحلال  
وكان له امدها بعينها لكونها ملكه **قوله** ولو اقراره  
كصبي لم امره بان قال المقر هذه الالف بعينها عصبته  
سك وقال المقر له لم تقب مني شيئا كن لي عليك الف  
درهم من ثمن عبيع فحل المقر الدين والعصب جريا فليس

لان



لمقرله امدها بعينها وله ان ياخذ من المقر مثله لانها انما  
 على ثبوت الف درهم في ذمته اما من جهة المقر فلا  
 الشك ان ولما من جهة المقر فلانه لو ان اقرب بالف ميسار  
 اليها لكنه عجز عن ردها لتكذيب المقر له اياه في القضا  
 والفا صيب مني عجز عن رد الفين بسبب من الاسباب  
 وصيب عليه الصان في ذمته فتقرر اتفاقها على الف  
 في الذمة لكنها اختلفا في السبب فيبقى عما اتفق عليه  
 ويبطل ما اختلفا فيه وهذا معنى قوله للزدي في حق  
 المدينين لقصور رد الفين بالاقذار بالانصاف والعدل  
 بالكذب وفي العبارة من الاجماع ما لا يخفى **قول** لكان  
 له الرجوع على المدينين قيل عليه وقد يقال ان ظاهر عام  
 الرجوع لان تكذيبه شرعا يظهر في حق المدينين لا في حق  
 نفسه بحيث يكون له الرجوع ولم لا يوافق باقراره في حق  
 نفسه وبما في مثله في الفرع عينه السابقية **قول** الثاني  
 اذا ادعى المدينون الايفاء والابداء قيل عليه في عونها  
 من جزئيات القاعدية نظرا لظواهر السوف **ان**  
 المدينون هم المقر والصادر منه انما هو دعوى الايفاء  
 والابداء وليس كذلك اقراره كما ترى ليس بمكذبا فيه  
 بخلاف ريب الدين فقيدها من الجزئيات **قول** سماح  
 ولدت وزوجها غايية **فان قيل** جعلها من المشاي  
 يقضي بكذب المقر له في حق الفير وموافقته في حق  
 نفسه في اوجه هذه المسألة ومن المقر فيها **اجيب**  
 بان الذمومة مقيدة بالولادة من وجهها الفاي بغيرها  
 ولا عن صارت باللفظ مكذبة في الولادة منه لقطع  
 السبب عنه مع انها موافقة باقرارها بالولادة في حق  
 نفسها

نفسها حتى يلتحق الولد بها بحيث لو ادعت بعد ذلك ان  
 الولد لقط لا يقبل منها الاعتراضها او لا يولد له هذا  
 ما ظهر في وجه كون المسألة من المستثنات من  
 القاعدة **قول** وعلى هذا لو اقرت بحرية عند الميسار اليه  
 ما تضمنه الاستثناء وهو كونه يوافق باقراره في حق  
 نفسه وليس الميسار اليه املا القاعدية كما قد ينوهم  
**قول** وذكر في ضمانه الاجل رده اليه تعالى مسألة في الوصية  
 للمؤمنين هي من المستثنات فيوافق باقراره في حق  
 نفسه ولهذا اعترف قيمة تربية الموصي له **قول** الاقرار حجة  
 قاصرة على المقر ولا تنفذ في غيره لان كونه حجة  
 تنبني على رعيه وزعمه ليس حجة على غيره ولهذا لا  
 يظهر في حق الولد والهة بخلاف البينة فالحاجة  
 في حق الكل لان كونها حجة ثبت بالقضا وهو عام ولهذا  
 يقتضي باقراره والهة بغيرها وجاز الاقرار من غير  
 ضمير واليمين على الجور **قول** ولو اقر الموصي بدينه قال  
 بعض القضا لا يوفى من هذا جواب عما ذكره احد فيها  
 نقلا وهو ان ريب الدين اذا اراد صيب المدينين وهو في  
 امانة الغير هل يجب وان يطل حقه الميسار من قبلها  
 يسيرا الى انه يجب وان يطل حقه الميسار ولو اقرت  
 بمجولة السبب الحاضر وقفت حادثة بمصدر القاهره  
 وهما شخصان اقر في مرض موته بان فلانا اخي شقيقه  
 ولهذا المقر اذنت شقيقة والمقر له ابو غير اخي المقر  
 وكل منهما حرا الاصل من الاب والام وصدقته على اقرار  
 اخيه حتى لا يشار كها بيت المال وهو شافعية المذهب  
 وثبت الاقرار بين لذي قاضي حنفى وثبت بصفته قاض



مشافعي فتان عاصب بيت المال المقدره ودار سوالهم  
 بين العلماء منهم من اجاب بصحة الاقرار وهم الاكثرون  
 ومنهم من اجاب ببطلانه ومنهم علامه الورى الشافعي  
 الرمي رحمه الله تعالى مطلقا بانه محال شرطا فيستحيل  
 ان يكون لواحد ابوان قال بعض الفضلاء من الحنفية  
 رحمه الله تعالى مقتضى مذهبنا بطلان الاقرار  
**اقول** يعني في خصوص هذه المسئلة والا فلا يستحيل  
 شرعا ان يكون لواحد ابوان او ثلاثة الى خمسة كما  
 في الجارية المستركة اذا ادعاه الشركاء بل قد ثبت  
 بسبب الواحد الحد الاصل من الطرفين كما في اللقيط  
 اذا ادعاه رطلان حران كل واحد منهما من امه  
 اضرى كما في الترضائية **قوله** الاقرار يعني محال باطلا  
 هل منه ما اذا اقرت عقب الفقدان مهرها الزيد  
 مثلا وصياتي في كتاب المداينات انها اذا اقرت وقالت  
 المهر الذي لي على زوجي لفلان او لوالدي فانه  
 لا يصح كما في بشرى المنظومة والقنية **قوله** ختمية باله  
 يدل من ارش **قوله** وعلى هذا افتت ببطلان اقرار انسان  
 الحاضر بوضو من هذا ان الرصد لو اقر له وصيه بنفقة ذاك  
 ما صحت هل فيها اشتراه او من غير سبق فضا او رض  
 وهي معترفة بذلك فاقراره باطلا لكونه محالا شرعا  
 وهي واقعة الفتوى قال بعض الفضلاء وقد افتت اخذا  
 من ذلك بان اقرار ام الولد بدين لمولاهالزمها بطريق  
 شرعي باطلا شرعا وان كتب به وثيقة لعدم تصور  
 المولى على امر ولده اذ الملك له فيها كامل والملوك لا يكون له  
 دين على ما كره **قوله** فاقرار الابن ان التركة بينهما نصفان الى

امره

امره قبل يبيح صحة الاقرار والحالة هذه ما لم يزد في اقراره  
 بالارث اذ يتصور ان تكون التركة بينهما نصفين بالوصية  
 مع الاجازة وغيرهما مع وجود التملك كما هو ظاهر **قوله** وانظر  
 الى قولهم ان الاقرار للحد صحيح الى امره قال بعض الفضلاء  
 الفرق بين الصغير والجد حيث كان الاقرار للاول وان  
 بين انه قد صدق او ثبت مبيع وان لم يجز للشاخي انه لا يتصور  
 البيع مع الجنين ولا يلي عليه احد بخلاف الصغير لثبوت  
 الاولاد عليه فيضاف اليه عقد الولي مجازا هكذا فهمت  
 من كلامهم انتهى **قوله** وجه في الخطا صحة الاقرار  
 للصغير وان ثبت سببا غير ضابطا بانه اقرار بوجوب الدين  
 بسبب وان لم يثبت لانه لا يتصور من الضبي نفي الاقرار  
 بالدين كما لو كذبه المقدره في السبب بان قال لك علي الف  
 غصبا فقال المقدر له دينا للزمتك المال وان لم يثبت السبب  
 كذا هذا **قوله** باعتبار ان هذا المقدر محال لثبوت الصغير الى  
 اضره يعني بان البيع او القرض صدر من بعض اوليائه  
 فامتناعة الى الصغير مجازا **قوله** كما لم يثبت بان قال ورث  
 الجد من ابيه الف درهم فاستهلكها **قوله** والوصي بان  
 قال وصي له فلان ومات ثرا وله ولد له في مدة تعلم  
 ان كان قائما وقت المال يكون الاقرار له وان ولد ميتا  
 يرث المال على ورثة الموصي او المورث وان مات بولديه  
 ففي الوصية تقسم بين علي السوية كذا في شرح المجمع  
 المكثر نقلا عن المحيط **قوله** وان بين ما لا يصلح كالبيع والهد  
 بطلان اذ قال باقيا او قد رضىني حمل فلانة كذا فانه لا  
 يصح **قوله** ان ينبغي ان يصح اقراره فيما ذكر  
 لان هذا البياث رجوع عن اقراره **قلت** هذا ليس

من



يرجع بل بيان سبب محتمل لاحتمالات اصدان اوليايه  
او اقرضه عنه فظن انه صحيح فاصافه الي الحمل مجازا كما  
في شرح المجمع لايت الملك رحمه الله تعالى **اقول** لم يذكر المصنف  
رحمه الله تعالى حكم ما لو اجهم وذكر ذلك في المجمع حيث قال وان  
ايجهم بيطا ايجو بسف رصه ايسقالي اقدار لانت لجواره  
وجهين الوصية والارث ولفساده وصورها واجازة محمد  
رحمه الله تعالى لانه كحتمل الجوار والفساد في حمل على السبب  
الصالح نصحا لكلامه **قوله** فلو اراد اصدال الدارين تأجيل  
هضبة من الدين المشترك الي اخره **اقول** فيضان  
مذكور في العبايع والفترين من جامع الفصولين ووجه  
تقديم ما ذكر عليه القاعدة ان المدان اصدال الدارين لو ان  
بالدين المشترك هو صلاحي اقداره في حق نفسه مع قطع  
النظر عن نفوذه على شريكه اما لو كان الدين حالاً في نفس  
الامر باتفاق الشريكين والمديون فالاراد اصداناً جند  
نصيبه منه لم يملك ذلك لانه انشا للمناضيد ووجه عدم  
ملك انشا التاصيل ان كل جز مشترك فالجز يصح ان انشا  
يستلزم تأجيل دين الشريك بغير رضاه وفيه اضرار  
**قوله** وقرعت على هذا الشرطه الي اخره صياحي في الفن  
الثالث قال بعض الفضلاء الا قد لا يستحق فلان الوا  
لا يستلزم الا اقرار بكونه هو الموقوف عليه كما قد يوه  
ويصح الاقرار مع كون المفز هو الموقوف عليه لا ترى ان  
الوقف لو كان بستاناً وقد ابر فاقرا الموقوف عليه بان  
هو المستحق لهذه الثمرة صلي الاقرار بطريق انبعاثه تلك  
الثمره اما لو جعل له بطريق التملك لم يملك ذلك لكونه  
عليك التمديد والشجر اذا انفصل الثمر يملك الواهب بخلاف  
بالقبض

بالقبض الذي هو شرط تمام التملك انتهى وفيه تأمل **قوله**  
كما في صيل الحاوي القدسي رحمه الله تعالى عبارته واذا اراد  
المدين بقرض الموت ان يصح ابراءه للقرض فانه يقول  
ليس لي عليه دين ولو قال ابراءه عن الدين لا يصح ويصح  
بهما مطالبة الدين لا مطالبة الاضرة انتهى ومنه يظهر  
ما في قوله المصنف رحمه الله تعالى من الخلط **قوله** وعلى هذا  
لو اقر المدين بذلك لا يجزي قيل عليه هذا قياس مع  
الفارق وقد مر صورته اذ اقر باسبغ الدين الوارث  
يصح وفي الاجنبي يصح **قوله** فكذا اذا قر لبعضه ورثته **اقول**  
في مجمع الرواية ينكره القدوري رحمه الله تعالى نقلاً عن حاشية  
الهذلية ان في قوله واقرار المدين لو اراد ابراءه الا ان  
يصدق بقبض الورثة بشارته الي ان اقرار المدين بقرضه  
ان كان بينه وبين وارث اخر عينا لمقر له ان لا يصح الا لعدم  
المجلية بل الحق بقبض الورثة فاذا لم يكن له وارث اخر  
عينا لمقر له صح اقراره دل عليه ما ذكره في الديات اذا  
ماتت المرأة وترك زوجها وعبدان لا مال لها عند  
واقتران هذا العبد بعينه ودية الزوج عند  
فذلك ما يترتب فيكون العبد للزوج وبالوديعه والعبد  
الاخر ميراثاً نصفه للزوج ونصفه لبيت المال انتهى  
فما نقله في الديات صريح في ان كان هناك وارث عند  
الزوج او غير بيت المال لا يصح اقرارها للعبد بالزوج **قوله**  
وعلى هذا يقع كثير الى اخره **اقول** كل ما ابي به من الشواهد  
لا يشهد له مع نصهم بان اقراره بعين في يده لو اراد  
لا يصح ولا اشكال الامتعة التي يبدل بغيرها وملكها فيها  
ظاهر بالبراءة قالته هي ملكا في الاصل في فيها اقرارا بعينه



للوارث بخلاف قوله لم يكن له عليه شيء أو لا صف لي عليه إذ  
ليس له عليه شيء وكونه من صورة التقي لم يتك ولا الثاني  
فصل الأصل فكيف يستدل به عليه مدعيه ويجعله صريحا  
فيه **قوله** وقد اجبت فيها مدارا بالصحة قال بعض الفضلاء  
إن كانت الاستعانة في ردها فها هو قرار الوارث بلما تشك والفرق  
بينه وبين ما استدلى به واضح وإن لم تكن في ردها فما ذكره  
صحيح لكن المبادر من كلامه إطلاق الصحة انتهى وقال  
أضرب المصنف رحمه الله تعالى مستعملا في ما صابره ما نصه  
**قوله** لا يخفى ما في إقرارها لأبها من الصحة خصوصاً إن  
كان بينها وبين ردها خصوصاً كثر وجهه عليه في جواب  
مطلبي **قوله** وكذلك لو إقرار الوارث أي لقابله المبرر في الوارث  
وكان هناك وارثاً أصراً وصيناً فالصواب أن يقول لا تنفذ  
فإنه موقوف على إجازة الوارث لا إقراراً لأنه غير جائز **قوله**  
لم يكن له عليه شيء السياق أنه في حق الوارث إذا إقراراً  
لا يخفى صحيح لا محالة **قوله** وفيه الدلالة لا يجوز هذا الإقرار  
أي إقراراً بخلاف الواقع في نفس الأمر بأن كان له في الواقع  
عليه شيء لا نستلزم ما يشار بعض الورثة وجزء من البعض  
أن لو طابقت إقراره الواقع بأن لم يكن له عليه شيء صحيح قضاء  
وربما أنه كما لا يخفى **قوله** وكذلك الواقع في نفسه ما له منه عطف  
على إقراره لا على قبله **قوله** ولا ينافي ما في إقراره  
جميع ما نقله شاهد عليه إذ به يعلم عدم الصحة فيما أفتي  
به بالأول وما في مسألة المهر فلا أنه مع كونها متمسكة  
بالأصل وهو العدم لم يصح على الصحيح فكيف يصح في عينا  
في ردها مشاهدة فيها وذلك لا يقتضي ما استدلى به على الملة  
وإنما في مسألة دعوى الأموال والدون فذكر ذلك إذ سماع البينة  
من بينة الورثة مع قوله لم يكن على المدعي عليه شيء الذي  
هو محض نفي فكيف بالإقرار بغيره في رده الوارثه وإما مسألة

العبد فهو في الحقيقة مسألة الفتوى وقد بطن فيها الفتوى  
المستوفى إليه الشارع بتجديد الورثة وقوله إن كلامنا  
في إقراره إلى إقراره كيف دعوى التقي مع قوله تقريرات  
الاستعانة الفلانية عليك أبيها وقوله وقد ظن كشر من  
لا صبرة له إلى إقراره كيف هذا مع ما نقله عن البزارية  
في دعوى الورثة فقولهم بهذا الإقرار قصصهم ما تشاروا  
إلى قول المبرر بغيره لم يكن على المدعي عليه شيء فإقراره  
مع كون دعوى هذا الفرع نقله على علم البزارية من الله  
تعالى في شرفهم وقتا وهم وما نقله عن جنابات  
البزارية شاهد عليه فتأمل وقد ضالفة في ذلك علم عصره  
بعضه وأفتوا بعد الصحة منه من شيخ الشيخ أمير الدين  
ابن عنبال قال رحمه الله تعالى وقد رد على المؤلف رحمه  
الله تعالى كلامه شيخ مشايخنا العلامة نور الدين علي  
المقدسي والشيخ العلامة محمد القزويني تلميذه رحمه الله  
تعالى فقد ظن هذا الحق والتضييق والله تعالى الخ والمئة **قوله**  
لأن هذا في خصوص ما هو قيل عليه هذا على تقدير تسليمه  
يبطل الاستدلال بما سبق بما عزي إلى صيد الخضاف رحمه  
الله تعالى فتأمل **قوله** لكونه مستمرا في هذا الإقرار قيل  
عليه والسياق الإضافية تهمة لوجود الدعوى والصالح  
فينبغي أن تسمع دعوى غير هذا المدعي أنه خص به عال  
كثير يمكنه وفاقاً منه سيما إن كان هذا دين صحة **قوله** ولا  
ينافي بين إقراره وصحة المناقاة في المسألة إن  
حكمها توقف الإقرار على إجازة الوارث ومقتضى ملك  
الإقرار صحة بغير توقف فتكون منافيا لقوله من عليك  
الإقرار من لا عليك إلا أنسا وقوله إن كلامنا إلى إقراره نقله



لعدم المناقاة فيحصل ان المردد يمكنه الاقدار مع عدم ملك  
 الاشياء ملكا اقدار مصدر بالنفي بخلافه **قوله** وما يجوز  
 الاقدار للمعارث قال بعض الفضلاء هذا اذا كان على غير صورة  
 التقي **قوله** وينبغي ان يلحق بالثانية اقداره بالامانات هذا  
 البحث منقول في المحيط في اقدار المرضة بعض الوديعه  
 من ولادته بصدق وكذلك في جميع الامانات ديانة فراه  
 ان شئت **قوله** وقد ظن كثير ممن لا صيرة له ينقل كلامهم  
 الى اخره **اقول** في جامع الفصولين ناقلا عن الهادي  
 لو قال لا اليد ليس هذا في اوله ملكي ولا حق لي فيه  
 او ما كان او يحوز ولا منازعة ثم ما صار احد فقال لا اليد  
 هو في القول قوله والتناقض في مع لان اقداره هذا  
 لم يثبت صلا امداد الاقدار للمجهول ساطو والتناقض  
 انما يمنع اذا تضمن ابطا رصف على احد ولو كان الذي اليد  
 منازعة حين قوله ذلك فهو اقدار بالملك له في رواية  
 لا في رواية انتهى ثم قال ولو اقر بما ذكرناه غير ذي اليد  
 في سر صلات في قوله ليس لي او ما كان لي يمنع من الدعوى  
 لعله للتناقض ثم ذكر فيه القول الآخر واظن في الكلام  
 عليه فهذا صريح كما ترى فان التقي من قبل الاقدار والاشهر  
 على ذلك كثيره **قوله** وقد ظهر لي الى اخره قال بعض الفضلاء  
 ان 8 ث الشيء الفلاني في يده فلا يشك انه لا فرق وان لم يكن  
 في يده فهو كقوله لا حق لي على فلان فصيح والمفهوم من  
 كلامه صحت اقدارها بان الشيء الفلاني ملك لي اوامي والشيء  
 بيده هو باطل فانه عين الاقدار بالعين للمعارث ولا شك  
 في عدم صحتها انتهى وقال بعض قوله بمنزلة قوله لا حق لي  
 مع قوله وليس من قبل الاقدار بالعين فيه نظرا هذا  
 يخفي على ذي بصيرة اذا المدلول المطابق لقوله لا حق لي

حقه بذلك ومدلول قوله الشيء الفلاني ملك لي وامر  
 المطابق في كون ذلك ملكا بيه قلاديب انه اقدار للمعارث  
 بالعين وقوله لانه فيما اذا قال هذا فلان فيه ان قول  
 المقدر هذا فلان هو قوله ملك لي لا يجد بينهما فرقا في  
 المقني والما اختلفا في التفسير فغير في اخرها بلفظ  
 الملك وفي الاخر بلفظ انه فلان فليمنع ذلك الاضاف  
 النظر في هذا المقام ليسيط عن وجه الحق اللثام **قوله**  
 فليمنع فليمنع من وجه فليمنع فليمنع فليمنع فليمنع فليمنع  
 قد صرحوا بانهم لا حق لي كمال الايدى ذكر في مسألة  
 الدين ثم لا الوديعه ثم الدين فقام **قوله** وتظيره ما  
 اذا قال لا يقدور في اخره **اقول** لا يخفى ان كون  
 المسألة القدر في نظير المسألة انما يتم بذكر عدم  
 قبول اليد في مسألة القدر في بعد الاقدار بيهده ولم  
 يتقرر فيه لولا ان يقال مسألة الجرح التي جعلت هذه  
 المسألة بظهورها لا اقدار فيها لاننا نقول الاشياء تتضمن  
 الاقدار **قوله** الا في مسألة استناد الناظر قد ذكرنا لمصنف  
 رحمه الله تعالى هذه المسألة في كتاب الوقف في صورة  
 السؤال والجواب **قوله** لو اقدار المصارف بربح الف درهم  
 في المال ثم قال غلطت الى اخره **اقول** قد تقدمت هذه  
 المسألة او في كتاب الاقدار بعنوان كلي وهو اذا اقر شيء  
 وارعي الخطا لم يقبل **قوله** اختلفا في كون الاقدار للمعارث  
 في الصحتا وفي المرض الى اخره قد مررت المسألة مفصلة  
 في الفن الاول في قاعدة الحادثة يضاف الى اقرب اوقاته  
 في القول لمن ادعى انه في المرض **اقول** هذا ما ألف لما  
 في مسرله شيء من الكثرة ونصه وهبت مهرها لزوجه



فماتت وطالب ورثتها مهرها وقالوا كانت الهبة في مرقع مرقع  
وقال الزوج يد في الصحة فالقول له ومثله في البزارية والشرعية  
وعلمه بان الزوج يتكدر استحقاق ورثة المدة المال على الزوج  
واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا ان  
هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على تلك  
الرواية لا يضر بصادقوا على ان المهر كان واجباً عليه  
ولا ضلوف في السقوط فكان القول قوله من ينكر الاستدلال  
ولان الهبة جازت في الاصل في الحوادث ان تصادف الى  
اقرب الاوقات ونقله في كتاب جامع القصص للشيخ في  
احكام المرضي في كتاب الهبة فقال قيل يصدق الورثة  
وقيل يصدق ورثتها واعتمد عليه اصنافه الحادثة  
الى اقرب الاوقات ولانه دين اجتهاد في تنقيطه  
لانه بمنزلة الاقرار في المرض الى اذلة قال العلامة بان  
المكره انما يقال الاقرار في المرض بهيئة الثلث  
انتهى وقد صدق بذلك مع الوقف وغيره في البزارية  
في اقرار المريض وقوله بمنزلة الاقرار في المرض اي  
لا صفة لان الاقرار اذ كان لا انشا كما تقدم فلو اعتبرناه  
صفة للزمان يكون من كل المال **قوله** لجهالة المقر منع  
صحة الاقرار الا في مسألة ما اذا قال الى اذله يستقل  
منه ان المقر له مطالبه كل منها ويستفاد منه ان اقرار  
السيد بذلك يدين على عبده حجة عليه وقيل عليهما  
هذه الصورة تمنع الجحالة فيها صحة الاقرار كما نقله  
الاتفاق في رحمه الله تعالى عن شرح الطحاوي رحمه الله تعالى  
لكنه يقبض عريب فلهذا انشبه بعكسه وهي ما لو اقر  
بجار يظلام هذين الرجلين جاز ويخلف لكل منهما اذا  
ارعاها

ارعاها **قوله** وجمع بين نفسه وعبده الجحالة طالبة قال  
بعض الفضلاء هذا في حكم المعلوم لان ما على عبده  
يرجع اليه في المعنى لكن انما يظلم هذا فيما يلزمه في  
الجحالة اما ما يلزمه بعد الحرية فهو كالاصحبي فيه فاذا  
جمعه مع نفسه كان القول قوله **قوله** لك او على زيد فهو  
مجهول الا يصح انتهى **قوله** الا في مسائل خلاص اي  
الاقرار **قوله** ان يكون العبد مديونا الى احد ههنا ان يكون  
العبد الذي بينه وبين نفسه مديونا **قوله** او مكانا  
اي وثائقها ان يكون العبد الذي جمع بينه وبين  
نفسه مكانا **قوله** كذا في الملتقط عبارة اذا كان المقر ولك  
له والمقر يظلم ما يصح الاقرار وان كان المقر مجهولا  
لا يصح كما اذا قال رجلان كل على احد الف درهم ولو جمع  
بين نفسه وعبده فقال لك احد الف درهم يصح الا اذا  
كان العبد مديونا او مكانا فلا يصح وجهه المقتدر  
تمنع صحة الاقرار كما اذا قال لزيد لاصلا على الف  
درهم وجهه المقتدر لا تمنع صحة الاقرار ويرجع في  
البيان الى المقر **قوله** الا اذا كان قال على عبد او دارقانه  
غير صحيح **قوله** ذكر في ترتيب الملتقط ما في الفقه  
قال اذا قال علي دينار او شاة قال ابو يوسف رحمه  
الله تعالى يلزمه الصناعات بقيمة المقر به والقول قوله  
وقال بشر رحمه الله تعالى يجب الشاة ولا يجب الدار  
انتهى **قوله** علي من شاة المقر لا يلزمه شي قيل  
عليه ان مقتضى الظاهر لزوم الشاة لانها المتيقن  
فباسا على الظاهر كماله في له على سبيل او ربع **قوله**  
في اقرار من يظلم في عيارتها قال قبلت بن فلان ثم قال



بعد ذلك قبلت ابن غلات او كان مكان الابن عبد افعال  
المقدره قبلت ابنين او عديدين قال بقول المقدره هو اقرار  
بانين واحد الا ان يكون المقدر سمي اسمين مختلفين وهذا  
تزوج الامه والافترار بالحراجه ولا يثبت هذا الاقرار  
بالا في الموضعيه انتهى ومنه يتضح كلام المصنف رحمه  
الله تعالى ويظهر ما نقله من الخلاف اذا اقر بالدين  
بعد لا بد منه الى اخره في جامع الفصولين يترفع انذاره  
عن هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا انه اقر بالماله  
ابراي فلو قال المدعي عليه ابراءه وقبلت الابراء او  
قال صدقته فيه لا يصح الدفع يعني دعوى الاقرار ولو  
يقوله يصح الدفع لاحتمال الرد والابدان يد بالرد فيبقى  
الماله عليه بخلاف بقوله ان لا يرد بالرد بعد انتهى قال  
يقصن الفضل هذا الوجه بالاستسكان كما ذكره وسيدكره  
المصنف رحمه الله تعالى في بيان النساء وط لا ينفك كل انتهى  
ويبحث فيه يوصف الفضل بانه لا اوله ولا منتهى ولا عده  
الثام ملات هنا انما هي دعواه لاصحاب الزكوا كما اعتد به  
واما ما استشهد المصنف رحمه الله تعالى والمقصود به  
الحصه للمعتقه شرعا المشتملة على الاحباب والقبيل  
ومشروط الصحة والرد ولا يخفى عند الاطلاقة تنصرف الى  
الكامله وهذا وعندي في كون هذا الفرع لاحكام تحت  
الاصول المذكور في الترضائية نظير يعرف بالتام في كلامه  
لانها بما يان ذلك لانه يحمل زيادة في المهر والزيادة في  
المهر جازة عندنا وامامنا ووقع الابراء منه وسقط فلا بد  
لان الساقط لا يهو وعبارة البراءة تفيد ما قلته  
بمعينه قال وفي المحسط وجه المهر منه ثم قال اشهدوا  
انها علي مهر كذا في المختار عند الفقيه ان اقراره جائزه  
وعليه

وعليه المذكور اذا قبلت لان الزيادة لا تصح بلا قبولها والا  
ان لا يصح ولا يحمل زيادة بعينه قصد الزيادة فاستشاهوه  
في غير محله كما لا يخفى ولا يعني فيما اذا اقر بها في ذمته المأخره  
قال يوصف الفضل القابل ان يقول ليس هذا هو المتيار من  
عبارة قال في الهداية رحمه الله تعالى وليس منها ما يدل  
المتياد منها انه اذا اقر لها بكسوة يستفسرها قبل الزامه  
بالدفع وتامد والله اعلم **كتاب**  
**الصلح**  
عن ابي عبد الله اقرار ببيع يعني اذا وقع الصلح على مال عن  
اقرار ان كان يعتبر بالبيع لوصوذا للمعني فيه وهو مبادلة  
المال بالمال ان يترافعا في الصالحين فيترتب على ذلك ما يترتب  
على البيع من الخيار والسفينة في القمار وغيرهما حتى  
لوقوع الصلح عند ثبوت حكمه حكم الثمن في البيع وان وقع عن  
عن حكمه حكم البيع والصلح ثانيا في البيع او ميبعا صلح  
ان يكون بدلا في الصلح ويجوز الصلح عليه وما لا قلناه  
فيفسده حمله البطلان وجهالة المصالح عنه وشيخ  
القدرة على تسليم البطلان وهذا اذا وقع الصلح على خلاف  
حين المدعي وان وقع على حقه فان كان باقلا من  
المدعي فهو صوابا وان كان باكثر منه فهو باطلا  
في شرع الجميع لابن الملك رحمه الله تعالى وصوابه للعلامة  
قاسم رحمه الله تعالى قال يوصف الفضل ومقتضى ما ذكره  
المصنف رحمه الله تعالى انه يجري الخلاف فيه وقد صرح  
في الترضائية بالخالف في يوصف مساليل الصلح وهو ما  
يشهد له المقتضي **قوله** الا في مسالين كما في المستصفي  
عبارته بعد كلام قلنا فتذكر في مسوط صوابه زاده  
رحمه الله تعالى ان الصلح على خلاف جنس الحق سواء في



عامة الاحكام فيها استيفاء الحق في بعض الاحكام واما المعاضدة  
 المحققة فليست باستيفاء الحق بوجه ما يظهر هنا في  
 مسايد منها انه اذا صالح من الدين علي عبد وصاحبه فقد  
 بالدين وقيض القيد ليس له ان يبيعه فراجحة بلا بيان  
 ولو كان ملكا ثم سئل ان يبيعه فراجحة من غير بيان ولو  
 تصادق علي لادين لا يبطل الشر لا انتهى منه يعلم ما في هذا  
 المصنف رحمه الله تعالى من الخلل والله تعالى اعلم بالصواب  
 السند في القول والعقل الاول ما اذا صالح علي عبد  
 من الدين قال في الجرح صاحب فقير بالدين قبل عليه  
 لا ينبغي لان لنا بيعا كثيرا لا يدراج فيه فليكن في  
 المراجحة مقتضيا لنفي كونه بيعا انتهى **قول** السند في  
 المراجحة مقتضيا ذلك اقتضا كليلا لا جزئيا وصحة الام  
 ما ادعاه وظاهر قول المصنف رحمه الله تعالى ليس له  
 ان يبيعه مبراجحة له ان يبيعه توكية وليس كذلك لبيان  
 العلة فيها وهو كونه منها عند ما البيان قنا ملة  
 الثانية لو تصادق علي لادين الي اخره ان لو تصادقا  
 في الصلح عن الدين علي عبد وصاحبه فقد علي ان لادين  
 بطل الصلح ونزل علي القيد **قوله** وفي الشراب بالدين لا اي  
 لو تصادقا في شرع عبد بالدين الذي عليه علي ان لا  
 دين لا يبطل الشر او يلزمه ثبوت القيد هكذا يجب ان يفهم  
 هذا المخل **قوله** وينادى في الجمع الى امره ما في الجمع مقتيد  
 وعبارته او شاة وضوح علي صوفها جيزه الحال جيزه  
 في الحال انتهى **قوله** جيزه ابو يوسف رحمه الله تعالى كذا  
 في الحقائق ان جواز شرط بان شرط ان جيزه من  
 ساعته لان ما جاز بيه جاز الصلح عليه وانما يجوز بيع  
 الصوف علي ظهر الفم اذا شرط ان جيزه من ساعة **قوله**

ومنه

ومنه محمد رحمه الله تعالى وجه قوله بان الذي وقع عليه  
 الصلح مجهول لان موضع الجزع غير معلوم وهذا بيان  
 فيه ويستقصي نارة وثارة لا وهذه مائة من جهة  
 البيع فممنوع صحة الصلح لان منعها انما كان كثر راعى الضمان  
 والوقوع في المنازعة ومثله موجود في الصلح فمنع الصحة  
 وقال القيد وري رحمه الله تعالى اصله اقتلا فممنوع في بيوه  
 في الممنوع وري اي عن الاما در الو حقيقه رضي الله تعالى  
 عنه **قوله** وعلي صوف غير هال يجوز ان يباعا عنده في كتاب  
 لا يستصفي الى الشرطين وعلله بانه ليس بيمينه انتهى  
 لكن كذا في الاسرار لو صالح علي صوف علي ظهر شاة فممنوع  
 بغير ان يجوز عند الي يوسف رحمه الله تعالى ولا روية  
 فيه فممنوع **قوله** بيع ان بيع الصوف علي ظهر الفم لا يجوز  
 ظاهره ان عدم جواز البيع متفق عليه وقد ساعدت  
 القدر في رحمه الله تعالى فيه اخلافا يذكر الخلاف  
 في ممتلح في فضل اذا كان احدا العوضتين غير مال  
 فقال ويجيز بيع الصوف علي ظهر الفم قال السار في اي  
 ابو يوسف رحمه الله تعالى علوا لاصحها استدر في مشي  
 هنا صاحب الجمع رحمه الله تعالى علي ما مشي عليه ساء  
 فلا استدل **قوله** الحق اذا امله صاحبه لا يلزم ما **قوله**  
 واما الدين اذا امله صاحبه فانه يلزم وليس له الرجوع  
 الا لادين القرض فانه لو امله لا يلزمه تاجيله كما سياتي  
**قوله** صحيح وله الرجوع لان التاجيل انما يلزمه فيما صار  
 مستحقا في الزمة دينيا وليس هنا دين يلزمه التاجيل  
 وكان هذا تائيدا للحق بمنزلة التوقفت في العارية ولا  
 يكون لازما **قوله** اجلت امرأة العيين زوجها الى اخره

بقا



يعني اذا اجل القاضي الفقيه ستة فلم يصل اليها فسال  
 القاضي ان يوصله ستة افرى فانه لا ينبغي للقاضي ان  
 يفعل ذلك الا ان يرضى المداة لان الاجل تقدر شرعا  
 فلا يجوز الزيادة عليه فان قالت المداة رخصت ان  
 توصله ستة افرى بهذا التاميل الاول فقل القاطن  
 ذلك لان صاحب الحق رضي به فان اراد به بعد ذلك  
 الرجوع في الاجل ورخصت فيه فله ذلك ويطلب وكثيرا  
 القاضي لما قلنا **قوله** التمسك بالمدعي عليه وامثلة له  
 يعني المدعي عليه اذا طلب المصلحة منه المدعي فلهذا  
 لينظر فيه فامثلة حتى ذلك ولو رجع فيه صح الرجوع  
**قوله** ولا يصح مع المودع بعد دعوى المصلحة لو ادعى  
 المودع الاستعلاء او ادعى المودع الرد او المصلحة لا يجوز  
 الصلح وعليه الفتوى لصحة بعد حلفه كذا في الحاشية  
 وشره تفصيل كثير فيها وفي النزازية **قوله** فصح تفصيل  
 المدعي عليه الجاهل قال في منتهى العفار شرح تنوير الابصار  
 وبه حرم المصنف رحمه الله تعالى في الفوائد الزينية  
 ولم يفرده في كتاب معروف وقيل لا يصح ذكره صاحب  
 السراية رحمه الله تعالى ولم يحكي فيه خلافا انتهى  
**قوله** ذكر في القنية الخلاف فقال ادعى عليه مالا  
 فانكر وملك ثم ارجاه عند قاضه افرى فانكر فصوله  
 وقيل يصح وروي عن الامام رحمه الله تعالى ووجه  
 القول به هو الصحة ان اليمين بذكر المدعي فاذا حلفه  
 فقد استوفى البذل فلا يصح ان يرضى وقد مشى المصنف رحمه  
 الله تعالى في البحر على القول بعدم صحة الصلح بعد الحلف  
 وصحله نظير الصلح مع المودع بعد دعوى الاستعلاء

وما

وما مشى عليه ههنا رواية محمد بن ابي نعيم عن الامام رحمه  
 الله تعالى عنه وما مشى عليه في البحر قوله وهو  
 الصحيح كما في هذين المقتضى **قوله** الا في صلح الوصي عن مال المتبرع  
 الي امره يعني اذا ادعى وصي او اب علي رجل الف المصنف والابنية  
 له وصالحا بخسامة عن الالف عن انكار ريد وصديقه عادلة  
 فله ان يقيمها على الالف قال في القنية وما يدره قوله في  
 الكتاب ان لم يكن للاب او الوصي بينة على ما يدعي للوصي  
 فصالح باقل منه يجوز ان يستع رعاها في الحال ودعوى  
 الصبي بعد البلوغ فيصح الاستخلاف فليس له ان ما  
 اقامته البينة **قوله** الثانية ادعى دينا الجاهل **والصلح**  
 استقام لفظ الثانية ان لم يتقدم في كلامه او في تقابلها  
 وقد يقال الاولى مسألة الصلح الوصي وان لم يقنن  
 بلفظ الاولى قال في جامع القصولين صالح عن دعوى  
 دين ثم يبرهن على الايضا او لا يبرهن لو صالح عن انكار  
 لا شمع بينة لان هذا الصلح اقتدا عن اليمين فلا هو  
 ينقص وكذا لو اقر بدين ولم يدعي الايضا او لا يبرهن وصالح  
 ثم ادعى الايضا او لا يبرهن لا يبرهن ولا يدعي الايضا او لا يبرهن  
 لانكروا لم يبرهن فصالحه ثم يبرهن على الايضا او لا يبرهن  
 يقبل لعدم التناقض وهذا الصلح لم يقع فدا عن اليمين  
 ان لا يبرهن على المدعي عليه في هذا الوصية فليطلب الصلح  
**قوله** ولو يبرهن المدعي عليه الى امره في جامع القصولين  
 ادعى عليه ثوبا فانكر ثم يبرهن ان المدعي عليه اقر قتل  
 الصلح انطليس لي لا يقبل وتقتل الصلح والقضالا اقتدا  
 اليمين ولو يبرهن انه اقر بقتل الصلح ان الثوب لم يكن  
 له لطلب الصلح لان المدعي باقتداره ههنا عملا ان اقر بقتل

لهم



الصلح بغير حق كلاً فإقراره قبل الصلح لجواز ان عليه بعد  
اقراره قبل الصلح **قوله** ولو يبرهن على صلح قبله الى اخره في  
جامع العصوليت ادعى داراً فانكروا واليد فعليه على  
الفعل على انه سلم الدار الذي اليد ثم يبرهن ذواليد على صلح  
قبله فالصلح الاول باطل والثاني باطل وكل صلح ههنا  
باطل ولو يبرهن ثم يبرهن بطل الاول ويقطع الثاني ولو  
ثم اشترى احدى الشرا وبطلت الصلح **اقول** في الصلح  
الذي هو كمنه في البيع بين فدان بطل الاول والثاني كاني  
الشرا بخلاف الصلح عن دعوى الدف واصله ان الشر  
الثاني فسخ للاول لا فسخا والعنف لا يقبل الفسخ فاقترع  
ويعرف بهذا مسأله كثيرة **قوله** الصلح عن انكار بعد دعوى  
فاسدة فاسد الى اخره في البحر صريح كتاب الصلح والصلح  
عند دعوى الفاسدة يصح وعن الباطلة لا والفاصلة  
ما يمكن تصحيحها انتهى مثال الدعوى التي لا يمكن تصحيحها  
لادعي امة فقالت انا حرة الاصل فصالحها منه فهو  
جائز وان اقامت بيته على انها حرة الاصل بطل الصلح اذا  
يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرية الاصل ومثال  
الدعوى التي لا يمكن تصحيحها لو اقامت بيته انها  
امة فلان فاعترف عام اول وهو يملكها بعد ما ادعي  
شخصه انها امته لا يبطل الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى  
المدعي في وقت الصلح بان يقول ان فلانا الذي اعتك  
كان غامضاً غصبك مني حتى لو اقام بيته على هذه  
الدعوى ستمع ومن الباطلة الصلح عن دعوى حده  
وعن دعوى اجرة ناسخة او مغبنة او مصادرة وفي  
البنازية في التاسع في دعوى الصلح ان الابدان والافراد

في ضمن

في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى وذكر في التاسع في  
دعوى الصلح ان الابدان والافراد في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة  
الدعوى وذكر في التاسع ايضا البداة بعد الصلح الفاسد فقال  
صريح الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه ابدان منها  
الافراد دعواه او كتب واقرا المدعي ان العبد للمدعي عليه  
ثم ظهر فساد الصلح بقوى الائمة رجع حلاله تعالى واراد  
المدعي الصود الى دعواه قبل لا يصح الابدان السابقة والمختار  
انه يصح الدعوى والابدان **قوله** وهو توفيق واجب الى اخره  
في شرح الوقاية لصدر الشريعة رحمه الله تعالى ومن المسا  
المهمة انه هل يشترط لضمي الصلح صحة الدعوى ام لا فيضمن  
النايين يقولون يشترط لكنه هذا غير صحيح لانه اذا ادعي  
صالحاً محصوا لا في دار فصول علي شي يصح الصلح علي ما مر في  
باب الحقوق والاستحقاق ولا شك ان دعوى الحق الجوهول  
دعوى غير صحيحة **قوله** الذميرة مسأله توريد ما قلنا  
انه قال الشيخ محمد بن عبد الله القزويني رحمه الله تعالى  
في كتابه معين المفتي بعد ان نقل كلام صدر الشريعة  
رحمه الله تعالى اذ علمت هذا علمت ان الصلح عدم  
اشترط صحة الدعوى لصحة الصلح وعليه فلا يحتاج  
الى التوفيق انتهى **اقول** انما يصح الصلح في المسالة  
التي استند اليها صدر الشريعة رحمه الله تعالى لان الدعوى  
فيها يمكن تصحيحها بتعيين الحق الجوهول وقت الصلح  
علم ان دعوى ان الصلح عدم ما شترط صحة الدعوى هـ  
مطلقاً سواء يمكن تصحيح الدعوى او لا ممنوع لما في الفتاوى  
البنازية في الفصل الثاني من كتاب الصلح بعد كلام والذي  
استقر عليه فتوى ائمة خوارج مرات الصلح عن دعوى

يل



فاسدة لا يمكن تصحيحها الا يصح والذي يمكن تصحيحها كما اذا  
ترك ذكر الجرد او غلط في احد الجرد وديع انتهى وفي مجمع الفتاوى  
سيد شيخ الاسلام ابو الحسن رحمه الله تعالى عن تصحيح  
الصلح على الانكار بعد دعوى فاسدة هل هو صحيح ام لا  
قال لا ولا ايدان تكون صحيحة انتهى وقد ظهر مما ذكر  
ان قوله فلا يحتاج الي التوفيق من عدم التوفيق  
ويحل علي فسادها بسبب من اقصته الدعوى المدعي  
فيل عليه لا يظهر هذا الجمل فائدة لان صاحب الهداية  
رحمه الله تعالى صرح بجواز الصلح فيها سواء كان فساد  
بسبب المناقضة او لترك شرط الدعوى فاذا صح الصلح  
مع فسادها بأي سبب كان خالف ما في التقنية فتأمل  
**قوله** مع الفارق مع الموصي له بالمنفعة صحيحة لا يبيعه لان  
المناقع باطل والصلح متى تقدر اختياره تملك كما يعتبر استئذان  
من كل وجه الا ندرى ان الصلح عن القصاص جائز ولا  
يجوز اسقاطا من كل وجه فلهذا يعتبر الصلح عن المناقع  
اسقاطا لحقه واسقاطا للحق عن منافعه يستحقها الا  
جائزا كما في الشرب وشرب الماء اذا ما نبطر في الاسقاط  
صار كان الموصي له اسقطت حقي **قوله** وصح الفارق مع  
الموصي له بجنين الامة صحيح وان كان لا يجوز بيعه يهي  
اذا صالح الفارق الموصي له لجنين علي بن ابي طالب  
وطريق الجواز ان الموصي له ترك حقه في الجنين با الصلح  
بما سمي له من الدارهم وملك الورثة الجنين ملكهم الظاهر  
وهي الامة فيجوز كما في خدمة العبد وسكنى الدار وانما  
يجز بيع الجنين لانه لا يثنى له **قوله** طلب الصلح  
والا براه حصره هكنا في البزارية في بحث الاستئذان من

كتاب الاقرار والاعتراف او في الموصفين وفي الخلاصة  
لوقيل امرها عني او صالحني فاقرار ولو قال ابراهيمي عن  
هذه الدعوى او صالحني عن هذه الدعوى لا يكون  
اقرارا وكذا في هذه الدعوى انتهى وفي البزارية اذا صالح  
من صفة فعدا فربا الحق والقول في بيان الحق له لانه  
المجمل وان صالح من دعوى الحق لم يكن اقرارا **قوله**  
الصلح اذا كان عن ما انعمت به كان اقرارا وكذا ان  
وقع عن منفعة بما لا ي اعتبر بالاقرار لان العبرة في  
المنفعة للمعاني فيشترط فيه العلم بالمدة كخدمة العبد  
وسكنى الدار والمسافر كروية الدابة بخلافه صبيغ  
الثوب وهذا الطاهر فالشرط بيان تلك المنفعة  
ويبطل الصلح بموت احدى المدة ان عقره لنفسه  
وكذا بقوات الخلف قبل الاستئذان ولو كان بهذا الاستئذان  
النقص بطل فيما بقي ويرجع المدعي بقدر ما لم يستوف  
من المنفعة ولو كان الصلح على خدمة عبد فقتل  
ان كان القاتل المولى بطلوا الاضمن قيمته واشترى  
به عيدا بخدمة ان شكا الموصي بخدمته بخلاف المهر  
حيث يصح من المولى بالاتلاف والعنف والاعتبار  
بالاجارة قول محمد بن عمر بن قاضي قال شارح المختلف  
وهو لا يظهر اعتماده المحبوب رحمه الله تعالى وكذا  
النسفي رحمه الله تعالى وكذا ابطال الصلح بموت احدى  
في المدة قول محمد بن عمر بن قاضي وقال ابو يوسف رحمه  
الله تعالى ان مات المدعي عليه لا يبطل الصلح والمدعي  
ان يستوفى جميع المنفعة من العبد بعد موته كما لو كان  
حيا وان مات المدعي لا يبطل الصلح ايضا في خدمة العبد



وسكنى الماروزي لاعتق الارض وتقوم ورثة المدي مقام  
 في استيفاء المنفعة ويبطل الصلح في ركوب الدابة وليس  
 الثوب لانه يتغير فيه العاقد ثم انما يعتد باجازة عند  
 محدد ربه تعالى اذا وقع على خلاف جنب المدي  
 فان ادعى دارا فضالحة على سكتها شهادتها واستند  
 بعض حقه لا اجماع فتصح اجماعه للمدعي عليه كما في  
 وصورة الصلح عن مال منقعة رجل ادعى على رجل  
 فاعترف به فضالحة على سكنى داره او ركوب دابته  
 مدة معلومة وصورة الصلح عن منفعة على رجل  
 ادعى سكنى دار سنة وصية من ماله فاقربه وارثه  
 فضالحة على مال **قوله** الا اذا ضالحة على غلته او غلة  
 الدار قبل عليه هذا مخالف لما في المنية اوصى بقلعة على  
 فضالحة على دارهما قل من غلته جاز وفي جامع  
 التصويلين جاز في الفصل المذكور ثانيا اوصى بقلعة  
 تخله فضالحة على دارهما جاز استحسانا **قوله** اذا استحق  
 المصالح عليه رجع الي الدعوى يعني اذا كان الصلح على  
 انكار لان البدل في الصلح على انكار هو الدعوى فان  
 استحق البدل وهو صالح عليه رجع بالمبدل وهو  
 الدعوى كما في الكافي وفي الجمل اذا استحق المصالح عليه  
 كله او بعضه رجع الي الدعوى في كله او بعضه الا اذا  
 كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنب المدي به  
 مخيب يد رجع على ما استحق ولا يبطل الصلح كما اذا  
 ادعى الفاضالحة على مائة وتبعضها فانه يدعى  
 عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار  
 او قبله كما لو وجدها ستوقه او بنهرجة بخلاف ما اذا

كان

كان من غير الخس كالذاتير هنا اذا استحققت بعد الا  
 فان الصلح يبطل وان كان قبله رجع بمثلها ولا يبطل  
 الصلح كما تعلقوس وهناك بدل الصلح قبل التسليم  
 كما استحقاقه في فضلا الاقرار والالتزام والسكوت  
 وان ادعى صفا في دار مجهول او ضالحة على شيء ثم استحق  
 بعض الدار لم يرد شيئا من الفوضه واذا ادعى دارا فضا  
 على قطعة منها لم يصح صتي يرد درهما في بلد الصلح او  
 يلحق به ذلك لبيان عنه دعوى الباقي فيه انه خلاف  
 ظاهر الرواية ومثله في الهداية وظاهر الرواية  
 انه يجوز من غير ان يذكر بدلا عنه من دعوى الباقي هذا  
 اذا استحق المصالح عليه ولو استحق المتنازع فيه  
 رجع المدي بالخصومة مع المستحق وردا لبدل ولو  
 بعضه فبقدره انتهى وقوله لم يصح صتي يرد درهما  
 في بلد الصلح او يلحق به ذلك لبيان عنه دعوى الباقي  
 فيه انه خلاف ظاهر الرواية ومثله في الهداية وظا  
 الرواية انه يجوز ان يذكر بدلا عنه من دعوى الباقي  
 او يرد به درهما اليه اشهد في المحيط والذخيرة وشي  
 عليه في الاختيار **قوله** الا اذا كان مما لا يقبل النقص  
 الحاقه اي الا اذا كان المصالح عنه المفهوم من المقام  
 والضمير في قوله بغيره رجع الي المصالح عليه ففي  
 العبارة ثقلية **قوله** انما لقصاص **قوله** حية نظر  
 فانه ذكر في الجامع الكبير انه لو كانت الدعوى قصاصا  
 فضا للمدعي عليه من غير اقرار على جارية هـ  
 واستولاه المدي ثم استحققت فاحذها المستحق  
 وضعت القصاص وقيمة الولد فان المدي يرجع الي دعواه

لحه

هر



فلما قاما البينة او كلا المدعي عليه رجع بقيمة المولد بقيمة الجارية  
 ايضا ولا يرجع بما ادعاه بخلاف ما تقدم يعني لو ادعي علي رجل  
 الف الف جارية او سكت فضالها علي جارية فقتضها واستولى  
 ثم استحقها مستحقها فخذها فانه لا يرجع بقيمة الجارية ولو  
 بما ادعاه وهو الف والفرق ان الصلح ثمة وقع عن دعوى  
 المال وان يحتمل الفسخ بالاقالة والرد بالهيب والخيار فله  
 تنفسح بالاستحقاق واذا انفسخ عادت الدعوى كما كانت  
 فيرجع بما ادعاه وهو الف اما الصلح عن القصاص فلا  
 يحتمل الفسخ لانه يهدسقوطه لا يحتمل القبول ان الصلح عن  
 فلا يحتمل النقص كالعتق والنكاح والخلع فاذا لم ينفسخ في  
 استحقاق الجارية بقي الصلح على حاله وهو السبب الموجب  
 تسليم الجارية وقد عجز عن تسليمها فوجب قيمتها كذا في شرح  
 تكملة الجامع للقرعائي ان المارديني رحمه الله تعالى ثم قال وفيه  
 اشكال وهو ان يقال اذا قرر ثبات الصلح عن الدرم لا ينقص  
 باستحقاق الجارية وجب ان لا يرجع الي دعواه يعني سوا ان  
 الصلح عن انكار او بينة او تكول لان الرجوع الي الدعوى  
 نتيجة انتفاء الصلح كما تقدم انما لم ينقص **قوله** والعتق  
 والنكاح والخلع كما في الجامع الكبير **قوله** لم يجعل في الجامع  
 الكبير العتق وما عطف عليه مثلا لان اذا كان المصالح  
 عليه لا يعقل النقص بل نظير القصاص في عدم قبوله  
 النقص ومن ثم قال بعض الفقهاء لا يصور بالمسالة فيها  
 يحتاج الي امعان النظر والتأمل **قوله** الصلح جائز عن  
 دعوى المنافع الادعوى اجارة **قوله** في الجهر ما يخاله  
 فانه قال الصلح جائز عند دعوى المال مطلقا والمنفعة  
 كصلح المستأجر مع المجير عند انكار الاجارة او بعد ازالة  
 المدعي بها والاضحية انتهى وفي الجمع وشرحه لا ينال  
 رحمه الله تعالى ويجوز الصلح من دعوى مال ومنفعة بمال

ومنفعة

ومنفعة لان الصلح عند المال لا يملك او المتفعة في معنى البيع  
 والامارة لكن الصلح عند المتفعة الاعلى بالمتفعة انما يجوز  
 اذا كان مختلف في الجنس بان يصالح عن السكنى علي خدمة  
 العبد وما اذا اتخذ جنسها فلا يجوز كما لا يجوز استيجار  
 المتفعة بجنسها من المتفعة انتهى ومثله في التبيين  
 وفي المبسوط ما يخالفه في شرح الوهبانية فليراجع **قوله**  
 كما في المستصفي عبارة صورة دعوى المنافع ان يدعي  
 علي الورثة ان الميراث اوصي له بخدمة هذا العبد وانكر  
 الورثة لان الرواية محفوظة علي انه لو ادعي استيجار عين  
 والمالك ينكر ثم يصالح لم يجز **قوله** لا يصح الصلح عن الحد  
 في الجمع وشرحه لا يجوز الصلح عن دعوى حد اي حر كان  
 لان الحد وحق الله سبحانه وتعالى والاعتناء عن  
 حق الغير لا يجوز وفي حد القذف حق الشرع تعالى **قوله**  
 انتهى وقوي ذلك بعضه بقوله لا ترى ان الاعتناء  
 عن دعوى المرأة منسب ولها لا يجوز لانه حق الولد  
 لا صفها وكذا لا يجوز الصلح عما اشترعه الي طريق العامة  
 من ظلمة او كنف لانه صفهم فلا يصح انفراد واحد بالصلح  
 عنه الاستلزام الاعتناء عن حق الغير ذكره ابو  
 القاسم رحمه الله تعالى في شرح الوقاية وذكر في مبسوط  
 شيخ الاسلام خواهر زادته هذه الله تعالى والذخيرة ان  
 الامام لو صالح صاحب الظلمة علي دلهام علي ان يترك  
 الظلمة جاز الصلح وان كان في طريق العامة اذ كان في  
 ذلك صلاح المسلمين ويصنع ذلك في بيت المال لان الاعتناء  
 من مشرك العام جائز للامام فانه لو باع شيئا من بيت  
 المال يجوز ولو كان الكنف او الظلمة علي طريق غير نافذ

ص



فصل في رجل قال صلح جاني لان الطريق مملوك لاهلها والصلح  
 معه مفيد لانه لا يستقططه فيتوصل اليه يحصل رضى  
 الباقيين **قوله** الاصل القدر المستشامت قوله لا يستقطط به لا  
 من قوله لا يصح الصلح كما هو صريح عبارة الحاشية وبها  
 يصل قدر محض او محضه فالان المقدر وفقد القاذف  
 فضالجه القاذف على دراهم مسماة او على شيء اخر على ان  
 ينفوا عنه فصيل لم يجب الصلح حتى لم يجب المال وهل يستقطط  
 الحدان كان ذلك قبل المرافقة الى القاضي بطلان  
 كان بعد ذلك رفع الى القاضي لا يبطل الحد في جميع القاذف  
 وجد السرقة لا يشبه من غير خصوصية ويصح عنه الصلح  
 انتهى فكان على المصنف رحمه الله تعالى ان يستثني  
**قوله** الصلح عن انكار جاني في البدايع ولو نص الى اعيان  
 ياخذ المدعي الدار المدعاة ويعطي المدعي عليه دارا فري  
 فان كان الصلح عن انكار وجب فيها الشفعة بقيمة كل  
 منها لان هذا في معنى البيع ولو عن اقرار لا يصح لان  
 الدارين ملك المدعي ويبطل ان يكون ملكه يد  
 ملكه فلا يجب الشفعة كالوصال عن دار على منافع  
 لان الشفعة ليست بعين مال فلا يجوز اجد الشفعة  
 بها **قوله** الا اذا كان في جنس الموالح **قوله** قال في  
 المحيط او صاحب الشرطة **قوله** كما في القنية وعبارة الصلح  
 عن العشرة بالخمسة ثم نقص الصلح لا يتقصص لان الصلح  
 بجنس حقه اسقاط والساقط لا يعود قال استاذنا  
 رحمه الله تعالى وهو الاشبه بالصواب **والصواب** ان  
 الصلح اذا كان بمعنى المعاوضة ويتقصص بنقضها وقواب  
 الباقيين يجوز على هذا اذا كان بمعنى استيفاء البعض  
 واسقاط البعض لا يتقصص بنقضها انتهى ومنه يقع  
 كما في نقل المصنف رحمه الله تعالى من الخلل ان صاحب

القنية رحمه الله تعالى لم يجز ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى  
 بل فصل الكلام وكثيرا ان التفصيل هو الصواب فتنبه  
**قوله** ادعي فانكدر فضالجه الى اقره قيل عليه هذا القرض  
 ما تقدم في الصفحة انه اذا برهت انه اقره انه مبطل في دعوى  
 بطلان الصلح ان كان بعده فتأمل **قوله** كما في الهاربية قال  
 بعض الفضلاء لم اره صريحا في الهاربية بعد التخصيص البالي  
 وانما هو في جامع الفصولين في الفاشر وليس فيه لفظ  
 فانكدر والله اعلم **كتاب المصارفة**  
**قوله** كذا في امكان الصغار عبارة والوصي عليك اخذ  
 مال اليتيم مصارفة وان اخذ ماله عشرة دراهم  
 له من الربح فمذهبه مصارفة فاسدة ولا اصيله وهذا  
 مشكل لان المصارفة مبيحة فسدت بتفقد امانة فاسدة  
 ويجب اجدا لمثل ومع هذا قال لا يجب لان حاصل هذا الجمع  
 الحيان الموصوف او اغير نفسه لليتيم وانه لا يجوز انتهي  
 ومنه يعلم ان الاستثناء الذي ذكره ليس في عبارة الكتاب  
 المذكور وانما سقط من عبارة ما به يتضح الحكم  
 المذكور وفي البزارية بعد ان ذكر الاشكال الذي ذكره  
 جامع امكان الصغار قال **والجواب** على انه قد برهنت  
 على ان المناقعة غير متقوم وانه الاصل فيها قتلها وجب  
 الاصيل لم يلج ب المتقوم في عينه المتقوم نظرا الى الاصل  
 وانه لا يجوز في مال اليتيم والفقير والتقوم بالفقير  
 الصحيح بالتصويب الدالة عليه والتقوم يورث في الفاسد  
 والوارث في الصحيح لا يكون واردا في الفاسد في حق الصغير  
**قوله** القول المدعي الصحة لا المدعي الفساد **قوله** ليس هذا  
 على اطلاقه بل هو مفيد لما اذا لم يقع مدعي الفساد يدعي



الفساد استحقاق ما رغب عن نفسه كما اذا ادعى المضارب  
 فسادا فقد بان قال لرب المال بشرطت في الرجح الاغنى  
 ورب المال يدعي جواز المضاربة بان قال بشرطت لك  
 نصف الرجح قال قول قول رب المال لان المضارب يدعي  
 الفساد لا بد فيه من الاستحقاق عن نفسه لان المستحق  
 على المضارب منافعة لرب المال والمستحق له على رب  
 المال جز من الرجح وانه عين مال والمال خير من المنفعة  
 والاستحقاق بموصوف هو خير من الاستحقاق فلم يكن  
 المضارب يدعي الفساد دفع عن نفسه استحقاق  
 فلا يقبل قوله ورب المال اذا ادعى فسادا المضاربة  
 بان قال المضارب بشرطت لك نصف الرجح الاغنى  
 والمضارب ادعى جواز المضاربة بان قال بشرطت  
 لك نصف الرجح قال قول لرب المال لانه يدعي الفساد  
 يدفع عن نفسه استحقاق ما لا بد فيه من دفع ويستحق  
 لرب المال منفعة المضارب وما يستحق على رب المال  
 عين مال وهو خير من الرجح والعينه خير من المنفعة  
 وان كان كذلك كان رب المال يدعي الفساد دفعاً عن  
 نفسه استحقاق زيادة مال وكان القول قوله كذا في  
 الرجح **قوله** الا اذا ما رب المال بشرطت لك الثلث الى  
 اخره قيل عليه لا يظهر استحقاق هذا الفرع عن القلة  
 لانه رب المال يدعي الفساد والمضارب الصحة والقول  
 مدعيها فهو داخل تحت القاعدة كما لا يخفى **قوله**  
 ليست القاعدة على اطلاقها بل هي مقيدة بما اذا لم يدف  
 مدعي الفساد دعواه الفساد استحقاق ما رغب عن نفسه  
 كما هنا فحينئذ يكون القول قوله كما قد عرفت لا حجة

وصيه

وصيه الا صحة لقول المصنف رحمه الله تعالى قال قول  
 للمضارب **والصواب** قال قول لرب المال لان المدعي  
 الفساد لا بد فيه من دفع دعواه الفساد استحقاق ما رغب عن نفسه  
 كما هنا فحينئذ يكون وصيه يتم الاستحقاق ولا وجه لما  
 قيل ان القول في هذه الصورة قول مدعي الصحة حيث  
 لا قسرا قاعدة مقيدة بما ذكرناه **قوله** للمضارب الشرا  
 الا الاخذ بالشفقة الى اخره **قوله** صواب العبارة  
 الا الاخذ بالشفقة لان استحقاق الشفقة من الشرع غير  
 صحيح لان الاخذ بالشفقة عبارة عن التملك جيبا  
 والشرع عبارة عن التملك اختيارا وليس في عبارة  
 البزارية ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من استحقاق  
 الاخذ بالشفقة وعبارة بها ولا يعرف معنى المضارب  
 ولا يأخذ بالشفقة الا اذا رض على ذلك انتهى يعني لان  
 ذلك ليس من عادة التجار وحياليدايه ما في الف ما قلناه  
 المصنف رحمه الله تعالى عنه البزارية حيث قال ولو  
 ان اخذتني اشترى دارا الى حيث دار المضاربة فان  
 كان في يد المضارب بوفاء بالثمن فله ان يأخذها لنفسه  
 لان الشفقة وصية للمضاربة وملكه التصرف في  
 المضارب يعلم المضارب فاذا سلم جاز تسليمه على نفسه  
 وعلى رب المال وان لم يكن في يده وفاء فان كان  
 في الماررجح فالشفقة للمضارب ولرب المال جميعا  
 سلم احدهما فلا اضرار ياخذها جميعا لنفسه الشفقة  
 كذا بين شرعيين وصية الشفقة لهما وان لم يكن  
 في الماررجح فالشفقة للمضارب الخاصة لانه لا نصيبه  
 للمضارب فيه قوله ويليك البيع الفاسد لا الباطل انما



ملك البيع الفاسد لان المبيع فيه ملك بالقبض فيحصل  
 الرجح بخلاف الباطل **قوله** والاولا اذا قيد الى امره عطف على  
 المستثنى السابق **قوله** يصح نهي رب المال منارية الى  
 امره في تحفة الفقهاء المصنارية اذا خصها رب المال  
 العقدة ان كان راس المال ارجاله او اشترى به متاعا  
 ثم باعه فتضمن ثمنه دلاهما ورتا غير فانه تخصيصه  
 كما لو خصصه المصنارية في الاصل فانه لم يملك التحصيل  
 اذا كان فيه فائدة مما اذا كان المال عروضا فلا يصح  
 نهي رب المال حتى يصير نقدا **قوله** اذا قال اعمل لي كذا  
 في البزازية ثم قال ولو قال لا تبع من فلان ولا تشتري  
 منه صح لو قبل العمل ولو اشترى بما لا يتقارب الناس  
 فيه لا يلزم ما لمالك وان قال اعمل لي كذا لانه يتبرع ولو  
 باع بما لا يتقارب جاز عنده خلافا لهما اذا قبل كذا عمل  
 بذا لك قال ابو الحسن رحمه الله تعالى عليك كلمة علي  
 الاقران من الاستدانة والفساخ والمشاركة لا يتقارب  
**قوله** الا اذا كان بعد الشرا قبل اداء المدة في ذلك ظهور  
 كون ما استدانه من البضاعة يدور في الحال ولو ارج في بلية  
 كذا اذا ظهر له ذلك فالمصلحة صبيحة في السفر الى  
 تلك البلية ليكون الرجح او قد انتهى والاصح ان يفي  
 عن السفر عما مل عن الاطلاق كما في الفتا وكما للظهرية  
 والله اعلم **كتاب** **الهيئة** **قوله**  
 هيئة المشغول لا يجوز وذلك كما لو كان ثلث جلد او وضعا مشغولا  
 فهو هبة من رجل لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس  
 بموهوب فلا يصح التسليم فرق بين هذا وبين ما اذا ه  
 وهبت المدة دار هامة وزوجها وهي ساكنة فيها والزوج  
 ساكن معها حيث يصح والفرق انها وما في يد هبة في الدار

في يده فكانت الدار مشغولة ببيعها وهذا لا يمنع صحة قبضه  
 كذا في الولوالجية وقيد بهية المشغول لان هبة الشاغل  
 ملكه الاول هبة صحيحة لا يملكه المبيع التسليم كما لو هب  
 متاعا في داره وطعاما في صديقه اذا سلمها بما فيها وهذا  
 لان المظروف في شغل الطرف واما المظروف فلا يشغل  
 المظروف فكما في الدرر والفرز وظاهره اطلاق المصنف  
 لهما فيه يقال انه لا فرق بين ان يكون الشاغل ملك  
 الوهاب او ملك غيره كما في جامع الفصولين وفي القمار  
 على المظروف انه لا يمنع بغير ان يقال كلام المصنف رحمه  
 الله تعالى يعطى له هبة المشغول فائدة والذي في  
 القمار وبيعها غير تامة فيجوز ان في المسائلتين رواية  
 كما وقع الاختلاف في هيئة المشغول المحتمل للقبض هاهي  
 فاستدركا وغير تامة وفي البزازية انما غير تامة فلو كان  
 هذا **واعلم** انه يجب ان يقيد كلام المصنف رحمه  
 الله تعالى بما اذا لم يورده من الموهوب له مال او ورده  
 الشاغل منه ثم سلمه ما وهب له صحت الهبة وهذه  
 خيلة في صوران هيئة المشغول كما في الجوهرة **قوله** الا في مسألة  
 ما اذا وهبت لابي لولده الصغير في الولوالجية رجل  
 لصدق علي ابنه الصغير يدور والاب ساكنها قال  
 الامام ابو صفية رضي الله تعالى عنه لا يجوز وقال  
 ابو يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعليه الفتوى انتهى  
 لان الشرط قبض الوهاب هبتها ولو كان الدار مشغولة  
 بمتاع الوهاب لا يمنع فتضمن الوهاب في البزازية وهب لابنه  
 الصغير دارا وفيها متاع الوهاب او يصدق لابنه  
 الصغير يدور وفيها متاع الاب والاب ساكن فيها

ية



يجوز وعليه الفتوى او يسكنها غيرها بلا امر ولا امر كالأب  
 لو كان ميتا والابن في يدها وليس له وصي وكذا من يعود  
 له والصدقة في هذا كله كالهيئة كما في التبيين وفيهم  
 من قوله بل لا جرات الغير لو كان يسكنها بالاجرة تجز  
 الصدقة ويه صرح البزازي رحمه الله تعالى ووجهه  
 في الذخيرة بانها اذا كان يسكنها باجرة فنده على الموهب  
 ثابته لصفة اللزوم فيمنع قبض غيره تمام الهيئة  
 بخلاف ما اذا كان بغير اجرة **قوله** الا في مساقعة اذا وهب  
 الاب لولده الصغير في الولو الحية رجل يصدق على  
 ولده الصغير يدار والاب ساكنها فالامام ابي  
 صفيحة رضي الله تعالى عنه لا يجوز وقال ابو يوسف  
 رحمه الله تعالى يجوز وعليه الفتوى انتهى لان الشوط  
 قبض الواهب هيتهما وكون الدار مشغولة بمحتاج  
 الواهب لا يمنع قبض الواهب وفي البزازية وهب  
 لابنه الصغير دارا وفيها محتاج الاب والاب ساكن  
 فيها يجوز وعليه الفتوى او يسكنها غيرها بلا امر  
 والامر كالاب لو كان ميتا والابن في يدها وليس له وصي  
 وكذا من يعود له والصدقة في هذا كله كالهيئة كما في  
 التبيين وفيهم من قوله بل لا جرات الغير لو كان يسكنها  
 بالاجرة تجز الصدقة ويه صرح البزازي رحمه الله تعالى  
 ووجهه في الذخيرة بانها اذا كان يسكنها باجرة فنده على  
 الموهب ثابته لصفة اللزوم فيمنع قبض غيره تمام  
 الهيئة بخلاف ما اذا كان بغير اجرة **قوله** في الولو الحية وعبارته  
 الهيئة صحيح **اقول** وكذا رده كما في الولو الحية وعبارته

ان

ان الوهبة انما للصغير يصير عن نفسه شيئا يصح رده كما يصح قبوله  
 لانه ليس له ابطال حق ثابت للصغير فيملكه انتهى **قلت** وكذا قبول  
 العبد المحجور صحيح كما في رمز المقدسي رحمه الله تعالى وعبارته  
 وهب لعبد محجور وكوه فالقبول والقبض له لان ذلك نافع  
 للمولى والعبد مال كالمثله كالاصطحاب والمالك للمولى وكذا  
 المالك لثبته للملك المولى انتهى **قلت** ولم يذكر الرد  
 والظاهر ان له الرد واطلق صحة القول منه فشمه ما اذا  
 كان الاب حيا او ميتا كما في الخلاصة وفي المبسوط وهبت  
 للصغير شيئا ليس له ان يزوج فيه وليس لالاب التوقيف  
 انتهى وفي الخاتمة ويبيع القاصي ما وهب للصغير  
 حتى لا يرجع الواهب في هيته انتهى وهو مخالف لما تقدم  
 عن المبسوط وقيد بالهيئة لان المديون لو دفع ما عليه  
 للمصبي ومستاجره لو دفع الاجرة اليه لا يصح واذا طاته  
 لا يصح الهيئة للصغير الذي لا ينفق ولا انتم بقبضه ه  
 واسرار باطلا في الحيات الموهوب لو كان مديونا للصغير  
 تصح الهيئة وسيقتط الدين كما في الخاتمة **قوله** الا اذا وهب  
 له مالا له تقع له الي احدكما لو وهب لصبي عبد امي  
 او ترابا في داره لا يصح وقيل ان كان يشتري ذكرا منه  
 بشي فانه يصح قبوله ولا يرد وان كان لا يشتري منه  
 ونكرهه موثقة النقل وثقة العبد فانه يرد كما في جامع  
 احكام الصغار للاسدي وشي رحمه الله تعالى ويجوز في  
 ما في قوله ما لا تقع له ان تكون معرفة موصولة وان  
 تكون نكرة موصوفة وعلى كل حال والرايط مخذوف ه  
 والتقدير ما لا تقع له وفيه **قوله** عليك الدين من غير من  
 عليه الدين باطلا في عليك الدين من غير الذي



عليه الدين فالصبر محذوف مضاف للمفعول والفعل  
محذوف وقوله من غير ظرف لغو متعلق بالمصدر  
وقوله باطلا صبر عن تملك ويجوز فهم ان تكون  
موصولة كما اشترى اليه وان تكون تكملة موصوفة  
اولى واقلية يصح تملك الدين من عليه الدين  
كان عليه حقيقة او كما لو وهب عريضا للميت  
من وارثه ولو رد الوارث الهبة ترتد بالرد خلافا لما  
رجعه الله تعالى وقيل لا خلاف هنا والخلاف فيما لو وهب  
للميت فزده الوارث ولو وهب لبعض الورثة فأكف  
لكنهم ولو وهب لابن الوارث صح ايضا كذا في البيزانية  
**قوله** الا اذا سلطه علي فبعضه يعني لا يصح حينئذ  
وكذا عن الدين في القبض من الدين ثم يقبض له  
**قوله** ومنه ما من استثنى من بطلان تملك الدين  
من غير من عليه الدين **قوله** لا يسقط على القبض  
**والصواب** ان يقال ان سلطته على قبضه كما في الخاوي  
القدس رحمه الله تعالى وفي البيزانية المارة وهب  
مهرها الذي علي زوجها لابنها الصغير من هذا  
الزوج ان امرت بالقبض صح والا بائنه هبة الدين  
من غير من عليه الدين **قوله** لو قضى دين غير ملك  
له ما على المطلوب فرضي جاز وفي ظاهر وجاز خلاف  
انتهى ومنه يعلم ان التفرع على احد القولين **قوله** ولو  
وكلا بالبيع الي اقره في الفدية ولو اعطي الوكيل بالبيع  
للامر الممن عن ماله فصاعدا المشتري علي ان يكون  
الممن له كان القبض على هذا فاسدا ويرجع الباع  
علي الامر عا اعطاه وكان الممن علي المشتري علي

حاله

حاله **قوله** وليس منه ما اذا اقر الخاوي اي ليس من  
تملك الدين من غير من عليه الدين قال في الخاوي  
القدس رحمه الله تعالى بهذا كلاما قال الدين  
الذي لي علي زيد هو له وهو لم يسلبه علي القبض  
ولكن قال واسم في كتاب الدين عارية صح **قوله** لم  
يقبل هذا الا يصح **قوله** كما في اجارة الولد الحرة او اخر الفصل  
الثالث وقيل الرابع بخو ورقة وعبارتها ولو استأجر  
دارا علي عبد بعينه ثم وهب له من المستأجر قبل  
القبض واذا قال المستأجر قبلت كان هذا اقالة كما  
اذا قال للبايع وهبت منه العبد قبل القبض انقبض  
البيع كذا هنا انتهى وليس في كلامه تصريح بالمجازية  
التي ذكرها المصنف رحمه الله تعالى وكان حقا ان  
ينتهي العيارة بشرطين ان ذلك يكون مجازا **قوله** وكذا  
لومات الشقيق وكذا تسقط النفقة بالموت لانها  
صلة والصلوات تسقط به كالهبة والدية والجزية  
وصيات العتق صريح المصنف رحمه الله تعالى في  
الحركة انقبضت ككفالة وقد نظمت بعض الفضلاء  
كفالة دين جراح ورابع ضمان العتق هكذا تفقات  
كذاهية حكم الجميع سقوطها بموت لما ان الجميع صلوات  
والمراد من النفقة التي تسقط عينا المستدانة هـ  
القاضي عقد جرح في الظهيرة يوم سقوطها هـ  
وصح في الذخيرة ونسبه الي كما في الحاكم رحمه الله  
تعالى وعكله بان للقاضي ولاية عامة وكان  
استدانها بامر منزلة استدانة الزوج بنفسه  
ولما استدان بنفسه لا يسقط ذلك الدين بموت امره  
كذا هذا **قوله** يجب علي الوارث دفعها الي (عنه **قوله** صح

لمشتري



العبارة بحسب الوارد على رفقها للموصي له اذ لا يلزم من  
 الوصوب الجبر **قوله** كذا في شرعي اذ به القاصي للمصدر الشهير  
 رحمه الله تعالى عبارة وان مات الزوج بطالما كان  
 واجبا عليه من النفقة ولم يات ذلك من مبيدات  
 لان الاصل ذلك لم يكن ما لا ولا لم يكن ما لا كانت النفقة  
 في حق وصفيته الى الاصل والصلوات لانتم الاباء التسليم  
 واذا مات قبل التسليم تسقطان قبل لو كانت صلة  
 كيف بحسب الزوج على التسليم قلنا يجوز ان يحيد الا  
 نرى ان من اوصي ان يوهب عبده من قلان بعد  
 موته مات الوصي فان الورثة يجبرون على تنفيذ  
 الوصية في العبد وان كانت صلة تبطل الوصية لو  
 مات العبد وكذا الشفع يستحق على المشتري تسليم  
 الدار اليه بالشفعة والشفعة صلة شرعية ولو  
 مات الشفع بطلت الشفعة انتهى ومنه يعلم ان  
 عبارة المصنف رحمه الله تعالى من ان الخلا في النقل  
 هي غير الوصوب في المذكورات والواقع في شرح  
 ادب القضاء التفسير بالجبر وقد مرنا انه لا يلزم  
 من الوصوب الجبر فتنبه لذلك **قوله** الدابعة بال  
 الوقف الى اخره **اقول** يزداد خامسة وهي نفقة الاقار  
 وقد مرت والله اعلم **كتاب**  
**المدانيات قوله** الا اذا طالب الدائ (الكفيل الى  
 اخره قبل وجه الاستئذان جعله ايدا للاصيل مع  
 طلب الكفيل يستلزم التناقص اذ لو ابد الاصيل  
 يري الكفيل ويصرف العاقل به ان عن التناقص  
 بها امكن فكانه قال لا تعلق لي عليه (انني اخذت  
 مطالبتهم ولا يرد فيه عنكم من مطالبتهم  
 الاصيل

الاصيل

الاصيل ايضا لان النفقة مشروطة حاصلها ما وف  
 مختارا مطالبتك فلا تعلق لي عليها **قوله** كما في الفتحة  
 عبارة طالب الدائ (الكفيل فقال اصير حتى يجي  
 الاصيل فقال للدائ (لا تعلق لي على الاصيل انما تعلق  
 عليك **كتاب** انه ليس للدائ (ان يطالبه بعد ذلك  
 ولكن قبل لا يسقط نفقه في المطالبة وهو المختار لانهم  
 لا يريدون به تعلقا بصل او انما يريدون نفي  
 التعلق الحسي وانما لا تعلق به تعلق المطالبة انتهى  
 ومنه يعلم ان المصنف رحمه الله تعالى لم يقل عبارة ه  
 القنية وانما نقل لازما اذ لا يلزم من عدم سقوط  
 نفقه به في المطالبة عدم الصلة **قوله** الا وليا ايدا  
 المختار الى اعلية قبل عليه لا يخفى عدم ظهور وجه  
 لغيره في الحوالة من غير دينه للمختار الى اعلية  
 اقرب الى القبول في الجملة لان الذمة اذا كانت فارغة  
 في نفس الامر كانت تائيدا لا ايدا فيها اقوي فتأكد  
 اقرا عها يارني شي ويؤيده مسألة ايدا الكفيل  
 الاثنية **قوله** الثانية اذا قال المديون الي اخره قد ذكر  
 المصنف رحمه الله تعالى في كتاب الصلح في صلح الولة  
 واخراج الورثة امد هم ما يفيدان المبيت يصح ابراه حيث  
 قالوا ضمن احبني بشرط قبلة المبيت **قوله** كما ذكره  
 الزيلعي رحمه الله تعالى عبارة ولو قبل الاقرار  
 والا ابراه عند الدائ لو هيته له ثم رده لا يرد بالرد  
 لانه بالقول قد تم **قوله** الا ابرا لا يتوقف على القبول  
 في الملتقط حسن مسايلا لا يحتاج فيها الى القبول  
 الاقرار اذا سكنت جاز وان قال للمقر له لا اقبلا وليس



في عليك بطل الثانية الايراد اذا قال لا اقبل بطل وان  
سكت جاز لنا لثالثه اذا وكله ببيع غيره فسكت الوكيل  
جاز ولو قال لا اقبل بطل الدايقة اذا وهب ديناً من  
له عليه فسكت جاز ولو قال لا اقبل بطل الخامسة  
اذا قال جعلت ارضي وقفاً علي فلان فسكت فلان  
جاز وان قال لا اقبل بطل عند هلال رجه الله تعالى  
وفي وقف الاضاري رجه الله تعالى لا يبطل انتهى  
من كتاب الاقرار وفي شرح الوهبانية لعبد الله  
ابن الشحنة رجه الله تعالى نقلت عن ابي زيد اللبني  
رجه الله تعالى الصداقة بالواجب في الذمة اسقاط  
كصدقة الدين علي القرير ووهبة الدين له فيتم بغير  
قبول كذا سائر الاسقاطات ثم يغير قبولا لان  
كان فيه ملك من وجه قبل الارثداد بالرد واليس  
فيه ملك ما لم يقبل كابطال حق الشفعة والطلاق  
وهذا صواب جيد فليحفظه انتهى **قوله** الا في الايراد  
في رد الصرف والسلم والفرق بينهما وبين سائر  
الديون هو ان الايراد عنها يوجب انفساخ عقدهما  
لانه يوجب فوات القرض المستحق بعقد هما لان قبض  
يدل الصرف ورأس مالا السلم مستحق فالهبة لا ايراد  
يسقطان يديهما ويقوتان القرض المستحق وفواته  
يوجب بطلان العقد واذا ثبت له هبة يدل الصرف  
والسلم والايراد عنهما يقق عقدهما لم يفر داحد  
المتفقدين به فيوقف علي قبول الاخرين كخلاف  
الايراد عن سائر الديون لانه ليس فيه معنى الفسخ  
لعقد ثابت وانما فيه معنى التملك من وجه وقبض  
الاسقاط من وجه وعلي هذا اذا ايراد السلم اليه

اليه عن المسلم فيه فيوقف علي قبوله لانه ينفذ القرض  
المستحق بعقد السلم كذا في الذخيرة **قوله** سائر علي  
ما استثنى مسألة اقرري فيوقف فيها الايراد علي القبول  
حقيقة او حكماً وهي مالوايراد المطالب الاصيل فانه  
يتوقف علي قبوله او يموت قبل الوكيل فيكون قبول الحكم  
ذكره في السراج الوهلي وغيره فان رد الاصيل هذا  
الايراد اريد بالرد وفي عود الكفالة له به روايتان كما  
في الجوهر **قوله** كما في اليد ايع عبارتها الا بداعت راس  
المال يتوقف علي قبول رب السلم فان قبل انفسخ  
العقد بخلاف الا بداعت المسلم فيه فانه جاز يردون  
قبول المسلم اليه لانه ليس فيه اسقاط شرط وكذا  
الا بداعت تحت المبيع فانه صحيح يردون وقبول المشترك  
لكن يرد سائر الدوايحور الا بداعت المبيع لانه عين  
واسقاط الهبة لا يصح انتهى قال المصنف رجه الله  
تعالى وظاهره يخالف ما في الخبر حيث قال رجل  
اسلم الي رجل كد حنطة فقال رب اسلم لي السلم اليه ايرادك  
عن نصف المسلم فيه وقبول المسلم اليه وحب عليه  
الرد اي رد نصف المال اليه لان السلم نوع بيع وفي  
البيع من اشترى شيئاً قال المشتري للبائع قبل  
القبض وهبت منك نصفه فقيل البائع كانت اقاله  
في النصف بنصف الثمن فكذا هذا اذا لم يترد الهبة  
انتهى وذكر في الذخيرة في مسألة الايراد عن نصف  
المسلم فيه هو اقاله فيرد ما قاي له او حط له فلا يرد  
وبه اندفع الاستكمال وذكر القولين ايضا في اذا ايراد  
عن الكد **قوله** لان الساقط بالقبض المطالبة لا اصل



الدين وذلك لان الدين امر اعتباري في الذمة والمرفوع عن  
 والدين غير العين وهو المراد بقوله الدين تقضي بان  
 لا باعيا نهما ثم يبرأ الذمة بالمقاصصة ومراعاة المصنف  
 الله تعالى ابرار المالى المديون قبل المقاصصة والار  
 حينئذ في ان البراءة تسقط اصل الدين فان اراد بها براءة  
 اسقاط تقضي رجوع المديون بما دفعه اليه فان كانت  
 استيفا كانت مبنية على المقاصصة وكانه قال لا مطالبة  
 لي عليك الا في قاصصتك بما قبضته عما في ذمتك واستوفيت  
 مالي عليك ولا رجوع حينئذ للمديون **قوله** فانه لم يقبلها  
 طلوعها الى اخره يعني ان البراءة لم يقيد بها باسقاط ولا استيفاء  
 عبارة الذخيرة بعد كلام فاذا اطلق البراءة اطلاقا انصرف  
 الى البراءة من حيث القبض لانه اقل واذا انصرف اليه صار  
 كانه قال ابرار براءة قبض واستيفاء ولو قبض على هذا  
 لا يسقط الواجب عن ذمة المشتري ولا يجب عليه البائع  
 ما قبض عليها هنا ثم قال بعد كلام وذكر شمس الائمة  
 السر حسي رحمه الله تعالى ان الابرار المصنف الى التمسك  
 الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض من  
 المشتري وسوي بين الابرار والمهبة والخط فليتأمل  
 عند الفتوى انتهى **قوله** وصدر به بن وهبان رحمه الله  
 تعالى اي بصحة الابرار بعد لقضاء **قوله** فاذا البراءة براءة  
 اسقاط سكت المصنف رحمه الله تعالى عن الشك في  
 وهو براءة الاستيفاء وهذا يقع الطلاق بها امر لا الظاهر  
 الثاني لان من المعلوم ان مراد الزوج براءة الاسقاط لان  
 لم يردني بجر وجهها عن عصمتها الا بشرط فراغ ذمته عن  
 المهر فنتبين ان تكون البراءة المطلق عليها براءة اسقاط  
**قوله** منها لو هلك الرهن بعد الابرار من الدين فانه يكون

مضمونا

مضمونا قبل عليه صوابه لا يكون مضمونا انتهى **قوله**  
 ويراد عليه ما في السراج الوهاج ولو اريد المرثقة الراهنة  
 من الدين او وهبه له ولم يرد الرهن حتى هلك في يد  
 المرثقة من عينه لم ينفعها به هلكا مائة استحقاقا  
 وقال الزفر رحمه الله تعالى يهلك مضمونا وهو القياس  
 انتهى وقد اطلق المصنف رحمه الله تعالى في هلاك الرهن  
 بعد الابرار فشكل ما اذا منعه المرثقة او لم ينفعه وهو مفيد  
 بما اذا لم ينفعه كما افاده كلام السراج الوهاج **قوله** بخلاف  
 هلاكه بعد الايضاح ذكره الزيلعي رحمه الله تعالى عبارة  
 والفرق ان الابرار يسقط بطلان اصله وبالا استيفاء لا  
 يسقط لقيام الموجب للدين **قوله** ومنها الوكيل يقبض  
 الدين قبل عليه لم يظهر وجه تفريع هذه المسألة على  
 القاعدة **قوله** فانه لا يقبل قوله الا بنية يعني في حق الموكل  
 اما في حق نفسه فيصدق ببراءة بنية وفي الولو الجية بعد  
 هذا الفرع المنقول عنها ما يدل على ما ذكرنا وكذا في  
 القنية وقد قدمنا الكلام على هذا استوفى في كتاب  
 الوكالة **قوله** بخلاف الوكيل يقبض العين قبل عليه قد  
 يقال ان الوكيل ان عزل بموت الموكل وخرج عن كونه امينا  
 فما وجه تصديق بنية بنية **قوله** رجوع به الى المحال عليه  
 لا الى المحال قبل شكل الرجوع على المحيل لان ذمته  
 برئت بالحوالة في وجه الرجوع **قوله** ومنها توفيقا على  
 القول على قول اقر ذكره السر حسي والفقيه ابو  
 الليث رحمه الله تعالى وعليه اقتصر في شرح الوهاب  
 من الهبة **قوله** ويبا في العشرين من جامع القصود  
 عبارة راعى الزوج انها وهبه المهر ويرهن فشهد

ثمة







ان يقرضوه من ثلث ماله ولا يطالبوه قبل المدة لانه وصيه  
 بالشرع كالوصية بالخدمة فيصح تأجيله نظر الموصي له ان  
 شرع المجمع لابن المذموم رحمه الله تعالى **قوله** الثالثة عند الاقالة  
 الثالثة بعد الاقالة قال بعض الفضلاء يشكك على هذا ما  
 صرح به في الجوهرة في باب السلم حيث قال ويجوز تأجيل  
 السلم الى السلم بعد الاقالة لانه دين لا يجب قبضه في  
 المجلس كسائر الديون انتهى فان قضيت ان يصح تأجيل  
 الثمن عند الاقالة ويهدا بها يدا ولي ومقتضى كلام القبة  
 عدم صحة التأجيل في مسألة السلم المذكورة في الجوهرة  
 اللان يقال في المسائل الثلاث اختلاف الرواية والاقلية  
 في ذلك عسر بل مستندنا انتهى وقال بعض الفضلاء الثالثة  
 ذكرها صاحب القتيبة رحمه الله تعالى بلفظ ينبغي ان لا  
 عند الاما مر رحمه الله تعالى فان الشرط لهذا العقد عند  
 يلحق باصل العقد وهذا بحث ينبغي ان لا يقول عليه فان  
 عموم قوله هو المشهور ان كل دين اقبل عبا صبح الا  
 القرض يشمل هذه الصورة ولو بعد العقد فاما القرض  
 فوجه عدم صحة تأجيله كظاهره ولوانه عارية والتأجيل  
 فيها غير لازم قليلا ملأ انتهى قال بعض الفضلاء قد تكرر  
 هذا المبحث فدرأيه واهيا ورايت الشيخ رحمه الله تعالى في  
 ساهيالات اصحاب المتن رحمه الله تعالى على الاقالة  
 مما لا يبطل بالشرط القاسد واطلقوا فشهد ما اذا كان  
 في صلب المقتدا وطارحه وقد مثل لذلك الفاضل سكين  
 رحمه الله تعالى في شرح الكنز بقوله لو استترى رجل من  
 رجل اضيق ايا الف وتا ينام ثم قال البايع اقلني حتى افر  
 عنك الثمن سنة فقال اقلني حارت اللقاة دون التأجيل  
 انتهى قليلا **قوله** الرابعة اذا مات المقرض قال بعض الفضلاء

الرابعة

الرابعة هي الاولى **قوله** السادسة هي بدل الصرف السابعة  
 راس مال السلم قال بعض الفضلاء لاضافات فنيها شرط  
 والتأجيل بينا فيه ولعل المراد بالتأجيل بعد القبض فان  
 قبضه ثم دفعه اليه فاجله قليلا **قوله** افر الدينين  
 فضا للا ولداي بالحق صصة لاث الحقن يتلوا الوصية  
**قوله** عليه الف ورضه الوافره يعني اذا كان عليه الف درهم  
 ورضه له مائة ثم وجبه له على المقرض الف درهم ثمن متاع  
 الى سنة فصار قضا صا ثم مات وعليه ديون الصحة  
 صا لا المستقرض قاضيا دين المقرض بالثمن الذي وجبه  
 له على المقرض موصرا له على سائر القرضا فالمقرض ان  
 يافد ولا خصصهم من المقرض من ثمن المتاع ولو كان  
 ثمن المتاع سابقا على القرض والمسألة كما لها فلا ه  
 تهيل لقرضا المستقرض على المقرض لاث المستقرض  
 صار مستوفيا ثمن المتاع والمقرض صادر قاضيا وصف  
 القرضا لا يمنع الاسترخاء في شره الجامع للعتا في رحمه  
 الله تعالى ومنه يعلم ما في عبارة المصنف رحمه الله ه  
 تعالى من الخلل **قوله** ثم صلت في مرضه ائما قيد بالحلول  
 لانها لو لم تحل لا تقع المقاصصة لاختلاف الوصف كالجيد  
 مع الذري **قوله** والمقرض اسوة القرضا اي لانه لو كان  
 اوفاه في مرضه ما استقرضه في صحته وفي ذلك ابطال  
 لحق الباقي من القرضا بخلاف ما اذا استقرضه وقضي  
 في مرضه فانه يصح وقد صرحوا بان ليس للمريض  
 ان يقضي دين بعض القرضا دون بعضه سوا في ذلك دين  
 المريض او الصحة اذ حق الكل في التعلق بما له على اعتبار  
 الموت سوا فكان اثنا ربع من القرضا ابطال لحق الباقي فلم  
 يجز الا اقل استقرض في مرضه او شرأ شيئا بمثل قيمته وقبضه



ثم فقي القرص وادي الثمن جازا ذليسا باطال الحق لخص  
يدله وصحهم يتعلقا بالمال لا بالصورة كذا في جامع الفصول  
**قوله** وفيما اذكم ما لم يكن يلزم مراد في عبارة القنية فقي  
يلزم وما الاجل في القرص بعد ما ثبت عندنا صير القرص عند  
علي قول لا اما ما لم يكن يلزم مراد في عبارة القنية فقي  
ويلزم ما الاجل انتهى ومنه ما يظهر في نقل المصنف رحمه  
الله تعالى من الخلل **قوله** وفيما اذا حال المقرض به الى امره  
عليه الظاهر ان المراتب المقرضه اصال بالمقرض انشأنا على  
المستقرض ثم اصل الحال بالمستقرض به عبارة  
لا تقيد ما ذكرنا فان صواب العبارة اصال بالمقرض انشأنا  
على المستقرض والموصود في النسخ اصال بالمقرض به على  
انشأنا انتهى **قوله** حيث عزي بالمصنف رحمه الله  
تعالى العبارة للقنية لان الواجب مراجعتها قبل الجزم  
بان الصواب اصال بالمقرض لجهله وبضعب عبارة القنية  
ان يحمل المستقرض صاحب المال الى ستة فيصح ويكون  
على الحال عليه الى ذلك الوقت ولا سبيل للمقرض ولا الورثة  
عليه فان مات المصيلح انا انتهى ومنه يظهر ان الصواب  
خلاف ما ادعي انه الصواب **قوله** الوكيل بالابرا اذا ابراه  
يصفى اليه موكله اي لو وكل رجل بغيره خصمه عن  
الدعوى والخصومات فابراه ولم يصفى الابرا الى الموكل  
قال بعض الفضلاء ينفى ان تترادفه المسألة على المسائل  
التي لا بد من اضا فتعالي الموكل وهو النكاح والخلع والصلح  
عن دبر عبد او اكارهني قالوا لو لم يصفى النكاح الى الموكل  
واضا فله الى نفسه وقع النكاح له واما ما عداه اذا لم يصف  
الموكل هل يقع لنفسه محلا ما انتهى **قوله** ما عداه  
اذا لم يصفه الى الموكل لا يصح ولا يصور وقوعه له كما هو

ظاهر

ظاهر فلا معنى للتوقف في ذلك **قوله** الا ابرا العام عني الدعوى  
الخاصة **قوله** ما ذكر في الاول والحيية قول محمد رحمه الله  
تعالى وما في الخزانة قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وعبارة  
الخزانة في كتاب الكراهية في فصل الدين والمظالم والابرا رجل  
قال لا اضر حاكمي من كل حق كذا على ان كان صاحب الحق عالما  
بما عليه يري المديون حكما وديانة وان لم يكن بما عليه يبرأ  
حكما ولا يبرأ ديانة من قول محمد رحمه الله تعالى وقال ابو  
يوسف رحمه الله تعالى يبرأ حكما وديانة وعليه الفتوى  
انتهى قال بعض الفضلاء واذ لم يسمع الدعوى لا يخلف لان  
اليمين فرع الدعوى الا ان يدعي عدم اقراره بان قال  
كنت مكتوبا في قراره او كذبت فيه فانه يخلف المقر له فقد  
يؤد صحة الدعوى وعدم الخلف بهذا لا ابرا العام انما هو  
فيما اذا لم يقع النزاع في نفس الاقرار الذي ينبغي عدم  
الدعوى واليمين عليه تامل ولا تقفل عند الفتوى فانه  
يخت بعضهم مفي في ذلك انتهى وانما قيد المصنف رحمه الله  
تعالى الا ابرا العام لما في القنية في باب ما يبطل الدعوى انه  
لو ادعي عليه دعوى معينة ثم صالحه واقرانه لا دعوى له  
عليه ثم ادعي دعوى اخرى يسمع وينصرف الاقرار الى ما  
ادعيه ولا الاعتدال الا اذا علم فقال لا دعوى عليه انتهى واما  
ابرا الوارث فذكره ما في البزارية في السادس فليراجع **قوله**  
لم يبرأ قال بعض الفضلاء الظاهر ان الصواب لم يبرأ على  
انه من باب الافعال وحذف الي الحازم ولعل اللفظ من  
الكاتب **قوله** ثم وهبت المهر من الزوج لا تصح كالمهر  
وسفاد منه خروج الحال به عن ملك المحيل بمجرد الحوالة  
قال الصحت الصحة ويبقى الظاهر في دعواه وفي دخوله في ملك



الحال قيل القبيض وعدم صحة الهبة بفيد الدخول ولا  
 تخفيانه لا يحلوا عن ابشكال لان الدين امر اعتباري في الزمة  
 فكيف يتصور دخوله في ملك الحال مع كونه في الزمة فتأمل  
**قوله** وله ثلاث حيل قيل عليه ان كان ضمير له لصحة  
 الهبة بهذا الحوالة وذكره باعتبار انه تصرف او عليه  
 لم يظهر الفرق بين هبة المهر من الزوج وبين شرائي  
 به منه او عليه من المصير وما وجه صحة الشراء بالمهر  
 او عليه من المصير بهذا الحوالة دون الهبة بعد ها  
 حيث لا يصح ظنا ملحقا بالثامل فان المراد منه ضفي  
**قوله** الدين الموصلا اذا قضاه قيل حلولا الاجل الى اخره قيل  
 ينبغي ان يفيد بان لا يكون على الطالب في اخذه صرفا  
 لو لم يأت بمثلا بان كان عليه الشريفة واعطاه دينه  
 وهو الاجل الا يصير مثلا فانظر لا يجبره على اخذه الا ان  
 قالوا في قرص يستفيد به من الطريق يكره وهذا منه  
 فليتأمل **قوله** مقتضى مسال الدين الى اخره قيل عليه  
 في كونه مقتضاها نظرا ذقيا المطلوب اسقطا حق  
 نفسه وهو الحال الى بولاق وكان مراده المقايسة  
 عليها **قوله** وقد افنت به اي بعد الجبر قيل عليه فيه  
 انه ذكر الصبر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته من  
 كتاب القصب ولو عصب عترة او شهيدا ثم ان المالك  
 وجد القاصب في بلد اخري والشعير المقتضوب في تلك  
 البلد اقل او اكثر قيمة فهو بالخيار ان شاء اخذ مثله الحال  
 لانه مصنوع وان شاء اخذ قيمته في بلدة عصب فيها  
 وان شاء صبر حتى يرجع الى تلك البلدة فياخذ منه مثله  
 انتهى فلهذا المصنف رحمه الله تعالى لم يقف هذا **قوله** فتأمل

لا يتبر

لا يتبر له بدلا لصغيره فلو تبرعوا الى الاصل على ما قرره  
**قوله** اذا اقر بان دينه لفلان صح قيل عليه تقدم هذا في  
 الورقة التي قبل هذه في اوائل الصفحة في قوله تملك الدين  
 من غير من عليه الدين انتهى **قوله** لهدم ما كان حمله على  
 النجا وكيله قيل عليه افاذا التعليل ان المراد بالدين خصوص  
 المهر وهو متجه واستفيد منه انه لو كان دين اخر لم  
 يمتنع وهي من جزيات المسالة الاولى لان تخصيص  
 الدليل يستلزم تخصيص المدعي **قوله** لا تقع المقاصدة  
 بدين النفقة بلارضى الزوج بخلاف ساير الديون لان دين  
 النفقة اضعف وقيل عليه ان دين الصحة اقوى من دين  
 المرض ولهذا الواجب الدينان يقدم دين الصحة واذ كان  
 كذلك مقتضى هذا التعليل المذكور بان لا تقع المقاصدة في دين  
 الصحة ودين المرض في صورة ما اذا كان لزيد دين علي بغير  
 شئ بالينة او الاقرار في صحة بغير هذا دين الصحة ثم  
 مرض زيد مرض الموت فاقر في حال مرضه منه بدين  
 ليكره فهذا دين المرض وذلك لان دين المرض اضعف ه  
 وبعبارة المصنف رحمه الله تعالى تقتضي وقوع المقاصدة  
 في ذلك لانه لم يجز الا مسالة النفقة ثم قال خلاف ساير  
 الديون الا ان يقال لا يظهر اضعفية دين المرض عن دين  
 الصحة الا في اجماعا على شخص واحد فيقدم دين الصحة  
 ولما اذا كان على غير واحد فلا ضعف وانما يظهر عند  
 المعارضة **قوله** لما لم يحدث فيها قبض اي المورد يقع الدال  
 ولا يصح قوله وان في يده باعتبار ان الوديعة في يد  
 المورد لان المراد كونها في يده حقيقة وهو قاضها  
 في حال الاجتماع ويحصل ان لم تكن في يده حقيقة بل



في منزلة احدك قبحها وان كانت في يده حقيقة كفي ذلك  
 في القصة **قوله** وحكم المقصود عند قيامه الى امره اما عند  
 هلاكه فتكون كقيته الذيون تقع فيه المقاصصة **قوله** اذا  
 تقاربت بيعة البيع وبيعة البيرة الى امره في المحيط اذا  
 اجتمع بيعة الصالح وبيعة البيرة من الدعوى فبيعة الصالح  
 وبيعة البيع او نحو لان البيرة قد تكون بعد الصالح والبيع  
 وبيعة الدين مع بيعة البيرة فبيعة البيرة او نحو انتهى  
 قال بعض الفضلاء فيه نظرا لان التعليل يفيد بقبض  
 المدعي انتهى والله اعلم **كتاب الاجازة**  
**قوله** والاجازة عندنا توقف على الاجازة يعني فيها الكف  
 اشان دارا مثلا فاصرها كما يدل عليه قوله احدا قال محمد  
 رحمه الله تعالى الماصي المقاصب والمستقبل للمالك **قوله**  
 فان امارها المالك الى امره لم يبين المصنف رحمه الله  
 تعالى المقصد في المسألة والمعمد فيها قول محمد رحمه الله  
 تعالى كما في الثانية والفصول **قوله** وان كان بعده فلا  
**اقول** ويكون للعاقبة كما صدر به في مئة المفتي **قوله**  
 الفصبة يسقط الاجرة **قوله** محله اذا عصب في جميع  
 المدة وان عصبه في بعضها يسقط بحسبه كما في الزيل  
 رحمه الله تعالى **قوله** الا اذا امكن اخراجه الفاصب فانها لا  
 تسقط وان لم يخرجها لانه مقصود به الاخراج مع امكانه  
**قوله** والتمكن من الانتفاع يوجب الاجر الى امره في البيرة  
 انما يجب الاجر في الفاسدة بحقيقة الاستيفاء اذا وجد  
 التسليم من جهة الاجارة لا تجب لاجرة وان وجد حقيقة  
 الاستيفاء **واعلم** ان التمكن من استيفاء المنافعة مما يوجب  
 الاجر بشرطين احدهما ان يتمكن في المكان الذي اقيم

بعد اليه الثاني ان يكون في المدة المضاف اليها العقد  
 فاذا ذكره المصنف رحمه الله تعالى من الصورة الثانية تحترق  
 القيد الاول واطلق المصنف رحمه الله تعالى الاجر ولم  
 يبيح هذا المبدأ المسمى او اجرا للمثل وان كان اجرا للمثل  
 هل يجب بالتمام بلغ او لا يتي او المسمى **قوله** ان قسدا  
 بجها للمسمى او بعد ما التسمية يجب اجرا للمثل بالتمام بلغ  
 وان لم تقسدا بجها بل بالشرط او بالشئوع الاصل او  
 بجها في الوقت والمسمى معلوم ولم يرد اجرا للمثل على  
 المسمى **قوله** فلا اجرا له كما في الثانية عبارة راجدا استاخر  
 قبحا ليلسه ويذهب الى مكان كذا فليس به في منزله ولم  
 يذهب الى المكان اختلفوا فيه قال الفقهاء ابو بكر الباخي  
 رحمه الله تعالى لا اجرا له لانه مخالف وقال الفقهاء ابو الليث  
 رحمه الله تعالى عندى له الاجر ولا يكون مخالفا لان الاجر  
 مقابل بالليس لا بالذهاب الى ذلك الموضع ليكون ما دون  
 في الذهاب به الى ذلك المكان قال رحمه الله تعالى وعليه هذا  
 الخلاف ما لو استاخر دابة ليركبها الى موضع كذا فركبها  
 في المصر في حواجه ولم يذهب الى ذلك المكان فانه يكون  
 مخالفا صامنا ولا اجرا عليه لان في اجارة الدابة بيان مكان  
 الركوب شرط لصحة الاجارة فلات الركوب في بعض المواضع  
 وبعض الطرق قد يكون اخر من النقص ثم قال راجدا  
 استاخر دابة ليركبها الى الليل فامسكها في بيته ولم  
 يركب ذكر في الكتاب انما اذا استاخرها ليركبها فان المصر  
 الى مكان معلوم فامسكها في بيته لا اجرا عليه لانه لا  
 يجب الاجر لهما الا مساك فلم يكن ما دون فيه فلا يكون  
 صامنا قالوا في الوجه الاول انما يضمن اذا امسك رمانا



لا يسد الخروج الى تلك المكات عادة فيرجع الى العادة انه استام  
 دانية الى ذلك المكات قد عسكرها ليتماله الخروج الى ذلك المكات  
**قوله** وظاهر كلامه الاسعاف الى امره حيث قال ولو استأجر دارا  
 او وقتا اجارة فاسد تغرز عنها واستكنها تلزمه اجرة مثليها  
 لا يتجوز المسمى ولو لم يزرعها او لم يسكنها لا يلزمه اجرة  
 علي قول المتقدمين ان علي قول المتأخرين يلزمه الاجرة **قوله**  
 لم يجبه اجرة ما بعد المدة الى امره في البذارية وفي اويل كتاب الاجارة  
 استأجر ثوبا ليلبس به بدانت في كل يوم فوصفه في منزله  
 مرة ولم يلبسه يلزمه اجرة المدة التي لو ليس لا يتخرق  
 فيها ولا يلزمه الا قبلها لانه لم يكن تقدير الانقضاء لغيره  
 كالمدة اخذت لكسوة ولم تلبسها انتهى وفي الولو اجرة  
 عليه لكل يوم بدانت الى الوقت الذي لو لبسه الى ذلك الوقت  
 لتخرق فاذا تخرق سقط عنه الاجر لان في اليوم الاول  
 الاجارة منعقدة وفي الثاني والثالث مضافة وانما  
 ينقضي العقد عليه بد صانع وهو في يده فظن هو قادر  
 على الانتفاع به لانه ليس في وسع الاجر الا التمكن وقد  
 وجد فيجب الاجرة لمن استأجر دارا ليسكنها فقبض وافت  
 المفتاح ولم يسكن حتى مضت المدة كانت الاجرة عليه كذا  
 هاهنا وروي عن محمد بن ابي حمزة الله تعالى مثل هذا انتهى  
 ومنه يتضح عبارة المصنف رحمه الله تعالى **قوله** في فزوق الكدابي رحمه الله  
 لهذا الاستسنا كما هو ظاهر **قوله** في فزوق الكدابي رحمه الله  
 الصواب في فزوق الكدابي رحمه الله تعالى وعبارته اخاه  
 استأجر دابة ليركبها يوما الى الليل فجلس في بيته ولم  
 يركب فماتت الثانية ان استأجرها ليركبها فانها لم  
 تضمن وان استأجرها ليركبها في المصدا لا تضمن لان في  
 الفصل الاول لهذا الجنس لا يوجب الاطراف لم يكن ما دون  
 ربي

وفي الفصل الثاني يجيب الا بجزءه الحسن فلم يكن ما دون **قوله**  
 الزيادة من المستأجر الى امره لم يقبل المصنف رحمه الله تعالى  
 المسألة وهي في الخاتمة **قوله** والخط والزيادة في المدة  
 جانبان **قوله** الخط من الموصر عبارة عن ترك بعض  
 الاجرة وهو جائز ولو بعد المدة **قوله** بان المدة اذ ان  
 في المدة لا يتحقق باصل العقد وبعد هذا لا يلتحق باصل  
**قوله** بل يكون امرا مستأنفا **قوله** ان الملك لم يقبل مطلقا اي  
 بعد مضي المدة وقبلها **قوله** كما لو رخصت فانه لا ينقض من  
 الامر بسوا كان بعد مضي المدة او قبلها **قوله** وهو شامل  
 لما لا يتم بعمومه وقد سوي في الاسعاف بين الوقف  
 وارصن اليتم حيث قال ولو استأجر مشرف الوقف او  
 وصي اليتم منزلا للوقف ولليتم يدون اجرا لمثل قال  
 ابو بكر رحمه الله تعالى لمجد بن الفضل رحمه الله تعالى عن  
 اصحابنا رحمهم الله تعالى ينبغي ان يكون المستأجر عينا  
 وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في كتابه لا يصير غاصبا  
 ويلزمه اجرا لمثل فقيل اتقني بهذا قال نعم وجهه الى  
 امر ما ذكره وصدر في الجوهرية بان ارضن اليتم كارضن  
 الوقف واما بلوغ اليتم بعد اجارة وصيه او جرة لماله  
 مدة سنتين فقد ذكرها في التترضية وغيرها في كتاب  
 الاجارة ولانه ليس له الفسخ **قوله** فان كانت فاسدة امرا  
 الناظر بلا عرض على الاول **قوله** في الهادية في الباب  
 العاشر ولو اجره باقل من موصيه لا قل فان حارضر  
 يستأجر باكثر قلما ان يحضره الا ان يستأجره الاول باجر  
 لمثل انتهى وهو يفيد انه يعرض عليه فيما اذا كانت  
 الاجارة يدون اجرا لمثل مع انها فاسدة **قوله** لكن الاصل

صبا



وقوعها بأصل المثل صحيح فيل عليه لزوم أصل المثل ظاهر  
 لكن لم يتشخص المراد بقوله الأصل وقوعها صحيحة انتهى  
**قوله** فان ادعي رجلا انها يقين فاحش رجع الى امره يعني  
 لا يحكم بعد مصحتها بمجرد دعواه انها يقين فاحش نظرا  
 للأصل المذكور بل يرجع الى قول اهل البصر والامانة  
 وبهذا التقدير سقط ما قيل لم يتشخص المراد بقوله  
 لكن الأصل وقوعها صحيحة بدوئها أصل المثل **قوله** ولو  
 شهدوا وقت القتل الى امره وأصل ما قبله **قوله** والا اي  
 وان لم يخبروا بانها وقعت يقين فاحش فغيره تفصيل  
 اشار اليه بقوله فان كانت أصدا لا الى امره وقدر  
 المصنف رحمه الله تعالى الزيادة التي تكون أصدا لا في  
 فتاويه بالزيادة التي لا يقبلها الاو أصدا وان كان ثم  
 قال وان كانت الزيادة للزيادة على أصل المثل في نفسه  
 بان كان الكلد يربون فيها عرصة على المستاجر الاول  
 فان قبلها فهو الاصح والامرها الناظر من الثاني ولا  
 يمنع من قبول الزيادة حكم الحنبلي بالصحة لانه علم  
 غير صحيح انتهى **قوله** في قوله ولا يمنع من قبول  
 الزيادة حكم الحنبلي الى امره نظرا لما تقدم من حكم  
 الحاكم برفع الخلاف فتأمل **قوله** وان كانت لزيادة أحد  
 المثل الحاضر المدادان تزيد الاميرة في نفسها لقلوه  
 سورها عند الكل اما اذا زادت اميرة المثل لكثرة  
 رعيته الخامس في استيجاره فلا كما في شرح الجمع للصبغ  
 رحمه الله تعالى وعبارته ولا تقتض الزيادة اذا زادت  
 الاميرة اما اذا زادت الاجارة في نفسها لا رعيته راعيا  
 ولا لزيادة من قبل متقنت بل لقلو سورها عند الكل  
 فانها تتقنن ويقعد ثانيا ويحجب المسمى بالاجارة الاول  
 الى

الى حين الزيادة وأصل المثل من بعد الثانية **قوله** فان كانت  
 خالا او صانوتا الى امره لا يظهر تفرع هذا التفصيل على ما قبله  
 كما هو ظاهر **قوله** فان قبلها فهو الاصح الى امره سواء كانت الاجارة  
 في الأصل باقر من أصل المثل وزاد القدر وكان يتبأصل المثل  
 ثم اذا زادت ثغاب رعيه المستاجر الاول بالزيادة فهو اصح ولا  
 يرجع كما في الفصل الثاني عشر من الهارثية قال بعض الفضلاء  
 فظهر بهذا انه اصح سواء استاجر بأصل المثل ثم زادت  
 بالاميرة او كانت الاجرة بدون أصل المثل والذي في عامة  
 الكتب هو الاول انتهى وفي الزخيرة في الرابع عشر من  
 الوقف اذا زادت المثل الا ان بعد مضي مدة على رواته  
 ثم قبل لا يفسخ العقد وعليه وان يفسخ الطاووي رحمه الله  
 تعالى يفسخ ويجوز العقد والى وقته الفسخ بحسب المسمى  
 بالامضي ولو كانت الارض بجالا عليك فسخ الاجارة فيها  
 بان كان فيها زرع لم يستحق صدق فالي وقته زيارته  
 بحسب المسمى بغيرها وبهذا الزيادة على تمام السنة يجب  
 أصل المثل **قوله** فلا بد من البرهان عليه اي لا بد من  
 الزيادة من برهان يشهد على المنكر الذي هو المستاجر  
 المنكر زيادة المثل لان القول قول المنكر والبينة على  
 المدعي والاصل بقاء ما كان على ما كان **قوله** فانها توجب  
 لغيره فتدبره اذ لو كانت الهارة لورقعت لا يستاجرها  
 ام تذكرت في يده قال في المحيط وغيره فانوت وقف  
 عمار يملك الرصد الى صاحب الهارة لورقعت لا يستاجر  
 ام تذكرت في يده قال في المحيط وغيره فانوت وقف  
 عمارته ملكه رجل اي صاحب الهارة ان يستاجر بأحد  
 مثله يظن ان كانت الهارة لورقعت يستاجر بالخرما  
 يستاجر صاحب الهارة يحلف رفع الهارة ويؤيد من غيره

رة



لان النقصان عن اجرا مثلا لا يجوز من غير ضرورة وان  
 كان لا يستاجر بها اكثر مما يستاجر لا يكلف ولا يترك في يده  
 بذلك الاصل لان فيه ضرر وانتهى ومثله في الخاتمة والنفقة  
 وعندها **البيع** والبيع في ملكه النافذ في تمام الاثر اي ان  
 رضى مالك البعثة ان يملكه بفعل رضاءه لا يجوز كما في جامع  
 الفصولين وقال في الجرح في شره قوله فان مضت المدة  
 قلها وسلمها فافارعة الا ان يفرم له الموجد قيمته بغير  
 وثيقته لئلا يفتى بان تقوم الارض بدين البعثة والشر  
 وتقوم وبها بينا او يتجرى اصلها من الارض بدينها بغير  
 قبضت فحصل ما بينهما كذا في الافتقار وهو ان الاست  
 راجع الى لزوم القلع على المستاجر فان دانه اذا رضى له  
 يوقع القيمة لا يلزمه است اجرا القلع وهذا صحيح مطلقا  
 سواء كانت الارض تنقص بالقلع ام لا فلا حاجة الى  
 حمل كلام المصنف رحمه الله تعالى على ما اذا كانت  
 الارض تنقص بالقلع وما اذا كانت لا تنقص بالقلع  
 فلا بد من رضاءه **وقوله** وما لم يفسخ كان على المستاجر  
 المسمى في الجرح نقلا عن الذبيبة واذا اجرا القيم دارا  
 باقل من اجرا مثلا قدر ما لا يتفانين الناس فيه  
 لم تجز الاجارة لو سلمها المستاجر كان عليه اجرا مثلا  
 بالنفا ما يبلغ على ما اشار به المتأخرون من المشايخ  
 رحمه الله تعالى انتهى وفي الخاتمة المتولى اذا امر  
 حمار الوقف من رطل شر جاز رطل اخر وزاد في اجرة الحمار  
 قال لو ان كانت صفة اجرا الحمار من الرطل الاو وكذا امر بصفة  
 اجرا مثله او نقصان يسير يتفانين الناس في مثله  
 فليس للمتولى ان يخرج الاول قبل (نقصان حمار الاجارة  
 وان كانت الاجارة الاولى بما لا يتفانين الناس فيه فانه

وله

وله ان يوجدها اجارة صحيحة اما من الاول ومن غيره  
 بامير المثل او بالزيادة على قدر ما يرضى به المستاجر وان  
 كانت الاولى باجرا لمثل شرا زاد اجرا مثله كان للمتولى ان  
 يفسخ الاجارة وما لم يفسخ كان على المستاجر الاجر المسمى  
 كذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى نحو ذكره في القوع والوسايل  
 بعد مسألة عدم رضوخ اولاد البنات في لعظ الا والادخلافا  
 في مسألة الزيادة في اجرا لما صور فراجع ان شئت **قوله**  
 وما اذا زاد اجرا لمثل الاجرة في القتر خاتمة واذا زاد اجرا  
 المثل قالوا ليس للمتولى ان ينقص الاجارة بنقصان اجرا  
 المثل لان اجرا لمثل يعتبر وقت العقد ما اذا كان المسمى وقت  
 العقد اجرا لمثل فلا يعتبر التغير بعد ذلك انتهى قبل لكنه  
 خلافا لمفتي **يعقوب** اذا فسخ العقد توفى له بقدر ما قبل الى  
 اخره اي عقد الاجارة وكما يكون للمستاجر حين القيد  
 يكون للمشتري والمشتري من حماره وكذا يكون اولي بهامن  
 سائر الفرمات لومات الاجرا والبايع او الداهن وعليهم  
 ديون كثيرة لكن بين فاسد هذه العقود وصحيتها  
 اذا فسخ كل منها فترق في المسألة الواحدة وهي ما اذا  
 ارتفعت الاجارة او البيع يدين كان للمستاجر والمشتري  
 على الاجر والبايع ثم فسخا عقد الاجارة او البيع وكان  
 ذلك فاسدا لا يكون للمستاجر والمشتري عقدا صحيحا  
 الاستيفاء الذي ولا يكونان او نحو بهامن سائر الفرمات اذا  
 مات الاجر والبايع واذا كان عقد الاجارة او البيع صحيحا  
 وكان كل منهما يدين للمستاجر والمشتري على الاجر والبايع  
 ثم فسخا العقد بينهما يكون للمستاجر والمشتري حق  
 احسن الاستيفاء الذي ويكونان (حق بهامن سائر الفرمات  
 لومات الاجر والبايع وعليهما ديون كثيرة كما في العارضة



واما الداهن اذا مات عن ديون كثيرة فالمدتهن اهل  
كما في الحياة والرهن الفاسد كالحصص في الحياة والمهمات  
حتى اذا تقاضوا وتناقضا الفاسد فكلما رقت حصص الرهن  
الفاسد حتى يودي بحالها الداهن ما بقيت وفيه موت  
الداهن المدتهن بالمرهون الفاسد ولو من عسائر الرهن  
هذا الخلف الدين الرهن الفاسد ما افسد الدين  
رهن فاسدا بغير ثمن فضا يهد فبعضه ليس للمدتهن  
حصة لا استحقاق الدين السابق وليس المدتهن اولى من  
القرض بعد موت الداهن لعدم المقابلة كما انفسد الرب  
بخلاف الرهن السابق والدين اللاحق لان الداهن  
قتضه بمقابلته الرهن وهذا القرض سابق فثبت  
المقابلته الحقيقية ثم بخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين  
او باضرار صحة السبب وبه المقابلة الحقيقية كذا في  
البنارية والهادية **قوله** وقد صدر به في الاجارة الفاسدة  
في جامع القضاة وعبارته ولو استأجر فاسدا وعمل  
الاصرة ولم يقبضه حتى مات الموصي ومضت المدة  
فان لم يستأجر ان يحبس البيت لا يرعاه لبيته ذلك  
في الحايضة ففاسد او لو لم يقبضه حتى مات الموصي  
فلم يحبس لا يرعاه وهو واقف بثمنه لو مات الموصي  
ومثله في الخاتبة ومثله في **قوله** الاجارة عقد لازم  
اعدا لمساواة في القنية في اول باب الفذر في الاجارة قال  
بعض الفضلاء وبقي الكلام في انه يحتاج الى فتح القنية  
ام لا فان الذكي راى انه اعماه في الذي يفتح بفذر واما  
الذي يفتح مطلقا فله المسألة فلم اجد من يحكي **قوله**  
الا اذا وقعت على استهلاك عين الى اخره في القنية في  
باب الفذر في الاجارة ما نصه الاصلان الاجارة في  
وقعت

وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالاستكتاب  
يقع على استهلاك الكاعض والجبر وكرب الارض في المزارعة  
اذا كان البذر من قبله فله ان يفسخ الاجارة والمزارعة  
بغير عذر فيخرج على هذا الاصل جواب كثير من الواقف  
فيجب ان تحفظ **قوله** الدين على الموصي لا وقاله الاصل  
منها قال في الولو الجية وان كان عليه دين وحسب فيه  
فهذا عذر ويصح جانيه اذا كان الدين جانا لا يقدّر على  
قضايه الا ببيع المستأجر لانه لا يمكنه الا انما المقود  
عليه الا بغير بيع نفسه وهو المحبس قال الفقهاء  
ابو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان الدين ظاهرا بيني  
وآبائنا بالبينه او علم القاضي فان لم يكن ولكن قريبا للدين  
وكذا به المستأجر جانا قدره ويكون عذرا عند الامام رحمه  
الله تعالى خلافا لما في الفسخ انما يكون بغير القاضي  
على رواية الزيادة حتى لو باع الموصي دكانا قبل القبض  
لا يجوز وعلى رواية الاصل يكون يدونه فيجوز بيعه وآبائنا  
الا لان الفسخ مختلف فيه فيوقف على القبض كالبيع  
في الكهبة قال الولو الجية رحمه الله تعالى وهذا في باب الدين  
خاصة اما في عذرا راضيا بغيره من له الفذر في الفسخ من  
غير قاضي هو الصحيح من الرواية ومن المستأجر رحمه  
الله تعالى من وفق ببيعها بان الفذر ان كان ظاهرا لم  
يحتاج الى القضاء وان كان غير ظاهرا كان الدين الثابت  
باقداره يحتاج الى القضاء ليضرب الفذر بالقضاء هذا اذا  
في الجبر يذكر ذلك في شرح المجمع لابن الملك رحمه الله تعالى  
وقال القاضي طان والمحجوب في رخصها الله تعالى القول  
بالوقوف هو الاصح ومثواه بعض الفضلاء بان فيه اعمال



الروايتين مع مناسبة في التوريع فينبغي اعتماد **قوله**  
 في صحيح القدوري رحمه الله تعالى للعلامة قاسم رحمه الله  
 تعالى ان ما يصح القاصي فان رحمه الله تعالى من  
 الاقوال ان يكون مقدا على ما يصح غيره لانه كان  
 فقيه النفس وهذا القول صحيح القاصي فان رحمه  
 الله تعالى فينبغي اعتماد **قوله** الا اذا كانت الاجرة  
 متفرقة قيمتها فان بعض الفضل من معاصري  
 المصنف رحمه الله تعالى هذا قيد حسن في فتح الابواب  
 بالدين وهو غريب لم اقف عليه **قوله** لا يصح الاستيجار  
 لم يقين عليه الفلاني امره في الخاتبة ولو استاجر  
 رجلا لنفسه لميت لا يجوز وان استوجر لغيره لميت  
 الطول والعرض والعقار قياسا واستحسانا وان  
 يمين ما ذكر القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز  
 على وسط ما يعله الناس وان استوجر لغيره لميت  
 لم يكن هناك من يحملها لا يجوز وان كان هناك من يحملها  
 جاز انتهى وفي الولو الحية مثله مع زيادة فليراجع **قوله**  
 استأجر رجلا لوضع شباك الصيد لانه استجار لغيره  
 معلوم وللناس فيه تقابل كذا في الولو الحية **قوله**  
 وكذا استجار طريق المذوران بين المدة **قوله** والامر  
 في الولو الحية ثم ظاهر اطلاقه لا فرق بين ان يكون  
 محذورا ولا وهو قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله  
 تعالى وهو المختار كما في القسوم وقال الامام ابو  
 حنيفة رضي الله تعالى عنه ان لم يبين الحد ورفعي  
 قاسدة وهذا الخلاف مبني على الخلاف في امانة  
 المشاع كما في شرح المجمع **قوله** استأجر رجلا وشفوا

الى اخره في الخلاصة وفي الاصل رطب استأجر رجلا فيها  
 ربح او قصب او غيرها عينه من الزراعة لا يجوز  
 والحيلة اذا كان الزرع لرب الارض ان يبيع الزرع منه  
 بثمن معلوم وثبتا ايضا ثم يوصي الارض منه وان كان  
 لغيره يواجر بعد مضي المدة ولو اجر مع هذا بدون  
 الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصدته ينقلب جائزا قال  
 صوابه رحمه الله تعالى هذا كلام يورك الزرع اما  
 اذا ادري حيث لا يضره الحصاد يجوز ويومر بالقلع  
 انتهى وفي الخاتبة ولو اجر رجلا فيها ربح لا يجوز  
 الا اشارة ثم نقل كلام صوابه رحمه الله تعالى  
 المتقدم ثم قال هذا في الارض وما اذا اجر بيتا مشغولا  
 فليجوز ويومر بالتقريب والتسليم وعليه الفتوى  
 انتهى قال بعض الفضلاء ينبغي حمل ما ذكره المصنف  
 رحمه الله تعالى على ما ذكره القاصي فان رحمه الله  
 تعالى وهو لو استأجر بيتا عابضها اثاره وبعضها  
 مشغولا قال الامام ابو بكر بن الفضل رحمه الله تعالى  
 يجوز الا اشارة فيما كان فارغا ولا يجوز فيما كان مشغولا  
 انتهى لان هذا استأجر بيتا مشغولا فانه يجوز  
 ويومر كما مر فتبين حمل كلامه على الصانع فقط  
 فافهم **قوله** اجرها المستأجر من الموهب لا تصح وكلام  
 تصح وان تخلد بيها ثالث على الرابع وهي رواية  
 عن محمد رحمه الله تعالى وعليها الفتوى في البيارة  
 ولا فرق بين ان يومر بها منه قبل القبض او بعده  
 كما في الجوهرية ولا تنقض الا اشارة كما سيأتي في الصفحة  
 الآتية وكذا الواجد الوكيل وسلم ثم استأجرها منه وقيل



يجوز كافي القنينة وفي الولع الحية ولو اجردا اشارة طويلة  
ثم اصرها من الموجر بعد ذلك قال الثاني فاسد لانه اجبره من  
له ملك الرقبة فينتفع هو بملك الرقبة لا بفقد الاجارة  
فتفسد الاجارة وما اخذه من الاجارة بحسب عليه من  
راس المال الا ان مع فساده يتفقد في الشهر الاول فينتف  
من العقد الاول بقدره واذا دخل الثاني يتجدد العقد  
بدخوله فينتفع من الاول شهر فشهرا وان كان  
الثاني وقع فاسدا لم ينشأ شيء وحيثما  
القبض من البايع نقض البيع وان كان الثاني وقع  
فاسدا انتهى **قوله** استاجر بغير ان في مسلمان الاجارة **قوله**  
حق العبارة ان يقول بغير مسلم بنفسه من تصرف في  
لم يجوز كما هو ظاهر قال في الثانية اجبر نفسه من تصرف  
ان استاجره لغيره لغير الخدمة جاز وان اجبر نفسه  
للخدمة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
تعالى لا يجوز وذكر القدر في ربه الله تعالى انه يجوز  
انتهى وفي الذخيرة في الفصل السابع من الاجارة في  
الخدمة المسلم اذا اجبر نفسه من كافر للخدمة يجوز له  
باتفاق الروايات لانه وان كان يستخدمه فبما يقدر  
الاجارة الا انه يستوجب عليه عوضا من كل وجه  
على سبيل القهر فينتفي الذم انتهى وينبغي اعتقاد  
هنا كما لا يخفى وقد افهم كلام صاحب الذخيرة رحمه الله  
تعالى ان خلافا في المسألة وظاهر كلام المصنف رحمه  
الله تعالى ايضا انه لا خلافا فيما ذكره لخدمته وفي  
البنازية اجبر نفسه كافر للخدمة يجوز ويكره وقال  
الفنلي رحمه الله تعالى يجوز فيها هو كراة لاما فيه  
ذلك لخدمته انتهى **قوله** استاجره ليصف له او ليطبخ  
ما ان وقت بان قال هذا اليوم ما وهذا الشهد ويجب

المسي

المسي لان هذا اجبر وعد وشرط صحة بيان الوقت وقد  
وهذا وان لم يوقت ولكن عين المصير والخطبة والاجارة  
فاسدة كجهاكة الوقت فيجبر اجبر المثل وما حصل يكون  
المستاجر كذا في الولع الحية **قوله** استاجر من وجهه القدر  
رطبها لم يجوز لان هذا ليس من اجارة الناس ولا ان هذا  
اجبر وعد وشرط صحة بيان الوقت كذا في الولع الحية  
**قوله** فلو عجز رجلها كانه اجبره لانه لا يسمى **قوله**  
استاجر مثاة الارضاع ولله لم يجوز لانهما وقعت على اتلاف  
العين وفي الولع الحية ولو استاجر امراته لتزني وطره  
ان كان منها لا يجوز لان ذلك مستحق عليها كخدمة البيت  
مثلا لكس والخنز وغير ذلك وان كانت من غيرها يجوز  
كذا ذكر مطلقا في بعض المواضع وقال الحضاف رحمه الله  
تعالى انما يجوز اذا استاجرها من مال الصبي لانه يقع  
الاستيجار للصبي والصبي اجبري عنها وان استاجر  
لتزني ولله وهي مقيدة ان كان عدة طلاقا رضى  
لا يجوز كما في حالة الزكاة وان كانت العدة من طلاق  
بائن يجوز وذكر في المجدد عن الامام ابي حنيفة رضي  
الله تعالى عنه انه لا يجوز ولو استاجرها بعد ما  
انقضت عدتها يجوز بالاجماع لان نفقة الصبي على  
الصبي لا على الام **قوله** استاجر الى ما يبي ستة لم يجوز  
يعني لان نفقته لا يعيش الي تلك المدة فيقع بفضه  
في حال الحياة وبعضه بعد المات كذا في الولع الحية وهو  
قول وقيل يجوز وهو الصحيح **قوله** اصابته الاجارة في اصابه  
الدار حادثة في الفتاوى الثانية لو قال اجبرتك منفعة  
هذه الدار شهرتكنا ذكر في بعض الروايات انه لا يجوز وانما  
يجوز الاجارة اذا اصاب الدار للاحيد المنفعة وذكر



الامام جواد زاده رحمه الله تعالى انما اذا اصاب الاجارة  
 الى المتفعة يجوز ان ينها انتهى وفي الفتاوى كذا لولا الجية  
 الاجارة اذا امتنعت الى منافع الدار تقع فانه يصح في  
 هبة الامام جواد زاده رحمه الله تعالى اذا قال  
 وهبتك منافع هذه الدار كل يوم يدرهم يكون اجارة فكذا  
 اولى انتهى وقال الامام الزكي رحمه الله تعالى ان المتافع  
 معدومة حقيقة والمتفعة لا يتصور وجودها في لحظة  
 فلا يمكن جعلها موصوفاً كمالاً المتسرع ولا يرد بقاء  
 المستحل ولهذا لو اصاب العقد الى المتفعة لا يجوز ولو  
 اصاب الى الفين جانباً لا يجمع انتهى فظهر بهذا ان في  
 المسئلة خلافاً وان المصنف رحمه الله تعالى مشي على  
 ما قاله الامام جواد زاده رحمه الله تعالى **قوله**  
 فهي عارية قتل ويلزمه ترميمها الظاهر لان المستعير  
 لا يلزمه شيء انتهى يعني لان نفقة المستعار على المستعير  
**قوله** المستعير فاسد اذا اجر صحيحاً جازت وقيل لا  
 يعني اذا قصصها اجرها امار قصصه والذي قد  
 المصنف رحمه الله تعالى هو الدراج قال في المصنفات  
 استاجر داراً فاسدة وقصصها ثم اجرها من غيره  
 اماره صحيحة بانه هو الصحيح والاول ان يقتص الا  
 الثانية وبما قد لا لانه لو باع بها فاسداً ثم  
 للمشتري ايمده فله ان يفتقنها اجارة فكذا هذا بخلاف  
 البيع لان الاجارة تقصد بالاعتدال والبيع لا انتهى  
 ومثله في البذرية والعمادية والخلصة **قوله** وبضمها  
 قيل يشكك على قصر جهم بان الفين في بدل المستاجر امانة  
 وان كانت الاجارة فاسدة انتهى يعني لان فاسد العقد  
 ملحق بصحيحها اذا اتصل به القبض **قوله** المراد  
 بالفساد في كلام المصنف رحمه الله تعالى ان اطلاق الاجارة

هنا

هنا وقعت على استهلاك الفين وانما وجب الضمان لان  
 الاجارة قدام تصادف محالاً لان محالها المتفعة لا الفين  
 بقي مجرداً لا ذات بالاً انتفاع من نصيبه المقتصر لغير علمه  
 مثله وهذا التفسير القدر في نصيبه فرضا كما في الولوالجية  
 وصحبه لا يرد ما قيل **قوله** ولو لم يرد بها جازان وقت **اقول**  
 وبين الاجرة في الولوالجية **قوله** ولا يجوز اجارة الشجر والكرم  
 الى اخره لانها عقدت على استحقاق الفين كما في الولوالجية  
**قوله** كذا البيان الفهم وصنفها يعني لو استاجر عن علم ان يكون  
 له البائنا وضوفاً **قوله** دفع غير لا الى ما يملك الى اخره في  
 الولوالجية دفعه كذا ساء الى ما يملك ليس به بالثالث والرابع  
 فالاجارة عارية والعتا ساء ان لا يجوز لانه في معنى قفيل  
 الطمان الا لانه ثمة بجوز كالمزارعة والمزارعة للتقامل  
 انتهى وهو مخالف لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى **قوله**  
 كاستيجار الكتاب للقراءة مطلقاً اي سواء بين المدة او لا  
 كما سبق دهن الولوالجية **قوله** ولو قال كسالة قفيل  
 الطمان كان اولى لا يشترطها علة في الفساد بخلاف هـ  
 استيجار الكتاب للقراءة فان علة الفساد فيه كما في  
 الولوالجية ان الاجارة على القراءة لا تنفق لان القراءة  
 ان كانت طاعة كقراءة القرآن العظيم ومقصودها الغنا  
 فالاجارة عليها لا يجوز لما ذكره قتل هذا وان كانت  
 القراءة مباحة كقراءة الادب والشعر فهذا مباح له بقيد  
 الاجارة وانما لا يباح الحمل وتقليب الاوراق وتكون الاجارة  
 على ما عليه قتل الاجارة وهو القراءة فلا يجوز ولا ينقد  
 على الحمل وتقليب الاوراق والاجارة على ذلك لا تنفق  
 لانه لا فائدة فيه للمستاجر ولهذا لو رخص عليه لا تنفق  
 انتهى **قوله** نفقها الشرط كاستيجار طهامة العبد



وعلف الدابة في الظهيرية قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى في الدابة فاذا بقول المتقدمين اما في زمانها قال عيسى كل من مال المستاجر عادة انتهى ومثله في الثانية **قول** لا يجوز الاستئجار لاستيفاء الحدود والقصاص ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى فعنه من القنية ومثله في مئة المفتي وعبارتها استأجر القاصي رجلا لاستيفاء القصاص او الحدم بحيث كرم مدته او لم يذكر فان فعل الا حذر ذلك فله اجرا مثل وان استأجر من لم يقصاص لم يجز عقدها فلا اجرة له وان فعل الا حذر ذلك وقال محمد رحمه الله تعالى جاز فقلبه ما سمي وان استأجر من له القصاص في الطرف جاز عندهم فله ما سمي ان فعل اجيره انتهى وفي الثانية ما يخالفه عبارتها استأجر رجلا لاستيفاء الحدود والقصاص او لقطع اليد وليقوم في مجلس القضاة شهرا باجر معلوم فان كانت الاجارة فان لم يذكر مدته فسد العقد فقلبه اجرا مثل ان لم لان المتقود عليه عند بيان المدة ما فقه في تلك المرة فان استحق في تلك المدة كان له ان يصرف تلك المتافع الي ما يحل من اقامة الحد وغير ذلك اما اذا لم يبين المدة كان المتقود عليه محمولا فلا يدري متى وقع وما اذا يقع فاذا فسد الاستئجار وفعل شيئا من ذلك كان له اجرا مثل لانه استوفى المتافع بعقد فاسد انتهى وينبغي اعتمادها في الثانية لظهور وجهه **قوله** استعان بدمية في السوق لبيع متاعه يعني ولم يبيع له اجد **قوله** فالغيرة لعادتهما اي لعادة اهله السوق فان كانوا يعملون بالاصريب فلا يجب اجرا وكذا لو اهدى رجلا في خانوته ليعينه على بعض اعماله كذا في الولاء **قوله** لا يستحق الحياطة اجرا التفصيل لان المقصود هو الخياطة

دون

دون القطع وكان مقابل الحياطة ولان الاجر في القارة الحياطة لا للقطر وهذا عند عيسى ابن ابيان رحمه الله تعالى وقال سليمان رحمه الله تعالى له اجرا القطع وهو الصحيح وفي الظهيرية مثله قال في الثانية قطع الخياطة الثوب ومات قبل الحياطة له اجرا القطع هو الصحيح وفي الظهيرية مثله قال في جامع المقدمات وعليه الفتوى وصح في الخلاصة ان الاجر له وقد ترك المصنف رحمه الله تعالى ترك التصحيح فاوضح انه متفق عليه وينبغي اعتمادها في الثانية لتأييده على مقابلته بان الفتوى عليه **قوله** وقع الموضع له المفتاح الى اخره في القنية تسليم المفتاح في الموضع التخلية بينه وبين الدار تسليم الدار حتى يجب الاجر كضي المدة وان لم تسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم الدار انتهى وبه يظهر ان المصنف رحمه الله تعالى اطلق في محله التقيد وهو في التضمين غير سديد **قوله** كان ثوبا وصيب الاجر وان كان دابة لا ذكر في الولاء الجية رجل استأجر قميصا ليلبسه ويذهب الي مكان كذا فذهب الى ذلك الموضع ولبسه في موضعه فان يجب عليه الاجر لانه وان خالف لكنه خلافا الى غير خلافا ما اذا استأجر دابة ليركبها الى موضع كذا فركبها في الموضع في حواكيه فهو مخالف الى سائر لان الاجارة في الدابة لا يجوز ما لم يبين المكان وفي الثوب يحتاج الى بيان ذلك الوقت دون المكان انتهى وبه تنقح كلام المصنف رحمه الله تعالى **قوله** لا اجرا لكانت اخطا في البعض الى اخره في الولاء الجية استأجر وراقا ليلبس له القدان الشريف وينقطه ويغنيه ويقسمه واعطاه الكاغد والحيدر ليعطيه



كذا ورها فاصاب الوراق البعض واضطرب البعض فالمسألة  
 علي وجهين ان فعلا ذلك في كل ورقة فله الخيار ان شا  
 اذنه واعطاه اصدرا مثله لا يتجا وزما سمي وان شئت ترك  
 عليه واخذ منه قيمة ما اعطاه لانه ما وجدته علي ما  
 شرط وان فقل ذلك في بعض المصحف الشريف دون  
 البعض اعطى حصته ما اصاب من المسمى ويوطى بها  
 اضطرار اصدرا مثله لانه وافق في البعض واضطرب في البعض  
**قوله** استخذه يومه حمدا الى اخره في الولوالجية استاجر  
 عبد الله سنة فلما مضت السنة حمد الاجارة ومضت السنة  
 علي ذلك وقيمة العبد يومها لعقد الفات يوم الجود  
 الف فذلك العبد في يده بعد ما مضت السنة فالاجارة  
 لازمة وحيث كل الاصدرا ان تجوده لا تقضي الاجارة  
 علي قيمة العبد الف درهم كانه لم يردده بعد سنة الي الله  
 فصار عاصيا وينبغي ان يكون هذا علي قول محمد رحمه  
 الله تعالى اما علي قول ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 لما اخذ فقد سقط الاصدرا لانه يرضف هذا ذكر هذه  
 المسألة في البداية وذكر فيها الاختلاف والافتراق  
 بينها انتهى ومثله في الثانية مع زيادة **قوله** حمد  
 اصدرا لا يبرئ الي اذنه في الولوالجية استاجر عبد  
 حمدان فثبت له الي منزله في لان اصدرا دون الاخذ  
 فهذا علي وجهين ان كانا شريكين في الجمل يحيل الاجر  
 كاملا لان العادة بين الشريكين كذلك فيقيلان الول  
 ويعمل اصدرا او كلاهما وان لم يكونا شريكين يجب له  
 نصف الاجر لانظر استاجرهما انتهى وبه نفي حق  
 المصنف رحمه الله تعالى **قوله** فان كانا شريكين اي  
 شركة الصنائع **قوله** قصور التوبة المحجور الي اخره في الولوالجية

رجل

رجلا استاجر قصار ودفع ثوبا الي قصار ليقصه فجد  
 القصا لا الثوب ثم جابه مقصورا واقر بذكر ان قصره  
 قبل الجود له الاصلان الاول وقع لصاحب الثوب وان  
 قصره بعد الجود لا اصدرا لانه الاول وقع للعامل لانه  
 غاصب بالجو ولو كان صياغا والمسألة كالحال ان  
 صنفه قبل الجود له الاصدرا وان صنفه بعد الجود  
 الثوب بالخير لان شيا اصدرا الثوب واعطاه قيمة ما زاد  
 الصنف فيه وان شئت ترك الثوب وصحت قيمة ثوب  
 اليه ولو دفع غدا الي شيا والمسألة كالحال ان  
 شيا قبل الجود فله الاصدرا والثوب للشيا وعليه  
 قيمة القدر كما اذا كان صنفه فطحنها انتهى وبه  
 يفتح كلاما لمصنف رحمه الله تعالى **قوله** استجر الاجر  
 وفي البيوت كسابه لانه انما اعطاه الاجر ليميز الجار  
 من الزبوف فتبين انه لم يفعل فلا يستحق الاجر  
 كذا في الولوالجية **قوله** فلما ملأ النصف وجهه ان  
 المستحق عليه حمد النصف لانه لم يقد عليه في  
 فقه فاذا ملأ الكفار منير عا حمد النصف الثاني  
**قوله** اجرت دارها من زوجهما الي اخره هذا قول  
 والمفتي به وجوب الاصدرا علي الزوج كما في الثانية  
 لان سكنها معا فلهما لا ينع التسليم والقلية لانها  
 نافية للزوج والسكنى لان سكنها عليه وان  
 اجارها من الزوج انفق صحتها حتى لو لم تسكن  
 معه يجب الاصدرا مالا شكلا استجارها للطبخ والخبز  
 وسائر الحاجات لا يثبت لانها لم تنفق وانتهى **قوله** من  
 ربي علي كذا فله كذا الي اخره في الولوالجية رجلا ملأ



له شيء فقال من دلي عليه قوله كذا فخذ اعلى وجهه  
 ان ذلك على سبيل العموم بان قال من دلي فالاجارة باطل  
 لان المستاجر له ليس يعلم والدلالة والاشارة ليس بهما  
 يستحق به الا اجر فلا يجب وان يقال على سبيل الخصوص بان  
 قال له رجل بعينه ان دلتني عليه فلك كذا ان مشي له وذه  
 يجب له اجرا لمثل الذي المشي لان ذلك على سبيل عقد الاجارة  
 الا انه غير مقدر بقدر فيجب اجرا لمثل وان دله من غير شيء  
 فهو والا وكذا ومنه يتضح كلام المصنف رحمه الله تعالى في قوله  
 وظاهره وجوب اجرا لمثل قبل عليه معني كلامه البنازية انه  
 يتعين هذا الشخص والعقد خصوص الشخص وقبوله خطاب  
 الامير على وجه المسمى لتحقيق العقد بين شخصين معينين  
 بفعل معلوم واما اذا لم يتعين فله شخص من غير قبول  
 فلا يجب شيء اصلا مصرح به في خزانة الاجل فليتامه تعلم ان  
 ما ذكره من اجرا لمثل لا يعاقف المعقول والمنقول والعيب ان  
 المصنف رحمه الله تعالى غير من مثله هذا في شروحه على التذ  
 في كتاب اللقطة انتهى ورده الشارح الجديديان هذا ليس  
 بشيء لان وجوب اجرا لمثل معلل بان ذلك على سبيل عقد  
 الاجارة الا انه غير مقدر بقدر فيجب اجرا لمثل فان دله  
 من غير شيء فهو باطل كالمسألة الاولى فالعلة ما ذكر لا مجرد  
 حضور الشخص وقبوله خطاب الامير وعبارة الخزانة رجل  
 صند له شيئا فقال من دلي عليه فله كذا فله انسان لا يستحق  
 شيئا ما لو قال للانسان بعينه ان دلتني عليه فلك كذا  
 وله اجرا لمثل اما لو دله بالكلام فلا شيء له هكذا روي عن  
 ابي يوسف رحمه الله تعالى وهذا النقل مويد لما قلنا قلنا  
**قوله** تكونه بين الموضع قبل عليه ان قال ان عدم المسمى في  
 مسألة الدلالة على العموم لعدم تبين الموضع وان قلت تعلم ان قوله

من دلي على كذا يقع الموضع وغيره اذ كذا كذا يصنع شيء معين  
 في نفسه موصوفا كان او غيره ولعلنا لا نولي بقليل الصحة  
 في مسألة امير السرية خصوصها بالحاجة الى امانة الدال  
 على هذه المصلحة العامة استحسان وان كان القياس  
 خلاف **قوله** اجارة المنادي والسمسار والحام الى اجرة في  
 الولوا الجيرة اجارة السمسار والمنادي والحام وما اشبه  
 ذلك مما لا تقدير فيه للوقت ولا مقدار لما يستحق بال عقد  
 والناس فيه حاجة ما ينفذ وان كان في الاصل فاسد الخ  
 الناس الى ذلك انتهى **قوله** ظاهر وجوب المسمى والمصرح  
 به في البنازية اجرة المثل فليراجع قوله قال الداعي لا رخي  
 بالمسمى الى اجرة الظاهر انه تفريع على ما قبله من كون  
 السكوت في الاجارة رخي وقبول وصيئد كان الظاهر ان  
 يقول فلو قال الداعي **قوله** الاجرة للمارض كالخراج على المعتمد  
**قوله** هذا مخالف لما في الولوا الجيرة حيث قال استاجر  
 ارضا للزراعة سنة ثم اصطلح الزرع انه قبل مضي السنة  
 فما وجب من الاجر قبل الاصطلام لا يسقط وما وجب  
 بعد الاصطلام يسقط لان الاجرا بما يجب بان المتقعة  
 شيا فشيئا في استوفى من المتقعة وجب عليه الاجر وما لم  
 يستوفى انفسخ العقد **قوله** فسقط الاجر فرق بين هذا  
 وبين الخراج في انما اذا زرع ارضا اجرة فاصاب الزرع  
 افة فخرج فذهب بوجوب الخراج لانه لم يسلم له انما الحقيقة  
 ولا اعتبارا بلان القوات ما كان من جهة حتى يصير سالما  
 اعتبارا لكان سيب وجوب الخراج ملكا مية صولا كاملا  
 اما حقيقة او اعتبارا فاذا فأت النما في مدة الحول ظهر  
 الخراج لم يكن واجبا وقد ذكرنا قبل هذا على خلاف هذا  
 والاعتناء دلي هذه الدواية **قوله** وجب منه ما قبل الاصطلام

ر



وسقط ما بعده بيضا الا ان يتم كنه من اعادة زرع مثله او دونه  
 في الصنوبريا الارض كما قدمناه وكذا لو منعه غاصب كما في  
 المحيط **قوله** والخمس في الخمسة خمسة وعشرون **اقول** الفرض  
 معتبر في الاجسام وهو الفرق بين الاجارة والطلاق حيث  
 قال لوطيها ثنتين في ثنتين يقع ثنتان قد فت فيه غيرت  
 المستاجر لاجاره في الفتاوى والولاء الحية استاجره ليحفر  
 فترا حفر ثم دقت فيه انشأت اخر فتك ان ياتي المستاجر  
 جنازة ان يكون علي المستاجر اجارة لانه لم يسلم العقول للثمن  
 التحلية والوقوف في ملكه **قوله** يعطى بكتاب كذا فباعه باجر  
 اجرا مثلا اي ولا يتجاوز به ما سمي وكذا لو قال اشتر لي كافي  
 البزارية وعلي قياس السماسرة والدلائل الواجب اجر  
 المثل كما في الولاء الحية **قوله** سمي وصيب اجرا مثلا وجب منه  
 الوسط يعني ان كان اجرا مثلا متفاوتا فمنهم من يستقي  
 ومنهم من يتساهل في الاجر حتى لو كان اجرا مثلا هذه  
 الداية بعضهم باثني عشر وبعضهم بعشرة وبعضهم  
 باحد عشر يجب احدى عشر كذا في القعدة في باب مسابله  
 متفرقة من كتاب الاجارة وفيها ان اجرا مثلا لطيف  
 وان كان السبب صراما ولم يذكر وجهه فليستظر وفيها ان  
 ان اجرا مثلا في الاجارة والمزاد من جنس الدراهم والارنان  
 لا من جنس المسمي **قوله** حاركي لكهية اجارة او اجارة هبة  
 فهي اجارة في الولاء لحيه لو قال حاركي لكهية اجارة كذا  
 بدرهم او اجارة هبة فهي اجارة اما الاول فلانه ذكر في اخر  
 كلامه ما يفيد اوله وله حمل التفسير بذكر الاجارة واما  
 الثاني فلانه نص على اجارة فلا يتغير بذكر الهبة اخذ  
 لان المذكور والامع وصحة والمعا وصحة لا تحتمل التفسير الي  
 التبرع ولهذا لا تنفقد الفارسية بلفظ الاجارة ولو قال اجارة

بغير

بشيئا لا يكون عارية فلا يتغير به اول الكلام انتهى ومنه يضح  
 كلام المصنف رحمه الله تعالى ويظهر ما فيه من الخلل بقران  
 بظاهر هذا ان هذه الاجارة لازمة لا ينسخ الا من عذر  
 وهذا ان الاصل في الاجارة اللزوم والامن عذر والامر ليس  
 كذلك هذه اجارة غير لازمة وبه فارت غير هامة الاجارة  
 كما في النياية وفي البحر فملا عن المحيط ان هذه الاجارة غير  
 لازمة فملك كل فتسخها بعد العقد ولو سكن وصيب الاجر  
**قوله** اجرتك بغير شيئا اجارة فاسدة لا عارية وقيل عليه قد يقال  
 لعله عارية وصحة وصحة بان يكون لفظ الاجارة مجازا عن  
 الفارسية بغيرية قوله بيا اجارة انتهى **قوله** لا وجه له  
 فضلا عن ان يكون وصيها لما تقدم فربما عن الولاء الحية  
 من ان الفارسية لا تنفقد بلفظ الاجارة لكن ظاهرا ما تقدم  
 عن الولاء الحية ان الفارسية لا تنفقد بلفظ الاجارة وان قال  
 اجرتك هذه الدار شهرا بغير عوض كانت اجارة ولو لم يقل  
 شهرا لا تكون اجارة انتهى **قوله** اجيرا لقصار لا من لا  
 يضمن الا بالتعدي يعني اذا سلم الرجل ثوبا الى القصار  
 بغير مسمى فدفعه الى غيره فدفعه فخرق فالضمان على  
 القصار دون الاجير لان اجيرا لقصار اجير وصد لانه  
 يستحق الاجر يسلم نفسه في المدة واجيرا لوحيد لا يضمن  
 ما جنت به الا ان يخالف وانما كان الضمان على القصار لان  
 عملا الاجير منقول اليه لانه عمل ياد به كذا في الولاء الحية  
**قوله** والقصار على الاختلاف في المشتري اي على الاختلاف  
 الواقعي بين الامام والي حقيقة رضي الله تعالى عنه وصحة  
 فوضعت الاجير المشتري وعدمه فعند الامام رحمه الله تعالى  
 لا يضمن القصار اذا ملك في يده وقال لا يضمن الا من سمي  
 كالحريق الغالب والهد والمكاتب لان الحفظ مستحق عليه



اذ لا يمكن العمل بدونه فان اهلك بما يمكن التحرز عنه كالقصب  
 والسرقه كذا التقصير من جهة فيه من كذا لوديقه اذ لا يمكن  
 باجر خلاف ما لا يمكن التحرز كالحرقه لقاله وللأما مرجه الله  
 تعالى ان العين في بده امانة لان العتصه حصل بالاذن والخفة  
 مستحق عليه بغيره لا مقصودا ولهذا لا يقبله شيء من الاجر  
 العودية يا صبر لان الحفظ مستحق فيها مقصودا بالاجر كذا في  
 الهداية **واعلم** انه يجب عليه الصيام فيما تلف بفعله عذر  
 علمانيا الثلاثة رخصته تعالى كما اذا تحرفت الشوب من دفع  
 القصار **قوله** وحله عند عدم ما شرط الصيام **اقول** هذا  
 قول والراجح المفتي به انه لا اثر لاشتراط الصيام فلا صيام على  
 الاجير المشترك فيما تلف الاصله في قول الامام رحمه الله تعالى  
 شرط عليه الصيام او لا وعليه الفتوى كما في الخلاصية **قوله**  
 فيضمن اتفاقا مراده بالاتفاق الاتفاق بين الامام والخصم  
 رضي الله تعالى عنه والاصحاب رضي الله تعالى عنه والافقي  
 فصولها رتبة وعنده في الثاني والثالث بعد نقل هذا  
 الكلام وقال الفقيه ابو جعفر رضي الله تعالى عنه شرط  
 وغير الشرط سواء لان اشتراط الصيام على الاقرب باطل  
**قوله** المستاجر اذا بنى فيها بلما اذت الى اخره في الوفاء  
 استاجر دارا او بنى فيها بناء من التراب الذي كان فيها ارض  
 امر صاحب الدار ثمارا داخرا او خرج عنها كان من لبن يرفع وير  
 اليه قيمته التراب لان اللبن بالصفه بطل في صمائه ويدفع  
 اليه قيمة التراب لانه ملك صاحبه الدار وما كان رهنا يبا  
 له بالفاوسية يا صبرة ديوار قلنا شي عليه لانه متى نقص  
 يصير نارا انتفى ومنه يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى  
**قوله** لا ضمان على الجاني الى اخره فوضح المصنف رحمه الله  
 فيما سياتي في حقه الوديعه ان الوديعه اذا كانت باجرة مضمونة

وعنه

وعنه اليه الذي يلي رحمه الله تعالى وعليه فيجب القول بضمان  
 التراب لانه الما يحفظ بالاجر فكل لكن كذا الى الفرق بين  
 الاجير المشترك وبين المودع يا اجير فالاول لا ضمان عنه  
 الامام رحمه الله تعالى **قوله** تقصد اجارة الى الطعام ببيان  
 المدة وصحة الفساد ان المقصود عليه بحموله لان ذكر الوقت  
 هو يجب كون المقصود عليه هي المتفقة وذكر العمل وهو  
 الجاني يجب كون العمل هو المقصود عليه ولا ترجع لاجرها  
 على الاخر فيقع المستاجر وقوعها على العمل لانه لا يسخف  
 الا بالاجل لكونه اجيرا مشتركا ويقع الاجير في وقوعها  
 على المتفقة لانه يسخف الاجير بمضي المدة عمدا ولم يعمل  
 فتفسد هذا قول الامام رضي الله تعالى عنه  
 وقال لا تقصد ويكون العقد على العمل دون المدة حتى لو  
 وقع منه نصف النهار فيما لو استأجره يوما لعل فله  
 الاجر كاملا وان لم يقع في اليوم فعليه ان يعمل في القدر  
 لا المقصود عليه هو العمل لانه المقصود وتذكر اليوم هو  
 المتفق فكذا نطاسك اجير على ان يقع منه في اول  
 اوقات الامكان فيعمل عليه لقيح العقد عند تقرر الجمع  
 بينهما ويرجع يكون العمل مقصودا دون الوقت وتقدر  
 المهور بدل عليه لان الاجارة اذا وقعت على المتفقة لا  
 تقدر بالعمل وانما تقدر بالوقت **قوله** وكذا بشرط الورق على  
 الكا تلي تقصد اجارة بشرط الورق على الكا تلي ما شرط  
 الجير قال في الوفاء الجية استاجر بورقا واشترط ابيض والخبر  
 عليه ما شرط الاجير جائز واشترط ابيض باطل على هذا  
 بما قلنا **قوله** شرط الجاني ان اجير من النقط لم يحول  
 عنه الوضوء في الوفاء الجية رحمه الله استاجر ما سنة بسمائة  
 درهم عليا ان يحط عنه اجير شهرين لعطلته فسدت الاجارة



لانه استنظر طمنا لا يقتضيه العقد ولو قال علي ان مقدار ما كان  
 معطلا فلا اجر عليه صار ذلك وهذا كما ذكرنا في الجامع الصغير  
 اذا اشترى زبنا علي ان يحط عنه وزن الذرة فخرجت رطلان  
 فاسد ولو قال علي ان يحط عنه وزن الذرة فخرجت رطلان  
 فكذلك لا يلزم التمام **قوله** ويرد مكر ودية اي بفساد اجارة الام  
 بشرط ردها علي الموصر مكر ودية كذا في الكافي من غير تفصيل  
 وقيل شيخ الاسلام رحمه الله زاد رحمه الله تعالى في شرعه  
**قوله** اما ان اشترط الكذاب في عدة الاجارة او بعد ان تقضى  
 عدة الاجارة ففي الوجه الاول الاجارة فاسدة لا بد عدة الاجارة  
 مجهولة لان عدة الكذاب مجهولة تقدر وتكسر وقد تكون  
 يوما وقد تكون بعمدة وتلك المدة مستثناة عن عدة  
 الاجارة لانه عامل في هذا الكذب برب الارض فتكون عدة  
 المستثنى منه ايضا مجهولة هذا ذكره وهذا خلافا لما قاله  
 محمد بن ابي نعيم في الجامع الصغير اذا اشترط الكذاب  
 علي المستاجر صحة الاجارة لان المستاجر في اصل الكذاب  
 عامل لنفسه فلا تكون تلك المدة مستثناة عن عدة الاجارة  
 لكن الصحيح انما اذا اشترط ان يرد لها عليه مكر ودية  
 يكذب في عدة الاجارة بفساد الاجارة لانه حينئذ تكون  
 تلك المدة مستثناة عن عدة الاجارة لكن الصحيح انما اذا  
 ان يرد لها عليه مكر ودية يكذب في عدة الاجارة بفساد  
 الاجارة لانه حينئذ تكون تلك المدة مستثناة عن عدة الاجارة  
 وفي الوجه الثاني المسألة علي وجهين اما ان يقول  
 هذه الارض يكتايبان كذا بها فهذا تقضا عدة الاجارة فم  
 علي مكر ودية او قال اجرها يكتا علي ان يكرها بعد ان تقضى  
 عدة الاجارة فمكرها علي مكر ودية ففي القسم الاول جان  
 الاجارة طمنا جهالة وقت الكذاب بهذا تقضا عدة الاجارة

لا يوجب

لا يوجب جهالة في عدة الاجارة والكذاب في نفسه معلوم يصلح  
 اصلا لا يترى ان يطلوا سنا صير جلال الكذاب كانت الاجارة حاضرة  
 وفي القسم الثاني لم يفسد الاجارة لانها صفة بشرط في  
 صفة فلو طلق بان قال وبيان يرد لها علي مكر ودية يجب  
 ان يفسد ويصرف اليها الكذاب بهذا تقضا عدة الاجارة كذا في  
 الولي الحية ومنه يعلم ما في كلامنا بفساد ربه الله تعالى من  
 التصور والخلد والله تعالى كذا في الهادي للسداد في القول  
 والهل **قوله** الا فلا سنا صير به اذ المستقر فانه علي  
 المستقر صفة امتنع الاجير عن العمل في اليوم الثاني اجير  
 قال في الحاشية اعطى جلال دهميه ليعمل له يومين ولم يذكر  
 العمل فيصير الاجارة فان عمل يوما وامتنع عن العمل في  
 اليوم الثاني لا يجبر علي العمل بقسط الاجارة وان كان  
 سمي عملا معلوما صار من الاجارة ويجبر علي العمل وان فسخ  
 الاجارة فقلبه اجر مثله ما مضى ويهد ما مضى يومان  
 للطلب منه العمل لانها الاجارة انتهى ويعلم منه انه اذا  
 مضى الاجارة يجبر علي العمل في اليوم الثاني وهو ما ذكره  
 المصنف رحمه الله تعالى **قوله** اجير نزع بيت الخلا لا يجبر علي  
 الموصري لا يجبر عليه بدليل التقليد والافكل ما اخذ بها  
 اية بالسكني فهو علي فناء الدار كما في الفتاوى فان رحمه  
 الله تعالى وعنده قال في الظهيرية واما مسك ما للجامع  
 طاهدا او مسخفا فقلبي المستاجر كسبه اذا امتلاكها المتعار  
 بين الناس انتهى وفي الولي الحية ولو امتنع رب الدار  
 عن تفريع بيلا مسلات لم يجبر كذا للسائل ان يفسخ الاجارة  
 لان الاجارة لم تقع علي الباطن لان المفقود عليه متفعة  
 السكني واشتقاك باطن الارض لا يمنع الانتفاع بظاهر  
 الارض من صحت السكني ولهذا لو سكنه مشغولا لزمه



الأجير كما سلا واذا لم تقع الإجارة على باطن الأرض لم يجبر على تسليم  
الباطن وإنما كانت المستأجر ولاية الفسخ لانه تقييد المفقود  
عليه فكان له الخيار وكذلك لا يجبر الاجير على اصلاح المنياب  
وتطهير السطح ونحوها لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه  
واما اذا خرج المستأجر من الدار وفيها ثياب او خناسة من  
رماده فعلى المستأجر اصلاحه وكذلك ما اسبه ذلك مما هو عليه  
وصيه الارض لان على المستأجر تسليم الدار الى الاجير بعد التقبيل  
العقد وكونها مستفولة بكناسة مانع من التسليم واما الباطن  
واشياءها فليس على المستأجر تقربها استحسنه والقياس  
ان يجبل ان الشغل حصل من جهة وصيه الاستحسان ان  
المستفول بهذه الاشياء باطن الارض وشغل باطن الارض  
لا يمنع تسليم المستأجر بهذا نقضا العقد كما لا يمنع تسليمه  
بعد العقد ولهذا قلنا اذا سلمه مستفولا وسكنه كذلك يجب  
الاجير كما سلا ولو شرط رب الدار على المستأجر صنف اجيره  
تقريب البالوعة في القياس مجرد وفي الاستحسان لا يجبر  
ونفسد العقد لانه شرط لا يقتضيه العقد ولا الضم القابل  
فيه منقعة فيفسد العقد لان المالك لا يجبر على اصلاح  
ماله او يرضى عنه انه ذكر في الفتن السادس انه يجب على المالك  
ان يوصي عبده لانه ملكه ويجب عليه اصلاحه **اقول**  
لاور ودلالة لا يلزم من تقبيل الجيد تقبيل الوصوب كما هو ظاهر  
بقي ان يقال يقهر به هذا التقليل ان الدار لو كانت وقتا  
يجبر المالك على ذلك **قول** الصحيح ان الاجارة الاولى اذا اشتمل  
الخاصة المسالة في الثانية وعبارتها المستأجر اجارة طويلة  
اذا اجرت غيره اجارة طويلة ثم ان المستأجر مع اجرة تقبيل  
الاجارة الاولى هل يتطلد الاجارة الثانية اختلفوا فيه  
والصحيح انها تنفسخ سواء اتخذت ايام الفسخ في العقد او قلنا

ان كانت ايام الخدم في الاجارة الاولى ثلاثة ايام من اربعة  
ثلاثين وايا من الخيار في الاجارة الثانية كذلك وعلى خلاف  
ذلك انتهى وفي الاول والحيثية المستأجر الاول اذا فسخ هل تنفسخ  
الاجارة الثانية قالوا يجب ان لا تنفسخ احدث المدة او قلنا  
وهذا القابل قال الاجارة الاولى ايضا لا تنفسخ بناء على مسالة  
وهو من اشترى على انه بالخيار ثوبان من غيره ببطاخير  
الاول فكذا هنا لما اجرت الثاني ببطاخير فلا يملك فسخ  
الاجارة الاولى فكيف يفسخ الثاني وبعضهم قال لو انفسخ  
الاول والثاني احدث المدة واختلفت هذا هو الصحيح لان  
فسخ الاول دلالة فسخ الثاني اما اذا احدث مدة الخيار  
فلا شك واما اذا اختلفت المدة فلانه لما فسخ الاجارة الاولى  
تبيين ان المستأجر الاول فسخ في الاجارة الثانية في هذه  
المدة وهي مدة بعد فسخ الاول والفقهاء في المفاد وضات  
المالية يملك الفسخ فبذلك الاجارة بخلاف النكاح انتهى ومنه  
تقايما في عبارة المصنف رحمه الله تعالى من الاختصاص  
البائع هذا لان الاجارة من المستأجر والمستأجره للموجر  
لا يفسخ قال بعض الفضلاء هذا الاطلاق انه لا فرق بين  
ارض الوقف والمالك ولم اري من صرح بذلك انتهى **قول**  
يؤخذ من تقليد اهل عدم الصحة بانه اجرت له ملكا لدية  
فينفسخ بملك الدقية لا يفقد الاجارة ما يقتضي تخصيص  
عدم الصحة بالملك اذ يجوز ان يؤخذ من تقليد البعض ما  
يخصه او يفرقه وقد تقدمت هذه المسالة وكما نلاحظها  
لزيادة ما هنا على ما تقدم يصدور هام من مستأجر المساجم  
مع زيادة عدم نقصن الاولى **قول** ولا تنفسخ الاولى كان  
بجرد العقد ما لو قبضت العين بطلت الاولى كما في الاول والحيثية

بان كانت



**قوله** فالثانية موقوفة على اية الاول وهذا في حق المستاجر  
 اما في حق الاجر فلا تجوز ولا تنفذ حتى لو انقضت الاجارة بالار  
 وسقط حق المستاجر الاول لا يلزم ما ينسب الي الثاني بخلاف ما لو  
 باع المستاجر فانه لو انقضت الاجارة بتعقد البيع هو المختار  
 كذا في الخلاصة **قوله** استأجره لعله سنة في امره في الاول الحجة  
 رجل استأجر استأجره لعله سنة في هذا العهد في هذه السنة فمضي  
 نصف السنة ولم يعمل له شيئا فله استأجره ولاية الفسخ وبه  
 كان يفتيها الصدر الشهيد رحمه الله تعالى لانه عجز عن تسليم  
 المعقود عليه ظاهر هذا انتهى وفي المنية استأجره لعله سنة  
 الفلاما لعله هذه السنة فمضي نصف السنة ولم يعمل له شيئا  
 فله استأجره الفسخ انتهى وفي الثانية استأجره لعله سنة  
 لعله ولله القدران الفريضة فمضت سنة فله استأجره لعله سنة  
 كان له ان يفسخ الاجارة **قوله** فله ان يفسخ الاجارة فيل عليه  
 ينبغي عمله على ان عدم العمل من الاجير فلو كان عدم  
 العمل بسبب من المستاجر مع انه سلم نفسه لم يكن له الفسخ  
 بلا عذر فتأمل **اقر** اعلم ما ذكرنا ان لو كان الاجير في  
 المسألة المتركة اجير وصدر وليس كذلك بل هو اجير مشر  
 وقع العقد على عمله كما يشترط في ذلك فله ان يفسخ الاجارة  
 انما قال في الفسخ بقوله لانه عجز عن تسليم المعقود عليه  
 ظاهرا وكذا في الثاني **قوله** استأجره لعله سنة في امره في الاول الحجة  
 الموصل لها قد لنفسه فادانه لو عقد لها لغيره بخلافه  
 لا تنفسخ وبه صدر في المعتمدات وهذا بخلاف الوكيل اي  
 بالاستيجار اذا مات خاتما بطل كما في الينارية وفي الخلاصة  
 يموت المتولي لا تنفسخ الاجارة ولو كان المتولي هو الذي  
 اجيره وكذا لو اجير القاضي ومات وفي الخبر يد الاب والوصي  
 اجير لابنه ومات لا تنفسخ الاجارة لانه في معنى المالك ليس

اجره حجه وفي الاستحسان لا يطل لانه اجير لغيره كالوكيل  
 بالاجارة والاب والوصي والوكيل بالاستيجار وكيل بغير  
 المباشرة فصارت بمنزلة التوكيل بغير المباشرة فيصير  
 مستأجر لنفسه ثم يصير موصيا من الموكل فهو معنى قولنا  
 ان الوكيل بالاستيجار بمنزلة المالك **قوله** فيوصيها لانه ان كان  
 امينا لان القاضي يفعل ما كان اتفق للوارث وهذا النفع  
 لان للناسبة رعية في الاعيان **قوله** وتقبل البيعة هنا بلا  
 ضم الى امره قال في القواعد الحية وطريق قبول البيعة احد  
 بشرط ان ما ان يصب القاضي وصيا واما ان يقبل من غيره  
 فليس الوصي لان الخصم انما يشترط لقبولا البيعة اذا مراد  
 المدعي ان ياتى منه شيئا من يده اما اذا اراد ان ياتى من  
 ملك مال كان في يده وهو يد المقيم للبيعة لا يشترط الخصم  
 لقبول البيعة ايضا **قوله** وان اجازها لا يبركه للمولى المنقول  
 في الخاتمة ان العبد بهذا العقد افا اجاز اجارة المالك فاحد  
 ما مضى للمالك الذي اعتق واحدا مستقلا للعبد كالمواحد  
 الفاصب فاجاز للمالك ومن ثم قال بعض الفضلاء لم اظفر  
 بما نقله المصنف رحمه الله تعالى بهذا السبع ولكن على علي  
 الصورة ما اذا استعمل المولى الاجير بعهده الاجارة او شرط  
 التخييل وصورة الاستعمال المذكورة في القاضي فان رحمه الله  
 تعالى والسراج الوهاج وقد اوسع الكلام على هذه المسألة  
 في الفتاوى والولع الحية بما لا مزيد عليه فليدفع **قوله** الا  
 اذا اجير ليتم بنصب اليتيم على انه موقوف لاجير المستتر  
 فيه ضمير الوصي وانما كان لليتيم ان يفسخ الاجارة الواقعة  
 عليه من الوصي لان اجارته تكون محفوظة لا للتجارة هـ  
 وبالبلوغ استغني عن حفظ غيره بخلاف اجارة ماله فانها



للتجارة يدللنا على كمالها الامن على التجارة وبالبلوغ لم  
يستغن عن التجارة كذا في الوفاء الجدية **قوله** ولو مات في خدمته  
فباعتقه فتمت له لاننا استخدمه بغير اذن سيده فكان له  
غاصبا **قوله** لا اعد له صدقات الخداقة بمنزلة الجودة فلا تنق  
الا بالشرط **قوله** والقول لمصاحبه وعلى الملاح ان يحيله  
ويأخذ الاجر بحسابه لانه في الحال يدعي الملاح عليه الاجر  
**قوله** وهو يتكدر لان يكون الاجر مسالما له يعني في القول حين  
قوله لانه منكر والاجر بحساب ذلك **قوله** اختلفا في كونه  
مشغولة او فارغة الى قول كما في اضر جارات البرارية نص  
عبارتها ادعي المستاجرا انه استاجرا الارض فارغة ولا  
انما جرها مشغولة بحكم الحال وقال الفضلي رحمه الله  
تعالى القول قول الموصل مطلقا بخلاف المتأخرين لو ادعي  
احدهما الصحة والارض الفساده فالقول المدعي الصحة وهو  
القول للموكل لانه منكر الفقد اصله مسالة الطاحونة  
ومنه يظهر كذا ما في نقل المصنف رحمه الله تعالى عن البراري  
من الخلل وقول اصله مسالة الطاحونة يعني اذا اختلفا  
في جريان الماء ونقطاعه في الطاحونة بحكم الحال اذا كان  
منقطعا فالقول قول المستاجر وان كان جارا فالقول  
قول الاجر كما في الخلاصة **قوله** اجرها المستاجر باكثر مما  
استاجر لاجرها في الخلاصة اجريا اكثر مما استاجر  
نصدق بالفضل الا اذا اختلف فيها شيئا وفي المحيط  
فان لم يرد في الدار شيئا ولا اجر معها شيئا اضر من ماله  
يجوز عقدا لاجاره عليه لا يطيب له وان جصصها او  
اضر مع ما استاجر شيئا من ماله يجوز ان ينفق عليه  
الاجارة تطيب له الزيادة وان كسر الدار شيئا جلا يطيب  
له وان قال **قوله** الدار يطيب له وان كان ارضا فله فيها  
مساة تطيب له وكذلك على قائم يعني لان الزيادة بمقتضى

ما زاد

فان اجملا الامر على الصلاح كما في المبسوط وان كدر النهر  
قال المصنف رحمه الله تعالى تطيب وقال القاضي الامام  
ابو علي التنفخي رحمه الله تعالى لصاحبنا رحمه الله تعالى  
مترد وقت وثير رفع الدراب لا تطيب له وان تيسر الزرع  
ولوا تستاجر بيتين صفقة واحدة وزاد في احدهما بواجر  
باكثر وان كان الصفقة متفرقة لا بواجرهما باكثر ولو  
اخرهما بخلاف جنس ما استاجر به انتهى وفي الحال وكذا لو  
استاجر عبد للخدمة له ان يواجره من غيره كالدار لان  
الهدية عاقل لا يتقارن بزيادة خدمة غيره مستحقة ولو  
استاجر دارا او ثوبا ليس له ان يوجده من غيره انتهى  
ويذكرنا يعلم ما في عبارة المصنف رحمه الله تعالى من القصور  
والاختلف في الخشب والاجر الى اخره في الفتاوى والاولوية  
ولما اختلفا في باب او خشب ارضها في السقف فالقول  
قول رب الدار لانه يتبع للدار ولا عرف ان المستاجر هو الذي  
حدث ذلك فيكون لرب الدار وكذلك لاجل المخروش والقلق  
والميزاب لما ذكرنا انه يتبع للارض ولا عرف فيه وما كان  
في الدار من لبن موصوع او اجرا وجص او جرع او باب  
موصوع فهو للمستاجر لا يجره في يده بمنزلة متاع البيت  
وان اقام ما البيعة ففي كل شيء جعلنا القول فيه **قوله**  
المستاجر في البيعة بيعة رب الدار لان رب الدار يدعي  
خلاف الظاهر وابد البيعة بيعة من يدعي خلاف الظاهر  
والجص والسترة والدرج والخشب المبني في البناء والستور  
القول في قول رب الدار قال الامام صواهد زاده رحمه الله  
تعالى هذا في الستور بناء على عرف اهلا الكوفة اما في عرف بلادنا  
فالمستاجر هو الذي يحدث الستور ولو كان في الدار كطرات



خذ اجماعات كانا للمسا جبر لانها في يده ولو امر رب الداران  
 بجمعها او بغير شها بالاجدا وغير ذلك كان للمسا جبران  
 يطلع كل شيء حدث فيها مما لا يصير بالقلع في الدار لانه عين ماله  
 وليس في قلعه من ربحا صاحب الدار وما كل شيء بصرفه يهت  
 قلعه فليس له قلعه لانه لو عصب ساحة وازعلها في دنابه  
 لا يطلع وان كان جانيا مستعدا فيها مصنع فلان لا يطلع هاهنا  
 ولانه غير جات او لا ومسي لم يطلع لم يجمع على رب الدار قيمته  
 يوم الحسومة لانه يملك يومها والله سبحانه وتعالى اعلم  
**كتاب الامانات قول**  
 الامانات تتقلب مصونة بالموت عن تجهيل قال بعض  
 الفضلاء ههنا ذلك الذي في الدهن على قدر الدهن انتهى  
**قول** الظاهر انه منه بدليل الخ قالوا ان ما بقيت به  
 الورقية تضمن به الدهن فعلى هذا اذا مات مجهلا يضمن ما  
 زاد فليحفظ وقد افقني بذلك بعض من عاصره من اهل  
 الحرير في الفتوى **قول** الناظر اذا مات مجهلا غلات الوقف  
 هذا الحكم منقول في غالبه كتب المذهب المعتمدة لكن بحث  
 فيه في الفتاوى الواسطة فقال ينبغي ان يفصل فيه فيقال  
 ان حصل طلب المستحقين منه واخر حتى مات مجهلا  
 ضمن وان لم يحصل طلب منهم ومات مجهلا ينبغي ان  
 يقال ايضا ان كان مجهلا بين الناس معروفا بالديانة  
 والامانة ان الايمان عليه وان لم يكن كذلك ومضى زمان  
 والمال في يده ولم يفرقه ولم ينفعه من ذلك ما يقع شرعي  
 يضمن انتهى قال بعض الفضلاء وهو صحت انتهى وقال  
 بعض الفضلاء ينبغي ان يقال ان مات حيا لا يضمن لهدم  
 تمكنه من بيانها ولم يبين وكان ما نفا ظلما فنضمن انتهى  
**قول** والقاضي اذا مات مجهلا موالا لينا مي وكذا القاضي

كما ذكره

كما ذكره الكمال رحمه الله تعالى في فصل الشهادة على الارث وكذا  
 ابلست جركا في البزار يفي مسايلا موت احد المتقاردين ايضا  
**واعلم** ان ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من ان القافة  
 اذا مات مجهلا موالا لينا مي تضمن ماله في جامع  
 الفصولين **قول** والسلطان اذا اورد بعض الفقيه ما لي  
 امده وكذا اذا مات مجهلا موالا لينا مي عنده كما في  
 الهاربية **قول** وذكر في الثلاثة امد المتقاردين قال  
 المصنف رحمه الله تعالى في كتاب الشركة من البحر واما احد  
 المتقاردين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي  
 كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء ان لا يضمن واما حاله  
 الى شركة الاصل وذلك لطلب الاصل في ان يضمن نصيب  
 ما صيغنا في الحامية من الوقف ويهت بين ان ما في  
 الفتح وبعض الفقهاء في ضعف ان الشركة تكون ضامنا  
 بالموت عن تجهيل عنان او مفا وصمة ومال المضاربة  
 مثله مال الشركة اذا مات المصنارب مجهلا مال المضاربة  
 او للمشتري بها كما قال في البزارية بعد نحو رقتين من  
 الخ من عشر في اقول (الدعاوي ما فيه وفي دعوي  
 مال الشركة بسبب الموت مجهلا لا يدين ببيئته مات  
 مجهلا مال الشركة اما المشتري بها لاهالا ومال الشركة  
 مصموت بالمثل والمشتري بها مصموت بالقيمة ومثله  
 مال المضاربة اذا مات المصنارب مجهلا مال المضاربة  
 او للمشتري بها كما وهذا صريح في الايمان واذا اقر في  
 سر صناعه ربح الفاشم مات من غير بيان الايمان الا اذا  
 اقر يوم موته اليه كما في القاصي فان رحمه الله تعالى من كتاب  
 المضاربة **قول** ذكره منها ايضا في جامع الفصولين لكن



بصيغة قيد وكان الصواب تذكير الضمير **قوله** اذا مات المورث  
مجهلا ما اورد عند مورثه **اقول** لم يقدر المصنف رحمه الله  
على هذا الى كتاب لانه عن تركه الاول والثانية الجامع  
الفصولية والثلاثة الاخير الى تكملة الجامع فثبت  
هذه بلامر **قوله** اذا مات مجهلا ما وصفتها لك في بيته  
بقدر علمه كذا في نسخ هذا الكتاب **والصواب** بقدر ما  
في شرع الجامع ان يستحيل تجهيل ما لا يعلمه **قوله** اذا مات  
الصبي مجهلا الى اخره قال في تكملة الجامع مع اورد صبي  
مجهولا بقدر بن اثني عشر سنة ومات قبل بلوغه  
مجهولا لا يجب الصنات انتهى وعلى في الوصية شرع الجامع  
الكبير عدم صنات بان لم يلتزم الحفظ شر قالوا بلوغ  
مات فكذلك لان يشهدوا بها في يده بعد البلوغ **قوله**  
المانع وهو الصبي والمعتوه كالصبي في ذلك فان كان ما ذكرنا  
لها في ذلك ثم ما قبل البلوغ والافاقه ضمنا والافلااه  
وما نقلناه عن تكملة الجامع يظهر ما في عبارة المصنف  
رحمه الله تعالى من الخلل **قوله** اذا مات مجهلا مال البذل  
بالدال المهملة ثم ارضى الوقف اذا باعها المسوع الاستبدال كما  
صرح فيه بالخاتمة قيد بالتجهيل اذ لو علم صناعه لا يقين  
قال في البحر نقلنا عن المحيط لوصناع الثمن من المستدله لاحقا  
عليه وفي الذخيرة ان المال في يد المستدل امانة لا تضمن  
بصناعه انتهى وانما تضمنت بملوك عن تجهيل لانه لا أمل  
في الامانات اذ حصل الموت فيها عن تجهيل فانها  
وتستفاد من قوله اذا مات مجهلا مال البذل بضمة  
**جواب واقعة الفتوى** وهيات المستولي اذا مات  
مجهلا لقين الوقف كما اذا كان الوقف دراهم او دنانير على  
القول بجوازها وعليه عمل اهل الرومان يكون صامنا لانه

اذا

اذا كان يضمن بالتجهيل مال فيجهل عين الوقف او لم يكد في  
منح الفقار مع زيادة ايضا **قوله** ومعنى موته مجهلا ان  
لا يثبت حال الامانة الى اخره **سئل** اخو المؤلف العلامة  
عمر بن نجيم رحمه الله تعالى عما لو قال الميراث عندي ورقة  
بالحا ثوبت لغلات ضمنها دراهم لا اعرف قدرها مات ولم يوجد  
**جواب** بان هذا من التجهيل لقوله في اليد يهوان  
ليكون قبل البيان ولم يعرف الامانة بقيتها انتهى وفيه  
تأمل **قوله** فلا تجهيل ان يرهن المورث على مائة قال  
في جامع الفتاوى في الوديعة **قوله** ورثتها ردها في حيا  
او تلفت في حياتها لم يصدق بيمينه لكونه مات مجهلا فتدبر  
الصنات ولو يرهنها على اصددها تقبل والصنات عليهم لان  
الثابت بها بيمينه كالثابت بالمعينة كذا في جامع الفصولين  
وفي جامع الفتاوى ووارث المورث بعد موته اذا قال صنعت  
الوديعة فان كان هذا المورث في عيال صحت كان مودعا  
يصدق وان لم يكن في عياله لا انتهى **قوله** والمودع انما  
يضمن بالتجهيل قال في مجمع الفتاوى في المودع او الصنات  
او المستبضع او المستعير وكل من كان المال امانة في  
يده اذا مات قبل البيان ولا يعرف الامانة بقيتها فان  
يكون دينه عليه في تركته لانه صار مستهلكا للوديعة  
بالتجهيل ولا يصدق ورثته على الهلاك او التسليم لرب  
المال ولو عين المال حال حياته او علم انه وارثه بغير ذلك  
يكون امانة في يده ومعه حق في الهلاك او التسليم انما  
كما يصدق الميت حال حياته انتهى **قوله** وكذا لو ادعى الطالب  
التجهيل الى اخره **اقول** فيه ان قوله وكذا يفيد انما حكم  
وهو كون القول للمورث وقد اختلف الحكم **وقد حجاب** بان



المشار إليه هو الوارث فكانه قال وكان الوارث في كون القول له لو ادعى الطالب فان القول له بقي ان يقال لم لم يعتبر قول الوارث هنا واعتبر قوله فيما سبق لوقال اننا علمتها وقسرها وهلك فلم يضمن **والجواب** مجمل هذا علمها كما كانت معروفة فلما فسرناها وكان مطابقا للمعرف صدق وفيما يصدق فيه الطالب على انما لم تكن معروفة وادعى الوارث انه كانت معروفة وان علم بها فلا يصدق وان علم انه ذكر في القضية في باب ما يسمع من الدعوى لوقال في دعوى جهميل الوديعه لم يبين وقت الموت لم يصح ولوقال مات مجمل او مان من غير بيان يصح انتهى **اقول** انما لم يصح في الاول وضع في الثاني لان تفهيم البيان وقت الموت لا يتفي البيان قبله **قوله** فالقول للطالب في الصحيح كما في البنارزية علك فيها وقال لان الوديعه صارت دينيا في التركة ظاهرا فلا يقبل قول الوديعه قال بعض الفضلاء يفهم منها ان من لا يضمن بالموت عن جهميل كالناظر انه يقبل قول الوارث في الملاك او التسليم لانهم لم يصر دينيا فيها لعدم الضمان وهي واقعة الفتوى والحق انه اذا كان هذا صار دينيا فلا يقبل قول وارثه فيها واذا لم يكن دينيا فهو امانة في يد الوارث فيقبل قوله فيها **قوله** تلزم الفاريزية فيما اذا استعار جدار غيره الى اخره **اقول** هذا من الفلما في الفصول في الفصل الخامس والثلاثين نقلنا عن القاضي فان رحمه الله تعالى ونفعه رجل وضع الجذوع عن حائط رجل يابنه او صغر سر دابا تحت ستة يادنه ثم باع صاحب الدار بداره ثم طلب المشتري في الجذوع له ذلك وكذا السر داب الا اذا شرط البايع في البيع بقا الجذوع والسر داب تحت الدار فحينئذ لا يكون للمشتري ان يطالب به بغير

انتهى

انتهى قال بعض الفضلاء ينبغي ان يحتمل القول بعدم لزومها في الصورة المذكورة وللمشتري المطالبة برفعها الا اذا شرط البايع قرارها وقت البيع لعلهم ان الفاريزية عند لازمة كما في اللصنة والبنارزية وغيرها وقد جزم بذلك صاحب الخلاصة رحمه الله تعالى في القدر المذكور **قوله** كما لم يستفد والمسا جبرائيل لم يبرأ من الضمان اذا تقديرا في القيد المستقارة والمستاجرة ثم انزالا التقديري لان قيصنها كان لا تنفسها لا سيما فيهما منقصة فانزالا التقديري عن القيد لم يوجد الرد الي صاحبها بخلاف ما استثنى فان يده كيد المالك **قوله** والمورع يعني يبرأ بالعود الى الوفاق وذلك لانه ما مور بالحق في كل الاوقات فاذا خالف في البعض ثم رجع الى الحفظ عادا الحفظ فصارت له استاجرة للحفظ شيئا وبطل الحفظ في بعضه ثم حفظ في الباقي استحق الا اجر يقدره واطلاق المصنف رحمه الله تعالى مقيد بان لا يقرم على العود الى التقديري صي لو نزاع ثوب الوديعه ليل ومن عزمه ان يلبسه بها لا يشترق ليل لا يبرأ عنه الضمان كما في الجرح عن الظهيرية ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى حكم لعود العود هل يكتفي بمجرد عود العود وان لم يصدق صاحب الوديعه وهو المذكور في الفاريزية وعبارتها ولو اقر المورع انه استعملها ثم ردها الي مكانها فهلك لم يصدق الابينة **قال** ان المورع اذا خالف في الوديعه ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود وان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق وراية في موضع اخر المورع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق فكذبه المورع قاله قول المورع كما في الرهن



بخلاف ما اذا جحد الوديعة او منعها ثم اعترف فانها لا يبدا الا  
 بالرد علي المالك **قوله** ومستعير الرهن **اقول** كما اذا اشترى  
 عبدا ليرهنه او دابة ليرهنها واستخدم العبد وركب الدابة  
 قبل ان يرهنها ثم رهنها بما ائتمنته ثم قضى المالك ولم  
 يقبضها حتى هلكت عند الميرثين لا ضمان علي الرهن لانه  
 قد يري عنك لضمان صير رهنها فاذ كان امينا خالف فقد  
 عما لا يلزم لوقا وان كان مستعير الرهن كالمودع لان تسليم  
 الميرثين يرفع الي حقيقة مقصودا لمعير حتى لو هلك  
 بعد ذلك يصير دينه مقصودا فيستوجب الميعر الرجوع  
 علي الرهن بمثله وكان ذلك بمنزلة الرد عليه حكم فلهذا  
 يري عنك لضمان كذا في البحر معبرا الي المبسوط **قوله** والمالك  
 يوصد ويغار اطلقه وهو مقيد بما لا يختلف الناس في الانتفاع  
 به قال لا يبراري رهنه بقائي اعادة المستاجر يجوز الا في  
 شئ من استأجرها ليركبها بنفسه ليس له اركاب غيره  
 لا يبدل ولا يمان وكذا لو استأجر ثوبا لنفسه ليس له  
 الانتفاع ولا الاجارة لغيره لا كما يختلف باختلاف  
 المستعملين حتى لو استأجر دابة للمركوب مطلقا يقع علي  
 اول ما يوجد فان ركب اوارك بغيره وليس له غيره بعد  
 انتهى وفي الحاقضية وقوله يواجر المستاجر ويغير ويؤجر  
 فيما لا يختلف الناس في الانتفاع به **قوله** والعارية بقا  
 يعني اذا كان ما استعاره مما لا يختلف بالاستعمال كالسكنى  
 والحمد والزرعة وان شرط ان يتفق هو بنفسه لان التقيد  
 فيما لا يختلف غير مقيد كذا في المجمع وشرعه لا يملك رهنه  
 انه بقائي **قوله** قبل يودع المستأجر والعارية الي قوله وقبل  
**لا قول** بالاول اذ مشايخ الفراء وهو المختار للفتوى

كما في

كما في شرح المصنف رهنه بقائي علي الكنز وصح بعضهم  
 القول الثاني والاولا ولي لتأديده بان الفتوى عليه وهذا  
 الاختلاف فيما يملك الاعارة لا يملك الا ايداع كما في الحاقضية **قوله**  
 والوكيل يقبض الدين بعهده مودع **اقول** يوضح منه  
 ان الوكيل بالبيع والشراء يسره ان يودع ويهصد في الضرر  
 وفي شرح الكنز للمصنف رحمه الله تعالى عند قوله والمحقق  
 فيما يضيفه الوكيل ما يفيد عنه البرازية قال بعض  
 الفضلاء اذ كان الوكيل يقبض الدين بعد القبض مودعا  
 ينبغي ان يقبل قوله في الدفع لانه يدعي رد الوديعة ولو كان  
 بغير موت الموكل لان ذلك لا يخرج عنه كونه مودعا كما لا  
 يخفى لكن المنقول في الخلاصة والعمادية عدم قبوله بعد  
 موت الموكل في الدين بخلاف الوكيل يقبض الوديعة انتهى  
**اقول** كونه هتاما مودعا ضمنيا لا قصدي فلا يكون حكمه  
 حكم المودع قصدا قلبي **قوله** ولا يملك الثلاثة كما في جامع  
 الفصولين **اقول** اما عدم ملك الوديعة قط لظهور  
 قصده بخلاف الاجارة والاعارة وان كان تعالى شي لا يستلزم  
 تصور علي ان الذي في جامع الفصولين انما هو نفيا لا ايداع  
**قوله** العامل لغيره امانة لا ائمه الا الوصي قال بعض  
 الفضلاء الوصي نائب حق الا جردا كان وصي القاضي وقد  
 نص صاحب الروايات ما وصي لم يمت ولا يستحق كما في هذا الكتاب  
 في فتا المجمع والفرق في الكلام في ايداع مثل نقله عن المسية  
 انتهى وفي الولع الحية واذا اوصي الي رجليه استأجره بآية  
 درهم ليقصد وصاياه والايثار باطلا والمائة من الثلث لان  
 قبول الوصية صار العمل واجبا عليه والاستيجار علي  
 هذا لا يجوز انتهى قال بعض الفضلاء ولا يخفى ان وصي الميت اذا



امتنع عن القيام بالوديعة الا باجر في مقابلة عمله لا يجبر على  
 العمل لانه متبرع ولا اجبر على المتبرع فاذا لاي القاضيان  
 يعمل له اجرة على عمله وكانت اجرة المثل في المانع قياسا واسما  
 وهي واقعة الفتوى وقد افتيت به مدار ولا ينافيه ما في  
 الولع الحية كما هو ظاهر هذان الموضوع كما يظهر بادي بامل انتهى  
**اقول** انما كان الموضوع مختلفا لان موضوع مسألة الولع  
 في وجوب العمل بقبول الوصية وهو موضوع ما ذكره في عدم  
 الجبر على العمل وهو لا ينافي الوصية **قوله** في تحققان بقدر رافع  
 المثل اي يتحققان اذ ايراد ملبس بقدر ايراد المثل فليست الب  
 صلة الاستحقاق **قوله** الا اذا شرط الواقف الناظر شيئا ي  
 فيستحقه ولو زاد على ايراد المثل قال المصنف رحمه الله تعالى  
 في الجبر بوجوب كلام وما يبين ما له يعني الناظر فان كان من  
 الوقف فله المشر وط ولو كان اكثر من ايراد المثل وان كان  
 منصوب للقاضي فله ايراد مثله واختلفوا هل يستحقه  
 لا لقبين القاضي قال في القنية قيل لا يستحقه وقيل  
 يستحقه لان له قبيل القوامه ظاهر هذا الا باجر والمعهود  
 كالمشر وط وقالوا اذا عمل القيم في عمارتها المسجد والوقف  
 كعمل الا اعيد لا يستحق الا ايراد ان لا يستحق اجر القوامه  
 و اعيد العمل فخذلوا على ان يستحق بالقوامه اعيد انتهى  
 ولا لم يعمل الناظر شيئا لا يستحق لما في الخاتمة ولو وقف  
 ارصده على مواليه مثلا ثم مات فجعل القاضى للوقف قيا  
 وجعل له عشر الفلة في الوقف والوقف طاصوثة في يد  
 ريد بالمقطعة لا يحتاج فيها الى القيم واصحاب الوقف  
 يقتضون غلبتها مستطاب يستحق القيم عشر غلبتها لان  
 ما ياحذه بطريق الاجرة ولا اجرة بدون العمل انتهى وفيه  
 القدر يرد ثقله فخذلوا عندنا فيمن لم يشرط له الواقف اما

اذا

اذا شرط كان من جملة الموقوف عليهم انتهى قال المصنف رحمه الله  
 تعالى في الجبر والظاهر انه عايد الي قطع المعلوم في زمن التقييد اما  
 عند عدم الاستحقاق عند عدم العمل فلا فرق فيه بين ناظر  
 وناظر وقد عكس كقبول من لا اجرة له بقول القاضى فان رحمه  
 الله تعالى وجعل له عشر الفلة في الوقف على ان للقاضى ان  
 يجعل المتولي عشر الفلات مع قطع النظر عن اجرة المثل وهو  
 غلط انتهى **قوله** فلا اجر للناظر قيل الظاهر ان مقيد بما اذا لم  
 بشرط الواقف له مكي انتهى **قوله** الوكيل يقتضى الدين لا يصح  
 استيجارها الا اذا وقت له وقتا في الخاتمة من فضل التوكيل  
 بالجهوم متصرفا وكل رجل لا يقتضى وديعة عند استا  
 وصبل له اجر مسمى على ان يقتضىها وياتي بها جاز وان  
 وكلمة بتقاضي دينه وجعل له على ذلك اجر مسمى لم يجز الا  
 ان يوقته لذلك وقتا من الايام ويخوها لان قبضه الوديعة  
 ولا يتيان بها عملا لا يطول بخلاف الخصومة والتقاضى لان  
 ذلك يقصر ويطول وان وقت لذلك وقتا جاز ولا افلا **قوله**  
 لو جعل للكيل اجر ايام يصح **اقول** له وجه عدم الصحة ان  
 الكفالة ليست عملا حتى يصح ان يجعل لها اجر **قوله** وذكر الزيلعي  
 رحمه الله تعالى ان الوديعة الحاضرة **اقول** ذكر ذلك في الاشارة  
 عند قوله والمحتاج في يده غير مصحون وفرق بينه وبين  
 الاجير المشرى على قوله الامام رحمه الله تعالى ورافعه  
 ومثله في النهاية **قوله** كالمودع اذا ادعى الدفيل وكذا الوصي  
 اذا ادعى فيها الى ربه ولو انكر لا يمين **قوله** والناظر اذا  
 ادعى الصرف الى امره قال بعض الفضلاء ينبغي ان يقتد ذلك  
 بان لا يكون الناظر مفعرا وقابا لخيانه كالمشر نظار زمانا بل  
 يجب ان لا يقتضوا بهذه المسألة قابلكم الله سبحانه وتعالى  
 ما الصبر انتهى وقال بعض الفضلاء التقييد بالموقوف



عليهم بما يفيد انما ادعي دفع ما هو كالاجرة مثل المعلوم  
للمفترض والمودع والبواب وغيرهم من ارباب الجهات البينة  
قوله الابينة وبه افتي شيخ الاسلام ابو السعود رحمه الله  
تعالى وصورة السؤال هذا اذا ادعي المتولى دفع القلة الوقف  
الي من يستحق شرعا هل يقبل قوله في ذلك ام لا **الجواب**  
اذا ادعي الدفع الي من عينه الواقف في الوقف كاولاده واولاد  
اولاده يقبل قوله واذا ادعي الدفع الي الامام ربا لجامع والبوا  
وكوهم لا يقبل قوله كما لو استاجر شخصا للبناء في الجامع  
باجرة معلومة ثم ادعي تسليم الاجرة له فانه لا يقبل قوله  
انتهى قال بعض الفضلاء وهو تفصيل من خصوص  
في زماننا **قوله** الا في الوكيل يقضي الدين اذا ادعي الى اخره كذا  
في الترخ **والصواب** الا في الوكيل باسقاط ادات الظرفية  
الخاصة فقبل على ما تحرر لانه يعقل قوله الوكيل المذكور في  
نفي الضمان عن نفسه لا يحق ايجاب الضمان على غيره  
لا يحتاج الى استثناء هذه المسألة من الكلية الا ان يقال لا يستثنى  
بالاعتبار الثاني وقد هو في هذه المسألة كثيرا وكثيرا  
فيها اقدام وانفكست فيها افهام وكثرت فيها شبهة الخصام  
**فان قيل** تحريم هذه المسألة ان الوكيل اذا ادعي القرض  
والدفع لا يخلو اما ان تصدقه الورثة فيها او تكذبه فيها  
او تصدقه في القرض وتكذبه في الدفع **واعلم** اولان الوكيل  
يقض الدين بصير مودعا قبل قبضه فيجري عليه احوال  
المودع وان من غير يثبت على استيفاءه يقبل قوله ومن ان  
وان الوكيل يتفرغ بموت الموكلة وان من حكم الامر لا يملك استيفاء  
وان كان فيه ايجاب الضمان على الغير واذا علمت ذلك **فاعلم**  
انه متى ثبت قبض الوكيل من المدين بيمين او تصديق المدين  
له والقول قوله في الدفع بيمينه لانه مودع بعد القبض وله

كذبه

كذبه الورثة في الدفع لا يهرم بتصديقهم له في القبض صاروا  
مقرين بدين المال في يده ويقتضون ان يثبت القبض بآثار  
انكروا القبض والدفع لا يقبل قوله الا في ايجاب الضمان على  
المورث لانه لا يملك الا القبض لانه يموت الموكلة **القول**  
عن الوكالة فقد حكمي امرا لا يملك استيفاءه وفيه ايجاب  
الضمان على الغير وهو المورث اذا الدين تقضي بامثالها  
فلا يقبل قوله وفيه خلاف ما اذا ادعي القرض والدفع للموكلة  
حاليا توكلا توكلا الموكلة لانه يملك الاستيفاء فيقبل قوله  
ولو كان فيه ايجاب الضمان على الغير ويقبل قوله ايضا في  
نفي الضمان عن نفسه خلا ليرجع الغرض على ان قبضه  
منه بالنسبة اليه ثابت سواء صدقه وكذبه في الدفع هو  
بالنسبة اليه مودع والقول قوله المودع في الدفع بيمينه  
وذلك لانه مصدق لصاحب الوكالة وقد صرحوا في كتاب  
الوكالة ان المدين اذا صدق وكيله ايجاب في الوكالة صار  
الملا المدفوع اليه مائة لتصدق عليه فانفق وجوعه  
عليه فلو اقام المدين بيمينه على الدفع للوكيل قبل وانفقت  
الورثة وان صدق الورثة الوكيل في القرض والدفع فالامر  
ظاهر في عدم جواز مطالبة الغير وقد بدت ذمته بتقاضيهم  
فقد تحررت المسألة بعناية الله سبحانه وتعالى فافهم **واعلم**  
ان دعوى الملاك في يده بعد القبض مثله دعوى الوكيل  
الوصي بعد عزله اذا قال قبضت ودفعت او هكذا مني وكذبه  
من له عليه الطلب شرعا في القبض لم يقبل قوله الابينة  
لانه بعد الفزل لا يملك استيفاء القرض وفيه ايجاب الضمان على  
الغير اذا الدين تقضي بامثالها ومن حكم الامر لا يملك استيفاء  
وفي ايجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله ولو لم يكن معزولا



وكان له ولاية القبط بانه كان وصيها الميت مطلقا او القار  
واذن له في القبط قبل قوله في ذلك فقد صدر في الترضائية  
بان الوصي اذا اقر باسرها الدين جاز وذلك لانه على كاشا  
القيض كذا صدر بعوض الفضل وقال لم اطلع على من صررها  
غيري **قوله** القول للامين مع اليمين الى اخره قال بعض الفضل  
ظاهرا هذا الوصي والميت لا يقبل قولهم يخرج به بل لا بد  
من اليمين وقد تقدم للمصنف رحمه الله تعالى انه يقبل  
قولها بلا عيب وفي فتاوى قاري الهداية رحمه الله تعالى  
وقد حكى فيه خلافا ولكن اعتمد المصنف رحمه الله تعالى على  
التحليف فيما تقدم ثم قال ذلك لبعض ولم يصرح المصنف  
رحمه الله تعالى حكم المتولي بعد القول هل يقبل قوله في  
التفقة على الوقف من المال الذي تحت يده ام لا ولا  
صريحاً لكن الظاهر كلامه ان قوله مقبول في ذلك اذا وافق  
الظاهر لتصرفهم بان القول قول الوكيل بعد القول في  
دعواه انه يبيع ما وكل ببيعه وكانت اليمين هائلة وفيما  
اذا ادعى انه دفع ما وكل بدفعه في بدالة نفسه وان الوصي  
لو ادعى به موت اليتيم اتفق عليه كذا يقبل قوله وعلمه  
بانه سند له الى حالة منافية للضمان وقد صرحوا بان  
المتولي لو وكيل في مواضع وقد وقع خلاف في ان المتولي وكيل  
الواقف او وكيل القفا فقال ابو يوسف رحمه الله تعالى  
بالاول وقال محمد رحمه الله تعالى بالثاني وما هو صريح في  
قبول الوكيل ولو بعد القول **فرع** في القنية قال وكله وكالة  
عامّة الى ان يقوم بامرره ويتفق على اهله من مال الموكل  
ولم يبين شيئا للاتفاق بل اطلق ثم ما تاملوك فطال به الوكيل  
بيان ما اتفق ومصرفه فان كان عدلا لصدق فيما قال  
وانما تهمره ملغوه وليس عليه بيان جهات الاتفاق وانما

الخروج

الخروج من الضمان قال قول قوله وان اراد الرصوع فلما لم  
البيت انتهى هذا صريح في قبول قول الوكيل في دعوى الاتفاق  
ولو بعد القول وتحقيقه ان القول لا يخرج عن كونه اميناً  
فينبغي ان يقبل قول الوكيل بقبضه الدين انه دفعه لموكله  
في حال حياته في حق بدالة نفسه كما اقي به بعض القائل  
كما تقدم **قوله** ولو اتفق بعضنا من الخاضعة يعني لو جردنا  
الكما لبعض بالاتفاق والباقي بالخطا لكون الخطا تلافيا  
واسمه الكالات الاستهلاك الذي يتصور من العبادة  
هذا وهو ان لا يبقى متغصبا به بالتغيب او بغيره لان اقل  
الحال ليس الى العبادة وقد وجدنا تلافيا يمكن ان يشترك في كل جز  
بانه صفة يثبت وضار صفة متغيبا في بدالهم فيكون  
اتلافاً فيضمن ولا سبيل للورع عليها كذا في المستصفى **قوله**  
الا ان يامر الفقير الى امره فقل عليه لاضفان الامر للفاصل  
هو الامام لا الفقير وما ذكره بغيره ان الامر له هو الفقير  
وفي نظره قوله والمتولي اذا خلط اموال اوقاف مختلفة  
يضمن قال بعض الفضلاء هذا اختلافاً باختلاف واقفها  
او باختلاف جهتها او بمسحها **قوله** **قوله** الظاهر  
انما اختلافاً في اوقاف واقفها او باختلاف الموقوف عليه  
وانما اختلافاً في اوقاف ومسجد وتكفيه **قوله** والوصي اذا خلط مال  
اليتيم ضمنه **قوله** في جبا مع الفصولين في السابع والشر  
ما خالفه فقال لا يضمن الوصي خلط ماله بانه وقال الاض  
لوصي ان خلط طعمه بطعامه ويأكل بالمعروف **قوله**  
الامين اذا هلك الوكالة عنده لم يضمن الا اذا سقطت  
بده شيء عليها **قوله** في القنية وقع من رب البيت شيء  
عليه ودينه عنده فاعسدها او عثر عليها فسقطت فاضرها  
ضمن وان كان بسيطا او وسادة استقره لبيسطه لضمن  
هو ولا يصير به بخلاف الحال لان قوله يضمن فنقيد بشرط

ق



السلامة بخلاف هذا انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى فانما عموم الامين في كلامه ليسهل المستفيع والحكم فيها يختلف بقرائن يقال قد فرق صاحب الفتن رحمه الله تعالى بين الحال والمستفيع ولم يفرق بين المودع والمستفيع حيث ضمن المودع بالهلاك في هذه ولم يضمن المستفيع مع ان كلامهم امانة تضمن بالتقدي لا بالهلاك فالتنظير لفرق قوله حتى لو ادع شيئا ومات فليس للولي ان يفرق **قوله** هذا اذ لا يعلم انه كسب عبده او ماله اما اذا علم ذلك فله حق الاخذ بما حصله من اليد كما تعلقه في البرازية عن الذخيرة **قوله** فلا ضمان على المودع يعني لانه رد المودعة على من اخذ منه على ريمادونه **قوله** المادون له في شيء كانه المادون وقد كتبنا في الوكالة بيان ذلك قبيل قوله وبشرامة **قوله** والمستحق بضمين الدافع يعني لانه لم يرد على من اخذ منه فلم يبرأ اذ هو والاجنبي سوا قيل وهل له بضمين المودع بالكلية مقتضي القياس على كثير من التقاليد انه بخلاف الدافع يتقدي بدفع ملكه الى الغير والمودع يتقدي بضمين ملكه بغير اذنه ولا يحق ان عبارة المصنف رحمه الله تعالى لا تنفي الحيا وعنايته انه سكت عن بضمين المودع **قوله** فانه يرجع على شريكه لا يقال ينبغي ان يكون متبرعا كما في عبارة الدار المشتركة بغير اذن لان ائقوله وضع المسألة في الحامر لبيان الفرق بين الدار المشتركة لا بغير العسمة بخلافها فلا يلزم من تبرعه فيها تبرعه في الحامر **قوله** كذا في اجارة المولود الحية وفي العادة قد ذكر وجهه مشتملا على تفصيل ولم يجزم بالحكم واما المولود الحية رحمه الله تعالى قد ذكر لك مع الجزم بالحكم **قوله** لو كان سيفا فطلبه الى قوله كما في الحانية نفس عيارها امارة او رعت كتاب وصيتها عند رجل خضرة زوجها وامراته ان يسلم الكتاب الى

الى زوجها بعد موتها فبريت وارادت استرداد كتاب الوصية قال الفقهاء ابو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان كان في الكتاب اقرار منها بالزوج بما لا يوجب مهرها من الزوج فلم يردع ان لا يدفع الكتاب وان كانت المدة قد سترت ملك نفسها بان كان القبطان سلفي للمدة لما في رد الكتاب من ذهاب نصف الزوج وفيه امانة لها على الظلم قال رحمه الله تعالى لا تدرى ان الودعة لو كانت سيفا فادرت المدة ان تاحده من المودع ليقترب به رجلا ظمما فانه لا يدفع اليها لما قلنا انتهى **قوله** اذا اخذها صحتها الا اذا هلكت عند النقل في الخاشية عن امناس الناطقي رحمه الله تعالى اذا اخذ المودع الودعة كخضرة صاحبها يكون ذلك فسخا للودعة صي لو نقلها من الموضع الذي كانت فيه حاله الجود بضمين وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجود فمهلكة لا بضمين انتهى ومنه يظهر ما في نقل المصنف رحمه الله تعالى من الخلد **قوله** المودع لا يرد كذا في النسخ وهو صطا والذي في الحانية رجلا استقام من رجل امة لترضع ابنه فاضعته فلما صار الصبي لا يواخذ الا ثديها قال المصنف ارد على خادمي قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ليس له ذلك اي طلب الرد وله اخبر مثل خادمه الى ان يعطى الصبي ومنه يظهر ما في نقل المصنف رحمه الله تعالى من الخلد **قوله** فلو رجع في فرس الفارس الى قوله فله اخذ المثل الذي في القاصي طان رحمه الله تعالى كان للمستفيع ان لا يدفعه البطلان صر بين وعلى المستفيع اخذ المثل من الموضع الذي طلب صاحبه الى ان في الموضع الذي يجد فيه كذا او سخر انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المصنف رحمه الله تعالى من الاجازة الخلد **قوله**



وفيما اذا استقر ارضا للزراعة الى قوله وتترك يا جبر المسألة في  
الخاتمة وعبارتها ولوان رجلا اعمار ارضا ليزرعها وقت  
وقتا ولم يوقت فلما تنقأ وبالحصاد ارايات يرجع المستعير كما  
له ذلك قياسا وفي الاستحسان لا يكون له ذلك حتى يحدد الزرع  
لان المستعير لم يكن مبطلا في الزراعة فتترك الارض في يده الى  
الحصاد بلا جارة ورضيد لا عارة اشارة انتهى ومنه يعلم  
ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى من الايجاز البالغ حد  
**قوله** مونة رداله اريه علي المستعير لانه قبضها المتفعة  
نفسه فيجب عليه ردها وكذا مونة رد المقتضوب على الثا  
لانه عامل لنفسه في القبض ومتفعة الرد حاصلة له لانه  
يترك عن الضمان ولا ولاية له علي المالك في ايجاب ذلك  
عليه وكذا مونة رد الدهرت على الداهن لانه عينه اياه  
في يد المربته ولذا كانت نفقته وكفنه على الداهن والمض  
عليه انما هي المالية والرد تصرف في العين لا في المالية  
ومتفعة القبض وان عادت علي الداهن والمربته  
جميعا باعتبار فقنا الدين ووصول التوثيق كمن تزج  
جانب الداهن حكم الملك هكذا ذكر في التحرير وذكر في الوجيز  
انه علي المربته وحجابه الي التوفيق بين الموصفين  
خلاف المورد والمستاجر حيث تكون مونة الرد علي المالك  
ان المورد فلان متفعة قبضه وهي الحفظ حاصلة له  
واما المستاجر فلانه متفعة قبضه وان كانت حاصلة له  
صورة فهي حاصلة للموحد متى حيث يتاكد صفة وهو  
الايريد في فعدا لبقا رضى يتزج جانب الايريد وجهين  
ان صفة في العين وهي الايريد وصف المستاجر في المتفعة  
واعتبار العين اولى لما عرف والثاني التزج بحكم الملك  
اذا ماتت دابة رجل في دار غيره فان مونة ارضها علي

انما له

لما كرم ان المتفعة تحصل لصاحب الدار يتزج داره فاذا  
اعتبرنا المالك مع عدم حصول المتفعة ثمة فلان تعتبره  
مع حصول المتفعة وهي الاميرة اولى ومونة الرد للعبد  
الموصي بخبر مته بعد مضي الخدمة لا رواية فيها وحجته ان  
يكون علي الموصي له بالخدمة لان قبضه متفعة نفسه  
فصار كالقارية كذا في شرح تلمنصطالحا مع للقاضي فخر  
الدين عثمان المارديني رحمه الله تعالى الا في عارية الدهن  
وتل عليه لا يظهر الفرق بين عارية الدهن وعندها  
**قوله** تخلف الامين عند دعوي الرد الي اخر **قوله** لورد  
الوديعة الي عيدها **قوله** وكذا لورد الوديعة الي  
اصطبل المالك لم يبدل لانه لو رضي بكونه في يده في  
عياله او داره لما اودع **قوله** ولورد فقها الموردع الي الوارث  
الي اخره اطلق المسألة في جامع الفصولين ولم يقتده بما  
ذكره المصنف رحمه الله تعالى من استحقاق الدين وعدم  
كون الوارث موعنا **قوله** والا فلا قيل عليه بغيره تحت  
ثلاث صور اهداها انتفا الامر بين مفا الثانية انتفا  
الاستغراق وصدقه الثالثة عكسه وعدم الضمان في  
الثانية غير ظاهرات الظاهر الضمان بالرفع الي غير  
الامين وتأمل **قوله** الا اذا دفع لبعضهم اري لبعض  
ارباب الدين لمفهوم من سياق الكلام **قوله** ولو قضى  
الموردع بهاديين الموردع يعني والدين من جنس الوديعة كما  
في جامع الفصولين **قوله** ولا يبدل مديون الميت بدفع  
الدين الي الوارث وعلي الميت دين **قوله** ظاهره سوا  
كان الدين مستغرقا دفعه اولا وسوا كان الوارث  
موعنا اولا والظاهر ان يفيد عدم البراءة اذا كان الدين



مستفردا والوارث خير مني كما قيدتهما في المودع اذا دفع  
الوديعة للوارث **قوله** قال لقول له اي يمينه في صدق براءة  
نفسه **قوله** لا في وجوب الضمان عليه اي علي الماذون  
ومن الثاني وهو ما كان مضمونا لكونه ديناً **قوله** فلا بد من  
البيان وجهه ان يدعي وقال الدين الذي عليه يذك فلا  
يقبل منه ذلك **قوله** استأجر بعيرا الي مكة الشريف ففعل  
الذهاب الي قوله كذا في اجارة الولي الحية **قوله** الفرق  
بين الاجارة والاستقارة لان الاستقارة تليد المستفعة بلائع  
وفي التبرع تجري المساومة فاما الاجارة لتملك بعوضه وفي  
ذلك المقتضى كذا في فرق الحيوي رحمه الله تعالى **قوله**  
والاصناع المطلقة **قوله** الظاهر ان يقال في البضائع  
المطلقة **قوله** الا اذا كان في صدقه فانه يعلم انه قصد الاستقارة  
**قوله** الصواب ان يقال الا اذا كان في غير رته الي اخره  
وعليه فلا فائدة لقوله بهذه او بصدق علي ذلك ولو قال لا  
اذا علم انه قصد الاستقارة كان واقفا بالمرد مع الاقامة  
**قوله** تنسخ بيوته اي موت احد المتقاردين **قوله** القبول  
للمودع في دعوي الرد والهلاك مع يمينه كما في الحاوي القبول  
**قوله** في منية المقتضى قال رددت بعض الوديعة ومات فالت  
لرب الوديعة فيما اضرع يمينه **قوله** والمودع ضمانا منه اي  
بالدفع **قوله** المودع اذا قال لا ادري ايها استودعني الي اخره  
**قوله** حق الصابرة ان يقال الوديعة اذا ادعاه رجل  
وقال المودع لا ادري ايها استودعني الي اخره **قوله** وعنده  
وديعة بغير عونها **قوله** كما لو كانت دراهم فانفقها  
ردمها فانها بقاء تقاضا وضامنا لصاحبها ويكون  
ذلك بقاء في ذمته وضامنا اسوة الفرض والله تعالى اعلم  
**كتاب** **الحجر** **الماذون**

قوله

الحجر لفة الممنوع وشعها هو منع التصرف في حق شخص وهو  
الضعيف بالانفاق والحق الاما رحمه الله تعالى المقتضى الحاجن  
والطبيب الجاهل والمكاري الفليس وهذه ايضا بالانفاق  
علي ما حكى واما حجر المديون والسفيه بعد ما بلغ فعلي  
قوله كذا في شرح الوهبانية لقاضي القضاة عبد البر ابن  
الشحنة رحمه الله تعالى **قوله** الحجر عليه بالسفه قال في  
الخلاصة هو علي نوعين حجر لحقه في عقله بان كان  
سلم القلب لا يهتدي الي التصرفات والثاني ان يكون  
مسرفا مصريا لاله **قوله** علي قولها المقتضى به قال بعض  
المفتين لا اعتمد قول الاما راوي صنفه رضي الله تعالى عنه  
اصحاب المتن رحمه الله تعالى والحيوي رحمه الله  
تعالى وهو تصحيح التزاي لكن التصحيح الصريح بان  
المفتوي علي قولها اقوي **قوله** كما لصفي **قوله** وكالمفتوه  
لما في شرح الوهبانية لقاضي القضاة عبد البر ابن الشحنة  
رحمه الله تعالى ان الحجر عليه بالسفه في الفتا الضعيف والمفتوه  
في عشرة يعني ويوافقها فيما عدا ذلك وصنفه كان علي  
المصنف رحمه الله تعالى ان يقول كالضعيف والمفتوه الا  
ان المفتوه لما كان ملحقا بالضعيف لم يذكره **قوله** الا في  
النكاح والطلاق فتصريحه وطلاقه ويلزم منه  
المثل لا المسمى الزايد عليه ولو طلقتها قبل الدفول وجب  
نصف المهر المسمى كذا في شرح الوهبانية لقاضي القضاة  
عبد البر ابن الشحنة رحمه الله تعالى **قوله** وجوب الزكاة  
ويصدقها القاضي اليه فيوري بنفسه لكونها عبادة لا  
لتهامن النسبة لكنه يبعث منه امينا الي لا يصرفها  
في غير وجهها **قوله** وفي صحاقراره بالمفتويات يعني علي  
نفسه كالوارث علي نفسه بوجوب القصاص في نفس



او فيما دونها **قوله** والعبادات **اقول** المراد بها ما كان دينيا  
 كالصوم والصلاة لا ما هو عام من البدن والمالي والركب  
 منها وصينته لا يكون عطف العبادات على ما قبلها  
 من عطف العام على الخاص بل من عطف المباني على  
 البها السبكي رحمه الله تعالى في عروس الافراح شرح تلخيص  
 المفتاح في الكلام على الدنيا حجة ان كل موضع يدعي فيه انه  
 من عطف العام على الخاص يبادر بالمعام ما عدا ذلك الخ  
 فيكون من عطف المباني قال وهذا هو التحقيق عطف  
 الاصوليين **قوله** وزوال ولاية ابيه وصده يعني وعدم ولاية  
 ابيه وصده عليه بخلاف الصغير هذا هو المراد ولو عبر به  
 كانت اول **قوله** فهو كالتبالي في توصية الخطاب اليه والاف  
 بالغ صفة **قوله** صحيح ولا يجوز تبنيها في شرع الههانية  
 نقلا عن ضمانة الاجل رحمه الله تعالى بوجوب صدقة او هدايا  
 او ظهار لا ولف لا يبرأ القاضي ان يتفرد بالمال بل يصوم  
 لكل عيب ثلاثة ايام وكذا يصوم في كفارة الظهار ولو  
 اعتق عبده في ظهاره يسعى في قيمته ولم يجز عن تكفيره  
 ولا يجوز عن صومه انتهى ومنه يظهر ما في عبارة المفتاح  
 رحمه الله تعالى من الخلل **قوله** واما اقتاراه اليه امره يعني  
 بغير العقوبات كما لو اقترع على اوصارته وما يشبه ذلك  
 من التصرفات التي يلحقها الفسخ والنقض فيجوز عند  
 الامام رحمه الله تعالى لانه لا يبرئ اليه بالسفاهة فاما عند  
 فلا يجوز كما لا يجوز في غير البالغ والمفتوه لا يهاير بالجر  
 بالسفاهة **قوله** ويشتني من البداعه قبل مصدر من المبني  
 للمفعول اي كونه مودعا انتهى **قوله** كذا الشمس  
 رحمه الله تعالى الفتاوى في تفسير سورة الفاتحة ان اهل  
 العربية يتسامحون في قولهم ان المصدر المفعول قد يكون

مصدرا

مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول فيكون بهما الهيئا  
 اللتين هما مفعبا الحاصل بالمصدر وذلك لانه يحصل منه المصدر  
 المتفرد به هيبة للفاعل كالعالمية وهيبة للمفعول كالمفعول  
 والا كان كل مصدر متفردا مشتركا ولا فائدة له انتهى فليحفظ  
**قوله** الصبي المحجور عليه بواجب بافعاله الجاهرة هذا من باب  
 خطاب الوضوع وسياتي تحقيقه فيما كان الصبي نكرا ما اذا  
 اورد صبي محجور مثله الى اخره قيل في المجيب من كتاب  
 الورقة ولو اورد الصبي عبدا فقتله صحت ايجاعا وهو مشكل  
 ايضا الا ان قال انه لم يكن عادة الصبيات انتهى فهي  
 مستثناة ايضا **قوله** فاعلم ما التصار للآسروني  
 رحمه الله تعالى ما كان له صبي محجور اورد عبدا  
 فقتله كان على عاقلة القيمة وان اورد طفلا فاقطعه  
 لا القيمة وقال ابو يوسف والامام الشافعي رضي الله  
 تعالى عنهما يعني **قوله** فقتل لا اشكال لانه انما اوقعها الصبي  
 الجاهر يعني في المسألة السابقة على الاستثناء وهذا  
 بوجوب ان المسألة المستثناة التسليط فيما لكها وقيل  
 عليه بل وجد التسليط بنفسه الدفوع الى الاول فالاشكال  
 باق انتهى فليتأمل **قوله** الاذن في الاجارة الجاهرة اي في  
 اجارة نفسه اذ لم يكن معيدا بالاجارة من شخص معين  
 كما يفيد كلام الحاشية الا اني قد ريبا **قوله** بخلاف ما اذا قال  
 يا يهوا ابي فلا يكون ما ذوب الا اذا علم بالاذن **اقول**  
 لم يظهر لي وجه الفرق فليست **قوله** فاذا نكح المصارية  
 فانه يكون ما ذوبا في ذلك النوع خاصة يعني لانه انما استفاد  
 الاذن من المصاري **قوله** وقال السيرضي رحمه الله تعالى الامع  
 عند التعميم يعني لانت السب في صفه قد الحرج وهو لا يقبل  
 التحسين **قوله** فلي هذا الاستثناء من الاصل المذكور



وصينية لا موقع للاستئثار المربوب لا يتنازه علي الصنفين  
**قوله** اذا راي المولي عبده يبيع ويشترى فسكت كان ما دون  
 قيل عليه اطلاقه يشمل ما اذا راي يبيع ملكا لم يملك او ملك  
 الا حربي وليس كذلك فانه لو راي يبيع ملكا لم يملك او ملك  
 الا حربي وليس كذلك فانه راي يبيع ملكا لم يملك او ملك  
 لا يكون اذن في التجارة كما في الدرر والقدح نقلا عن الثانية  
**اقول** كلام الثانية مضطرب فانه قال اول باب اللذان  
 واذا راي المولي يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن  
 اذنا وقال بعد اسطر ولوراي عبده في حانوته يبيع  
 متاعه فسكت حتى يباع متاعا كثيرا من ذلك كان اذنا  
 ولا يتقد علي المولي بيع العبد ذلك المتاع ثم قاله لو ان رجل  
 دفع الي عبده رجل متاعا لبيعه فباع بفيد اذن المولي  
 فراه المولي ولم ينهه كان اذنا في التجارة له ويجوز ذلك البيع  
 علي صاحب المتاع وتكلموا في الهبة قال بعضهم يرجع  
 الي الامر وعند البعض يرجع الي العبد ثم قال ولوراي  
 المولي عبده يشتري بداراهم المولى اودنا نير فلم ينهه  
 يصير ما دوننا فاحذ صاحب الدرر والقدح رحمه الله تعالى  
 من قول القاضي فان رجع اليه تعالى ولو ان رجلا دفع  
 لعبد رجل متاعا لبيعه فباع بفيد اذن المولي فراه  
 المولي ولم ينهه كان اذنا له في التجارة ومن قوله اول  
 الباب واذا راي المولي عبده يبيع عينا من اعيان المالك  
 فسكت لم يكن اذنا ما ذكره وعقل على ما مضى بعد اسطر  
 في كلام القاضي فان رجع اليه تعالى حيث قال ولوراي  
 عبده في حانوته يبيع ساعة فسكت حتى يباع متاعا كثيرا  
 من ذلك كان اذنا وعقل عن قوله ايضا ولوراي عبده يشتري  
 شيئا بداراهم المولى اودنا نيره فلم ينهه يصير ما دوننا  
 حاف

حاف علي ولي الالباب ان ما ذكره صاحب الدرر والقدح رحمه  
 الله تعالى مع هذا التناقض غير صواب والحق ما ذكره  
 المحققون بالغناية العلامة صاحب الهداية رحمه الله  
 تعالى حيث قال بعد كلامهما الاذن كما ثبتت بالصدق ثبتت  
 بالدلالة كما اذا راي عبده يبيع ويشترى فسكت يصير  
 ما دوننا له عند خلاصه فانه لا امام الشافعي رضي الله  
 تعالى عنهما ولا فرق بين ان يبيع عينا مملوكا للمولى او لا  
 يملكه او يبيع اذنه يبيع عينا او فاسد الان كل من راي  
 بطنه ما دوننا فيها فبها فده وينتصر به لو لم يكن ما دوننا  
 له ولو لم يكن المولى راضيا به لم ينفذ دفعه للصنفين  
 انتهى يعني ان يقال يوفد من اطلاق صاحب الهداية رحمه  
 الله تعالى لا فرق بين ان يكون المولى قاضيا او لا وغير  
 حاف ان ما في المتن والسرو ولو كان بطريق المقصود  
 مقدم علي ما في الفتاوى وان لم يكن في عبارتها اضطراب  
 فكيف مع ما ذكرنا من الاضطراب والله تعالى اعلم  
 للصواب **قوله** الا اذا كان المولي قاضيا **اقول** لم يذكر  
 صاحب الظهيرية رحمه الله تعالى هذه المسألة علي طريق  
 الاستئثار وذكرها القاضي فان رجع اليه تعالى في فتاواه  
 لا علي طريق الاستئثار فقال القاضي اذا راي عبده يبيع  
 ويشترى فسكت لم يكن اذنا انتهى وقد قد متنا فربما ان  
 اطلاق صاحب الهداية رحمه الله تعالى يفهم منه انما فرق  
 بين ان يكون المولى قاضيا او لا وان ما في المتن والسرو  
 مقدم علي ما في الفتاوى **قوله** السفينة اذا رويت بنفسها  
 من غير كفوء الي اخره في الفتاوى الظهيرية بسفينة  
 تروى بغير قائل من مذهبها لا يتفان الناس فيه ولم



بدخلها قبل لزومها ان شئت فسمها مهر مثلاً وان شئت  
 رضى به والتزمه وان شئت ابي فيفرق بينهما وان كان  
 قد دخلها فقلبه لها مهر مثلاً ولا يفرق بينهما لان  
 التقريب كان للمقصد عن صداق المثل وقد اقرضه  
 وصلى لها مهر مثلاً بالدخول انتهى ومنه يظهر ما في  
 عبارة المصنف رحمه الله تعالى من القصور **قوله** ولو  
 اختلفت من زوجهما على ما لا في اقرار المسألة في البسوط  
 قال واذا بلغت المدة مفسدة واختلفت من زوجها  
 بما جاز الخلع لان وقوع الطلاق في الخلع يعتمد وجود البسوط  
 وقد تحقق القول منها فكان الزوج علق طلاقها بسببها  
 الجعل فاذا اختلفت وقع الطلاق لوجود الشرط ولا يلزمها  
 المالك وان صارت مصلحة لايها التزمته المالك لا يوصف  
 هو مال ولا منفعة ظاهرة لها في ذلك فكان التطايع  
 جملها لصغيرة في هذا الحكم لا كالمريضة فان كان الزوج  
 طلقها تطليقة على ذلك فهو على رضىها لان وقوع  
 الطلاق كما بالنظر الصريح لا يوجب البينونة الا عند  
 وجوب البذل ولا يجب البذل هنا بخلاف ما اذا كان بلفظ  
 الخلع فانه يقتضي لفظ الخلع انتهى قال بعض الفضلاء  
 ظاهر الاطلاق ان المراد بالسفينة بلاء الحيد وشكك على  
 صحة تصرفات السفينة عند الامام رحمه الله تعالى عدم  
 لزوم المال للمخلعة فان عمل على ان المراد بالحيرة على  
 قولها كان ظاهراً لان الطلاق والتمكاح والخلع ناقضاتها  
 وعدم لزوم المال في الخلع لكون السفينة الحيد كالصبي  
 في الاحكام الاما استثنى **قوله** ولا يصح اقرار السفينة  
**اقول** يعني بالمال وظاهره انه لا فرق بين ان يكون  
 حيد عليه القاضي بالسفينة ولا وهذا اعلم على قول محمد

رحمه الله تعالى الذي يري الحيد على السفينة وان لم يحجر عليه القاضي  
 اما على قول الامام ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه فلا لانه  
 لا يري الحيد على السفينة وان كان على قول ابي يوسف رحمه الله  
 تعالى فلا لانه لا يصير السفينة محجوراً عليه بالسفينة عندها مال  
 يحجر عليه القاضي وفي مقطعات الفتاوى الظهيرية من  
 كتاب الحيد ولما اقر الحيد عليه انه اخذ ما لا يصلح بغير امره  
 واستهلكه لم يصدق على ذلك فان صلح سيد عما كان اقرب  
 فان كان اقرباً له عقاً اخذته وان اتكداً ان يكون حقاً لا يواخذ  
 به **قوله** لا الاشهاد عليه ابي على اقراره بالمال **قوله** واختلفوا  
 فيما اذا وقف ياذن القاضي الى امره في الفتاوى الظهيرية  
 وعن ابي بكر البجلي رحمه الله تعالى انه سئل عن محجور عليه  
 وقف صنفته له قال وقفه باطلا لان ياذن له القاضي  
 وقال ابي القاسم رحمه الله تعالى لا يجوز وقفه فيها فتياً  
 على قولها انتهى يعني وعلى قول الامام رحمه الله تعالى  
 يكون وقفه لانه لا يري الحيد بالسفينة **قوله** ضمنه ولم  
 يحجر عليه قال في الولوالية ولورفع الوصي المال الى اليتيم  
 بعد ما ادرك ولم يوصى منه رشتاً ثم شاع بعد ذلك فانه  
 ضامن لانه دفعه اليه من ليس له ان يدفع اليه انتهى وفي  
 الثانية يشتم ادراك مفسداً وهو في حيد وصيه وحجر عليه  
 القاضي ولم يحجر فامر وصيه ان يدفع اليه ماله فدفعه  
 اليه فضاء المال في يده ضمن وصيه لان دفع المال اليه مع  
 علمه انه مضيع تقضيح فوضمن وان كان صبياً غير مفسد  
 لم يدرك فدفع الوصي اليه مال واذن له في التجارة فضاء المال  
 في يده لا يضمن الوصي **قوله** لان الحيد ليس بقضا قال في الفتاوى  
 الظهيرية في تقليد ذلك لان قضا الاول كان في فصل مختلف



فيه وهذا اختلاف في نفس القضا اولان هذا الاول ليس  
بقضا لعدم المقضي له والمقضي عليه فينقد قضا الثاني  
**قوله** وينبغي تقديم بيته البقاء على السفة الى اخره قال بعض  
الفضلاء الصبي اذا بلغ حكم الشرع بتوجيه الخطاب اليه فالتا  
روا لما يقتضي الحجر عليه بخلاف من حكم القاضي بحجره لانه  
مع وجود البلوغ غضا بالظاهر بقاء الحجر ولم يوجد بعد الحجر  
من القاضي ما يقتضي خلافه لظاهر بقاء الحجر وانتهى وقال  
بعض الفضلاء لقال ان يقول ينبغي تقديم بيته الدلالة  
تثبت خلافا لا املا وخلاف الظاهر اذا لظاهر بقاء ما لان  
علي ما كان فكانت اكثر اثباتا وما كانت اكثر اثباتا ولي  
بالقبول **قوله** عند ذكره الى اخره متعلق بمعلق قوله في  
المحط اي لما ذكر في المحط عند ذكره في دليل اي يوسف  
رحمه الله تعالى وقوله علي ان السفة متعلق بقوله  
دليل **قوله** وبيته زوال السفة بشهادة الظاهر وهو  
كون العقل بمنفعة من السفة **قوله** الا اذا كان اجيرا قال  
بعض الفضلاء لا مفهومه انه لا يتعلق بكسبه ورفقته  
ولم يبين المصنف رحمه الله تعالى بماذا يتعلق ولما لم يرد  
تعلق بكسبه دون رفقته **قوله** كما في اشارة منية المفتي  
عبارتها استاجر عبدنا لبيع ويشترى جاز فلو حقه  
دين اخذ به المستاجر دون العبد انتهى قال بعض الفضلاء  
ولا يحتاج الى استثنائه اذ ليس بما دون بل كدليل للمعام  
ولا ايد من بيان تقييده بما يصح الاجارة كالمدة فافهم والسامع  
**كتاب** **الشفعة** **قوله**  
هي بيع في جميع الاحكام الا ان الفقر المجير يعني ان الاخذ  
بالشفعة لما كان تملكه كان شرا فاما اقتبست به

احكام الشرايينه وبين الماخوذ منه يابها كان او مشتريا كرجوع  
العهد وخيار الفدية والروية خلاصان الفقرات الشفعة لا  
يرجع به على الماخوذ منه لانه ليس بفار له لكونه ياخذها  
منه جبرا كذا هذا الذي ذكره ابن ابي شيبة في الاخذ بالشفعة  
اما اذا اخذها بغير قضا فلا يستقيم التقليل بما ذكره وسياتي  
الجواب عن ذلك **قوله** فاذا استحق المبيع قبل البناء **اقول**  
صواب العبارة فاذا استحق الماخوذ بالشفعة بعد البناء **قوله**  
فلا رجوع للمشتري الى اخره **اقول** صواب العبارة فلا  
رجوع للشفيع على الماخوذ منه يابها كان او مشتريا يعني  
بقية ما نقصه البناء بعد القلع بل بالثمن فقط في ظاهر  
الرواية يقر بان الماخوذ منه ليس بفار له سواء اخذها بقضا  
او غيره اما اذا اخذها بقضا فلا يجر على الدفع واما اذا  
اخذها بغير قضا فلا يستوي عنده حقه لانه ياخذ  
حق متقدما على البيع لكونه متقدما على الرخيل فالجبر  
وان لم يوجد حقيقة فهو موقوف وصلا واعتبارا وايضا  
عند الحق بقضا او غيره سواء من حيث الحكم كما في شرع  
تخصيص الجامع للمقاضي فخر الدين عثمان المازدي رحمه  
الله تعالى **قوله** كما لو هو بيله والمالك القديم واستلاد الاب  
**اقول** صواب العبارة ان يقال كما لو هو بيله وكاستلاد  
الاب والمالك القديم كما في تخصيص الجامع مع يمين الشفعة لا  
يرجع على الماخوذ منه كما لا يرجع الموهوب له على واهبه  
لو تلفت العين الموهوبة فاستحقها مستحق ففقد الموهوب  
له فانه لا يرجع على الواهب بشي والجامع مع عدم ضمان السلا  
في الصورتين وقوله وكاستلاد الاب نظيرتان لعدم رجوع  
الشفيع على الماخوذ منه يعني اذا استولى الاب جارية



ابنه ثم استحق لا يرجع على الابن بشي لعموما فيزور من  
 جهته وقوله والمالك القدر عطف على الاب فهو تقدير  
 ثالث للشفيع يعني لو اسرا كفار جارية واحرزوها بدارهم  
 فاستترها مسلم واحرزها او وقعت في يد احد من الفاتنين  
 فاصدوها للمالك القدر من المشتري بالثمن او من الفاتن  
 بالقيمة واستولدها فاقام رصدا بينة انهما مديرتة وادارها  
 فانه ياخذها لانيها لا يحتمل التقلب باسرو ولا بغيره ويرجع  
 بما اداه من الثمن والقيمة لا بما ضمنه من العقد وقيمة  
 الولد لان المأخوذ منه لم يفره سوا ما اذها يقضاه او غيره  
 كما مر تقديره **قوله** خلاف البايع يعني حيث يرجع المشتري  
 عليه بضمنان القدر لانه لا ملكه مخيرا لا فقد ضمن له  
 سلامة المبيع كانه قال انما ملكه هذا ليس لاحد فيه حق  
 فكانت عارا لاصقية فافتقر **قوله** فزوية المشتري ورضاه  
 بالبيع الى اخره قبل الصواب استقام لافا لعدم صحة  
 التقدير على ما قبله انتهى لا يقال انما يكون المتقدر  
 يكون للاستيفان وان كان قليلا في المانع من الجملة عليه  
 وتكون كلام المصنف رحمه الله تعالى صوابا لاننا نقول لما  
 كان المتبادر في امثال هذا المقام هو التقدير لا الاستيفان  
 مع عدم صحة التقدير حكايان الصواب سقوط الفاعل  
 ان القاسا قطرة في عبارة الصدر سليمان رحمه الله تعالى  
 في تلخيصها الجامع التي هي اصل ل عبارة المصنف رحمه  
 الله تعالى وقوله لا يظهر في حق المشتري يعني لو اشترى  
 رجلا را قد راها قبل الشراء فاخذها الشفيع منها ومن  
 البايع ولم يكن رايها فله ردها بخيار الروية وكذا لو اشترى  
 وبعها عيب وهو يعلم بالعيب او اطلع عليه بهذا الشراء او

البايع

البايع منه ثم اخذها الشفيع فانه يرد لها بالعيب لانه صار  
 مشتريا كما من البايع او من المشتري ان قبضها منه  
 ولو استترها صقية ثبتت له خيار الروية والرد الاول  
 بالعيب فكذلك لان لزوم العقد في حق المشتري الاول  
 لمعني يخصه لا يظهر في حق المشتري الثاني وهو الشفيع  
 كما لا يظهر الاجل الثاني للمشتري في حق الشفيع **قوله**  
 ويردها على البايع الى اخره اي يرد الشفيع الدار المقهورة  
 من المقام على البايع بخيار روية او عيب لا تسليم للمشتري  
 حتى لو ابدلت ياخذها بالبيع الذي كان بينه وبين البايع  
 ليس له ذلك كما لو ايق العبد المبيع قبل القبض وقسح  
 القاضي العقد ثم عاد من الاياق فالرد للمشتري اذ لا  
 سبيل له عليه **قوله** ودلت المسألة على الفسخ دون التحول  
 اي هذه المسألة وهي ان رويها لمشتري ورضاه بالبيع  
 لا يظهر في حق الشفيع على ان البيع الذي يجري بين البايع  
 والمشتري يفسخ ياخذ الشفيع الا ان حاز عقد المشتري  
 يتحول الى الشفيع وذلك لانه اذا اخذها من البايع فانت  
 باخذ القبض المستحق للمشتري عبالعقد فيفسخ كهلاك  
 المبيع ولهذا لا يثبت له الاجل ويثبت خيار الروية ولو  
 انتقل كان على عكسه كالوكيل مع الموكل ولا يمكن جعل  
 يد الشفيع نايبة عن المشتري في القبض لان حق الشفيع  
 مقدم وهو يقبضه لنفسه من غير تسليط من المشتري  
 بخلاف ما لو باعها للمشتري قبل القبض حيث يكون للمشتري  
 قابضه لان الثاني يقبض بتسليطه ولا يفوت قبض  
 الاول وان اخذها من المشتري لا يتحقق الفسخ لانه  
 لا يفوت بالاحد منها القبض المستحق لان الاستحقاق



لا يتبين به ان البايع لم يكن مالكا **قوله** وقال الاسيحي باي رحمه الله  
 تعالى الاصح هو التحول لان البيع لو انفسخ لبطلت الشفعة  
 لانها تنبني على وجوده **واجيب** بان الشفعة انما  
 لم تبطل مع كونه فسخا لان سبب وجودها قد وجد وهو زوال  
 ملك البايع فلا يبطل بالتناقص البيع والتحقيق انه اذا فسخ  
 بالشفعة انتقض البيع بالملك المباع والمشتري والملاك  
 الانتفاض بالتناقص في حق الاضافه الى المشتري وتقدر  
 هذا ان قول البايع يعتد به عند تضمن شئين احدهما ايجاب  
 البيع وهو بقوله يعت والى الثاني اضافة البيع للمشتري  
 منك فلا اخذ الشفع المبيع بغير الشفعة صار مقدما  
 للمشتري فكان تلك الاضافة الى المشتري انقطعت  
 الى الشفع وكان ذلك البيع اضعف الى الشفع به ان كان  
 مضافا الى المشتري فينقض في حق الاضافة الى مثاله  
 ما اذا ارسلنا ناسهم فتقدموا فاعطاه فاصابه به فان  
 الذي في نفسه لم يتبدل لكن الارسل الى الاول انقطعت  
 الثاني وسبب هذا الفسخ تقدر فتبطل المشتري وان كان  
 في حق الاضافة لتقدر انفسخ البيع في نفسه لان الشفعة  
 ينال عليه فلا بد من وجود اصل صحة الحكم بها فلم يتحول  
 المصلحة اليه وصير كانه هو المشتري وتكون الهدية  
 على البايع كذا حققه العلامة ابن الساعاتي رحمه الله تعالى  
 في شرحه على الجمع وهو قول صاحب الفسخ والتحول وهو تحقيق  
 بالقبول حقيقة **قوله** المعلوم لا يوضا لموهوم هو معنى قوله  
 الموهوم لا يوضا من المتحقق يعني ان الحق متى ثبت بيقين  
 لا يوضا الحق يتوهم بثبوت طلائ التاخير لطلاله من وجه  
 والثابت بيقين لا يجوز الاطاله بالشك **قوله** قلع عيني رجلي

الي

الي اخره كذا في الفسخ **والصواب** فقاعيني رجلي **قوله**  
 ولو صدر احد الشقيقتين الي اخره يعني لو صدر احد شقيقتي  
 دار وغاب الاخر قضى للحاضر بكماله لان حقه ثابت وصق  
 الفايض موهوم عماه لا يطلبه **قوله** ولا لبطلت الاجارة  
 الي اخره اي وان لم يجز البيع بطلت الاجارة ان ردها **قوله**  
 وفيه نظر لان عدم اجارة البيع لا يوجب بطلان الاجارة والذي  
 في العلل الحية ولو لم يجز البيع ولكن طلب الشفعة بطلت  
 الاجارة لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة ونص  
 عبارة الاول في الحية رجل اجر داره مدة معلومة ثم باعها  
 قبل مضي المدة والمستاجر شفعها فالبيع باطل بين البايع  
 والمشتري موقوف في حق المستاجر لقيام الاجارة فان  
 اياها المستاجر نفذ في حقه وقدر البايع على التسليم لانه  
 بطلت الاجارة وكان للمستاجر الشفعة لو وجود سببها  
 ولو لم يجز البيع ولكن طلب الشفعة بطلت الاجارة لانه  
 لا صحة للطلب اي بعد بطلان الاجارة انتهى وفي الفتية  
 ولو اجر دارا ثم باعها قبل مضي المدة الاجارة والمستاجر  
 شفعها نفذ في حق المتبايعين دون المستاجر وانما اجاره  
 المستاجر نفذ في حقه وله الشفعة ولو طلب الشفعة  
 قبل الاجارة بطلت الاجارة انتهى ومنه يتضح ما نظرنا  
 به في كلام المصنف رحمه الله تعالى وان الصواب ان طلبها  
 يعني الشفعة وقد سبق في هذه التصويبات لعلها لا يرد  
 وما قيل يعني اذا لم يجز البيع وطلب الشفعة بطلت الاجارة  
 لانه لا صحة لطلبها الا بعد بطلان الاجارة فمعنى ان ردها اي  
 طلب الشفعة حكما ان طلب الشفعة فيها بطلان الاجارة  
 انتهى كلاما مرسا **قوله** الاب اذا اشترى دارا لابنه اي



الصغير الذي اضره في الولول الجيرة رجل اشترى دارا لابنه الصغير  
 والاب شفعها فادان ياخذها بالشفعة كان له ذلك  
 لان الاب لم يشرى مال لابنه الصغير كغيره فكذا هذا  
 ومما اخذ بقوله اشترى فاذت بالشفعة ولو كان  
 مكان الاب وصيا يجب ان يكون الجواب فيه كالجواب في  
 الوصي مال اليتيم على قوله من يقول بملك الشراء فهو كالا  
 وعلى قوله من يقول لا يملك الشفعة ايضا كمن يقول اشترى  
 وطلب الشفعة ثم يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب  
 قضاة عن الصغير فنادى الوصي منه بالشفعة وسلم  
 التمن اليه ثم هو يسلم التمن الى الوصي ينتهي ومنه يعلم  
 ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى من الايجاز البالي  
 الا انما مع ما فيه من تفكيك الصبي ولا ينبغي مثله  
 بقا ان يقال ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في الاب والوصي  
 نعم الاول الجيرة مخالفا لما في شرح الجمع لابن الملك رحمه الله  
 تعالى حيث قال قيد يعني صاحب الجمع رحمه الله تعالى  
 بالاب لان الوصي لا يملك اخذها لنفسه اتفاقا قالان ذلك  
 بمنزلة الشراء لا يجوز للوصي ان يشتري مال اليتيم لنفسه  
 عند القيمة حيث قال قيد بقوله لابنه الصغير لانه لا  
 اشترى الاب لنفسه والصبي شفيعها فليس له  
 الاخذ بالشفعة اتفاقا انتهى وفي شرح الكفر للذي يلي  
 رحمه الله تعالى ما بها فذكره المصنف رحمه الله تعالى  
 نعم الاول الجيرة حيث قال ولو كان المشتري هو الاب  
 لنفسه كانت له ان ياخذها بالشفعة لابنه الصغير  
 لم يكن فيه ضرر ظاهر على الصغير انتهى **قول** ما  
 في الولول الجيرة وشرح الذي يلي رحمه الله تعالى رواية نوادر

اي

اي يوسف رحمه الله تعالى وهو لا يباين ما في الجمع وفي الفتاوى  
 الظهيرية اشترى الاب لنفسه دارا وولده الصغير شفيعها  
 كان للصغير اذا بلغ ان ياخذها بالشفعة **قول** اذا كانت  
 دار الشفع مملوكة لبعض المبيع الي اضره كالو باع رجل  
 ارضين وولده اضر ارض مملوكة لهذه الارضين للشفيع  
 ان ياخذ الارض التي تلاصق ارضه دون الاخرى وعليه  
 الفتوى كذا في البيازية وانما كان له الشفعة فيما لا يملكها  
 فقط لان السبب بحصه وان كان فيه تفريق الصفقة على  
 المشتري وهذا على المخالف ما لو اشترى بالشفعة دارين  
 احدهما بالشام والاخرى بالهراق وشفيعهما واحد ياخذ  
 او يتركهما لان في تفريق الصفقة على المشتري مع شمول  
 السبب لهما كذا في شرح الوهبانية لعبد البر بن الشحنة رحمه  
 الله تعالى والحجرات المملوكة هو الذي لكل منهما حائط على  
 حدة وليس بينهما حائطين مما لصفت المكات ولا التصاق  
 الحائطين **قول** الفتوى على جواز بيع دور مكة الشريفية  
 الحاضرة كذا في التجسس والمزيد والقنية وجامع المصنفات  
 وفي الملتقطات كذا شفعة في دور مكة الشريفية وبه  
 يفتي فقدا ضلقت الفتوى **واعلم** ان ما ذكر في وجوب  
 الشفعة فيها مبني على القول بان ارضها مملوكة لان مجرد  
 الشفعة فيها يوجب الشفعة كما نوهه عبارة الوهبانية  
 وقد ثبته عبد البر بن الشحنة رحمه الله تعالى في شرحها  
 على ذلك **قول** يصح الطلب من الوكيل بالشراء ان يبيع  
 الوكيل بشرا لدار اذا اشترى وقيض في الشفعة واراد  
 ان يطلب بالشفعة من الوكيل فهذا على وجهين ان لم  
 يسلم الوكيل الدار الى الموكلا مع وان سلم الدار الى الموكلا

ها



لا يصح الطلب من الوكيل ويتطل شفعته كما هو المختار والجواب  
في الوكيل مع الموكل كالجواب في البائع مع المشتري صح الطلب  
من البائع في الوصية الاولى ولم يصح في الثاني هو المختار  
هو الكلام في الطلب اما الكلام في التسليم فتسليم الشفعة  
من الوكيل صحيح سواء كان الدار في يده ام لم يكن والفرق  
ان الطلب للمتلبي والوكيل بعد التسليم ليس يخصم في  
والتسليم استقاط حق الشراء والشرا فاع بالوكيل  
في الولو الحية ومنه يتضح كلام المصنف رحمه الله تعالى  
سمع بالبائع في طريق مكة الشريفة الى اخذه المسالة في  
الولو الحية وعبارتها راجع علم بالشراء وهو في طريق مكة  
الشريفة وطلب طلب الموائمة وعجز عن طلب الاشياء  
بتفسيه فوكل وكلا بالطلب لطلب له الشفعة فان لم  
يطلب ومضى بطلت شفعته لانه قدر على الطلب الثاني  
بوكيله فان لم يجد من يوكله ووجد فيا يكتب كتابا  
يده فيوكل وكلا بالطلب بالكتاب فان لم يفعل ورضي  
بطلت شفعته لانه غير معذور فان لم يجد وكلا ولا في  
لم يتطل شفعته لانه معذور فيه انتهى ومنه يعلم ان  
كلام المصنف رحمه الله تعالى من الايجاز المحل والفي  
بالجيم فارسي معرب والجمع فيوجع كما في الصحيح **قوله**  
تسليم الجار مع الشريك صحيح الى اخذه **اقول** انما كان  
تسليم الجار مع وجود الشريك صحيحا لصحة طلب الشفعة  
مع وجوده وان لم يكن له حق الاخذ في الحال قال المولي  
علاء الدين الاسود رحمه الله تعالى في شرح الوقاية ان  
في كل موضع سلم الشريك الشفعة انما ثبت للجار حق  
الشفعة اذا كان الجار وطلب الشفعة حين سمع بالبائع

وان

وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما اذا طلب حتى سلم الشريك  
فلا شفعة له انتهى وقوله حتى لو سلم الشريك الى اخذه تفريع  
على صحة تسليم الجار مع وجود الشريك ووجه التفريع ان  
كان تسليمه مع وجود الشريك صحيحا لم يبق له حق الشفعة  
عند تسليم الشريك لسقوط طمعه بالتسليم فلم يكن له الا  
بالشفعة بعد ذلك وفي الفتنه في باب ما يتطل به حق  
الشفعة ولو كان للمبيع شريك وجار فسمعا البائع وطلب  
الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة للجار بل  
طلب الموائمة انتهى وفيها في باب طلب المستفوع للجار  
طلب الشفعة مع عينه الخليط فان حصل الخليط فهو  
اصح به وان لم يطلب الجار حتى حصل الخليط وسلم بطلت  
شفعته انتهى وفي الخليط اهم من الشريك فكل شريك  
خليط ولا عكس والخليط في حق المبيع شريك خاص كذا  
خط الفاضل القزويني رحمه الله تعالى ومن خطه نقلت  
انتهى وفي المسألة في شرح النافع الخليط والشريك  
يبيان عن معني واحد لا فرق بينهما من حيث اللفظ  
وفي الثامن عشر من المحطات ان الطلب واجب على الكل  
يعني الشريك والخليط والجار وان لم يتمكنوا من اخذه  
الا ترى ان الجار اذا لم يطلب الشفعة لمكان الشريك ثم  
سلم الشريك الشفعة لم يكن للجار شفعة انتهى وذكر  
البرازي رحمه الله تعالى نقلا عن المحمدي رحمه الله تعالى  
في ترتيب الشفعة الشريك في البيت ثم في الدار ثم في الشريك  
في الاساس ثم الشريك في الشرب ثم في الطريق ثم الجار الملازم  
وهو الذي لك منها حائط على حدة وليس بين الحائطين  
مراضيق المكان ولا لصاق الحائطين حتى لو كان بينهما



طريقنا قد فلا شفقة للجوار ولا شفقة للجوار المقابل اذا  
كانت المخلصا فدة وكتب الشفقة اذا كانت غير نافذة والشا  
في الطريق من الجوار قال مستأجرا رحمهم الله تعالى لم يرد به  
طريقا عما لا يراه غير ملوك لاهد وانما اراد به ما يكون في  
سكة غير نافذة انتهى وما الكلام فيها **قوله** سلام الشفقة  
على المشتري لا يبطلها هو المختار كما في الخلاصة لقوله صلى  
الله عليه وسلم من تكلم قبل السلام فلا تحبوه وفي  
الولوا الحية رجل اشترى عقارا فلقبه الشفيق واتفق  
الاب في الشفيق قبل ان يطلب الشفقة ان سأل على  
الاب تبطل الشفقة وان سلم على الابن لا تبطل لان الشفقة  
محتاج الي التسليم على الابن لانه هو المشتري لان مقام  
الكلام السلام غير محتاج الي السلام على الاب انتهى  
وفي الظهيرية ان الكلام قبل السلام مكره **قوله** الابا  
الهام من الشفيق يبطلها المسألة في الولوا الحية وعبارتها  
دار بيعت فقال الشفيق ابرينا من كل خصومة كقولنا  
فعله وهو لا يعلم انه وجبت له قبلها شفقة لا شفقة له  
في الحق وله الشفقة فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى  
اذا كان حاله لو علم بذلك لم يبرها اما الاول فلانه ابطال واما  
الثاني فلانه لم يرض به الا بطلان ونظير هذا ما لو قال  
رجل لا ضرا علي في حل ولم يبين ما له قبله فهل في حل  
يسير في حل ولا يبقى له قبله شيء في القضا ويبقى فيما  
بينه وبين الله سبحانه وتعالى اذا كان حاله لو علم بذلك  
الحق لم يبره منه انتهى **قوله** يشك عليه ما في الظهير  
انهم اذا قالوا لم اجد بالثمن الى ثلاثة ايام وانما يبري عن الشفقة  
فلم يجي بالثمن الى الوقت الذي وقت ذكره بن رسم رحمه

الله تعالى عن محمد رحمه الله تعالى انه يبطل شفقتة  
وقال عامة المستأجر رحمهم الله تعالى لا تبطل شفقتة  
وهو الصحيح لان الشفقة متى ثبتت بطلب الموائمة  
وتقرر تبطل الاسم لا تبطل ما لم يسلم بلسانه انتهى وهو  
مدرج في انها لا تبطل بالابن الخاص على ما هو الصحيح  
في الابا القام احري ان لا تبطل **قوله** كذا في الولوا الحية وفيه  
نظرا **قوله** ظاهر ان قوله وفيه نظره من كلامه لامن  
كلام الولوا الحية رحمه الله تعالى وليس كذلك هو من كلامه  
وبين وجه النظر بان المشتري اذا بين في الدار المشفوعة  
بنا كان للشفيق ان يتفرض البناء ويأخذ الدار ولا يطويه  
ما زاد فيها انتهى **قوله** الشفيق الى ان اضر الطلب الي  
افره **قوله** يفهم منه انه لو لم يخف واضرانه  
تبطل شفقتة وليس كذلك لما تقدم ان الشفقة  
لا تبطل بيا حذر طلب التملك عند الامام رحمه الله تعالى  
مطلقا وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الهداية  
والحاشي ان الحق امني ثبت واستقر يعني بطلب الموائمة  
والتقدير لا يسقط الا باسقاطه وهو التصريح بلسانه كسائة  
الحقوق وعند ابن يوسف رحمه الله تعالى تسقط بتركه المأكمة  
والمرافعة الى القاضي مع القدرة على ذلك لانه دليل الاعراض  
والسليم كما في تاضي الطليبين الاولين وعند محمد رحمه الله  
تعالى ان كان التاضي دون شهرا لا تبطل لان الشهر اذني  
للاما ر وما روي انما هل كذا في التراضي ثبوت نقله عن جامع  
الفتاوى الشفيق اذا اشرك المخاصم في القضي في زمان يقدر  
على المخاصمة بطلت ولم يوقت وقتا انتهى الا انه خلاف  
ظاهر المذهب وخلاف ما عليه الفتوى **قوله** انه ذكر  
في البزارية انه لم يذكر في الكتب ان من لا يبري للشفقة بالجوار



اذا ما الى ما لم يراه وطلبها قبل لا يقضي له لانه يزعم بطلان  
دعواه وقيل يقضي لان الحكم يري وجوبها وقيل يقال له  
تعتقد وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان قال لا لا يقضي له  
كلامه قال الخواصي رحمه الله تعالى وهذا صحيح الا ان ذلكم  
ذكر بعد كلامه لو قضى حقي لشفعوني بالجوارز هل يحل له  
باطنا فيه وجهان ذكرهما في الوسيط انتهى وفي الفتاوى  
الظهيرية شفيهان جائزا مذهبنا غايب في اصل الحاضر  
المستدري الي قاض لا يري الشفعة بالجوارز فقال القاض  
له لا اشفعك وقال لا بطلت شفعتك ثم قدما الشفع (الام)  
وضاير المستدري الي قاض يري الشفعة بالجوارز فان  
يقضي له جميع الدار وان طلب الاول الفضا من هذا القاض  
قال القاض لا يقضي له بشيء ولم يكد الوطلب من القاض  
اصفاره فامتنع قاض المسألة في الولد الحية وعبارته  
رصد له شفعة عند القاض يقدمه الي السلطان الذي  
يولي القضاء وان كانت شفعته عند السلطان فامتنع  
القاضي منها اصفاره فهو على شفعته لان هذا عند  
قوله السقودي اذا سمع بالبيع الى اخره قال بعض الفضلاء  
من هؤلاء اليهودي اذا طلب الى مجلس الشرع للدعوى  
عليه لا يكون سبب عدم اصفاره بل يكون يترك  
سببه ويحضر الى الشرع وهي تقع كثيرا انتهى **قول**  
تقييد المصنف رحمه الله تعالى باليهودي الظاهر ان  
يقال ان في وعليه وليس لاحد عند في حق النصراني وان  
كان النصراني يدينون ترك الاعمال يوما الا اذا سمع  
يوما الا اذا بالشقوة ولا يطلب بطلان شفعته ونكتة  
تخصيص اليهودي بالذكر ان اليهودي يوافق عن الاعمال يوم  
السبت ولم تنه النصارى عن الاعمال يوم الاحد لكنه

الخطي

التي نسخ في مشرنا **قوله** تعليق ابطالها بالشرط جائز قال في  
منية المفتي حجة لوقال سلمت اليك الشفعة ان كنت اشتر  
لنفسك فاذا اشتراه لعنده فله الشفعة لانه اسقاط محض  
انتهى وفي الثانية قال الشفع ان لم ارجع باليمن الي ثلاثة  
ايام فان ابري من الشفعة ولم يجي باليمن الي ثلاثة  
ايام ذكر بن رستم رحمه الله تعالى عن محمد رحمه الله تعالى  
انه يبطل شفعته لان تسليم الشفعة اسقاط محض يصح  
تعلقها بالشرط وقال بعض المشايخ لا يبطل شفعته وهو  
الصحيح لان الشفعة متى ثبتت بطلب الموائمة والاشهاد  
تأكدت ولا يبطل ما لم يسلم اليها انتهى وهو معارض لما  
في منية المفتي قال بعض الفضلاء ويكفي ان يقال لا مفاضة  
بين منية المفتي والثانية لجواز حملها في المنية على ابطالها  
فقد شوبها وتقدر بها بطلب الموائمة والاشهاد وحملها  
في الثانية على ابطالها بعد شوبها وتقدر بها بالطلبين  
كما يفيد قوله في الثانية لان الشفعة متى ثبتت الي اخره  
فقول بعض الفضلاء والمفهوم عدم صحة تعليق تسليم  
الشفعة بالشرط مطلقا اي سواء كان قبل طلب المفا  
والاشهاد او بعد مستدلا بكلام الثانية فيه نظرفان  
كلام الثانية يفيد انه قبل طلب الموائمة والاشهاد يصح  
تعلق ابطالها بالمفهوم معتبر في عبارة الكتب كما في  
انقع الوسايل في بحث الاستبدال حيث قال ان مفهوما  
الضمان حجة بقول ان يقال يرد على كون تسليم الشفعة  
اسقاط محض مسألة وهي ما ذكر السررسي رحمه الله  
تعالى في باب الصلح من الحنايات في كتاب الصلح من  
المسوط ان القضاة لا يصح تعليق ابطاله بالشرط فلا  
يحمل الامانة الي الوقت وان كان اسقاطا محضا وهذا

شبه



لا يريد من عليه القصاص ولو اكره على إسقاط الشفعة  
 فإسقاط لا يبطل حقه في الشفعة وهذا تبين ان تسليم  
 الشفعة ليس بإسقاط محض لانه لو كان إسقاطا محضا  
 لصح مع الكراه اعني اباها مات الاسقاطات والمسالة  
 في الكراه المبسوط انتهى **واعلم انه** ذكر في الهداية ان  
 إسقاط الشفعة لا يتعلق بالجائز من الشرط في الفاسد  
 اولى ونظريه الاتفاق في رعه الله تعالى فليراجع **قوله**  
 انكر المشتري طلب الشفعة الى قوله فاقول قوله  
**اقول** في الدرر والقرى ما يخالفه فانه ذكر ان القول  
 قول الشفع بيمينه انه طلب حصة علم بالبيع والبيعة  
 بيعة المشتري وكذا في الثانية فليراجع ما هو المذهب  
**قوله** حلف على غفلة العلم يعني اذا فكر طلب الموانث اما اذا  
 انكر طلبه التفتير فحلف على اليأس لا صاطة العلم به  
 كما في شرح النقاية للعلامة محمد القهستاني رعه الله تعالى  
**قوله** وفي منظومة بن وهبان رعه الله تعالى صلافة  
 حيث قال ما مضاه لواردا الشفع ان يحلف المشتري  
 بالله تعالى ما اراد ابطا شفعتي بالبيع الا ولم يكن  
 له ذلك قال بعض الفضلاء ما في الوهبانية اولى من  
 جهة الفقهاء منهم قالوا كل موضع لواقربه لا يلزمه شيء  
 لو انكره لا يحلف وهذا اقرب بالحكمة لعدم ثبوتها ابتداء  
 لا يلزمه شيء فلا يحلف وفي التجنيس والمزيد لو اراد الشفع  
 ان يحلف المشتري بالله تعالى ان البيع الا واما كان تلجئة  
 كما كان ذلك لانه ارعى عليه معنى لواقربه لزمه وهو  
 خصم قال وهو ثاب ويلم ما ذكر في كتاب الشفعة انه اذا  
 اراد الاستحلاف لم يرد ابطال الشفعة كان له ذلك  
 اذا اراد ان البيع تلجئة وفي الثانية بعد سر رحلة من  
 الحيل

الحيل المبطله لها واذا اراد الشفع ان يحلف المشتري او  
 البائع بالله تعالى ما اراد ابطال الشفعة لم يكن له ذلك  
 لانه يدعي شيئا لواقربه لا يلزمه شيء ومثله في الاول الجبة  
 والحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا يكره عند ابو يوسف رعه  
 الله تعالى وعلى قوله الفتوى كما في الدرر والقرى هذا وقد  
 ذكر في الفتاوى الظهيرية رجل اشترى عقارا لا يدرهم  
 حذافا وانفق البائعين انهم لا يعلمون مقدار الدارهم وقد  
 هلكت في يد البائع بعد التقاض والشفعة كيف يفعل  
 بما لا يخفى في الاما من غير ان يكره رعه الله تعالى ياخذ  
 الدار بالشفعة ثم يعطي الثمن على رعه الا اذا ثبت الشفعة  
 زيادة على ما في المصنفات فانه ذكر  
 من جملة الحيل المسقطه للشفعة ان يشتري الدار  
 بيمين مجهول او يشتري بعضها بيمين معلوم وبعضها  
 بيمين مجهول ثم يسهل ملكه من مساعدا انتهى وفي الدرر  
 والقرى من جملة الحيل ان يجعل الثمن مجهولا عند الشفعة  
 وقال ان جهالة الثمن عند احد الشفعين من الاخذ  
 انتهى فليتا مل عند الفتوى والقضا كن ما في المصنفات  
 والدرر والقرى وفيه ولا يمارضه ما في الظهيرية بلان ما  
 في الشروع مقدم على ما في الفتاوى ولا يمارضه  
 خصوصاً اذا لم يوصف فيها على الفتوى كما في اتقوا الوسائل  
 قال بعض الفضلاء وبه يعلم ان ما يفعله لقضاء في ذاتها  
 من ان المشتري يضيف الى الثمن طائفا مجهولا للوزن والقيمة  
 ويبطلون بذلك شفعة الشفع صحيح معتبر لا كما زعم  
 بعض الفضلاء من غير صحيح مما كان في الفتاوى والظهيرية  
**واعلم انه** ذكر في النزارية انه لا اصله لاسقاط الحيل وكلنا  
 كثيرا فلم نجدها **قوله** اشترى الاب لابنه الصغير الى قوله

ما



قال قول قول الاب بلا عيبين المسألة في الثانية وعبارته  
 رجل اشترى دارا لابنه الصغير فاراد الشفع ان  
 ياخذ الشفعة واختلف الاب مع الشفع في الثمن  
 كان القول قول الاب لانه يؤكد صحة التملك بما ادعى  
 من الثمن ولا عيب على الاب لان قابلية الاستحلاف  
 الاقدار لولا قدر الاب بما ادعى الشفع لايصح اقراره على  
 الصغير فهو هبة بعض الثمن اليه في الثانية وعبارته  
 رجل اشترى ارضا بماية وقبضها اليها وصدق الشفع  
 وطلب الشفعة فوسلها اليه المشتري بماية ثمان  
 اشترى نقد الثمن لليافع وذهب له اليافع منها  
 خمسة دراهم بعد ما اقدام بماية درهم فقل الشفع  
 بالهبة ليس له ان يسترد من المشتري قدر ما مضى  
 عنه اليافع ما بعد قبض الثمن هبة اليه فليس له  
 يطالب هو عليه مبداءا وكان يذهب له ما لا اضره  
 ومنه يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى من  
 الايجاز البالغ صلا لا فان بقي ان يقال فيهم هذا التقييد  
 بهبة اليه ان هبة كل الثمن لا تظهر في حق الشفع  
 فهذا ياخذ الشفع بالثمن الذي سمي قبل الهبة او  
 بالقيمة علم اري في ذلك فعلا صيركا وفي الظهيرة  
 نقلا عن الجامع الاصغر اذا اشترى بالثمن درهم دارا  
 ثم يصدق بها على المشتري ياخذها الشفع بالقيمة  
 الا ان يكون قبض الثمن كله ثم يصدق عليها ثمنها  
 فلي قياسي هذا يقال ان يذهب كل الثمن قبل  
 القبض ياخذ الشفع بالقيمة والا ياخذ كل الثمن <sup>قوله</sup>  
 خط الوكيل بالبيع لا يلحق الحاضر المسألة في الثانية  
 وعبارته ياخذ الدار بالثمن درهم ثمان الوكيل خط

المشتري

المشتري مائة درهم من الثمن صح خطه ويضمن قدر الخط  
 للامر ويبرأ المشتري عن مائة درهم وبأخذ الشفع  
 الدار بجميع الثمن لان خط الكل لا يلحق ياخذ العقد  
 انتهى ومنه يعلم ان المبادر خط الوكيل يقض الثمن اهو  
 الذي يفترق فيه حال بيت الوكيل واموكلا ما خط الكل  
 فلا يفترق فيه الحال قال في الجمع وشرحه لا ينال الملك  
 رحمه الله تعالى ولو خط اليافع عن المشتري يضمن  
 الثمن منقطه عن الشفع وقال الامام السني في  
 حيا لله تعالى عن خط الوكيل على الشفع الثمن  
 المسمى وهذا الخلاف فرع الخلاف في ان الخط لا يلحق  
 عندنا ياخذ العقد بمل هبة للمشتري وعندنا لا يلحق  
 ولو خط اليافع كل الثمن لم يسقط ولا يلحق ذلك ياخذ  
 العقد اتفاقا لانه لو اختلف صار بينا ثمن انتهى ولا  
 شك في عدم الناق خط الوكيل على صفة خطه لا  
 تضمن الوكيل جعل الخط كانه هبة فيبدأ ثمن الوكيل  
 حتى كانه وذهب ذلك القدر من ماله وهذا الاعتبار  
 قلنا لا يلحق فلا يظهر في حق الشفع <sup>قوله</sup> وعوي  
 في رتبة الدار وشفقة فيها اليافضة المسألة في الفتاوى  
 الظهيرية وعبارتها ولو بيعت دارا بدار رجل  
 وهو شفقة وهو يبيع ان رتبة الدار المبيعة له  
 فتاوى انما اذا ادعى رقبته يتطلد شفقة وان ادعى  
 الشفعة فيها يتطلد عوايه في الرتبة فيقول هذه  
 الدار داري وان ادعى رقبته فان وصلت اليها والا  
 انما على شفقتي ان الجملة كلامه ولا يتحقق السكوت  
 عن طلب الشفعة وان ادركت الصغيرة وثبت لها  
 حيا البوع وثبت لها شفقة فطلب الشفعة واختار



نفسها بان قال طلبية الشفعة واقتدت بنفسي او قالت بالملك  
يجوز بالا ولعنهما ويطلب الثاني لانها قادرة على العنان بينهما  
بان تقول لطلبها جميعا الشفعة والخيار فاذا فرغت صح الاول  
ويطلب الثاني **قوله** استولى الشفع على بلا قضا الي اضره  
قال بعض الفضلاء يوقد من هذا وجوب التقريب وعدمه  
فاذا استولى على الدار المشفوعة بملكه لكنه عتد بقوله عالم  
لا يلزمه التقدير لعدم الظلم **قوله** في هذه المسألة تق  
لا تخو قالوا لا يثبت الملك للشفيع الا بعد الاخذ بالتراضي وبعد  
قضا القاضي وقد صرحوا بانه قبل وجود اصددهم لا يثبت  
له شيء من احكام الملك حتي لا تورث عنه اذامات في هذه  
الحالة ويطلب شفعته اذ باع داره التي يشفع بها ولو بهن  
دار بينهما في هذه الحالة لا يستحقها بالشفعة فلهذا ملكه  
فيها واذا كان لا يثبت الا باصددها فاستلوه عليها بغير  
قوله العالم استلوا علي غير ملكه فتكون ظاهرا لا تخفى واذا  
اعتبر مجرد استقذارها فهو موجودا لا يشهد كما صرحوا به  
فلا يتوقف ذلك علي قوله العالم ولا علي قوله القاضي والاعلي  
الاخذ بالذي كما هو ظاهر فتأمل **قوله** اشياء علي عدد الروس  
اي تقسم علي عدد الروس لا علي قدر الانبياء وقد نقلها  
في اقيان وزدت علي ما في المنققات ثلاثة فقلت  
ان التقاسم في الروس يكون في سبع لهن علي عقود نظام  
في مساحة مع شفعة ونوايبه ان من هو اجرة القسام  
وكذلك ما يدعى من الشغل التي تخشى بها فرق وطرق كدام  
وكذا عاقلة وقد سمعنا الذي يحذر تما لا فاضل الاعلام  
**قوله** العاقلة يعني الدية قال الفخري والي رحمه الله تعالى في شرح  
تلخيص الجامع للخلاطي ما نصه ترك الفوت والحفظ سب  
في التقسيم دون العوض والشفع والمال لفظا لا امرا له  
واقوي

واقوي الملكيا لمكتنعا اذا وصحرا او عيدا فتبلا في مكان مملوك  
قسمت القيمة او الدية علي عدد الملاك دون قدر الملاك اذ  
العلة ترجح بالقوة لا بالكثر كما في الشفعة فتكون علي  
عاقلة كل واحد قسطه ثلاث سنين من يوم الحكم ثم  
الكنة التي بالشرع حال كون الانساب عظاما فادوم  
قتيل في محلة او مسجد فتقسم الدية علي من قسمت اليه  
المحلة او المسجد ثلاث قبائل بان كانت امدى القبايل  
مثلا بكربن وايل وهم عشرون رجلا والقبيلة الاخرى  
قيس وهم ثلاثون رجلا والقبيلة الاخرى عثمانيون  
رجلا فوجد في مسجدهم او محلتهم قتيلا كانت الدية  
عليهم ثلاثا بعدد القبايل علي كل قبيلة ثلث الدية  
دون عدد الروس عكس الاول فان ثمة تقسم علي  
عدد الروس دون القبايل وانما قسمت هنا بعدد  
القبايل دون الروس وخالف كنه التدبير يعني ان  
هذا الضمان بسبب ترك الفوت والحفظ كما ذكرنا  
والحفظ يكون بحكم التدبير والقيام بمصالح الموضع وكل  
واحد يوازي الاخر في ذلك اذا كانا في الاحتياط سوا  
من غير اعتبار قلة او كثرة منهم ولذا لو كان من  
امدي القبايل واحد ليس معه غيره وانما حفظ  
معهم بالمسجد والمحلة كانت ثلث الدية علي ما قلته  
والثلاثان علي عاقلة القبيلتين الباقيتين انتهى  
ومنه يستفاد تقييد ما اطلقه المصنف رحمه الله تعالى  
عما اذا كان وجوب الدية باعتبار ملكة الملك فالحفظ  
فان اكثر الكتب خالية عنه **قلت** وعلي كون العقل  
يعني الدية استحسن الفاضل الدما ميري رحمه الله تعالى



في شرح المقني قول الشيخ جمال الدين بن مائة رحمه الله تعالى :  
 : واصلوا الى السحر الذي في جفونه وان كنت ادري انه جالبيقي  
 : وارضى بان امضي قتيلا كما مضى جلا فودعنيون ليلي ولا عقل  
**قوله** والشفعة بيني والشفعة تثبت عندنا على عدد روس  
 الشفعا وعند الامام الساف في رضي الله تعالى عنه على فلا  
 بينهما مضموم مثلا فلان دار بين ثلاثة قبائع صاحب الشفعة  
 نصيبه قضي بالشفعة بين الاخرين اثلاثا عنده على  
 قدر ملكها ونصفين عندنا على قدر روسها وان باع  
 صاحب الثلث نصيبه تكون الشفعة بينه ارباعا عنده  
 وان باع صاحب الشوك نصيبه يكون الشفعة بينهما ارباعا  
 لصاحب الثلث صاحبها ولو صاحب النصف ثلاثا الفاس  
 كذا في المصنف في امان الشفعة من هراق الملك فتثبت  
 بقوه ولنا ان سبب طرا لوقليل الملك ككثيره ولهذا  
 لقوا بقدر صاحب القليل فله كل الشفعة بخلاف البرج  
 والكسب الا انها من ثبات الملك فيكونان بقدره  
**اعلم** ان كلامنا الشفعا قبل القضا بالشفعة لهم  
 مستحقه جميع الدار المشفوعة والقسمة بينهم للمراعاة  
 فينبغي ان يطلب كذلك حتى لو طلب واحد منهم بهما  
 بطلت شفعتهم عند محمد رحمه الله تعالى كما سيجي في  
 شرح جامع الملك **قوله** وامر القبا ميعني تكونا على  
 عدد الروس وهذا عند الامام ابي حنيفة رضي الله  
 تعالى عنه وعندها على عدد الانبياء هما ان هذه مونة  
 كعتهم بسبب الملك فتقدر بقدر الملك وان عمل القبا  
 لصاحب القليل والكثير واقوى بصفة واحدة وهي بين  
 الانبياء وصاحب القليل والكثير في ذلك سواء اذا استوا

كان الاجر عليهم على السواك في الاولوية من كتاب  
 القسمة وفي ضمانه الاجل رحمه الله تعالى للاستاجد على  
 قسمة طعام بينهما ما كايلا فالاجر بالكيل والنقل على  
 فلا الانبياء انتهى ومنه يستفاد تعيين كلام المصنف  
 رحمه الله تعالى بتسمية التقدين وفيها اهل بلده استا  
 رجلا لذهب الحي السلطان فيرفع امرهم ووقفتوا  
 لموتيا فالاجر على اهل البلد على قدر ما فهم  
 في ذلك **قوله** والطريق اذا اختلفوا فيه **قوله** لم  
 يزد بالطريق هنا طريقا عاما لانه غير ملوك لاصد وانما  
 الارضية ما يكون في سكة غيرنا فذرة والطريق مما يذكر  
 ويثبت كما في مستطومة المونثا السماعية لابن الحاج  
 رحمه الله تعالى **واعلم** ان مثل الطريق ساحة الدار  
 اذا اختلفوا فيها تكون بينهم على الروس فاذا بيت  
 من دار كذا هيوت منها لا استواي في استواها وهو  
 المدور فيها والسوحي وكسر الخطب ووضع الاستقة وكحو  
 ذلك مضارت تقيد الطريق بخلاف الشرب اذا تنازع فيه  
 فانه يقسم بينهم بقدر ارضيها لان الشرب محتاج اليه  
 لا لمسقي الارض فعند كثرة الارض تكثر الحاجة اليه  
 بكذا في الدرر والنفوس هذا وقد بقي مسايل تكون القسمة  
 فيها على عدد زيادة على ما ذكرناه في نظننا المتقدم  
 منها ما في فتاوي شيخ مشايخنا الشمس الحلواني رحمه  
 الله تعالى وهي ان الصيافة التي حيرت العامة بها في  
 الاوقاف تقسم على عدد الروس لا على قدر الوظائف  
 انتهى ومنها ما افني به شيخنا رحمه الله تعالى بقا المشايخ  
 رحمه الله تعالى وهي الحلوات الذي حيرت به العامة

جروا



فبالاوقاف يقسم على عدد الروس على قدر العطايا ولا يخفى  
به الناظر كما هو واقع الان بل هو كواحد من المسحقين  
ومنها ما ذكره العلامة محمد القصباني رحمه الله تعالى في  
شرح النقاية حيث قال لو قتل صيد الحرم جاز الان  
فعلى كل مصنف عتيقة وينبغي ان يقسم على عدد الروس  
اذا قتله جماعة انتهى وقد بقي شيء من الايجاز في الان والله

### كتاب القسمة

وفرع عليها الولوالجي رحمه الله تعالى **اقول** عبارة  
الولوالجي رحمه الله تعالى السلطان اذا غر ما هلك قرية  
فأرادوا القسمة قال بعضهم تقسم على قدر الاملاك  
وقال بعضهم تقسم على الروس وقال بعضهم ينظر فان  
كانت لتخصيص الاملاك قسمت على قدر الاملاك لانها  
موتة الملك فصارت لموتة صعد النهر وان كانت لتخصيص  
الابدان قسمت على قدر الروس التي يتصرف بها الاموات  
الراس والاسكن على النساء والصبيان لانها لا تقسم لهم  
انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى قال  
بعض الفضلاء الواقفي بلادنا هذا الفوارق من النساء  
على درهمين والذي يظهر ان وصولهن عند طلاق الطلب  
تأمل انتهى يعني ان المطلق يجري على اطلاقه حتى يرد  
ما يخصه اما لو خصص السلطان هذا الفوارق بالرجال  
فلا يرضى **قوله** وان تقسم على الاقوال الى اخره **اقول** يفهم  
منه انه اذا لم يتفقوا على الاقوال لا يكون كذلك وبه صدر  
الزاهد رحمه الله تعالى في حاوية حيث قال اشرفت  
السفينة على الفرق قال في بعضهم صنطة غيره حتى  
خفت بضمن قيمتها في تلك الحالة انتهى قال بعض الفضلاء  
في كلامه فان الذي ماله فلا شيء عليه وان الذي ماله غيره

منه

منه ويقسم من انما سمي على القابض الذي له مال فيها ولا  
يأذن بالاقبال فلو اذن به بان قال اذا تحققت هذه الحالة  
قالوا اعتبر اذنه وحيث بان يفيد كلام قاري الهداية رحمه  
الله تعالى بما اذا قصد حفظ النفس خاصة كما يفهم من  
تقليده اما اذا قصد حفظ الامتعة فقط كما اذا لم يخش  
على النفس وخشي على الامتعة بان كان الموضع لا يقرق  
فيه النفس وتلف فيه الامتعة فهي على قدر الاموال  
لا على النفس واذا خشي على النفس والاموال فالقوا  
بعد الاتفاق لحفظها فهي على قدر الاموال والنفس من  
كان غايها اذن بالاقبال اذ وقع ذلكا غير ماله للنفس ومن  
كان حاميها ماله اعتبر ما هو بنفسه ومن كان بنفسه  
فقط اعتبر بنفسه فقط ولم اري هذا الخبر يرفعه ويكن  
اخذته من التقليل فاما ما وفي كتب الشافعية رحمهم  
الله تعالى يجوز عند هيجان البحر وضوح الفرق القابض  
متاع السفينة في البحر لسلامة الادبي المحترمان تقب  
لرفع الفرق ويحرم القابض العبيد للامداد والدواب لظلالا روح  
له واذا قصر من له الاقاضي حصل الفرق عمي ولم  
يضمن ويحرم القابض المال بلا خوف فان الذي ماله او مال  
غيره بان ينظر بضمنه او بلا اذنه بضمنه انتهى قال بعض  
الفضلاء وقوا عند الاثاب **قوله** الهيئة الفاسدة لا تقيد  
الملك بالقبض **اقول** الذي في الفتنه والميزان بها  
تقيد الملك بالقبض ولم اقف على ما ذكره المصنف رحمه  
الله تعالى في محله انه ظفر بذلك وهو ثقة في النقل وحيد  
على اختلاف الرواية في المسألة كنت ذكر شيخ الاسلام  
الشيخ محمد بن عبد الله الفري صاحب كتاب تنوير الاضياء  
رحمه الله تعالى انه لم يطالع عليها فيملا ان لا وقعت زائدة



سهو امت قلم الناسخ الاول ولله بقائي در القليل رحمه الله تعالى  
 لكن تخشى البديع سرى سره ووظن السهو وسهو القيص  
 هذا وقد ذكر في المذخير طائفة القسمة تفيد الملكيا حدا شيئا  
 اربعة القسمة وقضا القاضى والفرعة وتوكيد رجلين  
 كل من المقتسمين بينهما **قوله** وهي يتطل بالشروط والفا  
**اقول** في القنية في باب ما يجوز من القسمة اقتسم كالا  
 عليان يكون لاهد هما مق وصنع الخذوع علي ما يطوق في  
 نصب صاحبها للمقامل وفي الكدم عليان يكون  
 لاهد هما قدر الاغصان الشجر علي نصب صاحبها لا يجوز  
 يعني لعدم التماثل ثم قال كل قسمة علي شرط هية او مدة  
 او بيع من المفسوما وغيره فاسدة يعني لان في القسمة  
 معنى المبادلة والبيع فتكون صفقة في صفقة وكذلك  
 شرأ علي شرط قسمة فهو باطل يعني لان في صفقة  
 في صفقة والقسمة عليان يزيد شيئا معروفا جاز كالزكاة  
 في المبيع والتمت انتهى ومنه يعلم ان ليس كل شرط فاسد  
 بقسدها فليحفظ **قوله** يجوز بنا المسجد في الطريق القام  
 اليه قوله المشتركان انا انهد ما **اقول** لا محذور هذه المسائل  
 هناك هو ظاهر **قوله** المشتركان انا انهد ما الحاضر قال بعض  
 الفضلاء يستثنى من ذلك مسألة وهي جدار بين يمين  
 صيف سقوط علي ان في تركه ضررا عليهما ولهما وصيان  
 فابى امدى العارة فانه يجبر الا بى ان يبنى مع صاحبه  
 وليس هناك با اصلا لما لكين لان ثمة الا بى رضي للقول  
 الصبر عليه فلا يجبر اما هنا اراد بالوصي ارضا للضرر  
 علي الصغير فيجبر علي ان يرم مع صاحبه كما في الثانية  
**اقول** غير خاف ان كلام المصنف رحمه الله تعالى في المالكة  
 لا فيما يعم المالكة وغيرهما صحتي بما الاستثنا المذكور وقال

بعض

بعضنا فضلا ويجب ان يكون الوقف كما لا يسم فاذ كان  
 الدار مشتركة بين وقفين احتا صتا الي مرمة فالا واحد  
 الناظرين العارة وارجح الاض جبر علي التوير من مال الوقف  
 وقد صار رت حادثة الفتوى **قوله** فانما حمله القسمة لا جبر  
 وقسم الي اضطاري بطلب امدى لان امتنع اطلق المصنف  
 رحمه الله تعالى في عدم الجبر فيما لا يحتمل القسمة فشملها  
 اذا انهدم كله وصار صيدا او بقي منه شيء وصدر في الخلاصة  
 بانه اذا بقي منه شيء يجبر واما اذا لم يبق منه شيء وصار  
 صيدا لا يجبر وعبار تعطافوة او عام مشترك انهدم  
 والجبر الشريك يجبر هذا اذا بقي شيء اما اذا انهدم الكل وصار  
 صيدا لا يجبر وان كان الشريك مفسرا بقا لله انفق حتى يكون  
 كدنيا علي الشريك انتهى ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى  
 حكم الحرث اذا كان بين شريكين فابى امدى ان يسقيه  
 هل يجبر ام لا قال في الخلاصة والحرث اذا كان بين شريكين  
 فابى امدى ان يسقيه يجبر وفي ادب القاضى من الفتاوى  
 لا يجبر **قوله** يقال له اسقه وانفق ثم ارجع في حصته نصف  
 ما انفق انتهى قال بعض الفضلاء وهذه العارة تفيد ان  
 الجبر لا يكون بالرجوع بنصف ما انفق بل بشي اخر كالضرر  
 والجبر مثلا وقد فسر صاحب الخلاصة رحمه الله تعالى  
 نفسه الجبر في موضع اخر بانه امدى القاضى بان يتحقق  
 يرجع بنصف ما انفق فتأمل **قوله** بين امدى ابقير اذن  
 الاضرا لاضرره **اقول** يذاكافي قاري الهداية رحمه  
 الله تعالى والمصنف رحمه الله تعالى يتفاله **قوله** يفيد ان  
 الاضرا بعضنا فضلا هو قيدا تافيا لا احتلازي اذ هو  
 بالنسبة لنفسه مستقبر لخصته والمفيد ان يرجع مني شيا  
 اما اذا بين الشريك في المشترك باذن شريكه للمشركة يرجع



بحسنه عليه بلا شبهة **قوله** فيها **قول** هذا من قبيل  
 وقع الجار والمجرور جوابا للشرط وهو واقع في البعض من  
 الكلام ونقله الثقات قال ابن الاعراب رحمه الله تعالى  
 يقال ان فعلت فيها ونعت وفي شرح السهيلي لابن  
 عمير رحمه الله تعالى ووقع في الحديث الشريف والاشبه  
 في ايها جواب الشرط ومتعلقه فعل مقدر وانعزب  
 من هذا ان يقع جوابا مع حذف حرف الفاء ذكره ابن  
 رحمه الله تعالى في التوضيح لا لفظا لجامع الصحيح في هذه  
 من كان عنده طعاما ثنية فليذهب بثالث او لثنية  
 فثامس او سادس فقال قلت هذا الحديث الشريف  
 قد تضمن حذف فعلية وعاملية جرياق عملها بعد ان  
 وبعد الباء وهو مثل ما قلنا عن يونس رحمه الله تعالى  
 من قول الهرب مررت بصالح ان لا يصلح قطا والفتنة  
 ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح فحذف امر والباء  
 وتحت عملها وحذف بعد الفاء فقد مررت والباء وتحت عملها  
 وهذا الحديث الشريف المذكور حذف فيه هذه الالفاء  
 فعلان وصرفا جرياق عملها والتقدير فممن كان عنده  
 طعاما ثنية فليذهب بثالث وان قام بامر بربع فليذهب  
 بثمانين وثمانين انتهى ومنه يعلم ان الجار والمجرور  
 اذا وقع جوابا لا بد ان يكون بعد الفاء وان كان عاملا  
 فعلا عاما لكنه كونه محذورا وجوبا كالقدم والجار والمجرور  
 لا يصلح لبيان شرط فلو سلم فساده لتقدير فاما هو  
 لقدم الفاء كما ذكره الشريف رحمه الله تعالى في حواشي  
 المفتاح وقد نقل الزجاج رحمه الله تعالى في الجمل ووقع الجار  
 جوابا للشرط عن سبويه رحمه الله تعالى فممن قال امر  
 برجل صالح ان لا يصلح قطا بالخير الى امر ما تقدم

جوزة الزجاج رحمه الله تعالى عند مقرون بالفاء فاحفظه فانه  
 ما اضفي عليه كثيرين وقد جوزوا في قوله سبحانه وتعالى في البصر  
 فلنفسه ومن عني فعليها الموصولية والشرطية وقدره  
 الذي يشرك به الله تعالى فلنفسه البصر وعليها عني كذا  
 اخذه استاذي الشيخ الجفاجي رحمه الله تعالى في تحفيظ  
 فانه قل ما يباع لكثرة الانتفاع **قوله** التصرف في ملكه وان  
 تصرف جاره الى امره في هذه المسألة اختلاف الا ان الشيخ  
 الامام الاصل يرهان الدين رحمه الله تعالى كان يفتي بانه  
 ان كان ضررا بينا يمنع والا فلا وبه يفتي كما في شرح الوهبيا  
 للعلامة عبد البر بن الشيخ رحمه الله تعالى نقله عن  
 كتاب الحطاط للحسام الشهيد رحمه الله تعالى والظاهر  
 ان يرهان الائمة هو والده رحمه الله تعالى وقد نقل عنه ذلك  
 النزار بن رحمه الله تعالى وان والده كان يفتي به وعليه  
 الفتوى ثم قال هذا جواب المشايخ رحمهم الله تعالى وحققوا  
 الدلالة على عدم المنع ثم قال اصابه ساحة في القصة فادرك  
 ان يبي عليها ويرفع اليها ومنعها لا صرفا ليسد على  
 الدخ والشمس لما ارفع كما يشاء وله ان يتخذ حاما وتورا وان  
 كف عما يؤذي جواره فهو حسن فقد صا في الحديث الشريف  
 من ان يجره او يرثه الله تعالى داره وحده فوجد كذلك  
 وقال نصير والصفاء رحمهما الله تعالى له المنع ولو فتح  
 صاحب البنا في علوبنايه بابا او كوة لا يلي صاحب الساحة  
 منه بل له ان يبي حتى يستريح منه قال بعض الفضلاء  
 وقد وقعت صارثة الفتوى وهي رجل له علو وتحت العلو  
 ساحة لرجل وفتح صاحب العلو في علوه كوة فنهض صاحب  
 الساحة من ذلك وتخاصما في ذلك واجبت عنها بانه لو فتح  
 صاحب البنا في علوبنايه بابا او كوة لا يلي صاحب الساحة



منه يدل ان بيني ما يسترجعته كما في الينازية وهذا اذا  
لم تكن الساعة مجلس النسيان اما اذا كانت مجلسه والكوة  
تشرق على الساعة المذكورة يومها صحتها يسرها وعليه  
الفتوي كما في المصنفات وقد اقيمت بعضهم باطلاق عبارة  
الينازية ولم يقيد اطلاقها بعبارة المصنفات وهو اطلاق  
في محل التقيد وهو وسطا في الفتوي كما في البحر وفي العمارة  
فان اتخذ طاقونة في داره نظن بيته لم يكن لجاره منفعلا  
يكون احيانا فلا يتضرر به الجيران وان اتخذها لاجرة  
منه لانه يكون دائما فيتضرر به الجيران ثم قال بهذان ذلك  
ايضا هذه المسألة **والحاصل** ان من تصرف في طاقونة  
لا يتبع منه في الحكم وان كان يلحق ضررا بالغير وهو القياس لكن  
ترك القياس في موضع يتهدى بضرر تصريف مالي غير ضرر  
بينا وقال عبد البر بن الشحنة رحمه الله تعالى في شرح الرضا  
وفي حفظ عن ابينا الحجة الامام ابي حنيفة وابو يوسف  
ومحمد وزيد والحسن ابن زياد رحمهم الله تعالى انه لا يمنع  
من التصرف في ملكه وان اضر جاره وفي الفتاوى عن  
استاذنا رحمه الله تعالى انه يفتي بقول الامام رحمه الله  
تعالى وهو الذي اميل اليه واعتمده واقفي به سيما  
لوالدي شيخ الاسلام رحمه الله تعالى قال يقض الفضل  
وان اميل الى القول بالمنع اذا كان الضرر بينا وهو الاصح  
انتهى **قول** يفر من التقيد بملكه ان الدار الموقوفة على  
شخص للسكنى او الاستقلال ليس له ان يتصرف فيها  
تصرفا ضرريا ولانه لا يملك رقبته وانما ملكه الانتفاع  
بها اللهم الا ان يدار بالملك ما يعم ملكا بالشفعة فليحذر **قوله**  
تقتض القسمة بظهور دين او وصية الجار فيه قال في الينازية  
من كتاب القسمة بظهور دين او وصية بالثلث او بالفتور

او بوارث اضر بها القسمة تردوان قالت الورثة تؤدي الدين  
او الوصية او وصية الوارث من مالها ولا تنقص القسمة  
نفيها اذا ظهر عزم او موصي بالقله مرسلة لهم ذلك لان  
صحتها في المال لا في الدين وفيما اذا ظهر عزم او موصي  
له بالثلث ليس عليه ان يترك مقتضى القسمة لان مقتضاها  
موقوف بالدين التركة الا اذا رضى الوارث والموصي بذلك  
انتهى وفي الفتاوى محل الظهيرية واذا اراد القاضي ان  
يقسم التركة ولم يعلم بالدين سألهم هل على الميت دين فان  
قالوا نعم سألهم عن مقدار الدين لان الحكم يختلف فان  
قالوا لا قالوا قولهم لان القدر اصل في الذمهم سألهم  
هل فيها وصية هل كان قالوا نعم سألهم هل عطلت  
بالدين او مرسلة لان الحكم يختلف فان قالوا لا وصية  
فيها قالوا قولهم وسميها القاضي صبيد فان ظهر بعد  
بعد ذلك دين نقصت القسمة الا ان يوصوا الدين من مالهم  
وهذا كله اذا لم يقل الورثة نصيب القدر ولم يكن للميت  
مال اضر سوى ما تقاسموه اما اذا عزلوا وكان للميت مال  
اضر القاضي لا ينقص القسمة **قوله** وهذا اذا كانت بالشرعية  
الجائزة قال في الظهيرية هذا اذا كانت بقضا القاضي  
ثم ظهر وارث اضر او موصي بالثلث فالوارث لا ينقص  
القسمة بل يضيحها اذا عزل الورثة تقضيها انتهى ومنه  
يعلم ان لا في قول المصنف رحمه الله تعالى اما بقضا القاضي  
لا واقفة مع الجملة المقدرة بعد جواب الاما وكان صحتها  
ان تقترب بالقفا ومن ثم توهم بضرر باب الحواشي انها  
داخلة على الجملة بعدها وحمل كلام المصنف رحمه الله تعالى



علي غير ما اراد والله تعالى المستعان **قوله** يتقضى بظهور وارث  
قال في الفتاوى الظهيرية ولو ظهر وارث (عدم يعرفه الشاهد  
او ظهر موصي له بالثلث فان القاصي ينقض القسمة ثم  
يتنازعها بعد ذلك فزق بين هذا وبين ما اذا ظهر موصي  
له بالثلث مرسلة فقالت الورثة نقضت نقضي من مالنا ولا  
تنقض القسمة كانت لهم ذلك وكذا لو قضى واحد من الورثة  
حقه الفريضة من ماله على ان لا يرجع في الشركة والقاصي لا  
يتقضى القسمة بل يعرضها اما اذا شرط الرجوع او سكت  
والقسمة مردودة الا ان يقضوا حق الورثة الذي قضى  
حقه الفريضة من ماله وهذا الجواب ظاهر فيما اذا شرط  
الرجوع مشكلا فيما اذا سكت وينبغي ان يجعل منطوقا اذا  
سكت **الجواب** انه ان لم يجعل منطوقا لانه مضطر في  
الفتاوى **قوله** واختلفوا في ظهور الموصي له بالثلث  
قال في البازية وان ظهر موصي له بالثلث فان بالشرع  
له نقض القسمة وان كان يقضاه فغنيه اختلاف قيل  
ليس له النقض وقيل له النقض بكل حال انتهى وفي  
الفتاوى الظهيرية الصحيح انه لا يتقضى القسمة انتهى  
**فرع** يدعي تحتية به هذا الكتاب قال في جواهر الفتاوى  
ابن وبيت ورثا دارا مشاعا فادعي مدعي الدار علي  
الابن وحقق الابن حشران بسميه دفع الدعوى لا يرجع  
عليه فتمت انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب  
**كتاب الاكراه**  
**قوله** اعلم ان الاكراه على نوعين اما ان يكون بوعيد قيل  
او بسلط او بوعيد قتل او ابتلاف عصوة فالاول يظهر في

الاقوال

الاقوال والافعال جميعا نحو الطلاق والنكاح كذا في الفتاوى  
الظهيرية قال بعض الفضلاء الظاهر ان الضرب اذا لم يقف  
اليهلاك نفس او ابتلاف عضو كالخيس والقيد **قوله** يبيع  
المكدره كخالف البيوع الفاسد في اربع اليه قوله كذا في المجتبى  
**قوله** وتعتبر القيمة وقت الاعناق **اقول** هذا مخالف لما  
في البيانية من ان المكدره مخدرات شأ اعتبر القيمة يوم  
القبض وصمنه وان شأ اعتبرها يوم الاعناق  
وصمنه **قوله** وما عنده الا ان يكون اكراها هذا عند  
الامام رحمه الله تعالى ولا ان الاكراه عنده لا يتحقق من  
عبد السلطان ظلا فالهما والفتوى علي قولها كما في  
الكلام **قوله** اجري الكفر علي لسانه اي كلمة الكفر  
**قوله** مثله في منية المفتي وهو مخالف لما في الفتاوى  
الظهيرية حيث قال ولو اكرهه بوعيد تلف حتى يفتري  
علي مسلم او يوت ان لا يكون في سعة منه ولو اكرهه علي  
امرا كلمة الكفر علي اللسان كان في سعة منه وبإولاه  
بالرجاء وهناك علقه بالرجاء والفرق ان ما هناك من  
مظالم القباد وليس هو في معنى الاقترار علي الله تعالى  
من كل وجه وان الله تعالى مطلع علي ضميره ولا اطلاع  
للمقذوف علي ضميره القاذف انتهى وقال قيل هذا ولو  
اكره علي الكفر بالله تعالى فعلا قد كفرت وقلبه مطمئن  
بالايمان لم تبين منه امارة استثنائها وبما مر الكلام علي  
هذه المسألة بما لا مزيد عليه مذکور فيها فليراجع **قوله**  
اكرهه بالقطع علي القتل الي اخره كذا في منية المفتي ومثله  
في الفتاوى الظهيرية قال اكرهه علي قطع يد انسان بالقتل



لا ينبغي ان يفعل ذلك لان لطرف المومن من الحرمة مثلا  
لنفسه الا ترى ان المصنط لا يحل له ان يقطع طرف الغير  
لياكله كما لا يحل له ان يقتله انتهى وفي منية المفتي اكره  
علي قتله رجلا واستهلاك ماله فلم يفعل حتى قتل كان  
ما جولا ولو استهلك المال لم ياتم ولو اكره علي اكل مال  
الغير فاكل قال ضمان علي الفاعل انتهى وفي الظهيرية  
ولو اكره عامل الخليفة رجلا علي قتل رجل بالسيف لا  
ينبغي التكره الامامون ان يفعلوه ولكن مع هذا لو قتل  
فالعود علي الامر المكره في قول الامام ومحمد عليهما السلام  
تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى العود علي المأمور بالامر  
وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه العود علي  
المأمور المكره قول واحد اوله في ايجاب العود علي الامر  
المكره قولان وقال لاهل المدينة الشريفة عليهم القود  
وزادوا علي هذا وقالوا للدية علي الممسك وقال ابو يوسف  
رحمه الله تعالى استحسنت ان لا يجيب العود علي واحد منها  
ولكن تجب الدية علي المكره الامر في ثلاث سنين والكره  
المأمور بالقتل ياتم ويقتل وترد شهادته وبياح  
قتله المقصود بالقتل والمكره الامر كرم عن المبدأ  
دون المكره المأمور **قوله** اكره المحرم علي قتل صيد الا  
كذا في منية المفتي **قوله** الا للتدبير والاستيلاء والاعتاق  
يعني لا يفسخ قال في منية المفتي واذا لم يفسخ في الاعتاق  
وكنه ان شارع علي المكدي ثم هو علي المشتري وان  
شارع علي المشتري **قوله** اكره علي الاعتاق الي اخره  
في الفتاوى الظهيرية ولو ان رجلا اكره علي بيع قتل  
علي

علي عتقه عبده فاعتق بغير الفتنة عندنا وعلي المكره ضم  
فيمتة موسرا كان المكره او مفسدا ولا سيما علي العبد  
ثم الاول ان يكون المكره لانه المعتق والاولا ان يعتق انتهى  
وفيها ولو اكره بالحبس علي ان يوكله هذا بفتح عبده فاعتق  
الوكيل والوكيل غير مكره كان العبد صراحتا مولاه ولم  
يفت المكره شيئا ولو اكرهه علي ان يوكله عتق كان  
الضمان علي المكره دون والحي لا عتاق ولو ان رجلا اعتق  
عبد رجلا فبيعه مكره فأكره ما كره العبد لرجل بالحبس علي  
ان يخرجه بغير الفتنة ولم يفت المكره شيئا **قوله** الا اذا اكره  
علي التوكيل به **قوله** هذا هو القياس والاستحسان  
الوقوف قال لا بد لي رحمه الله تعالى في كتاب الاكره ولو اكره  
علي التوكيل بالطلاق او العتاق فوقع التوكيل وقع استحسانا  
والقياس ان لا يقع الوكالة لان الوكالة تبطل بالعدل فكذا  
بالاكره كالببيع وجه الاستحسان ان الاكره لا يمنع ان يقع  
الببيع ولكن يوجب فساده فكذا التوكيل يقع مع الاكره  
والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة كقولها من لا اسقاطا  
فاذا لم يبطل بغير تصرف الوكيل انتهى قال بعض الفضلاء  
ومقتضي هذا انه لو اكره علي التوكيل بالتزويج وزوج  
الوكيل انه يصح وينفذ ولكن علم انه منقول **قوله** اكره علي  
النكاح بالشر من مهاد مثلا الي اخره كذا في منية المفتي ثم  
قال ولو اكرهت علي النكاح باقل من مهر مثلهما يقال له اما  
ان تبليغي الي مهر مثلهما او تفارقها وان دخل بها وهي مكره  
فهو رضا من الزوج يتلفق وان دخل بها وهي طاهرة فهو  
رضا منها بالمسمى الا ان للاوليا حق الاعتراض وان لم  
يكن كفوا فارق بينهما وفي الفتاوى الظهيرية واذا تزوج الرجل



امراة ولم يدخل بها فأكدره علي الدخول بها ثبت احكام الدخول  
من ثلث المهر وجوب العدة ولا يرجع علي المكره بشي والله اعلم  
**كتاب الغصب قوله**  
المغصوب منه مخير الى امره قال بعض الفقهاء وهل له ان  
ياخذ بعض الضمان من الاول والبعض منه الثاني فذكره المصنف  
رحمه الله تعالى وذكره في مثنى المفتي حيث قال وليس له ان  
ياخذ بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني هكذا نقله  
بندان رمز للسراجية لكن الذي رأيته في السراجية وان اراد  
ان ياخذ بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني لغير  
وهي من خواص الزيادة فلم يزل يزايد او ناقصة  
**قوله** في قولنا صدر الاسلام ظاهرين محمود رحمه الله  
تعالى واصاله الي فتاوي سمرقند ان المالك ان يثبت القاص  
وغاصب القاصب كل واحد منهما نصف قيمة المغصوب بالتمكين  
وهو نصف فان لفظه ليس زائدة في عبارة المثنى وليس  
ناقصة من السراجية **واعلم** انه ذكره في الفصول الثمانية  
نقلنا عن فتاوي سمرقند انه اذا ضمن المغصوب منه القاصب  
الاول والثاني بيده الاضرب عن الضمان اما اذا ضمنا لثنتين  
امدهما فهل يبدا الاضرب عن الضمان حتي لو توفي المال الذي  
اضمناه هل يرجع علي الاضرب فيه روايتان هكذا رايته بخط  
صدر الشريعة رحمه الله تعالى وصدر الاسلام صاحب المفتي  
رحمه الله تعالى في الفتاوي وهو عدة محليات انتهى **قوله**  
الاذا تصرف في مال امراة اي في غلابها ووقع ذهابها  
بالمرأحة كما في الفتية **قوله** والقول للزوج **اقول** انما كان  
القول للزوج وان كان السبب الموجب للضمان هو سوء داهيت  
لم يثبت انكحالا ان ظاهره شاهد له لان ظاهر ان الرجل  
لا يتصرف مثل هذا التصرف في مال امراة الا باذنها لانه

يكني

الظاهر يكتفي بالدفع **قوله** من هدم حائط غيره الى اخره **اقول**  
في شرح النقاية للعلامة قاسم رحمه الله تعالى واذا هدم الرجل  
حائط غيره فللمجاور الخيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص هـ  
للضمان وان شكا اخذ النقص وضمنه النقصان لان الحائط  
قائم من وجهه هالك من وجهه فان شكا مال الي جهة الهلاك  
وضمنه قيمة الحائط وليس له ان يجبر علي البناء كما كان لان  
الحائط ليس من ذوات الامثال وطريق التضمين للنقصان  
ان تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذا الحائط فوضعت  
فصل ما بينهما انتهى ومنه يظهر في كلام المصنف رحمه  
الله تعالى من القصور وفي الفتية عن محمد رحمه الله تعالى  
وهو بين القصر هدم حائط من حيطان حشيش او عتيق من  
رهن يضمن قيمته وان كان صديقا يوم ربا عارته كان  
وفي داللفقه يواذ في هدم الحائط بالبناء بالنقصان وفي  
ظاهره يواذ بالقيمة وقيل بالبناء انتهى **قوله** ظاهر  
اطلاقه يعصايط الوقف والمكة لكن في الثانية لو هدم حائط  
لدار رجل ملكا او صغر فيها يبرأ يضمن النقصان انتهى  
وفي الفصل الثاني والثلاثين من الهادي لوهدم حائط  
الوقف يلد منه القيمة الا في حائط المسجد فان عليه يضمن  
وذكر فيه ان المثل يضمن بالقيمة اذا كان يلد الحضومة غير  
يلد القصب علي تفصيل فيه فليد اجمع **قوله** الا في حائط المسجد  
كما في كراهية الثانية **قوله** لم يذكر القاصي فان رحمه الله تعالى  
هذه المسألة علي طريق الاستشاد كذكره المصنف رحمه  
الله تعالى ولم يظهر لي وجها لفرق بين حائط المسجد وحائط  
غيره فاتفقوا على عدم الجبر علي البناء كما كان فيما لو هدم  
حائط غيره بان الحائط ليس من ذوات الامثال كما تقدم قريبا

بها



وهذه العلة يمينها جارية في حائط المسجد فليحرق قوله الاجازة  
 لا تلحق الا تلاف الى امره **اقول** به جزم في متب تنوير الامور  
 ويستثنى من ذلك ما لو صدق الملقط بالقطعة بعد  
 تقريقها وغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بعد  
 ذلك في المالك كبعد التصديق بها فغوب الحار ان شافق  
 الصدقة فيكون له ثوابها واجازتها في الاثنيها كاذبة في  
 الايترا والا ان حصل من الشارع لامت المالك فلم  
 ولكن المالك يشيت للفقير قبل الاجازة فلا تتوقف اجازة  
 المالك على قيام المالك في يد الفقير حتى لو اجازة بغير  
 المال في يده تصح الاجازة بخلاف اجازة بيع الفضة في  
 يمين شرط فيه قيام المالك وهو ليس بيمين المالك في  
 بعد الاجازة كذا في المبيع وهذا تلحق الاجازة الافعال ذلك  
 في المحوط في غصب فتاواه غصب شيئا وقبضه فاجاز  
 المالك قبضه يرى عن الضمان ولو انتفع به فاسره  
 بالحفظ لا يبرأ عن الضمان ما لم يحفظ وفي متفرقات بين  
 الذخيرة ولو اودع مال الغير فاحترق المالك يبرأ عن الضمان  
 وفيها ايضا الاجازة تلحق الموقوف دون الموقوف وذكر  
 فيها ايضا الاجازة لا تلحق الافعال عند الامام رحمه الله  
 تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تلحقها كالموقوف الموقوف  
 حتى ان الفاضل اذا اراد المقتصوب على جني فاجاز  
 المقتصوب منه قبض ذلك لا جني عند محمد رحمه الله  
 تعالى فخرج الفاضل عن الضمان وعند الامام رحمه الله  
 تعالى لا يخرج وذكر في الفصل الثامن من الذخيرة المذنب  
 اذا بعث بالدين على يدي رجل الى الطالب في الطالب  
 واصبره ورضي به وقال للذي جابه اشترى بها شيئا فذهب  
 واشترى

واشترى ببعضها شيئا وهكذا الباقي قال الفقهاء ابو بكر  
 رحمه الله تعالى قد قيل انه يهلك من مال المملوك وقد  
 يهلك من مال الطالب وهو الصحيح لان الرضا بيمينه في  
 الاثني بمنزلة الاذن بالقبض في الابتداء قال رحمه الله تعالى  
 وهذه العلة تشيد الحان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح  
 وقال في العمادية وقد مر في اخر تصرفات الفصول من  
 مجموعنا هذان الاجازة تلحق الافعال وهو الاصح انتهى  
 قال بعض الفضلاء فلي هذا ان يكون الصحيح انما تلحق  
 بالاجازة لانه من جملة الافعال فبطل تحت قوله الاجازة  
 تلحق الافعال في الصحيح الا ان يقال المراد بالافعال غير الاتلا  
 عملا بنقول المشايخ كلهم رحمه الله تعالى مع امكان الحمل  
 انتهى يعني لان الافعال منها ما يكون اعداها ومنها ما  
 يكون ايجادها فتحمل بقول المشايخ رحمه الله تعالى على الفعل  
 الذي لا يكون اعداها **قوله** الامر لا يضمن بالامر يعني الامر  
 بغير دفع المالا بالامر يدفعه ففيه تفصيل مذكور في  
 الولو الحجة في الكفالة وفي البيارة في الوكالة وتقدم في هذا  
 الكتاب في الكفالة **قوله** الا في خمسة **اقول** صوابه الا في  
 ستة وهي نسخة وكثير من النسخ لم يذكر السادسة ولهذا  
 زيدت **قوله** الاول اذا كان الامر سلطانا واما اذا كان عنده  
 الامر فتقدم في الصيغة التي قبل هذه انه ضامن بشرط **قوله**  
 الا اذا امره بالتلاف مال سيده فلا ضمان على الامر ان لو ضمن  
 ليرجع على سيد العبد بمحضه لسيده ولا فائدة في ذلك **قوله**  
 يرجع ربه على سيده كذا في النسخ والصواب على الامر **قوله**  
 الداهية اذا كان الما مورصيا قال في العمادية في الثاني والثلا  
 لو قال لصبي محبوس هذه الشجرة فانقضت في ثمارها

شئ



فصده وسقط بجب دية علي عاقلة الامر وله تمة في الوديفة **قوله**  
وتمامه في جامع الفصولين ذكر فيه لوقال احصرتي فانه يرجع  
علي الامر واذا لم يقل لي لا يرجع علي الامر **قوله** يفيد اذنه ولا ولاية  
كذا خط المؤلف رحمه الله تعالى وقيل عليه فيه مواخذة ولائب  
ان يقال يفيد ان من غير ضمير يعني لينا سب قوله ولا ولاية  
**قوله** الا في مسالة كذا خط المؤلف رحمه الله تعالى **اقول**  
ان يقول الا في مسالة كذا سيظهر ما سيأتي فانه عدها ثلاثة  
جعل الاعمال مسالة غير مستقلة او ما قيل ان الحصر في مسالة  
بالسب في ما في السراجية ولما ظفر المصنف رحمه الله تعالى  
يفيدها ككده ثلاثة علي ما فيها بعيد جدا **قوله** وهي واقعة  
اصحاب محمد رحمه الله تعالى روي ان جماعة من اصحاب محمد  
ابن الحسن رحمه الله تعالى صاحب الامام ابي حنيفة  
رضي الله تعالى عنه حجوا فمات واحد فاحذوا ما كان به  
فباعوه فلما وصلوا الي محمد رحمه الله تعالى سألهم فذكروا له  
فكذلك قال لو لم تفعلوا ذلك لم تكونوا فقها والله تعالى يعلم  
المفسد من المصلح **قوله** ومن هذا النوع المسائل التي  
المرايين ما ثبت فيها الا ان دلالة اسمها **قوله** وكذا لو  
طعن بها الى اخره قال في جامع الفصولين ومنها جعل برة في  
ذروق وربط الحمار فساقه رجل حتى طحنه انتهى ومنه  
تصح عبارة المصنف رحمه الله تعالى **قوله** وكذا لو جعل  
الساقط في الطريق الى اخره يعني بلا ان ربه فتلفت  
الدابة كما في جامع الفصولين **قوله** وكذا لو فتح فوهة الطريق  
الذي في جامع الفصولين فوهة الارض وهو المناسب  
قال في الصحاح وهو افواه الازقة والافهار واحدتها فوهة  
يسد بها الواد ويقال فقد علي فوهة الطريق والجمع افواه  
علي غير قياس **قوله** ومنها امر رقيق الى اخره قال في جامع  
الفصولين

الفصولين انما يجوز عند الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى  
عنه الامر به دلالة لمعقد مع الرقعة مع علته انه لا يجوز  
المبيعات الا بحرم ما صار كانه امر به واستعان به **قوله** وسقي  
ارضه يهتد الزراع قال في جامع الفصولين ومنها امر  
زراع الارض ببذر ولم يثبت حتى سقاها ربه بل الامر في  
بينهما انما هما هياه للسقي والزينة صار مستعينا بكل  
من قام به فاذا لاله دلالة وكذا الوسقاها اجني والمسالة  
بالحا **قوله** وليس منها سلب الشاة بعد تعلقها للتفاوت  
قال في جامع الفصولين الاصل في جنس هذه المسائل ان كل  
عمل لا يتفاوت فيه الناس ثبت الاستعانة منه بكل احد  
دلالة وما يتفاوت فيه الناس لا يثبت الاستعانة فيه  
بكل احد كما لو ذبح شاة وعلقها للسليخ فسلخها بلا اذنه  
رغب صمن **قوله** والكل من كتاب المروني **اقول** الصواب  
من كتاب الحج في فصل المروني **قوله** فلو رمي سهمان ملكه  
الي اخره تقرير علي قوله انما بشر من وان لم يهد  
**اقول** لم يهد لي وجه تقييد الرمي بكونه من ملكه  
فليست نظره وجهه **قوله** ولو قصر بيد في ملكه الى اخره تقرير  
علي قوله وانما بشر لا الا اذا كان متعديا **قوله** فوقع فيها انسانا  
كذا في النسخ والصواب انسان بالرفع **قوله** وفي غير ملكه  
لضمه يعني اذا تعد كما يدل عليه قوله السابق الا اذا تعد  
**قوله** العقار لا يضمن الا في مسالك **اقول** ذكر في جامع الفصولين  
ايضا ان العقار يضمن بالقصب في عقار الوقف علي المفتي  
به وقال الكمال رحمه الله تعالى الفتوي في ضمان العقار  
في ثلاثة اشيا العقار الموقوف وفي عقار اليتيم وفي عقار  
المعد للاستقلال هذا ما رايت عليه المشايخ رحمهم الله  
تعالى وعدم ضمان العقار بالقصب قولهم او قال محمد رحمه الله



بقالي يومئذ بالقصبة قال في جامع الفصولين ادعي دار  
بيد اضرائه غضب عنه فقال ذوا اليد انه كان لي وقت  
علي كذا واراد تخليفه خليفه عند محمد رحمه الله تعالى طاب  
لهما بقا علي ان غضب الدار يتحقق عند محمد رحمه الله تعالى  
صلا قاتلهم وبقي بقوله في غضب المصاراة يتحقق  
قوله ومال الوقف هذا بخلاف ما اذا راع الوقف او التمس  
ارض الوقف وقال زرعيها لنفسه فانه لا يلزم امر المثل  
كما ذكره القاضي فان رحمه الله تعالى في احكام المسمى  
لكن قال في الاسعاف ان هذا مذهب المتقدمين فان لم  
يحل كلام القاضي فان رحمه الله تعالى على مذهب المتقدمين  
ولا لا يكون تقييدا لما قالوه في ضمان الوقف ولزوم  
اجرا المثل **قوله** منافع الوقف لا تضمن بقيد هذا بما اذا  
لم يكن بصورة عقد باجارة فاسدة كما في الدابة  
والرواية فانه اذا كان لاحدهما بقيد وللآخر دابة فاشترى  
ليقتني عليهما الماء والكسب بينهما فسدت الشريكة  
لانفاقها علي احدهما الماء وهو الماء والكسب لمن  
استقر لانها المجرز وعليه اجر مثل الدابة والداوية  
كذا في الكافي وما اذا استاجر دارا شهدا وسكن شهدين  
لا يلزمه اجر الشهد الثاني كما في البيزانية في مسابك  
الشيوع قال بعض الفضلاء كانه لكون الشهد الثاني  
ليس علي وجه الاجارة الا ان تكون الدار معدة للاستعمال  
**قوله** منافع المعدل للاستعمال محفوت زايلا فانية فيه  
والاستثناء المذكور بعده من قوله والمعدل للاستعمال كما لا  
يخفى علي من نظر في كلامه الى امره قال في القنية الدار  
المعدل للاستعمال انما يجب اجرها علي الساكن اذا سكنها  
علي وجه الاجارة دلالة اما اذا سكنها بيا ويل ملك  
او عقد

او عقد كبيت سكنه احد الشريكين سنة لاشي عليه وفي  
الوقف اذا استقله احد الشريكين لا يلزمه الاجر وان كان بالغ  
صغير فسكنه البايع سنة فلا اجر عليه ولا شي عليه وكذا  
الاجنبي بغير عقد بخلاف الوقف وقيل دار التيمم كالوقف  
انتهى واطلق المصنف رحمه الله تعالى في كلامه فتملها  
ان اعلم المستعمل بكونها معدة للاستقلال او لا وشيها ما اذا  
كان المستعمل مشهورا بالقصبة او لا وليس الامر كذلك بل  
شترط علم المستعمل بذلك وان لا يكون المستعمل مشهورا  
بالقصبة **واعلم** انه يموت رب الدار بتطلعه الى اعداد وفي  
شرح طهيد الدين التمر تاشي رحمه الله تعالى فعيل لكون الامة  
رحم الله تعالى اذ ينبغي لنفسه شرا دارا بوجه الاستقلال  
قال ان كان بلسانه وخبر الناس صار كذا في موضع ثقة  
وفي القنية لم تكن الدار معدة للاستقلال اذا بناها كذلك  
او اشترى اها كذا اورده ابو اليسر رحمه الله تعالى **قوله** اذا  
سكن بيا ويل ملكا وعقد **قول** مثل للسكني بيا ويل  
ملك وسيا تي للممثل للسكني بيا ويل عقد بعد خر سبعة  
اسطر ويدخل في بيا ويل الملك ما لو باع المولى دار الوقف  
وسكن المشتري ثم عرك القاضي المولى وبقي غيره  
فخاصه المشتري الي القاضي واسترد الدار منه فلا اجر  
علي المشتري وهو الذي صح في العدة وجوب الاجر  
عليه وتكون هذه المسألة مستثناة من كلام المولف رحمه  
الله تعالى قال الشيخ قاسم رحمه الله تعالى في حاشية شرح  
المجمع نقلا عن المحيط الفتوي في غضب منافع الوقف  
بالضمان نظر الوقف وهذا ولي بما صح في العدة انتهى  
وفي الثالث والثلاثين من جامع الفصولين شرا دارا ثم  
ظهرتها وقف او للصغير فعليه اجر المثل صيانة لما لا وقف



والصغير انتهى وفي البزارية في مسالة اليتيم زيادة وفي القنية سكن  
 دار الوقف سبب بزعيم الملك ثم استحققت للوقف بالبيتة العامة  
 لا يجب عليه ما سمي انتهى وهي منه علي نصيب العدة وقيل  
 في القنية في موضع اخر ادعي القيم منزلا وبقا في يد رجل  
 فاقام عليه البيت وحكم عليه بالوقفية لا يجب عليه اجر  
 مضي فاما اذا اقر وكان متعقبا في الانكار وصبت الا حرة  
 انتهى وفي الاختيار بشرط المختار باع المتولي منزلا للوقف  
 فسكنه المشتري ثم فسخ البيع فعلى المشتري اجر المثل  
 انتهى وهو مبني على نصيب المحيط وهو الذي ينبغي  
 اعتماده **قوله** كيف سكنه هذا الشريكين في الملك يجب ان  
 يعلم ان الدار المشتركة في حق السكن وما كان من ثوابها  
 يحكم كالمملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال  
 ان لو جعل كذلك منع كل واحد من الدفول والمقود ووضع  
 الامتعة فتعطل عليه منافع ملكه وانه لا يجوز اذا  
 جعلنا هاهنا اصارا لخاصة ساكني في ملك نفسه فكيف  
 يجب كذا في الهارية قال بعض الفضلاء اشبال اطلاق المصنف  
 رحمه الله تعالى ما اذا كان احدا الشريكين قاصدا فكن  
 الاثر في الدار لمدة للاستقلال بقضية كلامه انه لا  
 يضمن نصيب القاصد عملا بالاطلاق ويكون محاصرات  
 القاصد مال اليتيم غير هذه الصورة لانه انما سكن  
 ههنا بآو وليا الملك عملي انه سكن في ملكه بزعيم فلهذا  
 لا يضمن نصيب القاصد انتهى **قوله** ما اقتضاه اطلاق  
 المصنف رحمه الله تعالى احلا لقولين في المسالة وقيل  
 دار اليتيم كالوقف فضمن كما قد مضاه قريبا عن القنية  
**قوله** اما الوقف اذا سكنه احدها الى اخره قال بعض الفضلاء  
 ويصدق في ذلك ما اذا كان النصف والنصف ملكا وكنه

اما كذا

الملك فانه يضمن حصته الوقف ولو سكنه الموقوف عليه ايضا  
 حصته الملك عليه ووجهه ان وجوب الاجر في الوقف ثبت  
 استحسانا من المصنفين صيانة للوقف عن ايدي الظلمة  
 فلا يقاس عليه الملك انتهى ومنه يخرج الجواب عن قول  
 بعض الفضلاء لا يضمن اجر المثل للوقف لكون الوقف مضمونا  
 لكل حال ام لا لانه يتناول انه سكن في نصيب المملوك له محل  
 بقدر **قوله** ويستثنى من مال اليتيم مسالة الى اخره قال  
 بعض الفضلاء نقلنا عن شيخ الفخار شري نقود الا بصار  
 ويمكن حمله هذا على قول المتقدمين القائلين به من اجد  
 المقصوب مطلقا فلا يستثنى انتهى ثم قال وفي القنية  
 ايضا في مسالة سكني الام وجوب الاجر وهذا هو الظاهر  
 انتهى قال بعض الفضلاء والذي رايناه فيها من كتاب  
 الوصايا ولا اجر عليها كما نقله المصنف رحمه الله تعالى  
 فاعلم ذلك انتهى وقد منع العلامة المقدسي رحمه الله تعالى  
 صحة هذا الاستثناء وقال ان كان هذا بنا على الزوج لا  
 يلزمه شيء اذا سكن في بيت الزوجة فقد نقل عن القاضي  
 فان رحمه الله تعالى خلافة والفرض انه لليتيم لا لها ولا  
 جز منه وان كان بنا على ان المشترك الاشئ فيه فهذا وخو  
 كالوقف مستثنى منه فيجب حصته اليتيم **قوله** سكن  
 امه مع زوجها في دار الى اخره **قوله** في الصغير فية  
 سكنت مع زوجها بيت ابنا الصغير قال ان كان كمال  
 لا يقدر على منفهايات كان ابن سبع سنين او ست سنين  
 فتوجب له الصنف عليها (جدا لمثل الانها غير محتاجة حيث  
 لها زوج وان كان يحال يقدر على المنع فلا اجر عليها انتهى  
 ومنه يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى من الاجال حيث



لم يحصل قال بعض الفضلاء يمكن ان يكون ما في القضية من عدم  
وصوب الاجر كما نقله المصنف رحمه الله تعالى في المسألة  
المستثناة من جبا على القول بعدم وصوب الاجر يسكني  
دار اليتيم وامام على القول من ان هناك لوقف فيجب الاجر  
يسكنها فيجب الاجر على الزوج لكون سكني الزوجة  
واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم فتجب الاجرة عليه  
كما في غيره والمعتدات دار اليتيم كالوقف فلا يستثنى وما  
في اصير وفيه من التفصيل غير ظاهر كما لا يخفى على الفطن  
الا ان يقال في حق وصوب الاجرة على الزوج فحسن انتهى  
**اقول** قد مرنا عن القضية مسألة يتيفر استثنائها  
وهي لو كانت دار بين يتييم وبالفقير تسكنها الباقية سنة  
لا شيء عليه وهذه المسألة لا اشكال في صحة استثنائها  
على القول بان دار اليتيم ليست كالوقف **قول** فقل المستأجر  
المسمى يعني للقاصب كما في القاصي فان رحمه الله تعالى  
وعنده قال في القضية ويرد من اخذه القاصب لجهة الوقف  
وقالوا لوجبه انه يتصدق به قال بعض الفضلاء كذا في  
الكمال والاسعاف والهادية ان هذا على قول المتقدمين  
لا على قول المتأخرين يتضمين غاصب القاصد انما لا يفتقر  
انما يتشبه على ظاهر الرواية انتهى وقال بعض الفضلاء  
ما ينبغي من قولنا جبر العتق ليه دارا موقوفة لافيه  
الضامنات ولا يخفى ان ميراثي بينهما مخالفة فليتبذر  
قال ويمكن ان يكون لدار جبر المثل فقط يعني اذا كان احد  
المثل قدام المسمى وجبر المسمى لا جبر المثل فقط ويكون  
المثل كما ذكرناه هنا ان المسمى اذا كان اقل من جبر المثل لا يجبر  
المستأجر عن العهدة الا بالتمام جبر المثل بخلاف ما اذا لم يكن

اقل

اقل حيث يخرج عن العهدة بادا المسمى ويمكن ان يكون المراد  
من قولنا جبر المثل اي لا يلزم جبر المثل بهذا العقد لما قد  
ولذلك فرغ عليه وبين ما بيني فلا ينافي وصوبه للوقف اي  
وصوب تمامه كما نفهم من الورقة التي تلي هذا والمراد لا يلزم  
جبر المثل فقط كما قد رثاه هناك وفي منية المفتي اجار القاصد  
تتوقف فان اصاب المالك قبل استيفاء المنفعة فالاجرة له  
وان اجاز به فله فله وان اجاز في بعض المدة فله ما مضى  
له والباقي للمالك عند اي يوسف رحمه الله تعالى وعند  
محدثه استثنائي الباقي له والمضى للمالك فانتهى ذكره  
في مسائل الاجارة **قوله** ولا يلزم القاصب جبر المثل انما  
يرد ما قبضه من الاجرة **اقول** هذا على قول المتقدمين  
اما على ما اختاره المتأخرون من يقتضي ما في  
الوقف وما لا يتييم والمعد للاستفلا لا بالقاصب  
فيستغنى ان ما قبضه القاصب من الاجرة اذا كان  
اقل من جبر المثل يكمل القاصب جبر المثل وان كان ما  
قبضه زائدا يرد ايضا لغيره بطييه له وما على قول  
من لا يرى يقتضي جبر المثل بالقاصب فيها كما هو قول  
المتقدمين فلا يرد الا ما قبضه لغيره بطييه فحينئذ لا يحكم  
بالحاكم بل يقتضي اما بالرد او بالتصدق واما على ما قاله  
المضاف رحمه الله تعالى واختاره محدثه رحمه الله تعالى وهو  
ابن الفضل فلا يكون المدة فرع اليمن غاصبا ويضمن جبر  
المثل كما في الاجارة الفاسدة كما في المحيط وينبغي ان يضمن  
بحقيقة الانتفاع لا بالتمكن كما في الاجارة الفاسدة **قوله**  
انما يرد ما قبضه من المستأجر الى اخذه **حاصله** ان لا يلزم  
الا الذي اجبر به وان كان دون جبر المثل وهي فائدة قل من



فيه عليها كذا بخط بعض الفضلاء **قوله** السكني يتاويل عقد سكن  
 المرتهن يعني دار الرهن كما في اجازة البرازية في نوع من  
 المتفرقات ومقصود المصنف رحمه الله تعالى من هذه  
 العبارة التمثيل لما تقدم من ان السكني يتاويل عقد لا  
 يوجب حرا قال في الفتنية رهن دار غيره وهي معدة  
 للسكني فسكنها المرتهن لا شيء عليه لانه لم يسكنها بل  
 للامير كما لو رهنها المالك فسكنها المرتهن **قوله** ودفع  
 اجرها ليس له الاسترداد المسالة في سيرة الدهر في ايام  
 الامانة ونقصها رجا استاجردا من رطل سنة بآخرة  
 معلومة ومضت المدة ثم سكنها سنة اخرى بنهر  
 اجارة ودفع له الامرة لهذه السنة المامنة هل له ان يرجع  
 عليه ويسترد منه هذه الامرة فقال لا يسترد ما دفع  
 انتهى **قوله** والتخرج على الاصول يقتضي ان له الاسترداد  
 الحاضر وكذا لمصنف رحمه الله تعالى منذ ذلك مسال في  
 سورة على الكنز في باب النفقة في قوله لا استرة وان  
 ذلك ما في الهادية في الرابع عشر انه لو اتفق على ملكه  
 ثم تبين فسباده كما بان شهد وانها ارضه من الرضاع  
 ووزق بينهما رجوع الزوج بما احدث منه لانه تبين انها  
 احدثت بغير صف وهذا اذا فرض القاصي لها اما اذا افتق  
 الزوج عليها بدون فرض مسامحة لم يرجع شي ثم ذكر  
 ما اذا اتفق على معة الفتنية **قوله** اللحم فيتم الحاضر **قوله**  
 هذا في اللحم المطبوخ بالاجماع وفي النبي اضلا فوالله اعلم  
 فتم في ذكره المصنف رحمه الله تعالى على الكنز ومثله  
 في الهادية واختار الاستيعاب رحمه الله تعالى لانه مثله  
 وانما يضمن بالقيمة اذا انقطع عن ايدي الناس قال في بعض  
 المفتي

المفتي وكذا المكيل وموزون يشرف على الهلاك مضمون به  
 قيمته في ذلك الوقت كسفينه اخذت في ذلك الفرق والهي  
 الملاح ما فيها من المكيل والموزون في الما رهن فيتمتها  
**قوله** قال القاصي ضيق بها الي اضره قال بعض الفضلاء  
 الضمان مبني على ان قوله ضيق بها لا يستلزم ضرر به عن  
 الضمان الخ الامانة او على تفسيره بهما التصحية في  
 ايامها بعد انقلا بغيره في الامانة محل نظر وقوله وان  
 كان بعد ذلك انه مملوك هذا هو مصني بامر التصحية  
 انتهى **قوله** المسالة في الهادية فيما يبرأ به القاصي  
 من الثاني والثلاثين وعبارتها ولو امر المالك القاصي  
 بضيق بالاشارة المفصولة فقبل التصحية لا يخرج عن ضمان  
 القاصي انتهى وهو صريح في ان يده قبل التصحية لم  
 تنقلب ليد امانة حتى يكون ضمانه بالتقصير **قوله** امره  
 ان يتطلى في طابية الى اضره في الفتنية امر غيره ان ينظر  
 الى طابية هل صار خلا فتظر فسال فيها من انقه دم  
 وقد صار خلا ضمن نقصان ما بين طهارته ونجاسته  
 وعن ابي بكر القياض رحمه الله تعالى سال دمر من مشري  
 الخ في طابية ان نظره باذن ما كله لا يضمن والا يضمن  
 فصار المسالة طابية انتهى وفي البرازية نظرا الى  
 رهن غيره وهو ما يعجز ارباب الشرافة من انقه دم  
 ونجس ان كان باذنه لا يضمن والا يضمن شأن كان  
 الرهن غير مأكول يضمن النقصان وان كان مأكولا يضمن  
 مثل ذلك لقدره والورث انتهى وهو يفيد ان في مسالنتها  
 يضمن مثل ذلك الخ الخ يعني ان يقال ما وجه ضمان النقصان  
 على القول به والرهن والخ اذا نجس لا يحل اكلها **قال الجوز**



**كتاب الصيد والذباج**  
**والأضحية قوله** قال بعض الفضلاء رحم المصنف رحمه الله تعالى  
للأضحية ولم يذكر شيئا مما أحكامها وأجاب بعض الفضلاء بأنه  
يمكن أن يقال أنه ذكر شيئا من أحكامها وهو الذبح فاحصل  
الأضحية ووقوفها عن الواجب يتوقف على التذكية هو  
الشرعية انتهى **قوله** لا يخفى أن الذبح ليس حكما للأضحية  
لأن حكم الشيء أثره المترتبة عليه وظاهره أن الذبح ليس  
أثرا يترتب على الأضحية ومنه العجب أنه كيف يدعى أن الذبح  
من أحكام الأضحية مع دعواه أن وقوعها عنه الواجب  
يتوقف عليه **قوله** الصيد مباح إلا للتلذذ وصرقة كذا  
في البزارية يجب حمل كلام البزارية على أنه تكريم تنزيها  
لأنه لا يصدق صرقة انتهى **قوله** فيه نظر لأن نوع التذنب  
بما هو مخلوق لذلك والاشتباك مباح فضلا عما لا يطلب  
علمه ذكر في البزارية في موضع أصناف المذاهب عند جمهور  
العلماء جميع أنواع الكسب في الأيالة على السواء هو الصحيح  
ومثله في الإجماع وعلى هذا فذكر من حمل عبارة البزارية  
على أنها تحاذر صرقة تكريم تنزيها مبنية على خلاف الصحيح  
وبما قاله بعض الفضلاء في قليل كراهة تنزيها من أنه  
أخذ أرهاق الروح عادة يعني وهو يوجب فسوة القلب  
فيكون مقابل قوله أي البزارية رحمه الله تعالى مباح شيئا  
تكريرا وتنزيها بقليل في مقابلة النص المقتضي للإباحة  
وهو قوله سبحانه ووقا لي عليكم صيد البحر وطعامه مباحا  
لكم وهو نسخ **قوله** وعلى تحاذرها ما تحاذره صرقة الحاضر  
**أقول** هذا من قبيل زيادة قوة في الطشوء صادرة عن  
غير شعور لما قدمناه من عدم صحة حمل عبارة البزارية

أن عدم حمل الأكل لا يستلزم عدم حمل الانتفاع بكلمتها وليس  
من ضرورة النجاسة حرمة الانتفاع لا يرى أن الزيت  
إذا خالطه ذلك المنيّة والزيت غالب أنه لا يوكد والانتفاع  
به ملاق وكذا كدها هنا كذا يستفاد من السبائية في كتاب  
الكراهية **قوله** الخطيب ذكره الفاضل فاصفا لا يملك  
يعني وإن زادت قيمته بالكسر كما في القنية **قوله** الأوطان  
ما إذا كان الأمر سلطانا **أقول** قد تقدم من المصنف  
رحمه الله تعالى في أوائل كتاب الفصيح استتباحة وفي  
بعض النسخ استتباحة هذه الثلاثة المذكورة هاهنا من  
والدراية التي زادها على الثلاثة هاهنا السادسة لما  
تقدم على ما في بعض النسخ فأذكره هنا كذا محقق  
أركان المأمور عبدا إلى غير الأمر ذلك كان للأمر لرجوع على  
سيده العبد ولا معنى له يعقل **قوله** وإن كان في أرض  
موقوفة لا يكره **أقول** فيه نظرات الكلام في الضمان  
لا في الكراهة وعدمها **قوله** ويجعل سكوتة على الضمان أي  
سكوت صاحب الواقعات رحمه الله تعالى عن الضمان  
في الوقف على المباحة فيجعل ملكه ملكا وهذا مما يتأني  
إذا وقعت له من أموال المسلمين مثلا ما إذا كانت موقوفة  
على مسجد لتزرع وتورث غلته أنه يؤخذ ذلك فهو كالمملكة  
فتأمل **قوله** وفيما إذا سقط ثوبه الحاضر **أقول** يناد  
عليه ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ما لو أخذ رجل من حمار  
رجل ثوبا وهرب وبيعه صميد حماره لأباس بغير يد  
داره صميد يصدق طرانه موضع ضرورة وموضع الضرر  
مستثناة كذا في التحريم **قوله** وظاف له الحاضر قال  
في التحريم كتب ينفذ أن تعلم الصالح والله تعالى أعلم  
كتاب



علي كراهة التنزيه علي ما هو المذهب الصحيح عند جمهور  
 العلماء فكيف يتفرع عليها التخرج هذا ما لا يقال فماذا بعد الحق  
 الاصل لا **قوله** اسباب الملك ثلاثة الحاضر **قلت** يتراد علي  
 ذلك اوصاف الموات فانه سبب الملك الحديث من احيي ارضا  
 مواتا فهي له **قوله** والجلد للمقتش ما يجده بلا تقريف  
 المقتش هو الذي يقتش المدايل بيده او بالفر بالسيتم  
 ضيقا ما يكون فيها من المعادن والنقود وغير ذلك ولا  
 تجله له اقدم ما يراه بلا تقريف اذ كان ذا قيمة كثيرة  
**اقول** لا مناسبة لهذه المسألة باب الصيد والذبح  
 وحكمها كتاب اللقطة والظاهر ان لقطة المقتش عاي  
 غير عزي فليراجع كتب اللغة **قوله** ولولا ريد انسان  
 ملكه وقال من اخذه الي اخره في الخلاصة في الفصل  
 الثالث من كتاب الهبة رجل سيب دابة ضعيفة  
 فاصحابها انسان ثم جاء صاحبها واراد اخذها فاقروا  
 قلت حين خليت تسليها من اخذها فهي له واقروا ان  
 البيتة او استحقته ونكل فهي للواجد سواء كان حاصدا  
 يسمع او غائبا فبلغه الخبر قال الصدر الشهيد رحمه الله  
 بقا له وهو اخيرا رافعت ارسل صيدا وان اختلفا قال  
 قول صاحبها مع يمينه انه لم يقل هي لمن اخذها ثم ذكر  
 في الخلاصة انه اذا دال المسألة في الفتاوي في باب البيعة  
 بشرط انه قال لقوم معلومين من شأ منكم فليأخذ  
 لكن المختار انه يملك فتشور الرمان في الفتاوي في الصيد  
 رمي فتشور بطيخ او زمان او غير ذلك فاحذره انما ان يباع  
 له الانتفاع به ولا يملكه حتى لو باه الاول كان له اخذه منه  
 وذكر البزدوي رحمه الله تعالى يكون له وان يباع يتصدق  
 بتمنه

بتمنه **قوله** ولو اتي به يمينته الميتة في رجب فسلحها الي اخره  
**اقول** ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هو قول محمد رحمه  
 الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى الجلد السالح  
 كذا في الفتاوي الصيرفية **قوله** واذا نصب فتعقل الصيد  
 به ملكه قيل عليه لا يظهر الفرق بين تعقلا الصيد  
 بالفسطاط اذا نصب لغيره لصيد وبين تعقله بالشبكة  
 اذا نصبها للجفاف مع ان الاستيلاء يتوعد به وما  
 انتفا الحقيقة قط واما انتقال الحكمي فلم يترقبية الفسطاط  
 للصيد فتدبر **قوله** ولو نصبها الي اخره **اقول** في الفتاوي  
 الطهيرية الصيد يملكه الاخذ ويملك بالاذن والاذن نوعان  
 حقيقي وصلي فالحقيقي ظاهر والحكمي استعمال ما هو  
 موضوع للاصطياد وقصد به الاصطياد او لم يقصد حي  
 ان من نصب شبكة فتعقل به صيد ملكها صاحب هو  
 الشبكة قصد بنصب الشبكة انما تنصب لاجل الصيد  
 صلي لو نصبها للجفاف فتعقل بها صيد لا يملكه لانه لا  
 يصير اخذها بالشبكة والاذن الحكمي ايضا يكون باستعمال  
 ما ليس موضوعا للاصطياد وانا قصد به الاصطياد حتى  
 ان من نصب فسطاط فتعقل به صيدان قصد بنصب  
 الفسطاط الصيد ملكه وان لم يقصد به الصيد لا يملكه  
 انتهى ومنه نقل ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى من  
 الخلا **قوله** وان ثبت ضميد الفسطاط وهو مذكور ذهابا  
 الى ان الفسطاط بمعنى الخيمة وهو يضم الغا وكسرهما  
 بيت من شعر والجمع فسطاط والفسطاط بالوجهين  
 ايضا مدنية مصر قديما وبعضهم يقول كل مدينة جامعة  
 فسطاط ووزنه فعال وبانه اكسر وشذ من ذلك الفاظ



جات بوجهين القسطاط والقسطاط والقرطاس كذا في  
 المصباح المنير **قوله** فان كان الاول لو كان بحيث لو مديده  
 اخذه ملكه الي اخره **اقول** لم يفصل هذا التفصيل  
 فيما لو مضى القسطاط من غير تهيبة للصيد وهو احق  
 بهذا التفصيل كما هو ظاهر فتدبر وقد علمت مما نقلناه عن  
 الظهيرية قريبا عدم ذكر هذا التفصيل في مسألة  
 القسطاط وانما ذكره في مسألة ما لو تنكس صيد في ارضه  
 او باطن فنقطن لذلك **قوله** وما فصل في ارضه اي ما خرج  
 من الخل من الفصل في ارضه **قوله** لانه من انزالها جمع نزل  
 بالسكون وهو ما يهيأ للصيف قبل قدومه والمراد به هنا  
 ما يكون بها من الفساد ونحوه مما له قرار بها **قوله** بخلاف الخل  
 يعني فانه ليس من انزال الارض وكذا ما عطف عليه **قوله**  
 او باطن عطف على قوله تنكس وهو فاسد والصواب  
 او الطير اذا باطن **قوله** فلا يجوز بيع صرية القانص **اقول**  
 تفرع على شرطية وجود الملك في المخل قال في المستصفي  
 صرية القانص ما يخرج من الصيد بضرب الشبكة مرة  
 قبل الظاهرات هذا في صورته الاصطلاحية دون البيع  
 والمسألة في منية المقتني انتهى وعبارة مسه المعنى من  
 نقل بعض القانص من السلطان فاصطاد فيه غيره كان  
 الصيد ملك اخذه **قوله** والقانص عطف على القانص وهو اسم  
 فالعلم من عام الما اذا انقبض فيه ومقتضى العطف ان يقال  
 وصرية القانص وان كان المناسبت غرضية القانص كمن في  
 التهديب صرية القانص هو ان يقول للسا جرائعوه ل  
 غرضية فما اخرجت فهو كذا في المستصفي **قوله** لا يتخذ بيعة  
 الجبري الخاضع قبل عليه هذه المسألة مذكورة في القنية  
 وعبارتها

وعبارتها وعندي علي رحمه الله تعالى انه يحل ذبيحة المجيرة  
 ان كان تابا وهو محبته فانهم كانوا كاهل الذمة وان كان تابا ولم  
 من اهل العدل لم يحل لانهم عتزل المرتدين انتهى ومنهاها  
 علي الاعتزال الصريح والعجب ان المصنف رحمه الله تعالى  
 لم يفتن له مع ظهور من القنية انتهى والمراد بابي علي  
 الجبائي احد مشايخ الاعتزال ومراده بالمجيرة اهل السنة  
 والجماعة كما يوضح عنه كلام البيهقي الحنفى رحمه الله تعالى  
 في تفسيره فكان المصنف رحمه الله تعالى فهمان مراده  
 بالمجيرة الجبرية والامر ليس كذلك كما يعلم ذلك من تشيع  
 كلام الامام رحمه الله تعالى والظاهر ان منشا ما وقع  
 فيه المصنف رحمه الله تعالى عدم الالتفات الى معرفة  
 الفرق بين الجبرية والمجيرة وقد علمت المجيرة وما المجيرة  
 ففرقة من اهل الاهل والبدع وحت هذه الفرقة فرق هـ  
 ومدار كلام الجبرية على نفي الاستطاعة والقدرة عن العبد  
 اصلا ويرون الخلق مجبرين في فعلهم **قوله** سمكة في سمكة  
 طلائ الظرف والمظروف **قوله** والا لا اي وان لم تكن المظروف  
 صحيحة لم يحل يعني كلاهما بل الظرف لا المظروف يدل عليه  
 قوله لانها مستقدرة ولا يخفى غرض الفهارة حتى قال بعض  
 الفضلاء قوله والا لا يقتضي كمال الاجل ان وهو واضح في التي  
 في الجوف واما الاخرى فقد مر الخلق غير واضح ان لا استقدار  
 فليحتمل في ومن ثم غير عبارة المصنف رحمه الله تعالى في  
 التفسير بقوله والاصل الظرف لا المظروف وان وجد فيها  
 ذرة سمك طلائها اذا اشترى السمكة او صارها والحكم  
 مختلف في ذلك فانه اذا اصطادها فالذرة لقطعة له ولو اشترى  
 ففي البياع ولو كانت الذرة في صدفة في بطنها ففي المشتري

كتب

ها



وان لم تكن فهي للبايع كما في منية المفتي **قوله** وكذا ان كان غنيا  
عندنا **اقول** هذا عطا والصواب لان كان غنيا لما في  
الزبيح رحمه الله تعالى من انه لو كان غنيا لم يحل له ذلك بل  
يقصد على الفقير اجنيا ولو زوجه او قريبا ولو اوصلا  
او قرعا كما في التوفيق **قوله** لا باس بالكله للحال وظاهره انه  
يجب غسلا ظاهره للمعاليه من النجاسة **قوله** وحل اكلها  
اذا كانت مجرومة الى اخره في القنية وحيد سمكة مجرومة  
ميتة في البحر طافية **قوله** ما لم يلقه للبايع الى اخره  
وتخرج من رطبها وتسلم للمشترى ولا خيار وان انتقص  
سمكة لان الانتقاص بعد القبض والابتلاع كذلك في لركا  
قبل القبض يتخير لان التقدير في المبيع قبل القبض يوجب  
التخيير كذا في فروق المحوي رحمه الله تعالى **قوله** في المشتري  
قبضها او لا يخلو لان المشتدورة لا تتلف منها صارت من  
اجزائها فتكون المشتدورة بجميع اجزائها **قوله** لزوج بقدر  
الامير الى اخره **اقول** قد فرغ المصنف رحمه الله تعالى  
هذه المسئلة سابقا على قاعدة الامور بمقاديرها واصل  
الكلام في هذه المسئلة ان الذبح المقترن بذكر اسم الله تعالى  
اذا كان قبل قدوم قادم للتهنئة لاصيا فنتا وبعد قدومه  
ببرهه كذلك فلا شبهة في جواز بل مندوبه وجواز اكل  
كل الذبح المذبح واما اذا كان عند القدر ومرفان كان القصد  
ذلك فالحكم ما ذكر وان كان مجرد التقطيع فحرام والمذبح ميتة  
وظاهره ان من طبخ وقدم للمصنف فهو للمصنف وانما  
الذبح ان يتوارعه الناس كما هو معهود ببلد ثنائف والمجرد  
التقطيع وحكمته ما علمت وعليه يحل كلام المصنف رحمه  
الله تعالى واما الذبح عند وضع الجرار وعروضه مرضيا وشنا  
من

من صرف فلا شك في ان القصد هو التصديق وفي كتاب هذا  
المهتدي لا في علي عليه الرحمة والرضوان زج مشاة للضيف  
وذكر اسم الله تعالى عليه فيل اكله ولو زوجه لاجل قدوم  
الامير او واحد من الغنا وذكر اسم الله تعالى يحرم اكله لان  
في المسئلة الاولى كان الذبح لاجل الله تعالى وذكر الاسم له  
ايضا ولهذا يصنع بين يديه وياكله بخلاف الثانية لان  
زجها لاجل تقطيعه لا تقطيعه سبحانه وتعالى ولهذا لا  
ترفع بين يديه لياكل منها بل يدفنها لغيره انتهى وفي فتاوي  
السلي رحمه الله تعالى انه لو ركب البحر وذر على نفسه  
انوصت الى البر سالما ان يقرب قربانا يلزمه الوفاة ولا  
ياكل منه ويتصدق به على الفقير الا الاغنيا وفي باب الصيد  
والذبايح من الجوهرة الذبح عند مدراي المصنف تقطيعه  
لا ياكله وكذا عند قدوم الامير لا ياكله لغيره الله تعالى  
ثامنا اذا ذبح عند غنية المصنف لاجل الاضافة فلا باس انتهى  
**اقول** لا باس هذا لا باس لان الذبح اولى **قوله** وفي الفرس  
جايز اي والنشر **قوله** وكذا التقاطعي ما نشر على الامير **قوله**  
وفي الفرس جايز اي والنشر على الفرس جايز فاداة الطرف  
يعني على علي حد قوله سبحانه وتعالى ولا اصليتكم في جذوع  
النخل قال في الصحاح الفرس بالكسر مرارة الرجل وليوة  
الاسد والجمع عراس ورع يسمى المذكر والانتى عرسين انتهى  
وانظر الفرق بين النشر على الامير والنشر على الفرس حيث  
لا يجزى الاول وجاز الثاني **قوله** العصف والمفصل من حيا لميته  
اطلق فمثل المتفصل من اصيد وغيره وقد ذكر في البزارية  
ان الصياد كان لا يهشع بدوت الميات يوكلان وعبارته  
تطعم الذئب من الله مشاة لا يوكل الميات واهل الجاهلية كانوا  
ياكلونه فقال النبي عليه الصلاة والسلام ما بين منالحي فهو



ميت وفي الصيد ينظرون كان الصيد يعيش بدون الملبان لا يوكل  
 وان كان لا يعيش بدون كالداس يوكل ان انتهى بحيث يعقل الفضل  
 في كلام النيرازي رحمه الله تعالى بان الحديث عام شامل للصيد  
 وغيره سوا كان يعيش بدون الملبان او لا فمن اين للنيرازي رحمه  
 الله تعالى ما قاله هنا في الصيد لا يقال الحديث الشريف فيما  
 قطع من ذنب الشاة لان نقول العبرة لعموم اللفظ لا خصوص  
 السبب انتهى **قول** النيرازي رحمه الله تعالى لم يسبق ما ذكره  
 مساق الحديث وانما ساقه مساق المنقول ومعلوم ان  
 الباقل لا يتوصل عليه منع ولا يطالب به يدل كما هو مقتضى  
 محله **قول** الامن مذبح قبل موته هو ظرف المنفصل لا  
 المذبح ومعناه ان القضاة انفصل من مذبح وعصل  
 الانفصال قبل الموت قال بعض الفضلاء اطلق المصنف رحمه  
 الله تعالى الحي فانصرف الى الحي صورة وصلا لان المطلق  
 ينصرف الى الكمال وهو الحي صورة وصلا اما الحي صورة  
 لاحكاما فليس بحي مطلقا بل هو حينئذ باعتبار الصورة  
 وصيغ فلا صفة الى الاستثنا المذكور فطور محي صيد  
 فقطع لاسه او ثلثان قبل الداس او قطعه نصفين  
 حل الملبان والملبان منه لانه حي صورة لاحكاما ولو ضرب  
 صيدا فقطع يده او رجله ولم ينفصل ثم مات ان كان  
 يتوهم لبيامه وانما له حل اكله لانه بمنزلة ساير اجزاء  
 وان كان لا يتوهم بان بقي متعلقا بجليدة حل ما سواه  
 دونه لوجود الابانة المعيرة والعبرة للمعاني **واعلم**  
 انه ذكر في ضرائع الفقهاء خمسة وعشرون شيئا لا يوكل لحمها  
 الثعلبية والضب والصنيع والفيل والذئبة والعقد والتمز  
 والاسد والكلب والقرد والخنزير والفيل والحمار والبرص  
 والقنفذ والسحفات والحلابة والفراب الا يقع الذي باكل

الجفيف

الجفيف وكل ذي ناب من السباع ومخلب من الطيور والهريرة  
 والقارة والعقرب وجميع هوام الارض وستة اشياء يوكل  
 لحمها الارنب والسمك والحريث والجراد والفرد وهو نوع من  
 الجراد وثمانية من المليات يجوز الانتفاع بها القرن والظلف  
 والعصب والصوف والبرث والشعر والريش سوا كان  
 مأكولا للحم وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب  
**كتاب**  
**قوله** ليس زمانا زمان اجتناب الشهادة روي عن بكر  
 ابن ابراهيم رحمه الله تعالى انه سئل عن هذه الشهادة  
 اي لما يكون الى الحرام اقرب فقال ليس هذا زمان الشهادة  
 ان الحرام اثنان يعني ان اجتنبت الحرام كفك كذا في  
 التجنب **قول** الا في سائر الاسير من دار الحرب قال بعض  
 الفضلاء ينبغي ان تكون حكم سائر الاسير من الاعراب  
 المتلصصة وقطاع الطريق لذلك فانهم يعذبون الرجل  
 المسلم ويضيقون عليه الحيات يدفع اهل المال ونفهم  
 من قوله من دار الحرب ان سائر الاسير من غير دار الحرب  
 ليس كذلك في هذا الحكم ومفهوم النصانيف معتبر بعمل  
 به كما صرح به الطرسوسي رحمه الله تعالى في تقع الوسائل  
**قوله** الثانية في اعطاء الجملة قال بعض الفضلاء الظاهر ان  
 المراد بالجملة هنا ما يوجد بغير صفة كالرسوة للجملة الذي  
 يعطى في دار الايق كما لا يخفى وقال بعض الفضلاء ايضا يجب  
 تقييده بالجملة الذي ليس بواجب والا فلا وجه للجواز ايضا  
**قول** بقي ثالثة وهي انه يجوز دفع الزكاة زبوا عن جراد  
 كما في متن المذهب لا ما مر فخر الدين الترككاني رحمه الله تعالى  
 واقر عليه شارحه في العزم رحمه الله تعالى وزاد اتفاقا

المكراهية



الا عند محمد رحمه الله تعالى فانه كرهه **قوله** الفتوي في حق  
 الكاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد وجه المشبه وجوب  
 العمل عليه بالفتوي كوجوب العمل بالاجتهاد **قوله** الحرمة  
 تنقد في الاموال مع العلم بها قال الشيخ عبد الوهاب الشافعي  
 رحمه الله تعالى في كتاب المنن وما نقل عن بعض المحققين  
 رحمه الله تعالى من ان الجرام لا يتقوى زمين صالته  
 الشهاب ابن الشامي رحمه الله تعالى فقال لهذا محور على  
 ما اذا لم يعلم بذلك ما اذا علم من رايه المكاسب مثلا ياخذ من  
 احد شيئا من المكس ثم يقطعه اخر ثم ياخذ من ذلك الاخر  
 فهو صرام انتهى وفي الفصل الثالث عشر من كتاب الكرامة  
 من الذخيرة سبله لفقهاء ابو جعفر رحمه الله تعالى عن  
 الكتب ماله من امر السلطان وجمع المال من اعتد الفرائض  
 المحرمات وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك ان ياكل من  
 طعامه قال صاحب في دينه ان لا ياكل منه ويسعه كما  
 ان ياكله ان كان ذلك الطعام ان كان في يده من الطم عفا  
 اورشوة انتهى وفي الخاتمة من كتاب الحظر والاباحة  
 امارة زوجه في ارض الجوران اكلت من طعامه ولم يكن  
 عين ذلك الطعام عضبا ففيه في سعة من اكله وكذا  
 لو اشترى طعاما او كسوة من مال اصله ليس بطيب  
 في سعة من تناول ذلك الطعام والشاب ويكون الاثر  
 على الزوج انتهى **قوله** الا في حق الفارث الي اخره قيل عليه  
 كالتعمه ما في البرازية اقدم ورثة رشوة او ظلم ان علم  
 تلك بعينه لا يحل له اكله وان لم يعلم بعينه لم اكله كما  
 فاما في الديانة فيصدق به بيعة الحضا **قوله** وقيد في  
 الظهير بقاي الاستتار المذكور **وحاصله** انه حلال

للعارث

للعارث بشرط ان لا يعلم ارباب الاموال فان علموا وجب عليه  
 رد كل شيء الي صاحبه **قوله** من قبل يدعيه فسبق الي اخره  
**قوله** في الفيض الكدر في رحمه الله تعالى تقبيل بيد العالم  
 والسلطان العادل جازينها ما غيرها فالاولي ان لا يقبل  
 وقال بعضهم ان لا يقبل المسلم الاسلام فلا ياسبه  
 انتهى وفي الجامع يكره ان يقبل الرجل في الرجل او يده او شيئا  
 منه او يها نقه وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا ياسب  
 به انتهى قال بعض القضاة ولا يمكن حملها ذكره المصنف  
 رحمه الله تعالى الا على ما في الجامع او وضع المسألة فيها  
 اذا قيل لاجل الدنيا فان ذلك الفعل فسق كما استذكره عن  
 صاحب مفتاح السعادة رحمه الله تعالى بهذا فكذلك  
 ما به لا يساعده ثم بعد جملة عبارة المصنف رحمه الله تعالى  
 على ما ذكرت راجعت الظهيرية فاذا عيار بها كما نقلناه  
 عن مفتاح السعادة ونصها فان قبل يد المجرم فهو مكرو  
 عند اصحابنا رحمه الله تعالى وروي عن ابي يوسف  
 رحمه الله تعالى هذا على وجهين ان كان المجرم من حق  
 الدارمه شرعا بان كان ذا شرف وعلم يزدجي له ان ينال  
 الثواب به كما فعل زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه  
 بابن عباس رضي الله تعالى عنها فاملان فقل ذلك لصاحب  
 الدنيا يصيغ فسقا انتهى وما نقله المصنف رحمه الله  
 تعالى لا يفيد ما ذكرناه الا ان عند الاصحاب رحمه الله  
 تعالى تقبيل بيد الكلد مكروه وابي يوسف رحمه الله تعالى  
 يفصل ورواية عنه ايضا انه لا ياسب به كما مر عن الفيض  
 واما تقبيل يد نفسه عند السلام فقد ذكر في المبته في نه  
 مكروه بالاجماع **قوله** الا اذا كان ذا علم وشرف وهاديا ب



المقيد قال في مفتاح السعادات ما تقبله اليدان كان من  
 يستحق الاكرام كالعلماء والسادات والاشراف ويرحمه ان  
 يقال الثواب كما فعله بعض اصحابه رضي الله تعالى عنهم  
 واما ان فعل ذلك لصاحبه الدنيا فسق قيل ثم ان كان التقيد  
 ليد العلم والاشراف فلا يلزم الدنيا هل يفسق امر لا انتهى **اقول**  
 الظاهر انه يفسق **قوله** يكره معاشرة من لا يصلي ولو كانت  
 زوجته وفي المحيط البهائم رجل لها مدة لا تصلي يطلقها  
 حتى لا يصحب مدة لا تصلي فان لم يكن له ما يعطي مهرها  
 قال اولي له ان لا يطلقها وقال الامام لا يوصف تركه الله  
 تعالى لان التقيد به تعالى ومهرها في عنق اصيل من ان  
 اطامدة لا تصلي انتهى ومثله في مفتاح السعادات وفي  
 البيارزية وقد مدح الله تعالى اسماعيل عليه الصلاة والسلام  
 بقوله وكان يا هذا هله بال صلاة والزكاة وكان عند ربه  
 مرضيا الآية قالوا وعد اهل بيته علي الصلاة سب  
 لا تفتاح باب الرزق قال الله تعالى واهلك بالصلاة  
 واصطبر عليها الا ساءلكم الرزق الآية **قوله** الا اذا كان الزوج  
 الحرامه قيل ينبغي ان يكون محله ما لم يكن علق علي  
 نفسه ان تركها بلا نفقة كذا وايدائه من كفا كانت طائفا  
 ووجد المعلق عليه بكره لها المقام معه كما هو ظاهر **قوله**  
 الخلف في الوعد صامرا قال السبكي رحمه الله تعالى ظاهر  
 الايات الشريفة والسنة يقتضي وجوب الوفاء وقال  
 صاحب العقد العزيز في التقليد رحمه الله تعالى بما يوافق  
 عما ذكرنا من خلاف الوعد نفاقا اذا قارب الوعد العزم  
 علي الخلف كما في قول المذكورين في اية ليت اخرجتم لتخرجن  
 معكم فتوصفوا بالمتفان لا يطانهم خلاف ما اظهره اما في عدم  
 علي

علي الوفاء ثم يد العظم يف هذا لم يوجد منه صورة نفاق كما في الاحياء  
 من حديث طولي عن ابي داود والترمذي مختصرا بلفظ اذا وعد  
 الرجل اياه من نية ان يعنى فلم يف فلا اثر عليه انتهى وقيل  
 عليه اثر فيه بحث فانه امر او نفاقا لمعقود مطلق فيجوز عدم  
 الاثر في الحديث الشريف علي ما اذا منع مانع من الوفاء **قوله** وفي  
 القنية وعنده ان ياته فلم ياته لا ياتر قال بعض الفضلاء  
**فان قيل** ما وجه التوفيق بين هذين القولين فان  
 الحرام ياتر بفعله وقد صرح في القنية بنفي الائم **قلت**  
 يجد الاول علي ما اذا وعد وفي نية الخلف فيجزم لانه من  
 صفات المؤمن فقيمين والثاني علي ما اذا نوى الوفاء وعرض  
 مانع انتهى **اقول** في الدرر والفرص كتاب العارية ما  
 يفيد ان خلف الوعد مكروه **قوله** ولا يلزم الوعد الا اذا  
 كان معلقا بظهور منه معنى الالتزام قال بعض الفضلاء  
 الا اذا كان معلقا بظهور منه معنى الالتزام كما في قوله ان  
 سقيت ابع قسي يلتمه ولو قال ابع لم يلزمه بمجرد **قوله**  
 كما في كفالة البنارية حيث قال في الفصل الاول من كتاب  
 الكفالة الذهب الذي لك علي انا ادفعه او اسلمه اليك اقبضه  
 سمي لا يكون كفالة ما لم يقل لفظا يد علي اللزوم كضمت  
 او قلت او علي والي انا ادفعه او اسلمه اليك اقبضه سمي  
 لا يكون كفالة ما لم يقل لفظا يد علي اللزوم كضمت او  
 قلت او علي والي وهذا ادفعه اليك ويحتمل يكون  
 كفالة ما لم يقل لفظا يد علي اللزوم كضمت او قلت  
 او علي والي وهذا اذا ذكره متحنا اما اذا ذكره معلقا  
 بان قال ان لم او فلان فان ادفعه اليك ويحتمل يكون  
 كفالة لما علم ان المواعيد باكتساب صور المتعاقبات تكون



تكون لازمة انتهى ومثله في الترتيب وفي البحر المصنف رحمه الله تعالى نقلت الفتاوى الظهيرية والولولجية لوقال ان عوفيت صحت كذا لم يجب عليه شيء يقول الله تعالى وهذا قياس على الاستحسان يجب فان لم يكن تعليقا لا يجب عليه قياسا واستحسانا نظيره ما اذا قال ان الحج لاشي عليه ولو قال ان فعلت كذا انا ارج ففعل ذلك يلزمه ذلك انتهى **اقول** علي ما هذا الاستحسان يكون الواجب بما يابى له بعد شين ندد ووعده مقتدر بتعليق واستفاده فانه بالتبني صديق بقي ان يقال في مثل ان جيتي كذا مك فياه هل يكون الكلام علي المصلحة واجبا ديانة او قضا او ديانة فقط كما **نظر قوله** وفي بيع الوفا عطف علي ما دخلت عليه الابا عبا المعني والتقدير ولا يلزم الوفا الا في التعليق وفي بيع الوفا وان لم يكن معلقا **قوله** استخدام البيت حرام مصدر مصنف لمفعول الفاعل محذوف والتقدير باستخدام الشخص البيت حرام قتل وهو يجب له اجر كذا في البرازية انه اذا استعمل اقرباؤه مدة في المال شيء بلا اذن الى اوبلا اجارة له طلب صبرا لمثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوي اجرا لمثل **قوله** ولو اصابه ولم يلهه **اقول** الصواب ولو اصابه او معلمه والتقدير ولو كان مستخدما لبيتهم اصابه ومعلمه وقد يقال لا لانه في كلام المصنف رحمه الله تعالى يعني من والتقدير ولو كان استخدام البيت واقفا من اصابه ومعلمه حينئذ ويكفي ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى صوابا **قوله** الا لا **اقول** الصواب الا اصابه والتقدير لا اذا كان مستخدما (البيت امه والافيا) اذا ارسله المعلم اليه **قوله** الا لا دفع

قلا او مكنه في غير ذلك ليس الحريه الى الص **قوله** فيه نظر فقد صرح الزبيدي رحمه الله تعالى في شرح الكنز عند قوله ويشد السن بالفضة قال فان النبي صلى الله عليه وسلم فصلا الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما تعالى عنهما بلبس الحريه يعني الخالص لا اجل الحكمة في سببها ومعلوم ان ما كان مخصوصا لهما لا يتعدى لغيرهما **قوله** ولا يجوز الخالص في الحرب يعني عند الامام رحمه الله تعالى ولا ما عنده فيكون لما روي انه صلى الله عليه وسلم رخص لبس الحريه للديباج في الحرب وللأمام رحمه الله تعالى إطلاق النصوص الواردة في النهي عن لبس الحريه لانه لا تفصيل فيها بين حاله وصالح **قوله** والصهرة الشابة في نظم نجم الدين الشافعي رحمه الله تعالى كتاب الزيارات الحمد بن الحسن رحمه الله تعالى **شعر** اصهار من يوحى اقارب زوجته ويلول ذاك بيان وصرام افتائه ازولج كل محارمة وحرار ما لا زواج بالارحام قال فخر الاسلام رحمه الله تعالى في شرح الزيارات اما الصهر فقد يطلق علي الختن كمن القالب ما ذكر محمد بن الحسن رحمه الله تعالى قال جاءتم بن عدي رحمه الله تعالى **شعر** ولو كنت صهرا لابن مروان قريت وكايي الي المعروف والطف وكنتي صهرا لالا محمد **شعر** وقال ابن العباس والخال كالا ب والابن علي ما ذكره محمد رحمه الله تعالى ما روي انه عليه الصلاة والسلام لما تزوج صفية رضي الله تعالى عنها اعتق كل من ملكه من ذريه محرر منها اكراما لها وكانوا يسمون اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي شرح النقاية للعلامة محمد بن هبة رضي الله تعالى



في كتاب الوصايا الصهر كل ذكر من اقرباء وصيته قد دخل  
 ابوها واصوها وغيرهما وقال الحلي رحمه الله تعالى هذا  
 في عرفهم واما في عرفنا فلا بد ظلال ابوها وامها كما في الكفر  
 ويشفي ان يختص هذا بلفظ الصهر واما في لفظ ضئله  
 فينبغي ان لا يدخل فيه الا ابوها **انتهى قول** فلي هذا  
 لا يقال صهره على كل حال **قوله** لشيوخنا ان الله سبحانه وتعالى  
 اصياها له صياها به يعني لشيوخنا ذلك في حديث ذكره غير  
 واحد من الحفاظ رحمه الله تعالى ولم يلبث ففعلوا الى من  
 طعن وهو ان الله سبحانه وتعالى اصياها له وامنا به  
 خصوصية لها ومحل كون الايمان لا يقع بهذا الموت في  
 غير الخصوصية وقد صح انه صلى الله عليه وسلم ردت  
 عليه الشمس بعد مغيبها ففاداه وقت حتى صلى الظهر  
 اذ كرامة له عليه الصلاة والسلام فكان هذا كذا في شره  
 الكهزية لا ابن حبر المصطفى رحمه الله تعالى هذا **واعلم**  
 ان السلف الصالح اختلفوا في ابوي الرسول عليه الصلاة  
 والسلام هل ما تا علي الكفر ولا قد ذهب الى الاول جمع  
 منهم صاحب السير رحمه الله تعالى وذهب الى الثاني  
 جماعة متمسكين باحد حديث شريف دلالة على طهارة  
 نبيه الشريف عليه الصلاة والسلام عن دنس  
 الشرك وشين الكفر ونقير من الجمع الاول قال بنو تميم  
 النار مستهزاة الامم القرطبي رحمه الله تعالى فقال ان  
 الله سبحانه وتعالى اصياها له عليه الصلاة والسلام  
 وامنا به **فان قلت** ليس الحديث الشريف  
 النكير وفي اصياها موصوعا **قلت** رحمه الله  
 الناس الا ان الصواب انه ضعيف لا موصوع ولقد  
 الى

الحافظ ناصر الدين الدمشقي رحمه الله تعالى صيته قال  
 رحمه الله النبي مزيد فضل علي فضل فكان به روفاء  
 واصياها وكذا اباه **قوله** لايمان به فضلا لطيفا  
 وسلم قال المهيمن به قديم **قوله** ان كان الحديث به ضعيفا  
 نعم على كون الحديث الشريف المذكور ضعيفا لا موصوعا  
 وقال الحافظ بن سيد الناس رحمه الله تعالى في السير  
 روي ان عبدا لله بن عبد المطلب وامنة ابنت وهب  
 ابوي النبي صلى الله عليه وسلم اسما وان الله سبحانه  
 وتعالى اصياها له فامنا به عليه الصلاة والسلام وروي  
 ايضا ذلك في حق جده صلى الله عليه وسلم عبد المطلب  
 رضي الله تعالى عنه ثم قال وهو مخالف لما اخرجه الامام  
 احمد رضي الله تعالى عنه عن ابي رزيب الفقيمي رضي  
 الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله اين ابني قال  
 امك في النار قلت فابن من مضي من اهلك قال ما  
 يرضي ان يكون امك مع امي ثم قال وذكر بعض هذا العلم  
 في الجمع ما حاصله ان من الجانبان تكون هذه درجته  
 وصلت له عليه الصلاة والسلام بعد ان لم تكن وان  
 يكون الاضيا والايان متاضا عند ذلك فلا يمارضة  
 انتهى ملخصا **وسيل** القاصي ابو بكر بن القرني رحمه  
 الله تعالى وهو احد الائمة المألفة رحمه الله تعالى  
 عن طريقه لان ابوي النبي عليه الصلاة والسلام  
 في النار فاصحابه بانه ملعون لان الله سبحانه وتعالى  
 يقول في كتابه العزيز يا ايها الذين يؤذون الله ورسوله  
 لعنهم الله في الدنيا والاخرة الآية قال ولا اذي اعظم



من ان يقال عن ابيه انه في النار وقال الامام السهيلي رحمه  
الله تعالى في الروض الاصفى وليس لنا بحث ان نقول ذلك في  
ايوب عليه الصلاة والسلام لقوله صلى الله عليه وسلم  
لا توفوا الاهيا بسب الاموات وانه سبحانه وتعالى يقول ان  
الذين يؤذون الله ورسوله الاية الشريفة وقد امرنا ان نمسك  
اللسان اذا ذكرنا صباه رضي الله تعالى عنهم بشي يرجع ذلك الى  
العيب والتقصه فلان تمسكه تكفي عن ايوب عليه الصلاة والسلام  
عليه وسلم اصغى وامرنا اذا انقضى هذا حق المسلم ان نمسك  
لسانه عما يخد يشرف سب نبيه عليه الصلاة والسلام  
بوجه من الوجوه والاضافة في اثبات الشكر في ايوب عليه  
الصلاة والسلام اظلالا لظاهر يشرف سب نبيه صلى  
الله عليه وسلم الطاهر فجله هذه المسألة ليست من  
الاعتقادات فلا حظ للقلب منها واما اللسان فحقه  
الامساك عما يتبادر منه التقصص خصوصاً الى وهم  
القائمة لانهم لا يقدرون على رفعه وتداركه هذا  
خلاصة مما في هذا المقام من الكلام والله تعالى ولي  
الفضل والافهام **قوله** استماع القرائن الشريف اثوب  
من قرأته **اقول** هذه المسألة نقلها ابن وهبان  
رحمه الله تعالى عن الحارثي القديسي رحمه الله تعالى ولم  
ذكر واعلة ذلك ويظهر لي ان السماع لما كان ادعى للتدبر  
كان اثوب منه القراءة وقد ذم الله سبحانه وتعالى قوماً  
على عدم التدبر فقال تعالى افلا يتدبرون القرآن  
ام على قلوبهم عقالا الاية فتدبر ثم ان المسألة يجب  
تقديرها بما اذا كانت القراءة بفهم الحان والافهام القراء  
القرينة بالالحان معصية والتالي والسماع اثنان كما في

شرح

شرح العلامة محمد مسكين رحمه الله تعالى علي الكثر والله اعلم  
**كتاب** بيع المساكين جازيلا رهنة **اقول** تشمل اطلاقه رهن المشاع  
المندرج في غيره وليس كذلك فان الشيوع الثابت ضرورية  
لا يمنع جواز الرهن وذلك كما لو جازيلا رهنة وقال خدا حدها  
رهنا ولا اصرهنا عندك فان نصف كل واحد منهما  
يصير رهنا بالدين لان احدهما ليس باولي من الاخر في  
كونه رهنا فيشيع الرهن فيهما وهذا الشيوع ثبت ضرورية  
فلا يمنع الجواز كذلك في الولد المجتبه **قوله** وبيع المسفوف جازيلا  
لا رهنة **اقول** اطلق عدم جواز رهن المسفوف فتشمل  
ما اذا كان مسفولا بمك الرهن او بمك غيره وليس الامر  
كذلك بل المانع كون الشئ على ملك الداهن اما لو كان مسفولا  
بمك غيره فلا يحل في العارية واستفيد منه ان رهن الشئ على  
جائز وبه صدر في كثير من الكتب **قوله** في غير المدير اطلق  
المدير فتشمل المطلق والمقيد **قوله** فاذا احره الميراث الى اخره  
المتبادر صوغ الصبي بالارز للميراث والحكم المذكور لا يخص لبناً  
بل لو احره لبناً والارض بفيد اذن الداهن لا يطيب له الاجر  
لان الميراث ليس له ان يوجر كما في مشتمل الاحكام ثم مترج  
المصنف رحمه الله تعالى ان هذا الحكم مفرع على علمه  
جواز رهن البناء دون الارض وليس كذلك كما علمت قال  
في البرازية اجير الميراث الرهن من اجني بلا اجازة الداهن  
فالقلة للميراث ويصدق بها عند الامام ومحمد رحهما  
الله تعالى كالفاسد بصدق بالقلعة او يردّها على  
المالك وان اجير بامد الداهن بطل الرهن والاجر للداهن  
انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى من  
الحكم **قوله** الاصر اذا رهن العين الى اخره قال بعض الفضلاء



ظاهر كلامه ان الاجارة تنقضي بمجرد عقد الرهن وليس كذلك  
بل لا بد من القرض كما في القنية واما عكسه وهو ما اذا لم  
الارهن الرهن من المرتهن فيفسخ بمجرد عقد الاجارة ولا  
كتاب الى تجديد قبض كما يفيد صريح كلامه لا بد ان يكون  
قال استأجر المرتهن الارض من المرهون بجلد بخلاف الاعادة  
انتهى وهو ظاهر لقولهم لا قبض المصفون بغيره وهو  
الارهن ينوب عن قبض الامانة والرهن مضمون  
بغيره وان عين الموصدة امانة لكن في العمارة اذا استأجر  
المرتهن من الداهن يصح ولا يصير مضمونا بمجرد العقد  
ما لم يجد قبضا للاجارة حتى لو هلك قبل ان يجد قبضا  
للاجارة يهلك هلاك الرهن انتهى وهذا مشكلا لانه قد  
فيما ان قبض المرهون بغيره ينوب عن قبض غير المرهون  
ولا ينوب عن قبض المضمون والمضمون بغيره الرهن لا  
يقال في هذا الفرع اشكال من وجه اخر وهو ان الشيء لا يقع  
بآدونه وقدر يقع الرهن بآدونه وهو الاجارة لاننا نقول  
عقد الرهن اقوى من عقد الاجارة لان عقد الاجارة لا يرفع  
من الجاني وبين وعقد الرهن لا يرفع من احد الجانيين وان قلنا  
ان عقد الرهن اقوى من حيث تعلقه بغيره ان يهلك الرهن  
دون العين الموصدة فنقول ان عقد الرهن انما يبطل بما سرق  
المرتهن عقد الرهن فكان هذا فسخا لان الرهن انفسخ بالاجارة  
وارتفع بالاجارة والمرتهن يتقرب بفسخ الرهن دون الداهن  
حتى لو رده وقال ما فسخ الرهن ولم يرد الرهن وهلك  
لا يسقط شيء من الدين كما في القنية وهذا التحريم من خلاف  
هذا الكتاب **قوله** اباي الداهن المرتهن كمال الثمار فاكلها لم  
يضمن يعني لعدم تقديده ولا يسقط شيء من دينه كما في القنية  
والخاتمة وكثير من البشروع وعليه الفتوى وفي الجامع لمحمد  
رحمه

رحمه الله تعالى والاية عن عبد الله بن محمد بن اسلم رحمه  
الله تعالى انه لا يجلد ان ينتفع بشيء منه وان اذن له  
الرهن لانه اذن في الربا لانه سيتوفي دينه فتكون  
المنفعة ربا قال البعض الفضل والتوفيق بين هذا  
وبين ما تقدم محله ما هنا على الديانة انتهى **قوله**  
لا وجه لهذا التوفيق لان ما كان ربا لا يظهر فيه فرق  
بين الديانة والرضا على انه لا حاجة الى التوفيق بعد  
ان الفتوى على ما تقدم فتأمل وقد وقعت حادثة  
رهنه فخلا وبيع له ثمارها فاكل بعضها وبيع بعضها  
ثم اراد الداهن ان يرجع عليه بقيمة ثمارها فهلك  
ملكه بالايام فان بيعها وبمولىها امر ملكه الا ان بنفسه  
فقط فكتب الشيخ محمد بن عبد الله الفزي صاحب  
تويرا لا يصار رحمه الله تعالى ما مضى ظاهر كلامهم  
انه اذا تصرف فيها مطلقا لا يضمن اذ الظاهر ان المراد  
بقوله اكلها لم يضمن اعم من اكلها او اكل ثمارها لان يوجد  
نقل صريح بتخصيص الاكل دون غيره انتهى **قوله**  
بيع الرهن من زيد ثم باعه من المرتهن الفسخ الاول  
**قوله** وجهه انه طرأ ملك باق على ملكه موقوف  
فابطله وهو ظاهر لا خلاف فيه **واعلم** ان بيع الداهن  
الرهن موقوف على اجارة المرتهن او ابدائه الرهن  
على الدين او قضائه فلا يملك الداهن فسخه وكذلك  
المرتهن لا يملك فسخه على الصحيح ويثبت للمشتري  
الخيار علم انما استأجره رهن او لا على المختار للفتوى  
كما في التجسس وفي البيارة ولا يباعه باذن المرتهن  
صح ويكون رهنا مكانه قبض الثمن من المشتري او لا  
انتهى وقيمة ان كيف يكون الثمن رهنا بدون القبض فليأمل



بما لا ينفك عنه

**قوله** يكره المرهنت الانتفاع بالرهن يا ذن الداهن كذا في الشر  
 النسخ لهذا الكتاب ووقع في بعض النسخ لا اذن الداهن وفي  
 بعضها الايا ذن الداهن والكل صحيح لما في القنية عن  
 يوسف رحمه الله تعالى المرهنت سكن الدار المرهونة باذن  
 الداهن يكره واطلق في الصرف انه لا يكره والاحتياط  
 في الاجتناب عنه **قلت** لما فيه من شبهة الربا انتهى  
**قوله** رهنت علي دين موعود الي اخره **اقول** المتأخر الرهن  
 بالدين الموعود لانه جعل كالموصود باعتبار الحاجة كما في المبيع  
 وفي البرازية الرهن بالدين الموعود ومقبوض علي س  
 الرهن مضمون بالموعد بان وعده ان يقرضه الفاق  
 رهنا وهكذا قيل الا قرأنا يعطيه الالف الموعود جبر  
 ويستغاض عنه انه اذا لم يهلك الرهن لا يجبر علي دفع الموعود  
 او بعضا ووجه عدم الجبر اذا لم يهلك الرهن ان المقرض  
 بالقرض وللجبر المستبعد **قوله** لا يبيع القاصي الرهن بغير  
 الداهن قال في العمادية في الخامس عقيب مسأله فلي  
 لو رهن عند رجل عينا لدين وغاب المديون عليه منت  
 فرفع المرهنت الامر الي القاضي حتى يبيع الرهن ينبغي ان يبر  
 في هاتين المسألتين وهذه المسألة كانت واقعة الفرك  
 انتهى وقال في البرازية نقلا عن المنية المرهنت يبيع الرهن  
 باجازه الحاكم واخذ دينه اذا كان غائبا غيبة لا يعرف موته  
 ولا حياته **قوله** وفي تعيين الرهن الي اخره عطف علي ما قبله  
 بحسب المعنى والتقدير القول في انك لا رهن للمكدر في تعيينه  
 وفي مقدار رهنت به المرهنت فلفظ المرهنت سقط من  
 عبارة المصنف رحمه الله تعالى هكذا ان يفهم الموضع قال في  
 المفتي اختلفا في الرهن فقال الداهن غير هذا وقال المرهنت بل هذا  
 هو الرهن الذي رهنته عندي قال قول المرهنت انتهى ومنه يتبع

ما ذكرنا

ما ذكرنا به كلام المصنف رحمه الله تعالى **قوله** المقبوض علي سوم  
 الرهن اذا لم يبينه المقدار الحاضر قيد بعد مبيات المقدار لانه لو  
 بينه يكون مضمونا وصورة اذ الرهن بشرط ان يقرضه كذا  
 فلهذا في يده قبل ان يقرضه هكذا قال من قيمته وما سمي من  
 القرض لانه قبضه بسوم الرهن فالمقبوض بسوم الرهن  
 كالمقبوض بسوم الشرا اذا هلك في المساومة من قيمته كذا في شر  
 الطحاوي رحمه الله تعالى وفي القنية المبيع يرض علي سوم  
 الرهن اذا لم يبين المقدار الذي به رهنته قال الامام ابو حنيفة  
 وابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعطيه المرهنت ما شاء  
 وعن محمد رحمه الله تعالى لا يستثنى اقل من درهم **قوله** ليس  
 بمضمون في الاصح في القنية وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا  
 ضاع فقلبه قيمته وفيها دفع له رهنا ليدفع له ثمانية دينار  
 فدفع اليه ثلاثمائة وامتنع عن دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر  
**قوله** الاجل في الرهن يفسده لان حكمه حبس مستدام والتأجيل  
 ينافيه بخلاف تأجيل دين الرهن كما في القنية والمنية **قوله** الوارث  
 اذا عرف الرهن الي اخره المسألة في القنية وعبارتها انك امتنا  
 عند رجل له عليه دين فغاب فقتل ولا يعرف له وارث اذا  
 ايس باع المتاع فاعذ الدين وتصدق بالباقي وكذا الرهن  
 انتهى ومنه يستفاد ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى **قوله**  
 الا فدرى المبيع يجوز الكفالة دون الرهن قال بعض الفضلاء  
 يستثنى الكفالة ببدل الكفالة وانها يجوز لا الرهن بها ويستثنى  
 ايضا الكفالة بما يحدث من الحق فانها جائزة دون الرهن به  
 والكفالة بالكفالة بالمقتضى يجوز ولا يجوز الرهن بها فما زاد  
 ثلاث مسائل انتهى **قوله** في استئثار الصورة الاولى نظرا  
 كتب القوم متونا وشروها طافية بان الكفالة ببدل الكتاب



لا يجوز وما الرهن بيد لها فذكر العلامة محمد القنصا في رحمه  
 الله تعالى في شرح النفاية انه يجوز ثم تقلد عن النظم ان القاتل  
 بيد الكتاب لا يجوز وهو مخالف لما في الموت والشروع وعلى  
 كل حال لا يصح الاستئنا المذكور ويشكل على قوله وما جرد  
 عن الحق ما ذكر من جواز الرهن على دين موعود به اذا كان  
 ان الدين الموعود حق سجدت بذمة المديون **قوله** ويجوز ان  
 بما على التكفيل والرهن **اقول** لا محل لذلك هذه المسألة  
 ما استشاه لا يخاف جارية على القاعدة دون الرهن **قوله** اي  
 يا صر رهننا في الكفالة المتعلقة قبل وجود الشرط والله اعلم  
**كتاب الحنايات**  
 الا في مسألة ما اذا غني بغير الاوليا الجاهزة **اقول** انما انقلبه  
 نصيب الباقي ما لا لا ان القصاص لا يجزي قلم سقط القصاص  
 في نصيب غير العاقبة والاصل انقلب حقه ما لا لا يستحق  
 عوض ولم يجب على القاتل لعدم التزامه فيجب بقية الدية  
 العاقلة لان ماله وجب من غير قصد من القاتل فصار كلف  
 كذا في شرح الجمع لابن الملك رحمه الله تعالى ومثله في الاختيار  
 عليه في تقليد عدم الوجوب على القاتل ان الشرع ما اوجب  
 وذكر في الاصل والجامع الصغير والمبسوط والمحيط والهداية  
 والكافي وسائر الكتب انه على القاتل في ماله وهو الثابت  
 ودراية ولم ينه احد من شراح الجمع على هذه المخالفة فيما اعلم  
 فليست به حبيذ ما كان ينبغي للمصنف رحمه الله تعالى متابع  
**قوله** كما في شرح الجمع **اقول** يوهن ان المسألة ليست مذكورة في متن  
 الجمع وانما هي في الشرح وليس كذلك **قوله** صلح الاوليا وعندهم  
 القوا بمعنى او **قوله** كذا في المتن **اقول** لم اجد ما ذكره في متن  
 المفتي ووجدته في الفتاوي الظهيرية وعبارتها الوارث ان

عني عن القاتل هذا فيما بينه وبين الله تعالى قال هو بمنزلة  
 الدين لرجل على رجل في الطالب وايدائه الورثة فانما يبيد  
 بقي اما عن ظلم المتقدم فلا يبرأ فكذلك القاتل لا يبرأ عن ظلمه  
 وعداوته وبيد اعن القصاص هو ذكر الكدر في رحمه الله تعالى في  
 مختصره ان القفوع عن القاتل افضل لقوله عز وجل من تصدق  
 به فهو كفارة له الاية واختلفت اهل العلم في ثاويله قال قوم  
 هو كفارة القتل وقال آخرون هو كفارة العاقبة قال وهو اولي  
 الثاويلين عندي **قوله** ولم يجاوز المعتاد وهذا تحريف من  
 الشافعي والنسخة التي بخط المؤلف رحمه الله تعالى ولم يجاوز  
 المعتاد **قوله** فتتميداي بالسلامة **اقول** ومنه المروى في  
 الطريق في الفتية وصنع شياع على طريق العامة فقتله انسان  
 فسقط وهكذا ذلك الشيء من غير قصد بضمن هو الصحيح  
 انتهى وسيتم دمنه ان في ذلك طلاقا وان المراد بالطريق  
 في كلام المصنف رحمه الله تعالى الطريق العام وان الطريق  
 الخاص بضمن فيه بالمعشور من غير ظلاف **قوله** ومنه ضرب  
 ابنه ثاويل هذا قول الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه  
 وعندهما لا يضمن الاب يضرب ابنه للثاويل ورجع الامام  
 ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه الى قوله كما في التمهيد **قوله** وضرب  
 التعليم اي لا يتقيد بالسلامة **قوله** ما اذا وطئ زوجته الى  
 اضره يرضى وهي تحت محال مع مثله قال في البازية جامع صغير  
 لا يما مع مثله في ان كانت اجنبية فالدية على عاقلة  
 والمهر على الزوج والافضا بالافضا والموت انما لو كسر قذها  
 ماله الوطي فانه يضمن اما عالا ان كسر القذ غير ماذون فيه  
 وهو غير حادث من الوطي لما ذون فيه كما في الجوهرة **قوله** فلا  
 ضمان عليه يعني عندها وعند اي يوسف رحمه الله تعالى على



عاقلة الدية كما في خزانة الاكل رحمه الله تعالى قال الشيخ عبد الله  
ابن الشحنة رحمه الله تعالى ينبغي ان يكون المعتمد وجوب الدية  
عند عدم الاستمسك فانهما اتفقوا على عشرة اشياء في الانسان  
يجب بكل واحد منها الدية كاملة وعدل ومنها سلس البول  
وهذا مذكور في غالب الكتب انتهى قال بعض الفضلاء وفيه ما  
لان ما ذكر في غالب الكتب من وجوب الدية فيما اذا حصل من  
فعل غير ما دون وفيه خلاف ما هنا فتدبر **قوله** لكون الرمي  
اخذ موصبه وهو المهر فلم يجب به اخذ قيل عليه قد يقال المهر  
مقابل لوطي من حيث انما استمتع والصلوات بالافضل  
انه من حيث انه وطي ليلزم كونه موجباً لشئين بل من حيث  
ما يتسبب عنه وهو الاضنا فالمهر باعتبار جهة الاستمتاع  
والصلوات باعتبار جهة الاضنا فتأمل **قوله** الجنايات ان علي تخفيف  
واحد في النفس وفيما دونها لا يتداخلان ان الجنايات الواقعة  
علي شخص واحد في نفسه وفيما دونها بان قطع يده ثم قتله  
لا يتداخلان فيجب عليه موجب القتل وموجب القطع اذا  
كانت عمدين او احدهما عمداً والاضري خطأ او كانتا خطاين  
وتخلل بينهما يد لما اذا كانتا عمدين والمذكور قول الامام ابو  
صنيفة رضي الله تعالى عنه وعندهما رضيهما الله تعالى  
ببداضلان فيقتل جناً ولا تقطع والدليل من الجانبيين المذكور  
في المطولات فلما نظيل بذكره **قوله** الا اذا كان خطأ **اقول**  
كذا في التسخير والاصواب الا اذا كانتا اي الجنايات **قوله** القصاص  
يجب للمبتدأ الحاضر في منظومة الجلال السيدي رحمه الله  
تعالى وشرحها واما القصاص للوارث خلافاً وليس بالمبدأ  
قال الامام ابو صنيفة رضي الله تعالى عنه طريق القصاص  
للمورثة طريق الخلافة دون الوراثة وعندها طريقة طريق

الوراثة

الوراثة ومعنى الخلافة ان يثبت الملك ابداً للوارث دون المورث  
كالعبد اذا اتجه فان الملك يثبت للمولى ابتداء بطريق الخلافة لان  
العبد ليس باهل للملك دليل الامام ابو صنيفة رضي الله تعالى عنه  
انه يثبت بعد الموت والميت ليس من اهله بخلاف المال كذا في  
الهداية في باب الشهادة في القتل **قوله** فلو قتل العبد مولاه الى آخره  
تدبر علي قوله ثم يثبت له العارث **قوله** ولا شيء لغير العارث في عند  
الامام ابو صنيفة رضي الله تعالى عنه واما عندها فتجب ثم  
تسقط لان السيد لا يستوجب عليه دية **قوله** وصح عفو  
المجروح ويقضي ديونه منه **اقول** صنف منه عايد علي  
المال وهو متاخذ لفظاً ورتبة وكذلك يجوز في غير ما استثنى  
كما في معنى اللبيب **قوله** وهو موروث علي فدايض الله سبحانه  
وتعالى اليه اضره **اقول** وكذا دية المقتول فانها كسائر امواله  
حتى يقضي بها ديونه وتنفذ وصاياه ويورث كل من يرث امواله  
وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يرث الزوجان من الدية  
لانقطاع الزوجية بالموت ولا وصوب للدية لا بعد الموت ولما  
انه عليه الصلاة والسلام امر بترث امرأة اشيم الصافي  
رضي الله تعالى عنه من عقد زوجها قال الزهري رحمه الله  
تعالى كان قتل اشيم الصافي رضي الله تعالى عنه خطأ ولما  
ثبت عندنا صق الرومين في القصاص لقول عليه الصلاة  
والسلام من ترك ما لا وصفا فلورثته ولا استكان القصاص  
صلاً لانه بدل نفسه فيستحقه جميع ورثته بحسب ركنهم كذا في  
شرح السراجية للسيد الشريف رحمه الله تعالى **قوله** وعليه  
رفع الولي الجي رحمه الله تعالى عبارة الولي الجي رحمه الله تعالى  
رفع عنه ما نفقته العشرة اسواط وضمن ما نفقه السوط  
الاخير مصر وباعشرة اسواط فلا نفقها ما فيها للمولى



يأمره فانتقل الفعل اليه واما ضمات ما نقصه السوط  
 الاخير مصر وباعشرة اسواط فلانه مستوفيه واما كون  
 مصر وباعشرة اسواط ثلاث الحادي عشر صادفه بمصر  
 عشرة واما وجوب نصف ما بقي من قيمته ثلاث الفيرة  
 في ضمات النفس لعدد الجنات لا بقدر الجنات والجنات اثنتان  
 بقيت الموي بمصر بعشرة وهو يصير بسوط انتهى ولا يخفى  
 ما في عبارة المصنف رحمه الله تعالى من الايهام المفضل للان  
**قوله** الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم يعني لان دار  
 الحرب ليست دار احكام **قوله** لو كان القتل في دار الحرب قيل  
 يتناول باطلا فقه ما اذا دخل المسلمون دار الحرب بامان وما  
 اذا سلم في دار الحرب وقد صرح عقبه بان الاسلام في دار  
 الحرب لا يوجب عصمة الدم فعلم ان المراد الاول وتفي بحمل الآية  
 لا يستلزم كون الدية على القاتل **قوله** هبة القصاص لغير القاتل  
 الجأزه **اقول** بينهم منه انه للقاتل يجوز وليس كذلك  
**والجواب** ان هذا مفهوم مخالف وان كان مستعبر معتبره  
 وان كان في اختيارهم في الروايات بخلاف والدليل على علم  
 اعتبار هذه القليل المظروف بعد مرقبول القصاص في  
 التملك وفي هذا لا فرق بين القاتل وغيره **قوله** لا يجزى  
 على المكدر دية المكدر اذا قتل الاضراي اذا قتل المكدر  
 على القتل المكدر على قتله دفعا عن نفسه لا ارتفاع  
 الاكراه بالقتل دفعا عن نفسه **قوله** وتضمن الحد اذا  
 حرق الحديده قتل الجأزه **اقول** ومثله لو كسر حطب  
 فسطاير منه شيء فائلف شيئا تضمن عندنا ولو كان  
 الكسر في ملكه وعندنا لا ما من الشافعي رضي الله تعالى عنه  
 لا تضمن اذا كان في ملكه كما هو مصرح به في شرح الروض

والعباب

والعباب وشرح المشاج للمدلي وبين حجر رجمها الله تعالى **قوله**  
 لكل احد بالتقصد على من شرع جناحا اي لكل واحد من اعداء  
 الناس كما في الذنيرة او من اراد لهم واصفهم كما في النهاية  
 كنت فيه فتنه او من اوسا طهم ولو كان كافر كما في الكريان  
 والمراد بالتقصد النقض اي ابطال ذلك المحدث بعد الاتمام  
 وكذا قتله عند الامام رحمه الله تعالى وهو الصحيح كما في  
 شرح الثمانية للعلامة محمد الفقيهي رحمه الله تعالى **قوله**  
 لا اعتبار برضي هذه المحلة في السكة النافذة اي باشرع  
 ضلع ونحوه لان الحق فيها للامة **قوله** ومذهب الفقهاء  
 الفرق يعني بين القصاص والحد ودفيت شرط الامام  
 لاستيفاء الحد ودون القصاص كما في الفتنه هذا هو المراد  
 وان كان في عبارة ابيها **قوله** الا في خمسة الذي في القوايد  
 الرئيسية الا في خمسة كما في معين المفتي كما في كتاب الجنات  
 الاولى يجوز القصاص بغيره في القصاص دون الحد ودنجا في  
 الخلاصة الثانية الحد ولا تورث والقصاص يورث النكاح  
 لا يصح العفو في الحد ولو كان صد القذف بخلاف القصاص  
 الرابعة التقادير لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف  
 الحد وسوي صد القذف الخمسة تثبت بالاشارة  
 والكتابة من الاضراس بخلاف الحد ودنجا في كتاب الهداية  
 من مسانيد شي السادسة لا يجوز الشفاعة في الحد ودنجا  
 في القصاص السابعة الحد وسوي صد القذف لا يتوقف  
 على الدعوى بخلاف القصاص لا بد فيه من الدعوى انتهى  
**اقول** يترادفان وهو اشتراط الامام لاستيفاء  
 الحد ودون القصاص **قوله** بخلاف ما اذا قال جرحني فلان  
 ثم مات الى اخره قيل الفرق بعد الجرح بخلاف القتل انتهى

لش



وقيل عليه قد ذكرا لمصنف رحمه الله تعالى عكس هذه المسألة في  
كتاب الاقدار ولفظه نقلا عن جنائيات اليزازية شهدا المجرور  
ان فلانا لم يجره ومات المجرور منه ان كان جرحه معروفا  
عند الحاكم والناس لا يصح استشهاده وان لم يكن معروفا صح  
لاصحاب الصدوق فان يبرهن الفارث في هذه الصورة ان فلان  
كان جرحه ومات منه لا يقبل لان القصاص صدق الموروث **قوله**  
فبرهن ابنه ان فلانا جرحه الي اضره هذا اذا قال المجرور  
ذلك فلم يقبل فادعي احد الابنين علي ابيه انه قتل  
واقام بيته واقام الاضر بيته علي قتل اجني اياه وقامت  
بيته علي قتل اجني اياه وقامت بيته علي ان لا وارث  
لمعندها قال الامام ابو صنفه رضي الله تعالى عنه للاخ  
نصف الدية علي ابيه وللأضر المدعي عليه نصف الدية  
علي الاجني وعليه الفتوى وقال ابو يوسف رحمه الله  
تعالى احسن منه عندي ان يكون علي الاض المدعي عليه  
لاضحية كاملة ولا يكون له علي الاجني شيء وهو قول  
مجدد رحمه الله تعالى وبه اضنا ابو الليث رحمه الله تعالى كذا  
في موجبات الاحكام للعلامة فاسم رحمه الله تعالى **قوله**  
في شرع المنظومة اي منظومة بن وهبان رحمه الله تعالى  
وقيل عليه ليس هكذا في شرع منظومة بن وهبان رحمه الله  
تعالى بل الذي في شرعها لعبد البر بن الشحنة رحمه الله  
تعالى نقلا عن الفتاوى الظهيرية ولو قال جرحني فلان  
ثم مات فاقام ابنه البيته علي الاضر انه جرحه خطأ تقتل  
بيته ووجهه ان البيته قامت علي ضمان البول للارث  
فقبلت فلما اضرنا ذلك في الميراث جعلنا الدية علي عاقلة  
انتهى ومثله في شرع المصنف رحمه الله تعالى وقد اصلح

الشيخ

الشيخ محمد بن عبد الله رحمه الله تعالى مقالي عبارة المصنف رحمه الله  
تعالى بقوله فادعي ابنه ان ابنا اضر جرحه خطأ ولقد راي  
نسخة لبعض العلماء من هذا الكتاب موافقة لما اصلح الشيخ  
محمد بن عبد الله رحمه الله تعالى والمسألة في البرهان المحيط  
ايضا فمدار قبول البيته علي كون المدعي عليه ابن المجرور يدعي  
ضمانه من الارث لا علي ايقاع الدعوي بقوله جرحني خطأ  
نوهه ولذلك قالوا في نقيل المسألة المتقدمة علي هذه  
لان هذا حق الاب وقد كذب الاب البيته بقوله قتلني فلان  
كافي مجموع النوازل قال بعض الفضلاء ينبغي ان يكون في مسألة  
الجرح الذي ذكره المصنف لا تقبل ايضا في حق الاجني لان المورث  
كذب البيته وان لم يثبتوه تقبل لامكان تعدد الجرح بخلاف  
القتل اما في الابن الاضر فيقتل وان عينه لقيامها علي  
ضمان الارث فتأمل **قوله** الا في الترجمة فانها تدخل في الحدود

### كتاب الوصايا

**قوله** لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم صريح في الترضائية نقلا  
عن المنتقى ان يبيع باطلا وفيما لا ويضاهدي رحمه الله  
تعالى بيع الاب مال الصغير من نفسه بغير قاصص  
فاسد اجماعا وكذا شراءه ماله لنفسه بغير قاصص  
وتامه فيه قال بعض الفضلاء وهم يطلقون الفاسد علي  
الباطل انتهى **قوله** عند المتقدمين **قوله** هذا صريح في  
انه لا يجوز بيع الوصي عقار اليتيم عندهم وهو مخالف لما  
في الثانية والظهيرية حيث نقلا عن شمس الائمة الحلواني  
رحمه الله تعالى ان ما ذكر في الكتاب من بيع الوصي عقار  
اليتيم جواب السلف الصالح اما علي قول المتأخرين لا يجوز  
الا في مواضع وقال بعض الفضلاء لا ديا لمقدمين هنا ما عدا



السلف الصالح بعيد وفي شرح العلامة محمد القاسبي رحمه الله تعالى عند قوله ولا يبيع وصي ولا يشتري الا فيما يتغاب فيه واطلاقه مشير الى جواز بيع كل شيء من التركة متقولا كان او عقارا وهذا ظاهر الرواية كما في الخزانة وقال الاكمل المحقق رحمه الله تعالى ان بيع العقار لا يجوز عند المصنف رحمه الله تعالى في المسائل الثلاث التي ذكرها الزيلعي رحمه الله تعالى وعنده ثم قال بعد كلام والمختار من كلامه انه لا يجوز بيع عقاره فيما جازنا يعني بيع الوفا لان فيه اتلاف منافعة كما ذهب اليه كثير من ائمة سمرقند وعن صاحب الهداية رحمه الله تعالى انه جاز لان فيه استيفاء ملكه مع دفع الحاجة كما في الهادي رحمه الله تعالى انتهى وفي الفصل السابع والعشرين منه بعد نحو ثلاث ورقات الاب او الوصي اذا باع عقارا للصغير ثم راي القاضي نقص البيع كان له ان يفتضه اذا رآه غير الصغير وقال هذه المسألة بعد ان ذكر بعضا من الشروط المذكورة هنا بنحو صفة وذكر ايضا في هذا الفصل اذا سلم الوصي البيع قبل استيفاء الثمن لا يملك استرداده **قوله** ومنه المتأثر في الاثني ثلاث ذكره الزيلعي رحمه الله تعالى **اقول** عبارة الزيلعي رحمه الله تعالى وقال المتأثرون من اصحابنا رحمه الله تعالى لا يجوز للوصي بيع عقار الصغير الا ان يكون على امانة دين او يرغبه المشتري وفيه بصنع الثمن او يكون للصغير حاجة الى الثمن قال صدر الشرع بقرحه الله تعالى وبه يعني انتهى كلام الزيلعي رحمه الله تعالى وليس فيه نقص لمذهب المتقدمين صريحاً لا ينفي ولا يثبت فيجوز ان المتقدمين يقولون بالمنع مطلقاً او بالجواز مطلقاً وقد صرح في البرازية في الفصل الثامن من كتاب البيوع بان المتقدمين

المتقدمين قالوا بالجواز مطلقاً ثم ان الزيلعي رحمه الله تعالى لم يقيد الدين بكونه لا وفاقاً لما لا يبيع العقار لكن عتده الامام البرازي رحمه الله تعالى بذلك ولم يصرح بخصوص النفقة بل بجاجة الصغير الى بيع العقار ورض علي بن الفموي على قول المصنفين ولم ينص المصنف رحمه الله تعالى عليه ذلك فتنبه لهذا الخلل وفقد الله تعالى للسداد في القول والعلم وبمثل الوصي الاب فلا يجوز بيعه عقارا للصغير الا في المسائل المذكورة كما افتي بذلك شيخنا شيخنا شمس الائمة والدين محمد الكانوي رحمه الله تعالى **قوله** فيما اذا كان في التركة وصية برسالة اي غير مفيدة يكسر من الكسور كالنصف والربع وغيره كما اذا وصي مريض له ثمنون درهما لزيد منها بثلاثين درهما وعمر وبنتين درهم **قوله** وفيما اذا كان على امانة دين الى اخره قيل هذا اذا كان العقار موروثاً واما اذا كان ملكاً للصغير يتملك من امانته او من غيره فلا **قوله** وفيما اذا كان هاتوناً الى اخره **اقول** قيد بالنقصان لانه لو حشي عليه الهلاك الاصح انه لا يبيعه قال في البرازية ولو خاف هلاك العقار قال الاصح انه لا يبيع يعني لانه نادر كما في الزيلعي رحمه الله تعالى قال بعض الفضلاء قضية الحائز والد ارقريب من كون الفلة لا تقبل المونة لانه المرمم من المونة فيمكن ان يهدا شيئا واحداً **قوله** استبدل به اي استبدل بالوصي الذي عظمه غيره غيره قال لبادا خلة علي المبرور كما في استبدال الدري بالجد **قوله** وبيع الوصي الحائز **اقول** سيا في الورقة الثانية التي تلي هذه الورقة ان وصي القاضي ليس له ذلك وفي البرازية وبه يعني فالوصي هنا ينصرف الى وصي امانة كما هو الاصل في اطلاقه وفي الاب



يعني بظاهر الرواية انه يبيع ماله من ابنة الصغير  
 ويشترى مال ابنة بمثل القيمة كما في سنية المفتي **قوله** واختلغوا  
 في تفسيره انتفع الى اخره **اقول** المفتي به القول الاول  
 كما في الهادية **قوله** وقسم الوصي مالا مشتركا الى اخره اما  
 قسمه الاب بجوز وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة  
 كما في القنية وفيها ورثة صغار وكبار واخذ الكبار وصي  
 فارادوا قسمه التركة فالوصي يجعل نصيبه مع الصغار  
 ويقسم بين الكبار وبينهم ثم يبيع نصيبه من الاجنبى  
 ثم يقسم بينه وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من  
 الاجنبى فتتحقق القسمة بين الكل ولم يذكر تفسير  
 المتفعة الظاهرة هنا واختلف في تفسيرها في بيع الوصي  
 ماله من اليتيم او مال اليتيم من نفسه انتهى **اقول**  
 اما يحتاج الى بيع نصيبه من الاجنبى ثم يشترى منه على  
 قول محمد رحمه الله تعالى القابل بعد رجوع القسمة وان كان  
 هناك منفعة ظاهرة اما على قول الامام ابي حنيفة  
 رضي الله تعالى عنه لا **قوله** وفي تبوع القنية يعني في باب  
 بيع الامر والاب ونقله المصنف رحمه الله تعالى فيقول  
 باب الحكم وسياتى قريباً **قوله** والوصي لا يملك الشراء  
 لنفسه قيل ينبغي ان يقيد بما اذا كانت ليس لليتيم فيه  
 نفع واما اذا كانت فيه نفع فيجوز الشراء لنفسه كما تقدم  
 المجمع **قوله** ويقبل قول الوصي قال المصنف رحمه الله تعالى  
 في شرعه على التكنز من مسايل شيء من كتاب القضا  
 عند قوله وان قال قاص عدل ان القول قول الوصي  
 القول انتهى **واعلم** ان مسألة قبول قول الوصي بلا  
 بينة في دعوى الاتفاق هو احد مسائل العشرة التي

يقبل

يقبل فيها القول بلا بينة وتقدمت في القضا وقد ذكر في القنية  
 الخلاف فيما اذا كان بعد الفزل وفي الولوالجية في الكلام على ائتمار  
 الوصي مع القرمات كيد الصبي وطلب ماله فقال الوصي ضاع  
 مني قال قول قوله مع اليمين وكذا القول بعد البلوغ انقضت  
 وانقضت كما في السراجية واما اذا ادعى الوصي شيئا من  
 التركة فلا حلف الا اذا كان الوصي وارثا لان اقراره غير معتبر  
 كما في الفصل السادس من الهادية وفي المحيط اشهد الوصي  
 على العارث بعد بلوغه انه استوفى منه جميع ما كان تحت يده  
 ثم ظهر عين في يد الوصي بعد الاشهاد عليه فله المطالبة  
 ولا ذهاب منه لانه عين **قوله** ولا يشك عليه قبول  
 قول الناظر في يد غيره من الصرف على المستحقين اطلقه  
 وفيه شيخ الاسلام ابو السعود الهادي مقرر السلطنة  
 السلطانية رحمه الله تعالى كما اذا ادعى الدفع للموقوف عليهم  
 بان وقف صنعة علمه مثلا على ولاده وذريته فنقض  
 الناظر لقله ولا رعي تقسيم ذلك عليهم ودفعه لهم اما اذا  
 ادعى دفع وظيفة الاما ما والخطبة فلا بد من البينة لانها  
 كاجرة وهو لو ادعى دفع اجير استأجره للموقف لا تقبل الا  
 ببينة هكذا يطيه كلامه على صورة استفتاء رفوانية  
 وقد قرأت من خطه ولا يخفى ظهور مدركه ولكن ظاهرا طرا  
 المسأخ رحمه الله تعالى في الفقه فليست امل كذا يحيط الشيخ محمد  
 الفزري رحمه الله تعالى صاحب كتاب تنوير الابصار قال بعض  
 الفضلاء الجواب عما تمسك به العلامة ابو السعود الهادي  
 مقرر السلطنة رحمه الله تعالى انها ليس لها حكم الاجارة من  
 كل وجه بل فيها ثبوت الاجرة وثبوت الصلة وثبوت الصدقة  
 ويلزم على ما افني به الصمات في الوقف لانه عام له والمال في



يده امانة وقد ادعى اصيلها الي مستحقها ويلزم ايضا انه لا يتبدل  
 قوله في قول الخطيب او الامام فيه انه ادعى وظيفته والمصرع به  
 خلافه وقد تقررت صواب ذلك للصحة بقرينة يتوهم الناس في الاصول  
 الدينية وما ثبت للصحة بقرينة يتوهم الناس في الاصول  
 وجواز الاضلال في جميع الاحكام **قوله** الثالثة ادعى انه ادعى  
 جعل عبده الايق **اقول** هذا قول محمد رحمه الله تعالى واما  
 علي وقول ابي يوسف رحمه الله تعالى فيقبل قوله بلا بيان  
 واجمعوا علي انه لو استأجر مولا لغيره فانه يكون مصدق  
 كما في الثانية قال بعض الفضلاء ولم اقف علي ترجيح لقول احد  
 لكن في الحاشية في القديسي رحمه الله تعالى انه يقدم قول الامام  
 ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ثم قول ابي يوسف رحمه الله  
 الله تعالى ثم قول محمد رحمه الله تعالى ثم قول زفر والحسين  
 رحمه الله تعالى وهو يقتضي ان يكون المعتمد هاهنا قول  
 ابي يوسف رحمه الله تعالى **قوله** الثامنة ادعى ان الاتفاق  
 علي رقيقه الي اضره **اقول** هذا قول محمد رحمه الله تعالى  
 وفي قول ابي يوسف رحمه الله تعالى يقبل قول الوصي وامر  
 ان العبيد لو كانوا اوصيا فالقول قول الوصي كذا في الثانية  
**قوله** الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه في البزارية سن  
 باب المهر مات عن زوجة فادعت المهر علي ورثته ان  
 ادعت قدر مهر المثل او قدر الورثة صحح وبقي النكاح  
 شاهدا ولا حاجة الي الاثبات وان كان في الورثة صفاء  
 قلها ان تاذ قدر مهر مثلها من التركة وان ادعت الورثة  
 ابدا واستيفاء فلا بد من البينة لهم وعليها اليمين اذن  
 وقال الفقهاء رحمه الله تعالى ان كان الزوج يني بها تمتنع قد  
 ما جرت به العادة بتعجيل القول للورثة فيه لان النكاح  
 وان

وان كان شاهدا علي المهر لكن العرف شاهد علي قبضه بعضه  
 فعلها كذا اذا صرحت به من قبض شي فالقول لها لان النكاح  
 محكم في الوصوب والموت والرضول حكمان في التقرب والبناء  
 عند محكم في القبض لان القبض قد يتخلف عنه فخرج الملك  
 العلم باعتقاد الانكار وفيه نظر تنق عليه وذكر في المفتي  
 تزويجها عند شاهدين علي مقدار ومضت عليها سنون  
 وولدت اولاد ثم مات الزوج وطلبت منه الشهود اذا الشهاد  
 علي ذلك المقدار استحسن المشايخ رحمه الله تعالى عدم  
 الشهادة لاحتمال سقوط كلمة او قبضه بالابلا والخطوبه  
 افي يدها بالاية رحمه الله تعالى ثم رجع وافي بجوابي لكتا  
 كما هو الحكم في سايل الديون وعليه الفتوى فمن هذا نعلم  
 الحكم في المسألة الاولى لان قبض بعض محتمل وكذا الابراقل  
 يعارض المحكمات انتهى فكيف يتاتي ما نقله عن الخزائن ه  
 لاحتمال الابلا والخطا او الدفع خصوصا وما لا يتم بحاط  
 فيه ويمنع حمله علي قول الفقهاء لانه لا يقبل قولها بمجرد ما ذكر  
 الابدال المتأخر كذا في خط بعض الفضلاء **قوله** والحاصل ان الوصي  
 يتبدل قوله الي اضره قال بعض الفضلاء لو ادعى يتييم بعد بلوغه  
 ان بيع عمار بغير مسوغ فادعى المدي عليه المسوغ  
 فالقول قول اليقيم وعلي المدي عليه البينة لان اليقيم  
 ينكر حروجه عن ملكه اذ بيعه والحالة هذه بظاهره  
 كما صرح به في التترضا بنية ولا يخفى فرق عندنا بين ان  
 يكون البايع ابا او جد او قاضيا او وصيا من جانب الاب  
 او القاضى ولم ارى من صدق بذلك وان علم من كلامهم **قوله**  
 وهو ان كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه **اقول**  
 اطلقه وهو معتدعا اذا صدقه اظاهره ولم يكن به **قوله**



وهي القاضية كوصي الميت (الاي) مسایل **اقول** نبدأ على ما  
هنا على ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في الكلام على خبر  
المثل وهو الوصي اذا نصبه القاضى وعينه له امرا مثل ان  
واما وصي الميت فلا امر له على الصحيح كما في الفتية انتهى  
وقوله على الصحيح في القاضى كان رحمه الله تعالى وجاز  
الفصولين ما يقتضى خلافاً وما وصي القاضى فليس  
له ذلك **قوله** في الاولى في المسألة الاولى وهي بيع ما  
القاضى من نفسه وشراييمه نفسه **اقول** فلما  
اشترى هذا الوصي من القاضى وبيع جان كما صرح به الامام  
البرازي رحمه الله تعالى في كتاب البيوع في الفصل التاسع  
**قوله** ليس للقاضى ان يفزل وصي الميت الى امره يحتمل ان مراده  
عدم الحدا وعدم الصحة كما سيأتي قريباً **قوله** يقول في القاضى  
عن بعض التصرفات الظاهرات المراد في القاضى وصي  
الوصي والموصي الميت لان الكلام في بيان الفرق بين وصي  
القاضى ووصي الميت **قوله** لا يملك وصي القبط الى قوله كذا  
في الخلاصة الذي في الخلاصة في الجنس الثاني محض الرعي  
على ضربا ذن الحاكم ان الدار التي في يده ملك هذا الصبي  
لا يملكها كذا ملك والده اشترها من نفسه لابنه الصبي  
يتمن معلوم وهو مثل قيمة الدار وابراه عنه اثنتان  
ابوه والدار ملك الصغير والخلد وجوه ثلاثة امد هل  
ان يبين ان القاضى اذن له في الخصومة والقبض على ما  
يبيّن الى امر ما ذكره وانت حبيباً به لم يقيد الوصي بوصي  
القاضى كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى اللهم الا ان يقال  
يستفاد ذلك من قوله ينفذ ان القاضى اذن له بالقبض  
والخصومة يعني حين نصبه وصياً **قوله** يبيع الميراث في مرضه  
موته

موته الى امره **اقول** في الفصول الهادية ما في الفقه حيث  
قال في كتاب الوصايا من احكام الميراث وما الميراث  
فتعتبر احكامه في هبة وصدقة ووصية ومحاياة في  
بيع واجارة او عتق على مال من الثلث ولا يجوز الا من  
الثلث وقال في المنتقى وينفذ من الثلث اربعة امرارها  
وصايا كلها والثاني جنباية في مرضه والرابع محاياة  
في البيع والشرا والاجارة والاستيجار والمهور وهو مخالف  
لكلام المصنف رحمه الله تعالى **قوله** وفي حياته لا يملك لهم  
قال بعض الفضلاء انت صبيربا نه اذا كان كذلك فحينئذ  
لا استثنى **قوله** فان الاجارة والاجارة يبطلان بموته  
فيه فنه نظراً قد يتحقق الاضرار بالورثة في بعض  
الصورتين كما جبر ما ابرته مائة مثلاً بالربعين مدة  
معلومة وطال مرضه بقدر مدة الاجارة فكثر بحيث  
استوفى المصداق من المنفعة في مدة اجارته في القدر الذي  
ما به وهو سبوت والقياس ان يفتقر من الثلث  
فان خرج من الثلث فلا شك وان زاد طول المصداق  
بالقدر الزائد وان نفذ من جميع المال كان اضراراً بالورثة  
كما ترى ويجري مثله في الاعارة كما يظهر عند التامل  
الصادق والنفوس الاعارة هي موهبة لا يجمع من تحقق الاضرار  
للورثة في بعض الصور **قوله** اذا ابر الوصي من مال اليتيم  
الى امره قال بعض الفضلاء ينبغي ان يقتضي بقوله ابي  
يوسف رحمه الله تعالى انه لا يبيع ابر الوصي ولا المتولي  
ولو كان وجب بفقد وتلك الرواية تؤيده **قوله** الاشارة  
من الناطق باطلا لا في الاقفا **اقول** يستثنى الامان  
ان الاشارة فيه معسرة لان مباحه على التوسعة ولذا  
ثبت بالتقدم والدلالة كما في انفع الوسايله ويستثنى



ايضا الامتارة من المحرم الي قتل صيد المحرم الشريف فانها  
معتبرة صني بحية الجز اعلى المحرم اذا اشار الي صيد وما خرج  
عن هذا الصابط ما ذكره في العارية في احكامها سكوت اذا  
صلى لا يظهر سر فلان او لا يقضي ولا يعلم سر فلان او هل  
ليكن سره او ليخفيه او ليستره او حلف لا يدله على  
فلان فاصيره بالكتابة او بالرسالة او بكلاما وسارا فلان  
اكان اسره فلان كذا او كان فلان مكان كذا اذا اشار براسه  
اي نوع في جميع هذه الوجوه وكذا اذا حلف لا يستخدم فلانا  
فاشار اليه بشي من الخدمة يشب في عينه خدمة فلان  
او لم يخدمه انتهى وانما حنت للعرف اذا لايمان منهاها  
عليه وهو في العرف يكون بذلك فظهر صوره ومفاهيمه  
معلم به كما هو مقدر في محله وهذا هو السبب في عز وجهها  
عن الصابط المذكور **قوله** واختلفوا في صحة عزله الى ان  
راجع من الففار تجد ما هو الصحيح المختار **قوله** يجب الا فت  
يهرم صحته كما في جامع الفصولين عبارة جامع الفصولين  
**اقول** الصحيح عندي انه لا يفتزل لانه كوصي وهو  
اشقق بنفسه من القاصي فكيف يفتزله وينبغي ان  
يفتي به لفساد القضاء **قوله** الثاني ان يدعي ديناً على الميت  
الى امره **اقول** فيما به ذكر في الثانية نقلا عن الخفاف  
رحم الله تعالى ان القاصي يجعل للميت وصيا في مقدار الاية  
الذي يدعي به حاصلة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه  
اعتل الشايع رحمه الله تعالى وعليه الفتوى قال بعض  
الفضلاء والظاهر ان محل هذا ما اذا كان له بيعة على الدين  
املا لم يكن له بيعه لم يبع الميت فيخرجه القاضي للتميم  
كما هو قول ابي يوسف رحمه الله تعالى المفتي به من ان القاصي  
اذا اتم الوصي خذجه فيجمل ما نقله المصنف رحمه الله تعالى

الولوية على هذا **قوله** الا فيما اذا ظهرت جنابته فحينئذ  
لا عبرة بكونه وصي الميت كما في القاصي فان رحمه الله تعالى  
وكذا اذا عرف القاصي عجزه وكثرة اشتغاله **قوله** ولا ينصب  
مع وجوده الا اذا غاب الى امره قال في الولوية رجل مات  
وقد اوصى علي رجل في رجل يدعي ديناً على الميت والوصي  
غائب ينصب القاصي حصي عن الميت حتي يخاصم القريم  
ليصل الي حقه انتهى وهو مخالف لما فكره المصنف رحمه  
الله تعالى الا ان يدعي ان القنية عنده منقطعة في مسألة  
الولوية والبلاد بالقنية ان يكون في بلدة لا يصل اليها  
القواكل وقد افتيت في وصي مختار غاب عكف الشريعة  
للمجاورة ان القاصي لا ينصب وصيا وفي التتمية لو غاب  
الوصي فباع بعض الورثة تركته وقضى دينه وانقد  
وصاياه البيوع فاسد الا با مر القاصي انتهى وفي المحيط  
ولم يعلم القاصي ان للميت وصيا والوصي غائب فاوصي  
الي رجل فالوصي هو وصي الميت دون وصي القاصي  
لانما يصل اليه اختيارا لميت كما اذا كان القاصي عالما **قوله**  
لا يملك الوصي بيع شيء باقل من ثمن المثل قال بعض الفضلاء  
وهذا اذا بلغ دون ثمن المثل يسوغ منه الدعوى قال  
في الفصل السابع والعشرين من العارية في الاب انه  
لا يجوز بل ينصب القاصي من يدعي ان يتهى قتل ومثل  
البيع الاجارة **قوله** فلم ير صي الموصي لطري لم ير صي الموصي له  
بالبيع بشرايه بثمن المثل **قوله** الوصي عكف الا ايضا الى قوله  
فيها اي القنية وقد تقدم ان وصي القاصي انما يملك  
الا بها ان كانت الوصاية عامة **قوله** لا يملك القاصي التصرف  
في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه **اقول**



وَكَذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود متوليه  
 ولو منصوبه كما في لسان الحكام لعبد البر بن الشحنة رحمه  
 الله تعالى في باب الوقف ونصه ومنها واقعة الفتوي  
 في وظيفة بن المطار رحمه الله تعالى تقر فيها بعض الفضل  
 بمرسوم من السلطات وبعض الطلبة بتقدير من الناظر  
 احاب في ذلك بعض المفتين لئلا يلاما بالنظر العام واجاب  
 العلامة قاسم رحمه الله تعالى بانه ضارصا لانظر له يخص  
 فقد قال في فتاوي الوبري رحمه الله تعالى لا يدخل ولاية السل  
 علي ولاية المتولي في الوقف انتهى وقد بحثه المصنف رحمه  
 الله تعالى في قاعدة الولاية الخاصة اقوي من الولاية العامة  
**قوله** كما في بيوع الفتنية في باب بيع الاموال **قوله** لا يضمن الذي  
 ما انفق عليه ولية خات اليتم الي اخره واما اذا انفق في  
 باب القاضي في خصومة مال الصغير فذكره الولي الجي  
 الله تعالى في الاجارة وذكر انه يجوز بخلاف ما اذا وقع رشوة  
 وفي البرازية من كتاب الوصايا في الفصل الثامن انفق الثمن  
 علي باب القاضي يضمن ما اعطي علي وجه الرشوة لا علي وجه  
 الاجارة اذ لم يرد علي اجرا لمثل انتهى وفي التمهة نقلت عن  
 الحائية الوصي اذا انفق من مال اليتم علي باب القاضي في  
 خصومة كانت علي الصغير وله قال بن الفضل رحمه الله  
 تعالى ما اعطي الوصي من مال اليتم علي وجه الاجارة  
 لا يضمن مقدار اجرا لمثل وما كان علي وجه الرشوة يكون  
 ضامنا انتهى وفي البرازية من السادس في تصرف الوصي  
 الوصي لئلا ينفذ الوصية من مال نفسه يرجع في المختار انتهى  
 وهي حادثة الفتوي **قوله** وان اقامه مقام الاول والافضل  
 هذا ما في الفتاوي الوكوالجية وقد تقدمت القاضي لا ينفذ  
 وصي لميت الا في ثلاثة مواضع فيجب التقويل علي ما تقدم

قوله

**قوله** اذا مات احد الوصيين اي المختار لميت **قوله** اقام القاضي  
 الحي وصيا الي القاضي وصاية وحده بقدرية قوله  
 او ضم اليه **قوله** ولا يتطلبا اي الوصاية يموت احد الوصيين  
**قوله** الا اذا اوصي لها بالتصدق بالثلث اي فانها يتطلبا  
 ويجمعها نه رضي بامانتها وقد عدم ذلك بموت احدهما  
 هكذا ظهر لي وبه سقط ما قيل لا يظهر وجه البطلان **قوله**  
 ولللم ولاية ايجار ابنها الي اخره **اقول** وكذا الوصي لما في  
 الشرطانية نقلا عن المحيطة واذا اجبر الوصي للصبي في عمل  
 من الاعمال فهو جائز فان بلغ فله فسخ الاجارة التي عقدها  
 عليه وليس له ان يفسخ الاجارة التي عقدها في ماله ذكره  
 في الوصايا وفي الاجارات ايضا بصفة ولو اجبر الاب او الجد  
 او وصيها الصغير ثم بلغ الصغير فهو بالخيار ان شاء مضي  
 علي الاجارة وان شاء فسخ فرق بين هذا وبين ما اذا اجبر  
 عبد الصغير ثم بلغ الصغير حيث لا يكون له ولاية الفسخ  
 وقد تقدمت للوصي لميت ان يواجد الصغير كخاطبة الذهب  
 وسائر الاعمال بخلاف وصي القاضي فعلي هذا الطراد بالوصي  
 الذي يوصي للصبي وصي الاب او الجد لا وصي القاضي فانه  
 ليس له ذلك بقي انه لو نصب القاضي وصيا علي يتييم ولم  
 يذكر شيئا من اهل الوقف هل له ان يتصرف في الوقف كما  
 يتصرف في وصي لميت وان لم يذكر له شيئا من اهل الوقف  
 قال بعض الفضلاء مقتضي قولهم وصي القاضي كوصي لميت  
 ان له ذلك فان لم يستثنوا هذه المسألة فتدبر **قوله** ولو زاد  
 تباع وتشتري كان وكلا فيها **اقول** وهذا ان يوكل  
 بكم ما يجوز له ان يعل بنفسه كما في الفصل السابع والعشرين  
 من جامع الفصولين وفيه لو بلغ قبل ان يعل الوكيل لم يكن



له ان يعزل ويوت القاضي يتعزل وكياله ولد الومات الصبي  
 يعزل الوكيل **قوله** الا اذا قضى بامر القاضي يعني فلا يضمن  
 حصته ويتبع الارث ان كان له تركة اخرى وان لم يكن له  
 يشاركه بقدر حصته قال في الخاتمة وصية الميت اذا قضى  
 دين الميت بشهود حاز ولا ضمان عليه واحد وان قضى  
 دين البعض بغير امد القاضي كان ضامنا لغير ما الميت  
 وان قضى بامر القاضي دين البعض لا يضمن والفرع الاول  
 يشارك الاخر فيما اقتضت شئ وفي شرح الجامع الصغير للزيتاوي  
 رحمه الله تعالى من كتاب الوكالة وللوصي وقت الدين الظاهر  
 من ماله ويرجع وكذا العارث ويصدق انه قضي وكذا اشترى  
 الكفن والطعام والكسوة للصغير واداء الخراج لانه مأمور  
 به ويطالب به فلم يكن متبرعا وفي الشافعي فان ظهر غيره  
 اخر فان كان الوصي قضا بضم لم يضمن ويشارك القابض  
 بخصته وان قضى بغير قضا فلفر بغير ضمان يتبع القابض  
 او يضمن الوصي **قوله** اوصى لرجل ثم لا اضر اليه اضره قال في البزار  
 ما يفيد حصة قال في انواع امد الوصيين لا يتفردان  
 اضره وفيما عداه لا يتفرد عندهما خلافا للثاني عسوا و  
 لها فما او علي الباقى في الاصح انتهى وما اذا ولي  
 السلطان القضا شخصاً ثم ولي اخر فذكره المصنف رحمه  
 الله تعالى في شرح الكنز في ثالث ورقة من كتاب القضا  
 واما الوكيلين فقد ذكره في شرح الكنز في قوله ولا يتصرف  
 امد الوكيلين واما الوصي ولا ية الوقف لرجل ثم جعل اخر  
 وصيه يكون شريكا للميت في امد الوقف كما ذكره المصنف  
 رحمه الله تعالى في الثاني من الموضع الاربعة التي الكلام  
 على المناظر فيها وذكر في اخر الثالث ما اذا نصب القاضي وصيا

ثم

ثم نصب غيره **قوله** وانفق الوصي على اليتيم من مال نفسه  
 الى اضره في الخلاصة وكذا العارث الوصي طعاما للنفقة  
 او كسوة بشهادته ان يرجع في مال الصغير وانما اشترط  
 شهادة الشهود لان قوله معتبر في الاتفاق لكن لا يقبل في  
 الرجوع في مال الميت الا بالبينة انتهى وفي الخاتمة ما يفيد  
**كتاب** **المقارن** **قوله**  
 ثم المصنف رحمه الله تعالى كتابه الفوائد بكتاب لانه اضر  
 اموال الانسان جمع وزينه وهي ما قدر من السهام في الميت  
 وعلم الفرائض من العلوم المهمة قال النبي عليه الصلاة  
 والسلام من تعلموا الفرائض وعلموها الناس فابها نصف  
 العلم **اقول** في كون الفرائض يعني ما قدر من السهام  
 في الميت نصف العلم نظرا ذهي لا تبلغ ثمن العلم فضلا عن  
 نصفه وصلا لعلامة يتخلدون رحمه الله تعالى في مقدمة  
 تاريخ الفرائض في الحديث الشريف علي وزاين الدين **قوله**  
 العطاء لا يورث عنه الى اضره **اقول** ظاهرا طلاقه انه  
 لا فرق بين ان يموت من له العطاء في نصف السنة او اضرها  
 وفي شرح محمد مسكين رحمه الله تعالى على الكنز عند قوله  
 ومن مات في نصف السنة حرم عن العطاء وما ومنع  
 المسالة في نصف السنة لانه لو مات في اخر السنة فيجب  
 ويستحب الصرف الى قريبه **قوله** ذكرنا في ذي رحمه الله تعالى  
 من اضر كتاب الوالا ان بنت المعتقة تترك المعتق **اقول**  
 اذكرنا في ذي رحمه الله تعالى انها تترك بل قال المصنف رحمه  
 الله تعالى وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى كانوا يقولون  
 بالرفع اليها لا بطريق الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت  
 فكانت اولى من بيت المال لا ترى انها لو كانت ذكرا كانت



ستحقق وليس في زمان ثابت المال ولودفع إلى السلطان أو  
القاضي لا يصرفه الجمل المستحق ظاهره انتهى فلهذا حمل في  
النقل **قوله** والجنيث يورث ولا يورث قال في الكنز ويرث ان  
صرح أكثره فمات لا قبله قال في شرح السراجية المسميات  
بالمسكات هذا إذا انفصل أما لو فضل بآن طرب بطن امرأة  
فالقت جنيثا ميتا فانه يرثها الوارث وسيات امره هذه الصي  
حيث قال الميت لا يرث إلا في مسألة ما إذا ضرب بطن امرأة  
فالقت جنيثا ميتا فان الفرة يرثها الجنيث لتورث عنه كما في  
صنایات الميسوط **قوله** وفي الثالث نظريهما قدما ه يعني  
في البيوع وهوان الجنيث يرث ويورث هذا وذكر الصدر  
الشهيد رحمه الله تعالى ان الجنيث يرث إذا كان موجودا في  
البطن عند صوت المورث بها لا قبل من ستم شهرا  
منذ مات المورث هكذا ذكر المسألة مطلقا وهذا التقدير  
في استحقاق الجنيث الميراث عن غير الأب أما في استحقاق  
عنه الأب فانه يرث إذا مات به لا قبل من ستم شهرا  
مات لم تقربا لفضا الفرة نص عليه محمد رحمه الله تعالى في  
كتاب الفدايف كذا في جامع احكامنا الصغار للاستروشي رحمه  
الله تعالى وصوابه لا قبل من ستمين **قوله** فان الفرة يرثها  
الجنيث لتورث عنه **اقول** اقتضاه على الفرة غير  
في انه يرث من مورثه ايضا قال في الظهيرية في كتابه  
من المقطعات ومي انفصل الجمل ميتا (نما يرث إذا انفصل  
بنفسه **قوله** فاما إذا انفصل فهو من جملة الورثة بيانه  
انه إذا ضرب انسان بطنها فالقت جنيثا ميتا فهذا  
الجنيث من جملة الورثة لان النشارع اوجب على الصارب  
الفرقة ووجوب الصبات بالجناية على الحي دون الميت فاذا  
حكى بجناية كان له الميراث ويورث عنه نصيبه كما يورث عنه

بدل

بدل نفسه وهو الفرة **قوله** لا على الثاني بناء على ان المعتق ه  
يعتق الملك ولا يقرانه وقد يقال ما المانع من ترويه مقارنا  
له حيث ينزلان معا انتهى قيل له المانع كونه شرط فلا  
يد من وجوده قبله فلو ترويه معا كان مقدما عليه بالرتبة  
وذلك امر لا يتصور في الشروط انتهى وفيه تأمل **قوله** فمنها  
ما لا يجري فيه كحق الشفعة **قوله** من هذا القسم الاشارة  
فلا تورث كما في الدرر والفر كذا خيار الشرط والروية كما في  
الكنز **قوله** والتكاح لهذا المبدأ صفة التزويج كما لو كان للقاهر  
اف شقيق واخ لاب فمات الاخ الشقيق عن ولد لا يرث  
ولاية التزويج بل الحقة للأب **قوله** وصبي المبيع والره  
يورث **اقول** كان ينبغي تاضي هذا عنه قوله والوكالات  
والودائع لتكون الاشياء التي لا تورث على شق واحد **قوله**  
والعوارير والودائع ليس المدا عين المكار والمودع لانه من  
الاعيان لا من الحقوق فالمداد كونه مستقيما او مودعا  
بمعينات المستعير لومات لا يكون وارثه مستعير وكذا المودع  
**قوله** واما خيار التقيين **اقول** وخيار فوات الوصف  
صرح في الفتح بانه ينتقل إلى الوارث (إجماعا انتهى ويؤخذ  
منه ان خيار التقيير يورث لانه يشبه فوات الوصف  
وقد مال الي ذلك شيخ مشايخنا الشيخ علي المقدسي رحمه  
الله تعالى والي عبده الشيخ محمد القزوي صاحب كتاب  
توير الا بهار رحمه الله تعالى **قوله** والدية تورث اتفاقا  
اطلق في كون الدية تورثا فاما دانه يرثها كل من يرث  
امواله وهو كذلك ولم يتعرض لي انها تقتضي منها الديون  
وتنفذ الوصايا او لا وقد ذكره السيد رحمه الله تعالى في  
شرح السراجية **قوله** فلا بد من اعادته اذا حضر والانه



لورثته الورثة فكان اثبات احدهم كافيا **قوله** كذا في اضرار اليتيم  
 وذكره في الهداية في باب الشهادة في القتل بل في متن الوقف  
**قوله** الجيد كالأب **قوله** غلب الجيد على الجدة **قوله** هل في الفرائض  
 ذكرها في السراجية **قوله** يجب صدقة قطرا لولد علي ابية الفتي  
 يعني اذ لم يكن للولد مال فان كان له مال اختلف في وجوب  
 صدقة الفطر والاضحية في ماله لكن اعتمد اصحاب المتن  
 والشرع رجعهم الله تعالى نصحيح الوصوب فليكن هو  
 الرابع **قوله** فلا يلي (النكاح) مع الفصيات التي اضره اطلقه  
 ما اذا اوصى له الأب بذلك او لا وهو كذا لقان الوصي لا يملك  
 تزويج الصغير والصغيرة مطلقا **قوله** وصي الميت كالأب  
 الا في مسائل قال بعض الفضلاء يستثنى مسائل اضر لم يذكرها  
 المصنف رحمه الله تعالى في الاستثناء وهم كلامه ان الأب  
 والوصي فيهما متفقان وليس كذلك وما ذكره الا لان القادر  
 في مقام البيان يغيب الحصر الاول رهن الوصي متاع البيع  
 عند ابنه الصغير لا يجوز اجماعا وان كان ابنه كبيرا لم يكن  
 عنده كالوكيل اذا باع من ابنه الكبير وان كان مكاتب او غيره  
 المأذون لا انفاقا كذا في البرازية بخلاف الأب كما في التبيين  
 قال بعض الفضلاء والفرق بينهما وفور شفقة الأب فتزول  
 منزلة شخصين واقترنت عبارته مقام عيارتين كافي  
 ببيع ماله الصغير من نفسه والوصي لا يجوز منه ذلك  
 لأنه وكيل محض والاصل ان الواحد لا يتولى طرفي الرهن  
 كما في البيع كمن تركنا ذلك في الأب لما ذكرنا رهن الوصي  
 ابنه الصغير ومن عيبه التاخير غير المديون بمنزلة  
 نفسه فلا يجوز واطلق في البرازية في عيبه المأذون فشهد  
 المديون وغيره وليس كذلك فقد قال الذيل رحمه الله تعالى  
 عدم الجواز في حق الوصي مع عيبه اذا لم يكن المأذون مدونا  
 فان

كان مدونا يجوز فقد اطلق البرازي رحمه الله تعالى في محل  
 التقيد **الثاني** لو بيع الأب مال اصد الصغيرين من  
 الاضرجان ولو فعل الوصي لم يخرب انفاقا وفي القاصي اختلفا  
 فقد قيل بالجواز وقيل بعدمه كما في العمادية **الثالث** الأب  
 اذا دفع مهر ابنه الصغير من ماله نفسه ان يشهد وقت الاداء  
 انه دفع لكف يرفع علي ابنه الصغير كانه ان يرفع علي فذكر  
 ولو لم يشهد القياس ان له ان يرفع وفي الاستثناء ان لا يرجع  
 ولو كان مكان الأب وصي او غيره من الاولياء يرجع في ماله  
 الصغير وان لم يشترط في اصل الصناعات كما في العمادية وظاهر  
 كلام العمادية ان حكم الجدة هنا غير حكم الأب بل حكمه حكم الوصي  
 لانه لو قال ولو وليا غيره فقد جاز في الرجوع مطلقا كالوصي  
**الرابع** الأب اذا اشترى لولده الصغير كاد ماله الرجوع  
 بالثمن ان شرط والا فلا بخلاف الوصي فان له الرجوع بشرط  
 اولها كما في الخلاصة **قلت** الا ان يكون الوصي هيا امر  
 الصغير فانها بمنزلة الأب كما قاله القاصي فان رجع الله  
 تعالى **الخامسة** لو رهن الأب ماله لولده الصغير يدين  
 نفسه وهكذا الرهن وقيمتها أكثر من الدين يضمن الأب  
 مقدار الدين لا ما زاد على الدين بخلاف الوصي فانه يضمن  
 القيمة **السادسة** لو رهن الوصي ماله من اليتيم اطلق  
 ماله اليتيم من نفسه لم يجوز ولو فعل الأب جاز نص عليه  
 في العمادية **السابعة** كالأب يبيع عقار الصغير بخلاف  
 الوصي الا باصره فان في الوصي لا الأب الشاهد في الوفاق  
 الأب بالافراض علي الصغير جاز كما في العمادية ولو اقر الوصي  
 لا كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هنا في هذا الكتاب وفي  
 الشرح التاسعة اذا اقر الوصي نفسه او عبده للصغير  
 لا يجوز ولو فعل الأب ذلك جاز كما في الثانية **العاشرة** في الاضحية



عليه الاصح من عدم وجوبها في مال الصغير ليس للاب والوصي ان  
يفعله فان فعل احداهما ضمن الاب لا الوصي وعليه الفتوى  
كما في البنازية والخانية والظهرية الفتوى علي انه لا يضمن  
الاب ايضا فالخاتمة علي ما في البنازية وينبغي اعتماد ما في  
الخانية **الحادية عشر** للاب قسمه مال مشترك بينه وبين الولد  
الصغير بخلاف الوصي كما في المحبتي **الثانية عشر** اشترى  
لنفسه من مال ولده الصغير واستهلكه مال ولده او اغتصب  
حتى وجب عليه الضمان ذكر الحنفية وصحاحه بقا لي انه لو اقرض  
من ماله شيئا واشهد وقال قد قبضت هذا المال من نفسي لا من  
الصغير صار وصي وقابض وعين محمد رحمه الله تعالى لا يصير  
قابضا بهذا القدر واجمعوا علي ان الوصي لا يصير قابضا من  
نفسه بالاقطار والاشهاد وكذا في الخانية **الثالثة عشر**  
لومات الوصي بجهل الايمان عليه ولو مات الاب بجهل الايمان  
وقيل لا الوصي كذا في جامع الفصولين **الرابعة عشر** لو وجب  
القصاص للصغير في النفس او في دون النفس ولاحق للاب  
في هذا القصاص فلللاب استيفاءه استحيانا لا اقباسا وما  
الوصي فلا يملك الاستيفاء في النفس بخلاف الاب وما في دون  
النفس في عامة الروايات له ذلك وفي بعض الروايات ليس  
له ذلك كذا في التتراضية **الخامسة عشر** لو قسم الوصي التركة بين  
الصغار وعزل نصيب كل واحد علي حدة لم تجز قسمته ولو  
فعل الاب جاز له عليه في الخلاصة **السادسة عشر** اذا  
اشترى الاب دار لنفسه وابنه الصغير شفيعها فلم يطلب  
الاب الشفعة للصغير حتي يبلغ الصغير فليس للذي بلغ  
ان ياخذها لان الاب كان متمكنا من الاخذ بالشفعة فسكوته  
يكون مبطالا للاخذ بالشفعة والوصي اذا اشترى دار لنفسه  
والصبي شفيعها فلم يطلب الوصي شفيعته فاليتيم علي شفيعته

اذا بلغ

اذا بلغ كذا في النهاية **قوله** ويجوز اقرار الاب في رواية **اقول**  
الصحيح ان الاب والوصي سوا لا يجوز اقراره من كل منهما في  
الخلاصة والخانية والبنازية والعمادية واعتمده الشافعي  
رحمه الله تعالى في الكتب قال الزيلعي رحمه الله تعالى  
للقاضي ان يقدر من مال الطايب والتفقد واللقطة لانه قادر  
علي الاستخلاص بخلاف الاب والوصي والملتقط فيكون  
تضييعا الا ان الملتقط اذا انشدا الصالة ومضت مدة  
النشدان ينبغي ان يجوز له الاقرار من فقير لانه لو  
صدق عليه في هذه الحالة جاز فالقرض لو لم يقرض فان اقرض  
الاب والوصي مال اليتيم هل يكون جناية في حقهما ويختار  
العزل بسببهما اذا صناع هل يضمنان سيد المصنف رحمه  
الله تعالى عن ذلك فاجاب بانه ليس ذلك الا للقاضي  
ولكن اذا فعل ذلك وصناع عليهما ضمانه وان لم يصنع لا يكون  
ذلك جناية في حقهما ولا يستحقان العزل بسببه انتهى  
وفي جامع الفصولين الوصي لا يقدر من ماله اي اليتيم  
ولو اقرضه لا يعد جناية **قوله** للاب ان يرهق مال ولده  
اي اضره هذا قول في الوصي والظاهر ان المقيدان للوصي  
ان يرهق مال اليتيم يدين نفسه كما في العمادية وذكر  
في وصايا الهداية اجمعوا علي ان الوصي لو اراد ان يرهق  
دينه من مال اليتيم ليس له ذلك وفي فوايد صاحب المحيط  
رحمه الله تعالى اذا استقرض مال اليتيم هل يصح في قول  
الامام رحمه الله تعالى لا يملك وقد اختلف المشايخ رحمهم الله  
تعالى فقال بعضهم ان كان الوصي مليا يملك والا فلا والاصح  
انه لا يملك **قوله** السابعة انه يبي الا ان كان بخلاف الاب اطلقه  
تسلما ما اذا اوصي له الاب بذلك او لا وهو كذلك فان الوصي



لا يملك تزويج الصغير والصغيرة مطلقاً حيث هو وصي ما اذا  
 كان قريبا او حاكما فلا كلام في انه يملك التزويج من تلك الجهة كالا  
 تخفي وهي فلا حاجة الى تقييده بفير القريب والحاكم كما في النفع  
 الوسايل وروي هشام رحمه الله تعالى بحرف الامام ابي حنيفة  
 رضي الله تعالى عنه انه ان اوصي اليه الاب جاز كما في الخائنة  
 وبه علم ان ما وقع فيه الزيلعي رحمه الله تعالى متناه لغير ذلك  
 الا ان يفوض اليه الوصي ذلك واية هشام رحمه الله تعالى  
 وقد قال مسأخنا رحمه الله تعالى هي ضعيفة وذلك قال  
 في التنوير وليس للوصي ان يزوج مطلقا **قوله** فان الفرة  
 الي اضره قيل لا يخفي ان مثله ياتي في المقتوليات يقال ان  
 ورث الدية ثم ورثت عنه فان دفع يات للورثة يستحق  
 ابتداء حكم كان الكلام مثله في الفرة انتهى **قوله** ولا يملك الميت  
 الا في مسألة ذكرناها في القنية **قوله** فيه نظرفان  
 المصنف رحمه الله تعالى لم يذكرها في الصيد وإنما ذكرها هنا  
 اول هذا الكتاب وما بالعهده من قدم فيني وما قبل الجار  
 والمجور متعلق بقوله الا في مسألة والمعنى لا يملك الا في الصيد  
 الا في مسألة تذكرناها اي اول كتاب الفرائض لا بقوله ذكرنا  
 لعدم ذكرها في هذا الكتاب صريحاً نعم قد يفهم ذكرها من  
 الاطلاق لشموله الحي والميت والجار والمجور حينئذ متعلق  
 بقوله ذكرناها بعيد غاية البعد انه لم يكن فاسدا هذا  
 وذكر في البدايع اشترى ثوبا وكفنه به ميتا ثم اطلع على  
 عيب به ان كان المشتري وارثا لميت وقد اشترى من  
 التركة يرجع بالنقصان لان الملك في الكفن لم يثبت للمشتري  
 وإنما يثبت لانه من الحوائج الاصلية وقد امتنع رده لانه قبل  
 المشتري ويرجع بالنقصان وان كان اجنبيا فتبرع به لم يرجع

لان

لان الملك في المشتري وقوله فاذا كفت به فقد اضره عن  
 ملكه بالتكفين فاشبه البيع انتهى فحينئذ المشتري مسالان  
**قوله** ولا يضمن الا في مسألة الي اضره **قوله** لان الدية اذا كانت  
 على عاقلة كان كواحد منهم فيؤخذ ما ضمنه من تركته وهذا  
 مقيد بما اذا كان من اهل العطف فان لم يكن من اهل العطف فلا شيء  
 عليه كما في القصة في نقلنا عن القنية **قوله** قال لدية على عاقلة  
 اي العبد المعتق وعاقلة هي سيدة لانه منهم بالنص قال  
 النبي عليه الصلاة والسلام مولي العقر منهم **قوله** ولا  
 يقبل كتاب ملكهم في انهم ورثت ولا وارث له غيرهم لان كتاب  
 ليس حجة في استحقاق المال وان قيل في صف الامان كما تقدم  
 في كتاب القضا لعدم غلبة التزويج على الملك والاحتياط  
 في الامان لحقت الدماء **قوله** في رجل جعل لاصد بنيه اضره  
 اي ملك احد بنيه دارا عوضا عما يستحقه من ارثه لو بقي حيا  
 وورثه **قوله** علي ان لا يكون له بعد موت الاب ميراثا جازاي  
 صح **قوله** يتامل في وجه صحة ذلك فانه ضفي **قوله** هو  
 الفتن الثالث من الاشياء والتطايدي من الكتاب المسمى  
 بالاشياء والتطايدي **قوله** احكام الناسي خبر عن قوله العابد  
 الحلال احكام التي يكسر دورها ويقبح جهلها ولا يصح الاخبار الا  
 بجعلها لطف سابقا على الربط واعطاك خبر من الخبر بالخبر  
 من الاعراب **قوله** واحكام الجمل لا حاجة الي تمام لفظ احكام فانه  
 مستحب بطريق اللطف **قوله** واحكام المجنون اقل لم يفهم من  
 الاحكام الخبيث مع انه ذكرها بهذا احكام المجنون فيما في فتنه  
 لذلك **قوله** وصل النسيان الى اضره يجوز ان يفقد بصيغة المصدر  
 مبتدأ خبره قوله في التحرير وقوله بانه متعلق بالمصدر ويجوز  
 ان يفقد بصيغة الفعل وقوله في التحرير لفظ لغو متعلق به وكذا



قوله بانه **قوله** عدم تذكر الشيء وقت حاجته اليه اي الى هذا الشيء  
والحديث يشهد للفقهاء واهل الحديث والفقهاء والاصوليين  
لا يفرقون **قوله** واختلغوا في الفرق بين السهو والسيان  
اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في ذلك فذهب الفقهاء  
والاصوليون واهل اللغة الى عدم الفرق وذهب الحكماء  
الى الفرق فقالوا ان السهو والاصورة عن المذاكرة مع  
بقاها في الحافظة والسيان زوالها عنها معا فحتاج حينئذ  
في حصولها الى سبب جديد وقيل السيان عدم تذكر ما كان  
مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا وما لم يكن مذكورا  
فالنسيان اخص منه مطلقا كذا في شرح التحرير لابن اسير  
رحمه الله تعالى **قوله** والمعتمدان متنازعا في متساويين  
مفهومهما وما صدقا **قوله** واتفق العلماء رحمهم الله تعالى على  
انه مسقط للاثر مطلقا اي يسوا وقع النسيان في ترك ما مر  
فقد منعه عنه ويسوا كان في حقوق الله تعالى او حقوق  
**فان قلت** حيث كان النسيان مسقطا للاثر مطلقا  
فما معنى الدعاء بعد المواقفة في قوله سبحانه وتعالى ربنا  
لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا **قلت الجواب** عنه من  
وجوه احسنها ان النسيان ما يفقد صاحبه فيه ومنها  
يفقد فمخدلي دما في ثوبه واضرا لاله ان نسي فصيل وهو  
على ثوبه عدم مقصدا اذا كان يلزمه المبادرة الى ان الله وكل  
اذا تقا قلعت تقاه هذا القرآن حتى نسيه وانه يكون معلوما  
بخلاف ما لو اطلب على القراءة ومع ذلك نسيه فانه يكون  
مقدورا فثبت ان النسيان قد لا يكون مفزولا وذلك اذا تذكر  
الحفظ واعرض عنه سباب التذكر واذا كان كذلك صح عنه طلب  
عفوانه بالدعاء **والحاصل** انه ذكر النسيان والخطا والمراد بهما

سيان

سيان عنه كذا في غايب القرآن وروايب الفرقان **قوله** للحديث  
الحسن **اقول** رواه بن حبان والحاكم رحمهما الله تعالى وقال  
صحيح علي شرطهما ولم يخرجاه **قوله** بدلالة محلا الكلام اي على ان  
الحنيفة عند مدارة كما اذا حلف لا يا كل من هذه النخلة حيث  
لا يكون المراد عين النخلة بل غيرها بدلالة محلا الكلام وهي  
النخلة لان كلها مستقدر فينصرف اليمين الى غيرها مجازا  
بطريق اطلاق اسم السبب على السبب حتى لو اكل في عين النخلة  
لا يحنث **قوله** لان في عين الخطا غير مرفوع يعني بل واقع وفيه  
صلى الله عليه وسلم معصوم من الكذب فصار ذكر الخطا  
والسيان وما اشتمل عليه مجازا عنه كونه **قوله** اضروي وهو  
الماضي الاثر يعني المراد بالاضروي هنا الاثر والافالحكم  
الاضروي هو الثواب والعقاب **قوله** ودينوي وهو الفساد  
يعني هنا والافالحكم الدينوي هو الجواز والفساد **قوله** والحكم  
تختلفان الى اخره اذا لا اول مبني على صحة العزيمة وفسادها  
والثاني مبني على وجود الاركان والشرايط وعدمها فوجد  
اخرها بدون الاركان في ربا مدارع الشرايط والاركان  
ومبني على متوضعا بما يحسن غير عالم به ولما اختلف النوعان  
صار الحكم مشتركا **قوله** ولا يعلم امانتنا ولان المستر كراعموم له  
قال العلامة صاحب الكشف رحمه الله تعالى فيه استباه فان  
الاستراكال الذي لا يجري الهموم فيه هو الاستراكال اللفظي وهو  
ان يكون اللفظ موصوعا بازاك واحد من المعاني كالقردوي  
المعنوي وهو ان يكون اللفظ بازا معنى بواضا مختلفة كالصواب  
والحكم من هذا القبيل لان حكم الشيء هو الاثر الثابت فيه فيمتاوا  
الجواز والفساد والثواب والعقاب بهذا المعنى العام لا باعتبار  
كونه جوازا او ثوابا وما ذكر في بعض الشروح من انه يقتضوا الجواز



والفساد والثواب والاثم قصد الان هذه احكام شرعية كالعين  
يتناول النيبوع والشمس قصدا فكان مشترك لفظيا يحكم اذا نقل  
فيه ولا دليل عليه انتهى قال بعض الفضلاء هذا المنع خارج عن  
قانون التوجيه بانه ان الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه  
يستدل بهذا الحديث الشريف علي عدم فساد الصلاة بالاكل  
ناسيا ومخطيا فقال علماءونا رحمهم الله تعالى ردا عليه انما  
يستقيم الاستدلال بهذا الحديث الشريف ان لو كان غير محتمل  
وهو متوع ثم ينعوا وجه الاحتمال بانه لفظ الحكم مشترك  
علي وجه السند فليس للسند حينئذ لا الجواب عن  
المنع لا يمنع السند او يقول بوجه اظهر وهو ان الامام الشافعي  
رضي الله تعالى عنه لما ادعى ان الحكم مشترك معنوي وبني  
الاحكام قال علماءونا رحمهم الله تعالى انما يصح بنا ما ذكرت  
من الحكم عليه ان لو لم يكن لفظ الحكم مشترك لفظيا وهو متوع  
حينئذ يكون قول المعلق لا يجوز ان يكون مشترك معنويا  
ظار جاعلة التوجيه علي ما لا يخفى علي ان الاضافة في قولهم  
حكم الدنيا وكم العقبى مبنية لاحد معنويه اما رارة الاشتراك  
اللفظي يقال عرفت الذهب وعين الانسان والمواطي عرفت  
عنت ذلك سلمنا انه مشترك معنوي لكن لا يضرنا هذا المنع  
اذا لم يدعي ليس الا الاجمال والمواطي لا يمنع ذلك اذا لمجد ما لا ينفي  
منه المراد الا بالاستفسار وقد يحسن الاستفسار عنه فلو  
المواطي قال الامام رحمه الله تعالى في المحصول للفظ اذا كان  
محتملا لمكان كثيرة ولم يكن محله علي بعضها او في من الباقية  
كان مجالا ثم تناول اللفظ لتلك المعاني اما بحسب معني واحد  
مشترك بين الكل وهو المواطي لقوله تعالى وانواقه يوم  
حصارده الآية او لا بمعنى واحد وهو المشترك الي هنا كلامه  
قال

قال الفاضل شرف بن محمد رحمه الله تعالى ما ذكره العلامة رحمه  
الله تعالى في الوافي جواب عن المنع لا يمنع السيد كما زعم بانه  
انه لما اثبت كونه مشترك معنويا وهو عام حقيقة انتفي  
الاجمال وهو المدعي اذا لمجد ما لا يمكن التوجه قبل البيان  
او لا يفهم المراد منه الا بالاستفسار كما ذكر والعام يمكن  
العمل به قبل البيان ويفهم المراد منه قبل الاستفسار  
بجملة علي جميع افرادة واذا لم يكن فلا حسن لقوله وقد  
يجوز الاستفسار عن افراد المواطي علي ما لا يخفى  
ويجوز كلام المحصول علي ما اذا لم يكن الحمل علي جميع المعاني  
او علي البعض المعين **قوله** واما عند الامام الشافعي رضي  
الله تعالى عنه فلان المجاز لا عموم له **اقول** في شرح  
النار شرف بن محمد رحمه الله تعالى ان هذا القول مما لم يثبت  
عند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه **قوله** فاذا ثبت  
الاخر ويجهل ما لم يثبت الاخر يعني لما اختلف النوعان  
وهنا لفظ الحكم مشترك فلا يصح الاحتجاج به علي فساد  
الصلاة بالاكل ناسيا ومخطيا كما ذهب اليه الامام الشافعي  
رضي الله تعالى عنه الا بدليل يقتضيه ترجيح احد محتملي  
وهو الذي يوجب اذلا الاخر ويعدل لعدم جواز عموم المشترك  
**قوله** فان وقع في ترك ما هو لم يسقط اي الحكم وهو الفساد لان  
السيات لا ينافي في الوجوب ولا وجوب الادا لانه لا يخل بالاهلية  
لكمال العقل واليما بالحقوق علي الناس لا يورث الجائز اع  
في الخارج ليمتنع الوجوب به **قوله** ولا يحصل الثواب المترتب  
عليه كذا في النسخ والصواب ويحصل بسقاط الاو المعني  
ان الثواب المترتب علي فعل ما مور الذي تركه يحصل  
بتداركه **قوله** فان اوجب عقوبة ذنوبه كالحود وكما لو شرب



الحزن ناسيا وبغيره من ان ما لا يوجب عقوبة لا يسقط كما لو ركب  
 في الصلاة ناسيا **قوله** فمن نسي صلاة الى اخره تفريع على قوله  
 فان وقع في ترك ما مور **قوله** وكذا لو وقف بغير عرفة غلطا  
**اقول** فيه ان الكلام في النسيان لا في القلظ ويمكن ان يجاب  
 بان مقصوده التنظير للفروع لا التمثيل **قوله** ومنها من  
 صلى بخاتمة **اقول** ليس لهذا الصبر مرجع في نظر الكلام  
 يرجع اليه ويمكن ان يقال انه راجع الى لفظ الفروع متعلق في  
 الذهن في من الفروع المتفرقة على قوله فان وقع في ترك  
 ما مور **قوله** ويبقى الخطا في الاجتهاد في الما الى اخره اي  
 تبقى الخطا في الاجتهاد في الما بعد ما توضع وفي الثوب  
 بعد ما صلى وفي الوقت بعد ما صلى وفي الصوم بعد ما صلى  
**قوله** او نسي نية الصوم او صام ببلانية **قوله** او كان ناسيا  
 في الصلاة عطف على قوله لو اكل ومقتضى العطف يكون مما  
 سقط حكمه بالنسيان وليس كذلك بل هو مما لم يسقط حكمه  
 بالنسيان كما يفيد قوله تبطل **قوله** ولو سلم ناسيا في الصلاة  
 الرباعية الى اخره جواب لو صافق وهو لا يبطل كما يدل  
 عليه قوله الا في خلاف سلا م في الفقرة الاولى وما لا  
 يسقط **قوله** كما كذا المصلي في اي ركن من صلواته ناسيا  
 لصلاته وانما لم يجعل النسيان هنا عذرا لانه ليس مثل  
 النسيان المنصوص عليه في غلبة الوضوء وهو نسيان  
 الصوم والسمية في الذبيحة لوجود هيبته مذكورة له عنقه  
 من النسيان اذا نظر اليها وكان وقوعه منه لفعلته وقصده  
 فلا يمكن الحاقه بالمنصوص عليه **قوله** بخلاف سلا م في  
 الفقرة الاولى فانها الفقرة الاضية حيث جعل النسيان  
 عذرا حتى لا تقسد صلواته لانه الفقرة الاولى محل السلام

وليس

وليس للمصلي هيبته تذكرها الفقرة الاولى فيكون مثل  
 النسيان في الصوم **قوله** او لامعه مع داع اي لامع النسيان  
 تذكر مع ذلك النسيان كما كذا الصائم اذ ليس له حالة خاصة  
 تذكره ولكنه معه داعي للنسيان وهو التوقان الى الطعام  
**قوله** او لا داعي لامع النسيان مذكور لا داعي له **قوله** واي الى اخره  
 فاولي ان يسقط حكمه كترك الذابح التسمية فانه لا داعي  
 الى تركها وليس عنه ما يذكر اخطارها بالبال واجبا وها على  
 اللسان كذا في التلويح ويشكك الاول بتعليقه علىها بقوله لان  
 قتل الحيوان يوجب خوفا وهيبته وتغير حال البشرة عاليا  
 لتغير الطبع عنه ولهذا يحسن الذبح كثير من الناس خصوصا  
 من كانت طبعه رقيقا يتألم بايذاء الحيوان فيشتغل القلب به  
 فيمكن النسيان من التسمية في تلك الحال وينا قسرا الثاني  
 بان هيبته اضجاعتها وببره المدية لقصد ارهاق روضها  
 مذكورة له التسمية فالا داعي التوصية بما قالوه وهو المعنى  
 باياد حكمه والا فالمنزع في ذلك انما هو التسمع كذا في شرح التحرير  
 لابن امير الحاج رحمه الله تعالى **قوله** لو نسي المديون الدين  
 حتى مات كذا في الخاتمة **اقول** الذي في الخاتمة من كتاب  
 القصب في فصل براءة الغاصب والمديون رجل مات وعليه  
 دين سبه ووارثه يعلم ذلك فان الوارث يقضي دينه من  
 مال الميت ولعان هذا الوارث نسي ايضا حتى مات لا يواخذ  
 الوارث بذلك في دار الاخرة لان الوارث لم يباشر سب الدين  
 فلا ابتداء فلم يكن ظالما والنسيان لم يكن منه انتهي فلهذا ما  
 نقله المصنف رحمه الله تعالى عن الخاتمة في موضع اخر  
 منها فليدراج **قوله** وصلى في وصايا قلادة المفتين هـ  
**قوله** قال فيها يستأذنهم في ان يوطئهم كيف شاؤا اذا



اذ نواله جازله ان يعطيه من كنهه شئ انتهى قال بعض الفضلاء  
ظاهر حسن لو ان نواله **قوله** واما الجهد فحقيقته وقيل اعتقاد  
الشيء على خلافه ما هو به واعتراضه بانه يستلزم كون المعترض  
شئاً اذا الجهد يتحقق بالمعنى وما كان يتحقق بالوجود او كون اللبس  
عند دلالته في الحسن وكلاهما فاسد كذا في الكشف الصفي  
**اقول** هذا الاعتراض انما يتم على مذهب اهل السنة  
والجماعة القائلين بان المعنى ليس بشئ اما على مذهب  
المعتزلة فلا ويحتمل ان القائل بهذا التعريف معتزلي صنيعة  
لا يتوجه الاعتراض **قوله** عدم العلم عما من شأنه ان يعلم  
فعل هذا لا يقال للحج والحايط جاهلان العلم ليس من  
شأنهما فيكون التقابل بينهما نقابل الهدم والملكة وان لم  
يعتبر فقد عا من شأنه يكون الى ربط والحج جاهلين فالتقابل  
بينهما نقابل النفي والاثبات وقيل بصفة نقابل العلم  
في محل قابل له فهو وجودي والتقابل بينهما نقابل النفي  
وهو بهذا المعنى نظري وليس بعيب ويمكن ان الله بالنقل  
وانما العيب في التقصير في ان الله المتنبى **شعر**  
**قوله** لم اري في غيوب الناس عيبا كنقص القادرين على التمام  
**وقال الشاعر عر رحه الله تعالى**  
فاجهد بنفسك واستكمل قضايك فانك بالنفس لا بالحجم انشأ  
**قوله** فان قارت اعتقادا والتقبيض فركب بان اعتقاده عالم  
اعتقاده غير مطابق **قوله** وهو المراد بالشعور بالشيء الى اضره  
**اقول** وصره بعضهم بانه اعتقاد جازم غير مطابق للواقع  
مع اعتقاد المطابقة وهو عيب لا يمكن ان الله الا بالنقل لان  
صاحبه يعتقد انه عالم فلا يشغل بالنقل وعلى نفسه  
الجهل الى مركب وبسيط قال الشاعر عر رحه الله تعالى

قال اجماع الحكمي يوما لو انصفوني كنت اركبه **وقال المتنبى**  
ومن جاهل بي وهو جهل جهله **وقوله** ويجهل علي انه بي جاهل  
**قوله** والا فبسطوا لي اضره وذلك كما اذا قيل لك انت تعلم عدد شعر  
رأسك ويجهله فيقول اجهله فاذا قيل لك انت تعلم انك جاهل  
لذلك فتقول نعم **قوله** واما اقسامه **قوله** في المنار **اقول** الذي  
في المنار ويشروحه ان الجهل على ثلاثة انواع جهل بسيط لا  
يصلح عذرا وهو اربعة اقسام والثاني الجهل في موضع  
الامتناع والثالث الجهل في دار الحرب انتهى ومنه يعلم  
ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى من الخلل **قوله** جهل بسيط  
لا يصلح عذرا في الاضرة ويتبدل الاضرة اذ قد يجعل عذرا في اماكن  
الذين لا يقبلون الذمة حتى لا يقتل وان لم يجعل عذرا في الاضرة حتى  
يعاقب فيها كذا في شرح المنار للسرف بن كمال رحمه الله تعالى  
**قوله** كجهل الكافر بصفات الله سبحانه وتعالى **اقول**  
الصواب كجهل الكافر بالله تعالى ورسوله عليهم الصلاة  
والسلام وهو الاقوي فانه لا يصلح عذرا اصلا لانه مكابرة  
وعناد بعد وضوح الدلائل على وصاياه الله تعالى ورواياته  
بحيث وردت المعجزات ان الكافر لما نذر قد يعرف الحق كما قال  
الله تعالى وخذوا بها واستبينت بها انفسهم ظلموا وعلوا  
الاية ومثل هذا لا يكون جهلا **واجيب** بان معنى الجهل  
منه عدم التصديق المفسر بالاذهان والقبول وردة بعض  
الافضل بان الاذهان خاص في ما ذكرناه قلمي واجاب  
عن الابدان بان ترك الاقرار فيما يعرفه ونجده جهلا ظاهرا  
وحيثوته بعض الافضل بان ترك الاقرار كما قد ارسا في  
كان الجهل كالمصناني فكيف يستقيم صعد ترك الاقرار من  
قبيل الجهل واجاب اما بتخصيص المثال بجهل كافر غير معاند



واما بتعميم الجمله المعاند وجهل تشبيه فعله جهلا من قبيل  
 تشبيه السبب باسم المسبب فان تركه الاقتدار واظهاره  
 الانكار مسبب عن جهلهم بوضامة عاقبة من ترك العمل  
 بموجب علم تفيد البراهين القطعية فتدبر **قوله** وجهل صاحب  
 الهوى اي بصفا تكلله تعالى مثل الجسمة والكرامات  
 قالوا تجدوث صفات الله تعالى ومثل جهل الفلاسفة  
 في الصفات صيغ لا يشوبها وعيتفون من اطلاق  
 سجد العالم والقادر والسميع والبصير على الباري تعالى  
 بقاير يا عت الشبهة فانهم لا يشوبون صفاته حقيقة  
 قائمة بذاته تعالى ويقولون عالم بلا علم وقادر بلا قدرة  
 ومثل جهل صاحب الهوى في احكام الاخرة مثل جهل  
 بعض المعتزلة بعذاب القبر وسؤال منكرو تكبير والميزان  
 والصلوات والحوض والشفاعة وهذا الجهل دون الاول  
 وكون هذا الجاهل متا ولا بالقدان الشريف **واعلم**  
 ان الزاهدي رحمه الله تعالى صرح بالاتفاق على عذاب  
 القبر وبالروية والشفاعة لاهل الكباير وعفو ماديون  
 الكفر وعدم غلو الفساد في النار يقل عنه ذلك في المسائل  
 شرح المرقاة **قوله** وجهل الباغي بالضره وهو الذي صرح  
 عن طاعة الامام الحق طابا انه على الحق والامام على البطلان  
 يتاويله فاسد فانه لا يصلح عذرا لانه مخالف للدليل  
 الواضح وهو ان امام المسلمين اذا كان عادلا يكون على  
 الحق ولا يجوز مخالفته بالاجماع وان لم يكن له تاويل فحكمه  
 حكم الصويعه على هذا قلنا الباعث ان اتلف بالعدل  
 او نفسه ولا منفعه له بضم لانه معذرتا ولاية الامام وكونه  
 مسلما ولا شوكه له بخلاف ما اذا كانت له منفعه حيث لا يضمن

خلوه

خلوه عن الفائدة اذ ولاية الالزام عنه منقطعة لشوكته  
 فوجب العلم بتاويله الفاسد هذا اذ هلك المال في يده وان كان  
 قائما في يده وجب رده على صاحبه لا يملك ذلك بالافراط  
**والخامس** ان سقوط الصلوات معطل بطله ذات وصفين  
 وهي المنفعة معطلتا ويلي فاذا انقضى امرها لا يسقط الصلوات  
**قوله** وجهل من خالف اجتهاده الكتاب العزيز والسنة  
 المشهورة فانه ليس بعذر اصلا كالفتوي ببيع امهات الاولاد  
 وهو مذهب بيشر المرسي وداود والاصفهانى وجهل الله  
 تعالى معسكين بما روي عنه جابر بن عبد الله رضي الله  
 تعالى عنه انه قال كنا ببيع امهات الاولاد على عهد رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فانه مخالف للحديث الشريف  
 المشهور وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا عتقها ولدها  
 وكالفتوي بحل متروكة التسمية عامدا عاملا بالقرين  
 من السنة فانه مخالف لقوله سبحانه وتعالى ولا تأكلوا  
 مما لم يذكر اسم الله عليه الآية **قوله** والثاني الجهل في موضع  
 الامتناع للصحيح يعني ليلال يكون مخالف للكتاب العزيز  
 او السنة او الاجماع فانه يصلح عذرا كالحجج اقطر على ظن  
 ان الحجة لا تخرجه الكفرة لان جهله في موضع الامتناع  
 الصحيح فان الحجة تقتضي الصور عند الامام لا اوزاعي  
 رحمه الله تعالى لقوله عليه الصلاة والسلام ما فطر الحاجم  
 والمحجوم وهذا اذا كان ظنه على فتوى مفتي او سماع حديث  
 اما اذا كان غير مبنئ على امرها لم يترفع القضا والكفارة بالاتفاق  
 بخلاف المفتات لولا اقطر على ظن ان الغيبة او طرته لقوله عليه  
 الصلاة والسلام الغيبة تقطر القمام لانه موول بالاجماع  
 فلا يكون جهله في موضع الامتناع عذرا **قوله** صحيح

ق



انما تحلل له فان الحد لا يجيب عليه عندنا خلافا لفرجه الله تعالى  
 لان الاملاك متصلة بين الاب والابن والزوجة والمنازع دائمة  
 ولهذا لا تقبل شهادة احداهما للاخر فيكون محلا للاستباه فيكون  
 الجمل شبهة فتصلح دارية الحد وتسمى هذا شبهة الاستباه فلا  
 يشبه هذا السب وان ادعي ولدها وان قال علمت انها علي صدام  
 لان الشبهة نشأت فيه عن الدليل وهو قوله عليه الصلاة  
 والسلام انت وما لك لا بيك وشبهة الدليل اقوى من شبهة الامانة  
**قوله** والثالث الجمل في دار الحرب عن من اسلم اي الجمل بالشراء  
 من مسلم اسلم فيها **قوله** يكون عذرا حتى لو مكث فيها ولم يعلم  
 ان عليه الصلاة والزكاة وغيرهما ولم يوردها الا يلزم عليه  
 قصاؤها خلافا لفرجه الله تعالى ولحقا الدليل في حقه  
 وهو الخطاب لهدم بلوغه اليه حقيقة بالسمع وتقديمها  
 بالشبهة فيصير جهله بالخطاب عذرا بخلاف الذي اذا  
 اسلم في دار الاسلام لسرع الاحكام والتكليف من السؤال  
**قوله** ولحق به جهل الشفع الى اخره اي بالبيع حتى يكون  
 عذرا ويثبت له حق الشفعة اذا علم بالبيع لان الدليل حفي وحسن  
 ايضا انما يقع البيع ولا يشهد **قوله** وجهل الامه بالاعتاق  
 وكذا بالخيار اي اذا اعتقت الامه المملوكة ثبت لها خيار  
 الفتح ان شئت اقامت مع الزوج وان شئت فارقته لحديث  
 يرويه رضي الله تعالى عنها ملكت نفسها فاصاري جهلها  
 بالعتق او بالخيار جعل عذرا لان الدليل حفي في صفها اما في  
 الاول فظاهر واما في الثاني فلان صدمة المولي شاعلة  
 لها عن نقل احكام الشرع بخلاف صياح البلوغ لمن زوجها  
 الا في العلم فانه يبطل بالجهل بالخيار لان الدليل غير حفي في  
 صفها لتمكنها من النقل **قوله** وجهل البكر بنگاه الوي اي  
 بنگاهه فان الوي اذا زوجه البكر بالافقة يجعل جهلها عذرا

حتى

في يكون لها الخيار وان سكنت قبله **قوله** وجهل الوكيل والمأذون  
 اي جهل الوكيل باطلاقة الوكالة وجهل المأذون بالاذن وكلا  
 عذرا فان طلاقا يصير وكلا ولا مأذون بدون العلم حتى لا ينفذه  
 بغير جهل قبل ذلك علي الموكل والمولي **قوله** وجهل طي جهل  
 بالقرن والمأذون بالبحر يكون عذرا ايضا لكنه ينفذ بغير جهل  
 لحفا الدليل ولزوم الصدر **قوله** ولو لم تعلم الامه اي المملوكة  
**قوله** ولو لم تعلم الصغيرة الى اخره اي الحرية الصغيرة في النكاح  
 عند الاب والجد **قوله** وقالوا لو استأجر جارية منتقية الى  
 امرط الحرة الصغيرة في النكاح عند الاب والجد **قوله** وقالوا  
 لو استأجر جارية منتقية الى اخره في البحر للمصنف رحمه  
 الله تعالى من باب الاستحقاق اشترى جارية في نقاب  
 ثم ادعاهما وزعم انه لم يعلمها لا يقبل ولو اشترى ثوبا في منديل  
 ثم ادعاه له يقبل قال محمد رحمه الله تعالى انظر الى ذلك الشيء  
 ان كان مما يمكن ان يعرف وقت المساومة كالجارية الباقية  
 المنتقية بيت يديه لا يقبل الا اذا صدق المدي عليه في عدم  
 معرفتها اياها فانه لا يقبل وان كان لا يعرف كتوب في منديل  
 او جارية قاعده علي راسها عطا لا يري منها شيئا يقبل ولا جمل  
 هذا اختلقت اقاويل العلمار صرح الله تعالى في القبول وعنده  
 في المسائل المنتهي ومنه يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى  
**قوله** ان علم به حث وجه الحث ان حلفه مع العلم بموته  
 لا يمنع من انعاده عينه لامكان صيائه بطريق فرق العادة  
 فتعقد باعتراف ذلك وحيث الحال تعجزه القادي كما في الحلف  
 علي من السرا **قوله** وقالوا بعد الوارث والوصي والمثولي الى  
 اخره اما الوارث فصورته لو ادعى السرا منه لبيده في حياته  
 وصحته وانكر ولا بيعة في حلفه ولا لبيده في رهن المدي له ورثها



من ابيه تنبلا مكان التوفيق ولو ادعى الارث او لا ثم السرا لا  
تقبل لقدمه واما الشرا فصورته لو ادعى ولا لها وقف  
عليه ثم ادعاها لنفسه لا تقبل كما لو ادعاها لغيره ثم لنفسه  
ولو ادعى الملك او لا ثم الوقف تقبل كما لو ادعاها لنفسه ثم  
لغيره كذا في البيزارية واما صورته في الوصي كان يشتري  
دارا للميت ثم يدعي اياه موروثا عن ابيه **قوله** ولو ادعى  
بيع الوصي والاب الى اخره في جامع احكام الصغار للاسترو  
رحم الله تعالى سبل نجم الدين النسي رحمة الله تعالى عن بيع  
عقال الابن الصغير بالقبض الفاضل فقال لا يكون قبلة له فان  
باع وسلم ثم خاصم هو بنفسه ان كان بيعه موقوعا  
والادلا استرداد فقال ان سبق منه الاقرار بمن الملاكيت  
ذلك في الصك واستشهد على ذلكم فتسمع دعواه للتناقص  
يخج الدين السفي رحمة الله تعالى وعرفت على جواب الائمة  
من بخاري على الاطلاق ان للاب دعوى ذلك وقال ذلك  
محمول على انه اطلق البيع ولم يقرب ذلك لا فدار ووقف عند  
الدعوى اني بهت ولم اعلم بالقبض الفاضل او بيعت بالقبض  
الفاضل ولم اعلم ان البيع لا يجوز وفي جامع الفصولين ان  
عقب الاب عتقا فاضلا فالحاكم ينصب فيما عتق الصبي يدعي  
عليه مشريه ولا تسمع دعوى الاب ولو ادعاها الابن بعد  
بلوغه والمشتري انكر القبض الفاضل يحكم الحاكم ان  
المدة قدر ما يتبدل فيه السعر ولا يصدق المشتري ولو  
اقام ما بينه وبينه مشيئة الزيادة او **قوله** ولا يضر التناقص  
في الحرية والنسب والطلاق بهي لان منها ما على الخافض  
في التناقص لان النسب يمتنع على العلوق والطلاق والحرية  
تفقد بها الزوج والمولى **قوله** من باب المتفرقات صوابه من

باب

باب الاستحقاق عند قوله الله تعالى قصص عبيد الملك **قوله** ان  
يهدم معتبر عند دفع القساد الى امره معقول قوله وقالوا  
في باب الرضا ع لا قوله ولا يصير التناقص كما هو ظاهر **قوله**  
وفي الخلاصة اذا تكلم بكلمة الكفر جازها للاحذر قال البيزاري  
رحمة الله تعالى في شرح اللامية **واعلم** ان من تلفظ بلفظ  
الكفر عت اعنتا دلاستك انه يكفر وان لم يعتق دانه لفظا الكفر  
الا انه اتى به عت اختيار يكفر عند عامة العلماء ولا يهدر بالجهل  
وقال بعضهم لا يكفر والجهل عذر وبه يعني لان المقتي مأمور  
ان يميل الى القول الذي لا يوجب التكفير ولو لم يكن الجهد عذرا  
لعل على الجهل ان يحكم ان لا يهدر في الفاظ الكفر ولو عرفت  
لم يتكلموا قال بعض الفضلاء وهو حسن لطيف انتهى وفي  
قدارة الاكل رحمة الله تعالى روي ان امرأة في زمن محمد بن  
الحسن رحمة الله تعالى قبل لسان الله تعالى بهد به اليهود  
والنصارى يوم القيامة قالت لا يفعل الله تعالى بهم ذلك  
لا يعباده فسل محمد بن الحسن رحمة الله تعالى عت ذلك فقال  
ما كبرت ما بها جاهلة فعلموها حتى علمت **قوله** الا اذا كان لا يعلم  
انها مربية **حاصله** انه اشتراه على ظن انه غير مربي له  
فثبت له حيا لا روية ولا يحكي انه مربي على اعتبار ظنه لا  
على اعتبار ما في نفس الامر **قوله** فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى  
الجهل يعني فيجب عليه الوفا بالمسلم فيه **قوله** ولا يصدق في الحكم  
قبل فلو حكم القاضي بوقوع الطلاق باقراره فله حله وطوها  
فما بينه وبين الله تعالى بعد الحكم او لا الظاهر لا وانما حله ذلك  
قبل الحكم **قوله** ولو باع الوكيل قبل العلم بجزئته لم يتقدم فلو  
الاجازة نقد لانه لا يخرج عن بيع الفضولي انتهى وفيه تأمل  
**قوله** ولو باع الوصي قبل العلم بالا ايضا جاز يعني لان الاوصيا  
اشاء طلاقا فتصح بلا علمه كالولاية بخلاف الوكالة فانها اتيا



ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع الجهد كذا في شرح النقاية للعلامة  
 محمد القهباني رحمه الله تعالى **قوله** ولو باع ملكا بيبه ولم يعلم بونه  
 الى اخره **اقول** انما يصح البيع مع عدم علمه بالمقصود لان  
 الولاية صلافة وعليها هذا فالتمسك بالاب اتفاقا وعينه  
 كان الاولي ان يقول ولو باع ملكا مورثه كما يدعي ذلك  
 قوله الا ان مقتضى بيع الوارث دون ان يقول بيبه  
 وقد وقعت حادثة الفتوى وهي اجرة عقارا موقوف  
 عليه من ابيه وهو ناظره ثم ظهر فساد الوقفية  
 بشرط البيع بلفظه وصار ملكا موروثا له حتى تبقى  
 الاجارة الصادرة منه على حاله لو يتقضى ويومره ثانيا  
 لم اري صريحا في ذلك وافي بعض المجازين بعدم بقاء الاجارة  
**قوله** مياتا فقد قيل هو على تقدير انحصار الارث  
 فيه ظاهرا ما لو كان معه وارث اخر فالنقود متوقف  
 على اجارة الشريك **قوله** صحت والا فلا قيل وهل يرجع  
 المديون الطالب بما دفعه الوكيل اليه الظاهر الرجوع **قوله**  
 ولو دفع الى الطالب بعد رده يعني ثمرات على رده كما في  
 الثانية **قوله** ولو دفع بعد ما دفع الموكل اي لو دفع الوكيل  
 بعض الدين بعد ما دفع الموكل **قوله** والمذهب الصمان مطلقا  
**اقول** ليس هذا في الثانية لكنه مفهوم منها **قوله**  
 ولو اجاز الولاية الوصية الى اخره **اقول** بقي ما لو علم  
 ما وصي به لكنه جعلوا مقارره او سيما فليست  
 وفي وكالة الولو الحرة قيل عليه هذا مخالف لما في الخلاصة  
 حيث قال ولو كان القصاص بين رجلين فقتل احدهما وقبل  
 الاخر وجب نصف الدية في ماله في ثلاث سنين ولو قتله  
 الاخر ولم يعلم بالعفو وعلم لكان لا قود عليه عند صاحبنا  
 الثلاثة

الثلاثة رجمهم الله تعالى انتهى ومثله في البزارية قال بعض  
 الفضلاء كنت التوقف على كلام الخلاصة على ما اذا علم  
 بالمعصية لم يعلم انه يسقط القصاص وكلامه لو لو لم يعلم  
 الله تعالى على ما اذا علم بالعفو وعلم انه لا يسقط القصاص  
 فان كان هذا مما يشكك على الناس يعني فتعذر بالجهل وقد  
 ذكرنا الاصوليون في حثه الا انه على شرب الخمر ان دليل  
 انكشاف الحرمة ان كان حقيقيا تعذر بالجهل وذلك كما اذا  
 اكره على شرب الخمر بالقتل وصير على القتل ولم يعلم  
 حرمة ذلك بعد ربا الجهد انتهى ومنه يعلم ان الجهل عند في  
 دلالا اسلاما اذا كان دليل الحرمة حقيقيا فليحفظ **قوله** ولو  
 وكله ببيع عبد فباعه بعد موته الصمير للفقيد والمراد انه  
 باعه موصوفا اما برفع الجهالة عن المشتري ثم ظهر انه  
 صحت البيع كان ميتا ولم يعلم الوكيل بالموت قال بعض الفضلاء  
 وشك اطلاقه ما اذا هلكت في يده بعد علمه بالموت وقد يمكنه  
 رده الى المشتري فلم يفعل حتى هلكت وكان الظاهر في هذه  
 الصورة الصمان لتقصيره بعد ما رد مع مضي زمن يمكنه  
 الرد فيه فليتامه هو صحت اي الانسان  
 المفهوم من الصبي الذي هو واحد الصبيان على طريق  
 التجريد **قوله** فاذا انفصل ذكر لصبي **اقول** فيه ان الصبي  
 يطلق على الذكر والانثى كما في شرح الاستوي رحمه الله تعالى  
 على المسماة **قوله** ويسمى رجلا كما في اية الموارث يعني مجازا  
 كما يفيد كلام العلامة بن حجر رحمه الله تعالى في شرح البخاري  
 في باب قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوتا غير  
 بيوتكم حتى تتسألتوا وتسلموا على اهلهما الاية من كتاب  
 الاسبغيات **قوله** الى البلوغ غاية لقوله وصبي القوله ويسمى  
 رجلا فانه فاسد **قوله** فتشيع والانثى شجرة وعجوز ولا



تقل عجزه اذهي لفته ردية كما في القاموس وما حده الشيخ  
 حده العجز قال العجز من استبان فيها الست او من سن  
 خمسين سنة او احدى وخمسين سنة الى اخر عمرها **قوله** قلها  
 والاني كهلة ولا يقال الامزد وجابسه كما في القاموس **قوله** فلا  
 تكليف عليه بشي من العبادات **اقول** كان الاول ان يقول  
 وهو غير مكلف اذ لم يتقدم في كلامه ما يصلح للتفريع لكونه غير  
 مخاطب **واعلم** انه ذكر البيهقي رحمه الله تعالى في كتاب المنة  
 ان الاحكام ما عاصرت متعلقة بالبلوغ بعد الهجرة وذكر الشيخ تقي  
 الدين السبكي رحمه الله تعالى ان ذلك بعد احدى انتهي فليحفظ  
**واعلم** ان الصبي اذا تصرف فله تصرف فاجوز عليه لو فعله في  
 صفه كبيع وشرا وتزوج وامته وكتاب اقسية وخرها فاذا فعله  
 الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبياً ولو بلغ قبل  
 اجازة وليه فاجاز بنفسه جاز ولم يجز بنفسه البلوغ بلا اجازة ولو  
 طلق الصبي امراته او خلفها او حررقته مجاناً او بعوضاً او هب  
 ماله او صدق به او زوج قته امرأة او باع ماله بحياة فاحنة  
 او شرا شيئاً اكثر من قيمته فاحشاً او عقد عقداً ما لو فعله  
 وليه في صفه لم يجز عليه وهذه كلها باطله وان اجازها الصبي  
 بعد بلوغه لم يجز لانه لا يجز له وقت العقد فلم يتوقف على  
 الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ مما يصلح لايتدا العقد  
 فيصح كقوله او قفت ذلك الطلاق او العتق فيصح لانه يصلح  
 لايتدا كذا في جامع القصولين في الذرايع والعشرين **قوله** ولو اداه  
 وقع قرصنا الاضرة لانه لا يتنوع وان كان التكليف بالايمان والزاد  
 الاداعته ساقطان **قلت** كيف يكون الادا قرصنا مع عدم لزوم  
 الاداعته اصل **قلت** العبد والمريض والمسافر لا يجب عليهم  
 الجمعة ومع هذا العادوها تقع فرضاً لكن بشكل علي هذا الخ فان  
 العبد لها اداه مال رقه لا يقع فرضاً **قوله** المعتمد للصوب **اقول**  
 اختلف التصحيح في وجوب الاضحية في مال الصبي وعدمها وفي

التصحيح

التصحيح عبد البر بن الشحنة رحمه الله تعالى في شرح الوهاج  
 والاستروشي رحمه الله تعالى في جامع احكام الصغار **قوله**  
 ولا ينفقت طهارته بالقهقهة **اقول** ذكر الحنابلة رحمه  
 الله تعالى في السراج الوهاج الاجماع على عدم نفقت وضوئه  
 بالقهقهة وفيه نظر فقد ذكر الاستروشي رحمه الله تعالى  
 في جامع احكام الصغار ابقاء الوضوء وذكر في التبيين الصبي  
 اذا قهقه في الصلاة ذكر في النوادر انه لا يفسد الوضوء لان  
 فعل الصبي لا يوصف بالجناية فيعمل بالقياس وفي فتاوى  
 ظهير الدين رحمه الله تعالى الصبي اذا قهقه في الصلاة قيل  
 لا تنفقت وضوئه وتفسد صلاته واذا نسي في الصلاة  
 قهقه قال شمس الدين رحمه الله تعالى قال الامام ابو حنيفة رضي  
 الله تعالى عنه تفسد صلاته ولا يفسد وضوئه لان السنة  
 وردت في اليقظان وهو ليس في معنى المستيقظ وقال الحاكم  
 الكفني وعبد الواحد رحمه الله تعالى يفسد الوضوء والصلاة  
 لوجود القهقهة في الصلاة انتهى ومثله في معراج الدراري وهذا  
 تبين ان دعوى الاجماع ممنوعة اللهم الا ان يقال الاخيران  
 ضعيفان وكانا كالعدم **قوله** وكذا في جميع حسنات فقال الامام  
 الاستروشي رحمه الله تعالى في جامع احكام الصغار حسنات  
 المستبرق قيل ان يجزي عليه القلم لقوله سبحانه وتعالى وان  
 ليس على الناس الا ما سمي الالية وهذا قول عامة مشايخنا  
 رحمه الله تعالى وقال بعضهم ينتفع المربيع ولد جدموته  
 لما روي عن ابن عمر عن مالك رضي الله تعالى عنه قال من جملة  
 ما ينتفع به المربيع جدموته ان يتذكر ولداً عليه القدر العزيز  
 والعلم الشريف فيكون له ولد اجد ذلك من غير ان ينقص من  
 اصل الولد شيئاً انتهى ومثله في كتاب الكراهية للعلامة رحمه الله  
 تعالى ويورده قوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع



عمله الامت ثلاث **قوله** والمعتمد عندهما **اقول** حكاية في التجسس عن  
 مشايخنا رحمهم الله تعالى بلورا النهر فقال وهو المختار لان نقل  
 البائع مضمون ونقله غير مضمون فيكون بينا الاقوي على الاحتجاف  
**فان قيل** لم جاز ايمانه ولم تجز ما مته لان ايمانه اختياره بان الله  
 تعالى واحد والصدق في خبره مقبول كخبر ان هذا بخار وصالته  
 ايجاب وهو ليس من اهل الايجاب **قوله** وليس هو من اهل  
 الولاية فلا ياب الا ان كان الى اخره لانه لا ولاية له على نفسه  
 فاصري ان يكون له ولاية على غيره **قوله** مطلقا **اقول**  
 لا مطلق بل لهذا الاطلاق سابقا ولا الاطلاق يتبين به وجه  
 الاطلاق **قوله** لكن لو خطب اليه اخره **اقول** لا موقع لهذا  
 الاستدراك لان الخطا بية ليست من الولاية على الغير في شيء وان  
 كان مشايخنا ان تكون من اهل الولاية الفاقه **قوله** وتصح سلطنة  
**اقول** ذكر في مباحث الامامة من الكتب الكلامية من جملة  
 شروط الامامة المبلوغ قال المحقق بن الهيثم رحمه الله تعالى  
 في كتاب القضاء اذ لم تقع ولاية الصبي قاصيا الاصلح سلطانا  
 في زماننا من تولية ابن صغير للسلطان اذ مات صبي  
 في قتل او عيالا ما لا يورث رحمه الله تعالى بعدم ولاية ونيته  
 ان يكون الاتفاق على وال عظيم يكون سلطانا ويكون تقليد  
 القضاء منه غير انه يفعل نفسه بغير الابن السلطان تقظما  
 وهو السلطان في الحقيقة انتهى **قوله** ومقتضي هذا  
 ان يحتاج الى تجديد بدلو عنه ولا يكون ذلك الا اذا عزل ذلك  
 الوالي العظيم نفسه لان السلطان لا يعزل الا بعزل نفسه  
 وهذا غير واقع هذا وقد صرح البرازي رحمه الله تعالى كاسياني  
 ان السلطان او الوالي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج الى تقليد  
 جديقا ليعضد الفضلا وهو ما ذكره المصنف رحمه الله  
 تعالى

تعالى هذا اذا لو صحت سلطنته لا احتاج الى تقليد جديد  
 انتهى **اقول** لا مخالفة في الحقيقة اذا الحكم بصحة سلطنته  
 ظاهره مراعاة لاتفاق الرعية على سلطنته لا بناء في الاحتياج  
 الى تقليد جديد بعد بلوغه كما هو ظاهر **قوله** ويصح وصي  
**قوله** هذا مخالف لما سياتي في بحث ما افترق فيه الوصي  
 والوكيل من ان الوصي يشترط فيه الاسلام والحرية والبلوغ  
 والعقل ولا يشترط في الوكيل الا العقل على ان عبد البريت  
 الشحنة رحمه الله تعالى نقل في شرح المطبوعة عن القاضي  
 خان رحمه الله تعالى انه وصي الى صبي او معتوه او مجنون لم  
 يجزأ في بعد ذلك او لم يقف وبسيط الكلام من شأ اطلع عليه  
**قوله** واما قياسه في صلاة القرينة فظاهر كلامه لا بد منه  
 يعني فيكون قرصا قال بعض الفضلاء لا يلزم قوله وان كانت  
 اركانها وشروطها لا توصف بالوجوب في حق طائفة الكلام من جملة  
 الاركان انتهى بقي الكلام في انه هل لا بد في صلاة من الطهارة  
 والظاهر انه لا بد فيها وان كانت لا توصف بالوجوب في حق  
 وفي جامع احكام الصغار للاستروا في رحمه الله تعالى وان  
 صلت المراهقة بالوصو وتومر بالاعادة بطهارة على سبيل  
 الاعتياد وكذا اذا صلت عريانة فافهم التقييد بالمراهقة  
 ان غيرها لا تومر بالاعادة وان لم تصح صلاتها لعدم الطهارة  
 والستر بقي الكلام في ان المأ الذي توصاه به هل يصير مستعلا  
 قال في الجواهر نقل عن القنية لا يصحظ رواية في ما وصو  
 الصبي ولعله مبني على احتلا ففهم في صلاته من جعلها  
 صلاة حقيقة جعله مستعلا ومن جعلها تخلقا واعتيادا  
 لا يجعله مستعلا انتهى وفي البحر المختار انه يصير مستعلا **قوله**  
 لا ما فرضه الكفاية فهذا يسقط بفعله فقالوا **قوله**



بنصف المصنف رحمه الله تعالى الجواب وكأنه لم يفتقر هذا التصديق  
 وفي جامع احكام الصغار للاستروشي رحمه الله تعالى الصبي  
 اذا لم يصل الى الجواز ينبغي ان لا يجوز وهو كذلك وهو الظاهر  
 للنفاه من فروض الكفاية وهو ليس من اهل ادا القرض ولكن  
 يشترك في الاسلام اذا سلم على قوم فترد صبي جواب السلام  
 فانه يسقط عن الباقيين عند بعض المشايخ وتقبلوا  
**اقول** ظاهره قبل بلوغه وليس كذلك قال في جامع احكام  
 الصغار للاستروشي رحمه الله تعالى لا خلاف في قبوله رواية  
 من سمع الحديث الشريف قبل البلوغ شر رواه بعد البلوغ لان كثير  
 من الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانت هذه حالهم لما  
 ما رواه قبل البلوغ فقير مقبول عند الجمهور لان طريق العلم  
 يجبر الواحد للدليل الشرعي وهو انفق اجماع ولم يثبت ذلك  
 في كتب الصبي فبقي ذلك على الاصل الدافع للعلم بالظن وان  
 النفس لا تتقصد بصدقها قال بعض الكليني اذا كان  
 مراهقا غير ما يورده قبلت روايته وادعي ان ذكره وحده في هذا  
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم كذا في قول لم يثبت والظاهر من  
 عاداتهم ضلالة **قوله** ويقبل قوله في الهدية والاذن **اقول**  
 فلا يستحسن ان الصغيرة صغيرة او صغيرة او مملوك اني تجارية  
 يبيعه كما يبيع ان يشتري منه قبل السؤال فان سأل عنه  
 حاله فقال انه ماذون له في التجارة فانه يتجرى فان كان  
 الصبي عدلا فان لم يقع كربه على شيء يبقى ما كان على ما كان  
 قبل التجري وكذلك لو ان هذا الصغير اذا ان يهب ما اتى به  
 لرجله او يتصدق به عليه فيبقي ذلك الرجل ان لا يقبل الهدية  
 ولا صدقة حتى يسأل عنه فان قال انه ماذون له في الهبة  
 والصدقة فالقاضي يتجرى ومبني الحكم على ما يقع كربه على

وان لم

وان لم يقع كربه على شيء يبقى ما كان على ما كان قبل التجري  
 قال محمد رحمه الله تعالى ولما تصدق الصغير فيا يجبر بعد التجري  
 ووقع كربه انه صادق اذا قال ان هذا المال مال لابي او مال فلان  
 الاجنبى او مال مولاي وقد يثبت به اليك هبة او صدقة فاما اذا  
 قال هو مالي وقد اذن لي ان اتصدق به عليك او لهبطك  
 ان يقبل وكان شمس الاية الحلواني رحمه الله تعالى يقول الصبي  
 اذا اتى بقالا بفيلوس يشتري منه شيئا ولا يبره ان امه امرته  
 بذلك وان طلب الصبيون ويحوه فلا بأس ان يبيعه وان طلب  
 الزبيبة او ما ياكله الصبيان عادة ينبغي ان لا يبيع منه كذا  
 في جامع احكام الصغار للاستروشي رحمه الله تعالى **قوله** ويبيع  
 من مسر المصنف الشريف **اقول** في جامع احكام الصغار للاستروشي  
 رحمه الله تعالى كره بعض مشايخنا دفع المصحف الشريف واللعن  
 الذي عليه القرآن العزيز الى الصبيان وعامة مشايخنا  
 رحمه الله تعالى لم يروا به بأسا لانهم غير مخاطبين بالقرآن  
 وفي التأخير تصبيع القرآن العزيز انتهى **قوله** ويبيع ما به  
**اقول** فيما ذكره في شرحه على الكنتارات من شروط  
 الامانة الملوغ فلا يصح ايمان الصبي انتهى وفي النقاية المختار  
 ان لا يصح قال العلامة الشمني رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه  
 الله تعالى لا يصح مات الصبي المحجور عن القتال والمأذون فيه  
 يبيع في الاصح اتفاقا فيجب تقييده وفي جامع احكام الصغار  
 للاستروشي رحمه الله تعالى واذا امت الصبي قوما من اهل الحرب  
 ان كان ماذون له بالقتال يبيع عندن ولا يصح عند الامام  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه وان كان محجورا وهو عاقل يصح  
 عند محمد رحمه الله تعالى دون غيره **قوله** وثقب اذن البيت  
 الطفل مكره الى اخره وفي جامع احكام الصغار للاستروشي



رحمه الله تعالى ولا بأس بتقريبه اذن الطهارة من البنات لانهم كانوا  
يفعلون ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من غير انكار  
انتهى زاد في التقليد في المحيط ولا يلا **قوله** لمنفعة الذينة  
انتهى ولا بأس هنا للاياحة لا لما تركه اولى الذي مرجعه كذا  
التزوية **قوله** واذا اهدي للصبي شيء الى اخره في جامع احكام  
الصفار للاسترويشي رحمه الله تعالى اذ اهدي الفواكه  
الى الصبي الصغير يحل له اذ اريد بذلك يد الولد  
ولكن اهدي الى الصغير استصغار الهدية وفي فتاوي القاض  
ظهر الدين رحمه الله تعالى اذ اهدي الصغير شيئا من المأكولات  
روي عنه محمد رحمه الله تعالى انه يباح لو اذنيه وشبه ذلك  
بالصياقة واكثر من ذلك بخاري علي انه يباح لعنصر حجة **قوله**  
قديبه لانه لو كان حاجة يباحه ذلك علي وجهين اما ان  
كان في المصروف حاجة لفقده او كان في المفاخرة واصحاب الهد  
الطعام مرصعه وله مال ففي الوجه الاول ان يكون في الفتاوى  
الثاني اكل بالقيمة كفا في جامع احكام الصغير **قوله** ويصح  
منه منافع المصدر الى مقصود **قوله** ولو تجوز ولا ترجع  
الحقوق اليه اية يصح توكله اذا كان ينفق الفقاسوا كان  
يجوز عليه او لا كما يفيد من الوصلية وهو مشكل بالنسبة  
لقوله ولا ترجع الحقوق اليه لانه ان كان مازونا له في التجارة  
فان كان وكلا بالبيع بالثمن حال او موصلا ببيع جاز بيه  
ولزمه الهدية وان كان وكلا بالشر امان ان كان بتمن  
حالا وبتمن موصلا فان كان بتمن موصلا لا تلزمه الهدية  
وتاسا واستحسانا وتكون الهدية علي الامر حتى ان البائع  
يطالب الامر بالثمن دون الصبي وان وكله بالشر بتمن حال  
فالقصاص ان لا تلزمه الهدية وفي الاستحسان تلزمه كذا في  
جامع

جامع احكام الصفار للاسترويشي رحمه الله تعالى ونظام الكلام  
فيه فليد اجمع **قوله** ويعمل بقول المميز في المعاملات الي اخره في الفتاوى  
وبجوابات يقبل في الهدية والا اذن قول العبد والجارية والصبي وفي  
الهداية ولو كان المحير بنجاسته المأذون لا يقبل **قوله** كالصبي والفتوة  
لا يجب المحرك ولكن ينبغي بحكام الفاسقات صيد الفاسق  
يتوي فيه الصدق والكذب فيجب المحرك طلبا للمرجع اما  
الكذب في صيد الكافر فظاهر كذا في جامع احكام الصفار للامام  
الاسترويشي رحمه الله تعالى **قوله** ولا يصح الخصومة من الصبي  
الاخره في جامع احكام الصفار للاسترويشي رحمه الله تعالى  
والصبي السائر والعبد السائر يستخلف ويقضي عليه بالنكول  
وكذا الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى ان الصبي المأذون له  
يكلف عند علمائنا رحمه الله تعالى وبه نأخذ وذكر في الفتاوى  
ان الميمن علي الصبي المأذون له حتى يدرك وذكر في النوادر  
كلف الصبي المأذون له ويقضي بأكوله وذكر كذا في اقرار الاصل  
وعن محمد رحمه الله تعالى لو صلف وهو صبي شرار ذكر لا عين عليه  
فهذا دليل علي ان عينه معتبرة والصبي المحجور عليه لا يصح  
اقراره ولا يتوجه عليه اليمين **قوله** ويترك الله ويشتهي  
النساء الظاهر ان ترك الالة يستلزم الاستها فالاستها علة  
الترك في نفس الامر والترك علة العلم بالاستها **قوله** وعلى  
المال بالاستيلاء على المباح كالبايع **قوله** وعليك المال بالتمليك  
ايضا ان كان عاقلا كما في جامع احكام الصفار للاسترويشي  
رحمه الله تعالى في مسائل القبط **قوله** والنقاطه كالنقاط  
البائع **قوله** أي في صحة مطلق وصوب التقدير وقايد  
صحته ضمانه لو لم يشهد قال في الفتية وجد الصبي لقطة  
ولم يشهد بيمينه كالبايع انتهى وبه سقط ما قيل ظاهره اه



وجوب التعريف عليه وهو غير صحيح لعدم تكليفه وتقتضي القواعد  
وجوب التكليف علي وليه **قوله** ويجب رد سلامه في الفتاوى الظهير  
اختلف الناس في السلام على الصبيان قال بعضهم لا يسلم عليهم  
وقال بعضهم السلام عليهم افضل لما روي ان الامام علي بن ابي طالب  
رضي الله تعالى عنه كان يسلم على الصبيان ويردون عليه السلام  
ويتركون اللعب انتهى وفي جامع احكام الصغار للاستروشي  
الله تعالى روي عن ابن عباس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال كنت  
مع الصبيان اذ جاز رسول الله صلى الله عليه وسلم علينا انتهى  
وفي الفتاوى الظهيرية ولو نزل جماعة علي قوم وتركوا السلام  
اعمو ولو سلم الواحد جاز عنهم ووصي علي المدحول عليهم **ان**  
يردوا الجواب فان تركوا اشتركوا في المأثم وان ردوا واحد منهم  
وسكت الباقون قال بعضهم لا يسقط الوجوب عنهم كذا ذكر  
اصحاب الاملاء عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وقال بعضهم  
يسقط الوجوب عنهم انتهى وعلم من ان لا يتدبا بالسلام  
يكون سنة كفاية كما يكون الجواب فرض كفاية وقيل الجواب فرض  
عليه فلا يكفي الجواب من الواحد عن الجماعة بخلاف ابتداء السلام  
فانه سنة كفاية من غير خلاف **قوله** ويجب اسلامه قال في جامع  
احكام الصغار للاستروشي رحمه الله تعالى اسلام الصبي المأثم  
يجب عندنا بخلاف بين اصحابنا رحمه الله تعالى في احكام  
الانبا والاضرة جميعا وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى  
عنه لا يحكم بالسلامه وجه قوله اصحابنا رحمه الله تعالى  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رعي عليا كرم الله تعالى  
وجهه الى الاسلام وهو ابن سبع فاسلم وصن اسلامه وكان  
يقتر بالسلامه في صفه وهو ابن سبع سنين ويقول  
سبقكم الى الاسلام طرا **قوله** علاما ما بلغت اوان حلمي والمعني

فيه انه عرف الاسلام واعترف به فوجب ان لا يصح منه ولا يلزم  
علي هذا الصبي الذي لا يعقل لانه لم يعرف الاسلام **قوله** وردته  
**قوله** هذا اذا كان مداهقا والا اعتبر اسلامه فقط ولم  
تعتبر رفته اتفاقا كذا الطرسوسي رحمه الله تعالى ولا يعتبر  
ردة المداهق عند ابي يوسف رحمه الله تعالى ونقل في الفتاوى  
الظهيرية رجوع الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه اليه  
انتهى **قوله** وتخلي ذبيحة بشرط ان يعقل التسمية الاخره لان  
التسمية علي المذبيحة شرط بالنص وذلك بالقصد وصحة القصد  
كما ذكرنا من العقد والمنبط وذكر في الذخيرة معني قوله يضبط  
اي يضبط شرائط الناج من قطع الخلق وهو فري الاوداع  
وذبيحة الاخرى حلالا وعجزه عن التسمية بحكم الخرس يعتبر  
بالعجز بحكم النسيان والاقلف والمجنون سواء في جامع احكام الصغار  
للاستروشي رحمه الله تعالى ومنه يعلم ما في كلام المصنف  
رحمه الله تعالى **قوله** في نزله الرضول علي النساء **قوله** وكذا  
يجوز لهن ايضا الرضول عليه **قوله** الا في مسايل ذكرناها في  
القوائد **قوله** اراد بالجمع ما فوق الواحد فان الذي ذكره  
هنا لمساكنات **قوله** ولا شيء علي صبيان بني ثعلب **قوله**  
في جامع احكام الصغار للاستروشي رحمه الله تعالى ويجوز الخراج  
في ارض الصبيان والنعوات والمجانين لان عمر بن الخطاب رضي  
الله تعالى عنه وطفه الخراج في جميع الاراضي ويؤخذ من ارض  
الصبي الثقلي العشر مضاعفا وكذا من ارض المداة الثقلي  
لان العشر يؤخذ من ارض الصبي المسلم في ظاهر الرواية  
ومن ارض المسلمة في الروايات اجمع فكذا يؤخذ من الصبي  
الثقلي العشر مضاعفا وكذا من ارض الصبي المسلم في ظاهر  
الرواية ومن ارض المسلمة في الروايات اجمع فكذا يؤخذ من الصبي



التقليد العشر مضاعفا انتهى فان اراد الشئ عليهم من العشر  
المضاعف فهو مخالف لما ذكرنا وان اراد شيئا اخر فلا علم لنا به  
والظاهر ان مباديه في مواشيهم ولا موالهم كما صدر جوابه **قوله**  
لم يستحق سلبه قال في جامع احكام الصغار للاستقروا شئ  
رحمة الله تعالى واذا قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه  
فقتل صبي لم يبلغ الحلم فليس له سلبه وان قتل مريض  
او جريحاً فله سلبه سوا كان يستطيع القتال ولا يستطيع القتال  
لانه مباح القتل في الوصية **قوله** ولو كان ما ذورثا فباع الي  
امره تفريع علي قوله ولا يتعقد عييه فكان حقه ان ياتي  
بالفاهذا وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى مخالف لما في  
البيارزية حيث قال والوصي المأذون يحلف كالبائع وقال  
صير رحمه الله تعالى لا يحلف الصبي المأذون لانه لا يحث  
ولا يلزمه الدين الا باقرار او بيعة او علما وثار رحمه الله  
تعالى علي انه يحلف فيه ناخذ ويجوز ان يكون علي الاختلاف  
في ان النكول بدلا واقدارا انتهى وقد مرنا الكلام علي هذه  
المسألة في كتاب العقوبات من هذا **قوله** وبها ما تقر به  
عليه تاديبا وكذا يجيب تاديبا لا عقوبة قاله السروجي  
رحمه الله تعالى في ادب القضاء عن الخصاص رحمه الله تعالى  
ونقل بعده بورقة مألوفة ويجيب الاب والوصي دين  
علي الصغيلا لان يظهران لا مال له ولا يجيب الصبي المراهق  
الذي لا اب له ولا وصي ولكن ينصب القاضي وكذا لعنه  
يوري دينه **قوله** ويصح قبضه للهبة **قوله** وكذا قبل  
كنت ينبغي ان لا يصح قبوله اذا وهبه عبداً عجمي ومقتد  
كما في صواشي صفيه السيد رحمه الله تعالى علي صدر الشريعة  
**قوله** ولا يتوقف من احواله ما تحقق صدر لاي بل بلغ والشرعية  
عليه

عليه الاحكام كالطلاق والعتاق **قوله** ومنع قدامه واستقراؤه  
لو كان مجورا **قوله** الصبي في منته راجع لما عرفت من ان احواله  
والاقدام قول كحقت كما صدر جوابه في بحث الاختلاف في الشهادة  
**قوله** والاستقراؤه مثله فان دفع ما يؤولهم من ان كلامه  
الاقدام والاستقراؤه فقل لا قول **قوله** وكفاية باطلة مصدر  
مضاف لفاعله والمفعول محذوف والتقدير كفاية الفيد  
باطلة قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل ولا يجوز كفاية الصبي  
سوا كان الصبي مجورا عليه او ما ذورثه في التجارة وسواء  
اذن له ايوه في الكفاية ام لم ياذن له لان الاذن الاب الصبي  
في الكفاية باطلة لانه اذن بما هو تبرع والتبرع غير داخل  
تحت ولاية الاب فلا عمل الاذن قال ولو كان ليرجل قتل رجل  
بالقادر فله المطلب ابنة في كفاية ذلك الماله وقد راهق ولم  
يحلل كان ذلك باطلا ولا تقف علي ما زلة الصغيلا ذاباع لانه  
لا يجوز لها حال وقوعها فان بلغ واقف بالكفاية قبل البلوغ  
فاقراره باطل لانه اقر بكفاية باطلة وان جدد الكفاية بعد  
البلوغ صححت الكفاية هذا اذا كان الدين دين الاب فان كان  
الدين دين الصبي ياننا شتركي الاب والوصي شييا للصغير  
بالنسبة وامر الصبي حي ضمن بالمال الصا صيد الدين وضمنه  
بنفسه الاب او الوصي قضائه بالمال جازي وضمانه بنفسه  
الاب والوصي باطل اما ضمانه بالمال فلا لانه التزم شييا كان  
عليه قتل الضمان **قوله** فان قيل الضمان كان يرجع ذلك الما  
عليه فلم يكن هذا الضمان تبرعا وما الضمان بنفس الاب  
والوصي فلا لانه التزم شييا كان لا يلزمه ذلك قتل الضمان وهو  
امضارهما مجلس الحكم كذا في جامع احكام الصغار للاستقروا شئ  
رحمة الله تعالى **قوله** وصحته له قتل عليه في جامع الفصولين



الكفالة للصبي لم تجز ثم علك لا بد فيها من القول وهو ليس  
لذلك فما ذكره هنا يتأتى عليه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
الاخذ بالقابل بعد توفيقها على القبول وعلى ما اذا كانت  
يا ذنابا ووصيه انتهى وفي قول أبي حنيفة الكسبي  
رحمه الله تعالى الكفالة للصبي المحجور عليه لا يجوز قتل له  
الصبي محجور عن المصان لا عن المصان فمردد ليد قبول الهدية  
والصدقة وفي هذا منفعة فيجوز قال كلان الهبة والصدقة  
تصح بالقبول وقوله معتبر فاما ما هنا لا بد من قبول  
وهو غير معتبر فيلزم شكهما لو اريد نفسه بحسب الاجر  
قول قال في الاجارة يجب الاجر من غير قول فان كان رطلا  
لو استعمل انسانا من غير عقد وراي القاضي ان يوجب  
الاجر عليه بحسب الامر ولا عبرة للقول في وجوب الاجر  
انتهى وبه يظهر عدم صحته في الصورة المذكورة **قوله** وعنه  
مطلقا كذا اذا قلنا عنه بما لا يامره وادري كان له ان يرجع ذلك  
عليه لان امر الصبي الماذون له بالكفالة بنفسه وعلى  
عليه معتبر شرعا وان كان لا يجوز كفالة عنه الغير  
منه على الغير من وجه وهو ليس من اهل التبرع اما اذا  
بالكفالة عند طلب التبرع عليه وهو من اهل التبرع عليه  
كان الصبي محجورا لا يجبر على ان كفله لان امره بالكفالة  
لم يصح وان كان الصبي غير تاجر فطلب ابوه من رجلان  
فصنعه كان جائزا واخذ به الكفيل وكذلك وصيه او جد  
كان الاب ميتا وكذلك القاضي ذلم نكت وصي او جد فان تقي  
القلام واخذ الكفيل اي القلام وقال انت امرتني ان اضمن  
فخلصني فان الاب يوفد بك كصبي يحضر ابنه وليس طريقه  
ان الاب امره بالكفالة عن الصغير فان مجرد الامر بالكفالة

عنه

عنه الفيد لا يثبت للمأمو رحقه مطالبة الامر لا تدرى ان من قال  
لغيره اكفل بنفس فلان بن فلان وكفل وعاب المطلب  
فلا راد الطالب لطلب الامر بالكفالة باحضار المطلب لم  
يكن له ذلك ولكن طريقه ان الصبي في يده وفيضه وتدير  
ولهذا قالوا ان الصبي الماذون له اذا اعطي كفلا بنفسه ثم  
تقرب للصبي فان الاب يطلب باحضاره وطريقان للصبي  
في يده وتديره كذا في جامع احكام الصغار للاسكروشي  
رحمه الله تعالى **قوله** والصبي الذي لا تشبهه بجور السفرة  
الافره وكذا يجوز للرجل ان يفسله كما في شريح الجاسع  
الصغير للميراث شي رحمه الله تعالى **قوله** ولا يضمن الصبي  
القصب يعني الصبي الحر في جامع احكام الصغار للامام  
الاسكروشي رحمه الله تعالى من مشاخيخنا رحمه الله تعالى  
من قال بان القاصب يضمن بالجناية على الصبي لا يبي  
القصب ومن مشاخيخنا رحمه الله تعالى من قال بان القاصب  
انما يضمن عند سبب القصب لا بالجناية وذهب الى  
ان الخلاف في الصبي الذي لا يهر عن نفسه وهو يشبه  
الفيد من وجه لانه مما ثبت عليه اليد كالهد والحر الكبير  
من وجه لانه ليس بمالك فقلنا المشبه بالهد اذا هلك  
بامر ماله الحر عنه يضمن واذا هلك بامر لا يملك الحر  
عنه لا يضمن لتوقيد المشبهين خطهما ومن سلك هذه  
الطريقة صا ج اتي تخفيف قول محمد رحمه الله تعالى في  
قوله ومن عصب صبيا فانه اطلق ولم يفصل ومن سلك  
الطريقة الاولى واختلفوا انه يضمن بالمباشرة والشب  
قال بعضهم يضمن لانه باشر تلافيه صبي نقله الى ذلك  
المكان من حيث ان التلف بهذه الاسباب لا يعم الا ما كان كذا

ص



والصبي عاجز عن حفظ نفسه عن الاسباب المتلفة وانما  
حفظه وليه فاذا قطع حفظ وليه عنه اضميف التلف  
الي عصبه وفعله من صيته الحكم وان لم توجد حقيقة هـ  
واللباس شرة حكما كافيا لاجاب الضمان كما في المكره وشهور  
العقاصم واذا اعتبر مباحا صار حكما صار كانه لقي الحية  
علي الصبي حي يعضه او لقي الجدار عليه او وضعه بين  
يديه السبع صبي افتدسه واذا كان كذلك يضمن فكذا هنا  
وهذا القابل لا يحتاج الي تخصيص قوله مجدره الله تعالى  
في الصبي بخلاف ما لو مات بالحمل لان حدوث الموت بالحمل  
لا يضاف الي عصبه ونقله قال الله سبحانه وتعالى انما  
تكونوا بديركم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة الآية ومنهم  
من قال بان القاصب يضمن بالتسبب لا بالباشرة لانه  
لم توجد منه الباشرة حقيقة ولكن وجد حلا لتسبب وهو  
انفكلا اثر فعله واستقامت امانة التلف الي اثر فعله  
فصار مسببا والمسبب صام من صبي لاجبه الضمان علي  
الباشرة بخلاف ما لو عصب صرا كبيرا ونقله الي مكان  
فاصابه شيء من الصواعق لان يضمن فانه لم يوجد حد  
الباشرة والتسبب اما الباشرة فظاهر واما التسبب  
فلان التلف صبيك لا يمان لان لكبير عيكة حفظ نفسه  
عن الاسباب المتلفة بخلاف الصغير فانه لا يمكنه حفظ  
نفسه انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المصنف رحمه الله تعالى  
من العصور والاقتصار بسبب الحافطة علي المبالغة في  
الاقتصار **قوله** ولو طرعه حي امرجه برضاه لم يضمن قيل  
عليه لا شك ان طراعية برضي الصبي لانه لا يعرف منافعه  
عن مضاره واما القصد الذي يتحقق مع ايا المقصود وهما  
لنه

نفسه فقير لا زكالا يخفى ولا يلزم عدم تحقق القصب في الشوب  
وعنده انتهى ثم ظاهر قوله هناك يضمن انه في المسألة التي  
تدل هذه يضمن واللام تصح المقابلة **قوله** ولو قطع طرف صبي  
لم نقل صحة الجأزه قال مجدره استقالي في الاصل الصبي  
كالبالغ في رية النفس ولا طرافه اذا كان لها منفعة مقصودة  
تقوت بقطعها كاللسان واليد والرجل واشباه ذلك ويجب  
الارشاد لا بتعويضها اذا علم صحتها في بعضها بالحركة وفي اللسان  
بالحلام وفي العين يستدك بهما في الحركة علي النظر ولا يتقوى  
بالا اصل فتقال الاصل هو الصحة ان هذا يحتمل التبدل والمحتمل  
لا يصلح وما كان في تفويته تفويت الكمال دون المنفعة كالاذن  
الشاحصة والشمور ففيها الرية من غير تقصيد الا ان  
الحال والدين طلائع وت وكذا في جامع احكام الصغار للامام  
الاستر وشي رحمه الله تعالى نقلا عن نوادر بن رستم رحمه الله  
تعالى اذا صاح فقالا اي الصبي على اسطى لا تقع فوقه لا يضمن  
وان قال وقع فوقه يضمن لان قوله وقع امر بان يقع فوقه عذفا  
بمترلة ما لو قال له الف تقسدا لما او قال في النار وفعل يضمن  
كذا هنا **قوله** ولو ارسله في حاجة الي اضره في جامع احكام الصغار  
للاستر وشي رحمه الله تعالى نقلا عن كتاب الخلاصة للسيد  
الامام ابي القاسم رحمه الله تعالى لو بعث غلاما صغيرا  
بغير اذن اهله الي حاجة فارثي فوق بيت مع الصبيات  
ووقع ومات يضمن لانه صار غاصبا بالاستعمال **قوله** لنقص  
ثم قال اي للامر بخلاف ما لو قال له لتاكل انا وانت اولى اكل  
انت فانه لا رية علي عاقلة الا بركذا في مباحة السب في شر  
مفي الجباري رحمه الله تعالى **قوله** صبي ابن سبع سنين كذا في  
الشيخ والصواب سبع سنين كما في جامع احكام الصغار للاستبر



رحمه الله تعالى **قوله** وإن كان لا يعقل الصبي في كان وما بعده  
يرجع إلى الصبي بقطع النظر عن وصفه بآيت تسع سنين  
**قوله** وهو الصحيح قال الفقيه رحمه الله تعالى وبه واحد  
**قوله** فقلبه (لكفارة) وهي عتق رقبة مؤمنة أو صيام ستين  
يوماً **قوله** ولو حمل صبياً على دابة إلى أضره في جامع أحكام  
للأستر وشي رحمه الله تعالى وإذا حمل الرجل الصبي الحر على  
دابة وقال أمسكه لي والحامل ليس مولى الصغير فسقط  
الصبي عن الدابة ومات ضمن الحامل سواء كان الصبي  
يتمسك على الدابة أو لا يتمسك لأن نصارى غاصباً للصغير  
حمله على الدابة وغاصب الصغير ضامن إذا هلك بامر عكس  
الحرز عنه والسقوط عن الدابة عكس الحرز عنه فحمل  
عليه ولأنه صار مستعلاً للصبي في عمل من أمله وهو أسأل  
الدابة بفيران ولية ومن استعمل صبياً بفيران وليه  
بسبب استئجاره ضمن كما لو قال لصبي أصعد هذه الشجرة  
وانقضت ثمارها فصدف سقطت ضمن **قوله** ولو ملاصقي  
إلى أضره وكذا العبد وإن لم يحل لأنه خلط ملكه بالملك ولا يمكن  
تعييده وكذا إذا جاصبي بالكلوز من ما مباح لا يحل لأبويه أن  
يشتريا منه إذا كانا غنيين لأن الما صار مملوكاً له ولا يلزمهما  
الأكلام ماله بغير حصة كذا في شرط الجمع لابن الملك رحمه الله  
تعالى من فصل الشرب نقلاً عن الذخيرة قال العلامة قاسم  
رحمه الله تعالى لم يجد في الذخيرة من كتاب الشرب من  
صحيحتين من الذخيرة انتهى فلهذا صاحب الذخيرة رحمه الله  
تعالى ذكر المسألة في محل آخر لا يقال العلة التي ذكرها صاحب  
الذخيرة رحمه الله تعالى جارية فيما لو قلنا كذا بالبالغ  
الحملات ملكه بالخيانة له ولأية أن يجعله مباحاً بعبه في

لغيره بخلاف الصبي والعبد فليتا ممل **قوله** ولا يجوز للمولى الياسه  
الحرير إلى أضره يعني يكره تحريراً أن يلبس الذكور من الصبيان الحرير  
الذهب لأن الحرير لما ثبت في حق الذكور فكما لا يباح للصبي لا يباح  
للألباس ونصارى الحرير لما صدر بشرها صدر مسقيها كذا في جامع  
أحكام الصغار للاستبروشى رحمه الله تعالى وفيه رجل كني  
ابنه الصغير بابي بكر وغيره كره له ذلك بعصا المستأجر لأنه  
ليس لهذا الابن ابن اسمه بكر فيكون هو ابناً له والصحيح لا يباح  
به فإن الناس يريدون به النفاق وإنه سيصير ابناً في ثاني  
الحال لا التحقيق **قوله** واليهب ولا يدرى ابن مكانها  
**أقول** فيه حذف نائب الفاعل وهو عمدة في الكلام لا يجوز  
حذفه والله أعلم **أحكام السكران** يعني من أسلمه  
وغيره وكانت واقعة الفتوى **قوله** خاطبهما الله سبحانه وتعالى  
وفهما حال سكرهما **قوله** بقي لهذا الكلام ثمة حتى يتم الكلام  
وهو أن يقال والسكر ليس عناف للخطاب إذ لو كانت مثافياً  
كانت ذاتاً فيلزم أن السكر ثم وضعت عن أهلية الخطاب فلا  
تصلح إلا أنه قوله تعالى وإنتم سكارى الآية حال والأصول شرط  
والشرط حينئذ يصير كقولك للعاقل إذا جئت فلا تقبل كذا  
وفساده ظاهر لأنه أصناف الخطاب إلى حاله مثافيه له  
ولا يصحها هنا عرفياً أنه أهل للخطاب في حال السكر صلاله  
**قوله** إلا في ثلاث الدرة إلى أضره **قوله** في الحائض في باب الخلع  
خلع السكران جائز وسائر تصرفاته إلا الدرة والأقارب  
بالحدود والاسماء على شهادة نفسه وقال داود والظاهر  
لا ينفذ منه تصرف ما وبه قال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى  
وكذلك أبو الحسن الكرخي وأبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى



وهو اصد قوله الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال محمد  
 ابن نصر بن سبيلام رحمه الله تعالى ان كان معدورا في الشرب بل  
 كان مكرها او مضطرا لا يصح طلاقه ولا تنفذ تصرفاته وان  
 لم يكن معدورا يقع طلاقه وتنفذ تصرفاته وفي رده قياس  
 واستحسان في الاستحسان لا يصح بهي لان الكفر واجب التقى  
 وفي القياس يصح وعند ابن يوسف رحمه الله تعالى انه كان  
 باضدا بالقياس فان قضى القاضي بقوله واحد منهم نفذ  
 قضاه انتهى قال بعض الفضلاء وهل يدخل في ذلك تصرفا  
 الصبي للسكران من اسلامه وعنده وكانت واقعة الفتوى  
 تأمل انتهى **قوله** الظاهر انه لا يدخل في ذلك لان البالغ  
 السكران من محرم جعل مخاطبا زجرا له بتقليط عليه والبيع  
 ليس اهلا للزجر والتقليط **قوله** او يكثر قيل عليه التزوج  
 يكثر مصلحة للصغير فلم ينفذ **اجيب** بان عدم التقيد  
 بغير ما عتبارا غير ان التفسير بعد ما انفذ يقتضي  
 انقاده موافقا وقضية انه لو ضحي فاصاره نفذ تمام  
**قوله** الثانية الوكيل بالطلاق **قوله** هذا قول الصحيح الوقوع  
 نص عليه في الثانية وقد نص المصنف رحمه الله تعالى ايضا  
 في البحر على ان الصحيح الوقوع **قوله** الرابعة عصب من صاح  
 الحاضرة **قوله** المنقول في العمادية في فصل الضمانات  
 وفي احكام السكران ان حكم السكران في هذه المسألة حكم  
 الصافي حتى يصح الزرع عليه ويبرأ القاصب من الضمان وحسب  
 لا يصح استثناء هذه المسألة بل هي داخلة في العموم **قوله** الرابع  
 هي السبع المذكورة وهي الثلاثة التي ذكرناها والا لاربع التي  
 زانها وقوله صوابا قوله واقعه تفريع على قوله فهو

كالصالح

كالصالح **قوله** والفتوى على انه اذا سكر من محرم فنيق طلاقه  
 وعناقه قال في الفتح الا اذا شرب الخمر فصرع فزال عقله بالصداع  
 وطلق لا يقع طلاقه لان زوال العقل مضاف للصداع لا للشرب  
**قوله** ولو زال عقله بالبنج لم يقع **قوله** في الجواهر لو سكر من  
 البنج وطلق بطلاق زجره له وعليه الفتوى **قوله** وينبغي ان لا  
 يصح اذانه كالمجنون بهي بجامع عدم صحة القصد منها  
**قوله** اتم وقضى الاثم مقصور على ما اذا كان سكر من محرم  
**قوله** ولا يبطل الاعتكاف سكره بان توكي الصور من الليل  
 ثم شرب الخمر واعتكف قبل سكره ثم بلغ حد السكر لا اعتكافه  
**قوله** وبه اشد التمسك رحمه الله تعالى **قوله** وعليه الفتوى  
 كما في الثانية **قوله** والمعتبر في القدر في السكر في حق الحرمة ما قاله  
 وقوله في القدر متعلق بالبيد او قوله في حق الحرمة متعلق  
 بما قاله وقد مر عليه طائفة الحصر والمعنى المعتبر في القدر السكر  
 من الاشربة عند الحرما قالاه في ثبوت الحرمة لا الحد وهو ان  
 حد السكران عندهما من في كلامه اختلاط وهذا ان لا ما  
 قاله الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه ان من لا يعرف  
 الارض من السماك يفيد تفرق طرفي الجملة هكذا يجب  
 ان يفهم هذا المحل **قوله** احكام العبد جمع عبد وهو  
 الرقيق والرق عجز حكمي عن الولاية وهذا الجمع اصد ثلاثة وعشرون  
 جمعا نقلها شيخ مشايخ السيد عبد الله الطبري رحمه الله  
 تعالى في ابيات وهي هذه: جموع عبد عودا عبد عبد: .  
 اعاب عبد عبد وعبدان: عبد عبيدي ومعبودي ومدها: .  
 عبده عبده: اعباد عبدان: عبيدا عبدة عباد معبده: .  
 معابد وعبيدون العبدان: **قوله** لاجمة عليه ولا عبيدا طلق  
 في عدم وجوب الجمعة على العبد فمثل ما اذا اذن له سيده اولا وفي



السراج الوهاج فان اذن له مولاه بحب عليه الحضور وقال  
 بعضهم بحبر هكذا ذكر في باب صلاة الجمعة لا يجب عليه العبد  
 الا المملوك فانه يجب عليه صلاة العبد اذن له مولاه ولا يجب  
 عليه صلاة الجمعة لان لها بدلا وهو صلاة الظهر وهو مقدم  
 مقامها وليس كذلك صلاة العبد فانه لا بد له وينبغي الاحتياط  
 عليه صلاة العبد كما لا يجب عليه صلاة الجمعة لان منافع  
 لا تصيب مملوكة له بالاذن في حاله بعد الاذن كحال قبله الا ترى  
 ان تلوح باذن المولى لا يسقط عنه حجة الاسلام لهذا المعنى  
 فكذلك العبد بالمال لا يجوز ولو اذن له المولى لانه بالاذن  
 عليك المال وفي وجوبها على المكاتب اختلاف المشايخ رحمهم  
 الله تعالى ومعتق البعض في حال سميته كالمكاتب والامم  
 الواجب عليهم في السراج الوهاج والاعمة على الماذون كما  
 في الفتاوى الكبرى **قوله** ولا اذان ولا اقامة اي عليه وفيه  
 ان على الموصوب وكذا من الاذان والاقامة ليس واجبا في  
 يصح نفي وجوبه عنه على ان نفي الوجوب لا يفي احتمالا لا تحاشا  
 والاستحباب **قوله** وعورتها كالرد اي الامة المملوكة من  
 المقام اذ في الترجمة تغليب العبد على الاما **قوله** وتزاد البطون  
 والظهور **قوله** وكذا الجنب كما في البحر **قوله** ويحرم نظر غير حر  
 الي عورتها فقط **قوله** يغمر منه انه لا يحرم على المحرم  
 النظر على عورتها كذلك اللهم الا ان يدا العورة الغير  
 الفليضة كالبطن والظهر والجنب **واعلم** انه يستثنى من  
 غير المحرم السيد **قوله** وما عداها اي العورة ولو ظهر او بطن كالمحرم  
 واليد والرجلين **قوله** ان استثنى اي ان نظره شهوة **قوله**  
 ولا يجوز كونه شاهدا في العبد فالتصريح اجمع الى الجمع باعتبار  
 واحدة ولا يلزم امر عام الا بناية **قوله** يستفاد منه صحة  
 تصرف الباشا بناية عنه السلطات وان كان باقيا على الرق  
 كما قد يقع من يبي مصر من الباشوات الذين يخرجون من

السرايا

السرايا يغمر عتقه **قوله** ولا عليك ان ملكه سيده **اقول** لا وجه  
 للتقييد بالسيد بل العبد لا يملك وان ملكه مملوك كان للملك سيده  
 او غيره **قوله** ولا يكفل الا بالصوم **اقول** في ايمان شرح مختصر  
 الطحاوي للاسيجا في رحمه الله تعالى واذا عتقت المذمة في اليمين  
 وهي مفسدة كان لزومها ان يمتنعها من الصوم لان هذا الصوم  
 ما وجب عليها بايجاب الله سبحانه وتعالى لانه وجب بيمين  
 وصوت من جهتها فكان للزوم ان يمتنع وكذلك هذا في العبد وكذلك  
 هذا في صوم وجب بسبب وجب من جهتها الا في فصل واحد  
 وهوان العبد اذا ظهر من امراته لم يكن طولا ان عليه من  
 الصوم انتهى في هذا يدل على ان اطلاق المصنف رحمه الله تعالى  
 غير سيدي ويحل على تكفير العبد بالصوم في الاطلاق **قوله** ولا  
 مكرها بلانية **اقول** يغمر من عتقته بالعلمانية انه يجوز  
 تركيته سيدا **قوله** ولا فرضا وجب بايجابه عطف على قوله غير  
 فرض اي ولا يصوم فرضا وجب بايجابه **قوله** وكذا اعتكافه اي  
 افواه اي ليس له ان يعتكف ولا ان يحج ولا ان يغير ياذن السيد  
**قوله** ولا ينفذ اقراره بما لا في التوضيح ان العبد المحجور اذا اقر وتزوج  
 بغير اذن ودخل اضلاي عتقه انتهى وفي باب كفالة العبد  
 الفتاوى شرح الهداية اذا اقر باستهلاك مال وكذبه المولى او  
 اقرضه انسانا وباعه وهو محجور عليه او اودعه انسانا  
 فاستهلكه فانه لا يوافد بذلك كماله **قوله** ما ذونا او مكاتبنا  
 اي ما ذونا كان او مكاتبنا اي هما مستويان في هذا الحكم قال  
 السيد السدر رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في مباحث نفق  
 المستدالية باللامات خبر كان ان اراد به التسوية وجب تفهيم  
**قوله** ويدفع في جنائنه ان لم يقد سيده قبل وهلا ذاهب يكون  
 لولي الجنابة حق في الكسب كما لو كان ما ذونا وارثه ذيون ام لا



قال في الولو الجية في جنابة العبد ما نصه ولو اكتسب العبد الحاني  
 الشايب او ولدته الجانية ولدا فاختار المولي الدفع فلا يتقدي  
 الى السب انتهى فهذا يدل على انه لا حق له في السب ولو  
 اكتسبه بعد الجنابة **قوله** وكذا اقداره بجنابة الى قوله غير  
 صحيح **قوله** لا يخفى ما في عبارة من التدافع بان مقتضى  
 النية الصحة مع التوقف وهذا يدفع قوله غير صحيح **قوله**  
 ولا عاقلة له **قوله** في الحديث الشريف لا تقبل العاقلة  
 عيدا ولا محمدا قال الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه هو  
 ان يجني العبد على الحر وقال ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى  
 صوات يجني الحر على العبد وصوبه الاصمعي رحمه الله تعالى  
 وقال لو كانت كما قاله الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه  
 كان الكلام لا تقبل العاقلة عن عبد ولم تكن ولا يقبل  
 وقد كملت ابا يوسف القاضي رحمه الله تعالى في ذلك حضرة  
 الرشيد فلم يفرق بين عقلته وعقلته عنه كذا في التذكرة  
 الصلاصية **قوله** وجنابته متعلقة برقبته كدبته قبل  
 عليه ان الدين كالقرض يتاخر الى ما بعد الحق والجنابة  
 تتعلق به حال الانتهى **قوله** ايتاخر ما ذكره اذا كان العبد  
 محجورا عليه اما اذا كان مازونا فلا وصيند يحمل كلام المصنف  
 رحمه الله تعالى على ان كان مازونا **قوله** ويباع في دينه  
 يعني اذا كان مازونا ولا تاخر الى ما بعد الحق **قوله**  
 ولا يتسري مطلقا اي سواء اذن له سيده والا فلا خلافا  
 للامام مالك رضي الله تعالى عنه من صحته اذا اذنت له  
 سيده **قوله** ومهرها القيرها اي من الحر ايد ولعله عشرة  
 دراهم عتاقا وقيمة يوم العقد والقبض واما مهر مثلها فهو  
 قدر الرقبة فيها وعنده الاوراعي رحمه الله تعالى ثلث قيمتها  
 كما في الخزانة **قوله** وعدتها هي متاع ونصف المقدار نصف  
 ما قدر

ما قدر للحرة التي لم تحض او مات عنها ان زوجها وهو شهر ونصف  
 وشهران وخمسة ايام **قوله** ولا مطالبة لها لو كان مولاها  
 عنينا اي لا مطالبة لها بالوطي **قوله** وجبت الحكومة بخلق جنسه  
**قوله** هذا قول والمفتي به ان يجبه نقصان قيمته اذا لم  
 تثبت كما في الينازية لكن في بعض المتن المتغيرة ما يوافق  
 كلام المصنف رحمه الله تعالى ويمكن ان يحمل كلام المصنف  
 رحمه الله تعالى على ما اذا حلقها ونبتت بيضا فانه يجب  
 حكومة عدل كما في الينازية **قوله** ودواه مريضه على مولاه  
 اي واجب عليه كالنفقة لكن النفقة لا تجبر عليها وهل  
 الدوا كذلك او يفرق بينهما كل نظر **قوله** ولا تسمع الدعوى والشهاد  
 عليه الا بحضور سيده **قوله** في الفصل الثالث من الفصول  
 الهادية ما في الفقه حيث قال ريد وذهب لهيد رجلا شيئا ثم  
 اراد الرجوع فان كان العبد مازونا يقضي له بالرجوع وان  
 كان محجورا عليه لا يقضي له بالرجوع ما لم يحضر سيده فان  
 قال العبد انما محجور علي وقال الهاهب لا ابد انت ما ذون  
 قال قول الهاهب مع عينه استحسانا وان اقام العبد  
 بينة انه محجور عليه لا تقبل بينته هذا ان كان العبد حرا  
 والمولي غايب فان كان المولي حاضرا والعبد غايب فان  
 كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولي خصما وان كان في يد  
 المولي فهو خصم انتهى وفي الخاتمة ايضا ما يخالفه حيث  
 قال الوادي على عيد محجور استعلا كالسيرة ان يذهب  
 به الى القاضي الا باذن سيده لانه مشغله عن خدمة  
 مولاه وان وده في مجلس القاضي صلحها انتهى والحلف  
 لا يكون الا بعد دعوى وفي الفتاوى الظهيرية ويقام الحد  
 على العبد اذا اقرب بالزنا او بغيره مما يوجب الحد وان كان غائبا



وكذا القطع والقصاصات الوجوب عليه باعتبار النقص والامام ابا  
صفيقة رضي الله تعالى عنه يفرق بين حجة الاقدار والبيئة باعتبار  
ان للمولى حق الطعن في البيئة دون الاقدار **قوله** وعلمك الكفار بالاسلام  
يعني اذا كان قنا اما المديروا والمكاتب واما الاولاد فلا كما في الكنز وغيره  
**قوله** ووطي احد الامتين ببيان للفتق المبيح **قوله** هذا  
قولا لامام ابي صفيقة رضي الله تعالى عنه وعلي قولها هو بيان  
صريح به المصنف رحمه الله تعالى في البحر ووقع في بعض نسخ  
هذا الكتاب ووطي احدي الامتين ببيان بدون اداة النفي ونحو  
علي قولها **قوله** امره عبد مطلقا في معنى الفيد **قوله** وجب  
لفيانه اي الامرات الفيد مصطلح في فعل الي ما امر به فيستل  
فعله الي الامر **قوله** مطلقا **قوله** لا تقتيد بقايل هذا الاطلاق  
ولا الاصقا وصيغ لا موقع لهذا الاطلاق **قوله** ويضرب بالفص  
بخلاف الخبر يعني الكندي اما الصغير ففيه خلاف كما قدمنا في  
احكام الصبيان نقلا عن جامع احكام الصغار للاستروشي  
رحمه الله تعالى **قوله** لو سفلها يفيد محرم فدا عليه في كراهة  
البنارية ويكره للامة واما الولد في زماننا السفر بلا محرم  
انتهى **قوله** كما يورد الاعتراض على المصنف رحمه الله تعالى  
لما لفته عبارة في البنارية وانما ذلك اذا كانت الكراهية  
في عبارة البنارية كراهة محرم اما اذا كانت للتنزيه فلا **قوله** ولم  
ارني حكم التقاطه **قوله** في النهر شرع الكنز من باب اللقطة  
بعد ان نقل عن البنارية انه ليس للمولى ان ياخذ وديعة عبد  
ما دون له او يحرم عليه ما لم ياذن له ويحضر ويظهر انه من  
كسبه لاحتمال ان يكون وديعة الفيد قال وهذا تصرح بانه  
اهل لا يدع فكذلك التقاط جامع الامانة فيهما وينبغي ان يكون  
التقديري مولا كالمصني جامع البحر فيهما اما الماذون والمكاتب  
بالتقديري

فالتقديري اليها **قوله** وينبغي في الثانية ان يملكه مولا له الماخذه **قوله**  
قد قدمنا في احكام الصبيان نقلا عن شرح المجمع ما يفيد صريحا  
ان العبد عليه المباح بالاسيلا ولا وصيه لما استروم به  
المصنف رحمه الله تعالى من مسألة رد الافة فيانه لا يملك  
المباح بالاسيلا كما هو ظاهر من تدبير **احكام الاعيان**  
**قوله** ولا يجازي عليه وفيما ان الجماعة ليست بواجبة على  
ما هو الصحيح وصيغ لا يصح في الوجوب عنه **قوله** وان وجد  
تأيد ارايح الي جميع ما تقدم **قوله** ولا يصح للشهادة مطلقا  
اي سواء كان مما قبل فيه الشهادة بالسامع او لا **قوله** علي  
التمد يعني خلافا لفرقة الله تعالى فانه يقول تقتل  
فيما يجري به السامع وهو رواية عن الامام رحمه الله تعالى  
بقيانه اذا حكم القاضي بشهادته مع شاهد اخر وبشهادة  
الجمية هل ينفذ حكمه قال المصنف رحمه الله تعالى  
تالي في حواشي صدر الفهرسة انه ينفذ لانه فضل مجتهد  
صيه قال الامام ما لك رضي الله تعالى عنه تقتل شهادته  
مطلقا كنت قال الكمال رحمه الله تعالى في نقاذ وقضا القاضي  
خلاف مذهبه خلافا ثم قال هذا كله في القاضي المجتهد فاما  
القاضي المقلد فلما ولاه السلطان ليجل مذهب الامام ابي  
صفيقة رضي الله تعالى عنه فلا يملك الخالفة فيكون مفرولا  
بالنسبة الي ذلك **قوله** وتكره اما منته اي كراهة اذا نه وحده  
**قوله** وضابطه بالبحر عطف عليه ذبيحة قال المصنف رحمه الله  
تالي في البحر في باب خيار الدوية وتكره ذبيحة ولم اري حكم  
صيده ورويه واجتهاده في القبله انتهى **قوله** ورويه  
بالرفع في صدره قوله بالوصف اي علمه بالمبيع المحتاج  
بالدوية بالبحر يحصل بالوصف فلا يكون له خيار بعد ذلك



احكاما لا يحتاج الى الدورية باليصد فلا يحصل العلم به بالوصف كالشعر  
والمدور **قوله** ويبيح ان يكده ذبحه فبانه صدم في البحر بكرة أهية  
الذبح كما قدمناه قريبا **الاحكام الاربعه قوله** كما اذا علق الطلاق  
ببيان في قوله ان طالق كان دخلت الدار لا يتصف انت طالق  
بالكلية قبل دخول الدار وانما يتصف بها عند الدخول فيه غير  
حيث حلة **قوله** وهو ان يثبت في الحال اي يثبت الحكم في الحال  
ففي العبارة حذف الفاعل وهو محلة في الكلام لا يجوز حذف **قوله** وكذا  
كالصنوعات الى اخره اي كالحكم في المصنوعات **قوله** الى وقت وهو الذي  
اي سبب الضمان **قوله** وكما لكتاب الى اخره اي وكما وجوب الزكاة  
في النصاب **قوله** ولهذا قلنا الى اخره اي لا جلا استنادا انتقاما  
طهارتها الى الحديث السابق لا الى خروج الوقت وروية الى ان  
بعضنا فضلا قد يقال علة عدم مسح الخف بالنسبة الى المقيم  
اقتضار المقيم على الفرض واليدين ولا اثر الاستئذان الانقضاء  
الى الحديث السابق انتهى **قوله** في الكلام ما ينبغي عدم  
العلم بصورة المسألة وصورتها انه توضي وليس الحق على طهارتها  
كاملة ثم انه احدث واراد ان يتوضي فلم يجد ما قسم ثم وجد  
ما تنقصت طهارة رجليه بوجبات الماء مستند الانقضاء الى  
الحديث السابق وصحيد ليس له ان يتوضي ويبيع عليها **قوله**  
عند خروج الوقت فيديه لا يباع مسح قبل خروجه قال في المشي  
وشرحها ولو يبيع يبيح في المشي طهارة الفذراي بعد  
ما ظهر منه شيء تمسح في الوقت فقط اذا احدثت بعد الممسح  
حدثا غير عذرهما **قوله** الفرق بين التبيين والاستئذان الى اخره  
في شرح تلخيص الجامع للحلاطي رحمه الله تعالى لا يقال لا فرق بين  
الاستئذان والظهور والظهور الفرق بينهما باضتلاف الشد طاق  
شرطا استنادا دقيما الى ما ثبتت الحكم وعدم الانقطاع من وقت  
ثبوت

ثبوت الحكم الى الوقت الفيه استندا اليه كما في النصاب للزكاة وليس  
ذلك شرطا في التبيين صحت لو قال ان كان زيد في الدار فانت طالق  
فما صحت ثلاث صحت ثم طلقها ثلاثا ثم طلعها كان في الدار في ذلك  
الوقت لا يقع الثلاث لانه يتبين وقوع الطلاق الاول وان يقع  
الثلاث كان بعد انقضاء هذه وقد ذكرنا شيئا من هذا في  
هذا بطا المقصود والمستند ان ما صح بتلقيقه بالشرط يقع  
مقتضيا وما لا يصح بتلقيقه بالشرط يقع مستندا كما في البيع  
المستند منه اليه تعالى في باب التلقيق وقد ذكرنا شيئا من هذا  
فيهم الله تعالى في باب الفروع ما يدل على ذلك فقالوا ان الطلاق  
المخرج من الاجتهاد موقوف على اجازة لزوم ما اذا اجاز وقوع  
ثقة بعد اعلية وقت الاشارة ولا يستد كجلاء البيع الموقوف  
فانه بالاجازة مستندا الى وقت البيع متى ملكا المشتري  
القول لا بد من صلة والمنفصلة قال بعض الفضلاء وقد سكت  
عن مقتضى المسان اذا طلق بالاشارة او اعتق او باع او  
اشترى ودامت عقولته الى الموت هل يقع ذلك مقتضيا او  
مستندا فاجبت بما في نسخ الفقار من ظاهر كلامهم في هذا  
الموضع انما اذا اشرى بالاشارة او طلق بها او باع او اشترى بها  
يجعل ذلك موقفا فان مات على عقولته جاز ذلك كله مستندا  
والا فلا قال ولم اري من صدره بذلك من شايئا رحمه الله  
تعالى انتهى لكن ما تقدم من الصايط عن شرح الحلاطي رحمه  
الله تعالى يقتضي وقوع الطلاق وكونه مما يصح بتلقيقه بالشرط  
مقتضيا كما لا يخفى **قوله** يظهر ان في القام كالنصاب ما دام قايما  
والمقصود كذلك دون المتلاشي كالنصاب بعد الوجز  
والمقصود به بعد الضمان **قوله** والله التبيين يظهر منها اي في القام  
والمستلزم الى هذا كلام المصنف وقوله فلو قال ان طالق الى اخره



تقرع من المصنف رحمه الله تعالى لانه كلام المصنف في قوله لعدم المحل  
 قبل عليه ان اريد ان الحلية بشرط وقت موت فلان فقدم  
 الحلية في المسألة الاولى لظاهرة لانها وقت الموت احشية  
 وعبر ظاهر في المسألة الثانية لان الطلاق اذا لم يقع كما هو  
 الفرض كانت محلا وقت الموت لانها زوجه وان كان مواده  
 انه يحز طلاقها اي غير المدخول بها بهذا التعلق المذكور حيث  
 تنبى لا الى عدة فتكون عند الموت غير محل فليس في العبارة  
 ما يرد استدلاله وسيعبر به فعليه بالتأمل **قوله** والفرق بين  
 في المصنف **قوله** قال في المصنف والفرق للامام رحمه الله  
 تعالى بين من قال في القدر والموت ان الموت مفرد والحي  
 لا يقتصر على المفرد كما لو قال ان كان في الدار زيد فانت طالق  
 خرج منها اخر النهار طلقت من صبيته وكل وهذا لان الموت  
 في الابتداء محتمل ان يكون قبل تمام الشهر فلا يوجد الوقت  
 حيث هذا الوصف شبهه سائر الشرط وفي احتمال الخطر فان لم  
 شهر فقد علمنا بوجود شهر قبل الموت لان الموت كما ان  
 الاحالة لان الطلاق لا يقع في الحال لان الحاجة الى شهر قبل  
 بالموت وانه غير ثابت والى تفريقه ففارق الشرط  
 من هذا الوجه واسمى الوقت في قوله انت طالق قبل شهر  
 رمضان بشهر فقلنا بامرين الظهور والاقتضار وهو  
 اي مجموع الامرين الاستناد لنا في الجامع الصغير لغير الاستناد  
 رحمه الله تعالى **قوله** وفي الكلايسية رحمه الله تعالى في  
 قبل عليه لم اجد لها في فروع الكلايسية رحمه الله تعالى وانما  
 هي في فروع الامام المحبوبي رحمه الله تعالى لكن المصنف رحمه  
 الله تعالى اشبه عليه الاسم وفي غير هذا المحل ايضا نقلنا  
 المحبوبي رحمه الله تعالى وشبه الكلايسية رحمه الله تعالى

لانه

لانه سمع الفروع للكلايسية رحمه الله تعالى ثم وجد ما للمحبوبي رحمه  
 الله تعالى وليس عليه ما سمع مولفه فظنه الكلايسية انتهى وقد  
 ذكره المحبوبي رحمه الله تعالى في كتاب الايمان والندور والنفار  
**هذا من النقد قوله** لا يتبين في المما ومذات اي النقد وهو  
 الدليل والدناير والمما يتبين في عقد المما وصحة لان النقد  
 خلق ثناء والاصل فيه وجوبه في الذمة لتوسله الى القين  
 المتصورة واعتبار التبيين فيه كالف ذلك خلاف تبيينه  
 في الكهنة لعدم وجوبه في الذمة وكذا في الصدقة والشركة والوكالة  
 والاصارية والقصب اذا قام عينه ولو هكذا النقد في يد الوكيل  
 انزل ولو هكذا البيع قبل التسليم انسخ البيع ولا يطالب  
 الوكيل بعد تسليم مثله وعينه ما كان النقد بين التبيين في  
 عقلي المما وصحة وفسخه والامام الشافعي والامام احمد  
 ابن حنبل رضي الله تعالى عنهما وافقاه كذا في رحمه الله تعالى  
 لانهم صدر عن اهل مضافا الى محله فيعتبر كما في غير عقد  
 المما وصحة وفيه بالنقد لان ما هو مصنوع من الذهب  
 والفضة يتعين بالتبيين اتفاقا وكذا غيرها من المثلثات  
 واشتر الخلاف انه لو عينه الدراهم ليس للمشتري ان يسلم غيرها  
 وعند النعمان يسلم مثله ولا يستغنى العقد بالهلل اي  
 والاستحسان بل يطالب بتسليم مثله كذا في شرح الدرر النجاشي  
 للعلامة الشيخ النجاشي رحمه الله تعالى **قوله** وكذا غيرها من المثلثات  
 يعني يتعين بالتبيين اتفاقا وهذا محله اذا كان المثلث  
 حاصلا من اشارة الى تفهم هذا المقدم من قوله يتعين بالتبيين  
 اذا التبيين لا يكون في الغائب وذكر في الضرورية ان الفلوس بمنزلة  
 الدراهم والدناير في انها لا تتبين بالتبيين انتهى وفي شرح  
 الجامع الصغير للمصنف رحمه الله تعالى الداهم لا تتبين في  
 العقود والفسوخ وفزع عليه وجوب زكاة الاجرة المحجلة في الاطلة



الطولية على الاخير في السنة التي كانت الاخرة في يده لانها ملكها  
 بالقبض وبالفسخ لا يستغنى ملكه اذا كانت الاخرة دراهم وما شاكل  
 وعن السرخسي رحمه الله تعالى يجب على المستاجر ان يقرضه بعد ذلك  
 ربحا على الاجر وكذا في بيع الوفاة ذلك المال على البائع والمشتري  
 وليس كذلك هذا الجواب الزكاة على شخصين في مال واحد لان الدراهم  
 لا تقسم في العقود والقسوة **قوله** وفي يمينه في العقد الفاس  
 رويان يعني ان يباع شيئا بيمين فاسدا وفي يمينه ثم يفسد  
 البيع فهل يضمن رد المقبوض من الثمن يمينه ام لا قيل  
 يضمن والا فلا **قوله** اصح وهو رواية ابي سليمان رحمه الله تعالى  
 والثاني رواية ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الزيلعي رحمه  
 الله تعالى وذكر في غاية البيان ان المختار عند ما تعين انتهي  
 وفي الولو الحية لو انفق الوكيل الدراهم على نفسه ثم اشترى  
 بدراهم من عنده تكون المشتري له لا الموكل لبطان الوكيل  
 لانها تعلق بالدراهم المدفوعة الى الوكيل يمينها وقد هلك  
**قوله** والحيية قيل يحتمل صورتين احدها انه وهبه هذه الدراهم  
 فلم دفع غيرها الثانية اذا قبض الموهوب له الدراهم الموهوب  
 واراد اهلاكها الرجوع فلا موهوب دفعه غير المقبوض والثانية  
 لا تنافي في الصدقة **قوله** والشركة اي الشركة بالمال فلو هلك  
 المالان او احدهما في الشركة قبل الشرايسو كان من جنس  
 واحدا وجنس قبل الخلط بطلت الشركة لان الدراهم  
 والدينارين يمتزجان في الشركة فقل هلك ما تعلق به العقد بيب  
 قبل ان يندما العقد وحصول المقصود به في بطل العقد خلاف  
 ما اذا اشترى بدراهم معينة شيئا ثم هلك الدراهم لا يطل  
 البيع لان الدراهم والدينارين لا يمتزجان في المعاوضات ثم انما  
 لم يمتزجان في المعاوضات ويمتزجان في الشركات لانها جملة  
 معين فلو بقيت في المعاوضات لكانت معاينة بقابله الفوض

فكان

ما قبل الاستحاق هو الحق  
 وماه يقبله بيان الحق

فكان منها فلا يكون منها وفيه تغيير حكم الشرع فلم يقبلا وليس  
 في تقبيها في باب الشركة بتغيير حكم الشرع لانه لا يقبلا بلها  
 عند انقضاء الشركة عليها عوضا كذا في البدائع في فضل ما  
 يبطل به عقد الشركة وتعلم الكلام فيها **قوله** وكنت في الشرع  
 جريان الدراهم يجري الدينار وما جري الدراهم الزبوف من الدراهم  
 يجري اليها وعقد في الولو الحية من كتاب الشفعة الزبوف  
 من الدراهم عنزلة الجياد في خمسة مسايل الاولى في الشفعة  
 شري بالجياد ونقد الزبوف اخذ الشفع بالجياد الثانية  
 الكفيل بالجياد اذا نقد الزبوف يرجع بالجياد الثالثة اشترى  
 شيئا بالجياد ونقد البائع الزبوف ثم باعه مباحة فان راس  
 المال هو الجياد الرابعة حلف ليقضين حقا اليوم وكان  
 عليه الجياد فقصاه الزبوف لا يجتث الخامسة له عليا عند  
 دراهم جياد فقبض الزبوف وانفقها فلم يعد الا بعد الانفاق  
 لا يرجع عليه بالجياد في قولها خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى  
 قال المصنف رحمه الله تعالى في شرحه ونزاد سادسة وهي  
 ما نقلناه عن تلخيص الجامع استقرض دراهم وقبضها ثم  
 اشترى بها في ذمته بدنانير ثم وجد دراهم القرض زبوا  
 لم يرجع بشي فبينها الزبوف كالجياد **قوله** اعلم ان عدم تقين  
 الدراهم والدينارين في حق الاستحقاق لا غير يقيني انما حكم  
 التثنية لا تقين ولو عينت في عقود المعاوضات وفسخها  
 في حق الاستحقاق فلا يستحق عينها فلم يشترى امساكها  
 ودفع مثلكا جنسا وقديا ووصفا هذا هو المداد وان كانت  
 عبارة لا تخلو عن حذارة وركاة **ما قبل الاستحاطة**  
**الحقوق وما لا يقبله قوله** لو قال وارث تركت صفاي لاجل  
 اعلم ان الاعراض عن حق الملك والمالك صابطه ان كان



ملكا لا زمام يبطل في كذا لومات عن ابنين فقال احدهما تركت نفسي من  
 الميراث لم يبطل لانه لا زمام يترك بالتركات كان عينا فلا بد من التملك  
 وان كان دينيا فلا بد من الايداء ان لم يكن كذلك بل ثبت له حق  
 التملك جميعا كاعتدائه القائم عن الفدية قبل القسمة كذا في  
 قولنا لترك شي ربه الله تعالى وهو من الشيا فقيه ربه  
 الله تعالى ولا يخالفنا الا في الدين فانه يجوز عليك من هو  
 عليه **قوله** كذا في جامع الفصولين يعني في الثامن والثلاثين  
 وعبارته قال احد الورثة يريد من تركه اي يبيد الفريضة  
 الدين بقدر حقه فيصح ولو كانت التركة عينا لم يصح ولو بغير  
 احد من شيامن يقية الورثة ويرى من التركة وفيها دين  
 على الناس لو اراد البراءة من حصة الدين مع لا لو اراد ملك  
 حصته من الورثة لملك الدين من **قوله** عليه ثم ذكر ما ذكر  
 المصنف رحمه الله تعالى هناك من قوله لو قال وارث تركت شي  
 الى اخر كلامه وفيه التصريح بان ابدال الوارث من ارثه في  
 الاعيان لا يصح وقد صرحوا بان البراءة من الاعيان لا تنفع  
 ومن دعوى الاعيان تنفع وهو يدور قول صواهر زاده رحمه  
 الله تعالى ان اريد بالحق في كلامه ما يعي الفين والدين قال  
**قوله** لا يبطل ذلك بالابطال الى هنا كلام القاضي فان رحمه الله  
 تعالى وكان حقه ان يقول انتهى **قوله** وذكر في الكتاب يعني  
 الاسما في وكان حقه ان يعينه لانه لا يتبادر عند الإطلاق  
**قوله** لومات الوقف فقد قال القاضي فان رحمه الله تعالى  
 الجاهل قال المصنف رحمه الله تعالى في بعض رسائله  
 ذكر مسألة القاضي فان رحمه الله تعالى وينبغي ان يحق  
 وقف المدرسة المذكورة في فتاوى القاضي فان رحمه الله تعالى  
 كل شيء يعلق بالوقف منها ان يعين ذرية الواقف المشروط

له الاستحقاق اذا اسقط حقه لغيره لا يسقط وله ان ياخذ  
 منها المشر وطله النظر اذا اسقط حقه منه لا يسقط ومنها  
 من له وظيفة في وقف كالا امام اذا اسقط حقه من معلوم  
 سنة لا يسقط وله الا اذا لا يكون الناظر قد استهلكه  
 فيكون ابداء ومنها ان من اسقط حقه من وظيفة لغيره  
 ولم يكن بين يدي القاضي الا ان الشيخ قاسم رحمه الله تعالى  
 في فتاوى وافق بسقوط حقه بالفراغ لغيره ولم يستدالي  
 نقل وخولف في ذلك **قوله** وقد كتبنا في شرح الكثر من الشهاد  
 ما فهمه الطرسوسي رحمه الله تعالى الى اخره حيث قال  
 بعد نقله كلام القاضي فان رحمه الله تعالى فيه نظرات  
 الفقيه من اهل المدرسة يمكنه ان يعزل نفسه فلا تبقى له  
 وظيفة أصلا فكيف لا يقول لا يمكنه ابطاله **قوله** ورده بن  
 وهبان رحمه الله تعالى حيث يقول هذا الاعتراض ليس  
 بشيء فان الواقف اذا وقف على من اصف بصفة الفقه  
 والفقر مثلا والاقامة يمكن استحقاق من اجتمعت فيه  
 شرائط الوقف ولا اعتبار بعزل نفسه بل له الطلب والا  
 بعد عزل نفسه كالوقف على الابن اذ عزل نفسه من  
 الوقف فانه لا يعزل وصاحب الفتاوى يعني الطرسوسي  
 رحمه الله تعالى لم يفهم هذا من كلام القاضي فان رحمه الله  
 تعالى بل صرح على عادة اوقاف بلادنا فان الواقف يحيل  
 النظر فيه للآدم مثلا او للناظر او يحيل له ولاية العزل  
 والتفويض والاعطاء والحرمان من اصف بصفة الفقه  
 على مذهب من المذاهب فحينئذ انا ابطال ذلك حقه وعزل  
 نفسه صحيح وليس له الفور الا ان يقره منه له ولاية التفويض  
 وليس كلام القاضي فان رحمه الله تعالى في ذلك بل كلامه



فيمن وقف الواقف عليه وذلك يستحقها وقف عليه الواقف  
 ولا يبطل بإبطاله **قوله** وما صدرنا به حيث قال بعد نقل كلام  
 ابن وهبان رحمه الله تعالى وفيما قاله نظر لان الواقف اذا  
 وقف على الفقه مثل الامان الفقيه لا يستحق في ذلك الربيع  
 الا بالتقريب من له ولاية ذلك لانه يستحق من كان فقيها  
 او فقيها مطلقا كما توهبه لان الفقيه والفقيه الطالبين له  
 يفتيان ولا يمكن ان ينصرف الى كل فقيه وكل فقيد فائنا  
 هو الجنس ويتعين بالتعيين والحق من استقطاعه  
 من وظيفة تقرر فيها فانه يستقط حصة سواك  
 الوقف على جنس الفقهاء وعد معين منهم كما هو في اوقاف  
 مصر القاهرة وان استقط حقه من وقفه على الفقهاء  
 والفقهاء بالتعيين ولم يقرر في وقفهم لم يصح لعدم  
 تعيينه فلقاضي ان يقرر بعده ويعطيه ما حصة لانه  
 يطلبه وبإبطاله لا يقرر فمقتضى الاستحقاق الذي لا يبطل  
 بالابطال في كلام القاصي فان رحمه الله تعالى جواز ان  
 لا يقرر بعد ابطاله ويعطيه بعد وقفه واقف على العقل  
 ومعنى قول الطرسوسي رحمه الله تعالى انه يبطل بزل  
 نفسه اذا كان بتقريره وبعد تقريره وليس هذا كالوقف  
 على الابن كما فهمه ابن وهبان رحمه الله تعالى لان استحقاق  
 الابن لا يتوقف على تقريره بخلاف استحقاق الفقيه  
 كما لا يخفى **قوله** ومنها الدين يستقط بالابدان الدين ما اذا  
 الدين في الذمة على تقريره بخلاف استحقاقه الفقيه كما  
 لا يخفى **قوله** ومنها الدين يستقط بالابدان الدين ما اذا  
 في الذمة مجرد حق وليس على كذب الدين قال في الفقيه  
 بعد ان رمد المتقي قبل له دع دنياه له لوجه الله تعالى  
 فقال

فقال هو لوجه الله تعالى يبرر استحقاقنا انتهى ومنه  
 يعلم جواب ما وثقه الفتوي له عليه الف فقار تركت له  
 منها حصة ية هل سقط عنه الحصة **قوله** ومنها حق  
 الفقه للزوجة الى قوله وان كان لها حق الرجوع في  
 المستعد **اقول** انما جاز لها الرجوع لان حقها لم يكن ثابتا  
 بعد فيكون مجرد وعد فلا يلزم كالمعير قال بعض الفضلاء  
 كنت ينبغي عدم الرجوع لانه خلف في الوعد وهو صدام  
 كما في الذميرة وقد صرح صدر الشريعة رحمه الله تعالى  
 وغيره بان الرجوع في الهارية قبل الوقت مكروه لان  
 فيه خلف الوعد فلهذا يكون معنى قوله لها ان ترجع  
 يصح لها ان ترجع ولم اري من صرح بكيا هة رجوعها  
**قوله** كنت لا يقام بعد عقوبه **اقول** الظاهر ان مراده  
 انه اذا عفي ولم يطالب بعد الفعل لا يقام وان عفي وطلب  
 اقيم **قوله** واما ما ليس بلزام من العقود فلا يتصف بالاستسا  
 كالوكالة **اقول** ظاهر حزمه بذلك انه وجد الحكم منصوصا  
 وعبارته في الرسالة التي في الحقوق التي سقطت بالاستقاط  
 صريحة في انه لم يجد الحكم حيث قال واما في حق الوكالة ه  
 والهارية والودية فينبغي ان لا يسقط بالاستقاط  
 حتى لو قال المستعد سقطت حتى من الانتفاع ه  
 الهارية لا يسقط ما دام المعير لم يرجع وله الانتفاع  
 لانها كملك الاعيان وعلى هذا لو قال اسقطت حتى من  
 الانتفاع بالعين لا يسقط حقه وينبغي اصرار الهارية  
 والامارة من الحقوق (صللان الملك فيها) حاصل وان  
 كان لما في **قوله** واما في حق الاجارة الى اخره **اقول**  
 يعني لو قال المستأجر تركت حتى في المستفعة او اسقطت



حق فيها ويؤخذ ذلك لا يسقط صفته وقد اجمعوا على ان الاجارة  
 تقبل الفسخ واصحاب المذاهب والقناوي وسائر كتب  
 الفقه الا باقل جعلوا لفسخها بايا مستقلا وقد فهم  
 من خلافه عنده من قوله هنا ينبغي ان لا يسقط الا  
 بالاقالة لانها لا تفسخ الا بها وهذا في غاية البعد عن  
 التصور **قوله** المشروط له النظام اذا سقطت عقده في  
 فتاوى المرصوم ابن السلي رحمه الله تعالى انه لا يصح  
 ونصه سئل عن رجل ادى اليه النظر على وقف جده وقد  
 ضعفته قوته عن التحدث عليه الوقف فقل له ان ياذن  
 لاحد ان يتحدث عنه على الوقف المذكور بقية حياته فلا  
 وهل له ان يتنزل لاحد عن النظام لاجوابه نعم له ان  
 يستيب من فيه العدالة والكفاية ولا يصح تزول عن  
 النظام المشروط له ولو عزل نفسه لم ينقل **قوله** الا  
 ان يخرج الواقف او القاضي يعني بحجة اما بقية حجة  
 فلا يصح اخراج القاضي النظام المشروط **قوله** فلا يسقط  
 بفقد مضمونه ان اسقاطه لاحد معتبر وفيه نظر  
 لانه سئل مر طلاق شرط الواقف مع ان الولي واجب  
 سها امكن **قوله** ولغيره قيل عليه لا يحق ان اسقاط  
 الواقف ما شرطه لغيره ان كان مع شرط الا اذ قال  
 والاصح اخراج الواقف لنفسه فهو ظاهر والا فلا  
**قوله** وينبغي ان يقال بالسقوط في الطاق قال بعض الفضلاء  
 كيف ذلك والمصدر به ان شرط الواقف كضيق الشارع  
 وقد علم من الاثر انه لا يسقط بالاسقاط فيجب ان  
 يكون الاستحقاق المشروط في الوقف كذلك لا يسقط به  
 وهذا مما يجب القطع به وما قد مر عن القاضي طائفة  
 رحمه الله تعالى في اول الصفحة من هذه الورقة يشهد

لا قلناه فتأمل **قوله** اذا اقر المشروط له الربيع او بعضه مالي  
 امره وقيل عليه الا اقر على الدراج اضرار فبينوا عليه انه  
 اذا اقر بشيء ولم يكن مطابقا لنفس الامر لا يلزم له  
 اضره فتاوى ما حصل بالاقدار والموافقة به ظاهر  
 والسؤال انما هو عن سقوط الحق حقيقة فابن هذا  
 من ذلك **قوله** ولا بالبيع ولا بالاجارة اي بيع الحايض  
 الموصوع عليها الخبز واجازتها **قوله** وهو شامل للمشروط  
 فلزم من كل رومه الى اضره قد مر ما لم يصح رحمه الله تعالى  
 في حق الفقهاء ان الحكم بصحة الوقف ولزومه وموصبه  
 لا يكون حكما بالمشروط فلو وقع التنازع في شيء من الشروط  
 عند مخالفه كانه ان حكم بمقتضى مذهبه ولا حقيقة حكم  
 الحنفى السابق اذ لم يحكم في الشروط حكما باصل الوقف  
 وما تضمنته من صحة الشروط الى اضره ما ذكره وذكره قيل  
 هذا عن الهادي وجامع الفضولين والبيازية وقناوي  
 العلامة قاسم رحمه الله تعالى ان شرط نقاد القضاء  
 في المجتهدين ان يكون في صلاته ودعوى صحيحة فان  
 كانت هذا الشرط كان فتوى لاحكام الى اضره هذا ولكن  
 الكلام في اللزوم في صحة وعدم صحة روجه عن ما  
 شرط لنفسه لا في حكم الحاكم فيه ومقتضى مذهب  
 فليست **قوله** فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط **قوله**  
 هذا مخالف لما اضره في مشروعه على الكثر **بيان ان السا**  
**لا يعود قوله** فلا يعود الترتيب الى اضره لان الساقط  
 تلاميذ ولا يحتمل العود كما لا يقلد اذ انجس فدخل عليه  
 المال جاري حتى كثر وسال ثم عاد الى القلة لا يعود نجسا وهو  
 مختار يسمى الاية السري واليزدوي رحمه الله تعالى



وصححه في الكافي وفي النهاية والمعداج وعليه الفتوى وقيل  
 انه يهود وامتنانه في الهداية وقال انه لا يظهر بخلاف ما  
 اذا سقط الترتيب بالنسبة لكلف في مئة المفتي ما في  
 حيث قال في صلاة قتلها بعد شهر يجوز الوقت  
 مع ذكرها هو المختار انتهى وهو يفيد انه لا يهود السابق  
 بالنيات بالتذكر ومثل ما في المنية ما في المجتبى وبه  
 حزم صاحب التوحيد رحمه الله تعالى **قوله** بالتشبيك  
 المراد بجوه الترتيب والافاق في الريح **قوله** وصفت الارض  
 بالشمس اي الارض التي تجت وتنفيد بالشمس  
 اعني لا بشرط **قوله** وكذا التبدير اذا غاروا وهما يعني وصف  
 اسفلها والافاق الاصغر العود كما في السراج الوهاج **قوله**  
 وقد وقعت حادثة الفتوى ابراه عام الى اخره هي في  
 العمادية في دفع الدفع من الفصل السابع **قوله** ثم اقر  
 بالمال الميري منه الى اخره قيل يجب عمله على ان المقد  
 به هو نفس الميري منه بان يقول مثلا المال الذي  
 ابرأني منه هو ثابت في ذمتي والا فلا ريب عند  
 عدم التقرض لكونه نفس الميري منه في انه يوافق  
 باقراره عماله على لزومه بسبب حارث بهذا الابدان  
 كالوادعي عليه مثلا بناية دينار فايراه منها ومن كل  
 حق ثم اقر المير بعد الابدان بالميري عنده مائة  
 دينار من غير يقرض لبيان انها المير منها **قوله**  
 يعني دعوى الاقدار يفيد ان الدفع نفس دعوى الاقدار  
 وانما لم يصح لانها اعتراف منه بان المقر كاذب في اقراره  
 لمصادقته على صدق الابدان منه وهذا مبني على ان  
 المدعي ادعى للاقدار بنفس المال المير منه كما يفيد

قوله

قوله اقرني بالمال والا لصحت الدعوى الاقرار وحمل على  
 انه بسبب حارث بهذا الابدان والله سبحانه وتعالى اعلم  
**بيان ان الدارهم الزبون كالحيا دقوله** في مساليل  
 ذكرتها في الشرع **قوله** قد نقلنا عنه فيما تقدم  
 في بحث احكام النقد والله سبحانه وتعالى اعلم  
**بيان ان النايير كالمستقط** **قوله** الثلثة اذا جامعها  
 زوجها وهي نائمة قيل ينظر اذا جامعها الزوج الثاني  
 المطلقة ثلاثا وهي نائمة او لم يجم عليها او اذ صلت ذكره  
 في فرجها وهي كذلك هذا كل الثاني لا يقال شيئا في  
 احكام غيبوبة الحشفة من هذا التحليل لاننا نقول لا يجوز  
 ان يكون على الملاقاة انها لو كانت ملفوفة في حرقه  
 او في القلفة بحيث لم تدرك الحمار لم يخل **قوله** فان الابن  
 كذا في نسخ والصواب بالاب **قوله** يحرم عن الميراث وجهه  
 ان سقوط الابن عليه بسبب لونه ومباشرة جسم  
 الاب اياه بمنزلة مباشرة قتله فيحرم كما لو كان مستقطا  
**قوله** الخامس عشر المير اذا مر بتدبيره الحامره **قوله**  
 ذلك المصنف رحمه الله تعالى في البحر نقلنا عن الموسنج  
 ان المختار في الفتاوى عدم ما لا يتقاضى منها قال انه لم  
 يتم وبقره ما لا يعلم جازا اتفاقا انتهى وفي التجني جعل  
 الاتفاق فيما اذا كان يجب بغير ولا يعلم بها واشتت الخلاف  
 فيما لو كان على جيب نهد لا يعلم به وصح عدم الانتقاض  
 والله قول الامام الرضا عليه السلام في الله تعالى عنه وهذا اذا  
 كان نايما على صفة لا توجب النقض كالناعم ماسيا او  
 لا كما اما الناعم على صفة توجب النقض فلا ينافي الخلاف  
 انما يتم انتقض بالنوم ولهذا صورة المسألة في الجمع في النائم



قال بعض الفضلاء لئن تصور في النوم ايضا بان كان متجسما  
 حياة **قوله** السابع عشر المصلي اذا نام وقرأ الى اخره ذكر  
 هذه الرواية في الشريعة قال في الكبرى والمختار انه لا يجوز  
 القراءة يعني لان الاختيار شرط اذا العبارة ولم يوجد **قوله**  
 وجب في بعض الاقوال **قوله** وهو الصحيح احتياط في امر العبادة  
 كما في الشريعة **قوله** الخامس والستون المصلي اذا نام في  
 صلاته فاحتمل **قوله** العبارة ان يقال فخرج منه مني حتى  
 يتصور كون النائم فيها كالمستيقظ **قوله** ولا يمكنه البناء  
 فيا ساعلي سبق الحدث لنزول صريح المني في الصلاة بخلاف  
 سبق والله سبحانه وتعالى اعلم **احكام الممتنوه قوله**  
 وقيل وهو كالمجنون ولا يصح منه العبادات ولا يجب **قوله**  
 وقيل كالبالغ اي الما قبل فصح وجب والله سبحانه وتعالى اعلم  
**احكام الخنثي قوله** ذكر السفي رحمه الله تعالى في الكفر  
 حقيقة وهو قتل فرج وذكر فان بالامتنان الذكر فظلام  
 وان بالامتنان الفرع فأنثى وان بالامتنان فالحكم للاسبق وان  
 استويا فمشكل ولا عبرة بالكثرة انتهى وفي المحيط نقلا  
 عن المتن قال الامام ابو صيفة وابو يوسف رحمه الله  
 تعالى اذا خرج من سرور انسان كهية البول وليس له قبل  
 ولا زكوة لا ادرك ما القول في هذا وفي المتن لابن قدامة الحننلي  
 رحمه الله تعالى ولو كان شخصه لامباله ببله مخرج واحد  
 فيما بين الحرجين منه يبول ويغتوط ولا يخرج له لا قبل ولا  
 دبر ولا ما يتخاها ما ياكله ويباشر به وحلي في بعض البلاد  
 عن هذا وهو الخنثي المشكل لنا في المنع **قوله** اذا مات يعني اذ لم  
 يستين حاله بفلسه رطل ولا امارة الاحتمال انه انثى فلا يجوز  
 للرجل غسله والاحتمال انه ذكر فلا يجوز للمرأة ذلك ولكنه يمتن  
 ولا فرق في ذلك بين ان يكون المتيمم رجلا او امرأة عياله

ان كان

ان كان خارج محرم منه يمتن من غير خرقه وان كان اجنبيا  
 به بالخرقة وكيف يصور عن ذراعيه **فان قيل** لا يشترط  
 له جارية للفعل كما للختان **قلت** لان شرا الجارية للخنثي  
 بعد موته للفعل لا يفيد اياها الفصل لانه لا يملكها  
 ولهذا لو كان الخنثي جارية مملوكة يزول ملكه عنها بعد  
 موته ولا يتبع عنه ملكه خاصة الفصل لان البقا سهل  
 من الابدان اذا كان كذلك لا يفيد الشرا بخلاف ما لو كان  
 حيا فانه يملكها ويفيد شرا لاجل الجارية للختان وفي بعض  
 الفتاوى يجعل الخنثي المشكك في كونه وبفسل في الماء  
**قوله** ويبسح قبره لانه ان كان انثى فقد اقاموا واجبا  
 لانه عورة وتسترها واجب وان كان ذكرا فالسجدة لا  
 تصدقه **قوله** ولا يدفن الا بغير ما في ذراعه محرم منه لانه  
 ان كان انثى فذلول الانثى قبره لاجل الوضع مكره  
 وذلول المحرم لا باس به وان كان ذكرا لا يفد ذلول  
 المحرم فكان الاحتياط فيما قلنا **قوله** وكيف كف المدة  
 اي وكيف في خمسة اوثاب كما مدة لانه ان كان انثى فقد  
 اقيمت السنة وان كان ذكرا فقد زادوا على الثلاث  
 ولا باس بذلك وهذا لان الكفن يعتبر بحال الحياة وعند  
 الشباب في الحياة اذ اذ ادعى الثلاث لا يكره فكذا بعد  
 المات اما اذا كان انثى فحق الاقتصار على الثلاث ترك  
 الستة في السنة فيها خمسة اوثاب فكان الاصول ما ذكرنا  
 كذا في الذخيرة **قوله** ولا يلبس صريحا ولا حليا في صلاته  
 لاحتمال انه رجل لان النبي صلى الله عليه وسلم انما اباغ  
 ليس الخديرج والحلي بشرط انوثته اللايس لقوله عليه  
 الصلاة والسلام هذا صدامان علي ذكر امي خالانا



وهذا الشرط غير معلوم في الحنفي وما تردد بين الخطر والاباحة  
يترجح فيه معنى الخطر ولذا قبله رجل بشهوة صرام اصوله  
وقد وعه كذا في نسخ هذا الكتاب والصواب صرم عليه اصوله  
فقط اذ الحنفي المشكل لا يفرع له قال في المنيع شرح المجمع لو قبله  
بشهوة لم تنزله امره صبي يستبين امره وان وجد ابوه رجلا  
الحاضر قال العلامة الشيخ عمر بن نجيم اصول المؤلف رحمه الله  
تعالى في كتاب طائفة المسايك باقتضار لا يقع الوسايل ليس  
ما ذكر على ظاهره بل بعد ظهور علامة الرجال فيه يوجب  
لا قبله لانه موقوف انتهى وقال في مباحث الخلوة من  
الكتاب المذكور وقع في شرح شيخنا يعني المصنف رحمه الله تعالى  
ان خلوة الحنفي صحيحة بالاولى اي من الجيوب ونحوه وعند  
بعد ان المراد به الحنفي المشكل فغيره اشكال في النهاية ان  
يكاف الحنفي موقوف الى ان يتبين حاله ولهذا لا يزوج وجهه ولبه  
من تحت لانه الكاف موقوف لا يفيد باصة النظر انتهى  
ومنه يظهر عدم صحة خلوته وان ما نقله عن الاصل  
لوزوجه رجلا الى امره ليس على ظاهره ويلبس لباس  
المراة في الاصل موقوف اذا امره وقد لاهق بلبس لباس  
المراة اتي المحيط لان ترك المحيط وهو امره افحش من لبس  
وهو رجلا لان لبس المحيط للرجل في امره جائز عند الفذر  
واستباح امره من ابلغ الاعذار وليس المحيط اقرب للستر  
ويترك الستر للمراة لا يجوز في حال الاضرار وعدمه ولا  
يصلي الا بقناع اي يستحب ان يتقنع للصلاة لانه اقرب  
للستر ولانه ان كان رجلا فالقناع لا يمنع الجوار وان كان  
انثى فانها تؤمر بالستر في الصلاة اذا كانت مراة فتن  
الاستباح يترجح هذا الجائز كذا في المبسوط فعلم هذا الاستحباب

اذا

اذ كان مردا هتاه وهذا الوصل بغير قناع اجزاه ولم يؤمر بالاعانة  
واما ان كان بالفايان بلغ بالسن ولم يظهر شي من علامات الرجال  
والنساء لا يجزيه الصلاة بغير قناع لان الداس من الحرة البالغة  
عورة والصلاة مبيحة جازت من وجهه وفسدت من وجهه حكم  
بالفساد لا صياطا وهذا الوصل بغير قناع يجب الاعادة كذا في  
المبسوط والرضية **قوله** ويقوم ما مالم النساء الحاضرات يعني اذا  
صلى خلف الامام يتقدم على صف النساء ويباشر عندهم  
الرجال والنساء فلا يتخلل الرجال كئلا تفسد الصلاة  
عليهم لاحتمال انفسهم ولا يتخلل النساء كئلا تفسد الصلاة  
لاحتمال انهن رجل وان اقام في صف النساء فصل بغير صلاة  
على وجه الاستحباب لاحتمال انهن رجل نص عليه في الهداية  
واما قال باستحباب الاعادة دون الوجوب مع ان فيه جهة  
الفساد وفي العبادات جهة راحة لان المسقط وهو اذا الصلاة  
معلوم ولم يفسد وهو المحاذات موهوم اذ فساد الصلاة هو  
بجهة المحاذات مختلف عنه وفي كونه رجلا ايضا فيه شبهة فصار  
بمترلة شبهة الشبهة فلذلك قال بالاستحباب دون الوجوب  
والله اسير في المبسوط **قوله** ولو وضع في الجنابة خلف الرجال  
امرته يعني اذا جمعت الجنابة رجال مما يلي الامام  
والنساء بعده والحنافي بعده مما يلي القبلة **اقول** في شرح  
الجامع الصغير للميرزا شي رحمه الله تعالى ما يحالفه فانه قال  
فان قام الحنفي في صف النساء يجب عليه الاعادة احتياطا لانه  
انه نكرو كذا الوقت في صف الرجال يجب الاعادة على من على  
يمينه وشماله ومن خلفه لاحتمال ان يثنى انتهى وفي صلاة  
الائتشاف رحمه الله تعالى الحنفي صلى خلف الحنفي يجوز استحبابا  
لا قياسا كذا في الفتية في كتاب الصلاة وفيها من جواز اقتداء الصالة



بالمائة غلط غلطاً فاصلاً لا امتثالاً اقتداً بها بالخاصة كقوله  
 الخشني المشكل بالخشني المشكل فصار فواقتداً الخشني المشكل  
 بالخشني المشكل وابتات **قوله** ويجعل خلف الرجل في القيد يعني  
 إذا اجتمع المولى للدفن يجعل الرجل ثم الصبيان ثم الخشني  
 ثم النساء اعتباراً بالمال المات بحال الحيات ويجعل بين كل  
 اثنين حاجزاً من التراب ليصير في حكم قديرين **قوله** واحد  
 عليه بقذفه أي بقذفه غير ما صافه المصدر الخ فاعله  
 وحذف مفعوله كذا في جميع النسخ وصوابه حذف لا فإنه  
 إذا قذف رجل لغيره ما يبلغ قبل أن يستبين أمره أقيم عليه الحد  
 لأنه صار بالبلوغ فحاطباً وحذف القذف لا يختلف بالذكورة والأنوثة  
 واشتباه حاله لا يمنع تحقق قذفه موجب الحد عليه كما في غاية  
 البيان ومثله في الجوهرة وفي شرح القدر وفي ربه الله تعالى  
**قوله** بمنزلة المحبوب أي لأحد علي قاذفه بالزنا بسبب أنه بمنزلة  
 المحبوب إن كان ذكراً وبمنزلة الرقيق إن كان أنثى وكل منهما  
 لا يحد قاذفه هذا هو المراد وإن كانت عبارة قاصرة عن  
 إفرادته بموهبة تعلقها بقوله ولا عليه بقذفه **قوله** وتقطع  
 يده للسرقة ويقطع السارق المال له أي ويقطع يده بالسارق  
 ماله **أقول** ليس هذا الحكم مما يخالف الخشني فيه غيره فلا  
 وجه لذكره في أحكامه الخاصة به **قوله** ويقعد في صلواته كل  
 يعني إذا جلس في صلواته يجلس جلوس النساء بان يخرج  
 رجله من الجانب الأيمن ويجلس باليسار على الأرض لأنه  
 إن كان رجلاً فقد ترك سنة وهو طاهر في الجملة عند العذر  
 وإن كان امرأة ولم يجلس جلوس النساء فقد ارتكب مكرهاً  
 لأن التستر على النساء واجب ما حكى **قوله** ولا اقضاه علي قطع  
 يده إلى إضره يعني لو قطع رجل يده أو امرأة فلا اقضاه علي

القاطع

القاطع لا ينحكم فيما دون النفس يختلف بالأنوثة والذكورة  
**قوله** ولو عمداً لا موقع للعفو أو لوصية هنا **قوله** ولا يخلو به رجل  
 ولا امرأة يعني لا يخلو به غير ذي رحم محرم من رجل وامرأة **قوله**  
 ولا يسافر ثلاثاً إلا بمحرم يعني ذكراً أو امرأة مع امرأة لا يجوز  
 نحر ما كان أو غير محرم لأنه من الجائز أن يكون أنثى فيكون  
 هناك مسافرة امرأتين بغير محرم لهما وذلك صرام **قوله** وإذا  
 أوصي رجل لما في بطن امرأة إلى إضره هذا علي قول المختار منهم  
 الله تعالى وقال الشعبي رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون  
 له سبعية وحسنون لأن الوصية أضقت الميراث **قوله** ولو  
 قال لامرأته أول ولد تلدينه إلى إضره يعني إذا صلف رجل  
 بطلق أو عتاق فقال إن كان أول ولد تلدينه علماً فولدت  
 خشي لم يقع صتي يستبرأ من الخشني لأن الخشني لا يثبت بالسك  
**قوله** ولا سهم له مع المقاتلة يعني لا يعطى له من القيمة  
 سهم تام ولكن يرضخ لطلات ذلك القدر يتقنا وفي الزيادة  
 شك **قوله** ولا يقتل لو كان أسيراً أو مريداً إلى إضره يعني لو كان  
 كافراً أو أسيراً أو مسلماً فارتد لا يقتل لا امتثالاً لأنه أنثى **قوله**  
 ولا يرضخ الخ المولى إلى إضره يعني صتي يستبرأ منه لأنه الخشني  
 لا يثبت بالشك **قوله** إذا قال لها قيمتني يعني للمشتق باحد  
 الوصيتين **قوله** ولو قال للزوجات ملكت عبداً إلى إضره تفرغ  
 علي ما قبله فحقه أن يذكر باللفظ **قوله** وإذا قتل خطاً وجبت  
 رية المرأة **أقول** فلو قال ولي الخشني أنه ذكراً وقام القاتل  
 أنظرني فالقول قول له لا كاره الزيادة كما في حواشي شرح المجمع  
 للعلامة قاسم رحمه الله تعالى **قوله** ولو تزوج خشي مشكلاً  
 مشكلاً لم يجز صتي يتبين **أقول** فلو تبين بالعكس بأن ظهر  
 الزوج امرأة قال أبو بكر رحمه الله تعالى التكالج حارز عندي لأن



رجلا لوقال لامرأة تزوجتكما وقالت المرأة للرجل تزوجتك  
فكذلك كله يستوي في جواز النكاح فكذلك هنا وقال الفقهاء  
ابو الليث رحمه الله تعالى عندي لو ظهر ان الزوج غلام  
وان الزوجة جارية جاز ولو ظهر خلاف ذلك لا يجوز لانها اقر  
الكلام بخروج الفساد وكذا في نوارك الفقيه ابو الليث رحمه  
الله تعالى **قوله** وكذا في ادون النفس يعني بوقف الباقي لان  
حكمه فيما دون النفس يختلف بالانثى والذكورة كما قد ساءه  
**قوله** فان لم يطلب الخنثى شيئا الى اخره هذا مقابله قوله  
سابقا فان كان يطلب ميراثا الى اخره فحقه ان يذكر بعده  
بالا **قوله** فله ميراث انثى **قوله** بدله اقل النصيبين  
يعني اسوا الحالين وهو قول الامام ابو حنيفة ومحمد وابو  
يوسف رحمه الله تعالى اولو على قول عامة الصحابة  
رحمى الله تعالى عنهم اجمعين وعليه الفتوى حتى لو مات  
رجلا وترك ابنا وخنثى مشكلا فالابن بينهما اثلاثا سهمان  
للابن وسهم للخنثى وهو سهم البنات اسوا الحالين ولو  
كان نصيب الابن اقل لم ير ابنا لانه اسوا الحالين بان ماتت  
امراة وتركته زوجا واختا لاب وامر وخنثى لاب فلزوج النصف  
وللاخت وللابوين النصف والخنثى ان جعلناه انثى يكون  
له السدس تكملة للثلاثين وتكون المسألة عولية فتكون له  
واحد من تسعة وان جعلناه ذكرا كان نصيبه ولا شيء له  
جعلناه ذكرا لانه اسوا الحالين وانما كانت للخنثى اقل النصيبين  
لان الاقل ثابت بيقين وفي الاكثر شك فلا يشك الاستحقاق  
مع الشك كذا في المنع شرح الجمع **قوله** وحاصله انه كالانثى اي  
حاصل ما تقدم وصينيد لا بعد بقصص ملاكدها بكذا **قوله**  
في جميع الاحكام **قوله** من جملة الاحكام الشهادة اذا بلغ ولم  
يتبين امره يكون في الشهادة كالانثى ولذا قال في الخلاصة انتبه

شهادته

شهادته مع رجل او امرأة ولو شهد مع رجل وامرأة تقبلانته  
ومن جملة الاحكام الختان اذا راقى يكون كالانثى ولذا قالوا  
يشتركي له من ماله جارية ختانه ان كان له مال وان لم يكن  
له مال غنم بيت المال فاذا ختنته تباع ويرد ثمنها الى بيت  
المال وعن الامام رحمه الله تعالى انه يزوج امرأة ختنته فان  
كان رجلا صح النكاح وهذا النظر الى الفرج وان كان امرأة فلا  
نكاح كمن يجوز للمرأة النظر الى فرج المرأة للصورة لا يقال  
لولى لا يجوز لها ان يزوجها امرأة عمر يسير حتى تكتنه لان  
النكاح موقوف حتى يتبين امره ولذا كان خنثى مشكلا الحال  
كان النكاح موقوفا والنكاح الموقوف لا يفيد ايا صفة النظر الى  
الفرج لاننا نقول سلمنا ان لا يتبين بجملة نكاحه ومع هذا لو  
فعل كان مستقيما لان الخنثى ان كان امرأة فهذا نظر الجنس  
الى الجنس والنكاح لغو وان كان ذكرا فهذا نظر المرأة الى زوجها  
لكن شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى يعني انه يرد على  
قوله المصنف رحمه الله تعالى ان انه كالانثى في جميع الاحكام  
انظر نزل للخنثى لبن ولم يعلم انه امرأة لا يتعلق به كرم كما  
في الجوهرة ويرد عليه ايضا لو اوج ذكره في فرج خنثى مشكلا  
لم يحبه الفصل عليه كما في السراج الوهاج **قوله** ولا صدقته اي  
يقذف القدر اياه بالزنا كذا في بعض النسخ وفي بعضها ولا  
يصدقها اي لا يحل الخنثى يقذفه غيره وقد تقدم ان هذا  
خطا والصواب انه يحل **خاتمة** من عدايب المسائل المتعلقة  
بالخنثى المشكلا ذكره في الفصول المهمة في مناقب الائمة رحمهم  
الله تعالى وذلك ان عليا بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه  
وكرها الله تعالى وجهه وقتله واقعة جارية على اوقته فيها  
وهي ان رجلا تزوج خنثى لها فرج كفرج النساء وفرج كفرج الرجال



واصدقها جارية كانت له ورخلها الخنثى واصابها فجلت ومات  
 بولد ثمرات الخنثى وطيت الجارية فجلت منها بولد واشتهرت  
 ورفع امرها الى امير المؤمنين الامام علي بن ابي طالب رضي  
 الله تعالى عنه وكرمه الله تعالى وجهه ففصل عنه الخنثى  
 واصبر لها حتى وطئ وطئا وعنى من الخنثى وقد جلت  
 واصلحت فصارت للناس مستحيرة والافهام في صوابها وكيف  
 الطريقة الي حكم قضائها وفصل خطاياها واستدعى الامام  
 علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وكرمه الله تعالى وجهه  
 علامية نورا وقنبرا رضي الله تعالى عنها وامرها ان يذهب  
 الي هذه الخنثى وهذا اصلا عنها من الجانبين فان كانت  
 متساوية فهي امرأة وان كان الجانب الايسر انقص من  
 الجانب الايمن بصلع واحد فهي جلد فذهب الي الخنثى كما امرها  
 وعلا اصلا عنها من الجانبين فوجد اصلا عن الجانب الايسر  
 انقص عن الجانب الايمن بصلع واحد فجا واصبراه بذلك  
 وشهدا عنده به في علم علي الخنثى بانها جلد وفرق بينهما  
 وبين زوجها والرد على ذلك ان الله تعالى لما خلق آدم  
 عليه الصلاة والسلام وصيدا لآدم سبحانه وتعالى اصلا  
 اليه فجعل له زوجا من جنس ليسكن كل واحد منهما الي  
 صاحبه فلما نام آدم عليه الصلاة والسلام خلق الله عن  
 وجده من صلبه القصيري من جانب الايسر حوي رضي  
 الله تعالى عنها فانتهى فوجدها حالية الجانبين كما  
 ما يكون من الصور فلذلك صار الرجل ناقصا من جانب  
 الايسر عن المرأة بصلع واحد والمرأة كاملة الاصلع  
 الجانبين والاصلاع الكاملة أربعة وعشرون صلعا اثني عشر  
 صلعا في الجانب الايمن واحد عشر صلعا في الجانب الايسر

هذه الحالة قيل للمرأة صانع اعوج وقد صدر الحديث الشريف  
 بان المرأة خلقت من صانع اعوج ان ذهبت تقيمه كسروا  
 نركتها سمعت به على عوج والله سبحانه وتعالى الهادي  
 للصواب واليه المرجع والمآب **احكام الانثى قوله** ولا  
 ين صانها **اقول** الصواب خفاصها لانه لا يقال في حق  
 الانثى ختان وانما يقال خفاص **قوله** وانما هي مكرمة كذا في  
 الشيخ بقاء نيت الضمير الهايد الي الختان والصواب التذكير  
 وانما كان الختان في صحتها مكرمة لانه يزيد في اللذة كما في منية  
 المفتي علف في الفيلازية من الكراهة في الفصل التاسع ختان  
 النساء يكون سنة لانه نص ان الخنثى المشكلتين ولو كان  
 ختانها مكرمة لاسية لم تحت لاحتمال انها انثى ولكن لا كانت  
 في حق الرجال **قوله** وتنع من خلق لاسها اي من خلق شعر  
 لاسها **اقول** ذكر العلوي رحمه الله تعالى في كراهيته انه  
 لا بأس للمرأة ان تحلق لاسها الهذر مرض ووضعه ويفيد عذر  
 لا يجوز انتهي والمراد بلا بأس هنا الاباحة لا ما تترك فعله  
 اولى والظاهر ان المراد بحلق شعر لاسها ان لا الله سوا كان  
 يحلق او قص او نتف او تورة قلح و المراد بقدر الجوان  
 كراهة التحريم لما في مفتاح السعادة ولو صلفت فان فعلت  
 ذلك تشبهها بالرجال فهو مكروه لانها ملعونة **قوله** ويكره  
 اذاها واقامتها على المصنف رحمه الله تعالى في شرحه  
 على الكنز بانها منتهية عن رفع صوتها لانه يودي الي الفتنة  
 انتهى ويعاد اذاها على وجه الاستحباب كما ذكره الزيلعي رحمه  
 الله تعالى وغيره فحينئذ الذكورة من صفات الكمال للمؤنن  
 لا من شرائط الصحة فعلى هذا يصح تقديرها في وطئها الا ان  
 وفيه تردد ظاهر وفي السراج الوهاج ما يقتضي عدم صحة



اذا انما فانه قال لم يعيدوا اذا المداة فكانهم صلوا بغير اذان  
 قلها اذ كان عليهم الاعادة **قوله** ويدونها كلها عورة يعني الحرة  
 بدليل ما بعده واما الامة فظهرها وبطنها عورة لما في الفتنة للبين  
 تتبع البطن والاورجة ان ما يلي البطن تتبع له انتهى بشرط ان  
 الامة تشمل الفتنة والمداة واما المكاتبه واما الولد والمشي  
 وعندنا هي الحرة والمداة معها البهنة واما المشي  
 المراهونة اذا اعتقها الرهن وهو معسر محرة اتفاقا **قوله**  
 وكفيها قال المصنف رحمه الله تعالى في شرح الكنز وغير  
 بالكف دون اليد كما وقع في المحيط للدلالة على انه مختص  
 بالباطن وان ظاهر الكف عورة كما هو ظاهر الرواية وفي  
 مختلفات القاصي فان رحمه الله تعالى ظاهر الكف وباطن  
 ليس بعورة الى الدرس رحمه الله في شرح المسنة عما اخرجها ابو  
 داود رحمه الله تعالى في المراسيل عن قتادة رضي الله عنه  
 عنه ان المداة اذا ما صحت لم يصلح ان يري منها الا وجه  
 ويدها الى المفصل والمذهب خلافه انتهى **قوله** في ذلك  
 المصنف رحمه الله تعالى في شرح الكنز حيث كهد ما الفرق بين  
 بين التقبير بينه قال في القاموس الكف اليد والاراد الاله  
 الشفي رحمه الله تعالى ما ذكره لعبير بالداة اللهم الا ان  
 يقال الكف عرفا اسم للباطن يقال في كفه كذا وكفه مملوءة  
 والمداد باطنها **قوله** وقد فيها **قوله** انما استثنى القدم  
 للابتناء في ابداءه خصوصا الفقيرات واختلف التصحيح  
 فيها قال في الهداية الصحيح انه ليس بعورة وصحح الاقوال  
 والقاصي فان رحمه الله تعالى في فتاواه انه عورة واظن  
 الاسبيجاني والمرعشياني رحمه الله تعالى وصحح صاحب  
 الاختيار رحمه الله تعالى انه ليس بعورة في الصلاة وعورة خارجي

وفي شرح النقاية للبرجندي رحمه الله تعالى معزيا الى الخزانة  
 الصحيح ان القدم ليس بعورة في حق الصلاة ورجح في شدة النية  
 كونه لم يعتبر طلقا يا حاديه **قوله** علي المصنف قيل كانه لم يعتبر  
 بوجه ابن امير الحاج رحمه الله تعالى في شرح المسنة لانه خلاف ظاهر  
 الرواية ولم يصححه احد من ارباب الترجيح انتهى **قوله** ليس ابن  
 امير الحاج رحمه الله تعالى من ارباب الترجيح بل هو من  
 نقلة المذهب ودعوى انه خلاف ظاهر الرواية لم يصححه  
 احد من ارباب الترجيح ممنوع كيف وقد صحح القاضي  
 رحمه الله تعالى في فتاواه واختاره الاسبيجاني رحمه الله  
 تعالى كما تقدم **قوله** وذراعيها علي المرفوع قال  
 المصنف رحمه الله تعالى في شرح الكنز وعنه اني يوسف  
 رحمه الله تعالى الذراع ليس بعورة واختاره في الاختيار  
 للحاجة الى كشفه للخدمة ولانه من الذبينة الظاهرة وهو  
 السوار وصح في المبسوط انه عورة وصح بضمه انه عورة  
 في الصلاة لاحرازها انتهى **قوله** كيف يدعي هاتان  
 مرفوعة مع نقله في شرحه علي الكنز اخذت ان التصحيح  
 في الذراع **قوله** وصوتها عورة في قول في شرح المسنة لانه  
 ان صوتها ليس بعورة ولما يودي الى الفتنة وفي النوازل  
 نعمة المداة عورة وبني عليه ان نقلها القدران القدرين  
 المداة اص الى من نقلها من الاعلى ولذا قال النبي عليه  
 الصلاة والسلام التبيح للرجال ولا تصفون للنساء  
 فلا يجوز ان يسميها الرجل كذا في الفتح وفيه تداف ظاهر  
 الا ان يقال معنى النقل ان يسمع منه فقط لكن حينئذ  
 لا يظهر البناء عليه ومشي النسفي رحمه الله تعالى في  
 الكافي عاروانه عورة وكذلك صاحب المحيط رحمه الله تعالى



قال المحقق بن الهمام رحمه الله تعالى وعلى هذا الوجه لو جهز  
 في الصلاة فسدت كانت مستحبة انتهى فحينئذ كانت المناسبات  
 للمصنف رحمه الله تعالى ان يقول عقب قوله وصوتها مسموعة  
 يتجه بقراءتها ويصنف لامرنا بها ولا تلبي جهدا ويكره اذا  
 واقامتها **قوله** ويكره لها دخول الحمار في قول **اقول** في فتاوى  
 القاصي فان رحمه الله تعالى دخول الحمار مشروع للنساء  
 والرجال جميعا خلافا لما يقوله بعض الناس روي ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم دخل الحمار وتوروا والربنا للوليد  
 رضي الله تعالى عنه دخل حمار محمد كلف انما يباح اذا لم يكن  
 فيه انسان مكشوف العورة انتهى قال المحقق بن الهمام  
 رحمه الله تعالى وعلى هذا فغير ضار منعه النساء من دخول  
 الحمار للعلم بان كثيرا منهن مكشوف العورة انتهى وفي  
 مسنية المفتي لا يابس للنساء بدخول الحمار عيذرو به وانه من  
**قوله** والمعتمد لا كراهة مطلقا قبل لكن بشرط ان يخرج في  
 ثياب مهنة **قوله** ولا ترفع يديها هذا اذ نيتها **اقول** بل اذا  
 منكبها كما في الوفاية وصحة في الهداية وفي الظهيرية  
 ترفع هذا صدرها وفي القنية قبل هذا في الحرة واما الامة  
 وكالرجل لان كفها ليس بعورة وفي الكافي يروي عن الامام  
 رحمه الله تعالى ان المرأة مطلقا كالرجل لان كفها ليس بعورة  
 انتهى وفي السراج الوهاج ان الامة كالرجل في الرفع  
 وكالحرة في الركوع والسجود والقعود **قوله** ولا يتجه بقراءتها  
 يعني في الصلاة الجهرية صرة كانت او امومة **قوله** وتتضمن في ركوعها  
 وسجودها صرة كانت او امومة كما قدمناه عن السراج الوهاج  
**قوله** ولا يصلح اما للرجال اما لا بعد من الصلاة عدم  
 الصحة لان شرط الامامة المذكورة **قوله** ويكره حضورها

الجماعة

الجماعة اي جماعة الصلاة في المسجد بقريته قوله وصلاتها  
 في بيته افضل و به سقط ما قيل في غير ان يستثنى من ذلك  
 جماعة المسجد الحرام لانها تطوف بالبيت **قوله** وتضع يديها  
 في التشهد على ركبتيها كذا في بعض النسخ وهو خطأ بقريته  
 قوله تبلغ رويس اصابع ركبتيها وفي بعضها على وركبتيها  
 وهو خطأ انتهى والصواب على فخذيها وما وقع في النسخ  
 من الحاق السكك وكانه لسقوط صلة الوضوء من عبارة  
 المصنف رحمه الله تعالى سمعها **قوله** ولا تكشف راسها  
**اقول** ليس فيه كبر فائدة مع قوله السالف ويدونها  
 كلعورة **قوله** وتتورك اي في حال جلوسها للتشهد وبقي  
 من احكامها المتعلقة بالصلاة ايها لا يسحب في صحتها  
 الاسفار **قوله** ولكن تنقذها اي تحجب من الجماعة  
 التي هي شرط انفق الجماعة كالسافر والعبد والمترفين  
 فلو اضربه عن قوله ولا يعيد لكان اشب **قوله** ولا تكبير  
 شريف هذا علي راي الامام رحمه الله تعالى لانه يشترط  
 الذكورة اما عندها فيجب والفتوي على قولها في السراج  
 الوهاج وكما هو اطلاق المصنف رحمه الله تعالى انه لا يجب  
 عليها وان اقتدرت عمت يجب عليه مع انه يجب عليها  
 بطريق التبعية و به صرح في الكنز والمسالمة شهيرة  
**قوله** ولا تخطب مطلقا اي في الجمعة ولا في غيرها اما في  
 الجمعة قال في القنية ان الخطيب يشترط فيمن يصلح  
 اما للجمعة واما في غيرها فلما تقدم ان صوتها عورة  
 لكن يرد على ما في القنية ان السلطان لو اذن لصبي  
 بخطبة الجمعة فخطب صحيح ويصلي بالقوم غيره مع انه لا يصلح  
 اما في الجمعة ولا في غيرها **وقد جاب** بانه وان لم يصح



للإمامة حالها وصليها لها ما لا يخلاف إلا نفي فأنها لا تصلح للإمامة  
 بالرجال لا حالاً ولا مالاً **القول** ولا تور في الجنازة أي لا تور في صلاة  
 الجنازة الرجال أما النساء فتومهن وتقف وسطهن كما في  
 الصلاة ذات الركوع والسجود **قوله** ولو فعلت سقطت الفرض  
 يصلها أي لو امت الرجال في صلاة الجنازة صححت صلاتها  
 وسقطت الفرض وإن بطلت صلاة الرجال خلفها **قوله** وينبغي  
 لها نحو القبة وهي ما يجمل على التابوت من حديد كالقبة  
 ويحوا القبة عطا النفس المسمى بالسحلية **قوله** ولا تقتل  
 المرتدة والمشاركة أي بل تحبس المرتدة حتى تسلم وتؤسر  
 المشاركة **القول** إطلاق المصنف رحمه الله تعالى في المرتدة  
 معتد بفيد المرتدة بالسحر فإنها تقتل على الأصح كما في النسخة  
 ونحو المشاركة بأن لا تكون ذارياً في الحرب أو بان تكون  
 ملكة فإن كانت ذات رأي أو ملكة قتلت **قوله** ولا تقتل  
 شهداءها في الحد وهو القصاص **القول** ظاهره استثناء  
 قبول شهدائها فيما عداها ونحو الفقه ما نقله المصنف رحمه  
 الله تعالى في الجرح عن ضمانه الفتاوى إن شهادة النساء  
 فيما يقع في الحامات لا تقبل وإن مستحاجة انتهى وعلمه  
 لينازي رحمه الله تعالى بأن الشرع شرع لذلك طريقاً  
 وهو منعهن عن الحامات فأذا لم يمثلن كان التقدير  
 البهت لا إلى الشرع انتهى لكن في الحامات أي القدسي تقبل  
 شهادة النساء وصدعن في القتل في حكم الدية كيلا يهدر  
 الدم فإن هذا يدل على أن المراد بقول شهداء يقن وصدعن  
 الأخي هذه الصورة هذا ووقع المصنف رحمه الله تعالى في  
 شرعه على الكثرة أنه في بصره تقويمها في النظر والشهادة  
 في الأوقاف أضامن كلاماً من الإمام رحمه الله تعالى في الفتح

حيث

حيث قال لا تدري أنها تصلح شاهدة وناظرة ووصية  
 علياً أي انتهى قال وقد فتيت فبين شرط الشهادة  
 في وقفه لولده وذكر بيتاً أنها تسحق وظيفة الشهادة  
 واستقر به بعض الفقهاء ولا اعتبار به بعد ما ذكرنا  
 انتهى ونزاعه بعضهم صريحه ما لا يقابل أن يقول  
 الظاهران في الأوقاف متعلقان بظاهرة لا يشهدان وعلي  
 تقدير تنافع الهمالين فيه فالمتعارف خلاف هذا في  
 الأوقاف وهو كون الشاهد ذكراً ونوعاً بان الظاهران قول  
 المحقق رحمه الله تعالى في الأوقاف متعلق بهما لا بظاهرة  
 فحسب وأما قوله فالمتعارف أي أخره فلا يمنع كونهما أهلاً  
 للشهادة وقول الأصحاب رحمه الله تعالى بأن شهدائهما  
 في غير حد وقود جازية فكذا أيضاً وهو صريح في قبول  
 شهدائهما في الأوقاف فعليه تقريرها شهادة صحيح  
 انتهى **القول** ليس النزاع في كونهما أهلاً للشهادة في الأوقاف  
 وإنما النزاع في صحة تقريرهما في وظيفة الأوقاف في الشهادتين  
 إذا كان عرفاً الواقفين مستقران وظيفة الأوقاف في  
 الشهادات إنما يتقرر فيها الزكوردون الأناث وعبارة  
 الواقفين في كتب أوقافهم تجري على ما تقرر فيه لا  
 على عرف الشرع واللفظ كما صحت في محله وحسيندلا  
 يصح تقريرهما في وظيفة الشهادة في الأوقاف **قوله** ويباح  
 لها غضب يديها ورجليها **القول** ظاهره إطلاقاً فسوا  
 كان الخصاب فبعضها شيد أو لا وليس كذلك قال في الوصية ولا  
 بأس بخضاب اليد والرجل للنساء ما لم يكن خضاب فيه  
 مما شيل **قوله** بخلاف الرجل **القول** وهذا أنه ان يخضب  
 شعره وحشيته قال في مفتاح السعادة يسحب خضاب



الشعر والحية للرجال ولم يفصل بين الحرب وغيره وفي  
المبسوط لا بأس به في الحرب وغيره وهو الأصح واختلفت  
الروايات في أن النبي صلى الله عليه وسلم هل فذل  
في عمره والأصح أنه ما فعل ولا خلاف في أنه لا بأس للفازي  
أن يتغضب في دار الحرب ليكون أهيب في عين العدو ولما  
من استغضب لأجل التزيين للنساء والجواري فقد منع  
من ذلك بعض العلماء والأصح أنه لا بأس به وقال عامة  
المشايخ رضيهم الله تعالى الخطاب بالسوا دمكروه  
وبعضهم يجوز وهو مروي عن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى أملى الحرة فهو سنة الرجال وسبب المسلمين كذا في  
جمع الفتاوى وفي الوصية ولا بأس بخضاب الدار والحية  
بالحناء والوسمة للرجال والنساء انتهى **قوله** والتضحية  
بالذكاء فضل **أقول** في إطلاقه نظر قال في منية المفتي  
الكبيش أفضل من النية وإن كانت النية أكثر قima والحق  
فهو أفضل والاني من المعتاد فضل من الشيء إذا استويا  
قيمة والاني من الأبد والبقا فضل من الذكور إذا استويا  
في القيمة انتهى وفي البرازية الذكر من الفم أفضل إذا كان  
خصيا انتهى وإنما كان الانثى من البقا فضل من الذكر  
لان لحم الانثى أطيب كما في الفتاوى الظهيرية **قوله** وثقة  
أي وهو علي النصف من الرجل في ثقة القريب ذي الرحم  
المحرم الفقير العاقر عن الكسب كالوكان له عم وأما ما رواه  
أبو أمامة وأبو بختل عن الأمامة الثالث وعلي العم والأخ الثالث  
علي قدر الميراث كما في التحفة **قوله** ويضعها مقابل بالمهر  
لاصترافه فلا يجيب علي ولها لو كانت صغيرة ولا عليها  
لو كانت كبيرة جهاز في ظاهر المذهب وما في القنية من  
وصوب

وصوب الجهاز عرفاني مقابلته المهر ضمني **قوله** والثقة  
علي الولد الصغير أي ويقدم الابن علي الرجال في الثقة  
علي ولدها الصغير الذي ليس له أب معسر وذلك كما لو كان  
للصغير ميسرة وجد معسر وأب معسر فإن الأم  
تؤمر بالانفاق لترجع دون الجد كما في المحيط قيل الاخت  
أولي بالتمتع من الأم لأنها أقرب الي الأب كذا في القنية  
وعليه يحمل كلام المصنف رحمه الله تعالى لا عليه ملاذ كان  
الصغير لأب له ولأمال له وله أم وجد أبوالأب ميسرا  
فالثقة يجب عليهما علي قدر الارث اثلاثا لا علي الأم فقط  
كالوجه عبارة المصنف رحمه الله تعالى **قوله** وتوضر في جماعة  
الرجال قيل عليه قدم مر سابقا أنه يكره حضورها الجماعة  
وان الساعد في طوافها عن البيت أفضل وثقت في  
حاشية الموقف لأعند الصغرات فتأمل مع ما هنا انتهى  
**أقول** قد بينا سابقا أن معني قوله يكره حضورها  
الجماعة جماعة الصلاة في المسجد لا مطلق الجماعة وكون  
الساعد في طوافها عن البيت أفضل لا ينافي أنها توضر  
في جماعة الرجال إذا تركت ما هو الأفضل وكذا وقوفها في  
حاشية الموقف لا ينافي أنها توضر في جماعة الرجال إذا  
تركت الوقوف في الحاشية **قوله** وفي اجتماع الجنائز أي  
توضر في اجتماع الجنائز قال في البرهان ولو صلى علي جنازة  
جملة قداما لأفضل قال في المصنوع لا في الأمامة أصبي ثم المرأة  
انتهى فهي موضرة في التقدم الي الأمامة وإن كانت مقدمة  
بالنسبة الي القليلة **قوله** فيحمل الي آخره تفسير الجملة المقيدة  
المسحوبة باللفظ **قوله** وكذا في الحد أي يحمل عند القليلة  
قيل ولازمه جعل الرجل خلفها وقد صرح في الخئي في حق



المحدثان يجعل خلف الرجل ولا ربه كون الرجل امامه الى  
 القبلة ومن البين ان علق جعله خلف الرجل احتمال  
 كونه اني وجعلت الاثوثة في الانثى علة جعلها اقرب  
 الى القبلة وهو خلف انتهى **اقول** ليس قوله وكذا في  
 المحدثين موطوفا على قوله فيجعل عند القبلة حتى يتم ما ذكره  
 بل هو موطوفا على قوله ويوضه في جماعة الرجال قال في  
 المحيط واللايدفت اثنتان ولا ثلاثة في قبر واحد لا عند الحاجة  
 فيوضع الرجل مما يلي القبلة ثم خلفه الفلام ثم خلفه  
 الخشب ثم خلفه المرأة ويجعل بين كل ميتين حاجنا من  
 التراب ليصير في حكم قبرين هكذا فعل النبي صلى الله  
 عليه وسلم في شهداء احد وقال قد معاكثرهم قدان **قوله**  
 فان فيه الحكومة اي حكومة عدل فاللام عوض عن  
 المضاف اليه وهما ان يقوم المحيى عليه عبدا بلا هذا  
 الاثر ثم يقوم ومعه فقد لا لتفاوت بين القميتين هم  
 الحكومة **قوله** لا اقصا ص بقطع طرفها هكذا في الشيخ والفق  
 كما في جميع المتن لا اقصا ص في طرفي رجل وامرأة لان  
 الاطراف كالاموال وقاية للنفس وبينهما تفاوت وفيه  
 الطرف فيتعذر الاقصا ص لتعذر المساواة كما في اكثر  
 الكتب لكن في الواقعات لو قطعت امرأة يدرج كان  
 له القول لان الناقص يستوفي بالكاملا ذارضي صاحب  
 الحق **قوله** ولا يتصل مع الفاقلة **قوله** نقل الشمني رحمه  
 الله تعالى في شرحه على النقاية عن المتأخرين انها  
 تدخل معهم لو وجد قتيل في قبرتها وهو ضاير الطماوي  
 رحمه الله تعالى وهو الاصح **قوله** ثبت ذنبا بالبيئة ه  
**اقول** او بالافتدراك في الهداية وغيرها **قوله** يجعلها

بحضرة شاهدين قيل عليه في الفه ما ذكره في كتاب القضاء  
 ونص عبار تصيق بقوله امين القاضي اذا اضرب بيته ردة  
 شهيد على عين تقدر حضورها كما في دعوى القنية خلاف  
 ما اذا بعثته لتخليف المخررة فقلا حلفتها لم يقبل الاستشهاد  
 معها كما في الصفري انتهى **قوله** لا مخالفة لاختلاف موضوع  
 المسالتين كما هو ظاهر ذلك يطلب الفرق بينهما **قوله** ولا  
 تبد الشاشة بسلام وتقزية **قوله** بصيغة النفي  
 وهو ابلغ في النفي كما في قوله سبحانه وتعالى لا عيسى الا  
 المظهر ون الآية وهو نظير استعمال الخبير في الامر كما في  
 قوله سبحانه وتعالى والوالدات يرصدن اولادهن الآية  
 وقد يستعمل النفي في النفي كما في الحواشي السعدية في باب  
 ادراك القدرية **قوله** ولا تجاب يعني لو بدات بالسلام قبل  
 عليه في البنارية ما يدل على انه يجيبها بصوت غير  
 مسموع وعبارته امرأة عطست او سلمت سمعتها ورد  
 عليها لو كانت عجزا بصوت يسمع وان كانت شابة بصوت  
 لا يسمع انتهى وفي خزانة المفتين واذا عطست امرأة  
 فلا بأس بتشميتها الا ان تكون شابة انتهى وفيها  
 انها امرأة عطست فان كانت عجزا يدر الرجل عليها  
 وان كانت شابة يد عليها في نفسه انتهى **قوله** يستشكل  
 البناري رحمه الله تعالى نفسه قال قبل نقله للفروع  
 المذكور ما نصه وجواب السلام ان لم يسمعه المسلم  
 اليه لا يتوب عنه الفرض لان الدلالة يجب بلا سماع فلذلك  
 لا يحصل الا به انتهى وفي خزانة المفتين ان هذا رد  
 جواب السلام ولم يسمعه المسلم لا يسقط عنه الفرض  
 لان الجواب لا يجب عليه الا بالسماع فكذا لا يقع موقعه



الا بالسمع انتهى اللهم الا ان تستثنى الشابة من العموم وتقول  
 عبارة المصنف رحمه الله تعالى ايضا لتوافق عبارة البرازي رحمه  
 الله تعالى بان يقال ولا يجب جوابا مسوعا **انتهى قول** كانه  
 يزعم انه وقع في كلام البرازي رحمه الله تعالى وكلام حزانة  
 المفتين تفاق وليس كذلك فان كلامهما مفروق في السلاسل  
 المسنونة الذي يجب رده وسلاما للشابة غير مسنون بل  
 منعه لما فيه من القنينة فلا يجب رده فضلا عن ان يشترط  
 فيه الاسماع وان ابيح له ان يرد عليها بصوت لا يسمع لان السلاسل  
 تحته اهل الاسلام فينبغي له ان يرد عليها بصوت لا يسمع رعاية  
 لحق الاسلام والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** واختلفوا في  
 جواز كونها بنية قال بعض المحققين واما الاثنى فلا يقع  
 بنية قال نعيم خلاف الاشعرية قال الفرزي رحمه الله  
 تعالى في شرح منظومة القاضي خات رحمه الله تعالى وقاضي  
 العصاة سراج الدين علي رحمه الله تعالى المشهور بقبول  
 العيد وما نسب اليه الاشعري من جواز نبوة الاثنى فلم يجمع  
 عنه كيف وقد ذكر شرط الذكورة في الخلافة التي هي دون  
 النبوة **قوله** واشار في المسابير جواز كونها بنية المسابير كتاب  
 في العقائد للمحقق بن الهمام رحمه الله تعالى ساير به الرسالة  
 القدسية في العقائد لوجه الاسلام الفزلي رحمه الله تعالى  
 عليها شرح لتلميذه المحقق بن ابي شريف وشرح لتلميذه  
 ابن امير الحاج رضى الله تعالى وعبارته في الكتاب المذكور  
 فيها شرط النبوة الذكورة الي ان قال وطالف بعض اهل  
 الطواهد والحديث الشريف في الذكورة حتى حكموا بنبوة مريم  
 عليها الصلاة والسلام وفي كلامهم ما يشعربان الفرق  
 بين الرسالة والنبوة بالدعوة وعدمها وعلي هذا لا يبعد  
 اشتراط

اشتراط الذكورة لكون الرسالة مبنيا علي الاشهرار والاعلا  
 والتردد الي الجامع للدعوة ومبني حالهم علي السمت والقدار  
 واما علي ما ذكره المحققون رضى الله تعالى عنهم ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم استبان بعثته الله تعالى لتبليغ ما اوتي  
 اليه وكذا الرسول فلا فرق انتهى الملام منه ومنه يعلم انه لم  
 يصر صيا صياري جوار كونها بنية كيف وقد شرط في صدر عبارة  
 الذكورة في النبوة هذا وقد نقل القاضي رحمه الله تعالى في تفسير  
 الجامع علي انه سبحانه وتعالى لم يستثن امرأة لقوله سبحانه  
 وتعالى وما ارسلنا قبلك الا رجالا **قوله** ولا تدخل النساء في  
 القدامات السلطانية قال بعض الفضلاء الواقعة في بلادنا  
 اخذوا العوارض من النساء علي دورهن لان السلطان يحياها  
 علي الخانات وهو الدور والذي يظهر ان عدم دخولهن عند  
 اطلاق عدم طلب القدامة واما اذا عيّن الامام علي الدور  
 وجعل علي كدار فكل معين دخلت بالتعيين الصريح بسمية  
 الدار ولا بد من اخذ المسمى لا محالة ولولم يوصطط علي  
 الغير ولو لم يوصطط عفا القدم علي رباب الدور وعبارة هـ  
 الولي الحية السلطان اذا غر ما هذا قرية قالوا والقسمه  
 قال بعضهم ينظرون كانت القدامة لتخصيص الاملاك  
 قسمت علي قدر الاملاك لانها مونة الملك فصار تكونه  
 صف النهر وان كانت القدامة لتخصيص الايدان قسمت  
 علي عدد الدروس التي يتصرف بها لانها مونة الدارس ولا  
 شي علي النساء والصبيان لانهم لا يتصرفون بهم انتهى وقوله  
 لانه لا يتصرف وقوله فبيله لانها مونة الملك فصار تكونه  
 صف النهر يظهر كد صحة ما افنتت به في العوارض منها  
 علي قدر سبها مالاملاك ذكرها كانوا وان اثنى ثاملا

اشتراط



**احكام الذي قوله** حكمه حكم المسلمين يعني في غير

ما يوجب بقطعه فلا يردان ظاهره يفيد جواز استكتابهم  
واصلهم في المباشرات وهو غير جاز كما صرح به في الفتح  
وبقيهم من كلام المصنف ان المسلم اذا سب الذي يهزر  
وبه صدر في البحر والفتية لا يقال له يا كافر ويات  
القائل ان اذا ه ويهز منه ايضا انه عتق ما عتق منه  
المسلم مثل الزنا والفواحش والمزاحمير والفتن واللغو  
والمزح واللغو بالجامع كما عتق منه المسلم وبه صدر في  
الشرطان يتحقق في السراجية لا شيء لاهل الذمة في بيت المال  
ولو كان فقيرا وفي المصنرات ولا يكون من اخراج  
الصلوات من الكنائس والدورات بها في المصنرات ولا  
يصريون الناقوس خارج الكنيسة ولورفعوا اصولهم  
بقراءة الزبور والانجيل ان كان يقع من طاهر الشرك  
منهوا من تلك والام عتقوا من قرة ذلك في اسواق  
المسلمين قال بعض الفضلاء وجب الاظهار ان يطالع المسلم  
عليهم من غير تحس هذا رايه في كتب الشافعية  
اليه تعالى ولا تختلف معه في مثل ذلك **قوله** ولا يومر بالعبادة  
**اقول** لعدم الخطاب بالادبها **قوله** لا تصح منه **اقول**  
لتوقفها على النية وهو ليس من اهلها قال بعض الفضلاء  
قد صرحوا بان يصح عتقه انتهى **قوله** لا يلزم من صحة  
عتقه ان يكون عبادة وقد صرح المصنف رحمه الله تعالى  
في فن القواعد بان الفتق عند ليس بعبادة وصفا  
وان كان قربة لان العبادة ما يقتد به بشرط النية  
ومعرفة المعبود والقربة ما تقرب به بشروط معرفة  
المتقرب اليه وهي توجد دون العبادة في القرب اليه  
لاحتاج

لاحتاج الي نية كالعتق والوقف وقد ذكر الامام الدارقطني رحمه  
الله تعالى من الشافعية رحمه الله تعالى ان الاجتماع  
سقط على ان الفتق من القربات **قوله** ولا يصح شتمه  
**قوله** لشرط النية فيه **قوله** ولا يصح وصوه وعمله  
**قوله** لعدم شرطية النية فيها **قوله** ولا ياتر على ترك  
العبادات اي لا ياتر على تركها **قوله** ولا ياتر على ترك  
الكفر **قوله** ولا يصح من رسول المسمى الذي لا ياتر  
بخلاف غيره واحتج الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى  
عنه له بما رواه الامام احمد بن حنبل رضي الله تعالى  
عنه في مسنده عن جابر رضي الله تعالى عنه يرفعه  
لا يرد مسلم من اهلها بعد عام من ترك الا اهل الهمد  
وعدمهم ذكره القيني رحمه الله تعالى في شرح البخاري  
في باب الاعتقال **قوله** ولا يصح تذرهما كما في الفتح **اقول**  
لانما انما يكون بقرية هي عبادة وصفا **قوله** وهو ليس  
من اهلها لتوقفها على النية والنية شرطها الاسلام  
**قوله** ولا يجد يشرب الخمر يعني من غير سكر ما المسكر  
فيجد يجر ويشربها وفي المنية سكر الذم من الحرام  
صد في الاصح وقد سئل قاري الهداية رحمه الله تعالى عن  
الذم هل يجاملا لا اجاب اذا شرب الخمر وسكر منه المذهب  
انه لا يجد واقتل الحسن بن زياد رحمه الله تعالى بحده  
قال بعض مشايخنا او ما قاله الحسن بن زياد رحمه الله  
تعالى حسن لان السكر صدم في جميع الادبيات **قوله**  
وليس من متلفها له **اقول** سكت المصنف رحمه الله  
تعالى عن الحفرير وصحة حكم الحد انه يضمن متلفه كما في  
شرح القدوري رحمه الله تعالى لمختصر الكرخي رحمه الله



تعالى وفي الهداية في آخر كتاب الفصصوات اتلف السلم  
 حمد الذي اوخذ بزيه صنن وان اتلفها لمسلم لا يضمن  
 انتهى وفي اولها الحجة (مركب كتاب السيد الذي اذا اظفر  
 بيع الحذر والخنزير في دار الاسلام عينة وان اراقه رجل  
 او قتل خنزيره بضمه الا ان يكون اما ما يري ذلك ولا  
 بضمه لانه مختلف انتهى ولم يبين المصنف رحمه الله  
 تعالى ما يضمنه بالانكلاف وفيه تفصيل فان كان  
 المتلف مسلما وصيته عليه القيمة وان كان ذميا وجب  
 عليه مثلها كما شرع الهداية للانكلاف رحمه الله تعالى  
 (مركب كتاب الفصصوات **واعلم** انه ينبغي من كلام  
 المصنف رحمه الله تعالى ما لو اتلفها بعد ما اشتراها  
 منه لما في الثانية اشترى من ذي خرا او شربها بالبر  
 الفتن ولا يلزمه الصان انتهى **قوله** ولا يمنع من لبس  
 الحديد **قوله** صرح في الفتح بانهم ينعفون من الثياب  
 القاصرة حديد او غيره كالصوف المربع والجوخ الرفيع  
 والابرد الرفيع ولا يشك في وقوع خلاف ذلك في هذه  
 الديار **قوله** ولا يتفرص لهم لو تباكوا فاسدا كما لو طلق  
 الذي زوجته ثم تزوجها قبل ان تنزع باخر نقل المصنف  
 رحمه الله تعالى في البحر عن المحيط انه يفرق معلاله  
 وقال لا سيما في رحمه الله تعالى لا يفرق **قوله** او يكون  
 المتلف ما ما عطف على قوله اب يظهر بينهما **قوله** فيركب  
 بالاكف بضم الكهنة جمع اكاف بكسر ها والوكاف لغة  
 فيعومنه او كف الحمار وهو البرذعة قال العلامة عمر  
 اصرا المصنف رحمه الله تعالى في النهر مع مخالفتهم  
 لهيئة المسلمين صرح به في الذخيرة وظاهره ان  
 المخالفة

المخالفة لهيئتهم انما تكون اذا ركبو من جانب واحد قال وغالب  
 ظاهري سمعته من الشيخ الاثر رحمه الله تعالى كذلك انتهى **قوله**  
 هذا ينال على صغار الركوب مع المخالفة في الهيبة والمفهم عدم  
 جواره مطلقا كما سيصرح به المصنف رحمه الله تعالى قريبا  
 وفي شرح الكنز للمصنف رحمه الله تعالى ويركب سرجا كالأكف  
 والسرج الذي كالأكف هو ما يجعل على مقدمه شبه الرمانة  
**قوله** والحاصل ان يقام الحد وكله عليه الاحد الشرب قال  
 بعض الفضلاء يفيد انه يقام عليه حد القذف **قوله** لا يبيد  
 الذي يسلم الى اخره قال بعض الفضلاء وهذا يشبه  
 غاطسهم **قوله** الظاهر انه لا يثبت لان فيه احراما  
 لهم وتقطعا وخن مأمورون بها نكهم وفي شرح الجامع  
 الصغير عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه  
 عن السلام على الذي لما فيه من المقطم **قوله** ولا يناد  
 علي وعليكم لما في شرح الجامع الصغير للمحدث شي رحمه الله  
 تعالى وعن الحسن البصري رحمه الله تعالى لا يزيد على الرحمة  
 ومنهم من لم يري بالتسليم عليهم باسا والمختار هو  
 الاول وهذا اذ لم يكن للمسلم حاجة اليه وان كان لا يا  
 بالتسليم ولا باس هنا لا باساة لا لما تركه او لما انتهى  
**قوله** وتكره مسافحته يعني لما فيها من المقطم كما في  
 التمرات شي رحمه الله تعالى **قوله** ويصنف عليه في المرور  
 لعوله صلى الله عليه وسلم الحيوهم الى اصنف الطرق **قوله**  
 وان ركب الحمار لصنورة نزل في الجامع قال في الفتح واصحاب  
 المسافرون ان لا يركبوا اصلا الا ان خرجوا الى قرية او نحوها  
 او كان مريضا **وحاصل** انه لا يركب الا لصنورة ويركب ثم  
 ينزل في جامع المسلمين فامرهم والحق في التمرات نيتا بعد



بالخارج في جوارز كونهم **قوله** والمعمد الجواز في محله خاصة قال  
 بعض الفضلاء هذا اللفظ احدى لفظ واحد وانما هو الموجود في الكتب  
 ان الجواز مقيد بما ذكره الخليل في رده الله تعالى بقوله هذا  
 اذا ما موافقة لا يتعدى سبب سكناهم جماعات المسلمين  
 ولا يتعدى اما اذا تطلبت سبب سكناهم جماعات المسلمين او  
 تطلت فلا يكون من السكنى فيها ويسكنون في ناحية  
 خاصة ليست فيها للمسلمين جماعة فكان المصنف رحمه الله  
 تعالى فهم من الناحية المحلة وليس كذلك بل صرح الامام  
 الميرزا في رده الله تعالى في يخرج الجامع الصغير به ما  
 نقل عن الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه انه يومئذ  
 يبيع دورهم في مصر والمسلمين والخروج منها وبالسكنى  
 خارجها لئلا يكون منعتهم كنفة المسلمين فمنهم من ان  
 يكون لهم محلة خاصة بهم حيث قال بعد ما ذكرناه نقلا عن  
 الشيخ رحمه الله تعالى والكرار بالمنع المذكور عن الامام  
 ان يكون لهم في مصر محلة خاصة بهم يسكنونها ولهم فيها  
 منفعة علاصة كنفة المسلمين يسكنها هم بينهم وهم معروفون  
 فلا كذلك انتهى وفي الذخيرة واذا كان كاري اهل الذمة دورا  
 فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها جاز لا نعم فاسكنوا بين  
 المسلمين ولا وامع الا سلام ومحاسنه وشروط الخلو في  
 رده الله تعالى قلتهما اذا اكثر واجتنب قتل بسكناهم  
 بعض المسلمين او قتلوا انهم من السكنى فيما بين  
 المسلمين وهو المحفوظ عن ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 وفي المحيط يمكن ان يسكنوا في مصر والمسلمين ويشترط  
 في اسواقهم لان منفعة ذلك بقوله على المسلمين انتهى  
 وسئل قاضي القضاة رحمه الله تعالى عن الذي اذا بني

دارا عالية عن دور المسلمين وجعل لها طاقا وشيا يربك  
 تشرف على جيرانه هل يمكن من ذلك اجاب اهلا الذمة  
 والمعاملة كالمسلمين ملجأ للمسلم ان يفعله في ملكه  
 جاز وما لم يجز للمسلم لم يجز له وانما يمنع من ثقلية بناءه  
 انما يصلح من جاره من منع منعه هذا هو ظاهر المذهب  
 وذكر القاضى ابو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج  
 له ان يمنع اهلا الذمة ان يسكنوا بين المسلمين بل  
 يسكنوا مستقرين عن المسلمين وهو الذي اقم به  
 انتهى وفي النظر الوهابي ويطلق للذي مركب بقلة  
 وليس له رفع بنا ويقصد **قوله** وصر وصر في شرحه خبرا  
 صافا رجع اليه **قوله** واختلف المشايخ رضيهم الله تعالى  
 هل يلزم من غير هذا الخبر قال بعضهم بعلامة واحدة  
 اما على الدار كالقنطرة الطويلة المصرية السوداء  
 او على الوسط كالسبج او على الرجل كالنعل والكتب  
 على خلاف فقالنا وما عينا وقال بعضهم لا بد من  
 الثلاث ومنهم من قال في الضرابي يكفي بعلامة  
 واحدة وفي اليهودي بعلامة اثنين وفي المجوسي الى الثلاث  
 واليه مال محمد رحمه الله تعالى بين الفضل وفي الذخيرة  
 ربه كان يكفي بعضهم قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى  
 والا صحت ان يكون في الثلاث علامات وقال الحارث  
 ابو محمد رحمه الله تعالى ان صاحب الامام واعطاهم  
 الذمة بعلامة واحدة لا يزار عليها واما اذا فتح بلدة  
 عشوة وقصر كان للامام ان يلزمه العلامات وهو الصحيح  
 كما في البحر للمصنف رحمه الله تعالى **قوله** وتقام الحدود كلها  
 عليها الا حد شرب الخمر **قوله** ينبغي ان ينادوا بالاحد



الزنا بالرجم وله علم ان يذكره لعرب العهد **قوله** ويحرم تقطيعه  
قال في الذبيرة ولو ما لمسلم له ان كان تقطيعا له اولقائه  
كرهه وان كان لطمعه في الاسلام فلا يباس به وجزم  
الطرسوسي رحمه الله تعالى بحبانته ان قام بقطعه لانه  
وما هو عليه كفرا انتهى ولا يباس هنا في كلامه للاباحة  
لا لما تركه **اولي قوله** ويكره للمسلم ان يوجد نفسه من كفر  
لعصر العقب **اقول** عصر العقب ليس قيدا بل المباد  
ان يوجد نفسه لخدمته لما في شرح الجمع لا ابن المذكره  
الله تعالى لو استأجر الكافر مسلما للخدمة جاز اتفاقا  
ولكنه يكره لان فيه استهانة بصورة انتهى وفي الذبيرة  
اذا رضى يهودي الجاهل بياح للحاد من المسلم ان يخدم  
ان خدمته طمعا في فلو يسه فلا يباس به وان فقل ذلك  
تقريبا له من عنيدان يهودي من غير ما ذكرنا ما وقل  
تقريبا لقناه كره ذلك **قوله** ولا تكره عيادة جاره الذي  
**اقول** في الجامع الصغير عن الامام رحمه الله تعالى  
لا يباس بعيادة النصراني وفي السفنا في واما عيادة  
المجوسي منهم من قال لا يباس بها وقال بعضهم لا يجوز  
واختلفوا في عيادة الفاسق ايضا والاصح انه لا يباس  
بها وفي النوادر له جاز يهودي او نصراني ما تدينه  
بقوله اخلف الله تعالى عليك صنبا منهم انتهى  
وتعلم من عبارة الجامع الصغير ان تقبيح المصنف  
رحمه الله تعالى جارا لثقا في الاصل اذ في وفي شرح  
الجامع الصغير للميرزا شمس رحمه الله تعالى انه عليه  
الصلاة والسلام معاد يهوديا مريض بجوارحه فقال له  
قل لا اله الا الله محمد رسول الله فنظرا لثقا في الجاهلية  
فقال

نقال له ابو ابيه فقال لها ثمة مات فقال النبي عليه الصلاة  
والسلام الحمد لله الذي اتقذني سمة من النار واما عيادة  
المجوسي فيل لا يباس بها وقيل لا يجوز لانه اهدى عن الاسلام  
واختلف في عيادة الفاسق قيل لا يباس بها لانه مسلم  
والعيادة من حقوق المسلمين وفي النوادر له جاز يهودي  
او مجوسي في ات ابنه او قريب له ينبغي له ان يكره به  
ويقول له اخلف الله تعالى عليك صنبا منه واصح  
فكان معناه اصلح كما لله تعالى بالاسلام يهودي رزق  
الله تعالى ولدا مسلما وفي التفرقة عن بعض اصحابنا  
رحمهم الله تعالى لا يبدى بالاسلام على الفاسق المعلن  
**قوله** ولا تكره صنبا فته اي الذم **اقول** في فتاوى شيخ  
الاسلام ملاي الحسن السعدي رحمه الله تعالى صلى  
ان واحدا من المجوس كان كثير المال حسن العهد بقدر  
المسلمين بطمع جاريهم ويكسي عارهم وينفق على  
مساجدهم ويعطي ادهان سرورها ويقرب من حاج  
المسلمين فدعي الناس مرة الى دعوة اتخذها الحز  
ناصية ابنه فنتهها كثير من اهل الاسلام واهدي  
اليه بعضهم هدايا فاستدركه على مفتهم فكتب  
الي استاذ شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان ادرك  
اهل البلد فقد اريدوا باسرهم فذكر شيخ الاسلام  
رحمه الله تعالى ان اجابة اهل الذمة مطلقة في الشريعة  
ومجازاة المحسن باحسانه من باب الكرم والمروءة  
وصلح الدراس ليس من شعرا اهل الاسلام والحكم  
بردة اهل الاسلام بعد القدر غير ممكن كذا في الظهيرية  
في النوع السادس من الفصل السابع من كتاب السير



**قوله** الاسلام يجب ما قبله من صفوة الله سبحانه وتعالى  
**اقول** انما يتم هذا على القول بان الكافر مكلف بفروع الشريعة  
 فلا يجب عليه قضاء الصوم والصلاة والزكاة اذا اسلام  
 اما على القول بان غير مكلف بها وهو الصحيح فلا يلزم  
 الا ان يقال المبدأ يجب ما قبله من الاثم على ترك اعتقادها  
**قوله** دون حقوق الادميين كالقصاص وضمان الاموال  
 يعني فلا يجب بالاسلام وهذا في الذمي اذا اسلام  
 الحرجه اذا اسلام وقد كان اصاب من دمايين واموالنا  
 فلا يوضع ذلك في البحر **قوله** الا في مسائل استثنائية  
 قوله يجب ما قبله من صفوة الله سبحانه وتعالى  
 وكان حقه ان يذكر بعده ان المذكور مسائل استثنائية  
 وكان حقه ان يقول الا في مسائلتين وقد ذكر وان الجزية  
 تسقط بالاسلام فيما لو كان عليه جزية منكسرة  
 لم يدفعها حال كفره لانها عقوبة على الكفر وعقوبة  
 الكفر تسقط بالاسلام ولا فرق في المسقط بين ان  
 يكون بعد ثبوت الاسلام او في بعضها بقولنا هذا  
 الاستثناء انما يتناول على القول الضعيف وهو ان  
 الكفار مكلفون بفروع الشريعة اما على القول الصحيح  
 وهو انه ليسوا بمكلفين بفروع الشريعة فلا يلزم  
 رحمه الله تعالى وقد نقل المستثنى منه ونقص المستثنى  
 من كيت الشافعية رحمه الله تعالى القائلين بان  
 الكفار مكلفون بفروع الشريعة قال الزركشي رحمه  
 الله تعالى في جوابه الاسلام يجب ما قبله في حقوق  
 الله سبحانه وتعالى وهذا لا يجب على الكافر اذا اسلام  
 قضا الصلاة والصوم والزكاة وان مكلفناه بفروع  
 الشريعة

الشريعة حال كفره وكذلك صدق الله سبحانه وتعالى  
 عليه حد الذنات ثم اسلام ثم قال ويستثنى صور لو اسلام وعليه  
 ظهرا وبمعنى لا يسقط الثانية اذا جاء زال الكافر الميعات مريدا  
 للمسكت ثم اسلام واصر مدونه وجب عليه الدماء الثانية  
 لواجب (الكافر ثم اسلام لا يسقط حكم القتل باسلامه  
**قوله** لا توارث بين المسلم والكافر يعني الاصل الذي لم  
 يسبق له الاسلام وحسينه فلا حاجة الى قوله وحزم  
 المرتد فان يدت كسب اسلامه وورثته المسلمون  
 مع عدم الالتحاق يعني في الدين **قوله** ومنها لوزني ثم  
 اسلام الى اخره في البحر في كتاب الشهادات في باب  
 من لا تقبل شهادته مانعه قال قاري الهداية رحمه  
 الله تعالى اذا سرق الذمي اوزنا ثم اسلام وان ثبت ذلك  
 عليه باقراره او بشهادة المسلم لا يد راعنا الحد انتهى  
 ومنه يعرف ما في عبارة هنا من القصور حيث  
 اقتصر على البيعة في الشيو ثم قال في البحر وينبغي  
 ان يقال كذلك في حد القذف وفي التهمة من كتاب السيد  
 اذا وجب النقر عليه فاسلم لم يسقط عنه انتهي  
**قوله** طاهر اطلاقه ان الفرق بين ان يكون النقر  
 له الله سبحانه وتعالى وحقق العهد شرعا في البحر ولم  
 اركم الصبي اذا وجب عليه النقر بالادب فبلغ  
 ونقل محمد الدين الرازي رحمه الله تعالى يسقط له زوجه  
 بالبلوغ ومقتضى ما في التهمة لا يسقط الا ان  
 يوجد نقل صريح **قوله احكام الكان** الجن اجسام  
 نارية تقدر على التشكل في الصور المختلفة فان قلت  
 الجن نار والشهب حرقهم فكيف كثر النار بالناس



**قلت الجواب** ان اصل خلقهم من النار كالانسان اصل خلقته من الطين وليس طينا حقيقة ككونه صار طينا ولذلك الجن وقد اختلف في الشهاب هل ينفصل عنه حله ثم يعود الى النار ينفصل الشهابه ثولان نقلها بن حجر رحمه الله تعالى **قوله** في كتاب الكمال المرحبان كذا بخط المصنف رحمه الله تعالى والصواب اسقاط لفظة في والا كما مر جمع كم كجبل وجمال واكم جمع اكمة وهو ما يفرق بينه وبين واحد بالثاء والاكمة الجبل الصغير شبه كتابه لما اشتمل عليه من تفاسيس المسائل بجبال المرحبان الصغيرة واطلق اسم المشبه به علي المشبه علي طريق الاستدلال التصريحية **قوله** ولا خلاف في انهم مكلفون الى اخره **اقول** فيه نظرات مقتضاه ان تكليفهم ودخولهم مستغف عليه وليس كذلك قال الحافظ بن حجر رحمه الله تعالى وعلي القول بتكليفهم قيل لا ثواب لهم الا النجات من النار ثم يقال لهم كونوا تدابروا كما ليهام وهذا قول الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ويروي عن الليث بن ابي سليم رحمه الله تعالى وعن الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه روايات اعز بان اصحابي انهم من اهل الجنة ولا ثواب لهم خلا فانهم اذكروا ابو المعين النسفي رحمه الله تعالى **الثاني** التوقف قال الكندي رحمه الله تعالى وهو في اكثر الروايات فله ثلاثة اقوال ومذهب ابي يوسف ومحمد وبن ابي ليبي والاوزاعي رحمه الله تعالى انهم يشابون على الطاعة ويعاقبون على المعصية ويدخلون الجنة ذكره الصبي رحمه الله تعالى في سورة البخاري وعليه الاكثر وفي فتاوي ابي اسحاق الصفار رحمه الله تعالى ان كفار الجن مع كفار الانس يكونون في النار ابد اوما من الجن فقال الامام رحمه الله تعالى لا يكونون في الجنة ولا في النار ولكن

يسلمون الله سبحانه وتعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يكونون في الجنة انتهى **قوله** وانما اصلهم في ثواب الطائعين **ان قيل** الجزم برب صولهم الجنة اعظم ثوابا من **الجواب** بان المداد ثواب زائد علي دخول الجنة ويراد عليه ما ذكره بعضه من ان مومنين يكون في الجنة الجنة **والحاصل** ان ثوابهم ليس كثواب بني ادم قال في العواقب ثم في الجنة ينكس الامر فتدبرهم ولا يدرون او الخواص منهم كما يدبرهم الخواص منا في الدنيا قال الحافظ بن حجر رحمه الله تعالى ويكون في رتبة الجنة وهو منقول عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه وطائفة وقيل هم اصحاب الاعراف وصارت الاقوال ستة ويسد كذا المصنف رحمه الله تعالى بعضها ففي كلامه تدافع الائمة كذا قالوا منها انهم لا يدخلون الجنة ويقال لهم كونوا تدابروا وفي شرح يقول الهيد للشيخ محمد بن عبد الله الفري رحمه الله تعالى قال ابو عمر بن عبد البر رحمه الله تعالى الجن عند الحما عتكم مكلفون مخاطبون لقوله سبحانه وتعالى يا مشرك الجن والانس الاية وصلى بعضهم عن الحسوية انهم مضطرون الى افعالهم وانهم ليسوا بمكلفين **واعلم** ان مومنين في الجنة وكافرهم في النار والمخاطبون اصناف بي ادم والملائكة والجن والشياطين قال القشيري رحمه الله تعالى وعلي القليل من مومنين الجن في الجنة انهم لا يدرون الله سبحانه وتعالى كما ان الملائكة عليهم الصلاة والسلام لا يدرون الله سبحانه وتعالى سوى جبريل عليه الصلاة والسلام فانه يري الله سبحانه وتعالى مرة واحدة **واحدة** والشياطين خلقوا للشر لا واحد منهم قد اسلم لما لقى النبي صلى الله عليه وسلم وهو هامة بن هيم بن لافيس ابن ابليس اللعين فقله النبي صلى الله عليه وسلم سورة الواقعة



والمرسلات وعم واذا الشمس كورت وقل يا ايها الكافرون والافلاص وقل  
اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس فهو مخصوص من بينهم  
**قوله** لانه يستتر ذكر الصمد الراجع الى المغفرة مراعاة للخبر اولاً  
المغفرة مصدر مختوم بالثاء وهو مما يجوز تكبيره **قوله** قلنا ذكر  
ان المراد بالي اضره يتأمل فيه وفي مرجع الصمد في قوله لا اله الا الله  
فيه **قوله** لا يجوز المناكحة بين بني ادم والجن قيل وهل يجوز المناكحة  
بشهادة الجن **قوله** ولا يتصور ذلك بعد نبينا محمد صلى الله عليه وآله  
قيل عدم التصور ممنوع فقد يتصور ذلك عقلاً لا بعد تزواج بني  
عليه الصلاة والسلام **قوله** وقد استدل بعضهم على تحريم  
الجنات بقوله سبحانه وتعالى والله جعل لكم من القسطن  
ازواجاً الاية قال بعض الفضلاء يتمم المصنف رحمه الله  
تعالى ذلك ولي فيه نظراً الى ما استدل به بمفهوم الصفة  
وهو ليس بحجة عندنا فيحتاج القائل بعد صحة تكلم الانبي  
الجنات الى دليل واضح يصلح حجة لما ادعاه وقد ظهر في عدم  
صحة تكلم الانبي الجنات طريق وهو ان نقول الاصل في  
الفروج الحرمة الآن الشارع اذن في تكلم الاناث من بني ادم  
بقوله سبحانه وتعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث  
ورباع الاية والنساء اسم للاناث من بني ادم كما في كلام المجاز  
فبقي الاناث من غير بني ادم على الاصل الحرمة انتهى  
**قوله** المستدل بالاية الشريفة شافعي لا حنفي وحينئذ لا يتم  
الا عندنا من **قوله** وهو ان كان مرسل الى اضره **قوله** يجوز ان يكون  
الجملة الشرطية ضميراً للمبتدأ والها وزايدة بينهما لتاكيد  
الوصف ويجوز ان يكون الخبر قوله فقد تحل والفاظ لاية في  
الخبر على ما يراه الافشين رحمه الله تعالى والشرط على هذا  
لا يحتاج الى الجنازة وفيما ذكره المصنف رحمه الله تعالى نظر  
فان المرسل حجة عندنا لكنه في السندين لهيعة وهو ضعيف

فكان

فكان ينبغي ان يعلم بالارسال **قوله** فليمنع من تكلم الجنى الانسية  
اولي **اقول** هذا صريح في جعل المصدر في قول الزهري رحمه  
الله تعالى لانه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
تكلم الجن مضافاً الى مفعوله والفاعل محذوف والتقدير  
نهى عن تكلم الانبي الجنى مع احتمال ان يكون مضافاً الى  
فعله والمفعول محذوف وكان مراده ان المنع عن تكلم  
الانبي الجنية ثبت بعبارة النص والمنع عن تكلم الجنى  
الانسية ثبت بدلالة النص ولا يتم هذا مع احتمال النص لهما  
كيف وامانة المصدر الى جعله صفة واما قوله الى  
مفعوله مجاز كما ذكره الشهاب الشامي رحمه الله تعالى على  
ان في دعوى الاولوية نظرياً لها سواء في المنع عن علمه عدم  
الجنسية وعبارة السراجية صريحة بالدلالة على المساءات  
لا على الاولوية كما ادعاه فتأمل **قوله** لكن روي ابو عثمان  
رحمه الله عن علي بن ابي حمزة استدل على المنع من تكلم الجنى به  
الانسية **قوله** ولكن اكره اذا وجد امرأة الى اضره **اقول**  
في العبارة حذف والتقدير اكره ذلك لانه اذا وجد امرأة الى اضره  
فانها لتقليل لا للتعليل قال العلامة القرافي رحمه الله  
تعالى في كتاب الفروق وصاربه امدان المناسبة وعدم انتفا  
المشروط عند عدم انتفايه فيعلم انه ليس بشرط مثله **قوله**  
سبحانه وتعالى واستكروا الله ان كنتم اياه تفيدون الاية  
والشكر واجب مع العبادة وعدمها ومعنى الخلام انكم  
موصوفون بصفة خشع على الشكر وتبعث عليه وهو العبادة  
والذلك فافعلوا ذلك فانه مستلزم لوجود سببه عندكم  
فليحفظ انتهى فانه قل ما يباع لكثرة الانتفاع **قوله** يا بني  
في النور **اقول** يفهم منه انها لو قالت يا بني في النقطة انها



يجب عليها الفسلب لا يلازم وان لم تنزل لانظلا يات بها في البيضة  
 الا في صورة ادمي فليجرح **قوله** ومنها انفق الجاهل علة بالجن قتل وهل  
 يصح قتل الجن بالاسي انتهى **قوله** هذا يعني ما افاده في  
 المصنف رحمه الله تعالى بقوله ومنها صحة الصلاة خلف  
 الجن **قوله** ومنها لا يجوز قتل الجن الاضرة قال بعض الفضلاء  
 قضيت هذه ان تقتل لقاتل اذا كان الجن مسلما او ذميا **قوله**  
 عندي توقف في كون الجن يكون ذميا **قوله** ومنها قبول رواية  
 الجن يعني لجني مسألة لاسيا في قريبا من منع رواية الاسي  
 عن الجن **قوله** وقد ذكر الامام الكلدري رحمه الله تعالى في اضره  
**قوله** ذكر فيها ان مذهب بني ليلى والامام مالك والامام  
 الشافعي رضي الله تعالى عنهما ان الجن المطيع يتال الجنة وذكر  
 فيها ان بعض المعتزلة زعم ان الجن لا ياكلوا ولا يشربوا ولا يتوالدوا  
 وهذا باطل بالكتاب العزيز والسنة وقدر في الخبر المرفوع  
 ان الرجل اذا جامع امراته ولم يسم انطوي الجن على احليله وفي  
 معه وجا في القصص ان يلقين من بنات الجن وان اباهما  
 الصريح بن الهداه تدور برحانة بنت السكين وكانت بنت  
 الجن وفيها ان المعتزلة والفلاسفة انكروا وجود الفول والهل  
 الحق قالوا بوجوده والله ما ردا الجن عند ابن ادم وقوله عليه  
 الصلاة والسلام كما في صحيح مسلم لا غول في لاهل للفول في  
 الاصل لا ولا اغوا وانما هو من خلق الله سبحانه وتعالى لا  
 عليه الصلاة والسلام ما بعث لبيان الحقايق وفيها بل  
 لبيان الاحكام **قوله** فتا ولوه الى اخره قال بعض الفضلاء **وجاب**  
 الفضلاء ان المراد بقوله منكم اي من مجموعكم على مد قوله سبحانه وتعالى  
 يخرج منها الدول والمرجات الآية وانما يخرج منها احدهما انتهى **قوله**  
 عليانه كان من بني كذا كذا المصنف رحمه الله تعالى والصواب

الي

اليان كان منهم بني **قوله** قال وليس الجن الاضرة كذا كذا المصنف  
 رحمه الله تعالى والصواب قالوا لا اعي الضحى آل وابن حزم رحمه الله  
 تعالى **قوله** قال البيهقي رحمه الله تعالى في تفسير سورة الاحقاف  
 وفيه دليل على اضره **قوله** ليس من كلام المصنف رحمه الله تعالى  
 ما يرجع اليه صير فيه وعبارة البيهقي رحمه الله تعالى عند قوله  
 تعالى وانصرفنا اليك بقدر من الجن يسمون القدر لا يتفاضلوا  
 في عدد البقر فقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما كانوا سبعة  
 من جن نصيبين فجعلهم رسلا الي قومهم ثم قال عند قوله تعالى  
 يا قومنا احبوا دا عي الله وامنوا به يغفر لكم من ذنوبكم ويجزىكم  
 من عذاب اليم الآية ودا عي الله تعالى يعني محمدا صلى الله عليه  
 وسلم قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فاستجاب له من قومه  
 نحو من سبعين رجلا من الجن فرجعوا الي رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فوافوه بالبطا فقدر عليهم القدران العزيز وامرهم  
 ونفاهم وفيه ان امره ونهيه لهم دليل على انه صلى الله عليه  
 وسلم كان مبعوثا الي الانس والجن جميعا انتهى ومنه يعلم  
 مرجع الضمير كما بيناه **قوله** كان مبعوثا الي الانس والجن  
 جميعا قال بعض الفضلاء لم يتقدم لبعثته الي الملائكة صلوات  
 الله تعالى وسلامه عليهم وهو محمدا ممل **قوله** ذكر ابن  
 حجر الهيتمي رحمه الله تعالى في شرح الاربعين انه مبعوث  
 الي الملائكة عليهم الصلاة والسلام ايضا **قوله** لا ثواب لهم الا  
 الخوات من النار **قوله** استثنى النجاة من النار يعني ان  
 لهم ثوابا وصنيلا يعم قوله واليه ذهب الامام ابو حنيفة  
 رضي الله تعالى عنه ما تقدم من الامام ابو حنيفة رضي الله  
 تعالى عنه توقف في ثوابهم **قوله** صرح ابن عبد السلام رحمه الله  
 تعالى بان الملائكة عليهم الصلاة والسلام في الجنة لا يرون الله  
 تعالى في الجنة في فتاوي ابي اسحاق ابراهيم بن الصغار رحمه الله



تعالى ما نصه (عنه) والدي الشهيدان الملائكة عليهما الصلاة والسلام  
لا يرون سوى جبريل عليه الصلاة والسلام فانه يرى مرة  
واحدة ولا يرى بعدها انتهى قال العلامة قاسم بن قطلوبغا  
رحمه الله تعالى ومن خطه نقلت الرواية عجايزة عقلا فانت  
وقوعها لا يكون الا بالسمع وكذا ما قاله في امر جبريل عليه  
الصلاة والسلام والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى وفي نسخة  
الجليل للجلال السيوطي رحمه الله تعالى الاقوي على انه  
يروونه فقد نص علي ذلك ما مر السنة والجماعة ابو الحسن  
الاشعري رحمه الله تعالى في كتاب الاية في اصول  
الديانة وتأليفه علي ذلك البيهقي رحمه الله تعالى انتهى  
وهل مومنا البشيرة من الامم السابقين وروى عنه سبحانه  
وتعالى قال بن ابي ليلى رحمه الله تعالى فيه احتمالان  
والاظهر مساواتهم نقله الجلال السيوطي رحمه الله تعالى  
**قوله** ان الحسن لا يرويه كذا بخط المصنف رحمه الله تعالى والصواب  
لا يروونه باثبات النون **قوله** لا يرويه لا يروونه في قوله  
الي اخره قيل عليه فيه ان حمل ال في الاصل على الاستفراق  
كما هو ظاهر يدل عليه اذ المتبادر الاستفراق الحقيقي الشامل  
لا يصح ان يكون من غيرهم هو مبني الاستدلال على الية  
الشريفة من حمل الادراك على الاحاطة التي فيها الاستلزام  
تقايصا لروية لا يروى علي عدم مذهبهم اذ نفى الاض  
لا يستلزم نفى الاض وقيل عليه ايضا ان التقليل المذكور  
لا يناسب النظر لان الظاهر التقليل هو ما مر واستثنى موسى  
الشريف في عمومه في غيرهم وهم الملائكة والجن وما نقله  
عن القاضي البيضاوي رحمه الله تعالى في تاويل مخالف للظاهر  
لكنه موافق لمذهب اهل السنة **قوله** فانه في قوة قولنا كل  
بصير يدركه يدركان القضية التي ورد عليها النفي هو ما ذكره

فبصير

فبصير الحاصل بعد حصول النفي ليس كل بصير يدركه وهو من  
سلب الوجود لا من عموم السلب **قوله** مع ان المتفني لا يوجب  
الاعتناء به يعني حصول النفي عدم الوقوع لا عدم الجواز فكل من  
شي غير واقع يجوز وقوعه والله اعلم **احكام المجازم قوله**  
**قوله** ولو يوطي صدام واصد يقول له اصصا هرة فحقه ان يذكر  
بعده **قوله** وكذا بالصحرة الشابة **اقول** صواب العبارة  
ان يقال وكذا بالشابة المحرمة بالصحرة في المصدر اذ يقال  
صحرة **قوله** وحرمته الكاح علي الشابة لا مشاركة للمحرمة فيها  
اي لا مشاركة للمحرمة فيها من اصداء لا يشاركه احد فيها  
بل هي خاصة به ولا يخفى ما في عبارة المصنف رحمه الله تعالى  
من الحذارة والركلة **قوله** ان الملا عنه بفتح الفيه كما ضبطها  
المصنف رحمه الله تعالى بقله اي المداة التي لا عنها زوجها  
**قوله** اوضح عنه اهلية الشهادة يعني بان حد في قذف  
**قوله** والمطلقة ثلاثا بدخول الشاخي مع الوطى لان الدخول  
هنا لا يقوم مقام الوطى بالاجماع **قوله** لو كذا لا مشاركة للمحرمة  
في جواز النظر اي لا مشاركة للمحرمة في جواز النظر اي عند  
الوجه والكفيت من **قوله** واما عبدها فكالاجني على المعتد  
في نسبة المفتي السيد ليضل علي مولاته بفراذنها بالاج  
وهو في النظر اليها كالاجني ينظر الي وجهها وكفيتها  
ولا ينظر الي مواضع زينتها الباطنة وقال الامام مالك  
رضي الله تعالى عنه وهو احد قولي الامام الشافعي رضي  
الله تعالى عنه حله من عيبه ما حله للمحرمة واجمعوا  
انه لا يسافر بها **قوله** وبطلان المحرم قرينته **اقول** في شر  
النقابة للعلامة محمد القهستاني رحمه الله تعالى لومات  
امرأة في السفر معها ذورحم محرمة منها وان لم يوجد بنفسه







شي كما في الزيلعي رحمه الله تعالى **قوله** وظاهر كلام الزيلعي رحمه الله  
تعالى يفيد أنه لا أثر لغيره في سياق المتن فيمضي  
القصاص والدية والكفارة والائمه وعلي هذا فلا يصح قول  
المصنف رحمه الله تعالى لا يجوز الا ان يخص قول الزيلعي رحمه  
الله تعالى بالقصاص والدية والكفارة فتأمل **قوله** ومنها  
لا يجوز مساقرة الفرع الاباذنه يشمل بالطلاق الفرع البالغ  
سواء استغنى الاصل عنه خرمته أولا وأطلق المساقرة فشر  
السفر للتجارة والجهاد والاهل وغير ذلك وفي الهادية وان سافر  
في العلم يفيد انهما ان لم يحاطا بخدمته فلا بأس به قبل هذا  
كان ملحقا اما اذا كان امرا صبيح الوجه فلهما منعه من الخروج  
الحرمين يتوهم فيه الفتنة والفسق وان كانت طائفة  
امدها الى الخدمة والنفقة لم يقدرا على ان يخلف بقتهما  
واجر خدمتهما وقد روي عن كل ذلك كانت الطريقة مخوف غالبا  
لا يخرج الاباذنها فان كان القالب هو السلامة له الخروج  
الى ذلك بغير رضاها ان خلف نفقتها واجر خدمتها ولا  
يخرج الى الجهاد يفيد انهما لم يكن النفي عام وان اجماع  
الشيخين كان دخل عليهما مشقة كبر وجهه الى ذلك وان كان  
دون الاضرار لا ينبغي له الخروج لان اطاعتها فرض عين  
ما لم تكن معصية تنهي وفي الزيلعي رحمه الله تعالى وفي  
غيره التقيد العام للخروج الاباذنها وكذلك سفره فيه خطر  
لان الاشتغال عليه بغيرها وان لم يكن فيه خطر فلا بأس  
بان يخرج يفيد انهما اذا لم يضرهما والايجاد والجدات مشاهدا  
عند عدمهما وهكذا كله يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله  
تعالى **قوله** ومنها لا يجوز المساقرة الاباذنها كما في اخره قد تقدمت  
المسألة

المسألة قريبا غير معيظه بخوف الطريق ومجمله من غير تفصيل  
فلهذا فائدة عارضة التنبيه على حمل المطلق على المقيد وبيان  
التفصيل **قوله** ومنها اذا رعاها امدا يويه وهو في الصلاة ايضا  
**قوله** اطلاقه بيننا ولا النوافل الا ان يقال انها صار  
واجبة بالشرع **قوله** الا ان يكون عالما بكونه فيها **قوله**  
وبوجه ان رعاها مع العلم بانه في الصلاة نفيت فلا تقتضي  
الاجابة بخلاف الدعا مع عدم العلم بانه في الصلاة فان عدم  
اجابته حينئذ يلوغ عقوق يستدعي سخط الاصل الذي فيه سخط  
الله سبحانه وفي **قوله** ومنها جواز تأديب الاصل فرعه قال  
بعض الفضلاء يشمل باطلاقه الفرع البالغ وهو محل نظر انقطاع  
الولاية بالبلوغ انتهى **قوله** ذكر شيخ مشايخ الصلوات نور  
الدين علي طه قدسي رحمه الله تعالى في شرحه المسمى بالرد على  
نظم الكثر في باب الحصانة نقل عن الاسيحي رحمه الله  
تعالى انه لا باس ان يودب ولده البالغ اذا وقع منه شيء انتهى فليحفظ  
**قوله** والظاهر عدم الاحتصاص بالاب **قوله** في جامع احكام  
الصفاء للامام محمد الملة والدين محمد الاستروشي رحمه الله  
تعالى بعد كلامه فاما الوالدة اذا ضربته ولدها الصغير للتأديب  
لا شك انها ضمن عند الامام رحمه الله تعالى وقد اختلف المشايخ  
رحمهم الله تعالى على قولها قال بعضهم تضمن وقال بعضهم  
لا تضمن انتهى **قوله** ومنها لا يجسبون بدني الفرع **قوله**  
محلها ما لم يتمرد على الحاكم فانه اذا تمرد جيب قال في الجوهرة  
رعاية على ابيه مهادلا ما ودينه اخر فاقروا فاما البينة  
عليه فانه لا يجسب ما لم يتمرد على الحاكم فاذا تمرد عليه جيب  
**قوله** ومنها ضار بالبلوغ في تزويج الاب والجد فقط **قوله**  
ظاهرة ان التكلم يصح ويلزم ولا ضار لها سواء كانت بغير قاض



اولا وسواك من كفوا ولا ظهر سوا اختيارها الا وفقيه في الفتح بما اذا لم  
يظهر سوا اختيارها في ذلك فان ظهر كان العقد باطلا على قول الامام  
رحمه الله تعالى علي الصحيح وعليه جري في متن المتن فيقال  
وللوجه انكاح الصغير والصغيرة ولو شيئا ولو لم يولد بين فاش  
او غير كفوان كان الولي ابا او صدام يعرف منهما سوا الاختيار  
وان عرف لا **قوله** واختص الاصول المذكور بوجوب الاعفاف  
**اقول** الاعفاف مصدر الفعل المبني للمفعول والمعني  
واختص الاصول المذكور بوجوب ان يعفوا اي بان يعفهم  
فروعهما اذا اصابا الى النكاح وكانوا مفسرين **قوله** ولو ضرب  
ياذن الامام عنهما الدية **اقول** هذا لما يتم على قول الامام  
رحمه الله تعالى من ضمان الامر لو ضربته للثايب وكذا على  
اصدي الروايتين عنهما من ضمانها اما على الرواية الثانية  
عنهما القابلة بعدما الضمان فلا يتم **قوله** الا في اثني عشر مسألة  
الحاضره **اقول** الذي ذكره في فن الفوائد احدى عشر مسألة  
**قوله** والولا اي وتورث الولا **قوله** وعد مصحح الوصية اي  
احضره في بعض الفضل لعل المراد عدم نفوذها والافهي  
موقوفه على اجازة المزارع بدليله مسألة الاقدار فايه  
موقوف ايضا على تصديق المزارع انتهى وفيه تأمل **قوله**  
وتحمل الدية **اقول** فيمن تحمل الدية لا يختص بالشب حتى  
يترتب عليه ديون غيره **قوله** وولاية التزويج **اقول** فيه  
ان القاصي يملك النكاح في بعض المسائل وليس قريبا ولنا  
كان قولهم كل من يدرى بالنكاح قضية مطردة غير منكرة  
والقضايا الشرعية يشترط فيها الاطلاء دون الانكاس  
**قوله** وولاية عند الميت فليس لعقيد القريب ان يتقدم لفسله  
عند وجوده من غير اذن **قوله** وولاية المال اي التصرف فيه

اقول

**اقول** قد تقدم ان ذلك خاص بالاب والمجدلاب **قوله** وطلب  
الجد **اقول** وكذا اطلبه القصاص **قوله** وسقوط القصاص  
اي وصحة اسقاط القصاص بالمعفو والصالح والله اعلم  
**قوله** **احكام غيبوبة الحشفة** في القاموس  
غاب الشيء في الشيء يغيب غيبا بالكسر وغيبوبة وغيبا  
وغيبية بكسرهما انتهى وعلم من غاب ان غيبوبة في مصدر  
غاب الشيء في الشيء وانما يقال في مصدر غاب بمعنى يهركا يعلم  
منه انما وعلى هذا كان الصواب ان يقول غيبوبة الحشفة  
**قوله** وتحرر من الصلاة الصواب ان يقول وعلم من غاب الصلاة اذ  
لا يلزم منه التحرر من الصلاة لكن لا يتم ذلك بالنية اليان  
المطوفات **قوله** والسجود اي سجود التلاوة والافسحود  
الصلاة فلا ضل فيها **قوله** وجوب اي او نذبا في اول الحيف  
بنيار الي اضده لغو فشر مرتب **قوله** وفي الاعفا وعطف  
على الضمير القايدي على اصوم وكذا على الجائز **قوله** مطلقا يعني  
يكلا كانت او شيئا **قوله** وقبله اذا كانت يكلا لان وطى البكر  
نفسه لها **قوله** ونقصها الوطى يعني اذا كانت شيئا ونقصها  
الوطى بان اقضاها **قوله** وطلها للزوج الاول وليس لها  
الذي طلها ثلاثا كذا في النسخ وخطا لمصنف رحمه الله  
تعالى ايضا وهو خطا والصواب ونذرها الذي طلها  
ثنتين قبل ملكها اي يترتب على غيبوبة الحشفة بعد  
النكاح صحيح حلها للزوج الذي صار سيدا لها بعد طلقها  
طلقتين قال المصنف رحمه الله تعالى في شرح الكفر في باب  
الرجعة لو اشترىها الزوج بعد الثنتين لا تحلل له بوطيه حتى  
تزوج بغيره **قوله** وتحرر اصول الموطوءة الحاضره اطلاق الموطوءة  
فشل الموطوءة بالزنا وهو كذلك واطلاق الموطوءة فشل كل وطى



وليس كذلك فقد صرحوا بأنه لو وطئ امرأة رتقا بالذنا فافضاها  
 بذلك لا يثبت بذلك الوطئ صرمة المصاهرة لعدم ثبوت كونه في  
 الفرج الا اذا صلبت او علم كونه فيه كما في الفرج واطلق في الموطوعة  
 وهو معتد بالمشتهات فلو جامع صغيرا لا يثبت لانتشبه بالثبوت  
 الحرمة وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى ثبوتها قياسا على  
 العور والنسوة ولهما ان الفلانة وطئ هو سب للولد وهو منتف  
 في غير المشتهات بخلاف الكبير لجواز وقوعه كما وقع لزكريا  
 وابراهيم الخليل عليهما الصلاة والسلام قال في الفرج وله ان  
 يقول بالامكان العقلي **قوله** وابطال خيار البلوغ اذا كانت بكرا  
**قوله** ظاهرة انها لو كانت شيئا لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك  
 قال في جامع الفصولين في فضل الخيارات وخيار الطلوع هو  
 للثبوت والفلان معتد الي ما قرأ المجلس والعهود وقت له **قوله**  
 ووجوب مهر المثل للمفوضة اي وتترتب على عيبوبة  
 الحشفة وجوب مهر المثل لها اما قبله فلها المتعة وجوبا  
**قوله** وجوب كفارة اليمين الى اخره يعني فيما لو صلف بالله  
 تعالى لا يطأها **قوله** ومنع تزويجها الى اخره اي وتترتب على  
 عيبوبة الحشفة في امته منع تزويجها قبل الاستبراء **قوله**  
 او لواطه يزوجه عطف على قوله ووقوع الفسق المعلق  
 به يتذكر سيد الصمد كما في خط المصنف رحمه الله تعالى وهو  
 راجع الى الوطئ المستفاد في الذهب **قوله** لا يثبت به حرمة المصاهرة  
**قوله** كذا شمس الائمة والاسلام رحمه الله تعالى انه يفتي  
 بالحرمة امتياطا اذنا بقوله بعض المشايخ انتهى وهو  
 لطيف حسن اذ لا يكون الوطئ في الدبر اي حال امن نفسه  
 وهو يثبت به الحرمة فلان ثبت فيه وطئ اذ فيه  
 وزيادة **قوله** ولا يجب الحر عند الامام رحمه الله تعالى الا اذا

تكرر

فتقلا **قوله** اطلق في التكرير ولم يبينه وقد بينه الامام  
 السكاكي رحمه الله تعالى في العمود حية قال ويلوطا طه  
 بغير اولى مرة وفي الثانية يقتل انتهى يعني سياسة قال  
 الذي رحمه الله تعالى لولا ان الامام مصلحة في قتل  
 من اعيناره جاز له قتله قال المصنف رحمه الله تعالى في  
 البحر **قوله** انه يذكر في حكم السياسة ان الامام  
 يفعلها ولم يقولوا القاضي يفعلها فظاهره ان القاضي  
 ليس له الحكم بالسياسة ولا الهل بها **قوله** عند عدم مانع  
 تجزئ به الامم المجوسية **قوله** وهي في بعض من قوله كذا  
**قوله** نقلها المصنف رحمه الله تعالى في كتاب النكاح  
 من الفن الثاني عن الولي الحية **قوله** طائنا الخلفاء يعفون  
 انه اذا لم يكن الحلال يكون الحكم كذلك **قوله** لسارسة الموقوف  
 عليه اذا وطئ الموقوفة قال بعض الفضلاء ان وقف  
 الحيوان باطل عندنا اللهم الا ان يحكم به من يركي صحة  
 انتهى **قوله** وقف الحيوان انما يكون باطلا اذا كان  
 بطريق الاصاله اما اذا كان بطريق قصيحي قال المصنف  
 رحمه الله تعالى في شرح الكنز عند قوله وضع وقف العقار  
 ببقرة واكر به وقد افاد المصنف رحمه الله تعالى ان العبد  
 يصح وقفه فيما لمصنعة ولم يذكر احكاما مبهمة في البقائم  
 التزويج والجنابة وغيرها وقلمهم حكم الارقامت على  
 الهوم فليس له ان يزوجه بنة بلا اذن وفي البرازية  
 ولو تزوج الخاتم جارية الوقف جاز وعنده لا يجوز ولو كان  
 من امة الوقف لانه يلزم المهر والتفقة وظاهره ان  
 المتولي عليه لا يملك الا اذن القاضي ولا فرق بين  
 القاضي والسلطان كما في الخلاصة وفي الاسماء وان جني



احدهم فعلى المتولي ما هو الاصلح من الدفع او القذا ولو  
 قداه بالكثر من ارش الجناية كان منطوقا في الزايد فيضمنه  
 من ماله وان قداه اهدا لوقفه كان منطوقا عين ويبقى  
 القيد على ما كان عليه من العمل في الصدقة انتهى وفي  
 الخلاصة يجوز وقف العلمات والجواري على مصالح الربا  
 انتهى وبه يظهر سقوط ما قاله هذا البعض فضلا عن  
 الحاجة الى ما تكلفه **قوله** الثانية الحرمة اي الحرمة التي  
 تثبت بالمصاهرة ولا تثبت بالنكاح الفاسد وتثبت  
 بالنكاح الصحيح **قوله** الثالثة عدم الحول الاول اي لا يثبت  
 الحول للزوج الاول اذا بان زوجته ببينونة كبرى بالنكاح  
 الفاسد ويثبت بالنكاح الصحيح بشرط الوطى لا يثبت  
 به التحليل اي للزوج الاول بل لا بد من الوطى بنكاح صحيح  
**قوله** الوطى حرية فلا مهر قيل لم يتبين وجه الوطى هل  
 هو شبهة او عقد با على انفاذ فيه وهذا الوطى في دار الحرب  
 او دار الاسلام يريد هوها بامان او وطئها وهي من الغنمة  
 قبل القسمة انتهى **قوله** الظاهر ان المراد الوطى في دار الحرب  
 لقوله الوطى في دار الاسلام يغير ملكية لا يخلو اعت عقد  
 او عقد **قوله** وسميه اي الوطى كما يستفاد من ضبط المصنف  
 الله تعالى له بالقلم في الشبهة التي تحط **قوله** والاحكام مطلقة اي  
 سواها ولا قولها قال في الغنية لانها تنكح سقوط  
 المهر **قوله** ووجب العدة **قوله** الصواب في وجوب العدة كما  
 يدل عليه قوله وله في المهر **قوله** هذا الي تصديقه يعني فيكون  
 القول قوله في انه طلقها قبل الاصول **قوله** القول لها الحكم الا انه  
**قوله** صف العبارة ان يقول في صلحها لا في كمال المهر **قوله** لو  
 علمه بعد وطئها **قوله** خيرا من مسألة اخرى مذكورة في  
 الحاقطية

الحاقطية وهي لو ادعي بعد الخلوة بها وطئها فالقول له صبي كان  
 له مرا جعتها ووضعبان بها قال بعد الخلوة وطئتك وانكدرت فله  
 الرجعة انتهى وهو صريح فيما قلناه اذ لو لانت القول قوله لما  
 ثبت له الرجعة **احكام المفقود قوله** والشريك قيل  
 المراد منه ما اشترى شيئا مثلا وقال لا ضرا شركتك فيه فانه  
 ما نذا وقال ما اشتريت اليوم فهو بيني وبينك وهذا بخلاف  
 الشركة في عقد التجارة **قوله** وجود مانع اي وبعد وجود مانع  
 من النكاح الخالي عن الخيارين **ان قيل** النكاح ليس  
 لازما من جهة الذوق لقدرته على الطلاق **قلت** هو لازم  
 كالبيع وقدرته على الطلاق لا توصيه كونه جانيا لما هو يقصر  
 في العقود عليه ويلزم منه الجواز ان المشتري يملك التمسك  
 بالبيع وهو اصل الوجه عند الشافعية رحمه الله تعالى  
 وتدل جاز على لازم من جهة الزوج **قوله** والصدوق **اقول**  
 فيه انه ليس من العقود بل من احكام عقد النكاح **قوله**  
 وجاز من الجانبيين **اقول** الجواز يطلق في السنة على  
 الشريعة على امور ارفع الخرج اعم من ان يكون واجبا  
 او مندوبا او مكروها الثاني على مستوي الطرفين وهو  
 التحديد بين الفعل والترك الثالث على ما ليس بل لازم وهو  
 اصطلاح الفقهاء في العقود فيقولون الوكالة والشركة عقدان  
 جائزان ويعنون به ما للعاقدة فنه **قوله** فلا يملك غير نفسه  
 على ما صح بعضهم كما في قفاوي الشمس الخافوي رحمه الله  
 تعالى ولم يملك نفسه **اقول** ينبغي ان يعيد بعلم من قلده  
 الرجعة من قلده كما لو قالوا في وصي القاضي له عزل نفسه  
 كضرة وكما قالوا في عزل الوكيل نفسه بغير اذاعه الموكل  
 هكة اقله تنقح الامر راي في جامع الفصولين من الاول



القاضي قال عزلت نفسي او اضربت نفسي عن القضاء وكتب به  
 الى السلطان ينفك اقل علم لا قبله كوكيل وقيل لا ينفك القاضي  
 ينفك نفسه لانه نائبه عن العامة وصف العامة متعلق بقضائه  
 فلا يمكن عزله نفسه **قوله** لو ان كان وصي القاضي فلا لان للقاضي  
 عزله كما في القنية نصه عبارة نصيب القاضي وصيا امينا كان  
 ثم عزله لا ينفك لانه استخاف بالانقياد وفي الفتاوى الصغرى  
 الوصي انما لم يكن عدلا ينفك القاضي وينصب غيره وان  
 كان عدلا غير كاف فمهم اليه كافيا ولو عزله لغيره كذا الوكيل  
 العدل الكافي ينفك واستبعده ظهير الدين المرعشي في  
 الله تعالى وقال انه مقدم على القاضي لانه مختار الميثقال  
 استاذنا رحمه الله تعالى فاذا كان ينفك فكيف الميثقال وانما  
 عدلا فكيف وصي القاضي انتهى وفي جامع الفصولين وصي  
 لو عزله نفسه ينفك لا ينفك الا بعلم القاضي كوكيله وقيل  
 ولو اراد وصي ان يخرج نفسه من الوصاية في غير مجلس  
 القاضي لا يمكنه بخضرة القاضي لو كان كافيا لا ينفك في غير  
 فلو عزله اختلف فيه انتهى **قوله** وقد ذكرنا التولية على الاوقاف  
**اقول** نفي قولية الحكم ذكرها الزيلعي رحمه الله تعالى في التكميل  
 وعبارته التحكيم من الامور الجارية من غير لزوم فيستبد  
 امرها بقبضه كما في المضاربات والشركات والوكالات  
**قوله** البيع ناقد موقوف الى اخره **اقول** في العبارة فهو  
 وصعها لان يقال البيع اقسام صحيح وفاسد وباطل ومكروه  
 والصحيح ناقد وموقوف ولازم وغير لازم **قوله** الباطل والفاسد  
 عندنا في العبادات مترادفات **اقول** في شرح النقاية  
 للعلامة محمد رحمه الله تعالى ان الباطل ما انتفى ركنه او شرطه  
 سواء كان من قبيل العبادة او المعاملة كصلاة بلا وضوء  
 ونكاح

ونكاح بلا شهود وكثيرا ما يطلق الفاسد عليه وبالعكس والفاسد  
 لانه الذاهب الدونق وشرعا ما وجد اركانه وشروطه دون اوصافه  
 الكارضية المعينة شرعا كبيع بغير ثمن وصلاة بلا فاتحة انتهى وقد علم  
 منه ان الباطل والفاسد في العبادات غير مترادفين وهو  
 غريب **قوله** وفي النكاح كذلك يعني ان الباطل والفاسد في باب النكاح  
 مترادفات لان ثبوت الملك في باب النكاح مع المناقاة والمناقاة  
 ضرورة تحقق المقاصد من حل الاستمتاع المتوالد والتناسل  
 فلما اوجه الى عقد لا يتضمن المقاصد فلا يثبت الملك **فان قلت**  
 فان ذلك باطلا كيف تترتب عليه الاحكام ثبوت النسب ووضوء  
 العدة وسقوط الحد وغيرها **قلت** لتحقيق شبهة الفقه فان  
 هذه الاحكام مما ثبتت بالشبهات كذا في صواشي قصود البداريع  
**قوله** فاسد يتعلق به الضمان في شرط الهداية لتأخر الشريعة رحمه  
 الله تعالى عند قوله ولا يجوز رهن المساع واختلف اصحابنا  
 رحمه الله تعالى في ذلك قال بعضهم انه باطل وهو اختيار  
 اكثرهم رحمه الله تعالى حتى لو قبض كذلك لا يرضى ضمانه  
 ولو قبض بعض مهر لا يكون رهنا لا بتجديد العقد وقال  
 بعضهم انه فاسد حتى لو قبض مائة مائة يكون مضمونا ولو  
 قبض مقدار يعود الى الجوار انتهى ومثله في النهاية **قوله**  
 فقالوا من الفاسد الصالح على ان كان الى اخره **اقول** ما ذكره  
 المصنف رحمه الله تعالى قوله ضعيف والصحيح عدم اشتراط  
 صحة الدعوى كما في شرط الوفاة وفي متن التتويج والصالح  
 عن الدعوى الفاسدة يصح وعن الباطلة لا **قوله** ولم يتضح  
 الفرق بين الفاسد والباطل في الرهن والكفالة الى اخره  
**اقول** دعوى عدم الانقضاء بما ذكر في الكفالة مسلم واماني  
 الرهن فلا هذا ولم يبين المصنف رحمه الله تعالى بين فاسد



الدعوى وباطلها **حكم الفسوخ قوله** وجاز الاستحقاق  
 الحاقه **قوله** كما لو استحق بعضه الدار شايها بخير المشتري  
 عندئذ رد بعينه ورجع بكل ثمنه او امسكه ورجع بثمن المستحق  
 ولو استحق منه مومنه بعينه فلو كان قبل قبضه فهو خير  
 كما مر ولو كان من بعده فلا ضار له ورجع بثمن المستحق وقال  
 الحنفية رحمه الله تعالى له رد كله بطلان قوله وتمام الكلام على  
 خيار الاستحقاق في جامع الفصولين في الفصل الخامس والعشرين  
**قوله** وخيار الفين هو ثبت في صورة التوكيل الوكيل والوحي  
 وفي صورة تقديره البايع المشتري بان كان المشتري غائبا  
 لا يعرف فقال البايع اشتره بهذا الثمن فانه يساويه فاشتر  
 مسترا بقوله فله خيار الفين كذا في مناهد المصنف سلم  
 الله سبحانه وتعالى **قوله** وخيار الكمية صورته ان يقول رجل  
 لآخر اشتريت هذا بهذه الدراهم التي في هذه الدار فيقول  
 الاضرا شترت بها او نيت بها ثم يطالع البايع على الدراهم فله  
 الخيار **واعلم** ان لهم خيارا يسمى كشف الحال وهو ان الانسان  
 اذا باع طعاما مباحرا وانما لا يعرف قدره يجوز له بيعه بثلث الثمن  
 الخيار كما افاده المصنف رحمه الله تعالى في البحر عند قوله وبان  
 لا يعرف قلله **قوله** وخيار التقدير الفعلي الى اخره اما القول  
 فقد علم من قوله وخيار الفين فانه يرجع اليه وقد ذكر المصنف  
 رحمه الله تعالى في شرحه الكثر الخلاف في الرد بالفين الفاضل ثم  
 قال قد ذكرنا ان المذهب عدم الرد به ولكن بعض مشايخنا افتى  
 بالرد به وبعضهم افتى به ان عثره الاخر وبعضهم افتى بظاهر  
 الرواية من عدم الرد مطلقا وبعضهم اختلفا بالرد به اذا لم يعلم  
 به المشتري وكما يكون المشتري مغبونا مغرورا يكون البايع كذا  
 كما في فتاوى قاري الهداية رحمه الله تعالى والصحيح ان ما ذكره

حت

حتة تفق المقومين يسير وما لا يضل فاضل **قوله** الا ان الخالف  
 قبل عليه لا يصح استثنائه من قوله كلها يباشرها الا فاقدا ان  
 الفاقديا يباشرها ايضا وكان مراده كلها يباشرها الفاقدا فيسخ  
 البيع بها الا ان الخالف وان كان يباشرها الفاقدا لکن لا يفسخ  
 البيع وانما يفسخ الحاكم **قوله** جود ما عدا النكاح فسخ له يعني  
 لان النكاح بعد التمام وهو النكاح الصحيح النافذ لا يفسخ  
 لا يفسخ الفسخ وما قبل التمام فيفسخ الفسخ كما في تزويج الكا  
 والعلم للصغيرة فانه صحيح نافذ لكنه غير لازم فيفسخ الفسخ  
 كذا صنفه الذي يلي رحمه الله تعالى ويرد عليه ارتدادا وحدها  
 فانه فسخ وهو بعد التمام وكذا ابا وهما عند الاسلام بعد  
 اسلامهما فانه فسخ اتفاقا وهو بعد التمام وكذا ملك احد  
 الزوجين صاحبه فالحق انه يقبل الفسخ مطلقا اذا وجد  
 ما يقتضيه شرعا **قوله** اذا ساعده صاحبه عليه بان صدقه  
 ولم يكد به قال في جامع الفصولين في فصل الخيارات لو انكر  
 البايع بيع الامة والمشتري يدعيه لا يفسخ البايع وطريقها  
 لان انكار البايع ان كان فسخا فالفسخ لا يتم به حتى لو نكر  
 المشتري الدعوى واظهره بلسانه بان يقول عزمت على  
 ترك الخصومة او فسخت البيع وسفه الوطى في الفسخ ثم  
**قوله** واختلفوا في جود الموصي للموصية الحاقه قال في الجامع  
 لا يكون فسحا في رجوعا عن الوصية يعني لان الرجوع اثباتا  
 في الماضي ونفي في الحال والجود نفي في الماضي والحال وسفه  
 تناقضا وقال في المبسوط انه رجوع فقيل انه قولابي يوسف  
 رحمه الله تعالى والا ليعول محمد رحمه الله تعالى وهو الاصح كما  
 في الكافي وقيل ان طيسر من اختلاف الروايتين فما في الجامع  
 محمول على الجود عند غيبة الوصي وما في المبسوط عند حضوره



كما في الضميمة **قوله** وذكره الذي يلي رحمه الله تعالى ايضا في الضميمة  
الحاضرة ذكره الذي يلي رحمه الله تعالى عند قوله ولو باع المبيع  
فرد عليه بغيره بقضائه على بايعه ولو كان يرثا لقال  
شيخ الاسلام رحمه الله تعالى قول القائل بان الرضا لرضا  
فسخ العقد وجعله كان لم يكن متنا فسخ لان العقد اذا  
جعل كان لم يكن جعل الفسخ ايضا كان لم يكن لان فسخ العقد  
بدون العقد لا يكون فاذا انقضى العقد من الاصل انقضى  
الفسخ من الاصل فاذا انقضى الفسخ عاد العقد لانعدام ما  
ينافيه فيمكن في هذه الدعوى دور وتناقض من هذا  
الوصف كمن يقال بجعل العقد كان لم يكن في حق المستقبل دون  
الماضي **احكام الكتابية قوله** فليس مراده الا الفرق  
بين البيع والتكاث في شرط الاشهاد **قوله** انما يتم الفرق على  
القول بان الامر بيجاب في التكاث وما على القول بانه توكيل فلا  
فرق بين البيع والتكاث لان شرط الاشهاد دعوى التوكيل  
ويشترط على القول الثاني كلف ظاهرهما في المصراع ان زوجي  
وان كان توكيلا لكان لما لم يعلم وجهه بدونه نزل منزلة شرط  
العقد فعلى هذا يشترط سماع العاقدين للفظه الامر ايضا  
على القول بانها توكيل ايضا **قوله** قال في المصنف في هذا اذا كان يلقط  
التدريج الحاضر **قوله** فيحذف لفظ الامر والتدريج هو وجود  
في العبارة بين اذ لا فرق بين زوجي بنفسك وبين زوجي  
بنفسك مني فليدفع عبارة المصنف **قوله** وهذا الاشهاد لهذا اي  
لمكن المرأة من ثبات الكتاب الحاضر فيرجع اسم الاشارة الثاني  
متاخر عنه وهو المصدر المسبك من قوله ان تتمكن **قوله** وان كتبت  
امراته طالق فخطا لفظه اليها ولا يعني ان نوي كما يعلم من  
قوله ولو كتبت على شيء يستبين الحاضر **قوله** وكحوه الطلاق كالمصنف

عن

عن التعليل يعني والمرصوع عن التعليل لاصح **قوله** وان قال  
المكتوب كذا في النسخ والمصنوب وان كان المكتوب كما في خط  
المصنف رحمه الله تعالى **قوله** ولو كتبت في شرط اسرا اذا نكح  
كناي هذا فان شرط النكاح في نسخة في كتاب امر وبعثه ثم اناها  
الاول ايضا واجتمعا طلقت ثنتين وصفا وتقع واحدة ريانة  
كما في مجمع الفتاوى من كتاب الطلاق فخلا عن الفتاوى الظهيرية  
ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى حكم الاشهاد في اليمين بالكتابة  
ولا حكم ما لو اكره على كتابة طلاق زوجته اما الاول ففي مجمع الفتاوى  
اذا كتبت الطلاق واستثنى بلسانه وطلق بلسانه واستثنى  
فلم يصح حال الاروائية لهذا ويشغلان يصح في فصل الكتابية منه  
انتهى واما الثاني ففي مجمع الفتاوى نقلا عن الثانية اكره  
بالمنرب والحبس علم ان يكتب طلاق امراته فكتب غلانة  
بنت غلانة طالق لان الكتابة من الفايب جعلت كالخطاب  
من الخاصر فلا حاجة لها هنا صحت أصح إلى المنرب والحبس  
**قوله** وذكر الذي يلي رحمه الله تعالى من مسأله شئني الى اخره نص  
عبارته بعد كلام الكتاب على ثلاث عبارات مستتب **قوله**  
وهوان يكون معنونا مصدرا بالفتوان وهوان يكتب في صدر  
من فلان ابن فلان الى فلان بن فلان على ما جرت به  
العادة في يسير الكتاب فيكون هذا كالنطق فليزمر حجة  
ومستبين غير مرسوم كما لكتابه على الجدران وأوراق  
الشجر وعلى الكاغد لا على وجه الرسم فان هذا يكون لفظا  
لانه لا عرف في اظفار الامر بهذا الطريق فلا يكون حجة لا بانصاف  
شيء الى كاتبة ولا لاشهاد عليه والاملا على الغير حتى  
يكتبه لان الكتابة قد تكون للمحرر وقد تكون للتحقيق  
وهذا الاشياء يتعين احواله وقيل الاملا من غير ان يحضر



لا يكون حجة ولا اطلاعه و غير مستبين كالكتابة على الخوا والملا  
وهو بمنزلة كلام غير مستوع ولا يشبه به شيء من الاحكام  
وان توكيد انتهى **قوله** وان كانت بالله تعالى فقالوا الناسي  
والخطي والذاهل كالعامل **قوله** فيه انهم قالوا ايضا الناسي  
والخطي والذاهل في الطلاق كالفامد فلا يملكه قاله من الجواز  
والله سبحانه وتعالى المجاني للصواب **قوله** وذكر القاضي ادعي  
عليه ما لا يخرج حجة الحاضر فيل عليه هذه العبارة التي  
ذكرها عن القاضي لم تكن بهذا اللفظ في شرح القاضي فان  
رجح الله تعالى في الاقرار عند العلم على الكتابة ويمكن  
ان يكون في محله فذكرت بالمعنى في البعض نعم ذلك مذكور  
في البرازية والفضول **قوله** لا يحكم عليه بالمال في الصحيح  
**قوله** هذا صريح في ان في كبت المذهب قولاً بالحكم عليه  
**قوله** الا في باذكار الفامة كذا بخط المصنف رحمه الله تعالى والفتا  
الباعية **قوله** والصرف والسمار **قوله** في الفضل السابع  
والعشر من معين الحكم شرط الصرف والسمار حجة  
وبه كانت فتوى برهان الدين والملة رحمه الله تعالى هذا والفتا  
عبد البر بن الشحنة رحمه الله تعالى رسالة في هذه المسألة  
بين فيها ما هو الصحيح من المذهب وقد ذكرنا حاصلها  
فيما تقدم في كتاب القضاء **قوله** ويخوها من البصائيف هـ  
المشهور في فهم منطها لا يجوز الفتوى من البصائيف  
الفيا المشهورة وبه صرح المصنف رحمه الله تعالى في رسالته  
**قوله** وفي التسمية سيل علي بن احمد رحمه الله تعالى عن الشاهد  
الحاضر قال لا يرضى الفضل ابو ذر منه الجواب على حادثة الفتوى  
وهذا المشهور اذا سئلوا عن حد ودار الذي يشهد وايضا  
وقد كان في الحد ودار لم يرضوها هل ينظر شهادتهم **قوله**

اذا

اذا كانت تنظره بنقله **قوله** حقه العبارة ان يقول اذا كان  
بنقله ينظره **احكام الاشارة قوله** فلا تقبل شهادته  
كما في التهذيب **قوله** وكافي المنية وعبارتها شهادة الاخر  
لا تقبل في حادثة ما **قوله** في شترية اي بالخلف المشهور  
المعهود من قوله وتخليف الاخر من قوله كانت اشارة  
اقرار بالله تعالى يعني ولا يكون حالفاً في الحاشية **قوله**  
ولذا ذكره في الكندرية **قوله** المذكور في نسخ الكثر  
الصحة القطع بالفاو والدالة على مطلق الجمع الصادق  
بالمعية لا باو والدالة على احد الشين والاشارة **قوله** ولا يخفى  
ان المداد بالاشارة التي يقع بها طلاق الى اخذه **قوله**  
ينبغي ان تكون الاشارة بالقدارة كذلك **قوله** والفتوى على  
انه اذا تمت الفقرة الى الموت الى اخذه **قوله** يشك  
عليه ما في الفتية اغتفل لسانه يوم اولية قصاي  
صلاة الاخر من ثم انطلق لسانه لا يلزمه الاعادة انتهى  
**قوله** اللهم الا ان يستثنى الصلاة لا بها بدصول وقت  
السادسة تدخل في حد الكثرة فتخرج باعادتها **قوله**  
لم تقبل اشارة مطلقاً **قوله** اي لا في الحد ودولا في  
غيرها **قوله** الا في اربع الكفر والاسلام **قوله** في شرح هـ  
الشافعية جارية اريد اعنائها في كفارة في بها الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها ابن ابي  
تعالى فاشارت الى السماء فقال لعنقها فافها مسلمة **قوله**  
والا فتأ نقله في الفتية عن علا الدين الزاهدي رحمه الله  
تعالى ونقل عن ظهر الدين المرعشي رحمه الله تعالى  
انطلاقاً من الاشارة من الناطق لا يقبل وفي  
مجمع الفتاوى في تبديلان جواب المفتي ليس يحكم متعلق



باللفظ انما اللفظ طريق معرفة الجواب عند المستفتي واذا  
 هذا المقصود استفتي المستفتي عن اللفظ كما لو فصل الجواب  
 بالكتابة بخلاف الشهادة والوصية فانهما يتعلقان باللفظ  
 والاستبانة انما تقوم مقام اللفظ عند العجز **قوله** اخذنا من  
 لانه يحاط فيه الجاهل به كما يحاط في ثبوت النسب ولا  
 اثبتوا وليا مشركي من المعترية **قوله** اخذنا من الكتاب عطف  
 على قوله اخذنا منه النسب وقوله الكتاب اي كتاب الامام  
 بالامان **قوله** اري الان حكم انت هكذا الجاهل به قال بعض  
 الفضلاء يجب ان لا يقع شيء ولو نوى الطلاق لكان اللفظ لا  
 يشعريه والنية لا تؤثر دون اللفظ **قوله** ينبغي ان يحرم  
 عليه اخذنا من قولهم **قوله** في الاخذ منه نظرا  
 جعلهم التحريك قدالة تكليف له بالقدرة بحسب الامكان  
 في باب العبادات ولذا قالوا لا وقع يجري الموصي على راسه  
 وان لم يكن بها شعر في باب الحج تكليفه بالحلق بقدر الامكان  
 في باب العبادات ولم يفهم ذلك في باب المحرمات **قوله**  
 وان كان من خلاف كصحة الي اضره **قوله** يشكل على  
 هذا ما في المحيط من باب ما يرجع به الوكيل على الموكل قال  
 بعض من هذا الحار يكنوا وشار الى عبد قائم بين يديه جان  
 الفقد على المعبد ولا عبادة بالسمية لان العقد يعلق بالثبات  
 اليه **قوله** واستتبط من مسألة الاقنعة الجاهل به اي من  
 المسألة الاولى من مسائل الاقنعة وهي ما لو اقرضت بها  
 الامام زيد فبان عمر **قوله** عند الكلام على الحديث الشريف  
 في مسجدك هذا كذا بخط المصنف رحمه الله تعالى بتعريف  
 الحديث الشريف وما بعده يدل والمقصود في مثل هذا  
 التأكيد والاضافة الى الجملة **قوله** ان الاعيان الى السمية

الي

الجاهل به في الاشارة اذ لو اعتبر لا ضمت ما كان في زمنه  
 صلى الله عليه وسلم من الابنية لان المسجد قد غير بعده  
 صلى الله عليه وسلم **قوله** ولو كانت البيت خاصرة الجاهل به  
**اقول** في شرح الكافية للسيد ركن الدين رحمه الله تعالى  
 لو قال كرهت كذا في فاطمة واسم بنته عائشة فان اراد  
 عطف البيان صح النكاح وان اراد البذل لم يصح لان اللفظ  
 لم يقع في مقصد الكلام انتهى وفي مجمع الفتاوى سميت في  
 صغرها باسم فلما كبرت سميت باسم اخر تدور باسمها  
 الاخر قال ولا يصح عند كثير من جمع بين الاسمين انتهى وفيه  
 لو كانت له بنتان احدهما كبرى اسمها عائشة والاخرى صفري  
 اسمها فاطمة ولابد ان يدور في كبرى وعقد باسم فاطمة فيعقد  
 على الصفري ولو قالت زوجت ابني الكبرى فاطمة لا يفقد  
**قوله** والعلو والتزول **اقول** لم يظهر في مراده بالعلو والتزول  
 هنا **قوله** ولو صلفا يعلم هذا الصبي الجاهل به **قوله** الاصل  
 في هذا او مثاله ان اليمين اذا نقلت باسم مشا ر اليه  
 يبقى بقا الاسم ويروى رواه لا يقتصر واصافه اذا لم تكن  
 الصفة داعية الى اليمين لان الوصف يذكر للمقريف والاشارة  
 ابلغ اسباب التعريف فلم يقتصر الوصف معها لانه دونها  
 ولا يفقد اليمين بها والوصف الذي هو داع لليمين يقتصر  
 لانه ان كان لا يفيد التعريف يفيد تعريف اليمين به كذا في شرح  
 الجامع الكبير المسمى بالتحريز **قوله** في الملك **قوله** قال في فتح  
 القدير الملك قدرة الجاهل به **قوله** يصعب ان يملك القدرة  
 على التصرف ابتداء الا لما نفع ثم قال يخرج بالابتداء قدرة الوكيل  
 والوصي والمستوفى ويقولنا الامانة البيع المتقول قبل القبض  
 فان عدم القدرة لما نفع **قوله** وينبغي ان يقال الجاهل به صريح في ان



خاصه الفسخ رحمه الله تعالى لم يذكره في التعريف وليس كذلك بل  
 ذكره وذكر محترزه كما قدمناه بنقله عن عبارته **قوله** في آخره  
 قال بعده قوله وأما ثبت الملك في المال المباح الاستيلاء عند  
 وهو طريق الملك في جميع الاموال لان الاصل الايالة فيها  
 وبالمبيع والهيبة ونحوها ينتقل الملك الحاصل بالاستيلاء  
 اليه فمن شرط البيع ينتقل المبيع بالملك حاله البيع حتى  
 لا يصح في مباح قبل الاستيلاء من شروط الاستيلاء حلو  
 المحل عند الملك وقته وبالارث والوصية كفضل الخلافة  
 عن الميت حتى كأنه حي لا انتقلا ملك المورث للمرد بالمبيع  
 دون المشتري والاسباب ثلاثة مثبت للملك وهو الاستيلاء  
 ونقل الملك وهو البيع ونحوه وضلابة وهو الميراث  
 والوصية وما اراد عليه حكم التصرف صكه وثمره فحكم  
 البيع الملك وحكمه اطلاق الانتفاع والحقود بتطلبا ذافلت  
 عند الاحكام ولا يتطل بخلوها عن الحكم **قوله** فلا بد وان  
 يكون قال الامام ابو بكر السيرافي رحمه الله تعالى يجوز ان  
 يكون الواو بعينه من وجوز ان يكون الواو والوصوف  
 اي لصوق اسم لا يجبرها **قوله** والوقف **قوله** المراد منافع  
 الوقف والافريقية الوقف لا يملك عند لان الملك في الوقف  
 تزول عنه المالك الا الي مالك ولا يدخل في ملكه الموقوف  
 عليه ولو كان معينا كما سياتي **قوله** وكذا الوصية  
 في مسألة التي اضطر اليه بدخل الوصي به في ملك الوصي له  
 اذا مات الموصي استحق ان والقياس ان يتطل الوصية  
 لان املا لا يقتدر على اثبات الملك الا جديون اختياره فضا  
 كون المشتري قبل القبول له بيجاب البايع وصحة الاستحسان  
 ان الوصية من جانب الموصي وقد تمت بموته تمام الانكحة

الفسخ

الفسخ من جهته وانما يتوقف حق الوصي له فانما مات دخل  
 في ملكه كما في البيع المشروط وفيه الخيار للمشتري او البايع ثم  
 مات من له الخيار قبل الاطار **قوله** لو ردت ياي عليه الي  
 اخره قال بعض الفضلاء استفيد منه جواب واقفت الفتوى  
 وهي لو وصي بشخصا وصيا عليا ولاده هل يملك الوصي التصرف  
 فيما يتعلق بالحملا ولا وهذا ان انفصل صا يكون وصيا عليه  
 ام لا ولم اره صدري انتهى وفي معنى المفتي رجل اوصي لما  
 في بطن امراة حي حازت الوصية وصالح ابو الجماعا اوصي  
 له نوع رجل بجملا انه لا ولاية للاب علي الجنين لانه اصل  
 من وصيه تنبع للام من وصيه اخذ كسايها فبما فقلنا بها  
 نفى صفا الموصي له اعتبر بنفسا وفي حق الصلح اعتبر بعمالها  
 كما في الولد الحية وفي التبيين ولا تضع الهبة للحملا لان الهبة  
 من شرطها القبول والقبض ولا يتصور ذلك من الجنين ولا  
 ياي عليه احد حتى يقبض عنه فضا كما لبيع **قوله**  
 فقد ادرعه الله تعالى انطلا ولاية علي الجنين لا املا صلا  
 وبه ظهر ضطامه اذ في ان الوصي يملك التصرف في المال  
 الموقوف للحملا والاسسجانه ويقال له **قوله** والمال البايع قبل  
 عليه هذا مخالف لفتاوى في كتاب الشرب انه ليس له منع  
 من يبيد الفه يعني شرب بي ادم ولو ملكه كان له المنع  
**قوله** وان كان للمشتري فكذلك عند الامام رحمه الله تعالى لما  
 لا يدخل المبيع في ملك المشتري عند الامام ابي حنيفة  
 رضي الله تعالى عنه لان التمن في المبيع باق علي ملكه  
 فلو دخل المبيع ايضا لاجتمع في ملكه عوضان وهو لا يصح  
 وها يقولان المبيع قد صنف من ملك البايع فلو لم يملكه المشتري  
 يكون زايلا لا الي ما كد ولا عهد لنا في الشرع واعتمد قول الامام



ربه الله تعالى صاحب المتون رحمه الله تعالى **واعلم** انه  
 يجب تفتق المبيع على المشتري اذا كان الخيال بالاجماع  
 كما في السراية الوهاج كليل يهلك ولنا فيه كلام ذكرته في  
 كتاب قرة العيون بنموذج الفنون **قوله** الا في مسألة قدناها  
**اقول** الذي قدمه مسالتان وكانه شي ما قدمت يداه  
**قوله** او بالتحليل اي تحليل الاجزى يد فقه قبل الاستحاق  
 او بشرطه اي او بشرط التحليل حال العقد وهذا اذا كانت الاجارة  
 مستحقة اما الاجارة المضافة فلا تملك الاجرة فيها بشرطه  
 التحليل كما في مخ الفغار ستره فتقوي الا بقاء فلو كانت بعد  
 فاعتقه الحاضر **اقول** سيظهركم ما لو جعل الفيد اجرة ولم  
 يجهله ولم بشرط تحليله واستوفى بعض المدة ثم اعتق العبد  
**قوله** في المحدث الحاضر تفرع على قوله لا يفتكحدث شافيا  
 فكان حقه ان يترك بعده **قوله** فايدته اي عمدة الخلاف المذكور  
 عليه بالفعل **قوله** ما في البزارية بيع المقرض الحاضر **اقول**  
 هذه العبارة المنقولة عن البزارية مشككة جدا وان الحكم  
 بالملك كما في الولد الحية والثانية وغيرها ومن ثم قال  
 المصنف رحمه الله تعالى بعد نقلها ليتأمل في مناسبتها  
 التقليل للحكم وسبب اشتغال عبارة البزارية ان الاسقط  
 من قلم الناسخ من قوله يجوز حيث قال ببيع المقرض من  
 المستقرض الكدر المستقرض قبل الاستهلاك يجوز والصواب يجوز  
 يجوز وزادت في قوله وعند الثاني لا يجوز والصواب يجوز  
 وبعد اصلاح عبارة ثبات لافي العبارة الاولى واستقامتها  
 من الثانية بقي التقليل مناسب للمك **قوله** عليك بنفسك  
 كذا يحط المصنف رحمه الله تعالى والظاهر ان يقول بنفس  
 القبض ويمكن ان يوجب ما ذكر بان يدا بالقرض لا اقتراض  
 المستلزم

المستلزم للقبض **قوله** يجوز بيع ما في الذمة وان كان قايما في يد  
 المستقرض كما لو كان له بذمة شخصه كمنه القلي على وجه  
 القرض وبياعه من اخر يجوز سواء كان الكدر قايما او هالكا  
 وكذلك الواجب للمقرض في ذمة المستقرض مثله ما اقرض  
 لا عينه وذلك ليد مثله وان كان عينه قايما الا اذا كان  
 القرض فاسدا وانما يجب رد العين **قوله** الا صرح عدم وجوبها  
**اقول** قد نقلنا الذي يرضى الله تعالى تصحيحه وصوبه بالذمة  
 فعلى هذا يكون في المسألة اختلاف تصحيحه كمنه ما في الشرع  
 مقدم على ما في الكتب الفتاوى **قوله** ولا ينفذ بيع التركة  
 المستقرقة بالدين الحاضر يعني ان يجهه موقوف على رضى  
 القرض كحال في البزارية في السابق من كتاب الوصايا لا يملك  
 الوارث بيع التركة المستقرقة بالدين المحيط الا برضي القرض  
**قوله** فلو ترك ابنه ودينه وقت توديته مستقرق **اقول**  
 في الهادية عن الصغري واحاله الى الجامع ان استقرق  
 التركة بدو الوارث اذا كان الوارث هو لا غير لا يمتنع الارث  
 كما سيذكر عن البزارية **قوله** وانما يبيعه القاضي **اقول**  
 ذكرنا الضمير لراجع الى التركة لنا ويليها بالمتروك **قوله**  
 ينبغي ان يكون البيع بخصرة الورثة لما لهم من حق مساكنها  
 وقضا الدين من مالها خذاما في الثالث من الهادية ان  
 المازون المديون لا يبيعه القاضي الا بخصرة مولاه والجامع  
 بين المسالتين تعلق الحق للوارث كما لو لم يكن **قوله** كذا ذكره  
 الصمد الشاهد رحمه الله تعالى الحاضر بضم عيارته وان  
 ادعى قوم على الميت ديونا فان ارادوا ان يشتروا ذلك لا  
 بمحضهم من وارث او وصي وليس لهم ان يشتروا على  
 عديم للميت عليه دين ولا موصي له ولا غيره للميت



دين اما الفرع الميت عليه دين فلات المدعي لا يدعي عليه  
 شيئا وانما يدعي ديناً في ذمة الميت لكن اذا ثبت ذلك ثبت له ولاية  
 الاستغانة هذا الفرع باعتبار لانه تركه الميت فلا يكون  
 الفرع له ضمناً بخلاف الوارث او الوصي اذا حضر فانه يحاكم  
 الفرع الذي للميت عليه دين اما الوارث فلاته يدعي ملكاً ما في  
 ذمته واما الوصي فلاته يدعي حق قبضه الذي عليه  
 لقبه واما الموصي له فانه ليس بخليفة للميت فيما يملك  
 بل يملك كما يتد بعقد الوصية الا تدعي انه لا يريد بالقبض الا  
 يريد عليه ولا يصير مفز وبقا استمراده الموصي واذا لم يكن  
 خليفة لا يمكن المدعي ان يثبت دين عليه واما الفرع الذي له  
 علي الميت دين فلكذا ايضا انتهى وتمام الكلام فيه قليلاً  
 من الباب الثالث والسبعين هذا **واعلم** انه وقع في  
 الهداية هناك الوصية خلافة كالولاية وهو مشعر  
 بان المصدر به ان ملكنا الموصي له ليس بطريقة الخلافة  
 ملكا للولاية قال المصنف رحمه الله تعالى في البحر وقد ظهر  
 بان صاحب الهداية رحمه الله تعالى اراد بالخلافة ان ملك  
 كل من يملك بعد المولات بمعنى انه قائم مقامه وما يدل  
 على عدم الخلافة ما في تلخيص الجامع بعد بيان انه ملكه  
 ليس خلافة انه يصح شراؤه ما باع الميت باقل ما باع  
 قبل نقد الثمن بخلاف الوارث **قوله** والاصر من زيادات  
 قبل عظيم اضافة الى زيادته لا يخرق قول الاصول في النكاح  
 السابق وصول في الثاني الواقع في الهداية وهو داخل في قول  
 ستقر بالوصول **قوله** الا اذا ائتمن بالاستناد شرعي وهو  
 نقاذا البيع **قوله** ثم ذكره في وعاء اليه قوله منها الفاضل اذا  
 اودع العين ثم هلكت عند المودع **اقول** المذكور في شر

الزيادات

الزيادات رجل عصب جارية وادعها رجل فقتلت عنده  
 فلا صطانة ما تيسر واستحققت نفقها بخيار يضمن ايها الشا  
 كالات كل واحد منهما عاصب في صحة وهذا هو القاصب  
 سواء الا في ضمنا للثلاثة احدها ان هذا اذا ضمن القاصب  
 لا يرجع على مودعه لانه ملكها باطلا لصان فيصير مودعا  
 بالقبضه والثاني اذا ضمن المستحق المودع يدفع القيمة  
 الى اولي الجناية ثم يرجع اليه بقيمة افري ثم المودع يرجع  
 بجميع ما عثره على القاصب لانه عامل له فيرجع عليه  
 بجميع ما عثره والخصلة الثالثة ان الفاقية من المودع  
 ثم عادت فقتل الاباقت بعد التضمن عادت على ملك الفاضل  
 في الاصول كلها لان قرار الصان على القاصب **قوله** وفيه  
 انما عصب جارية فادعها فاقية الي امره الذي في شره  
 الزيادات رجل عصب جارية فادعها رجل فاقية منه  
 شاستحققت كانه له الخيار يضمن ايها الشا فان ضمن  
 القاصب وان ضمن المودع كان المودع ان يرجع على الفاضل  
 بما ضمن لانه عامل له فيصير الجارية بنفسه بقتله  
 ملكا للقاصب حتى لو اعتقها القاصب جاز ولو اعتقها  
 المودع لا يجوز الي امره ما ذكره فليدفع **قوله** كانت للثاني  
 لان الاول لما ضمن الثاني فقد ملكها منه بقضاء القاضي  
 وكول حقه من القبيح الى القيمة فلا يتحول بعد ذلك الى الجارية  
 كذا في شره الزيادات **قوله** لا يملك استخدا مطلا في وطنه وعند  
 اهله قال يفتن الفضل قد نقل الذيل رحمه الله تعالى في ما  
 يخالف ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى عند قول الكثر  
 ولا يسافر بعد استاخره للخدمة بلا شرط صحت قال  
 بخلاف العبد الموصي بخدمته صحت لا يتقيد بالحضر لان مونة

ص

ص



عليه ولم يوجد العرف في صحة **قوله** وأما صدقة فطرة فملي  
 المال إلى آخره أي صدقة فطرة العبد الموصي بدينه وكذا  
 العبد المستأنس والودعة والحياتي عدا أو ضا قال في الفتح  
 وما وقع في شرح الكفر والعبد الموصي بدينه لا يمان لا يمان  
 فطرته من سهم القلم انتهى وبه سقط قول المصنف  
 رحمه الله تعالى وعينه حمله على أن المراد لا يجب على الموصي  
 له كلمات تفقته لانه فهم أن كلامه الذي يلزم منه أنه تعالى  
 في العبد الموصي بدينه **قوله** ولم أرى حكم وطى المال كدوسيتي  
 أن يجد إلى آخره قال في بعض الفضلاء لا يلزم من تلك الرقبة  
 صلح الوطي فأت الرطل إذا زوجه أمته لا يجل له وطى ما دامت  
 متزوجة وكذلك لا يجل وطى أمته الجوسية والذي يظهر  
 عدم صلح الوطي قياسا على الأمة المستأجرة انتهى **قوله**  
 في القياس المذكور نظرا ظاهر انتهى والظاهر المحل كما ذكره  
 المصنف رحمه الله تعالى لعدم المانع وأما ما ذكره من عدم  
 صلح أمته المتزوجة وأمته الجوسية فلما نفع وهو كما في الزرع  
 وكون الأمة محوسية **قوله** وفي الصدقة بما ذكرناه في أصل  
 الملك وهو الاستيلاء وهو طريق الملك في جميع الأموال لأن  
 الأصل لا يباحة فيها كما تقدم **قوله** الرابع عشر تلك القارة  
**قوله** لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى الملك في القسمة  
 بما ذكره في الأئمة من الرابع من كتاب  
 القسمة فقال إن الملك لا يقع لواحد من الشركاء في سهم  
 بعينه بنفس القسمة بل يتوقف بأصلي معان الرابع  
 إما بالترصص أو قضا القاضي أو القرعة أو يكلوا جلايل  
 كل واحد منهم بها انتهى وفي القسمة والمقبوضه  
 بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه وينفذ التصرف  
 كما لمقبوضه بالشرا القاسم انتهى **قوله** وهذا يخرج على

قول

قوله الكفر في رخصته بقا **قوله** الصواب أن يقول وهذا أيضا  
 قول الكفر في رخصته بقا **قوله** لا تنفع للملك في غير المواجه  
 كذا يحط المصنف رحمه الله تعالى وفيه أنه ذكر صدر الشريعة  
 رحمه الله تعالى أنه لا يقال مواجروا رده صفيد السعد رحمه  
 الله تعالى في حاشيته عليه بأنه سمع في الحديث الشريف  
 النبوي لفظ المواجروا انتهى وهو مبني على جواز الاحتجاج  
 بالأحاديث الشريفة من حيث اللفظ وفيه كلام مرسل هو  
 غير أصح من شرح السهيل للفاصل الدمايني رحمه الله  
 تعالى **قوله** في المنظار الذي خرج عليها أي خرج عليها إرباب  
 البحث لعدم واحد كقوله رواية عن الإمام رحمه الله تعالى  
 أو أصح ما به يصح إجازة القطع **قوله** وهو إجازة المساجير فتح  
 الجيم على صيغة اسم المفعول كما في خط المصنف رحمه الله  
 تعالى بالقلم **قوله** ما إذا قطعه مواتا فاصاه إلى آخره **قوله**  
 الأوطاع إنما يكون للفاصل ما إذا من الأمام لمن يجي  
 أرضا مواتا فلا يقال له أوطاع وصيند فلا يصح هذا  
 المحل الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى رحمه واسقط أمين  
**بيات الأقول في الدين وغيره قوله**  
 عرفه في الحاوي إلى آخره **قوله** في النهاية في كتاب  
 الكفالة الدين في عرف أهل الشرع وجوب ملا في الزمة  
 بدلا عن شيء آخر فالخراج دين لا بد له بدلا عن منافع المحفظ  
 بخلاف الزكاة لأن الواجب فيها عليك ما (من غير أن يكون  
 بدلا) انتهى وفيه أنه صدق في الهداية في كتاب الزكاة  
 بأن دين الزكاة مانع يعني من وجوب الزكاة حال بقاء  
 النصاب لانه يستقضى به النصاب وكذا بعد الاستهلاك  
 خلافا للزفر رحمه الله تعالى انتهى وقد أطلق على المال الواجب



فيها لفظ الدين وصيغته يكون التعريف غير جامع والتعريف  
 الجامع ذكره المستصفى في باب صفات الفقائين وهو ان الله  
 وصف شرعي يظهر ان الله في المطالبة بقا ان يقال اطلاقه  
 الدين على المال الواجب في الزمة لاجل ان الزكاة لا تجلوا  
 عن مساحة لانه لو كان ديناً صتيقة لما سقطت بالموت  
 وهو يسقط بالموت عندنا كالكفارة والفدية خلافاً  
 للامام الشافعي رضي الله تعالى عنه هذا والمال الفقة ما  
 ملكته من شيء كما في القاموس وفي الكشف الكبير المال  
 ما عيّل اليه الطبع ويمكن اذخاره لوقت الحاجة بالمالية  
 اما تثبت بمول الناس كاقة او يتقو من البوص والتقو  
 يثبت بها وبياحة الانتفاع به شرعاً فيكون مباح الانفاق  
 بدون ضمور الناس لا يكون ما لا كنية صفة وما لا يكون  
 بين الناس ولا يكون مباح الانتفاع لا يكون متقوماً  
 كالتحريم والامران لم يثبت واحد منها كالدم والتهمة  
 وصريح في المحيطات الحر ليس بمال وان عقد عليه لم  
 يتعقد بخلاف ما لو باع شيئاً بخلافه يتعقد في تلك الشيء  
 بالقيمة وفي الحاوي القدسي رحمه الله تعالى المال اسم  
 لغير الادمي خلق لمصالح الادمي وامكن اصداره اي  
 والتصرف فيه على وجه الاختيار والهدوان كان  
 فيه اسم للمالية لكنه ليس بما حقيقة صفة لا يجوز  
 قتله واهلاكه انتهى كذا في البحر والكتاب البيوع والدين  
 امر شرعي مقدور في المحل بقيل الا لزام والالزام وقال  
 شيخ الاسلام ذكره الاضاري رحمه الله تعالى في شرح  
 الروض الزمة لغة العهد واصطلاحاً الذات والنفس  
 اطلاقاً الاسم الحال على المحل وقال القزويني عبد السلام رحمه

الله تعالى هي معنى مقدور في المحل يصلح للالزام والالزام قوله  
 ولا يجوز الكفالة والرهن بالاعيان الامانة لان الصمان  
 عبارة عن رد مثلها لكان كان مثلياً او قيمته ان كان  
 قيمياً فالامانة ان هلك يلا نقد فلا شيء في مقابلتها  
 او يتعد فلا يبقى امانة بل تكون مصمونة والمضمونة  
 بعينها المراد بالاعيان المضمونة بعينها يعني ليست  
 بمضمونة ولكنها قسيب المضمونة كبيع في يد البائع  
 فانها اذا هلك لم يضمن احد مثله او قيمته لكن الثمن يسقط  
 عن ذمة المشتري وهو عين المثل والقيمة فيجبر  
 هذا الاعتبار سموه بالعين المضمونة بعينها فحاشا  
 من قيل المشاكلة ذكر ذلك بوضوح المحققين **قوله** كما طبع  
 يعني فلا هلك عند البائع سوا هلك بعد منته من المشتري  
 فقد نقد الثمن او لا يصير منه عما صاحبه لو هلك  
 ثانياً هلك بالثمن كما قيل المتع كذا في الذخيرة من كتاب  
 القسمة في الفصل الثامن **قوله** اما المضمونة بنفسها  
 اي في صدقاتها ووجه ان الصمان كما عرف عبارة عن  
 رد مثلها لكان كان مثلياً او قيمياً  
 يكون بحيث لو هلك بقي المثل او القيمة فتكون مضمونة  
 في صدقاتها مع قطع النظر عن العوارض كما حقق في  
 المحقق **قوله** والذي اقول الى اخره قال المصنف رحمه الله  
 تعالى في البحر في باب التدبير بعد كلام ومن هنا يعلم  
 ان شرط الواقفين في كتبهم ان لا يخرج الا برهن  
 شرط باطلاً للوقف امانة في يد مستغیره فلا ياتي  
 الايق والانساف بالرهن به **قوله** لكن في مدانيات الفتية  
 افترق الزوجان في اخره استدراك على قوله وبه علم



انه يبرأ من الاعيان في الابد الامام **اقول** وكذا في البرازية مثله  
 حيث قال لو برهت احد الورثة علي اقرار الاخر انه بري من  
 ميراث ابيه وفي الميراث اعيان لا يقبل لعدم صحة الابداع من  
 الاعيان انتهى وهو يفيد عدم صحة الابداع من الاعيان  
 في ضمن الابداء الامام وقد صرح المصنف رحمه الله تعالى هذا  
 البحث في شرح الكنتز فارجع اليه **قوله** الثالث وقول الاجل لو  
 قال وصيها قبول الاجل لكان اصوب **قوله** فلا يصح تأجيل  
 الاعيان في القنية في باب حبس المبيع بالثمن الشري  
 شي بالثمن في الحنطة فقد اتم اجد البايع شهرين فله  
 المطالبة للحال ان كانت الحنطة معينة لان الاجل في  
 الاعيان باطلا وان لم تكن معينة فلا ولو اجد المشتري  
 الشفع في الثمن والتأجيل باطلا **قوله** الاجل الاجل قبل وقته  
 الاموت المديون **اقول** يعني حقيقة او كما يشاء الموكل  
 بالشد لا يشتري بالثمن فمات الموكل حل عليه الثمن  
 ويبقى الاجل في حق الموكل كما في الثانية من فصل الوكالة  
 بالخصومة يعني ان يقال لو قتل الدائن المديون هل يحل بموته او لا  
 يحل لانه استعمل الشيء قبل اوانه فيما قب بحرمانه وقد صرح  
 الشافعية رحمه الله تعالى بان الاصح انه يحل انتهى **قلت**  
 وقواعدنا لا تأباه فتأمل **ثم اعلم** ان الحصر المذكور في كلام  
 المصنف رحمه الله تعالى اصنافه لا يقتضي فلا يرد ما في شروط  
 المضارف رحمه الله تعالى عليه ما لم يوجد فتأمل اجلة حاله او  
 قال لا يطل الاجل او قال تركت هذا الاجل فهذا كله يبطل الاجل  
 ويصير الى الاول وقال لا حاجة الي في الاجل او يد من الاجل  
 فما لم يوجد عليه حاله كذا في القنية وفيها قضاء قبل اجله بري  
 وليس للطالب ان ياتي القبول وفي الثانية في كتاب الصلح من

الدين الموحد اذا صاح لصاحب دينه علي ان يجعله حالاً ان لم يكن  
 ذلك يعوضه جاز لان الاجل صفة فيملك استقاطه ولو قال  
 اطلت الاجل في هذا الدين فهو عنزلة جعلته حالاً **قوله** ويصح  
 تقريب طائفة ما في الذمة لا يصح قسمة **اقول** الحيلة في  
 محبة قسمة بحيث لا يشاركه في نصيبه شريكه ان يبيع  
 من المطلوب كفا من زبيب بما يدرهم ويسلم اليه الزبيب  
 ثم يبريه من نصف دينه القديم ويطالبه بثلث الزبيب  
 فلا يكون لشريكه فيه شيء كذا في النوازل اية الميث رحمه الله  
 تعالى وفي جامع الفصولين عليه دين لشريكه فوهب  
 امدها نصيبه من المديون صح ولو وهب نصف الدين  
 مطلقاً نفذ في الربع وتوقف في الربع كما لو وهب نصف قن  
 مشترك انتهى قال بعض الفضلاء قد علم بذلك ان ابداء احد  
 الشريكين بوجوب البراءة عن حصته من الدين علي ما ذكر  
 في النوازل وبصيغة يبريه من نصيبه في كتاب الصلح من  
 البرازية واذا وهب النصف نفذ في الربع وتوقف في الربع  
 علي اجازة شريكه كما نقله في جامع الفصولين وقد مر المصنف  
 رحمه الله تعالى في كتاب المدانيات ان هبة الدين كالابداء  
 منه الا في مسايك ولم يذكر منها هنا هذه المسألة فمقتضاه  
 عدم الفرق بينهما وهو الظاهر لان ما في الذمة لا يقين الا  
 بالقبض فهبة النصف منه والابداع عن النصف مطلقاً سواء  
 في ذلك فتأمل **قوله** ولا يحل يموت الدائن **اقول** لم يستثن  
 المصنف رحمه الله تعالى في ذلك شيئاً واستثنى الشافعية  
 رحمه الله تعالى مسألة واحدة علي وجه وهي ما لو طالع  
 زوجته علي طعام في ذمتها ووصفها بصفات السلم  
 واذنها ان تدفع الي ولده منها او طالعها علي الاضلاع مدة



معينة ثم ما تالمخالع المذكور فان فيه وجهين بجلود ذلك بموته  
 لان الخلع علي ما ذكرنا كان من اجل الصغير وقد سقطت  
 من ايده فبسقط الاصل صبيته ذكر ذلك لذكره في رجه الله  
 تعالى في قوله **قوله** والحيلة في لزومها جيل القرصن الى اخره  
 في انفع الوسايل وذكر في ضمانه الاجل رجه الله تعالى للكمال  
 بالقرصن جائز الى اجل والما علي الكفيل الى الاجل وعلى  
 الاصيل حال وذكر مثل هذه في شرح التكملة وغيره ثم قال  
 ولا يلتفت الي ما قاله الخصم رجه الله تعالى في التحريم  
 اذا كفل بالقبض الى اجل يصح ويتاخذ علي الاصيل وهذه  
 الحيلة في تاجيل القرصن فان الكتب تردد ذكر ولم يقد هذه  
 العبارة غيره **قوله** قال الداين للمديون اذهب واعطني  
 الى اخره كذا في القنية ثم قال بقوله ان رمز المنتقى والمحيط  
 ان فيها ما يدري علي ان يلو بعه بماية الي ستم علي ان يودي  
 اليه كل شهر كذا صح البيع **قوله** لا عليك من غير من هو  
 عليه **قوله** يستثنى من ذلك ما في القنية من باب  
 الاجل في القرصن ولو قال الاجني للداين هب دينه الي  
 اوصله الي او قال اجعل ذلك لي فقال قد فعلت ببر اسما  
 ولو وهبه له ابتداء لا يبر **قوله** وفي وكالة العاقدات الحسية  
 الى اخره قال بعض الفضلاء يفهم من فروع العاقدات الحسية  
 ان لصاحب الداهم الدين استبدال الداهم به ولو عكسه  
 وهو ظاهر وكثير الوقوع وهي مسألة بيع الدين من المدين  
**قوله** ان امرت بالقبض صحت أي ان امرت كل واحد منهما  
 وفيه ان هبتها الصغير ديناً علي بيه لا تتوقف علي الامر  
 بالقبض لما في القنية لو وهبت مالها علي زوجها من ابنة  
 الصغير صح لان هبة الدين من غير من عليه يجوز اذا ه

سلطه

سلطه علي قبضه وللاب ولاية القبض لولده الصغير فكان  
 قبضه كقبض الصغير وكانها سلطته علي قبضه **قوله**  
 وقدره صحتها في وكالة البحر ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع  
 الاول لما في الطهارة الي اخره **اقول** صف العبارة ان يقول  
 انما ما يمنع فقي معارض الاول منها لما الي اخره ثم يقول وما لا يمنع  
 ضمان سرية الاعانة الذي **قوله** الخامس لا تجبه الزكاة فيه  
 اذا كان المديون جاحدا ولو كان له بينة عليه **اقول** ما ذكره  
 المصنف رجه الله تعالى من عدم الفجوب ولو كان له عليه  
 مخالف لما في المتن والعشرون قال في التنوير ولو كان الدين  
 علي مقدمي او مفسرا ومفسرا او جاحدا علي بينة او علم  
 به فاصف فوصل الي ملكه لزومه زكاة ما مضى انتهى وفي الزيلعي  
 رجه الله تعالى ولو كان له بينة في الدين المحجور يجب لما مضى  
 لان التقصير جاز من قبله وقال محمد رجه الله تعالى لا يجب  
 لان كل بينة لا تقبل وكل قاض لا يولد وهو ما اعتمد المصنف  
 رجه الله تعالى وصححه في النفقة والحانية وعزاه الي  
 السرخسي رجه الله تعالى **قوله** ما اصله يد تجارة **اقول**  
 او قرصن كما في التمر تكتفي رجه الله تعالى **قوله** الثالث الزكاة  
 ايها يمنع الدين وجوبه اطلق الدين فشمك الحال والموجب  
 ولو صدق قال لزوجه الموصلة الي الطلاق والموت وقبل المهر  
 الموصلة لا يمنع لانه غير مطالب به عادة بخلاف المعول وقيل  
 ان كان الزوج علي هذا الا مانع والا فلا لانه بعد ديناً كذا في  
 البناءة ونفقة المدة اذا صارت علي الزوج اما بالصلح  
 والقضاء ونفقة الاقارب كذلك كذا في المعراج وفيه في المعراج  
 نفقة الاقارب بقيد اخر وهو ان يكون قليلا المدة فانها ان  
 طالت سقطت ولا تصير ديناً **قوله** ودين الزكاة مانع في شرح الجامع



الصغير للمترتبات في ربه الله تعالى دين الزكاة عمنع وجوب الزكاة  
سواك ان ديه لحقه باستهلاك النصاب ودين لحقه بوجوب الزكاة  
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى في وجود الزكاة في النصاب عمنع الله  
استحقاقه من النصاب فيكون ناقصا ودين الزكاة بان استحقاقه  
ما لا الزكاة ثم ملكها لا اضلا عمنع لان الزكاة عبادة فلا تمنع وجوب  
الزكاة كالحج فلا يمنع وقال في الجامع دين زكاة الساعة عمنع فقط  
لان له مطالب وهو الساعي وفي المتن في عن محمد رحمه الله تعالى  
دين الكفالة عمنع سواك ان كنت كفالة بامر لا كفول عنه او بغير  
امره وفي النوادر ان كانت بامره تمنع وبلا امره تمنع **قوله**  
والصحيح انه عمنع بالمال **اقول** هذا مخالف لما ذكره المصنف  
رحمه الله تعالى في شرح الكنتر حيث قال وما التكفير بالمال  
فلا يمنع الدين وجوبه على الصحيح كما في الكشف الكبير من حيث  
القدرة المستقر **قوله** دين العبد الحاقوله وعمنع وجوب زكاة لوك  
للتجارة كذا في كثر الشئ وفيه تأمل **ما ثبت في ذمة**  
**المعسر وما لا يثبت قوله** كذا الصيد اي كذا القتل الصيد او  
الدلالة عليه فانه خير منه بين الهدى ان يلفق قيمته هديا  
وبين الطعام بغيره كالفطرة وبين الصيام عن طعام كل  
مسكين يوما ولو فضل اقل من نصف صاع تصدق به او  
يوما كما في الكنتر **قوله** وقد روي الحلق واللباس والطيب لغيره قال  
في الكنتر ان تطيبه او لبس او صلق به ذبح شاة او تصدق  
بثلاثة اصع على ستة مساكين او صام ثلاثة ايام قال في البحر  
في يد العذر لانه لو قل شيئا منها لغيره لزمه دما وصدقة معينة  
ولا يجزيه غيره كما صرح به الاسي جاي رحمه الله تعالى ويكون انما  
وصدقوا بالحرمة قال المصنف رحمه الله تعالى ولم اري لهم صريحا  
هل ذبح الدما والتصدق مكفر لهذا الاثم من غير توبة ولا جلد  
فيها

فيها معه وينبغي ان يكون مبينا على الخلاف في الحد وهل هي  
تتأثر بغيرها او لا وهذا يخرج الحج عن ان يكون مبذورا بارتكاب  
هذه الجنايات وان كفر عنها والظاهر بحثا لا نقلا انه لا يخرج **قوله**  
وكفارة اليمين قال في الكنتر وكفارة تحريم رقية او اطعام عشرة  
مساكين في الظهار او كسوة بغير ما يستر عامة البدن فان عجز  
عن احدى هذه مائة ثلاثة ايام متتالية قال المصنف رحمه الله تعالى  
في البحر ولا اعتبار في العجز وعدمه وقت الاداء او وقت الحنك فلو  
حنك وهو معسر ثم ايسر لا يجوز له الصوم كذا في الخاتمة وفي الجامع  
الا صغر وهب ماله وسلم ثم صام ثم رجع بالهبة اجزاء الصوم  
والمعتبر في التكفير مالا لا لا عيدا انتهى وهذا يثبت من قولهم  
ان الرضيع في الهبة منسوخ في الاصل وفي المجتبى عذول ابن المعسر  
لا يبيعه مالا ليكفر به لانه ثبت به القدرة اجماعا **قوله** وما يكون  
الصوم مشروطا باعساره من عطف العام على الخاص **قوله**  
المتعلق بالعين كالرهن **اقول** مثل الدهن العين  
المستأجرة والعبد الحاقه والمبيع قبل القبض اذا مات المشتري  
قبل اداء الثمن الا العتق والحايات قال في الكنتر قال حابي فخر  
فهو احق وبعبارة استويا والاصل في هذه ان الوصايا اذا لم  
يكن فيها ما حاوز الثلث فكل واحد من اصحاب الوصايا  
يصدق بجميع وصيته في الثلث الا ان يرد البعض على البعض الا  
العتق الموقوف في المدرص والعتق المتعلق بموت الوصي كالقيد  
الصحيح سواك ان مطلقا او مقيدا والحايات في المدرص بخلاف  
ما اذا قال اذا مت فهو صريحي بموت بيوم والمعنى فيه ان كلا  
يكون متفدا عقيب الموت غير جاعلا القيد فهو في  
المعنى سبق مما يحتاج الى تنفيذ بعد الموت والتدريج يقع  
بالسبق لانه ما ينفذ بعد الموت من غير تنفيذ منزلة المدعي



فان صاحب الدين يتقدم بياستيفاديه اذا طفر بجنس حقه وفي  
 هذه الاشياء يصير مستوفيا بيقين الموت والدين مقدم علي  
 الوصية فكذا في الحق الذي في معناه وغيره من الوصايا قد  
 تساوت في السبب والتساوي فيه يوصيه التساوي وفي  
 الاستحقاق فاذا ثبت هذا فمما يقول ان الحق اقوي لان  
 لا يحقه الفسخ والمحابات يلحقها الفسخ ولا يعتبر بالتقدم  
 في الدلالة لا يوجب التقدم في الثبوت الا اذا كان المستحق  
 واستوفى الحقوق علي ما ينبغي ببيانه والابا ما يوصيه  
 رحمه الله تعالى عنه يقول ان المحاباة اقوي مما ثبتت في ضمن  
 عقد المعاوضة وكان تبرعا بمعنى المعاوضة لا يصفيتها  
 حتي يا هذا الشفع وعملكه العبد والصبي الماذون لهما والاع  
 تبرع صيغة ومعنى فاذا وجد المحاباة اولاد دفعتم الي الاصل  
 واذا وجد العتق او لا وثبت وهو لا يحتمل الدفع كان من ضرورية  
 المراجعة وعلي هذا قال الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى  
 عنه اذا عاين ثمة عتق ثم عاين قسم الثلث بين الما بثلثين  
 نصفين لسا ويها ثم ما اصاب المحاباة الا حيرة قسم بينها  
 وبين العتق لان العتق مقدم عليها فيستويان ولو اتيت  
 ثم عاين ثمة عتق قسم الثلث بين العتق الاول وبين الما  
 وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني ولا يقال  
 ان صاحب المحابات يسترد ما اصاب العتق الذي بهله  
 في المسائلتين لكونه اولي من لان نقول لا يمكن ذلك لانه  
 يلزم منه الدور ببيانه ان صاحب المحاباة الاولي في المسالة  
 الاولي لو استرد من العتق لكونه اولي لاسترد منه صاحب  
 المحابات الثاني لاستوايها ثم استرد العتق لا تضاي  
 صاحب المحابات الثاني وفي المسالة الثانية لو استرد صاحب

المحابات

المحابات ما اصاب العتق الثاني لاسترد منه العتق الاول لانه  
 يساويه ثم استرد صاحب المحاباة وهكذا الي ما لا يتناهى السبل  
 في الدور وقطعه وعندها العتق اولي في الكفاية السؤال عليها  
 هذا حقيقة المقام ومنه يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى من  
 القصور والاضلال والله تعالى ولي الافضال **قوله** وعند الميت  
 سنة **قوله** قال المصنف رحمه الله تعالى في البحر وما نقله  
 العلامة مسكين رحمه الله تعالى من قوله وقيل غسل الميت  
 سنة مؤكدة ففيه نظر بعد نقل الاجماع يعني في فتح القدير  
 اللهم الان يكون ولا غير معتد به فلا يقدر في انقاده الاجماع  
**قوله** وهذا الجواب انما يستقيم علي قول من يقول ان هبة المشاع  
 لا يقيد الملك الي اضره **قوله** يفهم منه انه علي القول بانها  
 تقيد الملك لا يستقيم الجواب ووجهه ان فرضنا المسالة اضره  
 يكفي لاصدهم فاذا فادت الهبة المذكورة الملك ناله منها مقدار  
 ما لا يكفي لفصله وصينه لا يستقيم قولهم الرجل اولي به **قوله**  
 ومدايه من قولهم ان غسل الميت سنة وان وجوبه بها الي اضره  
**قوله** انما يتم هذا التساوي ولو لم يكن هذا كقول بالسنة اما  
 مع وجوده فلا يبقى ان يقال المراد بالوجوب الافتراض كحصره  
 به في الوافي وفي فتح القدير انه فرضه علي المسلمين بالاجماع  
 ومعلوم ان السنة لا يثبت بها الفرض الا اذا كانت قطعية  
 الثبوت والدلالة كما لم تواتر القطع الدلالة ودون ذلك هيا  
 شرط القتا وصينه لا يتم هذا المراد بل الوجوب بمقتضى الافتراض  
 ثابت هنا بالاجماع لا بالسنة **قوله** واما من به نجاسة وهو  
 محدث وصدها الي اضره مثله في البزازية وعبارتها محدث علي  
 ثوبه دم مانع ومعه ما يكفي لاصدهم فخطا الي الدم لهدم البدل  
 انتهى وفيه تأمل **قوله** وعلي هذا لو كان مع الثلاثة اي الجنب



والخالف والميت ووجهه ان اليتيم يجزى بهم بخلاف ذي النجاسة  
فانه لا يجزى لما ابدل في صفة كذا قيل وفيه تأمل **قوله** اجتمعت  
جنازة وستة وقتية **اقول** وقع في بعض النسخ ووقتيه  
وقيل عليه بخالف ما تقدم في فن القواعد عند قول السائر  
في بيان الجمع بين عبادتين **قوله** والا الكسوف اي وان لم  
يصف الكسوف قدم الكسوف **قوله** وكذا الواجب مع جمعة  
كذا خط المصنف رحمه الله تعالى والواو بعيني او **قوله** وينبغي  
ايضا تقدم الكسوف على الوتر اي اخره **اقول** لانه تجزي  
قواته بالا **قوله** ولو اجتمع التقدير والحد اي اخره **اقول**  
انما يستقيم هذا في التقدير الذي وصفه حق للعبد كما يشير  
الحديث لتقليده واما الذي وصفه حق لله سبحانه وتعالى  
فالذي يظهر تقديم الحد عليه فليجرب **قوله** واذا قدم قتل  
القصاص الى اخره اي في صورة ما اذا اجتمع قتل القصاص  
والردة والذنا **قوله** ومنها ما لو كان لو اسبغ الوضوء تقوية  
الجماعة **اقول** انما كان تفصيل الافتقار لادراكها للقوة  
الجماعة وان كان الصحيح انها سنة مؤكدة لا يقال كما قيل  
بفرضية الثلاث كما نقله الزيلعي رحمه الله تعالى عن ابي  
نكر الاسكا في رحمه الله تعالى في المرح لا انا نقول قد ورد في ترك  
الجماعة من الوعيد ما لم يرد في الفسنتين قال في البحر والراجح  
عندنا هله المذهب الوجوب **قوله** ومنها التوضي من الحيض  
افضل **اقول** انما كان ذلكا فضلا لفقد مخالفة زعم المعتزلة  
وذلك ان المعتزلة من الخنفية ما القوا سايد الخنفية وهم  
الله تعالى في ان الجوار مجتنب قلو وقع في الحيض خيرا لا يجزي  
من النجس يصير الكل نجسا فصار مجاور هذا المجاور نجسا  
الحاضر الحيض على رايهم وقال سايد الخنفية رحمه الله  
تعالى

تعالى ان الجوار ليس بمجس ببل النجس هو السر بان فوالفرع  
الذكور لا يصير مجاورا ونجسا ولا عكس سرانته ذلك الجوز  
الى سايد الايضا لانه غير قابل للتجزية اصلا فلا يكون قابل  
لكل الحيض نجسا عندهم اذا قدر هذا فنقول الحيض لا يخلو  
عن جز من النجس اصلا بخلاف الماء الجاري لجريانه فينبغي  
ان يكون التوضي بالماء الجاري لا جارا عاما للمعتزلة في  
قولهم بتنجس الجوار وللتنبيه على ان زعمهم باطلا وطما  
كيف ولو كان صفا للذمان لا يجوز التوضي من الحيض اصلا  
وليس كذلك بالاجماع **قوله** ومنها لو كان بحيث لو صلى في  
بيته صلى قاي الى اخره قيل عليه الذي في الخلاصة يصل  
في بيته صاها هو المختار وفي نسخة منها قال شمس الامية  
رحمه الله تعالى لا يخرج الحي الجماعة لكن يكبر قايما يقعد وبه  
يفي **قوله** ومنها لو كان لو صلى قاعدا قدر عليه سنة القراءة  
الى اخره قيل لا ظاهرا من المداد شبه القراءة ما يجب منها  
بالنسبة وهذا في الفتنه ورايات الاصحاب يقعد وذكر  
بعده اقوال لا ينبغي مراعاتها **قوله** وينبغي تقديم الموكدة  
كذا في خط المصنف رحمه الله تعالى بالواو والصواب اسقا  
والمدادات الستة الموكدة ياتي بها وان صافا لوقت السج  
بخلاف غير الموكدة فانه لا ياتي بها ان صافا الوقت السج  
**قوله** علمي الدين المقربة في المرض **اقول** ينبغي ان يقول  
زيادة على هذا وعلى الدين الجهر لا السب حتى تتم المقابلة  
**قوله** الحمد الاصلي على المعتق **اقول** سيظهر والواجب في  
الصلاة من غير فتيه وعبد فتيه هل يقدم الحمد غير  
الفقيه او يقدم العيد الفقيه وقد ذكرنا الشافعية رحمه  
الله تعالى ان الاصح تقديم الحمد لانه التقية لا التجبر بالفضيلة

طها



**قوله** ويقرّب من هذه المسائل بعض خصائص الكفارة **اقول** انما  
كانت مقابلة خصائص الكفارة ببعض يقرب من هذه المسائل لانها  
لجبريات النقيصة فيه بالقضية **قوله** وكذا اشرفه كذا في عامة  
النسخ والصواب شرفها بقايت الصميم والله سبحانه وتعالى اعلم  
**القول في بحث المثل واحصر المثل ومهر المثل قوله**  
ويبين ان لا يعتبر بحث المثل عند الحاجة الي اقرن **اقول** الذي  
يتصل به سدر الرفق كيف ان لا يتبين ان لا يعتبر بحث المثل في  
هذه الحالة والله سبحانه وتعالى يقول وما جعل عليكم في الدين  
من حرج الاية وحاشا ان يتعبدا بما في هذا الحرج العظيم  
والصيق الحميم **قوله** وكان المبيع هاكاي والحال ان المبيع قد  
كان هاكاي **قوله** وهل تعتبر قيمته يوما للتلف او القبط **قوله**  
جواب الاستفهام يحذف تقديره فيظهر فيه قال بعض الفضلاء  
النظر الفقهي يقتضي الثاني **قوله** قال في هكذا في نسخة المست  
رحم الله تعالى والظاهر انما زيادة سبق اليها قبل المصنف  
رحم الله تعالى فاصرب عنها فكتبها النسخ **قوله** ويبقى  
اعتبارها يوما للمبيع قال بعض الفضلاء النظر الفقهي يقتضي  
اعتبارها يوما للقبط **قوله** لم يعتبر قيمته يوما لهلاك  
**اقول** سبق في الخلاصة على ان قيمته تعتبر يوم القبط  
نقل ذلك في شرح تنوير الابصار وكذلك ما هنا في كلام  
المتنقون قال بعض الفضلاء لو انت اقل امعت النظر في كلام  
الزليحي رحمه الله تعالى وغيره قطعت بانه في صورة الهلاك  
تعتبر القيمة يوم القبط وفي صورة الاستهلاك يوم الاستهلاك  
لان الاستهلاك وقع على عين مودعة حقيقة تام **قوله**  
ومسح الرهن اذ هلك الجاهل قال بعض الفضلاء الظاهر ان  
ما قاله المصنف رحمه الله تعالى ليس منقولاً عنه جعل العلة

فيه

فيه قولهم ان يده يد امانة والامانات تعتبر قيمتها اذا هلك  
مضمونة يوم الهلاك وما اصنف ما قاله لولا ما يخالفه من المتقول  
فقد صدر من الزليحي رحمه الله تعالى بان ضمان الرهن على المبرهن  
في القضاة الا انني وانه يعتبر قيمته يوم القبط بخلاف  
ما لو اتلفه اجني فانه يضمن قيمته يوم استهلاكه بضمها  
المبرهن اياه تكون رهنا عنده وفي الخلاصة وحكم الرهن انه  
لو هلك عند المبرهن او العدل ينظر الي قيمته يوم القبط  
والي الدين فان كانت قيمته مثل الدين سقط الدين هلاك  
الي اضم ما قاله وقال الحدادي رحمه الله تعالى والمعتبر في القيمة  
قيمته يوم القبط ولم اري لما اذا عدل المصنف رحمه الله تعالى  
عن هذا لما قاله والله اعلم **الكلام في احصر المثل**  
**قوله** يجب في مواضع **اقول** يناد عليها مواضع منها ما في شرح  
التنوير لواء سائر ارض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة  
الاجار ومعلم مستأجرا مستيفا وها باجر المثل اذا لم يكن في  
ذلك ضرر ولو لم يجر الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك  
ومنها ما في شرح التنوير ايضا مستوفي ارض الوقف اجرها  
بغير اجرة المثل يلزم مستأجرها تمام اجر المثل ومنها وهي  
مسألة المتوفى تدفع ثوبا الى غياط لخطوطه فيصاب به  
فخاطه قباضا في الدافع ان شأضمنه قيمته ثوبه او اقل القبا  
باجر مثله ولم يزد على المسمى ومنها دفع غلامه الي حاكم  
مرة معلومة ليعمل ولم يشترط على اذ اجرة فبعد ثقله  
طلب الاستاذ من المولى والمولى منه ينظر الي عرفه ليله  
في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ حكم باجر مثله  
تقبل ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فباجر مثله القلام على  
الاستاذ وكذلك لو دفع ابنه الي حاكم في الدار نقله عنه القاضي



رحمه الله تعالى ومنها ما في جامع الفصولين باع ارضا بدون  
الزرع فهو للبائع بائد مثله واستشكل المصنف رحمه الله تعالى  
في الجواب انه يجب على البائع قطعه وتسليم الارض فارغة قال  
في العهد وجوابه انه محمول على ما اذا كان يرصني للمشتري **قوله**  
واما وصي للميت فلا اجد له على الصحيح قيل ذكر في الحاشية  
والبنائية وكثير من الكتب انه يستحقه فيكون هذا الصلح  
خلافا للصحيح لان الاستحسان هو لما يؤذيه وانت على علم  
بان نقل الفسقة لا يارض نقل القاصي فان رحمه الله تعالى  
**قوله** يستحق القاصي على كتابة المجاهد والسجلات مثله **قوله**  
في صاوي الزاهري رحمه الله تعالى ولو اراد القاصي والمفتي  
ان ياذن شيئا على حكمه لا يجوز له ذلك الا ان يوافق نفسه من  
له الحق يوما او يومين ونحوهما ما يسع فيه مطالعة كتب  
الفقه الى ان يجد مسألة ويكتب كتابا ويحمله في ديوانه  
وكتابا يحمله في يده ويفصل بينهما الخصومة باصرة معلومة  
في سند يجوز ان ياذن منه اجد المثل لفساد عقد الاجارة ولا  
يتجأ وزعت المسمى ولكن يحذر هذا الفرع عنه وكذا لو اذ  
اخذ المثل للقسمة وكتابة الصك فقد جحد الاحيلة ان لم يرق  
من بيت المال لا يلزم لم يجب في ذمته من قبله الواجب  
بيان الحكم لمن عليه وبيان الحق لمن له فقط وعقد النكاح  
في الحكم كالقسمة وكتابة الصك انتهى قال بعض الفضلاء وما  
يتعلق بذلك مسألة سالت عنها الوكيل المفتي عما لا يمكنه  
او عما ليس عليه جوابه باللسان ولا يفسر عليه بالكتابة  
كسائل الناسجات التي تدق كسورها صبا ولا تثبت في حفظ  
السائل هل يفرض عليه الكتابة مع تيسرها ام لا ولم اري  
صريح الحكم لكن النظام الفقهي يقتضي وجوب مطلق الجواب

عليه

عليه بأي طريقه امكنه يقتضي وجوبها عليه حيث تفسر او  
تقدر باللسان ويكون الجواب بالكتابة نايبا عنه الجواب باللسان  
لا يخرج عن عهدة الواجب من الجواب باللسان فيكتب المفتي ما  
يقتضيه عليه او يفسر النطق بذلك بتوضيح تيسر له الة  
للكتابة لا اجد القياس الواجب فيقدر على السائل فيخرج من  
الفهدة ولا يجب عليه دفع الرقعة له ولا ان يفهم ما يشق  
عليه ويحفظه كل ما يصعب عليه بذلك تلك طارح على  
التكليف ولا يواخذ المفتي بسو صفا لسائل وقلة فهمه  
**والحاصل** ان على المفتي الجواب بأي طريقه كان يتوصل  
به اليه وكل ما لا يتوصل اليه الفرض الا به فهو فرض وحيث  
كان في وسع المفتي الجواب بالكتابة لا باللسان وجب عليه  
الجواب بها حيث تيسرت اليها بلا مشقة عليه بان اضرها  
له السائل ولا يلزم المفتي بدلها من عنده له ومقتضى  
القياس وجوب تخصيصها على المفتي كما الوصول يحصل  
به ما هو المفروض عليه وهذا كله اذا يقين عليه الافتاء  
ولم يكن في البلدة من يقوم مقامه في ذلك والافتاء طاعة  
والطاعة يجب الاستطاعة في اداعي في غيره من الطاعة  
يداعي فيه فرضا ووجوبا واستحبابا وتربا فليتامر فيه  
**قوله** بخلاف التقويم مني اختلف تقويم المعومين في  
سجل كما اجمروا قال شيخ شيوخنا رحمه الله تعالى سألني  
بعض الافاضل ان اذ بالاكثرها **قلت** لان بيعة الاقل  
ناوية فقال قولا لا حجة لم اذ بالاكثرها **قلت** لان الاصل  
عدم ضمان المنافع فتأمل **الكلام في مهر المثل**  
**قوله** الاصل في اعتبار مهره مد يمين وعقبة واشق رضى  
الله تعالى عنه وهو ما روي في الجامع والسنن للترمذي



رحمه الله تعالى عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه في  
 رجل تزوج امرأة فمات عنها ولم ير ضلها ولم يقدر ضلها الصداق  
 فقال لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث فقال  
 معقل بن يسار رضي الله تعالى عنه سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قضي به في تزويج يروع بنتا واشق رضي الله  
 تعالى عنه قال الترمذي رحمه الله تعالى حسن صحيح **قوله**  
 فيجب في النكاح الصحيح عند التسمية **اقول** قال المصنف  
 رحمه الله تعالى في الجراح وجوب مهر المثل بتمامه عند عدم  
 التسمية مشروط بان لا يشترط الزوج عليها شيئا لما في الولاة  
 والمحيط لو تزوجها الزوج عليا ان يدفع اليه العبد بغير مهر  
 مثلهما علي قيمة العبد وعلي مهر مثلهما لان المدة ان كانت  
 البضع والعتيقان امهر مثلهما والبدل يتقسم علي قدر البدل  
 فمات اصاب قيمة العبد فالبيع فيه فاسد لا يابا عتقه  
 بشي يحصل والباقي يصير مهورا انتهى وبخالفه ما نقله  
 ايضا لو قال لامرأة ان تزوجك علي ان تقطيني عبدك هذا  
 فقبلت جاز النكاح بمهر المثل ولا شيء له من العبد فجهل  
 الجاهل الفرق وقد يقال انه في الثانية لم يجعل العبد مبيعا  
 بل هبة فلا يتقسم بمهر المثل علي العبد ولا علي مهر  
 المثل بدليل انه كذا الاعطاء والقطعة الهبة وفي الاول  
 جعل العبد مبيعا فانقسم بمهر المثل بدليل انه ذكر الدعا  
 الا الاعطاء انتهى وبدوع كحول ولا يفسر كما في القاموس  
 وقال ابن الاثير رحمه الله تعالى اهل الحديث الشريفة يروونها  
 بكسر الباء وسكون الدال وفي الواو وبالعين المهملة واما  
 اهل اللغة فيفتحون الباء ويقولون انه ليس في العربية  
 فتح الاء في هذه المصنف المعروف وعنه ما سمع طاب ثراه

وهو

وهو تابع للمجهول رحمه الله تعالى وقد استدرج عليه مدرهم  
 ويقتح اوله ودرور وغتور **قوله** ومجموع الجنس كالنوزوجها  
 علي ثوب لان الشباب اصناس شتي كالحيوان والداية  
 فليس البعض اولي من البعض بالارادة وضارت  
 الجمالة فاصلة وقد فسر في غاية البيان الجنس بالنوع  
 ولا خاصة اليه لان الجنس عند الفقهاء هو القول عليه  
 كثيرين مستقيمين بالاطلاق كرجله ولا شك ان الثوب  
 تحت الكفان والقطن والحريير والاحكام مختلفة فان  
 الثوب الحريير لا يجلبه غيره وعنده يجل فهو صنف عندهم  
 وكذا الحيوان تحت الفرس والحمار وغيرهما فتكون هذه  
 الجمالة الخش من جملة مهر المثل بمهر المثل اولي وهو  
 المناط هنا سواء كان مجموع الجنس او النوع كذا حققه  
 المصنف رحمه الله تعالى وفي شرح النقاية للعلامة محمد  
 القاسمي رحمه الله تعالى يجوز اطلاق الجنس عند  
 الفقهاء علي الامر العام سواء كان جنسا عند الفلاسفة  
 او نوعا وقد يطلق علي الخاص كالرجل والمرأة نظرا لاختلاف  
 التقاوت في المقاصد والاحكام كما يطلق النوع عليها نظرا  
 لاجتماعها في الانسانية واختلافها في الذكورة والانوثة  
 وفيه دلالة علي ان المشرع عين يتبين ان لا يلتفتوا اليه  
 ما اصطلي عليه الفلاسفة كما في المنتقى **قوله** والتسمية  
 التي علي حظر وفوات ما شرط لها من افعال لو نكحها  
 بالان عليا ان لا يخرجها او عليا ان لا يتزوج عليها او علي  
 الف ان قام بها وعلي الفين ان اخرجها فان وفي واقام  
 فلها الالف والا فمهر المثل وقد اشار المصنف رحمه الله تعالى  
 الي هاتين المسائلين والصواب لها في الاول ان يسمي لها قدرا



ومهر مثلها أكثر منه ويشترط لها مستغمة أو لا ينسأ أولادي  
 رجم محرر منها فان وفيما بشرط فليها المسمى لأنه صلح  
 مهرا وقد مر رضاها به طالا فمهرا مثل لأنه سمي ما لها  
 ما فيه تقع فعند فواته ينعدم رضاها بالمسمى فيعمل  
 لها مهرا مثل بالفا ما يلزم ان زاد على الالف وان ساوي  
 الالف وكان اتقص منها لها الالف لان الزوج رضي بذلك  
 والصاريط في المسألة الثانية ان يسمى لها مهرا على تقدير  
 ومهر اخر على تقدير اخر كما تقدمت فان امرها كان  
 لها الالف فعليه ما ذكرنا في المسألة الاولى فان رضاها  
 بذلك وان (صريحها) كان لها مهرا مثل لكن لا يزداد على  
 الفين لانها قدر صحت بذلك ولا يستقص عنه الالف  
 لان الزوج قدر رضي بذلك فعليه ما قلنا في المسألة الاولى  
**قوله** فاذا اصلها **قوله** قال المصنف رحمه الله تعالى في  
 البحر في باب الوطى الذي هو صبيم الحد والذي علم ابو جبه  
 كل موضع سقط فيه الحد وما ذكرنا يجب ويجه المهر لاما  
 ذكرنا الا في وطى جارية الابن وعلقت منه وادعي  
 نسبه لما ذكرنا في النكاح انتهى وقد اخذناه لا يكتفي  
 بمجرد الحمل وقد اكتفى هنا **قوله** وانما اشترط العلوق  
 ودعوة السبلان الملك ثبت شرطه للاسنيلا فثبت  
 فصار وصيا ملك نفسه **قوله** ولا يتنصف اي مهر  
 المثللان التتصف يختص بالمقدروض في العقد لقوله  
 نسجانه وتعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن  
 الاية الشريفة **قوله** وفي النكاح الفاسد عطف على قوله  
 في النكاح اي ولا يتعد في النكاح الفاسد قال المصنف رحمه  
 الله تعالى في البحر عند قوله وفي النكاح انما يجب مهرا  
 بالوطى

بالوطى وافاد المصنف رحمه الله تعالى باطلاقه انه لا يجب  
 بالجماع فيه ولو تكدر الامهر واحد ولا يتكدر المهر الا بتكدر  
 الوطى والاصل ان الوطى متى حصل عقيب شبهة الملك  
 مدرا لم يجب الا امهر واحد لان الوطى صادف ملكه كالوطى  
 في النكاح الفاسد وكما لو وطى جارية ابنة او جارية مكا  
 او وطى متكوصته ثم بان انه صلف بطلاقها **قوله** ويتعد  
 بوطى الابن جارية ابنة قال المصنف رحمه الله تعالى في  
 البحر وهي حصل الوطى عقيب شبهة الاستبانه مدرا  
 فانه يجب بكل ووطى مهر على عدة لان كل ووطى صادف  
 ملكا فيعد بوطى الابن جارية ابنة او امه او جارية امها  
 ويتدارعها الشبهة فعليه لكل ووطى مهر ومنه ووطى  
 الجارية المستتركة مدرا لثقله لكل ووطى نصف مهر ولو  
 وطى مكاتبته بينه وبين غيره فعليه في نصف نصف مهر  
 واحد وعليه في نصف بشرط كل ووطى نصف مهر وذلك  
 كما للمكاتبته **قوله** وفي الوطى شبهة ان لم يقدرا الملك سابقا  
 على الوطى اي يجب بالوطى ان لم يقدرا الملك سابقا على الوطى  
 فان قدر فلا ووطى **قوله** كما لا يتعد بوطى الابن جارية ابنة  
 اذ لم تحبل كذا في عامة النسخ والصواب اذا صلبت كما هو  
 ظاهر **قوله** فيجب مهران فيما لو زني با مراه اليامره وجه  
 ذلك انه اول الفعل كان صرا ما الا ان الفعل في حق قضا  
 الشهوة اذا تعد كفعل واحد فاذا صار صلا لا في امره  
 لا يجب الحد باوله وقضا راضا لفعل في حق قضا الشهوة  
 اذا تعد كفعل واحد فاذا صار صلا لا في امره لا يجب الحد  
 باوله وقضا راضا لفعل شبهة في اوله والفعل الحرام لا  
 يكلوا من عذامية او عقوبة فاذا اتفقت العقوبة بقيت العقوبة

بته



ففيه بهذا المثل وكجب المسمى بالعقد لان المسمى تارك  
 بالخلوة فباعا من المهر والي قوله ومهرات ونصف **اقول**  
 مهربا بالطلاق وتبدل الدخول وهذا رضى على شبهة لان  
 قول الامام لا يشافى صحتها تعالى عنه لا يقع الطلاق  
 المعلق بالتزويج فتحب عليها الفدية فاذا تزوجها ثانيا  
 وهي في الهدية وجب عليها طلاق اخر وهذا طلاق يعقب  
 الرجعة في قول الامام وابو يوسف ومهما الله تعالى  
 لان عندها انما تزويج المفطرة قبل الدخول كان ذلك  
 طلاقا بعد الدخول كما وان كانت الهدية بالرضوخ  
 شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب  
 كمال المهر فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجب  
 عليه مهرات ونصف ولم يصح النكاح الثالث لانها في  
 عدته عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح ولا يجب المهر  
 الثالث **قوله** فقلبه غمسه مهور ونصف يعني في قياس  
 قول الامام وابو يوسف ومهما الله تعالى نصف مهر  
 بالنكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح  
 الثاني ومهر بالدخول الثالث لانه وطئها عن شبهة  
 ومهر بالنكاح الثالث لان النكاح الثالث صادفها  
 وهي مبانة فاعتبر النكاح ومهر بالدخول الثالث  
 لانه رضى عن شبهة فيجمع عليه غمسه مهور ونصف  
 وعلى قول محمد رحمه الله تعالى عليه اربعة مهور ونصف  
 بالانكاح الثلاثة قبل الدخول وثلاثة مهور بالوطئ  
 ثلاثا عن شبهة هذا وقد ذكر القاصي طاب رحمه الله تعالى  
 ان المهور يتكرر بالعقد تارة وبالوطئ اخرى وتارة يتكرر  
 بها والله اعلم **القول في الشرط والتعليق قوله**

التعليق ربط حصول مصنوع جملة الخاضعة **اقول** فرق  
 النذر كشيء رجع الله تعالى في قواعده بين الشرط والتعليق  
 بفرق غير هذا فقال الفرق بين التعليق والشرط ان  
 التعليق داخل على اصل الفعل بادائه كان واذا والشرط  
 ما جزم فيه بالاصل لا بعد الفعل وشرط فيه امر اخر  
 وان شئت فقد في الفرق ان التعليق ترتيب امر لم يوجد  
 على امر لم يوجد بيات او امر في احوائها والشرط التزام  
 امر لم يوجد في امر وجد بصيغة مخصوصة **قوله** وجملة  
 ما لا يصح تعليقه ويبدأ بفاسده ثلاثة عشر البيوع  
**اقول** فنعان المبيع المفرون بالشرط الفاسده  
 فاسد لا باطلا قال في الجمع ويفسد البيوع بشرط لا  
 يقضيه العقد وفيه منقحة الاحكام انتهى ومعلوم  
 ان الفاسد عندنا باطل عندنا اللهم الا ان يحمل على ما  
 اذا ذكر جرف الشرط كما اذا قال ربيعت ان كنت تقطيني كذا  
 اما اذا قال ربيعت على ان تقطيني كذا فاسد لا باطلا قال  
 في المنتقى **واعلم** انه ذكر في جامع الفصولين ان  
 تعليق القيود في المبيع بعد ما اوجب الامر له يصح  
 ذكرنا ظاهره قال انك ربيعت كذا هذا فقد بقيت منك صح  
 البيع استحسانا ان دفع الثمن اليه وقبل هذا فطلاق  
 ظاهره لرواية والصحيح انه لا يجوز **قوله** والاجارة بالبر  
 وكذا الاجارة بالذئب كما في الكثر قال شارحه العيني رحمه  
 الله تعالى لا يخفى بيع صفي قال المصنف رحمه الله تعالى  
 في البحر وظاهره تخصيص اجارة البيع وظاهر كلام  
 المصنف رحمه الله تعالى يعني صاحب الكنفات اجارة كل  
 شيء لا يصح تعليقه حتى النكاح ويبدأ عليه ما في جامع



الفصولين والبنائية وتقليد الاجازة بالشرط ظاهر فقول  
ان لا يقلل في المنة فقد اجزت ولو تزوج بيته البالغة  
بالرضاها فبلغها الخبر فقالت اجزت ان رصنت اي بطلت  
الاجازة فالقول بطل الاجازة اعتبارا بائنا العقد انتهى  
**قول** يخالفه ما في القنية في باب البيع الموقوف قال باعني  
فلان عبيدك بكذا فقال ان كان كذا فقد اجزته او ففوجانز جاز  
ان كان بكذا او باكثر من ذلك النوع ولو اجاز بيمين اخربطلا و  
ابن سلام رحمه الله تعالى لا يعتبر العلم بالمتن لانه ما صد وقيل  
اذا كانت مما يتقارب فيه **قوله** وعزل الوكيل قال المصنف رحمه  
الله تعالى في البحر بعد كلام ان عزل الوكيل ليس من هذا  
العزل وهو ما لا يبطل بالشرط الفاسد وانما هو من قبيل  
ما لا يصح تعليقه بالشرط كمن لا يبطل بالشرط الفاسد فهو  
كما قد مضاه في الرصة وقد ذكر في جامع الفصولين عزلا الوكيل  
من قسم ما لا يصح تعليقه بطل فاسده لكن قال في رواية  
وفي البنائية وتقليد عزل الوكيل بالشرط يصح في رواية  
المصنف رحمه الله تعالى في رواية السرخسي رحمه الله تعالى والدليل  
عليه انه قال لو ان الذي يبطل بالشرط الفاسد ما كان من  
باب التملك والمزول ليس منه وهذا هو الحق فيجب الحاقه  
بقسم ما لا يصح تعليقه بالشرط كمن يبطل بالشرط الفاسد  
وارجع من كرم الله تعالى في الفصاح الظفر بالنقل في الرصة  
انتهى **قوله** والرصة كذا في غير كتاب قال المصنف رحمه الله  
تعالى في البحر وهو صطفا فقد ذكرت في الظهيرية والجوهرية  
والبدائع والشرطانية ان الرصة لا يصح تعليقها بالشرط ولا  
اصنافها ولم تذكرها بطل بالشرط الفاسد وكيف يصح ان  
يقال به واصل الكلام لا يبطل بالشرط الفاسد وما يدعي بطل

قوله المصنف رحمه الله تعالى ومن وافقه ما في البدائع من كتاب  
الرصة انها تصح مع الاكراه والهزل والكعب والخطا كالنكاح  
انتهى فلو كانت تبطل بالشرط الفاسد لم يصح مع الهزل لان  
ما يصح مع الهزل لا يبطل بالشرط الفاسد وما لا يصح مع  
الهزل تبطله الشروط كما ذكره الاصوليون **قوله** والوقف في  
رواية كذا في جامع الفصولين وقد سئل الشيخ محمد بن عبد الله  
القمي رحمه الله تعالى صاحب التنوير عن تعليق الوقف  
بالشرط فاجاب بان الوقف لا يصح تعليقه على الرواية المشهورة  
القول عليها **قول** ولما كان المعول عليها المشي اجاب  
المشون رصمهم الله تعالى عليها اذ هو يصح التزامي **قوله**  
والا بلبلاي عن الدين لا يصح تعليقه بشرط غير متعارف اما  
بالشرط المتعارف فيصح تعليقه كما صرح المصنف رحمه الله  
تعالى في البحر وقيدنا بالدين لان الانباء عن الكفاية يصح تعليق  
بالشرط للملزم وهو قول البعض واختاره في الفتح **قوله** والهيئة  
في الهادية تعليق الهيئة بالملزم يصح لو ثبتت على ان تقوي  
كذا فان كان مخالفا لصحة الهيئة وبطل الشرط انتهى ومنه  
يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى من الخلل **قوله**  
والشركة اي لا تبطل بالشرط الفاسد **قول** في منية  
المفتي الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل  
بالبعض حتى لو اشترط التفاضل في الوصفية لا تبطل ولا تبطل  
بالشرط ارجع عشرة احدها وان كان كلاهما شرطا فاسدا انتهى  
ومنه يعلم ما في اطلاق المصنف رحمه الله تعالى من عدم البطلان  
بالشرط الفاسد **قوله** والقصدي لا يبطل بالشرط الفاسد  
**قول** في نظر صورة عدم بطلانه بالشرط الفاسد **قوله** وامان  
الفن **قول** في السيد الكبير لمحمد بن الحسين رحمه الله تعالى



تقليق الامان بالشرط جائز بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم  
صنع امن اهل خيبر علفا ما نهم بكم انهم شيئا واطلا امان  
الاي الحيد بكم انهم الحلي انتهى ومنه يعلم ان الفت ليس قيدا  
**قول** عاريتة ووديعة اذا منتهى راجدا الي اضر **قوله** وتقليق  
الرد بالهيب اية بشرط فاسد **قوله** او بخيار بشرط اية وتقليق  
الرد بخيار بشرط بشرط فاسد **قوله** او التحكيم اية وتقليق  
التحكيم بشرط فاسد **قوله** عند محمد رحمه الله تعالى لانه لا طلاق  
الولاية عنده فلا تبطل بالتقليق وعند ابي يوسف رحمه  
الله تعالى يبطل بالتقليق لان طلاقك الولاية والتملكا  
تبطل بالتقليق **قوله** فائدة منعك التخيير الى اهله كذا خط  
المصنف رحمه الله تعالى والصواب فائدة ان بقربية قوله  
الثانية **قوله** الا لو كيد بالطلاق يملك التخيير ولا يملك التقليق  
يعني اذا وكله بطلاق امراته يملك اي يخرط لاقها ولا يملك  
ان يعلق طلاقها ما اذا وكلها بان يعلق طلاقها يملك التقليق  
لما في الثانية قال الامارة القيد اذا وصلت الدار فانت طالق  
فاجاز الزوج ذلك فدخلت الدار بعد الاجازة طلقت وان  
دخلت قبل الاجازة لم تبطل فان عادت بعد الاجازة فدخلت  
طلقت لان كلاما لقضوي يصير عينا عند الاجازة فيعتبر  
الشرط بعده لا قبله قال وهذه المسألة دليل على ان  
التوكيد بالخلف بالطلاق جائز لان ما لا يصح به التوكيد  
فلا يصح الاجازة وقد صحته الاجازة فصح التوكيد به انتهى  
**قول** يستثنى ايضا الوصي في انه يملك التخيير ولا يملك  
التقليق كما سيأتي فيما افترق فيه الوصي والوارث حيث  
قال **واعلم** ان الوصي والوارث يشتركان في الخلافة عن  
الميت في التصرف والوارث اقوى لملكا العين ولو اوصي ببيت

عبد

عبد ممتن فملك كل منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تخييرا  
وتقليقا وتذبيلا وكتابة ولا يملك الوصي الا التخيير وهي في  
التخيير **قوله** ومن لا يملك التخيير لا يملك التقليق فيلان  
الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه اخرج علي الامام رحمه  
الله تعالى بهذه القاعدة في بطلان التقليق قبل النكاح  
**قوله** الثانية العبد والمكاتب لو قال كل مملوك الي اضره **اقول**  
يوقع هذه الفائدة من المسألة التي قبلها موقع التمثيل  
لها وصيها كان صفة ان يقول كالعبد والمكاتب لو قال الي  
اضره **القول في احكام السفر** **قوله** رخصة القصر  
**اقول** اراد به صلاة الرباعية ركعتين في السفر عن رعية  
لا رخصة كالحق في كتب الامور **قوله** واما صحة الجمعة الي  
اضره **اقول** لا موقع لهذه العبارة ها هنا **قوله** ولو كان  
واصبالكان فرضا **قوله** ومن احكامه منع الولد منه اي منع  
الشارع الولد من السفر اي صرمة عليه **قوله** ويختص  
ركوب البحر باحكاما الى اضره **اقول** في اختصاص البحر  
بما ذكره نظر ظاهر **قوله** منها لا اذا غدا في البحر الى اضره في المحيط  
الفارس في السفينة يستحق سهمين وان لم يملكه القتال  
على السفر في السفينة لان طرأ لم يباشر القتال على الفرس  
فقد تاهب للقتال على الفرس والتاهب للشئ كالمباشرة  
**القول في احكام الحرمة** **قوله** حد الحرم الشريف من طريق  
الدين الشريفة ثلاثة اميال ومن طريق الميت والحدائق  
والجدران والطايف سبعة اميال وفي الحياوي انه من طريق  
الجدران سبعة اميال ومن طريق حدة عشرة اميال ومن  
بطن عرنة امد عشرة اميال وجمعت ما عدا الاخير في قوله  
والحرم الجديد من ارض طيبة ثلاثة اميال اذا رمت بقائه



وسبعة أميال عراق وطائف . وخمسة عشر ثم سبع جدران .  
ومن عين سبع بتقدم سينها . وقد كملت فاشكر لربك احسانه .  
**قيل** وعلي الحد وعلامات نضيجها ابراهيم الخليل عليه افضل  
الصلاة والسلام وكان صبره عليه الصلاة والسلام يريد  
مواضع ثم امر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عمر  
عثمان ثم معاوية رضي الله تعالى عنهم وهي الآن ظاهرة **قوله**  
والابيض له اصل الاحرام **اقول** يستثنى من ذلك اهل مكة  
الشرقية ومن داخل المواقيت الا اذا قصد الحج والعمرة لقوله  
الله عليه وسلم لا يتجاوز الميقات احدا الاحرام وانما خص منه  
الملك ومن كان داخل الميقات لانه يكسر دخول مكة الشرقية  
لخاصتهم وفيما يجاب الاصل كل مرة صريح بخلاف ما اذا قصد  
الحج والعمرة لانه نادر الوقوع كذا في شرح المجمع الملكي **قوله** يرضى  
منه التعليلين المذكورين ان الملك ومن كان داخل الميقات  
لوجبا ونال مصر مثلا واراد دخول مكة الشرقية لا يدخلها  
الاحرام لعدم الحرج ونذرة الوقوع **قوله** وتكره المجاورة بعدي  
بالحرمة الشريف والمراد به صوم مكة الشرقية اذ المدينة  
الشرقية لا صوم لها وان كانت تكرر المجاورة بها وعلية  
الكراهة خوف سقوط حرمة البيت الحرام في نظره فيصير  
في نظره القاصد كسايد البيوت والعيان بانه تعالى او تنقص  
الهيبة والحرمة الاولى في نظره كما هو شأن كثير ولذا كان عمر  
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه يدور على الحاج بهد قضاء  
الشك بالدلالة ويقول يا اهل عيكة ويا اهل الشام شامكم ويا اهل  
العراق عراقكم فانه ابغى حرمة ربكم عز وجل في قلوبكم وكان  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يحجون ثم يرجعون ثم  
يعتبرون ثم يرجعون ولا يجاورون ذكره عبد الرزاق رحمه الله  
تعالى

تعالى في مصنفه والقول بالكراهة مذهب الامام الاعظم رحمه  
الله تعالى وجمع من الخطاطين في الدين وقال ابو يوسف  
رحمه الله تعالى هو قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بالمجاورة وهو  
الا فضل وعليه عملا الناس كذا في المتنقطات ونقل الفارسي  
رحمه الله تعالى علي قولها وروي عنه النبي صلى الله عليه  
وسلم انه قال من صبر على صومكة ساعة بتاعدت النار  
عنه مسيرة مائة عام **قوله** ولا يقتل ولا يقطع من فعله  
الحياض طي لا يقتل من فعل موجب القطع ولا يقطع من فعل  
موجب القطع وهو السرقة ضارجه والتجابه هذا تقرير كلامه  
وتحقيق مداه وفيه نظريا لنسبة الى فعل موجب القطع  
فقد صرح هو بنفسه في شرحه على المنار من حيث العام بان  
الخلاف بيننا وبين الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه انما هو  
في الانفس لا في الاطراف لانه يسلك بها مسلك الاموال فيقطع  
بها السارق اذا التجا الى الحرم الشريف انتهى لكن في الثانية من  
فصل المقطعات ولا يتوفي القصاص في الحرم الشريف في نفس  
ويستوفي فيما دون النفس وعند الامام رحمه الله تعالى انه  
لا يقطع السارق في الحرم الشريف خلافا لما انتهى وظاهره  
انه لا فرق بين ان يفعله ما ذكر داخل الحرم الشريف او ضارجه  
والتمس اليه **قوله** ويجزى قطع شجره وهو مال ساق من النبات  
رطبا كان او يابس وشجر الحرم الشريف ما كان شي من اصله في الحرم  
الشريف سواء كان شجرة فية او في الحل فيقطع هذه  
الاعضاء عليه القيمة كما في المحيط قال الفلامية محمد القهستاني  
رحمه الله تعالى وينبغي ان يكون حشيش الحرم الشريف كذلك  
**قوله** ورعى حشيشه اي وحجر ما رسا البهيمة على حشيش الحرم  
الشريف كذا في عندها وعند الامام رحمه الله تعالى لا بأس به



لضرورة قائلين كذا في شرح النقاية للعلامة محمد القميساني رحمه  
 الله تعالى **قوله** لا بأس هنا بالإباحة لمقابلتها بالحرمه لا لما ذكره اولي  
 كما هو الاصل في استعمالها قال الفاضل ملا علي قاري رحمه الله  
 تعالى في شرح النقاية **قوله** الا الاضرار بكسر الهمزة والحاء وسكون  
 النون المعجمتين وهو ما ثبت في السهل والجبل وله اصل قريب  
 وقضيان دقاق يطيب ريحه والذي عكسه الشريفة اجوده سيقين  
 بطل البيوت بين الحشيب وسيدون به في القبور الخلد بين اللبنا  
 كما في فتح البار **قوله** وحسناته وسيئاته **قوله** كما نال انب  
 جعل الحسنات سيئاتها للعلم بان الحسنه بعشر امثالها في كل  
 مكانه ولا في تقدم ذكرها من تنفير الطباع عن رسوم ارتكابها  
 وقد يقال لما كانت الحسنات عيال اليها طبعاً اذا تلي علي السمع ذكرها  
 ولا تاسب البداة بها ثم اذا تلي الخير تلي بالقبول في ذر من  
 ارتكاب ما يوصيها بخلاف ما اذا يدري بغير ما ليس بما لوف **قوله**  
 ويعاخذ فيه بالهوى قال الله تعالى ومن يرد فيه بالحاد بظلم  
 لذقه من عذاب اليم الاية وهذا مستثنى من قوله الله الهم باليه  
 وعدم فعلها كذلك تعظيماً لحرمته قال عبد الله بن مسعود  
 رضي الله تعالى عنه ما من بلد يعاخذ العبد فيه بالهوى قبل  
 الفعل الا مكة الشريفة وتلا هذه الاية الشريفة ذكره جماعة  
 من السلف الصالح اخذ السجدة عكة الشريفة روي بن ابي  
 شيبة رحمه الله تعالى قال الحسين في نبي عذاب ان يكون  
 في بيت رحمة وروي الطبراني رحمه الله تعالى في الاوسط عن  
 ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال لا حنكا لالطاف عكة الحاد **قوله** ولا يسكن كافر فيه  
 اي منع الكافر من سكني حرم مكة الشريفة وهذا بالاتفاق  
 واما الدفول فمختلف فيه كذا في شرح القوائد للطرسوسي رحمه

الله

الله تعالى **قوله** وله الدفول ولو كان حديدا كما في شرح الجامع الصغير  
 للمير تاشيه رحمه الله تعالى وفي الفتاوى الحاشية ولو دخل الحزب  
 الحرم الشريف لا يتصرف له ويمنع عنه الطعام والشراب في قول  
 الامام الرازي حاشية رضي الله تعالى عنه ويقهر من تخصص  
 الامام رحمه الله تعالى بما ذكر ان الصاحبين رضيهما الله تعالى  
 في لقان في ذلك **قوله** ولا تمنع ولا فدان ملكي **قوله** وكذا في دخول  
 مكة الشريفة والمراد بانتهى بقول الجلال في الصحة ولذا وجب  
 دم حيدر وهو موضع الصحة واشترط طهره عما لا طاهر بينهما  
 انما هو عند قرا الممنوع المستثنى من سبب اللثوب المبرر عليه  
 وصوب دم السكينة حقيقة المصنف رحمه الله تعالى في البحر  
**قوله** ويكيط صراج حجارته وندابه وتلا هذا مخالف لما نقله المصنف  
 رحمه الله تعالى في شرحه على كثر وضه ولا بأس باخراج  
 حجارة الحرم الشريف وندابه الى الحد كذا في المحيط وغيره انتهى  
**قوله** لا مخالفة فانه لا يميز بصيغة لا بأس مقتضى  
 للكراهة لا مخالفة لها حتى تتم المخالفة وفي الظهيرية وتلا  
 البيت الحرم المكرم اليسير يجوز اخراجه للتبرك والا لا  
 انتهى لانه تحريم وخالين وهبان رحمه الله تعالى والصواب  
 المنع منه مطلقا لئلا يتسلط الجهال فيفرضي الي الخراب والعياذ  
 بالله تعالى اذ القليل من الكثير كثير **قوله** وهو مشا وغيره  
 عندنا في اللقطة وبه قال الامام مالك والامام احمد والامام  
 الشافعي رضي الله تعالى عنهم في قول وفي قول يهرمها ابا  
 حنيفة صاحب القول عليه الصلاة والسلام في وصف مكة  
 الشريفة طالح لقطتها الا لمسدها وفي رواية لالحل ساقطتها  
 الا لمسدها اي طال بها وهو المأكول ولنا قولنا عليه الصلاة والسلام  
 ان عرف عفاصها ووكاهام عرفها سنة بلا فصل بين لقطة



بين لقطه الحلال والحرم الشريف ومعنى قوله الا المنشدها اي  
 مصر فيها فانه ذكر في الصحيح انشدت الصلوات في عرفتها  
 وتقال المنشدها اي طليتها فاذن لا حجة له في الحديث الشريف  
 لانه محمول على تقيد الا لقطا لا للتقريف وهذا صال كل  
 لقطه والتخصيص بالحرم الشريف لبيان ان التقريف  
 لا يسقط فيه لا اعتبارا بانها للقرى باظا هرا فتقول وتقول  
 ان ما لكها ذهب ظاهرا فلم يمتحج الى التقريف فان الالبني  
 صلى الله عليه وسلم لهذا الوجه بقوله المنشدها اي لمعرفتها  
 اي لا يعرف اللقطه الا من يعرف هذا الذكر الزعم وتسمية  
 بين لقطه الحلال والحرم الشريف في ايجاب الانشاد والتقريف  
 كذا في المنيع **قوله** والديه عطف على قوله في اللقطه اي وهو  
 مسأول فيه عندنا في الدية على القاتل فيه خطا **قوله**  
 ولا صرم المدينة الشريفة عندنا **قوله** وما ورد من قوله  
 صلى الله عليه وسلم صرمت المدينة ما بين لابتيها لا تنطق  
 اعضائها ولا يصار صيدها في صحيح مسلم رحمه الله تعالى  
 فاجاب عنه في المحيط بأنه من أضياف الاحاد فيما تنوبه البلوي  
 فلا يقبل اذ لو كان صحيحا لاشتهر نقله انتهى وفيه تأمل  
**القول في احكام المسجد المستحب قوله**  
 ذكرها اصحاب الفتاوى بحرفهم الله تعالى في كتاب الصلاة  
 يعني اكثرهم والا فقد ذكرها القاصي فان رحمه الله تعالى في  
 اوامر كتاب الوقف وصايب منية المفتي رحمه الله تعالى  
 في كتاب الخطر والاباحة وهو وصايب الفتية رحمه الله تعالى  
 في كتاب الاستحيات **قوله** وادها الخجاسة فيه الا عطف  
 على دخول في قوله تحريم دخولها على الحب ولذا قالوا  
 ويبيحون اراذات يدخل المسجدان يتفاهدا النفل والخف  
 عفا

عن الخجاسة ثم يوصل فيه امتدانا عن تلويث المسجد **قوله**  
 ومنع عطف على تحريم في قوله منها تحريم وضوئه وامر بالمع  
 على وجه الكراهة قال في الحاوي القدسي وتكره الصلاة  
 على الخجاسة في المساجد وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 اذا كان المسجد مينا لذكر فلا بأس به ومصلي الفيد  
 مسجدا والمدرسة لا انتهى **قوله** انما يتم ما عت ابي يوسف  
 رحمه الله تعالى من عدم الكراهة اذا بي لهلاذ كانت علة  
 الكراهية كون المسجد لم بيت الا اذا المكتوبات كجاسيات  
 اما اذا كانت علة الكراهة خوف التلويث فلا وقوله  
 والمدرسة ليس على اطلاقه بل هذا يمنع اهلها من  
 الصلاة فيها والا فمسيح **قوله** وهي على الاول تحريمية  
 قيل على ان التلويث خوف التلويث وهو امر وهمي يحتمل  
 خلافه انما يقتضي كراهة التنزيه وانما يفي للمحرميات  
 انتهى غير مصروف كما في الفتح **قوله** ويرجع الاول للعلامة  
 قاسم رحمه الله تعالى **قوله** العلامة قاسم رحمه الله تعالى  
 ليس من اهل الترجيح بل هو من نقلة المذهب فلما  
 الدار انه حكمي ترجيحه **قوله** ومنها منع القلة بعد قتلها  
 فيه **قوله** المنع على سبيل التنزيه لا الحزمة ولا الكراهة  
 التحريم لان القلة المقتولة ليست بجثة والممنوع من القاياها  
 في المسجد لا يستقذارها لا الخجاسة التصريح به بان مية  
 القتل والبدعوث والبق لا ينحس **قوله** ويبيحون لا فرق  
 اي يبيحون ان يكون حكمها واملا انه لا فرق بينها اذ كل منها  
 يحس مقلظ **قوله** ومنها صرمة البصاق فيه **قوله**  
 الدار من الحرمة هناك كراهة التحريم لما في البدايع وذكره  
 التوضي في المسجد لانه مستقذر طبعيا فيجب تنزيه المسجد عنه



كما يجب تنزيهه عن المخاط والبلغم **قوله** والقال التمامة فوق  
الحصر الى اخره اضع **اقول** لان ما تحت الحصر غير من  
المسجد بخلاف الحصر وهكذا ظهر لي ثم رايت في  
الخلاصة على ذلك بان السواري ليست من المسجد  
صقيقة لكن لها حكم المسجد وتحت السواري مسجد  
صقيقة **قوله** وتكره المضمضة والوضوء فيه **اقول** وشي  
الجامع الصغير للترمذي رحمه الله تعالى واختلف في  
الوضوء في المسجد كله الا ما ابو صنفه واو يوسف رضي  
الله تعالى عنهما قال ابو يوسف رحمه الله تعالى الا ان  
يكون فيه موضع معد لتكلم بكلمة بحمد الله تعالى  
وعن محمد رحمه الله تعالى لو وصا المعتكف ان لم يكن  
في وضوءيه ازالة قدر فلا بأس به وكذا الوضوء لراسه في  
ان **قوله** الا فلا **اقول** لان المجمع المبسوط بمنزلة امر من  
المسجد فيكره اذنه يعني على سبيل الاستعمال اما اذنه  
للمتبرك في ان ذكره في كتاب الكعبة الشريفة هذا **واعلم**  
ان هذا الحكم كان حيث كانت المساجد لا تلبث اما الان فازالة  
الستار ورفع قبة قربة **قوله** او في ان اي الا ان يكون المتوضي  
في ان فلا تكره **اقول** هذا الحكم وان كان في الخاتمة لكن ليس  
على العموم كما يفهم من كلامه بل في المعتكف فقط بشرط عدم  
تكون المسجد ايضا قال في البداية وان غسل المعتكف  
راسه في المسجد فلا بأس اذا لم يلوث بالمال المستعمل فان  
كان بحيث يلوث المسجد يمنع منه لان تنظيف المسجد واجب  
ولو توضا في المسجد في ان فهو على هذا التفصيل انتهى  
بخلاف عتيا لمعتكف فانه يكره له التوضي في المسجد ولو كان  
في الماء الا ان يكون في موضع اتحد له لا يفسد فيه ذكره  
المصنف

المصنف رحمه الله تعالى لا اعطاف قال بعض الفضلاء لو ترك  
المصنف رحمه الله تعالى حرف الجذر كان انساب لما سبق **قوله**  
والا يكره فيه بغير **اقول** لما فيه من اذهاب صرمته ثم  
الى اذن كان من غير اهل المسجد يضمن ما تلف بغيره ولو كان  
باذن اهلها كما في مفتاح السعادة **قوله** وتترك البير القديمة  
**اقول** كبير زمزم **قوله** ولا يجاوز انما طريق فيه للمروزي  
بان يكون له بيان فاكتر فيدخل من هذا ويخرج من هذا  
وعدم الجواز صادق بالحرام او بالكره اهنة تحريما وقد صدر  
في منية المفتي بالكره اهنة حيث قال لا يمر في المسجد ويتخذ  
طريقا فان كان بعد لم يكن انتهى وفي الفتية معناه ذلك  
يا ثم ويفسق انتهى **قوله** وتكره الصناعة فيه من كتابة  
وضبطها جدا لغيره قيل عليه مخالف ذلك ما في المنية  
ويصعب ان يتم ولا يكره كتابة العلم والقدران العزيز في المسجد  
باصرة انتهى **اقول** الذي في نسختي في منية المفتي  
يكره كتابة العلم والقدران العظيم في المسجد باصرة انتهى  
فلعل لا زيادة في نسخته من منية المفتي وفي القمق معلم  
الصبيان القدران العزيز كما كتب ان كان باجدا يجوز  
وصية فلا بأس به انتهى وفي شرح الجامع الصغير  
للمرتضى رحمه الله تعالى ولا يجوز تعليم الصبيان القدران  
العزيز في المسجد للمروزي حيث عاينته وصبيان نكر  
ساجدة انتهى وهو صريح في عدم الجواز سواء كان باجر  
او لا الاحتفاظ بالمسجد اي الا اذا كانت الصناعة في طرأجل  
صفحة المسجد لا للتكسبات الامور بقاصدها **قوله**  
ويكره الجلوس فيه للمصيبة في منية المفتي الجلوس في  
المسجد ثلاثة ايام للمصيبة تكرر وفي غيره جات الفرصة  
المصنف



ثلاثة أيام والاصح تركه **قوله** ويستحب التحية لدافله يعني  
 قبل قعوده هو الصحيح لما في الصحيحين عن ابي قتادة  
 الانصاري رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتي  
 يصلي ركعتين واذا جلس قبل صلاتها سقط الاتقان  
 لتعظيم المسجد ومدرسته واخرج ابن حبان رحمه الله تعالى  
 في صحيحه عن ابي ذر رضي الله تعالى عنه قال دخلت  
 المسجد فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس  
 فقال يا ابا ذر ان للمسيح تحية وان تحيته ركعتان فقم  
 واركعهما ففعلت فركعتهما وهذا الحديث الشريف يقتضي  
 سقوطها بالجلوس وهو مخالف لما مر من الصحيح  
 لكنه قول في المسألة قال في الظهيرية ثم اختلفوا في  
 صلاة التحية اي يجلس ثم يقوم ويصلي او يصلي قبل  
 ان يجلس قال بعضهم يجلس ثم يقوم وعامة  
 المشايخ رحمهم الله تعالى قالوا يصلي كما يدخل المسجد  
 وهو الصحيح انتهى وقوله ركعة المسجد اي تحية ربه  
 عز وجل لان المقصود بها التقرب اليه سبحانه وتعالى  
 لا الجالس وهو سنة اجماعا وانما اطلق المصنف  
 رحمه الله تعالى عليها الاستحباب لاشتمال السنة على  
 الاستحباب واصحابنا رحمهم الله تعالى يكبرونها في  
 الاوقات المذكورة فتقدم القوم الحاضر على المبعوث وفي  
 الكفاية اذا خرج الامام الى المنبر بركعة صلاة التلوة فان  
 شرع فيها قطع على راس الركعتين ولو صلى ركعة منه  
 اضري وسلم وفي الظهيرية المصلي اذا دخل المسجد يوم  
 الجمعة لا يصلي تحية المسجد اذا كان في القعدة القعدة

لان

لان اجتماع القعدة العزيزة فرض تحية المسجد سنة والاقي  
 بالفرض اولى انتهى وفي الفتية ولا يجوز بعد طلوع الفجر  
 وفي مناهج الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه انه كان  
 يصلي ركعتيه تحية المسجد بعد طلوع الفجر وقال محمد رحمه الله  
 تعالى هذا حسن وليس بواجب ودخول المسجد بينة الفرض  
 او الا فتاوى يوجب عن تحية المسجد ما يومر بتحية المسجد  
 اذا دخله لغير الصلاة **قوله** فان كان مما تكرر رضوله كفته  
 ركعتان كل يوم **اقول** علله بعضهم بالخرج وفيه بحث  
 لان ما سلف عن الصحيحين يقتضي التكرار سيما ومريد  
 القربة يحصلها بوجوب التقرب اللهم الا ان يخص عدم التكرار  
 بشئ من الآثار وفي السراج الوهاج **فان قيل** هل يشتر  
 تحية المسجد كلها دخله ام لا **قيل** فيه خلاف قال بعضهم  
 نعم لانه معتبر بتحية الاشياء فانه يجيبه كما لقيه وقال  
 بعضهم مرة واحدة وهذا اذا كان نائبا اما اذا كان حاضرا  
 المسجد لا يصليها كما لا يحسن لاهل مكة الشريفة طواف  
 القدوم وانتهى ووقع السؤال عن مسجد يتصل بمكة  
 دخلها وصلى ثم دخل الاضيق هل يطلب له تحية او لا  
 لانها في حكم مسجد وامدوا ذلك بظهور انه يطلب له لانه  
 مسجد اضر حقيقة **قوله** ويستحب عقد النكاح فيه كذا في  
 منية المعني وعبارية عقد النكاح في المسجد لا يكره بل  
 يستحب **قوله** وجلوس القاضي فيه عطف على عقد النكاح  
 اي يستحب جلوس القاضي فيه **اقول** في شرع الجامع  
 الصغير للمترشح رضي الله تعالى عنه فتلا عن ابي القاسم  
 الاباس القاسمي ان يجلس في المسجد للقضا قال الامام  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه مكره وقال الامام مالك رضي



الله تعالى عنه ان كان في المسجد فتقدم اليه الخضا فلا باس  
 بفصله الخسومة وان تعدلها به اليه للمفضل بكرة لنا  
 الحديث بنيت المساجد لذكر الله تعالى والحكم سوي بينهما  
 وفي صلاة الجليل رحمه الله تعالى كره اصحابنا رحمهم الله  
 تعالى القضا في المسجد والظاهر خلافه وروي الحسن  
 الله تعالى الافضل في الجامع انتهى **قوله** لم يأت اكل دار بكرة  
 الدرج موشة كما في منظومة الموتى السامعية لابن  
 الحبيب رحمه الله تعالى وفي الفاموس الرجب الشرطي  
 الداريجة ثم قال بعد كلام والراكية النسيح طيبا ونسنا  
 ومنه يعلم ان المناسب هناك يقال لم يأت اكل دار راجية كرهية  
 وذو الراكية الكرهية كالشوم والبصل والكراث قال النبي  
 عليه الصلاة والسلام من اكل ثوما او بصلا وفي رواية  
 الطبراني رحمه الله تعالى وفي الحديث من اكل ثوما او بصلا  
 عليهم الصلاة والسلام تتأذي مما يتأذي منه من  
 ادم وتكره بن القيم رحمه الله تعالى في طب النبوة ان من  
 صلى على النبي صلى الله عليه وسلم عند اول اكل الثوم  
 لم يجز له رجا حبيبا قال بعض مشايخ الشافعية رحمه  
 الله تعالى والاخر ومن به صناد مسحك حكم حكم من  
 اكل البصل والثوم واوي وقد كان الرجل في زمان النبي  
 صلى الله عليه وسلم اذا وجد منه ريح الثوم ياذن بيده  
 ويخرج الى البقيع والغير منعه من الوقوف معه في  
 الصلاة ويمنع المجزوم والابرص من المصليات المسبلة  
 للشرب في المساجد وغيرها الحديث الشريف السابق  
 وحكم من راح حيا به كرهية كشياب الزياتين والباغين  
 وكوهم حكم اكل الثوم وعن الامام مالك رضي الله تعالى عنه

الزياتين يتأخرون ولا يتقدمون الى الصف الاول بل يتقدمون  
 في ضربات الناس كذا افاده بن الهادي رحمه الله تعالى وقواعد  
 مذهبية الا تاتي شيئا مذكوره **قوله** ومن البيع عطف على  
 الصمير في قوله ويمنع منه وكذا اعادة الجار **قوله** وانشاد الفضا  
 اي انشادها بقدرتها والاسترشاد عنها من كذا في القاسم  
 والمداد هنا يقول من سمع ننت لهذا وهو مصطوف على  
 الصمير في قوله ويمنع منه وكان عليه اعادة الجار **قوله**  
 والاستشاد اي وانشاد الاشعار على طريق ايجاز الحذف لا  
 الاشباع بطريق العطف لئلا يلزم استعمال المسطر في  
 معشيه في الاثبات وهو لا يجوز ان معنى انشاد الاشعار  
 رفع الصوت بها وينبغي ان يقتضيا منع من انشاد الشعر في  
 المسجد لما فيه شيء مذموم كجوار المسالم وصفة الخمر  
 وكذا النساء والمدان وغير ذلك مما هو مذموم شرعا واما  
 اذا كان مشتملا على مدح النبوة والاسلام وكان مشتملا  
 على كلمة او باعثا على مكارم الاطلاق والزهد وكون ذلك  
 من انواع الخير فلا باس بانشاده في المسجد **قوله** والاكل  
 والنوم له غير عذري ومعتكف في منية المفتي بكرة النوم  
 والاكل فيه له غير معتكف واذا اراد ذلك ينبغي ان يتوكل الاعتكاف  
 فيدخل ويذكر الله تعالى بقدر ما توفى او يصلي ثم يفعل  
 ما شاء **قوله** والكلام المباح اي يمنع منه في المسجد **اقول**  
 محله ان جلس له كما في الظهيرية اما ان تحدث بعد صلاته  
 فلا يكره انتهى قال الامام ظهير الدين الممرتاشي رحمه الله  
 تعالى في شرح الجامع الصغير من كتاب الكراهية للجلوس  
 في المسجد الحديث لا يباح بالاتفاق لان المساجد ما بنيت  
 لامور الدنيا وفي ضمانة الفقه ما يدعي ان الكلام المباح

لة



اي يمنع منه في المسجد **اقول** محله ان جلسته كما في الظهيرة  
 اما ان تحدث بعد صلاة فلا يكره انتهى وفي خزانة الفقيه ما  
 يدل على ان الكلام المباح من حديث الدنيا صدام فاته قال  
 ولا يتكلم في المسجد بكلام الدنيا فانه يكلم في المسجد بكلام الدنيا  
 اصطلاحه تعالى عنه عمدا ربيع سنة وفي شرح بكر  
 الفتود في المسجد لا للعبادة فاذن وفيه شرعا الانزيان  
 اهلا لصفة رضي الله تعالى عنهم كانوا يلازمون المسجد  
 وكانوا ينامون فيه ويحدثون بما ليس فيه ما ثم وفي صلاة  
 الجلاء رحمه الله تعالى الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز  
 في المسجد وان كان الاولي ان يشغل بكلامه تعالى وعن  
 خلفه رحمه الله تعالى جاء علامه فساله عن شيء فخرج من  
 المسجد وكله فقتل له في ذلك فقال ما تكلمت في المسجد بكلام  
 الدنيا منذ كذا وكذا سنة **قول** ورفع الصوت بالذكر الى اخره  
**اقول** النظار ان يقربا بالجر عطف على الصغير في قوله  
 ويمنع منه والتقدير يمنع من رفع الصوت بالذكر في  
 المسجد وهو صادق بالمنع كتحريم والمنع الكراهة وقد  
 اضطرب كلام البيهقي رحمه الله تعالى في هذه المسألة  
 فقال وفي فتاوي القاضي رحمه الله تعالى الجهر بالذكر  
 صدام وقد منع عنه بن مسعود رضي الله تعالى عنه انه  
 سمع قوما اجتمعوا في مسجد يهللون ويصلون عليه  
 الصلاة والسلام جهدا فذاع اليهم وقال ما عهدنا ذلك  
 على عهد علي عليه الصلاة والسلام وما اراكم الا مبتدعين  
 فاذن الله ذكر ذلك حتى اخرجهم من المسجد ثم قال **فان**  
**قلت** المذكور في الفتاوى بيان الجهر بالذكر لو كان في المسجد  
 لا يمنع احترارا عن الدخول تحت قوله سبحانه وتعالى ومن

اظلم

ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ويسي في هذا  
 الآية وصنيع بن مسعود رضي الله تعالى عنه يخالف قولكم  
**قلت** الاضراج عن المسجد لو سب الله بطريق الحقيقة يجوز  
 ان يكون لا اعتقادهم بالعبادة فيه وتقليم الناس بلبه بدعة  
 والفعل الجائز يكون غير جائز لعرض الحقيقة فكذا غير الجائز  
 يجوز ان يجوز لعرضه كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الافضل تقليم الجواز وما روي في الصحيح انه عليه الصلاة  
 والسلام قال لداغ اصواتهم بالكبيد اربوا على انفسكم  
 انكم لن تدعوا اصم ولا غابيا انكم تدعون سمعها قريبا انه مفهم  
 الحديث الشريف يحتمل ان لم يكن في الرفع مصلحة فقد روي  
 انه كان في غزاة صدم رفع الصوت نحو بلاد الهد وضدعة  
 ولهذا نهى عن الجلووس في المفازي واما رفع الصوت بالذكر  
 فيايز كما في الاذان والخطبة والحج والاضلاع في عدد تكبير  
 التشرع لا يدل على ان الجهر بدعة لان الخلائق بنا على ان  
 كونه سنة لا بدعية على اصل الفعل في كم صلاة اختلفوا  
 فان سنة الاربع من الظهور بسليمة او لجم امر يتسلمتين  
 وذلك لا يدل على انها لو كانت يتسلمتين تكون بدعة  
 او صداما وفي تفسير الشافعي رحمه الله تعالى لا حجة للمفتي  
 اما بالجهر من الدعاء من الاعتدافيد على كراهيته وفي  
 اصول الامام الفقيه الحوازي رحمه الله تعالى انه بدعة  
 لا تجوز ولا يمنع ثم قال يجوز بحسب الذكرين الله انه انتهى  
 وقد ذكر الشيخ عبد الوهاب الشعراني رحمه الله تعالى في  
 كتابه المسمى ببيان ذكر الذكر المذكور والشاكر للمشكور  
 بانضه واجمع العلماء سلفا وخلفا رحمه الله تعالى عليه  
 استحباب ذكر الله تعالى جماعة في المساجد وغيرها من



غير تكيد الا ان يشوش جهدهم بالذكر على نائم او مصلي  
او قاري كما هو مقرر في كتب الفقه وقد شبه الامام القرافي  
رحمه الله تعالى ذكره الانسان وحده وذكر الجامعة باذان  
المفرد واذن الجامعة قال قلما ان اصوات المودنين  
جامعة يقطع صرما لهما اكثر من صوت مودن واحد  
كذلك ذكر الجامعة على قلب واحد اكثر تائيدا في رفع الحجب  
الكشفة من ذكر شخص واحد **قوله** واخراج الرب فيه  
من الدنيا يكره **اقول** في شرح الجامع الصغير للامام  
الترمذي رحمه الله تعالى في كتاب الكراهية اختلف  
السلف الصالح في الذي يقسموا في المسجد فلم يري بعضهم  
وبعضهم لا يقسموا بل يخرج اذا صلي اليه وهو الاصح  
والفلة في ذلك ان الملايكة عليهم الصلاة والسلام  
تأذي بما تأذي به بنوا آدم كما ورد في الحديث الشريف  
**قوله** ويستكفونه ولما ازالة ما فيه من نجاسة ونحوها  
ثبت ذلك في الصحيحين وعن عائشة رضي الله تعالى  
عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
اتخذوا المساجد في الحلال وقطعوها وطيبوها رواه  
الامام احمد رضي الله تعالى عنه في المستدوع عن الحسن  
رحمه الله تعالى ان مهور الحور المصريات اعمار القامة  
من المسجد وكسرها وعمارتها وعن عمر بن الخطاب رضي  
الله تعالى عنه انه لما في مسجد قبا على فرسه له وصلي  
فيه ثم قال يا ايها النبي جريدة فاناه بها فاعجز  
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بشيء فكنسه  
**قوله** والخصومة اي وجميع من الخصومة **قوله** وقد شبه  
وايقانه اي وقت الصلاة بقدر ما يدفع الظلمة ومن

البدع

البدع المنكرة ما يفعل في كثير من البلدان من ايقاد القناديل  
الكثيرة في ليالي مهر وفة في السنة قليلة النصف من  
شهر شعبان خصوصا بيت المقدس الشريف فيحصل  
بسبب ذلك مفاصد كثيرة منها مصاهات المجوس في  
الاعتبار بالنار والاكثار منها ومصاهات ما يترتب على  
ذلك في كثير من المساجد من اجتماع الصبيان وهدل  
البطالة ولعبهم ورفع اصواتهم ولا متها نهم بالمساجد  
وانتهاك حرمتها ووصول اوساخ فيها وغير ذلك  
من المفاسد التي يجنب صيانة المساجد عنها ومن  
المفاسد ما يحول في الحيوان مع من ايقاد القناديل وتركها  
الي ان تطلع الشمس وترتفع وهو من فعل اليهود  
في كتابهم واكثر ما يفعل ذلك في العيد وهو صدام  
وما يشبه ذلك وقول الشيوخ الكثر قليلا ونهارا بيقام  
سدي احد اليد ويرحمه الله تعالى ونفعا الله  
تعالى ببركاته وما يشبه ذلك وقول الشيوخ الكثر قليلا  
عرفة وفي مفتاح السعادة ولا هذا المسجد ان يفرشوا  
المسجد بالاجود والخصير ويعلقوا القناديل لكن من  
بالانفسهم لاهن ما لا المسجد الايامم الحام انتهى هـ  
**قوله** ومحل ذلك عالم يعين الواقع شيئا من ريع  
الوقف كذلك **قوله** وتقديم اليماني على اليسري عند  
رسوله الخ لانه يعني كما يفعل داخل الحرم الشريف  
والكعبة الشريفة وسابلا لا ماكن الشريعة لانه  
صلى الله عليه وسلم كان يحب اليمن في ثقلم وتجرله  
وظهوره وفي شأنه كلعوا اذا اذ ان يخلع بقلبه فليخلع  
اليسري قيل اليماني قال الشيخ عبد الله بن عبد السلام



رحمه الله تعالى وإذا خلع الإنسان ثيابه لم يدرجه الله في الجنة  
فقال النبي لم يدرها المسجد ولا يدرها محلوقة علي  
النفق ثم خلع النبي ويدرها المسجد ثم يدرها السر  
**قوله** ولا يتعين بالملازمة اليه قوله قال المصنف رحمه  
الله تعالى معلل له لأن المسجد ليس ملكا لأحد وعنده  
الي النهاية ثم قال ومن هنا يعلم جهل بعض مدرسي  
زماننا في منعهم من يدرس في المسجد فقرروا في تدرسه  
أو كراهتهم لذلك لأنهم لا يسمون الاختصاص به دون غيرهم  
وهذا جهل عظيم قال الله سبحانه وتعالى وإن المساجد  
له الآية فلا يجوز لأحد مطلقا أن يمنع مومنا من عبادة  
يأتي بها في المسجد لأن المسجد مبني لها من صلاة  
واعتكاف وذكر شرعي وتعليم علم وتعلم والقراءة في  
قراءة قرآن ولا يتعين مكانا مخصوصا لأحد من  
كان للمدرسة موصفا من المسجد يدرس فيه فيه  
غيره أنه ليس له إزعاجه وإقامته منه فقد قال  
الامام الفراهيدي رحمه الله تعالى في التنبيه راويا  
الي فتاوى العصر له في المسجد موصفا مفسها  
يعاظم عليه وقد شغل غيره قال الأوزاعي رحمه الله  
تعالى له أن يزعجه وليس ذلك عندنا **قوله** ولم يجعل المسجد  
واحد في منية المفتي مسجد اصاب على الناس وجب  
ارض رجل توجب ارضه بالقيمة كرها **قوله** ولا يجوز اغارة  
ادواته لمسجد ضرا **قوله** ظاهر طلاقه ولو احتلوا  
فلم ينظر صريح النقل في ذلك **قوله** لا الخوف في الفتنة العامة  
**قوله** أو الحريق العام كما في ديار الروم وقد بقي من  
الاحكام انه ينبغي أن لا يتصدق في المسجد الجامع لكونه  
يتصدق

يتصدق قبل الوصول وبعدة وبقي من الاحكام انه ذكره  
رضوان المسجد منتقلا قال الله سبحانه وتعالى فاخلع  
نفلك الآية كذا في منية المفتي **قوله** ثم مسجد المدينة  
الشرقية **قوله** ذكر الامام النووي رحمه الله تعالى ان  
هذه الفضيلة مختصة بمسجد النبي صلى الله عليه  
وسلم الذي كان في زمانه دون ما زيد فيه بعده فلي  
هنا تكون الصلاة في مسجد بيت المقدس الشريف افضل  
من الصلاة في تلك الزيادة كذا قيل وقد يقال ان فتاوه  
في حكمه في الفضيلة تشرى له والزيادة من الفنا قبل  
ان يحمل منه **قوله** ثم الجوامع **قوله** تقدم في كتاب  
الصلاة من الفتن الثاني ان مسجد المجلة افضل من  
الجامع وذكر في الفاية بعد بيت المقدس الشريف مسجد  
قبا ثم الاقدم فالأقدم ثم الا اعظم فالاعظم وذكر العلامة  
احمد بن الهادي رحمه الله تعالى في كتابه تسهيل المقاصد  
ان افضل مساجد الارض الكعبة الشرقية ثم مسجد ايلة  
المحيط بالكعبة الشرقية ثم مسجد المدينة الشرقية ثم  
مسجد الاقصي ثم مسجد الطور اما تقصيد الكعبة الشرقية  
علي المسجد فيدل عليه قوله سبحانه وتعالى اننا وبيت  
وضع للناس للذي ببكة مبارك الآية واما تقصيد مسجد  
مكة الشرقية علي ما سواه من مساجد مكة الشرقية  
ولأنه اقدم مسجد فيها وقد قال عبد الله بن الحاج رحمه  
الله تعالى ان المسجد الشريف فضلا علي غيره ولأن فيه  
عبادة ليست في غيره وهو الطواف وفيه المقام وعند  
ذلك واما تقصيد الحرم الشريف علي مسجد المدينة الشرقية  
فلقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجد ذي هذا قبل



الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فالمسجد الحرام جميع الحرم  
 الشريف وحسنات الحرم الشريف كل حسنة بما ية الف حسنة كما  
 قال عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما واما تقضيل  
 بيت المقدس الشريف فان ارض المحشر والمشر منه ايتوه  
 فصلوا فيه فان صلاة فيه كالف صلاة اخرجه الامام احمد  
 وابوداود ورويت ما جته رحمه الله تعالى وفي رواية عنه الامام  
 احمد رضي الله تعالى عنه عن بعض منسأ النبي صلى الله عليه  
 وسلم قالت قلت يا رسول الله فان لم يستطع احدنا ان ياتي  
 فليتم لله بزيته يسرع فيه فان من بعث له بزيته يسرع فيه  
 كان كمن صلى فيه وسئل الجنيده رحمه الله تعالى عن قوله تعالى  
 والذين والذين والذين وطور سين وهذا البلد الامين الاية فقال  
 مسجد الطور وهذا البلد الامين المسجد الحرام فسمي به لانه  
 يذكر بها والله اعلم **كتاب صلاة الجمعة**  
**قوله** هو يوم فسكون ففتح وعنه الفدا وعن الفاضل رحمه  
 الله تعالى حتم الميم وفتحها ايضا والضم اعلا وهي من الاجتماع  
 كالفرقة من الافتراق وجمعت علي جمع وجمعات كذا في المقرب  
 وسميت بذلك للاجتماع الناس فيها لولا جمع في يومها من الحنكة  
 اولان كعب بن لوي رضي الله تعالى عنه كان يجمع قومه فيه  
 فيامرهم بتعظيم الحرم الشريف ولان كذا الخلايق جمع في ذلك  
 اليوم ولان خلق آدم عليه الصلاة والسلام جمع فيه اقوال  
 قال الفاضل البرصندي رحمه الله تعالى في شرط النقاية وهذا  
 اصح الاقوال **قوله** اخصت يا حكامي اليوم المسمى بالجمعة وفيه  
 ان اكثر الاحكام التي ذكرها لصلاة الجمعة لا اليوم **قوله** لا يوم بل  
 بل من احكامه ما لم يفسد من مجمل وكذا ما عطف عليه **قوله** واشترط  
 الجماعة اي لصلاة الجمعة وفيما ان الجماعة كما هي شرط لها شرط

لصلاة

لصلاة العيد **قوله** وكونها بالجبر عطف على الجماعة اي واشترط  
 كون الجماعة ثلاثة يسوي الامام وفيه ان كونها ثلاثة  
 يسوي الامام ليس بشرط خاص بالجمعة بل كذلك صلاة العيد  
**قوله** والخطبة اي واشترط الخطبة لها بخلاف صلاة العيد  
 فان الخطبة ليست بشرط لها ولو اقتصرت على شرط الخطبة  
 لها لكانت صوابا وقد يقال المخصص بها اشترط المجموع لكل  
 واحد **قوله** وكونه قبلها شرط كذا في الخط المصنف رحمه الله تعالى  
 والصواب بشرطها لرفع **قوله** وقراءة السورة اي سورة يس  
 اسم ربي الاعلى وسورة الفاشية لكن لا يوافق عليها **قوله**  
 وتكريم السفر قيل بشرطه قال في مفتاح السعادة رجلا راد  
 السفر يوم الجمعة لا بأس به اذا خرج من المديان قبل خروج  
 الظهلان الوضوب بانئ الوقت وهو في اخر احوال الوقت سافر  
 فلم يجبه عليه صلاة الجمعة ولا يكره السفر يوم الجمعة قبل الزوال  
 وبعبارة اذ افاق عمن ان مصره في الوقت انتهى قال بعض  
 المحققين في اعتبار احوال الوقت اشكال اذا عتبان الوقت انما يكون  
 فيما يتقرر بدايه وهو سائر الصلوات والجمعة لا يتقرر بدايه  
 وانما يورد بها مع الامام والناسي فينبغي ان يعتبر وقت اذ لم  
 انلوا كذا في كبر من مصره قبل ان الناس يلزم مشهور بالجمعة  
 وفي قول بشرط عتوص فتأمل **قوله** واستان الفصل لها اي  
 للجمعة يعني صلاة الجمعة والمسألة فيها خلاف مشهور **قوله**  
 وليس الاصل اي من ثبائه وفيه ان ليس الاصل من  
 ثاب ليس خاص بالجمعة بل كذلك العيدان قال المولف رحمه الله  
 تعالى في شرحه على الكنت وظاهر كلامهم تقدم الاصل في  
 الثاب في الجمعة والعيدين وان لم تكن الثياب بيضا والليل  
 دال عليه وقد روي البيهقي رحمه الله تعالى انه عليه الصلاة



والسلام كان يلبس يوم العيد بريدة حمراء وهي كما في الفتح عبارة  
عن ثوبين من البين فيها خطوط حمراء وخطوط خضراء لا انها  
احمرحت فليكن بجل البريدة احدها بديل بغيره عن ليس  
الا حركا رواه ابو داود ودرجه الله تعالى والقول مقدم على  
الفعل والخطير على المبيع لو تقارنا فكيف اذا لم يتقارنا  
بالجمل المذكور انتهى قال بعض الفضلاء كان المصنف رحمه الله  
تعالى لم يطلع على صريح المتصو ص عليه في كلامه علمنا  
رحمه الله تعالى حتى قال وظاهر كلامهم الحاضر والمحال  
ان البدر القيني رحمه الله تعالى نقل في البناءة عن  
المجتبي انما سجدت لمن حضر الجمعة ان يلبس احسن ثيابا ان  
كان له وتسحب الثياب البيضاء انتهى وفي الهداية وسحب  
ان يكون بيضا انتهى وفي جامع المصنرات والمشكلات مغزيا الى  
فتاوى الحجة ويكره للرجل لبس الثياب الخضراء واجب الثياب  
الي الله سبحانه وتعالى البين وفيه ورد الخبر انتهى قوله وتقليم  
الاظفار قال في التختين والمزبذبا وقت يوم الجمعة تقليم الاظفار  
انداي انما واز الحد قبل يوم الجمعة ومع هذا يوضا في يوم  
الجمعة يكره لان من كان ظفوره طويلا كان رزقه ضيقا وان لم  
يجاوز الحد ووقته بتركها الاضار فهو مستحب لان عايشة رضي  
الله تعالى عنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم انما قال  
من قلم اظفاره يوم الجمعة اعاده الله تعالى من البلاء الى الجمعة  
الاخرى وزيادة ثلاثة ايام انتهى ونحوه في كتاب الكراهية  
للعلامة رحمه الله تعالى وفي جامع المصنرات والمشكلات مغزيا  
الى فتاوى الحجة وصاحب الخبر انه يكره قلم الاظفار وقص الشعر  
يوم الجمعة لما فيه من معنى الحج فكرهه قبل الفراغ من الحج فقتنا  
التفتت وصلح الشعر وقت الشارب وتقليم الاظفار وجبا في الخبر  
من قلم اظفاره يوم الجمعة اعاده الله تعالى من البلاء الى يوم الجمعة  
المقابلة

المقابلة وثلاثة ايام ورايت في بعض الروايات انه يقلم ويقص بعد  
صلاة الجمعة على الاضبار فكانه اعتمد وحج شريطة وقت وقصر  
انتهى وانت ضيديدان ما نقلناه يقتضي كراهة القص والحلق  
قبل الجمعة وكذا اذا وقتها بيومها وكان قبل طويلا وهو من  
لم يصنع المصنف رحمه الله تعالى قوله ولكن بعد ما فضل كانه  
ليحصل البركة ويشهد بالحنو في يوم تشهد عليهم ايديهم  
وارجلهم بما كانوا يفعلون الآية وهذا اذا لم يطل الظفر فيمنع  
من التطهير لما فيه من الدرك على قول قوله والتكبير لها  
قوله هو سرعة الانتباه وتامل ما في القاعدة الرابعة  
المشقة تجلب التيسير من قوله ومن ثم لا يبادى في الجمعة لاستحباب  
التكبير لها على ما قيل ولكن ذكرنا الاسباب في رحمه الله تعالى  
انها كالظفر في الزمانين انتهى ولما لا يترك في المسارعة  
الى المصلي وهو مستحب ايضا كما في الغنية وفكر في مفتح  
التسعة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من راح  
الى الجمعة في الساعة الاولى فكانما قرب بدنة ومن راح في  
الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ومن راح في الساعة  
الثالثة فكانما قرب كبشا ومن راح في الساعة الرابعة فكانما  
اهدي دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما اهدي  
بيضة واذا صرح الامام طوسي في الصحف ورفعت الاقلام واجتمع  
الملائكة عليهم الصلاة والسلام عند المنبر يسمعون الذكر  
ومعني قرب بصدق والمرا دعت الملائكة عليهم الصلاة والسلام  
هنا غير الحفظة وهم جماعة من الملائكة عليهم الصلاة والسلام  
وظيفتهم كتاب محاضد المسجدين انتهى وفي جامع المصنرات والمشكلات  
وروي ان هريرة رضي الله تعالى عنه مر فوجا اذا كان يوم  
الجمعة وقفت الملائكة عليهم الصلاة والسلام على ابواب المساجد



يكتبون الناس على مجيهم فالمسجد اليها كالمهدي يدنة  
والذي يليه كالمهدي بقرة والذي يليه كالمهدي شاة والذي  
يليه كالمهدي دجاجة والذي يليه كالمهدي بيضة فاذا  
صعد الامام للخطبة طويته المصحف وجاءوا يستمعون الذكر  
في الخطبة انتهى **فان قلت** لو دخل في الساعة الاولى  
فخرج ثم عاد في الثانية فهل له البدنة والبقرة مع الظاهر  
بل الخروج يمنع الاستحسان فاذ المراد من الدخول الاستمرار في  
تمام الصلاة والالزام ان يكون من غاب بلا عذر ثم رجع كان  
كن في الغيب ولا قائل به **قوله** ولا يسب الا يلبس فيها **قوله**  
هذا مخالف لما في شرح الكنت لمصنف رحمه الله تعالى في الجمعة  
كالظهور تقديمها وتأخيرها في الاوقات **قوله** ويكره افراده بالصوم  
**اقول** الظاهر من اقتضائه الكراهية اختياره وتلاجه  
ذلك ما سياتي من ان يوم الجمعة عيد وصومه يكره وما  
نقله المصنف رحمه الله تعالى هنا قول البعض وذكر في شروحه  
على الكنت ان صوم يوم الجمعة باقراده مستحب عند العامة  
كالاشنن والنجس فكره الكل قول بعضهم انتهى وفي البدانية  
لا يابس بصوم يوم الجمعة عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى  
انتهى وفي النجس والمزبد لا يابس بصيام يوم الجمعة وقال  
ابو يوسف رحمه الله تعالى ما حديث في كراهية الا ان يصوم  
قبيله او بعده وكان الاحتياط ان يضم اليه يوما **قوله** وافراده  
ليلته بالقيام حديث في هدية رضى الله تعالى عنه عن النبي  
صلواته عليه وسلم قال لا تحضوا ليلة الجمعة بقيام من نيت  
الليالي رواه مسلم واذ اخرج عن هذه الليلة فغيرها بالمنع  
اول لان التحضيم بدعة فلو صلى ليلة قبل ليلة الجمعة او  
ليلة بعدها فلا تزول الكراهية كالصوم كل محتمل والمراد بافرا

ليلة

ليلة اميا وها وها وهذا المراد استيغاوها او غايتها تردد وقال بعض  
الفضلاء ولو وافق ليلة الجمعة ليلة النصف من شهر شعبان  
المسحب اميا وها وها يندب قيامها نظرا الى كونها ليلة  
النصف من شهر شعبان او يكره نظرا الى كراهة افراد ليلة  
الجمعة فيه تردد والمنع ضمنية من الوقوع في الحرام اللهم الا  
ان يقال ان نية مريد العبادة واقعة له حيث تجلت ليلة نصف  
شهر شعبان انتهى **قوله** قوله ضمنية الوقوع في الحرام  
فيه تطرأت النهر عن اميا بها ثبت بجبر الا اذا وهو لا يفيد  
الحرام بل الكراهية فلو قال ضمنية الوقوع في الكراهية لكان  
صوابا **قوله** وقراءة سورة الكهف فيه يكره المداومة على قراءة سورة  
الكهف في يوم الجمعة دون غيره من الايام ودون غيرها من  
السور الشريفة **قوله** علما الكراهية هي الباقي وايها من  
التقصيد كتعيين سورة السجدة وهاتين على الانسان في خير  
كجمعة ثم مقتضى الدليل عدم المداومة لا المداومة على القدم  
بل يستحب ان يقرا ذلكا شيئا يتركها بالماثور فان لزوم الاجتهاد  
والتقصيد يقتضي بالترك احيانا **قوله** وبقي كراهية النافلة الى  
افره بالجرح عطف على لزوم في قوله لزوم صلاة الجمعة وقوله  
وقت الاستواء عند استواء الشمس في كبد السماء وقدر في  
عبارة الفقهاء ان الوقت المذكور هو عند انقضاء النهار  
الحال من تزول الشمس قال الفاضل محمد القسستاني رحمه الله  
تعالى ولا يخفى ان زوال الشمس انما هو عقيب انقضاء النهار  
بلا فصل وهذا القدر لا يمكن اذا صلاة فيه فاعلم المراد انه لا يكره  
الصلاة على قوله لا يوسف صراطه تعالى في ذلك الوقت حيث  
لا يقع جزؤها في هذا الزمان او المراد هو انها لا شرعي وهو  
من اول طلوع الصبح الى غروب الشمس وعلى هذا يكون نصف



انتهى قبل الزوال بزمان معتدله انتهى **قول** في القسنة في  
 باب موافقة الصلاة واختلف في وقت الكداهة عند الزوال  
 فقيل لرواية ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصلاة نصف النهار  
 حتى تزد الشمس قال ركن الدين بن الصباغ رحمه الله تعالى  
 وما اصبحت هذا لان النهي عن الصلاة يعتمد صورها انتهى  
 وهو يفيد ما ترجاه العلامة محمد القهستاني رحمه الله تعالى  
 من حمل النهار على النهار الشرعي **قوله** على قول ابي يوسف  
 رحمه الله تعالى المصحح المعتمد قال بعضه الفضل لا يتطرق صحه  
 فان المتن والشرع على خلافه انتهى **قول** قال المصنف  
 رحمه الله تعالى في البحر طاهر كلام المحققين ان الامام رحمه  
 الله تعالى ترجح قول ابي يوسف رحمه الله تعالى فلهذا  
 قال الخاوي وعليه الفتوى كما عذله ابن امير الحاج رحمه  
 الله تعالى في شرح القسنة انتهى **قوله** الخاوي كتب ثلاثة  
 الخاوي الحصري والحاوي الزاهد والحاوي القدسي وال  
 ادري ايها الرازي امير الحاج رحمه الله تعالى ومجرد دعوي  
 الخاوي ان الفتوى عليه لا يقتضي انه المصحح المعتمد في  
 المذهب وكيف واصحاب المتن رحمهم الله تعالى قاطبة  
 والشرع ما استوفى على قولها ومشي اصحاب المتن تجميع  
 الزامي عليا ما في الشرع والمتن مقدم على ما في الفتوى  
 وعليان ما نقلت عن ابي يوسف رحمه الله تعالى رواية عنه  
 لا مذهب قال في التتراضانية نقلا عن جمع الجوامع عن ابي  
 يوسف رحمه الله تعالى انه جاز النفل وقت الزوال يوم  
 الجمعة وركعتي الحجة انتهى وافاد بالتحديد عن ذلك  
 رواية عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وصريح كلام المصنف  
 رحمه

رحمه الله تعالى انه المذهب عند **قوله** وهو ضار يا مالا يهوى  
**فان قيل** هل يوم الجمعة افضل ام لليلة **قلت** يوم  
 الجمعة افضل لان معرفة هذه الليلة وفصلها لصلاة الجمعة  
 وانما في اليوم فكان افضل كذا في المظالم تعالى بعض الفضل  
 ولان ساعة الاجابة في يوم الجمعة لا في ليلتها لكن ذكره  
 في نور الشهيد شيخ مشايخ العلامة علي المقدسي رحمه الله  
 تعالى فذهب بعض ذوي القدر الى ان ليلته افضل من ليلة  
 القدر انتهى وهو عذري يحتاج الى توقيف **قوله** وفيه ساعة  
 اجابة **قول** ساعة الاجابة مختلف فيها وما ذكره هنا  
 يفيد انها مبتهمة وهو قول قال القرافي رحمه الله تعالى وهو  
 الاشبه فينبغي التفرقة لها باحضار القلب وملازمة  
 ذكر الرب عز وجل قال النبي صلى الله عليه وسلم ان في  
 يوم الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم يسأل الله تعالى فيها  
 شأ الا اعطاه وقدم المصنف رحمه الله تعالى في فن الفوائد  
 عن النعمة ان الدعوي المستجابة يوم الجمعة في وقت العصر  
 عند شاعلي قول علي بن ابي ربيعة رحمه الله تعالى انتهى وكان الاشبه  
 الاقتصار على اصددها وقيل اذا صعد الخطيب المنبر الى ان  
 ينزل **فان قلت** صعوده الى نزوله يتفاوت باختلاف  
 الخطيب بالارصاد اذا قد يتقدم وقد يتأخر فليزم بقدرها  
 في صق كل خطيب واختلافها في صق الخطيب الواحد باعتبار  
 تقدمه وتأخره **قلت** كلاما مع من ذلك ومن غير قائل هي  
 في صق كل خطيب وسامعية من حين صعوده الى المنبر  
 الى نزوله فلا دخل للفضل فيه **فان قلت** كيف يدعوا في حال  
 الخطبة وقد امرت بالانصات عند سماعها **قلت** المراد من  
 الدعاء استحضار القلب وهو كاف وفيه بحث اذا المقصود



الانصات ملاحظة الخطبة ومناها واشتغال قلبه بما يفوت  
 ذلك **قوله** ويأمن الميت فيه من عذاب القبر **قوله** قال اهل  
 السنة والجماعة عذاب القبر صق وسؤال منكرو وكبير وصنفة  
 القبر حق سواء كان موصفا او كافرا مطيعا او فاسقا لكن اذا  
 كان كافرا فقد ابدى به يوم القيامة ويدفع القبر  
 عنهم يوم الجمعة وشهر رمضان بجرمة النبي صلى الله عليه  
 وسلم لانهم ما ذكروا في الاصل الا بقدرهم والله تعالى في الدنيا  
 بجرمة النبي صلى الله عليه وسلم فكذا في القبر برفع عنهم  
 العذاب يوم الجمعة وكان شهر رمضان بجرمة في عذاب  
 اللحم متصل بالروح والروح متصل بالجسم فتتألم الروح مع  
 الجسد وان كان خارجا منه ثم الموت على وجهه ان  
 كان مطيعا لا يكون له عذاب ويكون له صنفة فيجذب  
 هو ذلك وضوؤه وان كان عاصيا يكون له عذاب القبر  
 وصنفة القبر ثم ينقطع عنه العذاب كذا في المعتقدين  
 للشيخ ابي المعين السفي الحنفي رحمه الله تعالى قيل يشكل  
 كلامه في حق الكفار يقول سيجانه ويقال لا يخفف عنهم  
 العذاب ولا هم ينظرون الآية اللهم الا ان يراد بالتخفيف  
 رفع العذاب بالكلية **قوله** ومن مات فيه او في ليلة الجمعة  
 في الخميس والمريد من مات يوم الجمعة يرحى له فعله  
 لان البعض لا يامر فضلا على البعض انتهى وفي جامع  
 المصنفات والمشكلات وسيل ابو نصر رحمه الله تعالى  
 عن من مات يوم الجمعة او ليلة الشريعة هل يرجو له فضلا  
 قال نعم لان البعض للكان والزمان على البعض فضلا  
 يدل على ابدى السعادة والفضيلة وجا في الاضمار عن عبد  
 الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال ثلاثة يعصمهم الله تعالى من عذاب  
 القبر

القبر الموت والشهادة والمستوفي ليلة الجمعة انتهى واقاد المصنف  
 رحمه الله تعالى بالمسألة الثانية الامن من قسمة القبر اذ لا  
 يلزم من عدم العذاب عدم القسمة **واعلم** انه بقي من احكام  
 يوم الجمعة ما لو استأجر صيدا شهرا لا يدخل يوم الجمعة للفرد  
 كما في الخلاصة وهي مسألة نفيسة **قوله** من قتل الجمع والفرد  
 قال بعض الفضلاء بوله في الجمع والفرد وتصحفت على الكلية  
 وقد قدم في القدر من الثالث في الجمع والفرد في اوله بيان  
 احكام يكسر دورها ويقبح بالعقبة جهلها او من ظروية كما  
 في قوله سبحانه ويقال يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة  
 من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذروا البيع الآية **قوله**  
 والله تعالى الحمد والمنة قد مر الظرف مع ان الاختصاص  
 يحصل بدون التقديم اما بالاهتمام به سبحانه ويقال  
 اشعار بان لا يد من حضوره في قلب كل مؤمن وقيل كل  
 شيء على ما يشي به ما يد ويح ما رايت شي الا ان الله  
 تعالى وقيله وامالات في الافادة اللام للاختصاص  
 النبوي حقا ولهذا قال صاحب الكشف رحمه الله تعالى  
 في سورة التغابن قد مر الظرفان ليدل على انها على اختصاص  
 الملك والحمد لله تعالى وان صدر ايضا بان الحمد لله تعالى دلالة  
 على الاختصاص هو لهذا من يلبس في صوابه الكشف  
 واما المنة فالظاهر انه من من عليه اي ان له الحمد  
 والسمعة واما معنى الامتنان كما في قوله سبحانه ويقال  
 بل الله عن عليكم ان هذا لكم للايمان ان كنتم صادقين الآية  
 واما ما كان فضيه تفكيك لان معنى الحمد انه متعلق الحمد  
 وله المنة انه فاعلها اذ لا وجه لان يكون متعلق الامتنان  
 اللهم الا ان يدل على العمى انه متعلق الحمد والمنة

ص



ففي الجملة يعني الوقوع وفي الجملة بمعنى الصدور كذا يستفاد من حواشي  
الكتاب رحمه الله تعالى على شرح المقاصد وفيه فائدة يدرك  
لم ارها في كلام غيره وهي ان التفكير الذي بعد عيبا في العبارات  
كما يكون في الصواب يكون في متعلقات الجان اذا تعدد فليحفظ الله  
**اعلم ما افترق فيه الوصو والفصل قول**  
من يجد في الوصو عند افتلاف المجلس **اقول** في الثانية  
ان الوصو على الوصو من غير ان يكون بعد اختلاف المجلس  
وفي الخلاصة ان فرع الوصو شرعا انك الوصو لا يكره  
بالانفاق يعني بل يكون مندوبا كما صدر به في الثانية لكن  
ربما يعجز من العطف يتم في عبارة الخلاصة اختلاف المجلس  
وقد تعدل المصنف رحمه الله تعالى في الجرح عن السراج الوهاج  
بان تكرار الوصو في مجلس واحد مكره وما فيه من الاسرار  
ثم قال اللهم الان يجد على اختلاف المجلس وهو بعد  
انتهى ورده بعض الفضلاء لانه لا يقع في كلامهم لاختلاف  
الموصوع ولكن ان ما في الخلاصة فيما اذا اعاده مرة  
وما في السراج الوهاج فيما اذا كثر مدلا ورده بعض الفضلاء  
بانه ليس ينبغي لانه يفيد ان يجد في الوصو من غير ان يرد  
بالاول عبارة غير مكره والظاهر خلافه قال البرهان  
الحلي رحمه الله تعالى لطيفا على ان الوصو عبارة عن  
مقصود لا انما وانما هو كذلك فاذ لم يرد به عمل بما  
هو المقصود من شرعيته ينبغي ان لا يشرع تكراره في  
لكونه غير مقصود ويكون اسرافا محضا انتهى **اقول**  
مقتضى ما نقلناه عن الثانية انه لا يكون مكرها ولا  
يقدر اسرافا خاصا بانه هو مندوب ويؤيده حديث  
الوصو على الوصو فورا اذ لم يوصل في الحديث الشريف

بين ان يصلي به اولا وبين ان يختلف المجلس ولا وما ذكره  
البرهان الحلي رحمه الله تعالى في تعليقه في مقابلة النص فيكون  
شخا ولا يكون شيخ الحديث الشريف بالدرى فليحفظ هذا المقام  
فانه صعب المداوم **قوله** ويكره يجد في الفصل مطلقا قبل الا  
في الجملة والعديد في عين الاعتبار للمظاهر **قوله** خلافا  
الفصل **اقول** خلافا الفصل في شرح الهداية للحارث  
الهام رحمه الله تعالى ما نصه ولم يذكر في كيفية الصب  
واختلف فيه فقال شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى  
يفض الما على منكنه الا عين ثلاثا ثم منكنه الا يسر  
ثلاثا ثم على سائر جسده وقيل يبدأ بالملكب الا عين  
ثم بالراس وهو ظاهر لفظ الكتاب العزيز وظاهر حديث  
ميمونة رضي الله تعالى عنها الذي قد ذكره ولو انفق  
الجذب في ما جارات مكث فيه قدرا الوصو والفصل فقد  
احمد السنة والا فلا انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف  
رحمه الله تعالى **قوله** خلافا الفصل على قول **اقول** الصحيح  
انه يمسح برأسه فيه فلا فرق بينها وبينه والفرق  
انما يتأتى على ما ذكره وهو خلافا الصحيح والله اعلم  
**ما افترق فيه مسح الخف وغسل الرجل قوله**  
ورأيت في بعض كتب الشافعية رحمه الله تعالى يجوز  
غسل الرجل المفصولة بلا خلاف فلا بعض الفضلاء هذا  
لانما عند ان صفة الفصبة ازالة اليد المحقة  
بأشياء اليد المبطلة فاذا كان الخلو على السباط  
لا يكون غسبا لعدم صدق التعريف عليه فكيف يكون  
هذه في المفصولة وكذا قالوا الفصبة فيما قبل وحول  
لا الفقار ويلزمه على كونها مفصولة انه لو مات يجب



على قيمتها كما لو فوت (العين) المفصولة على مسحتها  
والتي هي ليست تحت الاثر الاولي واجتمع في حارة كتابة  
هذه بعض خلافات الشافعية رحمه الله تعالى حيث المقتضى  
وعندهم وانكروا كونه المصنف رحمه الله تعالى راعيا  
انما اوصودله في كتبهم دعوى غير صادقة بل هو  
موجود في كتاب الاستبصار والنظائر للحلالي السيوطي  
رحمه الله تعالى غاية ما في الباب ان في اطلاق القصب  
على الرجل مسامحة **قوله** ولا يجوز مسح الخنف المقتضى  
**اقول** لا شك في صحة المسح عليه فيحمل عدم جواز  
ذلك على الحرمة **قوله** لا تقتضيه الجناية كذا في الخط المصنف  
رحمه الله تعالى **قوله** وفيه ما ملأ الا ان يكون من تمتها  
في بعض كتب الشافعية رحمه الله تعالى ثم ظهر بعد  
المداخلة انه من قبة ما في بعض كتب الشافعية وهو  
كتاب الاشياء والنظائر للحلالي السيوطي رحمه الله تعالى  
والهبة عبارة عن غير متها غير انه ما كان ينبغي للمصنف  
رحمه الله تعالى ان ينقل هذه العبارة من غير انها  
مع ما فيها من الايهام بل كان ينبغي على الخلاف بيننا  
وبينهم في هذه الصورة الافتراقية او حذف قوله لا  
تقتضيه الجناية بخلاف المسح من عبارة الاشياء والتا  
الشافعية وانما موافقون له فيما ذكر من الصور الا في  
هذه الصورة كما تقتضيه طهارة المسح بالجناية عندنا  
تقتضيه طهارة غسلها وعلاؤنا سقط ما قيل  
لعل الصواب لا يعتد بالجناية وما قيل لا تقتضيه عند  
الرجل السابق على الجناية الكافية بعد ليس الخنفين  
قبل ما ملأه ويقتضيه المسح الكافي عليها هذا ليس

لان الخنف هو ما انفك سراية الحدث الى الرجل والمسح باليه  
على ظاهرها فتقتضيه الجناية والجانب ممنوع عن  
المسح فليس سبيل اليه معها فاصطفا الى تزعم ضعية ونحوها  
سري الحدث فوجب الفصل بسبب ذلك ان الجناية تقتضيه  
تكليف الاداء اليه **قوله** هو افضل من المسح اي غسل الرجلين  
افضل من مسحهما **المستخف** وفي الدفعة ان المسح  
اولي الاطلا لا الاعتقاد ودفع ثمة اليدعة والاول بعبارة الجرح  
لكن في المصنف استوعبه ان الفصل افضل وهو الصحيح  
كما في الداهدي كذا في شرح النقاية للعلامة محمد الهادي  
رحمه الله تعالى بما **افترق فيه مسح الرأس والخنف**  
**قوله** لم يذكره تثلث مسح الرأس **اقول** بل روي الحسن  
ابن زياد رحمه الله تعالى عن الامام رحمه الله تعالى ان مسح  
الرأس بما و احد ثلاث مرات مسنون كما في نقد ريب  
العلاني في رحمه الله تعالى **قوله** وان لم يندب اي تثلث  
المسح **اقول** فيمن عدم من دبه لا ضلله في الاقتصار في  
المذكور هذا ان جعلت لواء الوالي قبل ان الوصلية الحال  
وان جعلت على طرفه الشرط المذكور كما في التقدير  
لم يذكره تثلث المسح نذب او لم يندب فانه على تقدير ان  
تثلث المسح غير المندوب والمندوب والمسح سبائي  
وظلا قبل المسح مكرهه فترها كما اقتضاه كلام المصنف  
رحمه الله تعالى في الجرح في بعض المواضع لا يتم قوله لم يذكره  
وعلى كل حال فالصواب اسقاط هذه الجملة الوصلية  
ما **افترق فيه الوضوء والتميم** **قوله** ويقتدر  
الى التيمم يقتدر التيمم الى التيمم في جهة الشرطية  
قبل ان لفظه يبيح عن القصد والنية ضد النسي مقتضا



بفعله وتطير ذلك استراطا لاجتماع الجمعية لان لفظها يصطلي معنى  
 الاجتماع وتطير ذلك في القديسة استراطا لانتقال في الحال لان  
 لفظ الحال ما هو من الجول **قوله** والابن تجديده ولا تقبلينه  
 لما في ذلك من التقصير في الجملة والله اعلم **ما افترق**  
**فيه مسح الجبيرة والخف قوله** لا يشترط مسحها على  
 وصوأي لا يشترط في صحة المسح على الجبيرة ان يشدها  
 على طهارة خلافا للامام السافقي رضي الله تعالى عنه **قوله**  
 ويقع الصلاة بدونه في رواية اي يقع الصلاة بدونه المسح  
 على الجبيرة قال في الولوع الجبيرة ومن ربط خرقه على صدره او  
 جباير على ما انكسر وذلك في موضع وصنوبية جازان في مسح  
 عليه لانه يخرج عن غسله فيكتفي بمسحه فان لم يمسح  
 وذلك لانه قد مر في قوله وعن الامام ابي حنيفة رضي  
 الله تعالى عنه فرق بين المسح على الجبيرة وبين المسح  
 على الخف ووجه الفرق بينهما ان الفصل لما تحت الخف  
 واجب لولا الخف اما ما تحت الجبيرة فغسله غير واجب  
 ولا حاجة اليه اقامة المسح مقامه **قوله** وهو المذهب  
 اي رواية صحة الصلاة بدونه المسح على الجبيرة ان  
 لم يصبره وذكر الصمد مراعاة للخبر قال في الترخا نية  
 وفي شرح الطحاوي رحمه الله تعالى ان المسح على الجبيرة  
 ليس بفرع عند الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه  
 عنه وفي خبره القدوري رحمه الله تعالى ان الصحيح  
 من مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ان  
 المسح ليس بفرع وان كان لا يفرضه المسح **قوله** ان لم  
 يقبلها اي الرجلين المتخففتين المعه من  
 المقام **قوله** ولا يشترط ان يسقطت عن غير بدنه ولا

يلزم

يلزم الغسل وفي الزخيدة وان طالت المدة وان سقطت عن  
 يد جيب غسل ذلك الموضع خاصة وفي المتقي عن الحسن  
 ابن زياد رحمه الله تعالى عن الامام رحمه الله تعالى ان مسح  
 على الجباير ثم نزعهما كان عليه ان يعيد المسح وان لم  
 بعد اجزائه وراية في موضع اخر واذا سقطت القصابة فبند  
 لها بقصابة اخرى فالأفضل والا صحت ان يعيد المسح  
 عليها وان لم بعد اجزائه كذا في الترخا نية وفي الظهيرية  
 ولو سقطت الجباير في الصلاة ان كان سقطت طها منه عند  
 يدي محني على صلواته وان سقطت عن يدي يغسل  
 ذلك الموضع خاصة ويسبأ ثقب الصلاة انتهى وذلك كما يلزمه  
 غسل الرجلين اذا نزع الخفين بعد ما مسح عليهما قال  
 الكدابيسي رحمه الله تعالى ووجه الفرق انهما اذا سقطت  
 عن غير يدي لم يجيب غسل ذلك الموضع للحديث المتقدم على  
 شد الجباير في ان له المصني على صلواته كما لو كانت الجباير  
 على ظهره او بطنه وليس كذلك اذا نزع خفيه او سقطت  
 الجباير عن يديه بل يلزمه غسله بالحديث السابق على  
 السقوط وانما رخص له في تركه ما دام لا يسا الخفين  
 وما دام مسك الجباير على الجرح فاذا سقطت الجباير عن  
 يدي نزع الخفين لزمه غسلهما يعني مقدم على القول  
 في الصلاة وهو الحديث فصلا كانه دخل في الصلاة ولم  
 يغسل رجليه مع القدرة على ذلك ولو كان كذلك لم يجزي  
 صلاة كذا هذا كما قلنا في المستم اذا دخل في صلاة ثم  
 وجد الماء انتقضت طهارته واستأنف الصلاة **قوله** لا تترع  
 للجباية بخلاف الخف لا تترع الجبيرة لاجل الجباية  
 بخلاف الخف فانه يترع **قوله** واذا كان على عضو جبرتان



الى اخره في احكام المروءة لوساقت الجبيرة فايد غيرهما جاز  
 وقيل الاول ان يعيد المسح على الثاني ويناد على ما ذكره  
 المصنف رحمه الله تعالى لو كان الباقي من الفضة الذي عليه  
 الجبيرة اقل من ثلاثة اصابع اليد كما ليد المقطوعة او الرجل  
 جاز المسح عليهما بخلاف الخف وكذا في كشف الحقائق والفتن  
**ما اختلف فيه الحيف والنفاس قوله** اقل الحيف  
 محمد ودولاد اقل النفاس قال الكلبايسي رحمه الله تعالى  
 في فروقه والفرق ان اقل النفاس علم ظاهر يد على فروج  
 من الرحم وهو مقدم عليه قاستوي قليله وكثيره لوجوده  
 علمه الدار عليه وليس مع الحيف علم يد على فروجه من  
 الرحم فاذا امتد ثلاثة ايام صار الامتداد دلالة على انه  
 دم الحيف المعتاد وان لم يميد لم توجد دلالة فلا يجعل  
 حيفا كما قلنا في دم الرعاق انتهى **واعلم** ان كون النفاس  
 لاحدا اقله هو ظاهر الدلالة عن اصحابنا رحمهم الله  
 تعالى وعن ابي يوسف رحمه الله اقل مقدر باحد عشر يوما  
 وعن الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه قدره يا حله  
 وعشرين يوما لكون في المنافع ما قاله عن الامام رحمه  
 الله تعالى ان اقله خمسة عشر يوما وعن الامام رحمه  
 الله تعالى انه قدره بخمسة وعشرين يوما فان ما هو  
 بقدر ما يصدق فيه النفاس اذا كانت معدة وليس  
 يتقديرا اقل النفاس صما اذا انقطع الدم فيما دون ذلك  
 تكون نفسا وفي الحجة واقله ساعة واحدة وهو مروي  
 عن الامام محمد رحمه الله تعالى كما في الخزانة وفي السرية  
 وعليه الفتوى **قوله** واكثر النفاس اربعون يوما اي  
 اكثر مدة النفاس مقدار اربعين يوما عندنا وان زاد  
 الدم على اربعين يوما فالزائد على اربعين يوما استثنى  
 والاربعون

والاربعون تقاس في الميئات وفي خاصية العادة معادها  
 تقاس والذاير عليها استثنى صفة وفي الحجة وان انقطع الدم  
 قبل الاربعين ورضل وقت صلاة ينظر الى اخر الوقت ثم  
 يتنقل في بقية الوقت ويصلي كذا في الترضائية **قوله**  
 ويكون به البلوغ والاستبراء دون النفاس اي يتحقق البلوغ  
 بالحيف دون النفاس ويتحقق بطلان الاستبراء دون النفاس  
 فهو من قبيل الخذف من الاول والدلالة الثاني هذا تقدير  
 كلامه وفيه نظر ظاهر **قوله** ويتقضي العدة به دون النفاس  
 بان طلقتها بهذا الوصف **قوله** وهو سبعة قال بهمن الفاضل  
 بزيادة سنة وهول الفصل من الحيف فريضه بالقرن  
 العزيز واما النفاس فلا يلزم الاجماع وبما سمعته من  
 الوطى حية كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى  
 وعاشره النفاس في حكم المراجعة من الموت وصار دية  
 عشره يهتد بهتد عاتة من الثلث بخلاف الحيف فيها  
 وثانية عشره وهول وصوال الحيف فريضه لا الحيف  
 ليكره في العادة وثالثه عشره لو كان حدها الجدد هو  
 نفسا لا كدحي يخرج من نفاسها خوف الهلاك بخلاف  
 الحيف انتهى وفي الثمانية نظرا **قوله** لم يذكر المصنف  
 رحمه الله تعالى ما اختلف فيه الحيف والجنابة ومنه ما  
 في الثانية من الخطر والاباحة بكرة للجنب ولو امره  
 الاكل والشرب بلا مضمضة كخلاف الحيف ومنه الجنابة  
 صفة مستدامة بخلاف الحيف فيجب الفصل على من اسلم  
 ميتا بخلاف ما لو اسلمت به لا يقطع دم الحيف وفيه  
 كلام للحال رحمه الله تعالى ومنه وصوال الحيف مستحب  
 مع انخالست اهلا ومنه وصوب ادا الصلاة على الجنب وضأ



وقته صل وطبها جنباً لا حايضاً ومنه تطلق الحجب بلاكلا  
وطلاق الحايض يدعي ومنه تخرج الخلوة مع الحنابلة لا الحنفية  
ومنه الحنابلة تصلح للرجل والمراة بخلاف الحنفية ومنه  
يقبل الشهيد لو قتل جنباً والحايض قبل استبراء الحنفية  
ثلاثاً لا يقبل والله اعلم **ما اختلف فيه الاذان**  
**والاقامة** **قوله** يجوز تراخي الصلاة عند الاذان يعني لاتب  
الوصوب يتعلق باحد الوقت عندنا لا عقداً لا التحريم  
وعند زفر رحمه الله تعالى بمقدار اداء الصلاة وقارب  
شجاع رحمه الله تعالى الوصوب يتعلق باول الوقت  
ويضيقة في اخره وفيه قال الامام الشافعي رضي الله  
تعالى عنه ثم اذ ادعي في اول الوقت فيل يقع فريضاً ويتبين  
ذلك الوقت للوصوب فيه وصل يقع نقلاً وصل هو  
موقوف ان بقي في اخر الوقت اهلاً للوصوب يقع فريضاً  
وان لم يبق كان نقلاً كذا في التهذيب **قوله** بخلاف الاقامة  
يعني لا يجوز التراخي للصلاة بعد هذا **قوله** عنه نظر الا  
ان يراى بعد ما يجوز كراهة التحريم وعبارة الجمال  
السيوطي رحمه الله تعالى في الاشياء والنظاير ان الاذان  
يجوز اول الوقت وان اخر الصلاة الحاضر لا يجوز ولا  
يجوز الاقامة الا عند اداء الصلاة فان اقام ولم  
يجب طال الفصل بطلت اي الاقامة انتهى **قوله**  
بين الممهل فيه والاسراع فيها المراد بالتمهل  
الترسل قال في النبايع الترسل ان يقول لله اكبر  
الله اكبر ويقف ثم يقول مرة اخرى مثله وكذلك يقف  
بين كل كلمتين الحاضر الاذان والمبداً بالاسراع الجذر  
والوصل ولو ترسل في الاقامة وحذر في الاذان او ترسل  
فيها

فيها او حذر فيها لا باس به كذا في الترخائية والمراد من قوله  
لا باس به كراهة التزيب **قوله** تذكره اقامة المحدث لا اذ ان **قوله**  
ظاهره ان عدم كراهتهم اذانه لا خلاف فيها وليس كذلك بل  
فيه روايتان كما في التهذيب **قوله** ويناد علي ما ذكره المصنف  
رحمه الله تعالى وضع الاصبعين في الاذنين يسن في الاذان ولا  
يسن في الاقامة ويناد اي صار رفع الصوت في الاقامة يكون  
اقصفت منه في الاذان ذكره في الترخائية ويناد اي اذان  
الاذان ينبغي ان يكون اول الوقت والاقامة اوسطه حتى  
يقرع المتوضي من وضوءه والمصلي من صلاته والمقصر من  
فصا حاشته ذكره في الترخائية نقلاً عن الحجة ويناد اي اذان  
المؤذن اذ كان مسافراً يؤذن ركعاً وليس له ان يقيم ركعاً  
والفرد فان الاذان من سنن الصلاة والمقصود منه الاعلان  
ولم يشترع موصولاً بالصلاة بخلاف الاقامة لانها شرعت  
موصولة بالصلاة فلو اقام ركعاً انما هي الفصل بين الشروع  
في الصلاة وبين اقامتها بالنزول والفصل بينهما غير  
شروع فلا يقيم كذا في قوله كذا يعني رحمه الله تعالى لكنه  
لوقام ركعاً اي اقام موصولاً المقصود كما في الترخائية ويناد  
اي اذان الاذان بعد مر علي الوقت لصلاة الفجر في النصف  
الاخير من الليل عند اي يوسف رحمه الله تعالى والاقامة  
لا تقدم علي الوقت كمال فلو اقام قبله بلحظة فدخل  
الوقت عفته فشرع في الصلاة لم يهتد بها ويناد اي اذان  
انه يكره للمرأة ان تؤذن ويسن لها ان تقيم لان في الاذان  
رفع الصوت دونها ويناد اي اذان يؤذن للمصلي مرتين  
عند اي يوسف رحمه الله تعالى ولا يقام الامرة واحدة  
اتفاقاً والله اعلم **ما اختلف فيه سجود السجود والاقامة**



**قوله** هو سجدتان أي سجدة السهو وسجدتان يكبد لكل واحدة منها بعد السلام الأول كما قال القدوري رحمه الله تعالى وهو الصحيح كما في الهداية وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصلاة أنه لو سلم تسليمين لا يأتي بسجود السهو بعد ذلك وقال بعضهم يسلم تسليمين وفي الظهيرية هو الصحيح وقال بعضهم يسلم مرة تلقا وجهه **ثم اعلم** أن سلام من عليه سجود السهو يخرج من الصلاة إذا كان يحركه من الصلاة كانت القعدة الأولى قعدة الختم فيصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعوا بجانبه ليكون حر وجهه منها بعد الفراغ من الأركان والسنة والأذان وعند مجده رحمه الله تعالى سلام من عليه سجود السهو لا يخرج من الصلاة فيوض الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أي قعدة سجدة السهو فاتها هي الأخيرة وهذا الاختلاف إنما يظهر إذا لم يجز السجود قبل سجود السهو فإنه لا تثقف طهارته عندهما وعند مجده رحمه الله تعالى تثقف وهو الأصح لأن يصلي في القعدة بين كما في الظهيرية وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى القعدة بين سجدة السهو ليست بركن وإنما امر بها بعد سجدة السهو ليقع ختم الصلاة بها ليعرف موطن الصلاة فأما أن يكون ركنا فلا يصح لو تركها بان سجدة سجدة بين بعد التسليم ثم قام وذهب بثقت صلواته وذكر شمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى إذا سبى عن قراءة التشهد في القعدة الأخيرة صلى سلم ثم ذكر فإنه يعود إلى قراءة التشهد وإذا عاد إلى قراءة التشهد هل ترقب القعدة كما ترقب إذا عاد إلى سجدة التلاوة والصلاة سنة ذكر الإمام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى في فتاواه أنه لا يرقب القعدة

وفي

وفي واقعات الناطقي رحمه الله تعالى والفتوي على هذا كذا في الترتيبية **قوله** وهي تسجدة واحدة إلى آخره أي سجود التلاوة وأنت الصميد مراعاة للخبر والكتاب المصنف من المصنف إليه التانيث وركتها وضع الجبهة على الأرض لا يطأ به نوجد وسرايط صورانها سرايط صور الصلاة من طهارة البدن عن الحدث والخبث وطهارة الثوب والمكان عن النجاسة وسر العورة واستقبال القبلة وفي القنانية هو المختار وفي الخاتمة ولو سجد سجدة التلاوة إلى غيما لفتلة جاهلا قال في الباب يجزيه إذا كان مجزيا وفي الهداية ومن أراد أن يسجد كثيرا رفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه ولا تشهد عليه ولا سلام انتهى وفي فتاوى الحجة وقال بعض المشايخ لو سجد ولم يكبر يخرج عن القعدة قال في الحجة وهذا يعلم ولا يعلم لما فيه من مخالفة السلف وفي الظهيرية ولو ذكر سجدة التلاوة في آخر الصلاة وسجد لها هل يلزمه سجود السهو بهذا التأخير نعم عمام رحمه الله تعالى أنه يلزمه **قوله** هو في آخر صلواته بعد السلام يعني سوا كان من زيادة أو نقصان على الصحيح ولو سجد قبل السلام أجزأه عندنا في رواية الأصول وروي عنهم أنه لا يجزئ **قوله** وهي فيها أي سجود التلاوة في الصلاة وأنت الصميد المرجع إليه لاكتساب المصنف من المصنف إليه التانيث وفيما ذكره نظر لأن سجود التلاوة لا تثبت بان تكون في الصلاة تكون خارجا عنها على ما يكون في الصلاة صادق بما يكون في الصلاة وما يكون في ثابها اللهم لا أن يقال المراد المارقة بين سجود السهو وسجود التلاوة إذا وجد موضع في الصلاة **قوله** هذا لا يتكرر أي سجود السهو في الخلاصة لو سبى في صلواته مرارا يكفيه سجدتان فلا ذلك



أو كثر **قوله** بخلاف سجود السهو يعني بكثرة إذا لم يتجدد المجلس **قوله**  
 ويقوم عليها أي سجدة السهو إسحابا قال في الظهيرية والسي  
 انه إذا اراد أن يسجد يقوم ثم يسجد ولا يرفع رأسه من السجدة  
 يقوم ثم يقعد **قوله** الذكر الم شروع في السجود أي في سجود التلاوة  
 لا في غيرها ففيه أي في سجود السهو قال في القفاوي الظهيرية  
 وماذا يقول في هذه السجدة الأصحاب يقول في هذه السجدة  
 من التسبيح ما يقول في سجدة التلاوة وبعض المتأخرين  
 استحبوا قوله سبحان ربنا إن كان وعذرنا المقول لا الآية  
 وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في سجوده  
 الذي يسجد للتلاوة يقول سجد وجهي للذي خلقه وصوره  
 وشقه سمعه وبصره بحوله وقوته وقد جاب في الأضداد أن  
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن  
 رأيت في المنام كأنني أقرا سورة ص تحت شجرة فالبغت أنه  
 السجدة حضرت الشجرة فسمعتها تقول في السجود اللهم آت  
 لي بها عندك أصلا وضع عني بها وزرا واجعل لي بها عندك ذخرا  
 قال عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما وعن النبي صلى  
 الله عليه وسلم بقوله إذا قرأ سورة ص سجد وقال في سجده  
 مثلا ما حكى له ذلك الرصد عند السجدة انتهى وقوله لا يشرع  
 فيه منه نظرات الذكر الم شروع في سجدة التلاوة هو  
 سجود السهو كما في التقاية أي سبحان ربّي الأعلى ثلاثا ولا  
 شبهة له في أنه مشروع في سجدة السهو كما مر صوابه  
**واعلم** أنه ينزل على ما ذكرنا من الركوع يتوي به عن سجدة  
 التلاوة في الصلاة وكذا في السجدة الصلاة يتوي بها  
 سجود التلاوة وكذا الركوع خارجها في غير ظاهر الرواية بخلاف  
 سجود السهو وكان علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهما يذكر  
 ما افترق فيه سجود التلاوة والصلاة على الجنازة وذلك أن الم  
 تصلح

تصلح ما ما للجد في سجدة التلاوة دون صلاة الجنازة وما  
 اشترط فبطان المحاذات لا تقسدها والله أعلم ما **افترق**  
**فيه سجود التلاوة وسجود الشكر قوله** لا واجبة  
 عليه هذا مشكل فابن الخلاف الثابت بين الامام رحمه  
 الله تعالى وصاحبيه رضيهما الله تعالى بل علي هذا يرفع  
 الخلاف **قوله** وهو معنى ما روي عن الامام رحمه الله تعالى  
 الموضع **قوله** روي عن أبي هاشم الخفي رحمه الله تعالى  
 انه كره سجدة الشكر وعن محمد بن محمد رضي الله تعالى عن الامام  
 أبي بصير رضي الله تعالى عنه كان لا يراها شيئا وفي شرح  
 القدر يري رحمه الله تعالى عن الامام رحمه الله تعالى انه تركه  
 سجدة الشكر يعني لأن التوكل كثيرة لا يمكن أن يسجد لكل نفقة  
 فيورد على تكليف ما لا يطاق وقال محمد رحمه الله تعالى كثر  
 لا تكثرها وكل المتقدمون في معنى قول محمد رحمه الله  
 تعالى وكان الامام أبو بصير رضي الله تعالى عنه لا يراها  
 شيئا قال بعضهم لا يراها سنة وقال بعضهم لا يراها شكرا  
 تأمنا فاما السكيات تصلي ركعتين كما فعل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يوم فتح مكة الشريفة ولم يذكر قول محمد  
 رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في شيء من  
 الكتب وذكر الامام علي بن السفدي رحمه الله تعالى في شرح  
 كتاب السير قول أبي يوسف رحمه الله تعالى مع محمد رحمه  
 الله تعالى قال في الحجة وقد وردت فيه روايات كثيرة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والصلح  
 رضي الله تعالى عنهم أجمعين فروى أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لما أوتي بيلا من أبي جهل لعنه الله تعالى  
 يوم بدر وألقي بين يديه سجد لله تعالى عن سجدات شكرا



فلا تمنع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتعب  
وعليه الفتوى وتفسيره كما في المصنف انه يكبر مستقبل القبلة  
فيقول ساجدا الحمد لله وسبح ثم يكبر تكبيرة عند رفع راسه  
كذا في الترخاوية وفي الجمع وشرحه للملكي رحمه الله تعالى وسجد  
شكر غير مشروعة يعني ليست بقربة بل مكروهة لا يثاب  
عليها وقال اقربة يثاب عليها وثمره الخلاف تظهر فيمن  
يتيم لسجدة الشكر يجوز الصلاة بذلك التيم عندهما ولا يجوز  
عنده لهما ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان  
اذا راى مبتلي او سمع ما يسره يسجد لله تعالى شكرا  
وله ان التقريب بالدكفة الواحدة مستهي عنه فلا يتقرب بها  
دونها وما روي انه كان في الابتداء ينسج بالستحي عن البسج  
انتهى وفي الفتنية السجدة التي تقع عقب الصلاة مكروهة  
لان الجها اذا لاوها اعتقدوها سنة او واجبة وكل ما  
يورد في الجها فهو مكروه كتعيين السورة للصلاة  
وتعيين القراءة لوقت ونحوه **ج** يكبره ان يسجد شكرا بعد  
الصلاة في الوقت الذي يكبره فيه النقل ولا يكبره في غيره  
انتهى وفي التهذيب لو قال الله تعالى علي سجدة لا بل  
سجدة شي الا ان يقول الله تعالى علي سجدة التلاوة لان  
السجدة المطلقة لم يرد بها الشرع ولهذا قال الامام ايعا  
صنفه رضي الله تعالى عنه سجدة الشكر ومكروهة والله  
اعلم ما **افترق فيه الامامان** **واما ما روى قوله** **الامة**  
صلاة الشا خلفه يعني فحينئذ يجب علي الامامنية الاما  
وفي اصطلاح لا يجب عليه الاما متطهرا فقتلا الشا به  
والا تحصيل الفضيلة اللهم الا ان يراد بالوجوب الوجوب  
بالمعنى اللغوي **قوله** بخلاف عكسه يعني ان صلاة الامام موطئة  
بصلاة

صلاة الامام صحة وفسادا ويستثنى من ذلك مسألة ذكرت  
في خزانة الاكلدج رحمه الله تعالى وهي لو احدث فاسخا فذهب  
للموضوع فتذكر فانيته فسدت صلاته دون صلاة القوم **قوله**  
انما عين الامام ولا عطا الى طرفه بان عينه باسمه ولم يشر  
اليه بان قال اقتديت بزيدي فاذاه هو عمر ولا يصح اقتداؤه  
ولو اقتدي بالامام وهو زيدي فاذاه هو عمر ويصح اقتداؤه  
ولو قال اقتديت بهذا الخليفة فاذاه هو ليس بخليفة بخبره  
كذا في الترخاوية **قوله** بخلاف الامام اذا عين المأمور لان  
الخطا فيما لم يشترط لم يضر وتعيين الامام مأمور غير شرط  
في صحة اماميته له والله اعلم ما **افترق فيه المجتهد**  
**والعديد** **قوله** وقته بعد طلوع الشمس يعني وارتقاها  
قد ربح **قوله** وشرحها الخطبة وكونها قبله بخلافه فيهما  
**اقول** هذه العبارة سديدة في اعادة المراد بخلاف عبارته  
في القلعة الاولى من الفن الاول حيث قال وضعية العيد  
كذلك لقولهم يشترط له ما يشترط لخطبة الجمعة سوى  
تقديم الخطبة فانها توهان الخطبة شرط لصحة صلاة  
العيد وليس كذلك **قوله** ولا يتقدم في مقر على قول من روى  
خلافه يعني فانه يجوز التقدم فيه قول او اعدا قال في البزارية  
ان اقامته في موضعين في مصر يجوز بخلاف الجمعة لانها  
جامعة للجماعات والتقدم فيها فيما انتهى كتبه عليه قاضي  
القضاة عبد البر بن الشيخ رحمه الله تعالى ما نصه **قلت**  
الصحيح ان يجوز الجمعة في موضعين كما كثر وهي خلافة  
شهرية انتهى **قلت** هذا الافتراق اقده المصنف رحمه  
الله تعالى من كلام البزار رحمه الله تعالى واصح عبارته  
يقول علي قول من روى من هذا الاعتداء كلف في الترخاوية



تطلعت المحيط بجوارها فقامت صلاة العيدين في الموصفيتين وإما  
 إقامتهما في ثلاثة مواضع فعلى قول محمد بن عبد الله بن يحيى  
 وعلى قول الإمام أحمد بن محمد بن يحيى وعلى هذا  
 فاصل التعداد في صلاة العيدين خلاف فيه وإما الخلاف  
 في كفايته في ثلاثة مواضع بخلاف الحقيقة فإن الخلاف فيها في  
 أصل التعداد لا يخاف جامعة للجماعات وأصل التفرقة فيها  
 قال الترمذي رضي الله عنه في شرح الجامع الصغير وأما  
 علمان صلاة العيدين في موضعين جارية لأن السنة فيها  
 إن تقع مضارب المصدر ولا يمكن الضغفة الخروج الإجماع فحوز  
 إلا في موضعين دفعا للحرج والله سبحانه وتعالى أعلم  
**ما اختلف فيه غسل الميت والحي قوله** ولا يغتسل  
 ولا يستشف بخلاف الحي في الترتيبانية بوصف الميت هو  
 الصلاة قال الشيخ الأئمة الجلاء رضي الله عنه تعالى هذا في  
 البالغ والصبي الذي لا يقدر الصلاة فإنه يغسل ولا  
 يوصو وصو الصلاة ويبدأ في الغسل بوجهه ولا يغسل  
 اليدين بخلاف حالة الحياة وكذا في الاغتسال ولا يغتسل  
 ولا يستشف خلافا للإمام الشافعي رحمه الله تعالى عنه  
 انتهى قال في الوفاء للحية لأنها حيوان فيها في إخراج الماء إلى  
 آيات الميت على وجهه وإنه متصلا بغيره من رقيقته  
 من قال بجعل الماء على أصبعه خرقه رقيقة  
 ويعبر بها أسنانه ولحماته وشفتيه ومنخرته وسرته  
 وعليه عمل الناس اليوم كما قاله شيخ الأئمة الجلاء  
 رحمه الله تعالى **قوله** في رواية يعقوب رواية صلاة الأبرار  
 ظاهر الرواية وهو أن الفاسل عيسى راس الميت في  
 الرصو كالجنب **قوله** ينبغي أن يدعى ما ذكره في خروج  
 الجنب من البيت يرفع وصو الحي ولا يغتسل وضوء  
 الميت

الميت لا يغسل ما خرج من الجنب ويبدأ على ما ذكره أيضا  
 إن غسل الميت بالحاء أو غسله بالماء البارد أو ما غسل الحي  
 قال الإمام أحمد بن محمد بن يحيى في الترتيبانية ويغسل  
 أن يذكر المصنف رحمه الله تعالى ما اختلف فيه صلاة الجنائز  
 وسائر الصلوات وذكر ذلك في موضعين المعنى فقال الصلاة  
 الجنائز بخلاف سائر الصلوات في ستة أشياء أحدها  
 المحاذات فيها لا تقصد لها وثانيها المخالفة في الأركان  
 كالركوع والسجود والقراءة وثالثها إذا وهب بالترجيع وجود  
 المأذون في الفوات ورابعها إذا راوح المأذون لم يقصد  
 وضامسها لا تقصد فيهما لا تقصد الوضوء وسادسها  
 أنها تكبره في المسجد انتهى ويبدأ على أن التبريد والعهد  
 لا ينعان الاقتداء في صلاة الجنائز كما في فتاوى الزايد  
 رحمه الله تعالى وفي شرح الجامع الصغير للترمذي رضي الله عنه تعالى ويبدأ  
 كما في شرح الجامع الصغير للمصنف رضي الله عنه تعالى ويبدأ  
 أيضا ما في الفتيان المداة لو امت في صلاة الجنائز لا  
 تقاد تنحب وذكر فيها لم يوجد رجل فصلت عليها الشا  
 حاز والله تعالى أعلم **ما اختلف فيه الركاة وضاب**  
**مداقة الفطر قوله** وأما صدقة الفطر وقت محدد يات  
 بالتأخير عن اليوم الأول **قوله** لا يخفى أو عبارته  
 من الركاة والأول أنه يقو وأما صدقة الفطر وقت محدد  
 ويأتي بالتأخير عنه وهو اليوم الأول **قوله** بخلافها بعد  
 وجود الدار **قوله** فيه نظرفاته الاجتماع بينهما في  
 هذه الآية حتى يتأخر الاقتداء وقد لا يكون  
 التجهيل في الركاة قبله كالتضاب لعدم وجود السب  
 وصوله في صدقة الفطر بعد وجود الدار فيجوز وجود



السبب قال في الولو الحية يجوز تقبيل الزكاة بعد ملك النصاب بل انه  
 عجل بعد موت السبب وهو ملك النصاب في كل حال لا تكفل بعد الجرح  
 قبل الموت ولا يجوز التقبيل قبل ملك النصاب لفقد السبب اقبل  
 وصيته في الصواب ان تكون العبارة بخلافه قبل ملك النصاب  
 ثم ملكه صح لان السبب موجود بعد الراس انتهى **واعلم انه**  
 ينبغي ان يشار على ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ان نصاب  
 الزكاة لو ملك بعد الوصوب سقطت الزكاة بخلاف نصاب  
 صدقة الفطر والله تعالى اعلم **ما اختلف فيه المتع**  
**والقربان قوله** لا يملك من العمرة الجاهزة أي يملك المتع من  
 العمرة بعد الفراغ منها ان كان يملك الهدي فان ساقه  
 لم يملك منها **قوله** بخلافه أي القدران فانه لم يملك ثلثان وكان  
 صفة ان يذكره قبل الاول كما هو ظاهر والله تعالى اعلم  
**ما اختلف فيه الهبة والابدا قوله** يشترط لها القبول  
 بخلافه أي لا يباذله لا يشترط له القبول **اقول** الا في  
 مسائل ذكرها المصنف رحمه الله تعالى في فن الغرائب  
 وردنا عليها مسائل **قوله** بخلافه مطلقا أي بخلاف الابدا  
 فانه لا رجوع فيه سواء وجد فيه مانع من موانع الرجوع  
 في الهبة او لا وموانع الرجوع في الهبة مذكورة في المتن  
 ولا حاجة الي بيانها والله اعلم **ما اختلف فيه الامارة**  
**والبيع قوله** يصحها التافيت **اقول** ظاهره ولو اقام  
 أي مدة لا يعيش اليها غالب واضارة الخصم رحمه الله  
 تعالى ومنه بعضهم وفي الخلاصة انها تجوز بمصافاة  
 كالوقال امرتكم هذه الدار عدا والمواجد بيعها اليوم  
 وتقتضى الامارة **قوله** وفيها لا الايام من اربعة  
**اقول** وهي التحليل او شرطه او الاستيفاء او التمكن  
 منه **قوله** واذا هلك الثمن قبل الجاهزة يعني اذا كان دراهم  
 (ودنانير) قال في البحر البيوع وان كان ميناة على البدلين

لكن

لكن الاصل فيه البيوع دون الثمن ولذا تشترط القدرة على البيوع  
 دون الثمن وتقتضى بهلك الثمن البيوع دون الثمن انتهى **قوله** اذا  
 عقدت لنفسه بيان لم يكن وكيل ولا وصيا ولا مستوليا على  
 وقت **قوله** واذا هلكت الاضرة القيت المدا بالعين ما كان فيها  
 كالشباب والدوات وغيرها اما لو كانت دراهم او دنانير  
 وهلكت قبل القبض لا تقتضي الاضارة كما لا يبطل البيوع  
 اذا هلك الثمن قبل قبضه لان الدراهم والدنانير لا يقينان  
 في المدا وضائق بقي لو كانت الثمن في البيوع عينها وهلك قبل  
 القبض بان كان البيوع مقايضة يبطل البيوع وبه صدر في  
 في القنية حيث قال ابن سباعة رحمه الله تعالى عن محمد رحمه  
 الله تعالى ان شري جارية يتوب بعينه ثم تزوجها قبل  
 القبض ثم هلك الثوب عند بايعه قبل التسليم يبطل  
 البيوع في الجارية والمهر يرد وجه اليه بايع الجارية فور واية  
 بشر رحمه الله تعالى عنه ان يبطل النكاح كما يبطل البيوع  
 ولا مهر على الزوج والله اعلم **ما اختلف فيه الزوجه**  
**والامة قوله** القسم للامة أي الموطوءة يملك الميت **قوله**  
 بخلافها أي الزوجه حرة كانت او امية واسما علم **ما اختلف**  
**فيه نفقة الزوجية والقريب قوله** ونفقته بالكفاية  
 أي نفقة القريب ذي الرحم المحرم قال في تحفة الفقهاء  
 الارحام اقسام ثلاثة رحم الولادة وذو رحم محرم للدم  
 ورحم غير محرم ولا خلاف ان لا يجب لرحم غير محرم نفقة  
 بي الايام وكفوهم ولا خلاف انها يجب بعتامة الولادة  
 واصطفوا في رحم محرم كالاضوة والعمومة والخوولة فنفقة  
 تجب وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يجب  
 انتهى قال في الدرر والفرق بين ذي الرحم وبين المحرم



بموت وصفت من وجهه لثقتا على البيت والاصح  
 وصدق الاول على بيت الم دون الثاني لصحة نكاحها دون  
 الاول وصدق الثاني على ارضه الزوجية لعدم صحة نكاحها  
 دون الاول **قوله** بخلاف تفتتها فانها يجب عليه وان كان  
 معسرا **قوله** وكذلك نفقة الولد للصفيان لم يكن  
 له مال ويزاد على ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ما لو  
 سترقت او ضاعت نفقة القريب نفقة من مرة اخرى  
 بخلاف الزوجة والفرق في الولد الجية والله تعالى الهادي  
**ما يقتضي فيه المرتد والكافر الاصل قوله**  
 لا يجد المرتد ولو كثرية قال في الولد الجية واذا طلب المذموم  
 ان يحفظوا ثمة المسلمين لم ينفذ ذلك لان الكفر من المذمة  
 اعلاظ من كفر مشركي العرب ولم يقبل في مشركي العرب  
 الذمة فكذا هذافان طلبوا الموارعة لينظر في امرهم  
 فلا يأس به ان كان صيدا للمسلمين ولم يكن للمسلمين  
 بهم طاقة فان كانوا يطبقونهم والحرب صيرهم من  
 الموارعة يا صدقهم كما في اهل الحرب **قوله** ويوقف ملكه  
 ويصرفه في الولد الجية نصير فان المرتد على اربعة اوجه  
 نافذ بالاتفاق لقبول الصبية والاستيلاء والسلم في  
 الشبهة والطلاق والحج على عبده المأذون وباطل  
 بالاتفاق كالنكاح والزياح والارث وموقوف بالاتفاق  
 كالمساومة **قوله** في اختلفوا في توقيفه كالبيع والشراء  
 والعنف والتدبير والكتابة والوصية وقبض الدين عند  
 الامام رحمه الله تعالى هذه التصرفات موقوفة انما سلم  
 نقد وان قتل او مات على الردة او قضى القاضي بلحاظه  
 بدار الحرب بطل وعندها تنفذ الا ان عند اي يوسف  
 رحمه الله تعالى تنفذ كما تنفذ من الصحيح حتى يقتدر  
 من صحيح

من جميع المال وعند محمد رحمه الله تعالى تنفذ كما تنفذ من الميراث  
 حتى يقتدر من الثلث انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف  
 رحمه الله تعالى **قوله** ولا يورث **قوله** فيه نظر لما في الكفر  
 وان ما تبارك الميراث وقتل علي ردة وورث كسب اسلامه  
 وارثه المسلم بعد وقتا دين اسلامه وكسب ردة في بعد  
 وقتا دين ردة انتهى وفي الولد الجية اذا اراد المسلم عن  
 الاسلام والحياد بالله تعالى عرض عليه الاسلام فان  
 اسلم والاقتل لقوله صلى الله عليه وسلم من يدار دينه  
 فاقبلوه وان طلب الساصيل امة ثلاثة ايام لان هذه  
 المدة شرعية لا يلا العذر والعذر قد يشرع اياما  
 فان اسلم سقط عنه القتل وان اي اسلم قتل وقسم  
 ماله بين ورثته على قدر ارض الله تعالى وكذا اذا مات  
 على الردة هذا في كسب السب في حال الاسلام ما ما اكتسب  
 في حال الردة فقال الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه  
 عنه يصير فيا ويوضع في بيت المال وقال لا يصير ميراثا  
 بين ورثته لان المرتد في الاحكام مسلم من وجه حتى  
 لا ينفق ماله ولا يستر في كافر من وجه حتى يخل قتله  
 وحرم زواجه ويحرم التزوج بالمرتدة وكان بين المسلم  
 والكافر في صف الاحكام فعملنا بهما في الحالين وقلنا  
 يورث كسب الاسلام عملا بكونه مسلما وبعد توارث  
 كسب الردة عملا بكونه كافرا والصحيح انه يرث من  
 كان وارثا له عند قتله او موته سوطا كان موجودا عند  
 الردة او صدق بعد ذلك وهذا اذا قتل او مات على الردة  
 والحياد بالله تعالى فاما الحرب في دار الحرب كما لميت في صف  
 المقتولين ثم عند اي يوسف رحمه الله تعالى يرثه في هذا



الفصل من كان وارثا له وقت قضا القاضي بلحاظ حتي  
 لو ولد له ولد بعد ذلك لا يكون وارثا له وعند محمد رحمه الله  
 تعالى يرث من كان وارثا له وقت لحاقه بدار الحرب ويترث  
 منه امراته ما دامت في العدة **قوله** ولا يوقف في مقابل أهل  
 ملّة المسلمين قال في الولاء الحية المردّة إذا قتل على رده  
 لا يدفع إلى من انتقل إلى دينهم كالنصراني واليهودي  
 لا يدفعونه في مقابلهم الذي يحفر له صغيرة فليق  
 فيها كالكلب والله أعلم **ما افترق فيه الطلاق**  
**والعتاق قوله** دون عكسه وهو وقوع العتق  
 بالفاظ الطلاق هناك مباحات مضمونة لله تعالى  
 والطلاق استلزامها لفسخ الية عز وذل وليس المراد بالمباح  
 ما استوي فله وتركه بل ما ليس تركه بلازم الشامل  
 للمباح والولاية والمندوب والمكروه قال الشافعي رحمه  
 الله تعالى وهو مبني على أنه محظور لا الحاجة قال في  
 الفتح وهو الأصح ويحكم لفظ المباح على ما أيج في بعض  
 الأوقات أعني أوقات تحقق الحاجة كغيره رتبة وإن  
 يلتقي الله تعالى عند استلزامها بالية أو لا طول له أو لا ترضي  
 بالإنفاذ بل لا قسم والعامة على باب صته بالنصوص  
 المطلقة وهذا خلاف ما رجحت في الفتح وهو الحق ولا  
 يتأق فيه قولهم الأصل فيه الخطر والاباحة للحاجة لأن  
 معناه أن الشارع ترك هذا الأصل فباح لقولهم الأصل  
 في البكاح كراهة المستون منه يعني المباح وبهذا التقدير  
 عرف إذا ما في الفتح من إذا بيده حكمه بابا صته وتشرعهم  
 بأنه محظور سواء أبيع للحاجة والخطبة ما ذكرنا في بيان  
 سببه فذا عمنوع بالحاجة أهم من ذلك ومنع الاتقان

سها

نية

سها وهو بالواحدة تشدفع ويكون مستحبا وهي ما إذا كانت  
 مؤدية أو تارة للصلاة لا تقم صد ود الله تعالى كما في البيا  
 وإجبا إذا فأت الامساك بالمعروف كما في امره العنين ه  
 والمجبوبه ويكون صدرا ما وهو طلاق الموطوعة بغير مال  
 نقسا أو صانعا فانصدرا ما راجعا عا يجب عليه وصوبها ليا  
 على الأصح أن يدافعها في المحيط حر وجاعت المصيبة بقدر  
 الامكان كذا في الدرر **قوله** والعتق يعني فليس من العتق  
 المباحات وفيه أنه لا يلزم من نفي فعل نقض نفي مشاركة  
 مثل العتق مع أن العتق مباح لا يفض بل قد يكون واجبا  
**ما افترق فيه العتق والوقف قوله** بخلاف الوقت  
 يعني فلا يعتد بالتقليد **واعلم** أن الوقت لا يخلو إما أن  
 يكون محكوما به أو غير محكوم به فإن كان محكوما به  
 يلزم بالاجماع وإن لم يكن محكوما به فلا يخلو إما أن يكون  
 متجنا أو معلقا ومضافا ومركبا من التخيير والتقليد  
 أو من التخيير والاصنافه فإن كان متجنا ففيه خلاف  
 بين الامام رحمه الله تعالى وصاحبيه رحمه الله تعالى  
 وإن كان معلقا فلا يخلو إما أن يكون معلقا بالموت أو  
 بغيره فإن كان بغير الموت فالوقف باطل بالاجماع وإن  
 كان بالموت فإن علق بموت مقيد بعرض كذا فكذا باطل  
 بالاجماع وإن علق بموت مطلقا فالوقف لازم بالاجماع كما  
 إذا قال إذا مات فقد وقف دارى على كذا أو إن كان مضافا  
 إلى وقت فإن قال وقف دارى من بعد سنة من هذا  
 الوقت على المساكين فقد ذكر في وقت الزينة في الفصل  
 الثالث أن هذه المسألة سبيل عنها الحضاف رحمه الله تعالى  
 قال اصفظ عن أصحنا في هذه المسألة سها وقال وعندي



لا تكون الدار وقفا وان كان مركبا فالوقف واصيب بالاحراق فاعنت  
هذه الاقسام فائدة لا يجدها مجموعة في جميع كتب الاثام والحد  
لله على حصول الميراث على اتم التام كذا في المنبع بشرح الجمع  
وصورة الجمع بين التخيير والاضافة ان يقول ارضي صدقة  
موقوفة على الفقراء حال حياتي وبعد ما يتفق اذا قال ذلك يصير  
لازما للحال وكان لزومه للحال يتبع الميراث الموت وصورة الجمع  
بين التخيير والتعليق ان يقول ارضي موقوفة صدقة  
حال حياتي واذا مات **قوله** بخلاف الوقف على معين الى اخره  
قال في الاسعاف قبول الموقوف عليه ليس بشرط ان وقع  
لاقوام غير معينين كالفقراء والمساكين وان وقع لشخص  
يعين موصلا لآخره للفقراء بشرط قبوله في صدقة فان قبله  
كانت الفلقة له وان رده يكون للفقراء ويصير كأنه مات  
ومن قبل ما وقف عليه ليس له الرد بعده ومن رده او امره  
ليس له القول بعده انما هو نيزاد ما ذكره المصنف رحمه الله  
تعالى ان الوقف فيه شائبة ملك بخلاف الفتح ويزاد ايضا  
ان الفتح يسري بخلاف الوقف فلو وقف نصف درهم  
ولا يسري للنصف الثاني بخلاف ما لو اعطى نصف عبد  
ذكر ذلك الجلال السيوطي رحمه الله تعالى وليس في قواعد  
مذهبي ما يخالف ذلك والله اعلم **ما افرق فيه الميراث**  
**الولد قوله** كما في فروق الكرابسي **قوله** المصواب كما في فروق  
المحيوي رحمه الله تعالى وعليه المصواب صري المصنف  
رحمه الله تعالى في البحر في باب البيع الفاسد وعبارة  
الفروق اما الولد يتقارن الميراث في احوال هي ثلاثة عشر  
وتوافقها في احوال هي اثني عشر لا تضمن بالقصة الاعتناء  
والبيع الفاسد صري لو ولدت جارية مشتركة ولدان عا  
معاصي صارت ام ولد لها فان مات احداهما او اعنت  
ولا ضمان على المقتن ولا اسعافية عند هاتين الا ان  
في

الموت بالاسعافية للاصل وفي الاعتناء بالصفا ان كان مؤسرا  
وبالاسعافية لو كان معسرا والميراث يضمن بالاعتناء والقصة  
والبيع الفاسد مع التسليم كما في المرفوق لان الحرية في ام  
الولد ثابتة ففيه النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم  
اعتقتم بولدها فان لم يثبت حقيقة الحرية يثبت ما هو  
من لوازمها وهو سقوط التقويم لان ذلك من لوازم  
الحقيقة ولو قضى العاصي بجواز بيع ام الولد لا يجوز خيلا  
المدير وام الولد تنقذ من جميع المال والمدير من الثلث  
وقية ام الولد ثلث قيمتها لو كانت قنة بخلاف المدير  
وانه يثبت كالقنة بخلافه في رواية وعليه النصف في رواية  
والثلاثين في رواية وعليه ام الولد لا يقد ضيق الموت اذا  
عنت او اعنتها وليس على المدير عتق ولو اسقوا  
ام ولد مشتركة لا يملك كضيق صا صبيحة لضمان ولو اسقوا  
المديرة المشتركة ملكها بالصفا ويثبت نسب ام الولد  
من غير دعوة بخلاف المديرة والاستساق ام الولد بعد  
الموت في مئة من دين المولي والمدير يفي في جميع قيمته  
وتدبير ام الولد لا يجوز واستساق المديرة يرضى خرج  
بام ولده البنا لا يكون له جارية ان يبيعها ولو كان معه  
مدير جارية يبعه ولو استولد جارية ولده صح وان كان  
الولد صغريا ولو دير عبد لا يصح يوصيه من الوصوه ويصح  
وتساوي ام الولد المديرة في منع البيع والهبة والصلة  
والامهار وصوار الاجارة وصلح الوطي والاستخدام وصورة  
التزويج وملك المهر الذي يحصل من ذلك وملك النسب  
والفلقة وعدم الجواز عن الكفارة عند الاعتناء والله اعلم  
**ما افرق فيه البيع الفاسد والصحيح قوله** يحتاج  
الي قوله يصح اعتناق البايع بعد قنن المشتري قال بعض



الفضل لا ينظر في معنى التكرير ونقل في القصة بل في المعنى  
 الظاهرية ان المشتري اذا امر بالبيع فبمقتضى العقد المشتري  
 قبل القبض ففعل جاز ولو عتقه المشتري لم يجز فقد  
 ملكه لما مورى بالامر بالملك الامر بنفسه ثم نقل عن  
 القاضي ان رحمه الله تعالى خلافة وقال بعد فيها ايضا  
 روايتين او احدها غلط فتأمل ونقل في سره عن  
 الفتية اعتاق البايع المبيع بعد قبض المشتري بعد  
 صيرته باطل وكحضرة صحيح ويجعل فسخا للبيع  
 انتهى وهو مختصص لقوله ان اعتاقه باطلا انتهى  
**قوله** في فروق المحبوبي رحمه الله تعالى في بيع بيا  
 فاسدا فقبض المشتري فقال لا يبايع هو صريح قال  
 هو صريح لا ان الاول يجعل استردادا وفسخا والثاني  
 اعتاقا للملك ان كان بحضرة المشتري وان لم يكن لا يقتضي  
 لان الاسترداد يكون بحضرة المشتري لا بعينه وفي  
 البيع الصحيح لا يقتضي وان اقد الف مرة لانه اقدار على  
 الملك انتهى ومنه يظهر معنى تكرير لفظ القسط **قوله**  
 وفي الصحيح لا شيء عليه اليك في نسخة المصنف رحمه  
 الله تعالى التي تحيط لائن عليه **قوله** ولو امره المشتري  
 باعتاقه ففعل الجاهل والفرق ان الفتية في البيع  
 الفاسد حرام فلا يتكلف لا يبايعه وفي البيع الصحيح  
 مستحب فيتكلف له ويجعل الاعتاق فسخا **قوله** ولو امر  
 بطن الحنطة ففعل كان للبايع اما لو امر البايع بالحنطة  
 الحنطة فحنطة المشتري ففعل كان للمشتري محبوسا  
 فبعضا في الصحيح والفاسد جميعا لان خلط الجنس بالجنس  
 استهلال فاذا اقبل ملكه المشتري يجعل فسخا بخلاف  
 الاول لعدم الاقبال على المشتري **قوله** ولو ابداه عن  
 القيمة الى اخره يعني لو اشترى عبدا فاسدا وقبض

العبد

العبد ثم فسخا وايدى المشتري عند القيمة ثم هلك العبد  
 عند المشتري فالابدال يصح وفي البيع الصحيح لو ابداه عن  
 الثمن بعد الفسخ كان صحيحا ولا شيء عليه بعد الهلاك  
 والفرق ان بالفسخ في الفاسد ترتفع القيمة والابدال  
 عن القيمة في زمان لعدم لوصوب ثمن الهلاك بحسب  
 بالقيمة اما بالفسخ فالبيع الصحيح لا يرتفع ثمن الثمن  
 عند المشتري فيكون ايدى صحيحا حتى ان البيع الفاسد  
 لو ابداه عن العبد ثم هلك لا شيء عليه ايضا لان رد  
 العبد واجب كذا في فروق المحبوبي رحمه الله تعالى  
**قوله** ولا شفعة فيه يعني لو اشترى دارا فاسدا  
 وقبض لا يشب للشفيع حق الشفعة وانما يثبت عند  
 البقاء خلاف البيع الصحيح **واعلم** ان البيع الفاسد  
 يساوي في الصحيح في انه يصير قابضا بالتحلية وبفارق  
 في ان لا يصير ملكا قبل القبض ولا يطل صق الفسخ بالوجه  
 ويؤاخره وبالاجارة وعموت المشتري او البايع ويبطل  
 بالرهن وبالحبة لكن يعود بانقضاء قبل القبض بالقيمة  
 وبالرجوع في الحبة قبل القبض ويبطل بصيفه احد  
 لا اسود وفي البيع بشرط الحيا يبطل صق الفسخ بالاجارة  
 والموت ولا يصنع بالحي شيء ويساوي للحبة في انه يملك  
 بالقبض في غير المجلس بالاذن لا بعينه الاذن كذا في  
 فروق المحبوبي رحمه الله تعالى والله اعلم **ما افترق**  
**فيه الامامة العظمى والقبض** **قوله** قال في المصباح  
 الامامة الخليفة انتهى وقيل الامام اعلم قال الامامة  
 السعد التفتازاني رحمه الله تعالى لكن هذا الاصطلاح  
 مما لم يجده للقوم بل من الشيعة من يزعم ان الخليفة عام  
 ولهذا يقولون بخلاف الاية الثلاثة رحمه الله تعالى اما

منهم



قوله يشترط في الامام ان يكون قريشياً **اعلم** ان شرائط  
الامامة بعد التكليف والاسلام حسن النكورية والورع  
والعلم والكفاية ونسب قريش لقوله صلى الله عليه  
وسلم الآية من قريش واذا اجتمع عدد من الموصوفين  
قال الامام من اتبعه البيعة من اكثر الخلق والمخالف  
لاكثر الخلق باع حبه ربه الى الانقياد للحق ولو تقدر  
وجود الورع والعلم فيمن تصدي للامامة وكان في  
صدقه اثاره فتنة لا تطاق حكنا بان عقاد امامته  
لا تامة ان تحرك فتنة بالاسس يدان فما يليق المسلمون  
من الصرورات تزيد على ما يعرفهم من نقصان هذه  
الشرائط التي تثبت لزوم المصلحة فلا يقدرا اصل المصلحة  
شققا بمنزلة ما كلفني بيبي وصدا ويهدم مصدا وبين  
ان يحكم بخلوا لبلاد عن الامام وفساد الاقضية وذلك  
محال ونحن نقضي بقضود فضليا اهل البي في بلادهم  
لمس حاجتهم فكيف لا يقضي بحجة الامامة عند  
الحاجة والصورة **قوله** ولا يتعدل الامام بالفسق وهو  
الخروج عن طاعة الله تعالى ولا بالجور وهو ظلم القباد  
لانه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من الائمة والامرا  
بعد الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم والسلف الصالح  
كانوا يتقانون لهم وقيوم الجمع والاعباد بانهم ولا  
يرون الخروج عليهم ولان العصمة ليست شرطا للامامة  
ابتداء قبا اولي وعنه هذا حال بعض اهل البيت تعالى  
وطاعة من اليه الامر فالزم وان كانا ايضا قبا يريان  
فان كفر واكفر بي عبيد فلا يستمكن بديار الكافرين  
**ما افترق فيه القضا والحسبة قوله** للقاضي  
سماع الدعوي فهو ما يحضره قال في مقامين الحكم مواماة الامة  
الحسبة فهي تقصر عن القضا في اشياء كل الاحكام بل له

الحكم في الدواشن الخارجية بين الدور وبين المساطب في الطرف لان  
ذلك مما يتعلق بالحسبة وليس له انشا الاحكام ولا تنقيدها  
في عقود الائمة والمعاملات ولله ان يحكم في عيوب الدواب  
وشبهها الا ان يجعله نكدا في مشوره ويزيد المحتب على  
القاضي بكونه يفسد الحق صحت الملكات وان لم ينفه  
اليه وموضع الحسبة الرهبة وموضع القضا والنبضه **قوله**  
ولا يسمع البيعة والخليف على يعني فيما يحكم بل يكتفي بمجرب الاعلام  
والاخبار ولا يحتاج الى لفظ الشهادة والله اعلم **ما افترق**  
**فيما الشهادة والرواية قوله** يشترط القدر في هذه  
الرواية الى اخره في الفرق بما ذكره نظرا لاشتراط ذلك في  
الشهادة **قوله** بصورها وتميزها عن الرواية فلو عرفت  
بانها واحكامها التي لا تعرف الا بعد معرفتها لزم الدور  
والفرق الصريح كما ذكره المازري رحمه الله تعالى في شرح البرهان  
حيث قال الشهادة والرواية صديان عن الخبر عنان كان  
امرا ما يختص بمعين فهو مفهوم الرواية لقوله عليه  
الصلاة والسلام انما الائمة بالنيات والسففة فيما لا يتم  
لا يختص بشخص معين بل لكل على جميع الخلق في جميع  
الاعصار ولا امصار كلاف قوله العدل عند الحاكم لهذا عند  
هذا بيان القادر لمعين لا يتقدم له غيره هذا هو الشهادة  
المحصنة والاولة هو الرواية المحصنة هذا ما صفة القدر في  
رسم الله تعالى في كتاب القدر **قوله** للعالم الحكم يعلم في  
اخره **قوله** الحسبة هذا الكلام مما فيه **قوله** خلاف الرصوع  
عن الشهادة قبل الحكم هذا خطأ المصنف رحمه الله تعالى والصواب  
بعد الحكم قال في الكشافات رجاء قيل حكمه لم يقض وبعد حكمه  
لم يقض والله اعلم **ما افترق فيه حسن الرهبة**



**قوله** لو كان المبيع غائبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا  
 يعني بسوا الحق البايع مونة في اقصاره او اقال المصنف رحمه  
 الله تعالى في البحر ولا يدين احصا السلعة ليعلم قيامها فاذا  
 احضرها البايع امرا للمشتري بتسليم الثمن وله ان يمتنع  
 عن دفعه اذا كان المبيع غائبا ولو كان عن المصنف في السراج  
 الوهاج بخلاف الرهن اذا كان في موضع اخر غير موضع  
 المتداهنت من حيث تعلقه للمونة بالاحصاء فانه لا يومر  
 المرتهن باحضاره بلسان الداهنت الذي اذا قدم المرتهن  
 بتمام الرهن فان ادعى الداهنت هلاكه فالقول قول المرتهن  
 انه لم يهلك لكون الرهن امانة في يد المرتهن كالوديعة  
 فلا يومر باحضاره اذا الحق مونة واما في البيع فالثمن  
 بيد ولو سلم البايع المبيع قبل قبض الثمن سقط فلسه  
 بقدر رده اليه ولو اعاد البايع له واودعها به على الشهادة  
 بخلاف المرتهن اذا اعاد الرهن من الداهنت فان فلا يطل  
 الرهن فله استرجاعه ولو قبضه المشتري بغير اذنه  
 لم يسقط صفة في الحبس انتهى وفي الحاشية اخذ كتاب الرهن  
 ولو ان رصلا اشترى شيئا ولم يقبضه ولم ينفذ الثمن فليس  
 له فليقبض البايع في غير مصلحه وظالمه بالثمن فاني اشترى  
 ان يدفع الثمن قبل ان يحضر المبيع فان المشتري لا يجبر على  
 دفع الثمن قبل احضار المبيع سواء كان له عذر وموتنا ولم  
 يكتفه له عذر وموتنا فربما هذا وبين الرهن والبيع  
 ان المبيع مع الثمن عوضان من كل وجه فاذا تضرقت  
 احدهما يتاحر الاضمار الرهن ليس بعوض من كل وجه  
 فتاحر اصداه الا يوجب لتاحر الاضمار لان في البيع يؤخذ  
 كفيلا من المشتري حتى يحضر ذلك المصدا ويبيع وكيله  
 ليدفع الثمن ويأخذ نظرائها **قوله** فله رده سواء بعد استرداده

كما

كما هو ظاهر **قوله** والقاضي طان رحمه الله تعالى في الرهن قد  
 راجعت الفتاوى له في كتاب الرهن فلم يجد ما ذكره المصنف  
 رحمه الله تعالى فلهذا القاضي طان رحمه الله تعالى ذكر ذلك في  
 غير كتاب الفتاوى من كتبه والله اعلم **ما اختلف**  
**فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين**  
**قوله** صحيح ابي الاول من الثمن قال في البيان في ولوا بيل الوكيل  
 المشتري عن الثمن صحيح عندنا قبل قبض الثمن وصحت ويهد  
 قبضه لا يملك الخط والاباء والاقالة وبعد ما قبض بالثمن هو  
 صالحة لا يصح كما بعد الاستيفاء وهذا اذا كان للمحال على الوكيل  
 المحيل دين فيصير قاضيا دين نفسه فيضمن للموكل  
 واذا اقال واذا سقاط الضمان عن نفسه فلا يصح واذا لم  
 يكن عليه دين فهو كالة فلا يمتنع الصحة وفي موضع ثقة  
 قبض الوكيل الثمن ثم اودعه وصطان اضاف الى المقبوض  
 بان قال وهبت منك هذا الثمن لا يصح اجماعا وان اطلق  
 بان قال وهبت منك ثمن هذا العبد صحيح كما لو كان قبض قبض  
 الثمن **قوله** وصح من الاول احضار الرهن لان المقدم في صف الحق  
 وقع له وهذا الوجه الموكلة عن احضار الرهن والكفيل وعن  
 تسليم المبيع قبل القبض لا ينفذ حده ولو هلك الرهن في  
 يده حتى سقط الثمن عن المشتري بظلمه السقوط في  
 الموكل كذا في شرح الجامع الصغير للمير قاسم رحمه الله تعالى  
**قوله** لا امت الثاني لانه ما مور يقبضه صحت في قبض  
 حكمي فصار مخالفا فنضمن وفي التمر قاسم نقلنا عن الامام  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه الوكيل بقبض الدين اخذ  
 به رضاء كذا انتهى وان اخذ كفيل اجماعا لان هذا وثيقة  
 يتوصل بها الى الاستيفاء في المنقضي عن محمد رحمه الله تعالى



المديون قال للوكيل بالقبض ليس عندي اليوم ما ارى ولكن  
 اخذ هذا الثوب رهنا بما اأخذ منه تصنع لاصناف  
 عليه لانه لم يكن الادب **قوله** ولا يصح ضمان الوكيل في  
 البيع المشتري صورته كما في الذخيرة رجل امر رجلا بان  
 يبيع عبده بالقدرة ثم ودفع العبد ولم يقبض الثمن  
 ثم ان البائع الوكيل ضمان الموكل الثمن عن المشتري  
 ضمانه باطلا لانه امانة في الثمن وبالشرط لا يكون مضوما  
 عليه كالوديعة وكذلك الموكل لو اصاب بالثمن على الوكيل  
 لم تصح الحفالة لان الحفالة لو صحت صار الوكيل ضامنا  
 للثمن والامانة لا تتقلب مضومة بالشرط كالوديعة  
 والمضاربة **فان قيل** الوكيل يقبض الدين اذ كفل  
 للموكل بالثمن صححت الكفالة وطريقه صحيح الكفالة  
 ارتقاع الامانة فليكن كذلك فيما تحت فيه **اجيب** بانه  
 انما كان طريقه صحيح الكفالة ارتقاع في الوكيل يقبض  
 الدين لان تلك الامانة يملك الموكل اضراسه منها الا يرى  
 انه لو اخطاه عن القبض بغيره فاذ لا يرضى الموكل  
 والوكيل على الكفالة مع علمها ان الامانة لا تبقى مع الكفالة  
 وقد خرج الوكيل عن الوكالة وضار مضوما عليها اما  
 هاهنا فبخلافه كذا في حاشية العلامة قاسم رحمه الله  
 تعالى على شرح الجمع **قوله** وضع منها اخذ الكفيل **اقول**  
 ليس هذا ما الكلام فيه لان الكلام في الافتراق لا الاجتماع  
**واعلم** بالافتراق على ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ان  
 الوكيل يقبض الدين لا يملك توكيله غيره لتفاوت الناس  
 في القبض بخلاف وكيل البيع كذا في جامع الفصولين في  
 احكام الوكلاء من الفصل الرابع والثلاثين وهو مخالف لما

فكره

فكذا المصنف رحمه الله تعالى في كتاب الوكالة من فتن الفوائد  
 من ان الوكيل يقبض الدين له ان يوكلم في عياله **يقيد**  
 اذ نه او يقيم الكفيل الا ان يخص ما في جامع الفصولين بقيد  
 من في عياله فما يدل على ذلك في شرح الجامع الصغير للتراشي  
 رحمه الله تعالى حيث قال الوكيل يقبض الدين لا يملك التوكيل  
 ولو فعل لا يبطل المديون الا ان يصلح المالك الى الوكيل الاول  
 او يكون الثالث فثبت عياله الاول انتهى وفي الخلاصة من  
 الفصل الثالث الوكيل يقبض الدين من رجل اذا وجب  
 عليه من جنس الدين المطلوب وفتت المقاصة والتحمل  
 يقبض الدين اذا اوجب الدين من الفريضة او ابلا وارثته  
 لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع انتهى والظاهر ان قوله  
 بخلاف الوكيل بالبيع راجع لجميع ما تقدم وصين شيئا صورة  
 على ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى وهو المقاصصة في وكيل  
 البعض دون وكيل البيع **واعلم** انه كان على المصنف  
 رحمه الله تعالى ان يذكر ما اختلف فيه العدل والوكيل  
 المفرد بالبيع وذكر التمر تاشي رحمه الله تعالى في شرح الجامع  
 الصغير انها يفترقان في مسائل منها انه يبيع الولد  
 والارثه وما يوضح بالائلاف والمفرد لا يبيع ومنها اذا  
 باع بخلاف جنس الدين كان له ان يصرفه الى جنس  
 الدين والمفرد اذا باع بآي ثمن كان لا يجوز له ان يصرفه  
 ومنها عبد لهين اذا قتله عبدا فدفع به فالعدل يبيعه  
 بخلاف المفرد ومنها العدل يجب على البيع والمفرد لا  
 ومنها انه لا يستقر بعزل الراهن الموكل بخلاف الوكيل  
 المفرد والله اعلم ما **اختلف** فيه **النكاح والرجعة**  
**قوله** لا بد فيه من رضاها اي لا بد في النكاح من رضاي



المكتوبة يعني عدم الكراه لان نكاح المكروهة صحيح لان النكاح  
 احد الاشياء التي لا يؤثر فيها الكراه والله اعلم **ما افترق**  
**فيما لوكيل والوصي قوله** ملك الموكل عزل نفسه يعني  
 لان الوكالة عقد عتيد لا زمر من الجانبين وقد استثنى المصنف  
 رحمه الله تعالى في الجرم من ذلك خمسة مسايل لا ملك الموكيل  
 فيها عزل نفسه **قوله** لا الوصي بهذا القول **اقول** يعني بغير  
 حضرة الحاكم قال في البرازية قبل الوصاية او تصرف بعد  
 الموت ثم ادعى عزل نفسه لم يجز لا عند الحاكم لان التزم القيام  
 فلا يملك اضراره الا بحضرة الوصي ومن يتزم مقامه وهو  
 من له ولاية التصرف في مال اليتيم انتهى **واعلم** انه يفهم من قول  
 المصنف رحمه الله تعالى بهذا القول ان له عزل نفسه قبل القبول  
 وفيه انه لا يكون وصيا قبل القبول يعني بعزل نفسه لما ساء  
 ان القبول شرط في الوصاية وصيئذ فالصواب اسقاط قوله  
 بعد القبول اذ لا يكون وصيا بدون القبول **قوله** لا يشترط القبول  
 في الوكالة **اقول** بل يكفي بالسكوت وعدم الرد **قوله** ولا  
 يستحق الموكيل اجرة على عمله في الثانية رجل وعامل جلاهد  
 يقتضيان ودية عند انشائهما وصي له اصيل مسمى على قبضتها  
 والاثبات بها جائز وان وكله بتقاضي دينه وجعل على ذلك  
 اصيل مسمى يصح الا ان يوقت لذلك وقتا من الايام ويحويها  
 لان قبض الدية والاثبات بها عمل لا يطول بخلاف الخصم  
 والتقاضي لان ذلك يقصر ويطول فان وقت ذلك وقتا  
 حازر ولا فلا انتكاه **قوله** وانما كانت لا يستحق الموكيل اجرة  
 عمله لان الوكالة شرع بالعلم وعدم استحقاقه لاثبات  
 صحة العمل المذكور في كلام القاضي فان رحمه الله تعالى  
 لكن قال في الثانية اما يد كتاب الوكالة ولو قال اشترى

جارية

جارية بالقدرة وكذا على شرائك في ذرها يصير وكلا ويكون  
 للموكيل اجرة مثله لا يزداد على درهم انتهى وهو يقيد ان  
 الموكيل يستحق اجرا مثل على عمله انما سمي له الموكل اجلا **قوله**  
 بخلاف الوصي عاي وصي القاصي اما وصي الميت فلا يستحق اجرا  
 على الصحيح كما تقدم في الكلام على اصيل المثل قال بعض الفضلاء  
 ان الوصي يستحق الاجرة على عمله سواء كان وصي الميت او  
 وصي القاصي استخافا واما قياسا فلا يستحق وبالاستحسان  
 صرح في الثانية والبرازية وظاهره ان الاستحسان هو المأخوذ  
 به فعلى هذا ما تقدم في الكلام على اصيل المثل من ان وصي  
 الميت لا اصيله على الصحيح كما في القنية بقيم للقياس وانت  
 على علم بان كل كلام صاحب القنية رحمه الله تعالى لا التفت  
 اليه فلم يعضده نقل اضر ونقل كلام القاصي فان رحمه الله  
 تعالى مقدم لان من اهل الترجيح **قوله** والحرية يعني فلا  
 يصح ان يكون العبد وصيا على اولاد غير سيده اما على اولاد  
 سيده اذا كانوا اصفارا يصح كما هو مصرح به في المفيدات  
**قوله** هذا مما خالف فيه الوصي الموكيل المتبادر من كلامه رجوع  
 الاشارة الى ما في الثانية وهو غير صحيح وكذلك لا يصح  
 رجوع الاشارة الى ما في الخزنة المتعين كما هو ظاهر  
 ولو كان المصنف رحمه الله تعالى بهذه الاشارة بعد قوله  
 ولو استأجر الوصي الوصي الى اخذه صحت الاشارة هـ  
 وانتظمت العبارة **قوله** القضا الدين وتنفيذ الوصية اي  
 بقضا الدين المستغرق قال في البرازية والسابع من كتاب  
 الوصايا لا يلحق الوارث ببيع التركة المستغرقة بالدين  
 المحبط الا بوجه المفروما وفي جامع الفصولين كلام متعلق  
 بهذا قيل راجع **قوله** ولو في عيبة الوصي **اقول** فيما اشار



الحيات غيبته لا يوجب عزله ولا ان ينصب القاضي وصيا ام  
 الا اذا كانت الغيبة منقطعة فينصب وصيا كما تقدم في  
 كتاب الوصايا **قوله** امين القاضي كوضيعة الخاضعة امين القاضي  
 من يقول له القاضي جعلتك امينا علي في بيع هذا العبد  
 مثلا وما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد عليه اختلف المشايخ  
 رحمه الله تعالى فيه والصحيح انه لا يفتقر عهدته كما  
 في الولاء الحية وفي القنية في باب بيع الام والجد والوصي  
 من كتاب البيوع ما نصه الهبة علي وصي امين علي  
 من حوله القاضي وصيا عن امين ولا كذلك اذا جعله  
 امينا في امور امين لان وصي القاضي نائب عن امين  
 وامينه نائب عنه ولا عهدة عليه والقاضي يجوز عن  
 التصرف في مال المبيع عند وصي المبيع وعند من نصبه  
 وصيا عن امين بخلاف ما اذا جعله امينا انتهى والهدية  
 كما في القاموس الرجوع والبراءة هنا الرجوع **قوله**  
 والمعتمد وقوع الرجوع **قوله** علي هذا يطالب الفرق  
 بين هذا وبين ما تقدم **قوله** او عنة لان في عنة وعش  
 ايتا بنت مخاض وهي ناقة متوسطة اتي عليها حول  
 واحد كما في شرح الطحاوي رحمه الله تعالى **قوله** والاضري  
 تطوع كذا خط المصنف رحمه الله تعالى والصواب النصب  
**قوله** نقل العلم يكون فرض عين الخاضعة في المبيع نقل  
 العلم ينقسم الى اربعة اقسام منها ما هو فرض عين وهو  
 عقد ارمي بحقه لاقامة العرائض ومنها ما هو مستحب  
 كعلم ما لا يحتاج اليه ليعلم محتاجا اليه كالفقير يتقلم  
 كتاب الزكاة والمناسك ليعلم من عليه الزكاة والحج ومنها  
 ما هو مباح وهو نقل الزايد علي ذلك لا فائدا ومنه ما هو

مكروه

مكروه وهو النقل لياهي به العلم او يماري به السفه وياكل  
 اموال الاغنيا ويستخدم الفقراء ثم نقل ما يحتاج اليه النقل  
 فرض لاقامة فرضه كعلمه واذا فرضه بعينه اذ اتي  
 عليه ولم يكن هناك من يقوم مقامه في ذلك صي قالوا  
 يجب علي الولي ان يعلم عبده القدرات العزيزة والعلم بقدر ما  
 يحتاج اليه لاداء الصلاة والصوم **قوله** والشعيرة **اقول**  
 الصواب الشموقة وهي كما في القاموس خفة في اليد كالسحر  
 ترى الشيء بعينه ما عليه اصله **قوله** ودخل في الفلسفة  
 المنطقية ليعلم الفضل الماري في كتب اصحابنا رحمهم الله  
 تعالى القول بخرق المنطق فان كان المصنف رحمه الله تعالى  
 رآه كان المتناسب ان ينقل ثم في كلام الشافعية رحمهم  
 الله تعالى في خصوص المتأخرين منهم تصرح كثير بذلك  
 ولا يبعد ان يكون وجهه انه يقتضي العلم وايضا ان اشتغل  
 به يحيل اليه الفلسفة عا لبا وكان المنع من قيل بسده  
 الذرايع والافليس في المنطق ما ينافي الشرع المبيح انتهى  
 وقال بعض الفقهاء لعل مراد المصنف رحمه الله تعالى  
 بالمنطق منطق الفلاسفة اما منطق الاسلاميين فلا  
 وجه للقول بحرمة تعلمه فيه ما يخالف القواعد الاسلامية  
 وقد الف فيه العلم الاعلام من علم الاسلام كقطب الدين  
 الرازي من المتقدمين والمتأخرين الامام ابن عرفة  
 وشيخ الاسلام الارضاري زكريا رحمه الله تعالى وسماه  
 الامام الفخر الرازي رحمه الله تعالى معيار العلوم وقال من  
 لا يعرفه له به لا ثقة بعلمه وسماه ابن سينا رحمه الله تعالى  
 خادما للعلوم **قوله** والموسيقى يكسر الكاف كما في شرح التحرير  
 للسيد ميرزا ساء رحمه الله تعالى وهو علم الالهام **قوله** المفرد



المصنف الى معرفة العموم يعني اسم الجنس المفرد المضاف الى معرفة  
 هذا الظاهر من كلامه انه لا فرق في اسم المفرد المضاف بين ما يقع  
 منه على القليل والكثير كما في المال وما لا يصدق الا على الواحد  
 كالعيد والبيت وفي المسألة خلاف قاله الساجي رحمه الله تعالى  
 خالف بعض الامة في تسمية اسم الجنس المعروف والمضاف والصحيح  
 خلاف وفصل قوم من ان يصدق على القليل والكثير  
 فيجمع اولا فلا واختره بين دقيق العيد رحمه الله تعالى قال  
 السيد السهمودي رحمه الله تعالى ان الصحيح خلافه وقال  
 المصنف رحمه الله تعالى في البحر في باب ما يفسد الصوم عند  
 قوله والحامل والمرضع اذا ضاقتا على الولدان المفرد المضاف  
 يعنى سواك مضاف الى مفرد كما صرحوا به فشمع الولد  
 يعني في قول القدوري رحمه الله تعالى وولدها الولد الذي  
 ارشعته لانه ولدها شرعا وان كان هو ولد امها فلا يفرقه  
 ويلزم على هذا السمول استعمال اللفظ وحقيقته ومجازه  
 معا ولا نقول به **قوله** اي كذا امر الله تعالى **اقول** فيه نظر  
 فان الامر في الآية الشريفة مطلق لا عام كما في شرح المنار  
 للشرفين كما لزم رحمه الله تعالى **قوله** وقد فرغته على القاعدة  
 قال بعض الفضلاء هذا التفرع غير صحيح لان لفظ ولد يطلق  
 على الجمع والموئث كما يطلق على المفرد والمذكر كما ذكره في المصباح  
 والصحيح وعندها فلا يصح القول بانه مفرد مضاف وكذا  
 في حمل فانه مصدر بمعنى المفعول فيطلق على الجمع ايضا وفي  
 القاموس الحمل ما يحل في البطن من الولد **قوله** علم يقع وما  
 اصرق وهو علم الخ والاصول قال بعض الفضلاء لان  
 دونت قواعدها وصدرت لكت لم اقف على من استنطها  
 من الفروع على غاية بل اختلفا فيهما فيهما فيظهر ذلك

لمن تأمل في كتب الاصول والاعاريب **قوله** وعلم الاصح والاصدق  
 وهو علم البيان والتفسير قال بعض الفضلاء اما علم البيان  
 فلانه يوضع الى الزوق فلا غاية له لاختلاف الناس فيه  
 واما علم التفسير فلا غاية له بوقف عليها ومنها من  
 فيه ظهريه ذلك ان موضوعه فهم مراد الله تعالى من حيث  
 المعاني ووصوه الاعجاز ومواقع المناسبات من ذلك يجب  
 الاهتمام الى المعنى وهو لا يقع عند غاية بحيث لا يهدي الى  
 غيرها ووقف على كتب التفسير وتلك المظاهر له ذلك  
**قوله** وعلم تصح واصدق وهو علم الفقه والحديث قال بعض  
 الفضلاء فانها بلها غاية المقصود منها وهو بيان الحلال  
 والحرام مع ما يقتضيه شرعا من الكتاب والسنة قال  
 الله سبحانه وتعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك  
 الآية وقال الله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم  
 يتقون الآية وقال النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان  
 اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا  
 رسول الله فيقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فافعلوا  
 ذلك عموما في جميع ما هم واموالهم الا جمعها وصاحبها على  
 الله تعالى الى غير ذلك من الايات الشريفة والاصاديق  
 الشريفة **قوله** ثلاثة من الدنات الى اخره **اقول** قد  
 زيد في مس ورايع اما الرابع فهو دخول الجاهل في الهداة  
 ليس من المروية ذكره صاحب النجاشي رحمه الله تعالى  
 واما الخامسة فهو اخذ صاحب السنن بسايله بعد جمع  
 غيره له بعد من الدنات ذكره في البيهاري **قوله** ليس من  
 الحيوات من يدخل الجنة الا حقة من الحيوان الذي لا  
 نطق له والا فالانسان حيوان قال في شرح شريعة الاسلام



قال تعالى رحمه الله تعالى عشره من الحيوان تدخل الجنة  
 ناقة محمد صلى الله عليه وسلم وناقته صالح عليه الصلاة  
 والسلام وعجل ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام وكبش  
 اسحاق عليه الصلاة والسلام ويوسف عليه الصلاة والسلام  
 والاسلام وصوت يونس عليه الصلاة والسلام وحمار العزيز  
 عليه الصلاة والسلام وعلة سليمان عليه الصلاة والسلام  
 والاسلام وهذا هو القيس وكلب اهل الكهف وكلهم  
 في شروين كذا في مشكيات الانوار المفتحة وقد نظم بعضهم  
 ما ذكره فقال رحمه الله تعالى ذكره بقوله **شعر**  
 فقال بيضاء صامح دواب عشره في حنة الخلائق البيرة  
 ذكره في نعله مقاتله **شعر** حقا كما صيحه الا وابل  
 اولها عجل النبي الخليل **شعر** ومثله كبش فداسما عيلة  
 وناقته ملكا النبي اعداء **شعر** وناقته لصالح افا الهدي  
 وكلب اهل الكهف بالوصيد **شعر** رفيقهم في حنة الخلود  
 وصوت يونس تمام الحيلة **شعر** واذكنا في هذا وعلة  
 واذكنا اسرايلا اهل البقرة **شعر** واختم بها فهي تمام العشرة  
 ويناد علي كذا حمار العزيز عليه الصلاة والسلام ذكره  
 الخليل السيوطي رحمه الله تعالى في ديوان الحيوان وذئب  
 يعقوب عليه الصلاة والسلام ذكره بعضهم **شعر**  
 الداوودي رحمه الله تعالى وهو تليد الحافظ السيوطي  
 رحمه الله تعالى وذكر بعضهم دلالة ليلتها النبي صلى الله  
 عليه وسلم من جملة الدواب التي تدخل الجنة وذكر في  
 مشكيات الانوار شرعية شرعية الاسلام ما اكلها نصيب  
 علي صورة الكلب وقد اخرجتها نظمها فقلت **شعر**  
 كذا حماره نظير لمن سمي بين العباد عزيز **شعر**

منها ما في ديوانه  
 من ديوانه

وذلك حصن من اليقال لها بنا كرتبة الحال  
 وذئب يعقوب عليه بها **شعر** بعض الشعاة الصابطين النكها  
 كذا البراقضات للجملة **شعر** والحمد لله ولي السعة **قول** مظلمة  
 القفلة الى اخره لا تحفي ما في هذه الكلمات من الاستفارة  
 الملكية **قول** الاستفارة التخلية **قول** غايدة في الدعا  
 يرفع الطاعون الى اخره في تحفة الراغبين في امر الطواعين  
 ما نصه استك طلب الطاعون برفع الطاعون مع انه  
 رمة وشهادة **واجب** بان الطاعون مشت الشها  
 والرمة لا تقسمها والمطلوب ما هو مشتعا يتطهر بكون  
 كملقات العدو وقد ثبت سوال العافية منها انتهى  
 وفي تحفة الراغبين ايضا انه لا يباح الدعا علي احد من  
 المسلمين بالطاعون ولا شيء من الامراض ولو كان  
 في صحنه الشها **درة** كما لا يجوز بالفرقة وكوهم بلا موجب  
 وكذا الدعا عليه بالموت وفي كلام الكرايبي رحمه الله  
 تعالى بكيا هته دون تحريمه فان قال لو ادعي علي غيره  
 لم يجب عليه التقدير ويجوز الدعا له بطول العمر لانه  
 صلى الله عليه وسلم ادعي لاسى بن مالك رضي الله  
 تعالى عنه به كما في الصحيحين ويشفي ان يقيد ذلك  
 بمن يدعيه متفعة المسلمين بل يدب الدعاء به  
 وصيغته فائدة الدعاء به وان كان الاجل لا يزيد ولا  
 ينقص بظهور في انه يجوز ان يقدر الله تعالى عمره  
 ثلاثين سنة فان دين له ما ريمون وعلي هذا ينزل  
 جميع الدعاء **قول** فنت الامام في صلاة الفجر **قول**  
 ينبغي ان يكون ذلك قبل الركوع في الركعة الثانية وبكر  
 لها **قول** ولا شك ان الطاعون من اسد النوازل **اقول**  
 هو وان كان في اسد النوازل الا انه رمة وشهادة فلا يطلب

درة



رفعها **قوله** قلت هو كالحسوف الخاضرة **اقول** هذا قياس  
غير صحيح لعدم وجود شرائطه وعلي تسليم وجود السراط  
وباب القياس مسدود في زماننا انما العمل بالنقل عن  
صاحب المذهب رحمه الله تعالى في الكتب المعتمدة علي انه  
نفسه صرح في رسالته كان القياس بعد الاربعية ينقطع  
فليس لاصحاب يقيس مسألة علي مسألة **قوله** ولا شك  
ان الطاعون من قبيل عموم المرض **قلت** الطاعون  
ليس مرضا لانه وضاحك كما ثبت في الحديث الشريف  
**قوله** ويردعون ويتضرعون كذا بخط المصنف رحمه الله  
تعالى والصواب يدعو ويتضرعون باسقاط النون **قوله**  
قلت هو كالحسوف الخاضرة **اقول** فيه ما تقدم فلا تنقل **قوله**  
وظلمة الخبايا من العدو كذا بخط المصنف رحمه الله تعالى  
في القدو بالمعجزة وادوات الطرف **قوله** اذا حزبه امر في لغة  
القاموس حزبه الامرنا به واشتد عليه اوصفطه ه  
والاسم الخبايا بالضم **قوله** اذا وقع صلوا وصدنا **اقول**  
الصواب اذا وقعت كما في خط المصنف رحمه الله تعالى لان  
الجماعة مما لا يفقد تنزل منزلة الواحدة من الاناث **قوله**  
فتصرح اصحابنا رحمه الله تعالى بالمرض العام بمنزلة  
تصرحهم بالوباء الخاضرة **اقول** فيه ان الطاعون غير  
الوباء وانما عبر عنه بالوباء لانه يكثر في الوباء كما في الهدي  
ووجهه ان الوباء هو المرض العام والطاعون كونه  
مرضنا كما قدمناه بل هو من وضاحك **قوله** وعش  
الماكنية رحمه الله تعالى روايات والمرجح عندهم  
**اقول** الذي في خط المصنف رحمه الله تعالى والمرجح  
منها **قوله** والدعا بقوم الامر ان يلبس صلة الدعا  
بل الباهنا للسبية **قوله** ويعلم حوران الدعا برفقه الصا  
**اقول** فيه نظره **قوله** وصرح بن حجر رحمه الله تعالى بان  
الاجتماع

الاجتماع للدعا برفقه يدعي **اقول** ما قاله بن حجر  
رحمه الله تعالى هو الحق الذي لا مزية فان تعريف الدعوة  
صادق عليه **قوله** التحزبنايب فاعل يستبسط **قوله** مثل  
الراطويات الفضيلية **اقول** ليس هذا وما عطف  
عليه بما اوصي الاطباء بالتحزب منه بل بما امر وابه **قوله**  
قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى في كتاب الهدي هذه  
القدوة والاورام واجراحات هي آثار الطاعون وليست  
نفسه وليكن المالم تذكر منه الاطباء الا الاثر الظاهر  
يجعله نفس الطاعون والطاعون يعبر به عن ثلاثة  
امور احدها هذا الاثر الظاهر وهذا الذي ذكره الاطباء  
والثاني الموت الحادث عنه وهو المارد بالحدث الصحيح  
في قوله الطاعون شهادة لكل مسلم الثالث السب  
الفاعل لهذا الداء وقد ورد في الحديث الصحيح انه بقية زفير  
ارسل علي بن اسرايل وورد انه وضاحك وجا انه  
دعوة بني ابيهم فليراجع قئم فوايده في الحقيقة  
فدايد والشرط تضم المعجزة كما في تحفة الراغبين **قوله**  
وهو يفيد حوران الفد من الطاعون الخاضرة **اقول**  
في الافادة نظره ظاهرا تدبر **قوله** يجبه عزله اول **اقول**  
لا نقابلية بين الوصوب والحن كلبية حتى يحسن  
المطعنا **قوله** نقل السكب رحمه الله تعالى الاجماع  
عليان الكنية الخاضرة قال بعضهم شكك علي هذا  
ما نقله المصنف رحمه الله تعالى في القواعد من ان الاما  
اذا راي شيئا ثم مات او عزل فملك في تفسيره حيث  
كان من الامور العامة الخاضرة الا ان يجد الاجماع علي  
المذهب وتقاليد العامة الناس ليس في الامور  
العامة **قوله** ويجاز الذوبية بفتح الزاي كما في الخطيب **قوله**



تقليد الشيخ محمد بن أبي اسحق رحمه الله تعالى الى اخره حين اجتمع على  
تقليد كل علم مصر في عصره وعلي صحة علمكم به حتى كتب عالمهم  
في ذلك رسالته وبلغوا في وجوه منعه عن الاجتماع بها **قوله** الا  
الاب السفيح الى اخره **اقول** في الاستثنا نظر لان فرقته الكلام  
السابق في الفسق لا في السفه والسفه لا يستلزم الفسق كما  
سابقه فترتبا **قوله** ويوسع في النفقة الذي في خطا لمصنفه  
الله تعالى ويصرف في النفقة **قوله** من عادته التبذير والاسراف  
**اقول** الفرق بينهما ان التبذير تجاوز في موقع الحق فهو  
جهل بمواقع الحقوق والاسراف تجاوز في الكمية فهو جهل بمقادير  
الحقوق ذكره صاحب الكشف رحمه الله تعالى في سورة الاسراف  
**قوله** وان يتصرف عطف عليا للتبذير بحسب المعنى والتقدير  
السفيه من عادته ان يبذروا ان يتصرف بصرفه لا لغيره  
عرف في القاضيه من ان هذا فسق لا ينعزل ولا ما يستحق **قوله**  
لا تكره الصلاة علي ميت موصوع علي وكان **قوله** بحيث يجازي  
جزاء الميت وان كان الذاكر عاليا بحيث لا يجازي جزاء  
الميت والصلاة عند صحبة لانها محاذات جز من الميت  
ركنا كما في النفقة **قوله** لانه معلل بالنسبة باهل الكتاب  
فلا عليه لم تقتصر المشايخ رحمه الله تعالى علي النسبة  
بالكتاب بل عللوه بوليتي هذه واقتلاف المكان وهو  
هنا موصوع ولانه لم يمهده في القديما انتهى **قوله** اختلاف  
المكان معسدا للاقتداء الاموجب الكداهة فكيف يصح التعليل  
به للكراهة **والجواب** ان ذلك في اصل الصلاة ذات الرفع  
اما في صلاة الجنان فففيه خلافا كما في شرح العلامة محمد  
القاسبي في رحمه الله تعالى وصينذ يكون التقليد به علي  
اهل القولين **قوله** الفرق بين علم الفقه وقرقة الفضا فرق ما  
الى اخره

الى اخره الفرق مبتدا وقوله فرق ما الى اخره خبره باضافة  
فرق الى ما والفرق الذي بين الاخص والاعم انه يلزم من  
وجود الاخص وجود الاعم ولا يلزم من وجود الاعم وجود  
الاخص ويلزم من نفي الاعم نفي الاخص ولا يلزم من نفي  
الاخص نفي الاعم **قوله** وشروط الامام المتفق عليها ثمانية  
الى اخره **قوله** في دعوى الاتفاق علي هذه الثمانية  
نظر فقد ذكر الطبرسي رحمه الله تعالى في كتابه تحفة  
الترسل فيما يجب انه يغفل في الملوك قال الامام رحمه الله تعالى  
واما به رضى الله تعالى لا يشترط في صحة تولية السلطان  
ان يكون قريشا ولا مجتهدا ولا عادلا بل يجب التقليد من السلطان  
العادل والى ان يروا اصله قصة معا ويقدري الله تعالى عنه  
فان الصحابة رضي الله تعالى عنهم تقلدوا من معاوية رضي  
الله تعالى عنه الاعمالي بعد ما اظهر الخلاف مع الامام علي  
ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وكذا ما لله تعالى وجهه  
في نوبته ثم قال بعد ان نقل عن الشافعية رضى الله  
تعالى استلزام هذه الشروط وهذا لا يوجد في الترك والاف  
الجزق فلا تصح سلطنة الترك عندهم ولا يصح توليتهم للفقهاء  
من الترك علي مذهبهم وفي هذا القول من الفساد ما لا  
يحقق وفيه من الاذلة السلطان وصرف الرعاية عنه ومبا  
الجنده ما لا يحسن ولهذا قلنا ان مذهبنا اقل للترك من  
مذهب الشافعية رضى الله تعالى عنهم وفي سياسة الدنيا  
والدين لسعد بن عبد الحميد رضي الله تعالى الاقداي الشروط التي  
تقتضي الصلاة للامامة نوعان فتشترط الجواز ورفع  
يشترط الاستحباب والفضيلة فتشترط الجواز لا يشترط الشهادة  
مع التبذير والشجاعة والشهامة ثم الكلام فيه مستوع الى غير



نوع الى نفسه ونوع يرجع الى نسبة تنبأ بالكلام في السب فتقول  
اجمع اهل السنة والجماعة علي ذلك فروي الامام رحمه الله تعالى  
انه قال لا اصل ان يكون من قرشي وبه قال جميع اهل الحديث  
الشريف والامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال الروافض  
يجب الافتقار علي بي هاشم وعينوا علي رضي الله تعالى عنه  
وكبر الله تعالى وجهه واولاده وهذا القول باطل باجماع  
الصحابه رضوان الله تعالى عليهم اجمعين علي خلافة ابي  
بكر الصديق وعمر ابن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله  
تعالى عنهم وقال ضرار رحمه الله تعالى لا فرق بين ما اذا  
كان قرشيا او عبدا صيبا ولا مزية ولا فضيلة لا صدها علي  
الاصل وهو باطل اذا لا شبهة في فضل القرشي ومزية علي  
غيره **انتهى قول** نقل التقي السبكي رحمه الله تعالى في  
فتاويه عن ضرار بن عمرو الطفاني رحمه الله تعالى ما هو  
ابح ولا يحجبه مما ذكر وهو انه اذا اجتمع حبشي وقرشي كلاهما  
قايم بالكتاب العزيز والسنة فالواجب تقديم الحبشي لانها اصل  
الخلافة اذا عاود عن الطريقة انتهى والاصل ان يكون قرشيا  
وحجبه الافتقار علي القرشي وان عقدا لعقد لعبد القرشي  
لا يجوز ثلاث النبي صلى الله عليه وسلم رضي علي قرشي حيث  
قال الامية من قرشي واصبح المخالف عاروي عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا طمعه او لولي عليكم  
عبد حبشي ما حكم بكتاب الله تعالى فيكم في الامام ما بها  
صنيعة رضي الله تعالى عنه الحديث الشريف الاول علي الوفاء  
وما روي المخالف علي ما اذا فقد الامام سرية او حبثاها  
وامر عليهما ميلا يحبه علي المسلمين يطعموه في امر الحرب  
علم باللائل بقدر الامكان هذا هو الكلام في نسبة اما الكلام

في

نفسا تعقد بينا انه يشترط للجواز ما يشترط للشهادة عندنا  
وهو ان يكون حرا بالغا عاقلا مسلما وقال الامام الشافعي رضي  
الله تعالى عنه نعم اليه هذا الاوصاف كونه عدلا صديقا لو كان  
يرتكب نوعا من الفسق فان لا يجوز وهذا القول يجب المصير  
الي خلافة فان عنده لو اغتصب الامام مرفسق ولا فسق  
طلت امامته عنده فلا تصح قضاياه ولا توليته ولا  
قسمته ولا يجتبط عنه ولا يصح في الاقطار ان يثب ولو اقام  
اصلا لم يكن اليه اقامته ومن هذا النوع عن الفسق لا يحلوا  
اصريما في زماننا ولو خلا عن التكلم لا يحلوا عن الاستماع  
ولو خلا عنهم لا يحلوا عن عقدهما فيؤدي اليه فسادا من  
العالم والوقوف في الحرب لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين  
من حرج الاية كيف وقد ضرب لك هذه صفتة توقيف هذه  
الولاية من النبي صلى الله عليه وسلم قال سيليك بعددي  
ولاة فيليك البار بربه والفا صبر بغيره فاسمعوا واطيعوا  
في كل ما وافق الحق ان احسن فلكم ولهم وان اساقلكم  
وعليهم والنبي صلى الله عليه وسلم علم ان الامة صنفان  
لا يقدر كل واحد منهما ان ينزجر عن كل فسق في العالم فاصبر  
بما اضرب وامرنا بان نسمع ونطيع وامره للموصوب بهذا ان كان  
سورا محاشيا اما اذا كان معلنا بالفسق فلا يكون من  
اهل الامة كما في الشهادة وما شرا بطا الاستحباب فقال  
الشيخ ابو منصور الكاظمي رحمه الله تعالى يشيخ من طريقه  
الدين ان يقصد هذا القصد للعالم التقي القوي لا الرجي البصير  
بالامور العالم بمصالح الجمهور المجرب لامور الحرب الخبير بالظعن  
والغرب فيدعو اليه الكارم وينزج الناس عن الفواش والقبايح  
وهذا ان الامامة اصل من اصول الدين مشوب بالملك والسياسة



فنيبني ان ينظر فيه الى جانب التقوي وبذلك نطق الكتاب  
المجيد لقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم الآية الشريفة ولا يخفى  
ولا يتعالي الاموال والابضاع والحدود وبذلك المجهود فلا يقدر  
بالوفا بها الا من عظم قدره وورعه وكبر تقواه وكبر خلقه  
وطايب ارومته وشرافته صبر ثومته فيجب ان يكون فيها  
من اوصاف هذه الصفات وتسمي هذه السمات فتميل اليه  
القلوب وتخضع اليه الدواب فيحصل المصالح الدينية  
والدنيوية فيل الشعث ويسد الفتق ويكبت الحاسد ويضع  
المفاند والله تعالى الموفق **قوله** لم يصح تقريره وان كان اصل  
وكذلك لو شرط مدرس احق فاولى السلطان او القاضي مد  
منا ففيا لا يصح وان كان اهلا للتدريس لمخالفة شرط الواقف  
**قوله** ثلاثة لا يستجاب دعاءهم في احكام القدان لا يبي بكر الخصاص  
رحمه الله تعالى ما نصه وقد روي شعبة عن قراس عن  
الشعبي عن ابي بردة عن ابي موسى الاشعري رضي الله  
تعالى عنه قال ثلاثة لا يستجاب لهم رجل كانت له املة  
سبية الخلق فلم يطلتها يعني لان الله تعالى جعل امرها بيده  
ورجل اعطى ماله سفها وقدر قال الله سبحانه وتعالى ولا  
توقوا السعفا امواكم الآية ورجل لمعالي رجل دين ولم يشهد  
عليه وقد روي هذا الحديث الشريف مرفوعا الى النبي صلى الله  
عليه وسلم وروي جوبير عن الضحاك رحمه الله تعالى ان ذهب  
صحة لم يوجبوا ان دعي عليه لم يجب لانه ترك صف الله سبحانه  
وتعالى وامره انتهى وفي الحد والمعدودة في المحاصنات  
الحي ركز يا حي المداخي رحمه الله تعالى قال جعفر الصادق  
رضي الله تعالى عنه خمسة لا يستجاب دعاءهم فذكر الثلاثة  
التي ذكرناها وزاد رجلا جلس في بيت فاعراهه يقول يا رب

ارزقني فتقول لا والله عز وجل انا امرك بالطلب لم تسمع قولي فانتشروا  
في الارض ولا يتقوا من فضل الله الآية ورجل كان له مالا فالتف  
اسرافا وجعل يقول يا رب اخلف علي فتقول الله تبارك وتعالى  
اذا امرك بالافتقار لم تسمع قولي والذين اذا انفقوا لم يسرفوا  
ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما الآية ورجل اقام بين قوم  
يؤذونه فتقول يا رب اعني شرهم فتقول الله تعالى ايام امرك  
بالحجرة لم تسمع قولي لم تكن ارضا لله واسعة فتعاجروا  
فيها الآية **قوله** رجل امراته سبية الخلق فلا يطلتها يعني  
ويقول يا رب خلصني منها فتقول الله تعالى ايام اجعل امرها  
بيدك لم تسمع قولي وان يتفرقا يعني الله كلاما من سمعته الآية  
**قوله** ورجل داين رجلا ولم يشهد يعني وطالبه قاتله وجعل  
يقول يا رب اضعني منه فتقول الله تعالى ايام امرك  
بالاستهاد لم تسمع قولي واسأله ولا تأبى يعني الآية **قوله** كل شيء  
يسال عنه العبد يوم القيامة الا اله **قوله** فيه حيث فقد  
ورد في الحديث الشريف ما يفيد السؤال عنه ولفظه لا تزول  
قدما عبيد يوم القيامة صي يسال عن اربع عن عمره في افناه  
وعن شئ به في ابلاه وعن ماله من اي شئ اكتسبه وعن  
علمه ما اذ صنع فيه **قوله** لانه طلب من نبيه ان يطلب  
منه الزيادة **قوله** فيه ان هذا الدليل عند منتج المدعي  
اذ لا يلزم من طلب الزيادة منه عدم السؤال عنه كما هو  
ظاهر على ان هذا الوجه كان تقليدا في مقابلة النص وهو  
لا يجوز **قوله** اخذ من قولهم لوصاف الطريق يعني وان جاز ذلك  
في المسجد فيجوز وضع ضمانة لطريق او لغيره هذا تقرير كلامهم  
وفي الاخذ تأمل **قوله** ولو كان الجنوب اي ولو كان الاثاث  
الجنوبي صريح في ان الجنوب من الاثاث وظاهر وجوبه



قوله فيما يأتي وجوز ولا يشغله بالحجوب والآثان ان الحجوب  
غير الآثان ولانه لا يطلق على الحجوب آثان كمن في القاموس  
الآثان متاع البيت بلا واحد والمال اجمع والواحد آثان  
**قوله** والآثان هذه الصفة من الفنا **اقول** فيكون  
الصفة من الفنا نظرا لان فناء الشيء ما عدلصالحه وكان  
خارجا عنها والصفة ليست كذلك **قوله** معنى قولهم الاشبه الى  
قوله كذا في وقتا البزارية **اقول** الذي في البزارية انه سمع  
كذلك عن بعض فقهنا حوزهم وفي جامع المصنفات والمشكلات  
اما العلامات المعتمدة على الفتوى فتقوله وعليه الفتوى وبه  
يقضي وبه يعتمدون باخذ وعليه الاعتماد وعليه عملنا لانه عليه  
عمل الامة وعليه العمل اليوم وهو الصحيح وهو الاصح وهو  
الظاهر وهو الاظهر وهو المختار في زماننا وفتوى مشايخنا  
رحمهم الله تعالى وهو الاشبه وهو الاوجه ثم قال ان لفظة  
الاصح تقتضي ان يكون غيرها صحيحا ولفظة الصحيح تقتضي  
ان يكون غيرها غير صحيح انتهى وفي جري الاجتهاد على ما تلي  
الاجتهاد الباقي رحمه الله تعالى في شرح قوله ولم يصح في التبيين  
على الاصح والاقوي قال والصحيح مقابل الفاسد والاصح  
مقابل الصحيح فاذا تقارنا امامان معتبران في التصحيح  
فقال لاصحهما الصحيح والاضد الاصح يوجب قوله الاول لانا  
نقول الاصح يوافق قابله الصحيح انه صحيح وقابل الصحيح  
عنده ذلك الحكم الاضد فاسد انتهى **قوله** وكذلك الظاهر  
والاظهر ثم ان اظهر بين معني اصح كذا كره المصنف رحمه الله  
تعالى في الوكالة من شرعه على الكفر وكذا في الدعوى من  
شرعه ان لفظة اوجه واحسن تصحيح انتهى وفي الخلاصة  
من كتاب الحيطان وما ذكر في صد القدر في غاية الحبس انتهى  
وظاهره

وظاهره انه من الفاظ التصحيح بقي من الفاظ التصحيح وهو  
اصوطها في غالب الكتب وفي المغرب وقولهم هذا اصوطا في اصل  
في الاصطيات انتهى والاصطيات العمل باقوى الدليلين كما في  
التهذيب هنا وبعض هذه العلامات اقوي من البصيرة قال  
المصنف رحمه الله تعالى في باب صدقة الفطر انها تصح  
قبل دخول شهر رمضان وفيه في الصحيح وقال خلف  
ابن ابي بصير رحمه الله تعالى يجوز اذا دخل في الصحيح وعليه  
الفتوى قال فقد اختلف التصحيح لكننا نأيد التقييد بدخول  
شهر رمضان بان الفتوى عليه فليكن العمل به انتهى  
وقال ابن القيم رحمه الله تعالى الفرق بين وبه يفتي  
وبني عليه الفتوى ان الاول يفيد الحصر والمعنى ان  
الفتوى لا تكون الا بذلك واما الثاني يفيد الاصلية وفي  
انقع المسائل اذا تقارنا تصحيح ما في المتن والفتاوى  
فالمعتمد ما في المتن انتهى وكذا يقول ما في الشرح على  
ما في الفتاوى كذا في شرح المصنف رحمه الله تعالى على  
الكثير من كتب الحديث ففي الكلام فيما لو تقارنا تصحيح  
ما في الشرح على ما في المتن من غير تصحيح **قوله** اذا  
نظرا الشريطين ما في ضمنه **اقول** يثبت من ذلك  
مقتضى المحكي لما يشترى المسلم ضلما من ذمي فشرها  
لايمان عليه ولا عند لان فعله بتسليم البايغ انتهى  
ثان صرح الجزم من المسلم باطل ولم يبطل في ضمنه من تسليم  
البايع المشتري عليها **قوله** او اقر له ضمن عقد فاسد في  
الفتنة فقلنا عن مختصر الكافي رحمه الله تعالى والافتار  
من المروي للذي في رده الشيء به عليه ووجود الصلح لا يمنع  
من الدعوى اذا بطل الصلح بوقوع منه التوبة والافتار الذي







فثبت القواعد منه البيوع وفيه كلام وهو انه ذكر في الفقه من  
 القواعد ما يخالف ذلك وهو انه يصح التزول عن الوطأين  
 والاعتناء عنهما عملاً بالعرف الخاص مع انها حق مجردة  
 وقالوا الكفالة بالنفس الى اخره لوصف الكفيل بالنفس  
 ما لا يمكن قول له يسقط عنه كفالة النفس فاسقطها  
 تسقط ولا يجب المال **قوله** ويستثنى منها مسألة الدفع  
 الى اخره قيل لا يحتاج استثناء هذا لانه الدفع هادم للاعبي  
 عليه فلا يكون مما بحث فيه **قوله** وقد يعنى في الشروع  
 فائدة صحته حيث قال **فان قلت** ما فائدة دفع  
 الدعوى القاسدة مع ان القاصي لا يسميها **قلت**  
 تفقها ولم اره فائدة لو ادعاه على وجه الصحة كان  
 الدفع الاول كافياً **قوله** وان قولهم ان الدفع بعد  
 الحكم صحيح مخالف لما من ان القاصي لو قضى للمدعي  
 قبل الدفع ثم دفع بالايدياء ويخوه فانه لا يقبل الا ان يخف  
 من الكل **قوله** اذا اجمع الحثان يعني اليهوديين عند  
 الفقهاء وهما حق الله تعالى وصفه العبد **قوله** قد مر العبد  
 على صفه سبحانه وتعالى **قوله** قال العلامة سعد  
 الدين التفتازاني رحمه الله تعالى في التلويح المدارك  
 رحمه سبحانه وتعالى ما يتعلق به النفع العام من عند  
 اختصاص الامد فثبت الى الله سبحانه وتعالى القظم  
 خطرته وشمول نفعه والاعتناء اعتبار الخلق بالكل  
 سواء في الاصناف الى الله سبحانه وتعالى وفيه ما في السموات  
 وما في الارض وباعتبار الضرر والانتفاع فهو متعال  
 عن الكل ومعنى صفه العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة  
 لحرمة مال العبد انتهى وفي الاول واجبة نقلاً عن فتاوى

الصد والشهيد رحمه الله تعالى فذكر كتاب الحج اذا اجمع الحثان  
 قد مر صفه العبد وذلك لانه لو وجد صيداً ومالاً انساناً يذبح  
 الصيد ولا ياكل مال المسلمين لانها استويا في الحرمة  
 لان الصيد صرام صفه سبحانه وتعالى ومال المسلم  
 صرام صفه للعبد وكان الترخيص لحق العبد لخاصته الله  
 وان كان لم انساناً وصيداً يذبح الصيد ولا ياكل لم الانسان  
 لانها استويا في الحرمة لان لم الانسان صرام صفه للشروع  
 وصفه للعبد والصيد صرام صفه للشروع لا غير وكان اولي  
**قوله** ياذنه الاذن الاعلام والحجارت متعلق بقوله قد مر والمفهوم  
 قد مر صفه العبد على صفه الله سبحانه وتعالى باعلامه بذلك  
 هذا هو المتبادر ويجوز ان يتعلق بقوله الفناء والمفهوم  
 قد مر صفه العبد على صفه الله سبحانه وتعالى لا يصح  
 بالفتايا علامه بذلك حيث قال تعالى والله عني عن  
 المسلمين وهو العتيق الحميد والله اعلم **الفن الرابع**  
**من الاشياء والنظام بقوله** جمع لقدر يعني بضم اللام  
 وفتح الفين المتعدي كما يدل على تعدد عباراته الصالحة التي نقلها  
 وقيل جمع لقدر يعني اللام وهو ملك الشئ عن وجهه  
 وقيل الطريق المخرقة سمي به لاختلافه عن بظواهر  
 الكلام وسمي بالمفتر اجبة ايضا لان الحجة هو العقل وهذا  
 النوع يقوى العقل عند الممر والفقه يسمى هذا النوع  
 القائل واهل هذا الفرع يسمونه معياراً والحجة هي اللغو  
 الاحاجي كذا بخط السمس القزويني رحمه الله تعالى وذكر  
 بعضهم ان هذا النوع يسمى ايضا بالمفالات المعنوية  
 وهي تطلق ويبدأ بها شيان احدهما دلالة اللفظ على  
 معنى يذلل لامتداد الوصف والآخر دلالة اللفظ على معنى



ونقيضه واللفظ والاجمية شي واحد وهو مفتي يستخرج بالخبر  
والحز لا بد لالة اللفظ عليه حقيقة ولا جازا ولا يفهم من عرضه  
لان قول القائل في الفرس . وصاحب لاهل الدهر محبته .  
يشقي للنفي ويسمي سمي مجتهد . ما ان راي له شخصاً فمذوقه  
معين عليه افتراقاً فرقة الابد لا يدرك علي انه الفرس من  
طريقاً الحقيقة ولا من طريق الجاز ولا من طريق المفهوم  
وانما هو شيء واحد ويحذر والخواطر تختلف في الاسراع والابطا  
عند عبورها علي قول القاصص والنفا **اقول** النافق  
اخذ يجر نية الذي يكتمها ويظهر غيرها فاذا ولي  
من القاصصا وهي الحجة الذي يدخله ضرب النافق قايده  
هنا وقد اخرج البخاري ومسلم وابو عوانة وابن حبان  
رحمهم الله تعالى في صحاحهم من طريق ابن عمر رضي الله  
تعالى عنهما قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فاذا  
بجار فقال الان من الشجرة شجرة لا يسقط ورقها وانها  
مثلا المسلم اخبر ونحو ما هي فوق الناس في شجرة البواقي  
ووقع في نفسي انها النخلة ولما ظاهروا عوانة رضي الله  
تعالى عنه فظنت انها النخلة من اجل الجار الذي اوتي  
به فارت ان اقول هي النخلة فاذا انا اصغر القوم ورايت  
ابن بكير الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما لم  
يتكلم فكذلك ان تكلم فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم **اقول** وبالله تعالى هذا اصابع حجة ودليل المتصفين  
في الآثار والاحاديث والعيان وكذا الشيخ بدر الدين الزبي  
رحمه الله تعالى في كتاب المسمى علم من طب ان النخلة  
لا تسمى شجرا وان قوله صلى الله عليه وسلم فيها ان من  
الشجرة شجرة علي سبيل الاستقارة لا اشارة الالف انهي

اقول

**اقول** فيه دليل علي انه صلى الله عليه وسلم كان يقصد لا  
في كلامه في بعض الاحيان فاحفظه فانه نفس جدا لها **قوله**  
ما افضل المياه **اقول** مثل هذا لا يعد لقنا والا كان كل ما كان  
مجهول الا فضلية يحتاج في علم ذلك الي مراجعة الحفاظ  
من العلماء والنظار والتقدير عليه في كتب الفضل لا يعد  
لقنا ولا قايده **قوله** ما يتبع **اقول** علي هذا قال  
بعض الفضلاء رحمه الله تعالى نظما وقد اجاد **شعر**  
واقضل المياه ما قد تبع بين اصابع النبي المتبع .  
في ازمنة في الكوش . فنيل مصدر شربا في الانهر .  
وقال الشيخ بن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى في شرح الاربعين  
النووية ان افضل المياه ما من مزم باعترار غسل صدره  
صلى الله عليه وسلم به حين شق وامر صبت منه علقه  
سودا اذ لو علم ما افضل منه لفلس به **اقول** نعم هو  
افضل المياه حين شق الصدر الشريف وهو لا ياتي الماء  
الذي ينبع من اصابعه صلى الله عليه وسلم افضل المياه  
بعد ذلك فتأمل وذكر القرطبي رحمه الله تعالى انه لم يسمع  
بمثل هذه المعجزة عن غير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم  
صبي نبع الماء عظم وعصبه وحمه ودمه صلى الله  
عليه وسلم قال النووي رحمه الله تعالى وفي كيفية  
هذا النبع قولان احدهما ان الماء كان يخرج من بين اصابعه  
صلى الله عليه وسلم والاكثر علي الاول قال الخطابي رحمه  
الله تعالى وعليه فهو اسرف مياه والاخرة قال بعض الفضلاء  
وكذا علي الثاني **قوله** فقد حوصف الحمام اذ كان الفرق متداركا  
**اقول** هذا لا ياتي في الجواب بل لا بد من شيء اخر وهو ان  
يكون المصفي دافلا كما في الزخايل الاسرفية قال في اليازري



وعند الشاغلان صورة الحمام كما الجاري وعنه الامام رحمه الله تعالى  
 نعم اذا كانت الفرق متداركا والمال الذي يدخل منه الامنوب يساوي  
 الخارجه اما لا يصح لو كانت علي يد المقترب نجاسة والحالة  
 هذه لا تجب وكذا البيضاوي قال في الذخاير وهو مسألة  
 نفية يعني بها **اقول** وصقيفة التدارك كما افاد بعض  
 المشايخ ان لا يسكنه وجهه **الما قول** اي صيوان اذا خرج من البير  
 صا الحاضره يعني اذا وقع فخرج صا وليس به صراحة ولا  
 علي يده نجاسة هكذا يجب ان يكون صورة الافانز ولا  
 فلاحه ولذلك صورته في الذخاير لاشرفية كما نقلنا **قول** فقل  
 الفارة اذا كانت هاربة يعني لا بها اذا كانت هاربة من  
 الهرة ترمي ببولها فوافكا اذا جزم له جماعة لكن قال في  
 المجتبى وقيل بخلافه وعليه الفتوى انتهى قال بعض  
 الفضلاء ومحمد ذلك اذا لم يعلم ان بها بول فلو وقع انتهى  
 وقد يقال ان نزول البول منها اذا كانت هاربة من الهرة  
 غير محقق بل مشكوك فيه وطهارة البير مستقينة واليقين  
 لا يزول بالتكدر فلو قال اذا كانت مجرورة كانت اولى بل هو  
 مستقينة **قول** والا لا اي وان لم تكن هاربة وماتت فيها  
 والفتى ميتة لا ينزع الجميع بل يجب نزع عشرين الى ثلاثين  
**قوله** اي بغير حية نزع دلو منها اي اي بغير نجاسة يموت  
 فانه علم ان التقيد به يومه ما ليس مراد انما هو طاهر  
 ما **قوله** اي ما تشبه الاجور او صنوبه اليه **قوله** **اقول**  
 هذه الصورة الالفائية مذكورة في المنارزية **قوله** فقل مات  
 فيه صنفه جري يعني لانهم قالوا الاجور يشربه لصنوبر حبل  
 منه ويجوز ان يصنوبه لان جميعا ان ما ي ليس له دم سايل  
 كذا في الذخاير لاشرفية **قلت** ومنه يوضح وجه تقيده  
 الصنفه

الصنفه بالجري وان كان البري (شذوذ من مقتد ذكر  
 الحكم بن زهد الاندلسي رحمه الله تعالى في كتابه درة القواعد  
 في بحث الخواص ان الصنفه البري سم ساعة والله اعلم  
**قوله** **وتحليل** لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى  
 من الافانز المتعلقة بكتاب الطهارة **مسألة ان قيل**  
 اي ما جاري في مجري واحد لم يحل الطه نجس يكون طاهرا  
 في وقت نجسا في وقت اخر **الجواب** ان هذا ما عمل  
 مجراه بجسه ونورة خلط بهما رماذ عذرة والمال الجاري على ذلك  
 نجس عند الامام وابي يوسف رحمه الله تعالى وان كان  
 جريه قويا يكون طاهرا كذا في الذخاير لاشرفية **اقول**  
 الشيء بالشيء يذكر وحده التطهير على النظر لا يستلزم ذكر  
 عما ذكر في الذخاير لاشرفية ما ذكره الشيخ العلامة عبد  
 الرحمن الهادي مفتي دمشق الشام رحمه الله تعالى كان  
 تفهده الله تعالى بالرحمة والنفقات في كتابه هدية بن الهادي  
 لعباد العباد حيث قال قال صاحب الفتاوى ما الشايع  
 اذا جري على **قوله** سرفين او نجاسة ان بقيت  
 النجاسة حتى لا يرى أثرها يتوصا منه ولو كان جميع بطن  
 النهر نجسا فان كان الماء لا يرى ما تحته فهو طاهر  
 وان كان يري فهو نجس وفي الملتقط قال بعض المشايخ  
 الما طاهر وان قل الماء ان كان الما جاري انتهى وفي هذه  
 المسألة يستأنس بها لما عمت البلوي في ديارنا من اعتبار  
 اجلا الماء سرفين الدواب فليحفظوا بها اقرب ما ظفرت  
 به في ذلك بعد التنقيب والتنقيب في الكتب المعتبرات  
 وان تلك من اهم المهمات ولا سيما اذا انضم اليها ما ذكره ابن  
 حجر رحمه الله تعالى وغيره في فروع القاطعة المشهورة



اعني قولهم المشقة تجلب التيسير من الغفوة عن النجاسة  
المعدور وعزمها حكم بنجاسة الماء اذا لا في النجاسة الابالانفصا  
وما ذكره في الحكم بالظاهرة في الاستنجاء مع ان الماء كالماء النجاسة  
تنجس وبان الماء لا يضره التغير بالملك والطين والطول  
وكما انفسه وانه انفس المولى اسعدا فتدي شيخ الاسلام  
رحمه الله تعالى ما صعدا الى الحج من جهة الشام شأ هذا  
في هذا طاردا رافا ذكر عليا لها اسد لا انكار حتى اراد اصابه  
الله سبحانه وتعالى وصياه ان يتقيد بتجديد جميع مجاري  
المياه ولقد قال يوما هل رايته في الكتب ما يستأش به  
في المقام فلم يحضر في الاما نقلته عن ابن نجيم رحمه الله تعالى  
قوله كلام **مسألة ان قيل** اي عذير مساحته مائة  
درع مائة ذراع وهو نجس مع انه عذير متقيد بالنجاسة  
**فالجواب** ان هذا عذير يعني فيه ما مستنجس اقل من عشرة  
اذرع في مثله ودرع فيه ما ظهور قليلا حتى يبلغ الدر  
الذي ذكرنا فانه يكون نجسا ونقل في صوامع الفقه ان  
اذا تكبر العواذ رحمه الله تعالى بقوله لا انا اذا بلغ عشرين  
يصير طاهرا وجوابه قد وهوان يكون في طريقه الماء الذي  
فصل منه الى الفذير بنجاسته هو الماء عذير وهو قليل  
ويجتم في الفذير فكله نجس قال قاضي القضاة عبد  
البر بن الشحنة رحمه الله تعالى في كتاب الزخايل الاشرقية  
وقد تروهم ذكر بعضهم في ما بركة الفيل بمصر القاهرة  
وما بركة الفيل بمصر القاهرة طاهرة ان كان مده  
طاهرا وكان اكثر مده على ما عرف في ما السطح  
**مسألة ان قيل** اي رجل جامع املاية ولم يقبل  
مع وجود الماء وقدرته على استعلاءه وصلي بوضوء

وصي

وصحت صلاته ولم تكن الاغتسال عليه فرضا **فالجواب**  
انه كما قد جامع امراته ثم اسلم وتوضي وصلي فانه لا يضره  
عليه الاغتسال لان الكفار ليسوا مخاطبين بالشرايع وفي  
التنجيس والاصح انه لا يلزمه لانه صفة بقاء النجاسة بعد  
الاسلام كبقا صفة الحدث **مسألة ان قيل** اي انسان انزل  
المني مع الدفق والشهوة ولا يجب عليه الاغتسال **فالجواب**  
ان هذا صبي كان ما ذكر سبب بلوغه قال في القنية الظاهر  
انه لا يلزمه ترك الصحيح خلافا وان عليه الفضل قال  
العلامة عبد البر بن الشحنة رحمه الله تعالى في الزخايل  
الاشرفية وقد صدر بذلك ومنشأ الخلاف فيها وفي التي  
فيلها في تشييع المسع بما يثلج الفؤاد الصلاة قوله اذا  
عزبت الشمس فيها طلعت يعني قبل مغيب الشفق كما  
في الزخايل الاشرقية وقال بعض الفضلاء المحققين المعروف  
الممكن انه اذا غرب الشفق طلعت الشمس ثم ما ذكره  
المصنف رحمه الله تعالى من عدم وجوب صلاة العشاء  
والوتر مبني على ما اختاره صاحب الكنتز رحمه الله تعالى  
وان كان خلافه كما في الزخايل الاشرقية **قوله** فقد را في  
نهاية انما تقصد صلاة بالعداة لانه ادى جنا من الصلاة مع  
الحدث ولو سكت لم تقصد صلاة ثم ان التقييد بالذهاب  
لغيره فيها لا تقصد صلاة بالعداة حال مجيئه وليس كذلك  
علي الاصح قال في البازية ولوقد القدت الشريف ذاهبا  
او جابيا الاصح الفساد **قوله** لان البعض اذا كان الشرايات كان  
افضل **اقول** هذا وان تم في غير سورة الاضلاع لا يتم في  
سورة الاضلاع لان قدما لها ثواب قدرا ثلث سورة  
القائحة كما ورد في الحديث الشريف روي ابو نعيم احمد بن عبد



الله بن احدى اسواق الحافظ رحمه الله تعالى في حيزه في فضل  
 سورة الاخلاص مستطاع الي ابي بكير رضي الله تعالى عنه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرا قل هو الله  
 اصل السورة فكانما قرأ ثلث القرآن وكتب له من الحسنات  
 بعد من اشرك بالله تعالى ومن امن وبينه الي الربيع بن  
 حبيب رحمه الله تعالى عن عبد الله رضي الله تعالى عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يقرأ احدى ان يقرأ ثلث القرآن  
 كل ليلة قال ومن يطيق ذلك قل هو الله **قوله** فان قضي  
 الفائتة فسدت الخمس يعني اذا قضي الفائتة قبل السادسة  
 وجب عليه قضا الخمس وان صلاها بعد السادسة لم يجب  
 عليه القضا عند الامام رحمه الله تعالى خلا قالها سقط  
 الترتيب بكثرة الفوائت والكثرة تثبت بالسادسة فاذا  
 ثبت استند اليها لان الكثرة صفة قائمة بالمجموع فثبت  
 سقوط الترتيب الذي هو حكمها مضافا الي اول الصلاة  
 لتكون الحكم مقابلا لمقتضا في قصره المرفعة وتجيلا للركعة  
 واذا الظهر قبل صلاة الجمعة ولها ان الخمس وقعت فاسدة  
 لعدم الترتيب فلا تقلب عائدة ثم ما قاله قياس وما قاله  
 استحسان **قوله** اصل الحديث أي عمدا وسهوا كما في الزايد  
 الاشرقية **قوله** فيه كلام في شرح الكنتا **قوله** نص  
 عبارته في الشرح بعد كلام **ثم اعلم** ان المذكور في الهداية  
 وبشرحه هو اكثر الكتب ان انقلاب الكتاب لا يراى موقوف على  
 اداست صلوات وعبارة الهداية ثم صلاة العصر تقصد  
 فسادا موقوفا حتى لو صلى ست صلوات ولم يعد صلاة الظهر  
 انقلاب الكتاب لا يراى ان يصح ان يصلى لو صلى خمس صلوات  
 وصرح وقت الخامسة صارت الصلوات ستا بالفائتة المتركة

اولا

اولاً وعلي ما صور به يقتضي ان الصلوات تصير سبعا وليس يصح  
 وقد ذكره في الفتح جثا ثم اطلعني الله تعالى عليه بفضل منقولا  
 في الجنبى وعبارته **ثم اعلم** ان فساد الصلاة بترك الترتيب  
 موقوف على ذلك عند الامام رحمه الله تعالى فان كثرت وصارت  
 الفوائت مع الفائتة ستا ظهر من حتمها ولا فلا انتهى ولقد  
 اصبت رحمه الله تعالى واما هذا كما هو دليبه في التحقيق  
 ونقل الفوائد وعلي هذا فقول صاحب المبسوط رحمه الله  
 تعالى ان الواحدة المصححة الخمسة هي السادسة قبل قضا  
 الصلاة المتركة عند صحيح لان المصحح للخمسة ضرورة وقت  
 الصلاة الخامسة كما علمت **قوله** مصلح الاربع اذا قام الي الصلاة  
 الخامسة الي اضره في الزايد لا شرفية رطل قام قبل القعود  
 الا يصير ركوع وسجد تقصد صلاته بالرفع من السجود على القول  
 المتنازع وهو قول محمد رحمه الله تعالى فاذا سبق الحدث في  
 تلك السجدة قبل الرفع كان له ان يسجد علي فرضه عنده  
 فيتوضي ويقعد ويشهد ويسلم ويسجد للسجدة ولو لم  
 يحدث حين رفع راسه من السجدة فسدت فربحت  
 وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى تقصد وليس له البناء  
 لانه بطل فرضه بمجرد الوضوء ولا كذلك ابو يوسف رحمه الله  
 تعالى قول محمد رحمه الله تعالى هذا قال زهري صلاة فسدت  
 يصلحها الحدث انتهى وزهري كلمة استجاب عند العداق وهي  
 بالضم والذائي ليست بيالة كما في المغرب واما قالها ايها  
 يوسف رحمه الله تعالى حكما **قوله** عتاي قاريت التمام لانها  
 لما تم بعد طهارته وقعوده قد لا تشهد **قوله** فقل من اعتادها  
 في كلامه فان صلاته لا تقصد ويجعل فلك من القرآن العزيز  
 كما في فتاوى ابي الليث رحمه الله تعالى لان نعم وردت في القرآن العزيز



**اقول** ومثل ذلك مثلا لو اعتادها في كلامه كما في الرضا يلا انشور  
**قوله** فقال المعتزلي بامام مقيم اذا رآه دون امامه **اقول** لانه  
 اقرار بصارت صلاة امامه فاسرة في اعتقاده وصلاة المعتزلي  
 مرتبطة بصلاة الامام صحة وفساد **قوله** ويجزم قضائها **اقول**  
 الصواب ولا يصح قضاؤها كما هو الواقع في صورة المسألة  
 المفترضة اذ لا يلزم من الحرمة عدم الصحة **قوله** ولما يقضي  
 صلاة الظهر **اقول** لصواب ان يقال وانما يصلي صلاة الظهر  
 لانه صلاة اهدي ليست بدلالة صلاة الجمعة والله تعالى اعلم  
**تذييل** وتتم لما ذكره من الاطراف المتعلقة  
**بالصلاة مسألة** ان قيل اي رجل صلى فرضا في وقت  
 وثوي فرض الوقت فلم يقع صلاته **فالجواب** انه رجل  
 صفي ثوي فرض الوقت يوم الجمعة لا يقع صلاة تملان هـ  
 الفرصة الاصل في الظهر عيانه ما مور باسقاطه باذنا صلاة  
 الجمعة لما قدر ان العاصبه الاصل ما يلزم قضاؤه والذي  
 يلزم قضاؤه هو صلاة الظهر لا صلاة الجمعة **مسألة**  
**ان قيل** اي عبادة ذات عدد مخصوص يقع جميع سنة  
 ويكون الاقتصار على بعض ذلك العدد افضل من كله **فالجواب**  
 ان صلاة الضحى اثني عشر ركعة وافضلها ثمان وكذا كل ما ورد  
 به السنة من الاذكار المخصوصة بالاعداد في اوقات مخصوصة  
 كذا في الرضا يلا اشرفية **اقول** ومن ثم قال الامام  
 القرافي رحمه الله تعالى ان الثواب المترتب على العدد المخصوص  
 في قوله صلى الله عليه وسلم من سبح دبر كل صلاة ثلاثا  
 وثلاثين وعهد ثلاثا وثلاثين وكبر ثلاثا وثلاثين غفرت  
 ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر لا يحصل لمن زاد عليه او نقص  
 وسمعت عن بعضهم يذكر في توجيهاه انه اذا زاد على ثلاث

وثلاثين

وثلاثين شبيحة فقد اضر التمجيد عن وقته وموضعه ورا ضير القبا  
 عن وقتها يفوت كالاجرها ورايت في تفسير السلي رحمه الله  
 تعالى في قوله سبحانه وتعالى قوله الحمد لله وسلاما على عباده  
 الذين اصطفى الآية ان بعضهم سئل ايما افضل الحمد لله رب العالمين  
 وسلاما على عباده الذين اصطفى او الحمد لله وسلاما على عباده  
 الذين اصطفى فقال الحمد لله وسلاما على عباده الذين اصطفى  
 افضل من الحمد لله رب العالمين وسلاما على عباده الذين اصطفى  
 وربما وقع في كلام القرافي رحمه الله تعالى ان المحتاج اذا كانت له  
 ثلاثة اسنان وزيدت واحدة لا تفتح الباب وكذلك اذا زيدت على  
 العدد المذكورة قال العلامة احمد بن الهادي رحمه الله تعالى وهذا  
 كله مردود ولا يحل اعتقاده لانه قول بلا دليل ولم يثبت القرافي  
 رحمه الله تعالى عن المعنى الذي لا جله يستلزم العدد المخصوص  
 ولا يصح قياسه على الآية الشريفة السابقة لا تفتن القرات  
 العزيز معزونا ونحوه عبادة لا يجوز للزيادة فيها ولا النقص  
 ومداهااته مطلوبة وان اتي به علي قصدا لا كبريى دون  
 التلاوة مدعاة لمصورة النظر واجازه واما السبحة التي يفتح  
 الذي لا اصل له طلب القرب بالخاصة ان الله تعالى شفعه وشتمون  
 اسما واسما الله تعالى تنقسم الى ثلاثا تقسام وتسمير يصح الى  
 الذات وهو الله سبحانه وتعالى وتسمير يصح الى الال وهو  
 المالك والكبير والقادر والقاهر وتسمير يصح الى الحال كالرب  
 والمحسن والمحيي والرازق وقد قال الله سبحانه وتعالى سبح  
 اسم ربك الاعلى اي تزه اسماء قلبي عن الاحاد فيها كما قال الله  
 سبحانه وتعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين  
 يلحدون في انساب الاله وكما يجب تزيينه ذاته كذلك يجب تزيينه  
 صفاته واسمايه وتلك كانت الكثرة في الحمد والثناء سبحانه

لانه



وتعالى واستقامت الله اللات ومن القرين القرني ومن المئات من  
وصي عليان تنزه اسماء تعالى كما يجب عليا ان تنزه صفاته  
تعالى والمنا سب ان يوتي اسم الذات بالسيح والتسبيح هو التنزيه  
عن الشريك وعما لا يليق وسيل العبي صلى الله عليه وسلم عن  
معني سبحان الله فقال تنزيه مناسب اسم الجلال والتكبير  
مناسب اسم الجلال والتعظيم مناسب اسم الجلال المحمديون  
عليهم السلام ولهذا كانت الاعداد تسعة وتسعون بهذا اسما  
الله تعالى الحسي وضمت المائة بلاله الا الله في احدى  
الدوايين وفي رواية اخرى باربع وثلاثين تكبيرة لانه  
قيل ان اسم الله تعالى الاعظم هو مائة فاسم الله تعالى  
الاعظم في اسم الجلال ولهذا اوتي فيه بالتكبير وهذا المعنى  
يصلح هذا العدد وبالزيادة عليه وانما اقتصر على هذا  
المعنى المعين للمعنى السابق ولانه جاء عدد درج الجنة  
مائة على عدد اسم الله تعالى الحسي وما يدري على عدم اعتبار  
مع الزيادة قوله سبحانه وتعالى منها بالحسنة فله عشر  
امثالها ومنها بالسبية فلا يجزي الا مثله الآية وقوله  
سبحانه وتعالى منها بالحسنة فله عشرين منها ومن جا  
بالسبية فلا يجزي الذين عملوا السيئات الا ما كانوا يعملون الآية  
وقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابو هريرة رضي الله تعالى  
عنه من قال في كل يوم صلاة عشر تسبيحات وعشر تكبيرات في  
حسن صلوات فتلك مائة وضعت باللسان والقلب خمسمائة  
في الميزان وفي الترمذي رحمه الله تعالى عن ابي هريرة رضي الله  
تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سبحان  
الله وحده في يوم مائة مرة خط خطاياه وان كانت مثل  
زيد البحر وفي رواية من قال في كل يوم تسبيح وعشر تكبيرات  
سبحان الله وحده لم يأت احد الا تصلى ما جاءه الا صدق قال

مثل

مثلا قاله اولاد عليه وعنه ام سلمة رضي الله تعالى عنها قال  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمي كلمات اقوالهن في  
صلاتي قال كبري الله عشرين وسبحي الله عشرين واحمديه  
عشرين اوصيه الترمذي والسائي رحمه الله تعالى فلهذه  
الاحاديد الشرفية دلالة على منع عدم اعتبار الزايد والناقص  
فان المقصود الاثبات بهذه الثلاثة انواع من الذكر وان اصل  
السنة تحصل بدون المائة وان الاصل مائة بهذا اسما الله  
تعالى الحسي وما زاد عليه افضل انتهى فاصطفاه فانه  
يدبر هذا **مسألة ان قيل** التكبير لدخول الصلاة معلوم  
في التكبير الذي يخرج به من الصلاة **والجواب** انه تكبير  
من كبر قيل امامه ثم كبرا امام فكتبه هو فتوي قطع ما دخل  
فيه فانه يخرج به عن الصلاة كذا في الزايد لا شرفية نقلا  
عن العدة **مسألة ان قيل** اي رجل مسلم يفسد ولا  
يصل على عليه كقطاع الطريق وكذا الخلف في كل من يسي  
في الارض بالفساد واطلق في البزازية المنع فيها ونقل عن  
عبود الرواية عن محمد رحمه الله تعالى ان من قتل مظلوما  
لا يغسل ويصل عليه ويلقى بهذه فيقال لا يرحل غير شهيد  
المعدية يصل عليه بغير غسل **وجاب عنه**  
تقدم قال وان كان ظالما يغسل ولا يصل عليه ثم ذكر ان المقتول  
بالعصبية كالقسي واليهاني كذلك قال ولا يصل على قاتل  
نفسه عند الثاني وبه اختلفا في رحمه الله تعالى والاصح  
انه يغسل ويصل عليه كما هو رواية الاماميين رحمه الله  
تعالى وبه افتي الحلواني رحمه الله تعالى كما في الزايد الاشارة  
**قول** في اطلاق من قتل ظالما نظريه هو مقيد عن قيل  
يحدد كما في الكنز وغيره **مسألة** رفع الي سوال نصه ما قولكم



وامر منها الزكاة اما الخائف فلات المال لم يكن في ملكه واما المخلوق  
فلات المال لما استحق عليه ظهرا نه لم يكن مالكا له وهذا يصلح  
جوابا ثانيا للسؤال **فصل** في قتل المجهدين قتل القبيض يعني لانه  
ملك بالحق لا بقدر في العلم على الملك ولا يجب الزكاة  
فيه قتل القبيض لعدم المال **قوله** وما مال الصائت للسر من  
الاصنام والاضاف والمدا ربه ما الغائب لا فصول له لما لك فلا  
يجب فيه الزكاة لعدم المال لا حقيقة وهو ظاهر لا تقديرا  
لعدم الملك من الاستياد وهو مملوك رقيق ولا يملك يمين  
الملك فيه فبعد وصوله اليه الملك لا يجب الزكاة فيعلم مضي  
من الايام التي كانت بها عارا **قوله** فقل من ملك النصاب  
سائمة لا يساوي ما يبيد درهم لانه النصاب الذي يحرم  
على صاحبه اقل الزكاة ما يتا درهم وقمته فاصلا عن  
صاحبه الاصلية **قوله** فقل من له ديون لم يقبضها يعني  
على رطل مفسر كما في الدخايل الا شرفية فانه يحل له اقل  
الزكاة على ما هو المختار **وجاب** بوجه اخر فيقال  
هو رطل له ألف دينار كنه موقلة فانه يحل له اقل الصدقة  
وتد ما يكفي الي حلول الاصل **وجاب** ايضا بانه حل  
ساقلة في وطنه ذلك واصفا فملكه ليس معه ما يبلغ  
به الي وطنه فله اقل الصدقة **قوله** تحريمها سدا عنهم  
ليلا يعلموا فينقضوا تصرفه في ثلثيه كذا في مختصر المحيط  
وحوه في جامع البازي رحمه الله تعالى وعندها بن وهب  
رحمه الله تعالى في الفتنه والذي في القبيض انما لا يطعمها وله  
اعطاها للورثة ان يرجعوا على الفقراء بثلثها قال في البدر  
هذا فضلا لادبانه فقد اطلق القاضي صلال الدين رحمه الله  
تعالى في ماله ان يكون بها سرامن الورثة حتى وقع في شره  
صدر القضاة رحمه الله تعالى انه لصرفه هذا غير معتبر منه

دام فضلكم في شخص ليس بخنثي ولا بين النساء ولا قاريا اقتدر  
بامي ولا عن يعلم انه غير طاهر طهارة تجوز صلواته منفردا واما  
ولا تجوز صلواته كان ماموما وقد كان السؤال نظا فضاغ  
مني فاصبت عنه نظا بقولي جوابك سهل ظاهر لا حقا به  
متوقفة في باب الجنائيات يظهر وذلك شخص امر في لاسه شجة  
مؤذال الشخص ماموم وفي الحال يحظر عن الصلوات الخمس بلامر  
مومن شجة يلزمه عدم مقدر **مسألة ان قيل** اي فريضة  
لا تصح صلواتها جماعة **والجواب** انه صلاة الظهر والعتمة  
صلاة الجمعة وهو معتبر في المصركذا في الدخايل الا شرفية  
**اقول** فيه نظرا في النجاسة وبشرهما للعلامة محمد القهستاني  
رحمه الله تعالى حيث قال وكره يوم الجمعة كراهة تحريم في المصير  
صلاة ظهر المذور الذي لا يجب عليه المصير جماعة كالرقيق والمساكين  
والعبود عند المذور وهو الذي عليه السعي ثم قال والاطلاق مشير  
الحياة لا تكره الجماعة اذا ترك الجمعة لما نفع لكن ترك في المضرات انهم  
يصلون وصدان استحسنانا **مسألة ان قيل** اي صلاة  
يسن الجهر فيها بسم الله الرحمن الرحيم **والجواب** انها كل  
صلاة جهرية قرآنية فيها سورة الحمد والاية الشريفة التي  
فيها البسملة كذا في الدخايل الا شرفية **اقول** الصواب  
ان يقال في السؤال اي صلاة يجبه الجهر فيها بسم الله الرحمن  
الرحيم فالتجهر بالقرآن واجب في الجهر بطلا سنة كما في  
الكنز وغيره **الزكاة قوله** ولا الزكاة على العاهل ايضا  
يعني خروج المالك عن ملكه واما الموهوب له فلور وطا لا تحق  
عليه لانه يدفع الواجب عن الموهوب وذكر لها نظير وهو مالو  
خلق رجل له رجل فقرا لدية وصار الجوار عليها ثم نبتت  
للحية ثانيا فان الخائف يسترد الدية من المذوق اليه لا يجب  
واحد



من الكمال وفي كلامه و هي بان رحمه الله تعالى انه لا يجزئها من  
عبد الورثة الا اذا طن الحبر يصل اليهم **قوله** اي رحمه الله تعالى  
له فقا وهما يعني وقد قدر ان المطلوب اعلانات امراه الزكاة  
**قوله** ليلا يعلموا كثرة ماله يعني فياذونه او فياذونه  
فنيضعونها في عتداها لها فالسدا فضل ذكره بن وهبان  
رحمه الله تعالى في شربه لم تطو منه ولم يوزها الي احد  
من ائمتنا رحمهم الله تعالى بل الي البيعة المفسرين  
**قوله** فقلله دور يستقلح ولا يملك بضابا عبارة الزخاير  
الاشرفية انه رجل يكد دولا وصلا نيت يستقلح وهي  
تساوي الوفا لكن غلتها لا تكفي لقوته وقوت عياله  
فعند الامام رحمه الله تعالى هو عني لا كحل له اذنا الصلة  
وعند محمد رحمه الله تعالى فقير حله له اذها **الصوم**  
**قوله** فقل من رآه وحده اي الجهلاء الي اذ هو قيل عليه  
الرد عذر في التصوير **قوله** في النظر نظر قد بر  
**قوله** ورد القاصي شيئا ربه يعني ثم صام بعض اليوم  
واظن لا كفارة عليه لان ربه شيئا ربه اوصيه شجة في  
قطره والكفارة لا تجب مع الشجة وبهذا التقدير سقط  
النظر المتقدم فلا قابل بين الدعي ذيل المراد بالقد  
هنا ما لا يمكن معه الصوم لا بتجل صدر **قوله** وكان  
نقول من كان في صحة صومه اذ لا ف وذلك لان الاضلا  
في الصحة يوجب شجة في الفطر والكفارة لا تجب مع الشجة  
**قوله** فقل من ابتلع بوجيبه يعني لا نفعه مستقدر  
عنده فتجب عليه الكفارة على الصحيح من القولين كما  
في الزايد الاشرفية **قوله** فقل من بلغ بعد الطلوع يعني لا اذا  
بلغ بعد الطلوع للمعذر الذي وقت الوصوب **قوله** فقل من  
فيه مظنوننا حال من المجرور في شرع في الصوم حال كون

الصوم مظنوننا انه عليه شربين انه لم يكن عليه **قوله** فقل  
الكافرا اذا سلم قبل الزوال ونواه يعني ولم يقع منه قبل الزوا  
مفطر مضام تطوعا لم يصح في ظاهر الرواية ويصح في رواية  
التوارد كما في مختصر المحيط **الحج** **قوله** اي قارن لادم عليه  
يعني ان قارن فعلا ما يفعله القارن وهو اذ في بالغ حرم  
ولم يجيب عليه دم **قوله** فقل من اصر منهما اي بالحج والعمرة  
المفهوم من من لفظ القارن معا من المليات قبل  
اشهد بالحج ثم فعل بقرينة الاقوال في استظهار الحج ففوق قارن  
لكن لادم عليه كما في النهاية عن المحيط **قوله** اي فقير  
يلزمه الاستعداد للحج لياضه عبارة الزايد الاشرفية  
اي فقير يلزمه ان يستقرض ويحج وان كان عني لا يلزمه  
الحج ثم قال **والجواب** انه هنا فقير ملك ما يجب عليه معه  
ولم يحج يلزمه القضاء والفني الذي لا يلزمه الحج عني قام عنده  
صوف الطريق او وعد واخر انتهى وقوله يلزمه القضاء فيه  
نظر والصواب يلزمه الحج كما عبر به المصنف رحمه الله تعالى  
**قوله** من لم يقصد دخول مكة السكينة بان قصد البنيان  
**قوله** او صا وراول المواقيت يعني بلا اصر ما **الكحل** **قوله**  
ولم ينفذ عند الامام رحمه الله تعالى عبارة الزايد الاشرفية  
فلم يجز الكحل عند الامام رحمه الله تعالى اي لم يصح ان يهي  
ومن يعلم ما في تفسير المصنف رحمه الله تعالى بعد من القاذ  
من الخلل فانه يقتضي ان الكحل صحيح موقوف على ذلك  
وليس كذلك **قوله** فقل الاب السكينة الي اخره فقل في القارنية  
عن كاح فتاوي الظهيرية اضلافا المشايخ رحمه الله  
تعالى على قول الامام رحمه الله تعالى قبل لا يجوز لانه انما جاز  
في حال الصحة لغرض شفقتة ولا هداية الي وجود المصالح



وفقدانها ونقل منعت عطا بن حنزة رحمه الله تعالى وعت  
 الصغير كذا في النفايد الاشرقية **قوله** اي امرأة اخذت ثلاثة  
 مهر **اقول** مثله في النفايد الاشرقية والصواب بهذان  
 ونصف كما هو ظاهر من تصوير المسألة الاية **قوله** طلقت  
 ثم وصفت يعني فلها كالمهر والنفقة عداها بوضع  
 المحرم **قوله** تزوجت وطلقت قبل الدخول **اقول** فلا  
 عدة عليها وتأخذ منه نصف المهر **قوله** ثم تزوجت وما  
 اي من يومه فاستحقت كالمهر **قوله** هو عبد وجه  
 مولاه امته الى امره **اقول** هذا خطأ والصواب ما في  
 النفايد الاشرقية انه رجل كان عبد فزوجه مولاه امته  
 ثم اشتقته وواحدة منها ثم بعد العتق تزوج مرة ونصرا  
 اما التي لها المهر والميراث فهي الحرة التي تزوجها بعد  
 العتق واما التي لا مهر لها ولا ميراث فهي الامه واما التي  
 لها الميراث دون المهر فهي التي اعتقت معه واما التي  
 لها المهر دون الميراث فهي النصرانية لان الكافة لا ترك  
 المسلم انتكح ومنه يتضح لك الخطا الواقع في كلام المصنف  
 رحمه الله تعالى **قوله** المالك بن الصفيان ذر وجه مولاه يعني  
 اذ ابدل الكتاب فانه يتوقف على ذلك لانه يلحق بالبالغ فيما  
 يبيح على الكتابية **قوله** فقل العبد يعني اذ زوج ابنته وهي  
 امته ولم يرخص المولى وهو المولى **قوله** فقل جامع الصغيرة  
 والمسيئة **اقول** ذكر ذلك في الترخاينة معربا الى الفتاوية  
**قوله** فقل اذا كان العقد فاسدا **اقول** او اذا تزوجت  
 بعبد ووطعها قبل ان يحبس السيد الوطي فان هذا الوطي  
 لا يحل الاول **قوله** فقل اذا غسلت وبقيت لمعة بكلا  
 عند يعني لو ان ممتدة من طلاق رجلا غسلت من  
 صيغتها الثالثة وصيغتها اقل من عشرة ايام فغسلت

عامة

عامة اعضائها وبقية لمعة او اصبع **الطلاق قوله** فقل  
 اذا قال عنت الاضبار كاذبا ذكره في البزارية عازيا الى  
 بن الحسن الاعمى الحلواني رحمه الله تعالى وقال في موضع اخر  
 ان عني الاضبار عما مضى كذبا له في الديانة امساكها وفي  
 الفتية قال راقا المحيط ما يقتضي انه يقع وقفا لادبانية  
 لان القاصيه بينهم فلو انكهد قبل فلكذا التالفة ثم  
 رقم للاصل في باب التلجيم والفتاوى انما يخبر عن  
 الطلاق والعتاق علي ما لكذبا ثم صبر عنه لم يكن ذلك  
 طلاقا ولا عتاقا ويدين فيما بينه وبين الله سبحانه  
 ويقال لعن القاصي لا يصدق وقد بسط الكلام على  
 هذه المسألة قاضي القضاة عبد البر بن الشحنة رحمه الله  
 تعالى في شرحه للوهبانية وحررها بما لا مزيد عليه **قوله**  
 فقل اذا كان قصد تلك الساعة يعني اذا اراد بقوله حتى تنق  
 الساعة قيام تلكا الرجل في تلك الساعة فقل قيا معتابة  
 للتقليق وكذلك لو كان التقليق يمتد كل جارية بشرها  
 كذلك ونقل عن الامام الاعظم ابو صيفة رضي الله تعالى  
 عنه مثله حين حلفه ابو جعفر المنصور رحمه الله تعالى  
 فقال في امره يعني حين تقوم الساعة عني قيا مع لافيا  
 الساعة كذا في الفتاوى الظهيرية **قوله** وهذا اذا سكنت  
 يعني وقت على السكون في الساعة اما اذا صرحتها بركة  
 الاعداب فلا يكون الحكم كذلك كما في النفايد الاشرقية وذلك  
 لانه اذا صرحتها بركة الاعداب لا يكون اللفظ محتملا  
 بخصيص امر محتمل به بالقصدي النية وبهذا سقط ما  
 قيل في ان مفهوم قوله اذا سكنت بكذا **العتاق قوله**  
 عتق واسولي علي سيدة يعني عتق بلا ولا عند الامام



رحمه الله تعالى وسيتولى علي سيدة لانه صرحي دخل دافلا  
 بل امان **قوله** وصار العبد حرا يعني عنده وعندها الايقنة  
 كما في الخبر **قوله** قتل الزوج عبد تزوج بلا اذن الحاضر صبي  
 ان هذا الزوج مملوك لرجله فاذن له المولي في الكحل فتزوج  
 العبد بامته ابيه باذن ابيه لها في التزوج فولدت ولدا كان  
 الولد ملكا لصاحب الجارية وهو حرا لانه ابن ابنه **قوله**  
 وصار كل من البيع والعق وهو هذه المسألة مذكورة في  
 التهذيب لابن العذر رحمه الله تعالى **قوله** الركنة لا يمت  
 ضم اضري اليها لان هذا الحلف يقع على الجائز والجائز  
 من الركنة ان يضم اليها ركنة اضري فكان شرط العقد  
 ركنتين كما في العدة والمباد من الجواز الجواز من غير  
 كراهة فان التثفل بالتشرا مكرهه كرهنا لا حرام  
**الامان قوله** اي رجلا لامرأته ان حرمت من هذا الما  
 يعني وهي في بحر جاري كما في الذخيرة الاشرفية **قوله**  
 لان الما الذي كانت فيه زال بالجريان كذا في التهذيب  
 قال العلامة عبد البر بن السحنة رحمه الله تعالى في  
 الرضاير وعندي فيه نظر وقد لايت المسألة في الحرة  
 ولفظ الحلف فيها ان لم اجامعك مع هذه الثياب ويذكر  
 بعد ما ذكرته من النظر وكذلك في وسيط المحيط صورا  
 في رجل قال لامرأته اني لم اجامعك في قميصك هذا  
 وانت طالق ثلاثا وقالت المداة ان بيتي معك معقصة  
 هذا في ربي صرة فتكسب قميصها ويبينان ولا يجنثان  
 لان قصد المداة ان يبيت وهي لا يبيت هذا القميص  
 وقصد الرجل ان يبيت وهذا القميص معه انتهى ولا  
 يخفى انه موصوف بـ **قوله** فقد ان يطاها بغيرها الي اقره  
 لانه شرط الحث الواسع مع المقنعة وهو لا يتحقق

لما

لما روي عن الواسع المقنعة لا يتحقق الا بموت احد هـ  
 فحسب لتحقق القدر كذا في وسيط المحيط **واعلم** ان  
 الايقنة ان يذكر هذه المسألة في فن الحيلة وقد ذكرها في  
 المحيط في كتاب الحيلة وكذا يقال في المسألة التي قبلها **قوله**  
 حلف لا يطاها سواها الي اقره عبارة الدخاير الاشرفية  
**ان قيل** اي رجل حلف لاحد سواها بطلا فها  
 ثلاثا ان لا يطاها امداة سواها ثم وطى سواها ولا يجنث  
**والجواب** انه ان عني بالوطى وطى رجله صحته  
 وله ان يجامع سواها لانه نوى ما يحتمله كلامه ويقدر  
 ديانة لاقتضا انتهى ومنه يظهر ما في كلام المصنف رحمه  
 الله تعالى من الايجاز المجلد **قوله** فقد ان تلبس ثوبان  
 منهن كل ثوب الي اقره عبارة الدخاير الاشرفية ان  
 تلبس اثنتان منهن الثوبين تلبس لهما احد  
 الثوبين عشرة ايام وتخلعه وتلبس الثالثة بقية  
 الشهر واما الثابتة وانها تلبس الثوب بعد عشرين  
 يوما وتلبس الاولى التي ليست عشرة ايام حتى تستعمل  
 عشرين يوما وذلك عند تمام الشهر **قوله** ان لم يبقا رها  
 حتى انزلت فقد شيعت كذا في اطلاق العدة وقال  
 في الحرة ان شيع ما ارجلها المداة لا يقع عليه الطلاق  
 وان كان على صدره كذلك يقع عليه **قوله** فقد يطاها  
 وتصفه فكتشوف وتصفه مسطور ومن هذا القبيل  
 مسألة ابي يوسف رحمه الله تعالى التي وقعت في زمان  
 هارون الرشيد انه حلف لا قال ان اشتريت جارية  
 قالت طالق فاحيلة ان يشترى البصف او لا يشترى  
 البصف الباع في بعد يوم او يومين حتى لا يجنث قال العلامة  
 عبد البر بن السحنة رحمه الله تعالى وهذا غير ما روي

مه



عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال طلبني هارون الكري  
 ذات ليلة فلما دخلت فاذا هو جالس وسعت يمينه عيسى بن  
 يعقوب فقال ان عند عيسى بن جعفر جارية وسالتهم ان  
 يبيعها لي فامتنع وسالتهم ان يبيعوها لي فامتنع فقلت  
 وما منعكم من ذلك فقال علي بن عيسى بالطلاق والعتاق وصدة  
 ما املك لا ابيع هذه الجارية ولا ابيعها فقال الرشيد فهد  
 في ذلك مخرج قال نعم قلت وما هو قال يبيع لك نصفها ويحب  
 لك نصفها فتكون لم نصفها ولم نصفها قال ويجوز ذلك قلت  
 نعم قال عيسى فاني اشهدك اني وهبت له نصفه وبعته  
 نصفها الباقي قال هارون الرشيد بعيت واحدة فقلت  
 ما هي قال انها امه ولا بد ان تتبلا ولا بد من وطئها  
 فقلت له اعتقها وتزوجها فان الحرة لا تستبرأ قال  
 فاني اعتقتها فممن يزوجها فقلت اننا قد عورت برجلين  
 فخطبت وهذا الله تعالى وزوجته علي بن عشرين الف  
 دينار ثم انصرفت الي من ربي فامر لي بمائة الف درهم  
 وعشرين تحت ثياب فجل ذلك الي **الحديث قوله**  
 اي رجل سرق مائة دينار من صريفي ولا شهده له  
 فيها ولا في سرقته كما في الذخاير الاشرقية **قوله** اقل من  
 عشرين اية عشرة دلاهم مصر ونية **قوله** سرق من مال الاب  
 ومثل الاب الام كما في الذخاير الاشرقية **قوله** فقد اذا كان  
 رجلا وامرأتين اي اذا كانت البيعة الشاهدة عليه بالشر  
 طانها رجلا وامرأتين **قوله** فنشروها بالبيعة ليس الجار  
 متعلقا بقوله شرعها بل يفعل محذوف تقديره وقامت  
 البيعة بذلك **السرق قوله** فقد من كان اسلامه تبعا قال  
 في المحيط وكل من علم باسلامه تبعا اذا بلغ كفا يجبر على الاسلام  
 ولا

ولا يقتل استحقا ناكدا في الذخاير الاشرقية **قوله** اوفيه شبهة اي  
 في اسلامه وصورة ذلك ربيع مسلم ما تشابه فاعطاه ابوه ليهودية  
 ترصعه مع ابن لها وماقت اليهودية واشبه الحال ايها ولد المسلم  
 ولم يحصل التمييز بوجه من الوجوه وبلغا علي دين اليهودية  
 فابت المسلم مسلم تبعا وقدارته ولا يلزم واحد منهما بالاسلام  
 للاشتباه واصلها مرتد ولا يلزم بالاسلام لعدم تقيده فلا  
 يقتل **قوله** اي حصن لا يجوز قتله كذا بخط المصنف رحمه الله  
 تعالى وهو من قبيل مجاز الخذف على صد قوله تعالى واسال  
 القدية التي كفايتها الاية وعبارة الذخاير الاشرقية **ان قيل**  
 اي حصن فيه جماعة من الكفار افتحه المسلمون عنوة ولم  
 يؤمنوا من فيه مع هذا لا يحل لهم قتله **الجواب** قل اذا  
 كان فيهم ذمي لا يعرف يعني لا يجوز قتله لقيام الممانعة بينين  
**المفقود قوله** فقتل المفقود يعني لان له فيما يرجع الي ماله  
 حكم الحياة وفيما يعود الي غيره حكم الممات كذا ذكره ابن وهبان  
 رحمه الله تعالى في شرحه لمطلونه قال ويمكن ان يجاب بانه  
 الكا فلا انه يرد من جملة الاموات بدليل قوله سبحانه وتعالى  
 كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم الاية يعني كنتم كفارا  
 فهداكم الي الايمان وقال القاضي عبد البر بن الشحنة رحمه الله  
 تعالى **ويمكن ان يجاب** بان المحرور عن الارث  
 يقتل وكفوه ممن بعد ميتا في صفة الاستحقاق نصيا في حق من  
 يجب منه الورثة قال وبسط القول في ذلك في شرح الوهبانية  
**الوقف قوله** فقد الوقف اذا قبضه الواقف ذكر ذلك  
 هلال رحمه الله تعالى في وقافه **قوله** فانه يصير ملكا لورثته  
 وينسخ بموته اي اذ من خذ ورثة ملكا فسخ الاجارة فيه بموته  
 ذكره ابن وهبان رحمه الله تعالى **البيع قوله** فقد انبع المريف



اي يعني المدون اذا باع من اجني وجابي لا يجوز وان قلت المتأ  
 والمشتري بالخيار ان شاء ناد في الثمن اني تعلم القيمة وان شأ  
 فسح ووصيه اذا باع بهد وفاته لو قادينه وجا باقية قدر ما  
 يتغابن فيه صحيح بيعة ويجوز ذلك عتقا قال في الوارثة وهذان  
 اعجبه المسائل ان المال لا يملك الحيات ومن يقوم مقامه  
 على **قوله** اي رجل باع اياه وصح حلالا له عبارة الذخايد  
 الاشرقية **ان قيل** اي رجل باع واكلم عنه وصح البيع وحل  
 الاكلا الثمن انتهى ومن يعلم ما في عبارة المصنف رحمه الله  
 نقالي من لا يجوز المفراط **قوله** اي رجل اشترى امة ولا يحل  
 له وطئها **قوله** فقد اذا كانت موطوءة ابية الى اضره عبارة  
 الذخايد الاشرقية انه رجل اشترى امة كانت لابيه او  
 ابية فوطئها ابوه حلالا او صداما فانه يحل للاب ان يشترها  
 ويستخدمها ولا يحل له ان يطأها او كانت امراة او اخوة  
 من الرضاة او محبوسة لا يحل له وطؤها (ورضاها وطفها  
 تطليقتين ثم اشترها فلا يحل له وطؤها ما لم تنزل من  
 اضر **قوله** اي ضيفا لا يجوز بيعه الا من طائفة  
 الاشرقية **ان قيل** اي ضيفا لا يجوز بيعه الا من طائفة  
 من المسلمين مخصوصة انتهى والذي يظهر من جواب  
 الذخايد الاشرقية ان المدار بالطائفة المالكية واما الشافعية  
 فعندهم ان مادون القلتين يتخير بوقوع الخامسة الا اذا  
 تغير واما الشافعية فعندهم ان مادون القلتين يتخير  
 بوقوع التحبس وان لم يتغير **قوله** ما عجز عما تحبس قلنا **اقول**  
 لا يخفى فساد هذه العبارة وعبارة الذخايد الاشرقية نقلا  
 عن الحيرة قال ابو نصر محمد بن محمد بن يحيى المروزي  
 بنصر بن يحيى رحمه الله تعالى يقول سئل عن رجل اشترى  
 رحمه الله تعالى عما وقع فيه الخامسة قارة والمال قليل يعني ولم يتغير فحين  
 منه

فحين متضمنة قال البيهقي من النصاري ولا اراهم ياكلونه ان  
 علموا بذلك فلا يدين من الاعلام قال البيهقي من المجوس ولا اراهم  
 ياكلونه ان علموا بذلك قال البيهقي من اليهود لا ياكلون المظاهر  
 لا يتجسس شي **قوله** بخلاف الشافعية قيل عليه لعله معتد اذا  
 كان الما قلنتين **الكفالة قوله** فقد عيّد كفل سيد صا مرة فادري  
 المال بعد عتقه فان الكفالة صحيحة ولا يرجع لانها لم تقع  
 موجبة شي على المولى والمعتبر وقت الكفالة ولم يكن  
 في حيزه شي على مولا له وقال في قوله الله تعالى له الرجوع  
**القضاء قوله** مع العبد المسلم الكافر الحار ليس متعلقا به  
 اية بالبيع بل بحذوف والتقدير بيع العبد المسلم حال كونه  
 مملوكا **قوله** في الجيدان يعني ارايان يفتح بابا في تلك  
 السكة الغير النافذة في الجيدان انه في تلك السكة باب في  
 القديم **قوله** فان تكلفوا قضي يفتح الباب لان النكول اقراس  
 وبذلك **قوله** يفتق عبيد مشتركة اي يفتق كل واحد منها حصته  
 من ذلك العبد **قوله** فقد في الشهادة على الشهادة **اقول**  
 صورة ذلك ان يشهد الشهود على شهادة غيرهما يحق ولا يفرق  
 المشهود عليه بالحق تقبل ويقول القاضي للمدعي قم البيعة ان  
 المشهود عليه هو هذا **قوله** فقد اذا كان الحق يقوم بغيره الاضرة  
**اقول** او كان يعلم ان الحاكم يحكم بخلاف معتقده فان الاول ان  
 يتأخر عن الادعاء كافي شرح الوهبانية **قوله** او كان القاضي  
 فاسقا **اقول** يتطروعه ذلك لعله ان القاضي اذا كان فاسقا  
 بما يورده فسقه الى ان يرد شهادته الشاهد تقبلا مبدئيا  
 للقضاء بما يورده اليه فسقه **قوله** او كان يعلم انه لا يقبل اي  
 شهادته فانه يسهه الكتمان ستر العرض قبل النصرايان  
 اي قبلت شهادته النصرايين لاثبات الاسلام كما في العدة والله



اعلم **الافتراء قوله** فكلنا العلامة عبد البر بن الشيخ رحمه الله  
 تعالى يعني في الذخاير الاشرقية وعبارته **ان قيل** اي رجل  
 افتروا ولم يلزمه المالحى تكديرا للافتراء **فالجواب** ان المقد  
 بالزنا لا يجب عليه مهاد الخيرية حتى يكدر الاقدار ثم قال  
 ولنا جواب اخر على غير ظاهرا لرواية وهوان التكرار  
 شرط في الافتراء بالديون قياسا على الشهادة بالزنا ايضا  
**قوله** والظاهر ان لا وجود لملك الرواية **اقول** هذا لا يقال  
 بعد نقل الاثبات لها **الصلح قوله** اي صلح لواقع فانه بطل  
 الجايزه عبارة الذخاير الاشرقية **ان قيل** اي رجل صالح  
 رجل اخر علم ان يتركه حقه في شئ معين على ما لم يعلم  
 فيسقط صلح المصالح ولا يلزم المصالح المالا الذي صلح به ويجبر  
 على رده لو اوجد **فالجواب** هذا شفع صالح المشتري على  
 تركه حقه في الشفعة ليسقط حقه ولا يلزمه المالا ويجبر  
 على رده لو اوجد انتهى ويعلم منه ما في كلام المصنف رحمه الله  
 تعالى من الايجاز والمحل وان الصواب ان يقول حقه الشفعة في  
 الصلح **المضاربة قوله** اذا لم يبق في يده من مالها شيء يعني  
 لو كان مال المضاربة الف مثلا فاشترى عبدا بالفين الف  
 المضاربة والف من عنده يكون متطوعا في الاتفاق لانه لم  
 يبق في يده شيء من راس المال الا ان يرفع الامر للقاضي فياذن  
 بالشفقة فان شقة يرجع كما في الذخاير الاشرقية **الهيئة قوله**  
 اذا كانت الابن مملوكا الجايزه **اقول** وجهه انما اذا كان مملوكا  
 تكون الهيئة لما كان المملوك لا يملك وان ملك وانما قد يكون  
 مملوكا لا يصح لان كان مملوكا لقرب ذي رحم محرم منه تكون  
 الهيئة واقفة للقريب لا ربيع فيها واراد بالملوك القن وانما قد  
 القريب يكونه ليس ذارم محرم لامكان تصور المسالة والا فلا يمكن  
 تصورها **قوله** فكلنا المسلم فيه اذ وهب ربه السلم الى المسلم اليه  
 وجب

وجب عليه رد راس المال يعني لانه بمنزلة الاقالة ولو قال لا يراد  
 من نصف المسلم فيه وجب عليه نصف راس المال لان السلم  
 نوع بيع وفي البيع لو اشترى شيئا ثم قال المشتري للبايع قبل  
 الفتيض وهيت لك نصفه وقبل البايع يكون اقالة في النصف  
 بنصف الثمن كذا في الذخاير الاشرقية ومنه يعلم ما في كلام  
 المصنف رحمه الله تعالى من الايجاز الباليغ هذا الفاظ الله اعلم  
**الاجارة قوله** خاف المستاجر من فسخ الاجارة الى اخره  
**اقول** لا محل لذكر هذه المسالة هنا لانها من مسائل الحيل  
 لا من مسائل الافان وقد ذكر هذه المسالة رضي الدين الشافعي  
 رحمه الله تعالى في محيطه في كتاب الحيل فقال انقلنا عن السوط  
 رجل استاجر من رجل دارا سمين معلومة فخاف ان يعذبه  
 الاخر فتمرد بدين قادم قبل مضي المدة فتفسخ الاجارة فالحيلة  
 فيطرح حيله لكسبة امدا قليلا ويحمل للسنة الاخرى بقة  
 الاجر كما ذكرنا في الاجارة الطويلة فيحصل للمستاجر الثقة عما  
 خاف من الخدع فلابد الاجر متى علم انه متى فسخ الاجارة يعذر  
 لا يحل له الا شيء قليل من الاجر يتبعه **الوديعة قوله**  
 فصدقه المدعي عليه الى اخره وكذا من يحتاج الى صدقة ومع  
 ذلك ياخذها القاضي ويدفعها اليه غير هاكذا في الذخاير الاشرقية  
**قوله** فكل اذا افترا الوارث بان المترك وديعة الى اخره وذلك  
 بان مات رجل وترك الف درهم وايضا فقال الابن هذا وديعة  
 كان عند ابي كفلان وجاؤا لان يدعي ذلك وصدق عنهما الميت  
 في ذلك فالقاضي يرضى للمتر ما بالالف عن الميت وقضا ولا  
 يجعلها المدعي للوديعة لان افترا الابن جالوديعة وصدق  
 القدر ما لم يصح اما الاول فلان احاطة الدين بالتركة يمنع ملكه  
 الورثة فكان افترا الوارث ملكا للغير فلم يصح واما افترا الفرما  
 فلان القاضي لا يصدق على الميت ان يتركه مديونا بيده لكان



القاضي لو قضي بها ديون الصرما يرجع المدي فيأخذ منهم  
بأقدارهم الخاله ذكر ذلكا لصدر الشهد رجه الله تعالى في  
ادب القاضي قال واذا عرف الجواب في التوريفة فكذلك في  
الاجارة والمصارفة والمعارضة والرهن قال وهذا ومن  
عجب المسائل لم يعرفه الا من قبل صاحب الكتاب يعني القاضي  
رحمه الله تعالى **قوله** اذا طلب السفينة في لجة البحر اللجة تفتح  
اللام معظما للما والجماعة الكبيرة كما في القاموس ومثل  
السفينة زواله اذا استقار واداد المستفيد استرداد  
في المفاضة **قوله** او الظير بعد ما صار لصبي لا ياخذ الاثريها  
الظير بالكر العاطفة على ولد عندها المرصعة له  
صرة كانت او امة والدار بها هنا الامة اذا حرة لا اشتغار  
وعلى المسالة خالفة بان المعروف عرفا كالمشروط شرط  
**قوله** او قدس الفأري يعني لو استقار له انسان فربما  
لنفذوا عليه فليقبل الميراث لانه له امة في دار الشرك في  
موضع لا يوجد الميراث بالسرا ولا بالكر فليس له ان يسترده  
ولكنه يتوكل باحدة المثل وكذا السفينة والزرق يتدعان  
ياصدا المثل قال العلامة عبد البرين الشحنة رجه الله تعالى  
وقد تبادر في السؤال في هذه الصورة كلها **وجاب** بانها  
ارضا ميرها المالك شخص ثم اعادها منه فان الاعارة تكون  
فسيح للاجارة فاذا رجعها لا عليك الميراث يسترجعها  
منه لما فيه من الصغر **قوله** اي مودع صحت بالهلاك  
**قوله** لا محل للملك هذه المسالة فان الكلام في المارية لا في التور  
**قوله** اذا ظهرت مستحقا في التوريفة المفهومة من لفظ المودع  
وانما كانت التوريفة هنا مضمونة بالهلاك لانه ظهر بالاجرة  
ان يد المودع يد غصب لا يد صفت **قوله** اي مودع لم يخالف الي  
اخره تعالى عليه ما قيل في الذي قبله **قوله** فقل اذا امره ببيعها  
الي

الي بعضه ورثته الى اخره **قوله** وصحة الصفات ان التوريفة  
يود موته نصير مورثة لجميع الورثة فليس له ان يدفعها الي  
بعض وان امره بذلك المودع **قوله** فقل اذا كان المالك كاتب مديونا  
الي اخره يعني اذا كانت عبدا عليه دين بان كان مازورا  
له في التجارة وصار مديونا فنقصه الصرما الكتاب بتعريف  
مديرو مكاتب جاز يبيع اي بيع كل واحد منهم امن عندان  
يعجز المالك او يعجز نفسه **قوله** فقل اذا كانت حرة في الاخره  
اي كاتب المالك او مديرا لمدير حرة في الصغير اجمع للمالك  
والمدير واما باعتبار ايجاز الاول وبيع اعتبار التجيد اذا المالك  
لا يكاتب والمدير لا يدير **قوله** او لحقا بعد الحرب من تدن الي  
اخره اي المالك والمدير فاحسدهما مولا للمسلم والله اعلم  
**المادون** **قوله** فقل عبد القاضي فاداه يبيع ويشترى  
ولم ينجعه لان يكون اذا وسرطان البيع والشراعتوري له  
اذا القاضي لا يباشر البيع والشراعة عادة ككلاء غيره والله  
اعلم **الغصب** **قوله** اي رجل استهك شيئا فلد منه شيان  
قيل عليه بخالفه ما في النذرانية انكف فربما انسان ضمن  
المختلف لا عير ولا لدمان يدفع الاخر ويضمنها كالموكس  
حلقه طام يضمن الحلقه لا القمص **قوله** او زوجه خفي ابي ابي  
زوج صف والزوج هنا بمعنى القرد قاله بين فتية الزوج  
يكون واصلا ويكون اثنين وقال ابو عبيدة وبين فارس ومهما  
الله تعالى كذلك وقال الارزهر رجه الله تعالى انكر الخويون  
رجه الله تعالى ان يكون الزوج اثنين والزوج عندهم القرد  
وهنا هو الصواب وقال ابن الاثير رجه الله تعالى العامة  
تخطي فتظن ان الزوج اثنان وليس كذلك كلام العرب  
اذا كانوا لا يتكلمون بالزوج موصلا مثل قولهم زوج حمام وانما  
يقولان زوجان من حمام وزوجان من خفاف ولا يقولون



للعاصم من الطيور رزوه بل للذكر مرد وللأنثى فردة وقال الامام  
 السجستاني رحمه الله تعالى لا يقال للثنية زوج لانه الطير  
 ولا من غيره فان ذلك من كلام الجاهل وكل اثنين زوجات  
 كذا في الرمز شرح نظم الكثر شيخنا الفلامية نور الدين  
 علي المقدسي رحمه الله تعالى **قوله** فقل اذا كان المالك لا يفتل  
 يعني الا اذا ولد له شرر وعليه فانه لا يبيد **قوله** فقل مودع  
 القاصب يعني اذا هلك المقصوب فلهما كذا بضمن مودع  
 هو علي القاصب كما في الظاير الاشرفية **النفقة قوله**  
 اي مشترى سلم الشفع الى اخره فليخالفه ما في البيازية  
 قال الشفع للبايع او المشتري وهو وكيل الغير سلمت له  
 بيع او شراء فهو تسليم لها **قوله** علهنا علي  
 ما اذا سلم للوكيل بالشرا على ظن انه بشر نفسه ولذا علل  
 في الظاير الاشرفية كما سنذكره قريبا بانه انما رضي بالتسلم  
 لتمام الموكل فليتا ملة **قوله** فقل هو الوكيل بالشرا لانه انما  
 رضي بالتسلم له لا للموكل فهو باق على شفعته والله اعلم  
**الشفعة قوله** السكة الغير الناقدة الى اخره لان الطريق  
 الاعظم اذا كثر فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة  
 حتى يقطع الزحام والمسألة المذكورة في نوادر بين رسم رحمه الله  
 تعالى **الاختية قوله** اذا سمي ولم يرد بها التسمية على الزوجة  
 وذلك كما لو قال الله اكبر ولم يرد بها اقتراح الصلاة لا يكون  
 شارعا في الصلاة ولو كان مسقطا القبلة كما في الطهارة  
**قوله** او قصاب سبها للذبح اي الشاة فالصمير راجع  
 للمقيد بدون قيده **الاراهية قوله** اي انما من عبيد  
 التقديس يعني وليس بمقصوب ولا مملوك للفقير كما في الزقاير  
 الاشرفية **قوله** فقل المتخذ هنا الاذي يعني من تشدد  
 او من غيره وصرف استعماله لكلامه الاذي لا الخاسر **قوله**  
 فقل

فقل ما عينه لصلاة الى اخره ذكره في البيازية **قوله** اي ما  
 مسيل اي طهور ليس فيه ما يصنوبا لاشان كما في الزقاير  
 الاشرفية **قوله** فقل ما وضع الصبي كوزا من ما الى اخره  
 عبارة الظاير الاشرفية **الجواب** ما لا يتخطا يفتل  
 القصاب الى اوي رحمه الله تعالى صبي مملوك من الحق  
 ثم افرغه فيه لاجل لاعدان يشرب منه وعذابه لجامع احكام  
 الصغار للاستبر وسنرى رحمه الله تعالى **الحنانيات**  
**قوله** قتال الحنات اذا قطع صبغة الصبي باذن ابيه يعني  
 فان مات الصبي وصبيته على الحنات نصف الدين وان  
 عاش فعلى الحنات الدية كلها ذكره في المحيط والفرق بين  
 الموت والحياة ان الحنات فقل فعلى امد هما ما ذور فيه  
 والآخر غير ما ذور فيه فانما مات اصله انه مات من  
 الحنات واحتمل انه مات من قطع الحشفة فننصف  
 الدية واما اذا عاش فعليه الدية بقطع الحشفة لانه فوق  
 سقعة الذكر الذي منه النسل ويباين لهذا الفرق بما  
 ذكره عبد البر بن الشحنة رحمه الله تعالى في شرح الوهبانية  
**قوله** فقل اذا خرج راس المولود الى قوله فعليه ديتها  
 اي خمسمائة دينار وهي ربع نصف الدية **قوله** وان قطع  
 راسه فعليه الفرة يعني ان قطع وتلا خروج الباقي والفرقة  
 جارية او غلام يساوي خمسمائة دينار فان دية الجنين عشر  
 دية المولود كما في الظاير الاشرفية **قوله** فقل الانسان لانه  
 نجس ستة عشر الف درهم وذكره في النهاية عن المحيط فان  
**قوله** اي رجل فقل باسان فقل ان مات منه هو  
 فعليه دية واحدة وان عاش فعليه اربع ديات **فالجواب**  
 ان هذا رجل صبي علي رجل ما حار فذهب سمعه وبصره



ريشه وعقله فعليه اربع ديات ان عاش ودية واحدة ان  
 مات **الغرائب قوله** يا اول ميراث قسم في الاسلام **اقول**  
 لا ينبغي ان يقدم مثل هذا من الالف انما هو الاقسا بين الاوليات  
 الفان ولا خلاف به **قوله** فقل ميراث سعد الدين بن الربيع  
 رضي الله تعالى عنه الى اخيه قال لا لجلال السيوطي رحمه الله  
 تعالى في كتاب الوسايل في الاولاد اول من ورث في الاسلام  
 عدي بن فضالة رضي الله تعالى عنه ورثا عنه النعمان رضي  
 الله تعالى عنه وكان عدي رضي الله تعالى عنه اول من  
 مات من هاجر بارض الحبشة ذكره بن سعد رحمه الله  
 تعالى في الطبقات وما هنا قاله الثعالبي رحمه الله تعالى  
 في تاريخ الخلفاء **قوله** اي رجل قيل له اوصي اخي اخذه **اقول**  
 قد نظم هذه المسألة بعضهم رحمه الله تعالى فقال  
 . اوصي الوليد له عايلا . وقد ظام العقل منه اسقاما .  
 . فقلت له اوصي فيما تركت . فقال لقد كفت الملاما .  
 . ففي عمتك وفي خالتي . وفي جدتي تركت السهاما .  
 . واصحابي صفتها ثابت . وزوجاتي بخير من التماما .  
 . اولادها ابن ابي خالد . مراتب عسرا دون السهاما .  
**وقد اجاب عن ذلك القاضي الفقيه عبد البر بن الشيخ رحمه**  
**الله تعالى فقال** اري زوجتي ابني خالد هما جدتا من ابناء  
 زوجي الوليد هما جدتان . لذاك ابنا وليا احدا .  
 . وكذا انت بايتين . لهذا السقيم كفت الملاما .  
 . هما عمتان لئلا الصحيح . كذا حال لئلا بخير السهاما .  
 . واصحابك كذا هذا الميراث . من امر الصحيح وكذا اقاما .  
 . وما قال الوليد قديما . حوينا لعمري منه التماما .  
**اقول** وبالله تعالى التوفيق **البيان** هذا الجواب ان هذا

الصحيح

الصحيح متزوج جدتي هذا الميراث امامه واماميه وهذا  
 الميراث متزوج جدتي هذا الصحيح امامه واماميه قوله  
 كل واحد من جدتي الصحيح بشتين فالثلاث من جدتي  
 الصحيح امامه ثالثان والثلاث من جدته اماميه  
 عمتان وقد كان ابو الميراث تزوج امرأته فولدت له  
 بنتين وكانت احدى الصحيح لأمه واخرى الميراث لابيه  
 فاذا مات الميراث فلا ميراث له الثلث وهي جدتا الصحيح  
 وليا له الثلثان وهي اعمما الصحيح وخالته ولجديته  
 السدس وهي امراة الصحيح ولاصتيه لابيه ما بقي  
 وهي اعمما الصحيح لأمه ويقسم المسألة من ثمانية واربعين  
 لان اصلها من اربعة وعشرين للزوجين الثلثان  
 ثلثة اسهم لا تقسم عليهما وللاربعة بنات الثلثان  
 ستة عشر سهما تقسم عليهن وللجدتين السدس  
 اربعة اسهم تقسم عليهما ويبقى سهم للاختين من  
 الاب غير منقسم عليهما وعددهما وعدد الزوجين  
 متماثلان فيكتفي باحدهما ويضرب في الاربعة وعشرين  
 ثمانية واربعين للزوجين الثلثان ستة لكل واحدة  
 ثلثة وللبنات الثلثان اثنتان وثلثان لكل واحدة  
 ثمانية وللجدتين السدس ثمانية لكل واحدة اربعة  
 وللأختين السدس لكل اخت سهم وابنتيها  
 ويقال لعلم **النوع الخامس من الاشياء والتما**  
**وهو حق الخيل قوله** وانما هو الميراث من الخيل والتما  
 منه طين قال في الترخاوية منه طين علمنا رحمهم  
 الله تعالى ان كل صيلة تحت الدجالا بطارص الفيراولاد

ير

خال



بشبهة فيه فهي مكروهة يعني تحريما وفي الفيض وظاهر  
 الفتاوى لا يسهه ذلك وكل صلاة يحل لها الرجل ليتخلف  
 بها عن حراما وليتوصل الى الحلال بها فهي صالحة وهو  
 معنى ما نقلت الشامي رحمه الله تعالى لا بأس بالحيلة  
 فيما قيل **قوله** قال الله سبحانه وتعالى وحذ بيده صفتا  
 وأصرب به ولا تحت الآية **هذا تعلم المخلص** لا يوب  
 عليه الصلاة والسلام عن عيئه التي حلف ليضربك  
 أمراة مائة عود وقد تعلق محمد رحمه الله تعالى بهذه  
 الآية الشريفة في مسائل الحيل والخصاف رحمه الله تعالى  
 لم يتعلق بها في حيلة قيل لأن حكمها مستوخ وعامة  
 المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه ليس بمسوخ وتكلموا  
 فيما بينهم في شرط البر فيه قال بعضهم إن يا هذا الخالف  
 مائة عود ويسوي رويس الأعواد قيل الصرب وعن  
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال وقعت حصاة  
 بين هاجر وسارة رضي الله تعالى عنهما فحلفت  
 عصوا سارة رضي الله تعالى عنهما أن تظفرت بها ثم  
 قطعت عصوا منها فأرسل الله سبحانه وتعالى جبريل  
 عليه الصلاة والسلام الى إبراهيم الخليل عليه الصلاة  
 والسلام أن يصلح بينهما فقالت سارة رضي الله تعالى  
 عنها ما حيلة عيني فأوحى الله سبحانه وتعالى الى  
 إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام أن يا مرسارة  
 رضي الله تعالى عنها إن تتعبي اذنيها جرد رضي الله  
 تعالى عنها ففك ذلك تعقيب الأذان في الترتيباتية **قوله**  
**الاول في الصلاة قوله** اذا صلى الظهر أربعاً

واقية

واقية في المسجد يعني واذا الصلاة مع الامام اصدرا الفضيلة  
 الى **عقوله** حتى تتقلب نقلا **اقول** واذا انقلب نقلا يضم  
 اليها ركعة ليلا يلزم ما التقلبا لبني **قوله** ويصلي مع الامام  
 لا أن يتويء الدخول معه في صلاة والجملة معطوفة على جملة  
 المنفي **قوله** الثاني في الصوم **اقول** قد مر الصوم على الزكاة  
 وهو خلاف صنيعة من اول الكتاب الى هنا **قوله** التزم صوم  
 شهرين متتابعين الى اخره **قوله** فيه نظرات الشهد  
 كما يكون ثلاثين يوما يكون تسعة وعشرين يوما كما ثبت  
 في الحديث الشريف فاذا صام شهر رجب وشهر شعبان  
 فقد وفى بما التزمه وان كان في شهر شعبان نفقا وانما  
 يتم ما ذكره ان لو التزم صوم شهرين متتابعين **قوله** فالحيلة  
 ان يسافر مدة الشهر فينوي الى اخره كذا خط المصنف  
 رحمه الله تعالى والصواب ان يقول ان يخرج من وطنه فاصدا  
 مدة السفر فينوي الى اخره **قوله** ولو حلف لا يصوم شهر  
 رمضان الى اخره في الترتيباتية نقلا عن الذخيرة ولو حلف  
 لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان بثلاث نكليات  
 أمراة فالادان لا تحت والحيلة ان يسافر ويفطر والله اعلم  
**الثالث في الزكاة قوله** ان تصدق بدينهم منه قبل  
 التمام لا يوجب النصاب لا بطل الصغير حتى يكون النصاب  
 ناقصا في اخر الحول ويحب ذلك الدراهم لا بنية الصغير قبل تمام  
 الحول يسو ما ويحب الله لهم كل ما له فلا تجب الزكاة وقد ذكر ان  
 ابي يوسف القاضي رحمه الله تعالى وهب ماله في اخر الحول  
 لزوجه ثم استوهبها هبة منها بهذا كذا سقط عنه الزكاة  
 وذكر ذلك الامام ابي صفية رضي الله تعالى عنه فقال هذا من  
 فقعه وان كان ذلك مكروها عند الامام محمد رحمه الله تعالى كذا



في الشريعة قال بعض الفضلاء قوله (او يهب النصاب من ثلثه  
الصغير هذا يحتاج الى ان يرجع في الهبة وهو ليس بصحيح  
عندنا انتهى) ورده بعض الفضلاء بأنه صحيح في صورة  
ذكرها المصنف رحمه الله تعالى في فن الاقرار في الهبة من  
ان الولد اذا كان مملوكا لا يجني فان له الرجوع فيها فيحمل  
ما ههنا على ذلك انتهى **قول** حمل ما ههنا على ما ذكره  
في فن الاقرار غير سديد من الخيلة الخلط فكل حال فلا  
يكون مقصورا على صورة نادرة وانما كان للواهب الرجوع  
في هذه الصورة لان الهبة في هذه الصورة في الحقيقة انما  
وقعت للمالك للولد وهو اجني من الواهب لان المملوك  
لا يملك وانما ملكه هذا ولما كان يقول تحقق الخيلة في منع  
وصوب الزكاة عند متوقف على الرجوع فالعلق ببلالين  
ولا يعني من جوع لان الولد وان ملكه بالالهبة وامتنع  
الرجوع فالاب يملك ما رولده عند الحاجة اليه لقوله  
صلى الله عليه وسلم انت وما نك لا بيك فلم نقدر الخيلة اي  
بالهبة الى الولد عن قايده زايده على سقوط وصوب  
الزكاة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** واختلفوا في الكراهة  
الى امره **قول** الفتاوي على عدم جواز الخيلة لاسقاط  
الزكاة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهو المعتمد كما في الدرر  
والفرز وفي شرح التنوير انه يعني بقوله اي يوسف رحمه  
الله تعالى في الشفقة ويقول محمد رحمه الله تعالى في الزكاة  
**قوله** فيقضي الوكيل صادرا ملكا للموكل وهو المديون والوكيل  
بالقبض صار وكيلا بقضاء دينه فيقضي دينه من هذا المال  
بحكم وكالته **قوله** فالخيلة ان يتصدق عليه ثم ياتيه منه  
دينه لانه لا ياتي بالدين زكاة العين ولا زكاة دين **قوله**

ونظ

ونظ فيه بان كان عزله يعني بعد ما قبضه المال فلا يقدر  
الوكيل على قضاء الدين فلا يحصل مقصود صاحب المال  
**قوله** فيدافعه بان لا يفارق صاحب المال الوكيل **قوله** وباتي  
ما تقدم وهو ان يديده وياخذ المال من الوكيل او يدفع  
الامر الى القاضي فيكلفه قضاء الدين **قوله** ويدفعه بان  
يوكله ويقيب الى امره **قول** لم يتشخص الى المراد منه  
فليتأمل **قول** ومنهم من اخذ ان يقول الى امره **قوله**  
شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى حسن ما قيل في هذه  
الخيلة ان يعطى صاحب المال المديون من ماله الفين  
زيادة على مقدار الدين حتى يقضي دينه بمقدار من مال  
العين فيبقى له بعد قضاء الدين شيء ينتفع به فلا يقع فيه  
قلبه ان لا يفي بما شرط عليه **قوله** فان كان للطالب شريك  
في الدين تجاف ان تشاركه في المقبوض بان كان له شريك  
رجل الف درهم **قوله** فالخيلة ان يتصدق بالدين الى امره  
عبارة الخصاص رحمه الله تعالى فالوصف في ذلك ان يهب  
القرين لصاحبه المال بقدر حصته مما عليه فيقبضه  
ثم يدفع اليه ويحتسب به من زكاته فيجزيه ذلك من الزكاة  
ثم يبريه من حصته من الدين فيبطل ولا شركة شريك  
في ذلك **قوله** والخيلة في التكفين بها اي الزكاة والمراد المال  
الذي وجب عليك لاداءه من الزكاة **قوله** فتكون الثواب لهما  
له ثواب الصدقة والمفقير ثواب التكفين وكذلك جميع ابواب  
البر التي لا تاتي بالملك فيها كهاجرة المساجد وبنات القنطرة  
والرباطات **الحاشية في الج** **قوله** قصد مكان اضداد  
الموافق الى امره عبارة الترخاضية وقصد مكان اضداد  
المبيعات كحوبات بني عامر وموضعا اخر هذه الصفة



لحاجة ثم اذا وصل هذا الموضع يدخل مكة الشريفة بفيرا صرام  
 وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان شرط الإقامة بذلك المكان  
 خمسة عشر يوما يعني لو نوي اقامة ذلك لا يدخل مكة الشريفة  
 بفيرا صرام **قوله** يزوجهما من عبده بعلمها فقط لان علمها بالنكاح  
 بشرط دونته **قوله** ولا يرمد بطلانها كذا بخط المصنف رحمه الله  
 تعالى والصواب ولا يمكنه تطلقها **قوله** والحيلة ان يامر  
 القاضي ان يقول لي اجزه فانه علي هذا الطريق لا يصير  
 مقدا بالنكاح ولا يلزمه شيء **قوله** ولو ادعي نكاحها فانكرت  
 يعني ولا بينة له **قوله** ان يتزوج باضرا **قوله** رعا يتقربا  
 ليتقرب حصول التزوج حاله الدعوي فلا تقيد هذه الحيلة  
**قوله** واختلف في صحة اقرارها بنكاح غايبه قال الفقهاء انما  
 جعفر رحمه الله تعالى يصح ولكن بالكسبه من القاب  
 وقال محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصح كذا في الترتيبانية  
**قوله** ان افكرت الاذن يعني ورجعت **قوله** ان كانت مليا عبارة  
 الترتيبانية ان كان الاب املا من الزوج **قوله** فتزوجها علي  
 مهدي كذا في قوله كان لها علم مهر مثلها يعني ويقر الزوج  
 ان كان مهر مثلها شيء كثير ينقل عليه ويشهد علي اقراره  
 كما في حيل الخصاص رحمه الله تعالى قال ابو علي النسفي رحمه  
 الله تعالى اما يصح هذا الاقرار اذا كان في صير الاحتمال اما  
 اذا كان في صير الحال فلا وبعض مشايخنا قالوا بل ما ذكره  
 في الكتاب صحيح يدل ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في كتاب  
 الاقرار اذا اقر الرطل ان لهذا الصغير علي الف درهم من  
 قرضه او قرضت له او من ثمن مبيع باعنيه والصبي ليس  
 من اهل البيع والقرض فانه لا يصح اقراره وان كان لا يتصور  
 وجود هذا السبب من جهة الرضا لکن انما يصح باعتبار ان

هذا

ما

هذا المقر محل الشك والدين للصغير عليه في الجملة عيا سيرة  
 ابيه اليه سببه وانفقاد السبب وجعلنا هذا من المقر التلا  
 لما زاد علي مهدي مثل بجهة اضري تصحيا للماقدار كذا في  
 الترتيبانية فليدراج **قوله** او تقر لابيهما وولدها بدين يعني  
 ويشهد علي اقرارها **قوله** اذا اراد اضرارها منعه المقر له  
 لكن هذه الحيلة انما تكون صيلة علي قول ابي يوسف رحمه  
 الله تعالى لا علي قول محمد رحمه الله تعالى لان عنده يصح  
 اقرارها بالدين في حق نفسها لا في حق الزوج حتي لا يكون  
 للمقر له ان يمنعها من الخروج وكان للخروج ان يستخلف  
 المقر له بالله تعالى ما اقررت كذب به **قوله** والاوليان  
 بيك تري عينا من يثق به يعني ثمن غال كما في الترتيبانية **قوله**  
 او تكفله بامره او بفيرا مده فان للبائع والمكفولة ان  
 يمنعها عن الخروج عند الكل فان محمد رحمه الله تعالى خالف  
 في الاقرار قال في الترتيبانية بعد كلام **والحاصل** انه في كل  
 موضع اقرت وتكفل المقر له سببا يصح اقرارها في حق المقر له  
 وفي حق الزوج عند الكل حتي كان للمقر له ان يمنعها عن  
 الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع اقرت ولم يذكر  
 المقر له سببا كان في صحة اقرارها في حق الزوج اختلفا  
 علي نحو ما بينا **قوله** اراد ان يتزوجها وصيف من اوليائها  
 الحاضر **قوله** انما جاز هذا العقد وان كان المباشروا هذا  
 لان القامد يتولي طرفي العقد في باب النكاح عندنا **قوله**  
 وذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى ان الخصاص  
 رحمه الله تعالى رجل كبير في العلم يصح الاقرار به يعني في  
 الاقرار بهذا العقد في تقديره المداة لجواز النكاح وبعض مشايخنا  
 كانوا يقولون انما لم نصرف معرفة بهذا العقد من التعريف **قوله**



ولو ادعت عليه مهرها الى اذ صعبارة الترخاضية ريد تزوج  
امراة علي مائة دينار وروى المهر الى ابنيها او الى من يجوز  
قبضه لها ثم ان المرأة طالبت الزوج بالمهر ومجدت قبض  
ابنيها وقبضت من يجوز قبضه عليها وضاف الزوج انه لو  
اقرب بالمهر عند القاضي ان يلزمه اياه ويجعل القول قولها  
**قوله** وجاز له الحلف الى اخره يعني فان ادلت المرأة بخلفه  
بانه تعالى ما تزوجها علي كذا جاز له الحلف **قوله** قاصدا  
اليوم راي ناويا بقلبه انه ما تزوجها اليوم علي كذا وهذا  
وصية اخر وهو ان ينوي بلبا اخر غير البلد الذي تزوجها  
فيه **قوله** والاعتبار لنية حيث كان مظلوما هذا راي  
الخصاف رحمه الله تعالى فان من راي ان نية التخصيص  
فيما لا لفظ له صحيح اذ كان الحالف مظلوما وعند ثمانية  
التخصيص فيما لا لفظ له لا تصح والمسألة مفروقة في  
ايمان الجامع **قوله** ولو حلف لا يزوجه بنته الى اخره في جامع  
الفتاوي روي عن هشام رحمه الله تعالى فيمن حلف لا يزوجه  
بنته وامر غيره فزوجه حلت وان زوجه غيرهما جاز  
بالفعل لا بالحيث وعن الكرخي رحمه الله تعالى من حلف ان  
لا يزوجه ابنته فوكل رجلا حتى زوجهما يجوز ولا يثبت في  
يمينه انتهى وهو مخالف لما في السراجية **اقول** ما في  
السراجية موافق لما في المستون فقد ذكر في الكنز وغيره  
النكاح في الاشياء التي يثبت الحالف فيها بالمباشرة والامر  
**قوله** والحيلة ان يزوجه فصوله الى اخره وكثيره بالفعل  
هو المحدث كما في الزيلعي وعليه الفتوى كما في الفتح  
تفلا عن الثانية في تصرفات الفصول ان الاصح انه لا  
يثبت بالقول ايضا وقد تقدم ان الفتوى على خلافه وانما

لم يثبت

لم يثبت بالاجازة بالفعل لان المحل هو فعله وهو  
عبارة عن العقد وهو يختص بالقول والاجازة بالفعل  
بعت المهر او شيء منه والملاذ لو صول اليها ذكره الصدر  
الشهيد رحمه الله تعالى وقيل سوق المهر يكفي مطلقا لان  
المحز بالاجازة بالفعل وهو تحقق بالسوق وبعثه المهر  
لا يكون اجازة لانها لا تختص بالنكاح وهذا اذا زوجه القضا  
بعد الحلف ما اذا زوجه قبل الحلف ثم حلف ثم اجاز بالفعل  
او القول لا يثبت كما في التنوير **قوله** وكذا لا تزوجه يعني لو  
حلفت امراة ان لا تزوجه فزوجهما فصول من رجلا فاضرب  
وقبضت المهر لم يثبت **السابع في الطلاق قوله**  
والحيلة المطلقة ثلاثا يعني اذا خافت ان يسكنها الزوج  
المحلل **قوله** ان يقول المحلل الى اخره حق العبارة ان يقال ان  
يقول الذي يريد التحليل قبل ان يتزوجها المحلل قل ان  
تزوجتك وجامعتك مرة فانت طالق ثلاثا او واحدة  
فان طافت امساكه بلا جامع الى اخره عبارة الترتيب  
بلا طلاق ولا جامع **قوله** يقول ان تزوجهما الى اخره حق  
العبارة ان يقال يقول له قبل التزوجه قل ان تزوجهما  
وامسكتك فوق ثلاثا ما فوق خمسة ايام او ما اشته  
ذلك ولم اجامعك فيما بين ذلك فانت طالق واحدة او ثلاثا  
يعني واحدة باينة فاذا قال الزوج ذلك تزوجه المرأة نفسها  
منه فاذا مضت المدة يقع عليه الطلاق ويحصل الخلاص  
**قوله** ثم يتبعه به الى بلديا يعني حتى ينقطع المعالة  
بين الناس ولا يكون مسارا اليها **قوله** مدهق بجامع مثله  
اي مقارب الحكم وفي شروط الطهيرة اذا تجاوز عشرين  
مضون شي واذا قارب الحكم فهو مدهق وقيل هو الذي  
تحر كالله ويشتبه كما في المستصفي وقد روي البايع للتحليل



بعشر سنين وان كان الاول حين يكون صدا بالغا فان الانتقال  
 بشرط عند الامام ما لم يرضه الله تعالى عنه كما في الخلاصة  
 قالوا في الجمع بين المذهبين لانه كالتمثيل للامام ما في حقيقة  
 رضي الله تعالى عنه ولذا ما لبعض اصحابنا في بعض احواله  
 ضرورة كما في ديباجة المصنف كذا في شرح النقاية للعلامة  
 محمد القمي صاحب رحمه الله تعالى وذكر الفقهاء ابو الليث رحمه  
 الله تعالى في تأسيس النظام انه اذا لم يوجد في مذهب الامام  
 رحمه الله تعالى قول في مسألة يرجع الى مذهب الامام ما لم  
 رضي الله تعالى عنه لانه اقرب المذاهب اليه انتهى وانما  
 خص المراهق وان كان البالغ او حيلان المراهق غافل  
 عن ملاذ الجماع فلا يشفي امرها بخلاف البالغ **قوله** وتطر  
 فيها بان العبد الحاضر اي في هذه الحيلة وهذه الحيلة  
 ذكرها الخضاف رحمه الله تعالى وتطر فيها شمس الاية  
 الخلو في رحمه الله تعالى بما ذكر **قوله** في الحيلة ان يقول بها  
 انت طالق ان شاء الله تعالى يعني ويكون الاستسنا  
 موصولا مطلقا صحتان المقصود لا يهد وكذا المصنف في  
 قلبه ويكون مسموعا هل هو بشرط اختلاف المبدأ في  
 رحمه الله تعالى فيه في بعضهم قالوا ليس بشرط انما  
 الشرط تصحيح الحروف والتكلم به وبعضهم قالوا لونه  
 مسموعا بشرط والمسالمة معروفة في كتاب الطلاق  
 ثم اختلف المسأخ رحمه الله تعالى في فصلين الطلاق  
 والعناق اذا قرئت الاستسناه هل ينصف الشخص بكونه  
 موقفا مع انه لم يثبت الوقوع حتى ان من حلف وقال ه  
 لا طلقن امراة اليوم تطلقه واحدة او ثلاثا او قال لها  
 في اليوم انت طالق ثلاثا ان شاء الله تعالى او قال لها انت  
 طالق ثلاثا على الف فقالت المداة لا اقبل كان هذا الرجل  
 بارا في عيونه وهو اختيار مسأخ بلخ وكذلك اذا حلف ان

بيعه

يبيع فباع بيعة فاسد فقد بر في عيونه فاعتبر بيعة موحيا  
 للملك وان لم يثبت الملك فكذا في مسألة الاستسنا في الطلاق  
 يعتبر موقفا وان لم يثبت به الوقوع ومسأخنا رحمه  
 الله تعالى يقول لا ينصف بكونه كذا وصحوا الجواب  
 على ظاهر الرواية وقالوا في المسألة الاولى ان الخالف  
 يعتبر بارا في عيونه في ظاهر الرواية كذا في الشرطانية  
 فليراجع **قوله** حلفا بطلقها فخلعها اجنبيا الحاضر  
 هذه الحيلة مذكرة في السراجية **قوله** فاذ حلفك فقيها  
 فيكم بطلان اليمين صح يعني الحكم بالبطلان لانها مخالفة  
 للنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق قبل  
 النكاح فانه يرتفع اليمين في هذه الصورة قال في التتري  
 الا ان هذا مما يعرف ولا يفتي بالعلم كليا يتجاسر القوام  
 وظاهر قوله لا يفتي بالعلم انه يفتي بالقول والفتاة  
 تقتضي عدم الاقتنا مطلقا **قوله** لم يقع وعليه الفتوى  
 في الشرطانية ان عدم وقوع الطلاق رواية عن الامام  
 رحمه الله تعالى وعليها الفتوى **قوله** ان تدخل بيتا  
 يعني فيه زوجها **قوله** فيقال له كذا امرأة لك فيه **اقول**  
 الصواب ان يقال له كذا امرأة لك فيه الحاضر **الثامن**  
**في الخلع قوله** فقد بر كل متكئا في عيونه هكذا ذكر الخضاف  
 رحمه الله تعالى قال شمس الاية الخلو في رحمه الله تعالى  
 ما ذكره الخضاف رحمه الله تعالى مخالف لما في المبسوط وهو  
 ان الخلع معاوضة يشترط لبيع فهو لا يحصل ما لم يوجب  
 الايجاب والقبول بخلافنا لو عقد اليمين على التبرعات  
 فعلى هذا ينبغي ان لا يقع اليمين في عين كل واحد منهما اذا  
 لم يوجد القبول من الاخر قبل ما ذكره شمس الاية الخلو في  
 رحمه الله تعالى يستقيم في جانب المرأة لان الخلع من جانب

نية



الزوج غير وتعليق للطلاق بقبولها والتعليق يتم بالملق  
 لا تعليق له بالقبول واليمين يتم بالمال لا التعلق لها بغيره كذا  
 في الترتيبانية فليراجع قبل معنى اليوم يعني في معنى اليوم  
 وليس في ملكه شيء فيجعل اليمين لا إلى حين **التاسع في**  
**الآيات قوله** عقدنا رجعا ولو في سوادها قال الامام  
 شمس الاية الحلواني رحمه الله تعالى جعل محرمه الله تعالى  
 سواد الكوفة غير الكوفة وسواد الري من الذي واما  
 تظهر هذه الحيلة في الاجارة اذا استأجرتا الى الكوفة  
 او الى مرو او الى سمرقند يجوز لان هذه اما في القصبة  
 لا غير وكان المفقور عليها معلوما واذا استأجرتا الى  
 الري لا يجوز لان هذا الاسم يقع على القصبة والسواهيما  
 وكان المفقور عليها مجعولا واما عرفت هذه الاسامي عن  
 جهة الفرق لامن جهة اللفظ كذا في الترتيبانية فليراجع  
**قوله** فالحيلة ان يبيعهما ثم يستردهما يعني بطريق  
 السكر كذا ذكر هذه الحيلة الحصار رحمه الله تعالى قال في  
 الترتيبانية وقد ذكرنا عن الكرخي رحمه الله تعالى ان من  
 خلف لا يزوج بيته فكل رجل يصح زوجهما انه يجوز ولا بحث  
 في عيونه وهذا كانت لا تحق على الحصار رحمه الله تعالى ان  
 كان ما ذكره الكرخي رحمه الله تعالى صحيحا انتهى **قوله** قد قدنا  
 انما عن الكرخي رحمه الله تعالى مخالف لما في متون المذهب  
 فكان غير صحيح فلما عدل عنه الحصار رحمه الله تعالى **قوله**  
 خلف لا يزوجها بقدر مرتين لانه ان خلف فقد جددناها  
 بعد ما صحت بالزواج الاول وان لم يثبت لم يضره النكاح الثاني  
 وهذا يستقيم اذ لم يكن في النكاح الثاني تسمية مهر وقدر  
 النكاح الاول لا يضره النكاح الثاني بشي فاما اذا كان في النكاح  
 الثاني تسمية يضره عند الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى  
 عنه فان من اقبله ان من تزوج امرأة وسمى لها مهرا يضره

الثاني

الثاني فيضد النكاح الثاني فان اراد ان يزوجها ثانيا  
 من غير ان يلزمه على المهر الذي سماه بالنكاح الاول  
 فالحيلة ان يزوجها على النصف الذي يطل منه النكاح  
 ولا يقع الطلاق في هذا النكاح كذا في الترتيبانية **قوله** الاول  
 ان يطلقها لتحل لغيره بيعت (صياطا لا اختلاف السلف  
 الصالح في صحة هذا اليمين او وقوع الطلاق عند التزوج  
 فان الصحيح ما قاله بعض السلف الصالح انه لا يقع الطلاق  
 لما تزوجها ولو قلنا انه لا يطلقها بتولية اخري وانما  
 تزوج اخري على مذهب اصحابنا رضيهم الله تعالى وصي  
 امرأة الزوج الاول وهذا فسخ ان يطلقها بتولية اخري  
 حتى يبين منه اما حكم هذه الطلقة واما حكم اليمين السابقة  
 فتحل لها التزوج بزوج اخر انتهى ومنه يظهر ما في كلام  
 المصنف رحمه الله تعالى من الايجان البالغ حد الاغفار **قوله**  
 فقال نعم ناويا جارية يمينها صحت نيته يعني ديانة  
 لا قضاء لانه نوي طلاق ذلك الظاهر كما في المحيط **قوله** ولو  
 نوي بالجارية السعينة صحت نيته يعني ديانة لا قضاء  
 لانه نوي ما يملكه لفظه كما في المحيط **قوله** ناويا على رقبته  
 صحت اي نيته وقضاء لانه نوي حقيقة كلامه  
 كما في المحيط **قوله** عرض على غيره يمين فقال نعم لا يكفي ولا  
 يصير صافا كذا في الترتيبانية **قوله** الصواب يكفي ويصير  
 صافا بلك اليمين التي عرفت عليه وهذا فضل اختلف فيه  
 المتأخرون قال بعضهم لا يكفي وقال بعضهم يكفي وهذه  
 المسألة دليل عليه وهو الصحيح انتهى ومنه يعلم ما في نقل  
 المصنف رحمه الله تعالى على الترتيبانية من الخلل وان الصواب  
 اسقاط لامن قوله لا يكفي ولا يوافق ما في الترتيبانية بانقله



صاحب الساجدة رحمه الله تعالى من صيد المحيط لوعرض عليه  
 اليمين فيقول نعم ويكفي ظنا لوالله تعالى علم ان ما ذكره هنا  
 المصنف رحمه الله تعالى مخالف لما ذكره في القاعدة الحادية  
 عشر من فني القواعد وهي السؤال معاد في الجواب فتنبه  
 لذلك **قوله** وعلى هذا فما يقع من التعليل في الحكم **اقول**  
 هذا التعليل على الخطا والخطا يستلزم بالخطا **قوله** بل يقع على  
 الصحيح قد قدمناه وقوله نعم يكفي في التعليل بعد قراءه  
 الشاهد التعليل عليه لانه الشاهد يستلزم من يريد ان  
 يعلق عليه فاذا قال نعم كان جوابا وعلما وكان له اعاد  
 في جوابه فيلزم من صحتها التعليل ويشهد عليه به  
 فلو قال لم ارد الجواب كان خلافا للظاهر فلا يصدق قضا  
 وتو القبح لو قال عليك عهدا لله تعالى ان فعلت كذا فقال نعم  
 فالحالف المحجب ولو قال والله لن تفعلن كذا فهذا على  
 اقسام مذكورة في الولو الجية وعلقها هي مسألة عوص  
 اليمين التي ذكرها في الترضائية ومن الخلاصة من الالام  
 رجل قال لمديون امر انك طالق ان لم تنقضي ديني فقال  
 المديون نعم واراد جوابه اليمين لازمة وان فصل بينهما انقضاء  
**قوله** ان فعلت كذا فمبدي ضربيه يعني يثبته اذا اراد  
 استرداده ويسلم اليه **قوله** والحيلة في بيع عبد مدبر يفتق  
 بموت سيده الجائز عبارة الترضائية فلا عت الذخير  
 ولغات رجلان يدبر عبده ويجوز بيعه فاذا قال يقول اذا مت  
 وانت في ملكي فانت حر هكذا روي عن الحسن بن زياد  
 رحمه الله تعالى عن الامام رحمه الله تعالى ان يبيعه بموت  
 انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المصنف رحمه الله تعالى من الدلالة  
**قوله** انتقض البيع باقالة الجائز في المحيط لرجلا شترى

من

من رجل دارا او ضيقة ثم انتقض البيع بينهما باقالة او غيرها  
 ثم ادعى البائع على المشتري انما اشتري ذلك منه وقدمه الي  
 القاضي وادان يستلزم باقالة بقا ما اشترت ذلك منه  
 والبائع مطالب في هذه الدعوى بالحيلة في دفع اليمين  
 انه يتوي ان لم يشترها منه ببقلا او بركة الشريعة او في  
 بلد كذا ووقع البيع فيه او يتوي انه لم يشترها في شهر رمضان  
 وكذا لو كان المدعي هو المشتري فالاداس خلاف البائع فالحالف  
 حلف ما وصفنا ولا يثبت لانه مظلوم يسعى لدفع الظلم عن  
 نفسه انتهى قال في الترضائية هذا لا يفي الحضانة رحمه  
 الله تعالى بنا على انه يري نية تخصيصه ما ليس في لفظه  
**قوله** حلف لا يشتره با ثني عشر درهما الجائز قال في الترضائية  
 ولو ان رجلا ساوم رجلا بثوب وابتاع البائع ان ينقصه من  
 اثني عشر درهما ودينارا او باع باحد عشر درهما وثوبا  
 لا يثبت في يمينه وكان ينبغي ان يثبت لان عرض  
 الحالف ان لا يلد ما ثلث عشر درهما او ما يبلغ اثني عشر درهما  
 فيحصل هذا كالمصرح به في يمينه ولو صدر في يمينه كونه  
 كذا هنا **والجواب** انه لو حث في يمينه بسبب هذا  
 الشرا انما يثبت اذا اراد في يمينه ان ما بلغ قيمته اثني  
 عشر درهما من مال اخر سوى الدراهم فلو اراد ذلك  
 ارباة مجرد العرف والقصد لان اسم الدراهم لا يثبت  
 ما لا اضر ولا يجوز اثبات الزيادة في اليمين مجرد العرف  
 والقصد لا يثبت ان من حلف لا يشترى هذا الثوب  
 ليدبره فاشتراه يدبره لم يثبت في يمينه مع ان دراهم  
 الدنيا اكثر من الدرهم ومن رغب عن شراشي يدبره كان  
 ارباب عن شرايه بما يبلغ قيمته درهما وزيادة ولكن قيل



لوارثنا ذلك اريدناه بحجر والعرف وانطلا يجوز وهذا الذي  
 ذكرنا في المسألة المتقدمت عند الحث جواب القياس  
 اما على جواب الاستحسان صحت فقد ذكر محمد رحمه  
 الله تعالى فيمن حلف لا يبيع عبده بعشرة دراهم الا  
 اكثر او بزيادة فباعه بتسعة ودينار القياس ان لا يثبت  
 لان التقي هو البيع المطلق والمستثنى البيع بالكثرة من  
 العشرة او بزيادة منها لان الكثرة والزيادة انما تكون  
 في الجنس الواحد والدرهم والدينار جنسان مختلفان  
 فلم يكن هذا البيع دافعا لثبوت اليمين وفي الاستحسان  
 يثبت في يمينه لان الدرهم والدينار جنسان  
 واصدا في عدا حكم الدين فثبت الدرهم بالدينار وكان  
 هذا بيعا كثيرا **قوله** او يوكل ببيعه منه فانه لا يثبت كما  
 في ايمان الاصلان من حلف لا يبيع ولا يشتري فامر  
 انسانا بذلك لا يثبت الا اذا كان سلطان لا يتولي ذلك  
 بنفسه **قوله** لا يشتريه يشتريه بالخيار يعني لو قال  
 ان اشتريته هذا العبد فهو صريح بباله ان يشتري  
 العبد يشتريه على انه بالخيار فلا يملكه بنفسه الشرا  
 فلا يفتق عليه فتدخل اليمين حتى لو وافقه الشرا  
 ثم اشتراه باثباته عليه ذكره الخصاف رحمه الله  
 تعالى في حيله **قوله** وفيه نظر هكذا اوجبه النظر ما ذكره  
 محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير ان من حلف وقال  
 ان اشتريته هذا العبد فهو صرحا اشتراه بالخيار عتق  
 عليه بلا ذكر خلاف كذا في التترضية **قوله** يشتري  
 السهم لا يبيع الصغير ولا مراهه بامرها او يشتري  
 نسعا وتسمين سهم لنفسه ثم ان البايع يقر له بالسهم

الباقي

الباقي ولو وهبه له السهم الباقى ففي العبد وكونه مما لا يثبت  
 القسمة تصح الهبة وفيما لا يثبت القسمة لا تصح الهبة وفي  
 الوصية جميعا لا يثبت في يمينه **قوله** عبده حران اخذ  
 دينه متفرقا الواضحة يعني اذا كان له مائة مائة  
 درهم مثلا فقال لرب الدين عبدي حران اخذ بها اليوم  
 متفرقة والخيلة ان ياخذ بعض المائة متفرقا **قوله**  
 حلف لا ياخذ من فلان حقه يعني ثم يلا له ان لا ياخذ  
 منه والخيلة ان ياخذ من وكيل المحلوف عليه ولا يثبت  
 وكذا الواضحة من رجل كفل بالمال عن المحلوف عليه بامر  
 او من رجل اصابه المحلوف عليه فقد يبر في يمينه هكذا ذكر  
 القدوري رحمه الله تعالى **قوله** وقيل يثبت قال في العيون اذا  
 حلف لا يقرب من ماله من المملوك اليوم فقيض من  
 وكيل المملوك صحت وان قرض من مملوك لم يثبت ه  
 انتهى وان عينه ان يكون ذلك بنفسه صدق ديانة لا  
 وصا وذكر في موضع اخر انه يصدق من غير فضل والصالح  
 ما ذكره ولا **قوله** تدقه وتلقية في عصبه الي اخره يعني  
 الخيلة في عدم الحث ان تقفل على ذلك على ما روي  
 عن الامام رحمه الله تعالى في القدوري لو جفقه ودقه  
 ثم شربه بيايه لم يثبت وان اكله مبلولا حث وقال  
 الفضلي رحمه الله تعالى اذا جعله ثريدا رجوا ان لا يثبت  
 لان اسم الخنزير قد لا يثبت **قوله** لا ياكل طعام لفلان الي  
 اخره يعني ثم يلا له ان ياكل فالحيلة في عدم الحث  
 ان يبيع المحلوف عليه من الخالف ولا يثبت وكذلك لو  
 هداه المحلوف عليه الخالف فاكل لا يثبت كذلك ان الطعام  
 صار ملكا للخالف بالبيع والاهداء كان الخالف طعاما



قال في مسألة الامية الحلواني رحمه الله تعالى في الحضاف يجوز بيع الطفا  
هنا مطلقا وانما يجوز هذا البيع اذا كان الطفا مضافا الى  
او يشترط البايع الى موضوعه بان يكون من يد يد كذا او يعرفه  
بشيء اذا ما اطلقا مطلقا يجوز هذا البيع كذا في الشرطانية  
**قوله** ان سمعت فكذا الى اخره يعني لو ان امارة ارتقت السلم  
لنصف السطح فقال الزوج لها انت طالق ان سمعت فكذا  
وان طالق ثلاثا ان نزلت فالحيلة فيه ان تحل فتزل **قوله**  
او يبينها **اقول** لو قال او يطلقها كما في الشرطانية كان  
اولي لانه لا فرق بين الطلاق البات والرجعي لانه انقضا  
العدة **قوله** فتبطل اليمين اذا انقضت عدتها ثم يتفق  
عليها فيرتفع اليمين **قوله** فحينئذ الكسب لها يعني فتتفق  
منه على نفسها فلا بحث **قوله** وان كان صانعا يستاجر  
الخصم له يعني كان يكون حيا طائفا بغيره لخطبها  
مشاهدة فيستفيد العمل فيجوز ذلك ويكون الكسب لها  
فاذا اتفقت على نفسها منه لا بحث **قوله** او يكتب  
اسم الصرة في كفه اليسرى الى اخره يعني واسم ايها  
كما في الشرطانية قال شيخ الاسلام ابو الحسن رحمه  
الله تعالى سمعت مثل هذا من القاضي لما تدرى رحمه  
الله تعالى انه فعل مثل هذا في تخليف الخاقان اياه ايضا  
ومسأله عصره لا يخالفونه ولا يجوزون عليه وكتب  
في كفه اليسرى اسم الخاقان والاخرج عليه فكان  
تفسير عميه الى ما في يساره **قوله** حلفه السراقان لا  
يخير باسمائهم فالسارق اذا ذكرناه قلنا واذا انتهينا  
والقبا فان ليس يسارقا اذا ذكرناه قلنا واذا انتهينا  
الى السارق اسكت او قلنا اقول في هذا الامر ولا بحث  
**قوله**

قوله

**قوله** والا لا يسكت وشق عليه نقل الامتعة الى اخره يعني  
اذا حلف لا يسكت هذه الدار وهو ساكنها وشق عليه نقل  
المتاع فانه يبيع المتاع ممن يشق به ويخبر بنفسه واهله  
ثم يشترى المتاع منه في وقت يشر عليه التحول والضمير  
في قوله لمصنف رحمه الله تعالى يبيعه راجع الى الامتعة جمع  
متاع ووجد نظر الواحد لجمع **قوله** ان لم اخذ منك صفي الى اخره  
يعني لو قال الطالب للمديون ان لم اخذ منك صفي فامدني  
طالق وقال الاضمان اعطيت كعقدي صرفا لئلا ينزل  
عن شق حتى يجي الطالب ولا ياخذ منه جدي **العاشري**  
**الاعتاق وقوله** الحيلة للشريكين في تدبير  
العبد وكما بينه الى اخره يعني لو ان عبدا بين رجلين دبره  
احدهما صار الكل مديرا عند ابي يوسف رحمه الله تعالى  
وعامة فقهاء ينارهم الله تعالى وضمن المدير حصته  
شريكه موصرا كان او مفسرا فاذا اراد احدهما ان يكون  
مديرا لهما لا يضمن احدهما ان يكون مديرا لهما ولا يضمن  
احدهما لصاحبه ولو ان عبدا بين رجلين كاتب احدهما  
نصيبه كان الكل مكاتب عليه عند الامام ومحمد رحمه  
الله تعالى ولصاحبه الخيار ان شاء انقص الكتابة في  
كلا العبد والاطلها وان شاء ضمن المكاتب قيمة نصيبه  
وان اراد ان يصير نصيب كل واحد منهما مكاتب عليه  
ولا يضمن لشريكه شيئا فالحيلة في المسالتين ان يوكل  
من يوقل ذلك بكلمة واحدة اي التدبير والكتابة بصيغة  
واحدة بان يقول في المسالة الاولى جعلت نصيب كل واحد  
من موكلتي فتصير العبد مديرا عنهما وفي المسالة الثانية  
كاتب عت موليت جميعا هذا هو المبدأ وقد اوجز المصنف



ربه الله تعالى غاية الايجاز حتى بلغ هذا الفاظ **قوله** الحيلة في عتق  
 العبد في المرض الى امره يعني رجل له عبد اراد ان يعتقه وهو  
 مريض وخاف ان يفكر ورثته تركته فيوضد العبد بالسعاية  
 وله مال يخرج العبد من ثلثه وقوله ان يبيعه المصدر المنك  
 من ان الفل فلان يبيعه وهو قوله الحيلة ويقبض البذل منه  
 خبر ثاب **قوله** فان لم يكن للعبد مال الى امره **قوله** هذه  
 حيلة اضري علي تقدير عدم تمام الحيلة الاولى وهي ان  
 ان يدفع المولى الى العبد مالا في السر ويكتب ذلك ثم يدفعه  
 العبد الى المولى بخضرة الشهود فاذا قبض المولى البذل  
 منه بخضرة الشهود عتق العبد بغير انفسه ولا يكون  
 للورثة عليه سبيل قال سمس الائمة الخلو في ربه الله تعالى  
 بشرط الخصاص في ربه الله تعالى يعني في حيلة ان يكون قبض  
 المولى البذل بمعية الشهود وانما يحتاج الى هذا اذا كان على  
 المولى دين الصحة حتى لا يصح اقراره باستيفاء الثمن الذي  
 وجبه له على العبد في المرض وما اذا لم يكن على المولى دين  
 الصحة حتى لا يصح اقراره باستيفاء الثمن الذي وجبه له  
 على العبد في المرض فانه يصح اقراره باصل المسألة اذا  
 كاتب عبده في مرضه ثم اقر باستيفاء الثمن الكتابية وليس  
 عليه دين الصحة فانه يصح اقراره باصل المسألة  
 المال قال وما اذا اعتقه على مال فرقية العبد انما يسلم  
 له بقوله يدل العتق لا باقرار المولى باستيفاء الثمن الذي  
 وجبه له على العبد في المرض فانه يصح اقراره باصل المسألة  
 اذا كاتب عبده في مرضه ثم اقر باستيفاء الثمن الكتابية وليس  
 عليه دين الصحة فانه يصح اقراره باصل المسألة  
 قال وما اذا اعتقه على مال فرقية العبد انما يسلم له بقوله  
 يدل العتق لا باقرار المولى بالاستيفاء وكان نظير الثمن في  
 باب

باب البيع فيعتبر من جميع المال فعلى هذا من عتق  
 بضم الاستيفاء الشهود ذلك الخصاص ربه الله تعالى  
 زاد في التوثيق والاحتياط كذا في الترتيب **قوله** واختلفوا  
 في صحة اقرار المولى بالقبض **قوله** قد علم بما قدمناه  
 ان صحة الاقرار معتدة بان لا يكون على المولى دين الصحة  
 فان كان على المولى دين الصحة لا يصح اقراره باستيفاء  
 البذل فليس في صحة الاقرار صلاح انما صحة معتدة  
 بما ذكر فتأمل **قوله** فلو اقر عتق من الثلث يعني وهو  
 يري ان يعتبر من جميع المال كما في الترتيب **قوله**  
 ان يقدر بالعبد لرجل يعني اجنبيا بان يقول هذا العبد  
 لك في الترتيب فوله اذا اراد ان يطا حارية ولا يعتق  
 بيها لو ولدت الى امره في المحيط في باب الحيل في الميث  
 على العتق والتزوج رجلا حارية يطا حراف ان تاتي  
 بولد فتصير ام ولد فالحيلة ان يبيعهما من ابن له  
 او من بنت يقر بها فتكون اولاده منها اصدار  
 ان كان باعها من ابن له او من ذي رحم محرر فيعتق  
 بقايتهم من المال والحارية فنة رقيقة على مالها  
 على ملك الذي باعها منه له ان يبيعهما او يخرجهما من  
 ملكه انتهى وقال في باب الحيل في الكتابة ولو اراد ان  
 يطا امته ولا تصير ام ولد يبيعه من ابن له صغير  
 ثم يقر بها فتكون اولاده اصدارا ولا تكون ام ولد لانه  
 يملكها كحارية ابنة الصغير من عبده فملك من نفسه  
 لان فيه اصد مال مستقر بيان البضع الذي لا يقوم الا بالقد  
 فحصل له القبطة والنظر والله سبحانه وتعالى اعلم  
**الحادي عشر في الوقف والصدقة قوله** ان يقر بها



الى اضره اي الدار وقت رجل الى اضره قال صمير راجع الى الدار  
 المتعلقة في الزهن اذ لا مرجع في الصمير في نظر الكلام فاذا  
 اقر بما ذكر لم يكن لورثته معارضة في ذلك فبما من خوف  
 عدم اجازة **قوله** فيكم القاضي بالذوم **اقول**  
 في المبيع شرع المجمع ان الوقف اذا كان يحكموا به يلزم بالاجازة  
**قوله** او يكون ان كان قاضيا قضي بصحته فيلزم **اقول**  
 في جامع الفصولين من الفصل الثاني لو احتج بالكتابة  
 الحكم في المجتهدين كوقف واجارة مبيع وخوف فلو كتبت  
 وحكم بصحته قاض من قضاة المسلمين ولم يسمه جاز  
 فان لم يحكم به قاض وكتب الكاتب كذا بالاشك انه بهتان  
 لذكر ما يدعي انه لا يثبت به فانه قال لو وافق الفاعق  
 ان يبطله قاض فانه يكتب في صدك الوقف وقد حكم به  
 قاضه اذ التصرف في الحقيقة وقع صحيحا انما يبطل بابطال  
 القاضي وكتابته هذا الكلام يخضع قاض اضر عنه ابطاله  
 ويبقى صحيحا وليس هذا كذا مبطل لاحقا ومصححا غير صحيح  
 لكن يمنع المبطل عن الابطال انتهى ومنه يعلم ان ما به  
 يكتبه الموثقون في صدك الاجارة من قولهم وحكم بصحته  
 والحال ان علم يحصل من القاضي حكم بذلك مستتب على  
 دعوى صحيحة يكون ذلك مانعا للمبطل عن الابطال  
 اذ التصرف في الحقيقة وقع صحيحا انما يبطل بابطال  
 القاضي وكتابته هذا الكلام يخضع قاض اضر عنه ابطاله  
 فيبقى صحيحا وليس هذا كذا مبطل لاحقا ومصححا غير  
 صحيح حتى يبطله قاض وفي الفتاوى والبيانات من  
 كتاب الوقف وان حكم حاكم بلزومه بعد ما صار حادثة  
 لزم انتهى قال قاضي القضاة عيدا ليدفع الشحنة ربه

الله

الله تعالى بها مشن سخته من الفتاوى والبيانات **اقول**  
 كيف يعتبر في لزومه كونه حادثة والجمهور على ان الوقف  
 يسمع فيه الشهاد قد دون الدعوى وليس الكلام في الشرايط  
 انما الكلام في اصل الوقف فتأمل ترشدا انتهى وفيه تأمل  
 فتدبره **الثاني عشر في الشريعة قوله** ان يبيع كل  
 نصف متاعه بمائة الاضرا **اقول** هذا مقيد بما اذا كانت  
 قيمته متاع كل منهما مثلا صاعا ما اذا كان متاع  
 احدهما اكثر بيان كانت قيمة متاع احدهما اربعة خاس  
 بخمس متاع صا صبه فنصيب المتاع كله منها انما سببا  
 ويكون الربح بينهما على قدر سادس مالهما كذا في الترخا  
 فليراجع **الثالث عشر في الهبة قوله** على انهما  
 خلصت من الولادة الى اضره عبارة القرطانية امرارة  
 ما مل ترديدان بعب الهبة من زوجه على انها ان ماتت  
 في تقاسمها كان الزوج يرثها من مهرها وان سلمت من  
 تقاسمها عاد المهر الى زوجها انتهى ومنه يعلم ما في  
 عبارة المصنف رحمه الله تعالى من الخلل **قوله** فاولدت  
 ليظن ان يبطل اضره قال شمس الامية الحلواني رحمه الله  
 تعالى هذا يستقيم اذا بقي الثوب على حاله لان الدخار  
 الروية غير موقت ويهتفح العقد منه الاصل  
 فيعود المهر كما كان اما اذا بقي الثوب وتقدر رده فلا  
**قوله** وهكذا فثبت ان لعدوين الى اضره يعني اذا اراد ان  
 يهب وله على اضر دين ويدير يدان يكون الفري بديرا  
 ان لم يهدوان اعاد هذا المال **قوله** فالخيلة ان يشتري  
 منه ثوبا مملوفا بمهرها يعني وتقبض ذلك الثوب  
 من الزوج فاذا مضى ذلك اليوم فقد مضى وقت اليمين



ولا مخرجها في ذمة الزوج بترك الهبة ثم يكشف عن الثوب  
المشتري فتدبره كذا في الرواية ويعود المهر على الزوج  
واورد عليه انه مع الشرا يصدق انهما لم يقبض فيه فينبغي  
الحث **والجواب** ان هذا قولها المحدثين لا تصوره  
البريقه في المقيدة بيوم ما وخوه **الرابع عشر في**  
**البيع قوله** فالحيلة ان يقدر المشتري الى اضره قال  
شمس الائمة الحلفاء رحمه الله تعالى كذا في حدره الله  
تعالى في الزيادات اذا اشترى الثوب المقصوب من  
المالك والفاصل مقربا لقص في موضعين فاجاب  
في موضع انه يجوز البيع وقال في موضع اخر يكون البيع  
موقفا وهما متقاربان في المعنى لان التوقف انما يكون  
لاجل التعليل واما البيع في غير **قوله** وهي في يد ظالم لم يقدر  
بالفصل فتدبر بالافترار لانه لو كان الفاضل جاهلا جاحدا  
ان يكون البيع باطلا لذكر ذلك حدره الله تعالى وقاسه  
على بيع الابن **قوله** ولولا ذلك لكان للمشتري البايع  
يهيئ لولا اقرار المشتري لكان له حصة البايع لكان  
وجه الاقرار فليس له حصة لانه وجد الرضا فيه  
بما حث القرض الى وقت الامكان ولا بد ان يشهد  
عليه البايع بذلك لا اقرار ليمكنه ان يات بذلك الاقرار  
عند القاضي بالبيعة **قوله** وكذا اذا عيب الامام الاعظم  
رضي الله تعالى عنه الحاضر **والجواب** ان هذا ليس  
في الامام بالكذب بل انه لم يقدر لتفقد كذا حتى يكون اسما  
بالكذب ولكن هذا منه فتوى انه لو كان فقل كذا كان  
كذبا وكيف يكون هذا منه امرا بالكذب ومحمد رحمه الله  
تعالى لم يجوز ما هو ادق منه وانه قال في عقد المراجعة  
يقول

يقول قام علي بكذا ولا يقول اشترى بكذا وكذا قال في السير لراعه  
الكفار مسلما وارادوا ان يضربوا عنقه فامر المسلم ان يضربوا  
عنقه لا يسمعه ان يقول لا تضربوا علي بطاني واضربوا علي لاني  
كان هذا امرا بالمعصية وكنت ينبغي ان يقول اضرب علي البطن  
شيع واضرب علي الرواب احد فتكون هذا امرا بضرب الرقبة  
علي وجه التقرض فاذالم يجوز هذا كيف يامرون بالكذب  
**قوله** يرجع على البايع بضع المثل **القول** الصواب بضع المثل  
قال في الصحيح وصنعوا الشيء مثله وصنعوا مثله وامتناعه  
امثاله **قوله** فالحيلة ان يبيع له بضع المثل ثوبا الى اضره  
عبارة الحضا فحدره الله تعالى الحيلة في ذلك ان كان يريد ان يشتري  
بما ربه دينار ثمان استحقته يرفع بما ربي دينارين يبيع المشتري من  
البايع ثوبا بما ربي دينارين ثم يشتري الدار منه بما ربه دينارين فحضرها  
اليه وبالمائة دينار التي هي ثمن الثوب فحضر ثمن الدار ما ربي  
ديناران استحقته رجع المشتري بهذه المائة دينار **قوله** ولو اراد  
البيع بشرط البداية من كل عيب الحاضر يجب ان يعلم ان من باع  
عبدا او شيئا اخر ويبرأ عنه عيبه فانه يجوز ويبرأ عن العيوب  
كلها وان لم يسم العيوب كلها ومن الناس من قال لا يجوز من لم  
يسم العيوب يهيئ الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ومنهم  
من قال من سمية العيوب بشرط ان يضع يده على موضع  
العيب اما بدون ذلك فلا تصح البداية وهو قول ابن ابي ليلى رحمه  
الله تعالى ثم اذا لم يسم العيوب ولم يضع يده على موضع العيب لما  
انهم يعرفوا ساسا من العيوب ولا يعرف جميع العيوب حتى يسمها  
ويضع يده على محلها وضاف ان يرفع الامار الى قاض لا يري  
البداية عن العيوب بدون التسمية وبدون وضع اليد على محل  
العيب صحيحا وطلب الحيلة **قوله** باع من عريب يهيئ لا يعرف



كما في الخصا **قوله** ثم القريب من المشتري يعني ويجيب القريب  
 فإذا وجد المشتري بالمبيع عيبا لا يمكنه الرد على المشتري  
 لأنه لم يشتريه منه فيحصل مقصود البائع **قوله** الخيلة في بيع  
 جارية يعتقها المشتري إلى إضره إنما يحتاج إلى هذه الخيلة  
 على ظاهر هذه الرواية وأما على رواية الحسن رحمه الله تعالى فاتباع  
 صحيح وإن كان هذا شرط لا يقتضيه العقد وفيه منقعة  
 للمعقود عليه ومثل هذا الشرط يفسد العقد لکن إنما هو من  
 لقلية الفرق كما قلنا في الرجل يشتري طبا بشرط أن يوفيه  
 إلى منزل المشتري كان البيع جائزا لقلية الفرق كذا هنا وكذلك  
 لو باع بشرط أن يكفل فلان وفلان الكفيل حاضر في المجلس  
 فكفل أو باع بشرط الرهن والرهن معين في المجلس جاز العقد  
 استحسانا لقلية الصرف كذا هنا فعلى قياس هذه الرواية  
 لا يحتاج ببل هذه الخيلة ولكن إن وفيه المشتري بذلك الشرا  
 والا كان للبائع أن يقبضه العقد كذا في الترخاينة **قوله** والخيلة  
 أن يشتري شيئا قليلا بقدر مراده من الرجح كان يشتري ما  
 يساوي فلسا بدرهمين **قوله** إنما تم هذه الخيلة من غير  
 كراهة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ما على قول محمد  
 رحمه الله تعالى فتكرهه قال في حرانة الفتاوى أن يبيع ما يساوي  
 درهمين بدينار درهم في غير رواية قال محمد رحمه الله تعالى يكره  
**قوله** ما مره البائع فيقول أي بامر المشتري البائع فيقول ما ذكر  
**قوله** المشتري لا يعاقله على ذلك فإنه لا يعاقله على ما يتحققه  
 بسببه ضرورة فكيف يكون هذا خيلة للبائع **قوله** فالحيلة أن  
 يعقد المشتري إلى إضره **قوله** يقال فيه ما قيل في الذي  
 قبله **الخامس عشر في الاستبراء** أي يزوجها  
 البائع ولا إلى إضره عبارة الشرطانية أن يزوجها البائع من رجل  
 شق عليه به وليس تحت حرة ثم يبيعها من المشتري فيقبضها

المشتري

المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها فلا يجيب الاستبراء عليه  
 المشتري ولكن ينبغي أن يكون المولى الذي زوجها استبراءها  
 أولا بحضرة ثم تزوجهما لأنه لو لم يفعل كذلك يكون في هذا اجتماع  
 الرجلين على امرأة واحدة في طهر واحد وقد نهانا رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وهكذا الجواب فيمن وطئ  
 أمته ثم أراد أن يزوجها من غيره أشأت ينبغي أن يستبرأ بها  
 بحضرة ثم يزوجها هكذا ذكر الحضايف رحمه الله تعالى وفي  
 الجامع الصغير لو كان البائع وطئها قبل التزوج فلا بأس  
 للزوج أن يستبرأ بها بحضرة ثم قال الحضايف رحمه الله تعالى  
 في نقله هذه الخيلة يقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج  
 وإنما يشترط الطلاق بعد القبض لأنه لو أطلقها الزوج  
 قبل قبضه المشتري ثم قبضه المشتري يجيب الاستبراء  
 في أصح الروايتين عند محمد رحمه الله تعالى لأن القبض له  
 شبهة بالقبض وعليه مدار الأحكام خصوصاً فيما بين  
 امرئ على الأصح طوله ولو اشتراها المشتري فعلى المشتري  
 رواية الحيد اعبر وقت الشراء وقت الشراء هي مشفولة  
 بحقه القيد وهو الصحيح **قوله** أو يزوجها المشتري ويرفع  
 الثمن ولا يقبض الجارية ولكن يزوجها ممن يشق به من  
 ليس تحت حرة ثم يقبضها بعد التزوج ثم يطلقها الزوج  
 بعد قبضه المشتري فلا يكون على المشتري الاستبراء لأنه  
 حينئذ كالمالك فيها كان قبضها صرا ما عليه وصين صا  
 صلا لا لم يحدث الملك فيها فلا يجيب الاستبراء **قوله** أو يزوجها  
 المشتري قبله إلى إضره يعني لو كان المشتري تزوجه هذه الجارات  
 بنفسه قبل الشراء ثم اشتراها وقبضها فلا يلزمه الاستبراء  
 لأن له كإحسانه عليها الفراش وقيام الفراش عليها دليل



فرائع رخصها شرعا **قوله** واختلفوا في كراهة الحيلة لاسقاطه  
 اية الاستبراء فقال محمد رحمه الله تعالى يكره وقال ابو يوسف  
 رحمه الله تعالى لا يكره الا ان مشايخنا رخصوه الله تعالى اخذوا  
 في هذا الباب بقول محمد رحمه الله تعالى لان الباب باب الفروج  
 وزعموا طي البايغ في الطهر الذي باعها فيه فاذا احتال  
 المشتري لاسقاط الاستبراء وسقط بطلانها المشتري  
 فيجتمع رجلان على امارة واحدة وذلك مستحى عنه كذا في الشرائع  
**السادس عشر في الاقدار قوله** الحيلة في ابد المديون الي  
 اخذها في ابد الدين المديون فالمدبر مصنف في مقوله  
 والفاعل محذوف يعني رجله على رجل مال يغير شهود  
 فابى الذي عليه المال ان يقربه الا ان يوجهه او يصالحه  
 منه على الشطرا ويرى على الشطرنج ويريد صاحب  
 المال صيلة حتى يقربه بآله ولا يجوز تاجيله وصلحه فاعلم  
 بان المديون اذا قال لرب الدين لا اقرتك بالمال حتى توجهني الى  
 اقرتك حتى تصالحني او حتى تخط عني بعض ما تدعي علي فهد  
 هذا يكون اقرارا بالمال فهد بعضه لعلما يكون اقرارا فلا تحتاج  
 هذه الحيلة وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون اقرارا وحسب  
 في الحيلة ما ذكر في هذه الحيلة نوع نظروا كان ينبغي لا يحجر  
 القاضي الا المقدر لان في حجه عليه ابطال حق المطلوب لان  
 المطلوب يستحق البراءة عما في ذمته بايقا الحق الى المقدر بان  
 في جوار هذه الحجة ابطال المطلوب لان المطلوب يستحق البراءة  
 عما في ذمته بايقا الحق الى المقدر وبابدايه متى جوار هذا الحجة  
 ابطال حق المطلوب عليه والقاضي لا يحجر في مثل هذا الموضع وكان  
 الخصام رحمه الله تعالى اخذ هذا مما ذكره محمد رحمه الله تعالى  
 في امر كتاب الحجة ان القاضي اذا اذن رجلا بالتصرف فلما تصرف

ودايغ

ودايغ الناس من الدجل ففند محمد رحمه الله تعالى بغير وان لم  
 يحجر عليه القاضي وعند الامام محمد رحمه الله تعالى لا يحجر لا يحجر  
 القاضي واذا حجر عليه القاضي صح حجه واحد ذلك الرجل وهناك  
 ايضا المديون يستحق البراءة بكفا الى المحجور وبابدايه ففي هذا  
 الحجة ابطال حقه عليه ومع هذا جواز ذلك فيها هنا ايضا كذلك في  
 الشرائع **قوله** لانه لا يري الحجة جازية يعني وان لم يحجر الحجة  
 عنده صار الى الحيلة الحجة كما لا قبله وقبل الحجة كان يجوز  
 تصرفات المقر في الدين المقر به **قوله** الحيلة في تحويل الدين  
 لعين الطالب اعم من ان يكون بالخوالعة وعندها يعني رجلا  
 له على رجل مال فاعاد الذي عليه المال ان يتحول الى عليه  
 الذي عليه لرجل اخر **قوله** كما سبق اي في الحيلة التي قبل هذه  
**قوله** او ان يبيع رجل في عطف على سابقة له بالمال او يبيع  
 والتقدير ما بال اقرارا او يبيع رجلا يعني بقوله الذي عليه المال  
 للرجل الذي يريد ان يتحول الى المال ببيع عبده هذا من فلات  
 الطالب بالالف التي له على فاذاباعه الفيدل المورع به  
 من صاحبه بالمال الذي له على فلات وقبل صاحبه الدين  
 البيع من صاحبه الفيدل يتحول الى الدين ويصير الدين لصاحب  
 الحق على المطلوب وهذا لان البيع لا يتعلق بذلك الدين لان  
 الدراهم والدراهم لا يتغيران في العقد هنا عينا كان او دينا  
 ولما يتعلق بمثلها دين في الذمة فيصير كأنه قال لصاحب  
 الدين بعبديك فلات بمثل الدين الذي له على ثم جعل  
 عنه قصاصا بآله على من الدين وذلك جاز وعنده ذلك يتحول  
 المال الى صاحب الفيدل وهذه المسألة ذكرها في الجامع وبهذا  
 التقدير يظهر ما في عبارة المصنف رحمه الله تعالى من الايجاز  
 البالغ هذا لان **قوله** او يصالح عما على المطلوب بعبده فيكون



لصاحب العبد يفهم منه ان الذي فيه له لكن في القتر خاتمة قال  
 غير انه في الصلح يرفع بقيمة العبد والعرق ان الصلح وقع  
 بالعبد لا ببذله لان الصلح اذا اصفى العبد يتعلق بهينه  
 لا بمثلته دينيا في الذمة وكذا الفصالحة علي دين فصادق ان  
 الدين يبطل واذا وقع بالعبد وقع العضا بهينه وضامن  
 المديون مستقر صناعته واستقر اذن العبد بوجوب القيمة  
 وفي البيع لا يتعلق بذلك الدين بل بمثلته دينيا في الذمة  
 وكذا لو شري بدين وصادق ان الدين لا يبطل البيع  
**قوله** فلم يصح تاصيله بعد العقد وذلك لان القمار صميم  
 الله تعالى اختلفوا في ان الوكيل بالبيع هل عكده التاصيل  
 والتخير بعد تمام البيع اتفقوا على انه عكده البيع ثم  
 موصلوه بخبر قبل تمام البيع واختلفوا بعده فقال ابو يوسف  
 رحمه الله تعالى لم يجز التاصيل والتخير بعد فحتاج لهذه  
 الحيلة على قوله اما عند الامام ومحمد رحمهما الله تعالى فيجوز  
 ولا يحتاج الي هذه الحيلة **قوله** في الحيلة ان يقدان حصته  
 من الدين صحت وجبه كان موصل بهني وانكر الاضرب  
 التاصيل في نصيب المقر فثبت بهذا ان من اقر بسبب  
 شيء قائما ثبتت على الصفة التي اقر ومن اراد باقراره  
 تقييد سبب قد صح لا يفل باقراره قال شمس الائمة الحلواني  
 رحمه الله تعالى هذا اذا كان الاصل مستعار فاما اذا كان  
 اجلا خالف عرف الناس فانه لا يصح اقراره بذلك عند  
 ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى واذا اراد المديون  
 التاصيل الى اضره في المحيط فلا عن الخصاف رحمه الله تعالى  
 رجله على رجل ما لم يسأل المظلوم الطالب ان يوصله  
 بهذا المال الي وقت معلوما ويجه عليه واجابة الطالب

الي

الى ذلك فخاف ان يحال الطالب عليه بان يقر بالمال لا شأ  
 ويوصله او يجه فان التاصيل والتخير لا يجوز في قول  
 ابي يوسف رحمه الله تعالى في الحيلة في جوازه على قوله  
 ان يقول الطالب ان هذا المال وجب علي المظلوم موطلا  
 الي وقت كذا او منجأ كذا وكذا يخاف وقد ضمن له بما يلحقه من  
 ذلك من اقراره وتوجيه اوهبة او عتق كما وتوكيل فبطل  
 به هذا التاصيل والتخير فهو ضامن لذلك وعليه  
 خلاصة حتى لو اقر الطالب لا شأ **قوله** المقر له يطلب  
 المظلوم بعد هذا التاصيل والتخير فله المظلوم ان يرفع  
 على الطالب في اضره ما ضمن ويرجع عليه بالمال وضامن  
 عليه الي وقت اضره والي الخوم انتهى ومنه يتضح كلام  
 المصنف رحمه الله تعالى **قوله** اضره الشهود وقالوا لا تشهد  
 الى اضره يعني على المقر من اضره واذا اضرها وقلنا لكم  
 اضره واعلينا بما في هذه الكتابين فاشهدوا بذلك وان  
 اقرارا مدنا وامتنع الاضرب فلا تشهد واعلينا المقر من اضره  
 فتكون هذه حيلة لهما جميعا **قوله** ونظر فيه بانه للشاهد  
 وان قال له المقر لا تشهد يعني له من صحة النهي لان الامر  
 ليس بشرط لتحمل الشهادة فيصح بغير اضره ان يشهد  
 عليه **قوله** اما اذا قال له لا يسمع الشهادة يعني لئلا  
 يعرف ان المدعي محق او مخطا والمدعي يعرف حقيقة  
 الحق فلا يسمع الشاهد عن الشهادة بحل ذلك على انه يبطل  
 فلا يسمع الشاهد ان يشهد لكن القاضي الامام علي  
 التسفي رحمه الله تعالى كان يقول ان المسأله فيهم الله  
 تعالى مستردون في اقرار المدعي للشاهد لا تشهد بما يجري  
 بيننا ثم قال لا تشهد وقالوا نعم انما يفتد بقدر ما حضر مجلس



القاضي واسمعه في بذكر بعضهم قالوا يسمعه ان يشهد  
وبعضهم قالوا لا يسمعه ان يشهد والاختلاف في تلك  
المسألة دليل على ان فيما قال الخصاف رحمه الله تعالى نوع  
نظر والخصاف رحمه الله تعالى نفسه اشوش هذه المسألة  
فانه ذكر في بعض المواضع انه اذا قال المقر للشاهد على  
الاصح هذا النهي واذا لم يصح هذا النهي لا يكون هذه  
صلة وبهذا التقرير عرفت ان قول المصنف رحمه  
الله تعالى وجوابه غير سديد **قوله** الحيلة في تأجيل  
الدين بعد موت من عليه الدين يعني تأجيل الوارث  
بالدين الذي حل بموت مورثه قال الخصاف رحمه الله  
تعالى الاجل لا يثبت في حق الوارث لان الدين ليس عليه  
ولا يثبت الاجل في حقه فيعد هذا الاصل او اما ان يثبت  
الاجل للميت او يثبت في المال الاوصه ان يثبت للميت  
لان الدين قد سقط عن ذمته بالموت فكيف يعود  
الاجل بدين عليه لان الاجل الثابت بهذا الشخص سقط  
بموته فكيف يثبت الاجل له ابتداء بعد موته والاجازان  
ثبت في مال لانه عين والاعيان لا تقبل التأجيل فكذلك  
قلنا انه لا يثبت الاجل قبل ما ذكره قول محمد رحمه الله تعالى  
اما على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى فينفق ان يثبت  
ورود هذا الى مسألة وهوان عزيم الميت لو ابراه  
الدين فزده الوارث عند محمد رحمه الله تعالى لا يقول به  
لان الطالب بالدين فلما عمل به وجعل كان الدين عليه  
عمل الاجل ايضا ويثبت في حقه هكذا قالوا ولكن  
الصحيح انه على الاتفاق ثم اذا كان لا يثبت الاجل  
في حق الوارث فلا بد من الحيلة في تأجيله **قوله** فانه

لا يصح

لا يصح اتفاقا على الاصح **قوله** في حق الميارة نظروا ان مقتضى  
دعوى الاتفاق عدم وجود الخلاف ومقتضى دعوى الاضحية  
وجوده فيتنافيان **قوله** ويقدر الطالب ببيان المصلحة بتركها  
الصواب بان يقول ويقدر الطالب انه لم يصل الى  
هذا الوارث شي من مال الميت حتى يلازم قوله فيومر الوارث  
بالبيع لقض الدين ولا يقدر ان مات مقلسا وضمن الوارث  
بعد ذلك ولكن يقدر ان كان ضمن عنه لان المذهب عند  
الامام رحمه الله تعالى ان الكفالة بالدين عن ميت مقلس  
لا يصح فينفق ان يحتر عنه على الذي قلنا **قوله** وهذا على  
ظاهر الرواية الى اخره اما على ما في بعض رواية النوادر  
فلا لانه اذا صلا على الميت لا يصلح على الكفيل لا يسقط  
في حق الاصيل وقاسه على الايداف فان ابدل الاصيل يكون  
ابدا للكفيل اما ابدل الكفيل لا يكون ابدا للكفيل والله اعلم  
**السابع عشر في الاجار** **قوله**  
استأجر الممرمة على المستأجر فيفسدها الى شرط الموحد  
الممرمة على المستأجر فاما مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل  
محدوف وذلك كما في اجازات الاصط مثل ما لو استأجر من  
اصرحا ما وشرط رب الحمام الممرمة على المستأجر فالاجارة  
واسدة لان قد لا الممرمة يصيد اجارا وان محمول **قوله** فان  
ادعى المستأجر الاتفاق فلم يقبل منه الا نحة حتى لو اختلف  
الموحد والمستأجر في الذمة فالقول قول رب الدار لان المستأجر  
ينكر فيكون القول قوله الا ان يقم المستأجر بينة على ما  
ادعى لو ادعى الا ايضا حقيقة **قوله** ولو شهد له الموحد بالاجارة  
كذلك في النسخ والاولى اسقاط له كما في الشراعية لان الشاهد  
يقدر في نفسه وصين يد تكون اللام للتقليل لا للتفدية



يقتضي لو استشهد به الدار ان المستاجر مصداقاً في يد عي من  
الاتفاق فقل ذلك **قوله** والحيلة ان يجعل اي والحيلة في ان  
يقبل قوله في الاتفاق بلا حجة كما في الترخاوية فيقبل بلا بيان  
يعني لان بالتحويل يصير المجل ملكا لصاحب الدار فاذاه  
دفعه الى المستاجر بعد ذلك يصير المستاجر امينا فيه  
والقول قول الامين في صرف الامانة الى مصرفها **قوله**  
او يجعل مقدارها في يد عدك يعني لان العدل امين والقول  
قول الامين فيما يتفق وحيد لا يحتاج المستاجر الى البيعة  
على ما اتفق بهذه الحيلة فقد سقط البيعة عن  
المستاجر لان مقتضى القول قوله بلا بيعة بخلاف الحيلة  
التي قبلها وحيد لا يصح نقلها في سلك واحد فثبت به  
ذلك **قوله** ولو امره بالبناء فقط يعني اذا لم يذكر صاحب  
الفرصة الحاسية من الاجراء امره بالبناء لا غير بان قال  
ابن قتيبة كذا وكذا ولم يقل احاسيك بما اتفقت في البناء  
من الامر فبني بها **قوله** قبل الملاحية اي قال بعضهم تكون  
البناء لصاحب الفرصة واستدل بما ذكره محمد رحمه الله  
بقالي في ضمان الاجارات اي من اجدها ما وقال صاحب  
الحامر للمستاجر من استمر ما فعل قالهارة تكون لصاحب  
الحامر وقال بعضهم تكون للمستاجر واستدل بما ذكره في  
كتاب الفارسية ان من استعار من احد الدار وبني فيها  
بأذن رب الدار البناء وتكون للمستفيد **قوله** الحيلة في جواز  
اجارة الارض المشقولة بالزرع الذي ملكه فقد اجرد بال  
يقدر المستاجر على تسليمه ومثله هذا الاصح **قوله** ان يبيع  
الزرع من المستاجر ولا يجره بغيره يعني الارض فتجوز  
الاجارة لان الزرع يبيع بصير ملكا للمستاجر فالمستاجر

يقتضي

يقتضي بالارض من حيث انه يجوز رعه بها فقد اصر ما  
يقدر المستاجر عليه الاتقاع به ولان الزرع اذا كان صا  
مملوكا للمستاجر فقد زالت يد الاجر عن الارض حكما وحققة  
فقد اصر ما يقدر المستاجر على تسليمه **قوله** وقدره بعضهم  
عما اذا كان يبيع رعية الى اخره وقد يضمن مستأجنا جواز  
اجارة الارض المشقولة بالزرع بالطريق المذكورة عا اذا  
كان يبيع الزرع يبيع **قوله** اما اذا كان يبيع هذا وتلجيه فلا  
اي لا تجوز الاجارة لانه اذا كان يبيع الزرع يبيع هذا فالزرع  
لا يزور عن ملكه فبقي الحال بعد الزرع كالحال قبله **قوله**  
وعلامته الرعية ان تكون بقرينة الجاهزة يعني وعلامة  
الهزل ان يكون باقل من قيمة مقدارها لا يتقارب الناس  
فيه فهو يبيع رعية وحده عند الامام رحمه الله تعالى فتجوز  
الاجارة وعندهما يبيع هذه فلا تجوز الاجارة وبعضهم  
قالوا هذا اذا كان اقل من القيمة فهو يبيع حد بالاتفاق  
فلا يمنع بيع الاجارة وبيان كونه يبيع حد انهما باسرها  
جدا حقيقة بعد ضمانها كذا في الترخاوية فليد اجمع **قوله**  
استراط خارج الارض على المستاجر غير جائزة الى  
اخره لان الاصر مجهول لان الخارج قد يزيد وقد ينقص  
فهو نظير ما لو اصر داره سنة باجرة معلومة ومرتها  
وذلك لا يجوز لان المدة مجهولة فتصير الاجارة مجهولة  
ولان ضمان الارض على المالك فاذا شرط ما كان الخارج  
على المستاجر صار في التقدير كانه قال للمستاجر ابركك  
ارضه سنة بكفاد رهما على ان تحتار عني للمسلطان  
بالخارج الذي علي في هذه ولو قال ذلك لاصح الاجارة  
لانه عقدا جارة والحيلة ان يزيد في الاجارة بقدر الخارج



بشرط فيه صولة دينه فيفسد عقد الاجارة **قوله** والخيلة ان يريد في الاجارة  
 بعد الخراج فتجوز الاجارة لانها وقعت بمقد معلوم **قوله** وفيه  
 ما تقدم في المدة يعني بفساد الاجارة والمستأجر اذا اختلفا  
 في اداء الخراج فقا للمستأجر او بفساد الاجارة والمستأجر اذا اختلفا  
 في مقدار المودي فالقول للاجير ولا يصدق المستأجر فيما  
 ادعي لان المستأجر ضمن عينا من حقها بديري يريد  
 براءة ذمته عن ضمان الاجارة والاجير منكول للاستيفاء  
 فكان القول بقوله والخيلة في ان يكون مصدقا في ان  
 ادعي الخراج فيغير بين ان يدفع المستأجر الى رب الارض  
 جميع الاجر مع الاثر يدفع رب الارض قدر الخراج الى المستأجر  
 ويؤكد ان يورده عنه الى ولايت الخراج فحينئذ يصير امينا  
 مصدقا بلا جنة كسائر الاما **قوله** والخيلة ما تقدم في المدة  
 يعني ان ينظر الى ما يحتاج اليه من الدراهم لاجل العلف  
 فيضم ذلك الى الاجر فيستأجرها المستأجر جميع ذلك ثم يؤكد  
 صاحب الدابة المستأجر ان يعلفها تلك الزيادة الا ان  
 المستأجر لا يصدق في دعوى الاتفاق والاصطلاح يجعل  
 ان يستأجر مقدار العلف ويدفعه الى الاجير مما الاجير يدفعه  
 الى المستأجر ويأمره بتفقته على دابته وكذا اذا استأجر  
 اجيرا بشرط الطعام على المستأجر فعلا ما ذكرنا **قوله**  
 الاجارة تنفسح بموت احد هما الى الاجير والمستأجر المفوضين  
 من لفظ الاجارة **قوله** او بقربا بغيرها الى امره في المحيط  
 ثلثا عن الحيوان استأجر ارضا عشرين وارادات لا  
 تنفسح الاجارة بموت احدهما والخيلة فيه ان يفسد المستأجر  
 انه استأجرها للرجل من المسلمين فلا تنفسح بموت احد  
 الها قد بين ان الاجارة لا تنفسح بموت الوكيل ولا بموت الاجير  
 سي

سي كان المستأجر يجهول ولا واحد منهما صادق في اقراره لانه  
 استأجرها ولا اجيرها لرجل من المسلمين **قوله** اجيرها  
 وفيها تحل الى امره في المحيط الرضوي واستيجار الاشجار الاجير  
 وصليته ان يواجد الارض البيضاء التي تصلح للزراعة وفيها  
 بين الاشجار وباجر منكمها وزيادة قيمة الثمار يدفع  
 رب الارض الاشجار منها مئة اليه على ان يكون رب الارض  
 جزء من الف جزءا مائة بان يوضع ذلك الجز حيث اجير لان  
 مقصود الارض ان يصلح له زيادة مثل اجير الارض بقيمة  
 الثمار ومقصود المستأجر له ثمار الاشجار مع الارض وقد  
 حصل لها مقصودها بذلك فيجوز قال بعض الفضلاء محل  
 هذا اذا كان في غير الوقف لان التصرف في الوقف انما يكون  
 بما فيه المصلحة وهذا المصلحة فيه للوقف لانه يحصل  
 للوقف اجرة وهذا جز صغير **الثامن عشر في منع**  
**الدعوى قوله** اذا ادعي عليه شيئا باطلا الى امره يعني صلا  
 في يده صنيعة او دالا او غير ذلك فادعاه راجلا والمدعي ظالم  
 مبطل والمدعي عليه بكبره المميته فاللدصيلة حتى تندفع  
 عليه اليمين **قوله** ان يقربه لابنه الصغير ولا جني يعني  
 تندفع عنه الخصومة قال في الترتيبانية هكذا قال الخضاف  
 رحمه الله تعالى في صلبه وقد ذكر في ادب القاضيين اختلاف  
 المسامحة فيهم الله تعالى ويقضهم فترقبين ما اذا  
 اقر له الصغير يدفع اليمين وبين ما اذا اقر للاجنبي  
 لا تندفع اليمين في الصور بين جميعا وطما لباب الخيلة  
**قوله** وفي الثالث اختلاف في امره **قوله** وقد علم بما قد مناه  
 عن الترتيبانية ان الاختلاف في الاولى والثانية **قوله** ويعبر  
 الى غيره ضحية الحيضه هذه صيلة امره يدفع بها ما يد



بها على الحيلة التي فيها وذلك ان المدعي لو قال ان المدعي عليه  
 له اقربا لصيغة المدعي بها لا يثبت الصفة او لا يصح صا  
 مستهلكا له ووصيه عليه القيمة فليان اختلف بالله  
 تعالى ما لي عليه قيمة هذه الصيغة قال الخضاف رحمه الله  
 تعالى علي قول الامام وابي يوسف رحمه الله تعالى الاخر  
 لا يمين عليه وعلي قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول  
 ابي يوسف رحمه الله تعالى الاول يجب الصمان ثم يمين  
 من اخنا قالوا بان هذا الخلاف في القصب المجرد فان المحرر  
 الصمان بالاتفاق وبعضهم قال لو في المحرر واثبات عن  
 الامام رحمه الله تعالى واكثر المشايخ رحمه الله تعالى علي  
 ان الخلاف في الحكم على السرا ويثبت ان يجب الصمان هاهنا  
 بالاتفاق لانه هذا انكلاف الملك والعقار يثبت بالاتفاق  
 الا ترى انك الشاهد بالعقار يثبت عند الرضوع بالاجماع  
 لا خلاف الملك فان المدعي عرضا او صارية او ما اشبه  
 ذلك غير العقار والحيلة ان يعيد عليه المدعي علي وجه  
 لا يعرفه المدعي ثم يعرضه علي هذا المدعي ليساومه  
 فيطلب دعواه كذا في الترتيبات ومنه يعلم ما في كلام المصنف  
 رحمه الله تعالى من الخلق **قوله** ولو ادعي عدم العلم واصل  
 بما قبله وروي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه كان  
 يقول اذا ادعي عليه المدعي فساومه بينا علي انه لا  
 يعرف المدعي تسمع دعواه **قوله** ولو قال لم اعلم اي الثوب  
 واصل بما قبله يعني فان قال المدعي بهذا لم اعلم ان  
 الثوب بثوب فان لا يصدق قال لا بالمسكومة من المدعي  
 اقرار منه انه لا يصق لي في هذا الثوب فاجعل ما تقتضيه  
 المساومة كالمصرح به ولو صدر وقال لا يصق لي في هذا

الثوب

الثوب فيجعل ما تقتضيه المساومة كالمصرح به ولو صدر  
 وقال لا يصق لي في هذا الثوب ثم قال بعد ذلك انما قلت اي  
 لم اعرف ان الثوب ثوب كذا هذا **قوله** او يبيع المدعي عليه  
 الي اخره اي يبيع المدعي ذلك الشيء ممن يشق به ثم يبيعه هـ  
 للمدعي فاذا قبل المدعي الحصة يطلب دعواه ثم يبيح المشتري  
 ويقيم البينة علي الشرا فياضه من المدعي لانه يكون  
 اصق به من الموهوب له ويطلب المدعي ما قلنا ولا يكون  
 علي المدعي عليه يمين في ذلك **التاسع عشر في الوكالة قوله**  
 والحيلة في جواز شرا الوكيل بالمفترق الي اخره عبارة الخضاف  
 رسل وكل رجلا ان يشتري دارا بعينها او صارية او صفة  
 بعينها فقبل الوكيل الوكالة ثم اراد ان يشتري ذلك  
 لنفسه ما الحيلة في ذلك **قوله** ان يشتريه بخلاف حين  
 ما امر به كان يامره بالشرا بالثمن وهم فيشتري بما به  
 دينار وقد جعل محمد رحمه الله تعالى الدراهم والدينار  
 حينئذ ولو جعلها جنسا واصل الصار الوكيل مشتريا  
 للامر فيما اذا كان وكلمه بالشرا بالدينارهم وقد اشترى بالدينار  
 او علي العكس وقد ذكر في شرح الجامع في باب المساومة  
 ان الدراهم والدينار يرضيان مختلفات قياسا في حق  
 الربا حتى جاز بيع اصددها بالاضمة فاصلا وفيما عدي  
 حكم الربا جعلها جنسا واصل استحيان حتى يكمل نصا  
 اصددها بالاضر والقاضي في قيم المتلفات بالخيار ان يشا  
 قوم بالدينار او بالدينار علي البيع بالدينار انما بالخيار ان يشا  
 او علي العكس كما لو باع بالدينارهم كان بيعة بيع مكره  
 واصل الدراهم اذا طغر بدنا بغيره كان له ان ياخذها  
 بغير حقه كالوظفريد لا هه الا رواية ساذة عن محمد رحمه

هـ

هم



الله تعالى واذا باع شيئا بالدرهم استأجرها بالدرهم قبل  
 نقد الثمن او على العكس والثاني اقل من قيمة الاولا كان  
 البيع فاسدا استحسانا وتبين بما ذكرنا انهما اعتبرا هـ  
 جنسيت مختلفين في غير حكم الربا شهد بالدرهم والاضر  
 بالدرهم وشهد بالدرهم والاضر بالدرهم وشهد بالدرهم  
 العكس لا يقبل الشهادة وكذلك في باب الاجارة اعتبر  
 جنسيت مختلفين على ان من استأجر من اضر بغير درهم  
 وامره من غيره بالدرهم او على العكس وقيمة الثاني  
 اكثر من قيمة الاول تطيب له الزيادة فياخذ في الجامع انهما  
 صلا جنسا واما فيما عدا الربا على الاطلاق غير صحيح كذا  
 في الترتيبانية **قوله** او بالكثر مما امر به يعني ويشترى هـ  
 بحيث ما امر به لكنه بالزيادة على ما امر به لا به  
 يصير مخالفا امره فينفذ عليه ولا يتوقف لان الشرا  
 لا يتوقف على ما عرف **قوله** او يصير بالشرا بنفسه بحضرة  
 موكله **اقول** هذه صيغة اخرى لامر اخر كما في **قوله**  
 الحذف رحمه الله تعالى وعبارته رجل امر رجلا ان  
 يبيع جارية له فاراد الوكيل ان يشتريها لنفسه قال  
 بالخيلة في ذلك قال يقول لمولي الجارية قد وكلني ببيع  
 هذه الجارية واصرت امري فيها وما علمت فيها من شي  
 خاذا قال ذلك وقبل الوكالة فينبغي للوكيل ان يوكل وكيلا  
 للامر ان يبيع هذه الجارية ثم يشتريها الوكيل الاول من  
 هذا الوكيل الثاني فيجوز ذلك انتهى ومنه يعلم ما في عبارة  
 المصنف رحمه الله تعالى من الخلل **قوله** الخيلة في صحة  
 اموال الوكيل عن الثمن انما قاله في الوكيل بالبيع الايبا  
 عن الثمن فعلا الوكيل فذلك جائز وهو قول الامام ومحمد

رحمها

رحمه الله تعالى ويضمن مثل ذلك للموكل وعلى قول ابي  
 يوسف رحمه الله تعالى لا يصح ذلك **قوله** علم بان ايبا  
 الوكيل المشتري عن جميع الثمن او بعضه قبل قبض الثمن  
 لا يصح عندها ويصح عند محمد رحمه الله تعالى ويجعل حيلة  
 الهبة **قوله** ان يدفع الوكيل له قدر الثمن يعني بطريق  
 الهبة **قوله** الخيلة ان ياذن له في بيعه فاذا بيع المتاع  
 على يد غيره لا يضمن لانه امرت ايجزله ما صنع **قوله**  
 وكذا لو اراد الايداع الحاضر اي الوكيل بالشرا لو اراد  
 الايداع الحاضر اي الوكيل بالشرا لو اراد الايداع بهد  
 ما اشترى **قوله** لان الايداع الواحد من عياله يعني  
 والاميت اذا دفع الوديعة ان من في عياله لا يضمن  
 سوا استأجر من فقه او مشاهرة كذا حكى عن شمس  
 الامة الحلواني رحمه الله تعالى **قوله** او يدفع الوكيل  
 الامر الى القاضي الحاضر يعني ويطلب منه ان يكفله  
 في ايداع ذلك المتاع وفي بيعه على يد غيره الى صاحبه  
 لان للقاضي ولاية وتدبير في مال الغايب فصار قبل  
 الوكيل في امر القاضي عنزلة فقله يا مولا امر كذا في  
 الترتيبانية وفي الفتية جد عادة حالة الرستاق  
 انهم يبعثون الكتابين الى من يبيعها لهم في البلد  
 ويبيعها بائنا اليهم بيد من يشاء ويلاه امينا فاذا بعث  
 البائع عن الكرياس بيد شخص من امينا وايضا ذلك  
 الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه الهبة معروفة  
 عندهم قال الرستاق رحمه الله تعالى وبها اجبت ان  
 وعيري انتهى وهو مما يجب حفظه لكثرة وقوعه  
**العشرون في السفعة** **قوله** الخيلة ان يهب الدار من



المشترى الى اخره يعني ويشهد عليه ثم المشتري يهب  
 الثمن من البايع ويشهد عليه فاذا فعل ذلك لا يجد الشفعة  
 لان صف الشفعة يختص بالمبادلات والحفية اذا لم تكن  
 بشرط الفوص لا يصير مبادلة من رد المو هو ب له اي  
 بالهيب وغير ذلك واذا لم يصير مبادلة لقيت فلا  
 تثبت فيها الشفعة عنيدان هذه صيغة يملكها بعض  
 الناس دون البعض فلا يترفع وهذا الناس من لا  
 عليك التبرع كالاب والوصي والوكيل واما اذا كانت  
 الهبة بشرط الفوص وفيه اختلاف الروايتين في  
 ظاهر الرواية انها معني البيع ويثبت للشفيع فيها  
 صف الشفعة وفي النوار انما ليست في معنى البيع وفي  
 بيع المواضع ذكر الخلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله  
 نقالي واذا كان في المسالة خلاف لا يصلح صيغة لا يطل  
 الشفعة كذا في الشترانية **قوله** وكذا الصدقة يعني تكون  
 صيغة لا سقاط صف الشفعة كالهبة واما نقاروق الهبة  
 الصدقة في صف الرموع فهذا دون الصدقة واما في اعدا  
 ذلك والهبة والصدقة **سواء قوله** او يقر لمن اراد شرائها بها  
 الحاضر اي بقدر البايع لم يرد شتر الدار بها ثم يقر الذي يريد  
 شتر الدار يا لثمن للبايع فلا يثبت للشفيع صف الشفعة  
 وهذا مروي عن محمد رحمه الله نقالي وعنده ان هذا الاقدار  
 ليس بحق ولا اقدار فالم يكن بحق هل ينقل الملكا والافيه  
 كلام عرفت في كتاب هذا بنا على ذلك **قوله** او يتصدق  
 عليه بجزء ما يكي دار الحاضر بهني ويخط على ذلك  
 الحزط كما تكون هبة المساع فيما يملكه العتمة واما  
 لا يكون للشفيع صف الشفعة لان المشتري صار شريكا

والشريك

والشريك مقدم على الجار واما شرطان يتصدق عليه بطريقه  
 لانه اذا لم يتصدق عليه صار بالتصدق عليه جارا للدار المشتر  
 فلا يتقدم على الجار عنيدان هذه الحيلة انما تكون صيغة لا يطل  
 صف الجار فابطال صف الحيلط كذا في الشترانية **الحادي**  
**والعشرون في الصالح قوله** فان صالحا علي غير اقرار فاما مال  
 عليها ائمانا والدار بينهما ائمانا كذا في النسخ والصواب ائمانا  
 بالرفع واما كان الحكم ما ذكر لان الدار يكون بينهما ميطا على ثمانية  
 وكذلك بدل الصالح يجب على الابن سبعة ائمانا وعلى المرأة  
 ثمانية لان الصالح عنانها رمة وضمة فلا بد من اعتبار الماهو  
 من الجانيين وان كان الصالح عن اقرار يجب البديل لهما  
 نصفان لانها لما اقدارها اعداه المدعي صار ابا الصالح مشري  
 بيت هذه الدار من المدعي فتكون الدار بينهما نصفين  
 فكذلك البديل **قوله** والحيلة في جعل الاقدار كغيره الي اخره اي في  
 جعل الصالح عن اقدار الصالح عن ان كان يصالح عنها اجب  
 على مائة مثله بعدما اقدرا الاجنبي بالدار المدعي على ان يسلم  
 ثمن الدار والابن سبعة ائمانا بها فاذا فعل الاجنبي كذلك  
 الدار بينهما علي مقدار مبدلتهما انتهى ومنه يعلم ما في عبارة  
 المصنف رحمه الله نقالي **قوله** ويقدر المدعي بان لها الثمن اي  
 يقدر المدعي للدار بان لها الثمن منها **الثاني والعشرون**  
**في الكفالة قوله** هكذا ترجم المصنف رحمه الله نقالي ولم  
 يكتب شيئا واكمل ذلك اموه العلامة عمر بن خنيم رحمه الله  
 نقالي فقال عقب الترجمة ان الدار الطالب ان ياتر بعض المال  
 من الكفيل ويبريه ويرجع بجميع ما ضمنه فالحيلة ان يعطى  
 عن الدار لهم المضمونة دنانيرا وعكسه زيادة على قيمتها  
 كفلا بنفسه فلو دفعه امدى لا يبطل الاضرو والحيلة ان يشهد



ان كل واحد قد كفل صاحبه فيما كفل هو فيه خاف الكفيل  
 بالنفس من تعاري المكفول فالحيلة ان ياخذ منه كفلا  
 بنفس الرهن في كفاية النفس لا يجوز والحيلة ان يضمن  
 المال عليا ان وافي به يوم كذا فهو يوري من المال ويرهن  
 بالمال **الثالث والعشرون في الحوالة قوله** ان يكتب  
 الحوالة علي فلان مجهول **اقول** هذا ناقص وعامة  
 ان يحيل الرجل المجهول علي معلوم فيطالب به المحال له ولو  
 مات هذا المعلوم مفلسا لم يكن الطالب ان يطالب المحيل  
 الا اولاته ما اصاب عليه بل اصاب علي رجليه وهو المجهول  
 ولم يعرف موته مفلسا **الرابع والعشرون في**  
**الرهن قوله** الحيلة في جواز الرهن المشاع الي اضره يقال  
 عليه هذا انما يتاخي علي القول بان الشيوع الطاري وهو  
 ابطال خلاف ظاهر الرواية وعلي الظاهر لا يخرج عما ذكر عن كونه  
 رهنا مشاعا **وحاجب** بان الحيلة يمكن تحصيلها ولو  
 قول ضعيف كما قالوا فحين علق طلاقه علي النكاح انة  
 يذهب الي شأ فها لمذهب فيحكم بالفائبة بل قالوا يعتمد  
 فتواه في ذلك **واقول** لما كانت الهلة لبطالان رهن المشاع  
 منافاته لمقتضي الرهن وهو الحبس الدائم الي الوفا وذلك  
 منتف بما اذا شري النصف وصار النصف عنده رهنا لانه  
 يمكن حصيله صنيذ الي الوفا فاذا فسخ البيع طر الشوع  
 فلم يمنع علي تلك الرواية انتهى وقيل عليه ان هذه الحيلة  
 لا تقيد ايضا علي القول بان الشيوع الطاري لا يصير وما ذاك  
 الا لانه لما باعته عليا به بالخيار فلا يخرج من ملكه لبايع لما علم  
 ان ضيا لا يبيع بمنع ضرره المبيع عن ملكه فقد رهن بعض  
 ملكه فيكون رهن المشاع فلا يجوز فلا تقيد الحيلة المذكورة ولو

الحيلة

كان

كان الخيار للمشتري لا يفيد شيئا وما ذاك الا لان ضيا للمشتري  
 لا يمنع ضرره المبيع عن ملكه بل يخرج في ملكه فكل  
 لانه وان لم يرض في ملكه للمشتري في مدة الخيار فبغيرها اما  
 ان يرض في ملكه او يعود الي ملك البايع وعلي كلا التقديرين  
 يكون رهن المشاع فلا يجوز كما هو ظاهر للمسا ممل فتيام  
 الي الجواب عن عبارة المصنف رحمه الله تعالى انتهى **اقول**  
 تكدر هذه الحيلة الامام الحنفية رحمه الله تعالى ووضحها  
 علي وجه يؤول الي الاشكال ويحصل الجواب وكذا صاحب  
 منية المفتي رحمه الله تعالى وعبارته ان يرضي نصف  
 داره مشاعا يبيع نصف الدار من الذي يطلب الرهن فيقتض  
 الثمن عليا للمشتري بالخيار ويقتض الدار ثم يقتض البيع  
 حكم الخيار فيصير في يده بمنزلة الرهن **قوله** فاذا فرغ عا د  
 الضمان اي فاذا فرغ من الانتفاع يعود رهنا وذكر الحنفية  
 رحمه الله تعالى انه اذا ترك الانتفاع بالتقريع بشرط العود  
 رهنا وظاهر المبسوط ان التقريع ليس بشرط **قوله** الحيلة  
 في اثبات الرهن اي اثبات المرتبة الرهن فالمصدر مضاف  
 الي المفعول والفاعل محذوف **قوله** ويثبت اي المرتبة للمعلوم  
 من المقام بالبينة الرهنية وان كان الداهن غائبا  
 وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في كتاب الرهن  
 وشوش فيها الجواب في بعض المواضع بشرط صفة الداهن  
 لسماع البينة علي الداهن والمشاخ رحمه الله تعالى يختلف  
 فيه فبعضهم قالوا ما ذكره في كتاب الرهن وقع غلط  
 الكاتب والصحيح انه تقبل هذه البينة ويضمنه قالوا في  
 المسألة روايتان وفي السير الكبيد العبد المرهون اذا استوفى  
 في الغنمة فوصيه المرتبة قبل القسمة واقام البينة انه



رهنة عنده لفلات واخذ لا يكون هذا قضاء علي الغايب بالرهنة  
 وصيغته لا يحتاج الي اثبات الرهن فان كون العبد وقت الاسر كاف  
 فتبين بهذا ان قبوله لبيان اثبات الرهن علي الغايب في مسائلنا  
 لا حاجة اليه كذا في التقرضانية فليراجع **الخامس والعشرون**  
**في الوصية قوله** الوصاية لا تقبل التخصيص الي اخره هذا عند  
 الامام رحمه الله تعالى وعليه فيحتاج الي هذه الصورة التي ذكرها  
 واما عند ابي يوسف رحمه الله تعالى فيقبل التخصيص واما عند  
 رحمه الله تعالى فقوله مضطرب في الكتب **قوله** ان يشترط لكان  
 يوكلا الي اخره عبارة التقرضانية المحيلة ان يجعلهم اوصيا في  
 جميع تركاته علي ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركاته  
 وعلي ان لكل واحد منهما ان يقوم بوصيته ويتقدا امره فيهما فاذا  
 فعل علي هذا الوجه صار لكل وصي منهم وصيا عاما منفردا  
 بالتصرف والاتفاق اعتبا لا بشرط الوصي فالسنة الاية للامام  
 رحمه الله تعالى في هذه المسألة نوع نظران قوله اوصيت لفلان  
 لعظما لم يقتضي بثبوت ولاية التصرف لفلان عاما ثم تخصيصه  
 بما له لفلان يكون في معنى الحجر الخاص والحجر الخاص اذا ورد علي  
 الاذن العام لا يفيد فائدة ذكر في الماذون ان المولي اذا اذن لغيره  
 في التجارة اذنا عاما ثم صرح عليه في بعض التجارة فانه لا يصح الحجر  
 ومسألة اخرى تردد فيها المشايخ رحمه الله تعالى من  
 اوصي الي رجل وجعله فيما له علي الناس ولم يجعله فيما فيها  
 للناس عليه فيعصها المشايخ علي انه يصح هذا التقليد  
 ولاكثرهم علي انه لا يصح ولا يصير وصيا فيها فعلم ان في هذه  
 الحيلة نوع شبهة **قوله** الحيلة في ان يترك الوصي عزل نفسه  
 مني شاعني لان الوصي المختار لا يملك عزل نفسه **قوله** ان  
 يشترط الموصي وقت الايصا وذلك بان يقول الموصي جعلتك

وصيا

وصيا علي الامر بيدك في عزل مني مشيت **قوله** ان يدعي ديننا  
 علي الميت الي اخره يعني ان يدعي ديننا علي ميت لنفسه  
 حتي يتهمه القاضي ان ياخذ ذلك من تركه الميت قبل الاثبات  
 بين يدي القاضي فيخرج عنه الوصية قال في المحيط الرضوي  
 وذلك صليته في القضاء لا فيما بينه وبين ربه عز وجل انه  
 كذب كضف اذا لم يكن عليه دين والي هنا بما مر الكلام علي  
 فناء الحيل والله سبحانه وتعالى المسؤول ان يوفقنا للسداد  
 في القول والعل **الفن السادس من الاشياء والنظاير**  
**قوله** وقع في بعض النسخ فنبدل من وكا انه اراد ان يسمى الفن  
 بالاشياء والنظاير ويدل علي ذلك ما قدمه في الفهرسة في  
 قوله الفن السادس في الاشياء والنظاير وانه سمي الكتابي  
 ببعض فنونه ولعل اصل العبارة الفن السادس في الفرق  
 فهو الفن المتقدم الرابع ووجه التسمية ظاهر **قوله** وهو  
 فن الفرق الاضافية ولامية والفرق جمع فرق قال الفلا  
 شهاب الدين القرافي رحمه الله تعالى في اواب كتابه  
 المسمى بنوار الفرق سمعت بعض مشايخي يعني الامام  
 عثمان الائمة الحارثي رحمه الله تعالى يقول فرقت الفرق  
 بين عرق بالتحقيق وفرق بالتشديد فالاولي في المعاني  
 والثاني في الاصسام ووجه المناسبة فيعان كثرة الحروف  
 عند العرب تقتضي كثرة المعاني او زيادتها وقوتها للمعاني  
 لطيفة والاصسام كثيفة فناسبها التشديد وناسب  
 المعاني التخفيف مع انه قد وقع في كتاب الله سبحانه وتعالى  
 خلاف ذلك قال الله سبحانه وتعالى واذا فرقناكم البحر فاجنباكم  
 الاية وهو صريح وقوله تعالى واذا فرقنا بين القوم والفا  
 الاية وجا في القاعدة قوله سبحانه وتعالى وان يفرقا بين

سعتين



الله كلاما سمعت الالية وقوله تعالى فيعلمون منها ما  
يُفرقون به بين المرء وزوجه الالية الشريفة وتبارك الذي  
نزل الفرقان علي عبده الالية ولا تكاد سمع من الفقهاء الا  
قول ما الفارق بين المساليتين ولا يقولون ما المفرق  
بينهما بالتشديد ومقتضى هذه القاعدة ان يقول السائل  
افرق لي بين المساليتين ولا يقول فرق لي ولا باني شيء  
يفرق مع انه كثيرا يقولونه في الافعال ودون اسم الفاعل  
انتهى **اقول** القاعدة التي ذكرها الخروشا هي رحمه الله  
تعالى اعلمية الاكلية كما هو مبنيان القول عند الادبية  
والفقهية بخلاف قول علماء العلوم العقلية فانها كليات ابدية  
**قوله** جمعتها من فروق الامام الكرايبي رحمه الله تعالى  
المسمى بتلخيص المحبوبي رحمه الله تعالى **اقول** الصواب  
ومن فروق المحبوبي المسمى بتلخيص المحبوبي وانما كتابان  
لا كتاب واحد ودعوى اليه اشبه عليه اصد الكتابين بالآخر  
بغير حجة غاية ما في الباب انه وقع سهوا من قلم الناسخ  
الاول بسقوط ما ذكرنا انه الصواب والله تعالى اعلم  
**كتاب الصلاة قوله** ومنها  
مسألة الطهارة **اقول** الظاهر ان يقول وفيه بارجاع  
الصعيد للكتاب وقد يقال انت الصمد لا كتابه من هـ  
المضاف اليه الثاني **قوله** البهرة اذا سقطت في البير  
الحاضر وكذا البهرة والثالث كما في فروق المحبوبي رحمه  
الله تعالى فليست البهرة قيدا كما توهم عبارة المصنف  
واختلفت الروايات في الكثير القاشم الذي يمنع الجواز  
في الابار الخارجية من المصدر التي ليست لها روض حائزة  
قال بعضهم يقولون في رأي المتي به وقيل ما لا تخلوا

دلو

دلو عن بيرة وقيل ما يا هذا اكثر وجه الماكذ في فزوق المحبوبي  
رحمه الله تعالى وفي ذلك التقدير اما بعد الايل والفهم والمفرد لا  
تجبر البير بوقوعه اذا استكثره الناظر ولو منكسرا اه  
وكذا لو كانت رطبا او يابس كما في اعانة الحفير شرح زاد الفقير  
لان عدم ترصها بالبير بالضرورة لان ابار الفلوات ليس لها  
روس حائزة والايل والفهم يتعد حول الابار فليتها الرخ  
فيها فلو افسرها القليل لزم الخرج وهو مدفوع فلا فرق  
بين الرطب واليابس والصحيح والمتكسر واليقر والخش  
والروث لشمول الضرورة وبقيتها يفرق والظاهر الاول  
وكذا لا فرق بين ابار المصدر والفلوات لما قلنا **قوله** لا يجيء عليه  
ان يوصي امرأة المريضة يعني صرة كانت او امة **قوله**  
والفرق ان العبد ملكه وكذا الامة فلو قال ان العبد ملكه  
والامة لكان او ليليلاي قوله بخلاف عبده وامته **قوله** لا ينزع  
ما البير كله بالفارة بل ينزع عشرون دلوها هذا معينا اذا  
لم تتقنخ وبما اذا لم تطردها الهرة واصرت حية والافتنق  
الماكلة كما في المعبرات **قوله** وينزع في ذنبها عبارة المحبوبي  
رحمه الله تعالى وفي نصف ذنب الفارة ينزع جميع الماء وهو  
افقد في الفانوهنا معيد بغير المشمع وما المشمع المنقطع  
فيجب لوقوعه ثلث عشرون دلوها كما في اعانة الحفير شرح زاد  
الفقير **قوله** والثاني محتمل يعني لانه قد يشبه علي انسان  
فنصدق كذا في فزوق المحبوبي رحمه الله تعالى يعني يشبه  
علي الانسان امر الطهارة فيصلي طائفا وعودها ثم يتحقق  
عدمها فيخبر بذلك فيصدق **قوله** سور الفارة كبحس لا يولها  
**اقول** الذي في المتن والسور والقناوي ان سورها  
مكروه **قوله** ولا يجوز تحييل العشر بعد الزرع قبل النبات وكذا  
عشر تحيله قبل الطلوع عندهما اما بعد النبات وبعد اخرج الطلع



فيجوز بالاجماع مع ان زكاة الارض اولى وجوبا وتجيلا لانها  
 ابقى **قوله** والفرق ان فيها تجيلا وجوبا لسبب اعباء المجرى  
 رحمه الله تعالى والفرق ان الدراهم والدينار ضلعا للتمنية  
 والتجارة والنما يحصل بالتجارة وكانت الدراهم والدينار اعمى  
 بخلاف الارض لانها ليست نامية بنفسها الا بالزراعة وكذا  
 النخل الا بالتلقيح انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المصنف رحمه  
 الله تعالى **قوله** ان يكلد يدفها اي الزكاة وكذا صدقة  
 الفطر وغيرهما من الكفالات والعشور **قوله** بالبيع لاي  
 لا يجوز ان من اقاربه ولا من نفسه لا يجوز ومن اقاربه  
 يجوز لان الكفاك معاوضة من وجه يتبرع من وجه اخر  
 فظهرنا علمهما فيه **قوله** والمعاوضة عن المصنوعة هو  
 فيهم في البيع مع اقاربه في المجابات بخلاف الصدقة **قوله**  
 والفرق ان جميع الهروقتها الى اخره عبارة المحبوبي رحمه الله  
 تعالى والفرق ان الصلاة طارئة كانت ام فالظاهر ان هذا بخلاف  
 الزكاة وتكون جميع الهروقتها من رواية الى بكر الرازي فظهر  
 رحمه الله تعالى عن اصحابنا رحمه الله تعالى **قوله** فهو كالصلاة  
 اذا نيتك في ادايتها في الوقت يعني فانه يبيدها ولو قال  
 كما في فروع المحبوبي رحمه الله تعالى بخلاف الصلاة فانها  
 توقيت كان اولى لاقتضاء السياق والسياق له **قوله** والفرق  
 ظاهر وهو ان الدعوات في الثوب عند باق في عين باقه  
 فيعطى له حكم العين وفي الخبز لو عند باق فيجعل وصفا  
 مستهلكا فلا تجب الزكاة كما في فروع المحبوبي رحمه الله  
 تعالى **كتاب الصوم** **قوله** في يومين في يوم واحد الحاضره وكذا لو نذر صلاة يومين  
 في يوم واحد لم يقبل الصلاة النية كالصوم **قوله**  
 ذاق في رمضان اي في نهار رمضان **قوله** تقبيل المصنف  
 رحمه

رحمه الله تعالى بذائق يوهن ان مجرد الذوق بقطر وموجب  
 للكفارة وهو ليس كذلك لانه لو ذاق شيئا ومجه لم يقطر  
 ويكره للصائم الا الحاجة الشرا ليسفك الجيد من الردي  
 وكما اذا كان زوجهما او سيدها سيي الخلق ويحتاج الى ذوق  
 الطعام كما في الخاتمة قال بعض الفقهاء وما ذكره المصنف  
 رحمه الله تعالى في الفاء اطلاق ما في البرازية من ان في الملح  
 تجب الكفارة في المختار **وجاملا** ما فهم من كلام المشايخ  
 رحمه الله تعالى ان في وجوب الكفارة باكل الملح **قوله**  
 امدها الوجوب وهو المختار واطلقوا في ذلك قسما القليل  
 والكثير الثاني عدم الوجوب مطلقا اطلاقهم ذلك وما  
 ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من التفصيل فلم اره غيره  
 وان وجهه فهو وجه ثالث وقابل بالتفصيل انتهى **قوله**  
 قد وجدنا هذا القول الثالث في فروع المحبوبي رحمه الله  
 تعالى **قوله** ان قليله نافع قال النبي عليه الصلاة والسلام  
 ايما بالمح والمخ واخلط بالمح فان فيه شفا من سبعين داءها  
 الجنون والجذام والبرص بخلاف الكثير لانه مصروف صار يشهد  
 في اسقاط الكفارة والخل على هذا اذا كان محوصا كذا في تلقيح  
 المحبوبي رحمه الله تعالى **قوله** وقضى وكفر بابتلاع سمية  
 يعني من طار كذا في فروع المحبوبي رحمه الله تعالى **قوله**  
 لانها تتلاشي بالمصنع يعني فلما تتخذ وقوله تتلاشي ليس  
 بعرض على ذلك الا ما من المطر زى رحمه الله تعالى والله اعلم  
**كتاب الحج** **قوله** لورمي الجرة بالبعير  
**قوله** ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من جوار الرمي  
 بالبعير مخالف لما يقتضيه كلام المشايخ رحمه الله تعالى  
 في كتبهم المعتمدة وفي النهاية سب ما ذكر من الجواز في



بعض المتصفة وعبارته وبعض المتصفة يقولون اذا  
 ربح بالبهر اجزاه لان المقصود اهانة الشيطان وهو يحصل  
 بالبهر **قوله** وبالجواهر هلا ومثلها الليالي والذهب والفضة  
 كما في فروق المجبوي رحمه الله تعالى **قوله** والثاني مخطور بكل  
 حال سواء كان بالحرمة الشريف او غيره **قوله** ولو غلطوا في الوقت  
 لا اعادة يعني اذا غلطوا في الحج فوقفوا يوم النحر وشهدوا  
 انهم لا والله لا يشهدون في الحج بحيث يعلم يقينا ان هذا  
 اليوم يوم النحر لا يلزمهم الفضا **قوله** والفرق انما هو  
 السبب في صحة الفقيد الى اخره لان الفيد لا يتأهل بالشرائط  
 وجوب الحج فلا يلزمه ولم يكن سبب الوصوب مضافا  
 بخلاف الفقيد فانظر لملك المال فيكون سبب الوصوب  
 منقعه ان يكون الا ان بعد السبب فاما سبب حجة الاسلام  
 بخلاف الفيد **قوله** والصبي كالفيد في عدم ما نفقا والسبب  
 فلا يتوب حجة عن حجة الاسلام **قوله** والاعمى والزمن والمراة  
 بلا محرمة الى اخره يعني لا اعمى اذا حج ثم ابصر والزمن اذا حج  
 ثم صح والمراة اذا حجت بغير محرمة وصحت المحرم كالفقيد  
 في انقضاء السبب ويتوب بحجهم عن حجة الاسلام والله اعلم  
**كتاب النكاح قوله** كالطلاق  
 ومثله عتق الامة عند الامام رحمه الله تعالى بخلاف الفيد  
**قوله** والملك بالبيع وكونه اي والملك بسبب البيع وكونه كالفيد  
 والوصية **قوله** النكاح فيه حق الله تعالى **قوله** النكاح  
 حق الله تعالى باسقاط في كافر وفروق المجبوي رحمه الله  
 تعالى ويدل على ذلك تقليبه بقوله لان الحد والحرمة حق  
 سبحانه وتعالى اي حلالا للفرق وصدر منه حق الله تعالى  
 في ان يثبتها من غير دعوى الفيد بخلاف الملك يسايد  
 الاسباب

الاسباب **قوله** للاب فبقي صداقها قبل الدخول الى حوزة  
 لان قصده كقبضتها ولذا لم يكن للزوج حق الاصل الا بتردد  
**ثم اعلم** ان اطلاق المصنف رحمه الله تعالى مفيد عما اذا  
 لم يتحقق فانه لا يملك ويتحقق غير المسمى وإنما قيد المصنف رحمه  
 الله تعالى بكونه بغير الايضاح لو كانت شيئا لا يملك فبعض  
 المهر كما في المحيط وفي المنتقى ليس للاب ان يأخذ مهرها  
 الا بوكالة منها بخلاف البكر البالغة قال في الذخيرة للاب  
 الخاصة مع الزوج في مهر البكر البالغة كما لو ان يقبض  
**قوله** والفرق انها تستحق منه قبض صداقها عبارة المجبوي  
 رحمه الله تعالى والفرق ان الهبة والهدية عند لا رتبة  
 في عقد النكاح بخلاف الثاني يعني في مسألة النكاح لم يتخل  
 اليمين بالنكاح الفاسد فتتخل بالصحيح وفي الشراء  
 انكحت بالشرط الفاسد لكن لم يفتق لعدم ملك فلا تتخل  
 بالشراء الصحيح وهذا لان اليمين المنقذة على الزوج  
 تتأول بالصحيح لا عيلا لان الفاسد من البيع يفيد الملك  
 بالقبض والنكاح الفاسد لا يفيد الملك بالقبض واقتربا  
 كذا في فروق المجبوي رحمه الله تعالى **قوله** اعترف عيدي  
 الى اخره يعني ربحا لا اصد عيدي له احدكما صرف قيل  
 له من عني فقال لم اعن هذا عتقا لا اخر قال لم اعن  
 هذا الا بتعيين الاخر والفرق ان التعيين في الطلاق  
 والعتاق واجب ولهذا يجبر عليه عند الاجاز بطلب  
 الفيد والمراة فكانه نفي صدها تعيين الاخر ضرورة  
 اقامة الواجب وفي الاقرار غير واجب ولهذا لا يجبر  
 على البيان كذا في فروق المجبوي رحمه الله تعالى ومنه  
 يتضح كلام المصنف رحمه الله تعالى الكلام على الفرق  
 ولم يجد المصنف رحمه الله تعالى هذا الفن الى امر كتب



الفقه **قوله** ليشوب الاب من ايها ولا كذلك المهر وهو يتنهي من  
 مطالبة الزوج بالمهر فتاب الاب من ايها **قوله** لان الاول داع للجماع  
 الى اخره عبارة المحنوية رحمه الله تعالى والفرق ان المهر  
 اقيم مقام الجماع قال النبي صلى الله عليه وسلم من مس  
 امرأة شهوة صرمت عليه امها وابنتها فالسبي يدون  
 الا نزال اظهر ومع الانزال لا يكون سببا ظاهرا انتهى وفي  
 قوله مع الانزال لا يكون سببا ظاهرا مضافا لقوله  
 فالسبية يدون الا نزال اظهر **قوله** تزوج امرأة علمي  
 كل ولد تملكه صريح النكاح والشرط ويكون ذلك بمنزلة ما  
 لو علق المولي صرية الاولاد لولادتها والله تعالى اعلم  
**كتاب الطلاق قوله** قال  
 لست بمدانيه وقع الطلاق المعلوم من السياق وهذا عند  
 الامام رحمه الله ساقيا لهما لهما الا لا او كلا لاشا الى  
 اخره يعني ان اللفظ للاصبار صيغة ويجعل على الاشأ  
 عند نقد الحقيقة فاذا انفك الاشأ فقد نوي كتم الكلام  
 فصح فاما اذا قرنه باليمين فذلك لا يحمي الا الاخبار عن  
 الماضي فاذا انفك الاشأ فقد نوي ما لا يحمي لفظه **قوله**  
 يحل وطى المطلقة طلاقا رجعيا يعني طلاقا للامام  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه **قوله** بخلاف المسافرة بها لانها  
 رجا تقضي الى الرجعة من غير رضا فتحتاج الى التظليق  
 مرة اخرى اما لو طى رجعة فلا يكن مقضيا الى الرجعة  
 من غير رضا **قوله** ولها النفقة أي نفقة الخادم وفي  
 حال قيام النكاح بخلافه يعني بحرمةها وحرمة النفقة  
 لانها تصير شرة للزوج فتحرر على النفقة بخلاف ما اذا  
 طلقها يعني بانها لان الشوزجاء من قبل الزوج **قوله** لان  
 المهر في الاول لا يصلح للطلاق اذ لا يصلح وصفه ويصلح

وصفا

وصفا للدخول فيصير وصفا له فيشترط الدخول عشر  
 مرات لوقوع طلاق واحدة اما الثلاث يصلح وصفا للطلاق  
 فتصرف اليه فيشترط دخول واحد لوقوع ثلاث تطلقا  
**قوله** لانه عليك لها يعني طلاقا تصدق لنفسها وصدا لملك  
 هذا والوكيل يعمل لغيره وصدا لملكه هذا والملك لا يعزل  
 لا يعزل والوكيل يعزل **قوله** يقع الطلاق والعتاق الى  
 اخره يعني لو قال لامرأة طلق نفسك فطلقت وهي لا  
 تقبل او قال لغيره اعنف نفسك فاعنف وهو لا يعمل وقفا  
 وكذلك لو لقتت المرأة زوجها الطلاق فطلق وهو لا يعمل  
 او العبد سیده الاعتاق فاعنف وهو لا يعمل وقفا وظاهر  
 اطلاقه انه يقع في الطلاق ديانة ومنها وقد صدر في الخلاصة  
 بانه يقع ديانة لا وقفا **قوله** لا ابدلها هذا سهو في الثانية  
 من ان الابدال يصح ولما في البذرية من ان المديون لو  
 لقت الدايك الا بابلسان ولا يعرف الدايك لا يبدل في ما  
 عليه الفتوى وفيها تبيل هذا لفتن الطلاق بالهربية  
 وهو لا يعمل او العتاق او التدبير او لفتن الزوج الا بابل  
 عن المهر ونفقة المرأة بالفرج وهو لا يقبل قال الفقيه  
 ابو الليث رحمه الله تعالى لا يقع ديانة وقال مشايخ ائمة  
 لا يقع اصلا صيانة لا مالا كالتاس عن الابطال بالتبليس  
**قوله** بالملقين متعلق بقوله يقع **قوله** والفرق ان تلك  
 متعلقة بالالفاظ يعني باللفظ **قوله** بخلاف الثانية أي  
 المسألة الثانية فانها متعلقة بالقصد لا بمجرد اللفظ  
 لانها عمود والعبرة فيها بالمعاني واعتبار المعاني  
 يسلك عن القصد **كتاب العتق**  
**قوله** لو اصابه الى فرضه عتق لا الى ذكره ما ذكره



المصنف رحمه الله تعالى هو ظاهر الدلالة كما في الثانية وفي  
المجيب قال لعبد صوري كصر عتق عند الامام مروان بن يوسف  
رضي الله تعالى عنه وعند محمد بن عبد الله بن علي بن ابي طالب  
كذلك صحيح عدم العتق وعبارة المجيب ان العتق يذكر عند  
الامام ما في حقيقته رضي الله تعالى عنه وقولا واحدا والشارع  
مستوفى اليه فكما الرقاب فيمنع في ما ذكره المصنف رحمه  
الله تعالى من العتق لان الاول يعبر به عن الكل قال  
قائليهم اذا ركب الفروج على السروج وسار الامر في يد الفروج  
فقد لاغور الدجال هذا وانما اذا عزم على الخروج وقال  
الني صلى الله عليه وسلم لعنه الله الفروج على السروج  
والمراد اصحاب الفروج فثبت ان الفروج يذكر ويراد به جمع  
البدن فاصناف العتق اليه كاصنافه الي البدن بخلاف الذكر  
لم يرد استعماله عبارة عن جميع البدن فلهذا لا يعتق المقتق  
لو اطلق العتق اليه كذا **قوله** لان الاول يوصف به دون الثاني  
اي يوصف بالوجوب لورود الامر بتحرير الرقبة في قوله  
تعالى فتحرير رقبة من قبل ان يمسأ الالية واما الطلاق  
فلم يرد امر يقتضي وجوبه بل هو بقبض المباحات الخ لانه  
تعالى كما ثبت في الحديث الشريف فلما لم يكن الطلاق  
واجبا حمل على الوجوب على الحكم وذلك ان يكون وقوع  
الطلاق وهو الاجتناب عن المداة بسبب الطلاق البات  
وجوب المراجعة بعد الطلاق الرجعي على ما قال النبي  
عليه الصلاة والسلام لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
عنه مرايتك فليدا جعها وعل هذا الكلام على وجوب  
الحكم بعد الطلاق ويكون الطلاق واقعا اما ان العتاق  
نفسه صلح واجب فلا حاجة الي الحكم فلهذا لا يقع في الحال

كذا

كذا في فروع المحبوب رحمه الله تعالى ومنه يعلم ما في كلام  
المصنف رحمه الله تعالى من الايجاز البالي حد الالفان  
**قوله** الخلال اليمين في الاول بالفاسد بخلاف الثاني يعني  
في مسألة النكاح لم يتخذ اليمين بالنكاح الفاسد فتخل  
بالصحيح في الشرأ تتخل بالشرط الفاسد لكن لم يعتق  
لعدم الملك فلا تتخل بالشرأ الصحيح وهذا لان اليمين  
انما عقدة على الزوج متناول الصحيح لا عتد لان الفاسد  
من البيع يفيد ملك بالقبض والنكاح الفاسد لا يفيد  
الملك بالقبض فافتقر كذا في فروع المحبوب رحمه الله  
تعالى **قوله** اعتق عبده الي امره يعني رجلي قال لاصد  
عبدني له امدا كما صد فقيل له من عيت فقال لم اعني  
هذا عتق الاصر قال لم اعني هذا لا يتعين الاصر والفرق  
ان التقيين في الطلاق والعتاق واجب ولهذا يجزئ عليه  
عند الاجمال بطلب العبد والمداة وكان تقيامدهما  
تقيين الاصر ضرورة اقامة الواجب وفي الاقرار عتد  
واجب ولهذا لا يجزئ على البيان كذا في فروع المحبوب  
رحمه الله تعالى ومنه يتضح كلام المصنف رحمه الله  
تعالى ولهذا انتهى الكلام على الفروج ولم يكمل  
المصنف رحمه الله تعالى هذا الفن الي امر كيت الفقه  
كما فعل في الفنون المتقدمة وقد اكمل ذلك احوه العلامة  
عمر ابن نجيم رحمه الله تعالى في كتابه وهو عند يدي  
سمايه ويقال الحمد والمنة **الفن السابع من**  
**الاشياء والنظام قوله** لكن اختصرت في هذا  
الكتاب فيه انه لا يقال في القواعد كداس وانما يقال كداسة  
قال في القاموس الكداس واحدة الكداس والكدراس



الجزم من الصفة **قوله** لما جلس للتدريس من غير ان الامام  
 ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه الحاضره الظاهر من حال  
 الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وزهده انه ما رسل  
 له ذلك الرصد الا لتحقيق حاله وصلاته للتدريس  
 وللمتنبيه على انه كان ينبغي له ان يستاذن في التدريس رعاية  
 لحق الاستاذات له علي التلميذ حقوقا ذكرها المشايخ  
 رحمهم الله تعالى وهيات لا يفتح الكلام قبله ولا يجلس  
 مكانه ولا يغيب عنه ولا يدع عليه كلامه ولا يتقدم عليه  
 في مشيئه ذكر ذلك في الخلاصة نقلت عن روضة الزندوي  
 رحمه الله تعالى **قوله** ثم قال له الرجل ان كانت القصاصة  
 قبل الجود الحاضره القابل هو الامام رحمه الله تعالى لما اتاه  
 ابو يوسف رحمه الله تعالى لا الرجل السائل كما في التهذيب  
 لابن القزويني رحمه الله تعالى **قوله** استحق الاجر لانه اجيره كما  
 في التهذيب وفي مناقب الكردوي رحمه الله تعالى **يجب**  
 الاجر لانه صنفه لما **قوله** والا لانه غاصب كما في التهذيب  
 وفينا لينا بيع لا يستحق الاجر لانه لما جدد صار غاصبا  
 ويتطل الاجارة فانه قد صرف بعد ذلك فقد صرف بعد عقد  
 فلا يستوجب الاجر كذا في الخاتمة وفي مناقب الكردوي  
 رحمه الله تعالى لا يجب الاجر لانه صنفه لنفسه **قوله**  
 هذا الرصد في الصلاة بالفرصة او بالسنه الحاضره قيل  
 عليه كيف هذا مع قوله صلى الله عليه وسلم كرميها  
 التكبير وتحليلها التسليم يعني وهي جملة معرفة الطرفين  
 تقيد صمد الرصد فيها بالتكبير لا غير فكيف يدخل المصلي  
 فيها بالرفع الذي هو سنة فينبغي ان يكون السؤال هل  
 اول الافعال فرصة او سنة فقد قالوا المصلي يرفع يديه او لا

لان الرفع كالنفي في لا اله الا الله والوضع بلا تكبير كالاثبات في  
 الا الله انتهى وفيه تأمل **قوله** الثالث طهر سقط في قدر الي  
 اخره قال في الخلاصة امداة تطبخ قدرا قطارا لطيفا فوقع في القدر  
 ومات في ذلك لا يترك كل المنيعة بالاجماع واسا اللحم ان وقع حالة  
 الفليات لا يوكل وان سكت ثم وقع فيه يوكل قال رحمه الله تعالى  
 هكذا في كتاب رزق رحمه الله تعالى كنت هذا علي قياس قول  
 محمد رحمه الله تعالى اما علي قول ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 يغلي اللحم بالما الطاهر ثلاثا كل مرة بما حديد فيطهر وسيل  
 عنه قال لا ارجع الجنة الحاضره في الغناوي الظهيرية كنت  
 في هذه العبارة ضرب من الاستيعاد لا يجوز استعمالها **قوله** الزا  
 رجل مسلم زوجته ذمية الي اخره وفي الخاتمة وفي القديسي رحمه  
 الله تعالى ما نت كتابية وفي بطنها ولد مسلم قدمات يصلي  
 عليها وتدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر الكفار وقيل  
 علي مدنها اصوط انتهى ومنها يعلم ما في عبارة الفقيه التي  
 نقلها المصنف رحمه الله تعالى **قوله** ان كان الزوج دخل بها لا يجب  
**قوله** لان يدخول الزوج بها انقطعت علقتهما من المولي  
**قوله** سجان الله من رجل يتكلم في دين الله تعالى لا يحسن سالة  
 في الاجارة **قوله** مراد الامام رحمه الله تعالى مسالة  
 سيد عنها في الاجارة بقدرية ما تقدم ما يطويه ظاهر كلامه  
 لان الامام رضي الله تعالى عنه لا يقول الكذب المتفق علي  
 حرمة في الادب ان كلها **قوله** ثم قال من ظن انه يستغني عن  
 التعلم الحاضره **قوله** في شرح المذهب للامام النووي  
 رحمه الله تعالى ما لفظه لا ينال الرجل عالما ما تعلم العلم فاذا  
 راي نفسه استغني واقفي فهو اجل ما يكون **قوله** وقد قال  
 غير سفيان رحمه الله تعالى وهو الصحيح الحاضره وقيل الفرق



بين القولين ان هذا القول يخص المبادلات لم يتعرض لغيرها  
 بخلاف الاول **قوله** ايها تلاحن **اقول** فيه نظر وانعلم بها  
 وامد منها بالزنا حتى تلاحن عنه وقد صرح ذكر في اخر الفتاوي  
 الظهيرية المسالة علي وجه اخر فقال حكيات قتادة  
 صاحب التفسير رحمه الله تعالى قد سأل الكوفة في امر للناس  
 وقال سلوني عن الفقه فقال الامام ابو صنفه رضي الله  
 تعالى عنه وقال ما تقول في رجل عا بعث امراته فتعي  
 اليها زوجها وتزوجت بزوج اخر وولدت اولاداً ثم جاء الزوج  
 الاول فقال لها يا زانية تزوجت وان زوجك وقال الاخر  
 يا زانية تزوجت ولزوجك هذا يجب الحد ولكن تكون الاولى  
 فتعي متفكر ثم قال هلو وقت هذه المسالة فقال الامام  
 ابو صنفه رضي الله تعالى عنه لا ولكن تستعد للبلاتيل  
 تزول قال قتادة رضي الله تعالى عنه لا اجلس في الكوفة  
 مادام لهذا الفلام فيها فما علمت ان احد يسألني عن هذه  
 المسالة انتهى **اقول** فملي ما في الفتاوي للظهيرية  
 بتحرر سوال اللعان علي ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى **قوله**  
 وان يكون المصاب عنده **اقول** صواب العبارة ان تكون  
 المصابة بالبرطي عنده **قوله** فترك المال كذا بخط المصنف  
 رحمه الله تعالى والطابق لما تقدم فيزول المال **قوله** اذري  
 ذلك بعلي كذا بخط المصنف رحمه الله تعالى ومثله في مناقب  
 الكردوي رحمه الله تعالى والصواب اذري ذلك بعلي  
 قال في القاموس اذري عليه زاياعا به كاذري وازري  
 باحيه اذخل عليه عيباً وبالامر بها ون ولا تكثر الخروج  
 الي الاسواق في الخلاصة عن اي الليث رحمه الله تعالى  
 رجعت في الفتوي عن ثلاث الي ثلاث يجوز دخول العالم  
 للسلطات

للسلطات وضروجه للاسواق واذا اجر لتعليم القران الفزير  
 الحاجة في الثلاث وقال في الخاتمة بدو فوجه الي الاسواق فوجه  
 الي القري ليجمعوا له شياً **قوله** ولا يشرب من السقايات **اقول**  
 لعل وجهه ان السقايات يشرب منها عامة الناس فربما  
 يشرب منها جنس الفم وربما يمس بحس اليد به في ذلك لما  
 القليل وان الشرب منها رداء وسقوط حرمة العالم وان الشرب  
 منها حيل للفتي والفقير كما في الخلاصة **قوله** فاذا دعا الي ذلك  
 فخالقها واقعد في المسجد **قوله** الا بشرط ان لا يدخل عليها احد  
 من اقاربك كذا بخط المصنف رحمه الله تعالى والمناسب من  
 اقاربها بدليل التقليل **قوله** ولا تدخل بيت ايها عطف علي  
 يدخل عليها احد من اقاربها وبشرط ان لا تدخل هي بيت  
 ايها هذا تقرير كلامه وفيه نظير تديره **قوله** فان لمرة اذا  
 كانت ذات مال كذا بخط المصنف رحمه الله تعالى والصواب  
 ذمال **قوله** واياك ان ترضي ان ترق في بيت ابويها الاول  
 واياك ان تسكن في بيت ابويها كما يدل علي ذلك بتقليله **قوله**  
 ابنا وولدا كذا بخط المصنف رحمه الله تعالى والاولي بابا وولدا  
 فانه يذهب ما وجهك قال الشافعي رحمه الله تعالى القرب  
 تنفير في كلامها المالك ما يحسن منظره وموقفه ويعظم  
 قدره ومجمله فتقول ما الوجه وما الشاب وما الحياة وما  
 النعيم وما السيف كما تستعير الاستعا في طلب الخير قال روية  
 ايها الميخ دلوي كوكا اي رايته الناس يجدونك لم يستف  
 ما انما استطلق اسيرا وسموا المحندي مستحيا وانما الميخ  
 جمع الما في الدار وغا به دعا وهم للمرحوا والمكوران يقولوا  
 سعي الله تعالى فاذا تذكر ولايما لهم قالوا سعي الله تعالى  
 تلك الايام انتهى قال استاذنا رحمه الله تعالى ومنه تعلم انهم



لما توارثوا استعماله في العظم الخبير والحسن المتطهر كان استعماله  
 في خلافه مستهجننا فلما عيب علي أبي تمام رحمه الله تعالى قوله  
 لا استغني ما الملام فانتني قد استغذبت ما بك انتني  
**قوله** الا بالكثير ما يفعله غيرك ويقطهاها الصواب ويتقطاه  
**قوله** بل كن كواحد من اهلهم او كواحد منهم **قوله** واذا اولاك  
 السلطان عملا كذا في النسخ والصواب ولاك من التولية **قوله**  
 فان ذلك يورث الخلل في الحافظ كذا في النسخ وفي بعضها في  
 الالفاظ والصواب في الحافظ كما في مناقب الكردوي رحمه  
 الله تعالى **قوله** بل اختلك مصليا الي اخره اي طامثقة  
 امينا هذا هو المراد لكن في استعمال الصالح معنى الخادم لم  
 امده فيما عندي من كتب اللغة **قوله** فانه يرفع الحوايج  
 اي يرفع اليك حوايج الناس بسبب اظهارك التقرب من  
 السلطان **قوله** فانما هانك راجع الي السلطان وفي  
 دعائك راجع الي رافع الحاجة المعلوم من المقام لا الي السلطان  
 لعدم صحة رجوعه اليه وصينذ يكون في العبارة تفكيك  
 الصمير **قوله** ولا تتبع الناس في خطاياهم بل اتبع في صوابهم  
 كذا في النسخ ولا يخفى ما في العبارة من الرككة وعدم حسن  
 المقابلة والا لولم يقال ولا تتبع خطا الناس وتتبع  
 صوابهم **قوله** بل اطلب منهم ضيالا اي توقع منهم ضيالا فاذكرهم  
 به **قوله** ويخبروه عطف علي انتني لاعلي التقي لعسا دالمني  
**قوله** فاذا فعلت ذلك مرة كفالك اي في الخروج عن عهدة  
 الفضيلة **قوله** لعلمهم يفهم ويذكر كذا في النسخ والصواب  
 لعلمهم يفهم **قوله** فاذا فعلت ذلك مرة ومرتين بقرينة **قوله**  
 ليخبرون منك الحديث الذي الي اخره **قوله** وان كان سلطانا كذا  
 في النسخ والصواب اسقاط هذه الجملة فان الكلام مفروض  
 فيما

فيما اذا كان المخاطب سلطانا **قوله** ولا تكثرا اللعب والسثم **اقول**  
 لا يلزم من السثم عن كثرة اللعب والسثم السثم عن احد  
 اللعب والسثم مع انهما منه عن شرعا فلو قال لا تلعب  
 ولا تستم كان صوابا **قوله** ولا صاصب تخطيطي ولا تكن  
 صاصب تخطيط اي تخطط الحق بالباطل والجد بالهزل **قوله**  
 والذين يطلقون الحياة عطف علي المجانين وقوله ويستغرقون  
 يذكر المسائل كذا في النسخ ولعل الصواب يستغرقون بذكر  
 المسائل اي يذكرون المسائل العربية **قوله** ولا تدرخل الحمام  
 وقت الظهيرة او الفدات الظهيرة هذا ينصاف النهار اي  
 انما ذلك في الفتن والفداة البكرة او ما بين صلاة الفجر وطلوع  
 الشمس كذا في القاموس **قوله** ولا تخرب الحيا النظارات في  
 القاموس النظارة القوم ينظرون الحيا الشئ وبالتحقيق  
 يعني التترة لحسن يستعمله بعض الفقهاء وهو المراد هنا  
 وعلي الاول قول الجدي رحمه الله تعالى **شعر**  
 يا عنز لا يدور في جمع النار ود رقا با عين النظارة  
 وقف لنا في الطريق ان لم نترنا وقفة في الطريق نصف الزمان  
**قوله** ولا تقدر ليدرس بين يديك **اقول** رعايتهم ان هذا  
 بنا في قوله سابقا وان كان في مجلس عفة فاحضر بنفسك  
**والجواب** ان ذلك للشوري في جلوسه ولا يلزم من ذلك  
 ان يقدر ليدرس بين يديه **قوله** ولا تحضر مجالس الذكر كذا في  
 النسخ ومثله في مناقب الكردوي رحمه الله تعالى وهو مشكل  
 فقد ورد في الحديث الشريف عليكم مجالس الذكر فانها راضية الجنة  
 وفي بعض النسخ ولا تحضر بالقاف وهو غير مناسب للمعطوف  
 فاما **قوله** صحتي اتقت كتابي المنتقى هذا الكتاب اذ كنت  
 المذهب فيه مسال ظاهرة الرواية ومسائل النوادر ولهذا



يذكره رضي الدين السرخسي رحمه الله تعالى في المحيط بعد نقل النفاة  
 وقال المولي المنجز علي جلبي قاضي القضاة المشهور بقوالي  
 زاده رحمه الله تعالى ولا يوجد في هذه الا عصار **قوله**  
 لما رأي في كتب محمد رحمه الله تعالى مكررات المراد بكتب محمد رحمه  
 الله تعالى كتب ظاهرة الرواية وهي المبسوط والزيادات والجامع  
 الصغير والكبير والسير وانما سميت بظاهر الرواية لانها  
 رويت عن محمد رحمه الله تعالى بروايات الثقات فهي مما تواتر  
 او مشهورة عنه **قوله** حسبها وحذف مكررها **اقول**  
 وسماه الكافي وهو كتاب معتمد في نقل المذهب شرعه  
 جماعة هذه المشايخ رحمهم الله تعالى منهم شمس الائمة  
 السرخسي رحمه الله تعالى وهو المشهور بمبسوط الامام  
 السرخسي بل هو المراد اذا اطلق المبسوط في شروع الهداية  
 وغيرها وشرعها الامام الاسيحي رحمه الله تعالى ايضا  
 كذا في فائدة المولي الفناي رحمه الله تعالى في بعض نقله  
 وهنا تمام الكلام وقطعت صحاري الطروس مطايا  
 الاقلام وحصل ما كنت ارجوه وانتمناه وذلك من فضل  
 الله تعالى والحمد لله علي التمام وعلي الدوام وعلي نبه  
 محمد صلي الله عليه وسلم افضل الصلاة والسلام وعلي  
 اله واصحابه الكرام الذين هم مسك الختام ما هب القام  
 ونفي البشام ونفي الدرك ففقد الظلام وردي علي الصبح القاد  
 السلام والله سبحانه وتعالى اعلم بالمرام وقد تمت هذه  
 الحاشية بحمد الله تعالى وعونه وصلى توفيقه والحمد  
 لله وصلى الله علي من لا نبي بعده وسلم تسليمها  
 كثير ايامي ابد الي يوم الدين سبحانه رب العزة عما  
 يصفون وسلام علي المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان

الفراغ

الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة في يوم الاحد المبارك  
 الذي هو غرة شهر ربيع الثاني المحرم الحرام افتتاح عام  
 ستة الف ومائة وسبعين من الهجرة النبوية علي صاحبها  
 افضل الصلاة والسلام وازكي التحية علي يد  
 افتقر العباد ووجههم الي الله تعالى العلي  
 عبده المحتاج اليه علي الازهر  
 وطننا الشافعي مذهبنا البدر اوي  
 بليد غفر الله تعالى له ولوالديه  
 ولجميع المسلمين والمسلمات  
 والمؤمنين والمؤمنات  
 الايام منهم والاموات  
 انك سميع قريب  
 بحبيب الدعاء  
 امين امين  
 امين